المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

ما حُكِمَ عليه بأنَّه عامِّيٌّ في معجم لسان العرب جمعاً ودراسة

رسالة مقدَّمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه
الفلسفة في الدراسات اللُّغويَّة من قسم اللُّغة العربيَّة وآدابها

إعداد الطالب طارق بن راشد بن عبد الله الغفيلي
الرقم الجامعي ٣٣٢١٢٠٨٩٨

إشراف الأستاذ الدكتور خالد بن محمد بن سليمان الجمعة
الأستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة القصيم

١٤٣٩ هـ – ٢٠١٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

اسم الرسالة: ما حُكم عليه بأنه عامي في معجم لسان العرب، جمعاً ودراسة.

اسم الباحث: طارق بن راشد بن عبد الله الغفيلي .

قُدِّمت هذه الرسالة إلى قسم اللغة العربية وآدابها في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية في جامعة القصيم في عام ألف وأربع مئة وتسع وثلاثين من الهجرة الموافق للعام السابع عشر بعد الألفين من الميلاد (١٤٣٩هـ-٢٠١٧م)، وذلك لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات اللغوية، وهي في مجلد واحد من خمس مئة وثمانٍ وسبعين صفحة.

جمع الباحث في رسالته مئة وواحداً وثمانين استعمالاً نسبها بعض أهل اللغة إلى العوام في معجم لسان العرب لابن منظور، حُكم على ستة وستين استعمالاً منها بأنَّها صواب؛ منها أربعة وأربعون استعمالاً في المستوى اللَّفظيِّ، وواحد وعشرون استعمالاً في المستوى الدِّلاليِّ، وحُكم على خمسة وسبعين استعمالاً بأنَّها خطأ؛ منها ثلاثة وخمسون استعمالاً في المستوى اللَّفظيِّ، واثنان وعشرون استعمالاً في المستوى الدِّلاليِّ، وسُكت عن التَّصريح بحكم أربعين استعمالاً؛ منها اثنان وثلاثون استعمالاً في المستوى اللَّفظيِّ، وثمانية استعمالات في المستوى الدِّلاليِّ، وقد وزعها الباحث على مسائل حسب طبيعتها المناسبة لخطة البحث.

وقد وجد الباحث -بعد دراسة أقوال علماء اللغة- لمئة وسبع وخمسين مسألة وجهاً من وجوه الإصابة بعد تقليب الأقوال والنظر في حال المسألة، وحكم على أربع وعشرين مسألة منها بالخطأ؛ لأنه لم يجد لها من السماع دليلاً، ولم يرَ فيها إلى الصواب تأويلاً.

وقد قسم الباحث رسالته على هذا النحو:

- المقدمة: تحدث فيها الباحث عن تعريف بالموضوع ومشكلاته وأهميته وأهم أسباب اختياره والدراسات السابقة عليه ومنهج البحث وخطته.

- التمهيد: تحدث فيه الباحث بإسهاب عن مصطلح العامي والمصطلحات المتعلقة به،

وعرض للكتب المصنَّفة في بابي لحن العامة وصوابها، وتعريف بمعجم لسان العرب وصاحبه.

– الفصل الأول: وهو في جمع الاستعمالات التي حُكم عليها بأنها عامية صحيحة ثم دراستها، وفيه توطئة نظرية عن هذا الفصل، ثم أفرد المبحث الأول لمسائل البنية والتركيب، وأفرد المبحث الثاني لمسائل الدلالة، ثم ختم الفصل بخلاصة ما فيه.

– الفصل الثاني: وهو في جمع الاستعمالات التي حُكم عليها بأنها عامية خطأ ثم دراستها، وفيه توطئة نظرية عن هذا الفصل، ثم أفرد المبحث الأول لمسائل البنية والتركيب، وأفرد المبحث الثاني لمسائل الدلالة، ثم ختم الفصل بخلاصة ما فيه.

– الفصل الثالث: وهو في جمع الاستعمالات التي حُكم عليها بأنها عامية وسُكت عن بيان صوابها من الخطأ، وفيه توطئة نظرية عن هذا الفصل، ثم أفرد المبحث الأول لمسائل البنية والتركيب، وأفرد المبحث الثاني لمسائل الدلالة، ثم ختم الفصل بخلاصة ما فيه.

– الخاتمة: وتحدث فيها الباحث عن أهم نتائج بحثه وتوصياته.

– الفهارس: وقد حوت فهارس للآيات والأحاديث وأقوال العرب والشعر واستعمالات العوام والمصادر والمراجع والموضوعات.

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدِّراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

ما حكم عليه بأنه عامي في معجم لسان العرب

جمعاً ودراسة

A Collection and Study of the Colloquial Word in Lisan Al- Arab

إعداد الطالب: طارق بن راشد بن عبد الله الغفيلي
الرقم الجامعي: (٣٣٢١٢٠٨٩٨)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات اللغوية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

م	الاســـم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
١	أ.د. خالد بن محمد بن سليمان الجمعة	أستاذ	فقة اللغة	
٢	أ.د. محمد عبد العزيز عبد الدائم الرفاعي	أستاذ	النحو واللغة	
٣	د. أحمد محمد عبد الرحمن حسانين	أستاذ مشارك	النحو واللغة	

في يوم الخميس ١٤٣٩/٦/٠٦هـ، الموافق:٢٠١٨/٠٢/٢٢م

المقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، أنزل القرآن الكريم على نبيِّنا بلسان عربيٍّ مبين، والصَّلاة والسَّلام على الحبيب المصطفى محمد أفصح النَّاس دون أن يكون من المتكلِّفين، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد، فقد اجتهد علماء العربيَّة سلفهم وخلفهم في خدمة هذه اللُّغة؛ لأنَّها لغة القرآن الكريم ولسان البلاغ لسيِّد المرسلين وآلة فهم اللاحقين علم السَّابقين، وإذا كان القرآن الكريم محفوظاً بوعد الله فإنَّ لغته العربيَّة تبع له في ذلك الحفظ، ولن يدرك أحد كلام ربِّه وبلاغ نبيِّه ونتاج علماء الأمَّة في شتَّى العلوم إلا بمعرفة هذه اللُّغة التي كانت -وما زالت- لسان هذه الأمَّة التي يأخذ خلفها عن سلفها ما قُدِّم في ميادين المعرفة.

والعربيَّة -كغيرها من اللُّغات- يتحدَّث بها أهلها على اختلاف طبقاتهم؛ فوسعت العامَّة في بيوتهم وأسواقهم، والخاصَّة في حلق دروسهم ومصنَّفاتهم، والمتحدِّثون بها -كغيرهم من المتحدِّثين بغيرها- على درجات في إتقانها والالتزام بقواعدها؛ فقد يكون منهم ذو اللُّغة العالية وما دون ذلك على درجات، ويكون منهم خواصٌّ تبحَّروا فيها وانشغلوا بها وعوامٌّ دون ذلك؛ فاللُّغة تسع النَّاس كلَّهم على تفاوت درجاتهم؛ لأنَّها آلة التَّخاطب فيما بينهم، ومن لوازم ذلك أن تكون على طبقات تناسب طبقات أهلها الذين يتحدَّثون بها.

وإذا أدركنا أنَّ المنشغلين باللُّغة والمتبحِّرين فيها ألصق طبقات أهلها بها لم نستغرب أنَّهم -في الجملة- أعلى النَّاس إصابة وفصاحة فيها، ومَن دونهم أدنى منهم -في الجملة- إصابة وفصاحة، ومن هنا ظهرت عناية خواصِّ أهل اللُّغة بلسان عوامِّهم؛ لأنَّ اللَّحن في ألسنة العوامِّ أكثر شيوعاً وأحرى به بينهم لعدم تبحُّرهم فيها وقلَّة معرفتهم بضوابطها؛ فبدأ التَّنبيه إلى لحن العوامِّ مع بداية الجهود الأولى في جمع العربيَّة ووضع قواعدها وإرساء أصولها، وبدأ التَّصنيف في هذا الباب مع بداية التَّصنيف في علوم العربيَّة، ومن هنا ندرك أهميَّة البحث في لسان العوامِّ لبيان الخطأ من الصَّواب في لسانهم ليكونوا في باحة العربيَّة على اختلاف مستوياتها.

وهذا البحث يدور في فلك هذا الموضوع؛ يتناول مسائل جاءت في معجم لسان العرب

لابن منظور، وقد تحدَّث فيها خواصُّ أهل اللُّغة عن بعض استعمالات العوامِّ في أكثر من زمن وصُقع، يُخطِّئهم بعض اللُّغويين في مسألة، ويجد لهم آخرون تأويلاً على درجة من درجات الإصابة، وبهذا الاختلاف بين اللُّغويِّين يُثرى الدَّرس اللُّغويُّ، وتتعدَّد مذاهبه، وتتوسَّع دوائر فقهه؛ لتبقى هذه اللُّغة حيَّة ولَّادة بين أهلها، وإليك بيان ما يحسن بي عرضه قبل البحث.

أوَّلاً: التَّعريف بالموضوع :

في معجم لسان العرب لابن منظور مواضع كثيرة جاء فيها حُكم على استعمال لغويٍّ بأنَّه عامِّيٌّ، وهي على ثلاثة أقسام؛ قسم من هذه المواضع جاء الحكم فيها على الاستعمال بأنَّه عامِّيٌّ صحيح، وفي قسم ثانٍ منها جاء الحكم عليه بأنَّه عامِّيٌّ خطأ، وفي قسم ثالث منها جاء الحكم عليه بأنَّه عامِّيٌّ وسُكت عن بيان الصحيح من الخطأ فيه، وهذا البحث يقوم بجمع كل هذه المواضع، ثم تصنيفها في فصول ثلاثة حسب الحكم، ثم تقسيم كل فصل إلى مبحثين حسب التفريع اللغويِّ؛ أحدهما لمسائل البنية والتركيب، والآخر لمسائل الدِّلالة، ثم عرض المواضع في كل مبحث حسب ترتيبها في المعجم، ثم دراسة كل موضع في مبحثه في مسألة مستقلَّة دراسة وافية بإظهار أقوال اللُّغويِّين فيها وتقليبها، ثم تحليلها لاستخراج الرأي الذي أرجِّحه في المسألة.

ثانياً: مشكلة البحث وتساؤلاته :

المعاجم العربيَّة أوعية لحفظ صحاح كلام العرب غير أنَّ المشكلة التي قد تواجه الباحث أو القارئ في صفحات المعجم هي وجود ألفاظ أو استعمالات محكوم عليها بأنَّها عامِّيَّة أو من كلام العوامِّ؛ فتكون الأسئلة الناتجة من ذلك: كيف يأتي لفظ أو استعمال عامِّيٌّ في معجم عربيٍّ؟ وهل وصف المعجم لاستعمال بأنَّه عامِّيٌّ يقتضي بالضَّرورة خطأ اللَّفظ وإخراجه من دائرة صحاح كلام العرب المجموع؟ والأهمُّ من ذلك كلِّه: هل العامِّيُّ على صورة واحدة أو على أكثر من صورة لكل واحدة حكمها؟ هذه التساؤلات وغيرها يجيب عليها البحث من خلال دراسته للعامِّيِّ في أهمِّ معاجم اللُّغة المتقدِّمة.

ثالثاً: أهميَّة البحث وأهمُّ أسباب اختياره :

اعتنى اللُّغويُّون بلغة العامَّة والتَّصنيف فيها منذ القرن الثاني الهجريِّ، وما ذلك إلا لأهميَّة ضبط ألسن العوامِّ وبيان الخطأ من الصواب فيها حفاظاً على العربيَّة ولسان أهلها، وأشمل كتب اللُّغة في هذا الموضوع معاجمها، ولسان العرب لابن منظور من أوعى المعاجم المتقدِّمة، إن لم يكن أوعاها؛ فكانت دراسة الموضوع من خلاله أولى من غيره في إيصال فكرة البحث.

أهمُّ أسباب اختيار البحث :

١- شيوع الخلط في زمننا بين بابي لحن العامة وصوابها؛ فألحق كثير من الباحثين في كتبهم

المتعلِّقة بالعاميَّة مسائل أحد البابين بالآخر، ومدارسة نصوص اللُّغويِّين المتقدِّمين في ذلك خير معين لإزالة هذا الخلط وضبط هذا الحدِّ بين البابين؛ فنسبة استعمال إلى العوامِّ شيء، والحكم على هذا الاستعمال شيء آخر؛ فليس من لوازم العامِّيِّ حكم ثابت لا يتغيَّر.

٢- عدم وجود دراسة حديثة وافية تجمع نصوص اللُّغويِّين في المعاجم المتقدِّمة ممَّا يتعلَّق بموقفهم من العاميَّة، وتقوم بدراستها؛ فاخترت معجم لسان العرب الذي جمع شتات أقوال من سبقوه من القرن الثاني إلى القرن السابع على تنوِّع أقوالهم واختلاف مذاهبهم وتعدُّد بيئاتهم وأزمنتهم، وهذا يثري البحث في التأصيل والتخريج ودقَّة المخرجات لطول المدَّة الزمنيَّة وتعدُّد أصقاعها.

٣- تحرير مفهوم العامِّيِّ وإبانة أقسامه وضبط طرائق الحكم عليه من خلال النَّظر في موقف المتقدِّمين من ذلك؛ والمتقدِّمون لم يجدوا حرجاً في إفراد العامِّيِّ بالتَّصنيف والدَّرس منذ القرون المتقدِّمة، وجمع أقوالهم التي جاءت في معجم لسان العرب وتقليب ما قيل فيها تنير الطريق وتُثري الدَّرس اللُّغويَّ في ذلك، وهذا من أهمِّ أسباب اختيار البحث.

رابعاً: من أهمِّ أهداف البحث :

١- جمع النُّصوص التي جاء فيها حكم على استعمال لغويٍّ بأنَّه عامِّيٌّ في معجم لسان العرب سواء أكان من العامِّيِّ الصحيح أم العامِّيِّ الخطأ أم العامِّيِّ المسكوت عنه مع إظهار الحكم الراجح بعد تقليب الأقوال.

٢- إظهار موقف جمهور اللُّغويين المتقدِّمين من العامِّيِّ من خلال تقليب أقوالهم ومدارستها في مواضعها المفردة لها في المسائل.

٣- تحرير مفهوم العامِّيِّ والمصطلحات المتعلِّقة به مع بيان أحوال الحكم عليه تبعاً لتصنيف مثاله لتكون النتائج دقيقة قائمة على ضبط المقدِّمات ومصطلحاتها.

٤- ضبط ما يكتب عن العامِّيِّ في عصرنا من خلال الاستفادة ممَّا كتبه اللُّغويُّون المتقدُّمون.

خامساً: الدراسات السابقة :

بعد البحث والسؤال والمتابعة لم أجد دراسة سابقة تتعلق بموضوع "ما حُكِمَ عليه بأنَّه عامِّيٌّ في معجم لسان العرب" لا من جهة جمعها ولا من جهة دراستها؛ لأنَّ دراسة العامِّيِّ الموجود في معاجم اللغة على هذه الهيئة الشاملة التحليليَّة بحث لم يُطرَق -حسب علمي- من قبل، وهو من أهمِّ أسباب اختياري لهذا الموضوع لما فيه من جِدَّة وأهميَّة في موضوع لم يقف في زمان، ولم يُحبس على مكان إلى يومنا هذا.

وأقرب ما يمكن عرضه في هذا الموضع كتاب "لحن العامَّة والتطور اللُّغويُّ" للدكتور رمضان عبد التواب، وهو كتاب يبحث في ظاهرة اللَّحن في كلام العوامِّ من خلال بيان التَّطوُّر اللُّغويِّ الذي طرأ عليها مستعيناً -كما ذكر في المقدِّمة- بقواعد المحدثين من اللُّغويِّين، والكتاب في بابين؛ الباب الأول في دراسة ظاهرة لحن العوامِّ وتحليلها، والباب الثاني

في عرض المؤلَّفات التي كتبت عن هذه الظاهرة، ولم يُدخل أيَّ معجم لغويٍّ في درسه، بل اقتصر على المؤلَّفات التي كُتِبت في أخطاء العوامِّ ليس غير.

ووجدت أيضاً كتاب "مصنَّفات اللَّحن والتَّثقيف اللُّغويُّ حتى القرن العاشر الهجريِّ" للدكتور أحمد محمد قدور يدرس مصنَّفات اللَّحن عند العوامِّ، وهو قريب من الباب الثاني في الدراسة السابقة غير أنَّه بيَّن في مقدمة كتابه أنَّه لن يدرس إلا المؤلَّفات التي يتعلَّق محتواها بأخطاء العوامِّ في الجانب الدِّلاليِّ ليس غير، ولم يُدخل أيَّ معجم في دراسته لأنَّ المعاجم ليست من مصنَّفات لحن العوامِّ، ويُلحظ في الدِّراستين أنَّهما متعلِّقتان بجزء من العامِّيِّ، وهو الخطأ في كلام العوامِّ، ولم تتعرَّض الدراستان للجانب الآخر من العامِّيِّ، وهو الصحيح في كلام العوامِّ، أما ميدان العامِّيِّ الذي نصَّت عليه معاجم اللُّغة فهو يشمل الصحيح من العامِّيِّ والخطأ، ودرس ذلك لم يُطرَق من قبل لا من جهة جمعه ولا من جهة دراسته حسب علمي، وفوق كلِّ ذي علم عليم.

سادساً: منهج البحث :

هو المنهج الوصفيُّ التحليليُّ، وقد قمت من خلال هذا المنهج بجمع كلِّ المواضع التي جاء فيها حكم على استعمال لغويٍّ بأنَّه عامِّيٌّ في معجم لسان العرب، ثم صنَّفتها حسب الخطَّة، ثم أفردت كلَّ موضع في مسألة مستقلَّة في المبحث الذي يناسبها، ثم عرضت في كلِّ مسألة ما قيل فيها من أقوال اللُّغويِّين في كتب اللُّغة ومعاجمها عرضاً وصفياً حسب الموجود في مظانِّها، ثم قمت بتحليل تلك الأقوال ومناقشتها لأصل للرأي الذي أرجِّحه فيها.

سابعاً: خطَّة البحث :

- المقدِّمة : وفيها التعريف بالموضوع، ومشكلة البحث وتساؤلاته، وأهميَّته وأهمُّ أسباب اختياره، وأهمُّ أهدافه، والدراسات السابقة فيه، ومنهج البحث وخطَّته.
- التَّمهيد : وفيه حديث مفصَّل عن ثلاثة عنوانات رئيسة :

١- التعريف بالعامِّيِّ والمصطلحات المتعلِّقة به.

٢- عرض الكتب المتعلِّقة ببابي لحن العامَّة وصوابها.

٣- التعريف بمعجم لسان العرب وصاحبه.

- الفصل الأول: ما حُكم عليه بأنَّه عامِّيٌّ صحيح.

توطئة نظريَّة.

المبحث الأول: مسائل البنية والتَّركيب.

المبحث الثاني: مسائل الدِّلالة.

خلاصة الفصل.

– الفصل الثاني: ما حُكم عليه بأنَّه عامِّيٌّ خطأ.
توطئة نظريَّة.
المبحث الأول: مسائل البنية والتَّركيب.
المبحث الثاني: مسائل الدِّلالة.
خلاصة الفصل.
– الفصل الثالث: العامِّيُّ المسكوت عن حكمه.
توطئة نظريَّة.
المبحث الأول: مسائل البنية والتَّركيب.
المبحث الثاني: مسائل الدِّلالة.
خلاصة الفصل.
– الخاتمة .
– الفهارس .

ثامناً: اختيارات منهجيَّة في البحث :

يختلف الباحثون في عصرنا في طبيعة الالتزام ببعض الوسائل المنهجيَّة المكمِّلة عند تحرير البحث، وذلك ممَّا يسعنا فيه الخلاف، ويحسن بي التَّنبيه إلى أهمِّ ما أخذتُ به منها:

١– نسبة الآية الكريمة إلى موضعها من القرآن الكريم في الحاشية سورة ورقماً، والإشارة إلى صاحب القراءة ومظانِّها المتقدِّمة في كتب القراءات إن اقتضى مقام الاستشهاد ذلك.

٢– عزو الحديث النبويِّ الشريف إلى مظانِّه من كتب الحديث المعتمدة برقمه فيها لتسهيل الوصول إليه عند الحاجة، وترتيب كتب الحديث المذكورة حسب التَّقدُّم الزمنيِّ.

٣– نسبة الشواهد الشعرية إلى قائليها –إن كانوا معلومين– من مظانِّها ابتداء بدواوينهم، فإن لم أقف على ديوان صاحب الشِّعر ذكرتُ مظانَّ الشَّاهد حسب التَّقدُّم الزَّمنيِّ.

٤– نسبة الأقوال إلى أصحابها من مصنَّفاتهم –إن وجدت– أو المصنَّفات المتقدِّمة.

٥– ترجمة الأعلام غير المعروفين ترجمة مقتضبة مع الإشارة إلى مصادرها للاستزادة.

٦– نسبة المصنَّف إلى صاحبه دون نظر إلى تقدُّم ذكره في البحث أو مراعاة المتشابه منها؛ لأنَّ الاطِّراد في نسبة المصنَّف إلى صاحبه يُسهِّل على القارئ معرفته دون نظر إلى غير ذلك.

٧– اعتماد لغة الخطاب –في الجملة– واستنطاق الاعتراضات لتكون لغة البحث حيَّة بالقارئ.

وفي ختام المقدِّمة أشكر الله –تعالى– من قبل ومن بعد، ثم أشكر شيخي الأستاذ الدكتور خالد بن محمد الجمعة الذي أشرف على هذا البحث ورعاه بكريم فضله وسعة علمه منذ شطئه إلى أن استوى على سوقه، وأشكر شيخي محمد بن ناصر العبودي الذي أسبغ

عليَّ فضلاً من بحر علمه مشافهة في هذا الموضوع وما تفرَّع منه رغم تقدُّمه في عمره وانشغاله بأمور حياته، وأدعو الله أن يغفر لشيخي الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين –رحمه الله– الذي أنارت توجيهاته قبل اختيار الموضوع وبعده طريقي في البحث، ولكلٍّ من كان له فضل عليَّ دعوات غيبيَّة صادقة بأن يحفظه ربي ويغفر له ويوفقه في الدارين.

التَّمهيد

أوَّلاً: التَّعريف بالعامِّيِّ والمصطلحات المتعلِّقة به.

ثانياً: عرض الكتب المتعلِّقة ببابي لحن العامَّة وصوابها.

ثالثاً: التَّعريف بمعجم لسان العرب وصاحبه.

أوَّلاً: التَّعريف بالعامِّيِّ والمصطلحات المتعلِّقة به :

أ- العامِّيُّ :

العامِّيُّ في اللُّغة من عَمَّ الشَّيءُ يَعُمُّ عَمّاً وعُمُوماً؛ فهو عامٌّ، وذلك إذا بلغَ المواضعَ وشمِلَها كلَّها، ومنه العامَّة خلاف الخاصَّة[1]، وقد قيل في ذلك: عَمَّهُم بالعطيَّة إذا شمِلَهم بها[2]، أمَّا قولهم: أَعَمُّ الشَّيءِ، فهو أكثرُه وجمهورُه[3]، والعامَّة أيضاً: القِيَامَة، وقد جاء في الحديث عن النَّبيِّ -صلَّى الله عليه وآله وسلَّم- أنَّه قال: ((بادِرُوا بالأعمالِ سِتّاً: الدَّجَّالَ، والدُّخَانَ، ودابَّةَ الأرض، وطلوعَ الشَّمس من مغربها، وأَمْرَ العامَّة، وخُوَيْصَّةَ[4] أحدِكم))[5]. والعامَّة في هذا الحديث: القِيَامَة؛ لأن القيامة تَعُمُّ النَّاس كلَّهم بالموت[6]، والعامَّة أيضاً: القَحْط[7]؛ لأن الجَدْب يَعُمُّ الأرض التي يقع فيها، والاستعمالات كلُّها -كما ترى- تدور حول دلالة العموم والشمول.

والعامِّيُّ في الاصطلاح نسبة إلى العامَّة من النَّاس، ويُجمع اللَّفظ على عَوَامٍّ[8]، والمقصود بالعامَّة هنا الذين لم يبلغوا منزلة عُليا في العلم والدِّراية والتبحُّر، ويقابله الخاصِّيُّ نسبة إلى الخاصَّة التي تُجمع على خَوَاصٍّ، وهم العلماء الأعيان الذين بلغوا فيما يختصون به منزلة عُليا من العلم والدِّراية والتبحُّر؛ فالنَّاس في الإجمال بين منزلتين فيما يُصنَّفون؛ خاصَّة وعامَّة، وإن تفاضلوا في كل منزلة منهما على درجات، وفي ذلك قال الجاحظ: ((وإذا سمعتموني أذكر العوامَّ

---

(1) انظر: العين للخليل ٩٤/١، والصحاح للجوهري ١٩٩٣/٥، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٨/٤، والمحكم لابن سيده ١٠٨/١، ولسان العرب لابن منظور ٤٢٦/١٢، وتاج العروس للزَّبيدي ١٤٩/٣٣.

(2) انظر: ديوان الأدب للفارابي ١٣٣/٣، وشمس العلوم للحميري ٤٣٠٩/٧، والقاموس للفيروزآبادي ١١٩/٤.

(3) انظر: النوادر لأبي زيد الأنصاري ص ٢٦٧ .

(4) الخُوَيْصَّة: تصغير الخاصَّة، وهي حادثة الموت التي تخص كل إنسان، واستصغارها في جنب سائر الحوادث بعدها من البعث والعرض والحساب، أما التقاء الحرفين الساكنين هنا فجائز؛ لأن الياء حرف لين، وما بعدها حرف مدغم.
انظر: الفائق للزمخشري ٣٧٥/١، وغريب الحديث لابن الجوزي ٢٨١/١، والنهاية لابن الأثير ٣٧/٢، وتاج العروس للزَّبيدي ٥٥٢/١٧.

(5) صحيح مسلم برقم ٧٣٩٧، والمعجم الأوسط للطبراني برقم ٨١٣٧ .

(6) انظر: النهاية لابن الأثير ٣٠٢/٣ .

(7) انظر: تاج العروس للزبيدي ١٥٣/٣٣.

(8) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٣٨٤/١، وشمس العلوم للحميري ٤٢٨٨/٧، والمصباح للفيومي ص٢٢٢.

فإني لستُ أعني الفلاحين والحِشْوَة[٩] والصُنَّاع والباعة، ولستُ أعني أيضاً الأكراد في الجبال، وسكَّان الجزائر في البحار....، وأما العوامُّ من أهل ملَّتنا ودعوتنا ولغتنا وأدبنا وأخلاقنا، فالطبقة التي عقولها وأخلاقها فوق تلك الأمم، ولم يبلغوا منزلة الخاصَّة منَّا))[١٠]. وعندما أراد الحريريُّ أن يتتبع جملة من أوهام الخواصِّ وصفهم بأنَّهم الذين تسَنَّموا أَسْنِمَة الرُّتب[١١]؛ فكانوا بذلك من الأعيان بين الناس[١٢].

أما عن سبب تسمية العامَّة بذلك فقد جاءت فيه عدة تفسيرات، فيرى ثعلب أنها سُمِّيَت بذلك لأن العامَّة تَعُمُّ بالشَّرِّ[١٣]، ويرى الراغب الأصفهانيُّ أنها سُمِّيَت بذلك لما فيها من الكثرة والعموم[١٤]، وظنَّ بعضُ عوامِّ النَّاس أنها سُمِّيَت بذلك لأنها مشتقة من العَمَى[١٥]، والصحيح عندي أن التسمية مأخوذة من العموم والكثرة، وذلك من وجهين؛ أحدهما أنَّ العامَّة من الناس أعمُّ من الخاصَّة وأكثر في كلِّ علم وفنٍّ؛ فناسبهم هذا الوصف لعمومهم وكثرتهم، والآخر أنَّ لفظ العامَّة مشتقٌّ من الفعل: عَمَّ، وهو فعل يدل على العموم والشمول سواء أكان ذلك في الخير أم الشَّرِّ؛ فلا وجه لتخصيص مشتقِّه بالشَّرِّ دون مُخَصِّص، أما ظنُّ بعض العوامِّ اشتقاقها من العَمَى فخطأ؛ فلو كانت من العَمَى لقيل فيها: العامِيَة، وليس العامَّة، فالكلمة مشتقة مِن عَمَّ، وليس مِن عَمِيَ.

وقد اصطلح أهل العلوم على أصل هذا المفهوم على اختلاف في تحريره؛ فمنهم من يرى أن العامِّيَّ هو المفصول عن خواصِّ أهل الاختصاص في إحراز العلم والتبحُّر فيه؛ فكلُّ مَن قلَّ علمُه في شيء فهو عامِّيٌّ من جملة العامَّة فيه، وليس المقصود من ذلك نفي كلِّ العلم عنه[١٦].

---

(٩) الحِشْوَة: هم رُذَال الناس والدُّون منهم.
انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٥٣٩/١، والصحاح للجوهري ٢٣١٣/٦، ومجمل اللغة لابن فارس ص٢٣٥.

(١٠) البيان والتبيين ١٣٧/١.

(١١) تَسَنَّمَ الشيءَ وسنَّمَه: عَلَاه، والأَسْنِمَة جمع سَنَام لأعلى ظهر البعير. والمراد هنا أنهم علوا أعلى المنازل في علمهم.
انظر: المحكم لابن سيده ٥٣٠/٨، ولسان العرب لابن منظور ٣٠٦/١٢.

(١٢) انظر: درة الغوَّاص ص١١ ، ١٧٠.

(١٣) انظر: المحكم لابن سيده ١٠٨/١، وتاج العروس للزبيدي ١٤٩/٣٣.

(١٤) انظر: المفردات في غريب القرآن ص٥٨٥.

(١٥) انظر: تثقيف اللسان لابن مكي الصقلي ص٢٩٩.

(١٦) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٤٤٤/٧.

ومنهم من يرى أن العامِّيَّ في كلِّ علم مَن لم يصل إلى رتبة التَّحقيق في التَّحصيل، ورضي من المعارف في ذلك بالتَّقليدات[١٧]. وذكر جمع من أهل الأصول أن العامِّيَّ مَن يكفيه في أوجه الاستدلال سؤال أهل الاجتهاد ممَّن لهم أهليَّة الفتوى[١٨].

وهذه الأوصاف منتقلة لا لازمة؛ فقد يكون الإنسان عالماً من جملة الخواصِّ في الطِّبِّ، وهو عامِّيٌّ من جملة العوامِّ في علوم العربيَّة، وقد يكون الإنسان من الخواصِّ في معرفة شؤون التِّجارة، وهو من العوامِّ في معرفة شؤون الفلك، وقد يكون الإنسان من الخواصِّ في معرفة شؤون الصَّيد، وهو من العوامِّ في معرفة شؤون الهندسة، وهكذا دواليك، فلا تكاد تجد أحداً يُوصف بأنَّه عامِّيٌّ بالمُطلق؛ فمن كان من العوامِّ في شيء ستجد أنه من الخواصِّ في شيء آخر، ومن كان من الخواصِّ في شيء ستجد أنه من العوامِّ في شيء آخر، فكلُّ واحد منَّا عامِّيٌّ بالنسبة إلى ما لم يحصِّل علمه، وإن حصَّل علماً عالياً في سواه[١٩].

فإن قيل: هل يوصف المُقبل على علم أو المتخصِّص في شأن بأنه من جملة الخواصِّ فيه؟، فالجواب: معيار تصنيفه بين المنزلتين درجة علوِّ علمه وتبحُّره لا مجرد إقباله وتخصُّصه؛ فإن كان متبحِّراً فيما أقبل عليه فهو من جملة الخواصِّ، وإن كان أمره دون ذلك؛ فقلَّ علمُه في التَّحصيل، ورضي عزمُه في كل شيء بالتَّقليد، فهو من جملة العوامِّ على أنه فاضل على مَن دونه منهم؛ لأنَّ العوامَّ من الناس يتفاضلون في طبقات كما أن الخواصَّ في تبحُّرهم يتفاضلون في طبقات أيضاً[٢٠].

وإذا كانت العامَّةُ في كل علم من العلوم أو فن من الفنون تقابل الخاصَّة، فإن العامِّيَّ يقابل الخاصِّيَّ على اختلاف استعمالاتهما، فيُقال في تصنيف الألفاظ والكلام: هذا عامِّيٌّ، إذا كان يشتهر ويكثر دورانه في ألسنة العوامِّ دون خواصِّهم، وذاك خاصِّيٌّ، إذا كان يشتهر ويكثر دورانه في ألسنة الخواصِّ دون عوامِّهم[٢١]، ومثل ذلك قولهم: هذا كِتَاب عامِّيٌّ، إذا كان يناسب العوامَّ، وذاك كتاب خاصِّيٌّ، إذا كان يناسب الخواصَّ، وهو كتاب عامِّيٌّ خاصِّيٌّ، إذا

([١٧]) انظر: معجم مقاليد العلوم للسيوطي ص١٩٩.

([١٨]) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتَّهَانَوي ١/٥٠٠، وإرشاد الفحول للشوكاني ٢/٢٥٠.

([١٩]) انظر: المطلع على ألفاظ المقنع للبعلي ص٤١٣.

([٢٠]) انظر: البيان والتبيين للجاحظ ١/١٣٧.

([٢١]) انظر: العمدة لابن رشيق القيرواني ١/٢١٣، والبديع لأسامة بن منقذ ص١٦٢.

ناسب العوامَّ والخواصَّ[٢٢]، ومثل ذلك يقال في استعمالهما للمعاني والتشبيهات، فهذه معانٍ عامِّيَّة، وتلك معانٍ خاصِّيَّة[٢٣]، ويُقال في تصنيف الناس: هو رجل عامِّيٌّ، إذا كان من جملة العوامِّ، وهو رجل خاصِّيٌّ، إذا كان من جملة الخواصِّ[٢٤]، وهكذا فكل ما نُسِبَ إلى العامَّة فهو عامِّيٌّ، وكل ما نُسِبَ إلى الخاصَّة فهو خاصِّيٌّ.

والعامِّيُّ في اللغة سواء أكان من المعاني أم الألفاظ ليس وصفاً للاتِّضَاع والدُّون؛ فالعامِّيُّ وصف يختلف قدره باختلاف حاله ومقامه، فقد يكون العامِّيُّ وضيعاً مرذولاً، وقد يكون فصيحاً شريفاً، وقد قرَّر هذا الأصل جمع من أهل العربيَّة[٢٥]، وفي ذلك قال الجاحظ: ((والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصَّة، وكذلك ليس يتَّضِع بأن يكون من معاني العامَّة، وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال، وكذلك اللفظ العامِّيُّ والخاصِّيُّ))[٢٦].

ومن أشهر ما يُروى بين المتقدِّمين والمتأخرين في هذا المقصد ما جاء عن الشَّاعر أبي معاذ بشَّار بن برد عندما قيل له: يا أبا معاذ، إنك لتقول شعراً تخلع به القلوب كقولك:

إذا ما غَضِبْنَا غَضْبَةً مُضَرِيَّةً هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أو تُمْطِرَ الدِّمَا
إذا ما أَعَرْنَا سَيِّداً مِنْ قَبِيْلَةٍ ذُرَى مِنْبَرٍ صَلَّى عَلَيْنَا وسَلَّمَا[٢٧]

ثمَّ تقول:

رَبَابَةُ رَبَّةُ البَيْتِ تَصُبُّ الخَلَّ في الزَّيْتِ
لها عَشْرُ دَجَاجَاتٍ وديْكٌ حَسَنُ الصَّوْتِ[٢٨]

فقال بشَّار: لكلِّ شيءٍ وجه وموضع، وربابة جارية لي، وأنا لا آكل البيض من السُّوق، فربابة لها عشر دجاجات وديك، فهي تجمع البيض وتحضره لي؛ فكان قولي هذا لها أحبَّ إليها

([٢٢]) انظر: البيان والتبيين للجاحظ ٣/٣٧٥.

([٢٣]) انظر: أسرار البلاغة للجرجاني ص١٠٥.

([٢٤]) انظر: المقابسات لأبي حيان التوحيدي ص٢٥٨، وصبح الأعشى للقلقشندي ١٤/٢٠٤.

([٢٥]) انظر: البيان والتبيين للجاحظ ١/١٣٦، والعقد الفريد لابن عبد ربه ٤/٥٩، والعمدة لابن رشيق القيرواني ١/٢١٣، والإيضاح للقزويني ١/١٧٤.

([٢٦]) انظر: البيان والتبيين ١/١٣٦.

([٢٧]) ديوانه ص٥٩٠-٥٩١.

([٢٨]) ديوانه ص٢٢٦.

وأحسن عندها من قول: قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حبيبٍ ومَنْزِلِ[٢٩]. وإنَّما أخاطب كُلاً بما يفهم[٣٠].

والعامِّيُّ سمة لسانية متعاقبة في كل لغة من لغات البشر، وإن كانت المعاجم اللغوية المتقدمة لكثير من الأعراق لا تخلو من ذكر العامِّيِّ في مواضع متناثرة من موادِّها المعجمية المجموعة، فإن العامِّيَّ يُعَدُّ الآن ركيزة من ركائز تصنيف معاجم اللغة التاريخية في العصر الحديث[٣١]، فوجوده في اللغة العربية ليس بدعاً بين اللغات[٣٢]؛ لأن الناس طبقات متعددة ومتفاوتة في معرفتهم اللُّغوية، فمنهم الخواصُّ ومنهم العوامُّ، ولن تجد لغة بشرية يستعملها أهلها

([٢٩]) صدر مطلع معلقة امرئ القيس، وعجزه: بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ. انظر: ديوانه ص٢٥.

([٣٠]) انظر: الموشح للمرزباني ص٣١٦، والتذكرة الحمدونية لابن حمدون ٣٠٢/٧، ومعاهد التنصيص لأبي الفتح العباسي ٢٩٥/١.

([٣١]) المعجم التاريخي يقوم على تتبع أحوال اللفظ ودلالته وشواهده من عصر إلى عصر مع ما يعتريها من نمو أو اندثار، وأصالة أو حداثة، وشيوع أو قلة، وصحة أو انحراف، ونحو ذلك من أهداف المعجم التاريخي، ومن أشهر المعاجم التاريخية معجم أكسفورد التاريخي للغة الإنجليزية الذي استمر العمل فيه منذ عام ١٨٥٧م إلى عام ١٩٢٨م، وجاء في طبعته الثانية عام ١٩٨٩م في عشرين مجلداً، ويعمل فريق لغويٌّ على إنجاز دراسة ما جدَّ في الإنجليزية ليصل إلى ما لا يقل عن أربعين مجلداً عام ٢٠٣٤م، وقد بدأ أوجست فيشر (ت١٩٤٩م) بمعجم تاريخي للغة العربية بإشراف مجمع اللغة العربية في مصر غير أنه مات، والعمل في بدايته، وقد تبنَّت حكومة دولة قطر إنشاء أول معجم عربي تاريخي من عصر الجاهلية إلى عصرنا، وبدأ العمل به عام ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، وتبلغ مدة إنجازه خمس عشرة سنة.
انظر للاستزادة: المعجم اللغوي التاريخي لأوجست فيشر ص١، والمعجم العربي لحسين نصار ص٥٨٧، ص٦١٤، والمعاجم العربية لعبد الله درويش ص١٤٣، والبحث اللغوي عند العرب لأحمد مختار عمر ص٣٠٢، ودور العاميَّة والساميَّات في المعجم العربي التاريخي لفيدركو كورينطي ص٢٣٩ (بحث في كتاب المعجم العربي التاريخي)، واتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر للدكتور عبد الرحمن العارف ص٢٩١، THE OXFORD ENGLISH DICTIONARY

([٣٢]) في الإنجليزية -مثلاً- تجد علماء اللسانيات وتاريخ اللغات يكتبون في أثر العامي في تطور اللغة الإنجليزية تاريخياً، وفي المقابل يصنِّفون المعاجم والكتب للتعريف به لأنه نسق من أنساق النمو اللغوي في درسهم.
انظر للاستزادة: THE OXFORD DICTIONARY OF SLANG BY JOHN AYTO, THE SLANG DICTIONARY BY UNKNOWN AUTHOR, THE AMERICAN SLANG DICTIONARY BY JAMES MAITLAND, SLANG AND ITS ANALOGUES PAST AND PRESENT BY JOHN S. FARMER, A DICTIONARY OF SLANG, JARGON & CANT BY ALBERT BARRERE AND CHARLES GODFREY LELAND AND ERIC PARTRIDGE, THE SLANGMAN BY DAVID BURKE AND DAVID HARRINGTON, A HISTORY OF THE ENGLISH LANGUAGE BY ALBERT CROLL BAUGH AND THOMAS CABLE.

على مستوى واحد في الإصابة والفصاحة[٣٣]، ومن أهم من تحدَّث في ذلك من المتقدِّمين الجاحظ عندما قال: ((وكلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم في طبقات، فمن الكلام الجزل والسخيف، والمليح والحسن، والقبيح والسمج، والخفيف والثقيل، وكلُّه عربي، وبكلٍّ قد تكلَّموا))[٣٤]. ومن يتتبع الدرس اللساني الحديث سيجد أن ما كتبه الجاحظ في مواضع كثيرة لتقرير هذا المقصد قد سبق ما انشغل به أهل علم اللغة الاجتماعي في نظرياتهم الحديثة[٣٥].

وممَّا ينبغي بيانه أنَّ العاميَّ والخاصيَّ وصفان متبدِّلان حسب أهل الزَّمان والمكان؛ فما يكون في زمان أو مكان من استعمال العوامِّ قد يكون في غيرهما من استعمال الخواصِّ؛ فالنَّاس لا يتفقون في لسانهم من شرق أرضهم إلى غربها في كل زمان، ومن ذلك استعمال لفظ المَيْشُوْمِ في المَشْؤُوْمِ، ففي بعض كتب اللغة نُسب إلى لحن العوامِّ[٣٦]، وفي أخرى نُسب إلى لحن الخواصِّ[٣٧]؛ فلا يستقيم إطلاق الوصف على كلِّ زمان ومكان؛ فتأمَّل ذلك.

المعيار الصوابيُّ للعامِّيِّ :

الأصل في الأحكام اللغوية الصواب والخطأ، والعامِّيُّ من جملة ما يقع عليه الحكمان، وقد اختلف المتقدِّمون والمتأخرون في تحديد ما يدخل فيهما لتباين استقرائهم الزَّمانيِّ والمكانيِّ واختلاف طبائع أصولهم اللغوية التي يحتكمون إليها[٣٨]، ففريق منهم يأخذ بأفصح ما سُمع عن العرب، ويُلغي ما سواه، ومنه قول الفرَّاء: ((واعلم أنَّ كثيراً ممَّا نهيتُك عن الكلام به من شاذِّ اللُّغات ومُستكرَه الكلام لو توسَّعتُ بإجازته لرخَّصتُ لك أن تقول: رأيتُ رَجُلان. ولقلتُ: أردتُ عَنْ تقول ذاك. ولكن وضعْنا ما يتكلَّم به أهل الحجاز وما يختاره فصحاء أهل الأمصار، فلا تلتفت إلى مَن قال يجوز، فإنَّا قد سمعناه إلَّا أنَّا نُجيز للأعرابيِّ الذي لا يتخيَّر))[٣٩]. ومنه

([٣٣]) انظر: دراسات وتعليقات في اللغة لرمضان عبد التواب ص١١٠، وتاريخ التفكير اللساني لسيلفان أورو ٢٧/١.

([٣٤]) البيان والتبيين ١٤٤/١.

([٣٥]) انظر: علم اللغة الاجتماعي عند العرب للدكتور هادي نهر ص١٧٨-١٨٤.

([٣٦]) انظر: لحن العوام للزُّبيدي ص٣٢٤، والمدخل للخمي ص٢١٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٥٠٣.

([٣٧]) انظر: تثقيف اللسان لابن مكِّي ص٢٤٠ .

([٣٨]) انظر: لحن العامة للدكتور عبد العزيز مطر ص٤٣، والأصول للدكتور تمام حسان ص٣٩، واللغة والنحو لعباس حسن ص٧٢، وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني ص١٩٧، ومعجم الأسماء المؤنَّثة السماعيَّة للدكتور خالد الجمعة ص٧، وقضية التصويب اللغوي للدكتور العربي دين ص٤٧، والاستقراء الناقص للدكتور محمد العميريني ص٧٦٣.

([٣٩]) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي ص٤٦، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٥٧. قلتُ: ما ذكره الفرَّاء من

قول أبي حاتم: ((كان الأصمعيُّ يقول بأفصح اللُّغات، ويُلغي ما سواها، وأبو زيد يجعل الشَّاذَّ والفصيح واحداً، فيُجيز كلَّ شيء قيل))[٤٠]. وفريق آخر يأخذ بأفصح ما سُمع عن العرب غير أنَّه لا يُلغي ما سواه ممَّا قلَّ أوشذَّ؛ فالصَّواب درجات، ومنه الرَّأي السابق لأبي زيد الأنصاريِّ، ومنه قول ابن جني بعد ذكره بعض اللُّغات الموصوفة بالقبح والشُّذوذ: ((وعلى هذا فيجب أن يقلَّ استعمالها، وأن يتخيَّر ما هو أقوى وأشيع منها إلا أنَّ إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب لكنَّه كان يكون مخطئاً لأجود اللُّغتين...، وكيف تصرَّفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مُصيب غير مُخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه))[٤١].

وتتفرَّع من الصواب والخطأ أحكام تفصيلية تُرد إليهما عند إرادة الإجمال، فمن الأحكام التفصيلية: الواجب والممنوع والحسن والقبيح والمخالف للأولى والجائز على السواء[٤٢]، ومن الأحكام التفصيلية أيضاً ما جاءت متفرِّعة من الصواب في استعمالات المتقدِّمين، كقولهم: وهو جَيِّد وحَسَن وعربيٌّ وصحيح وجائز وله وجه وصالح وهو القياس، وجاءت عنهم أحكام متفرِّعة من الخطأ، كقولهم: وهو غلط وليس له وجه ومحال وليس بشيء ولا يُقال ولا يجوز ومرفوض ومردود ونحو ذلك[٤٣]، وهي أحكام لا تخرج عن الصواب والخطأ عند إرادة الإجمال.

والصواب في اللغة درجات كما أن الخطأ درجات، فمن اللغة ما يصح على ضعف ورداءة، ومنها ما يصح على توسُّط ووجاهة، ومنها ما يصح على قوة وفصاحة، ومن اللغة كذلك ما كان الخطأ فيه أسهل وأيسر، ومنها ما كان الخطأ فيه أشد وأشنع، وهي درجات متفاوتة قد نبَّه إليها في مواضعها جمع من شيوخنا المتقدِّمين[٤٤]، ومن شواهد ذلك قول

لزوم الألف في كلِّ الأوجه الإعرابية لغة بلحارث بن كعب، وما ذكره من العنعنة لغة تميميَّة. انظر: الخصائص لابن جني ٢/١١-١٤، ولغة بني الحارث بن كعب لنواف الحارثي ص١٤، ولغة تميم لضاحي عبد الباقي ص٨٦.

(٤٠) شرح الفصيح لابن خالويه ص٤٢٢، والمزهر للسيوطي ١/٢٣٢.

(٤١) الخصائص ٢/١٢. وقال أيضاً: ((ولا يمنعك قوَّة القويِّ من إجازة الضعيف أيضاً)). الخصائص ٣/٦٩.

(٤٢) انظر: الاقتراح للسيوطي ص٤٨.

(٤٣) انظر للاستزادة: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره للدكتور سعيد الزبيدي ص١٣٦-١٥٩.

(٤٤) انظر: العين للخليل ٥/٤٠٦، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٧٤، والجمهرة لابن دريد ١/٥٣٧، وديوان الأدب للفارابي ١/٩٥، والتهذيب للأزهري ٩/٢٩٤، والصحاح للجوهري ١/٢٧٨، ومقاييس اللغة لابن فارس ١/٣٧٦، والمخصص لابن سيده ٢/٢٣١، والأفعال لابن القطاع ١/١٠١، والأساس للزمخشري ١/٣٤٢.

الخليل بن أحمد: ((وعن عمر[٤٥]: أن الشهرَ قد تَسَعْسَعَ فلو صُمْنَا بقيَّتَه، ويُروى: تَشَعْشَعَ، وهو أصح وأفصح))[٤٦]، وقال الخليل في موضع آخر: ((القَرَبُوْسُ: حِنْوُ السَّرْج، وبعض أهل الشام يثقِّله[٤٧]، وهو خطأ، ويجمعه: قَرَبَابِيْس، وهو أشدُّ خطأ))[٤٨].

ويجري على العامِّي ما يجري على غيره في معيار اللغة الصوابي، فقد ذكرت كتب اللغة ومعجماتها العاميَّ الصواب[٤٩]، وذكرت كذلك العاميَّ الخطأ[٥٠]، وأفرد جمع من المتقدِّمين والمتأخرين مصنفات كثيرة لهذا الغرض، ويلحظ الباحث فيها أن من العامي ما قد يكون مقبولاً عند لغوي ومردوداً عند لغوي آخر، وما ذلك إلا لتباين استقرائهما واختلاف طبائع أصولهما التي يحتكم كل واحد إليها، وشواهد ذلك كثيرة في التراث اللغوي، ومنه قول الزمخشري: ((وغَلَّفَ لحيتَه بالغالية: غشَّاها بها من الغلاف، وعن ابن دريد أنها عامِّيَّة، والصواب: غَلَّاها وغَلَّلَها))[٥١]. وإن كان ابن دريد قد عدَّها من الأخطاء العامِّيَّة[٥٢]، فإن جمهرة اللغويين يرون أنها صواب[٥٣]، وقد قيل: مَنْ علمَ حجة على مَنْ لم يعلم.

والعامِّيُّ أقل رتبة في الإصابة والفصاحة من الخاصِّيِّ في الأعم الغالب غير أن إطلاق هذا الحكم دون تقييده بالغالب لا يصح؛ فقد يكون بعض ما اشتهر على ألسنة العوامِّ أصح مما اشتهر على ألسنة الخواصِّ وأفصح، وقد يكون كلام العوامِّ هو الصواب، وما جاء على ألسنة

([٤٥]) المقصود به عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–، وهو قولٌ له كما جاء في غريب الحديث للقاسم بن سلام ٢٩٥/٣، وتصحيفات المحدِّثين لأبي أحمد العسكري ٣٧١/١، وكنز العمال للمتقي الهندي ٦٠٨/٨.

([٤٦]) العين ٧٥/١.

([٤٧]) المقصود تثقيل الراء كما جاء في تهذيب اللغة للأزهري ٢٩٤/٩.

([٤٨]) العين ٢٥٢/٥.

([٤٩]) انظر: العين للخليل ٣٤٨/٤، وجمهرة اللغة لابن دريد ٤٤٢/١، وتهذيب اللغة للأزهري ١٣١/٢، ولحن العوام لأبي بكر الزبيدي ص٨١، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٨٦/١، وشمس العلوم لنشوان الحميري ٣٦٧٣/٦.

([٥٠]) انظر: العين للخليل ٧٠/٦، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص١٧٣، وجمهرة اللغة لابن دريد ٧٦٣/٢، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٤٠٨/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٠٤/١٥، ولحن العوام لأبي بكر الزبيدي ص٢٩٣، والمحكم لابن سيده ٥٢٥/٧، وشمس العلوم لنشوان الحميري ٢٠٢٠/٤.

([٥١]) أساس البلاغة ٧٠٨/١.

([٥٢]) انظر: جمهرة اللغة ٢١٧/١ و٩٥٨/٢.

([٥٣]) انظر: العين للخليل ٤١٩/٤، وديوان الأدب للفارابي ٤٥٥/٢، والتهذيب للأزهري ١٣٢/٨، والمحيط لابن عباد ٨٤/٥، والصحاح للجوهري ١٤١٢/٤، ومجمل اللغة لابن فارس ص٦٨٤، والمحكم لابن سيده ٥٢٩/٥..

الخواصِّ خطأ، وقد أفرد ابن مكِّي الصَّقَلِّي بابين لهذا الغرض[٥٤]، ووافقه ابن هشام اللخميُّ في ذلك غير أنه خالفه في لفظين، هما العَسْل من العَسَل، والجُدَد من الجُدُد[٥٥]، ومما قاله ابن مكي الصقلي: ((وكذلك قولهم: عَرِفْتُ مرادَك، وصَبِرْتُ لأمر الله، خطأ، والصواب: عَرَفْتُ، وصَبَرْتُ، بالفتح كما تقول العامَّة))[٥٦].

ومن اللغويين المتقدمين من عُرِفَ بكثرة ردِّه العاميَّ ولو جاء على وجه من العربية صحيح؛ لأن المعيار الصوابي عند هؤلاء هو الأصح والأفصح في اللغة، فما جاء دون ذلك ولو كان صحيحاً فهو مردود مستغنى عنه بالأصح، وكان الأصمعيُّ من أشهرهم، وقد قال عنه ابنُ السِّيد البَطَلْيَوْسِي: ((وقد أنكرَ الأصمعيُّ أشياء كثيرة، كلها صحيح، فلا وجه لإدخالها في لحن العامَّة من أجل إنكار الأصمعيِّ لها))[٥٧]. وذكر عنه السيوطيُّ أيضاً أنه لا يقبل من اللغة إلا أصحَّها وأعلاها، ويَلِجُّ في ذلك ويَمْحَكُ[٥٨].

ومن أشهر الشواهد التي جاءت عن الأصمعيِّ في ذلك أنه خَطَّأ ما اشتهر على ألسنة العوامِّ في قولهم المُجَانَسَة، ويعنون بها المُشَاكَلَة، وقال: ((ليس بعربيٍّ صحيح))[٥٩]، وقد ردَّ ابن فارس على ذلك بقوله: ((وأنا أقول: إن هذا غلط على الأصمعيِّ؛ لأنه الذي وضعَ كتاب الأجناس، وهو أول من جاء بهذا اللقب في اللغة))[٦٠]. وابن فارس يشير بذلك إلى كتاب الأجناس للأصمعيِّ[٦١]؛ وقد يكون مقصد ابن فارس من ذلك نفي نسبة التَّخطئة إلى الأصمعيِّ؛ لأنَّه استعمل ما نُسب منعه إليه، وإن كان ردُّ ابن فارس صحيحاً غير أن القول بأن الأصمعيَّ أول من جاء به فيه نظر؛ فقد سبق الأصمعيَّ وعاصره أعلام لهم كُتُب بهذا العنوان

---

(٥٤) هما باب ما جاء فيه لغتان استعمل العامَّة أفصحهما، وباب ما العامة فيه على الصواب والخاصة على خطأ.
انظر: تثقيف اللسان ص٢٤١-٢٤٦.

(٥٥) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان ص٥٤-٥٥.

(٥٦) تثقيف اللسان ص٢٤٢.

(٥٧) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢٢٢/٢.

(٥٨) انظر: المزهر ٤٠٢/٢.

(٥٩) مقاييس اللغة لابن فارس ٤٨٦/١، والمحكم لابن سيده ٢٧٥/٧، وشمس العلوم لنشوان الحميري ١١٩٢/٢، ولسان العرب لابن منظور ٤٣/٦.

(٦٠) مقاييس اللغة ٤٨٦/١.

(٦١) انظر: الفهرست لابن النديم ص٧٨، وإنباه الرواة للقفطي ٢٠٢/٢، ووفيات الأعيان لابن خلكان ١٧٦/٣.

للمعنى نفسه[٦٢]، أما تخطئة الأصمعيِّ -إن ثبتت- لاستعمال العوامِّ فليست حجَّة في هذا الموضع، فلا يلزم من نفيه نفيُه بالكليَّة، وقد جاء عند غيره صواباً؛ لأنَّه مُفَاعَلَة من الجِنْس[٦٣].

وممن اشتهر برد العامِّي أيضاً أبو بكر الزُّبيديُّ، فقد يردُّ لغة من لغات العرب التي يُحتج بها لأن غيرها أصح مما جاء على ألسنة العوامِّ وأفصح، ومن شواهد ذلك قوله: ((ويقولون: سَكْرانة، يبنونها على سَكْران. قال محمد[٦٤]: والصواب: سَكْرى وسَكْران، مثل رَيَّا ورَيَّان))[٦٥]. وقد ذكرَ الزُّبيديُّ نفسُه في هذه المسألة أن سَكْرَانة لغة لبني أسد غير أنه ردَّها لأنها رديئة ومرغوب عنها، ومما هو معلوم في باب اللغات التي يُحتَج بها أن لغة بني أسد من أكثر اللغات التي أخذ عنها نحارير اللغة، واعتمدوها في الاحتجاج[٦٦]، وإنَّ مجيء لغة أصح منها لا يستلزم بالضرورة تخطئة من أخذ بها من العوامِّ، ولذلك أوردها جمع من اللغويين المتقدمين، ولم يرغِّبوا عنها أو يحكموا عليها بالخطأ[٦٧]، وقد تتبَّع ابن هشام اللخميُّ المواضع التي عدَّها الزُّبيديُّ من أخطاء العوامِّ، وأورد عليه ما يعضدها من السماع، وفصَّل فيما تقبله في العربية من وجوه[٦٨].

ومن اللغويين المتقدِّمين من عُرِفَ عنهم قبول العامِّي ما دام أن له وجهاً في العربية، فليس المعيار الصوابي عند هؤلاء التزام الأصح وردَّ ما دونه، فلا يحكمون على لفظ بالخطأ إلا بعد تقليب كل الوجوه المحتملة فيه، فإن قبل وجهاً صحَّ به، وإن كان غيره أصح منه، وإن لم يقبل حُكِمَ عليه باللحن، وفي ذلك قال ابن هشام اللَّخميُّ: ((وأَكْنَيْتُه فهو مُكْنى، ليست فصيحة

([٦٢]) انظر: الفهرست لابن النديم ص٩٩ و٢٧٣، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ٢٤١٧/٦ و٢٨٤١/٦، وبغية الوعاة للسيوطي ١١٣/٢.

([٦٣]) انظر: تاج العروس للزبيدي ٥١٦/١٥.

([٦٤]) المقصود به المؤلف نفسه، فهو أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي، وفي مواضع كثيرة من كتابه يقول: قال محمد، وقال أبو بكر، وقال محمد أبو بكر، وهو في ذلك كله يتحدث عن نفسه.

([٦٥]) لحن العوام ص١٨٧.

([٦٦]) انظر: المزهر للسيوطي ٢١١/١ .

([٦٧]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٥٨، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٦٢١، والصحاح للجوهري ٦٨٧/٢، والمحتسب لابن جني ٧٢/٢، والمحكم لابن سيده ٧١١/٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/١.

([٦٨]) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان ص١١-٤٥.

إلا أنها ليست خطأ، ولا يجب أن تُلَحَّن بها العامَّة لكونها لغة مسموعة، ومن اتَّسَع في كلام العرب ولغاتها لم يكد يُلَحِّن أحداً، ولذلك قال أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد: أنحى الناس من لم يُلَحِّن أحداً، وقال الخليل -رحمه الله-: لغة العرب أكثر من أن يلحن متكلم، وروى الفرَّاء أنَّ الكسائيَّ قال: على ما سمعتُ من كلام العرب ليس أحد يلحنُ إلا القليل))[٦٩]. وقال أبو حيَّان الأندلسيُّ: ((كلُّ ما كان لغة لقبيلة قيس عليه))[٧٠].

ومن أمثلة ذلك قول ابن دريد: ((فأما قول العامَّة: الحَيْر فخطأ، إنما هو الحائر))[٧١]. وأخذ به الزُّبيديُّ[٧٢] وابن سيده[٧٣]، وفي المقابل ترى الخليل يجد له تخريجاً ليقبل وجهاً صحيحاً من وجوه العربية، فقال: ((والحائر: حَوْضٌ يُسَيَّبُ إليه مَسِيْلُ الماء في الأمطار يُسمَّى هذا الاسم بالماء، وبالبصرة: حائر الحُجَّاج، معروف يابس لا ماء فيه، وأكثر الناس يُسَمُّونه: الحَيْر، كما يُقال لعائشة: عَيْشة، يستحسنون التخفيف وطرح الألف))[٧٤]. والخليل يريد بهذا التخريج حمل ما لهجت به ألسنة العوامِّ على لغة مسموعة في التخفيف والحذف[٧٥]، وقد أخذ بهذا الرأي جمع من اللغويين المتقدِّمين بعد الخليل، فصحَّ عندهم اللفظان، الحائر والحَيْر للمعنى نفسه[٧٦].

ومن الفقه اللُّغويِّ حمل كلام العوامِّ على وجه صحيح تقبله العربية لتبقى ألسنتهم تلهج بالصحيح، وإن كان غيره أصح منه؛ فليس من الفقه والدراية التَّعجُّل في تخطئتهم فيما يصيبون فيه بدعوى حملهم على أصح ما في اللغة وأفصحه، فهذه مرتبة الخواصِّ في اللغة لانشغالهم بها وتبحُّرهم فيها لا مرتبة العوامِّ دونهم، ومن المحال في كل الأمصار والأزمنة أن يتحدث الناس كلهم بأعلى مستويات اللغة، فهذا مما لا يطيقه عوامُّ الناس، وتمقتُه طبائعُهم[٧٧]، وفي ذلك

([٦٩]) المدخل إلى تقويم اللسان ص٢٨.

([٧٠]) المزهر للسيوطي ٢٥٨/١.

([٧١]) جمهرة اللغة ٥٢٦/١.

([٧٢]) انظر: لحن العوام ص١٥٦.

([٧٣]) انظر: المحكم ٤٣٦/٣.

([٧٤]) العين ٢٨٩/٣.

([٧٥]) انظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص٥٠٤.

([٧٦]) انظر: المحيط لابن عباد ٢٠٣/٣، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٢٣/٢، وشمس العلوم لنشوان الحميري ١٦٣٩/٣.

([٧٧]) لمحمود الطناحي تجربة في مسألة تخطئة العوامِّ أو الأخطاء الشائعة، قال عنها: ((وقد كنتُ عُنيت في مطالع الشباب بتلك الكتب المصنَّفة في اللحن والأخطاء الشائعة، وكنتُ أحفظ منها مسائل ذوات عدد، أديرها على لساني في

قال أبو حيان التوحيديُّ: ((يُقال: جَص وجِص، وفَص وفِص، وبَذر وبِذر، ورَطل ورِطل، فتَعَوَّد المسموعَ الجاري، ولا تَتَمَقَّت بأدبكَ إلى النَّاس!))[٧٨]. وفيه قال ابنُ السِّيْد البَطَلْيَوْسِيُّ: ((وإنما ذكرنا هذا ليُعْلَم أن لقول العامة مخرجاً على هذه اللغة))[٧٩]. وفيه قال الزَّبيديُّ: ((ونسبتُه للعامة لا يوجب كونه لحناً، وإنَّما يُقال: إنَّها في مقابلة الأفصح والأشهر؛ فتأمَّل))[٨٠].

أما إن كان العامِّيُّ لا يقبل وجهاً صحيحاً من وجوه العربية فيُحكم عليه بالخطأ، ويُرشد صاحبه إلى الصواب، ومِن عبث بعض المتعالمين في قبول بعض الأخطاء الشائعة بين العوامِّ قولهم: ((خطأ مشهور خير من صواب مهجور)). وهذا المفهوم يهدم قواعد العربيَّة؛ فلو شاع تحريف لفظ بين الناس، أو شاع خطأ محض بينهم لصحَّ حسب هذا المفهوم لشيوعه وشهرته! ولا يقول بهذا إلا من قلَّ فقهه، وقصرت همَّته، وبان عَوَار جهله، والله المستعان، وأمثلة الأخطاء الشائعة كثيرة لا تكاد تُحصى في معجمات اللغة وكتبها، ومن أشهرها أن الشائع عند العوامِّ كسر سين السُّلْحَفَاة، وهو خطأ عامِّيٌّ شائع[٨١]، لا يقبل التأويل، وليس له من السماع دليل، وقد أفرد ابن هشام اللخميُّ باباً سمَّاه: ((باب ما تلحن فيه العامَّة مما لا يحتمل التأويل ولا عليه من لسان العرب دليل))[٨٢]. وابن هشام مِنْ أشهر مَنْ تتبع تأويل العامِّي، وردَّ على من خطَّأ العوامَّ لوجود الوجه الصحيح الذي يمكن حمل لسانهم عليه، ومع حرصه وتدقيقه – رحمه الله– وجدتُ في بابه ألفاظاً خطَّأ فيها بعض العوامِّ لأنها لا تحتمل التأويل عنده ولم يجد عليها الدليل، وقد فاته أن بعض ما خطَّأهم فيه قد جاء مسموعاً عن العرب، ومن تلك

مجالس المذاكرة والمدارسة مزهواً بما أحفظ، إذ كان عندي هو الصواب الذي لا صواب غيره، وحين أذن الله –وهو الذي بيده الخير كله– أن أتصل بما كتبه أهل العلم في كتب العربية، وبخاصة شروح الشعر وغريب القرآن والحديث والأمالي والمجالس وكتب التراجم والطبقات، ووقفتُ على تصرف أهل البيان في الأبنية والألفاظ والتراكيب، حين تمَّ لي ذلك –على ضعفي وقلة حيلتي– أيقنتُ أنَّ ليس الطريق هناك، وأنَّ التخطئة والتصويب لا يُصار إليهما إلا بعد عناء وجهد، لأنَّ الأفق رحب، والمدى واسع، والشوط بعيد)). مقالات الدكتور محمود محمد الطناحي ٢٠٢/١.

(٧٨) البصائر والذخائر ٥٦/١. ويذكرني قوله بقول سفيان الثوري: ((إنما العلمُ عندنا الرخصةُ من ثقة، فأما التشديدُ فيحسِنُه كلُّ أحد)). أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ص١١٢، وآداب الفتوى والمفتي والمستفتي للنووي ص٣٨.

(٧٩) الاقتضاب ١٨١/٢ .

(٨٠) تاج العروس ٧٢/١٨ .

(٨١) انظر: تاج العروس للزبيدي ٤٦٥/٢٣.

(٨٢) المدخل إلى تقويم اللسان ص١١١.

الأمثلة تخطئته تأنيث العوامِّ البَطْنَ لأنه مذكر ليس غير[٨٣]، والصحيح أن التأنيث لغة فيه[٨٤]، وقد قصرَ علمُه عن معرفتها لأن الإحاطة باللغة أمر عزيز، والجهل ببعضها لا ينكره عاقل حصيف، وقد قال شيخنا سيبويه –على قبره شآبيب الرحمة–: ((إنما ذاك لأنَّا جهلنا ما علمَ غيرُنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصلَ إلى الأول المُسَمِّي))[٨٥]. وقال الشافعيُّ أيضاً: ((ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيٍّ، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه))[٨٦].

والخلاصة أن المقصود بالعامِّيِّ ما اشتهر على ألسنة العوامِّ دون الخواصِّ من أهل اللغة، وحكمُه تبع لحاله، فقد يكون صواباً، والصواب درجات، وقد يكون خطأ، والخطأ درجات، وقد يكون فصيحاً عالياً أو رديئاً مبتذلاً، وفي السياق نفسه نجد بعض المصطلحات ترتبط بمصطلح العامِّيِّ وأحكامه في بعض المواضع كاللغة واللهجة والفصيح والأُمِّي ونحوها، وهي مصطلحات تحتاج إلى تحرير وفهم لإزالة اللبس بينها وضبط النظائر والفروق.

ب– اللغة :

أصل اللُّغَة مِنْ لَغَا فلانٌ يَلْغُو لَغْواً إذا تَكَلَّمَ[٨٧]، ومنه جاء قول النبي –صلى الله عليه وآله وسلم–: ((إذا قالَ الرجلُ لصاحبِه يومَ الجمعةِ والإمامُ يخطبُ: أَنْصِتْ، فقد لَغَا))[٨٨]. أي فقد تَكَلَّمَ[٨٩]، وقيل: أصل اللغة مِن لَغِيَ فلانٌ بالشيءِ يَلْغَى لَغاً إذا لَهِجَ به واعتادَه[٩٠]. وقيل: أصل اللغة من لَغَا فلانٌ يَلْغُو لَغْواً إذا مالَ عن الطريق أو الصواب؛ لأن القوم يتكلَّمون

---

(٨٣) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٤٠.

(٨٤) انظر: الصحاح للجوهري ٢٠٧٩/٥، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٦٨/٤ (حدثني شيخي الدكتور عبد الرحمن العثيمين –رحمه الله– أنَّ الشرح لابن عدلان (ت٦٦٦هـ)، وقيل هو لزكي الدين السعدي (ت٦٣٩هـ)، وليس هذا موضعاً للبسط)، وخزانة الأدب للبغدادي ٨٧/٥، والتاج للزبيدي ٢٦٠/٣٤.

(٨٥) الكتاب ١٠٢/٢–١٠٣.

(٨٦) الرسالة ص٣٤.

(٨٧) انظر: العين للخليل ٤٤٩/٤، وتهذيب اللغة للأزهري ١٧٣/٨، والمحكم لابن سيده ٦٢/٦.

(٨٨) مسند الإمام أحمد برقم ١٠١٢٨، والسنن الكبرى للنسائي برقم ١٧٣٨.

(٨٩) انظر: العين للخليل ٤٤٩/٤، والنهاية لابن الأثير ٢٥٧/٤، وعمدة القاري للعيني ٢٣٩/٦.
وقيل: المقصود أنه قد أَثِمَ أو تحدَّث بما لا يحسن، وفي ذلك أقوالٌ كثيرة تتبعها ابن حجر في فتح الباري ٤١٤/٢.

(٩٠) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس ٢٥٦/٥، والمصباح المنير للفيومي ص٢٨٦، وتاج العروس للزبيدي ٤٦٦/٣٩.

بكلام قد مالوا فيه عن لغة أقوام آخرين[٩١]. والأصل في النسبة إلى اللُّغة: لُغَوِيٌّ، وقد نبَّه كثير من أهل اللغة على توالي العصور إلى خطأ من قال في النسبة إليها: لَغَوِيٌّ[٩٢] غير أن بعضهم ذكر أن فتح اللام في النسبة إليها له وجه من العربيَّة -ولو كان ضعيفاً- قد يُحمل عليه، كما قالوا: أُمَوِيٌّ وأَمَوِيٌّ، ولغة الضم في اللفظين كليهما أصوب وأعلى وأفصح[٩٣].

أما في الاصطلاح فإن للغة استعمالين عند المتقدِّمين؛ فقد يقصدون بها اللغة القوميَّة التي تجمع جنساً من البشر يختلفون بكلامهم عن كلام أقوام آخرين، كقولهم: اللغة الفارسيَّة واللغة الروميَّة واللغة العربيَّة. وقد يقصدون بها اللهجة أو الظاهرة الكلاميَّة داخل اللغة الواحدة المستعملة بين أهلها، كقولهم: لغة تميم ولغة هذيل ولغة بني أسد ولغة أهل الحجاز ولغة الخواصِّ ولغة العوامِّ، وهكذا دواليك.

وعرَّفها ابن جني حسب الاستعمال الأول بقوله: ((إنَّها أصوات يُعَبِّرُ بها كلُّ قوم عن أغراضهم))[٩٤]. وقال ابن سنان الخفاجي: ((اللغة عبارة عمَّا يتواضع القوم عليه من الكلام))[٩٥]. وقريب من هذا ما قاله ابن خلدون: ((اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلِّم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لسانيٌّ، فلا بد أن تصير ملَكة متقررة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان، وهو في كل أمَّة بحسب اصطلاحاتهم))[٩٦]. وهي حدود دقيقة قائمة على الأصوات بمجموعها والدلالة أو الفكرة والتداول الجمعيِّ، وهذا ما يشتغل عليه أهل الدرس اللساني الحديث[٩٧]، ومن شواهد ذلك أن الفرنسي (أندري مارتيني)، وهو من أشهر اللسانيين في العصر الحديث، قال في حد اللغة: ((هي قدرة البشر أو ملكتهم على التفاهم

([٩١]) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي ص٢٥، ولسان العرب لابن منظور ٢٥٢/١٥.

([٩٢]) انظر: لحن العوام للزُّبيدي ص٣١٥، والصحاح للجوهري ٢٤٨٤/٦، والتهذيب لابن شُهَيد ص١٥٧، وتاج العروس للزبيدي ٤٧٠/٣٩، ومعجم الأخطاء الشائعة للدكتور محمد العدناني ص٢٢٩.

([٩٣]) انظر: تثقيف اللسان لابن مكي ص١٨٦، والمدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي ص٨١ .

([٩٤]) الخصائص ٣٣/١.

([٩٥]) سر الفصاحة ص ٤٨.

([٩٦]) مقدمة ابن خلدون ص٥٠١.

([٩٧]) انظر: فقه اللغة للدكتور عبده الراجحي ص٦٠، وعلم اللغة للدكتور محمود فهمي حجازي ص٩، وأبحاث في العربية الفصحى للدكتور غانم الحمد ص٩، واتجاهات الدراسات اللسانية الحديثة في مصر للدكتور عبد الرحمن العارف ص٤٢٠، وأهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث لحسام البهنساوي ص١٣.

بواسطة علامات صوتية))[٩٨]. وفي ذلك دراسات مختصة قد توسَّعت في هذا المقصد[٩٩].

أما الاستعمال الثاني للغة فهو بمعنى الظاهرة الكلامية أو اللهجة داخل اللغة الواحدة، وقد شاع على ألسنة العلماء المتقدِّمين من اللغويين وغيرهم استعمال اللغة بمعنى اللهجة، ومن أمثلة ذلك قول الخليل -رحمه الله-: ((ويُقال: وَعِلٌ ووَعْلٌ، ولغةٌ للعرب: وُعِلٌ))[١٠٠]. وقد كثُرَت المصنفات في القرون الأولى بعنوان اللُّغات، وكثير منها كان معنياً بتتبع اللغات في القرآن الكريم[١٠١]، ومقصود الأوائل في ذلك كله اللهجات العربية.

ومصطلح اللغة حسب الاستعمال الأول لا يرتبط بالعامِّي، ولا يدخل في هذا الدرس؛ لأن وصف لغة من لغات البشر بأنها عامِّيَّة أمر محال، أما مصطلح اللغة حسب الاستعمال الثاني الذي يدل على اللهجة أو الظاهرة الكلاميَّة داخل اللغة نفسها فقد يقترن بالعامِّيِّ في استعمالات اللغويين، ومن ذلك أن بعض اللغويين قد يصف كلمة بأنها لغة عامِّيَّة، أو يذكر أن هذه من لغة الخواصِّ وتلك من لغة العوامِّ، ومن أمثلة هذا قول ابن الأثير: ((الأُوْقِيَّة بضم الهمزة وتشديد الياء: اسمٌ لأربعين درهماً. ووزنه أُفْعُوْلَة، والألف زائدة، وفي بعض الروايات: وُقِيَّة بغير ألف[١٠٢]، وهي لغة عامِّيَّة))[١٠٣]. فالشائع على ألسنة عوامِّ الناس في زمنه هو قولهم: وُقِيَّة، وهي لغة مسموعة فيها عن العرب لكن الأكثر في لغة العرب والشائع على ألسنة

([٩٨]) إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية (مختارات معرَّبة) بإشراف الدكتور عز الدين مجدوب ٣٦/١.

([٩٩]) انظر: اللسانيات واللغة العربية للدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، ومدخل إلى المدارس اللسانية للدكتور السعيد شنوقة، وموجز تاريخ علم اللغة لروبرت هـ. روبنز.

([١٠٠]) العين ٢٤٩/٢.

([١٠١]) ممَّا وصل إلينا منها: لغات القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ)، واللغات في القرآن لابن حسنون (ت٣٨٦هـ)، ولغات القبائل الواردة في القرآن المنسوب إلى أبي عُبيد، والصواب أنَّه لأبي القاسم النيسابوري (ت٤٠٦هـ). ومن المفقود منها: كتاب اللغات ليونس بن حبيب (ت١٨٢هـ)، ولغات القرآن للكلبي (ت٢٠٤هـ)، وكتاب اللغات للشيباني (ت٢٠٦هـ)، وكتاب اللغات لأبي عبيدة (ت٢١٠هـ)، ولغات القرآن لأبي زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ)، واللغات في القرآن للأصمعي (ت٢١٦هـ)، والاستعانة بالشعر وما جاء في اللغات لابن شَبَّة النحوي (ت٢٦٢هـ)، واللغات في القرآن لابن دريد (ت٣٢١هـ). انظر: الفهرست لابن النديم ص٢٥، ٥٤، ٦٤، ٧٧، ٩٣، ١٤٢.

([١٠٢]) مقصوده بذلك رواية عمر بن الخطاب في مسند الإمام أحمد (برقم ٣٤٠) أنه قال: ((ما أنكح شيئاً من بناته ولا نسائه فوق اثنتي عشرة وُقِيَّة)). وروى أحمد أيضاً في مسنده (برقم ١٤٣٧٦) والنسائي في سننه الكبرى (برقم٦١٩٠) أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: ((يا بلال، زِنْ له وُقِيَّة، وزده قيراطاً)).

([١٠٣]) النهاية لابن الأثير ٢١٧/٥.

الخواصِّ: أُوْقِيَّة[١٠٤].

فإن قيل: كيف يتكلم النبيُّ -صلى الله عليه وآله وسلم- بلفظ عامِّيٍّ ولو كان صحيحاً، ويترك الأكثر في اللغة والشائع على ألسنة الخواصِّ؟!، فالجواب من وجهين، الأول: لا يلزم من كون اللفظ عامِّياً في زمن أن يكون عامِّياً في زمن آخر، كما أن غير الفصيح في زمن لا يعني أنه لم يكن فصيحاً في زمن آخر[١٠٥]، وسيأتي تفصيل ذلك عند حديثي عن مصطلح الفصيح، والثاني: ليست كثرة المسموع موجبة لاستعمال اللفظ في كل حين؛ فقد يكون القليل أدعى للاستعمال عند مخاطب يفهم المقصود به، فالمعيار في انتقاء الكلام الحال والمقام وليست درجة صحته وكثرته، وقد سبق تقرير ذلك من كلام الجاحظ وغيره من المتقدِّمين، فالناس في اللغة طبقات، ومواطن الخطاب والمحادثة ليست كمواطن الدرس والتعليم، وخير قدوة لنا في ذلك النبيُّ -صلى الله عليه وآله وسلم- في محادثاته ومكاتباته، فقد كان يخاطب كل قوم بلسانهم وعلى مقدار طبقتهم في اللغة[١٠٦].

ت- اللهجة :

أصل اللهجة من لَهِجَ بالشيء يَلْهَجُ لَهَجاً إذا أُوْلِعَ به، وثابرَ عليه فاعتادَه، ولَهِجَ الفَصِيْلُ بأمِّه يَلْهَجُ إذا تناولَ ضرعَها، واعتادَ رضاعَها، واللهجة: اللِّسَانُ أو طَرَفُه، واللهجة أيضاً: جَرْس الكلام، وقد قيل: هو فصيح اللهْجَة واللهَجَة، وهي لغته التي نشأ عليها فاعتادها في كلامه ولسانه[١٠٧].

واللهجة في اصطلاح أهل اللغة تعني مجموعة الصفات اللغوية التي تُشَكِّل ظاهرة كلامية في ألسنة جمع من الناس داخل اللغة الواحدة[١٠٨]، وسُمِّيَت اللهجة بذلك لأن كل إنسان

---

(١٠٤) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٧٩/٩، ولسان العرب لابن منظور ٤٠٤/١٥، والمصباح المنير للفيومي ص٣٤٥، وتاج العروس للزبيدي ٢٣١/٤٠.

(١٠٥) انظر: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور لابن الأثير ص٧٧.

(١٠٦) انظر: كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ص١٥٤، وصبح الأعشى للقلقشندي ٢٨٤/٦.

(١٠٧) انظر: العين للخليل ٣٩٠/٣، وجمهرة اللغة لابن دريد ٤٩٤/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٦/٦، والصحاح للجوهري ٣٣٩/١، والمحكم لابن سيده ١٦٧/٤، وأساس البلاغة للزمخشري ١٨٢/٢.

(١٠٨) انظر: في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس ص١٥، واللهجات العربية نشأة وتطوراً للدكتور عبد الغفار حامد هلال ص ٢٦، والمقتبس من اللهجات العربية والقرآنية للدكتور محمد سالم محيسن ص٧، وعلم اللغة وصناعة المعجم للدكتور علي القاسمي ص٦٧، واللغة لجوزيف فندريس ص٣٢٦.

ينتمي إليها يلهج بها، ويثابر عليها في كلامه[١٠٩]، والشائع على ألسنة المتقدِّمين من أهل اللغة والأدب استعمال اللغة بدلاً من اللهجة لهذا المقصد[١١٠]؛ فيقولون: لغة تميم ولغة طَيِّئ ولغة أهل المدينة ولغة أهل الحجاز ولغة الخواصِّ ولغة العوامِّ، وهم يقصدون بذلك اللهجة داخل اللغة الواحدة، وقد ذكر بعضهم مصطلح اللهجة حسب هذا المفهوم كقولهم: هو فصيح اللهجة[١١١]، وهو بدويُّ اللهجة[١١٢]، أما في عصورنا المتأخرة فقد أصبح الاستعمال الشائع لهذا المفهوم هو اللهجة لا اللغة.

ويخلط بعض المعاصرين -كما ذكر الدكتور عبده الراجحي- بين اللهجة والعامِّيَّة في درسهم اللغوي[١١٣]، فليس مصطلح اللهجة مرادفاً للعامِّيَّة في كل حال كما يتوَّهم جمع من الناس، فالعامِّيُّ ما كان شائعاً على ألسنة العوامِّ دون خواصِّهم، واللهجة أعم من ذلك وأشمل لأن فيها العامِّيَّ والخاصِّيَّ وعموم الكلام مما لا يوصف بهما، كقولنا: أبيض وأسود وجلس ونام وفي وعلى ونحو ذلك، فاللهجة الحجازية -مثلاً- لا تعني العامِّيَّ فيها ليس غير، واللهجة الشاميَّة -مثلاً- لا تعني العامِّيَّ فيها ليس غير، فالعاميَّة من اللهجة؛ لأن أهلها اشتركوا في صفات لغوية عُرِفُوا بها لكنها لم ترقَ إلى مستوى اللغة المتكاملة الخاصة بهم، وليس كل لهجة عامِّيَّة؛ لأن العامِّيَّ مظهر من مظاهر اللهجة، وليس مرادفاً لمفهومها.

ث- الفصيح :

فَصُحَ الرَّجُلُ فَصَاحَةً إذا ظَهَرَ قولُه وبانَ، فهو فَصِيْحٌ، وأَفْصَحَ إذا فهمتَ منه ما يقول، وفَصَحَ الصُّبْحُ وأَفْصَحَ إذا ظهرَ وبانَ، وفَصُحَ اللَّبَنُ، فهو فَصِيْحٌ إذا أُخِذَت عنه رغوتُه فبَانَ[١١٤]، وكلُّها استعمالات تدور حول الظهور والإبانة.

والفصيح في اصطلاح أهل العربيَّة على ثلاثة أقسام، ينبغي إدراكها وفهم تنزيلها على

([١٠٩]) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس ٢١٥/٥.

([١١٠]) انظر: العين للخليل ٤٠٦/٥، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٥٨، وجمهرة اللغة لابن دريد ٧٦٤/٢، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٣٢/٢، والبارع في اللغة للقالي ص١٣٣، ولحن العوام للزُّبيدي ص١٦٢.

([١١١]) انظر: العين للخليل ٣٩١/٣، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٦/٦، وتاج العروس للزبيدي ١٩٣/٦.

([١١٢]) انظر: الرسائل السياسية للجاحظ ص٤٣٩، والبصائر والذخائر للتوحيدي ٢٥٢/٧.

([١١٣]) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي ص٢.

([١١٤]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٤٨/٤، ومقاييس اللغة لابن فارس ٥٠٦/٤، والمحكم لابن سيده ١٦٤/٣.

مواضعها قبل الحديث عن الأحكام؛ فقد يكون مقصود القائل بالفصيح اللفظ المفرد، وقد يكون مقصوده به الكلام المركَّب في الجملة، وقد يكون مقصوده به المتكلِّم[١١٥]، وإليك البيان:

١- اللفظ المفرد: اختلف أهل العربيَّة في تحديد معيار الفصيح للفظ المفرد، فمنهم من يرى أن اللفظ الفصيح ما كثُر استعمال العرب له وشاع بينهم[١١٦]، ومنهم من يرى أنَّ كلَّ مسموع عن العرب فصيح، ولو قلَّ بينهم أو شذَّ[١١٧]، ومنهم من يرى أن اللفظ الفصيح ما أفصحَ عن المعنى، واستقام على القياس، وليس ما كثُر استعمالُه وشاع[١١٨]، ومنهم من يرى أن اللفظ الفصيح ما خلا من تنافر حروفه، وابتعد من الغرابة، ووافق قياساً[١١٩].

٢- الكلام المركَّب: معيار الفصيح من الكلام هو ما تجرَّد من ضعف تأليفه وتنافر ألفاظه وتعقيد مقصوده[١٢٠]، وقيل أيضاً: إن الفصيح من الكلام هو ما تمَّت فيه الإبانة مع فخامة وقوة وجزالة[١٢١]، ويرى بعض أهل الاختصاص أن فصاحة الكلام والمتكلِّم متعلقة بجودة ألفاظه، أما بلاغة الكلام والمتكلِّم فمتعلقة بجودة مجموع نعوت ألفاظه ومعانيه؛ فكلُّ كلام بليغ فصيحٌ، وليس كلُّ كلام فصيح بليغاً[١٢٢]، ويرى بعضهم أن الفصاحة والبلاغة بمعنى واحد[١٢٣].

٣- المتكلِّم: يوصف المتكلِّم بالفصاحة إذا امتلك قدرة يستطيع بها التعبير عن مقصوده بالكلام الفصيح[١٢٤]، والخلاف في تحديد المتكلِّم الفصيح تبع للخلاف السابق في تحديد الفصيح في اللفظ والكلام.

([١١٥]) انظر: التعريفات للجرجاني ص٢١٤، والكليات للكفوي ص٦٩١.

([١١٦]) انظر: المزهر للسيوطي ١/١٨٥ .

([١١٧]) انظر: شرح الفصيح لابن خالويه ص٤٢٢، والمزهر للسيوطي ١/٢٣٣ .

([١١٨]) انظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص٣٦.

([١١٩]) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ١/٢١.

([١٢٠]) انظر: نهاية الإيجاز لفخر الدين الرازي ص٣١، ومعجم مقاليد العلوم للسيوطي ص٩٤.

([١٢١]) انظر: كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ص٧.

([١٢٢]) انظر: سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ص٥٩، والمثل السائر لابن الأثير ١/٧٨، والتعريفات للجرجاني ص٦٦.

([١٢٣]) انظر: الصحاح للجوهري ٤/١٣١٦، والعباب الزاخر للصغاني (حرف الغين) ص٢٥، ولسان العرب لابن منظور ٨/٤٢٠، والمستطرف للأبشيهي ص٥٠ ، والكليات للكفوي ص٢٣٦، وجواهر البلاغة للهاشمي ص١٧.

([١٢٤]) انظر: التعريفات للجرجاني ص٢١٤، ومقاليد العلوم للسيوطي ص٩٤، والكليات للكفوي ص٢٣٧.

والفصيح -كما مرَّ- يأتي على أكثر من وجه، ويختلف من زمن إلى زمن، ومن حال إلى حال؛ فما أبان في زمن لا يلزم منه الإبانة في آخر، وما فَصُحَ في مقام لا يلزم منه الفصاحة في آخر؛ فاللغة لسان طالبها؛ فما طُلِب في حال صار مستعملاً، وما رغب عنه في آخر صار مهملاً[١٢٥]، قال ابن الأثير: ((واعلم أن الفصاحة أمر إضافي كالحسن والقبح، والكلام الفصيح ليس كلاماً مخصوصاً بعينه، بل كل من فهم كلاماً وعرفه فهو فصيح بالنسبة إليه))[١٢٦]. ومثل ذلك ما كان من الكلام مُبتذلاً في زمان أو صُقْع لا يعني بالضرورة أن الابتذال يلزمه في كل زمان وصُقْع[١٢٧]، ومعلوم أن شرف الفصاحة والبيان في الصواب مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال[١٢٨]، وقد قيل: إنَّ أول من قال ذلك هو الشاعر طرفة بن العبد[١٢٩].

وهكذا كان حال جمع من فقهاء اللغة المتقدمين، فقد كان ثعلب من أعلم أهل عصره باللغة، وإذا كتب كتاباً إلى بعض العامة من أصحاب السلطان لا يخرج عن طبع العامة فيما يكتب، فإذا رأيته يتكلم بالشعر والغريب ومذاهب النحويين لا تكاد تجد أحداً يفي بما قال[١٣٠]، وفي هذا المقصد قال السُّبْكيُّ[١٣١]: ((ونحن لا ننكر أن الفصاحة فن مطلوب، واستعمال غريب اللغة عزيز حسن، ولكن مع أهله ومن يفهمه، كما حكي أن أبا عمرو بن العلاء قصدَه طالب ليقرأ عليه، فصادفه بكَلَّاء[١٣٢] البصرة، وهو مع العامة يتكلم بكلامهم، لا يُفرق بينه وبينهم، فنقصَ من عينه، ثم لما نجز شغل أبي عمرو مما هو فيه تبعه الرجل إلى أن

([١٢٥]) انظر: الأمثال المولدة لأبي بكر الخوارزمي ص٢٠٤.

([١٢٦]) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ص٧٧.

([١٢٧]) المزهر للسيوطي ١٩١/١.

([١٢٨]) انظر: البيان والتبيين للجاحظ ١٣٦/١، والعقد الفريد لابن عبد ربه ٥٩/٤، وكتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ص١٣٥، والعمدة لابن رشيق القيرواني ص٢١٣، والإيضاح للقزويني ١٧٤/١.

([١٢٩]) انظر: الفاخر للمفضل بن سلمة ص٣١٤.

([١٣٠]) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي ص١٤٣.

([١٣١]) هو تاج الدين عبد الوهاب بن علي السُّبكي، وهو منسوب إلى بلدة سُبْك في مصر، ولد في القاهرة ثم انتقل مع والده إلى دمشق، وكان ضليعاً في الأصول والفقه والعربية، وقد ولي القضاء في الشام، وجرى عليه من الشدائد والمحن ما لم يجرِ على قاضٍ قبله، وتوفي في دمشق سنة إحدى وسبعين وسبع مئة من الهجرة.
انظر: الدرر الكامنة لابن حجر ٤٢٥/٢، وشذرات الذهب لابن العماد ٣٧٨/٨، والأعلام للزركلي ١٨٤/٤.

([١٣٢]) الكَلَّاء والمُكَلَّأ: مكان اجتماع السُّفُن عند الساحل، ولذلك سُمِّي كَلَّاء البصرة لاجتماع سُفُنه.
انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٩٧/١٠، وتاج العروس للزبيدي ٤٠٧/١.

دخل الجامع، فأخذ يخاطب الفقهاء بغير ذلك اللسان، فعظمَ في عينه، وعلم أنه كلَّم كل طائفة بما يناسبها من الألفاظ. وهذا هو الصواب، فإنَّ كل أحد يُكلَّم على قدر فهمه))[١٣٣].

واشتهر بين الناس التضاد بين العامِّي والفصيح، فيُقال: هذا عامِّيٌّ وذاك فصيح، وهذه عامِّيَّة وتلك فصيحة، وهذا من أصحابه وَهَم يحتاج إلى تصويب وإبانة، فالصواب أن نقول: العامِّيُّ يقابل الخاصِّيَّ، وليس مقابلاً للفصيح؛ لأن العامِّيَّ فيه الفصيح وغيره، وفيه الصواب والخطأ، وفيه العالي والدُّون، فوضعُ العامِّيِّ كلِّه في موضع المقابل للفصيح إخراج له من حكمه ودائرته، وهذا حكم لم يقل به أحد من نحارير اللغة، ففي العامِّيِّ فصيح، بل فيه أفصح الفصيح وأقواه، وذكر جمع من المتقدِّمين ألفاظاً حكموا عليها بأنها عامِّيَّة؛ ثم بيَّنوا أنها فصيحة أو أنها الأفصح والأقوى، ومن ذلك ما ذكره ابن مكِّي الصقلي في باب له سمَّاه: ((باب ما جاء فيه لغتان استعمل العامَّةُ أفصحهما))[١٣٤]، ومنه ما ذكره ابن هشام اللخمي في باب له سمَّاه: ((باب ما جاء عن العرب فيه لغتان فأكثر، استعملت العامَّة منها أضعفها، وربما استعملت أقواها، وربما عدلت عن الصواب في ذلك ونطقت باللحن))[١٣٥].

وأعجب من ذلك ربط بعض الناس العامِّيَّ الصواب بالدُّون اللُّغويِّ والانحطاط، وقد وجدتُ القلقشنديَّ يقول: ((واللفظ المبتذل على قسمين: القسم الأول ما لم تغيِّره العامَّة عن موضعه اللغوي إلا أنها اختصت باستعماله دون الخاصة، فابتذل لأجل ذلك، وسخف لفظُه، وانحطَّت رتبتُه لاختصاص العامة بتداوله، وصار من استعمله من الخاصة ملوماً على الإتيان به لمشاركة العامة فيه))[١٣٦]. وهذا القول من التجنِّي الذي يجب أن يُرَد، ومن الأحكام المرسلة بلا دليل؛ فإن الدُّون والانحطاط والسُّخف ليست من الصفات اللازمة لما اشتهر على ألسنة العوامِّ دون الخواصِّ؛ قال الجاحظ: ((والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتَّضع بأن يكون من معاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال، وكذلك اللفظ العامِّيُّ والخاصِّيُّ))[١٣٧].

([١٣٣]) مُعيد النعم ومُبيد النقم للسبكي ص٩٠-٩١.

([١٣٤]) تثقيف اللسان ص٢٤١.

([١٣٥]) المدخل إلى تقويم اللسان ص٧٢.

([١٣٦]) صبح الأعشى ٢٦٧/٢.

([١٣٧]) البيان والتبيين ١٣٦/١.

وقد قرَّر هذا المقصد جمع من المتقدِّمين على القلقشندي[١٣٨]، وكيف تُقبل مثل تلك الأحكام المرسلة، وقد جاء على بعض العامِّيِّ قراءات قرآنية[١٣٩]، ومن شواهد ذلك في عصرنا ما شاع على ألسنة العوامِّ من أهلي في منطقة القصيم عندما يحذفون ياء المتكلِّم بعد نون الوقاية، ويُسكِّنون النون، كقولهم: أكرمَنْ وأهانَنْ مِنْ أكرمني وأهانني، واقرأ قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾﴾[١٤٠]، فقد جاءت قراءة قرآنية سبعية بحذف الياء مع تسكين النون[١٤١].

وهذا الموقف ما زال شائعاً في عصرنا الحاضر حتى ظنَّ كثير من أهلنا أن العامِّيَّ حكم يُخرج الألفاظ من الفصيح، وقد نبَّه على هذا الوَهْم جمع من المعاصرين[١٤٢]، ومنه قول شيخي محمد بن ناصر العبُوْدِي: ((ليس كل لفظ تستعمله العامة فصيحاً، وليس كل لفظ تستعمله العامة ليس فصيحاً، وهذا ظاهر، بل هذا هو الذي حدا بنا إلى تأليف هذا المعجم))[١٤٣].

ويقابل هؤلاء قوم يدعون إلى قبول العامِّي بكل علَّاته، بسليمه وسقيمه، وخطأه وصوابه بدعوى أن اللغة ابنة لسان أهلها لا لسان سابقيهم، وكل قوم يعبِّرون عن أنفسهم بما اصطلحوا عليه في زمنهم؛ فأبعد هؤلاء النُّجْعَة، ودون دعواهم خرط القتاد؛ فلغتنا واحدة على درجاتها، وما كان في العامِّيِّ من وجه يقبل الصواب قبلناه، وما كان فيه من خطأ محض ردَدْناه[١٤٤].

([١٣٨]) انظر: كتاب الألفاظ الكتابية للهمذاني ص١٩، والعقد الفريد لابن عبد ربه ٥٩/٤، والعمدة لابن رشيق ٢١٣/١، والمدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام ص٥٤، والإيضاح للقزويني ١٧٤/١.

([١٣٩]) انظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص٤٨، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٢٤٢، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٧٤٥/٢، وبحر العوَّام فيما أصاب فيه العَوَام لابن الحنبلي ص٢٣.

([١٤٠]) الفجر: ١٥-١٦.

([١٤١]) انظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص٣٧٠، والتيسير في القراءات السبع للداني ص٤٦١.

([١٤٢]) انظر: كناشة النوادر لعبد السلام هارون ص٧٠، والعامي الفصيح في المعجم الوسيط للدكتور أمين علي السيد ص و، والمعجم العربي للدكتور عبد القادر الفاسي الفهري ص٢٢، ومعجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة لمحمد العبودي ٩/١.

([١٤٣]) معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة ١٤/١.

([١٤٤]) انظر للاستزادة: تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر للدكتورة نفوسة زكريا ص٩-١٤٩، وأباطيل وأسمار

ومِمَّا ينبغي التَّنبيه إليه في هذا الموضع الفرق بين الفصيح والأفصح، والفصيحة والفصحى لكثرة الخلط بينهما بين كثير من الناس؛ فلكلٍّ وصف دلالة لا يجوز حمل الوصف الآخر عليها، فلفظ الفصيحة مؤنَّث الفصيح، ولفظ الفصحى مؤنَّث الأفصح، والأفصح والفصحى لأعلى درجة من درجات اللُّغة، وغيرهما من الصَّواب -كالفصيح والفصيحة- دون ذلك، ومنه قول الحريريِّ: ((وهي في اللُّغة الفصحى رَخِلٌ بفتح الراء وكسر الخاء، وقد قيل فيها: رِخْلٌ بكسر الراء وإسكان الخاء))[١٤٥]. فلكل وصف -كما ترى- مقامه؛ فلا يُخلط بمقام صاحبه.

ج- الأُمِّيُّ :

إن عرضي لهذا المصطلح لإزالة اللبس الشائع بين العامِّيِّ والأُمِّيِّ، فالأُمِّيُّ هو الذي لا يعرف الكتابة والقراءة، وهو منسوب إلى الأُمَّة؛ لأن أُمَّة العرب كانت في الجملة لا تعرف الكتابة والقراءة، ولذلك قيل عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: النبيُّ الأُمِّيُّ؛ لأنه لا يقرأ، ولا يكتب[١٤٦]، وقول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾﴾[١٤٧]، هو على هذا التفسير[١٤٨]، ومنه قول النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: ((إنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لا نكتب، ولا نحسب))[١٤٩]. وقيل: إن الأُمِّيَّ منسوب إلى الأُم؛ لأن الأُمِّيَّ لا يعرف القراءة والكتابة على ما جبلته عليه أُمُّه عند ولادته[١٥٠]. وقيل: هو منسوب إلى الأُم؛ لأن عادة نساء العرب في الجملة الجهل بالكتابة[١٥١]، والأقرب الأول لدلالة ظاهر النصوص عليه، والله أعلم.

محمود شاكر ص١٥١-٢٨٧، وقضية التحوُّل إلى الفصحى للدكتور نهاد الموسى ص٢٢-٤٧، والفصحى لغة القرآن لأنور الجندي ص١٢٦-٢٤٨، واللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن ص٢٦٤-٢٧٩.

(١٤٥) درة الغواص في أوهام الخواص ص٨٤.

(١٤٦) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٤٥٦/١٥، ولسان العرب لابن منظور ٣٤/١٢، وتاج العروس للزبيدي ٢٣٧/٣١.

(١٤٧) الجمعة: ٢.

(١٤٨) انظر: جامع البيان للطبري ٢٥٩/٢، والكشاف للزمخشري ٥٢٩/٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩٢/١٨.

(١٤٩) صحيح البخاري برقم ١٩١٣.

(١٥٠) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٤٥٦/١٥، ومقاييس اللغة لابن فارس ٢٨/١، والمصباح المنير للفيومي ص١٧.

(١٥١) انظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض ٣٨/١، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ص٦٣.

والأمِّيُّ بذلك قد يكون من جملة العوامِّ، وقد يكون من جملة الخواصِّ، والعامِّيُّ قد يكون من الأُمِّيين، وقد لا يكون منهم، وذلك أن الأُمِّيَّ لا يعني العامِّيَّ بالضرورة؛ لأن العامِّيَّ قد يعرف القراءة والكتابة لكنه ليس من الخواصِّ في التبحُّر، والأمِّيُّ كذلك لا يعني العامِّيَّ بالضرورة؛ لأنه قد يكون متبحِّراً من الخواصِّ مع عدم معرفته بالقراءة والكتابة، وكلاهما وصف ليس للاتِّضاع بإطلاق، وخير شاهد حال النبي–صلى الله عليه وآله وسلم–، فهو أُمِّيٌّ لا يقرأ ولا يكتب[١٥٢] لكنه ليس من العوامِّ بالمعنى الاصطلاحي لأنه أخصُّ الخواصِّ وأعلمهم.

ح – الدَّخِيْل والمُوَلَّد والمُحْدَث :

إن خلط الدخيل والمولد والمحدث بالعاميِّ أقل من الخلط بين المصطلحات السابقة غير أن الإشارة إليها مما يقتضيه المقام، والأصل أن كل شيء ولو كان قديماً هو دخيل ومولَّد ومُحدث في الألسنة بالمقارنة إلى السابق قبلها[١٥٣]، ولم يُحرِّر المتقدمون كل مصطلح بدقة؛ فاستعمالهم الدخيل والمولد والمحدث لما أُدخل في اللسان العربي، وأُحدث فيه مما تولَّد بعد عصور الاحتجاج سواء أكان جلباً من لغة أخرى أم تصرُّفاً بالأصل العربي[١٥٤]، وزهَّد فيه بعض اللغويين، وأدخل بعضهم غير الجاهليِّ والمخضرم فيه، قال الأصمعيُّ: ((سئل أبو عمرو عن المولِّدين؛ فقال: ما كان من حسن فقد سُبقوا إليه، وما كان من قبيح فهو من عندهم))[١٥٥]. ورفض بعضهم هذا التزهيد بسبب التأخر ليس غير؛ فساق الجوهريُّ والزمخشريُّ شعراً لأبي تمَّام[١٥٦]، وقال ابن قتيبة في هذه المسألة: ((فكل من أتى بحسن من قول أو فعل ذكرناه له، وأثنينا به عليه، ولم يضعه عندنا تأخر قائله أو فاعله، ولا حداثة سنِّه، كما أن الرديء إذا ورد علينا للمتقدِّم أو

([١٥٢]) بين العلماء خلاف شهير في أن النبي –صلى الله عليه وآله وسلم– عَلِمَ الكتابة بعد ذلك، ومنه حديث البخاري: ((فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكِتَابَ فكَتَبَ: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبدالله...)). وقيل: إن هذا استثناء للإعجاز لا يخرجه عن وصف الأمِّي، بدليل قوله تعالى: ((وما كنتَ تتلو من قبله من كتاب ولا تخطُّه بيمينك)). وذكرَ القرطبيُّ أن كَتَبَ في الحديث بمعنى أَمَرَ مَنْ يكتب له ما يقول، وتفصيل ذلك في مظانِّه.
انظر للاستزادة: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٣/٣٥٢–٣٥٣.

([١٥٣]) انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ١/٦٣، والعمدة لابن رشيق ص٩٠، والمزهر للسيوطي ٢/٤٨٨ .

([١٥٤]) انظر: المزهر للسيوطي ١/٢٦٩، ١/٣٠٤، وشفاء الغليل للخفاجي ص٢٤، وقصد السبيل للمحبي ١/١٠٣.

([١٥٥]) العمدة لابن رشيق ص٩٠، والمزهر للسيوطي ٢/٤٨٨. وفيه أن أبا عمرو لم يكن يحتج ببيت لغير جاهلي أو مخضرم.

([١٥٦]) انظر: الصحاح ٢/٨١٨، وأساس البلاغة ١/٩٨، ٢/٢٣٩ .

الشريف لم يرفعه عندنا شرف صاحبه ولا تقدُّمه))[١٥٧]. والمسألة ذات شعاب مبسوطة في مظانِّها[١٥٨].

وذهب بعض المتأخرين إلى استعمال مصطلح الدخيل لما دخل الألسنة من لغات أخرى بعد عصور الاحتجاج، واستعمال المولد والمحدث لما طرأ في الألسنة من تغيير للأصل العربي لفظاً أو دلالة بعد عصور الاحتجاج، أو المولد للطارئ القديم، والمحدث للطارئ المعاصر[١٥٩].

والشاهد أن مفاهيم هذه المصطلحات مهما تنوعَّت عند المتقدمين والمتأخرين فإنها لا تعني العاميَّ بالضرورة، إنما هي أوصاف قد تُلحق بالعاميِّ؛ فالعاميُّ قد يوصف في مواضع بالدخيل أو المحدث أو المولد لتحقق هذه الأوصاف فيه، وقد لا يوصف بذلك لانتفائها منه؛ لأنه قد يكون أصيلاً في العربية، وشاع في ألسنة العوامِّ كما مرَّ بك في تحرير مصطلح العامي.

ثانياً: عرض الكتب المتعلقة ببابي لحن العامَّة وصوابها :

اجتهد جمع من اللغويين المعاصرين في جمع الكتب المصنَّفة في لغة العامَّة والخاصَّة، وقد وقفتُ على أكثر من عشرين قائمة صنعها أصحابها لذلك[١٦٠]، ولم أجد من بينها قائمة تناسب المعايير التي وضعتُها؛ فحذفتُ بعض ما ذكروه لعدم مناسبتها قائمتي، واستدركتُ عليهم بعض الكتب التي فاتتهم، وسأذكر هذه الكتب مع عرض موجز لها حسب هذه المعايير:

١- أن يكون الكتاب فيما يتعلق بلغة العوامِّ لا لغة الخواصِّ[١٦١].

([١٥٧]) الشعر والشعراء ٦٣/١ .

([١٥٨]) انظر: خزانة الأدب للبغدادي ٦/١، والمعجم العربي للدكتور حسين نصار ٢٠٨/١، والمولَّد لحلمي خليل ص١٥٤.

([١٥٩]) انظر: كلام العرب للدكتور حسن ظاظا ص٧٩، والمعجم الوسيط ١٦/١ .

([١٦٠]) انظر: المعجم العربي نشأته وتطوره للدكتور حسين نصار ٧٨/١-٩٤، واللهجة العربية العاميَّة لعيسى المعلوف ص٣٤٩-٣٧١ (مقال)، ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة للدكتور عبد العزيز مطر ص٥٥-٧٠، ولحن العامة للدكتور رمضان عبد التواب ص٧٢-١٠٨، وحركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث للدكتور محمد ضاري ص٩-١٧٦، ومصنفات اللحن والتثقيف اللغوي للدكتور أحمد قدور ص٥٣-٧٧، وموسوعة اللحن في اللغة للدكتور عبد الفتاح سليم ص٥٠-٦٠، ومعجم فصيح العامة لأحمد أبو سعد ص٥-١٣.

([١٦١]) يخرج بهذا الشرط مصنفات ككتاب اللحن ومن كان يلحن من النحويين لابن شَبَّة النحوي، وإصلاح غلط المحدِّثين للخطابي، وما يلحن فيه الخواص من العلماء لأبي أحمد العسكري، وما تلحن فيه الخاصة لأبي هلال

٢- أن يكون الكتاب فيما يتعلق بالمسائل اللغوية في لغة العوامِّ[١٦٢].

٣- أن يكون محتوى الكتاب كله أو غالبه فيما يتعلق بلغة العوامِّ[١٦٣].

٤- ألا يكون الكتاب شرحاً أو ذيلاً أو ترتيباً لما هو موجود في القائمة[١٦٤].

٥- ألا يكون الكتاب مصنفاً في العصر الحديث[١٦٥].

قائمة الكتب المتعلقة ببابي لحن العامَّة وصوابها :

١- ما تلحن فيه العوامُّ للكسائي (ت١٨٩هـ).

الكتاب مطبوع، وفي اسمه ونسبته إلى الكسائي خلاف، وقد أثبت الدكتور رمضان عبد التواب في تحقيقه للكتاب أنه للكسائي[١٦٦]، ويبدأ المؤلف مسألته بقوله: ويُقال أو وتقول، ثم يذكر بعد ذلك الصواب الذي أخطأ العوامُّ فيه مصدِّراً بقوله: ولا تقول أو ولا يُقال، ولا يلتزم الكسائي بذكر طريقة نطق العوامِّ في كل كلمة.

٢- البَهِيُّ فيما تلحن فيه العامَّة للفراء (ت٢٠٧هـ).

الكتاب مفقود غير أنه كان موجوداً في زمن ابن خلكان، وذكر ابن خلكان أنه قرأه، ثم وجد أن غالب ما في فصيح ثعلب موجود في كتاب الفراء مع اختلاف بينهما في الترتيب،

العسكري، ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريري، وغلط الضعفاء من الفقهاء لابن بري، وتصحيح التصحيف للصفدي، وعقد الخلاص في نقد كلام الخواص لابن الحنبلي، وسهم الألحاظ في وهم الألفاظ لابن الحنبلي.

(١٦٢) يخرج بهذا الشرط مصنفات ككتاب التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي لأبي الحسن السعيدي لأنه في علم التجويد، ولحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام لأبي علي السَّكُوني لأنه في علم العقائد.

(١٦٣) يخرج بهذا الشرط مصنفات كالغريب المصنف لأبي عبيد، وأدب الكاتب لابن قتيبة، والزاهر للأنباري، وليس في كلام العرب لابن خالويه؛ فما يتعلق بالعامِّي فيها قليل بالنسبة إلى الكتاب، ولا يكاد يخلو كتاب لغوي من ذلك.

(١٦٤) يخرج بهذا الشرط مصنفات كثيرة لو ضُمَّت إلى القائمة لتجاوزت المئات، ففصيح ثعلب وحده يتعلَّق به ما يزيد على أربعين مصنفاً بين شرح وتذييل وتهذيب، وإصلاح المنطق لابن السكيت يتعلق به ما يزيد على عشرين مصنفاً؛ فيُستغنى عنها لمعرفتنا أن ما تفرَّع من الأصل المذكور مُدرجٌ بالضرورة في التصنيف ذاته.

(١٦٥) بحثي في التراث اللغوي، والمصنفات الحديثة المتعلقة بلغة العَوَام في البلاد العربية كثيرة لا تكاد تُحصى، وفي ذيل القائمة سأذكر أهمها، ثم أحيل بعد ذلك إلى دراسات تخصَّصت فيها.

(١٦٦) انظر: ص٦٩-٧٦. وذكرَ الدكتور رمضان أيضاً في كتابه مناهج تحقيق التراث ص٧١ أن للعلائي (ت٩١٨هـ) مخطوطاً في ترتيب كتاب الكسائي على الحروف الهجائية، واسمه: النصيحة التامة للخاصة والعامة. وقد وقفتُ على المخطوط بخط المؤلف في معهد المخطوطات العربية في القاهرة (لغة٢٨٣).

وذكر أيضاً أن حجم الفصيح كحجم كتاب البهيِّ تقريباً[١٦٧].

٣- ما تلحن فيه العامَّة لأبي عبيدة (ت٢٠٨هـ).

الكتاب مفقود غير أنه من كتب أبي عبيدة المذكورة في كتب التراجم[١٦٨]، ووجدتُ بعض اللغويين المتقدِّمين ينسب إليه تخطئة بعض ما جاء على ألسنة العوامِّ[١٦٩]، وقد يكون هذا العزو لاطلاعهم على هذا المصنَّف، والله أعلم.

٤- لحن العامَّة للأصمعي (ت٢١٦هـ).

الكتاب مفقود، وهو من كتب الأصمعي على اختلاف في اسمه، فقد جاء في ترجمته بهذا الاسم[١٧٠]، ونصَّ ابن يعيش على هذا الكتاب، ونسبه إلى الأصمعي في مسألة من مسائله غير أن اسم الكتاب عنده: فيما يلحن فيه العامة[١٧١].

٥- ما يلحن فيه العامَّة للباهلي (ت٢٣١هـ).

الكتاب مفقود، وهو من مصنفات أبي نصر الباهلي صاحب الأصمعي وشيخ ابن السكيت، وجاء ذكر الكتاب في كثير من كتب التراجم[١٧٢]، وقد وجدتُ بعض اللغويين المتقدِّمين ينقل عنه بعض ما يتعلق بلغات الناس[١٧٣].

٦- إصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٤٤هـ).

الكتاب مطبوع، وهو من أهم مصنفات اللحن وأكثرها تأثيراً مما حدا بكثير من اللغويين إلى تأليف مصنفات تدور حوله شرحاً واختصاراً وتهذيباً ونقداً[١٧٤]، ومنهج ابن السكيت في إصلاحه يقوم على الإتيان بالصواب الذي شاع الخطأ فيه، وفي مواضع كثيرة من الكتاب ينصُّ على الخطأ في قول العامَّة، ويقول كثيراً: لا يُقال، وأكثرُ منه قولُه: ولا تَقُل، وزاد على

([١٦٧]) انظر: وفيات الأعيان ١٨١/٦.

([١٦٨]) انظر: الفهرست لابن النديم ص٧٧، وإنباه الرواة للقفطي ٢٨٦/٣، والأعلام للزركلي ٢٧٢/٧ .

([١٦٩]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٩١، والصحاح للجوهري ٣٨٣/١.

([١٧٠]) انظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي ص٣٣٤.

([١٧١]) انظر: شرح المفصل ٨/١.

([١٧٢]) انظر: معجم الأدباء للحموي ٢٢٧/١، وإنباه الرواة للقفطي ١٧١/١، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١٨٦/١.

([١٧٣]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٤٦، وتهذيب اللغة للأزهري ١٢٥/٢.

([١٧٤]) انظر: المعجم العربي للدكتور حسين نصار ٩٤/١، ومقدمة تحقيق إصلاح المنطق لعبد السلام هارون ص١٢.

ذلك فأفرد لأخطاء العوامِّ أبواباً خاصة[١٧٥]، وفي المقابل أفرد ابن السكيت باباً للعامِّي الذي قد جاء عليه لغة عن العرب[١٧٦].

٧- ما يلحن فيه العامَّة للمازني (ت٢٤٩هـ).

الكتاب مفقود، وهو أحد مصنفات أبي عثمان المازني المذكورة في كتب التراجم على خلاف بينها في ضبط عنوان الكتاب[١٧٧].

٨- لحن العامَّة لأبي حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ).

الكتاب مطبوع[١٧٨]، ويذكر أبو حاتم السجستاني الألفاظ التي تخطئ فيها العامة، ويذكر معها الصواب، ورأيتُه كابن السكيت في إصلاح المنطق، فهو يُكثر من قول: لا يُقال، ومن أمثلة ذلك قوله: ((ويقال: دارٌ جديدٌ ودارٌ خَلِقٌ، ولا يُقال: جديدةٌ ولا خَلِقةٌ))[١٧٩]. وقد قرأ الكتاب، ونقل منه جمع من المتقدِّمين[١٨٠].

٩- ما يلحن فيه العامَّة لأبي حنيفة الدِّينوري (ت٢٨٢هـ).

الكتاب مفقود، وهو أحد مصنفات أبي حنيفة الدينوري المذكورة في كتب التراجم على اختلاف بينها في ضبط اسم الكتاب، وعُرِفَ عنه كثرة الأخذ عن ابن السكيت[١٨١].

١٠- لحن العامَّة لأبي علي الدِّينوري (ت٢٨٩هـ).

الكتاب مفقود، وهو أحد مصنفات أبي علي الدِّينوري كما نصَّ على ذلك ابن السِّيد

---

(١٧٥) انظر: ص١٤٥، ١٧٣، ١٨٣، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٨٤، ٣١٣.

(١٧٦) انظر: ص١٨٨-١٩٠.

(١٧٧) انظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص٦٨، وبغية الوعاة للسيوطي ٤٦٥/١، وكشف الظنون لحاجي ١٥٧٧/٢.

(١٧٨) ذكرَ كثير من اللغويين المعاصرين أنه كتاب مفقود لم يصل إلينا، ومنهم الدكتور عبد العزيز مطر في لحن العامة ص٦١، والدكتور رمضان عبد التواب في لحن العامة ص١٥٠، والدكتور عبد الفتاح سليم في موسوعة اللحن ص٥١، وأحمد أبو سعد في معجم فصيح العامة ص٥، والدكتور إميل يعقوب في معجم الخطأ والصواب ص٢٦، والصواب أن نسخة منه موجودة في مكتبة الأوقاف الكويتية برقم ٤٥٣، وحقَّقتها الدكتورة فائزة الإدريسي، وألحقتْ به ما نُقِلَ عنه في لحن العامة ممَّا جاء في بعض كتب اللغة ومعجماتها.

(١٧٩) لحن العامة ص٤٦.

(١٨٠) انظر: المؤتلف والمختلف للآمدي ص٢٤، ولحن العوام للزُّبيدي ص٦٠، ومعجم ما استعجم للبكري ٣٥٩/٢.

(١٨١) انظر: الفهرست لابن النديم ص١٠٦، وبغية الوعاة للسيوطي ٣٠٦/١، والأعلام للزركلي ١٢٣/١.

البَطَلْيَوْسِيُّ، وقد نقل منه بعض مسائله في كتابه الاقتضاب[١٨٢]، ونسب إليه بعض أهل التراجم كتاباً آخر بعنوان إصلاح المنطق[١٨٣]، وقد يكون الكتابان كتاباً واحداً قد اختُلِف في ضبط اسمه، والله أعلم.

١١- الفصيح لأبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ).

الكتاب مطبوع، وهو مختصر للعامَّة في بيان الفصيح ممَّا شاع اللحن فيه على ألسنة عوامِّ الناس، وقد قال في آخره: ((هذا كتاب اختصرناه وأقللناه لتخف المؤونة فيه على متعلِّمه الصغير والكبير، وليعرف به فصيح الكلام، ولكن ألَّفناه على نحو ما ألَّف الناس، ونسبوه إلى ما تلحن فيه العامَّة))[١٨٤]. وكتاب الفصيح حجماً ومحتوى ككتاب البهيِّ فيما تلحن فيه العامة للفراء[١٨٥]، ونُسِبَ إليه كتاب آخر بعنوان ما تلحن فيه العامة[١٨٦]، وقد يكون الكتابان كتاباً واحداً، والله أعلم.

١٢- ما تلحن فيه العامَّة لأبي طالب المفضَّل بن سلمة (ت٢٩١هـ).

الكتاب مطبوع[١٨٧]، وقد ذكر ما يربو على ثلاثين باباً ممَّا تلحن فيه العامَّة؛ ومنها باب ما جاء من الأسماء بالفتح والعامَّة تغلط فيه، وباب ما جاء من الأفعال بالفتح والعامَّة تغلط فيه، وباب ما لا تهمزه العرب والعامَّة تهمزه، وباب ما تشدِّده العرب والعامَّة تخفِّفه.

١٣- ما قالته العرب وكثر في أفواه العامَّة لابن شاهين اللُّغوي (ت٢٩٣هـ).

الكتاب مفقود، وهو أحد مصنفات ابن شاهين اللُّغوي المذكورة في كتب التراجم[١٨٨]،

---

(١٨٢) انظر: ٢/٢٠٥.

(١٨٣) انظر: معجم الأدباء للحموي ١/٢٠٦.

(١٨٤) ص ٣٢٣.

(١٨٥) انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ٦/١٨١.

(١٨٦) انظر: إنباه الرواة للقفطي ١/١٨٥، والأعلام للزركلي ١/٢٦٧.

(١٨٧) قلتُ: له كتاب آخر مطبوع باسم الفاخر، وهو في الأقوال الشائعة بين النَّاس، وقد وضع أبو بكر الأنباريُّ الزاهر على هذا النَّحو أيضاً، قال المفضَّل في مقدمته ص١: ((هذا كتاب معاني ما يجري على ألسن العامَّة في أمثالهم ومحاوراتهم من كلام العرب، وهم لا يدرون معنى ما يتكلَّمون به)). وقد وافق بعض ما يجري على ألسنتهم، وخطَّأ بعضه، وكتابا المفضَّل مختلفان، نُشر الأوَّل بتحقيق بلال الخليلي، ونُشر الثاني بتحقيق عبد العليم الطحاوي.

(١٨٨) انظر: الفهرست لابن النديم ص١٠٨، وبغية الوعاة للسيوطي١/٣١٠، وإرشاد القاصي والداني للمنصوري ص١١٩.

وأظنه في باب صواب العامِّي كما يظهر من اسم الكتاب، والله أعلم.

١٤- ما يلحن فيه العامَّة لأبي الهَيْذَام اللُّغوي (ت بعد ٣٠٠هـ).

الكتاب مفقود، وكان أبو الهيذام ممن خلط بين المذهبين البصري والكوفي في آرائه، وهذا الكتاب هو أحد مصنفاته المذكورة في كتب التراجم على اختلاف في ضبط عنوانه[١٨٩].

١٥- تقويم اللسان لابن دريد (ت٣٢١هـ).

الكتاب مفقود، وذُكِرَ أن ما فيه شبيه بما في كتاب تقويم اللسان الذي هو جزء من أجزاء أدب الكاتب لابن قتيبة، وقد نسبه إلى ابن دريد كثير من أصحاب التراجم[١٩٠].

١٦- تقويم الألسنة للدِّيْمَرْتِيّ اللُّغوي (ت٣٥٥هـ).

الكتاب مفقود، وصاحبه أبو محمد الدِّيْمَرْتِي لغويٌّ معروف بالتصحيح اللغويِّ منذ صغره، وهذا أحد مصنفاته المذكورة في كتب التراجم[١٩١].

١٧- لحن العوامِّ لأبي بكر الزُّبيديِّ (ت٣٧٩هـ).

الكتاب مطبوع، وهو في أخطاء عوامِّ أهل الأندلس التي رصدها الزُّبيدي في عصره، وجعل كتابه على ثلاثة أقسام؛ فقسم فيما تغيَّر بناؤُه، وقسم فيما وُضع في غير موضعه، وقسم فيما خُصَّ، وقد يشركه فيه غيره، قال: ((ألَّفنا فيما أفسده عوامُّنا وكثير من خواصِّنا كتباً قسَّمناها على ثلاثة أقسام: قسم غُيِّرَ بناؤه، وأُحيل عن هيئته، وقسم وُضِعَ في غير موضعه، وأُريد به غير معناه، وقسم خُصَّ به الشيء، وقد يشركه فيه ما سواه))[١٩٢]. وله أيضاً مصنَّف آخر أضاف فيه بعض ما فاته في سابقه، وطُبع مع الأول، وله أيضاً مختصر في لحن العوامِّ[١٩٣]، وهو مفقود.

١٨- رسالة الأمثال البغدادية التي تجري بين العامَّة للطَّالَقَانِيّ (ت بعد٤٢١هـ).

([١٨٩]) انظر: معجم الأدباء للحموي ٥/٢٢٤٠، وإنباه الرواة للقفطي ٤/١٨٧، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/٢٦٦.

([١٩٠]) انظر: معجم الأدباء للحموي ٦/٢٤٩٥، وبغية الوعاة للسيوطي ١/٧٨، وهدية العارفين للباباني ٢/٣٢.

([١٩١]) انظر: الفهرست لابن النديم ص١١٤، ومعجم الأدباء للحموي ٥/٢٢٢٩، ومعجم المؤلفين لعمر رضا ٨/١١٩.

([١٩٢]) ص٦٦ .

([١٩٣]) انظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي ص٣٠٩. قلتُ: لابن شُهَيد الأندلسي (ت٤٢٦هـ) كتاب مطبوع بعنوان التهذيب بمُحْكَم الترتيب، جمع فيه بين كتابي الزُّبيدي، ونقل مقدمتهما وسبب تأليفهما. انظر: التهذيب ص٤٧-٥٤.

الكتاب مطبوع، وهو جمع للأمثال الدارجة على ألسنة العوامِّ، ووجدتُ في الأمثال كثيراً من الأخطاء اللغوية والنحوية، ومع هذا لم أجد المؤلف يعتني ببيان الصواب من الخطأ فيها، وعمله محصور في شرح موجز لما كان غامضاً مع ذكر الغرض من قولها في الكلام، ومن ذلك قوله: ((لا يُباع الدَّقيقُ بأحسنت. مَثَلٌ للإنسان يُستخدَم ثم يُمنَع أُجرتَه))[١٩٤]. وجعلَ الطالقانيُّ الأمثال مرتبة على حروف المعجم.

١٩- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكِّي الصَّقَلِّيِّ (ت٥٠١هـ).

الكتاب مطبوع، وهو في لغة عوامِّ الناس الذين لم يبلغوا درجة خواصِّ أهل اللغة في التبحُّر والدراية، وذلك مقصد ظاهر في محتواه، وقد قال في مقدمته: ((فجمعتُ من غلط أهل بلدنا ما سمعتُه من أفواههم مما لا يجوز في لسان العرب، أو مما غيره أفصح منه، وهم لا يعرفون سواه، ونبَّهتُ على جواز ما أنكر قوم جوازه، وإن كان غيره أفصح منه؛ لأن إنكار الجائز غلط))[١٩٥]. فهو مصنَّف في خطأ العامِّي وصوابه، وحجم الخطأ غالب في الكتاب الذي وُزِّع على خمسين باباً، وقد أفرد ابن مكي باباً لطيفاً فيما جاء صواباً في استعمال العامة، وهو خطأ في استعمال الخاصة[١٩٦].

٢٠- ما تلحن فيه العامة للكَفْرُطَابيِّ (ت٥٣٣هـ).

الكتاب مفقود، وسلامة بن غَيَّاض الكفرطابيُّ نحويٌّ ولغويٌّ، وهذا من أشهر مصنفاته كما ذكرت كتب التراجم، ومحتواه -كما قيل عنه- مختصٌّ بالاستعمالات التي تلحن فيه العامَّة في عصره[١٩٧].

٢١- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي (ت٥٣٩هـ).

الكتاب مطبوع، وسبب تأليفه أنه رأى أخطاء للعامَّة لم ترد في كتب اللحن؛ فأراد تكملة النقص فيها بجمعها وإصلاحها، وفي ذلك يقول: ((هذه حروف ألفيتُ العامَّة تخطئ فيها، فأحببتُ التنبيه عليها، لأني لم أرها أو أكثرها في الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة، فمنها

([١٩٤]) ص٣٥ .

([١٩٥]) ص٤٤-٤٥ .

([١٩٦]) ص٢٤٢-٢٤٦.

([١٩٧]) انظر: معجم الأدباء للحموي ١٣٨٠/٣، والبلغة للفيروزآبادي ص١٠٦، وبغية الوعاة للسيوطي ٥٩٣/١، والأعلام للزركلي ١٠٧/٣.

ما يضعه الناس غير موضعه، أو يقصرونه على مخصوص وهو شائع، ومنها ما يقلبونه ويزيلونه عن جهته، ومنها ما يُنقص، ويُزاد فيه، وتبدل بعض حركاته أو بعض حروفه لغيره))[١٩٨].

٢٢- نُزهة الأنفس وروضة المجلس لمحمد بن علي العراقي (ت٥٦١هـ).

الكتاب مخطوط[١٩٩]، وقد جمع فيه محمد العراقي ما تستعمله العوامُّ من كلام العرب دون أن يعرفوا حقيقته مع ذكر وجوه من تحريفاتهم، وجعل الكتابَ مرتَّباً على حروف المعجم[٢٠٠].

٢٣- المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ).

الكتاب مطبوع، وفي أول الكتاب ردٌّ على تخطئة أبي بكر الزُّبيدي للعوامِّ فيما له وجه صحيح من العربية، وبعده ردٌّ على ابن مكي الصقلي للمقصد نفسه، ثم تحدَّث في بقية الأبواب عن لغة العوامِّ مما أصابوا فيه أو أخطأوا، واشتُهر ابن هشام اللخمي بأنه لا يحكم على عامِّي بالخطأ إذا جاء عليه سماع ولو قليل، أو قبل التأويل ولو من بعيد، فإن امتنع كل ذلك حكم عليه بالخطأ، وقد أفرد لذلك باباً يذكر فيه لحن العوامِّ مما لم يقبل دليلاً ولا تأويلاً[٢٠١].

٢٤- تقويم اللسان لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ).

الكتاب مطبوع، واعتمد ابن الجوزي على ما كُتِب في لحن العوامِّ قبله، وفي ذلك يقول: ((أفرد قوم ما يلحن فيه العوامُّ، فمنهم من قصَّر، ومنهم من ردَّ ما لا يصلح ردُّه، فرأيتُ أن أنتخب من صالح ذلك ما تعمُّ به البلوى دون ما يشذ استعماله ويندر، وأرفض من الغلط ما لا يكاد يخفى))[٢٠٢]. والكتاب مرتَّب على حروف المعجم[٢٠٣].

([١٩٨]) ص٤٥ .

([١٩٩]) انظر: فهارس المخطوطات في مركز الملك فيصل، أدب ٦٨٨٦٥. وقرأتُ للدكتور حاتم الضامن مقالاً في مجلة العرب ج٣و٤/س٤٣/ص١٤٥-١٥٢، وكان بعنوان: (الوسيط في الأمثال لمحمد بن علي العراقي وليس للواحدي)، وأشار الدكتور حاتم الضامن إلى عمله في تحقيق نزهة الأنفس للعراقي، وأظن أنه توفي -رحمه الله- قبل إخراجه، وقد وجدتُ الكتاب نفسه مطبوعاً باللغة الفارسية في مركز البحوث والدراسات في طهران بتحقيق الدكتور رمضان بهداد.

([٢٠٠]) انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة ١٩٤١/٢، وهدية العارفين للباباني ٩٥/٢.

([٢٠١]) انظر: ص١١١- ١٤٦ .

([٢٠٢]) ص٥٥-٥٦ .

([٢٠٣]) ينسب بعض المعاصرين مخطوط كتاب بعنوان غلطات العَوَام للسيوطي، وهو خطأ؛ فكتبُ التراجم لم تذكر للسيوطي كتاباً بهذا العنوان، ومحتوى المخطوط المنسوب إلى السيوطي في معهد المخطوطات العربية في القاهرة (لغة

٢٥- أمثال العوامِّ في الأندلس للزَّجَّاليِّ القرطبيِّ (ت٦٩٤هـ).

الكتاب مطبوع، وهو جزء من كتاب له بعنوان رَيُّ الأُوَامِ، وهو شبيه بمنهج رسالة الأمثال البغدادية للطالقاني، يذكر الأمثال الأندلسية العامِّيَّة دون عناية ببيان الأخطاء اللغوية والنحوية فيها، ومنها قولهم: ((عند البُطُون تذهبُ العُقُول))[٢٠٤]. وهي أمثال مرتَّبة على حروف المعجم.

٢٦- إنشاد الضَّوال وإرشاد السُّؤال لابن هانئ اللخمي (ت٧٣٣هـ).

الكتاب محقق لكنه لم يُطبع[٢٠٥]، وهو في الألفاظ التي يلحن فيها العوام، وقد اشتهر بين الناس في بلده، وشاع الإقبال عليه كما جاء في بعض كتب تراجم الأندلسيين[٢٠٦].

٢٧- مجموعة مصنفات في العامّيِّة المصرية لشرف بن أسد (ت٧٣٨هـ).

شرف بن أسد المصري رجل ظريف عامِّي يصحب الكتَّاب، ويعاشر الندماء، ويخالط الوجهاء، وكان معروفاً بين أهله وأصحابه بقلة اللحن في كلامه، وذكرت كتب التراجم أن له مجموعة مصنفات في الأمثال والنوادر العامِّيَّة[٢٠٧].

٢٨- الفوائد العامة في لحن العامة لابن جُزَي الكَلْبي (ت٧٤١هـ).

الكتاب مفقود، وابن جُزَي الكلبي عالم ضليع في اللغة والأدب والأصول، والفوائد العامة في لحن العامة من أشهر مصنفاته كما ذكرت كتب التراجم[٢٠٨].

٢٩- الجُمَانة في إزالة الرطانة لابن الإمام التونسي (ت بعد ٨٢٧هـ).

الكتاب مطبوع، وصاحبه تونسيٌّ كتبه في لحن العامة، وغالب أبواب الكتاب فيما تلحن

---

١٨٩) لا يختلف عن محتوى كتاب تقويم اللسان لابن الجوزي، فهو نفسُه بنَصِّه وفَصِّه.

انظر: لحن العامة والتطور اللغوي للدكتور رمضان عبد التواب ص٣٢٦، ومعجم فصيح العامة لأحمد أبو سعد ص٦.

(٢٠٤) ٣٧٣/٢.

(٢٠٥) حقَّقه الدكتور عبد الكريم بن علي عثمان بتمويل من مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، ولم يُنشر إلى الآن. ولابن خاتمة الأنصاري(ت٧٧٠هـ) مختصر له مطبوع بعنوان: (إيراد اللآل من إنشاد الضوال وإرشاد السؤال).

(٢٠٦) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ١٠٩/٣، ونفح الطيب لابن المقري ٢٤٦/٦.

(٢٠٧) انظر: فوات الوفيات لابن شاكر ١٠٠/٢، وأعيان العصر للصفدي ٥١٢/٢، والمنهل الصافي لابن تغري بردي ٢٢٣/٦، والأعلام للزركلي ١٦٠/٣.

(٢٠٨) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ١٢/٣، والديباج المذهب لابن فرحون ٢٧٥/٢، وأعلام المغرب والأندلس لابن الأحمر ص١٦٦، والدرر الكامنة لابن حجر ٨٩/٥، ونفح الطيب لابن المقري ٥١٥/٥.

فيه العوامُّ بتغيير الحركات ككسر المفتوح، وضم المكسور، وفتح المضموم، وتخفيف المشدَّد.

٣٠- التنبيه على غلط الجاهل والنبيه لابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ).

الكتاب مطبوع، وهو في اللحن الذي انتشر على ألسنة الناس في عصر ابن كمال، وقد وجدتُ غالب محتوى الكتاب في أخطاء العوامِّ، ويقول في ذلك: ((ولا ينقضي عجبي من هؤلاء القوم، يشدِّدون المخفَّف، ويخفِّفون المشدَّد، كأنهم جُبلوا معكوسين))[٢٠٩].

٣١- بحر العَوَّام فيما أصاب فيه العَوَامُّ لابن الحنبلي (ت٩٧١هـ).

الكتاب مطبوع، وهو في الدفاع عن العامِّي الذي عُدَّ من الأغلاط، وهو عند النظر والتحقيق من الصواب، وفي ذلك يقول: ((أضع تأليفاً هو في نفسه دُرَّة غوَّاص، وبالنظر إلى سَعَفه خَوَّاص، مشتملاً على ما يعتقد الجاهل أو الناسي أنه من أغلاط العَوَامِّ، وليس فيه شيء من الغلط، ولا هو في نفس الأمر من ذلك النمط))[٢١٠].

٣٢- خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام لابن بالي القسطنطيني (ت٩٩٢هـ).

الكتاب مطبوع، وهو في الجملة عبارة عن نقولات قد جمعها ابن بالي من سابقيه ممن صنَّف في لحن العوام، ومن شواهد ذلك في كتابه: ((قال الجَوْزِيُّ: العامة تقول: مَبْغُوض، والصواب: مُبْغَض))[٢١١].

٣٣- نفائس عرائس الكلام لخسرو زاده (ت٩٩٨هـ).

الكتاب مفقود، والشيخ مصطفى بن محمد القسطنطيني المعروف بخسرو زاده من أدباء العربية، ومن كبار علماء الدولة العثمانية وقضاتها، ومحتوى كتاب نفائس عرائس الكلام في اللحن الجاري على ألسنة العوامِّ[٢١٢]، والدليل على ذلك أن مختصراً له بعنوان تنبيه الأنام في توجيه الكلام لمجهول[٢١٣] قد نصَّ على ذلك في خاتمته، وطريقة مختصره في الجملة أنه

([٢٠٩]) ص٥٦٦ . الكتاب منشور في العدد الرابع من المجلد التاسع لمجلة المورد العراقية.

([٢١٠]) ص١٩-٢٠ .

([٢١١]) ص ٥٠ .

([٢١٢]) نُسِبَ إلى خسرو زاده مخطوط في معهد المخطوطات العربية في القاهرة (لغة ١٩١) بعنوان غلطات العوام، والصواب أنه ليس له لأن محتوى المخطوط نسخةٌ من كتاب تقويم اللسان لابن الجوزي، ووقع الخطأ في النسبة ليس غير.

انظر: لحن العامة والتطور اللغوي للدكتور رمضان عبد التواب ص٣٤٧.

([٢١٣]) انظر: فهارس المخطوطات في مركز الملك فيصل، لغة ٤٨٠٨٢. المخطوط منسوب إلى خسرو زاده، والصواب أنه

يذكر الصواب، ثم يذكر بعد ذلك خطأ العوام فيه.

٣٤- دفعُ الإصر عن كلام أهل مصر لأبي المحاسن المغربي (ت١٠١٩هـ).

الكتاب مطبوع، وهو في الدفاع عن العامِّي المصري في القرنين العاشر والحادي عشر من الهجرة؛ فترى المغربيَّ يبحث عن الأصول اللغوية للعامِّي المصري، وإن لم يجد له أصلاً خطَّأه، وقد أسهب المؤلف كثيراً في ثنايا المسائل، واستطرد بما لا يقتضيه موضوع الكتاب وغرضه[٢١٤].

مصنفات لحن العامَّة وصوابها في العصر الحديث[٢١٥] :

إن المصنفات التي نُشرت في هذا الموضوع كثيرة لا تكاد تُحصى، ففي كل بلد من البلاد العربية جمع منها، وما زالت المكتبة العربية تستقبل ما جدَّ فيها، وإن كان غالب ما كتبه اللغويُّون المتقدِّمون في باب لحن العامَّة صيانة لها في مرحلة التَّأسيس والتَّقعيد، فإني وجدتُ غالب ما كتبه المعاصرون في باب فصيح العامَّة وصوابها لإفهام النَّاس أنَّ في ألسنتهم ما هو من أصل لغتهم؛ فلا ينفروا منها[٢١٦]، وإنِّي أخشى أن يتنافس بعضهم في هذا الباب من التَّصنيف في فصيح العامَّة حتى يصبح ذلك من باب الحميَّة لألسن أهل بلدانهم؛ فيتكلَّف بعضُهم ما ليس عليه من المسموع دليل، ولا يقبله وجه من وجوه التَّأويل، وإنَّ لبعض الباحثين دراسات متخصصة في باب لحن العامَّة وصوابها[٢١٧]، ومن أشهر مصنَّفات العاميِّ في العصر

لمجهول بعد وفاة خسرو زاده، ويدرك ذلك كل قارئ للمخطوط، وقد صرَّح المختصِرُ في خاتمة المخطوط بأنه انتخبه من كتاب نفائس عرائس الكلام لخسرو زاده، وعرَّف به، وأثنى عليه، ودعا له.

(٢١٤) اختصره ابن أبي السرور البكري (ت١٠٨٧هـ) في كتاب سمَّاه: المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب، وقال عن أبي المحاسن في مقدمته: ((أسهبَ فيه غاية الإسهاب باستطراده لبعض الألفاظ اللغوية التي ليست من شرط الكتاب مع ذكره أشعاراً وحكايات من قسم الاستطراد لا معنى لها في هذا التصنيف، ولا مدخل لها في هذا التأليف، فخطر لي أن ألخص من محاسنه، وألتقط دُرَّه من مكامنه)). ص٨١-٨٢ .

(٢١٥) المقصود بالعصر العربي الحديث عند جمهرة الباحثين هو العصر الذي بدأ بحكم محمد علي باشا في مصر، وذلك في منتصف القرن الثالث عشر الهجري تقريباً، ويوافق بداية القرن التاسع عشر الميلادي.

(٢١٦) كنتُ في لقاء مع شيخي محمد بن ناصر العبودي فسألته عن سبب عناية المتقدِّمين بالتَّصنيف في باب لحن العامَّة، وعناية المعاصرين بالتَّصنيف في باب فصيح العامَّة، فقال مبتسماً: لأنَّ الشَّق أكبر من الرُّقعة في عصرنا!! فيحسُن بنا تقريب النَّاس إلى أصل لغتهم الفصيحة من خلال دراسة ما يستعملون من الكلام وتنقيحه وتنقيته.

(٢١٧) من أشهر هذه الدراسات: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث للدكتور محمد ضاري، وكُتُب التصحيح اللغوي الحديثة دراسة تحليلية مقارنة للدكتور عبده مروعي، أمَّا ما كتبه الدكتور إميل يعقوب عن هذا الموضوع في مقدمته الطويلة لكتابه معجم الخطأ والصواب فقد وجدتُه في الجملة نقلاً مما كتبه الدكتور محمد ضاري.

الحديث:

١- العامِّيُّ الفصيح في المعجم الوسيط لأمين علي السيد.

٢- قاموس رد العامِّيِّ إلى الفصيح لأحمد رضا.

٣- قاموس العوامِّ لحليم دمُّوس.

٤- قاموس اللهجة العامِّية في السودان لعون الشريف قاسم.

٥- معجم الأصول العربية والأجنبية للعامِّية المغربية لعبد العزيز بن عبد الله.

٦- معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة لمحمد العبُودي.

٧- معجم الألفاظ العامِّية لأنيس فريحة.

٨- معجم الألفاظ العامِّية ذات الحقيقة والأصول العربية لعبد المنعم سيد عبد العال.

٩- معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامِّية لأحمد تيمور.

١٠- معجم العامِّيِّ الفصيح من كلام أهل الشام لمحمد الداية.

١١- معجم العامِّيِّ والدَّخيل في فلسطين لحسين علي لوباني.

١٢- معجم عطيَّة في العامِّيِّ والدَّخيل لرشيد عطيَّة.

١٣- معجم فصاح العاميَّة لهشام النحَّاس.

١٤- معجم فصيح العامَّة لأحمد أبو سعد.

١٥- معجم اللغة العامِّية البغدادية لجلال الحنفي.

ثالثاً: التعريف بمعجم لسان العرب وصاحبه :

أ- ابن منظور :

هو أبو الفضل جمال الدين محمد بن المُكَرَّم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حَبْقَة بن محمد بن منظور الرُّوَيفعي الأنصاريُّ الإفريقيُّ المصريُّ، يرجع نسبه إلى الصحابي الجليل رُوَيْفِع بن ثابت الأنصاري الخزرجي كما ذكر ابن منظور نفسه في لسان العرب[٢١٨]، وُلِدَ في مصر، وقيل في طَرَابُلُس الغرب[٢١٩] سنة ثلاثين وست مئة من الهجرة (٦٣٠هـ)، وخدم في ديوان الإنشاء في القاهرة، ثم ولي القضاء في طَرَابُلُس، ثم رجع بعد زمن إلى مصر، وتوفي -رحمه الله- فيها سنة إحدى عشرة وسبع مئة من الهجرة (٧١١هـ)، وكُفَّ بصره في آخر حياته[٢٢٠].

وذكرتْ بعض كتب التراجم في معرِض الاستدراك بعد بيان فضله أن في ابن منظور شائبة تشيُّع[٢٢١]، ولقد وجدتُ هذا الحكم المرسل بلا دليل شائعاً بين بعض المعاصرين، وهذا -والله- من العجب، وتبيين الحق فيه من أوجب ما يجب، فقد قرأتُ لسان العرب، ووجدتُ ابن منظور يترضَّى عن معاوية -رضي الله عنه- في مواضع كثيرة[٢٢٢]، ويترضَّى أيضاً عن أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-، وأثنى عليهما، وقرأتُ له نصاً في لسان العرب يستحق النقل على طوله: ((قال الأزهريُّ: العُمَران أبو بكر وعمر، غُلِّبَ عمر لأنه أخف الاسمين،

---

(٢١٨) ١/٢٦٣ .

(٢١٩) في بلاد المسلمين طرابلسان، البلد الأول في المشرق العربي (لبنان)، والبلد الثاني في المغرب العربي (ليبيا)، ويُعرف الأول بطرابلس الشام، ويُعرف الثاني بطرابلس الغرب، والأصح في ضبطهما فتح الطاء والراء مع ضم الباء واللام، ويصح بلام ساكنة، ويصح بهمزة قبل الطاء: أَطْرَابُلُس، ويصح أيضاً بالتاء في أوله بدلاً من الطاء.
انظر: معجم البلدان للحموي ١/٢١٦، ٤/٢٥، والتاج للزبيدي ١٦/١٩٦، ومعجم الصواب لأحمد مختار ١/٥٥.

(٢٢٠) انظر للاستزادة: العبر في خبر من غبر للذهبي ٤/٢٩، والوافي بالوفيات للصفدي ٥/٣٧، وفوات الوفيات لابن شاكر ٤/٣٩، والدرر الكامنة لابن حجر ٤/٢٦٢، وبغية الوعاة للسيوطي ١/٢٤٨، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٨/٤٩، وأبجد العلوم للقِنَّوجي ص٥٦٩، والأعلام للزركلي ٧/١٠٨، ومعجم المؤلفين لعمر رضا ١٢/٤٦.

(٢٢١) انظر: العبر في خبر من غبر للذهبي ٤/٢٩، ومرآة الجنان لليافعي ٤/١٨٩، ونكت الهميان للصفدي ص٢٦١.

(٢٢٢) انظر: ١/٢١٧، ١/٢٤٢، ١/٢٦٤، ١/٢٦٧، ٥/٢٣٣، ٥/٢٣٦، ٥/٣٦١، ٥/٣٧٦، ٦/٤٨، ٨/١٩، ٨/٢٦، ٩/١٢٥، ٩/١٤٠، ١٣/٢٤٩، ١٥/٢٦٨، ١٥/٤٤١.

قال[٢٢٣]: فإن قيل كيف بُدِئ بعمر قبل أبي بكر وهو قبله وأفضل منه، فإن العرب تفعل هذا، يبدأون بالأخس، يقولون: ربيعة ومضر وسُليم وعامر، ولم يترك قليلاً ولا كثيراً. قال محمد بن المكرَّم: هذا الكلام من الأزهريِّ فيه افتئات على عمر رضي الله عنه، وهو قوله: إن العرب يبدأون بالأخس، ولقد كان له غُنية عن إطلاق هذا اللفظ الذي لا يليق بجلالة هذا الموضع المتشرِّف بهذين الاسمين الكريمين في مثال مضروب لعمر رضي الله عنه، وكان قوله: غُلِّب عمر لأنه أخف الاسمين يكفيه، ولا يتعرَّض إلى هُجنة هذه العبارة))[٢٢٤].

فإن قال قائل: إن شائبة التشيُّع التي في ابن منظور قد تكون يسيرة لا تصل إلى حد الرفض، فالجواب: هذا زعم لا يعضده الدليل، وليس له من المنقول عنه تأويل، فالأصل في المسلم السلامة من كل شائبة تعتريه ما لم تُنقض تلك السلامة بنص ظاهر من قوله أو فعله لا حكم مرسل من غيره؛ فحمل الأمر على السلامة أولى من تكلُّف التوجيه لإثبات الشائبة المأخوذة عليه عن طريق حكم مرسل بلا دليل!! والله المستعان.

مصنفات ابن منظور :

لابن منظور –رحمه الله– مصنفات كثيرة تدل على سعة علمه في اللغة والأدب والنحو والتاريخ، وله فيها نكت ونوادر وشعر، وكان مولعاً باختصار الكتب المطوَّلة، وذُكِرَ عنه أنه لم يدع كتاباً مطوَّلاً في الأدب ولا في غيره إلا قرأه، ثم اختصره وهذَّبه، وله في ذلك جَلَد قلَّ نظيره على حسن خطٍّ قد اشتهر به، وذكر ابنه القاضي قطب الدين[٢٢٥] أن أباه ابن منظور ترك بخطِّ يده نحو خمس مئة مجلد[٢٢٦]، ومن مصنفاته المطبوع، ومنها المخطوط، ومنها المفقود، وإليك قائمة بما وقفتُ عليه:

([٢٢٣]) القائل أبو عبيدة معمر بن المثنى وليس الأزهري، وقد نسبه إلى أبي عبيدة ابنُ السكيت في إصلاح المنطق ص٤٠٢، والأزهريُّ في تهذيب اللغة ٢٣٥/٢.

([٢٢٤]) ٦٠٨/٤ .

([٢٢٥]) هو القاضي قطب الدين بن محمد بن المكرَّم، عمل كاتباً في القضاء السلطاني في القاهرة، وكان معروفاً بالعبادة والزهد، أقام بمكة مدة، ثم انقطع في القدس، وتوفي بها سنة اثنتين وخمسين وسبع مئة عن اثنتين وثمانين سنة.
انظر: الوافي للصفدي ١٦٥/١٠، والسلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي ١٥٠/٤، والدرر الكامنة لابن حجر ٤٦٥/١.

([٢٢٦]) انظر: أعيان العصر للصفدي ٢٧٠/٥–٢٧٥، وبغية الوعاة للسيوطي ٢٤٨/١، والأعلام للزركلي ١٠٨/٧.

- أخبار أبي نواس (مطبوع)[٢٢٧].
- تهذيب حيوان الجاحظ (مطبوع)[٢٢٨].
- تهذيب الخواص من درة الغوَّاص (مطبوع)[٢٢٩].
- سرور النفس بمدارك الحواس الخمس (مطبوع)[٢٣٠].
- لسان العرب (مطبوع).
- لطائف الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة (مخطوط)[٢٣١].
- مختار الأغاني (مطبوع)[٢٣٢].
- مختار ذيل تاريخ بغداد (مطبوع)[٢٣٣].
- مختصر أخبار المذاكرة ونشوار المحاضرة (مخطوط)[٢٣٤].
- مختصر تاريخ بغداد (مفقود)[٢٣٥].

([٢٢٧]) في جزء واحد بتحقيق محمد عبد الرسول إبراهيم وطباعة دار البستاني في القاهرة. وذكر ابن منظور في مقدمته أنه صنَّف هذا الكتاب؛ لأنه لم يجد في أغاني أبي الفرج الأصفهاني ترجمة مفردة لأبي نواس.

([٢٢٨]) في جزء واحد بتحقيق زهران محمد جبر وطباعة دار الجيل في بيروت.

([٢٢٩]) في جزء واحد بتحقيق أحمد طه وطباعة دار النشر للجامعات في القاهرة. وهو تهذيب وترتيب لدرة الغواص للحريري.

([٢٣٠]) في جزء واحد بتحقيق إحسان عباس وطباعة المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت. وهو اختصار وترتيب لكتاب فصل الخطاب في مدارك الحواس الخمس لأولي الألباب للتِّيْفاشي (ت٦٥١هـ)، والقسم الأول من هذا المختصر كان مطبوعاً في مطبعة الجوائب بعنوان نثار الأزهار في الليل والنهار، ولم يصل إلينا المختصر كاملاً.

([٢٣١]) ذكر الزركلي في الأعلام ١٠٨/٧ أنه مخطوط، ولم أقف عليه، وهو اختصار لذخيرة ابن بسام الأندلسي (ت٥٤٢هـ).

([٢٣٢]) في اثني عشر مجلداً بإشراف زهير الشاويش وطباعة المكتب الإسلامي في بيروت. وهو مختار وترتيب لأغاني أبي الفرج الأصفهاني مع إضافة ما فات أبي الفرج كترجمة مفردة لأبي نواس.

([٢٣٣]) منشور بتحقيق الدكتور علي بن عبد الحسين المظفر من معهد التاريخ العربي في العراق. وهذا الكتاب مختار لذيل أبي سعد السمعاني (ت٥٦٢هـ) على تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ت٤٣٦هـ).

([٢٣٤]) في مكتبة الأمبروزيانا في ميلانو الإيطالية برقم A١١٩، وهو اختصار لكتاب نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة للتنوخي (ت٣٨٤هـ)، وعنوان المختصر مخالف لعنوان كتاب التنوخي المطبوع، وقد يكون ذلك من عمل النساخ، والله أعلم.

([٢٣٥]) هو اختصار لكتاب تاريخ بغداد للخطيب البغدادي.
انظر: أعيان العصر للصفدي ٢٧٣/٥.

- مختصر تاريخ دمشق (مطبوع)[٢٣٦].
- مختصر الجامع لمفردات الأدوية والأغذية (مخطوط)[٢٣٧].
- مختصر ذيل تاريخ بغداد (مفقود)[٢٣٨].
- مختصر زهر الآداب (مفقود)[٢٣٩].
- مختصر صفوة الصفوة (مفقود)[٢٤٠].
- مختصر العقد الفريد (مفقود)[٢٤١].
- مختصر نوادر المحاضرات (مفقود)[٢٤٢].
- مختصر يتيمة الدهر (مفقود)[٢٤٣].
- المنتخب والمختار في النوادر والأشعار (مطبوع)[٢٤٤].
- نوادر المحاضرات (مفقود)[٢٤٥].

([٢٣٦]) في واحد وثلاثين مجلداً مختومة بمجلدين للفهارس، وهو بتحقيق روحية النحاس ورياض عبد الحميد ومحمد مطيع وطباعة دار الفكر في دمشق. وهو مختصر لكتاب تاريخ دمشق لابن عساكر (ت٥٧١هـ).

([٢٣٧]) هو مختصر لمفردات ابن البيطار (ت٦٤٦هـ)، والمخطوط في مكتبة تيمور في دار الكتب المصرية برقم ١١٥ طب.

([٢٣٨]) هو اختصار لذيل ابن النجار (ت٦٤٣هـ) على تاريخ بغداد للخطيب البغدادي.

انظر: أعيان العصر للصفدي ٢٧٣/٥.

([٢٣٩]) هو اختصار لكتاب زهر الآداب وثمر الألباب للحُصْري (ت٤٥٣هـ).

انظر: الوافي بالوفيات للصفدي ٣٨/٥.

([٢٤٠]) هو اختصار لكتاب صفوة الصفوة لأبي الفرج ابن الجوزي.

انظر: نكت الهميان للصفدي ص٢٦٢.

([٢٤١]) هو مختصر لكتاب العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ).

انظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢٤٨/١، وكشف الظنون لحاجي خليفة ١١٤٩/٢.

([٢٤٢]) هو اختصار لنوادر المحاضرات لابن منظور.

انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة ١٩٧٩/٢.

([٢٤٣]) هو مختصر ليتيمة الدهر في محاسن أهل العصر لأبي منصور للثعالبي (ت٤٢٩هـ).

انظر: أعيان العصر للصفدي ٢٦٩/٥.

([٢٤٤]) في جزء واحد بتحقيق عبدالرزاق حسين وطباعة دار عمار بالأردن، وهو منتخب من تذكرة ابن حمدون (ت٥٦٢هـ)

([٢٤٥]) انظر: هدية العارفين للبابانى ١٤٢/٢.

ب- معجم لسان العرب :

التعريف بمعجم لسان العرب في هذا البحث يستلزم الحديث عن سبب تصنيفه، ومنهجه، ومزاياه، والمآخذ عليه، وما حُكِمَ عليه بأنه عامِّيٌّ فيه، وقد كتب عن معجم لسان العرب جمع من أهل العربية المتقدِّمين، وأجرى عليه عدد من اللغويين المعاصرين دراسات خاصة في أكثر من موضوع[٢٤٦].

سبب تصنيف المعجم :

ذكر ابن منظور أن سبب تصنيفه لسان العرب راجع إلى أمرين، أحدهما عدم وجود معجم عربي يتَّسم بجودة الجمع مع حسن الوضع. والآخر محاولة تقريب الناس إلى لغتهم التي عليها مدار أحكام الكتاب والسنة، وفي ذلك يقول: ((إني لم أزل مشغوفاً بمطالعات كتب اللغة والاطلاع على تصانيفها وعِلَل تصاريفها، ورأيتُ علماءها بين رجلين؛ أما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يُجد جمعه، فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع....، فإنني لم أقصد سوى حفظ أصول هذه اللغة النبوية وضبط فضلها، إذ عليها مدار أحكام الكتاب العزيز والسنة النبوية، ولأن العالم بغوامضها يعلم ما توافق فيه النية اللسان، ويخالف فيه اللسان النية، وذلك لما رأيته قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان حتى لقد أصبح اللحن في الكلام يُعد لحناً مردوداً[٢٤٧]، وصار النطق بالعربية من المعايب معدوداً، وتنافس الناس في تصانيف

([٢٤٦]) انظر: الوافي بالوفيات للصفدي ٣٨/٥، والدرر الكامنة لابن حجر ٢٦٣/٤، ومفتاح السعادة لطاش كُبري زاده ١٢١/١، وكشف الظنون لحاجي خليفة ١٥٤٩/٢، وتصحيح لسان العرب لأحمد تيمور، وبحوث وتحقيقات عبد العزيز الميمني ٢٧٥/١، وتصحيحات للسان العرب لعبد الستار أحمد فراج في مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ١٧١/١٢، وتحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب لعبد السلام هارون، والمعاجم العربية للدكتور عبد الله درويش ص٩٦، والمعجم العربي للدكتور حسين نصار ٤٢٩/٢، والمعاجم اللغوية لإبراهيم نجا ص١٢٢، والحسن والإحسان في ما خلا عنه اللسان لعبد الله الحسيني، وفهارس لسان العرب للدكتور خليل عمايرة ١٣/١، ودراسات في المعجم العربي لإبراهيم بن مراد ص١٥٥، ونظرات في معجم لسان العرب للدكتور محمد يحي زين الدين في مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق٨٢٨/٤/٧١، ولسان العرب لابن منظور دراسة وتحليل ونقد للدكتورة حكمت كشلي.

([٢٤٧]) يقصد بكلمة اللحن الأولى: الصواب، ويقصد بكلمة اللحن الثانية: الخطأ، فاللحن من الأضداد في اللغة.

انظر: الأضداد لأبي بكر الأنباري ص٢٣٨، والنهاية لابن الأثير ٢٤١/٤، واتفاق المباني وافتراق المعاني للدقيقي ص١٢٥.

الترجمانات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير اللغة العربية؛ فجمعتُ هذا الكتاب في زمنٍ أهله بغير لغته يفخرون، وصنعته كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون، وسمَّيته لسان العرب))[٢٤٨].

وأرى أن جملة ما ذكره ابن منظور عن كتب اللغة قبله صحيح؛ ففي بعضها وعورة في الترتيب كتهذيب اللغة والمحكم، وفي بعضها قلة في المجموع نسبة إلى غيرها كالصحاح، وفي بعضها عدم مراعاة لمحالِّ الأصول والزوائد كالنهاية، وقد أخذ ابن منظور منها أحسن ما فيها؛ ففي بعضها سعة في المجموع كتهذيب اللغة والمحكم، وفي بعضها جمال في الترتيب كالصحاح، وفي بعضها جمع للأحاديث والآثار كالنهاية، وفي بعضها تتبُّع نقدي دقيق كحواشي ابن بري على الصحاح، ومع هذا العمل الجليل فإني رأيتُ ابن منظور قد وقع في بعض ما أخذه على غيره، ولم يستطع الفكاك من بعض هذه العيوب كما سيأتي بيانه في المآخذ على معجمه، وفوق كلِّ ذي علم عليم.

منهج المعجم :

رتَّبَ ابن منظور مواد معجمه اللغوية على نظام مدرسة القافية[٢٤٩]، وقد اعتمد في جمعها على خمسة مصنَّفات من أمهات كتب اللغة[٢٥٠]، وهي تهذيب اللغة للأزهري، والصحاح للجوهري، والمحكم لابن سيده، وحواشي ابن بري على الصحاح، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير[٢٥١]، وقال: ((وليس لي في هذا الكتاب فضيلة أمتُّ بها، ولا وسيلة أتمسك

([٢٤٨]) ١/٧-٨ .

([٢٤٩]) شاع بين بعض الباحثين أن مؤسس مدرسة القافية الجوهري في الصحاح، والصواب أنه مسبوق إليها، فقد صنَّف البَنْدَنِيْجِي (ت٢٨٤هـ) كتاب التَّقفية الذي جمع فيه الألفاظ حسب أواخرها، والحق أن الجوهري في الصحاح أشمل وأضبط غير أن البندنيجي أسبق، وقد استفاد الجوهري أيضاً من نظام شيخه وخاله الفارابي في ديوان الأدب.
انظر: الجوهري ليس مبتكر منهج التقفية لحمد الجاسر في مجلة العرب ١/٥٧٧، ودراسات لغوية للدكتور حسين نصار ص٣٣، ومع المصادر في اللغة والأدب للدكتور إبراهيم السامرائي ٢/٥١، والمعاجم اللغوية لأحمد الباتلي ص٥٤.

([٢٥٠]) ١/٧-٨ .

([٢٥١]) وَهِمَ ابنُ حجر في الدرر الكامنة ٤/٢٦٣، والزَّبيديُّ في تاج العروس ١/٥ والشدياقُ في الجاسوس ص٧٩، وحسن ظاظا في كلام العرب ص١٣٥؛ لأنهم جعلوا جمهرة اللغة لابن دريد من الأصول التي التزمها ابنُ منظور في جمع مادته، وهو خطأ من وجهين، الأول: لم يذكر ابنُ منظور أن الجمهرة من أصوله التي التزمها، والثاني: مجيءُ اسم ابن دريد أو الجمهرة في اللسان لا يعني رجوعه إليه، بل هو نقل من أصلٍ من أصوله الخمسة التي نقلت من الجمهرة.

بسببها، سوى أني جمعت فيه ما تفرَّق في تلك الكتب من العلوم، وبسطتُ القول فيه ولم أشبع باليسير، وطالب العلم منهوم، فمن وقفَ فيه على صواب أو زلل، أو صحة أو خلل، فعهدُه على المصنف الأول، وحمدُه وذمُّه لأصله الذي عليه المعوَّل، لأني نقلت من كل أصل مضمونه، ولم أبدِّل منه شيئاً، فيقال: فإنما إثمه على الذين يبدلونه، بل أدَّيت الأمانة في نقل الأصول بالفص، وما تصرَّفت فيه بكلام غير ما فيها من النص؛ فليعتد من ينقل من كتابي هذا أنه ينقل عن هذه الأصول الخمسة))[٢٥٢].

فالأصل في منهج المعجم الجمع والتنسيق غير أن هذا لا يعني عدم وجود آراء لابن منظور قد أضافها في مواضع كثيرة من معجمه، وقد قرأتُ كثيراً، وسمعتُ مراراً أنَّ ابن منظور مجرد ناقل وجامع ومنسِّق لما في أصوله الخمسة، وليس له في المعجم قول أو إضافة، وهذا وَهَم؛ فقد وجدتُه في مسائل كثيرة يفسِّر ما يراه غامضاً في النص المنقول، ويُعقِّب على قول من الأقوال، فيرد هذا، ويدافع عن ذاك، ويطيل في قوله ويزيد، وتبدأ إضافته غالباً بقوله: قلتُ، وهي في مواضع يقصد بها نفسه لا غيره، أو قال محمد بن المكَرَّم، أو قال محمد بن مكرم[٢٥٣]، وهو اسم ابن منظور الذي لم يشتهر به، ومن شواهد ذلك قوله: ((ابن الأثير: وفي الحديث: لا يدخل النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان[٢٥٤]. المثقال في الأصل: مقدار من الوزن أيَّ شيء كان من قليل أو كثير، فمعنى مثقال ذرَّة: وزنُ ذرَّة، والناس يطلقونه في العرف على الدينار خاصة، وليس كذلك[٢٥٥]. قال محمد بن المكرَّم: قول ابن الأثير الناس يطلقونه في العرف على الدينار خاصة قول فيه تجوُّز، فإنه إن كان عنى شخص الدينار فالشخص منه قد يكون مثقالاً وأكثر وأقل، وإن كان عنى المثقال الوزن المعلوم فالناس يطلقون ذلك على الذهب وعلى العنبر

---

(٢٥٢) ١/٨ .

(٢٥٣) انظر: ١/١٢٦، ١/٢٠٢، ١/٢٦٣، ١/٨٠١، ٢/٥٥، ٢/٢٠٥، ٢/٢٠٩، ٢/٢١٢، ٣/٨٨، ٣/١٠٧، ٣/١٢٦، ٣/١٥٦، ٣/٤١٧، ٤/٤٢، ٤/١٧٤، ٤/٢٤٠، ٤/٢٩٦، ٤/٦٠٨، ٥/٣٤، ٥/٦١، ٥/٣٤٢، ٦/٨١، ٦/١٧١، ٦/٢٣٧، ٧/٨، ٧/٢٤٤، ٨/٣٩٧، ٨/٤٢٩، ١٠/٧٣، ١٠/١٩٠، ١٠/٢٥١، ١٠/٤٥٠، ١٠/٤٥١، ١١/٥٦، ١١/٨٧، ١١/٣٤١، ١١/٥٠٩، ١٢/٣٦، ١٢/٥٩، ١٢/٤٥٩، ١٣/٦٢، ١٣/٧٥، ١٣/٢١٦، ١٤/٨٥، ١٤/١٤٥، ١٤/١٩٢، ١٤/٤١٦، ١٥/١٩٥، ١٥/٢٥٨.

(٢٥٤) مسند الإمام أحمد برقم٣٩٤٧، وسنن الإمام الترمذي برقم١٩٩٩، وجامع المسانيد والسنن لابن كثير برقم٩١٨٤.

(٢٥٥) النهاية لابن الأثير ١/٢١٧ .

وعلى المسك وعلى الجوهر وعلى أشياء كثيرة قد صار وزنها بالمثقايل معهوداً))[٢٥٦].

مزايا المعجم :

لم ينل معجم لسان العرب هذه الشهرة والقبول بين الناس إلا بتوفيق من الله ثم امتلاكه المزايا التي فاق بها كثيراً من معاجم اللغة، وقد قال عنه أحمد فارس الشدياق: ((إنَّه كتاب لغة وفقه ونحو وصرف وشرح للحديث وتفسير للقرآن))[٢٥٧]. ومن أهم مزايا معجم لسان العرب:

١- سعة المجموع اللغوي :

إن معجم لسان العرب ثاني المعاجم اللغوية التي وصلت إلينا من حيث سعة المحتوى اللغوي المجموع، فلا يسبقه في هذا إلا معجم تاج العروس[٢٥٨]، وفي ذلك قال الزَّبيديُّ: ((قال شيخنا[٢٥٩]: وإنما سمَّى كتابه هذا القاموس المحيط على عادته في إبداع أسامي مؤلفاته لإحاطته بلغة العرب كإحاطة البحر للرُّبْع المعمور. قلتُ: أي فإنه جمع فيه ستين ألف مادَّة، زاد على الجوهري بعشرين ألف مادَّة، كما أنه زاد عليه ابن منظور الإفريقي في لسان العرب بعشرين ألف مادَّة، ولعل المصنف لم يطلع عليه، وإلا لزاد في كتابه منه، وفوق كل ذي علم عليم))[٢٦٠].

وأرى أن الصواب في تفسير قول الزَّبيدي أنه يعني بالمادة اللفظ لا الجذر اللغوي، بمعنى أن في الصحاح أربعين ألف لفظ مشروح، وفي القاموس ستين ألف لفظ، وفي اللسان ثمانين ألف لفظ[٢٦١]؛ لأن هذه المعاجم لا يوجد بها هذه الأعداد الكبيرة من الجذور اللغوية حسب إحصائيات حاسوبية دقيقة في عصرنا الحديث، فمعجم الصحاح -مثلاً- فيه خمسة آلاف

([٢٥٦]) ١١/٨٦-٨٧ . قلتُ: ويلحظ القارئُ هذا النهج في بقية مختصراته التي لا تكاد تخلو من إضافة له فيها.

([٢٥٧]) الجاسوس على القاموس ص ٧٩ .

([٢٥٨]) هذا فيما يتعلَّق بالمعاجم التي وصلت إلينا، أمَّا ما لم يصل إلينا فمنها كتاب العالم في اللغة لأحمد بن أبان الأندلسي اللغوي (ت٣٨٢هـ)، وهو في مئة مجلد، بدأه بالفلك وأنهاه بالذرَّة، وما زال الكتاب مفقوداً.
انظر: معجم الأدباء للحموي ١/٦٤، وتاريخ الإسلام للذهبي ٢٧/٤٧، وبغية الوعاة للسيوطي ١/٢٩١.

([٢٥٩]) إذا قال الزَّبيدي: قال شيخنا، فهو يعني شيخه ابن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ)، وهو صاحب الحاشية المشهورة على القاموس المحيط.

([٢٦٠]) تاج العروس ١/٧٣ .

([٢٦١]) انظر: فهارس لسان العرب للدكتور خليل عمايرة ١/١٥ .

وست مئة وتسعة وثلاثون (٥٦٣٩) جذراً لغوياً تتفرع منها ألفاظُها[٢٦٢]، ولو جعلنا لكل مادة ثمانية فروع لفظية مشروحة في المتوسِّط كما وجدتُه في لسان العرب، لأصبح كلام الزَّبيدي مستقيماً مع ذلك[٢٦٣].

٢- وفرة الشواهد وتنوُّعها في الاحتجاج :

يلحظ قارئ معجم لسان العرب أن فيه وفرة وتنوُّعاً في الشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر والأمثال ولغات العرب، ومن ذلك أن الأمثال التي في المعجم تزيد على مجموع ما جاء في كتب الأمثال التي بين أيدينا بعدد كبير[٢٦٤]، وحسبك في كل ذلك مطالعة الفهارس التي صنعها الدكتور خليل عمايرة في سبعة مجلدات، وأشرف على برامجها الحاسوبية الدكتور أحمد أبو الهيجاء، فإن فيها غُنية عن كل تطويل.

٣- العناية بالظواهر اللغوية كالترادف والاشتراك والتضاد :

إن العناية بهذه الظواهر اللغوية مزيَّة في هذا المعجم الجامع[٢٦٥]، فقد جاءت في مواضع كثيرة منه على اختلاف في الوصف والاصطلاح، فقد يُستغنى فيه عن مصطلح المشترك اللفظي بما اتفق لفظه واختلف معناه، وقد يُستغنى فيه عن مصطلح المترادف بأنهما لفظان لمعنى واحد[٢٦٦]، وهكذا دواليك، ومن الشواهد فيه للأضداد: ((والجَلَلُ من الأضداد، يكون الحقيرَ والعظيم))[٢٦٧].

٤- الدقة في ضبط الألفاظ :

اعتنى ابن منظور بالدقة في ضبط الألفاظ من خلال أخذ مزيَّة كل أصل من أصوله في

([٢٦٢]) انظر: دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر للدكتور علي حلمي موسى ص١١.

([٢٦٣]) ذكر الدكتور حسن ظاظا أن بعض اللغويين زعمَ أن في العربية اثني عشر مليوناً وثلاث مئة وخمسة آلاف وأربع مئة واثني عشر لفظاً (١٢٣٠٥٤١٢)!! وهو حدسٌ بعيد لم أقف على دليل يعضده إلا إذا كان المقصود ناتج المهمل والمستعمل في اللغة من خلال حساب رياضي لتركيب حروف المعجم ليس غير، ولا يأخذ أحد بهذا الإحصاء.
انظر: كلام العرب لحسن ظاظا ص١١٩، والكشكول للعاملي ٢٤/١، ومعجم عجائب اللغة لشوقي حماده ص٨٣.

([٢٦٤]) انظر: فهارس لسان العرب للدكتور خليل عمايرة ١٠٠/١ .

([٢٦٥]) انظر: المعجم العربي للدكتور حسين نصار ٤٥١/٢، والمعاجم اللغوية لإبراهيم محمد نجا ص١٣٣.

([٢٦٦]) انظر: ١٣١/١، ١٧٤/١، ٢٠٠/١، ٣٨/٢، ٣٢٠/٣، ٢٥٢/٤، ١٠٨/٧، ١٢٧/١٠، ٤٢٨/١٤، ٤٠٩/١٥.

([٢٦٧]) ٢٨٥/٤ .

الضبط؛ فاجتنب بذلك ما قصر في كلٍّ منها، والضبط فيه على أنواع، فقد يكون الضبط بالأوزان الصرفية[٢٦٨]، وقد يكون الضبط بالنظير الشائع[٢٦٩]، وقد يكون الضبط ببيان الإعجام والإهمال في اللفظ[٢٧٠]، وقد يكون الضبط بالنص على الحركات والمد والقصر ونحو ذلك[٢٧١]، وقد يكون الضبط ببيان الخطأ الشائع فيه لفظاً أو معنى[٢٧٢].

٥- العناية بالآراء النحوية والفقهية والأدبية :

في معجم لسان العرب كثير من الآراء النحوية[٢٧٣]، والآراء الفقهية[٢٧٤]، والآراء الأدبية[٢٧٥]، وهي أقوال يعتضد بها ابن منظور في تفسير كثير من الألفاظ اللغوية لإثراء محتوى المعجم، ومن ذلك: ((وهو عُرْبَان وعُرْبُون وعَرَبُون، وقيل: سمِّي بذلك لأن فيه إعراباً لعقد البيع، إي إصلاحاً وإزالة فساد لئلا يملكه غيره باشترائه، وهو بيع باطل عند الفقهاء لما فيه من الشرط والغرر، وأجازه أحمد، ورُوي عن ابن عمر إجازتُه))[٢٧٦].

٦- توجيهات ابن منظور وردوده :

لقد وقفتُ على مواضع كثيرة في المعجم ينصُّ فيها ابن منظور على رأيه في مسألة من المسائل، وذكرتُ شيئاً من ذلك في الحديث عن منهج المعجم، والمِيِّزة هنا أن ابن منظور يضيف على سابقيه ما فاتهم من توجيه، أو يرد قولهم الذي نقله، ومن جملة هؤلاء أصحاب أصوله الخمسة، فقد ردَّ على الأزهريِّ[٢٧٧] والجوهريِّ[٢٧٨] وابن سيده[٢٧٩] وابن بري[٢٨٠] وابن

([٢٦٨]) انظر: ٢٩٦/١، ١٦٩/٣، ٤٠٩/٥، ٤٨/٨، ٤٩٠/١٠، ٣٩٨/١٣، ١٤/١٥ .

([٢٦٩]) انظر: ٤٣٩/١، ١٦٥/٣، ٢٥٩/٤، ٣٩٣/٤، ١٨٦/١٠، ١٨٣/١٢، ٣٥/١٥ .

([٢٧٠]) انظر: ٣٣٦/١، ١٦٩/٢، ٣٤٧/٤، ٣٩١/٨، ٣١١/١٠، ٣٢٢/١٣، ٢٨٩/١٤ .

([٢٧١]) انظر: ١٠٩/١، ٢٠٥/٣، ٢٣٩/٥، ١٠٨/٨، ١٢٩/١١، ٩/١٢، ١٦٣/١٣ .

([٢٧٢]) انظر: ٥٤/١، ٥٠٣/١، ١٤١/٢، ٤/١٢، ١٩٢/١٣، ٤٦٥/١٣، ٤٤٩/١٥ .

([٢٧٣]) انظر: ٥٢/١، ١٠٤/١، ٢٥٠/٢، ٣٥٣/٣، ٣١٠/٧، ١٦٣/١٣، ٥٧/١٤ .

([٢٧٤]) انظر: ١٩٥/١، ١٧٩/١، ٢٧٠/٣، ١٥/٥، ٦٥/٧، ١٥١/١٠، ١٩٢/١٥ .

([٢٧٥]) انظر: ٤٠٢/١، ٤١٦/١، ٣١٩/٢، ٤٤٤/٢، ١٢٨/٧، ٣٩٤/١١، ٢٥٩/١٣ .

([٢٧٦]) ٥٩٢/١ .

([٢٧٧]) انظر: ٣٤٢/٥ .

([٢٧٨]) انظر: ٨٠١/١ .

([٢٧٩]) انظر: ٢٥١/١٠ .

([٢٨٠]) انظر: ٢٠٢/١ .

الأثير[٢٨١]، ومن أمثلة ردوده على ما نقله من ابن الأثير: ((وقيل: أراد أنه لا يبقى فقير محتاج لاستغناء الناس بكثرة الأموال؛ فتوضع الجزية وتسقط لأنها إنما شرعت لتزيد في مصالح المسلمين وتقوية لهم، فإذا لم يبق محتاج لم تُؤخذ[٢٨٢]. قلتُ: هذا فيه نظر، فإن الفرائض لا تُعَلَّل، ويطَّرد على ما قاله الزكاة أيضاً، وفي هذا جرأة على وضع الفرائض والتعبُّدات))[٢٨٣].

٧- حذفُ ما لا حاجة إليه من أصوله الخمسة أو اختصاره :

لو نقل ابن منظور كلَّ ما في أصوله الخمسة لكبر حجمه، واتَّسعت موادُّه؛ فحذف لذلك ما ظنَّ أنه لا حاجة إليه في مقصده، واختصر بعض ما كان في نظائره غُنية، ومن ذلك حذفُه بعض الشواهد والأمثلة وأسماء الرواة واللغويين والمحدِّثين والكتب مما وجدتُه في أصوله الخمسة[٢٨٤]، ومن ذلك أن الأزهريَّ قال: ((والعُقُق أيضاً: قاطعو الأرحام، وقال أبو زيد في نوادره: يُقال عاقَقْتُ فلاناً أُعَاقُّه عِقَاقاً إذا خالفتُه))[٢٨٥]، وقد نقل ابن منظور هذا النصَّ من الأزهريِّ بعد حذف اسم أبي زيد الأنصاريِّ وكتابه: ((والعُقُق أيضاً: قاطعو الأرحام، ويُقال: عاقَقْتُ فلاناً أُعَاقُّه عِقَاقاً إذا خالفتُه))[٢٨٦].

مآخذ على المعجم :

لا يخلو عمل من نقص وتقصير، ومعجم لسان العرب عليه مآخذ منها ما يتعلق بابن منظور نفسه، ومنها ما يتعلق بالنسخ والطباعة[٢٨٧]، وإذا حرتَ في المأخذ بين نسبته إلى ابن منظور أو نسَّاخ المعجم وطابعيه فانسبه إلى نسَّاخه ما لم تجد دليلاً ينقض ذلك؛ لأن ابن منظور -في الجملة- أعلم منهم وأجل، ومن أهم المآخذ على المعجم:

---

(٢٨١) انظر: ٨٧/١١ .

(٢٨٢) النهاية ١٩٨/٥ .

(٢٨٣) ٣٩٦/٨-٣٩٧ .

(٢٨٤) انظر: ٢٤٣/٢، ٣٦٥/٦، ٥٥/٧، ٣٦٣/٨، ٢٥٧/١٠، ٢٦١/١٠.

(٢٨٥) تهذيب اللغة ٤٩/١ .

(٢٨٦) ٢٥٧/١٠ .

(٢٨٧) انظر: تصحيح لسان العرب لأحمد تيمور ص٨٣، وأغلاط اللغويين الأقدمين للكرملي ص٢٣٦، وتحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب لعبد السلام هارون ص٣-٦، والمعجم العربي للدكتور حسين نصار ٤٥٢/٢.

١- التصحيف والتحريف :

من العلماء من فرَّق بين التصحيف والتحريف، فجعل الأول فيما تغيَّر في النقط، والثاني فيما تغيَّر في غير النقط[٢٨٨]، ومنهم من جعل الأول فيما تغيَّر معناه بتغيُّر لفظه، والثاني فيما لم يتغيَّر معناه بتغيُّر لفظه[٢٨٩]، ومنهم من جعل التصحيف والتحريف بمعنى واحد للتغيير في كل حال[٢٩٠]، وقد وقع التصحيف والتحريف في معجم لسان العرب في كثير من المواضع، وغالبها بسبب النسخ والطباعة[٢٩١]، وبعض ما نُسِبَ إلى ابن منظور منه لا يصح، فقد ذكر أحمد تيمور أن من أوهام ابن منظور في معجم لسان العرب قوله: ((وثَوْبٌ هَبَابِب وخَبَابِب بلا همز فيهما، إذا كان متقطعاً))[٢٩٢]؛ لأن اللفظين بالهمز، ولم تذكرهما كتب اللغة قبله إلا بالهمز[٢٩٣]، وهذا وَهَم من أحمد تيمور -رحمه الله-؛ فقد وجدتُ ما نقله ابن منظور قد قاله أبو منصور الأزهريُّ بنصِّه وفصِّه في تهذيبه، قال الأزهريُّ: ((وثَوْبٌ هَبَابِب وخَبَابِب بلا همز فيهما، إذا كان متقطعاً))[٢٩٤].

٢- أخطاء في نسبة بعض الشواهد والأقوال إلى أصحابها :

وقفتُ على مواضع في معجم لسان العرب ينسب فيها ابن منظور قولاً إلى غير قائله، ومن شواهد ذلك قوله: ((قال أبو منصور: أراد العَقِيْق الذي بالقرب من ذات عِرْق، قبلها بمرحلة أو مرحلتين))[٢٩٥]. وهذا كلام لم يقله أبو منصور الأزهريُّ، بل هو كلام ابن الأثير[٢٩٦]، ووَهِمَ الزَّبيديُّ أيضاً فنسبه إلى الأزهريِّ[٢٩٧] اعتماداً على ما نقله ابن منظور، وجلَّ من لا يسهو.

---

(٢٨٨) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص١١٨-١١٩ .

(٢٨٩) انظر: الكليات للكفوي ص٢٩٤ .

(٢٩٠) انظر: تصحيح التصحيف للصفدي ص٥٣ .

(٢٩١) في تصحيح لسان العرب لأحمد تيمور، وتحقيقات وتنبيهات لعبد السلام هارون غُنية عن التطويل هنا.

(٢٩٢) ٧٧٩/١ .

(٢٩٣) تصحيح لسان العرب ص١٣٤-١٣٥ .

(٢٩٤) تهذيب اللغة ٢٤٧/٥ .

(٢٩٥) ٢٥٥/١٠ .

(٢٩٦) النهاية ٢٧٨/٣ .

(٢٩٧) انظر: تاج العروس ١٦٨/٢٦ .

ومن أمثلة نسبة بعض الشواهد إلى غير أصحابها: ((قال خالد بن عُتبة الهُذَليُّ[٢٩٨]:

فلا تَجْزَعَنْ من سيرةٍ أنت سِرْتَها فأوَّلُ راضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيْرُها))[٢٩٩].

وابن منظور في هذه النسبة ناقل عن عبد الله بن برِّي[٣٠٠]، والصواب في نسبة البيت أنه لخالد بن زهير[٣٠١] كما جاء ذلك في مظانِّه[٣٠٢].

٣- الاقتصار على خمسة أصول :

اقتصار ابن منظور على أصوله الخمسة فوَّت عليه ما جاء في غيرها مما لم يأتِ في هذه الأصول من زيادات ومراجعات وشواهد[٣٠٣]، ومن ذلك أن في مادة (عقق) في معجم العين زيادات وخمسة شواهد لم يذكرها ابن منظور ولا أصوله الخمسة في المادة اللغوية نفسها[٣٠٤]، وهذا ما جعل الزَّبيديَّ في تاج العروس أكثر إحاطة لكثرة مصادره وتعدد موضوعاتها، وقد ذكر جملة منها في مقدمته الطويلة، ولا يعني ذلك أنَّ تاج العروس حوى كلَّ ما في لسان العرب، بل المقصود أنَّه أكثر إحاطة في اللغة لتعدد مصادره، ومع هذا ففي معجم لسان العرب دلالات ألفاظ قليلة لا توجد في تاج العروس على تأخره[٣٠٥].

([٢٩٨]) لم أقف له على ترجمة، وأظنه من باب الخلط بين اسمين لا وجود للأول منهما، والله أعلم.

([٢٩٩]) ١٣/٢٢٥ .

([٣٠٠]) انظر: كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ٥/٢٦٥ .

([٣٠١]) هو خالد بن زهير بن محرَّث الهذلي، شاعر مخضرم، وهو ابن أخت أبي ذؤيب الهذلي الشاعر المشهور.
انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢/٦٥٤، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٢/٢٩٧.

([٣٠٢]) انظر: ديوان الهذليين ١/١٥٧، ومعجم الشعراء للمَرْزُبَاني ص٢٢٤، وخزانة الأدب للبغدادي ٩/٥٩.

([٣٠٣]) انظر: الحسن والإحسان في ما خلا عنه اللسان لعبد الله الحسيني ص١٥، والمعاجم اللغوية لإبراهيم نجا ص١٣٣، ودراسات في المعجم العربي للدكتور إبراهيم بن مراد ص١٨٦، والمعجم اللغوي العربي للدكتور إميل يعقوب ص٧٣.

([٣٠٤]) قارن بين العين ١/٦٢-٦٤ وتهذيب اللغة ١/٤٧-٥٢ والصحاح ٤/١٥٢٧-١٥٢٨، والمحكم ١/٥٣-٥٧، والتنبيه والإيضاح ٤/٤٨-٥٠ والنهاية ٣/٢٧٦-٢٧٨ ولسان العرب ١٠/٢٥٥-٢٦١.

([٣٠٥]) انظر: بحوث ومقالات لغوية للدكتور حسين نصار ص٨٣-٩٦. وقد راجعتُ هذه المواضع في مظانها، فوجدتُها عند التحقيق لا تزيد على ثلاثين موضعاً لم يأتِ بها الزَّبيدي في التاج رغم إتيان ابن منظور بها في اللسان، والشَّيء بالشيء يُذكر، فلا يوجد معجم متقدم أو متأخر أحاط بألفاظ المسموع عن العرب، فتجد بعض ما سُمع من شعر أو نثر لم يأتِ في هذه المعاجم، ونصَّ عليه بعض المحققين في فوائت المعاجم، وهو باب ينبغي الاعتناء به، وقد نصَّ أحمد شاكر وعبد السلام هارون على بعض هذه الفوائت في المفضليات ص٥٠٣ والأصمعيات ص٢٨١، ونصَّ الدكتور محمد حسن جبل على بعضها في كتابه الاستدراك على المعاجم العربية ص٨٧، وأفرد الدكتور عبد الرزاق الصاعديُّ مصنَّفاً في الفوائت القطعية والفوائت الظنية بعنوان فوائت المعاجم، وفوق كلِّ ذي علم عليم.

٤- الخروج عن المنهج الذي أقرَّه في الجمع :

لقد ذكر ابن منظور في مقدِّمة لسان العرب أن ما في معجمه مجموع من أصوله الخمسة المذكورة بالنَّصِّ؛ فقال في ذلك: ((أدَّيت الأمانة في نقل الأصول بالفصِّ، وما تصرَّفت فيه بكلام غير ما فيها من النَّصِّ، فليعتد من ينقل عن كتابي هذا أنه ينقل عن هذه الأصول الخمسة))[٣٠٦]. وقد وجدتُه في بعض المواضع يخرج عن هذا المنهج؛ فينقل عن غيرها، ومنه قوله: ((قال عبد الله محمد بن المكرَّم: شرطي في هذا الكتاب أن أذكر ما قاله مصنفو الكتب الخمسة الذي عيَّنتهم في خطبته، لكن هذه نكتة لم يسعني إهمالها...))[٣٠٧]. وقد نقل ابن منظور بعض آراء شيخه الشاطبيِّ[٣٠٨] في أكثر من موضع[٣٠٩]، ومنه قوله: ((وهذا مما وَهِمَ فيه ابن سيده، وصوابُه المَزْرُوْعان، كذلك أفادنيه شيخنا رضي الدين محمد بن علي بن يوسف الشاطبي الأنصاري اللغوي))[٣١٠]. ونقل أيضاً عن شيخه النَّحَّاس[٣١١]، فقال: ((قال محمد بن المُكَرَّم: وجدتُ هنا في بعض الأصول حاشية بخط سيدنا الشيخ الإمام المفيد بهاء الدين محمد بن محي الدين إبراهيم بن النحاس النحوي، فسح الله في أجله: ....))[٣١٢]. ووجدته كثيراً يذكر بعض إضافات لا تُوجد في أصوله الخمسة، ثم يُحيلها على حواشٍ منسوبة إلى بعض أصوله

---

(٣٠٦) ١/٨ .

(٣٠٧) ٤/٤٢. والنكتة للسُّهيلي في الرَّوْض الأُنُف٣/٢١٩ يُخطِّئ فيها أقوالاً لابن سيده، ويحسن التنبيه هنا إلى أن السُّهيلي ذكرَ في هذا النص أن ابن سيده له عثرات كثيرة تُخرجه إلى سبيل مَن ضَلَّ! ومنها أن ابن سيده يرى أن الحِمَار في عرفة! وهذه هفوة شاع تداولها بين بعض المعاصرين دون تحقيق لأن ابن سيده لم يحج، والصواب عندي أن ما نُسِب لابن سيده غير ثابت، والذي في المحكم٣/١٦٥ والمخصص٤/٦٠ تصريح جلي منه في أن الحِمَار بمِنى.

(٣٠٨) هو رضي الدين محمد بن علي بن يوسف الأنصاري الشاطبي، كان إمام عصره في اللغة، واشتُهر بحواشيه على صحاح الجوهري، كان مولده في بلنسية وموته في القاهرة سنة أربع وثمانين وست مئة من الهجرة.
انظر: الوافي بالوفيات للصفدي ٤/١٣٥، وبغية الوعاة للسيوطي ١/٩٤، والأعلام للزركلي ٦/٢٨٣.

(٣٠٩) انظر: ٢/٤٤٣، ٥/٣٠٠، ٧/١٢٩، ٨/١٤٥، ٩/٣٣٦، ١٢/٣٧٧-٣٧٨، ١٣/١٥٢، ١٥/١٨.

(٣١٠) ٨/١٤٥ .

(٣١١) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن النحاس الحلبي، شيخ العربية في عصره، واشتُهر بشرحه للمقرّب لابن عصفور، وكان معروفاً بالزهد، ولم يتزوج، كان مولده في حلب وموته في القاهرة سنة ثمان وتسعين وست مئة من الهجرة.
انظر: أعيان العصر للصفدي ٤/١٩٤، والبُلغة للفيروزآبادي ص١٨٢، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٨/٢١٩.

(٣١٢) ٤/٢٩٦ .

صراحة أو غير منسوبة إلى أصل محدَّد[٣١٣]، ومن ذلك قوله: ((رأيتُ في حواشي بعض الأصول: ....)). وعليه فالأصل في المجموع أن يكون من أصوله الخمسة غير أنَّه يخرج عن ذلك لداعٍ يقتضيه المقام، والأولى أنَّه قيَّد هذا الاستثناء في مقدَّمة المعجم التي ذكر فيها منهجه.

٥- تعدُّد الأسماء والألقاب والكنى للمنقول عنه :

لم يتقيَّد ابن منظور باسم واحد للمنقول عنه يسهِّل به الضبط على القارئ، فتجده في موضع يذكر رجلاً باسمه المفرد، وفي موضع آخر يذكره باسمه الكامل، وفي موضع آخر يذكره باللقب، وفي موضع آخر يذكره بالكنية، وفي موضع آخر يذكره باسم لم يُشتهر به، وإن كان ابن منظور ينقل ذلك عن غيره فإن الأولى به اتخاذ منهج محدد للتعريف بالرجل لئلا يقع الخلط واللبس بين هذه المواضع[٣١٤].

٦- عدم اتباع منهج موحَّد في ذكر اسم المنقول عنه :

عندما ينقل ابن منظور من أصوله الخمسة فإنه يصرِّح في بعض المواضع باسم صاحب الأصل المنقول عنه أو مصنَّفه أو كليهما[٣١٥]، وفي مواضع أخرى ينقل أقوالهم خلف بعضها دون تصريح بأصحابها، وهي السمة الغالبة في المعجم؛ فلا يعلم القارئ بداية قول أحدهم ونهايته إلا بالرجوع للأصول الخمسة ليميز بينها، ولو لزم ابن منظور الطريقة الأولى لكانت الأقوال واضحة منضبطة لا لبس فيها.

٧- إهمال ما لا يُهمل :

من مزايا معجم لسان العرب اختصار بعض المنقول مما ظنَّ ابن منظور أنه لا حاجة إليه كما ذُكر سابقاً غير أنه في مواضع قد أهمل ما لا يصح إهماله، ومن أمثلة ذلك أنه حذف صيغة مع شاهدها: تِلَاعٌ عُقُقٌ، وحذف صيغة جمعٍ: عِقَقٌ جَمْعُ عِقَّة، وقد نصَّ عليها كلِّها ابن سيده في المحكم[٣١٦].

([٣١٣]) انظر: ٣٩/١، ٣٩٣/١، ٢٧٨/٢، ٣٦٢/٣، ٣٥٤/٦، ٢٣٠/٧، ٣٧٣/٧، ٦٢/٨، ٣/٩، ٢٦٠/١٠، ٤٧٠/١٠، ٧/١١، ٣٤١/١١، ٣٧٨/١١، ٥/١٢، ١٠٧/١٢، ٨٨/١٣، ٢٣٦/١٣، ٦٩/١٤، ٥٤/١٥.

([٣١٤]) انظر: فهارس لسان العرب للدكتور خليل عمايرة ١٠٢/١-١١٨ .

([٣١٥]) انظر: ٢٩٨/١، ٣٦٢/٣، ٢٢٩/٥، ٣١٢/٧، ١٣٢/٨، ١٧/١٠، ١٦٨/١١، ٥٩/١٢، ٣٥/١٣ .

([٣١٦]) انظر: ٥٥/١-٥٦، ولسان العرب ٢٥٧/١٠ .

٨- اضطراب الترتيب داخل المادة :

من الشائع في معجم لسان العرب أن يأتي شرح لفظ في أكثر من موضع للمعنى نفسه في المادة اللغوية الواحدة، ومن أمثلته ما جاء في شرح معنى الحَسِيْب، فقد ذكر في بداية مادته أنه يأتي بمعنى الكافي، ثم ذكر بعدها أنه يأتي بمعنى الكريم، ثم أعاد هذا المعنى في وسط المادة، ثم ذكر بعدها أنه يأتي بمعنى المُحاسِب، ثم أعاد معنى الكافي، ثم أعاد معنى المُحاسِب[٣١٧]؛ فذكر ثلاثة معانٍ في ستة مواضع، وسبب ذلك أنه ينقل قولاً من أصل من أصوله حتى يتمه، ثم ينقل قولاً من أصل آخر حتى يتمه؛ فيرد في أحدها ما كان وارداً في غيره، وإنَّما ذلك من باب أمانته -رحمه الله- غير أن هذا أحدث اضطراباً في ترتيب محالِّ ألفاظ مادته ومدلولاتها.

ما حُكِمَ عليه بأنه عامِّيٌّ في معجم لسان العرب :

لم يكن معجم لسان العرب بدعاً بين معاجم اللغة في مسألة ورود العامِّيِّ فيه، بل هو امتداد لمنهج من قبله في ذلك؛ فقد وجدتُ في معاجم اللغة المتقدِّمة والمتأخرة نصوصاً كثيرة على ما حُكِمَ عليه بأنه من كلام العوامِّ[٣١٨]، وتجد اللغويين -رحمهم الله- في مواضع منها يذكرون أنه من كلام العامَّة أو العوامِّ، وفي مواضع أخرى يذكرون أنه عامِّيٌّ أو أنها عامِّيَّة، وهم يعنون بكل هذا ما سبق بيانه في أنه لا يشتهر ويكثر دورانه إلا في ألسنة جملة من الناس لم يبلغوا درجة الخواص في اللغة تبحُّراً ودراية.

ومن شواهد ذلك ما قاله ابن دريد: ((والطَّنْفَشَة: تَحْمِيْجُ النَّظَر، طَنْفَشَ عينَه، إذا صغَّرها. فأمَّا شُنْطُف فكلمة عاميَّة ليست بعربية محضة))[٣١٩]. ومنه أيضاً ما قاله الأزهري: ((وأهل بغداد يقولون للمُوَسْوِس من الناس: به المُذْهِب، وعَوَامُّهم يقولون: به المُذْهَب،

([٣١٧]) انظر: ١/٣١٠-٣١٤.

([٣١٨]) انظر: العين للخليل ٨/٩٨، والجمهرة لابن دريد ٢/١١٥٦، وديوان الأدب للفارابي ٢/٥٧، البارع للقالي ص٢٢٤، والتهذيب للأزهري ١/٣٣، والمحيط لابن عباد ٢/١٦٠، والصحاح للجوهري ٤/١٥٠٧، ومجمل اللغة ص٢٧٥، ومقاييس اللغة لابن فارس ٥/١٥، والمحكم ٢/٤٧٩، والمخصص لابن سيده ١/٤٢٧، والأساس للزمخشري ١/٧٠٨، وشمس العلوم للحميري ٨/٥٤٤٥، والنهاية لابن الأثير ٥/٢١٧، والعباب للصغاني (السين) ص٤٤٦، والمصباح للفيومي ص٣٣٩، والقاموس للفيروزآبادي ٢/٣١٥، والتاج للزبيدي ٣/٢٩، والمعجم الوسيط ٢/٧٦٥.

([٣١٩]) جمهرة اللغة ٢/١١٥٦ .

بفتح الهاء، والصواب: المُذْهِب))[٣٢٠]. ومنه أيضاً ما قاله ابن الأثير: ((الأُوْقِيَّة بضم الهمزة وتشديد الياء: اسمٌ لأربعين درهماً، ووزنه أُفْعُوْلَة، والألف زائدة، وفي بعض الروايات: وُقِيَّة بغير ألف[٣٢١]، وهي لغة عامِّيَّة))[٣٢٢].

وما حُكِمَ عليه بأنه عامِّيٌّ في معجم لسان العرب ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ القسم الأول: ما حُكِمَ عليه بأنه عامِّيٌّ صحيح، والقسم الثاني: ما حُكِمَ عليه بأنه عامِّيٌّ خطأ، والقسم الثالث: ما حُكِمَ عليه بأنه عامِّيٌّ، وسُكِتَ عن الحكم عليه بأنه صحيح أو خطأ، وكل قسم من هذه الأقسام الثلاثة يتفرَّع منه صنفان؛ الصنف الأول: ما يتعلق بالجانب اللفظي في البنية والتركيب، والصنف الثاني: ما يتعلق بالجانب الدلالي، وعلى هذا الشكل تقوم -بعون الله وتوفيقه- هذه الدِّراسة.

([٣٢٠]) تهذيب اللغة ١٤٣/٦ .

([٣٢١]) روى جابر بن عبدالله عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: ((يا بلال، زن له وُقِيَّة، وزده قيراطاً)). مسند الإمام أحمد برقم ١٤٣٧٦، والسنن الكبرى للنسائي برقم ٦١٩٠.

([٣٢٢]) النهاية ٢١٧/٥ .

الفصل الأول

ما حُكِمَ عليه بأنَّه عامِّيٌّ صحيح

توطئة نظريَّة

قبل الشروع في مسائل هذا الفصل أعرض توطئة نظرية في شرح مفهوم العامِّيِّ الصحيح في معجم لسان العرب، ثم أعرض منهجي في تصنيف مسائل هذا الفصل، ثم أبيِّن طريقة عرض المسألة المدروسة في مبحثها، ثم أذكر طبيعة خلاصة الفصل؛ ليكون القارئ على دراية بمنازل المسائل وطبائعها.

مفهوم العامي الصحيح في معجم لسان العرب :

كلُّ ما حُكِمَ عليه في معجم لسان العرب بأنه عامِّيٌّ[٣٢٣]، أو من كلام العوامِّ[٣٢٤]، أو من كلام العامَّة[٣٢٥]، ونحو ذلك يدخل في بحثي بشرط أن يكون المقصود في موضعه كثرة دوران الاستعمال وشيوعه في ألسنة هذه الفئة دون الخواصِّ من أهل اللغة كما مرَّ بك بسطه في التَّمهيد، فإن قيل: كيف يُعرف هذا المقصود؟ فالجواب: يُعرف هذا المقصود من طريقين؛ أحدهما ظهور دلالة المقصود الاصطلاحية من خلال السياق في النص، والآخر مراجعة المسألة في كتب اللغة المتقدمة والمتأخرة، فإن كان المقصود من ذلك المعنى الاصطلاحيَّ الذي يقابل الخواصَّ من أهل اللغة ضممت المسألة إلى أخواتها في البحث، وإن كان المقصود من ذلك أصل المعنى اللغوي الذي يدل على العموم والغالب بين الناس كافة دون نظر إلى عوامِّهم وخواصِّهم، خرجت المسألة من ميدان هذا البحث ومقصده.

وأمثلة الاستعمال الأول الاصطلاحي منثورة في صفحات هذا البحث، أما أمثلة الثاني الدالِّ على أصل المعنى اللغوي الخارج من قصد البحث فهي كثيرة مبثوثة في معجم لسان العرب، ومنها : ((وفي الحديث عن عليٍّ رضوان الله عليه أنه كان يقول في دعائه: اللهم رَبَّ المُسْمَكَاتِ السِّبْعِ ورَبَّ المَدْحِيَّاتِ السَّبْعِ. وهي المَسْمُوْكَات والمَدْحُوَّات في قول العامَّة، وقولُ عليٍّ رضي الله عنه صوابٌ))[٣٢٦]. فليس المقصود بالعامة هنا المعنى الاصطلاحيَّ الدالَّ على فئة لم تتبحَّر في العربية، وتقابل الخواصَّ من أهلها، إنما المقصود هنا غالب العرب وسوادهم، ودليل ذلك ظاهر من سياق المسألة بالإضافة إلى أن كثيراً من المعاجم المتقدمة

---

(٣٢٣) ١٥/٤٠٤ .

(٣٢٤) ٢/٦٢٠ .

(٣٢٥) ١٢/٦٣٢ .

(٣٢٦) ١٠/٤٤٤ . وفيه أن المَسْمُوْكَات السبع السماواتُ؛ لأنها مرفوعة كالسَّمْك، وهو السَّقْف، أما المَدْحُوَّات السبع فهي الأرضون؛ لأنها مبسوطة من الدَّحْو، وهو البَسْط.

ذكرت المَسْمُوْكَات ولم تذكر المُسْمَكَات؛ لأن الذي سُمِع عن عامة العرب وسوادهم المَسْمُوْكَات؛ فنُصَّ عليه في كتب اللغة[٣٢٧]، وقد وَهِمَ في هذه المسألة بعض اللغويين المتأخرين؛ فظنَّ هؤلاء أنَّ مصطلح العامَّة هنا بمعنى العوامِّ الذين يُقابلون خواصَّ أهل اللغة[٣٢٨].

ويُعْرَف الصَّحيح من العامِّيِّ -على هذا التَّصنيف للمسائل في البحث- في معجم لسان العرب بما نُصَّ صراحة في موضعه على صحة هذا الاستعمال العامي ووجاهته، ومن أمثلته: ((واضْطَرَحُوا فلاناً: رَمَوْه في ناحية، والعامة تقول: اطَّرَحُوه، يظنونه من الطَّرْح، وإنما هو من الضَّرْح، قال الأزهري: وجائز أن يكون اطَّرَحُوه افتعالاً من الضَّرْح، قُلِبَتْ التاءُ طاءً، ثم أُدغمت الضاد فيها، فقيل: اطَّرَح))[٣٢٩]. فإجازة الأزهري للاستعمال العامي ظاهرة صريحة في النص، ومنه أيضاً: ((والرَّصَصُ والرِّصَاصُ والرَّصَاصُ: معروف من المَعْدِنِيَّات مشتق من ذلك لتداخل أجزائه، والرَّصَاصُ أكثر من الرِّصَاص، والعامة تقوله بكسر الراء))[٣٣٠]. فالاستعمال المنسوب إلى العوامِّ -بكسر الرَّاء- في النصِّ صواب؛ لأنه وافق وجهاً عربياً صحيحاً منقولاً للَّفظ نفسه في الموضع ذاته، وسيأتي -بإذن الله- بسط ذلك كلِّه في موضعه.

وما حُكم عليه بأنه عامي صحيح في معجم لسان العرب يأتي على درجات؛ فقد يكون هذا العامي صحيحاً على قلة فيه؛ لأن غيره في استعمال فصحاء العرب قد جاء أكثر منه وأعلى، ومن أمثلة هذا الوجه: ((وتقول: بيني وبينه قَرَابَةٌ وقُرْبٌ وقُرْبَى ومَقْرَبَةٌ ومَقْرُبَةٌ وقُرْبَةٌ

([٣٢٧]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٥١/١٠، والصحاح للجوهري ١٥٩٢/٤، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٠٢/٣، وأساس البلاغة للزمخشري ٤٧٥/١، وشمس العلوم للحميري ٣٢٠٧/٥ ، والنهاية لابن الأثير ٤٠٣/٢.

([٣٢٨]) ذكر الفيروزآبادي في القاموس ٤١٨/٣ والزَّبيدي في التاج ٢١١/٢٧ أن المَسْمُوْكَات من لحن العَوَام أو لغة في المُسْمَكَات. والصواب أنها ليست لحناً ولا لغة، بل هي الأصل المسموع من عامة العرب، وأظن مرد هذا الوهم إلى خطأ في فهم معنى العامة في بعض الأصول المتقدمة؛ جاء في العين ٣١٨/٥ والمحكم ٧٣٣/٦ أنَّ العامَّة تقول: المَسْمُوْكَات. فلعل الفيروزآبادي ظن المقصود من العامة المعنى الاصطلاحي لها، وتبعه في ذلك الزَّبيدي، والله أعلم.

([٣٢٩]) ٥٢٦/٢. وهو منقول من تهذيب اللغة ١٢٢/٤ غير أن في نقل ابن منظور أو النُّسَّاخ خطأ، فقد جاء في لسان العرب أن الأزهري قال: ((وجائز أن يكون اطرحوه افتعالاً من الطَّرْح...))، والذي في تهذيب اللغة: ((وجائز أن يكون اطرحوه افتعالاً من الضَّرْح...)). والصواب عندي ما جاء في التهذيب لأن الطَّرْح لا ضاد فيها لتدغم؛ فلا معنى لها في تخريج الأزهري، وإنما هذا وهمٌ من ابن منظور أو النُّسَّاخ، وسيأتي بسطه في موضعه.

([٣٣٠]) ٤١/٧. وجملته الأولى من المحكم ٢٦٦/٨، والثانية من تهذيب اللغة ٧٩/١٢، والثالثة من الصحاح ١٠٤١/٣.

وقُرُبَةٌ بضمِّ الراء، وهو قَرِيبي وذو قَرَابَتي، وهم أَقْرِبائي وأَقَاربي، والعامة تقول: هو قَرَابَتي، وهم قَرَاباتي....، قال[٣٣١]: ومنهم من يُجيز فلانٌ قَرَابَتي، والأول أكثر))[٣٣٢].

وقد يكون العامي صحيحاً على كثرة فيه، ومن أمثلة ذلك قول ابن منظور: ((قال ابن برِّي: وفي هذا البيت شاهد على صحة السِّلِّ[٣٣٣]، لأن الحريريَّ ذكر في كتابه درة الغوَّاص[٣٣٤] أنه من غلط العامة، وصوابه عنده السُّلَال. ولم يُصِب في إنكاره السِّلَّ لكثرة ما جاء في أشعار الفصحاء، وقد ذكره سيبويه في كتابه أيضاً[٣٣٥]))[٣٣٦].

ولا تعني صحةُ العامي فصاحتَه بالضرورة عند القائل به؛ فقد يكون صحيح العامي فصيحاً لموافقته وجهاً من وجوه الفصيح التي بسطتها في التمهيد؛ فيكون صحيحه فصيحاً عند قوم لكثرته في المسموع عن العرب، وقد يكون صحيحه فصيحاً عند آخرين لثبوته في المسموع ولو قلَّ، وقد يكون صحيحه فصيحاً عند آخرين لإفصاحه عن المعنى للمخاطب، وقد يكون صحيحه فصيحاً عند آخرين لخلوه من التنافر والغرابة؛ فينبغي بيان الوجه المرتضى في معنى المصطلح عند قائله قبل الشروع في حكمه أو التَّنازع حوله، وفي المقابل قد يكون العامي صحيحاً لا فصيحاً إذا خلا من قيد الفصاحة عند صاحبه غير أنَّ له وجهاً من التأويل خارج هذا القيد، ومثله ما تولَّد في ألسنة العوام في أي عصر مما لم يأتِ به سماع، فإن خرَّجه بعض اللغويين على تأويل ولو كان بعيداً فهو صحيح عندهم غير فصيح لخلوِّه من قيده، ولم أجد أحداً من المتقدمين إذا أجاز مثل ذلك -ولو على ضعف- حكم بفصاحته بإطلاق، والخلاصة أن كل فصيح صحيح، وليس كل صحيح فصيحاً؛ فمن لوازم الفصاحة الصحة، ومن درجات الصحة الفصاحة، وهذا أمر دقيق تجدر العناية به في درس العامي الصحيح، وقد وجدتُ كثيراً

([٣٣١]) القائل الأزهري كما جاء في تهذيب اللغة ١١٢/٩، ولم يكن نقل ابن منظور دقيقاً في هذا الموضع؛ لأن الأزهري لم يحكِ عن أحد رأياً في هذه المسألة، بل قال رأيه صراحة ليس غير: ((وجائزٌ أن تقول: فلان قرابتي بهذا المعنى، والأول أكثر)).

([٣٣٢]) ٦٦٥/١-٦٦٦ . وأولُه كلام الجوهري في الصحاح ١٩٩/١-٢٠٠ .

([٣٣٣]) السِّلُّ والسُّلُّ والسُّلَال : داءٌ يُصيب الرئة؛ فيسبب لصاحبه الهزال، وقد يشتد عليه فيقتله .

انظر: لسان العرب لابن منظور ٣٤١/١١، والقاموس للفيروزآبادي ٥٤٣/٣، وتاج العروس للزبيدي ٢١١/٢٩.

([٣٣٤]) ص ١٣٦ .

([٣٣٥]) ٦٧/٤ .

([٣٣٦]) ٥٦٨/١-٥٦٩ . وانظر: حواشي ابن بري على الصحاح ١٨٥/٤ .

من المعاصرين لا يفرق بينهما، ويخلط بين الصحة والفصاحة؛ فيجعل الوصفين بمعنى واحد.

منهجي في تصنيف مسائل هذا الفصل :

جمعت كل المواضع التي جاء فيها حكم على استعمال بأنه عامي صحيح، ثم قمت بتصنيفها على قسمين، القسم الأول يحوي المسائل المتعلقة باللفظ سواء أكانت المسائل في البنية أم التركيب، وجعلتها في مبحث خاص بها، والقسم الثاني يحوي المسائل المتعلقة بالدلالة، وجعلتها في مبحث خاص بها، وقد رتَّبت المسائل داخل المبحث حسب ترتيب ورودها في معجم لسان العرب، أما إن تكررت المسألة نفسها في غير مادتها من المعجم فإني أشير إليها في الموضع الذي درست فيه أصل المسألة، وفي ذلك غُنية للبحث عن التكرار والتطويل، ومن أمثلة تكرار بعض المسائل المسألةُ السابقة المتعلقة بلفظي السِّل والسُّلال، فقد تكررت بنصِّها وفصِّها في موضعين من المعجم[٣٣٧].

طريقة عرض المسألة المدروسة :

١- كتابة النصِّ الذي جاء فيه حكم على استعمال بأنه عامي صحيح.

٢- شرح ما يحتاج إلى إبانة في النصِّ المنقول.

٣- عزو الأقوال الواردة إلى أصحابها في مظانها المتقدمة ابتداء بمصنفاتهم إن وُجدت.

٤- الإشارة إلى بعض من نسب الاستعمال نفسه إلى العوامِّ.

٥- عرض آراء من أجاز هذا الاستعمال.

٦- عرض آراء من منع هذا الاستعمال.

٧- تقليب المسألة لأصل إلى الرأي الذي أرتضيه فيها.

خلاصة الفصل :

أختم الفصل بخلاصة أبيِّن فيها أهم التقريرات التي توصلتُ إليها من خلال درس مسائل العامي الصحيح في مبحثي الفصل؛ كمصادر هذه المسائل من أصول ابن منظور، وطبائع الأحكام عند اللغويين، وتصنيف أحوالهم فيها، وثمرات ما فقهتُ من آرائهم لتنزيلها على حالنا في الدرس اللغوي المعاصر.

---

(٣٣٧) ١/٥٦٨، ١١/٣٤٢ .

المبحث الأول

مسائل البنية والتركيب

المسألة الأولى :

((شغب: الشَّغْبُ، والشَّغَبُ، والتَّشْغِيْبُ: تَهِييج الشَّرِّ[٣٣٨]....، وفي حديث ابن عباس: قيل له: ما هذه الفُتْيَا التي شَغَبَتْ في النَّاس؟ الشَّغْبُ، بسكون الغين: تَهِييج الشَّرِّ والفِتنةِ والخِصَامِ، والعامَّةُ تَفتحُها، تقول: شَغَبْتُهم، وبِهم، وفِيهم، وعَليهم[٣٣٩]))[٣٤٠].

نقل ابن منظور من ابن سيده أن المسموع في الشَّغْب جاء بسكون الغين وفتحها، ثم نقل بعد ذلك من ابن الأثير أن فتح الغين شائع على ألسنة العامة، وتخصيصه العامة بذلك دليل على أن فتح الغين ليس شائعاً على ألسنة الخاصة من أهل العربيَّة، وبه يتحقق وصف العاميِّ على هذا الاستعمال؛ لأنه شاع على ألسنة العوام لا الخواص، وقد اختلف اللغويون في فتح الغين بين الإجازة والمنع، فالفتح من شَغِبَ يَشْغَبُ شَغَباً على وزن فَرِحَ، والسكون من شَغَبَ يَشْغَبُ شَغْباً على وزن مَنَعَ[٣٤١]، ونسب بعضهم فتح غين الشَّغْبِ إلى العوامِّ[٣٤٢].

المُجيزون :

جاء الشَّغَب بفتح الغين من شَغِبَ يَشْغَبُ في كثير من كتب اللغة[٣٤٣]، قال ابن دريد: ((والشَّغَبُ من قولهم: رَجُلٌ ذو شَغَبٍ ومُشَاغِبٌ))[٣٤٤]. وقال ابن سيده: ((الشَّغْبُ والشَّغَبُ والتَّشْغِيْبُ: تَهْيِيجُ الشَّرِّ))[٣٤٥] وقال الزمخشريُّ: ((شَغَبْتُ على القوم: هَيَّجْتُ عليهم الشَّرَّ، وفلانٌ طويلُ الشَّغْبِ والشَّغَبِ))[٣٤٦]. وقال ابن برِّي: ((قولهم فيه شَغَبٌ بفتح الغين صحيح،

([٣٣٨]) انظر: المحكم لابن سيده ٣٩٧/٥ .

([٣٣٩]) انظر: النهاية لابن الأثير ٤٨٢/٢ .

([٣٤٠]) ٥٠٤/١ .

([٣٤١]) انظر: حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ص١٣٦، وتاج العروس للزبيدي ١٤٩/٣.

([٣٤٢]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٣٨١، والنهاية لابن الأثير ٤٨٢/٢، والتاج للزبيدي ١٤٧/٣.

([٣٤٣]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٣٤٤/١، والمحكم لابن سيده ٣٩٧/٥، وكتاب الأفعال لابن القطاع ١٩٤/٢، وأساس البلاغة للزمخشري ٥١٢/١، وشمس العلوم للحميري ٣٤٩٦/٦، والمدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي ص٦٧، وحواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ص١٣٦، وتهذيب الخواص لابن منظور ص٧٣، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٣٨٨، والقاموس للفيروزآبادي ١١٨/١، وتاج العروس للزبيدي ١٤٧/٣.

([٣٤٤]) جمهرة اللغة ٣٤٤/١ .

([٣٤٥]) المحكم ٣٩٧/٥ .

([٣٤٦]) أساس البلاغة ٥١٢/١ .

وإن كان إسكان الغين في كلامهم أكثر، وحكى ابن دريد أنه يُقال: شَغْبٌ وشَغَبٌ، وحكى أهل اللغة في فعله: شَغَبَ شَغْباً، وشَغِبَ شَغَباً، وشَغَبَ أفصح من شَغِبَ؛ لذلك كان شَغْبٌ أفصح من شَغَبٍ، ويدلك على صحة شَغِبَ شَغَباً قولهم في اسم الفاعل: شَغِبٌ)).[٣٤٧]

المانعون :

منعَ الشَّغَب -بفتح الغين- جمع من أهل اللغة[٣٤٨]، ومن ذلك قول ابن قتيبة فيما جاء ساكناً والعامة تحركه: ((وهو شَغْبُ الجُنْدِ، ولا يُقال: شَغَبٌ))[٣٤٩]. ومنه قول الجوهري: ((الشَّغْبُ، بالتسكين: تَهْيِيج الشَّرِّ، وهو شَغْبُ الجُنْدِ، ولا يُقال: شَغَبٌ....، وشَغِبْتُ عليهم بالكسر أَشْغَبُ شَغَباً، لغةٌ ضعيفة))[٣٥٠]. ومنه قول الحريري: ((يقولون: فيه شَغَبٌ بفتح الغين....، والصواب: فيه شَغْبٌ بإسكان الغين))[٣٥١].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن الشَّغَب صحيحٌ ولو نُسِبَ إلى العَوَام، وصحته من وجهين؛ أحدهما السماع، والآخر القياس، أما السماع فقد جاء مروياً بفتح الغين عند جمعٍ من أهل اللغة من شَغِبَ يَشْغَبُ شَغَباً[٣٥٢]، وقد ردَّ هذا السماع الجوهريُّ؛ لأنه يرى ذلك لغة ضعيفة عن العرب في شَغَبَ يَشْغَبُ شَغْباً[٣٥٣]، وضعَّفها قبله الفارابيُّ دون أن يردَّها[٣٥٤]،

([٣٤٧]) حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ص١٣٦ .

([٣٤٨]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨١، والصحاح للجوهري ١٥٧/١، وتثقيف اللسان لابن مكي الصقلي ص١١٤، ودرة الغواص للحريري ص٨٩، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٣٨، والمزهر للسيوطي ٣١٤/١، وتاج العروس للزبيدي ١٤٧/٣-١٤٨.

([٣٤٩]) أدب الكاتب ص ٣٨١ .

([٣٥٠]) الصحاح ١٥٧/١ .

([٣٥١]) درة الغواص ص٨٩ .

([٣٥٢]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٢١٤، وجمهرة اللغة لابن دريد ٣٤٤/١، والمحيط في اللغة لابن عباد ٥٤٤/٤، والمحكم لابن سيده ٣٩٧/٥، وكتاب الأفعال لابن القطاع ١٩٤/٢، وأساس البلاغة للزمخشري ٥١٢/١، وشمس العلوم للحميري ٣٤٩٦/٦، والمدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي ص٦٧، وحواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ص١٣٦، وتهذيب الخواص لابن منظور ص٧٣، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٣٨٨، والقاموس للفيروزآبادي ١١٨/١، وتاج العروس للزبيدي ١٤٧/٣.

([٣٥٣]) انظر: الصحاح ١٥٧/١ .

([٣٥٤]) انظر: ديوان الأدب ٢٢٤/٢ .

ويُرَد عليهما -رحمهما الله- بمَن حكوها قبلهما دون تضعيف لها، بل قدَّم ابنُ السكيت شَغِبَ على شَغَبَ في باب ما نُطِقَ به بفَعِلْتُ وفَعَلْتُ[٣٥٥]، فإن قيل: ردَّها الرادُّ لضعفها عنده وإن قويت عند غيره، فالجواب من وجهين؛ الوجه الأول: إن كان الشَّغَبُ قليلاً ضعيفاً عنده، فلا تصح تخطئة المسموع عن العرب ولو كان قليلاً ضعيفاً، وفيه قال ابن جني: ((ولا يمنعك قوةُ القوي من إجازة الضعيف أيضاً؛ فإن العرب تفعل ذلك))[٣٥٦]. والوجه الثاني: ردُّ الرادِّ ليس حجة على مَن علم أن جمعاً من اللغويين المتقدمين والمتأخرين حكوها عن العرب دون تضعيف لها.

أما القياس، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز فتح عين كل ما جاء على فَعْلٍ مما عينه حرف حلق، ومنعه البصريون في غير المسموع، وفي ذلك قال ابن جني: ((مذهب أصحابنا[٣٥٧] في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح: أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه، كالزَّهْرة والزَّهَرة، والنَّهْر والنَّهَر، والشَّعْر والشَّعَر، فهذه لغات عندهم كالنَّشْز[٣٥٨] والنَّشَز، والحَلْب والحَلَب، والطَّرْد[٣٥٩] والطَّرَد. ومذهب الكوفيين فيه أنه يُحرَّك الثاني لكونه حرفاً حلقياً، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه، كالبَحْر والبَحَر، والصَّخْر والصَّخَر. وما أرى القولَ من بعدُ إلا معهم، والحقَّ فيه إلا في أيديهم))[٣٦٠].

فإذا كان هذا اللفظ مسموعاً عن العرب، ووافق وجهاً صحيحاً عند الكوفيين في القياس؛ فلا أرى مسوغاً وجيهاً لردِّه، والسماع والقياس في صفِّه، وما حالي هنا إلا كحال ابن هشام اللخمي عندما قال: ((قد حكى ابنُ دريد شَغَبٌ بالفتح كما تقول العامة، وهو من البصريين،

([٣٥٥]) انظر: إصلاح المنطق ص٢١٤ .

([٣٥٦]) الخصائص ٦٠/٣ .

([٣٥٧]) إذا قال ابن جني: أصحابنا، وهو في مسألة لغوية، فهو يقصد أصحابه نحاة البصرة، وإذا قالها في مسألة فقهية فهو يقصد أصحابه فقهاء الحنفية لأنه منهم، وإذا قالها في مسألة كلامية فهو يقصد أصحابه المتكلِّمين، وقد فصَّل ذلك شيخي الدكتور حسن هنداوي في كتابه مناهج الصرفيين ومذاهبهم ص٢١٧-٢١٩ .

([٣٥٨]) النَّشْزُ: المكان المرتفع من الأرض، وفتح الشين لغة مسموعة فيه عن العرب.

انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٠٩/١١، والصحاح للجوهري ٨٩٩/٣، والمحكم لابن سيده ١٠/٨ .

([٣٥٩]) الطَّرْد: الإبعاد، وفتح الراء لغة مسموعة فيه عن العرب.

انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٩٧، وتاج العروس للزبيدي ٣١٧/٨.

([٣٦٠]) المحتسب ٨٤/١ .

وإذا كان جائزاً كما ذكر على أصول الكوفيين؛ فكيف تلحَّن بها العامة))[٣٦١].

المسألة الثانية :

((قال ابن بَرِّي: وفي هذا البيت[٣٦٢] شاهدٌ على صحة السِّلِّ، لأنَّ الحريريَّ ذكر في كتابه دُرَّة الغَوَّاص أنه من غلط العامَّة، وصوابه عنده السُّلَال[٣٦٣]، ولم يُصِب في إنكاره السِّلَّ لكثرة ما جاء في أشعار الفصحاء، وقد ذكره سيبويه في كتابه[٣٦٤] أيضاً[٣٦٥]))[٣٦٦].

ذكر ابن منظور السِّلَّ والسُّلَّ والسُّلَالَ للداء الذي يصيب صاحبه فيسبب له الهُزَال، ولم يذكر رأيَ الحريريِّ إلا في معرض الرد عليه من ابن بَرِّي، ولم يكن ردُّ ابن بري هنا تخطئة لنسبة هذا اللفظ للعامة، بل كان تخطئة لدعوى الحريري في أن هذا العاميَّ غلط، وفي ضبط الوجه المنسوب إلى العوامِّ هنا خلاف، ففي مواضع لهذه المسألة ضُبِطَت بكسر السين[٣٦٧]، وفي مواضع أخرى ضُبِطَت بضم السين[٣٦٨]، وعلى أي حال فالحريري لا يرى الصواب إلا في السُّلَال؛ لعلة تأتي في كلامه لاحقاً، أما المشتهر على ألسنة العوام حسب قول الحريري فغلطٌ سواء أكان المقصود بفتح السين أو ضمها، وفي هذين الوجهين خلاف بين اللغويين بين الإجازة والمنع.

المُجيزون :

حكى جمع من أهل العربية المتقدمين والمتأخرين السُّلَّ والسِّلَّ والسُّلَالَ للداء

([٣٦١]) المدخل إلى تقويم اللسان ص٦٧ .

([٣٦٢]) بيتٌ سابقٌ لرؤبة : كَأَنَّ بِيْ سِلاًّ ومَا مِنْ ظَبْظَابْ بِيْ والبِلَى أَنْكَرُ تِيْكَ الأَوْصَابْ .
انظر: ديوان رؤبة ص ٥ . والبيت يُروى بكسر سين سِلاًّ وضمها .

([٣٦٣]) انظر: درة الغواص ص ١٣٦ .

([٣٦٤]) انظر: الكتاب ٦٧/٤ .

([٣٦٥]) انظر: حواشي ابن بري على الصحاح ١١٢/١، ١٨٥/٤ .

([٣٦٦]) ٥٦٨/١ ، ٣٤٢/١١ .

([٣٦٧]) انظر: درة الغواص للحريري ص١٣٦، وحواشي ابن بري على الصحاح ١١٢/١، وتهذيب الخواص لابن منظور ص١٦٥، وبحر العوَّام لابن الحنبلي ص٧٤ .

([٣٦٨]) انظر: لحن العوام للزُّبيدي ص٢٨٨، وحواشي ابن بري على الصحاح ١٨٥/٤، وحواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ص٢٠٨، وتاج العروس للزبيدي ٢١١/٢٩.

المعروف[٣٦٩]، ومن ذلك قول ابن منظور: ((والسُّلُّ والسِّلُّ والسُّلَال: الداءُ، وفي التهذيب: داءٌ يَهْزِلُ ويُضْني ويقتل))[٣٧٠]. ومن ذلك أيضاً قول الفيروزآبادي: ((والسُّلُّ، بالكسر والضم، وكغُرَاب))[٣٧١]. ومنه أيضاً قول الزَّبِيدي: ((والسِّلُّ، بالكسر، ويُروى فيه الضم أيضاً، والسُّلَال، كغُرَاب: مرضٌ معروف، أعاذنا اللهُ منه))[٣٧٢].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أن السُّلَّ من أخطاء العوام، ومن ذلك قول أبي بكر الزُّبَيدي: ((ويقولون: أخذه السُّلُّ. قال أبو بكر: والصواب: سِلٌّ وسُلَالٌ))[٣٧٣]. ومنه أيضاً قول أبي الفرج ابن الجوزي: ((وتقول: بفلانٍ سُلَالٌ. والعامَّةُ تقول: سُلٌّ))[٣٧٤]. وذهب آخرون إلى تخطئة السُّلِّ والسِّلِّ لأن معظم الأدواء على فُعَال، ومن ذلك قول الحريري: ((ويقولون للمريض: به سِلٌّ، ووجهُ القولِ أن يُقال: به سُلَالٌ، بضم السين؛ لأن معظم الأدواء جاء على فُعَال، نحو الزُّكَام والصُّدَاع والفُوَاق[٣٧٥] والسُّعَال))[٣٧٦].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– صحةُ السِّلِّ والسُّلِّ والسُّلَالِ، أما السُّلَالُ فلا خلاف في صحته سماعاً عن العرب كما جاء في كتب اللغة السالف ذكرها، وقياساً لمجيئه على وزن فُعَال القياسيِّ للأدواء[٣٧٧]، وأما السُّلُّ والسِّلُّ فصحيحان أيضاً، وإن اشتهر أحدُهما على

([٣٦٩]) انظر: العين للخليل ١٤٧/٣، ١٩٢/٧، والتهذيب للأزهري ١٨٨/٤، ٢٠٦/١٢، والمحكم لابن سيده ٤١٢/٨، ٦٤٢/٨، وحاشية ابن بري على الصحاح ١١٢/١، ١٨٥/٤، وحواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ص ٢٠٨–٢١١، ولسان العرب لابن منظور ٣٤١/١١، والقاموس للفيروزآبادي ٥٤٣/٣، والتاج للزبيدي ٢١١/٢٩.

([٣٧٠]) لسان العرب ٣٤١/١١ . قلتُ: لم يأتِ في مصدر من مصادر ابن منظور قولُه: ((والسُّلُّ والسِّلُّ والسُّلَال: الداءُ))، وإنما هي جملة صاغها ابن منظور من مجموع الأوجه الجائزة التي وجدها في بعض مصادره، وهي تهذيب اللغة والمحكم وحواشي الصحاح، وقد سبق توثيقها.

([٣٧١]) القاموس ٥٤٣/٣ .

([٣٧٢]) تاج العروس ٢١١/٢٩ .

([٣٧٣]) لحن العوام ص٢٨٨ .

([٣٧٤]) تقويم اللسان ص ١٢٢ .

([٣٧٥]) الفُوَاق : ترديد الشهقة العالية وترجيعها من البُهْر، وهو الرَّبْوُ .

انظر: العين للخليل ٢٢٤/٥، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٥٣/٩، وتاج العروس للزبيدي ٣٣٠/٢٦ .

([٣٧٦]) درة الغَوَّاص ص١٣٦ .

([٣٧٧]) انظر: ديوان الأدب للفارابي ٨٥/١، وإسفار الفصيح للهروي ص٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٧٠/٣، وشرح

ألسنة العوام كما ذكر بعض اللغويين المتقدمين؛ لأنهما مرويان في جمعٍ من كتب اللغة السالف ذكر بعضها في رأي المُجيزين، وقد جاء على الوجهين شعر من أفواه الفصحاء الذين استشهد بشعرهم كبارُ اللغويين[٣٧٨]، فمن الوجه الأول قولُ ابن السكيت: ((وأنشد لِغَيْلَان بن حُرَيْث[٣٧٩]:

إلَّا يَكُنْ فِيْهَا هُرَارٌ فإنَّنِي بِسِلٍّ يُمَانِيْهَا إلى الحَوْلِ خَائِفُ

والهُرَارُ: داءٌ يأخذ الإبلَ تَسْلَحُ عنه))[٣٨٠]. ومنه أيضاً قول الجوهري: ((قال الشاعر[٣٨١]:

بِمَنْزِلةٍ لا يَشْتَكِي السِّلَّ أَهْلُهَا وَعَيْشٍ كَمَسِّ السَّابِرِيِّ رَقِيْقِ))[٣٨٢].

ومن شواهد الوجه الثاني السُّلِّ –بضم السين– ما أنشده ابنُ قتيبة:

((أَرَانَا لا يَزَالُ لَنَا حَمِيْمٌ كَدَاءِ البَطْنِ سُلًّا أو صُفَارا))[٣٨٣].

فإذا علمتَ صحة الوجهين مما رُوي عن العرب نثرا وشعراً فلا حجة عليكَ لمن لم يعلم؛ لأن من سمعَ حجةٌ على من لم يسمع، فإن قيل: هو داءٌ يُلحق بغالب الأدواء على فُعَال،

الشافية للرضي ١٥٤/١، والتصريح للأزهري ٣٨/٥، وشرح الأشموني على الألفية ٢٣٣/٢.

(٣٧٨) انظر: الأمثال لابن سلام ص٣٩٢، وإصلاح المنطق ص٢٤٦، والألفاظ لابن السكيت ص٣٥٧، وغريب الحديث ٧٠/٢، والمعاني الكبير لابن قتيبة ١١٣٣/٢، والتعليقات والنوادر لأبي علي الهَجَري ٨٣٦/٢، والجمهرة لابن دريد ١٧٥/١، وديوان الأدب للفارابي ٨٥/٣، ١٠٨/٣، والتهذيب للأزهري ٢٦٢/١٤، والصحاح للجوهري ١٧٤/١، ٦٧٦/٢، والمحكم١٢/١٠، والمخصص لابن سيده ١٧١/٤، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري ٣١٨/٢، وشمس العلوم للحميري ٤٢٢٢/٧، ٦٣٩٣/٩، وحواشي ابن بري على الصحاح ١١٢/١، ١٨٥/٤، وحواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ص٢٠٩–٢١١، ولسان العرب لابن منظور ٣٤٢/٤، ٣٤١/١١، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣١٦، وبحر العوَّام لابن الحنبلي ص٧٤، والتاج للزبيدي ٤٩١/١١، ٢١١/٢٩.

(٣٧٩) هو غَيْلَان بن حُرَيْث الرَّبَعِيُّ الراجز، جاء بعض شعره في كتاب سيبويه ٤٣٩/٤، ولم أقف له على ترجمة مفردة، وقد وجدتُ البغدادي في خزانة الأدب ٤٣٩/٩ يقول بعد شعر له : ((ولم أقف على خبر لغَيْلَان، والله أعلم)).

(٣٨٠) إصلاح المنطق ص ٢٤٦. وجاء هذا البيت أيضاً في ديوان الأدب للفارابي ٨٥/٣، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٨٣/١٥، والصحاح للجوهري ٨٥٣/٢، والمخصص لابن سيده ٣٣٥/٣.

(٣٨١) هو الشاعر المخضرم عمرو بن أحمر الباهلي المتوفى بعد سنة خمس وسبعين من الهجرة. والبيت في ديوانه ص١٢٣.

والسَّابِرِيُّ: ثوبٌ من أجود الثياب وأرقها، منسوب إلى رجُلٍ أو بلدٍ في فارس غير أنهم لم يقولوا: سابوريٌّ لثقله.

انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٣١٠/١، والمحكم لابن سيده ٤٨٧/٨، وتاج العروس للزبيدي ٤٨٧/١١.

(٣٨٢) الصحاح ٦٧٦/٢ . وهو في لسان العرب لابن منظور ٣٤٢/٤، وتاج العروس للزبيدي ٤٩١/١١ .

(٣٨٣) غريب الحديث ٧٠/٢، والمعاني الكبير ١١٣٣/٢. والبيت لعمرو بن أحمر الباهلي، وهو في ديوانه ص٧٣.

والصُّفَار: صُفرة في لون البشرة من داء يصيب صاحبه. انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١١٨/١٢ .

فالجواب من وجهين، الأول: وزن فُعَال للأدواء غالب لا لازم في كل لفظ دلَّ على داء[٣٨٤]، والثاني: إذا وردَ السماعُ فلا حجة للقياس في تخطئته، فكل ما ثبتَ سماعاً عن العرب صحيح، وإن كان غيره أصح منه لأنه أكثر وأقيس، فالمسألة يتعاورها صحيح وأصح لا صحيح وخطأ.

المسألة الثالثة :

((وهو قَرِيْبِي، وذُو قَرَابَتِي، وهم أَقْرِبَائي وأَقَارِبِي. والعامةُ تقول: هو قَرَابَتِي، وهم قَرَابَاتي[٣٨٥]. وقوله تعالى: قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القُربى[٣٨٦]. أي إلا أن تَوَدُّوني في قرابتي، أي في قرابتي منكم، ويُقال: فلانٌ ذو قَرَابَتي، وذو قَرَابَةٍ مني، وذو مَقْرَبَة، وذو قُرْبَى مني، قال الله تعالى: يتيماً ذا مقربة[٣٨٧]. قال: ومنهم من يُجيز فلانٌ قَرَابَتِي، والأول أكثر[٣٨٨]. وفي حديث عمر، رضي الله عنه: إلا حامَى على قَرَابَتِه، أي أقاربه[٣٨٩]))[٣٩٠].

ابتدأ ابنُ منظور هذه المسألة بكلام الجوهري ثم أعقبه بكلام الأزهري ثم ختمه بكلام ابن الأثير، ولم يحكم الجوهري صراحةً على ما نسبه إلى العوام، وقد نسبه إليهم آخرون[٣٩١]، ونقل ابن منظور ثبوته عن الأزهري وابن الأثير، وأصل المسألة راجع إلى حكم استعمال المصدر في موضع الوصف، وهو موضع خلاف؛ وشاهدنا متفرع منه؛ فأجازه بعضهم، ومنعه آخرون.

المُجيزون :

أجاز جمعٌ من اللغويين هذا التركيب المنسوب إلى العوام؛ لأنه سائغ في السماع ووجيه في القياس[٣٩٢]، ومنه قول الأزهري: ((وجائزٌ أن تقول: فلانٌ قَرَابَتِي، بهذا المعنى، والأول

([٣٨٤]) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٧٠، وشرح الشافية للرضي ١/١٥٤-١٥٦.

([٣٨٥]) انظر: الصحاح للجوهري ١/٢٠٠ .

([٣٨٦]) الشورى: ٢٣ .

([٣٨٧]) البلد: ١٥ .

([٣٨٨]) انظر: التهذيب للأزهري ٩/١١٢ . ولم يحكِ الأزهريُّ الإجازة عن أحد كما تُوهم عبارة ابن منظور في نقله، بل هو رأي الأزهري صراحة في الموضع نفسه في التهذيب: ((وجائزٌ أن تقول: فلانٌ قرابتي، بهذا المعنى، والأول أكثر)).

([٣٨٩]) انظر: النهاية لابن الأثير ٤/٣٥ .

([٣٩٠]) ١/٦٦٥-٦٦٦ .

([٣٩١]) انظر: تقويم اللسان لابن الجوزي ص١٠٩، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤١٩، والتاج للزبيدي ٤/٧.

([٣٩٢]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٩/١١٢، وأساس البلاغة ٢/٦٤، والكشاف للزمخشري ١/٤٨٥، وحواشي ابن بري

أكثر))[٣٩٣]. ومنه أيضاً قول شهاب الدين الخفاجي في معرض رده على الحريري: ((ما أنكره صحيحٌ فصيحٌ وشائع نظماً ونثراً، ووقع في كلام أفصح من نطق بالضاد[٣٩٤]))[٣٩٥].

المانعون :

لم يقبل جمع من اللغويين هذا التركيب لعدم ثبوت سماعه عن العرب من جهة، ولاستعمال المصدر في موضع الوصف على خلاف الأصل من جهة أخرى[٣٩٦]؛ فالأصل في الإفادة ألا يُقال: محمدٌ كَرَمٌ، وإنما يُقال: محمدٌ كريمٌ أو ذُو كَرَمٍ . ومما جاء في ذلك قول الزجَّاج: ((وقوله: ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[٣٩٧]. معناه ذا قَرَابَة، تقول: زيدٌ ذو قَرَابَتي وذو مَقْرَبَتي، وزيدٌ قَرَابَتي قبيحٌ لأن القَرَابَة المصدر، قال الشاعر[٣٩٨]:

يَبْكِي الغَرِيْبُ عَلَيْهِ ليسَ يَعْرِفُهُ وَذُو قَرَابَتِهِ في الحَيِّ مَسْرُوْرُ))[٣٩٩].

ومن ذلك أيضاً ما أورده السيوطي في معرفة المُحدَث والمُولَّد: ((فلانٌ قَرَابَتي، لم يُسمع، وإنما سمعَ قَرِيبي أو ذو قَرَابَتي))[٤٠٠].

وابن ظفر على الدرة ص٨٦، والمُغَرِّب للمُطَرِّزي ص٣٧٦، وأمالي ابن الحاجب ٤٧٥/١، والألفاظ المختلفة لابن مالك ص١٢٠، ومتن موطأة الفصيح لابن المُرَحَّل ص١٥٤، والمطلع للبعلي ص٣٤٨، وعمدة القاري للعيني ٩٠/٣، ودرة الغواص وشرحها للخفاجي ص٢٤٩، وتاج العروس للزبيدي ٨/٤، وعون المعبود للآبادي ٢٤/٩.

(٣٩٣) تهذيب اللغة ١١٢/٩ .

(٣٩٤) من ذلك قول النبي –صلى الله عليه وآله وسلم– لأبي طلحة : ((اجعلها في قَرَابتك)).
انظر: مسند أحمد برقم ١٤٠٣٦، وصحيح مسلم برقم ٢٣١٦، وسنن أبي داود برقم ١٦٨٩.

(٣٩٥) درة الغواص وشرحها ص ٢٤٩ .

(٣٩٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٩/٥، ودرة الغوَّاص للحريري ص٥١، وذيل فصيح ثعلب لعبد اللطيف البغدادي ص٢١، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤١٩، والتوضيح لابن المُلَقِّن ١٣٤/١٦، والقاموس للفيروزآبادي ١٥٢/١، والمزهر للسيوطي ٣٠٦/١، والكليات للكفوي ص٧٢٤، وتاج العروس للزبيدي ٧/٤ .

(٣٩٧) البلد: ١٥ .

(٣٩٨) قيل: هو عِثْيَر بن لَبِيْد العُذْري، وقيل: هو حُرَيْث بن جَبَلَة العُذْري، وقيل: هو عُثْمَان بن لَبِيْد العُذْري .
انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٣٥/١، ونزهة الألباء للأنباري ص٣٤، وحواشي ابن بري على الصحاح ١٢٤/٢. وهذا البيت له قصة مؤثرة وعجيبة، وقد نقلها ابن السيرافي على طولها؛ فيحسن بك الرجوع إليها في الموضع نفسه من كتابه، ولله في خلقه شؤون.

(٣٩٩) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٩/٥ .

(٤٠٠) المزهر ٣٠٦/١ .

قلتُ: الصواب -والله أعلم- صحة الوجهين، أما قولنا: هو ذو قَرَابَتِي، فلا خلاف في كونه صحيحاً سماعاً وقياساً، وأما قولنا: هو قَرَابَتِي دون إظهار ما فيه معنى الوصف قبلها، فصحيح من ثلاثة أوجه؛ الوجه الأول: شيوع استعمال المصدر في موضع الوصف عند العرب على التأويل، وإن كان الأصل استعمال الوصف، ومن ذلك قول الخنساء -رضي الله عنها-:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حَتَّى إذا ادَّكَرَتْ فإنَّمَا هِيَ إقْبَالٌ وإدْبَارُ[٤٠١]

والمعنى: فإنما هي مُقْبِلَةٌ مُدْبِرَةٌ، أُوِّلَ المصدر بالوصف، وهذا شائع سائغ في كلام العرب[٤٠٢]. والوجه الثاني: تقدير مضاف محذوف دلَّ عليه السياق، وهذا كثير في الكلام الفصيح، ومنه قول الله -تعالى-: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[٤٠٣]. والتقدير: ولكنَّ ذا البِرِّ أو صاحبَ البِرِّ، وهو ما يدل عليه السياق من الكلام[٤٠٤]، وأشباه ذلك أكثر من أن تُحصى. والوجه الثالث: استعمال المصدر هنا للمبالغة، كقولك: محمدٌ عَدْلٌ أو خالدٌ سَيْرٌ أو سعدٌ فَضْلٌ، فتجعلهم العدل والسير والفضل على المبالغة، فكأنهم هذه المعاني لكثرة ما جرت فيهم، وهذا معنى مطروق في كلام العرب[٤٠٥]، ويفسر ابنُ جني ذلك بكلام دقيق في قوله: ((قال زُهَير:

مَتَى يَشْتَجِرْ قَوْمٌ يَقُلْ سَرَوَاتُهُمْ هُمُ بَيْنَنَا فَهُمْ رِضاً وهُمُ عَدْلُ[٤٠٦]

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة أن التذكير إنما أتاها من قِبَل المصدرية، فإذا قيل: رَجُلٌ عَدْلٌ، فكأنه وُصف بجميع الجنس مبالغة، كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود، ونحو ذلك، فوُصف بالجنس أجمع

---

(٤٠١) انظر: ديوان الخنساء ص ٣٠٣ .

(٤٠٢) انظر: الكتاب لسيبويه ١٢٠/٢، والمقتضب للمبرد ٣٠٥/٤، والخصائص لابن جني ١٨٩/٣، والحلل في شرح أبيات الجمل للبَطَلْيَوْسِي ص٩٤، والنهاية لابن الأثير ٢٨٣/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٤٣١/١ .

(٤٠٣) البقرة : ١٧٧.

(٤٠٤) انظر: الكامل للمبرد ٣٧٥/١، وتهذيب اللغة للأزهري ١٣٨/١٥، والمحكم لابن سيده ٢٤١/١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٣، والدر المصون للسمين الحلبي ٢٤٦/٢، ومغني اللبيب لابن هشام ص ١٥٨ .

(٤٠٥) انظر: علل النحو لابن الورَّاق ص٣٦٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٩٤/١، والخصائص لابن جني ٢٠٢/٢، ودلائل الإعجاز للجرجاني ص٣٠٠، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٧٥٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٤/١.

(٤٠٦) انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٨٥ .

تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً))[٤٠٧].

والشاهد من ذلك كله أن ما نُسب إلى العوام في أصل المسألة سائغ شائع في كلام العرب، ويصح حمل استعمالهم المصدر فيه على أحد الأوجه الثلاثة غير أن الأكثر في المسألة استعمال الوصف كما ذكر الأزهريُّ سابقاً، ولم أجد له مخالفاً في ذلك من المُجيزين.

المسألة الرابعة :

((الأُتْرُجُّ، معروف، واحدته تُرُنْجَة وأُتْرُجَّة[٤٠٨]. قال عَلْقَمَةُ بن عَبَدَة[٤٠٩] :

يَحْمِلْنَ أُتْرُجَّةً نَضْحُ العَبِيْرِ بِهَا كَأَنَّ تَطْيَابَهَا فِي الأَنْفِ مَشْمُوْمُ[٤١٠]

وحكى أبو عُبَيدة: تُرُنْجَةٌ وتُرُنْجٌ، ونظيرها ما حكاه سيبويه: وَتَرٌ عُرُنْدٌ أي غليظٌ[٤١١]. والعامة تقول: أُتْرُنْجٌ وتُرُنْجٌ، والأَول كلام الفصحاء[٤١٢]))[٤١٣].

ابتدأ ابنُ منظور بكلام ابن سيده، ثم أعقبه بكلام الجوهري، ثم ختم بكلام الأزهري في شيوع الأُتْرُنْجِ والتُّرُنْجِ على ألسنة العَوَام، ونسبهما إلى العوامِّ آخرون[٤١٤]، والأُتْرُنْجُ والتُّرُنْجُ لغتان في الأُتْرُجِّ[٤١٥]، ولم يُخطِّئ الأزهريُّ هذين اللفظين غير أنه بيَّن أن الأصل الأوَّل، وهو الأُتْرُجُّ، هو الشائع في كلام فصحاء العرب، وقد اختلف أهل اللغة في الأُتْرُنْجِ والتُّرُنْجِ ما بين مُجيز ومانع؛ فمن أجازهما حكى المسموع فيهما، ومن منعهما أنكر ثبوت السماع أو ضعَّفه.

المُجيزون :

ذهب جمهرة اللغويين إلى صحة الأُتْرُنْجِ والتُّرُنْج، وحجتهم في ذلك ثبوت حكايتهما عن

([٤٠٧]) الخصائص ٢٠٢/٢ .

([٤٠٨]) انظر: المحكم لابن سيده ٣٥٥/٧ .

([٤٠٩]) هو علقمة بن عبدة التميمي، يُعرف بعلقمة الفحل، شاعر جاهلي معاصر لامرئ القيس، وكان ينازعه الشِّعْرَ. انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢١٨/١، والمؤتلف والمختلف للآمدي ص١٩٨، وتاريخ دمشق لابن عساكر ١٣٩/٤١.

([٤١٠]) انظر: ديوان علقمة بن عبدة ص ٤٨ .

([٤١١]) انظر: الصحاح للجوهري ٣٠١/١ . وفيه أن الحاكي أبو زيد، وليس أبا عبيدة .

([٤١٢]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٥/١١ .

([٤١٣]) ٢١٨/٢ .

([٤١٤]) انظر: ما تلحن فيه العامة للكسائي ص١١٦، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٢٣٣ ، والتاج للزبيدي ٤٣٧/٥.

([٤١٥]) انظر: لسان العرب ٢١٨/٢، ٢٨٧/٣، ٤٤٠/٧

العرب المُحتج بكلامهم[٤١٦]، ومن ذلك قول الخليل: ((وإنما يجري على ألسنتهم في المُشدَّد، نحو الرُّزِّ يقولون: رُنْزٌ، ونحو أُتْرُجَّة يقولون: أُتْرُنْجَة))[٤١٧]. وقال في موضع آخر: ((التُّرُنْجُ لغةٌ في الأُتْرُجِّ، والرُّنْزُ لغةٌ في الأَرُزِّ))[٤١٨]. ومنه قول ابن مكِّي الصَّقَلِّيِّ في باب ما تنكره الخاصة على العامة، وليس بمُنكر: ((وكذلك قولهم: تُرُنْج، جائز. يُقال: أُتْرُجٌّ، وهي الفصحى، وأُتْرُنْج، وحكى أبو زيد: تُرُنْج))[٤١٩].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى عدم صحة الأُتْرُنْجِ والتُّرُنْج لعدم ثبوت السماع فيهما عن العرب أو ضعفهما[٤٢٠]، ومن ذلك قول الكسائي: ((ويُقال: أُتْرُجٌّ وإِجَّانَة وإِجَّاصَة[٤٢١]. هذه الأحرف بإسقاط النون))[٤٢٢]. ومنه قول علي الجرجاني: ((قالوا: المعروف من العرب الأُتْرُجُّ، والتُّرُنْجُ مما يغلط به العامة))[٤٢٣]. ومنه أيضاً قول أبي هلال العسكري: ((والأُتْرُجُّ، ولا يُقال: تُرُنْجٌ))[٤٢٤]. وقد أنكر ابن خالويه على المتنبي استعمال التُّرُنْجِ في قوله:

([٤١٦]) انظر: العين للخليل ٢٢/٣، ٩١/٦، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص١٧٨، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٥، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣٨٣، والتهذيب للأزهري ٢٧٣/٣، والصحاح للجوهري ٣٠١/١، والمحكم لابن سيده ٣٥٥/٧، وحصر حرف الظاء للخَولاني ص١٥، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٢٣٣، وشمس العلوم للحميري ٧٣٦/٢، وشرح الفصيح للخمي ص١٨٢، وسفر السعادة للسخاوي ٢٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٩، ومتن موطأة الفصيح لابن المُرَحَّل ص١٢٧، وغوامض الصحاح للصفدي ص٩٠، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٥٠، والقاموس للفيروزآبادي ٢٤٥/١، والمزهر للسيوطي ١٣/٢، والتاج للزبيدي ٤٣٧/٥.

([٤١٧]) العين ٢٢/٣ .

([٤١٨]) العين ٩١/٦ .

([٤١٩]) تثقيف اللسان ص٢٣٣ .

([٤٢٠]) انظر: ما تلحن فيه العامة للكسائي ص١١٦، والوساطة لعلي الجرجاني ص٤٧٠، والتلخيص لأبي هلال العسكري ص٣١٤، ويتيمة الدهر ١٩٣/١، وأبو الطيب المتنبي لأبي منصور الثعالبي ص٧٥، وشرح شعر المتنبي لابن الأَفْلِيْلِيِّ ٩١/٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٦٨، والمصباح للفيومي ص٤٣، والتاج للزبيدي ٤٣٧/٥-٤٣٨.

([٤٢١]) الإجانة: إناء يُغسل فيه. والإجاصة: نوع من الفاكهة. انظر: لسان العرب لابن منظور ١٨٦/١٣، ٣/٧ .

([٤٢٢]) ما تلحن فيه العامة ص ١١٦ .

([٤٢٣]) الوساطة ص٤٧٠ .

([٤٢٤]) التلخيص ص٣١٤ .

شَدِيْدُ البُعْدِ مِنْ شُرْبِ الشَّمُوْلِ تُرُنْجُ الهِنْدِ أو طَلْعُ النَّخِيْلِ[٤٢٥]

والصواب عنده أُتْرُنْجٌ، وهي لغةٌ في أُتْرُجٍّ[٤٢٦]. وخالف ابنُ جني ابنَ خالويه في معرض شرحه للبيت، ورأى أن المتنبي قد استعمل لغة صحيحة محكية عن العرب، وإن كان غيرها أعلى منها وأصح[٤٢٧]. وقال بذلك أيضاً أبو العلاء المعري في شرحه لبيت المتنبي السابق[٤٢٨].

قلتُ: والصواب –والله أعلم– صحة الأُتْرُجِّ والأُتْرُنْجِ والتُّرُنْجِ، أما الأُولى فلا خلاف بين أهل العربية في أنها اللغة العالية بين العرب، ولم يقل بخلاف ذلك أحدٌ من المُجيزين غيرها فيما أعلم، وقد جاء عليها قول النبي[٤٢٩] –صلى الله عليه وآله وسلم– : ((مَثَلُ المؤمنِ الذي يقرأُ القرآنَ كَمَثَلِ الأُتْرُجَّةِ، ريحُها طيِّبٌ، وطعمُها طيِّبٌ))[٤٣٠].

وأما الأُتْرُنْجُ فلغةٌ صحيحة مسموعة عن العرب في الأُتْرُجِّ، قال ابن السكيت: ((وهي الأُتْرُجَّة، والأُتْرُنْجُ لغةٌ))[٤٣١]. وبعض العرب يفك الإدغام بالنون؛ فيقول في الرُّزِّ والإِجَّانَةِ والإِجَّاصَةِ والفِجَّانِ والأُتْرُجِّ والعُرُدِّ والإِجَّارِ: رُنْزٌ وإِنْجَانَةٌ وإِنْجَاصَةٌ وفِنْجَانٌ وأُتْرُنْجٌ وعُرُنْدٌ وإِنْجَارٌ[٤٣٢]، وهذا الإبدال شائع بين العوامِّ غير أنه ليس الأعلى بين لغات لفظه، وفي ذلك قال ابنُ السِّيْد البَطَلْيَوْسِي: ((وإنما ذكرنا هذا ليُعْلَم أن لقول العامة مخرجاً على هذه

([٤٢٥]) انظر: ديوان المتنبي ص٣٤٣. والشَّمُوْلُ: الخَمْرُ؛ لأنها تشمل بريحها الناس. انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٥٤/١١.

([٤٢٦]) انظر: شرح شعر المتنبي لابن الأفليلي ٩١/٢ .

([٤٢٧]) انظر: شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي ٨٠٠/٢ .

([٤٢٨]) انظر: شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ٢٨٩/٣ .

([٤٢٩]) إن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في اللغة محل خلاف؛ لأنه قد يُروى بالمعنى لا باللفظ نفسه الذي قاله النبي –صلى الله عليه وآله وسلم–، أما إن ثبت لفظه عنه فلا خلاف في صحة الاستشهاد به؛ فهو أفصح العرب. للاستزادة: الاقتراح للسيوطي ص٦٢–٦٦، ودراسات في العربية للشيخ محمد الخضر حسين ص١٦٦–١٨٠، ومناهج الصرفيين للدكتور حسن هنداوي ص١٤٤–١٦٦، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث للدكتور محمود فجال.

([٤٣٠]) صحيح البخاري برقم ٥٤٢٧، وصحيح مسلم برقم ١٨٦٠، وسنن أبي داود برقم ٤٨٢٩ .

([٤٣١]) إصلاح المنطق ص ١٧٨ .

([٤٣٢]) والإجار: السَّطْح. والإبدال فيها من لغة عبد القيس. انظر: العين للخليل ٢٢/٣، والكتاب لسيبويه ٣٢٢/٤، والإبدال لأبي الطيب ٢٥٥/١، والتهذيب للأزهري ٧٨/١١، والصحاح للجوهري ٨٨٠/٣، والمحكم لابن سيده ١٧٨/٥، والنهاية لابن الأثير ٢٠٤/٣، واللباب للعكبري ٢٦٥/٢، والتاج للزبيدي ١٦٥/١٥.

اللغة))[٤٣٣].

والتُّرُنْجُ لغةٌ مسموعة عن العرب في الأُتْرُجِّ أيضاً، ولهذا نظائر أورد الخليل منها في كلامه السابق الرُّنْز في الأَرُزِّ، ووجه الكلام أنهم حذفوا الهمزة وفكوا الإدغام بالنون في اللفظين، وفي ذلك قال ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ((وإن تُرُنْجاً لغة من يقول في الأرزِّ: الرُّنْز، فكأنها ملحقة بزيادة النون بالرباعي أيضاً))[٤٣٤].

والخلاصة في ذلك أن الأُتْرُجَّ أعلى اللغات وأفصحها، والأُتْرُنْجُ والتُّرُنْجُ لغتان فيهما، وقد شاعت اللغتان على ألسنة العوام، ولا تصح تخطئة العوامِّ بدعوى أنهم لم ينطقوا بأعلى اللغات وأفصحها؛ فهذا ممَّا لا يطيقه الناس، وتأباه مقاصد اللغة وغاياتها.

المسألة الخامسة :

((وفي حديث عليٍّ، رضي الله عنه، في وصف الشُّرَاةِ[٤٣٥]: خَرَجُوا لُصُوصاً مُشَلِّحِين[٤٣٦]. قال ابن سيده: قال ابن دريد: أما قول العامة: شَلَّحَهُ، فلا أدري ما اشتقاقه[٤٣٧]))[٤٣٨].

ذكرَ ابنُ منظور هذه المادة، وهي محل خلاف في أصل وجودها بين المتقدمين، فأهملها بعضهم لعدم ثبوت لفظ عربي فيها، وذكرها آخرون، وساقوا ما رُوي فيها، وابتدأ ابن منظور هنا بكلام ابن الأثير، ثم أعقبه بكلام ابن دريد عن ابن سيده، وعليه قالوا: شَلَّحَهُ، وهي بمعنى عَرَّاهُ، وسَلَبَهُ كلَّ ما معه، ومن ذلك التَّشْلِيْحُ والمُشَلِّحُ، وهي كلمة شائعة عند العوام كما ذكر ابن دريد، ونسبها إلى العوامِّ آخرون[٤٣٩]، واختلف اللغويون في صحتها ما بين مُجيز ومانع.

المُجيزون :

أثبتَ هذا اللفظ جمع من أهل اللغة لهذا المعنى، وساق له بعضُهم شواهد ممن يُحتج

([٤٣٣]) الاقتضاب ١٨١/٢ .

([٤٣٤]) تصحيح الفصيح ص٣٨٣ .

([٤٣٥]) الشُّرَاةُ: الخوارج، سَمَّوا أنفسهم بذلك؛ لأنهم أرادوا أنهم باعوا أنفسهم لله، وهو من شَرَى نفسَه إذا باعها. انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٧٣٦/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٧٦/١١، والصحاح للجوهري ٢٣٩٢/٦ .

([٤٣٦]) انظر: النهاية لابن الأثير ٤٩٨/٢ .

([٤٣٧]) انظر: المحكم لابن سيده ١٠٩/٣ .

([٤٣٨]) ٥٠٠/٢ .

([٤٣٩]) انظر: الجمهرة لابن دريد ٥٣٨/١، والتاج للزبيدي ٥١٠/٦، ومعجم تيمور الكبير ٢٢٦/٤.

بكلامهم[٤٤٠]، ومن ذلك قول أبي حامد الخَارْزَنْجِيِّ[٤٤١]: ((التَّشْلِيْحُ: في الشَّتْمِ والضَّرْبِ، شَلَّحَهُ بالسَّيْفِ والخَشَبِ، ومنه السَّلَبُ))[٤٤٢]. ومنه أيضاً قول ابن الأثير: ((ومنه الحديث: الحارِبُ المُشَلِّحُ. أي الغاصِبُ والناهِبُ الذي يُعَرِّي الناسَ ثيابَهم))[٤٤٣].

المانعون :

لم يثبت هذا اللفظ بعض اللغويين، ومنهم الخليل الذي أهمل المادة كلها في العين، ومثله الجوهري في الصحاح، وقال ابن فارس: ((الشين واللام والحاء ليس بشيء))[٤٤٤]. فإن قيل: ومنه قول الأزهري في إنكار هذه المادة: ((ما أرى الشَّلْحَاء والشُّلْح عربية صحيحة، وكذلك التَّشْلِيْح الذي يتكلَّم به أهلُ السَّوَاد، سمعتُهم يقولون: شُلِّحَ فلانٌ، إذا خرجَ عليه قُطَّاعُ الطريق فسلبوه ثيابَه وعرَّوه، وأحسِبُها نبطيَّة))[٤٤٥]. فالجواب: كلام الأزهري يحتمل وجهين، أحدهما أنه يرى هذا اللفظ خطأ لا يسوغ استعماله، وليس في المادة مستعمل صحيح عنده، والآخر أنه يرى هذا اللفظ معرَّباً، وليس عربياً بالأصالة، والظاهر لي أن الأزهري يقصد من كلامه الوجه الثاني، وليس الأول، وذلك من وجهين، أحدهما أن اللفظ نفسه جاء عند الأزهري في مادة أخرى في معرض الشرح، ولو لم يكن اللفظ صحيحاً عنده لما أورده في الشرح؛ فكيف يورد الخطأ في شرح الصواب؟! ومن ذلك: ((الحَارِبُ: المُشَلِّحُ، يُقال حَرَبَه إذا أَخَذَ

---

(٤٤٠) انظر: المحيط في اللغة لابن عباد ٤٢٧/٢، والغريبين في القرآن والحديث للهروي ١٠٢٩/٣، والمحكم لابن سيده ١٠٩/٣، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث للمَدِيني ٢١٩/٢، وغريب الحديث لابن الجوزي ٥٥٩/١، والنهاية لابن الأثير ٣٥٨/١، ٤٩٨/٢، والتكملة للصغاني ٥٤/٢، ولسان العرب لابن منظور ٣٠٤/١، ٥٠٠/٢، ٣٠٨/١٥، ومجمع بحار الأنوار للفَتَّنِي ٤٧٨/١، ٢٥١/٣، وتاج العروس للزبيدي ٢٥٢/٢، ٥١٠/٦، ٣٦/٤٠، ومعجم تيمور الكبير ٢٢٦/٤، والمعجم الوسيط ٤٩٢/١، وفي تطور اللغة العربية للدكتور محمد حسن ص٢١٢.

(٤٤١) هو أحمد بن محمد الخَارْزَنْجِيُّ، منسوب إلى قرية خَارْزَنْج في نيسابور، وهو من أئمة اللغة والأدب في عصره، كان في خراسان، ثم جاء إلى بغداد، وعجب أهلُها حينئذٍ من تقدُّمه في اللغة، وعُرِفَ أيضاً بالحديث والفقه، وله مصنفات من أشهرها: تكملة كتاب العين للخليل، توفي –رحمه الله– في سنة ثمان وأربعين وثلاث مئة من الهجرة.
انظر: الأنساب للسمعاني ٧/٥، وإنباه الرواة للقفطي ١٤٢/١، وبغية الوعاة للسيوطي ٣٨٨/١ .

(٤٤٢) المحيط في اللغة لابن عباد ٤٢٧/٢ .

(٤٤٣) النهاية ٣٥٨/١ .

(٤٤٤) مقاييس اللغة ٢١٠/٣ .

(٤٤٥) تهذيب اللغة ١٠٩/٤ .

مالَه))[٤٤٦]. والآخر أن هذه العبارة شائعة عند الأزهري وغيره من المتقدمين في بيان العربي بالتعريب لا بالأصالة؛ فينكرون أنه عربي، ومقصودهم العربي بالأصالة، ومن ذلك: ((ازْدَهِرْ به: أي احتفِظْ به، ولا تُضيِّعه...، قال أبو عُبَيد: ازْدَهِرْ كلمةٌ ليست بعربية، كأنها نبطيَّة أو سُرْيانيَّة، فعُرِّبت))[٤٤٧].

قلتُ: والصواب -والله أعلم- أن شَلَّحَهُ صحيح، وهو من معرَّبٌ من النَّبَطِيَّة[٤٤٨]، وقد شاع على ألسنة عوامِّ أهل السَّوَاد في العراق[٤٤٩]؛ لأن النبطيَّة في أرضهم، وقد أشار إلى أصل هذا اللفظ النبطي وشيوعه على ألسنة أهل السواد جمعٌ من أهل العربية[٤٥٠]، ويظهر لي أن شيوعه بين الناس لم يبدُ إلا بعد فتح المسلمين للعراق، وكان الشائع الفصيح بين العرب لهذا المعنى: الحَارِب، وهو من حَرَبَهُ إذا سَلَبَهُ ما معه، ولم يُبقِ له شيئاً، وهو لفظ عربي أصيل[٤٥١].

وهذا سبب إهمال بعض اللغويين للمُشَلِّح، والله أعلم؛ لأنه لم يكن أصيلاً من جهة، ولم يكن من المعرَّب المتقدِّم الذي شاع بين فصحاء العرب قبل ذلك من جهة أخرى، فإن قيل: قد أورد بعضهم حديثاً فيه؛ فكيف يكون التعريب متأخراً بعد فتح العراق؟ فالجواب من وجهين، أحدهما أن الحديث السابق الذي ساقه ابن الأثير، وساقه قبله بعض شُرَّاح غريب الحديث[٤٥٢] لم أجده في كتب الحديث المعتمدة في التخريج؛ فلا أستطيع التسليم لهم بثبوته عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، ولو ثبت فهو حجة على الجميع؛ فالحبيب محمد -صلى

([٤٤٦]) تهذيب اللغة ١٦/٥ . وأوردها للشرح في موضع آخر ٨٩/١٤ .

([٤٤٧]) تهذيب اللغة ٩٠/٦ .

([٤٤٨]) النَّبَطِيَّة: لسان النَّبَط في العراق، وهم جيلٌ من العَجَم كانوا سكان العراق وأربابها، وقد خالطوا العرب منذ الجاهلية.

انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٥٠/١٣، والأنساب للسمعاني ٢٦/١٣، وتاج العروس للزبيدي ١٣١/٢٠.

([٤٤٩]) عندما فتح المسلمون العراق وجدوا خضرة الزروع فيها مما ليس في أرضهم، فسَمَّوا أهلها بأهل السواد؛ لأن من معاني السواد خضرة الزروع لقرب الخضرة من السواد، واشتهر بعد ذلك على أهل قرى الكوفة والبصرة وبساتينهما.

انظر: المحكم لابن سيده ٥٩٩/٨، ومعجم البلدان للحموي ٢٧٢/٣، وتاج العروس للزبيدي ٢٢٨/٨ .

([٤٥٠]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٠٩/٤، والغريبين للهروي ١٠٢٩/٣، والمحكم لابن سيده ١٠٩/٣، والنهاية لابن الأثير ٤٩٨/٢، والتكملة للصغاني ٥٥/٢، والقاموس للفيروزآبادي ٣١٨/١، وتاج العروس للزبيدي ٥١٠/٦ .

([٤٥١]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٢٧٦/١، وتهذيب اللغة للأزهري ١٦/٥، والصحاح للجوهري ١٠٨/١، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٨/٢، وكتاب الأفعال لابن القطاع ٢١٧/١، وأساس البلاغة للزمخشري ١٧٨/١ .

([٤٥٢]) انظر: الغريبين للهروي ١٠٢٩/٣، وغريب الحديث لابن الجوزي ٥٥٩/١ .

الله عليه وآله وسلم- أفصح العرب قاطبة، والآخر أني لم أقف على شاهد واحد أورده أحدٌ من المجيزين قبل زمن فتح العراق، فإن قيل: استشهد بعضهم بقول علي -رضي الله عنه-، وقوله حجة، فالجواب أن قول علي -رضي الله عنه- في الخوارج، والخوارج لم يظهروا إلا بعد فتح العراق.

وقد ولَّدَ الناس بعد ذلك من هذا اللفظ بعض الدلالات، ومنها قولهم: المُشَلَّح، وهو مَسْلَخُ الحَمَّام الذي ينزع فيه الرجلُ ثيابَه[٤٥٣]، وما زال لفظ التَّشْلِيح شائعاً بين عوام الناس إلى عصرنا هذا لمعنى السَّلَب[٤٥٤]، وإذا كان الأصل الأول عند فصحاء العرب استعمال حَرَبَهُ، فلا يُمكن تخطئة استعمال شَلَّحَهُ أو إهماله، وإن كان أقل رتبة من الأول في الشيوع والفصاحة عند بعض اللغويين، وحسبك أنها جاءت على لسان علي -رضي الله عنه-، وأثبتها بعض أهل اللغة في مصنفاتهم منذ القرن الثالث من الهجرة، والله أعلم.

المسألة السادسة :

((وصَفْحُ السَّيْفِ وصُفْحُهُ: عُرْضُهُ، والجَمْعُ أَصْفَاحٌ[٤٥٥]...، وضَرَبَهُ بصُفْحِ السَّيْفِ، والعامة تقول: بصَفْحِ السَّيْفِ، أي بعُرْضِه[٤٥٦]))[٤٥٧].

نقل ابن منظور جواز الوجهين في الصَّفْح؛ وقد ابتدأ بكلام ابن سيده في ثبوت الوجهين، ثم أعقبه برأي أبي عُبيدة المنقول من كلام للجوهري، وابن منظور يوجز في نقوله في كثير من المواضع المنقولة من مصادره للاختصار كما سبق بيان ذلك في التمهيد غير أن الإيجاز هنا في ظني قد أخلَّ في حقيقة هذا الرأي وصاحبه، وأصل الكلام في قول الجوهري: ((ونَظَرَ إليَّ بصَفْحِ وَجْهِهِ وبصُفْحِ وَجْهِهِ، أي بعُرْضِهِ. قال أبو عُبيدة: يُقال: ضَرَبَهُ بصُفْحِ السَّيْفِ. والعامَّة تقول: بصَفْحِ السَّيْفِ مفتوحةً، أي بعُرْضِهِ))[٤٥٨]. فالجوهري ذكر رأيه في صحة اللغتين دون

([٤٥٣]) انظر: التكملة للصغاني ٥٥/٢، والقاموس للفيروزآبادي ٣١٨/١، والتكملة للزَّبيدي ٣٥/٢ .

([٤٥٤]) انظر: قاموس رد العامي إلى الفصيح للشيخ أحمد رضا ص٣٠٣، ومعجم الأصول الفصيحة للعبودي ٢٤٦/٧، ومعجم فصيح العامة لأحمد أبو سعد ص٢٤٩، والعامي الفصيح في المعجم الوسيط للدكتور أمين السيد ص٩٠.

([٤٥٥]) انظر: المحكم لابن سيده ١٦١/٣ .

([٤٥٦]) انظر: الصحاح للجوهري ٣٨٣/١ .

([٤٥٧]) ٥١٢/٢-٥١٣ .

([٤٥٨]) الصحاح ٣٨٣/١ .

نسبة أحدهما إلى العوامِّ، ثم أعقبه برأي أبي عُبيدة الذي بدأ بالصواب عنده ثم نسب الصَّفْح إلى العوامِّ، ونُسب إلى العوامِّ في مواضع أخرى[٤٥٩]، وقد وَهِمَ الزَّبيديُّ عندما قال: ((والصَّفْحُ من الوَجْهِ والسَّيْفِ: عُرْضُهُ، بضم العين وسكون الراء، ويُضَمُّ فيهما، ونَسَبَ الجوهريُّ الفتح إلى العامة))[٤٦٠]. فالجوهري لم ينسب الصَّفْح إلى العامة، بل نقلَ نسبة أبي عُبيدة الفتح إلى العامة، وقد اختلف أهل العربية في الصَّفْح -بفتح الصاد- ما بين مُجيز ومانع.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى صحة الصُّفْحِ والصَّفْحِ بمعنى العُرْض والجانب والناحية؛ لأن فتح الصاد لغة صحيحة ثابتة عن فصحاء العرب في مضمومها[٤٦١]، ومن ذلك قول ابن السكيت: ((ويُقال: ضَرَبَه بصُفْحِ السَّيْفِ، بضمِّ الصاد، وضَرَبَه به مُصْفَحاً، ضَرَبَه بعُرْضِه، ولم يضربه بحَدِّه، وصَفْحُهُ لغةٌ))[٤٦٢]. ومنه أيضاً قول ابن سيده: ((صَفْحُ كلِّ شيءٍ: جانِبُه. ونَظَرَ إليه بصَفْحِ وَجْهِه وصُفْحِه...، وصَفْحُ السَّيْفِ وصُفْحُه: عُرْضُه، والجمع أَصْفَاحٌ))[٤٦٣].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى إثبات الصُّفْح بضمِّ الصاد ليس غير؛ لأنه المسموع عن العرب لهذا المعنى، أما الصَّفْح بفتح الصاد فهو مما جاء على ألسنة العوام، ولم يثبت في السماع[٤٦٤]، ومن ذلك قول أبي عُبيدة: ((يُقال: ضَرَبَه بصُفْحِ السَّيفِ، مضمومة، والعامة تقول: بصَفْحِ السَّيفِ، مفتوحة، أي بعُرْضِه))[٤٦٥]. فأبو عُبيدة يرى أن يُقال اللفظ بضم الصاد، أما فتح الصاد فهو من ألسنة العوام، وأبو عُبيدة من أوائل اللغويين الذين اعتنوا بظاهرة لحن العوام،

([٤٥٩]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٩١، والصحاح للجوهري ٣٨٣/١، وتاج العروس للزبيدي ٥٣٩/٦.

([٤٦٠]) تاج العروس ٥٣٩/٦ .

([٤٦١]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٢٤، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٥٢٩، وديوان الأدب للفارابي ١٠٠/١، والمحيط لابن عباد ٤٦٤/٢، والصحاح للجوهري ٣٨٣/١، والمحكم لابن سيده ١٦١/٣، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص١٢٠، وأساس البلاغة للزمخشري ٥٤٩/١، والقاموس للفيروزآبادي ٣٢١/١، وتاج العروس للزبيدي ٥٣٩/٦.

([٤٦٢]) إصلاح المنطق ص١٢٤ .

([٤٦٣]) المحكم ١٦١/٣ .

([٤٦٤]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٩١، والصحاح للجوهري ٣٨٣/١، وتاج العروس للزبيدي ٥٣٩/٦ .

([٤٦٥]) إصلاح المنطق لابن السكيت ص٩١، والصحاح للجوهري ٣٨٣/١ .

وصنَّفوا فيها، وقد نقل عنه كثير من اللغويين في باب لحن العامة، وقد يكون هذا النص –والله أعلم– مما دوَّنه في كتاب له بعنوان: ما تلحن فيه العامة، وهو من كتبه المفقودة[٤٦٦].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– صحة الصُّفْح والصَّفْح لهذا المعنى، وقد أثبت الوجهين جمعٌ من كبار اللغويين المتقدمين، واشتهار وجه صحيح على ألسنة العوامِّ ليس مسوغاً لردِّه؛ لأن العامي ليس حكماً لغوياً في التصويب؛ ففي العامي الصواب والخطأ، وإنما هو وصف لبيان شهرته على ألسنة العوام لا الخواص كما سبق بسط ذلك في التمهيد، فإن قيل: لم يكن ردُّ المانع لاشتهار الفتح على ألسنة العوام، إنما ردَّه لعدم ثبوت سماعه عن فصحاء العرب. فالجواب: عدم علم المانع بلغة ثابتة ليس حجة على من علمها وحكاها، فإن قيل: قد تكون لغة ضعيفة لم يرَ المانعون حكايتها وإثباتها. فالجواب: لم أقف على رأي يصف فتح الصاد فيها بالضعف ونحوه، بل المحكي فيها لغتان عند جمع من كبار اللغويين المتقدمين دون توهين لغة الفتح، وعليه فالوجهان مسموعان عن فصحاء العرب، واشتهر أحدهما على ألسنة العوام.

المسألة السابعة :

((واضْطَرَحُوا فلاناً: رَمَوْهُ في ناحيةٍ، والعامة تقول: اطَّرَحُوْهُ، يظنُّونه من الطَّرْح، وإنما هو من الضَّرْح. قال الأزهريُّ: وجائزٌ أن يكون اطَّرَحُوْهُ افْتِعَالاً من الطَّرْح [الضَّرْح][٤٦٧]، قُلِبَت التاء طاءً، ثم أُدغمت الضاد فيها، فقيل: اطَّرَحَ[٤٦٨]))[٤٦٩].

هذه المسألة نقلها ابن منظور من الأزهري، ومدار المسألة لفظيٌّ في وجه اشتقاق الافتعال من الضَّرْح، فيرى الخليل وغيره أن الافتعال منه يكون على اضْطَرَحَ، وليس على اطَّرَحَ كما شاع على ألسنة العوامِّ[٤٧٠]، ووافقه الأزهريُّ على أن الاضْطِرَاح من الضَّرْح غير أن قول العامة

([٤٦٦]) انظر: الفهرست لابن النديم ص٧٧، ومعجم الأدباء للحموي ٢٧٠٨/٦، وإنباه الرواة للقفطي ٢٨٦/٣، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٢٣٩/٥، وبغية الوعاة للسيوطي ٢٩٥/٢، والأعلام للزركلي ٢٧٢/٧ .

([٤٦٧]) قلتُ: جاء في مطبوع لسان العرب: الطَّرْحُ، والصواب عندي: الضَّرْحُ؛ لأنه الموافق كلام الأزهري في تهذيبه ١٢٢/٤، وهو المستقيم أيضاً مع سياق شرحه هنا، وقد يكون الخطأ من نقل ابن منظور أو من بعض نُسَّاخ المعجم، والثاني أقرب، والخطأ نفسه وقع أيضاً في تاج العروس للزبيدي ٥٦٩/٦ .

([٤٦٨]) انظر: تهذيب اللغة ١٢٢/٤ . واستدراك الأزهري على ما نقله من معجم العين ١٠٣/٣ .

([٤٦٩]) ٥٢٦/٢ .

([٤٧٠]) انظر: العين للخليل ١٠٣/٣، والتهذيب للأزهري ١٢٢/٤، والمحكم لابن سيده ١٢٦/٣، والتاج للزبيدي ٥٦٩/٥.

له وجه صحيح يُحمل عليه، وهو قلب تاء الافتعال طاءً ثم إدغام الضاد في الطاء؛ فيكون اشتقاق الافتعال من الضَّرْح على الاضْطِرَاح كما ذكر الخليل، ويكون أيضاً على الاطِّرَاح بإدغام الضاد في الطاء كما ذكر الأزهريُّ، وفيما نُسب إلى العوامِّ خلاف بين اللغويين ما بين مجيز ومانع.

المُجيزون :

ذهب بعض اللغويين إلى صحة اشتقاق الاطِّرَاح من الضَّرْح، وهو لرمي الشيء وإبعاده في ناحية[٤٧١]، ومن ذلك قول الفارابي: ((واطَّرَحَهُ، أي: أَبْعَدَهُ، وهو افْتِعَال من الضَّرْح))[٤٧٢]. ومنه أيضاً قول الأزهري السابق في أصل المسألة، وذهب آخرون إلى صحة اشتقاق الاطِّرَاح من الطَّرْح للمعنى نفسه[٤٧٣]، ومن ذلك قول الجوهري: ((طَرَحْتُ الشَّيءَ وبالشَّيءِ طَرْحاً، إذا رَمَيْتُه....، واطَّرَحَه، أي أَبْعَدَه، وهو افْتَعَلَه))[٤٧٤]. ومنه أيضاً قول ابن سيده: ((طَرَحَ بالشَّيءِ وطَرَحَه يَطْرَحُه طَرْحاً، واطَّرَحَه وطَرَّحَه: رَمَى به))[٤٧٥].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أن اشتقاق الافتعال من الضَّرْح يكون على الاضْطِرَاح ليس غير، أما الاطِّرَاح فهو اشتقاق يُخرجها إلى مادة الطَّرْح، وهي غير مقصودة في هذا الاشتقاق الذي زلَّ فيه بعض العوام[٤٧٦]، والخطأ المُشار إليه يرجع من ظاهر الكلام إلى أمرين؛ أحدهما الخطأ في اللفظ، وهو اشتقاق الافتعال على وجه لا يوافق مادته اللغوية؛ لأن الافتعال من الضَّرْح على الاضْطِرَاح لا الاطِّرَاح، والآخر الخطأ الدلالي في توهم دلالة مادة الضَّرْح في مادة الطَّرْح، وفي ذلك قال الخليل بن أحمد: ((والضَّرْحُ: الرَّمْيُ بالشَّيءِ، واضْطَرَحُوا فلاناً: إذا رَمَوا

([٤٧١]) انظر: ديوان الأدب للفارابي ٣٩٨/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ١٢٢/٤، وتاج العروس للزبيدي ٥٦٩/٦ .

([٤٧٢]) ديوان الأدب ٣٩٨/٢ .

([٤٧٣]) انظر: الصحاح للجوهري ٣٨٧/١، والمحكم لابن سيده ٢٣٦/٣، وأساس البلاغة للزمخشري ٥٩٨/١، وشمس العلوم للحميري ٤١٠٣/٧، وتاج العروس للزبيدي ٥٧٤/٦، والمعجم الوسيط ٥٥٣/٢ .

([٤٧٤]) الصحاح ٣٨٦/١-٣٨٧ .

([٤٧٥]) المحكم ٢٣٦/٣ .

([٤٧٦]) انظر: العين للخليل ١٠٣/٣، والتهذيب للأزهري ١٢٢/٤، والمحكم لابن سيده ١٢٦/٣، والتاج للزبيدي ٥٦٩/٥.

به، والعامة تقول: اطَّرَحُوه، يظنُّون أنه من الطَّرْح، وإنما هو من الضَّرْح))[٤٧٧].

قلتُ: نتيجة الخلاف في المسألة ثلاثة أوجه؛ الأول: الاضْطِرَاح من الضَّرْح، وهو الأصل المتفق عليه بين المتنازعين؛ لأن الأصل في تاء الافتعال إذا كانت فاؤه ضاداً أن تُبدل التاء طاءً، كقولك: اضْطَرَبَ، وأصله اضْتَرَبَ على افْتَعَلَ من الضَّرْب[٤٧٨]. والثاني: الاطِّرَاح من الضَّرْح، وهو جائز على لغة شاذة بإدغام الضاد في الطاء، قال ابن جني: ((واعلم أن الضاد واحدة من خمسة أحرف يُدغم فيهنَّ ما قاربهنَّ، ولا يُدغمن هنَّ فيما قاربهنَّ، وهي الراء والشين والضاد والفاء والميم...، ومنهم من يُخرج الضاد من هذه الخمسة، ويقول: قد أدغموا الضاد في الطاء في بعض اللغات، فقالوا في اضْطَجَعَ: اطَّجَعَ، وهذه لغة شاذة...، والقول الأول هو الذي عليه العمل))[٤٧٩]. والثالث: الاطِّرَاح من الطَّرْح على رأي من جعل الطَّرْح من معاني الضَّرْح، ولم يذكر الخليل والأزهري هذا التوجيه، وهذا القول سائر على القاعدة بإدغام الطاء في الطاء الأخرى المبدَلة من تاء الافتعال بعدها، كقولك: اطَّعَنَ من الطَّعْن، اطَّرَدَ من الطَّرْد[٤٨٠].

فإن قيل: قد علمنا صحة الوجوه على تباين فيها؛ فما أصحها في أصل المسألة؟ فالجواب: في المسألة المنقولة قولان، وقول الخليل أصح من توجيه الأزهري؛ لأن أصل الخلاف بين الخليل والأزهري لفظيٌّ في اشتقاق الافتعال من الضَّرْح، فالصواب عند الخليل أن يكون الاضْطِرَاح، وهو أصل القاعدة، أما الاطِّرَاح فوهمٌ شائع في ألسنة العوام عنده، فإن قيل: قد خرَّج الأزهريُّ قول العوام على وجه صحيح. فالجواب: تخريج العامي على وجه صحيح لا يعني أنه الأصح، فما شاع في ألسنة العوام صحيح عند الأزهري من الضَّرْح على لغة شاذة، ولم يأخذ بها الخليل؛ لأن أصل القاعدة الشائع عن العرب عدم إدغام الضاد في الطاء، فإن قيل: ما بال الخليل لم يحمل قول العوام على أصل قاعدة الافتعال من الطَّرْح؟ فالجواب: ليس الطَّرْح من معاني الضَّرْح عنده ليحمله عليه؛ فهما مختلفان، وليسا متفقين عند الأزهري أيضاً ليحتج به على

([٤٧٧]) العين ١٠٣/٣ .

([٤٧٨]) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٢١٧/١، والمفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني ص٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/١٠، والممتع في التصريف لابن عصفور ٣٦٠/١، وشرح الشافية للرضي ٢٩٠/٣ .

([٤٧٩]) سر صناعة الإعراب ٢١٤/١ .

([٤٨٠]) انظر: الكتاب لسيبويه ٤٧٠/٤، والتعليقة للفارسي ١٩٨/٥، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٢١٨/١ .

الخليل[٤٨١].

فالأصل في معنى الضَّرْح عندهما: التَّنحية بالإلقاء والرَّمي، ومنه قول ذي الرُّمَّة:

ضَرَحْنَ البُرُوْدَ عَنْ تَرَائِبِ حُرَّةٍ وعَنْ أَعْيُنٍ قَتَّلْنَنَا كُلَّ مَقْتَلِ [٤٨٢]

والأصل في معنى الطَّرْح عندهما: الإبعاد، ومنه قول الطِّرِمَّاح:

فاطْرَحْ بِطَرْفِكَ هَلْ تَرَى أَظْعَانَهُمْ والكَامِسِيَّةُ دُوْنَهُنَّ فَثَرْمَدُ [٤٨٣]

قال ابن قتيبة: ((اطْرَحْ بطَرْفك، أي أَبْعِد النَّظر))[٤٨٤].

أما إن أخذتَ بقول من جعل الطَّرحَ من معاني الضَّرْح، فقول العامة صحيح على أصل القاعدة من الطَّرْح بمعنى التنحية بالإلقاء، ولهذا فالقول الثالث أصح من توجيه الأزهري، وبهذا المعنى جاء قول الله -تعالى-: ﴿ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾[٤٨٥]. والمعنى: ألقوه في أرض تبعد عن أبيه[٤٨٦]، والصواب أن التنحية بالإلقاء من مدلولات الإبعاد، والله أعلم.

المسألة الثامنة :

((النَّضَّاحَةُ: الآلة التي تُسَوَّى من النُّحَاس أو الصُّفْر[٤٨٧] للنِّفْط وزَرْقِه [وزَرْفِه][٤٨٨]، ابن الأعرابي: المِنْضَحَةُ والمَنْضَحَةُ [والمِنْضَخَةُ][٤٨٩] الزَّرَّاقَةُ [الزَّرَّافَةُ]، قال الأزهريُّ: وهي عند

([٤٨١]) انظر: العين ١٠٣/٣، ١٦٩/٣، وتهذيب اللغة ١٢٢/٤، ٢٢٢/٤ .

([٤٨٢]) ضَرَحْنَ: أَلْقَيْنَ، والبُرود: جمع بُرْد لنوع من الثياب، وترائب الحرَّة: عظام صدور النساء الكريمات، ويُروى: ضَرَجْنَ. انظر: ديوان ذي الرُّمَّة بشرح أبي نصر الباهلي ١٤٦٧/٣ .

([٤٨٣]) اطرح بطرفك: أبعد النظرَ، والأضعان: جمع ظَعِيْنَة للإبل عليها الحُمول، والكامسية وثرمد: موضعان. انظر: ديوان الطرماح ص ١١٠ .

([٤٨٤]) انظر: المعاني الكبير في أبيات المعاني ٧٥/١ .

([٤٨٥]) يوسف: ٩ .

([٤٨٦]) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٣١/٩، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤٠٣/٢.

([٤٨٧]) الصُّفْر: ضربٌ من النُّحاس الجيِّد تُصنع منه بعض الأواني، وهو الذَّهَب أيضاً. انظر: المحكم لابن سيده ٣٠٦/٨.

([٤٨٨]) الصواب -والله أعلم- أنها بالفاء؛ لأن النَّضَّاحَة والمِنْضَحة كالزَّرَّافَة، من النَّضْح والزَّرْف، وهما اسم آلة لاستخراج الماء والنِّفْط ودفعهما، ولم أقف على أن اللفظ بالقاف لهذا المعنى، وهو بالفاء في كثير من كتب اللغة؛ فلعله تصحيف.

انظر: العشرات في غريب اللغة لغلام ثعلب ص٦٠، والمحكم لابن سيده ٢٩/٩، وتاج العروس للزبيدي ١٨٤/٧ .

([٤٨٩]) الصواب ما ذكرتُه، وضبطه في المطبوع وهمٌ؛ لأن المقصود أن اسم الآلة يصح اشتقاقه من النَّضْح والنَّضْخ؛

عَوَام الناس النَّضَّاحَة، ومعناهما واحد[٤٩٠]))[٤٩١].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهري، وهي في وجه اشتقاق اسم الآلة من النَّضْح أو النَّضْخ، وهما من المترادف في اللغة[٤٩٢]، والأصل المسموع المقيس عليه في اسم الآلة هو المِنْضَحَة والمِنْضَخَة، وذكر الأزهري وجهاً شائعاً على ألسنة العوام للآلة نفسها، وهو قولهم: نَضَّاحَة. ونسبه إلى العوامِّ آخرون[٤٩٣]، فإن قيل: إن الأزهري يقصد بعوام الناس عامة العرب وسوادهم، وهو الاستعمال اللغوي للمصطلح، فالجواب: لا يصح هذا من وجهين؛ أحدهما أن ما عليه عامة الفصحاء المِنْضَحَة، وليس النَّضَّاحَة، ومِفْعَلَة هو الوزن المقيس عليه في باب اسم الآلة؛ لأنه الشائع على ألسنتهم، والآخر أن لو كان هذا الاشتقاق شائعاً في ألسنة العرب حسب هذا الفهم لجاء في جمهرة كتب اللغة لشيوعه، وهذا لم يقع، وسيأتي بسط ذلك، وعليه فالمقصود هنا بالعوامِّ المعنى الاصطلاحي، وإليك بيان آراء اللغويين في هذا اللفظ.

المجيزون :

ذكر الأزهريُّ نَضَّاحَة على فَعَّالَة قبل أن ينسب هذا الوجه إلى العوامِّ، وتبعه آخرون[٤٩٤]، قال الأزهريُّ: ((والنَّضَّاحَة: الآلة التي تُسَوَّى من النُّحَاس أو الصُّفْر للنِّفْط وزَرْقِه [وزَرْفِه][٤٩٥]))[٤٩٦]. وجاء أيضاً في المعجم الوسيط: ((والنَّضَّاحَةُ المِنْضَحَةُ))[٤٩٧].

المانعون :

لم أقف على قول متقدِّم ينصُّ على تخطئة استعمال العوام في هذه المسألة، ووقفتُ على كلام للصَّغَانِيِّ يُلْمَح منه تخطئة العوام، وإن لم يكن ظاهر كلامه قاطعاً في حكم المسألة،

لأنهما بمعنى واحد للدَّفْع والفَوْر ونحوهما، وهو المثبت أيضاً في الأصل المنقول منه عن الأزهري: ((أبو العباس عن ابن الأعرابي قال: المِنْضَحَة والمِنْضَخَة، بالحاء والخاء)). تهذيب اللغة ١٢٦/٤ .

(٤٩٠) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٢٦/٤ .

(٤٩١) ٦٢٠/٢ .

(٤٩٢) انظر: العين للخليل ١٠٦/٣، وتهذيب اللغة للأزهري ١٢٥/٤، وتاج العروس للزبيدي ٣٥٧/٧ .

(٤٩٣) انظر: التكملة للصغاني ١٨٢/٢، والقاموس للفيروزآبادي ٣٧٥/١، والتاج للزبيدي ١٨٤/٧.

(٤٩٤) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٢٦/٤، وتاج العروس للزبيدي ١٨٤/٧، والمعجم الوسيط ٩٢٨/٢ .

(٤٩٥) بيَّنتُ أنها بالفاء، ولا معنى للزَّرْق في هذا السياق، وقد جاء كلام الأزهري بالفاء في تاج العروس للزبيدي ١٨٤/٧.

(٤٩٦) تهذيب اللغة ١٢٦/٤ .

(٤٩٧) ٩٢٨/٢ .

قال: ((والمِنْضَخَة والمِنْضَحَة: الزَّرَّاقَةُ [الزَّرَّافَةُ]. وهما عند العَوَام: النَّضَّاخَة والنَّضَّاحَة))[٤٩٨].

قلتُ: الأصل المِنْضَحَةُ لسببين؛ أحدهما السماع؛ لأن المِنْضَحَة أكثر شيوعاً في كتب اللغة[٤٩٩]، والآخر القياس؛ لأن اسم الآلة يُصاغ على ثلاثة أوزان: مِفْعَل ومِفْعَلَة ومِفْعَال[٥٠٠]، فالأصح المِنْضَحَة؛ لأنها أكثر شيوعاً وعلى وزن مقيس عليه، أما النَّضَّاحَة فصواب غير أنها أقل درجة من أختها؛ لأنها أقل شيوعاً منها، ولم تأتِ على وزن مقيس عليه.

فإن قيل: هل يصح لنا القياس على وزن نَضَّاحَة اسماً للآلة؟ فالجواب: أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة القياس على وزن فَعَّالَة اسماً للآلة[٥٠١]، وعليه قولنا: بَرَّايَة وثَلَّاجَة وحَصَّالَة وحَفَّارَة وخَرَّامَة ودَبَّاسَة وسَمَّاعَة ونحوها، ورأى بعض دارسي قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة أن هذا القرار غير سليم؛ لأن فَعَّالَة لم يأتِ عليها شيء من المسموع عند المتقدِّمين[٥٠٢]، وهذا وهمٌ من قائله؛ فقد جاء بعض المسموع عليه للآلة عند المتقدِّمين[٥٠٣]، ومنه النَّفَّاطَة لآلة يُرمى فيها بالنِّفْط، والقَدَّاحَة تُقدَح بها النار، وفي أصل المسألة الزَّرَّافَة بمعنى المِنْضَحَة.

المسألة التاسعة :

((قال أبو حاتم: تقول العامة: الجَوْخَانُ، وهو فارسيٌّ مُعَرَّب، وهو بالعربيَّة الجَرِيْنُ والمِسْطَح[٥٠٤]))[٥٠٥].

([٤٩٨]) التكملة والذيل والصلة ١٨٢/٢. وقريب منه قول للفيروزآبادي في القاموس ٣٧٥/١ .

([٤٩٩]) انظر: العشرات في غريب اللغة لغلام ثعلب ص٦٠، وتهذيب اللغة للأزهري ١٢٦/٤، والقاموس للفيروزآبادي ٣٤٨/١، وتاج العروس للزبيدي ١٨٤/٧، والمعجم الوسيط ٩٢٨/٢.

([٥٠٠]) انظر: المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني ص٦١، والمفصل للزمخشري ص٢٣٩، وشرح الشافية للرضي ١٨٦/١.

([٥٠١]) انظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً لمجمع اللغة العربية في القاهرة ص٤٧ .

([٥٠٢]) انظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة لخالد العصيمي ص٤٣٢ .

([٥٠٣]) انظر: العين للخليل ٤٣٧/٧، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص١٧٨، وديوان الأدب للفارابي ٣٣١/١-٣٣٢، والتهذيب للأزهري ٢٤٦/١٣، والصحاح للجوهري ٣٩٤/١، والمحكم لابن سيده ٥٦٩/٢.

([٥٠٤]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٩٤/٧. والجَرِيْن والمِسْطَح والبَيْدَر أسماء للمكان الذي يُوضع فيه بعض الطعام لتجفيفه وتيبيسه، وقيل: الجَرِيْن والمِسْطَح للتَّمْر، والبَيْدَر للحِنْطَة. انظر: تاج العروس للزبيدي ٨٢/٨ .

أورد ابن منظور كلام أبي حاتم السجستاني نقلاً من الأزهري، والاستعمال في لفظ فارسيٍّ معرَّب شاع في ألسنة العوامِّ، وذكر ذلك جمع من اللغويين[٥٠٦]، ونصَّ بعض اللغويين على أنها شائعة في ألسنة عوامِّ أهل البصرة خاصة[٥٠٧]؛ والجمع بينهما ظاهر، فأبو حاتم بصريٌّ، عاش ومات في البصرة[٥٠٨]، ومقصوده بالعامة -والله أعلم- عامة أهل البصرة ممن عاش بين ظَهْرانَيهم، فإن قيل: إن أبا حاتم يُخطِّئ العوام في ذلك بدليل أنه جاء بالصواب منه في العربية، وهو من أوائل من صنَّف في لحن العامة. فالجواب من وجهين؛ أحدهما: لو كان استعمال العوام خطأ لما ذكر أبو حاتم أنه من الفارسي المعرَّب، والمعرَّب من العربية قطعاً، والآخر: من الشائع عند اللغويين المتقدِّمين التعبير بالعربي دلالة على العربي بالأصالة لا بالتعريب؛ فمقصوده هنا -والله أعلم- العربي بالأصالة لا بالتعريب، وإليك موقف اللغويين من الجَوْخَان.

المجيزون :

أورد هذا اللفظ جمع من اللغويين دون أن ينسبوه إلى العوام[٥٠٩]، ومن ذلك قول الفارابي: ((باب فَعْلَان بفتح الفاء وتسكين العين....، الجَوْخَان: الجَرِيْن))[٥١٠]. ومنه أيضاً قول ابن فارس: ((الجيم والواو والخاء ليس أصلاً هو عندي؛ لأن بعضه مُعَرَّب، وفي بعضه نَظَر....، والمُعَرَّب من ذلك: الجَوْخَان، وهو البَيْدَر))[٥١١].

المانعون :

لم أقف على قول من أقوال اللغويين يمنع استعمال الجَوْخَان، وعدم مجيء هذا اللفظ في

---

(٥٠٥) ١٣/٣ .

(٥٠٦) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٩٤/٧، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٦٩، وتاج العروس للزبيدي ٢٤٦/٧.

(٥٠٧) انظر: غريب الحديث لابن سلام ٩٧/٣، والصحاح للجوهري ٤٢٠/١، والمحكم لابن سيده ٢٧٦/٥، ومشكلات موطأ مالك لابن السِّيْد البَطَلْيَوْسِي ص٧٠، وفي التعريب والمعرب لابن بَرِّي ص٦٨، والتاج للزبيدي ٢٤٦/٧.

(٥٠٨) انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٧٢، وإنباه الرواة للقفطي ٥٨/٢، وبغية الوعاة للسيوطي ٦٠٦/١ .

(٥٠٩) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٤٦٧/١، والعشرات في غريب اللغة لغلام ثعلب ص٤٨، وديوان الأدب للفارابي ٣٨٣/٣، وتهذيب اللغة للأزهري ١٤١/١٤، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٩٣/١، والمعرَّب للجواليقي ص٢٥٢، وشمس العلوم للحميري ١٢١٨/٢، والقاموس للفيروزآبادي ٣٥٦/١ .

(٥١٠) ديوان الأدب ٣٨٣/٣ .

(٥١١) مقاييس اللغة ٤٩٢/١-٤٩٣ .

بعض كتب اللغة ومعاجمها لا يعني منعها بالضرورة؛ فقد يكون ذلك لعدم العلم بها.

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن الأصل الشائع في ألسنة العرب هو الجَرِيْن والمِسْطَح والبَيْدَر، وهي أصيلة في العربية ليست معرَّبة، والشائع في نجد والحجاز الجَرِيْنُ والمِسْطَحُ[٥١٢]، أما الجَوْخَان فكلمة معرَّبة كما ذُكر، واشتهرت في ألسنة عوام أهل البصرة كما مرَّ بك؛ فهي صواب من العربية بالتعريب، فإن قيل: هل يصح ترك اللفظ الأصيل واستعمال اللفظ المعرَّب؟ فالجواب: أصل المسألة هنا على وجهين؛ أحدهما أن يكون المعرَّب مما لا مقابل له في العربية الأصيلة فلا وجه للتفضيل لانفراده بالإفهام بلغة المخاطب، وفي ذلك قال ابن دريد: ((والدِّيْنار فارسيٌّ مُعَرَّب، وأصله دِنَّار....، والدِّيْنار إن كان مُعَرَّباً، فليس تعرف له العرب اسماً غير الدِّيْنار، فقد صار كالعربي، ولذلك ذكره الله -تعالى- في كتابه[٥١٣]؛ لأنه خاطبهم -عزَّ ذكره- بما عرفوا))[٥١٤]. والآخر أن يكون المعرَّب مما له مقابل في العربية الأصيلة فلا يخلو من حالين؛ أحدهما أن يكون الأصيل أكثر شيوعاً من المعرَّب، فالأصح استعمال الأصيل لشيوعه، وإن كان المعرَّب صواباً، والآخر: أن يكون المعرَّب أكثر شيوعاً من الأصيل، فالأصح استعمال المعرَّب لشيوعه، كاللُّوْبِيَاء بدلاً من الدَّجْر[٥١٥]، وعليه فالأصح هنا الجَرِيْن والمِسْطَح؛ لأنهما أصيلان وأكثر شيوعاً في ألسنة سواد فصحاء العرب في الحجاز ونجد، وهما مهبط الفصاحة.

المسألة العاشرة :

((وسَكْرَان مُلْتَخٌّ ومُلْطَخٌّ، أي مختلط لا يفهم شيئاً لاختلاط عقله[٥١٦]....، قال

([٥١٢]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٢٩٧/١، ٥٣١/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٧٨/١٤، والصحاح للجوهري ٤٧٢/٢، وشمس العلوم للحميري ١٠٥٥/٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٧٣، وتاج العروس للزبيدي ٨٢/٨ .

([٥١٣]) في مسألة وجود المعرَّب في كتاب الله خلاف، فمن العلماء من لا يرى وجود المعرَّب من الأعجمي في القرآن الكريم؛ لأنه نزل بلسان عربي مبين، ومنهم من يرى وجود المعرَّب في القرآن الكريم؛ لأن بعض ألفاظه جاءت من لغات بعض العجم كسِجِّيل وإستبرق وإبراهيم، ومنهم من جمع بين الرأيين؛ فرأى أن مثل هذه الكلمات ليست من أصل العربية غير أنها لمَّا عُرِّبت أخذت حكم العربي؛ فأصبحت من العربية بالتعريب، والمسألة مبسوطة في مظانِّها. انظر: الصاحبي لابن فارس ص٤١، والمعرَّب للجواليقي ص٩٢، والإتقان للسيوطي ١٠٥/٢ .

([٥١٤]) جمهرة اللغة ٦٤٠/٢ .

([٥١٥]) اللُّوْبِياء معرَّب، والدَّجْر أصيل، طعام معروف من البَقْل. انظر: العين للخليل ٧٥/٦، والمعرَّب للجواليقي ص٥٦٥.

([٥١٦]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٠٥/٦. والكلام ليس للأزهري، وإنما للأصمعي، وأغفل ابن منظور ذكر قائله كعادته

الجوهريُّ: سَكْرَان مُلْتَخٌّ، والعامة تقول: مُلْطَخٌّ[٥١٧]))[٥١٨].

ذكر ابن منظور نقلاً من الأزهري صحة قولهم: سَكْرَان مُلْتَخٌّ ومُلْطَخٌّ، ثم جاء برأي الجوهري في أنها بالطاء شائعة في ألسنة العوامِّ، وتبعه في ذلك آخرون[٥١٩]، ولم يظهر بجلاء حكم قول العامة في رأي الجوهري، فهل هو خطأ يقابل الصواب أو مفضول يقابل الأصل الشائع؟ والأقرب عندي الثاني؛ لأن من عادة الجوهري التصريح بتخطئة العوام إذا كان استعمالهم خطأ محضاً، كقوله: وهو خطأ، أو ليس بشيء، أو لا تقله، ونحو ذلك[٥٢٠]، ولا خلاف في صحة مُلْتَخٍّ بين اللغويين، أما مُلْطَخٌّ فاختلفوا في صحتها بين الإجازة والمنع، وإليك بيان ذلك.

المجيزون :

أجاز جمع من اللغويين قولك: سكران مُلْطَخٌّ[٥٢١]، قال ابن السكِّيت: ((وتقول: هذا سَكْرَان مُلْتَخٌّ ومُلْطَخٌّ، أي مختلط))[٥٢٢]. وقال ابن فارس: ((اللام والطاء والخاء أُصَيْل واحد يدل على عَرٍّ[٥٢٣] شيءٍ بشيء، منه يُقال: لَطَخْتُ الشيء بالشيء، وسَكْرَان مُلْطَخٌّ، أي مختلط))[٥٢٤].

المانعون :

في كثير من المواضع، وأصل العبارة في التهذيب: ((وقال الأصمعيُّ: يُقال: سكران مُلْتَخٌّ ومُلْطَخٌّ، أي مختلط...)).

([٥١٧]) انظر: الصحاح ٤٣٠/١ .

([٥١٨]) ٥١/٣ .

([٥١٩]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤١٢، والاقتضاب للبَطَلْيَوْسي ٢٣٠/٢، وتاج العروس للزبيدي ٣٣٣/٧.

([٥٢٠]) انظر: الصحاح ٣٨٦/١، ٨٨٤/٣، ٩٤٨/٣، ١٢٩٥/٣، ١٥٠٦/٤، ١٦٢٩/٤، ١٨٨٥/٥، ١٩٠٧/٥، ٢١٣١/٥، ٢٢٢٠/٦، ٢٢٨٦/٦، ٢٢٩٩/٦ .

([٥٢١]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣١٢، والفصيح لثعلب ص٣٠٤، وعمدة الكتاب للنحَّاس ص٤٢٥، وتصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص٣٨١، والإبدال لأبي الطيب اللغوي ١٢٦/١، والمحب والمحبوب للرَّفَّاء ١٢٧/٤، والتهذيب للأزهري ٣٠٥/٦، ومقاييس اللغة لابن فارس ٢٥٢/٥، والمخصص لابن سيده ٢٠٩/٣، والاقتضاب للبَطَلْيَوْسِي ٢٣٠/٢، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص١٨١، وتاج العروس للزبيدي ٣٣٥/٧.

([٥٢٢]) إصلاح المنطق ص٣١٢ .

([٥٢٣]) العَرُّ والعُرُّ هو لَطْخُ شيءٍ بشيء غير طَيِّب، ومنه العُرَّة للقَذَر. انظر مقاييس اللغة لابن فارس ٣٢/٤-٣٣ .

([٥٢٤]) مقاييس اللغة ٢٥١/٥-٢٥٢ .

ذهب بعض اللغويين إلى عدم صحة هذا الاستعمال؛ لأنه ليس بعربي، فهو على زنة الافتعال من اللَّخِّ[٥٢٥]؛ فلا يصح إبدال تاء الافتعال طاء في هذا الموضع؛ لأن فاء الافتعال فيه لام، واللام ليست من حروف الإطباق[٥٢٦]؛ فوجب إبقاء التاء دون إبدال في مُلْتَخٌّ على وزن مُفْتَعِلٍ، ومن المانعين ابن قتيبة في قوله: ((ويقولون: سَكْرَان مُلْطَخٌّ، وهو خطأ، إنما هو سَكْرَان مُلْتَخٌّ، أي مختلط، ومنه يُقال: الْتَخَّ عليهم أمرُهم، أي اختلط))[٥٢٧]. ومن ذلك أيضاً قول ابن سِيْده: ((والْتَخَّ عليهم أمرُهم: الْتَبَسَ فلم يدروا كيف يتوجَّهون له، وسَكْرَان مُلْتَخٌّ: مُختلط لا يفهم شيئاً، فأما قولهم: مُلْطَخٌّ، فغير مأخوذ به؛ لأنه ليس بعربي))[٥٢٨].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– صحة الوجهين، أما الوجه الأول، وهو مُلْتَخٌّ، فلا إشكال فيه؛ فهو الأصل المتفق عليه بين اللغويين، أما الوجه الثاني، وهو مُلْطَخٌّ، فصواب، ووجهه أن اللفظ مشتق من اللَّطْخ، وليس افتعالاً من اللَّخِّ؛ فهو على وزن مُفْعَلٍّ، وفي ذلك قال ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ((وأما قوله: وسَكْرَان مُلْتَخٌّ ومُلْطَخٌّ، أي مُختلط، يُقال: الْتَخَّ عليهم أمرُهم، فإن هذين مثالهما مُفْعَلٌّ بتشديد اللام من اللَّتْخِ واللَّطْخِ، مثل مُصْفَرٍّ ومُحْمَرٍّ، وفعلهما قد الْتَخَّ والْطَخَّ الْتِخَاخاً والْطِخَاخاً....، وليس يصح أن يُجعل مثالهما على مُفْتَعِلٍ من اللَّخِّ؛ لأن الطاء لا يجيء في موضع التاء ههنا))[٥٢٩].

واللَّطْخُ واللَّتْخُ بمعنى واحد للتَّلْويث بكل ما هو دَنِسٌ وقبيح[٥٣٠]، وهذا هو حال السَّكْران المُلوَّث بذلك، أما اللَّخُّ فهو بمعنى الالتباس والاختلاط، ومنه اللَّخْلَخَانِيَّة للعُجْمة وعدم الإفصاح بالكلام[٥٣١]، وهذا حال السَّكْران أيضاً؛ فالاستعمال يقبل دلالة اللَّطْخِ واللَّتْخِ واللَّخِّ.

([٥٢٥]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤١٢، والمحكم لابن سيده ٥٢٠/٤، والاقتضاب للبَطَلْيَوْسي ٢٣٠/٢، والقاموس للفيروزآبادي ٣٧١/١، وتاج العروس للزبيدي ٣٣٣/٧ .

([٥٢٦]) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٢١٧/١، والممتع لابن عصفور ٣٦٠/١، وشرح الشافية للرضي ٢٢٦/٣ .

([٥٢٧]) أدب الكاتب ص٤١٢-٤١٣ .

([٥٢٨]) المحكم ٥٢٠/٤. ذكر ابن سيده صحة استعمال اللفظين في المخصص ٢٠٩/٣، وهو من تعدد الآراء للعالم الواحد.

([٥٢٩]) تصحيح الفصيح وشرحه ص٣٨١ .

([٥٣٠]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٠٦/٧، ١٣٢/٧، ومقاييس اللغة لابن فارس ٢٣٣/٥، ٢٥١/٥ .

([٥٣١]) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس ٢٠٢/٥، والقاموس للفيروزآبادي ٣٧١/١، وتاج العروس للزبيدي ٣٣٣/٧ .

فإن قيل: فعلامَ أنكر المانعون ذلك، ولم يحملوه على الاشتقاق من مادة اللَّطْخِ؟ فالجواب: بعض اللغويين جاء بلفظ المُلْطَخِّ في مادة اللَّخِّ[٥٣٢]، وهذا يعني أنها مشتقة عندهم على الافتعال من هذه المادة، ووزنها مُفْتَعِلٌ، وهذا خطأ في قواعد العربية؛ لأن تاء الافتعال لا تُبدل طاء في هذا الموضع كما مرَّ بك، وإنكار المانعين بهذه الحجة صواب لا مرية فيه، وكان على المُجيزين من اللغويين ضم هذا اللفظ إلى أقرانه في مادة اللَّطْخِ، كما فعل ابن فارس في كلامه السابق؛ ليكون على أصل القاعدة، ووزنه مُفْعَلٌ.

فإن قيل: ذكره هؤلاء اللغويون في مادة اللَّخِّ استطراداً، ولا يعني أنه مشتق منه. فالجواب: هذا غير صحيح من ثلاثة أوجه؛ الأول: لو كان ذكر المُلْطَخِّ في مادة اللَّخِّ استطراداً لذكروه في مادة أصل اشتقاقه، وهو اللَّطْخ، وهذا ما لم يقع عند هؤلاء[٥٣٣]، ويدل ذلك على أنه مشتق عندهم على الافتعال من اللَّخِّ، والثاني: تفسيره عند من أجازه من اللغويين للمُختلِط والمُلتبِس[٥٣٤]، وهذا التفسير أقرب إلى معنى اللَّخِّ من اللَّطْخِ، كما مرَّ بك، والثالث: إن هذا اللفظ يُذكر عادة مع قرينه المُلْتَخِّ، والمُلْتَخُّ جاء في مادة اللَّخِّ أيضاً عند كثير من اللغويين[٥٣٥]، وهذا يعني أنه مشتق منه على الافتعال، وهو صواب على الافتعال جارٍ على أصل القاعدة في بقاء تائه دون إبدال، فإن ألحقنا به المُلْطَخَّ في الافتعال؛ لأنه مثله في الدلالة والموضع وقعنا في الخطأ المتمثِّل في إبدال تائه طاء دون مسوِّغ، وهذا مدار الإشكال عند المانعين.

والخلاصة أن اللفظين صواب على تخريج مخصوص، فالمُلْتَخُّ صواب من وجهين؛ أحدهما: على وزن مُفْتَعِلٍ من اللَّخِّ لالتباس السكران واختلاطه، والآخر: على وزن مُفْعَلٍّ من اللَّتْخِ

---

(٥٣٢) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٠٥/٦، والصحاح للجوهري ٤٣٠/١، والمحكم لابن سيده ٤٥٢٠/٤، ولسان العرب لابن منظور ٥٠/٣، والقاموس للفيروزآبادي ٣٧١/١، وتاج العروس للزبيدي ٣٣٣/٧ .

(٥٣٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٠٦/٧، والصحاح للجوهري ٤٣٠/١، ولسان العرب لابن منظور ٥١/٣ .

(٥٣٤) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣١٢، والفصيح لثعلب ص٣٠٤، وعمدة الكتاب للنحَّاس ص٤٢٥، وتصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص٣٨١، والإبدال لأبي الطيب اللغوي ١٢٦/١، والمحب والمحبوب للرَّفَّاء ١٢٧/٤، والتهذيب للأزهري ٣٠٥/٦، ومقاييس اللغة لابن فارس ٢٥٢/٥، والمخصص لابن سيده ٢٠٩/٣، والاقتضاب للبَطَلْيَوْسِي ٢٣٠/٢، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص١٨١، وتاج العروس للزبيدي ٣٣٥/٧.

(٥٣٥) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٠٥/٦، والصحاح للجوهري ٤٣٠/١، ومقاييس اللغة لابن فارس ٢٠٢/٥، والمحكم لابن سيده ٥٢٠/٤، والقاموس للفيروزآبادي ٣٧١/١، وتاج العروس للزبيدي ٣٣٣/٧، والمعجم الوسيط٨٢٠/٢.

لتلوُّث السكران بالدَّنس والقبيح، والمُلْطَخُّ صواب على وزن مُفْعَلٍّ من اللَّطْخِ المرادف للَّتْخِ.

المسألة الحادية عشرة :

((وقد نَبَذَ النَّبَيْذَ، وأَنْبَذَهُ، وانْتَبَذَهُ، ونَبَّذَهُ[٥٣٦]. ونَبَذْتُ نَبِيْذاً إذا اتَّخَذْتُه[٥٣٧]، والعامة تقول: أَنْبَذْتُ[٥٣٨]))[٥٣٩].

النَّبْذُ هنا بمعنى الإلقاء والطَّرْح، ومنه اشتق النَّبيذ بمعنى المنبوذ؛ لأن الذي يتَّخذه يُلقي بالتَّمر أو الزَّبيب أو الشَّعير في الجَرَّة ونحوها إلى أجل معيَّن، والنَّبيذ على وزن فَعِيْل بمعنى مَفْعُوْل، كقَتِيْل بمعنى مَقْتُوْل[٥٤٠]، ونقل ابن منظور أربعة أوجه صحيحة في هذه المسألة، ونسب بعض اللغويين أَنْبَذَ إلى العوام لشيوعه في ألسنتهم[٥٤١]، وقد اختلفوا في صحة أَنْبَذَ بين الإجازة والمنع، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربية إلى أن أَنْبَذَ لغة مسموعة ثابتة عن العرب في نَبَذَ لهذا الاستعمال[٥٤٢]، ومنه قول الفرَّاء: ((حكى أبو جعفر الرُّؤَاسِيُّ، وكان ثقة مأموناً، عن العرب:

([٥٣٦]) انظر: المحكم لابن سيده ٨٣/١٠ .

([٥٣٧]) اتَّخَذَ على وزن افْتَعَلَ، ويأتي بمعنى الفعل المجرَّد أَخَذَ، كقولك: اجْتَذَبَ وجَذَبَ لمعنى واحد، ويأتي بمعنى الاتِّخاذ، كقولك: اخْتَبَزَ الخبزَ بمعنى أنه جعله لنفسه، والمقصود في النص الثاني، ومثل ذلك يجري على انْتَبَذَ. انظر: الأصول لابن السراج ١٢٧/٣، وديوان الأدب للفارابي ٤٢٠/٢، وشرح الشافية للرضي ١٠٩/١ .

([٥٣٨]) انظر الصحاح ٥٧١/٢ .

([٥٣٩]) ٥١١/٣ .

([٥٤٠]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٣٠٦/١، والزاهر لأبي بكر الأنباري ١٨٢/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٣١٨/١٤ .

([٥٤١]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٢٥، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٢، وتصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص٨١، والصحاح للجوهري ٥٧١/٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٧٨، وتحفة المجد للَّبْلِيِّ ص٢٦٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص١٢٩، وعمدة القاري للعيني ١٧٨/٣، وتاج العروس للزبيدي ٤٨١/٩.

([٥٤٢]) انظر: الزاهر لأبي بكر الأنباري ١٨٣/١، وديوان الأدب للفارابي ٢٩٤/٢، والمحيط لابن عباد ٨٨/١٠، والمحكم لابن سيده ٨٣/١٠، والأفعال لابن القطاع ٢٥٦/٣، وتحفة المجد للَّبْلِيِّ ص٢٦٣، والقاموس للفيروزآبادي ٤٩٩/١، وعمدة القاري للعيني ١٧٨/٣، والمزهر للسيوطي ٢١٤/١، وتاج العروس للزبيدي ٤٨١/٩ .

أَنْبَذْتُ النَّبِيْذَ، بأَلِف. وأنا لم أسمعها من العرب بالألف))[٥٤٣]. ومن ذلك أيضاً قول ابن القَطَّاع: ((ونَبَذَ الشيءَ نَبْذاً: طَرَحَه، والعَهْدَ: نَقَضَه، والنَّبِيْذَ: عَمَلَه، وأَنْبَذَه لغةٌ))[٥٤٤].

المانعون :

منع بعض اللغويين استعمال هذا الفعل؛ لأن المسموع عن العرب لهذا الاستعمال نَبَذَ، بغير أَلِف[٥٤٥]، ومن ذلك قول ابن السكِّيت في ما يُتكلَّم فيه بفَعَلْتُ مما تغلط فيه العامة فيتكلَّمون بأَفْعَلْتُ: ((ويُقال: قد نَبَذْتُ نبيذاً....، ومنه قول الله -عزَّ وجل-: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾[٥٤٦]. ويُقال: وجد فلانٌ صبياً منبوذاً. ولا يُقال: أَنْبَذْتُ نبيذاً))[٥٤٧]. ومنه أيضاً قول أبي بكر الأنباري: ((ويُقال: نَبَذْتُ النبيذَ، بغير ألف، أَنْبِذُه نَبْذاً))[٥٤٨].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- صحة قولهم: أَنْبَذَ، ولو شاعت في ألسنة العوام؛ لأن من سمعها عن العرب حجة على من لم يسمعها، وخير دليل على ذلك قول الفرَّاء السابق الذي لم يسمعها بالألف غير أنه قبلها؛ لأن شيخه الرُّؤَاسِيَّ ثقة مأمون قد سمعها من العرب، وقد حكى اللِّحْيَانيُّ[٥٤٩] في هذا الاستعمال أيضاً: نَبَذَ وأَنْبَذَ[٥٥٠]؛ فهي بالألف لغة ثابتة في نَبَذَ.

([٥٤٣]) انظر: الزاهر لأبي بكر الأنباري ١٨٣/١، وتحفة المجد للَّبْلِيِّ ص٢٦٣، وتاج العروس للزبيدي ٤٨١/٩.

([٥٤٤]) الأفعال ٢٥٦/٣ .

([٥٤٥]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٢٥، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٢، والزاهر لأبي بكر الأنباري ١٨٣/١، وتصحيح الفصحيح وشرحه لابن درستويه ص٨١، وتقويم اللسان لابن الجوزي ١٧٨، وتحفة المجد للَّبْلِيِّ ص٢٦٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص١٢٩، وتاج العروس للزبيدي ٤٨١/٩ .

([٥٤٦]) آل عمران: ١٨٧ .

([٥٤٧]) إصلاح المنطق ص٢٢٥ .

([٥٤٨]) الزاهر ١٨٣/١ .

([٥٤٩]) هو علي بن المبارك أو علي بن حازم، وسمِّي باللِّحْيَانيِّ؛ لأنه من بني لِحْيَان بن هُذيل أو لعِظَم لحيته، وأخذ اللغة عن أبي عمرو الشيباني وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري والأصمعي، وأخذ عنه القاسم بن سلام وغيره، قال الفرَّاء: ((اللِّحيانيُّ أعلم الناس بالنوادر)). وله كتاب فيها، عاش في المئة الثانية من الهجرة، وتوفي في بداية المئة الثالثة.

انظر: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص١٤٢، وإنباه الرواة للقفطي ٢٥٥/٢، وبغية الوعاة للسيوطي ١٨٥/٢ .

([٥٥٠]) انظر: المحكم لابن سيده ٨٤/١٠، وتحفة المجد للَّبْلِيِّ ص٢٦٣، وتاج العروس للزبيدي ٤٨١/٩ .

فإن قيل: الزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى؛ فلماذا ألحق المجيزون دلالة أَنْبَذَ بالثلاثي نَبَذَ؟ فالجواب: الأصل أن الزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى[٥٥١] غير أن هذا ليس لازماً في كل حال؛ فيكون المزيد بمعنى المجرَّد، ومن ذلك باب فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ بمعنى[٥٥٢]، ومنه قول الصحابيِّ لَبيد العامريِّ –رضي الله عنه–:

سَقَى قَوْمِيْ بَنِيْ مَجْدٍ، وَأَسْقَى نُـمَـيْـراً والـقَـبَـائِـلَ مِـنْ هِـلَالِ[٥٥٣]

فاستعمل لبيد سَقَى وأَسْقَى، والمجرَّد والمزيد هنا لغتان للمعنى نفسه[٥٥٤].

فإن قيل: أيُّ الوجهين أصح؟ فالجواب: الأصح ما كان أكثر شيوعاً في ألسنة العرب الفصحاء؛ فنَبَذَ أصح من أَنْبَذَ؛ لأنه الأصل الشائع المتفق عليه بين المتنازعين، أما أَنْبَذَ فلغة فيه على حد قول المُجيزين له كما مرَّ بك، ومنهم من جعل أَنْبَذَ لغة بإطلاق في نَبَذَ[٥٥٥]، ومنهم من جعله لغة قليلة ضعيفة في نَبَذَ[٥٥٦]، وعلى ذلك فالأصح فيهما نَبَذَ.

فإن قيل: ضعف هذه اللغة وقلتها مع شيوعها في ألسنة العوام من مسوِّغات اطِّراحها وعدم استعمالها. فالجواب: لا يسوغ هذا الكلام من ثلاثة أوجه؛ الأول: ليست قلة هذه اللغة وضعفها محل اتفاق كما مرَّ بك؛ فمن اللغويين من ذكر أنها لغة دون أن يصفها بالقلة أو الضعف. والثاني: إن سلَّمنا بضعفها وقلتها في المسموع عن العرب فليس ذلك مسوغاً لتخطئتها واطِّراحها، وقد قال ابن جني: ((ولا يمنعنك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضاً؛ فإن

---

(٥٥١) انظر: الخصائص لابن جني ٢٦٨/٣، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٢٠/٤، ونتائج الفكر للسهيلي ص٨٩.

(٥٥٢) انظر: الكتاب لسيبويه ٦١/٤، وتهذيب اللغة للأزهري ٤٨/٢، والصحاح للجوهري ٧٦/١، والأفعال لابن القطاع ١٢٩/١، وما جاء على فعلتُ وأفعلتُ لمعنى واحد للجواليقي، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٩/٧ .

(٥٥٣) انظر: ديوان لبيد بن ربيعة ص٧١. وبنو مَجْدٍ: أولاد ربيعة بن عامر بن صعصعة، نُسبوا إلى أمِّهم مَجْد بنت تميم. انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٦٠/١٠، والصحاح للجوهري ٥٣٧/٢ .

(٥٥٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٥٦٢/٢، وديوان الأدب للفارابي ١٠٥/٤، وتهذيب اللغة للأزهري ١٨١/٩، والصحاح للجوهري ٢٣٧٩/٦، والخصائص لابن جني ٣٧٠/١، وتاج العروس للزبيدي ٢٩٢/٣٨ .

(٥٥٥) انظر: الزاهر لأبي بكر الأنباري ١٨٣/١، والمحيط في اللغة لابن عباد ٨٨/١٠، والأفعال لابن القطاع ٢٥٦/٣، والقاموس للفيروزآبادي ٤٩٩/١ .

(٥٥٦) انظر: ديوان الأدب للفارابي ٢٩٤/٢، والمحكم لابن سيده ٨٤/١٠، وتحفة المجد للَّبْلِيِّ ص٢٦٣، وعمدة القاري للعيني ١٧٨/٣، والمزهر للسيوطي ٢١٤/١، وتاج العروس للزبيدي ٤٨١/٩ .

العرب تفعل ذلك تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف؛ لتصح به طريقك))[٥٥٧]. والثالث: شيوع الاستعمال في ألسنة العوام لا يستلزم اطِّراحه وتخطئته كما مرَّ بك في التمهيد؛ فمن الشائع في ألسنة العوام ما جاء على أعلى الأوجه وأفصحها، ومنه ما كان صواباً وكان الشائع في ألسنة الخواص خطأ، وأفرد بعض اللغويين لهذه المسائل أبواباً[٥٥٨]. والخلاصة أن أَنْبَذَ لغة صحيحة في نَبَذَ، وهي أقلُّ منها شيوعاً؛ فالمسألة يتعاورها صواب وأصوب لا صواب وخطأ، والله أعلم.

المسألة الثانية عشرة :

((أَزَرْتُ فلاناً آزُرُه أَزْراً: قَوَّيْتُه، وآزَرْتُه: عاوَنْتُه[٥٥٩]. والعامة تقول: وازَرْتُه[٥٦٠]....، وآزَرَه وَوَازَرَه: أعانه على الأمر، الأخيرة على البدل، وهو شاذ، والأول أفصح[٥٦١]))[٥٦٢].

أورد ابن منظور ثلاثة أوجه لهذا الفعل؛ أَزَرَ وآزَرَ ووَازَرَ، وهي بمعنى المعاونة والتَّقوية، وقد ذكر بعض اللغويين أن وَازَرَ مما شاع في ألسنة العوام[٥٦٣]، أما آزَرَ وأَزَرَ فلا خلاف في صحتهما لهذا الاستعمال، وقد قُرئ الوجهان قراءة سبعية في قول الله -تعالى-: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ﴾[٥٦٤]. قُرئت: فآزَرَهُ، وقُرئت: فأَزَرَهُ[٥٦٥]، والمعنى: قَوَّاه وأعانه[٥٦٦]. أما وَازَرَ فاختلف أهل العربية فيه بين الإجازة والمنع، وإليك بيانه.

المُجيزون :

([٥٥٧]) الخصائص ٦٠/٣ .

([٥٥٨]) انظر: تثقيف اللسان لابن مكي ص٢٤١-٢٤٢، والمدخل لابن هشام اللَّخمي ص٥٤، ص٧٢.

([٥٥٩]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٦٩/١٣ .

([٥٦٠]) انظر: الصحاح للجوهري ٥٧٨/٢ .

([٥٦١]) انظر: المحكم لابن سيده ٧٦/٩ .

([٥٦٢]) ١٧/٤-١٨ .

([٥٦٣]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٦٩، والصحاح للجوهري ٥٧٨/٢، وشرح الحديث المقتفى لأبي شامة المقدسي ص١٦٧، وعمدة القاري للعيني ٥٣/١، والمزهر للسيوطي ٣١٢/١، وتاج العروس للزبيدي ٤٦/١٠ .

([٥٦٤]) الفتح: ٢٩ .

([٥٦٥]) انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٦٠٥، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص٣٣٠، وحجة القراءات لابن زنجلة ص٦٧٤، والتيسير في القراءات السبع للداني ص٤١٢ .

([٥٦٦]) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٥٦/٣، والوجيز للواحدي ص١٠١٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٩٥/١٦.

ذهب جمع من أهل العربية إلى صحة وَازَرَ في هذا الاستعمال[٥٦٧]، ومن ذلك قول ابن دريد: ((ووَازَرَ الرَّجلُ الرَّجلَ مُوازرةً، إذا أعانه، وكذلك آزَرَه، وسُمِّي الوَزِيْر وزيراً؛ لأنه يحمل وِزْرَ صاحبه، أي ثِقَله))[٥٦٨]. ومنه أيضاً قول ابن فارس: ((ووَازَرْتُ فلاناً مُوازرةً: أعنتُه على أمره، ومن ذلك: الوَزِيْر))[٥٦٩].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربية إلى عدم صحة وَازَرَ في هذا الاستعمال؛ لأن آزَرَ بمعنى قَوَّى وعاون، ووَازَرَ بمعنى صار له وزيراً، وخلطُ العوامِّ بين اللفظين أخلَّ بمقصود استعمالهم[٥٧٠]، ومن أقوال هؤلاء قول ابن السكِّيت: ((وقد آزَرْتُه على الأمر، أي: أعنتُه وقوَّيتُه، ومنه قوله: ﴿ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي﴾[٥٧١]. وقد آتَيْتُه على ذلك الأمر، ولا تقل: واتَيتُه. وقد آكَلْتُه، إذا أكلت معه، ولا تقل: وَاكَلْتُه....))[٥٧٢]. ومن ذلك أيضاً قول ابن قتيبة في باب ما يُهمز من الأسماء والأفعال والعوام تبدل الهمزة فيه أو تسقطها: ((وآزَرْتُه على الأمر، أي: أَعنتُه وقوَّيتُه، فأما وَازَرْتُه، فصرتُ له وَزِيراً....، هذا كلُّه العوامُّ تجعل الهمزة فيه واواً))[٥٧٣].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– صحة وَازَرَ للمعاونة والتَّقوية من ثلاثة أوجه؛ الوجه الأول: الواو في وَازَرَ بدل من الهمزة في آزَرَ، وكلاهما من الأَزْر، كما أبدلوا واو وَاخَى من همزة آخَى،

---

(٥٦٧) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٧١٢/٢، ومجمل اللغة لابن فارس ص٩٢٤، والغريبين للهروي ٧٠/١، والمحكم ٧٦/٩، والمخصص لابن سيده ١٩٥/١، وشمس العلوم للحميري ٧١٥٢/١١، والمجموع المغيث لأبي موسى المديني ٦٤/١، وغريب الحديث لابن الجوزي ٢٣/١، وشرح الحديث المقتفى لأبي شامة المقدسي ص١٦٧، والقاموس للفيروزآبادي ٢٥٠/٢، وعمدة القاري للعيني ٥٣/١، وتاج العروس للزبيدي ٣٦٠/١٤، والمعجم الوسيط ١٠٢٨/٢.

(٥٦٨) جمهرة اللغة ٧١٢/٢ .

(٥٦٩) مجمل اللغة ص٩٢٤ .

(٥٧٠) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ٣٧٣، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٦٩، والتوضيح لابن المُلَقِّن ٢٩٦/٢، وعمدة القاري للعيني ٥٣/١، والمزهر للسيوطي ٣١١/١-٣١٢ .

(٥٧١) طه: ٣١ .

(٥٧٢) إصلاح المنطق ص٣٧٣ .

(٥٧٣) أدب الكاتب ص٣٦٩ .

والإبدال في هذا الموضع لغة منسوبة إلى طيِّئ وأهل اليمن[٥٧٤]، وإبدال الواو من الهمزة في هذا الموضع ليس من القياس على الشائع[٥٧٥]، وإنما وافق قليلاً من المسموع، وهذا مقصود ابن سيده بشذوذه وبأن آزَرَ أفصح، فإن قيل: كيف تقبل ما كان شاذاً، وتترك الشائع في السماع والسائر على قواعد القياس؟ فالجواب: قبول شيءٍ لا يعني ترك الأعلى منه في اللغة، إنما ذلك لبيان أن هذا الإبدال على لغة من لغات العرب، وهو صواب، وإن كان غيره أعلى منه.

والمحاججة هنا فيمن يجعل هذا الإبدال في دائرة الخطأ، قال ابن جني فيمن استعمل ما قلَّ من لغات العرب: ((يتخيَّر ما هو أقوى وأشيع منها إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين...، وكيف تصرَّفت الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه))[٥٧٦].

والوجه الثاني: الفعلان من مادتين لغويتين مختلفتين للاستعمال نفسه، فآزَرَ من أَزَرَ المهموز، وقد مرَّ بك، ووَازَرَ من وَزَرَ الواويِّ[٥٧٧]؛ فآزَرَ يدل على المعاونة والتقوية من الأَزْر، وقد سبق، ووَازَرَ يدل على المعنى نفسه أيضاً من الوِزْر، ومنه قيل: المُوَازِر للذي يُعين صاحبه بحمل وِزْرَه عنه، أي حِمْله وثِقَله[٥٧٨]، ومن الواويِّ أيضاً قيل: الوَزِيْر؛ لأن الوزير يُستعان برأيه في حمل أثقال من استوزره[٥٧٩]، وظاهر هذا كله المعاونة كما ترى؛ ولذلك أورد بعض اللغويين قولهم: وَازَرَه بمعنى أَعانه في مادة وَزَرَ كما مرَّ بك، فإن قيل: وَازَرَ من وَزَرَ بمعنى صار له وزيراً. فالجواب: لا إشكال في تعدد المعاني للفظ من جذر لغوي واحد، وهذا شائع في اللغة، فوَازَرَ تأتي بمعنى صار له وزيراً كما ذكر المانعون، وتأتي بمعنى أعان كما ذكر

---

(٥٧٤) انظر: العين للخليل ٣١٩/٤، والتهذيب للأزهري ٢٥٣/٧، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٥١٠، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٥٧٤/٢، والمحكم لابن سيده ٧٦/٩، ١٠٤/٩، والمقدمة الجُزولية للجُزولي ص٢٦٩، وشرح الحديث المقتفى لأبي شامة ص١٦٧، والمصباح المنير للفيومي ص١٤، وعمدة القاري للعيني ٥٣/١، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٨١/١٠، والتاج للزبيدي ٤٦/١٠، ٣٦٠/١٤، وبحوث ومقالات لرمضان عبد التواب ص٢٣٢.

(٥٧٥) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٥٧٣/٢، والممتع في التصريف لابن عصفور ٣٦٢/١ .

(٥٧٦) انظر: الخصائص ١٢/٢ .

(٥٧٧) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٧١٢/٢، ومجمل اللغة لابن فارس ص٩٢٤، والمعجم الوسيط ١٠٢٨/٢ .

(٥٧٨) انظر: الصحاح للجوهري ٨٤٥/٢، وتاج العروس للزبيدي ٣٦٠/١٤، والمعجم الوسيط ١٠٢٨/٢ .

(٥٧٩) انظر: العين للخليل ٣٨٠/٧، وجمهرة اللغة لابن دريد ٧١٢/٢، والصحاح للجوهري ٨٤٥/٢ .

المجيزون[٥٨٠].

والوجه الثالث: من المواضع التي يصح فيها إبدال الهمزة واواً أن تكون الهمزة مفتوحة وقبلها مضموم؛ فتُبدل الهمزة واواً[٥٨١]، وفي هذه المسألة مضارع آزَرَ يُؤَازِرُ؛ فيصح بذلك إبدال همزة مضارعه واواً حسب القاعدة الصرفية؛ فتقول في مضارع آخَيْتُ وآزَرْتُ ونحوهما: يُؤَاخِي ويُوَاخِي ويُؤَازِر ويُوَازِر، ومن أبدل همزة آزَرَ واواً فقال: وَازَرَ، فإنما ألحق الماضي بمضارعه؛ فقال في ماضي يُوَازِرُ: وَازَرَ، وفي هذه المسألة قال ابن فارس: ((وما جاء من نحو آسَيْتُ وآكَلْتُ وآمَرْتُ وآخَيْتُ، إنما يجعلونها واواً على تخفيف الهمزة في يُوَاكِلُ ويُوَامِرُ ونحو ذلك))[٥٨٢].

والخلاصة أن وَازَرَ صحيحة لمعنى المعاونة مثل آزَرَ على ثلاثة أوجه وجيهة، والله أعلم.

المسألة الثالثة عشرة :

((وآمَرَهُ في أَمْرِه ووَامَرَه واسْتَأْمَرَه: شاوَرَه[٥٨٣]. وقال غيرُه: آمَرْتُه في أَمْرِي مُؤَامَرَةً إذا شاوَرْتُه، والعامة تقول: وَامَرْتُه[٥٨٤]))[٥٨٥].

هذه المسألة شبيهة بأختها السابقة، وقد نقل ابن منظور من أصوله ثلاثة أوجه صحيحة لهذا الفعل على هذا المعنى؛ آمَرَ ووَامَرَ واسْتَأْمَرَ، وقد ذكر بعض اللغويين أن وَامَرَ مما شاع في ألسنة العوام[٥٨٦]، وهذا أصل المسألة هنا، وقد اختلف في وَامَرَ أهل العربية ما بين الإجازة والمنع، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى صحة وَامَرَ بمعنى شاوَرَ؛ لأن ذلك لغة عن بعض العرب في الفعل آمَرَ[٥٨٧]، ومن هؤلاء الخليل في قوله: ((وأَهَّلْتُه لهذا الأمرِ تأهيلاً، ومن قال: وَهَّلْتُه،

---

(٥٨٠) انظر: شمس العلوم للحميري ٧١٥٢/١١، والمعجم الوسيط ١٠٢٨/٢ .

(٥٨١) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٥٧٣/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٣٢/٣ .

(٥٨٢) انظر: مقاييس اللغة ٥١/١ . وبسط ذلك الزَّبيدي في تاج العروس ٤٨/٣٧ .

(٥٨٣) انظر: المحكم لابن سيده ٢٩٩/١٠ .

(٥٨٤) انظر: الصحاح للجوهري ٥٨٢/٢ .

(٥٨٥) ٣٠/٤ .

(٥٨٦) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ٣٦٩، والصحاح للجوهري ٥٨٢/٢، والمزهر للسيوطي ٣١٢/١، وتاج العروس للزبيدي ٧٦/١٠ .

(٥٨٧) انظر: العين للخليل ٨٩/٤، وغريب الحديث لإبراهيم الحربي ٩٠/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٢٠/٦،

ذهب به إلى لغة من يقول: وَامَرْتُه ووَاكَلْتُه))[٥٨٨]. ومن ذلك أيضاً قول إبراهيم الحَرْبِيِّ[٥٨٩]: ((أخبرنا أبو نَصْرٍ[٥٩٠] عن الأصمعي: وَامَرْتُه مُوَامَرَةً: شاوَرْتُه))[٥٩١]. ومنه أيضاً قول الأزهري: ((وآمَرْتُ فُلاناً ووَامَرْتُه، إذا شاورتُه))[٥٩٢].

المانعون :

لم يقبل بعض اللغويين وَامَرَ في آمَرَ، وليس رأيهم مختصاً بهذا الفعل، بل هو رأي سائر على أشباهه أيضاً[٥٩٣]، وهو ما مرَّ بك في المسألة السابقة، ومن ذلك قول ابن قتيبة في ما يُهمز وبدَّلته العوام: ((يُقال: آكَلْتُ فُلاناً، إذا أَكَلْتُ معه، ولا تقل: وَاكَلْتُه. وآزَيْتُه، حاذَيْتُه، ولا تقل: وَازَيْتُه. وكذلك آجَرْتُه الدَّابَّةَ والدَّارَ، وآخَذْتُه بذنبه، وآمَرْتُه في أَمْرِي....))[٥٩٤].

فإن قيل: ما بال ابن السكِّيت حكى نظائر ذلك في كتاب له، ومنعها في كتاب له آخر؟ فالجواب: قد وقع هذا من ابن السكِّيت؛ فقال: ((وقد آكَلْتُه، إذا أَكَلْتُ معه، ولا تقل: وَاكَلْتُه....))[٥٩٥]. وقال أيضاً: ((ويُقال: آخَيْتُ الرَّجلَ ووَاخيْتُه، يقلبون الهمزة واواً، كما يُقال: آسَيْتُه ووَاسَيْتُه...))[٥٩٦]. وتوجيهي أن ذلك يحتمل أمرين؛ أحدهما أن هذا من تعدد الآراء للعالم الواحد، وهي ظاهرة شائعة عند العلماء في جمهرة العلوم. والآخر أن حكاية لغة من لغات العرب لا تعني بالضرورة قبول الحاكي لها؛ فقد يحكي ابن السكيت أو غيره لغة عن

٢٠٩/١٥، والمحكم لابن سيده ٢٩٩/١٠، والمجموع المغيث لأبي موسى المديني ٨٨/١، والنهاية لابن الأثير ٦٦/١، وتاج العروس للزبيدي ٧٦/١٠.

([٥٨٨]) العين ٨٩/٤ .

([٥٨٩]) هو إبراهيم بن إسحاق الحربي، كان جمَّاعة للغة قيِّماً بالأدب حافظاً للحديث عالماً بالفقه معروفاً بالزهد، وله مصنفات كثيرة من أشهرها كتاب غريب الحديث، توفي ببغداد في السنة الخامسة والثمانين بعد المئتين من الهجرة.
انظر: نزهة الألباء للأنباري ص١٦١، وإنباه الرواة للقفطي ١٩٠/١، وبغية الوعاة للسيوطي ٤٠٨/١ .

([٥٩٠]) هو أبو نصر الباهليُّ صاحب الأصمعي، وقد سبق ذكره في مصنفات لحن العامة وصوابها في التمهيد.

([٥٩١]) غريب الحديث ٩٠/١ .

([٥٩٢]) تهذيب اللغة ٢٠٩/١٥ .

([٥٩٣]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٧٣، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٦٩، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٤٥٧، والاقتضاب لابن السِّيْد البَطَلْيَوْسيِّ ١٧١/٢، والمزهر للسيوطي ٣١٢/١ .

([٥٩٤]) أدب الكاتب ص٣٦٩ .

([٥٩٥]) إصلاح المنطق ص٣٧٣ .

([٥٩٦]) الألفاظ ص٣٤٠. وذكر بعضها أيضاً في كتابه الإبدال ص١٣٨ .

العرب، ولا يقبلها لمخالفتها الأصل الشائع عند فصحائهم، وقد سبق بسط ذلك والتمثيل له في منهج المعيار الصوابي عند اللغويين في التمهيد، والأقرب الاحتمال الثاني.

قلتُ: الصواب –والله أعلم– صحة وامَرَ بمعنى شاوَرَ من وجهين قد بسطتهما في المسألة السابقة، والوجهان باختصار يُغني عن التطويل؛ الأول: الواو في وَامَرَ بدل من الهمزة في آمَرَ، وهذا الإبدال لغة محكية عن بعض العرب في هذا الفعل وأشباهه. والثاني: الواو في وَامَرَ من باب الإلحاق بمضارعه الواوي المبدل من همزة قياساً؛ فتقول على القاعدة الصرفية: يُوَامِرُ من يُؤَامِرُ، ومنه لهذا المعنى قول زوج النبي–صلى الله عليه وآله وسلم– زينب بنت جحش –رضي الله عنها–: ((ما أنا بصانعةٍ شيئاً حتى أُوَامِرَ ربِّي))[٥٩٧]. فإن قيل: إن أصل وَامَرَ من مادة لغوية أخرى، وهي وَمَرَ. فالجواب: لا يصح هذا؛ لأن المواد اللغوية لا يوجد فيها مادة وَمَرَ الواويَّة.

المسألة الرابعة عشرة :

((وفي خُلُقِه زَعَارَّةٌ، بتشديد الرَّاء، مثل حَمَارَّةِ الصَّيْفِ[٥٩٨]، وزَعَارَةٌ بالتَّخفيف، عن اللِّحْيَانِيِّ، أي شَرَاسَةٌ وسُوءُ خُلُقٍ، لا يَتَصَرَّف منه فِعْلٌ، وربما قالوا: زَعِرَ الخُلُقُ[٥٩٩]. والزُّعْرُوْرُ: السَّيِّئُ الخُلُقِ، والعامَّة تقول: رَجُلٌ زَعِرٌ[٦٠٠]))[٦٠١].

إن أصل هذه المسألة ما شاع في ألسنة العوام من قولهم: زَعِرٌ، وهو من معنى الزَّعَارَّة[٦٠٢]، يقال للرَّجُل الشَّرِس وسيِّئ الخُلُق، أما قولهم: زَعِرٌ من الزَّعَر لقليل الشَّعْر، فهو

([٥٩٧]) انظر: صحيح مسلم برقم ٣٥٠٢ .

([٥٩٨]) حَمَارَّةُ الصَّيْفِ أو حَمَارَّةُ القَيْظِ: شدة وقت حرِّ الصيف، وقد يُقال أيضاً: حَمَارَّة الشِّتاء لشدة وقت برده، والعرب تصف شدة الشيء ومشقته بالحُمْرة؛ فقالوا: سنة حَمْراء للجَدْبة، ويصح حَمَارَّةٌ وحَمَارَةٌ، بتشديد رائها وتخفيفها.

انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٨/٥، والمحكم لابن سيده ٣٣٣/٣، والنهاية لابن الأثير ٤٣٩/١ .

([٥٩٩]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٨٠/٢. إلى هنا منقول من التهذيب غير أن ابن منظور أدخل في النص عبارة: ((عن اللِّحياني)) من المحكم لابن سيده٥١٨/١، وعبارة: ((لا يتصرَّف منه فعل)) من الصحاح للجوهري ٦٧٠/٢ .

([٦٠٠]) انظر: الصحاح للجوهري ٦٧٠/٢ .

([٦٠١]) ٣٢٣/٤ .

([٦٠٢]) أنكر بعض اللغويين تخفيف رائها، قال ابن السكيت: ((ويقال: في خُلُق فلان زَعَارَّة، ولا تقل: زَعَارَة بالتخفيف)).

استعمال أصيل في اللغة من زَعِرَ يَزْعَرُ زَعَراً[٦٠٣]، ولا إشكال فيه؛ فهو ثابت في السماع وسائر على القياس، وما استعمله العوام هنا محل خلاف بين أهل العربية بين الإجازة والمنع، وإليك البيان.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى صحة الوصف في هذا الاستعمال على زَعِرٍ للرَّجُل الشَّرِس وسيِّئ الخُلُق؛ فقد جاء لهذا الاستعمال أيضاً بعض المسموع: زَعِرَ يَزْعَرُ زَعَراً[٦٠٤]، ومن ذلك قول ابن القطَّاع: ((وزَعِرَ الشَّعْرُ زَعَراً، ذهبَ طويلُه، وبقيَ قصيرُه، وأيضاً ساءَ خُلُقُه))[٦٠٥]. ومنه أيضاً قول الزمخشري: ((وزَعِرَ الرَّجُلُ زَعَراً إذا ساء خُلُقُه وقَلَّ خيرُه، وخُلُقٌ زَعِرٌ مَعِرٌ))[٦٠٦].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربية إلى أن الصواب في هذا الاستعمال أن تقول: في خُلُقِه زَعَارَّة؛ لأنه المسموع عن فصحاء العرب، ولم يأتِ لهذا الاستعمال زَعِرَ ولا وجوه متصرِّفة منه[٦٠٧]، ومن ذلك قول الخليل: ((والزَّعَارَّةُ، الراء شديدة، شَرَاسَة في خُلُق الرَّجُل، لا يكاد يَنقاد، ولا يَلين، ولا يُعرف منه فعلٌ....، ولم أسمع منه فاعلاً ولا مفعولاً ولا مصروفاً في

انظر: إصلاح المنطق ص١٧٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٦، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٩٥ .

(٦٠٣) انظر: العين للخليل ٣٥٢/١، وجمهرة اللغة لابن دريد ٧٠٥/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٨٠/٢، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٢/٣، والمحكم لابن سيده ٥١٨/١، والأفعال لابن القطاع ٩٥/٢، والمصباح للفيومي ١٣٢، وتاج العروس للزبيدي ٤٢٦/١١، والمعجم الوسيط ٣٩٣/١ .

(٦٠٤) انظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص٣٨٠، وتهذيب اللغة للأزهري ٨٠/٢، والتلخيص لأبي هلال العسكري ص٨٥، والأفعال لابن القطاع ٩٥/٢، وأساس البلاغة للزمخشري ٤١٤/١، والمصباح للفيومي ص١٣٢، وتاج العروس للزبيدي ٤٢٧/١١، والمعجم الوسيط ٣٩٣/١ .

(٦٠٥) الأفعال ٩٥/٢ .

(٦٠٦) أساس البلاغة ٤١٤/١. والمَعِرُ هنا بمعنى الزَّعِرُ، وهو من باب الإتباع والمزاوجة لقليل الشَّعْر، ولسيِّئ الخُلُق أيضاً.

انظر: الإتباع والمزاوجة ص٦٩، ومُتَخَيَّر الألفاظ لابن فارس ص١٦٦، وتاج العروس للزبيدي ٤٢٧/١١ .

(٦٠٧) انظر: العين للخليل ٣٥٢/١، وجمهرة اللغة لابن دريد ٧٠٥/٢، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣٧٩، ومجمل اللغة ص٣٩٥، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٢/٣، والمزهر للسيوطي ١٧٢/٢، وتاج العروس للزبيدي ٤٢٧/١١.

وجوه))[٦٠٨]. ومنه أيضاً قول ابن فارس: ((والزَّعَارَّة، لا يُصرف منها فعلٌ: شَرَاسَةُ الخُلُق))[٦٠٩].

قلتُ: والصواب –والله أعلم– أن الأصل الشائع المتفق عليه بين المتنازعين لهذا الاستعمال أن تقول: في خُلُقِه زَعَارَّة أو فيه زَعَارَّة، ويصح أن تقول أيضاً: رَجُلٌ زَعِرٌ، فإن قيل ما وجه ذلك؟ فالجواب من وجهين؛ أحدهما أن بعض ثقات المتقدمين حكى –كما مرَّ– تصريف فعل لهذا الاستعمال على زَعِرَ يَزْعَرُ زَعَراً، وهذا حجة على من أنكر ورود فعلٍ وتصاريف له على هذا الاستعمال، ومن سمع حجة على من لم يسمع، ومنه ما أنشده أبو عمرو بن العلاء:

خُبَعْثِنُ الخَلْقِ في أَخْلَاقِهِ زَعَرُ .....[٦١٠]

والآخر أن وزن فَعِل صيغة قياسية للوصف لما جاء على فَعِلَ يَفْعَلُ اللازم من الأعراض، كفَرِحٍ وأَشِرٍ ومَرِحٍ وبَطِرٍ[٦١١]، ومن ذلك زَعِرٌ؛ لأنه من الأعراض على فَعِلَ يَفْعَلُ، واستعمال الوصف هنا من زَعِرَ أقل من استعمال الزَّعَارَّة؛ لأن الشائع بين العرب عدم استعمال فعل وتصاريف له، وإلى ذلك أشار الأزهري بعد أن ذكر الزَّعَارَّة: ((وربَّما قالوا: زَعِرَ الخُلُقُ))[٦١٢].

المسألة الخامسة عشرة :

((والقُبَّرُ والقُبَّرَة والقُنْبَرُ والقُنْبَرَة والقُنْبَرَاءُ: طائرٌ يُشْبه الحُمَّرَة[٦١٣]....، والعامة تقول: القُنْبُرَة، وقد جاء ذلك في الرَّجز، أنشده أبو عُبيدة:

جَاءَ الشِّتَاءُ واجْثَأَلَّ القُنْبُرُ وَجَعَلَتْ عَيْنُ الحَرُوْرِ تَسْكُرُ[٦١٤]

([٦٠٨]) العين ٣٥٢/١ .

([٦٠٩]) مجمل اللغة ص٤٣٥ .

([٦١٠]) لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في الصحاح للجوهري ٢١٠٧/٥، وتاج العروس للزبيدي ٤٧٨/٣٤. وجاء في الموضع نفسه أن خُبَعْثِن الخَلْق: الضَّخْم الشَّديد.

([٦١١]) انظر: شرح الشافية للرضي١٤٣/١، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٨٦٩/٢، وهمع الهوامع للسيوطي٢٨٧/٣.

([٦١٢]) تهذيب اللغة ٨٠/٢ .

([٦١٣]) انظر: المحكم لابن سيده ٣٩٢/٦. وجاء فيه أن الحُمَّرَةَ طائر من العصافير. ٣٣٥/٣ .

([٦١٤]) وفي رواية أخرى في لسان العرب ١٠٠/١١ : القُبَّرُ. والقائل جَنْدَلُ بنُ المُثَنَّى. واجْثَأَلَّ: نَفَشَ ريشَه.
انظر: معاني القرآن للزجاج ١٧٥/٣، وجمهرة اللغة لابن دريد ١٢٢٠/٢، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٨٦/٢، والصحاح للجوهري ٧٨٥/٢، والتفسير البسيط للواحدي ٥٥٨/١٢، وتاج العروس للزبيدي ٣٥٨/١٣، ١٨٦/٢٨.

أي يَسْكُنُ حَرُّها وتَخْبو[٦١٥]))[٦١٦].

أورد ابن منظور من أصوله أكثر من وجه صحيح لاسم هذا الطائر، وقد ذكر بعض اللغويين أن تخفيف التشديد بإبدال الحرف الأول نوناً في القُبَّرِ والقُبَّرَةِ مما شاع في ألسنة العوام[٦١٧]، وضُبطت باء القُنْبُرَة والقُنْبُر بالضم والفتح في كثير من كتب اللغة، وذكر ابن دريد أن الوجهين في بائها صواب، ونصَّ على ذلك الفيوميُّ[٦١٨]، والأصل المتفق عليه في المسألة القُبَّرَةُ، أما القُنْبُرَةُ فمحل خلاف بين أهل العربية، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

حكى جمع من أهل العربية هذا اللفظ بالنون[٦١٩]، ومن أقوال المُجيزين قول ابن سيده: ((القُنْبُرَة، ويُقال: القُبَّرَة، وتُخفَّف الباء أيضاً....، والقُبَّرَةُ تطير في السماء وتَصْفِر، قال سيبويه: وهي القُنْبَرَاءُ[٦٢٠]))[٦٢١]. ومنه أيضاً قول ابن السِّيْدِ البَطَلْيَوْسِيِّ: ((فأما القُنْبَرَة بالنون، فلغة فصيحة))[٦٢٢].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أن الأصل المسموع بالتشديد، وتخفيف ذلك بالنون خطأ[٦٢٣]،

([٦١٥]) انظر: الصحاح للجوهري ٧٨٥/٢ .

([٦١٦]) ٦٩/٥-٧٠ .

([٦١٧]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٥، والصحاح للجوهري ٧٨٥/٢، والاقتضاب للبَطَلْيَوسي ١٨١/٢، وحياة الحيوان الكبرى للدَّمِيْرِيِّ ٣٢٥/٢، والمزهر للسيوطي ٣١٣/١ .

([٦١٨]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ١١٢٣/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٣ /١٨١، ٣١٠/٩، والمحيط في اللغة لابن عباد ٤١١/٥، ١٠٨/٦، والمخصص لابن سيده ٣٤٣/٢، ٣٤٥/٢، وشمس العلوم للحميري ٥٣٥٣/٨، والمصباح المنير للفيومي ص٢٥٢، وتاج العروس للزبيدي ٤٢٣/١١، ٤٧٧/١٣.

([٦١٩]) انظر: العين للخليل ٢٦٤/٥، وجمهرة اللغة لابن دريد ١١٢٣/٢، والبارع للقالي ص٥٦٠، وتهذيب اللغة للأزهري ٣١٠/٩، والمحيط لابن عباد ٤١١/٥، والتلخيص لأبي هلال العسكري ص٣٩٩، والمحكم ٣٩٢/٦، والمخصص لابن سيده ٣٤٥/٢، والاقتضاب للبَطَلْيَوسي ١٨١/٢، وأساس البلاغة للزمخشري ٤٧/٢، وشمس العلوم للحميري ٥٣٥٣/٨، والمصباح للفيومي ص٢٥٢، وتاج العروس للزبيدي ٣٥٨/١٣، والمعجم الوسيط ٧٦١/٢.

([٦٢٠]) انظر: الكتاب ٦١٨/٣ .

([٦٢١]) المخصص ٣٤٥/٢ .

([٦٢٢]) الاقتضاب ١٨١/٢ .

([٦٢٣]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٥، والقاموس للفيروزآبادي ١٩٦/٢، والتاج للزبيدي ٣٥٨/١٣.

ومن ذلك قول ابن قتيبة في باب ما يُشدَّد والعوام تُخفِّفه: ((والإجَّاصُ والإجَّانَةُ والقُبَّرَةُ والقُبَّرُ))[٦٢٤]. ومقصود ابن قتيبة بالتَّخفيف هنا إبدال العوام الحرف الأول منه نوناً؛ فيقولون: الإنْجَاصُ والإنْجَانَةُ والقُنْبَرَةُ والقُنْبَرُ[٦٢٥]، وقد أشار الفيروزآباديُّ إلى رأي في تخطئة هذا الاستعمال عندما قال: ((وكَسُكَّرٍ وصُرَدٍ: طائرٌ، الواحدة بهاء، ويُقال: القُنْبَرَاءُ، ج: قَنَابِرُ، ولا تقل: قُنْبُرَةٌ، كقُنْفُذَة، أو لُغَيَّةٌ))[٦٢٦].

قلتُ: والصواب -والله أعلم- أن الأصل القُبَّرُ والقُبَّرَةُ، وهو المتفق عليه بين المتنازعين، أما القُنْبُرُ والقُنْبُرَة فصواب من وجهين، الأول: جاء هذا الاستعمال بالنون في المسموع، وقد مرَّ بك في نص المسألة. والثاني: يُحمل على لغة مسموعة في نظائره بإبدال أول المشدَّد نوناً، كما قالوا: رُنْزٌ في رُزٍّ[٦٢٧]، وفيها قال الخليل: ((وإنما يجري على ألسنتهم في المشدَّد نحو الرُّزِّ، يقولون: رُنْزٌ))[٦٢٨]. فاستعمال العوام يعضده سماع وقياس، وليس من الفقه تخطئة استعمالهم لأنه لم يأتِ على أعلى الوجوه وأفصحها، وحالي كحال البَطَلْيَوْسيِّ عندما قال عن هذه اللغة الشائعة بين العوام: ((وإنما ذكرنا هذا ليُعلم أن لقول العامة مخرجاً على هذه اللغة))[٦٢٩].

المسألة السادسة عشرة :

((سَمَّتْ جالِزاً ومِجْلَزاً، وكَنَّتْ بأبي مِجْلَزٍ، وكان أبو عُبيدة يقول: أبو مَجْلِزٍ، بفتح الميم وكسر اللام[٦٣٠]. ابن السكِّيت: هو أبو مِجْلَزٍ، قال: والعامة تقول: مَجْلِز، وهو مشتق من جَلْزِ السَّوْط، وهو مَقْبِضُه عند قَبِيْعَتِه[٦٣١]...، وهو مشتق أيضاً من جَلْزِ السِّنَان، وهو

([٦٢٤]) أدب الكاتب ص٣٧٥ . وقد مرَّ بك معنى الإجَّاص والإجَّانة في المسألة الرابعة .

([٦٢٥]) انظر: الاقتضاب للبَطَلْيَوسي ١٨١/٢ .

([٦٢٦]) القاموس ١٩٦/٢ .

([٦٢٧]) قال الأزهريُّ: ((والرُّنْزُ: لغة في الرُّزِّ)). وقال الجوهريُّ: ((وهي لعبد القيس، كأنهم أبدلوا من إحدى الزاءين نوناً)). تهذيب اللغة ١٣١/١٣، والصحاح ٨٨٠/٣ .

([٦٢٨]) العين ٢٢/٣ .

([٦٢٩]) الاقتضاب ١٨١/٢ .

([٦٣٠]) انظر: المحكم لابن سيده ٢٩٥/٧ .

([٦٣١]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣١/٧. وجاء فيه ١٨٦/١ أن قَبِيْعَةَ السَّيْف ونحوه أعلاه مما تمسك اليد به.

أغلظه[٦٣٢]))[٦٣٣].

إن الخلاف في هذه المسألة يعود إلى ضبط كنية رَجُلٍ من أعلام التابعين[٦٣٤]، وهو ممَّا سَمَّت به العرب، وقد نقل ابن منظور من أصوله وجهين في ضبطه؛ فمن اللغويين وأصحاب التراجم من ضبط كنيته بكسر الميم وتسكين الجيم وفتح اللام، ومنهم من ضبط كنيته بفتح الميم وتسكين الجيم وكسر اللام، وذكر بعض اللغويين أن فتح الميم فيه مما شاع في ألسنة العوام[٦٣٥]، قال الزَّبيديُّ: ((وأبو مِجْلَزٍ، وكان أبو عُبيدة يقوله بفتح الميم وكسر اللام، ونسبَه ابنُ السكِّيت إلى العامة))[٦٣٦]. والوجه الشائع بين العوام محل خلاف، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل اللغة وأصحاب التراجم إلى أن ضبط كنية أبي مَجْلِزٍ بفتح الميم وتسكين الجيم وكسر اللام[٦٣٧]، وعلى ذلك فما شاع في ألسنة العوام صواب على ضبط هؤلاء، وأسبق من أخذ بهذا الرأي على ما وقفتُ عليه أبو عُبيدة معمر بن المثنَّى، فقد قال: ((أبو مَجْلِزٍ، بفتح الميم وكسر اللام))[٦٣٨].

المانعون :

([٦٣٢]) انظر: الصحاح للجوهري ٨٦٩/٣ .

([٦٣٣]) ٣٢٢/٥ .

([٦٣٤]) هو لاحِقُ بنُ حُمَيْد السَّدُوْسِيُّ، كان ثقة من أهل الحديث، سمع من جماعة من الصحابة، منهم أم المؤمنين حفصة وابن عباس وابن عمر وأنس بن مالك، رضي الله عنهم أجمعين، وتوفي –رحمه الله– في خلافة عمر بن عبد العزيز.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٢١٦/٧، والكنى والأسماء للإمام مسلم ٨٣١/٢، وتهذيب الأسماء للنووي ٧٠/٢ .

([٦٣٥]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٧٥، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٢٥/١٠، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢٥٠، وإكمال تهذيب الكمال لمُغْلَطَاي ٢٧٣/١٢، وتاج العروس للزبيدي ٦٦/١٥ .
قلتُ: في مطبوع إصلاح المنطق ص١٧٥ ضُبط قول العامة عند ابن السكيت بفتح اللام، والمنقول عن ابن السكيت في بعض كتب اللغة المتقدمة والمتأخرة أنه ضبط قول العامة بكسر اللام؛ فقد يكون في مطبوع كتابه سهو، والله أعلم.
انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٢٥/١٠، ولسان العرب لابن منظور ٣٢٢/٥، وتاج العروس للزبيدي ٦٦/١٥. فإن

([٦٣٦]) تاج العروس ٦٦/١٥.

([٦٣٧]) انظر: البارع للقالي ص٦٣٦، والمحكم لابن سيده ٢٩٥/٧، وإكمال تهذيب الكمال لمُغْلَطَاي ٢٧٣/١٢، وتاج العروس للزبيدي ٦٦/١٥ .

([٦٣٨]) البارع للقالي ص٦٣٦، والمحكم لابن سيده ٢٩٥/٧، وإكمال تهذيب الكمال لمُغْلَطَاي ٢٧٣/١٢، وتاج العروس للزبيدي ٦٦/١٥ .

ذهب جمع من أهل العربية وأصحاب التراجم والحديث إلى أن الصواب في ضبط كنية هذا العَلَم كسر الميم وتسكين الجيم وفتح اللام ليس غير[٦٣٩]، وعليه فالضبط المنسوب إلى العوام خطأ على رأي هؤلاء، ومن أقوالهم قول ابن قتيبة في معرض أبواب يغيِّر العوام ما فيها عن أصله: ((باب ما يُغيَّر من أسماء الناس....، وهو أبو مِجْلَزٍ بكسر الميم))[٦٤٠]. ومنه أيضاً قول أبي عليٍّ القاليِّ: ((وقال الأصمعيُّ: يُقال: أبو مِجْلَزٍ، بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام. ولم يعرف أبو عُبيدة: مَجْلِزٌ، بفتح الميم وكسر اللام))[٦٤١].

قلتُ: الشائع فيما وقفتُ عليه في كتب اللغة والتراجم والحديث أن هذا الاسم مضبوط بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام، وهو على خلاف ما شاع بين بعض العوام، ولم يشذ عن هذا الضبط إلا أقل القليل، ومن المعلوم أن الأعلام من الوضعيات على أصحابها، ولا يستلزم من وضعها أن نعرف معانيها وعللها لتخريجها؛ لأن الوضعيات لا تقوم بالضرورة على معرفة العلل[٦٤٢]؛ فهي قائمة على صحة المرويِّ في ضبطها، وعلى ذلك فالأصل المعتبر والأعلى في ضبطه ما كان عليه السواد الأعظم من المحدِّثين والمترجِمين واللغويين.

فإن قيل: هل يعني ذلك تخطئة ما رواه أبو عُبيدة في ضبطه؟ فالجواب: هذا الإشكال يقتضي استحضار مسألة أصولية قبل الخوض في إجابة هذا السؤال، والمسألة تتعلق برواية المفاريد من أفراد أهل اللغة[٦٤٣]، فإذا كان المُجيزون يعتمدون على رواية أبي عُبيدة في ضبط هذا الاسم ممَّا لم يرد عند غيره من المتقدِّمين؛ فهي رواية لغويٍّ متقدِّم قد تفرَّد بها، وأبو عُبيدة

([٦٣٩]) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٢١٦/٧، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص١٧٥، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٢٦، والاشتقاق لابن دريد ص٣٥٢، وديوان الأدب للفارابي ٢٩٨/١، والبارع للقالي ص٦٣٦، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٢٥/١٠، والمحيط لابن عباد ٢٥/٧، والصحاح للجوهري ٨٦٩/٣، وشمس العلوم للحميري ١١٣٤/٢، وإكمال تهذيب الكمال لمُغْلَطَاي ٢٧٣/١٢، والمصباح للفيومي ص٥٨، والقاموس للفيروزآبادي ٢٧٢/٢، وتبصير المنتبه ١٢٦٩/٤، وتقريب التهذيب لابن حجر ٥٨٦/١، وتاج العروس للزبيدي ٦٦/١٥ .

([٦٤٠]) أدب الكاتب ص٤٢٦ .

([٦٤١]) البارع ص٦٣٦ .

([٦٤٢]) انظر: همع الهوامع للسيوطي ١٩٠/١. وممَّا يُروى في هذا السياق أن يونس بن حبيب قال لأبي الدُّقَيْشِ الأعرابيِّ: ما الدُّقَيْشُ؟ فقال أبو الدُّقَيْشِ: لا أدري، هي أسماء نسمعها؛ فنتسمَّى بها.

انظر: الصحاح للجوهري ١٠٠٦/٣، ومجمل اللغة لابن فارس ص٣٣٠، والمحكم لابن سيده ١٥٢/٦ .

([٦٤٣]) انظر: الخصائص لابن جني ٢١/٢، ولمع الأدلة لابن الأنباري ص٨٥، والاقتراح للسيوطي ص٨٦ .

من ثقات الرواة وعُمَد اللغويين وفصحائهم، وكان أعلم أهل زمانه بالأنساب وأخبار العرب والغريب[٦٤٤]، ومن المعلوم أن مفاريد الثقة مقبولة، وقد أفرد بعض أهل اللغة لمفاريد الثقات مباحث، ومن هؤلاء الثقات أبو عُبيدة[٦٤٥].

فإن قيل: قد خالف الثقة في هذه المسألة جمهرة اللغويين والمُترجمين والمحدِّثين. فالجواب: هذا الأمر يحتمل وجهين؛ الأول: ضبط هذا الاسم بهذا الوجه ممَّا وَهِمَ فيه أبو عبيدة، والصواب خلافه. والثاني: تعدُّد ضبط أسماء الأعلام ظاهرة شائعة لا يسوغ الجزم بتخطئة قول ثقة متقدِّم له اليد الطُّولى بين أقرانه في الأنساب واللغة، وإنما غاية الأمر أن ترجِّح ضبطاً شاع بين أهل الاختصاص على قول آخر قد قلَّ أصحابه، ولم تقوَ له حجة[٦٤٦].

ورأيي -والله أعلم- أن الراجح في ضبط هذا العلم ما ذهب إليه الجمهور، بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام، ولا أجزم بخطأ ضبط أبي عُبيدة ومن أخذ بضبطه؛ لأن عدم العلم لا يعني العلم بالعدم، وإن أنكره عليه بعض اللغويين لعدم علمهم به، ولحَّنوا بعض العوام الذين شاع هذا الوجه في ألسنتهم، ولو جاء هذا الوجه من متَّهم في فصاحته أو روايته أو ثقته لقيل في المسألة غير ما قيل، وقد قال ابن جني: ((لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظَنِين أو مُتَّهم أو لم تَرْقَ به فصاحتُه، ولا سبقتْ إلى الأنفس ثقتُه كان مردوداً غير مُتقبَّل))[٦٤٧].

المسألة السابعة عشرة :

((جَنَزَ الشَّيءَ يَجْنِزُه جَنْزاً: سَتَرَهُ...، والجِنَازَةُ والجَنَازَةُ: المَيِّتُ، قال ابن دُريد: زعم قوم أن اشتقاقه من ذلك، قال ابن سيده: ولا أدري ما صحته، وقد قيل: هو نَبَطِيٌّ[٦٤٨].

([٦٤٤]) انظر: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص٧٧، وأخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي ص٥٣، وإنباه الرواة للقفطي ٢٧٦/٣، وبغية الوعاة للسيوطي ٢٩٤/٢ .

([٦٤٥]) انظر: الخصائص لابن جني ٢١/٢-٢٨، والشوارد للصغاني ص٣٤-٥٢ ، والمزهر للسيوطي ١٢٩/١-١٣٧.

([٦٤٦]) من أشهر الأمثلة على ذلك ضبط اسم من انتسب إلى بلدة تِرْمِذ كالحافظ أبي عيسى الترمذي وأبي جعفر الترمذي فقيه الشافعيين بالعراق، فالبلدة في ضبطها ثلاثة أوجه؛ الأول بكسر التاء والميم مع سكون الراء، وهو الأشهر بين أهل الاختصاص، والثاني بضم التاء والميم مع سكون الراء، والثالث بفتح التاء وكسر الميم مع سكون الراء، وهو الأشهر بين أهل البلدة نفسها. انظر: الأنساب للسمعاني ٤١/٣، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢٠٢/٢ .

([٦٤٧]) الخصائص ٢٥/٢ .

([٦٤٨]) انظر: المحكم لابن سيده ٢٩٩/٧. قول ابن دريد من نقل ابن سيده في الموضع نفسه، وأخطأ ابن منظور في نسبة قول: ((ولا أدري ما صحته)) إلى ابن سيده؛ فهو من تتمة كلام ابن دريد في المحكم، وهو في جمهرة اللغة

والجِنَازَةُ: واحدةُ الجَنَائِز، والعامة تقول: الجَنَازَة بالفتح[٦٤٩]))[٦٥٠].

في هذه المسألة أورد ابن منظور من أصوله وجهين في ضبط الجِنَازَة؛ الوجه الأول: الجِنَازَة، بكسر الجيم، والوجه الثاني: الجَنَازَة، بفتح الجيم، وقد ذكر بعض اللغويين أن فتح الجيم استعمال شاع في ألسنة العوام[٦٥١]، وهذا الاستعمال محل خلاف بين أهل العربية في ضبطه، فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربية إلى أن الجَنَازَة بفتح الجيم لغة في الجِنَازَة بكسر الجيم للمَيِّت[٦٥٢]، ومن ذلك قول الخليل: ((الجِنَازَةُ، بنصب الجيم وجرِّها: الإنسانُ المَيِّتُ))[٦٥٣]. ومنه أيضاً قول الفارابيِّ : ((الجَنَازَةُ: لغةٌ في الجِنَازَة))[٦٥٤]. ومنه قول نَشْوَان الحِمْيَريِّ: ((ويُقال: الجَنَازة بالفتح: المَيِّتُ نفسه، والجِنَازَة بكسر الجيم: خَشَبُ الشَّرْجَعِ، ويُقال: بل كلاهما بالكسر، والفتح لغةٌ فيهما))[٦٥٥].

.٤٧٢/١

والنَّبَطِيُّ: نسبة إلى لسان النَّبَط بالعراق، وهم جيلٌ من العَجَم كانوا سكان العراق وأربابها، وخالطوا العرب منذ الجاهلية. انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٥٠/١٣، والأنساب للسمعاني ٢٦/١٣، وتاج العروس للزبيدي ١٣١/٢٠ .

([٦٤٩]) انظر: الصحاح للجوهري ٨٧٠/٣ .

([٦٥٠]) ٣٢٤/٥ .

([٦٥١]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٧٣، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٩٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٢٩/١٠، والصحاح للجوهري ٨٧٠/٣، ومشكلات موطأ مالك ص١٠٢، والاقتضاب للبَطَلْيَوسيِّ ٢٠٥/٢، والنَّظْم المُسْتَعْذَب للرُّكْبِيِّ ١٢٣/١، والتوضيح لابن المُلَقِّن ٢٣٧/٢٧، وعمدة القاري للعيني ٢٧٠/١، والمزهر للسيوطي ٣١٦/١، وتاج العروس للزبيدي ٧٣/١٥ .

([٦٥٢]) انظر: العين للخليل ٧٠/٦، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص١١١، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٥٥٠، والمنتخَب لكراع النَّمل ص٢٨٧، وديوان الأدب للفارابي ٣٨٥/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٢٩/١٠، وغريب الحديث للخطَّابي ٢٣٤/١، والاقتضاب للبَطَلْيَوسيِّ ٢٠٥/٢، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ١٥٦/١، وشمس العلوم للحميري ١١٨٥/٢، والنهاية لابن الأثير ٣٠٦/١، والمُغَرِّب للمُطَرِّزِيِّ ص٩٣، والتاج للزبيدي ٧٣/١٥.

([٦٥٣]) العين ٧٠/٦. قلتُ: وفي المادة نفسها جاء إنكار فتح الجيم بمعنى النَّعْش، وأظنه من إضافة الليث، والله أعلم.

([٦٥٤]) ديوان الأدب ٣٨٥/١ .

([٦٥٥]) شمس العلوم ١١٨٥/٢. والشَّرْجَع: النَّعْش، وهو سرير الميِّت الذي يحمل عليه. اللهمَّ ارحمنا من قبل ومن بعد. انظر: العين للخليل ٣١٠/٢، وجمهرة اللغة لابن دريد ١١٣٧/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ١٩٩/٣.

المانعون :

ذهب بعض أهل العربية إلى أن الصواب للمَيِّت الجِنَازَة بكسر الجيم ليس غير[٦٥٦]، وهو خلاف ما عليه بعض العوامِّ الذين فتحوا الجيم، ومن ذلك قول ابن السكِّيت: ((ما هو مكسور الأوَّل ممَّا فتحته العامةُ أو ضمَّته، تقول هي الصِّنَّارَة مكسورة، ولا تقل صَنَّارَة. وهي الجِنَازَة...))[٦٥٧]. ومنه أيضاً قول ابن قتيبة في باب ما جاء مكسوراً والعامة تفتحه: ((وهي الجِنَازَة بكسر الجيم))[٦٥٨]. فإن قيل: إن لابن السكيت وابن قتيبة أقوالاً تخالف ذلك. فالجواب: هذا إشكال وجيه؛ فقد قال ابن السكِّيت في باب ما جاء على الفَعَالَة والفِعَالَة بمعنى واحد: ((والجِنَازَة والجَنَازَة))[٦٥٩]. وقال ابن قتيبة في باب ما جاء على فعَالَة فيه لغتان، فَعَالَة وفِعَالَة: ((والجَنَازَة والجِنَازَة))[٦٦٠]. وقد أشار البَطَلْيَوْسِيُّ لهذا الإشكال: ((قد اضطرب قول ابن قتيبة في الجِنَازَة؛ فذكر في هذا الباب أنها بالكسر، وأنكر فتح الجيم، وجعله من لحن العامة، ثم قال في باب جاء فيه لغتان استعمل الناس أضعفهما: إن الجِنازة بالكسر أفصح من الجَنازة، ثم ذكر في كتاب الأبنية من كتابه هذا أنهما لغتان، وقال في كتابه في المسائل[٦٦١]: الجِنَازة بكسر الجيم: المَيِّت، وإنما سُمِّي النَّعْش جنازة باسم المَيِّت، ولم يذكر الفتح))[٦٦٢].

والجواب على هذا الإشكال يحتمل عندي أحد ثلاثة أوجه؛ الأول: هذا من باب الاضطراب في تحرير المسائل كما ذكر البَطَلْيَوسيُّ، ولا تمنع مكانة هؤلاء الكبار من الزَّلل؛ فهم بشر -رحمنا الله وإياهم- يصيبون ويخطئون، وهي شاردة في أرض فواردهم. والثاني: تعدُّد الآراء

([٦٥٦]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٧٣، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٩٢، والفصيح لثعلب ص٢٩٤، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٢٩/١٠، والاقتضاب ٢٠٥/٢، ومشكلات موطأ مالك للبَطَلْيَوْسيِّ ص١٠٢، وغريب الحديث لابن الجوزي ١٧٧/١، والمُغَرِّب للمُطَرِّزيِّ ص٩٣، ومتن موطأة الفصيح لابن المُرَحَّل ص٩٨، والمصباح للفيومي ص٦٢، وعمدة القاري للعيني ١١٦/٤، والمزهر للسيوطي ٣١٦/١، والتاج للزبيدي ٧٣/١٥.

([٦٥٧]) إصلاح المنطق ص١٧٣ .

([٦٥٨]) أدب الكاتب ص٣٩٢ .

([٦٥٩]) إصلاح المنطق ص١١١ .

([٦٦٠]) أدب الكاتب ص٥٥٠ .

([٦٦١]) يقصد بذلك كتاب المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير. وانظر منقوله في ص٣٨٥ .

([٦٦٢]) الاقتضاب ٢٠٥/٢ .

الذي قد يورد مثل هذا الإشكال عليهما وعلى غيرهما ظاهرة شائعة في كثير من العلوم؛ فتجد العالم له أكثر من رأي في المسألة الواحدة، وقد يكون أحدهما متقدِّماً قد أهمله وأخذ بغيره مع المراجعة والمذاكرة دون أن ينصَّ على تراجعه صراحة. والثالث: النصُّ على لغة لا يعني بالضرورة قبولها والعمل بها؛ فقد يذكر أحد اللغويين لغة في لفظ، ولا يأخذ بها لضعفها عنده أو لقادح آخر من قوادحه، وهذا شائع في موضوع لغات العرب في كتب اللغة.

قلتُ: والصواب في أصل المسألة –والله أعلم– أن استعمال العوام للجَنَازَة بفتح الجيم للمَيِّت صواب، وإن كان الأصل الشائع بين فصحاء العرب بكسر الجيم، ومن شواهد ذلك قول الكُمَيْتِ في النبيِّ –صلى الله عليه وآله وسلم– :

كَانَ مَيْتاً جِنَازَةً خَيْرَ مَيْتٍ غَيَّبَتْهُ حَفَائِرُ الأَقْوَامِ[٦٦٣]

والجنازة قد تكون مأخوذة من جُنِزَ الرَّجُلُ بمعنى جُمِعَ، وهو مَجْنُوْز؛ لأن المَيِّت تُجمَع عليه ثيابه في نعشه[٦٦٤]، وقد تكون مأخوذة من جُنِزَ الشيءُ إذا سُتِرَ، وهو مَجْنُوْزٌ؛ لأن المَيِّت يُستر بعد غسله[٦٦٥]، والخلاصة من ذلك أن الجَنَازَة بفتح الجيم لغة مسموعة عن العرب في الجِنَازَة بكسر الجيم، واستعمال العوام جاء على لغة مسموعة؛ فالمسألة تتعاورها درجات الصواب والفصاحة لا الصواب والخطأ؛ فمن رواها على هذا الوجه من الرواة وكبار اللغويين الثقات حجة على من لم يروها، وقولي كقول الفَيُّوْمِيِّ: ((الجنَازَة، وهي بالفتح والكسر، والكسر أفصح))[٦٦٦].

المسألة الثامنة عشرة :

((ورَأْسُ عَيْنٍ ورَأْسُ العَيْنِ، كلاهما مَوْضِعٌ[٦٦٧]....، قَدِمَ فلانٌ من رَأْسِ عَيْنٍ، وهو

([٦٦٣]) لم أقف عليه في ديوانه، وهو في شرح هاشميَّات الكُميت لأبي رِيَاش القيسيِّ ص٢٦، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٢٩/١٠، وتاج العروس للزبيدي ٧٣/١٥ .

قلتُ: استشهد الخطَّابيُّ بالبيت على صحة فتح الجيم للمَيِّت؛ لأن الجنازة في بيت الكُميت بفتح الجيم على رواية ابن الأعرابيِّ، وذكر سند الرواية. انظر: غريب الحديث للخطابي ٢٣٤/١ .

([٦٦٤]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٢٩/١٠، والمحيط في اللغة لابن عباد ٢٦/٧، وتاج العروس للزبيدي ٧٣/١٥ .

([٦٦٥]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٤٧٢/١، والمحكم لابن سيده ٢٩٩/٧، وتاج العروس للزبيدي ٧٣/١٥ .

([٦٦٦]) المصباح ص٦٢ .

([٦٦٧]) انظر: المحكم لابن سيده ٥٤٥/٨ .

مَوْضِعٌ، والعامة تقول: مِنْ رَأْسِ العَيْنِ[٦٦٨]))[٦٦٩].

نقل ابن منظور من أصوله وجهين لاسم هذا الموضع[٦٧٠]، أحدهما رَأْسُ العَيْنِ، والآخر رَأْسُ عَيْنٍ، وقد ذكر بعض أهل العربية والبلدان أن رَأْسَ العَيْنِ ممَّا شاع في ألسنة العوام[٦٧١]، وهو محل خلاف بين علماء اللغة والبلدان؛ فمنهم من أجازه؛ لأنه من الثابت في المسموع، ومنهم من منعه مكتفياً برَأْسِ عَيْنٍ؛ لأنه الصواب في المسموع، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين وعلماء البلدان إلى أن رَأْسَ العَيْنِ صواب للموضع نفسه[٦٧٢]، وعليه جاء استعمال العوام، وقد أنكر بعض اللغويين رَأْسَ عَيْنٍ مجرداً من الألف واللام[٦٧٣]، ومن ذلك قول ابن عبد رَبِّه الأندلسيِّ: ((ثم الجَزِيْرَة، وهي ما بين دجلة والفرات، وبهما نهران يُقال لهما الخابُور والبَلِيْخ، ومخرجهما من رَأْسِ العَيْنِ، مدينة عظيمة بالجزيرة في داخلها عَيْن))[٦٧٤]. ومنه قول ابن سيده: ((ورَأْسُ عَيْنٍ ورَأْسُ العَيْنِ، موضع بين حَرَّان ونَصِيْبِين، وقيل

([٦٦٨]) انظر: الصحاح للجوهري ٩٣٢/٣ .

([٦٦٩]) ٩٢/٦-٩٣ .

([٦٧٠]) هو بلد شهير من بلدان الجزيرة، وسُمِّيت بالجزيرة لأنها تقع بين نهري دجلة والفرات، ومنها المَوْصِل والرَّقَّة وحَرَّان وغيرها، واختلط العرب فيها بالعجم منذ الجاهلية، وكان في رأس العين يوم من أيام العرب سُمِّي بيوم رأس العين، وكان حرباً بين تميم وبكر، وجاء في شعر الفصحاء، والنسبة إلى هذا البلد الرَّسْعَنِيُّ، وإليها انتسب بعض العلماء.

انظر: العقد الفريد لابن عبد ربه ١٨٣/٥، والأنساب للسمعاني ١٢٢/٦، ومعجم البلدان للحموي١٣٤/٢، ١٣/٣.

قلتُ: وما زال هذا البلد قائماً بهذا الاسم إلى عصرنا الحاضر في الشمال الشرقيِّ من سُوْرِيَة، وهو مشهور الآن بآثاره.

([٦٧١]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٩٦، والصحاح للجوهري ٩٣٢/٣، وإسفار الفصيح للهروي ص٢٤٨، والتنبيه والإيضاح لابن بري ٢٧٦/٢، والأماكن لأبي بكر الهمداني ص٧٠٥، ومعجم البلدان للحموي ١٣/٣، والعباب للصغاني (حرف السين) ص١٧٨، وتاج العروس للزبيدي ١٠٣/١٦ .

([٦٧٢]) انظر: المسالك والممالك لابن خُرْدَاذْبَة ص١٧٥، والاختيارين للأخفش الأصغر ص٧٠١، والعقد لابن عبد ربه ٢٧٣/٦، وصفة جزيرة العرب لأبي محمد الهمداني ص٢٧٥، والتنبيهات لعلي بن حمزة ص٣٠٦، وأحسن التقاسيم للمقدسي ص٥٤، والمحكم لابن سيده ٢٥٤/٢، ٥٤٥/٨، ونشوار المحاضرة للتنوخي ٢٥٠/٥، والمسالك والممالك ٢٣٧/١، ومعجم ما استعجم للبكري ٦٢٣/٢، والتنبيه لابن بري ٢٧٦/٢، واتفاق المباني للدَّقِيقيِّ ص١٩٧، ومعجم البلدان للحموي ١٣/٣، والقاموس للفيروزآبادي ٢٥٠/٤، وتاج العروس للزبيدي ١٠٢/١٦.

([٦٧٣]) انظر: التنبيهات لعلي بن حمزة ص٣٠٦، والتنبيه والإيضاح لابن بري ٢٧٦/٢، وتاج العروس للزبيدي ٤٥١/٣٥ .

([٦٧٤]) العقد الفريد ٢٧٣/٦ .

بين رَبِيْعَة ومُضَر))[٦٧٥]. وأنكر عليُّ بن حمزة[٦٧٦] رَأْسَ عَيْنٍ في ردِّه على ابن السكِّيت؛ فقال: ((فأما هذه العين التي يقصدونها، وهي ببلد بالجزيرة، فلا يُقال فيها إلا من رَأْسِ العَيْن))[٦٧٧].

المانعون :

ذهب بعض علماء اللغة والبلدان إلى أن الصواب في اسم هذا البلد رَأْسُ عَيْنٍ ليس غير[٦٧٨]، وهو بخلاف ما جاء عليه استعمال العوام، ومن أقوال هؤلاء قول ابن السكيت: ((وتقول: قد قَدِمَ من رَأْسِ عَيْنٍ، ولا تقل: من رَأْسِ العَيْن))[٦٧٩]. ومنه أيضاً قول ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ((وأما قوله: جئنا من رَأْسِ عَيْنٍ، وعَبَرْتُ دِجلة، بغير ألف ولام[٦٨٠]. فإنما يعني أن العامة تُدخل الألف واللام في دِجلة وفي عَيْن، وهما موضعان مَعْرِفَتَان، والأعلام لا يجوز تعريفها بالألف واللام، ولا سيما ما لا يكون له ثانٍ يَتَنَكَّر به، كزيد وعمرو))[٦٨١].

قلتُ: الوجهان صواب للموضع نفسه، وصحة الأعلام ثبوت سماعها؛ فلك أن تقول: رَأْسُ العَيْنِ أو رَأْسُ عَيْنٍ، وقد نقل الوجهين ثقات من أعلام أهل اللغة والبلدان، وجاء عليهما شعر الفصحاء، وممَّا جاء في رَأْسِ العَيْنِ قول المُخَبَّلِ السَّعْدِيِّ[٦٨٢]:

---

(٦٧٥) المحكم ٢٥٤/٢ .

(٦٧٦) هو عليُّ بن حمزة البصري اللغوي، ضليع في اللغة والأدب، اشتهر بردوده على بعض اللغويين والأدباء كابن السكيت وثعلب والجاحظ، ومن أشهر مصنفاته التنبيهات على أغاليط الرواة، وهو مطبوع، ولم تكتمل فيه تنبيهاته، وله أكثر من مخطوطة في مكتبة المتحف البريطاني (رقم٣٠٨١ شرقية)، توفي سنة خمس وسبعين وثلاث مئة من الهجرة.

انظر: معجم الأدباء للحموي ١٧٥٤/٤، وبغية الوعاة للسيوطي ١٦٥/٢، والأعلام للزركلي ٢٨٣/٤ .

(٦٧٧) التنبيهات على أغاليط الرواة ص٣٠٦ .

(٦٧٨) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٩٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٣٠، والفصيح لثعلب ص٣١٩، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٩٦، والتهذيب للأزهري ١٣١/٣، والمسالك والممالك للمُهَلَّبِيِّ ص١١١، ومجمل اللغة لابن فارس ص٦٤١، وإسفار الفصيح للهروي ص٢٤٨، والجبال والأمكنة والمياه للزمخشري ص٢٣٩، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص٢٧٣، ومعجم البلدان للحموي ١٣/٣، والعباب للصغاني (حرف السين) ص١٨٧، ومراصد الاطلاع لابن عبد الحق ٥٩٣/٢، والمزهر للسيوطي ١٥٩/٢، والتاج للزبيدي ٩٥/٣٥.

(٦٧٩) إصلاح المنطق ص٢٩٦ .

(٦٨٠) الفصيح لثعلب ص٣١٩ .

(٦٨١) تصحيح الفصيح وشرحه ص٤٩٦ .

(٦٨٢) اختُلف في اسمه، ومن أشهر ما قيل: هو ربيعة بن مالك السَّعْديُّ التميميُّ، شاعر مخضرم، ولقبه مأخوذ من

وأَنْكَحْتَ هَزَّالاً خُلَيْدَةَ بَعْدَمَا زَعَمْتَ بِرَأْسِ العَيْنِ أَنَّكَ قاتِلُهْ[٦٨٣]

ومنه أيضاً قول الشاعرة[٦٨٤]:

بِرَأْسِ العَيْنِ قاتِلُ مَنْ أَجَرْتُم مِنَ الخَابُوْرِ مَرْتَعُهُ السِّرَارُ[٦٨٥]

ومنه أيضاً ما قيل في يوم رَأْسِ العَيْنِ:

وَهُمْ قَتَلُوا عَمِيْدَ بَنِيْ فِرَاسٍ بِرَأْسِ العَيْنِ فِي الحُجَجِ الخَوَالِي[٦٨٦]

وممَّا جاء في رَأْسِ عَيْنٍ للموضع نفسه قول الشاعر:

نَصِيْبِيْنُ بِها إِخْوَانُ صِدْقٍ وَلَمْ أَنْسَ الذِيْنَ بِرَأْسِ عَيْنِ[٦٨٧]

ومنه أيضاً قول الشاعر:

بِآمِدَ مَرَّةً وبِرَأْسِ عَيْنٍ وأَحْيَاناً بِمَيَّافَارِقِيْنا[٦٨٨]

الخَبْل، وهو استرخاء المفاصل لضعف أو جنون، وقد خطب خُلَيْدَة أخت الزِّبرقان بن بدر، فمنعه الزبرقان لشيء أخذه عليه في عقله، ثم أسلم المُخَبَّل، وتوفي في خلافة عمر أو عثمان –رضي الله عنهما–، وقيل للمُخَبَّل صحبة.

انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٢٠/١، والاشتقاق لابن دريد ص٢٥٦، والإصابة لابن حجر ٣٧٩/٢ .

(٦٨٣) انظر: المُخَبَّلُ السَّعْدِيُّ، حياته وما تبقى من شعره للدكتور حاتم الضامن، مجلة المورد، مجلد٢، عدد١، ص١٣٠. وهَزَّالٌ رجُلٌ من بني قُرَيْع، وخُلَيْدَةُ أخت الزِّبْرِقَان بن بدر، وكان المُخَبَّل يحبها، وقصة البيت أن هَزَّالاً قتلَ ابنَ مَيَّة الذي كان في جِوار الزبرقان، فبدل أن يقتله الزبرقانُ ثأراً لجِواره زوَّجه أخته خليدة بعد أن تصالحا؛ فهجاه لذلك.

انظر: الاختيارين للأخفش الأصغر ٧٠١، والممتع في صنعة الشعر للقيرواني ص٢٦٧، والإصابة لابن حجر ٣٨٠/٢.

(٦٨٤) قيل: هي زوج ابن مَيَّة الذي قُتل في جِوار الزبرقان، وتهجوه لذلك، وقيل: هي أخته، وذُكر أن اسمها أسماء بنت مسعود بن عبد القيس، كما نقل المَرْزُبَانِيُّ في كتابه أشعار النساء ص٩٤ . ومظانُّ ذلك في الحاشية التالية .

(٦٨٥) انظر: التنبيهات لعلي بن حمزة ص٣٠٧، والتنبيه لابن بري ٢٧٦/٢، وتاج العروس للزبيدي ٤٥١/٣٥.

والخابُور: نهر في الجزيرة الواقعة بين نهري دجلة والفرات قُرب رأس العين، وقد سبق ذكره.

(٦٨٦) انظر: أنساب الأشراف للبلاذريِّ ١٦٧/١٢، والعقد الفريد لان عبد ربه ١٨٣/٥، ومعجم ما استعجم للبكريِّ ٦٢٣/٢، ونهاية الأرب للنويريِّ ٣٨٦/١٥، والتاج للزبيدي ١٠٢/١٦. وهو منسوب إلى سُحَيْم بن وُثَيْل الرِّيَاحيِّ.

(٦٨٧) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٩٦، وإسفار الفصيح للهروي ص٢٤٨، والتنبيه لابن بري ٢٩٠/٥، وتاج العروس للزبيدي ٤٥٠/٣٥. وهو بلا نسبة.

(٦٨٨) انظر: المسالك والممالك لابن خُرْدَاذْبَة ص٩٥، والبلدان لابن الفقيه ص١٨٠، ومقامات الهمَذاني ص٥٥، والمحكم لابن سيده ٣٩٢/٩، وتاج العروس للزبيدي ٣٩٢/٧، وهو بلا نسبة. قلتُ: ذكر أهل البلدان أن آمِدَ ورأسَ العينِ ومَيَّافَارِقِيْنَ مواضع قُرب بعضها في الجزيرة الواقعة بين نهري دجلة والفرات. انظر: معجم البلدان للحموي ١٣٤/٢.

المسألة التاسعة عشرة :

((الجوهريُّ: الجِرْجِسُ لغة في القِرْقِسِ، وهو البَعُوْضُ الصِّغَار[٦٨٩].... ابنُ السِّكِّيْت: هو القِرْقِسُ الذي تقوله العامَّةُ: الجِرْجِس[٦٩٠]))[٦٩١].

نقل ابن منظور من بعض مصادره وجهين في اسم من أسماء البَعُوض؛ هما القِرْقِسُ والجِرْجِسُ[٦٩٢]، وقد ذكر بعض اللغويين أن الجِرْجِس ممَّا شاع في ألسنة العوام للمعنى نفسه[٦٩٣]، وهو محل خلاف بين أهل العربية؛ فمنهم من أجاز الجِرْجِس لثبوت سماعه عن العرب، ومنهم من منعه؛ لأن الصواب عنده في المسموع بالقاف ليس غير، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل اللغة إلى أن الجِرْجِس صواب؛ لأنه لغة مسموعة في القِرْقِس للمعنى نفسه[٦٩٤]، وعلى هذا الوجه جاء استعمال العوام، ومن ذلك قول ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ((وأما قوله: القِرْقِس، هو لهذا البَعُوض[٦٩٥]. يعني صِغَار البَقِّ، واسمه بالعربية: البَعُوض، وأما القِرْقِس فأعجميٌّ مُعرَّب، ويُقال أيضاً: الجِرْجِس، بالجيم))[٦٩٦]. ومنه أيضاً قول الجوهريِّ:

([٦٨٩]) انظر: الصحاح ٩١٣/٣ .

([٦٩٠]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٠٦/٨. والأزهري نقل قول ابن السكيت من إصلاح المنطق ص٣٠٨ .

([٦٩١]) ٣٧/٦، ١٧١/٦ .

([٦٩٢]) قلتُ: يستعمل العوام من أهلي في بلدي القِرْقِس أو الجِرْجِس لطائر له صفير من جنس العصافير، وينطقونه بصوت بين الجيم والقاف، والذي يبدو لي أنه القُبَّرَةُ المعروفة عند العرب الأوائل، والله أعلم.

([٦٩٣]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٠٨، والحيوان للجاحظ ٢١٤/٥، والبارع للقالي ص٥٥١، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٣٨٩، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٥٠، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢١٣، وتاج العروس للزبيدي ٣٦٣/١٦.

([٦٩٤]) انظر: العين للخليل ٢٥٣/٥، والجمهرة لابن دريد ١١٦٢/٢، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٩٣، والإبدال لأبي الطيب ٢٤٤/١، والتهذيب للأزهري ٢٨١/٨، والمحيط لابن عباد ١٠/٧، والصحاح للجوهري ٩١٣/٣، والمحكم لابن سيده ٥٨١/٧، والعباب للصغاني (حرف السين) ص٦٦، ومتن موطأة الفصيح لابن المُرَحَّل ص٩٧، والقاموس للفيروزآبادي ٣٢٣/٢، وحياة الحيوان الكبرى للدَّمِيْرِيِّ ٢٧٦/١، والتاج للزبيدي ٤٩٣/١٥.

([٦٩٥]) انظر: الفصيح لثعلب ص٢٩٤ .

([٦٩٦]) تصحيح الفصيح وشرحه ص٢٩٣ .

((الجِرْجِسُ: لغةٌ في القِرْقِسِ، وهو البَعُوْضُ الصِّغَار))[٦٩٧].

المانعون :

ذهب بعض أهل اللغة إلى أن الصواب فيه القِرْقِس، بالقاف ليس غير[٦٩٨]، ومن ذلك ما ذكره ابن سيده بقوله: ((الجِرْجِسُ: البَّقُّ، وقيل: البَعُوض، وكَرِهَ بعضُهم الجِرْجِس، وقال: إنَّما هو القِرْقِس))[٦٩٩]. ومنه أيضاً قول أبي الصَّفَاء الصَّفَدِيِّ فيما أخطأ فيه العوام: ((العامَّةُ تقول: الجِرْجِس. وصوابُه: قِرْقِس، بالقاف))[٧٠٠].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أن الأصل الشائع بين العرب القِرْقِس، بالقاف، وبه جاءت جمهرة كتب اللغة، وشاع في ألسنة الفصحاء، ومن ذلك قول الشاعر:

فَلَيْتَ الأَفَاعِيَّ يَعْضُضْنَنَا مَكَانَ البَرَاغِيْثِ والقِرْقِسِ[٧٠١]

ويصح فيه الجِرْجِس أيضاً على الوجه الذي نطق به العوام؛ لأنه ثابت سماعاً عن بعض الفصحاء، ونصَّ عليه بعض ثقات أهل العربية، ومن شواهد هذا الوجه قول شُرَيْح الكَلْبِيِّ[٧٠٢]:

لَبِيْضٌ بِنَجْدٍ لَمْ يَبِتْنَ نَوَاطِراً لِزَرْعٍ وَلَمْ يَدْرُجْ عَلَيْهِنَّ جِرْجِسُ[٧٠٣]

([٦٩٧]) الصحاح ٩١٣/٣ .

([٦٩٨]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٠٨، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٠٨، والفصيح لثعلب ص٢٩٤، والبارع للقالي ص٥٥١، والمحكم لابن سيده ٥٨٢/٧، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٣٨٩، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٥٠، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢١٣، وتاج العروس للزبيدي ٤٩٣/١٥ .

([٦٩٩]) المحكم ٥٨١/٧ .

([٧٠٠]) تصحيح التصحيف ص٢١٣ .

([٧٠١]) انظر: العين للخليل ٢٥٣/٥، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٠٨، وجمهرة اللغة لابن دريد ١١٦٢/٢، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٩٣، والبارع للقالي ص٥٥١، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٩٥/٩، والصحاح للجوهري ٩٦٢/٣، والمحكم لابن سيده ٦١٠/٦، وتاج العروس للزبيدي ٣٦٨/١٦. وهو بلا نسبة.

([٧٠٢]) هو شُرَيْحُ بن جَوَّاس بن القَعْطَل، من بني كَلْب، كان شاعراً، وأبوه في الشِّعْر أشهر منه وأقرب لخلفاء بني أمية، ولأبيه شعر في التحريض على قتال من ثار على بني أمية، ولم أقف على سنة وفاة شُرَيْح غير أنه عاش في العصر الأموي.

انظر: نسب مَعَدٍّ واليمن الكبير لابن الكلبي ٥٧٠/٢، وأنساب الأشراف للبلاذريِّ ١٣٨/٧، والتاج للزبيدي ٢٦٤/٣٠.

([٧٠٣]) انظر: الصحاح للجوهري ٩١٣/٣، والنظم المستعذب للرُّكْبِيِّ ١٩٦/١. وفي رواية: نَوَاظِراً، وهي في العباب للصغاني (حرف السين) ص٦٦. قلتُ: النواطر والنواطير جمع ناطُوْر وناطُوْرة كالناظُوْر والناظُوْرة لمن يحفظ الزَّرْع

فإن قيل: ألا يتقوَّى هذا بحمله على إبدال القاف جيماً؟ فالجواب: بلى، قد يصح حمله على الإبدال، وللتبادل بين حرفي القاف والجيم أمثلة كثيرة من المسموع عن فصحاء العرب[٧٠٤].

المسألة العشرون :

((والرَّصَصُ والرِّصَاصُ والرَّصَاصُ: معروف من المَعْدِنِيَّات مشتق من ذلك لتداخل أجزائه[٧٠٥]. والرَّصَاصُ أكثرُ من الرِّصَاصِ[٧٠٦]. والعامَّة تقوله بكسر الرَّاء[٧٠٧]))[٧٠٨].

نقل ابن منظور من بعض أصوله ثلاثة أوجه في المسألة للاستعمال نفسه، وهي الرَّصَصُ والرِّصَاصُ والرَّصَاصُ، وقيل: إنه عربيٌّ أصيل من الرَّصِّ للالتصاق والإحكام، وقيل: إنه مُعرَّب من إِرْزِرْز[٧٠٩]، وقد ذهب بعض أهل اللغة إلى أن الرِّصَاص -بكسر الرَّاء- ممَّا شاع في ألسنة العوام[٧١٠]، وهذا الوجه أجازه بعض اللغويين لثبوته في السماع، وأنكره آخرون، وإليك بيانه.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربية إلى أن الرِّصَاصَ -بكسر الرَّاء- صواب؛ لأنه لغة مسموعة ثابتة عن فصحاء العرب في الرَّصَاصِ -بفتح الراء-[٧١١]، ومن أقوال المُجيزين قول الخليل:

ويحرسه.

انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢١٧/١٣، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٢٢٧/١، وتاج العروس للزبيدي ٢٤٣/١٤.

(٧٠٤) انظر: الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢٣٩/١، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٤٨/١ .

(٧٠٥) انظر: المحكم لابن سيده ٢٦٦/٨ .

(٧٠٦) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٧٩/١٢ .

(٧٠٧) انظر: الصحاح للجوهري ١٠٤١/٣ .

(٧٠٨) ٤١/٧ .

(٧٠٩) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٦٦. قلتُ: جمهرة ما وقفتُ عليه في كتب اللغة على أنه عربي أصيل.

(٧١٠) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٨، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٦٦، والصحاح للجوهري ١٠٤١/٣، وشرح الفصيح للزمخشري ٣٦٦/٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١١٠، والمطلع للبعلي ص٢٦٧، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٨٤، والمزهر للسيوطي ٣١٦/١، وتاج العروس للزبيدي ٥٩٦/١٧.

(٧١١) انظر: العين للخليل ٨٤/٧، وتهذيب اللغة للأزهري ٧٩/١٢، والمحيط في اللغة لابن عبَّاد ٨٦/٨، والمحكم لابن سيده ٢٦٦/٨، والاقتضاب للبَطَلْيوسي ٢٠٠/٢، وشرح الفصيح للزمخشري ٣٦٦/٢، وشمس العلوم للحميري ٢٣٤٧/٤، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص١٢١، ولُباب تحفة المجد للَّبْليِّ ٢٥٥/٢، ومتن موطأة الفصيح لابن المُرَحَّل ص٨٤، والمطلع للبعلي ٢٦٧، وعمدة القاري للعيني ٢٣٣/١٩، ومجمع بحار

((والرَّصَاصُ: معروف، ويُقال: الرِّصَاص))[٧١٢]. ومن أقوالهم أيضاً قول الفرَّاء: ((الرَّصَاصُ أكثرُ من الرِّصَاصِ))[٧١٣]، ومنه أيضاً قول نَشْوَان الحِمْيَريِّ: ((الرِّصَاصُ لغةٌ في الرَّصَاصِ))[٧١٤].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أن الصواب فيه الرَّصَاصُ -بفتح الرَّاء- ليس غير[٧١٥]، ومن أقوال هؤلاء قول ابن السكِّيت: ((وهو الرَّصَاصُ، ولا تقل: الرِّصَاصُ))[٧١٦]. ومن أقوالهم أيضاً قول ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ((والعامَّة تكسر الرَّاء من أوَّله، والعربُ تفتحه....، وفُتحت الرَّاء من أوَّله؛ فصار على وزن فَعَال))[٧١٧].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن الرِّصَاصَ -بكسر الرَّاء- لغة ثابتة عن فصحاء العرب، وحكاها -كما مرَّ بك- جمع من ثقات اللغة وعُمدها، وإن كانت لغة الفتح أشهر وأكثر، ونسبة كسر الرَّاء إلى بعض العوام لا تجعله خطأ؛ فاستعمالهم جاء على وجه مسموع ثابت عن فصحاء العرب، وفي ذلك وأشباهه قال الزَّبيدي: ((ونسبتُه للعامة لا يوجب كونه لحناً، وإنَّما يُقال: إنَّها في مقابلة الأفصح والأشهر؛ فتأمَّل))[٧١٨].

فإن قيل: جاء على لغة الفتح شواهد، ولم يأتِ على لغة الكسر شاهد. فالجواب: لا يلزم من إثبات لفظ عربي أن يروي له الحاكي شاهداً، وهذا شائع في كتب اللغة ومعجماتها؛ فرواية

الأنوار للفتَّني ٣٣١/٢، وتاج العروس للزبيدي ٥٩٧/١٧، والمعجم الوسيط ٣٤٨/١ .

(٧١٢) العين ٨٤/٧ .

(٧١٣) تهذيب اللغة للأزهري ٧٩/١٢ .

(٧١٤) شمس العلوم ٢٣٤٧/٤ .

(٧١٥) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٦٣، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٨، والفصيح لثعلب ص٢٨٩، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٦٦، وعمدة الكُتَّاب للنحَّاس ص٤٤٢، والتلخيص لأبي هلال العسكري ص٢٣٤، والبصائر للتوحيدي ٢٣/٣، والمخصص لابن سيده ٢٩٧/٣، وتثقيف اللسان لابن مكِّي ص١٢٧، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١١٠، وتحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص١٨٨، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٨٤، والقاموس للفيروزآبادي ٤٦٧/٢، والمزهر للسيوطي ٣١٦/١، وتاج العروس للزبيدي ٥٩٦/١٧.

(٧١٦) إصلاح المنطق ص١٦٣ .

(٧١٧) تصحيح الفصيح وشرحه ص٢٦٦ .

(٧١٨) تاج العروس ٧٢/١٨ .

الثقات من اللغويين المتقدِّمين كافية لإثبات المرويِّ عن العرب، وهذا الاعتراض يُحتج به على أن الأشهر والأكثر في أصل المسألة فتح الراء، ولا يُحتج به على تخطئة المرويِّ من الثقات.

فإن قيل: جاء الرُّصَاصُ -بضم الرَّاء-، ولم تذكره في مسألتك. فالجواب: ذكر هذا الوجه بعض اللغويين المتأخرين[٧١٩]، ولم أقف عليه عند أحد من المتقدِّمين؛ فلعلَّه وهمٌ من صاحبه، قال الزَّبيديُّ في ذلك: ((والمشهور على الألسنة بالضمِّ، ولكنَّه لم يثبت بالنَّصِّ))[٧٢٠].

المسألة الحادية والعشرون :

((العَمْصُ: ضَرْبٌ من الطَّعَام، وعَمَصَهُ: صَنَعَهُ، وهي كلمةٌ على أفواه العامة، وليست بَدَوِيَّة، يُريدون بها الخَامِيْزَ، وبعضٌ يقول: عَامِيْص[٧٢١]. قال الأزهريُّ: عَمَصْتُ العامِصَ والآمِصَ، وهو الخَامِيْزُ[٧٢٢])).[٧٢٣]

أورد ابن منظور من بعض أصوله العَمْصَ للخَامِيْزِ، وهو الهُلَامُ، والمقصود بذلك طعام يُتَّخذ من لحم العِجْل بجِلْده، وبعضهم يأكله نِيْئاً، ومنه قيل: عَمِصٌ، وهو وصف للمولَع بأكل هذا الطعام[٧٢٤]، وقد ذكر بعض أهل اللغة أن استعمال العَمْصَ ممَّا شاع في ألسنة العوام[٧٢٥]، واختلف فيه اللغويون؛ فإليك تفصيل مذاهبهم في هذه المسألة.

المُجيزون:

ذهب جمع من أهل العربية إلى أن العَمْصَ وما اشتُقَّ منه من تصريفات صواب لهذا الطعام[٧٢٦]، وعليه جاء استعمال بعض العوام، ومن أقوال هؤلاء قول الخليل: ((عَمَصْتُ

---

(٧١٩) انظر: تاج العروس للزبيدي ٥٩٧/١٧ .

(٧٢٠) التكملة والذيل والصلة ٢٧/٤. قلتُ: وما زال ضمُّ الرَّاء مشهوراً على ألسنة عوام أهلنا في مصر.

(٧٢١) انظر: المحكم لابن سيده ٤٥٩/١ .

(٧٢٢) انظر: تهذيب اللغة ٣٧/٢. قلتُ: القول ليس للأزهريِّ، نقله الأزهريُّ، ونسبه إلى الليث بن المظفر في الموضع نفسه.

(٧٢٣) ٥٨/٧ .

(٧٢٤) انظر: التهذيب للأزهري ٣٧/٢، ١٦٩/٦، والتكملة للصغاني ٢٦٤/٣، والتاج للزبيدي ٤٨٣/١٧، ٤٥/١٨.

(٧٢٥) انظر: المحكم ٤٥٩/١، والمخصص لابن سيده ٤٣٠/١، وتاج العروس للزبيدي ٤٦/١٨ .

(٧٢٦) انظر: العين للخليل ٣١٥/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٧/٢، والمحكم ٤٥٩/١، والمخصص لابن سيده ٤٣٠/١، والتكملة للصغاني ٢٤/٤، والقاموس للفيروزآبادي ٤٧٤/٢، وتاج العروس للزبيدي ٤٥/١٨ .

العامِصَ، وأَمَصْتُ الآمِصَ، أي: الخَامِيْز، مُعَرَّبة))[٧٢٧]. ومنه أيضاً قول الصَّغَانيِّ: ((ع م ص. أهمله الجوهريُّ، والعامِصُ والعامِيْصُ والآمِصُ والآمِيْصُ: الخامِيْزُ، وقد سبق ذكرُه في حرف الزَّاي، وفي فصل الهمزة من هذا الباب، ويُقال: عَمَصْتُ العامِصَ، وقال ابن الأعربيِّ: العَمِصُ مثال كَتِفٍ: المُوْلَعُ بأكل العامِص))[٧٢٨].

المانعون :

لم أقف على قول لأحد من أهل اللغة يمنع ذلك صراحة غير أني وجدت ابن دريد ينصُّ على عدم معرفته به؛ فقال: ((والعَمْصُ ذكره الخليلُ، فزعم أنه ضربٌ من الطَّعام، ولا أقف على حقيقته))[٧٢٩]. وقد أهمل الجوهريُّ هذه المادة ممَّا يُوحي بعدم صحة شيء عنده فيها.

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أن الهُلَامَ اللفظُ العربيُّ الأصيل لهذا الطعام، وما استعمله بعض العوام في أصل المسألة صواب أيضاً؛ لأن العَمْصَ وما أخذ منه مُعرَّب في زمن متقدِّم[٧٣٠]، وإن لم يكن أصيلاً شائعاً بين الفصحاء في البوادي، وهذا مقصود ابن سيده عندما وصف الكلمة بأنها ليست بدويَّة، ويعضده قول ابن سيده نفسه في موضع آخر: ((تقول: عَمَصْتُ العامِصَ وأَمَصْتُ الآمِص، وهي كلمة تجري على ألسنة العامة، وليست فصيحة، يَعْنُون الخَامِيْزَ، وربما قالوا: العامِيْص))[٧٣١].

أما الخامِيْزُ فاسم أعجميٌّ، وقد اختصر الزَّبيديُّ ما فيه بقوله: ((أهمله الجوهريُّ، وقال الأزهريُّ: لا أعرف خَمَزَ، ولا أحفظ للعرب فيه شيئاً صحيحاً، وقد قال اللَّيث: الخامِيْزُ اسمٌ أعجميٌّ، إعرابه عامِصٌ وآمِصٌ، وبعضهم يقول: عامِيْصٌ وآمِيْصٌ، وقال اللِّسان: العامِيْصُ الهُلَام، وقال اللَّيث: العامِيْصُ طعامٌ يُتَّخذ من لحم عِجْل بجِلْده))[٧٣٢].

فإن قيل: ما سبب اختلاف تعريبه على عدة ألفاظ ساقها اللغويُّون؟ فالجواب: إن

([٧٢٧]) العين ٣١٥/١ .

([٧٢٨]) التكملة ٢٤/٤ .

([٧٢٩]) جمهرة اللغة ٨٨٧/٢ .

([٧٣٠]) انظر: العين للخليل ٣١٥/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٧/٢، وتاج العروس للزبيدي ٤٦/١٨ .

([٧٣١]) المخصص ٤٣٠/١ .

([٧٣٢]) تاج العروس ١٤١/١٥ .

العرب عادة تتوسَّع في وجوه تعريب الأعجميِّ؛ فقد يكون للمعرَّب أكثر من وجه مستعمل بين العرب الأوائل، وفي ذلك قال ابن خالَوَيْهِ: ((وقد عَرَّفْتُكَ اتساع العرب في الأسماء الأعجميَّة إذا عَرَّبَتْها))[٧٣٣]. وقال ابن جنِّي في إِدْرِيْسَ ووجوه ما عُرِّب منه وجاء في القراءات القرآنيَّة: ((يجب أن يكون من تحريف العرب الكلمَ الأعجميَّ؛ لأنه ليس من لغتها؛ فتُقِل الحَفْلَ به، وقد ذكرنا مثله))[٧٣٤]. ومنه أيضاً قول أبي حيَّان الأندلسيِّ: ((وقد تصرَّفت فيه العربُ على عادتها في تغيير الأسماء الأعجميَّة حتى بلغتْ فيه إلى ثلاث عشرة لغة))[٧٣٥].

المسألة الثانية والعشرون :

((والفَرْصَةُ: الرِّيْحُ التي يكون منها الحَدَبُ[٧٣٦]. والسين فيه لغة[٧٣٧]...، قال أبو عُبَيْد: العامةُ تقول لها: الفَرْسَةُ، بالسِّين، والمسموع من العرب بالصاد، وهي رِيْحُ الحَدَبَة[٧٣٨]))[٧٣٩].

نقل ابن منظور من بعض أصوله وجهين مسموعين عن العرب في الفَرْصَة لرِيْحٍ يكون صاحبها منها أحدب، وقد ذكر بعض أهل العربية أن الفَرْسَة –بالسين– ممَّا شاع في ألسنة العوام[٧٤٠]، واختلفوا في هذا الوجه لهذا الاستعمال؛ فمن اللغويين من يرى الصواب في الفَرْصَة، بالصاد ليس غير، ومنهم من يرى الفَرْسَة –بالسين– لغة في الفَرْصَة، وإليك بيان ذلك كله.

المُجيزون :

ذهب بعض اللغويين إلى أن الفَرْسَة –بالسين– صواب؛ لأنها لغة صحيحة مسموعة عن

([٧٣٣]) الحجة في القراءات السبع ص٨٩ .

([٧٣٤]) المحتسب ٢٢٥/٢ .

([٧٣٥]) البحر المحيط ٥٠٩/١ .

([٧٣٦]) انظر: الصحاح للجوهري ١٠٤٨/٣ .

([٧٣٧]) انظر: المحكم لابن سيده ٣١١/٨ .

([٧٣٨]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١١٧/١٢. وكلام أبي عُبيد القاسم بن سلام في كتابه غريب الحديث ٥٢/٣.

([٧٣٩]) ٦٥/٧ .

([٧٤٠]) انظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام ٥٢/٣، وتهذيب اللغة للأزهري ١١٧/١٢، وغريب الحديث لابن الجوزي ١٨٦/٢، والعباب للصغانيِّ (حرف السين) ص٣٢٤، وتاج العروس للزبيدي ٦٦/١٨ .

العرب للمعنى نفسه[٧٤١]، وعلى هذا الرأي صحَّ استعمال العوام، ومن أقوال هؤلاء قول الخليل: ((والفَرْصَةُ: الرِّيْحُ التي يكون منها الحَدَبُ، والسِّين فيه لغة))[٧٤٢]. ومنه أيضاً قول الزَّمخشريِّ: ((الفَرْصَةُ والفَرْسَةُ: رِيْحُ الحَدَب، كأنها تَفْرِسُ الظَّهْرَ أي تَدُقُّه، وتَفْرِصُه أي تَشُقُّه))[٧٤٣].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربية إلى أن الصواب في ذلك الفَرْصَة، بالصاد ليس غير؛ لأنه المسموع عن فصحاء العرب[٧٤٤]، وهو بخلاف ما استعمله العوام، ومنه قول القاسم بن سلام: ((الفَرْصَة، وهي الرِّيْح التي تكون منها الحَدَب، والعامة تقولها: الفَرْسَة بالسِّين، وأما المسموع من العرب فبالصَّاد))[٧٤٥]. ومنه أيضاً قول الأزهريِّ: ((قال الأصمعيُّ: يُقال: أصابَتْه فَرْسَة إذا زالت فَقْرَةٌ من فِقَر ظهره. وأمَّا الرِّيْح التي يكون منها الحَدَبُ فهي الفَرْصَة، بالصَّاد))[٧٤٦].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أن استعمال العوام الفَرْسَة –بالسين– صحيح؛ لأنها لغة في الفَرْصَة –بالصاد– للاستعمال نفسه، فإن قيل: الأكثر بين فصحاء العرب بالصاد. فالجواب: الكلام هنا عن الصواب والخطأ، وليس عن الكثير والأكثر، وشيوع لفظ بين فصحاء العرب

---

(٧٤١) انظر: العين للخليل ١١٣/٧، وجمهرة اللغة لابن دريد ٧١٨/٢، والمحيط لابن عباد ٣٠٨/٨، ومجمل اللغة لابن فارس ص٧١٥، والمحكم ٣١١/٨، والمخصص لابن سيده ١٥٣/١، وأساس البلاغة ١٦/٢، والفائق للزمخشري ١٠١/٣، والمجموع المغيث للمَدِيني ٦٠٥/٢، والنهاية لابن الأثير ٤٣٢/٣، والعباب للصغاني (حرف السين) ص٣٢٤، وإكمال الإعلام لابن مالك ٤٧٨/٢، والقاموس للفيروزآبادي ٣٧٠/٢، والمزهر للسيوطي ٤٧١/١، وتاج العروس للزبيدي ٣٢٧/١٦، والمعجم الوسيط ٦٨١/٢ .

(٧٤٢) العين ١١٣/٧ .

(٧٤٣) الفائق في غريب الحديث والأثر ١٠١/٣ .

(٧٤٤) انظر: غريب الحديث لابن سلام ٥٢/٣، والجراثيم المنسوب لابن قتيبة ٤٤٩/١، وديوان الأدب للفارابي ١٤١/١، والتهذيب للأزهري ٢٨٢/١٢، والصحاح للجوهري١٠٤٨/٣، والغريبين للهرويِّ ١٤٣٣/٥، والأفعال لابن القطَّاع ٤٦٧/٢، وشمس العلوم للحميريِّ ٥١٣٧/٨، وغريب الحديث لابن الجوزي ١٨٦/٢، والتاج للزبيدي ٣٢٧/١٦.

(٧٤٥) غريب الحديث ٥٢/٣ .

(٧٤٦) تهذيب اللغة ٢٨٢/١٢ .

لا يعني اطَّراح ما كان أقل منه شيوعاً، وفي الحديث الطويل لقَيْلَة بنت مَخْرَمَة[٧٤٧] -رضي الله عنها- أنها قالت: ((...، فبكَتْ جُوَيْرِيَةٌ منهنَّ حُدَيْباء قد أخذتْها الفَرْسَة)). جاء اللفظ للمعنى نفسه بالصاد في رواية[٧٤٨]، وبالسين في رواية أخرى[٧٤٩].

فإن قيل: هل يُحمل ذلك على القياس في التبادل بين السين والصاد؟ فالجواب: القاعدة في ذلك أن يكون في الكلمة أحد حروف الاستعلاء كالقاف والغين والخاء والطاء[٧٥٠]، ولم تتحقق ضوابط القاعدة في هذه المسألة، وقيل للقاعدة شذوذ، ومنه الإبدال في هذه المسألة[٧٥١].

المسألة الثالثة والعشرون :

((وفَصُّ الخاتَمِ وفِصُّه، بالفتح والكسر: المُرَكَّبُ فيه[٧٥٢]. والعامة تقول: فِصٌّ، بالكسر[٧٥٣]. وجمعُه: أَفُصٌّ وفُصُوصٌ وفِصَاصٌ[٧٥٤]))[٧٥٥].

أورد ابن منظور وجهين من بعض أصوله في ضبط الفصِّ، فجاء بفتح الفاء وكسرها للمعنى نفسه، وقد ذكر بعض أهل العربية أن الفِصَّ -بكسر الفاء- ممَّا شاع في ألسنة العوام[٧٥٦]، والفَصُّ -بفتح الفاء- محل اتفاق بينهم، أما الفِصُّ -بكسر الفاء- فاختلفوا

([٧٤٧]) هي الصحابية قَيْلَة بنت مَخْرَمَة التميميَّة -رضي الله عنها-، وخالها حكيم العرب أكثم بن صيفي، لها صحبة ورواية عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، اشتُهرت بفصاحتها في هذا الحديث الطويل في قصة إسلامها.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣١٢/٨، والإكمال لابن ماكولا ١٠٢/٧، والإصابة لابن حجر ٢٨٨/٨.

([٧٤٨]) انظر: غريب الحديث لابن سلام ٥١/٣، والمعجم الكبير للطبراني ٨/٢٥، والغريبين للهروي ١٤٣٣/٥، والفائق في غريب الحديث للزمخشري ١٠٠/٣، وغريب الحديث لابن الجوزي ١٨٦/٢، والنهاية لابن الأثير ٤٣٢/٣، ومجمع الزوائد للهيثمي ٩/٦، ومجمع بحار الأنوار للفَتَّنِيِّ ١٢١/٤.

([٧٤٩]) انظر: الغُنية للقاضي عياض ص١١٠، والمجموع المغيث للمديني ٦٠٥/٢، والنهاية لابن الأثير ٤٢٨/٣، والعباب للصغاني (حرف السين) ص٣٢٤، ومجمع بحار الأنوار للفَتَّني ١١٧/٤.

([٧٥٠]) انظر: الكتاب لسيبويه ٤٧٩/٤، والمقتضب للمبرد ٣٦٠/١، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٢١١/١.

([٧٥١]) انظر: ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة للبَطَلْيَوسيِّ ص٣٣٧-٣٣٨، والمزهر للسيوطي ٤٦٩/١-٤٧١.

([٧٥٢]) انظر: المحكم لابن سيده ٢٧٣/٨ .

([٧٥٣]) انظر: الصحاح للجوهري ١٠٤٨/٣ .

([٧٥٤]) انظر: المحكم لابن سيده ٢٧٣/٨ .

([٧٥٥]) ٦٦/٧ .

([٧٥٦]) انظر: ما تلحن فيه العامة للكسائي ص١٣٨، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٩، وتصحيح الفصيح لابن

فيه؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من أخذ بالفَصِّ -بفتح الفاء- ليس غير، وإليك تفصيل المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل اللغة إلى أن الفِصَّ -بكسر الفاء- صواب؛ لأنه لغة مسموعة ثابتة عن العرب في الفَصِّ للمعنى نفسه[٧٥٧]، وعلى هذا الوجه جاء استعمال العوام، ومن ذلك ما ذكره أبو بكر الأنباريُّ: ((ويُقال: هو فَصُّ الخاتَمِ، وفِصُّ الخاتَمِ، بالفتح والكسر))[٧٥٨]. ومنه أيضاً قول الصاحب بن عَبَّاد: ((الفَصُّ: فَصُّ الأمرِ يعني أصلَه، وجمعه فُصُوْصٌ، وفَصُّ الخاتَمِ وفِصُّه))[٧٥٩]. ومنه أيضاً قول ابن مكِّي الصَّقَلِّيِّ في باب ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر: ((وكذلك قولهم: فِصُّ الخاتَم، بكسر الفاء، حكاها أبو زيد لغة فيه، والفتح أعلى وأفصح))[٧٦٠].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربية إلى أن الصواب في هذا اللفظ الفَصُّ، بفتح الفاء ليس غير، وكسر الفاء رديء ضعيف مطَّرح عندهم[٧٦١]، واستعمال العوام جاء على خلاف رأي هؤلاء،

درستويه ص٢٦٧، والصحاح للجوهري ١٠٤٨/٣، وتثقيف اللسان لابن مكي ص١٣٤، ٢٣٦، والاقتضاب للبَطَلْيَوسي ٢٠٠/٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٤٤، والنظم المستعذب للرُّكْبي ٣٨٩/٢، والمطلع للبعلي ص٥٠٩، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٠٦، وعمدة القاري للعيني ٣٢/٢٢، والمزهر للسيوطي ٣١٦/١، وبحر العوَّام لابن الحنبلي ص٩٨، ومجمع بحار الأنوار للفَتَّني ١٤٣/٤، والكشكول للعاملي ٤٥/٢، والتاج للزبيدي ٧٢/١٨.

(٧٥٧) انظر: المنتخب لكراع النمل ص٢٧٧، والزاهر للأنباري ٢٢١/١، والمحيط لابن عباد ٩٤/٨، والمحكم ٢٧٣/٨، والمخصص لابن سيده ٣٧٢/١، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٢٣٦، والمثلَّث ٣٢٤/٢، والاقتضاب للبَطَلْيوسي ٢٠٠/٢، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ١٦٠/٢، وشمس العلوم للحميري ٥٠٥٩/٨، وشرح الفصيح للَّخمي ص١٢٢، وإكمال الإعلام لابن مالك ١٤/١، وتحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص٣٤٤، والمطلع للبعلي ص٥٠٨، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٣٢٥، والقاموس ٤٧٦/٢، والدُرر للفيروزآبادي ص١٠٢، وعمدة القاري للعيني ٣٢/٢٢، وبحر العوَّام لابن الحنبلي ص٩٨، ومجمع بحار الأنوار للفَتَّني ١٤٤/٤، والتاج للزبيدي ٧٢/١٨.

(٧٥٨) الزاهر ٢٢١/١ .

(٧٥٩) المحيط في اللغة ٩٤/٨ .

(٧٦٠) تثقيف اللسان ص٢٣٦ .

(٧٦١) انظر: ما تلحن فيه العامة للكسائي ص١٣٨، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص١٦٢، وأدب الكاتب لابن

ومن أقوالهم قول الكسائي: ((ويُقال: فَصُّ الخاتَم، بفتح الفاء، ويأتيك بالأمر من فَصِّهِ))[٧٦٢]. ومنه أيضاً قول ابن قتيبة في باب ما جاء مفتوحاً والعامة تكسره: ((وهو يأتيكَ بالأمر من فَصِّهِ، وهو فَصُّ الخاتَم، وهي الشَّتْوَةُ والصَّيْفَةُ، بالفتح))[٧٦٣]. ومنه أيضاً قول ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ((وأمَّا قولُه: ويأتيكَ بالأَمْرِ من فَصِّهِ، أي من مَفْصِلِه، وهو فَصُّ الخاتَمِ[٧٦٤]. فإنَّ فَصَّ كلِّ عَظْمٍ طَرَفُه، وهو مَفْصِلُه، وهو مفتوح الأول لا غير، والعامة تكسره، والعرب تجمعه على الفُصُوْص، وذلك دليل على فتح أوَّل واحده....، وقد حُكي عن بعض العرب فيه الكسر، وهو لغة رديئة))[٧٦٥].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن الفِصَّ -بكسر الفاء- صحيح، واستعمال العوام سليم لا غضاضة فيه؛ لأنه جاء على لغة مسموعة ثابتة عن العرب، وإن كان فتح الفاء أشهر وأعلى؛ ومن المعلوم أن استعمال الأعلى أولى غير أن ما دونه لا يُدخله دائرة الخطأ، وسوق العوام على استعمال أعلى اللغة محال، فإن قيل: هي لغة رديئة ضعيفة لا خير فيها. فالجواب: هذه الأوصاف وغيرها ممّا شاع في بعض كتب اللغة ليست محل اتفاق، وفيها إشكالان؛ أحدهما في تحرير مقاصدها، والآخر في تحرير لوازمها، وفي الجملة ليس لقائلها حجة على رادِّها؛ فقد وصف بعضُ أهل العربية المتقدِّمين إدخال اللام في أمر المخاطب بأنه لغة رديئة ضعيفة، وعابوا استعمالها للاستغناء عنها بصيغة افعلْ للأمر[٧٦٦]، وهذه الأوصاف -في رأيي- مردودة منكرة؛ فقد جاء على هذه اللغة قراءة قرآنية، قال الله -تعالى-: ﴿قُلْ

ص٣٨٩، والفصيح لثعلب ص٢٨٩، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٦٧، والتهذيب للأزهري ٨٥/١٢، والتلخيص لأبي هلال العسكري ص٢٢٨، وإسفار الفصيح للهروي ص١٢١، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٤٤، والنظم المستعذب للرُّكْبي ٣٨٩/٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٠٦، وعمدة القاري للعيني ٣٠/٢٢، والمزهر للسيوطي ٣١٦/١، ومجمع بحار الأنوار للفَتَّني ١٤٤/٤، وتاج العروس للزبيدي ٧٢/١٨.

(٧٦٢) انظر: ما تلحن فيه العامة ص١٣٨ .

(٧٦٣) انظر: أدب الكاتب ص٣٨٩. وذكر ابن قتيبة في موضع آخر أن كسر الفاء ضعيف. انظر: ص٤٢١، ٤٢٤.

(٧٦٤) انظر: الفصيح لثعلب ص٢٨٩-٢٩٠ .

(٧٦٥) تصحيح الفصحيح ص٢٦٧ .

(٧٦٦) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٧٥/١، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص١٨٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٩٥/١٥، والصحاح للجوهري ٢٥٤٨/٦، والتفسير البسيط للواحدي ٢٣٣/١١، ومفاتيح الغيب للرازي ٢٧٠/١٧، والبحر المحيط لأبي حيَّان ٣٦١/٩، والجنى الداني للمرادي ص١١١، والتاج للزبيدي ٤١٦/٤٠.

بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾[٧٦٧]. قُرئ فيها: ((فَلْتَفْرَحُوا)). وهي قراءة عشريَّة متواترة[٧٦٨]، وعلى ذلك فليس لقائل هذه الأوصاف حجة على منكرها ورادِّها الذي أخذ بقول من روى عن الفصحاء، وإن كان غير ما أخذ به أكثر شيوعاً بينهم، وإن سُلِّم لهؤلاء بهذا الوصف –وهو غير مسلَّم– فليس من لوازمه التخطئة، وقد قال ابن جني عن استعمال ما وُصف باللغات المذمومة: ((لو استعملها لم يكن مُخطئاً لكلام العرب، لكنه كان يكون مُخطئاً لأجود اللغتين....، وكيف تصرَّفت الحالُ، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مُصيب غير مُخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه))[٧٦٩].

فإن قيل: ذكر بعض اللغويين –كما مرَّ بك– أن جمعه على فُصُوْصٍ يدل على أن مفرده بفتح أوَّله ليس غير. فالجواب: هذا وَهَمٌ من وجهين؛ الأول: يُجمع على فُعُوْلٍ ما كان على فَعْلٍ وفِعْلٍ وفُعْلٍ، كبُطُوْنٍ للبَطْنِ وعُرُوْقٍ للعِرْقِ وبُرُوْجٍ للبُرْجِ[٧٧٠]، والثاني: للفصِّ أكثر من جمع –كما مرَّ بك–، كفِصَاصٍ وأَفُصٍّ، ولا يسوغ الاحتجاج بأحدها لإبطال وجه من آحادها.

المسألة الرابعة والعشرون :

((والمَصُوْصُ، بفتح الميم: طَعَامٌ، والعامَّة تضمُّه[٧٧١]. وفي حديث عليٍّ، عليه السلام: أنه كان يأكل مُصُوْصاً بخَلِّ خَمْر، هو لحم يُنقع في الخَلِّ ويُطبخ، قال: ويحتمل فتح الميم ويكون فَعُوْلاً من المَصِّ[٧٧٢]))[٧٧٣].

أورد ابن منظور من بعض أصوله وجهين في المصُوْصِ للاستعمال نفسه، بفتح الميم

([٧٦٧]) يونس: ٥٨ .

([٧٦٨]) انظر: جامع البيان للطبري ١٠٩/١٥، والغاية في القراءات العشر لابن مِهْرَان ص٢٧٧، والتفسير البسيط للواحدي ٢٣٢/١١، ومفاتيح الغيب للرازي ٢٧٠/١٧، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٥٤/٨، والبحر المحيط لأبي حيَّان ٧٦/٦، والدر المصون للسمين الحلبي ٢٢٤/٦، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢١٤/٢.

([٧٦٩]) الخصائص ١٢/٢ .

([٧٧٠]) انظر: الكتاب لسيبويه ٥٦٧/٣-٥٧٦، والأصول لابن السرَّاج ٤٣٤/٢، وشرح الشافية لرضي الدين ٩٠/٢-٩٤.

([٧٧١]) انظر: الصحاح للجوهري ١٠٥٧/٣ .

([٧٧٢]) انظر: النهاية لابن الأثير ٣٣٧/٤ .

([٧٧٣]) ٩٣/٧ .

وضمِّها، وذكر بعض اللغويين أن ضم الميم فيه ممَّا شاع في ألسنة العوام[٧٧٤]، والمَصُوْصُ طعام شهير عند العرب من اللَّحم، وأشهره من لحم الطَّير، ويوضع في خَلٍّ وتوابل ليمتصَّ طعمها، ثم يُطبخ[٧٧٥]، وقد اختلف أهل العربية في ضمِّ ميمه بين الإجازة والمنع، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربية إلى أن المُصُوْصَ -بضم الميم- صواب اسماً لهذا الطعام؛ لأنه ممَّا جاء به السماع عن بعض الفصحاء[٧٧٦]، ومن ذلك قول أبي موسى المَدِيْنِيِّ[٧٧٧]: ((وفي حديث عليٍّ -رضي الله عنه-: كان يأكلُ مُصُوْصاً بخلٍّ خَمْرٍ. وهو لحم يُطبخ ويُنقع في الخَلِّ، ويحتمل فتح الميم، وأن يكون من المَصِّ))[٧٧٨]. ومنه أيضاً قول الزَّبِيْدِيِّ: ((وعبارة النِّهاية تقتضي أنه بضمِّ الميم، فإنه قال: ويحتمل فتح الميم، ويكون فَعُوْلاً من المَصِّ))[٧٧٩].

المانعون :

ذهب جمع من أهل اللغة إلى أن الصواب في ذلك المُصُوْصُ -بضمِّ الميم- على ما جاء به المسموع عن الفصحاء من المَصِّ[٧٨٠]، ومن ذلك قول ابن قتيبة في باب ما جاء مفتوحاً

---

(٧٧٤) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٩٣، والصحاح للجوهري ١٠٥٧/٣، والمزهر للسيوطي ٣١٦/١، وقصد السبيل للمحبِّي ٤٧٦/٢، وتاج العروس للزبيدي ١٦١/١٨.

(٧٧٥) انظر: الحاوي في الطب للرازي ٣٨٥/٢، والقانون في الطب لابن سينا ٩٠/٣، وشمس العلوم للحميري ٦١٨٩/٩، والمجموع المغيث للمديني ٢١٤/٣، والنهاية لابن الأثير ٣٣٧/٤، والقاموس للفيروزآبادي ٤٨٦/٢، ومجمع بحار الأنوار للفتَّني ٥٨٨/٤، وتاج العروس للزبيدي ١٦١/١٨.

(٧٧٦) انظر: المجموع المغيث للمديني ٢١٤/٣، والنهاية لابن الأثير ٣٣٧/٤، ومجمع بحار الأنوار للفتَّني ٥٨٨/٤، وتاج العروس للزبيدي ١٦١/١٨.

(٧٧٧) هو محمد بن عمر الأصبهانيُّ المَدينيُّ، نسبته إلى مدينة أصبهان، وهو من حفَّاظ الحديث المتقنين، وقد مهر بالنحو واللغة، له مصنفات كثيرة من أشهرها المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، أتمَّ به كتاب الغريبين للهرويِّ، زار بغداد، وتوفي بأصبهان في السنة الحادية والثمانين بعد الخمس مئة من الهجرة.

انظر: التقييد لابن نقطة الحنبلي ص٨٦، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٢٨٦/٤، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٥٢/٢١.

(٧٧٨) المجموع المغيث ٢١٤/٣ .

(٧٧٩) تاج العروس ١٦١/١٨ .

(٧٨٠) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٩٣، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٦٣،، وتثقيف اللسان لابن مكي

والعامة تضمُّه: ((وهو المَصُوْصُ، بفتح الميم))[٧٨١]. ومنه أيضاً قول المُحِبِّيِّ: ((المُصُوْصُ: بالضمِّ، مولَّد عاميٌّ، والصواب الفتح))[٧٨٢].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنه بفتح الميم، ولم أقف على من ضبط هذا الاسم من أهل اللغة والحديث والأثر بضمِّ الميم في القرون الأولى، ومنه قول مُسَاوِرٍ الوَرَّاق[٧٨٣]:

ومَصُوْصُ دُرَّاجٍ كَثِيْرٍ طَيِّبٍ وَنَوَاهِضٌ يُؤْتَى بِهِنَّ شِوَاءِ[٧٨٤]

فإن قيل: أليس كلام عليٍّ -رضي الله عنه- من الفصيح؟ فالجواب: بلى، ولو وجدتُ هذا المسموع ثابتاً عن أحد من المتقدِّمين في القرون الأولى من أهل الحديث واللغة لكان حجة غير أني لم أجده -كما مرَّ بك- إلا عند بعض المتأخرين، والذي أميل إليه أنه سهو في دراية أو ضعف في رواية، ويقوِّي هذا الرأي نظائرُه من الأسماء على فَعُوْلٍ، كالشَّبُوْب لمَا تُوقد به النار، والبَسُوْس للناقة التي لا تَدُرُّ، والمَصُوْص لكل شيء امتصَّ، والرَّكُوْب لمَا يُرْكَب[٧٨٥].

المسألة الخامسة والعشرون :

((وسُرَاوِعٌ: موضعٌ، عن الفارسيِّ، وأنشد لابن ذَرِيْحٍ[٧٨٦]:

ص١٣٢، وشرح الفصيح لابن الجَبَّان ص١٠٩، ودرة الغوَّاص للحريري ص٨٧، وغلط الضعفاء من الفقهاء لابن بَرِّي ص٢٠، والمزهر للسيوطي ٣١٦/١، وقصد السبيل للمحبي ٤٧٦/٢، والتاج للزبيدي ١٦١/١٨، والساق للشدياق ص٢٧٣.

(٧٨١) أدب الكاتب ص٣٩٣ .

(٧٨٢) قصد السبيل ٤٧٦/٢ .

(٧٨٣) هو مُسَاوِر بن سِوَار بن عبد الحميد الكوفيُّ، من ثقات رواة الحديث الشريف، وكان شاعراً، وله مع الإمام أبي حنيفة جفوة ثم صحبة، توفي في منتصف القرن الثاني الهجري، ولم أقف له على سنة وفاة محدَّدة.

انظر: أخبار أبي حنيفة للصَّيْمَرِيِّ ص٩١، وتاريخ الإسلام للذهبي ٩٧٩/٣، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٩٤/١٠.

(٧٨٤) انظر: العقد الفريد لابن عبد ربه ٣٢٠/٦. والدُّرَّاج: ضربٌ من الطَّير يشوب سواده نقط بياض أو العكس، والنواهض: فروخ الطَّير عند بدء نُهوضها للطيران. انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٦٤/٦، ٣٤١/١٠.

(٧٨٥) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٣٢-٣٣٥، وديوان الأدب للفارابي ٦٩/٣-٧٢. قلتُ: ما جاء على فُعُوْلٍ منها فهو مصدر للفعل، وليس اسماً لها، كالفُطُوْر والسُّحُوْر. انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٨١.

(٧٨٦) هو الشاعر العاشق قيس بن ذَرِيْحٍ الكنانيِّ، من بادية الحجاز، وقد اشتُهر بمجنون لُبْنَى، وهي من بني كعب، وله معها شِعر يشطر القلوب، أحبَّها ثم تزوَّجها ثم طلَّقها بأمر من أبيه، وتزوَّجت بعده، وندم على طلاقها، وزاد تهيامه بها، وقيل: هو أخو الحسين -رضي الله عنه- من الرضاعة، توفي في السنة الثامنة بعد الستين من الهجرة.

انظر: الأغاني لأبي الفرج ٢١٠/٩، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٣٧٩/٤٩، والأعلام للزركلي ٢٠٥/٥ .

عَـفَا سَرِفٌ مِـنْ أَهْـلِهِ فَسُـرَاوِعُ[٧٨٧]

وقال غيرُه: إنَّما هو سَرَاوِع، بالفتح، ولم يحكِ سيبويه فُعَاوِل، ويُروى: فَشُرَاوِع [فَشَوَارِع][٧٨٨]، وهي رواية العامَّة[٧٨٩]))[٧٩٠].

نقل ابن منظور من المحكم لابن سيده روايتين في بيت قَيْسِ بن ذَرِيْح، وذكر ابن سيده أن الرواية الثانية مشتهرة في ألسنة العامة، فإن قيل: إن ابن سيده يقصد بالعامة هنا الغالبَ والشائع في روايتها. فالجواب: الغالب في كتب اللغة ومعجماتها لفظ سُرَاوِع، وهي في الديوان بهذا اللفظ؛ وابن سيده نفسه في موضع آخر –كما سيأتي– استشهد بالرواية الأولى لشهرتها؛ فكيف يكون مقصوده الغالب في روايتها؟! وقد اختُلف في الرواية الثانية، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

روى بعض العلماء هذا البيت بلفظ شَوَارِع[٧٩١]، وهي الرواية التي شاعت بين بعض العوام، وقد يكون المقصود بالشوارع جمع شارِعٍ، وقد يكون المقصود اسم موضع بعينه[٧٩٢]، وهو الأقرب لمناسبته تعداد المواضع في بيت قيس بن ذَرِيْح، وهذه الرواية متقدِّمة؛ لأن أول من وقفتُ على روايته بهذا اللفظ الفاكهيُّ[٧٩٣]، وهو من علماء القرن الثالث الهجري.

المانعون :

([٧٨٧]) هذا صدر البيت، وعجزُه: فَجَنْبَا أَرِيْكٍ فالتِّلَاعُ الدَّوَافِعُ. انظر: ديوان قيس بن ذريح ص٨٧، والأمالي للقالي ص٥٥٢. وفي رواية أخرى لعجزه: فَوَادِيْ قُدَيْدٍ فالتِّلَاعُ الدَّوَافِعُ. انظر: مجالس ثعلب ص٢٣٩.

قلتُ: سَرِف وسُرَاوِع ووادي قُدَيد وأَرِيْك مواضع في الحجاز تتفاوت في قُربها إلى مكة المكرمة. انظر: معجم ما استعجم للبكري ١٤٤/١، ٧٣٥/٣، ١٠٥٤/٣، ومعجم البلدان للحموي ١٦٥/١، ٢٠٤/٣، ٢١٢/٣، ٣١٣/٤.

([٧٨٨]) هذا الصواب في المحكم لابن سيده، وقد نقل منه ابن منظور النص كاملاً، وأرى أن ذلك تحريف طرأ من ابن منظور أو أحد نسَّاخ المعجم، وتكرَّر هذا التحريف في مطبوع تاج العروس للزَّبيدي ١٩٠/٢١، ولم أجد هذا اللفظ في كتب اللغة ومعاجمها قبل ابن منظور، ولم أجد رواية متقدِّمة للبيت بلفظ المطبوع من معجم لسان العرب.

([٧٨٩]) انظر: المحكم لابن سيده ٤٨٣/١ .

([٧٩٠]) ١٥٤/٨ .

([٧٩١]) انظر: أخبار مكة للفاكهيِّ ٢٦/٥، والمحكم لابن سيده ٤٨٣/١، وتزيين الأسواق لداود الأنطاكي ص٥٠ .

([٧٩٢]) انظر: المحكم لابن سيده ٣٧١/١، وتاج العروس للزبيدي ٢٧٠/٢١ .

([٧٩٣]) هو محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهيُّ، يُعد من كبار المؤرخين المتقدِّمين، وهو من أهل مكة المكرمة، اشتُهر بكتابه عن أخبار مكة وفضائلها، والكتاب عمدة في بابه، توفي بعد السنة الثانية والسبعين بعد المئتين من الهجرة. انظر: فتح الباب لابن مَنْدَه ص٤٩٤، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٢١/١، والأعلام للزركلي ٢٨/٦ .

لم أقف على قول يمنع الرواية الثانية صراحة غير أن جمهرة أهل العربية الذين وقفتُ على روايتهم ذكروا البيت بلفظ سُرَاوِع[٧٩٤]، وهي رواية متقدِّمة أيضاً؛ لأن أول من وقفتُ على روايته بهذا اللفظ أبو العباس ثعلب، وهو من علماء القرن الثالث الهجري.

قلتُ: الأصل الشائع بين أهل العربية في رواية البيت لفظ سُرَاوِع على وزن فُعَاوِل أو فُعَالِل[٧٩٥]، والشائع في ألسنة بعض العوام صواب أيضاً؛ لأنه جاء على رواية أخرى متقدِّمة، وإن كانت أقل شهرة من سابقتها، فإن قيل: كيف تجيز في بيت شعريٍّ رواية خالفت الشائع بين أهل العربية؟ فالجواب: الاختلاف في رواية الشِّعْر ظاهرة عند المتقدِّمين، والاختلاف في رواية لفظ لمعنى واحد أسهل وأيسر، ومن أمثلة ذلك أن رجُلاً أشكل عليه اختلاف لفظ في إنشاد أبي عبد الله ابن الأعرابيِّ بيت شعر في مجلسين من مجالسه؛ فقال له ابن الأعرابيِّ: ((يا سبحان الله! تصحبنا منذ كذا وكذا، ولا تعلم أن ((زَبْن)) و ((ضِيْق)) واحدٌ))[٧٩٦]. وقد قال ابن جني في ذلك: ((وهذا ونحوه –عندنا– هو الذي أدَّى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة على معانٍ متفقة، وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود كأنه لم يأتِ إلا به، ولا عدل عنه إلى غيره؛ إذ الغرض فيهما واحد، وكل واحد منهما لصاحبه مُرَافِد))[٧٩٧].

المسألة السادسة والعشرون :

((والنُّعْنُعُ والنَّعْنَعُ والنَّعْنَاعُ: بَقْلَةٌ طَيِّبة الرِّيْح، قال أبو حنيفة[٧٩٨]: النُّعْنُعُ، هكذا ذكره

([٧٩٤]) انظر: مجالس ثعلب ص٢٣٩، والأمالي للقالي ص٥٥٢، والخصائص لابن جني ٢١٣/٣، والمحكم لابن سيده ٤٨٣/١، ٤٧٨/٨، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٣٨١/٤٩، والتنبيه والإيضاح لابن بري ٢٢١/٣، ومعجم البلدان للحموي ٢٠٤/٣، والممتع لابن عصفور ١١٦/١، وتاج العروس للزبيدي ١٩٠/٢١، ٤٣٠/٢٣ .

([٧٩٥]) قيل: هو على وزن فُعَاوِل؛ لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، وقيل: هو على وزن فُعَالِل؛ لأن وزن فُعَاوِل لم يُحفظ في أبنية العربيَّة، وواوه أصل في بنات الأربعة كأصالة واو وَرَنْتَل في بنات الأربعة، وهو الأصوب عندي.
انظر: الممتع لابن عصفور ١١٦/١، وارتشاف الضَّرَب لأبي حيَّان ٧٤/١، والمزهر للسيوطي ١٦/٢ .

([٧٩٦]) مجالس ثعلب ص١٦٩ .

([٧٩٧]) الخصائص ٤٦٨/٢ .

([٧٩٨]) هو أحمد بن داود الدِّيْنَوَرِيُّ، وقد مهر في النحو واللغة والفلك والهندسة، وهو معدود من ثقات الرواة، واشتُهر في حياته بالورع والزهد، أخذ عن البصريين والكوفيين، وأكثر أخذه عن ابن السكِّيت، له مصنَّفات كثيرة من أشهرها كتاب النبات وكتاب الشعر والشعراء وكتاب لحن العامة، توفي في السنة الثانية والثمانين بعد المئتين من الهجرة.
انظر: الفهرست لابن النديم ص١٠٦، ومعجم الأدباء للحموي ٢٥٨/١، وبغية الوعاة للسيوطي ٣٠٦/١ .

بعض الرواة بالضَّمِّ، بَقْلَة طيِّبة الرِّيح والطَّعم فيها حرارة على اللِّسان، قال: والعامَّة تقول: نَعْنَعٌ، بالفتح[٧٩٩]. وفي الصِّحاح: ونَعْنَعٌ مقصورٌ منه[٨٠٠]. ولم ينسبه إلى العامَّة))[٨٠١].

نقل ابن منظور من بعض أصوله ثلاثة أوجه في المسألة للمعنى نفسه، وهي النُّعْنُعُ والنَّعْنَعُ والنَّعْنَاعُ، وقد ذكر بعض أهل العربية أن النَّعْنَعَ -بفتح النُّونين- ممَّا شاع في ألسنة بعض العوام[٨٠٢]، وهذا الوجه موضع خلاف بين أهل اللغة؛ فمنهم من أجازه لثبوت سماعه عن بعض فصحاء العرب، ومنهم من منعه لعدم علمهم به أو لمخالفته الأشهر والأعرف عندهم، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أن النَّعْنَعَ -بفتح النُّونين- صواب[٨٠٣]؛ لأنه ممَّا ثبت سماعه عن بعض فصحاء العرب في عصور الاحتجاج اللغويِّ، وعليه جاء استعمال بعض العوام، ومن ذلك قول الخليل: ((والنَّعْنَعُ: بَقْلَةٌ طيِّبة الرِّيح))[٨٠٤]. ومن ذلك أيضاً قول الجوهريِّ: ((النَّعْنَاعُ: بَقْلَةٌ معروفة، وكذلك النَّعْنَعُ مقصورٌ منه))[٨٠٥].

([٧٩٩]) انظر: المحكم لابن سيده ١٠٢/١. قلتُ: لم يذكر ابن سيده النَّعْنَاع، وإنما أضافها ابن منظور في النص المنقول من مصادره الأخرى، أما قول أبي حنيفة الدِّينوريِّ الذي ذكره ابن سيده فلم أجده في مطبوع كتاب النبات لأبي حنيفة؛ لأنه لم يصل إلينا كاملاً، وهو في كتاب النبات الذي جمع بعض مفقوده من المتأخرين محمد حميد الله ص٣٢٨.

([٨٠٠]) انظر: الصحاح للجوهري ١٢٩١/٣ .

([٨٠١]) ٣٥٨/٨ .

([٨٠٢]) انظر: لحن العوام للزُّبيدي ص١٣٠، والتهذيب لابن شُهَيد ص١٩١، والمحكم لابن سيده ١٠٢/١، والمدخل لابن هشام اللخمي ص٤١، والتنبيه والإيضاح لابن برِّي ٢٨٧/٣، وتهذيب الأسماء للنووي ١٦٩/٤، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٥١٩، وتاج العروس للزبيدي ٢٦٥/٢٢، وعثرات اللسان للمغربي ص٤١ .

([٨٠٣]) انظر: العين للخليل ٩١/١، والصحاح للجوهري ١٢٩١/٣، والمجمل لابن فارس ص٨٤٣، والمحكم لابن سيده ١٠٢/١، وأساس البلاغة للزمخشري ٢٨٦/٢، والمدخل للخمي ص٤١، والتنبيه والإيضاح لابن بري ٢٨٧/٣، والنظم المستعذب للرُّكْبيِّ ٢٤٨/١، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٢٥٦، وتهذيب الأسماء للنووي ١٦٩/٤، والقاموس للفيروزآبادي ١١٧/٣، والمزهر للسيوطي ١٢١/١، والتاج للزبيدي ٢٦٥/٢٢، والمعجم الوسيط ٩٣٦/٢.

([٨٠٤]) العين ٩١/١ .

([٨٠٥]) الصحاح ١٢٩١/٣ .

المانعون :

ذهب بعض أهل اللغة إلى أن النَّعْنَعَ -بفتح النُّونين- ليس صواباً، وصوابه بضمِّ النونين؛ لأنه الأشهر[٨٠٦]، ومن ذلك قول محمد الزُّبيديِّ: ((ويقولون لرَيْحَانة طيِّبة الرِّيح: نَعْنَعٌ، قال محمد: والصواب نُعْنُعٌ، بضمِّ النُّونين...، وقد روى بعض اللغويين: نَعْنَعٌ بالفتح، والأول أفصح وأعرف))[٨٠٧]. ومنه أيضاً قول ابن مكِّي الصَّقَلِّيُّ في باب ما خالفت العامة فيه الخاصة وجميعهم على غلط: ((وتقول العامَّةُ: نَعْنَاعٌ، وتقول الخاصَّةُ: نَعْنَعٌ، والصواب: نُعْنُعٌ))[٨٠٨].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن النَّعْنَعَ والنُّعْنُعَ وجهان مسموعان عن فصحاء العرب؛ فاستعمال العوام في أصل المسألة صواب على وجه مسموع، فإن قيل: فعلامَ يُخطِّئ بعضُ اللغويين العوامَّ؟ فالجواب: منهج بعض أهل اللغة -كما مرَّ بك في التمهيد- اعتماد الأشهر في المسموع عندهم أصلاً واطِّراح ما سواه، وهذا -في رأيي- مُجانب للصواب؛ فالأشهر لا يمنع قبول ما دونه، ولا يسوِّغ اطِّراحه وتخطئته، وفي هذه المسألة ردَّ ابن هشام اللَّخْمِيُّ على تخطئة الزُّبيديِّ بقوله: ((وإذا كان في الكلمة لغتان، وكانت إحداهما أفصح من الأخرى؛ فكيف تلحَّن بها العامةُ، وقد نطقت بها العربُ، وإنَّما تلحَّن العامةُ بما لم يتكلَّم به عربيٌّ))[٨٠٩].

فإن قيل: فعلامَ نسب ابن مكِّي الصَّقَلِّيُّ فتح النونين إلى الخاصَّة لا العامة؟ فالجواب: مرَّ بك في التمهيد أن استعمال العامة أو الخاصة في زمن أو صُقْع لا يعني ثبوته في كل زمن وصُقْع؛ فلكلِّ زمان ومكان خاصة وعامة، وهكذا الحال مع الخاصيِّ والعاميِّ؛ فابن مكِّي ينقل ما وقف عليه من استعمالات الخاصة والعامة في بلده صَقَلِّيَّة، وقد بيَّن ذلك في مقدمة كتابه.

المسألة السابعة والعشرون :

([٨٠٦]) انظر: لحن العوام للزُّبيدي ص١٣٠، والتهذيب لابن شُهَيد ص١٩١، والتثقيف لابن مكِّي ص٢٤٠، والتصحيح للصفدي ص٥١٩، والقاموس للفيروزآبادي١١٧/٣، والتاج للزَّبيدي٢٦٥/٢٢، وعثرات اللسان للبغدادي ص٤١.

([٨٠٧]) لحن العوام ص١٣٠ .

([٨٠٨]) تثقيف اللسان ص٢٤٠ .

([٨٠٩]) المدخل إلى تقويم اللسان ص٤١ .

((الرُّصْغُ: لغةٌ في الرُّسْغِ معروفة، قال ابن السكِّيت: هو الرُّسْغُ، بالسِّين[٨١٠]. والرِّسَاغُ والرِّصَاغ: حَبْلٌ يُشَدُّ في رُسْغِ الدَّابَّة شديداً إلى وَتِدٍ أو غيره، ويمنعُ البَعِيرَ من الانبعاث في المشي[٨١١]. وهو بالصَّاد لغة العامَّة[٨١٢]))[٨١٣].

نقل ابن منظور من بعض أصوله وجهين في المسألة للمعنى نفسه؛ تقول: الرُّسْغُ والرُّصْغُ بمعنى واحد، والرِّسَاغُ والرِّصَاغُ بمعنى واحد، ومنه أيضاً رُسَاغ ورُصَاغ: اسم موضع[٨١٤]، وقد مرَّ بك معنى الرِّسَاغ، أما الرُّسْغُ فهو مَفْصِل ما بين الكَفِّ والسَّاعِد، ومَفْصِل ما بين القَدَم والسَّاق[٨١٥]، وذكر بعض اللغويين أن نطقه بالصَّاد ممَّا شاع في ألسنة بعض العوام[٨١٦]، وهذا الوجه محل خلاف بين أهل العربية؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أن استعماله بالصَّاد صواب، لأنه لغة مسموعة عن العرب

---

(٨١٠) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٦٠/٨. قلتُ: لم أجد قول ابن السكيت في مصدر من مصادر ابن منظور، والأقرب عندي أن ابن منظور نقله من تهذيب اللغة، وهو من فوائت مطبوع تهذيب اللغة، وهذا من ثلاثة أوجه؛ الأول: ذكر ابن منظور في مقدمته أنه لن يأخذ إلا من مصادره الخمسة؛ فلا يستقيم أن يكون نقله من كتاب إصلاح المنطق مباشرة، والثاني: قول ابن السكيت مناسب للردِّ على قول الليث بن المظفر الذي نقله الأزهريُّ في بداية النصِّ، ومعلوم أن الأزهري يتعقَّب الليث في كثير من المسائل، والثالث: أكثر مصادر ابن منظور نقلاً عن ابن السكيت تهذيب اللغة للأزهري؛ فترجَّح عندي أن قول ابن السكيت من سقط مطبوع تهذيب اللغة، والله أعلم.

(٨١١) انظر: الصحاح للجوهري ١٣١٩/٤، والمحكم لابن سيده ٤٢٢/٥، ٤٣٠/٥. قلتُ: أضاف ابن منظور لغة الصاد من المحكم، لأن الجوهري أهملها، أما المفهوم فهو من مجموع ما جاء في الصحاح والمحكم.

(٨١٢) لم أجد مصدراً من مصادر ابن منظور نسب لغة الصاد إلى العامة، والأقرب عندي أنه من تهذيب اللغة للأزهري؛ لأنه مَن نقل قول ابن السكيت فيما ترجَّح عندي، وابن السكيت جاء به في باب ما جاء بالسين والعامة تتكلَّم فيه بالصاد. انظر: إصلاح المنطق ص١٨٣-١٨٥.

(٨١٣) ٤٢٨/٨ .

(٨١٤) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٧٣٩/٢، والبارع للقالي ص٢٩٤، ومعجم ما استعجم للبكري ٦٥٤/٢، والجبال والأمكنة للزمخشري ص١٥٥، ومعجم البلدان للحموي ٤٦/٣، ومراصد الاطلاع لابن عبد الحق ٦١٧/٢.

(٨١٥) انظر: العين للخليل ٣٧٧/٤، وتهذيب اللغة للأزهري ٦٧/٨، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٩١/٢ .

(٨١٦) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٨٥، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٦، والاقتضاب للبَطَلْيوسي ١٩٦/٢، والمخصص لابن سيده ١٧٤/١، والمزهر للسيوطي ٣١٥/١، وتاج العروس للزبيدي ٤٨١/٢٢.

في السِّين[٨١٧]، ومنه قول الخليل: ((الرُّصْغُ لغةٌ في الرُّسْغِ))[٨١٨]. ومنه أيضاً قول ابن دريد: ((الرُّصْغُ والرُّسْغُ، بالصَّاد والسِّين: رُسْغُ الدَّابَّة وغيره، وهو مَوْصِل الوَظِيْف بالحافِر من ذوات الأربع، ومن النَّاس مَوْصِل الكَفِّ بالذِّراع. والرِّسَاغُ: حَبْل يُشَدُّ في رُسغ الدَّابَّة إلى وَتِد أو غيره، وكذلك في الرِّجْلين، وهو الرِّسَاغُ، بالسِّين والصَّاد أيضاً. ورُصَاغ، بالصَّاد والسِّين: مَوْضِعٌ))[٨١٩].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربية إلى أن الصواب فيه بالسِّين ليس غير[٨٢٠]، ومن أقوال هؤلاء قول ابن السكِّيت في باب ما يُتكلَّم فيه بالسِّين فيتكلَّم فيه العامة بالصاد: ((والرُّسْغ بالسِّين، والرِّسَاغُ حَبْلٌ يُشَدُّ في الرُّسْغِ....))[٨٢١]. ومنه أيضاً قول ابن قتيبة في باب ما جاء بالسين والعوام يقولونه بالصاد: ((وهو الرُّسْغُ بالسِّين، ولا يُقال بالصَّاد))[٨٢٢]. ومنه أيضاً قول السيوطي في باب المولَّد ممَّا بدَّلت العامة فيه حرفاً بحرف: ((والرُّصْغُ، وإنَّما هو الرُّسْغُ بالسِّين))[٨٢٣]. وقد أهمل الجوهريُّ مادة رَصَغَ؛ لأنه لم يصح شيء عنده فيها.

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أن اللفظ بالسِّين أكثر شيوعاً وأعلى، وهو الوجه المتفق عليه بين أهل العربية، وهو بالصَّاد جائز من وجهين؛ أحدهما السماع، والآخر القياس، أما السماع

---

(٨١٧) انظر: العين للخليل ٣٧٢/٤، وغريب الحديث للحربي ٢٧٦/١، وجمهرة اللغة لابن دريد ٧٣٩/٢، والبارع للقالي ص٢٩٤، وتهذيب اللغة للأزهري ٦٠/٨، ومجمل اللغة ص٣٧٩، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٩٩/٢، والمحكم لابن سيده ٤٢٢/٥، والاقتضاب للبَطَلْيوسي ١٩٦/٢، والمجموع المغيث للمديني ٧٦٥/١، والنهاية لابن الأثير ٢٢٧/٢، والعباب للصغاني ص٣٨ (حرف الغين)، وتهذيب الأسماء للنووي ١٢٠/٣، والتوضيح لابن المُلَقِّن ٢٥٨/٩، والقاموس للفيروزآبادي ١٤١/٣، وعمدة القاري للعيني ٢٦٦/٧، ومجمع بحار الأنوار للفتَّني ٣٣١/٢، وتاج العروس للزبيدي ٤٨١/٢٢ .

(٨١٨) العين ٣٧٢/٤ .

(٨١٩) جمهرة اللغة ٧٣٩/٢ .

(٨٢٠) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٨٥، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٦، والمخصص لابن سيده ١٧٤/١، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢٦٣، والاقتضاب للبَطَلْيوسي ١٩٦/٢، والتوضيح لابن المُلَقِّن ٢٥٨/٩، وعمدة القاري للعيني ٢٦٦/٧، والمزهر للسيوطي ٣١٥/١، وتاج العروس للزبيدي ٤٨١/٢٢ .

(٨٢١) إصلاح المنطق ص١٨٥ .

(٨٢٢) أدب الكاتب ص٣٨٦ .

(٨٢٣) المزهر ٣١٥/١ .

فقد نقل ثقات الرواة من اللغويين -كما مرَّ بك- لغة الصاد عن فصحاء العرب للمعنى نفسه في الرُّسْغِ، ومن سمع حجة على من لم يسمع، وليس الضَّدُّ بالضِّدِّ، وأما القياس فيجوز إبدال السِّين صاداً إذا كان في اللفظ بعدها حرف من حروف الاستعلاء كالغين والخاء والقاف والطاء[٨٢٤]، ومنه أَسْبَغَ وأَصْبَغَ، وسَخَّرَ وصَخَّرَ، وسَقَرٌ وصَقَرٌ، وسَاطِعٌ وصَاطِعٌ، ومن ذلك قول الله -تعالى-: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾[٨٢٥]. قرأها ابن عباس -رضي الله عنه- بالصَّاد، وتبعه في ذلك آخرون، أما قراءة الجمهور فهي بالسِّين[٨٢٦].

فإن قيل: علامَ لا يكون لفظ الرُّصْغُ -بالصَّاد- أصلاً منفرداً في ذاته لا مبدلاً من غيره؟ فالجواب: اختلف أهل العربية في هذه المسألة؛ فمنهم من يرى الوجه الأكثر استعمالاً وتصرُّفاً في المسموع أصلاً، وما دونه في المسموع من جنسه مبدلاً منه[٨٢٧]، ومنهم من يرى كل مسموع أصلاً منفرداً في ذاته لا مبدلاً من غيره ولا منقلباً[٨٢٨]، وفي هذا المسألة قال ابن جني: ((وإذا ورد في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان فالوجه وصحيح القضاء أن نحكم بأنهما كليهما أصلان منفردان، ليس واحد منهما أولى بالأصلية من صاحبه، فلا تزال على هذا معتقداً له حتى تقوم الدلالة على إبدال أحد الحرفين من صاحبه، وهذا عِيار في جميع ما يرد عليك من هذا؛ فاعرفه، وقسه تصب إن شاء الله))[٨٢٩]. وكيف تصرَّفت الحال ففي ثبوت الوجه المسموع عن بعض فصحاء العرب غُنية سواء أكان أصلاً أم فرعاً غير أني أردت تقليب

---

(٨٢٤) انظر: الكتاب لسيبويه ٤٨٠/٤، والمقتضب للمبرد ٣٦٠/١، والتهذيب للأزهري ٢٣٢/١٢، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٢١١/١، والاقتضاب للبَطَلْيوسي ١٩٧/٢. وهي لغة بني العَنْبَر من تميم، ويُقال لهم أيضاً: بَلْعَنْبَر.

(٨٢٥) لقمان: ٢٠ .

(٨٢٦) انظر: المحتسب لابن جني ١٦٨/٢، والمحرر الوجيز لابن عطية ٣٥٢/٤، والجامع للقرطبي ٧٣/١٤، والبحر المحيط لأبي حيَّان ٤١٨/٨، والدر المصون للسمين الحلبي ٦٧/٩ .

(٨٢٧) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٢٠٩/١، والممتع لابن عصفور ٦١٧/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٠٣/٣.
قلتُ: من اللغويين -كأبي الطيب اللغوي- من يرى أن الإبدال لا يأتي إلا من لغتين فأكثر عن العرب، ولا يقع في لغة قبيلة واحدة، ومن اللغويين -كابن السكيت- من يرى أن الإبدال قد يقع في لغة القبيلة الواحدة، وله شواهد.
انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٧٥، والإبدال لأبي الطيب اللغوي ٦٩/١، والمخصص لابن سيده ٢٠٨/٤، والمزهر للسيوطي ٤٦٠/١، وتداخل الأصول اللغوية للدكتور عبد الرزاق الصاعدي ٦٥٢/٢ .

(٨٢٨) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣١٣، والمزهر للسيوطي ٤٧٤/١، ٤٨١/١ .

(٨٢٩) سر صناعة الإعراب ٢١٠/١ .

وجوه الإصابة في هذه المسألة.

المسألة الثامنة والعشرون :

((يُقال: كَسَفَت الشَّمْسُ وكَسَفَها اللهُ وانْكَسَفَتْ، وخَسَفَ القَمَرُ وخَسَفَه اللهُ وانْخَسَف....[٨٣٠]، وكذلك كَسَفَ القَمَرُ إلا أنَّ الأجود فيه أن يُقال: خَسَفَ القَمَرُ، والعامَّة تقول: انْكَسَفَت الشَّمْسُ[٨٣١]))[٨٣٢].

نقل ابن منظور من بعض أصوله في هذا النصِّ أفعال الكُسُوْفِ، وهي كَسَفَ اللازم، وكَسَفَ المتعدِّي، وانْكَسَفَ للمطاوعة، والكُسُوْف والخُسُوْف يُستعملان للشَّمس والقمر غير أن الأشهر استعمال الكسوف للشَّمس واستعمال الخسوف للقمر[٨٣٣]، وذكر بعض اللغويين أن ممَّا شاع في ألسنة العوام قولهم: انْكَسَفَت الشَّمسُ[٨٣٤]، واختلف اللغويون فيه؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل اللغة إلى أن انْكَسَفَتْ صواب؛ لأنه لفظ محكي عن بعض فصحاء العرب للاستعمال نفسه، وله شواهد[٨٣٥]، ومن ذلك قول أبي مِسْحَل الأعرابيِّ[٨٣٦]: ((ويُقال:

([٨٣٠]) انظر: النهاية لابن الأثير ١٧٤/٤ .

([٨٣١]) انظر: الصحاح للجوهري ١٤٢١/٤ .

([٨٣٢]) ٢٩٨/٩-٢٩٩ .

([٨٣٣]) انظر: الصحاح للجوهري ١٣٤٩/٤-١٣٥٠، والمخصص لابن سيده ٣٧٧/٢، وتاج العروس للزبيدي ١٩٩/٢٣.

([٨٣٤]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٥١٥، ومفاتيح العلوم للخوارزمي ص٢٤٥، والصحاح للجوهري ١٤٢١/٤، والمُغَرِّب للمُطَرِّزي ص٤٠٧، وعمدة القاري للعيني ١٨٥/٤ .

([٨٣٥]) انظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام ٨٥/٣، والنوادر لأبي مسحل ص٤٧٠، وغريب الحديث للحربي ٩٧٩/٣، وجمهرة اللغة لابن دريد ٥٩٧/١، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٥١٥، وتهذيب اللغة للأزهري ٤٥/١٠، والمحيط لابن عباد ١٨٩/٦، وأساس البلاغة للزمخشري ٩٨/١، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ١٤٦/١، والنهاية لابن الأثير ١٧٤/٤، والعباب للصغاني ص٥٣٧ (حرف الفاء)، وتهذيب الأسماء للنووي ٩٠/٣، والمصباح للفيومي ص٢٧٥، والقاموس للفيروزآبادي ٢٥٦/٣، وتاج العروس للزبيدي ٣٠٨/٢٤.

([٨٣٦]) هو عبد الوهاب بن حَرِيش الهمدانيُّ، من أهل العلم بالقرآن، كان أعرابياً قدم إلى بغداد، وأخذ عن الكسائي، وكان آية في حفظ الشعر، له مع الأصمعي مناظرات، من أشهر كتبه: النوادر، توفي في منتصف القرن الثالث من الهجرة. انظر: تاريخ بغداد للبغدادي ٢٨٢/١٢، ونزهة الألباء للأنباري ص١٢٨، وإنباه الرواة للقفطي ١٧٠/٤ .

خَسَفَ القَمَرُ وانْخَسَفَ، وكَسَفَ وانْكَسَفَ، وكَسَفَت الشَّمسُ وانْكَسَفَتْ))[٨٣٧]. ومنه أيضاً قول ابن دريد: ((ويُقال: خَسَفَ القمرُ وانْكَسَفَت الشَّمسُ))[٨٣٨].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربية إلى أن انْكَسَفَتْ في هذا الاستعمال خطأ[٨٣٩]، ومن ذلك قول الخليل: ((والشَّمْسُ تَكْسِفُ كذلك، وانْكَسَفَ خطأ))[٨٤٠]. ومن ذلك أيضاً قول الفَيُّوميِّ: ((ونُقِل: انْكَسَفَت الشَّمسُ، فبعضُهم يجعله مُطاوعاً، مثل كَسَرْتُه فانْكَسَر....، وبعضُهم يجعله غلطاً، ويقول: كَسَفْتها فكَسَفَت هي، لا غَيْرُ))[٨٤١].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أن انْكَسَفَ صواب في استعمال العوام، وذلك من وجهين؛ أحدهما السماع والآخر القياس، أما السماع فقد حكاها –كما مرَّ بك– جمع من ثقات اللغويين المتقدِّمين، وهم حجة على غيرهم، وعليه جاء حديث الصحابي المُغِيْرَة بن شُعْبَة الثقفيِّ –رضي الله عنه– القائل: ((انْكَسَفَت الشَّمسُ يوم مات إبراهيم؛ فقال النَّاس: انْكَسَفَتْ لموت إبراهيم؛ فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا يَنْكَسِفَان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتموهما؛ فادعوا الله، وصلُّوا حتى يَنْجَلِي))[٨٤٢]. وهو ممَّا ردَّ به الأزهريُّ على من خطَّأ اللفظ على صيغة المطاوعة، وتبعه في ذلك آخرون[٨٤٣]، وأمَّا القياس فتجوز صيغة المطاوعة لأفعال التأثير الظاهرة للعيون على انْفَعَلَ اللازم من فَعَلَ الثلاثيِّ المتعدِّي، ومنه: قَطَعْتُه فانْقَطَعَ، وحَسَرْتُه فانْحَسَرَ، وكَسَرْتُه

([٨٣٧]) النوادر ص٤٧٠ .

([٨٣٨]) جمهرة اللغة ٥٩٧/١ .

([٨٣٩]) انظر: العين للخليل ٣١٤/٥، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٥١٥، والتهذيب للأزهري ٤٥/١٠، والمخصص لابن سيده ٣٧٤/٢، والتنبيهات للقاضي عياض ٢٦١/١، والعباب للصغاني ص٥٣٧ (حرف الفاء)، والمصباح للفيومي ص٢٧٥، وعمدة القاري للعيني ١٨٥/٤، وتاج العروس للزبيدي ٣٠٨/٢٤.

([٨٤٠]) العين ٣١٤/٥ .

([٨٤١]) المصباح المنير ص٢٧٥ .

([٨٤٢]) مسند أحمد برقم ١٨٢١٨، وصحيح البخاري برقم ١٠٦٠، وصحيح مسلم برقم ٩١٥ .

([٨٤٣]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٤٥/١٠، والتنبيهات للقاضي عياض ٢٦١/١، والعباب للصغاني ص٥٣٧ (حرف الفاء)، والمصباح المنير للفيومي ص٢٧٥، وتاج العروس للزبيدي ٣٠٨/٢٤ .

قلتُ: مرَّ بك في المسألة الرابعة الكلام عن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في اللغة.

فانْكَسَرَ[٨٤٤]، وعليه جاء لفظ أصل المسألة هنا؛ فتقول: كَسَفَ اللهُ الشَّمْسَ فانْكَسَفَتْ.

المسألة التاسعة والعشرون :

((الجوهريُّ: الحُرَاقُ والحُرَاقَة ما تقع فيه النَّارُ عند القَدْح، والعامة تقوله بالتَّشديد[٨٤٥]. قال ابن بَرِّي: حكى أبو عُبيد في الغريب المصنَّف في باب فَعُوْلاء عن الفرَّاء أنه يُقال: الحَرُوْقَاءُ للتي تُقْدَح منه النارُ والحَرُوْقُ والحُرَّاقُ والحَرُّوْقُ. قال: والذي ذكره الجوهريُّ الحُرَاق والحُرَاقَة، فعدَّتُها سِتُّ لغات[٨٤٦]))[٨٤٧].

نقل ابن منظور من بعض أصوله أكثر من وجه مسموع عن العرب في هذا اللفظ للاستعمال نفسه، وقد ذكر بعض أهل العربية أن الحُرَّاق والحُرَّاقة -بتشديد الراء- ممَّا شاع في ألسنة العوام[٨٤٨]، ولفظ المسألة هنا الحُرَّاقُ ليس غير لموافقته وجهاً منقولاً في النصِّ، أما الحُرَّاقة فسيأتي -بإذن الله- الكلام عنه في فصل المسكوت عنه لمناسبته نظائره هناك، وإليك بيان موقف أهل العربية من لفظ الحُرَّاق المنسوب إلى العوام.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل اللغة إلى أن الحُرَّاق -بتشديد الرَّاء- صواب؛ لأنه لفظ محكي عن بعض فصحاء العرب للاستعمال نفسه[٨٤٩]، ومن أقوالهم ما جاء في النصِّ المنقول، ومنه أيضاً قول الخليل بن أحمد: ((والحَرُّوْقُ والحُرَّاقُ: ما يُوْرَى به النَّارُ))[٨٥٠]. ومنه أيضاً قول أبي

([٨٤٤]) انظر: الكتاب لسيبويه ٦٥/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٩/٧، وشرح الشافية للرضي ١٠٨/١ .

([٨٤٥]) انظر: الصحاح ١٤٥٨/٤ .

([٨٤٦]) التنبيه والإيضاح ٤٥٢/٣. قلتُ: لم أقف على حكاية أبي عُبيد عن الفرَّاء في مطبوع كتابه الغريب المصنَّف، وليس في المطبوع أيضاً باب فَعُولاء؛ فلعله ممَّا أدركه بعض الأوائل، ثم سقط من الكتاب وفُقد، والله أعلم.

([٨٤٧]) ٤٢/١٠ .

([٨٤٨]) انظر: الصحاح للجوهري ١٤٥٨/٤، والتنبيه والإيضاح لابن بري ٤٥٢/٣، ومجمع البحرين للطُّرَيْحيِّ ١٤٥/٥، وتاج العروس للزبيدي ١٥٣/٢٥ .

([٨٤٩]) انظر: العين للخليل ٤٥/٣، والنبات للدِّيْنَوريِّ ص١٣٨، وجمهرة اللغة لابن دريد ٥١٩/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٩/٤، والمحيط لابن عباد ٣٤٧/٢، والتلخيص لأبي هلال العسكري ص٢٢٢، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٤/٢، والمحكم لابن سيده ٥٧٢/٢، والمدخل للَّخمي ص١٠٩، والتنبيه لابن بري ٤٥٢/٣، وسرور النفس لابن منظور ص٣٥٢، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٨٠، والتاج للزبيدي ١٥٢/٢٥، والمعجم الوسيط ١٦٨/١.

([٨٥٠]) العين ٤٥/٣ . قلتُ: لفظ النَّار مؤنَّث ومذكَّر، والأول أشهر، ويصح في الفعل الوجهان؛ لأن تأنيث النار مجازي.

حنيفة الدِّيْنَوَرِيِّ: ((فأمَّا ما يُوضَع تحت القَرَّاعَة ليقع سقطُها فيه، وهو شررُها، وهي الخِرَق المُحْرَقة وما أشبه الخِرَق، فإن الفرَّاء والأحمر جميعاً قالوا: هو الحَرُوْقَاء. وزاد الفرَّاء، فقال: وهو الحَرُوْقُ بالتخفيف، والحَرُّوْقُ بالتَّثقيل، والحُرَّاق مشدَّدة))[٨٥١]. ومنه أيضاً قول أبي هلال العسكريِّ: ((وأَصْلُ الحُرَّاقِ من الحَرَقِ، والحَرَقُ النَّارُ بعينها، والحُرَّاقُ يُخَفَّف ويُثقَّل))[٨٥٢].

المانعون :

لم أقف على قول خطَّأ استعمال الحُرَّاق -بتشديد الرَّاء- صراحة غير أن في بعض الأقوال تزهيداً فيه عندما يُذكر الأصل بالتخفيف، ويُنسب التشديد إلى العوام، وهو المنقول عن الجوهريِّ في نصِّ المسألة، وهو يحتمل وجهين؛ أحدهما: تشديد الرَّاء من مطَّرح المسموع المفضول؛ لأنه خالف الشائع فيما وصل من المسموع، ولم يشع إلا في ألسنة العوام، والآخر: تشديد الرَّاء خطأ محض؛ لأنه لم يوافق شيئاً ممَّا وصل من المسموع، والأول الأقرب عندي؛ لأن من عادة الجوهريِّ التصريح بتخطئة العوام إذا كان استعمالهم خطأ محضاً، كقوله: وهو خطأ، أو ليس بشيء، أو لا تقله، ونحو ذلك[٨٥٣].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن استعمال الحُرَّاق -بتشديد الرَّاء- المنسوب إلى العوام جائز؛ فقد حكى هذا الوجه جمع من كبار ثقات اللغويين المتقدِّمين -كما مرَّ بك- دون تزهيد فيه، وممَّا جاء عليه قول الرَّاجِز واصفاً امرأة وزوجها بالحِدَّة والسَّلاطة:

قَـرَّاعَـةٌ وَزَوْجُـها حُـرَّاقُ[٨٥٤]

فإن قيل: أليس للحُرَّاق نظائر من القياس في اسم الآلة أو اسم المكان؛ ليُحمل عليها؟ فالجواب: نعم، ليس للحُرَّاق نظائر في القياس سواء أكان محمولاً على آلة الحرق أو مكانه، وثبوت حكايته عن ثقات رواة اللغة المتقدِّمين بلغ حدَّ التواتر، وهو كافٍ في قبوله والعمل به،

([٨٥١]) النبات ص١٣٨ . وجاء فيه أن القَرَّاعَةَ القَدَّاحَةُ للنَّار .

([٨٥٢]) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ص٢٢٢ .

([٨٥٣]) انظر: الصحاح ٣٨٦/١، ٨٨٤/٣، ٩٤٨/٣، ١٢٩٥/٣، ١٥٠٦/٤، ١٦٢٩/٤، ١٨٨٥/٥، ١٩٠٧/٥، ٢١٣١/٥، ٢٢٢٠/٦، ٢٢٨٦/٦، ٢٢٩٩/٦ .

([٨٥٤]) انظر: النبات للدِّيْنوري ص١٣٩، وسرور النفس لابن منظور ص٣٥٢. قلتُ: لم أقف على قائله، وقد رواه أبو حنيفة الدِّينوريُّ عن من أنشده قبله ليستشهد به على الحُرَّاق. وجاء أيضاً في رواية أخرى قول أعرابيٍّ عن امرأة وزوجها معروفين بالحِدَّة والسَّلاطة: هي قَدَّاحَةٌ وزوجُها حُرَّاقٌ. انظر: نثر الدُّر لأبي سعد الآبي ٣١٢/٦ .

ولو شاع في ألسنة العوام؛ لأنه حكايته بالتواتر دليل قطعيٌّ يفيد العِلْم[٨٥٥]، وهو حجة لصاحبه.

المسألة الثلاثون :

((ورَكَّ الشَّيءُ، أي رَقَّ وضَعُفَ، ومنه قولُهم: اقْطَعْهُ مِنْ حيثُ رَكَّ، والعامَّة تقول: مِنْ حيثُ رَقَّ[٨٥٦]))[٨٥٧].

نقل ابن منظور من الجوهريِّ هذه المسألة، وهي في الكلام عن تعاقب الكاف والقاف في رَكَّ ورَقَّ للاستعمال نفسه، وقد جاء القول الشائع بين العرب الأوائل بالكاف من رَكَّ؛ والمقصود قطعه من موضعه اللَّيِّن الضعيف لا الغليظ القوي، ونسب بعض أهل العربية استعماله بالقاف من رَقَّ إلى العوام[٨٥٨]، واختلف اللغويون فيما شاع في ألسنة العوام، فمنهم من أجازه لوجاهته في الإصابة مع تسليمه بالمقالة المحكية بالكاف، ومنهم من ردَّه لمخالفته صريح المسموع عن العرب الدال على معنى بعينه، ولكل فريق حجته، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل اللغة إلى أن رَقَّ بمعنى رَكَّ؛ فلا بأس في استعمال العوام، وإن خالف نصَّ المسموع في المقالة الشائعة عن العرب بالكاف من رَكَّ؛ لأن الفعلين -رَكَّ ورَقَّ- على صيغة واحدة للدلالة نفسها في بعض كتب اللغة المتقدِّمة[٨٥٩]، ومن أقوال هؤلاء قول ابن قتيبة قتيبة عن الاستعمالين: ((وهما سواء، ولكن المسموع بالكاف))[٨٦٠]. ومنه أيضاً قول شهاب الدين الخفاجيِّ في معرض ردِّه على الحريريِّ الذي أخذها على قائلها بالقاف: ((هذا على

---

(٨٥٥) انظر: لمع الأدلة لابن الأنباري ص٨٣، والاقتراح للسيوطي ص٩٢، وتاج العروس للزبيدي ١٩/١ .

(٨٥٦) انظر: الصحاح للجوهري ١٥٨٧/٤. قلتُ: ظاهر شرح الجوهريِّ يدل على أن رَكَّ ورَقَّ بمعنى واحد.

(٨٥٧) ٤٣٢/١٠ .

(٨٥٨) انظر: الصحاح للجوهري ١٥٨٧/٤، ومجمل اللغة ص٣٦٨، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٧٨/٢، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي ص٧٤، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١١٢، وتاج العروس للزبيدي ١٧٤/٢٧، وآثار المُعَلّميِّ ٢٢٠/٢٠ .

(٨٥٩) انظر: مجمل اللغة ص٣٦٨، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٧٨/٢، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٩٥، ودرة الغواص وشرحها للخفاجي ص٤١٣، وخلاصة الأثر للمحبِّي ٣٤٠/١، وتاج العروس للزبيدي ١٧٤/٢٧، وسمير الخواص للعلويِّ ص٢٦٧.

(٨٦٠) تثقيف اللسان لابن مكي ص٩٥ .

تقدير السَّماع فيه أمر سهل، فإنه يلزم من رِقَّة الثَّوْب عدم قوَّته؛ فلا مانع من إرادة لازمه، وباب المجاز واسع، ولهذا فسَّر أهل اللغة رَقَّ بِرَكَّ))[٨٦١].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربية إلى التنبيه على تحريف العوام؛ لأن الصواب على غير ما شاع في ألسنتهم؛ فهو عن العرب بالكاف، وليس بالقاف، وظاهر كلامهم أن معنى الضَّعْف في الفعل رَكَّ، وليس في الفعل رَقَّ الدَّال على اللِّين؛ فكأنه تحريف لفظي نتج عنه تحريف دلالي[٨٦٢]، ومن ذلك قول الحريريِّ: ((ويقولون: اقْطَعْهُ مِنْ حيثُ رَقَّ، وكلام العرب: اقْطَعْهُ مِنْ حيثُ رَكَّ، أي من حيث ضَعُفَ، ومنه قيل للضَّعيف الرَّأي: رَكِيْكٌ))[٨٦٣]. ومنه أيضاً قول ابن الجوزيِّ: ((وتقول: اقْطَعْ هذا مِنْ حيثُ رَكَّ. أي ضَعُفَ، والعامَّة تقول: مِنْ حيثُ رَقَّ))[٨٦٤].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن المسموع عن العرب في تركيب هذه المقالة بالكاف، وليس بالقاف، ولم أقف على قول أحد من المتقدِّمين أو المتأخرين يرويها بالقاف؛ فكلام العوام جاء على غير المسموع، فإن قيل: هل يعني هذا أن استعمال العوام خطأ؟ فالجواب: في هذا تفصيل؛ فإن استعمل القائل هذا التركيب بالقاف حاكياً مقالة العرب فهو مخطئ في الحكاية عنهم؛ لأنها بالكاف، وليست بالقاف، وإن استعمل هذا التركيب بالقاف من باب المجانسة فهو مصيب غير مخطئ؛ لأنه أصاب المقصود نفسه من قولهم.

فإن قيل: إنَّما الرِّقَّة اللِّين، وهو نقيض الغِلَظ، وليست الرِّقَّة الضَّعْف نقيض القوَّة؛ فبهذا خلط العوام بين لفظين لدلالتين مختلفتين وإن كانتا متقاربتين، ونبَّه عليه بعض أهل العربية. فالجواب: هذه حجة من ظاهر كلام المانعين، وليست -في رأيي- دقيقة، واستعمال العوام صواب من وجهين؛ الوجه الأول: يأتي الفعل رَقَّ بمعنى لانَ، وهو الأشهر في استعماله، ومنه

([٨٦١]) درَّة الغواص وشرحها ص٤١٣ .

([٨٦٢]) انظر: درَّة الغواص للحريري ص٩١، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي ص٧٤، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١١٢، وتهذيب الخواص لابن منظور ص١٥٨، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٨٧، وخلاصة الأثر للمحبِّي ٣٣٩/١، وآثار المُعَلّميِّ ٢٢٠/٢٠.

([٨٦٣]) درَّة الغواص ص٩١ .

([٨٦٤]) تقويم اللسان ص١١٢ .

قيل للأرض اللَّيِّنةِ الرَّقَاق، وللخبز اللَّيِّنِ الرُّقَاق؛ والرَّقِيْق نقيض الثَّخِين والغليظ[٨٦٥]، وقد يأتي رَقَّ أيضاً بمعنى ضَعُفَ، وهو مرادف رَكَّ في أصل المسألة، ومنه قولهم: رَقَّتْ عِظَامُه، أي ضَعُفَتْ، ومنه أيضاً قولهم: فيه رَقَقٌ، أي ضَعْفٌ[٨٦٦]، وقد يكون المعنى الثاني من لوازم الأول كما ذكر الخفاجيُّ في كلامه السابق، وممَّا يؤيد ذلك قول ابن فارس: ((الرَّاء والكاف أصلان: أحدهما، وهو معظم الباب، رِقَّةُ الشَّيء وضَعْفُه...، ورَكَّ الشَّيءُ إذا رَقَّ))[٨٦٧]. والوجه الثاني: أبدل العوام كاف رَكَّ قافاً، وهو سائغ عند العرب لقرب مخرجي الكاف والقاف في الصوت، وفي قول الله -تعالى-: ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتۡ﴾[٨٦٨]. قرأها ابن مسعود -رضي الله عنه- بالقاف بدلاً من الكاف[٨٦٩]، والكَشْطُ والقَشْطُ بمعنى واحد للنَّزْع والكَشْف[٨٧٠]، وقد قال ابن خالويه عن قراءة ابن مسعود: ((والعرب تُبدل القاف كافاً والكاف قافاً لقرب مخرجيهما))[٨٧١]. وذهب بعض اللغويين إلى أن الوجهين لمعنى واحد غير أن ذلك ليس على الإبدال، وإنَّما هما أصلان من لغتين عن العرب، قال ابن جني في هذا ونظائره: ((وليست القاف في هذا بدلاً من الكاف؛ لأنهما لغتان لأقوام مختلفين))[٨٧٢].

فاستعمال العوام سائغ على سنن العرب، وليس المنقول آية أو مثَلاً أو شعراً لنمنع تصرُّف الناس فيه، هو مجرد مقالة شائعة بين بعض العرب نقلها بعض اللغويين، ولم يلحن العوام في

---

(٨٦٥) انظر: العين للخليل ٢٤/٥، وديوان الأدب للفارابي ٧٨/٣، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٣٠/٨، والصحاح للجوهري ١٤٨٣/٤، والتلخيص لأبي هلال العسكري ص٢٣٧، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٧٦/٢، والمحكم لابن سيده ١٢٦/٦، وأساس البلاغة للزمخشري ٣٧٦/١، وشمس العلوم للحميري ٢٣٤٩/٤، والتاج للزبيدي ٣٥٣/٢٥.

(٨٦٦) انظر: العين للخليل ٢٥/٥، وجمهرة اللغة لابن دريد ١٠٠٧/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٣١/٨، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٧٧/٢، والأفعال لابن القطَّاع ٥٤/٢، وتاج العروس للزبيدي ٣٥٨/٢٥ .

(٨٦٧) مقاييس اللغة ٣٧٧/٢ .

(٨٦٨) التكوير: ١١ .

(٨٦٩) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٤١/٣، وجامع البيان للقرطبي ٢٤٩/٢٤، ومعاني القرآن للزجَّاج ٢٩١/٥، والكشاف للزمخشري ٧٠٩/٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٣٥/١٩، والبحر المحيط لأبي حيَّان ٤١٧/١٠.

(٨٧٠) انظر: العين للخليل ٣٣/٥، والإبدال لابن السكيت ص١١٣، وديوان الأدب للفارابي ١٦٩/٢، والإبدال لأبي الطيب ٣٥٦/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٤٦/٨، والصحاح للجوهري ١١٥٥/٣، والتاج للزبيدي ٣٤/٢٠.

(٨٧١) إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص١٢٢ .

(٨٧٢) سر صناعة الإعراب ٢٧٧/١ .

بنيتها ولا تركيبها؛ فهي بالكاف والقاف سواء كما ذكر ابن قتيبة في كلامه السابق، والخلاصة من ذلك كله أن استعمال العوام إذا كان في معرض حكاية نصِّ مقالة العرب فهو خطأ محض في حفظ الرواية، وإن كان استعمالهم للمجانسة عامَّة فهو سائغ لا بأس فيه؛ لأنه على الصيغة نفسها وللدلالة ذاتها.

المسألة الحادية والثلاثون :

((وقد أَوْشَكَ فلانٌ يُوْشِكُ إِيْشَاكاً، أي أسرعَ السَّيْر، ومنه قولهم: يُوْشِكُ أنْ يكونَ كذا....، والعامَّة تقول: يُوْشَكُ، بفتح الشين، وهي لغة رديئة[٨٧٣]))[٨٧٤].

نقل ابن منظور من الجوهريِّ هذا النصَّ، وهو في لغتين مسموعتين عن العرب في يُوْشِكُ، الأولى منهما بكسر الشِّين، وهي الأعلى، والثانية بفتح الشين، وهي الموصوفة بالرداءة في النصِّ، وقد ذكر بعض أهل العربية أن الفعل المضارع يُوْشَكُ -بفتح الشِّين- ممَّا شاع في ألسنة العوام[٨٧٥]، واختلفوا في يُوْشَكُ -بفتح الشِّين-؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من خطَّأه، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربية إلى أن الفعل المضارع يُوْشَكُ -بفتح الشِّين- لغة مسموعة عن العرب، ولم يُخطِّئوها غير أن بعضهم وصفها بأنها لغة رديئة لا ترقى لأختها المرويَّة عن فصحاء العرب بكسر الشِّين[٨٧٦]؛ فكأن لغة فتح الشِّين في أدنى درجات السماع والصواب عندهم، ومن ذلك قول الجوهريِّ في أصل المسألة، ومنه أيضاً ما ذكره الفيروزآبادي عندما أبان عن موقف أهل اللغة من فتح شين يُوْشَكُ: ((يُوْشِكُ الأمرُ أنْ يكونَ، وأنْ يكونَ الأمرُ،

([٨٧٣]) انظر: الصحاح للجوهري ١٦١٥/٤ .

([٨٧٤]) ٥١٣/١٠-٥١٤ .

([٨٧٥]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٩٢، والصحاح للجوهري ١٦١٥/٤، والنظم المستعذب للرَّكبي ١٨٤/١، وكشف المناهج للمُنَاوِيِّ ٤٨١/٤، والتوضيح لابن المُلَقِّن ٥٦٥/٢، وعمدة القاري للعيني ١٦٢/١، وتاج العروس للزبيدي ٣٩١/٢٧.

([٨٧٦]) انظر: الصحاح للجوهري ١٦١٥/٤، والنظم المستعذب للرَّكبي ١٨٤/١، وكشف المناهج للمُنَاوي ٤٨١/٤، والتوضيح لابن المُلَقن ٥٦٥/٢، والقاموس للفيروزآبادي ٤٤٢/٣، وفتح الباري لابن حجر ٤٢/١٣، وعمدة القاري للعيني ١٦٢/١، وتاج العروس للزبيدي ٣٩١/٢٧.

ولا تُفْتَح شينُه، أو لغة رديَّة))[٨٧٧]. ومنه أيضاً قول ابن حجر العَسْقَلانيِّ: ((يُوْشِكُ، هو بكسر الشِّين المُعجمة، أي يُسْرِعُ، وزنُه ومعناه، ويجوز يُوْشَكُ بفتح الشِّين، وقال الجوهريُّ: هي لغة رديئة))[٨٧٨].

المانعون :

ذهب جمع من أهل العربية إلى أن الصواب في هذا المضارع بكسر الشِّين ليس غير، وفتحها خطأ[٨٧٩]، ومن ذلك قول الخليل بن أحمد: ((وتقول: يُوْشِكُ أنْ يكونَ، ومن قال: يُوْشَكُ، فقد أخطأ؛ لأن معناه: يُسْرِعُ))[٨٨٠]. ومنه أيضاً قول أبي محمد الحريريِّ: ((ويقولون: يُوْشَكُ أنْ يفعلَ كذا، بفتح الشِّين، والصواب فيه كسرُها؛ لأن الماضي منه أَوْشَكَ؛ فكان مضارعه يُوْشِكُ، كما يُقال: أَوْدَعَ يُوْدِعُ، وأَوْرَدَ يُوْرِدُ، ومعنى يُوْشِكُ: يُسْرِعُ؛ لاشتقاقه من الوَشِيْك، وهو السَّرِيع إلى الشَّيء))[٨٨١].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن الأصل الشائع بين العرب والسائر على قياس نظائره أَوْشَكَ يُوْشِكُ -بكسر شين المضارع- على أَفْعَلَ يُفْعِلُ، ولم يخالف ذلك أحد من أهل العربية فيما أعلم، وعلى هذا الأصل جاء قول النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: ((كالرَّاعي يَرْعَى حولَ الحِمَى يُوْشِكُ أنْ يَرْتَعَ فيه))[٨٨٢]. ومنه أيضاً قول أُمَيَّةَ بن أبي الصَّلْتِ:

يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِها يُوَافِقُها[٨٨٣]

أما يُوْشَكَ -بفتح الشين- فهو صواب غير أنه أدنى من سابقه وأقل، ولم يذكره إلا بعض

---

(٨٧٧) القاموس المحيط ٤٤٢/٣ .

(٨٧٨) فتح الباري ٤٢/١٣ .

(٨٧٩) انظر: العين للخليل ٣٩٠/٥، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٠٧، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٩٢، والدلائل للسَّرَقُسْطيِّ ١٣٨/١، والتهذيب للأزهري ١٦٨/١٠، والمحكم لابن سيده ١٢١/٧، وتثقيف اللسان لابن مكي ص١٤٨، ودرة الغواص للحريري ص٧٩، ومطالع الأنوار لابن قُرْقُوْل ٢٩٦/٢، والمدخل للخمي ص١٦٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٩٠، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٥٦٨، والتاج للزبيدي ٣٩١/٢٧.

(٨٨٠) العين ٣٩٠/٥ .

(٨٨١) درة الغواص ص٧٩ .

(٨٨٢) مسند أحمد برقم ١٨٣٧٤، وصحيح مسلم برقم ٤٠٩٤، وسنن ابن ماجه برقم ٣٩٨٤.

(٨٨٣) انظر: ديوان أمية بن أبي الصلت ص١٧٢ .

اللغويين مع وصفه بالرداءة، وهو وصف لأدنى درجات المسموع[٨٨٤]، ولا يعني خطأ مستعمله، ولو كان كذلك لحكموا بخطأ استعماله كما حكم المانعون، وقد قال ابن جني عن اللغات المذمومة والرديئة: ((لو استعملها لم يكن مُخطئاً لكلام العرب، لكنه كان يكون مُخطئاً لأجود اللغتين))[٨٨٥]. فالمسألة يتعاورها رفيع ووضيع من صواب وأصوب لا صواب وخطأ.

المسألة الثانية والثلاثون :

((الفِسْكِلُ والفُسْكُلُ والفِسْكَوْلُ والفُسْكُوْلُ: الذي يجيءُ في آخرِ الحَلْبَة آخرَ الخَيْل، وهو بالفارسيَّة فُشْكُل[٨٨٦]....، ومنه قيل: رَجُلٌ فِسْكِلٌ، إذا كان رَذْلاً. والعامَّة تقول: فُسْكُلٌ، بالضَّمِّ[٨٨٧]))[٨٨٨].

نقل ابن منظور من بعض أصوله أكثر من وجه في لفظ هذه المسألة، وأصل استعماله لآخر الخيل في سباقها، ثم استُعمل في الدُّوْن من الرِّجال لتأخرهم عن إدراك معالي الأمور، وقد نسب بعض أهل العربية الفُسْكُل -بضمِّ الفاء والكاف- إلى العوام[٨٨٩]، واختلف في هذا الوجه أهل العربية؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من رأى الصواب في كسر الفاء والكاف منه ليس غير، وإليك بيان ذلك.

المجيزون :

ذهب بعض أهل العربية إلى أن الفُسْكُلَ صواب؛ لأنه لغة مسموعة ثابتة عن العرب للاستعمال نفسه[٨٩٠]، وعلى هذا الوجه جاء استعمال العوام، ومن أقوال هؤلاء قول ابن

---

(٨٨٤) انظر: المزهر للسيوطي ٢٢١/١. مرَّ بسط الموقف من هذا الوصف ونظائره في التمهيد وفي المسألة الثالثة والعشرين.

(٨٨٥) الخصائص ١٢/٢ .

(٨٨٦) انظر: المحكم لابن سيده ١٦٣/٧ .

(٨٨٧) انظر: الصحاح للجوهري ١٧٩٠/٥ .

(٨٨٨) ٥١٩/١١. والحَلْبَة: الدَّفْعة من الخَيْلِ تجتمع للسِّباق، ومن عادة العرب أن يكون ذلك على رِهَان بينهم. انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٢٨٤/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٥٥/٥.

(٨٨٩) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٥، والعقد الفريد لابن عبد ربه ١٩٨/١، والصحاح للجوهري ١٧٩٠/٥، والآداب الشرعية لابن مفلح ٥٣٢/٣، والمزهر للسيوطي ٣١٥/١، وتاج العروس للزبيدي ١٥٩/٣٠.

(٨٩٠) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ١٢٧٢/٣، والمحكم ١٦٣/٧، والمخصص لابن سيده ١٠٥/٢، والمصباح للفيومي ص٢٤٤، وأسنى المطالب للأنصاري ٢٣٠/٤، ومغني المحتاج للشربيني ١٧٢/٦، ودقائق أولي النهى للبهوتي ٢٨٠/٢، وتاج العروس للزبيدي ١٥٩/٣٠.

دريد: ((آخر فَرَسٍ يجيء في الرِّهَان، وهو الفُسْكُلُ والفِسْكِلُ))[٨٩١]. ومنه أيضاً قول ابن سيده في أصل المسألة، ومنه ما ذكر الفَيُّوْمِيُّ: ((فُسْكُلٌ، بضمِّ الفاء والكاف، وامتنع جماعةٌ من إثباته))[٨٩٢].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربية إلى أن الصواب في لفظ المسألة بكسر حرفي الفاء والكاف ليس غير[٨٩٣]، ومن ذلك قول ابن قتيبة في باب ما تُصحِّف فيه العوام: ((ويقولون لمن يُرْذِلُون: فُسْكُلٌ، وهو تصحيف، إنَّما هو فِسْكِلٌ، وهو الفَرَسُ الذي يجيء في الحَلْبَة آخرَ الخَيْل))[٨٩٤]. ولم يصح الفُسْكُلُ عند ابن قتيبة وغيره في الرَّجُل الرَّذْل؛ لأن هذا الوجه لم يصح أصلاً فيما أُخذ منه للفَرَس المتأخر، وهذا ما أشار إليه الفيوميُّ من امتناع جماعة من إثباته.

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن الوجهين صواب، أما الفِسْكِلُ فلم يقع خلاف فيما أعلم في إثباته والأخذ به، وهو الشائع في كتب اللغة ومعجماتها، وأما الفُسْكُل فصواب أيضاً؛ لأنه لغة رواها جمع من أهل اللغة الثقات، واستعمال العوام جاء عليه؛ فلا نكير في استعمالهم، واللفظ معرَّب[٨٩٥]، ومن عادة العرب التوسُّع في وجوه التعريب؛ فقد يكون للمعرَّب أكثر من وجه مستعمل بين العرب الأوائل، وفي ذلك قال ابن خالَوَيْهِ: ((وقد عَرَّفْتُكَ اتساع العرب في الأسماء الأعجميَّة إذا عَرَّبَتْها))[٨٩٦]. وقال ابن جنِّي في إِدْرِيْسَ ووجوه ما عُرِّب منه وجاء في

([٨٩١]) جمهرة اللغة ١٢٧٢/٣ .

([٨٩٢]) المصباح المنير ص٢٤٤ .

([٨٩٣]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٥، والعقد الفريد لابن عبد ربه ١٩٨/١، وشرح مشكل الوسيط لابن الصلاح ٢٥٣/٤، وتحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص٢٢٦، وكفاية النبيه لابن الرفعة ٣٤٨/١١، والمصباح للفيومي ص٢٤٤، والآداب الشرعية لابن مفلح ٥٣٢/٣، وأعيان العصر للصفدي ٢٢٧/٣، وعمدة القاري للعيني ١٥٩/٤، والمزهر للسيوطي ٣١٥/١، وتاج العروس للزبيدي ١٥٩/٣٠.

([٨٩٤]) أدب الكاتب ص٣٨٥.

([٨٩٥]) انظر: المحكم لابن سيده ١٦٣/٧، وفي التعريب والمعرَّب لابن بري ص١٢٩.

قلتُ: نقل ابن منظور في الموضع نفسه اشتقاق فعلين منه على فَسْكَلَ وفُسْكِلَ، والعرب تشتق من المعرَّب؛ لأنه أصبح من كلامها؛ فأخذ تصرُّف نظائره. انظر للاستزادة: العين للخليل ٤٦/٥، والخصائص لابن جني ٣٥٨/١.

([٨٩٦]) الحجة في القراءات السبع ص٨٩ .

القراءات القرآنيَّة: ((يجب أن يكون من تحريف العرب الكلمَ الأعجميَّ؛ لأنه ليس من لغتها؛ فتُقِل الحَفْلَ به، وقد ذكرنا مثله))[٨٩٧]. ومنه أيضاً قول أبي حيَّان الأندلسيِّ: ((وقد تصرَّفت فيه العربُ على عادتها في تغيير الأسماء الأعجميَّة حتى بلغتْ فيه إلى ثلاث عشرة لغة))[٨٩٨].

فإن قيل: فما وجه إنكار المانعين؟ فالجواب: ما لم يصل إليك عن فصحاء العرب منكر في حكمك، وهذا قول وجيه في تأصيل الأحكام غير أن ثبوت حكاية ما أنكره هؤلاء عندك من غيرهم حجة للإثبات لا حجة للاعتراض أو الاطِّراح؛ فمن سمع حجة على من لم يسمع.

المسألة الثالثة والثلاثون :

((ورَجُلٌ نَغِلٌ ونَغْلٌ: فاسِدُ النَّسَبِ[٨٩٩]. وقيل: إنَّ العامَّة تقول: نَغْلٌ[٩٠٠]))[٩٠١].

نَغِلَ يَنْغَلُ نَغَلاً من باب فَرِحَ، وأصل استعماله من قولهم: نَغِلَ الأَدِيْمُ، أي فَسَدَ الجِلْدُ في دِبَاغِه[٩٠٢]، ومنه قيل: رَجُلٌ نَغِلٌ ونَغْلٌ؛ لأنه فاسد النَّسب، وقيل أيضاً لمن وُلِدَ من زَنْيَة: نَغْلٌ ونَغْلَةٌ[٩٠٣]، واختلف أهل العربية في النَّغْل -بسكون الغين- في أصل المسألة بين الإجازة والمنع، وقد نسب بعض اللغويين سكون الغين فيها إلى العوام[٩٠٤]، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أن سكون الغين في لفظ المسألة صواب؛ لأنه مما حُكي عن العرب للاستعمال نفسه من باب التخفيف[٩٠٥]، ومن ذلك قول ابن سيده في أصل

([٨٩٧]) المحتسب ٢/٢٢٥ .

([٨٩٨]) البحر المحيط ١/٥٠٩ .

([٨٩٩]) انظر: المحكم لابن سيده ٥/٥٢٨ .

([٩٠٠]) انظر: الصحاح للجوهري ٥/١٨٣٢ .

([٩٠١]) ١١/٦٧٠ .

([٩٠٢]) انظر: العين للخليل ٤/٤١٨، وجمهرة اللغة لابن دريد ٢/٩٦٠، والصحاح للجوهري ٥/١٨٣٢.

([٩٠٣]) انظر: العين للخليل ٤/٤١٩، وجمهرة اللغة لابن دريد ٢/٩٦١، وتهذيب اللغة للأزهري ٨/١٣١.

([٩٠٤]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٥، والصحاح للجوهري ٥/١٨٣٢، والاقتضاب للبَطَلْيَوسي ٢/١٩٤، والتوضيح لخليل بن إسحاق ٨/٢٦٨، وتاج العروس للزبيدي ٣١/١٦.

([٩٠٥]) انظر: العين للخليل ٤/٤١٨، وجمهرة اللغة لابن دريد ٢/٩٦٠، والتهذيب للأزهري ٨/١٣١، والمحكم ٥/٥٢٨، والمخصص لابن سيده ١/٤٠٧، والاقتضاب للبَطَلْيَوسي ٢/١٩٤، والمجموع المغيث للمديني

المسألة، ومنه أيضاً قول البَطَلْيَوْسِيِّ في ردِّه على تخطئة ابن قتيبة استعمال العوام: ((مثل هذا لا يُجعل لحناً، على ما قدَّمنا ذكره؛ لأن التخفيف في مثله جائز، وقد قيل في رواية من روى:

سَلِيْلَةُ أَفْرَاسٍ تَجَلَّلَها بَغْلُ[٩٠٦]

أنَّه تصحيف؛ لأن البغل لا يَنْسِل شيئاً، وأن الصواب: نَغْلُ بالنُّون، يريد فرساً هَجِيناً))[٩٠٧].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربية إلى أن الصواب في لفظ المسألة النَّغِلُ -بكسر الغين- ليس غير، ولا أصل لسكون الغين[٩٠٨]، ومن أقوال هؤلاء قول ابن قتيبة في باب ما جاء محرَّكاً والعامة تسكِّنه: ((وفلانٌ نَغِلٌ، أي فاسِدُ النَّسَب، والعامة تقول: نَغْلٌ))[٩٠٩]. ومنه أيضاً ما نقله ابن دريد في قوله: ((قال قوم من أهل اللغة: ليس للنَّغْلِ أصلٌ في كلام العرب))[٩١٠].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ النَّغْلَ جائز من وجهين؛ أحدهما السماع، والآخر القياس، أما السماع فقد حكاه -كما مرَّ بك- جمع من الثقات، ومنه المَثَل: ((البَغْلُ نَغْلٌ، وهو لذلك أهْلٌ))[٩١١]. فإن قيل: سكون الغين في المَثَل ضرورة للازدواج. فالجواب: لا يُلجأ

٣٢٤/٣، والتنبيه والإيضاح لابن بري ١٨٤/٤، والمُغَرِّب للمُطَرِّزي ص٤٧١، والمصباح للفيومي ص٣١٦، والقاموس للفيروزآبادي ٦٢٧/٣، وسبل الهدى والرشاد للصالحي ١١٤/٦، والتاج للزبيدي ١٦/٣١، ونجعة الرائد لليازجي ٢٨٢/١.

(٩٠٦) صدر البيت: وَهَلْ هِنْدُ إلا مُهْرَةٌ عَرَبِيَّةٌ. وهو من شِعر هند بنت النُّعمان في زوجها رَوْح بن زِنْبَاع ونسلها منه بعد خِصَام. انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤١، والعقد الفريد لابن عبد ربه ١١٩/٦، والتهذيب للأزهري ٤٠/٦.

(٩٠٧) الاقتضاب ١٩٤/٢. وقال ابن بري أيضاً مثل ذلك في التنبيه والإيضاح ١٨٤/٤.

(٩٠٨) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٥، وجمهرة اللغة لابن دريد ٩٦١/٢، والمخصص لابن سيده ٤٠٧/١، والأفعال لابن القطَّاع ٢٦٢/٣، والاقتضاب للبَطَلْيوسي ١٩٤/٢، والتوضيح لخليل بن إسحاق ٢٦٨/٨، وشفاء الغليل لابن غازي المكناسي ١١١٦/٢.

(٩٠٩) أدب الكاتب ص٣٨٥ .

(٩١٠) جمهرة اللغة ٩٦١/٢ .

(٩١١) نثر الدُّر للآبي ١٠٣/٦، والتمثيل للثعالبي ص٣٤٢، ومجمع الأمثال للميداني ١٨٥/١، وأساس البلاغة للزمخشري ٦٩/١. قلتُ: جاء في مطبوع معجم العين للخليل ٤٢١/٤: ((والبَغْلُ بَغْلٌ، وهو لذلك أهلٌ)). قال محققا معجم العين -رحمهما الله- عن هذا المَثَل: ((عبارة لم نهتد إليها)). وما هو إلا تصحيف في لفظ المَثَل.

إلى الضرورة مع وجود وجه سائغ في السماع والقياس؛ فالضرورة علة طارئة لا لازمة[٩١٢]، وأما القياس فيجوز فيما جاء على فَعِلٍ، وعينه من حروف الحلق أن يأتي على فَعْلٍ وفِعِلٍ وفِعْلٍ[٩١٣]، قال سيبويه –على قبره شآبيب الرَّحمة– في ذلك: ((إذا كان ثانيه من الحروف الستَّة فإن فيه أربع لغات: مطَّرد فيه فَعِلٌ وفِعِلٌ وفَعْلٌ وفِعْلٌ، إذا كان فعلاً أو اسماً أو صفة فهو سواء))[٩١٤]. فإن قيل: إن الأزهريَّ جعل فساد النسب من الزِّنا من نَغُلَ يَنْغُلُ، فهو نَغْلٌ[٩١٥]. فالجواب: هذا سائغ كثير في الوصف من فَعُلَ، كقولهم: ضَخْمٌ من ضَخُمَ، وفَخْمٌ من فَخُمَ، وغيرهما كثير[٩١٦].

المسألة الرابعة والثلاثون :

((والصُّدَامُ: داءٌ يأخذ في رؤوس الدَّوَابِّ[٩١٧]. قال الجوهريُّ: الصِّدَامُ، بالكسر، داءٌ يأخذ رؤوس الدَّوَابِّ، قال: والعامَّة تضمُّه، قال: وهو القياس[٩١٨]))[٩١٩].

نقل ابن منظور في هذه المسألة الخلاف بين الأزهريِّ والجوهريِّ في ضبط صاد الصُّدام لهذا الدَّاء، وهو داء يقع في رأس الإنسان كما يقع في رأس الدَّوابِّ[٩٢٠]، والثابت في المسموع عند الأزهريِّ وغيره ضمُّ صاد الصُّدَام، والثابت في المسموع عند الجوهريِّ وغيره كسر صاد الصِّدَام، وذكروا أن ضمَّ صاده ممَّا شاع في ألسنة العوام[٩٢١]، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربية إلى أن الصواب في لفظ المسألة الصُّدَام –بضمِّ الصاد– ليس

---

(٩١٢) للاستزادة في مسألة الضرورة راجع: موارد البصائر لفرائد الضرائر لمحمد سليم، ولغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية للدكتور محمد حماسة، والقول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين للدكتور إبراهيم الحندود.

(٩١٣) انظر: الكتاب لسيبويه ١٠٧/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٦/٣، وشرح الشافية للرضي ٤٠/١.

(٩١٤) الكتاب ١٠٧/٤ .

(٩١٥) انظر: تهذيب اللغة ١٣١/٨ .

(٩١٦) انظر: الكتاب لسيبويه ٣٠/٤، والمنصف لابن جني ١٨/١، والتصريح للأزهري ٣٣١/٣.

(٩١٧) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٠٥/١٢ .

(٩١٨) انظر: الصحاح ١٩٦٥/٥ .

(٩١٩) ٣٣٤/١٢ .

(٩٢٠) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٠٦/١٢ .

(٩٢١) انظر: الصحاح للجوهري ١٩٦٥/٥، وتاج العروس للزبيدي ٤٩٦/٣٢ .

غير؛ لأنه الثابت في المحكي عن فصحاء العرب[٩٢٢]، ومن ذلك قول الخليل بن أحمد: ((والصُّدَامُ: داءٌ يأخذ رؤوس الدَّوَابِّ))[٩٢٣]. ومنه أيضاً قول الصاحب بن عَبَّاد: ((وصُدَامٌ: داءٌ يأخذ رؤوس الدَّوَابِّ، وجَمَلٌ مَصْدُوْمٌ: منه))[٩٢٤].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أن الصواب في لفظ المسألة الصِّدَام -بكسر الصاد- ليس غير؛ لأنه الوجه الثابت في المسموع[٩٢٥]، ومن ذلك قول الجوهريِّ في أصل المسألة، ومنه أيضاً قول الفيروزآبادي: ((الصَّدْمُ: ضَرْبُ صُلْبٍ بمِثْلِه، والفِعْل كضَرَبَ...، وكَكِتَابٍ: داءٌ في رؤوس الدَّوَابِّ، ولا يُضَمُّ، وإن كان هو القياس))[٩٢٦].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن ما نُسب إلى العوام صواب من وجهين؛ أحدهما السماع، والآخر القياس، أما السَّماع فقد حكى الصُّدَام -بضمِّ الصاد- جمع من رواة العربية الثقات، وقد مرَّت بك حكايتهم، ومنه قول العرب: ((رَمَاهُ اللهُ بالصُّدَامِ والأَوْلَقِ والجُذَامِ))[٩٢٧]. وأما القياس فإن الغالب في وزن الأدواء من غير باب فَعِلَ -بفتح الفاء وكسر العين- أن يكون قياسه على فُعَالٍ[٩٢٨]، كالصُّدَاع والسُّعَال والعُطَاس والدُّوَار، ومن ذلك الصُّدَام؛ لأنه من جملة الأدواء من غير باب فَعِلَ، فهو وجه يعضده سماع وقياس، وإن كان السماع كافياً في إثباته.

فإن قيل: إنَّ الجوهريَّ أثبت الصُّدَام -بضمِّ الصاد- في القياس. فالجواب: إثبات صحة

([٩٢٢]) انظر: العين للخليل ١٠٣/٧، وتهذيب اللغة للأزهري ١٠٥/١٢، والمحيط لابن عباد ١١٨/٨، والمحكم لابن سيده ٢٩٣/٨، ومجمع الأمثال للميداني ٦٣/٢، والمستقصى للزمخشري ١٠٢/٢، وشمس العلوم للحميري ٣٦٩٦/٦، وتاج العروس للزبيدي ٤٩٦/٣٢.

([٩٢٣]) العين ١٠٣/٧ .

([٩٢٤]) المحيط في اللغة ١١٨/٨ .

([٩٢٥]) انظر: الصحاح للجوهري ١٩٦٥/٥، ومجمع الأمثال للميداني ٦٣/٢، والقاموس للفيروزآبادي ٩٧/٤، وتاج العروس للزبيدي ٤٩٦/٣٢.

([٩٢٦]) القاموس المحيط ٩٧/٤ .

([٩٢٧]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٠٦/١٢، ومجمع الأمثال للميداني ٦٣/٢، والمستقصى للزمخشري ١٠٢/٢. وفي مجمع الأمثال أن الأَوْلَق الجنونُ، والجُذَام داء تتقرَّح منه الأعضاء وتتعفَّن، أعاذني الله وإيَّاك من الأدواء.

([٩٢٨]) انظر: الكتاب لسيبويه ١٠/٤، وإسفار الفصيح للهروي ص٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٧٠/٣، وشرح الشافية للرضي ١٥٤/١.

القياس المخالف للسماع ليست حجة في الأخذ به؛ ألا ترى أن القياس في اسْتَحْوَذَ: اسْتَحَاذَ، كقولك: اسْتَقَامَ من اسْتَقْوَمَ، نقلوا فتحة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبوها ألفاً حسب القياس[٩٢٩]، ومع هذا تأخذ بالسماع وتطَّرح القياس في اسْتَحْوَذَ؛ لأن القياس إذا خالف السماع يؤخذ بالسماع لا القياس، قال ابن جني: ((واعلم أن الشيء إذا اطَّردَ في الاستعمال، وشذَّ عن القياس، فلا بدَّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتخذ أصلاً يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت: اسْتَحْوَذَ واسْتَصْوَبَ، أدَّيتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما))[٩٣٠]. فالجوهريُّ لم يذكر وجه القياس فيه لإجازة ضمِّ صاده؛ لأن في ذلك تعارضاً بين سماعه وقياسه، وإنما ذكره تقريراً لأصل القاعدة في نظائره، وعليه فالصواب في رأيه الصِّدَامُ؛ لأنه الثابت في المسموع عنده ليس غير، ولو خالف القياس، كمخالفة اسْتَحْوَذَ واسْتَصْوَب القياس، والخلاصة في المسألة أن ما نُسب إلى العوام صواب سماعاً وقياساً.

المسألة الخامسة والثلاثون :

((وعَتَمَ عن الشيء يَعْتِمُ وأَعْتَمَ وعَتَّمَ: أَبْطَأَ، والاسم العَتَمُ...، وحَمَلَ عليه فَمَا عَتَّمَ، أي ما نَكَلَ ولا أَبْطَأَ[٩٣١]، وضَرَبَ فلانٌ فلاناً فَمَا عَتَّمَ ولا عَتَّبَ ولا كَذَّبَ، أي لم يَتَمَكَّث، ولم يَتَبَاطأ في ضَرْبه إيَّاه....[٩٣٢]، قال الجوهريُّ: والعامة تقول: ضَرَبَه فما عَتَّبَ[٩٣٣]))[٩٣٤].

نقل ابن منظور من بعض أصوله عَتَّمَ وعَتَّبَ للإبطاء والتأخُّر من جُبْنٍ أو غيره، وقد نسب بعض اللغويين عَتَّبَ -بالباء- إلى العوام[٩٣٥]، واختلف أهل العربيَّة فيه؛ فمنهم من

---

(٩٢٩) انظر: المنصف لابن جني ٢٧٧/١، والممتع لابن عصفور ٤٧٩/٢ .

(٩٣٠) الخصائص ٩٩/١ .

(٩٣١) انظر: المحكم لابن سيده ٦٠/٢ .

(٩٣٢) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٧١/٢ .

(٩٣٣) انظر: الصحاح ١٩٧٩/٥ .

(٩٣٤) ٣٨٠/١٢-٣٨١ .

(٩٣٥) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣١٢، والصحاح للجوهري ١٩٧٩/٥، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٣٩٣، وذيل فصيح ثعلب للبغدادي ص٢٥، وتهذيب الخواص لابن منظور ص١٨٤، وتاج العروس للزبيدي ٥١/٣٣.

أجازه لثبوته في المسموع عن فصحاء العرب، ومنهم من منعه لعدم ثبوته فيما وصل إليه من المسموع، وعدَّه من تحريف العوام للفعل الميميِّ، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربية إلى أن عَتَّبَ -بالباء- صواب للاستعمال نفسه في عَتَّمَ لثبوته في السماع[٩٣٦]، ومن ذلك قول الأزهريِّ في أصل المسألة، ومنه أيضاً قول ابن سِيْده: ((وعَتَّبَ الرَّجُلُ: أَبْطَأَ، وأرى الباء بدلاً من ميم عَتَّمَ))[٩٣٧]. ومنه أيضاً قول شهاب الدين الخفاجيِّ في معرض ردِّه على الحريريِّ: ((وهذا ممَّا غفل عنه أو تغافل، ففي تهذيب الأزهريِّ يُقال: ضَرَبَ فلاناً فما عَتَّمَ ولا عَتَّبَ ولا كَذَّبَ، أي لم يمكث، ولم يتباطأ في ضربه إيَّاه.اهـ. والميمُ والباء يتعاقبان، فتبدل إحداهما من الأخرى كثيراً، فيقولون: لازِبٌ ولازِمٌ))[٩٣٨].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أن الصواب في ذلك عَتَّمَ -بالميم- ليس غير[٩٣٩]، ومن ذلك قول ابن السكِّيت فيما يُقال ولا يُقال: ((وتقول: ضَرَبَه فما عَتَّمَ، وحَمَلَ عليه فما عَتَّمَ، أي ما احتَبَسَ في ضَرْبِه، وهو من قولك: قِرى عاتِمٌ، أي بَطيءٌ، وقد عَتَمَ قِرَاه، أي أَبْطَأَ، وقد أَعْتَمَ الرَّجُلُ قِرَاه، وقد عَتَمَ الليلُ يَعْتِمُ، وعَتَمَتُه: ظَلامُه....، والعامَّة تقول: ضَرَبَه فما عَتَّبَ))[٩٤٠]. ومنه أيضاً قول الحريريِّ: ((ونظير وهمهم في هذه اللفظة قولُهم: ما عَتَّبَ أنْ فَعَلَ كذا، ووجه الكلام: ما عَتَّمَ، أي ما أَبْطَأَ، ومنه اشتقاق صَلاة العَتَمَة[٩٤١] لتأخير

([٩٣٦]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٧١/٢، والمحيط لابن عباد ٤٤٦/١، والمحكم لابن سيده ٥٥/٢، وتهذيب الخواص لابن منظور ص١٨٤، ودرة الغواص وشرحها للخفاجي ص٤٣١، وتاج العروس للزبيدي ٣١٥/٣، ٥٠/٣٣، والمعجم الوسيط ٥٨١/٢.

([٩٣٧]) المحكم ٥٥/٢ .

([٩٣٨]) درة الغواص وشرحها ص٤٣١ .

([٩٣٩]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣١١-٣١٢، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٣٩٣، ودرة الغوَّاص للحريري ص٩٧، وذيل فصيح ثعلب للبغدادي ص٢٥، وتهذيب الخواص لابن منظور ص١٨٤، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٧٣، ودرة الغواص وشرحها للخفاجي ص٤٣١.

([٩٤٠]) إصلاح المنطق ص٣١١-٣١٢ .

([٩٤١]) قلتُ: شاع الخطأ في ضبط هذا اللفظ؛ فتجد من يضبط التاء بالسكون، والصواب فتحها، ومنه العَتَمَة للظلام،

الصَّلاة فيها، ومدحَ بعضُ الأعراب رجُلاً، فقال: والله ما ماءُ وجهِكَ بقاتِمٍ، ولا زادُكَ بعاتِمٍ))[٩٤٢].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن استعمال عَتَّبَ في أصل المسألة جائز، وقد مرَّت بك حكايته عن فصحاء العرب من بعض ثقات اللغويين المتقدِّمين، وهم حجة على من لم يسمعه، أما شيوع الاستعمال بين العوام فلا يُصيِّر الصواب خطأ، وليس في هذا حجة للمانعين عند ثبوت السماع من غيرهم؛ فمن الشائع في ألسنة العوام ما جاء على أعلى الأوجه وأفصحها، ومنه أيضاً ما كان صواباً، وكان المقابل له ممَّا شاع في ألسنة الخواص خطأ، وقد أفرد بعض اللغويين لهذه المسائل أبواباً لإزالة هذا الوهم[٩٤٣].

فإن قيل: أيُّ الوجهين أصل للآخر؟ فالجواب: اختلف أهل العربية في هذه المسألة؛ فمن أهل العربية من يرى اللفظ الأكثر استعمالاً وتصرُّفاً في المسموع أصلاً، وما دونه في المسموع من جنسه مبدلاً منه[٩٤٤]، ومنهم من يرى كل لفظ مسموع عن فصحاء العرب أصلاً منفرداً في ذاته لا مبدلاً من غيره ولا منقلباً[٩٤٥]، وفي هذا ونظائره قال ابن جني: ((وإذا ورد في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان فالوجه وصحيح القضاء أن نحكم بأنهما كليهما أصلان منفردان، ليس واحد منهما أولى بالأصلية من صاحبه، فلا تزال على هذا معتقداً له حتى تقوم الدلالة على إبدال أحد الحرفين من صاحبه، وهذا عِيار في جميع ما يرد عليك من هذا؛ فاعرفه، وقسه تصب إن شاء الله))[٩٤٦]. وعليه فالفعلان عَتَّمَ وعَتَّبَ من مادتين لغويتين مختلفتين، وكلاهما مسموع للاستعمال نفسه؛ فهما أصلان منفردان على رأي، وفي المقابل تجد عَتَّمَ في كتب اللغة ودواوين الشِّعر أكثر شيوعاً وتصرُّفاً من عَتَّبَ في هذا الاستعمال؛

وصلاة العَتَمَة لصلاة العشاء، وقد تتبعته في كثير من كتب اللغة، ولم أخرج من ذلك إلا بما خرج به الدكتور محمد العدنانيُّ في معجم الأغلاط اللغوية ص٤٣٠، وهو أن تسكين التاء خطأ، والشيء بالشيء يُذكر، فقد اختلف الفقهاء في تسمية صلاة العشاء بصلاة العَتَمَة على ثلاثة أقوال: الجواز، والكراهة، وخلاف الأَولى، والأقرب الجواز في حال عدم هجران الاسم الآخر، وقد بسط الشيخ بكر أبو زيد القول فيها في معجم المناهي ص٣٨٨.

(٩٤٢) درة الغوَّاص ص٩٧ .

(٩٤٣) انظر: تثقيف اللسان لابن مكي ص٢٤١-٢٤٢، والمدخل لابن هشام اللَّخمي ص٥٤، ص٧٢.

(٩٤٤) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٢٠٩/١، والممتع لابن عصفور ٦١٧/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٠٣/٣.

(٩٤٥) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣١٣، والمزهر للسيوطي ٤٧٤/١، ٤٨١/١.

(٩٤٦) سر صناعة الإعراب ٢١٠/١ .

فالباء مبدلة من الميم على رأي آخر، ومن الشواهد التي جاءت على عَتَّمَ قول الأعشى:

فَمَرَّ نَضِيُّ السَّهْمِ تَحْتَ لَبَانِهِ وجَالَ عَلَى وَحْشِيِّهِ لَمْ يُعَتِّمِ[٩٤٧]

وكيف تصرَّفت الحال فالبائيُّ مسموع سواء أكان أصلاً في ذاته أم مبدلاً من الميميِّ.

فإن قيل: وهل إبدال الميم باء في هذا ونظائره من القياس؟ فالجواب: ليس هذا من أبواب القياس؛ فلا يصح أن تقول: كَتَّبَ من كَتَّمَ للإخفاء قياساً على من ذكر أن باء عَتَّبَ مبدلة من ميم عَتَّمَ؛ فليس هذا وجهاً مطَّرداً غير أنه جاء مسموعاً؛ فاجتهد بعض اللغويين في توجيهه، أما إبدال الميم باء في المسموع عن العرب فكثير، وذلك لقُرب المخرج والصفة؛ فكلاهما شفويٌّ مجهور، والأمثلة على ذلك لا يسعها المقام[٩٤٨]، قال المبرد: ((قوله: بالبَوْبَاة، فهي المُتَّسع من الأرض، وبعضهم يقول: هي المَوْمَاةُ بعينها، قُلبت الميم باء؛ لأنهما من الشَّفَة، ومثل ذلك كثير، يقولون: ما اسمُكَ، وبا اسمُكَ، ويقولون: ضَرْبَةُ لازِم ولازِبٍ....))[٩٤٩].

المسألة السادسة والثلاثون :

((والفِئَامُ: الجَمَاعَةُ من النَّاس....، قال الجوهريُّ: لا واحد له من لفظه[٩٥٠]. يُقال: عند فلانٍ فِئَامٌ من النَّاس، والعامَّةُ تقول: فِيَامٌ، بلا هَمْزٍ، وهي الجَمَاعة[٩٥١]....، الفَيَامُ والفِيَام: الجَمَاعة من النَّاس وغيرهم، قال: ولولا الفَيَام لقلتُ إنَّ الفِيَام مُخفَّف من الفِئَام[٩٥٢]))[٩٥٣].

([٩٤٧]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٥١/١٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٢٨، والمحكم لابن سيده ٢٤٨/٨، وأساس البلاغة للزمخشري ٢٨٠/٢، والتنبيه لابن بري ٩٧/٥. وفي ديوان الأعشى ص٢٧٠ برواية: لَمْ يُثَمْثَمِ. أي لم يتَوَقَّف، وفيها أن نَضِيَّ السَّهْم: نَصْلُه، واللَّبَان: الصَّدْر، والوَحْشِيَّ: ما لا يستأنس كالثور والحمار الوحشيين.

([٩٤٨]) انظر: الإبدال لابن السكيت ص٧٠، والكامل للمبرد ٢٥٩/١، والإبدال لأبي الطيب ٤٢/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٨٩/٢، والأفعال لابن الحداد السَّرَقُسْطيِّ ٢٤٣/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٠٠/٣.

([٩٤٩]) الكامل ٢٥٩/١-٢٦٠ .

([٩٥٠]) انظر: الصحاح ٢٠٠٠/٥ .

([٩٥١]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٤١١/١٥ .

([٩٥٢]) المحكم لابن سيده ٥٤٦/١٠. قلتُ: في مطبوع دار الكتب العلمية بتحقيق عبد الحميد هنداوي الذي أرجع إليه سهوٌ؛ ففيه الفئام -بالهمز- وهو في مادة فَيَمَ، وفي مطبوع معهد المخطوطات العربية بتحقيق مصطفى حجازي

نقل ابن منظور هذه المسألة من بعض أصوله، وهي في لفظ الفِئَامُ –بالهمز– من فَأَمَ، ولفظ الفِيَام –بالياء– من فَيَمَ للمعنى نفسه، وقد ذكر بعض اللغويين أن الفِيَام –بالياء– ممَّا شاع بين العوام[٩٥٤]، واختلفوا فيه؛ فمنهم من أجازه لثبوته في المسموع عن العرب، ومنهم من نصَّ على الفِئَام –بالهمز– ليس غير، ونسب اليائيَّ إلى العوام، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربية إلى أن الفِيَام –بالياء– صواب؛ لأنه لفظ ثابت في المسموع عن بعض فصحاء العرب للمعنى نفسه[٩٥٥]، ومن ذلك قول أبي بكر ابن دريد: ((فِئَامُ من النَّاس، أي جماعة من النَّاس....، قال أبو بكر: فِئَامٌ يُهمز ولا يُهمز))[٩٥٦]. ومنه أيضاً قول ابن سيده في أصل المسألة، ومنه أيضاً قول الزَّبيديِّ: ((الفَيَامُ، كسَحَابٍ وكِتَابٍ: الجَمَاعة من النَّاس وغيرهم))[٩٥٧].

المانعون :

لم أقف على قول أحد من اللغويين يُخطِّئ الفِيَام –بالياء– صراحة غير أني وجدتُ بعضهم ينصُّ على أن لفظ الفِئَام –بالهمز– للجماعة، وينسب استعماله بالياء إلى العوام[٩٥٨]، فإن قيل: أليس هذا من باب التخطئة المحضة؟ فالجواب: قد يكون ذلك من

٢٠٠/١٢ الفيام –بالياء– في مادة فَيَمَ، وهو المُثبت عند من نقل كلام ابن سيده في معجم لسان العرب وغيره.

(٩٥٣) ٤٤٧/١٢-٤٤٨، ٤٦٠/١٢ .

(٩٥٤) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٤٦، وتهذيب اللغة للأزهري ٤١١/١٥، والصحاح للجوهري ٢٠٠٠/٥، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢١٠، والكواكب الدراري للكرماني ١٩٩/١٤، وكشف المناهج للمُنَاويِّ ٥١/٥، والتوضيح لابن المُلَقِّن ٦٠٦/١٧، وعمدة القاري للعيني ١٧٩/١٤، ومجمع بحار الأنوار للفتَّني ٨٧/٤، وتاج العروس للزبيدي ١٩٤/٣٣.

(٩٥٥) انظر: الألفاظ لابن السكيت ص٢٧، وجمهرة اللغة لابن دريد ٩٧٢/٢، والمحكم لابن سيده ٥٤٦/١٠، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ١٤٥/٢، والبديع لابن منقذ ص٨٧، والإيضاح للقيسي ٥٥٧/١، والمنهاج للنووي ٨٣/١٦، والشُّعور بالعُور للصفدي ص٧٦، والتوضيح لابن الملقِّن ٦٠٦/١٧، وفتح الباري لابن حجر ١٦٥/١، وعمدة القاري للعيني ١٧٩/١٤، ومجمع بحار الأنوار للفتني ٨٧/٤، وتاج العروس للزبيدي ٢٢٥/٣٣.

(٩٥٦) جمهرة اللغة ٩٧٢/٢ .

(٩٥٧) تاج العروس ٢٢٥/٣٣ .

(٩٥٨) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٤٦، وتهذيب اللغة للأزهري ٤١١/١٥، والصحاح للجوهري

باب التخطئة المحضة بدلالة المفهوم لا المنطوق، وقد يكون ذلك إشارة إلى اللغة العليا الشائعة بين الفصحاء، ويقوِّي الوجه الثاني أن بعضهم نصَّ على أنه مهموز، ونسب اليائيَّ إلى العوام، ثم تجده في موضع آخر ينصُّ على أن اليائيَّ في هذا اللفظ لغة في المهموز[٩٥٩]، ومن أقوالهم قول ابن السكِّيت الذي ذكره الأزهريُّ، ونقله ابن منظور في أصل المسألة، وهو في باب ما يُهمز ممَّا تركت العامةُ همزه من إصلاح المنطق السابق ذكره، ومن أقوالهم أيضاً قول الجوهريِّ: ((والفِئَامُ: الجَمَاعة من النَّاس، لا واحد له من لفظه، والعامَّة تقول: فِيَامٌ، بلا هَمْزٍ))[٩٦٠].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن الأصل الشائع منهما الفِئَام -بالهمز- للجماعة، ومنه قول النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- في فضل أصحابه: ((يأتي على النَّاس زمانٌ، فيَغْزُو فِئَامٌ من النَّاس، فيقولون: فيكم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فيقولون: نَعَم، فيُفتَح لهم....))[٩٦١]. ومنه أيضاً قول النَّابِغَة الذُّبْيَانيِّ:

وأَنَّ القَوْمَ نَصْرُهُمُ جَمِيْعٌ فِئَامٌ مُجْلِبُوْنَ إلى فِئَامِ[٩٦٢]

والفِيَامُ -بالياء- صواب من وجهين؛ أحدهما السماع، والآخر القياس، أمَّا السماع فقد مرَّ بك حكايته عن جمع من ثقات اللغويين المتقدِّمين للاستعمال نفسه في المهموز، وهو كافٍ للأخذ به، ومن سمع حجة على من لم يسمع، وأمَّا القياس فيجوز لك أن تُبدل الهمزة ياء خالصة إذا انفتحت وانكسر ما قبلها، وفي ذلك تخفيف لثقل الهمزة[٩٦٣]، قال ابن جني: ((اعلم أن كل همزة سكنتْ، وانكسر ما قبلها، وأردتَ تخفيفها قلبتها ياء خالصة، تقول في ذِئْبٍ: ذِيْب، وفي بِئْرٍ: بِيْر، وفي مِئْرة[٩٦٤]: مِيْرة، وكذلك إذا انفتحتْ، وانكسر ما قبلها،

٢٠٠٠/٥، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢١٠، والكواكب الدراري للكرماني ١٩٩/١٤، وكشف المناهج للمُنَاويِّ ٥١/٥، وتاج العروس للزبيدي ١٩٤/٣٣.

(٩٥٩) انظر: إصلاح المنطق ص١٤٦، والألفاظ لابن السكيت ص٢٧ .

(٩٦٠) الصحاح ٢٠٠٠/٥ .

(٩٦١) مسند أحمد برقم ١١٠٤١، وصحيح البخاري برقم ٣٦٤٩، وصحيح مسلم برقم ٦٤٦٧.

(٩٦٢) انظر: ديوان النابغة الذبياني ص١٣٤ .

(٩٦٣) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٧٣٨/٢، وشرح المفصل للخوارزمي ٢٧١/٤، والممتع لابن عصفور ٣٧٩/١، وشرح الشافية للرضي ٤٥/٣.

(٩٦٤) المِئْرَةُ: العَدَاوَة والحِقْد، وجمعُها على مِئَرٍ، وهي من قولهم: مَأَرْتُ بين القوم مَأْراً، أي عاديتُ بينهم وأفسدتُ.

تقول في مِئَرٍ: مِيَر، وفي يريد أنْ يُقْرِئَكَ: يريد أنْ يُقْرِيَكَ، وفي بِئَار: بِيَار))[٩٦٥].ومن هذا لفظ المسألة، تقول في فِئَامٍ: فِيَام، ومنه أيضاً قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾[٩٦٦]. قُرئت النَّاشِئَة بالياء الخالصة على الإبدال، وهي قراءة عشريَّة متواترة[٩٦٧].

فإن قيل: فعلام منع بعض اللغويين حمل الفِيَام على الإبدال؟ فالجواب: اشتُهر بهذا الرأي ابن سيده، ونقل رأيه ابن منظور في أصل المسألة، يقول ابن سيده: ((ولولا الفَيَام لقلتُ إنَّ الفِيَام مُخفَّف من الفِئام))[٩٦٨]. ومقصود ابن سيده أن الفِيَام -بكسر الفاء- لم تُبدل ياؤه من الهمزة؛ فكلاهما أصل في بابه، المهموز من فَأَمَ، واليائيُّ من فَيَمَ، ودليل ذلك مجيء الفَيَام -بفتح الفاء- للاستعمال نفسه، وليست مبدلة؛ فألحق النظير بنظيره، وكلام ابن سيده فيه وجاهة غير أنه ليس على إطلاقه؛ فيجوز لك أن تجعل الفِيَام -بكسر الفاء- من فَيَمَ، ولا تحمله على الإبدال، وفي المقابل لو قيل لك: كيف تقول من الفِئَام على قياس قاعدة الإبدال من المهموز؟ فالجواب: فِيَام، ومعنى ذلك أن اليائيَّ يجوز أن يكون أصلاً منفرداً في ذاته لثبوته في السماع، ومجيء نظيره بفتح الفاء للاستعمال نفسه، ويجوز أن يكون مبدلاً من المهموز؛ لأنه قياس مطَّرد في هذا الباب.

المسألة السابعة والثلاثون :

((وكَرْمَانُ وكِرْمَانُ: موضعٌ بفارِس[٩٦٩]. قال ابن بَرِّي: وكَرْمَانُ: اسمُ بَلَدٍ، بفتح الكاف، وقد أُولعت العامةُ بكسرها، قال: وقد كسرها الجوهريُّ في فصل رحب[٩٧٠]))[٩٧١].

نقل ابن منظور من بعض أصوله وجهين في ضبط اسم هذا البلد، أحدهما بفتح الكاف،

انظر: العين للخليل ٢٩٧/٨، وجمهرة اللغة لابن دريد ١١٠٤/٢، والصحاح للجوهري ٨١١/٢.

(٩٦٥) سر صناعة الإعراب ٧٣٨/٢ . وفي سبب ذلك قال الرَّضي: ((ثم اعلم أن الهمزة لمَّا كانت أدخل الحروف في الحلق، ولها نبرة كريهة تجري مجرى التَّهَوُّع ثقلت بذلك على لسان المتلفِّظ بها)). شرح الشافية ٣١/٣.

(٩٦٦) المزَّمل: ٦ .

(٩٦٧) هي قراءة أبي جعفر المدنيِّ أحد القرَّاء العشرة. انظر: المبسوط في القراءات العشر لابن مِهْران ص١٠٥، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٣٠٧/١، وشرح الطيبة للنُّوَيري ٤٥٦/١.

(٩٦٨) المحكم ٥٤٦/١٠ .

(٩٦٩) انظر: المحكم لابن سيده ٣٠/٧ .

(٩٧٠) التنبيه والإيضاح ١٤٣/٥. وكسر الجوهريُّ الكاف في النسبة إلى الموضع: الكِرْمَانيُّ. انظر: الصحاح ١٣٥/١.

(٩٧١) ٥١٥/١٢ .

والآخر بكسرها، وقد ذكر بعض اللغويين أن كسر الكاف في اسم هذا البلد ممَّا شاع في ألسنة العوام[٩٧٢]، واختلف في كسر كافه أهل اللغة والبلدان والأنساب؛ فمنهم من أجازه لثبوت التسميَّة به عند أهله، ومنهم من منعه لعدم ثبوت الكسر فيه، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل اللغة والبلدان والأنساب إلى أن كسر كاف كِرْمَان صواب[٩٧٣]، ومن ذلك قول ابن سيده في أصل المسألة، ومنه أيضاً قول الكِرْمَانيِّ[٩٧٤]، وهو من أهلها: ((كرْمَان: بفتح الكاف وكسرها وسكون الراء))[٩٧٥]. وردَّ على من خطَّأ كسر الكاف في موضع آخر من كتابه: ((أقول: هو بلدُنا، وأهل البلد أعلم ببلدهم من غيرهم، وهو متفقون على كسرها))[٩٧٦].

المانعون :

ذهب بعض علماء اللغة والبلدان والأنساب إلى أن الصواب في اسم هذا البلد بفتح الكاف ليس غير[٩٧٧]، ومن ذلك قول أبي بكر الزُّبيدي: ((ويقولون للبلد: كِرْمَان، وينسبون

([٩٧٢]) انظر: لحن العوام للزُّبيدي ص٣١١، والتكملة للجواليقي ص١١٢، والتنبيه والإيضاح لابن بري ١٤٣/٥، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٥٤، وفتح الباري لابن حجر ٦٠٧/٦، وعمدة القاري للعيني ١٨٠/١١، وخير الكلام لابن بالي ص٤٧، وتاج العروس للزَّبيدي ٣٤٠/٣٣.

([٩٧٣]) انظر: المحكم لابن سيده ٣٠/٧، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٢٤٨/١، والأنساب للسمعاني ٨٥/١١، ومعجم البلدان للحموي ٤٥٤/٤، والمنهاج للنووي ٢٥/٦، ومراصد الاطلاع لابن عبد الحق ١١٦٠/٣، والكواكب الدراري للكرماني ١٩٥/٩، ٥٩/١٢، والقاموس للفيروزآبادي ١٤١/٤، وصبح الأعشى للقلقشندي ٣٤٩/٤، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين ٣٢١/٧، وفتح الباري لابن حجر ٦٠٧/٦، وعمدة القاري للعيني ١٨٠/١١، ومجمع بحار الأنوار للفَتَّني ١٢١/٢، وخير الكلام لابن بالي ص٤٧، وتاج العروس للزبيدي ٣٤٠/٣٣.

([٩٧٤]) هو محمد بن يوسف الكرمانيُّ البغداديُّ، أصله من كِرْمَان، وأقام في بغداد، وهو من كبار علماء الحديث، مهر في الفقه والتفسير وعلوم العربيَّة، وتوفي وهو راجع من الحج إلى بغداد سنة ست وثمانين وسبع مئة من الهجرة.
انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٨٠/٣، وبغية الوعاة للسيوطي ٢٧٩/١ ، والأعلام للزركلي ١٥٣/٧.

([٩٧٥]) الكواكب الدراري ٥٩/١٢ .

([٩٧٦]) ١٩٥/٩. قلتُ: الظاهر من كلامه أن أهل بلده متفقون على أن الكسر صواب، وليس المقصود الكسر ليس غير.

([٩٧٧]) انظر: لحن العوام للزُّبيدي ص٣١١، والتهذيب لابن شُهَيد ص١٥٣، ومعجم ما استعجم للبكري ١١٢٥/٤، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٢٤٠، والتكملة ص١١٢، والمعرَّب للجواليقي ص٥٥٥، ومشارق الأنوار للقاضي

إليه: كِرْمَانِيٌّ، قال أبو بكر: والصواب: كَرْمَان))[٩٧٨]. ومنه أيضاً قول القاضي عياض: ((كَرْمَانُ: بفتح الكاف وراء ساكنة غير محرَّكة....، والصواب فتح الكاف وسكون الرَّاء، وكذلك النسب إليها، ولا تكسر الكاف، ولا تحرِّك الرَّاء لا في اسم ولا نسب))[٩٧٩].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أن كسر الكاف صواب، وذلك من وجهين؛ أحدهما حكاية جمع من أهل اللغة والبلدان والأنساب من الذين يوثق بروايتهم، ومنهم أحد علماء هذا البلد المنتسبين إليه، وأهل مكة أخبر بشعابها، والآخر أن هذا الاسم معرَّب، وقد مرَّ بك في أكثر من مسألة أن المعرَّب ليس كالأصيل؛ فمن عادة العرب التوسُّع في وجوه التعريب على أكثر من وجه؛ فيكون للمعرَّب وجهان مستعملان أو أكثر، وكلها صواب استعملها العرب الأوائل، وهذا شائع سائغ في ألسنتهم[٩٨٠]، فإن قيل: فعلامَ خطَّأ بعض العلماء كسر كاف كَرْمَان؟ فالجواب: مرد ذلك إلى عدم علمهم بثبوت هذا الوجه، وذلك ليس حجة؛ لأن عدم العلم ليس علماً بالعدم؛ ولو جاء كسر الكاف عن نكرات أو آحاد لم يُعرفوا بالضبط لما وسعني إلا ردُّه، قال ابن جني: ((لو جاء شيء من ذلك عن ظَنِين أو مُتَّهم أو لم تَرْقَ به فصاحتُه، ولا سبقتْ إلى الأنفس ثقتُه كان مردوداً غير مُتقبَّل))[٩٨١]. والحال كما رأيت على خلاف ذلك.

المسألة الثامنة والثلاثون :

((وقد اتَّخَمْتُ من الطَّعَام وعن الطَّعَام، والاسم التُّخَمَة، بالتَّحريك، كما مضى في وَكَلَة وتُكَلَة، والجمع تُخَمَاتٌ وتُخَمٌ، والعامَّة تقول: التُّخْمَة، بالتَّسكين، وقد جاء ذلك في شِعْر[٩٨٢]))[٩٨٣].

عياض ٣٥١/١، والأنساب للسمعاني ٨٥/١١، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٥٤، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٣٩، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص١٧٤، والمصباح للفيومي ٢٧٤، والقاموس للفيروزآبادي ١٤١/٤، وتاج العروس للزَّبيدي ٣٤٠/٣٣.

([٩٧٨]) لحن العوام ص٣١١ .

([٩٧٩]) مشارق الأنوار ٣٥١/١. قلتُ: نُسب إلى بعض العوام أنهم يحركون الراء بالفتح، وقد نبَّه إلى هذا الخطأ بعض أهل العربية. انظر: تثقيف اللسان لابن مكي ص٢٤٠، والمدخل لابن هشام اللخمي ص٢١٤.

([٩٨٠]) انظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص٨٩، والمحتسب لابن جني ٢٢٥/٢، والمعرَّب للجواليقي ص٩٤، والبحر المحيط لأبي حيَّان ٥٠٩/١.

([٩٨١]) الخصائص ٢٥/٢ .

([٩٨٢]) انظر: الصحاح للجوهري ٢٠٤٩/٥ .

نقل ابن منظور من بعض أصوله مسألة ضبط خاء التُّخَمَة للإفراط في الشِّبَع، والتاء مبدلة من واو، فمن أهل العربيَّة من يرى أن الصواب أن تقول: التُّخَمَة -بفتح الخاء- ليس غير، ومنهم من يرى أن التُّخْمَة -بتسكين الخاء- صواب في سعة الكلام، وذكر بعض اللغويين أن تسكين خائه ممَّا شاع في ألسنة العوام[٩٨٤]، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل اللغة إلى أن التُّخْمَة -بالسكون- صواب في الشِّعر وسعة الكلام، وهو مسموع عن فصحاء العرب[٩٨٥]، ومن ذلك قول أبي مِسْحَل الأعرابيِّ: ((والتُّكَأَةُ، مقصور مُحرَّك مهموز، والتُّكْأَةُ، والتُّخَمَةُ، والتُّخْمَةُ، وما جاء على هذا قد ثُقِّل وخُفِّف....))[٩٨٦]. ومنه أيضاً قول ابن دريد: ((والتُّخْمَةُ والتُّخَمَةُ أصلها من الواو لأنها من الوَخَامَة))[٩٨٧].

المانعون :

ذهب بعض أهل اللغة إلى أن الصواب في سعة الكلام أن تقول: التُّخَمَة -بفتح الخاء- ليس غير، أما التُّخْمَة -بسكون الخاء- فهو ممَّا يجوز للشاعر في شعره لا الناثر في سعة كلامه[٩٨٨]، ومن ذلك قول ابن قتيبة في باب ما جاء مُحرَّكاً والعامة تُسكِّنه: ((أَتْحَفْتُه

([٩٨٣]) ١٢/٦٣١-٦٣٢. وفي ٣٩٢/٧ نقل عن ابن برِّي أن الصحيح تسكين خائها، وقول ابن برِّي في التنبيه ١٤٢/٣.

([٩٨٤]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٢، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣٤٩، والصحاح للجوهري ٢٠٤٩/٥، وإسفار الفصيح للهروي ص١٦٩، وشرح مراح الأرواح لديكنقوز ص١٤٦، والمزهر للسيوطي ٣١٤/١، والفلاح لابن كمال ص١٤٦، وتاج العروس للزبيدي ٣٥/٣٤.

([٩٨٥]) انظر: النوادر لأبي مِسْحَل ص٢٠٠، وجمهرة اللغة لابن دريد ١١٢٩/٢، وشرح الفصيح لابن درستويه ص٣٥١، ومفاتيح العلوم للخوارزمي ص١٨٦، وشمس العلوم للحميري ٧٣١/٢، وشرح الفصيح للخمي ص١٦٠، والتنبيه لابن بري ١٤٢/٣، والعباب للصغاني ص٤١ (حرف الفاء)، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٥١، والفلاح لابن كمال ص١٤٦، والتاج للزبيدي ٧٧/٢٠، ٣٥/٣٤، ومعجم الصواب اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر ٢١٨/١.

([٩٨٦]) النوادر ص٢٠٠ .

([٩٨٧]) جمهرة اللغة ١١٢٩/٢ .

([٩٨٨]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٢، والصحاح للجوهري ٢٠٤٩/٥، وإسفار الفصيح للهروي ص١٦٩، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٢٦٧، والقاموس للفيروزآبادي ١٦٢/٤، وشرح مراح الأرواح لديكنقوز ص١٤٦، والمزهر للسيوطي ٣١٤/١، وزهر الأكَم لليُوسيِّ ٣١٣/١، ومعجم الأخطاء للعدناني ص٢٦٥.

تُحَفَةً، وأصابَتْه تُخَمَةٌ، وهي اللُّقَطَةُ))[٩٨٩]. ومنه أيضاً قول ابن مَكِّي الصَّقَلِّيِّ: ((واللُّقَطَةُ، بفتح القاف، وكذلك يُقال: التُّهَمَةُ، والتُّخَمَةُ، بالفتح، لا يجوز إسكانهما))[٩٩٠].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن التُّخْمَة صواب من وجهين؛ أحدهما السماع، والآخر القياس، أما السماع فقد مرَّ بك عن جمع من ثقات اللغويين، وهم حجة على غيرهم، وأما القياس فإن ما كان على وزن فُعَلَة من هذا ونظائره في العربيَّة فهو للكثرة من الفاعل، وما كان على وزن فُعْلَة فهو للمَفْعُول، كاللُّقَطَة للرَّجُل اللَّقَّاطَة، واللُّقْطَة اسم ما يُلقط، ومثل ذلك الضُّحَكَة لكثير الضَّحِك، والضُّحْكَة اسم ما يُضحك منه، ومنه اللُّعَنَة واللُّعْنة، والخُدَعَة والخُدْعَة، واللُّعَبَة واللُّعْبَة، والتُّحَفَة والتُّحْفَة، قال ابن دُرُسْتُويهِ عن جملة من هذه الأمثلة، ومنها التُّخْمَة: ((هذا الباب كله على ما شرحنا، مِنْ فتحِ مَنْ كثُرَ منه الفعل، وتسكين ما فُعِل به، ولم يكثر منه فِعْل، وذلك بإجماع اللغويين والنحويين))[٩٩١]. فالتُّخْمَة على هذا اسم ما يُصاب به الإنسان من طعام اسْتَوْخَمَه[٩٩٢]، وقد أنكر الأزهريُّ ثبوت بعض الأمثلة في المسموع غير أنه قال في قياس هذا التفريق: ((ولم أسمع لُقْطَةً لغير اللَّيث، وإن كان ما قاله قياساً))[٩٩٣]. وقيل: إنَّ الفتح في هذا ونظائره للكثرة، والسكون للقلة[٩٩٤]، وقيل: إنَّ هذا لغة في التخفيف اللفظي من فُعَلَة[٩٩٥]، وكيف تصرَّفت الوجوه فيه فسكون الخاء في التُّخْمَة ممَّا ثبت في السماع، وساغ في وجيه القياس؛ فلا وجه في تخطئته.

المسألة التاسعة والثلاثون :

((والأَتُّوْنُ، بالتَّشديد: المَوْقِدُ، والعامَّة تُخفِّفه، والجمع الأَتَاتِيْنُ، ويُقال: هو مُولَّد[٩٩٦].

([٩٨٩]) أدب الكاتب ص٣٨٢ .

([٩٩٠]) تثقيف اللسان ص٢٦٧ .

([٩٩١]) تصحيح الفصيح ص٣٥١. قلتُ: مقصوده بالإجماع اطِّراد التفريق في القياس، أما السماع فقد أنكر بعض اللغويين ثبوت تسكين عين بعض الأمثلة في المسموع، ومنهم الأصمعي والأحمر والأزهري. انظر: تهذيب اللغة ١٦/٩.

([٩٩٢]) يرى ابن بري أن الصواب فيه تسكين الخاء؛ لأن القياس في دلالته على المفعول لا الفاعل. انظر: التنبيه ١٤٢/٣.

([٩٩٣]) تهذيب اللغة ١٦/٩ .

([٩٩٤]) انظر: إسفار الفصيح للهروي ص١٧٠ .

([٩٩٥]) انظر: النوادر لأبي مسحل ص٢٠٠، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص١٦١ .

([٩٩٦]) انظر: الصحاح للجوهري ٢٠٦٧/٥ .

قال ابن خالويه: الأَتُوْن، مُخَفَّف من الأَتُّوْن[٩٩٧]))[٩٩٨].

نقل ابن منظور هذه المسألة من بعض أصوله في تثقيل تاء الأَتُّوْن وتخفيفها، وهو مَوْقِد النَّار للحَمَّام أو لمَا يُطْبَخُ فيه الطِّين والحَجَر، وقد ذكر بعض أهل العربيَّة أن تخفيف تاء الأَتُّون ممَّا شاع في ألسنة العوام[٩٩٩]، واختلفوا في تخفيفها، فمنهم من أجاز التخفيف لثبوته في المسموع، ومنهم من نصَّ على التَّشديد ليس غير، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أن الأَتُوْن -بتخفيف التاء- صواب في هذا الاستعمال لثبوته في المسموع عن فصحاء العرب مفرداً وجمعاً، وهو على فَعُوْلٍ[١٠٠٠]، ومن ذلك قول الفارابيِّ في باب ما جاء على فَعُوْلٍ: ((هو الأَتُوْنُ))[١٠٠١]. ومنه أيضاً قول ابن جني: ((ومِن فَكِّ الصيغة -إلا أن ذلك إلى الزيادة لا إلى النقص- ما حكاه الفَرَّاء من قولهم في جمع أَتُوْن: أَتَاتِيْن. فهذا كأنه زاد على عينه عيناً أخرى؛ فصار من فَعُوْلٍ مُخفَّف العين إلى فَعُّوْلٍ مشدَّدها؛ فتصوَّره حينئذٍ على أَتُّوْن، فقال فيه: أَتَاتِيْن، كسَفُّوْدٍ وسَفَافِيْد))[١٠٠٢].

المانعون :

ذهب بعض أهل اللغة إلى أن المسموع في هذا اللفظ الأَتُّوْن -بالتشديد- للاستعمال نفسه، ونسب بعضهم تخفيف التاء إلى العوام، ولم أقف على من خطَّأ التخفيف صراحة غير

([٩٩٧]) انظر: التنبيه والإيضاح لابن بري ١٨٣/٥ .

([٩٩٨]) ٧/١٣ .

([٩٩٩]) انظر: الصحاح للجوهري ٢٠٦٧/٥، والتنبيه والإيضاح لابن بري ١٨٣/٥، والمصباح للفيومي ص٨، وشفاء الغليل للخفاجي ص٤٢، وقصد السبيل للمحبي ١٦٠/١، وتاج العروس للزبيدي ١٥٥/٣٤.

([١٠٠٠]) انظر: ديوان الأدب للفارابي ١٨٣/٤، والتهذيب للأزهري ٢٣٢/١٤، والمحيط لابن عباد ٤٦٦/٩، والخصائص لابن جني ١١٩/٣، والمحكم لابن سيده ٥١٢/٩، وطلبة الطلبة للنَّسَفيِّ ص١٢٩، والمُغَرِّب للمُطَرِّزي ص١٨، والتنبيه لابن بري ١٨٣/٥، والمصباح للفيومي ص٨، والقاموس للفيروزآبادي ١٧٤/٤، وقصد السبيل للمُحبي ١٥٩/١، والتاج للزبيدي ١٥٥/٣٤، وحاشية الصَّبان على شرح الأشموني ٢٨٩/١، والمعجم الوسيط ٤/١.

([١٠٠١]) ديوان الأدب ١٨٣/٤ .

([١٠٠٢]) الخصائص ١١٩/٣ .

أن الاكتفاء بالوجه الأول يوحي بالتَّزهيد في الوجه الثاني أو عدم سماعه[١٠٠٣]، ومن ذلك قول ابن دُرُسْتُوَيهِ: ((الأَتُّوْنُ، الذي يُطبَخ فيه الطِّين والحِجارة))[١٠٠٤]. ومنه أيضاً قول الجوهريِّ في أصل المسألة، ومنه أيضاً قول الخفاجيِّ: ((أَتُّوْن، بالتَّشديد: مَوْقِد النَّار))[١٠٠٥].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن الأَتُّوْن -بتخفيف التاء- صواب من وجهين؛ أحدهما السماع، والآخر القياس، أما السماع فقد حكاه عن العرب -كما مرَّ بك- جمع من ثقات العربيَّة، ومن أوائل من حكاه الفرَّاء الذي عاش في القرن الثاني من الهجرة، وأما القياس فإنهم جمعوه على الأُتُنِ[١٠٠٦]، ومن قياس ما كان على فُعُلٍ جمعاً أن يكون مفرده مخفَّفاً في هذا ونظائره، كقولهم: عُمُدٌ للعَمُوْد، ورُسُلٌ للرَّسُوْل، وزُبُرٌ للزَّبُوْر[١٠٠٧]، ومنه أُتُنٌ للأَتُّوْن.

فإن قيل: تردَّد بعض اللغويين في أصل استعمال اللفظ سواء أكان مثقَّلاً أم مخفَّفاً؛ فيسقط استعمال العوام بسقوط أصل الاستعمال. فالجواب: صحة مقدِّمة الإشكال لا يلزم منها صحة النتيجة؛ فقد ذكر بعض اللغويين أن الاستعمال مولَّد[١٠٠٨]، وذكر بعضهم أنه لا يظنه من العربِ[١٠٠٩]، ويلزم من هذا الإشكال فهم معنى المولَّد والعربيِّ في هذا السياق، فالذي يظهر لي أن المقصود بذلك أنه ليس أصيلاً في العربيَّة، وإنما هو معرَّب أو لم يُعرف في الجاهلية وصدر الإسلام، وقد مرَّ بك في تحرير المصطلحات في التمهيد أن بعض اللغويين يستعمل المُولَّد بمعنى المتأخِّر، ويُدخل فيه ما لم يكن من جاهليٍّ أو مُخضرم، ويستعملون العربيَّ بمعنى الأصيل لا المعرَّب، ويقوِّي هذا أن بعض اللغويين ذهب إلى أن لفظ المسألة معرَّب من الفارسيَّة[١٠١٠]، وعلى أيِّ حال فجمهرة الناقلين من اللغويين أثبتوه لفظاً واستعمالاً، وهم حجة على من لم يعرفه.

([١٠٠٣]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ١٠٣٣/٢، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٩١، والصحاح للجوهري ٢٠٦٧/٥، وشفاء الغليل للخفاجي ص٤٢، وتاج العروس للزبيدي ١٥٥/٣٤.

([١٠٠٤]) تصحيح الفصيح ص٢٩١ .

([١٠٠٥]) شفاء الغليل ص٤٢ .

([١٠٠٦]) انظر: المحكم لابن سيده ٥١٢/٩، والقاموس للفيروزآبادي ١٧٤/٤، وتاج العروس للزبيدي ١٥٥/٣٤.

([١٠٠٧]) انظر: الكتاب لسيبويه ٦٠٨/٣، وشرح الشافية للرضي ١٣٣/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ٣١٢/٣.

([١٠٠٨]) انظر: الصحاح للجوهري ٢٠٦٧/٥، والمصباح للفيومي ص٨.

([١٠٠٩]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ١٠٣٣/٢، والمحكم لابن سيده ٥١٢/٩.

([١٠١٠]) انظر: المغرِّب للمطرِّزي ص١٨، وقصد السبيل للمحبي ١٥٩/١.

المسألة الأربعون :

((وأَعْنَانُ السَّمَاءِ: صَفَائِحُها وما اعترَضَ من أقطارها كأنَّه جمع عَنَنٍ، قال يونس: ليس لمَنْقُوصِ البَيَان بَهَاءٌ ولو حَكَّ بِيَافُوخِه أَعْنَانَ السَّمَاءِ، والعامة تقول: عَنَانُ السَّمَاءِ[١٠١١]. وقيل: عَنَانُ السَّمَاء ما عنَّ لك منها إذا نظرتَ إليها، أي ما بَدَا لك منها[١٠١٢]))[١٠١٣].

نقل ابن منظور هذه المسألة من بعض أصوله في وجه التركيب الإضافيِّ فيها، وما يتولَّد منه من مقصود؛ فمن اللغويين من يرى أن الوجه في اللفظ المضاف إلى السَّماء أن يكون مهموزاً لمناسبة الاستعمال، ومنهم من يرى جواز إضافة غير المهموز إلى السَّماء لاستقامته مع المقصود؛ فهي مسألة يتعاورها جانب لفظيٌّ تركيبيٌّ وجانب دلاليٌّ متفرِّع منه، وقد نسب بعض أهل اللغة إضافة غير المهموز في هذا التركيب إلى العوام[١٠١٤]، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون:

ذهب جمع من أهل العربية إلى أن إضافة عَنَان -بلا همز- إلى السَّماء صواب لثبوت سماعه في استعمال سائغ[١٠١٥]، ومن ذلك قول الخليل: ((وعَنَانُ السَّمَاءِ: ما عنَّ لك منها، أي ما بَدَا لك إذا نظرتَ إليها))[١٠١٦]. ومنه أيضاً قول ابن فارس: ((والعَنَانُ: العارِضُ من الشَّيء، ومن ذلك عَنَانُ السَّماء))[١٠١٧]. وقد قال البَيْضَاويُّ[١٠١٨]: ((العَنَانُ: السَّحَاب،

([١٠١١]) انظر: الصحاح للجوهري ٢١٦٧/٦ .

([١٠١٢]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٨٢/١ .

([١٠١٣]) ٢٩٤/١٣ .

([١٠١٤]) انظر: الصحاح للجوهري ٢١٦٧/٦، وتاج العروس للزبيدي ٤١٨/٣٥.

([١٠١٥]) انظر: العين للخليل ٩٠/١، وغريب الحديث لابن سلام ٨٤/٤، والتهذيب للأزهري ٨٢/١، والمجمل لابن فارس ص٦١١، والمخصص لابن سيده ٣٦٥/٢، وشرح السنة للبغوي ٧٦/٥، وأساس البلاغة للزمخشري ٦٨٢/١، وشمس العلوم للحميري ٤٢٨٩/٧، وغريب الحديث لابن الجوزي ١٣٢/٢، والنهاية لابن الأثير ٣١٣/٣، والمغرِّب للمطرِّزي ص٥٤٤، وتحفة الأبرار للبيضاوي ٧٤/٢، والتاج للزبيدي ٤١٨/٣٥، والمعجم الوسيط ٦٣٣/٢.

([١٠١٦]) العين ٩٠/١ .

([١٠١٧]) مجمل اللغة ص٦١١ .

([١٠١٨]) هو قاضي القضاة عبد الله بن عمر البيضاويُّ الشافعيُّ، من كبار الفقهاء والمفسرين، وهو ضليع في علوم العربية، اشتُهر بتفسيره، وله شرح لكافية ابن الحاجب، توفي -رحمه الله- في تبريز سنة خمس وثمانين وست مئة من الهجرة. انظر: الوافي بالوفيات للصفدي ٢٠٦/١٧، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٥٧/٨، وبغية الوعاة للسيوطي ٥٠/٢.

الواحدة عَنَانَة، مِن عَنَّ إذا اعترضَ، وأضافه إلى السماء لأنه معترض دونها، وقد يُقال: عَنَانُ السَّماء بمعنى أَعْنَان السَّماء، وهي صفائحُها، وما اعترض من أقطارها))[١٠١٩].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربية إلى أن الوجه الفصيح في هذا التركيب الإضافيِّ أن تقول: أَعْنَانُ السَّمَاءِ؛ لأنه الوجه الثابت سماعاً عن فصحاء العرب لنواحي السماء وأقطارها، ونسبوا إلى العوام قول القائل: عَنَان السَّماءِ؛ لأنه تركيب تولَّد بين ألسنتهم على غير أصل المقصود[١٠٢٠]، ومن ذلك قول الجوهريِّ في أصل المسألة، ولم يذكر عَنَان السَّماءِ -بلا همز- إلا منسوباً إلى العوام، ومنه أيضاً قول الطِّيْبِيِّ[١٠٢١]: ((العَنَانُ: السَّحَابُ، وإضافته على هذا المعنى إلى السَّماء غير فصيح، وأرى الصواب: أَعْنَانُ السَّماءِ، وهي صفائحُها، وما اعترضَ من أقطارها))[١٠٢٢].

قلتُ[١٠٢٣]: الصواب -والله أعلم- أن قول القائل: عَنَانُ السَّمَاءِ -بلا همز- صواب، ولو كان شائعاً بين العوام؛ فشيوع استعمال بين العوام أو نسبته إليهم ليس دليلاً على انتفاء سلامته، وعلى ذلك فوجه الصواب في إضافة عَنَان إلى السماء سائغة من جهة التركيب ومن جهة الدِّلالة؛ أما من جهة التركيب فذلك مسموع على هذه الإضافة عن بعض فصحاء العرب، ورواه -كما مرَّ بك- جمع من ثقات اللغويين، وعليه جاء حديث النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فيما يرويه عن الله -تعالى-: ((يا ابنَ آدمَ، لو بلغتْ ذنوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ،

([١٠١٩]) تحفة الأبرار ٢/٧٤ .

([١٠٢٠]) انظر: الصحاح للجوهري ٦/٢١٦٧، وشرح المشكاة للطِّيبي ٦/١٨٤٥، وفيض القدير للمُنَاوي ٤/٤٩٦، وتاج العروس للزبيدي ٣٥/٤١٨.

([١٠٢١]) هو الحسين بن محمد بن عبد الله الطِّيبِيُّ، من أهل التفسير والحديث، وقد مهر في علوم العربية، كان زاهداً متواضعاً منشغلاً بالعلم، واشتُهر بحاشيته النفيسة على تفسير الزمخشريِّ، توفي سنة ثلاث وأربعين وسبع مئة من الهجرة.

انظر: الدرر الكامنة لابن حجر ٢/٦٨، وبغية الوعاة للسيوطي ١/٥٢٢، والأعلام للزركلي ٢/٢٥٦.

([١٠٢٢]) شرح الطيبي على مكشاة المصابيح ٦/١٨٤٥ .

([١٠٢٣]) أشير قبل ذلك إلى خطأ شائع في عصرنا، وهو قولهم: عِنَان السَّماءِ -بكسر العين- للعُلوِّ والارتفاع، والصواب فيه فتح العين، أما العِنَانُ -بكسر العين- فهو ما تُمسك به الدابَّة من لِجامها، ومنه قولهم مجازاً: أطلِقْ له العِنَان.

انظر: التاج للزبيدي ٣٥/٤١٨، ومعجم الأخطاء للعدناني ص١٧٩، ومعجم الصواب لأحمد مختار عمر ١/٥٥٠.

ثم استغفرتني غفرتُ لكَ، ولا أُبالي))[١٠٢٤]. وقول يونس بن حبيب نفسُه الذي رواه الجوهريُّ مهموزاً -أَعْنَانُ السَّمَاءِ- رواه جمع من أهل العربية قبل الجوهريِّ وبعده عن يونس غير مهموز -عَنَان السَّماء- من غير نكير[١٠٢٥].

أما من جهة الدِّلالة فإنَّ العَنَان يأتي على أكثر من معنى، الأول يعني السَّحَاب، وهو الأشهر فيما أثبته أهل العربية في كتب اللغة ومعجماتها، ولم يذكر الجوهريُّ ومن سار على نهجه غيره، والثاني يعني ما عَنَّ لك وبَدَا معترضاً نظرك، ومنه عَنَان السَّماءِ، وهو لكل شيء بَدَا لك واعترض نظرك من السماء إذا رفعتَ رأسك إليها سواء أكان سحاباً أم غيره[١٠٢٦]، والثالث يعني الناحية والجانب، ومنه عَنَانُ الدَّار لناحيتها وجانبها[١٠٢٧]، وهي معانٍ متداخلة في بعض الاستعمالات؛ لأن عَنَان السَّماءِ ما يعترض نظرك ويبدو لك من نواحيها وجوانبها من سحاب وغير ذلك في أقطارها، وهذا الأصل يدخل فيه معنى الأَعْنَان للنَّواحي الذي ذكره الجوهريُّ وغيره، وقد نصَّ بعضهم على أن الأَعْنَانَ جمع عَنَانٍ[١٠٢٨]، والخلاصة أن ما نُسب إلى العوام صواب، ولا وجه للتزهيد فيه، وقد ثبت سماعاً عن الفصحاء على دلالة سائغة.

فإن قيل: فما بال بعض اللغويين نسب هذا التركيب إلى العوام والقول كما ذكرتَ؟ فالجواب: دعاهم إلى ذلك أن التركيب الإضافيَّ من غير المهموز إلى السَّماء لم يثبت عندهم عن الفصحاء؛ فلم يذكروه، ولم يثبت عندهم أيضاً المعنى الثاني والمعنى الثالث، وعليه فإضافة ما فيه معنى السَّحاب إلى السماء ليس مسموعاً عن العرب ولا مقصوداً في أصل الاستعمال حسب ما ذهبوا إليه، وإنَّما المقصود منه نواحي السماء وجوانبها؛ فكان على المتكلِّم استعمال المهموز منه ليوافق المسموع والمقصود، ولو ثبت تركيب غير المهموز عندهم في المسموع،

([١٠٢٤]) انظر: الجامع للترمذي برقم ٣٥٤٠، والمعجم الأوسط للطبراني برقم ٤٣٠٥، وصحيح الجامع للألباني برقم ٤٣٣٨.

([١٠٢٥]) انظر: العقد الفريد لابن عبد ربه ٩٥/٢، والممتع في صنعة الشعر للقيرواني ص١٢١، وربيع الأبرار للزمخشري ٢٠٢/٥، والمُغرِّب للمطرِّزي ص٥٤٤، وغُرَر الخصائص للوَطْوَاط ص٢١٤.

([١٠٢٦]) انظر: العين للخليل ٩٠/١، والتهذيب للأزهري ٨٢/١، ومجمل اللغة لابن فارس ص٦١١، وشمس العلوم للحميري ٤٢٨٩/٧، والنهاية لابن الأثير ٣١٣/٣، وتاج العروس للزبيدي ٤١٧/٣٥، والمعجم الوسيط ٦٣٣/٢.

([١٠٢٧]) انظر: المحكم لابن سيده ١٠١/١، وتاج العروس للزبيدي ٤١٨/٣٥، والمعجم الوسيط ٦٣٣/٢.

قلتُ: ضُبطت عينُ عَنَان الدَّارِ في القاموس للفيروزآبادي بالكسر، وهو خطأ قد نبَّه إليه الزَّبيديُّ في تاج العروس.

([١٠٢٨]) انظر: العين للخليل ٩٠/١، والفائق للزمخشري ٣٤/٣.

وثبت المعنى الثاني والثالث أو أحدهما، لمَا أنكروا فصاحته، ونسبوه إلى العوام، وعليه فما ثبت عندنا عن جمع من كبار اللغويين المتقدِّمين حجة عليهم تركيباً ودلالة للاستعمال نفسه.

المسألة الحادية والأربعون :

((وآتَيْتُهُ على ذلك الأمرِ مُؤَاتاةً إذا وافقتُهُ وطاوعتُهُ، والعامَّةُ تقول: واتَيْتُهُ[١٠٢٩]....، واتَيْتُهُ على الأمرِ مُوَاتاةً ووِتَاءً: طاوعتُهُ[١٠٣٠]))[١٠٣١].

نقل ابن منظور هذه المسألة من بعض أصوله في وجه هذا الفعل المسموع عن العرب، فجاء تارة مهموزاً –آتَى– للموافقة والمطاوعة، وجاء تارة بالواو –وَاتَى– للاستعمال نفسه، وذكر بعض أهل العربيَّة أن استعمال هذا الفعل بالواو ممَّا شاع بين العوام[١٠٣٢]، وقد اختلفوا في الفعل الواويِّ؛ فأجازه قوم من اللغويين؛ لأنه ثابت في المسموع، ومنعه قوم آخرون؛ لأنه لم يثبت عندهم في المسموع عن فصحاء العرب، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أن الفعل وَاتَى في هذا الاستعمال صواب، لأنه لغة مسموعة عن بعض العرب[١٠٣٣]، ومن ذلك قول ابن دريد: ((ووَاتَيْتُهُ مُوَاتاةً ووِتَاءً، إذا طاوعتُهُ))[١٠٣٤]. ومنه أيضاً قول ابن هشام اللَّخْميِّ في معرض ردِّه على تخطئة ابن مكِّي: ((وقوله: ويقولون: واسَيْتُكَ بمالي، ووَاكَلْتُ فلاناً، ووَازَيْتُه، ووَاجَرْتُ دابَّتي، ووَاخَذْتُه بذنبه، ووَاتَيْتُهُ على ما يُريد....، قال الرَّادُّ: هذا الذي قاله هو القياس، وقد جاء بالواو))[١٠٣٥]. وقد قال الزَّبيديُّ:

([١٠٢٩]) انظر: الصحاح للجوهري ٢٢٦٢/٦ .

([١٠٣٠]) انظر: المحكم لابن سيده ٥٥١/٩ .

([١٠٣١]) ١٧/١٤، ٣٧٨/١٥ .

([١٠٣٢]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٦٩، والصحاح للجوهري ٢٢٦٢/٦، والاقتضاب للبَطَلْيوسيِّ ١٧١/٢، والمزهر للسيوطي ٣١٢/١، وحاشية الشِّهاب على تفسير البيضاوي ٣٥٨/٥، وتاج العروس للزبيدي ٤٠/٣٧.

([١٠٣٣]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ١٠٣٣/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٥٢/١٤، والمحكم ٥٥١/٩، والمخصص لابن سيده ٣٧٢/٣، والمدخل لابن هشام اللخمي ص٥٩، والمقدمة الجُزوليَّة للجُزُوليِّ ص٢٦٩، والمصباح للفيومي ص٨، وتاج العروس للزبيدي ٤٠/٣٧، ١٦٥/٤٠، والمعجم الوسيط ١٠١٠/٢.

([١٠٣٤]) جمهرة اللغة ١٠٣٣/٢ .

([١٠٣٥]) المدخل إلى تقويم اللسان ص٥٩ .

((وَاتَاهُ على الأمر مُوَاتاةً ووِتَاءً: طاوَعَهُ، لغةٌ في الهَمْز، وقد تقدَّم))[١٠٣٦]. وأثبت فريق آخر من اللغويين ما أثبته هؤلاء من أنها لغة عربية مسموعة، ووجَّهوها غير أنهم وصفوها بأنها لغة قبيحة غير فصيحة[١٠٣٧]، ومن ذلك قول الخليل: ((وتقول: آتَيْتُ فلاناً على أمره مُؤَاتاةً، ولا تقول: واتَيْتُه إلا في لغة قبيحة لليَمَن، وأهل اليَمَن يقولون: وَاتَيْتُ ووَاسَيْتُ ووَاكَلْتُ ونحو ذلك، ووَامَرْتُ من آمَرْتُ، وإنَّما يجعلونها واواً على تخفيف الهمزة في يُؤَاكِلُ ويُؤَامِرُ))[١٠٣٨].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أن الصواب في لفظ المسألة أن يكون مهموزاً -آتَى- ليس غير؛ لأنه الثابت وحده في المسموع عن فصحاء العرب[١٠٣٩]؛ ومن أقوالهم قول ابن السكِّيت في هذا الفعل ونظائره: ((وقد آتَيْتُهُ على ذلك الأمر، ولا تقل: وَاتَيْتُهُ، وقد آكَلْتُهُ، إذا أَكَلْتُ معه، ولا تقل: وَاكَلْتُهُ....))[١٠٤٠]. ومنه أيضاً قول ابن مكِّي الصَّقَلِّيِّ في هذا ونظائره: ((ويقولون وَاجَرْتُ دابَّتي، والصواب: آجَرْتُها، ويقولون: واخَذْتُكَ بذنْبكَ، والصواب: آخَذْتُكَ، ويقولون: واتَيْتُكَ على ما تريد، والصواب: آتَيْتُكَ....))[١٠٤١].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن الفعل المهموز الأعلى والأكثر بين فصحاء العرب، ولا أعلم في ذلك مخالفاً، أما الفعل الواويُّ فصواب من ثلاثة أوجه؛ الوجه الأول: الواو في وَاتَى بدل من الهمزة في آتَى، وكلاهما من أَتَيَ في تصنيف المواد اللغويَّة، كما أبدلوا واو وَاخَى من همزة آخَى، ونظائر ذلك كثير، والإبدال في هذا لغة منسوبة إلى طيِّئ واليمن[١٠٤٢]، قال

([١٠٣٦]) تاج العروس ١٦٥/٤٠ .

([١٠٣٧]) انظر: العين للخليل ١٤٧/٨، ومقاييس اللغة لابن فارس ٥١/١، والاقتضاب للبَطَلْيوسي ١٧١/٢.

([١٠٣٨]) العين ١٤٧/٨ .

([١٠٣٩]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٧٣، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٦٩، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٧٥، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٤٥٧، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٥٣٨، والمزهر للسيوطي ٣١٢/١، وحاشية الشِّهاب على تفسير البيضاوي ٣٥٨/٥.

([١٠٤٠]) إصلاح المنطق ص٣٧٣ .

([١٠٤١]) تثقيف اللسان ص٧٥ .

([١٠٤٢]) انظر: العين للخليل ٣١٩/٤، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٥١٠، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٥٣/٧، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٥٧٤/٢، والمحكم لابن سيده ٧٦/٩، ١٠٤/٩، والمقدمة الجُزولية للجُزولي ص٢٦٩، وشرح الحديث المقتفى لأبي شامة ص١٦٧، والمصباح المنير للفيومي ص١٤، وعمدة القاري للعيني

الأزهريُّ: ((وتقول آخَيْتُهُ، على فاعَلْتُهُ، ولغة طيِّئ: وَاخَيْتُهُ))[١٠٤٣]. ووصف المهموز في موضع آخر من معجمه بأنه الأكثر والأجود[١٠٤٤]. والوجه الثاني: الفعلان من مادتين لغويتين مختلفتين للاستعمال نفسه، فآتَى من أَتَيَ، ووَاتَى من وَتَيَ، وعلى ذلك سار بعض اللغويين[١٠٤٥]. والوجه الثالث: من المواضع التي يصح فيها إبدال الهمزة واواً أن تكون الهمزة مفتوحة وقبلها مضموم؛ فتُبدل الهمزة حينئذٍ واواً[١٠٤٦]، وعليه جاء قول النبي –صلى الله عليه وآله وسلم–: ((خير نسائكم الوَدودُ الوَلودُ المُوَاتيةُ المُوَاسيةُ))[١٠٤٧]. ومنه أيضاً قول عَبِيْد بن الأَبْرَص[١٠٤٨]:

وَصَحَا باطِلِيْ وأَصْبَحْتُ شَيْخاً لا يُوَاتِيْ أَمْثَالَهَا أَمْثَالِي[١٠٤٩]

وفي لفظ هذه المسألة مضارع آتَى –المهموز– يُؤَاتي؛ فيصح بذلك إبدال همزة مضارعه واواً حسب القاعدة الصرفية؛ فتقول في مضارع آخَيْتُ وآزَرْتُ وآتَيْتُ ونحوها: يُؤَاخِي ويُوَاخِي ويُؤَازِر ويُوَازِر ويُؤَاتي ويُوَاتي، ومن أبدل همزة آتَى واواً فإنَّما ألحق الماضي بمضارعه القياسيِّ، وفي هذه المسألة قال ابن فارس: ((وما جاء من نحو آسَيْتُ وآكَلْتُ وآمَرْتُ وآخَيْتُ، إنَّما يجعلونها واواً على تخفيف الهمزة في يُوَاكِلُ ويُوَامِرُ ونحو ذلك))[١٠٥٠].

فإن قيل: علامَ نأخذ بالإبدال وهما لغتان في المسموع عن العرب؟ فالجواب: اختلف أهل اللغة في هذه المسألة؛ فمنهم من يرى الأكثر استعمالاً وتصرُّفاً في المسموع أصلاً، وما دونه في

٥٣/١، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٨١/١٠، وتاج العروس للزبيدي ٤٦/١٠، ٣٦٠/١٤.

(١٠٤٣) تهذيب اللغة ٢٥٣/٧ .

(١٠٤٤) ١٩٩/١٠ .

(١٠٤٥) انظر: المحكم لابن سيده ٥٤٨/٩، ٥٥١/٩، وتاج العروس للزبيدي ٤٠/٣٧، ١٦٥/٤٠، والمعجم الوسيط ٥/١، ١٠١٠/٢. وقد أخذ بهذا ابن منظور في معجمه ١٧/١٤، ٣٧٨/١٥.

(١٠٤٦) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٥٧٣/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٣٢/٣ .

(١٠٤٧) انظر: السنن الكبرى للبيهقي برقم ١٣٤٧٨، وصحيح الجامع للألباني برقم ٣٣٣٠.

(١٠٤٨) هو عبيد بن الأبرص الأسديُّ، من فحول الشعراء في الجاهلية، وكان من دهاة العرب وحكمائهم، وقد ذُكر أنه من المُعمَّرين في الجاهلية، عاصر الشاعر امرأ القيس، وله معه مناقضات، وقد قتله النعمان بن المنذر.
انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٦٧/١، والمؤتلف والمختلف للآمدي ص١٩٨، والأعلام للزركلي ١٨٨/٤.

(١٠٤٩) انظر: ديوانه ص١٠٧ .

(١٠٥٠) انظر: مقاييس اللغة ٥١/١ . وقد بسط ذلك الزَّبيديُّ في تاج العروس ٤٨/٣٧.

المسموع من جنسه مبدلاً منه[١٠٥١]، ومنهم من يرى كل مسموع أصلاً منفرداً في ذاته لا مبدلاً من غيره ولا منقلباً[١٠٥٢]، وكيف تصرَّفت الحال فالفعل الواويُّ صواب من أيِّ وجه أخذت به.

المسألة الثانية والأربعون :

((وآخَى الرَّجُلَ مُؤَاخاةً وإِخَاءً ووِخَاءً، والعامَّة تقول: وَاخَاهُ[١٠٥٣]....، وتقول: آخَيْتُهُ على مثال فاعَلْتُهُ، قال: ولغة طَيِّئ: وَاخَيْتُه[١٠٥٤]))[١٠٥٥].

هذه المسألة أخت المسألة السابقة، وهي في وجه هذا الفعل المسموع عن العرب، فنقل ابن منظور من بعض أصوله أنه على وجهين؛ آخَى ووَاخَى للاستعمال نفسه، وقد ذكر بعض اللغويين أن الفعل الواويَّ ممَّا شاع بين العوام[١٠٥٦]، واختلفوا فيه بين الإجازة والمنع؛ فمنهم من أجازه لثبوته في المسموع، ومنهم من منعه لعدم ثبوته عن الفصحاء، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أن الفعل الواويَّ –وَاخَى– صواب؛ لأنه لغة ثابتة عن بعض العرب[١٠٥٧]، ومنه قول ابن دريد: ((وَاخَيْتُهُ وآخَيْتُهُ مُوَاخاةً وإِخَاءً))[١٠٥٨]. ومنه أيضاً قول الأزهريِّ في أصل المسألة، ومنه أيضاً قول الحِمْيَريِّ: ((وَاخَاهُ: لغةٌ في آخَاهُ، وهي لغة طيِّئ

([١٠٥١]) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٢٠٩/١، والممتع لابن عصفور ٦١٧/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٠٣/٣.

([١٠٥٢]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣١٣، والمزهر للسيوطي ٤٧٤/١، ٤٨١/١.

([١٠٥٣]) انظر: الصحاح للجوهري ٢٢٦٤/٦. ولفظ وِخَاء زيادة من المحكم لابن سيده ٣١٤/٥.

([١٠٥٤]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٥٣/٧.

([١٠٥٥]) ٢٢/١٤.

([١٠٥٦]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٦٩، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٥١١، والصحاح للجوهري ٢٢٦٤/٦، والاقتضاب للبَطَلْيوسي ١٧١/٢، والتنبيه لابن بري ١٢/٦، والمزهر للسيوطي ٣١٢/١.

([١٠٥٧]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ١٠٥٧/٢، والأمالي للقالي ص٤١٧، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٥٣/٧، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٥٧٤/٢، وشمس العلوم للحميري ٧١٠٢/١١، والمدخل لابن هشام اللخمي ص٥٩، والمجموع المغيث لأبي موسى المديني ١٨/١، والتنبيه لابن بري ١٢/٦، والمقدمة الجُزولية للجُزولي ص٢٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٩/١٠، والمصباح للفيومي ص١٠، وتاج العروس للزبيدي ٤٣/٣٧.

([١٠٥٨]) جمهرة اللغة ١٠٥٧/٢ .

وكثير من أهل اليمن))[١٠٥٩]. وقد أثبته بعض اللغويين غير أنهم وصفوا اللغة التي جاء عليها بأنها لغة ضعيفة غير فصيحة[١٠٦٠]، ومن ذلك قول الفارابيِّ: ((وَاخَاهُ: لغةٌ في آخَاهُ، وهي ضعيفة))[١٠٦١].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أن الصواب قول الفعل مهموزاً -آخَى- ليس غير[١٠٦٢]، قال ابن السكِّيت فيما يُقال مهموزاً: ((وقد آخَيْتُهُ، وقد آجَرْتُهُ غُلامي، وقد آزَرْتُه على الأمر، أي أعنتُه وقوَّيتُه، ومنه قوله: ﴿اَشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾[١٠٦٣]. وقد آتَيْتُه على ذلك الأمر، ولا تقل: واتَيتُه، وقد آكَلْتُه، إذا أكلت معه، ولا تقل: وَاكَلْتُه...))[١٠٦٤]. وقال ابن قتيبة في باب ما يُهمز من الأسماء والأفعال: ((يُقال: آكَلْتُ فُلاناً، إذا أَكَلْتُ معه، ولا تقل: وَاكَلْتُه، وآزَيْتُه، حاذَيْتُه، ولا تقل: وَازَيْتُه، وكذلك آجَرْتُه الدَّابَّةَ والدَّارَ، وآخَذْتُه بذنبه، وآمَرْتُه في أَمْرِي، وآخَيْتُهُ....))[١٠٦٥].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن الفعل المهموز الأعلى والأكثر بين فصحاء العرب، ولا أعلم في ذلك مخالفاً، أما الفعل الواويُّ فصواب من ثلاثة أوجه قد بسطتُها في المسألة السابقة، وأسوقها إليك باختصار في أسطر معدودة؛ الوجه الأول: الواو في وَاخَى بدل من الهمزة في آخَى، فكلاهما من مادة لغوية واحدة، والإبدال في هذا لغة منسوبة إلى طيِّئ واليمن[١٠٦٦].

([١٠٥٩]) شمس العلوم ٧١٠٢/١١ .

([١٠٦٠]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٥١١، وديوان الأدب للفارابي ٢٧٩/٣، والصحاح للجوهري ٢٥٢١/٦، والمحكم لابن سيده ٣١٤/٥، والاقتضاب للبَطَلْيوسي ١٧١/٢، والقاموس للفيروزآبادي ٣١٧/٤، وتاج العروس للزبيدي ٤٨/٣٧، والمعجم الوسيط ١٠٢٠/٢.

([١٠٦١]) ديوان الأدب ٢٧٩/٣ .

([١٠٦٢]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٧٣، وأدب الكاتب لابن قتيبة ٣٦٩، والمزهر للسيوطي ٣١٢/١.

([١٠٦٣]) طه: ٣١ .

([١٠٦٤]) إصلاح المنطق ص٣٧٣ .

([١٠٦٥]) أدب الكاتب ص٣٦٩ .

([١٠٦٦]) انظر: العين للخليل ٣١٩/٤، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٥١٠، والتهذيب للأزهري ٢٥٣/٧، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٥٧٤/٢، والمحكم لابن سيده ٧٦/٩، ١٠٤/٩، وشمس العلوم للحميري ٧١٠٢/١١.

والوجه الثاني: الفعلان من أصلين لغويين للاستعمال نفسه، فآخَى من مادة أخو، وواخَىَ من مادة وخي[١٠٦٧]. والوجه الثالث: من المواضع التي يصح فيها إبدال الهمزة واواً أن تكون الهمزة مفتوحة وقبلها مضموم؛ فتُبدل الهمزة حينئذٍ واواً[١٠٦٨]، وعليه فقد أُلحقت واو الماضي هنا بواو المضارع المبدلة قياساً؛ فيُقال: وَاخَى، كما قيل: يُوَاخِي[١٠٦٩]، فإن قيل: هذه اللغة ضعيفة. فالجواب: إن سلَّمنا بضعفها –وهو غير مسلَّم كما مرَّ بك– فدونك قول ابن جني: ((ولا يمنعنك قوة القويِّ من إجازة الضعيف أيضاً))[١٠٧٠]. فالمسألة حينئذٍ يتعاورها الصواب والأصوب.

المسألة الثالثة والأربعون :

((والأُرْجُوَانُ: الحُمْرَةُ، وقيل: هو النَّشَاسْتَجُ، وهو الذي تسمِّيه العامة: النَّشَا[١٠٧١]))[١٠٧٢].

في لفظ هذه المسألة أكثر من وجه مروي عن العرب؛ النَّشَاسْتَج والنَّشَاء والنَّشَا، واللفظ معرَّب، وأصله في الفارسيَّة نَشَاسْتَهْ، وهو شيء تُعمل به الحَلْوَاء من الحِنْطَة ونحوها[١٠٧٣]، وقد نسب بعض اللغويين النَّشَا إلى العوام[١٠٧٤]، واختلفوا فيه بين الإجازة والمنع، وإليك بيان ذلك.

([١٠٦٧]) انظر: الصحاح للجوهري ٢٢٦٤/٦، ٢٥٢١/٦. وعليه تصنيف ابن منظور في معجمه ٢٢/١٤، ٣٨٣/١٥.

([١٠٦٨]) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٥٧٣/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٣٢/٣ .

([١٠٦٩]) انظر: الصحاح للجوهري ٢٥٢١/٦، والتنبيه والإيضاح لابن بري ١٢/٦، وتاج العروس للزبيدي ٤٨/٣٧.

([١٠٧٠]) الخصائص ٦٠/٣ .

([١٠٧١]) انظر: المحكم لابن سيده ٥٤٦/٧ .

([١٠٧٢]) ٣١١/١٤.

([١٠٧٣]) انظر: المعرب للجواليقي ص٦١٩، والمصباح للفيومي ص٣١٢، ورسالة في التعريب للمُنْشي ص١٩٩، وشفاء الغليل للخفاجي ص٢٩٤، وتاج العروس للزبيدي ٨٧/٤٠، وكناشة النوادر لعبد السلام هارون ص١٥.

قلتُ: ما زال هذا اللفظ للاستعمال نفسه شائعاً في هذا العصر لصنع الحلواء غير أن عوام الناس ينطقونه بكسر النُّون، والصواب فيه فتح النُّون، والنَّشَا لكَيِّ الملابس مأخوذ منه، وما زال استعمال نَشَاسْتَه في الفارسيَّة الحديثة شائعاً كما ذكر الدكتور ف. عبد الرحيم –وهو من متقنيها– في تعليقه على اللفظ نفسه في كتاب المعرب للجواليقي.

([١٠٧٤]) انظر: المحكم لابن سيده ٥٤٦/٧، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٨٠، وذيل فصيح ثعلب للبغدادي ص٣٥، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٥١٦، وتاج العروس للزبيدي ١٣٠/٣٨.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربية إلى أن النَّشَا صواب في هذا الاستعمال،[١٠٧٥]، ومن ذلك قول الجوهريِّ: ((والنَّشَا، هو النَّشَاسْتَجُ، فارسيٌّ معرَّب، حذفوا شطره تخفيفاً، كما قالوا للمَنَازِلِ: مَنَا))[١٠٧٦]. ومنه أيضاً قول الجواليقيِّ: ((والنَّشَا: مُعرَّب، وأصله نَشَاسْتَهْ))[١٠٧٧].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أن النَّشَا لهذا الاستعمال خطأ؛ لأنه على هذا الوجه مهموز[١٠٧٨]؛ فيُقال: النَّشَاءُ، ولا يُقال: النَّشَا، ومن أقوال هؤلاء قول ابن الجوزي: ((والنَّشَاءُ: المأكول، ممدود، وهم يقصرونه))[١٠٧٩].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أن ما نُسب إلى العوام صواب من وجهين؛ أحدهما السماع، والآخر القياس، أما السماع فقد حكى هذا الوجه عن العرب جمع من ثقات رواة العربية –كما مرَّ بك– للاستعمال نفسه، وأما القياس فإن قصر الممدود في سعة الكلام جائز عند بعض أهل العربية، وقد جاء ذلك في قراءات قرآنيَّة متواترة؛ فيُحمل ما منعه المانعون على أنه من قصر الممدود الذي أثبتوه، ومنه قول الله –تعالى–: ﴿وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ﴾[١٠٨٠]. قرئت: شُرَكَايَ، وهي قراءة سبعيَّة[١٠٨١]، قال أبو علي الفارسيُّ: ((والقصر الذي رُوي عن ابن كثير لم أعلم أحداً من أهل اللغة حكاه، ولعلَّه لغة))[١٠٨٢]. وقال

(١٠٧٥) انظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي ص١٩١، والصحاح للجوهري ٢٥١٠/٦، وعمدة الكُتَّاب للصنهاجي ص٩٠، والمحكم لابن سيده ١٢٤/٨، والمعرب للجواليقي ص٦١٩، والمصباح للفيومي ص٣١٢، والقاموس للفيروزآبادي ٤٥٦/٤، ورسالة في التعريب للمُنْشي ص١٩٩، والتاج للزبيدي ٨٧/٤٠، والمعجم الوسيط ٩٢٤/٢.

(١٠٧٦) الصحاح ٢٥١٠/٦ .

(١٠٧٧) المعرب ص٦١٩ .

(١٠٧٨) انظر: تقويم اللسان لابن الجوزي ص١٨٠، وذيل فصيح ثعلب للبغدادي ص٣٥، والمصباح للفيومي ص٣١٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٥١٦، وحاشية الشَّبْرامَلِّسِيِّ على نهاية المحتاج للرَّمْلِيِّ ١٢٧/٤.

(١٠٧٩) تقويم اللسان ص١٨٠ .

(١٠٨٠) النحل: ٢٧ .

(١٠٨١) هي قراءة ابن كثير. انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٣٧١، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٦٠/٥، والتيسير في القراءات السبع للداني ص٢٩٨، والجامع للقرطبي ٩٨/١٠، والبحر المحيط لأبي حيَّان ٥٢٢/٦.

(١٠٨٢) الحجة للقراء السبعة ١٨٨/٥ .

أبو حيَّان الأندلسي عن قصر الممدود في هذه القراءة: ((وذكروا أنه من ضرورة الشِّعر، ولا ينبغي ذلك لثبوته في هذه القراءة؛ فيجوز قليلاً في الكلام))[١٠٨٣]. ومنه أيضاً قول الخفاجيِّ: ((والقصر للتخفيف، ولا عبرة بقول البصريين إن قصر الممدود لا يجوز في السَّعة))[١٠٨٤].

فإن قيل: إن النَّشَا من النَّشَاسْتَجِ على التخفيف. فالجواب: يجوز ذلك أيضاً، وهو الوجه الذي نصَّ عليه الجوهريُّ في أول المسألة، كما قالوا: المَنَا، وهم يقصدون المَنَازِلَ، والقصد من هذا الحذف التخفيف للعلم به، وقد يُحمل ذلك أيضاً على لغة طيِّئ في القُطْعَة، فهم يحذفون بعض حروف الكلمة للعلم بها على التخفيف[١٠٨٥]، واختلاف وجوه تعريب نَشَاسْتَهْ من عادة العرب مع الأعجميِّ؛ لأن المعرَّب ليس كالأصيل؛ فتُقِل العرب الحَفْلَ به[١٠٨٦].

المسألة الرابعة والأربعون :

((لُؤَيُّ بن غالب: أبو قُريش، قال أبو منصور: وأهل العربيَّة يقولون: هو عامر بن لُؤَيٍّ، بالهمز، والعامة تقول: لُوَيٌّ[١٠٨٧]. قال عليُّ بن حمزة: العرب في ذلك مختلفون، من جعله من اللَّأَى هَمَزَهُ، ومن جعله من لِوَى الرَّمْلِ لم يهمزه[١٠٨٨]))[١٠٨٩].

هذه المسألة في وجه ضبط اسم لُؤَيٍّ[١٠٩٠]، وقد نقل ابن منظور فيه الهمز وعدم الهمز،

([١٠٨٣]) البحر المحيط ٥٢٢/٦ .

([١٠٨٤]) حاشية الشهاب على تفسير البيضاويِّ ١٤٣/٦ .

([١٠٨٥]) انظر: العين للخليل ١٣٧/١، وتهذيب اللغة للأزهري ١٣٤/١، وتاج العروس للزبيدي ٣٧/٢٢.

([١٠٨٦]) انظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص٨٩، والمحتسب لابن جني ٢٢٥/٢، والمعرَّب للجواليقي ص٩٤، والبحر المحيط لأبي حيَّان ٥٠٩/١.

([١٠٨٧]) انظر: تهذيب اللغة ٣٢١/١٥. قلتُ: في نقل ابن منظور تصرُّف، ونصُّ ما قاله أبو منصور الأزهريُّ في الموضع نفسه: ((ولُؤَي بن غالب: أبو قُريش. ابن السكيت وغيره: هو عامر بن لُؤَي، بالهمز، وعوام الناس لا يهمزون)).

([١٠٨٨]) انظر: التنبيهات ص٢٨٥. قلتُ: لم أقف على قول علي بن حمزة في أصل من أصول ابن منظور، وهذا يحتمل أحد أمرين؛ الأول أن ابن منظور نقل هذا القول من تنبيهات علي بن حمزة مباشرة أو من مصنَّف قد نقل قول علي بن حمزة، وليس من أصوله، وهو يصنع ذلك نادراً، وقد بيَّنته في التمهيد، والآخر أن القول في أحد أصوله غير أن النص ساقط من مطبوع هذا الأصل أو ذاك، والله أعلم.

([١٠٨٩]) ٢٣٨/١٥. في المطبوع: اللَّأْي، والصواب: اللَّأَى؛ لأن المقصود الثَّور الوحشيُّ، وسيأتي في قول علي بن حمزة.

([١٠٩٠]) لؤي بن غالب بن فِهْر بن مالك العدنانيُّ الجدُّ الثامن للنبي –صلى الله عليه وآله وسلم–، ومن أولاده كعب وعامر، وفي ولد كعب الشَّرف والكثرة، ولا يوصف بالقرشيِّ إلا من كان من ولد فِهْر بن مالك العدناني.

واختلف أهل اللغة والأنساب والتراجم في وجه سماعه عن فصحاء العرب؛ فمنهم من رأى الصواب في همز لُؤَيٍّ ليس غير، ومنهم من أجاز همزه وعدم همزه، وذكر بعض أهل العربيَّة أن عدم همزه ممَّا شاع بين العوام[١٠٩١]، وإليك بسط ذلك وبيانه.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل اللغة والأنساب والتراجم إلى أن هذا الاسم يجوز فيه الهمز وعدم الهمز عند العرب؛ فيجوز أن تقول: لُؤَيٌّ ولُوَيٌّ[١٠٩٢]، ومن ذلك قول أبي عُبيدة معمر بن المثنى: ((مَن همزَ لُؤَي بن غالب، أخذه من تصغير اللَّأَى، وهو الثَّور من الوحش، ومَن ترك الهمز أخذه من لَوَيْتُ الشَّيءَ))[١٠٩٣]. ومنه قول علي بن حمزة في معرض ردِّه على تخطئة ابن السكيت: ((وقال أبو يوسف: وهو عامر بن لُؤَيٍّ، والعامة تقول: لُوَيٌّ، بلا همزة. وهذا غلط منه، العرب في لُؤَيٍّ مختلفون، فمن جعل اشتقاقه من اللَّأَى همزَه، واللَّأَى الثَّور الوحشيُّ....، ومن جعل اشتقاقه من اللِّوَى لِوَى الرَّمْل، وهو مقصور، أو من اللِّوَاء لِواء الجيش، وهو ممدود، لم يهمز، وما للعامَّة في هذا صُنع، وهم في ترك همزه مصيبون، وللعرب متَّبعون))[١٠٩٤].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أن هذا الاسم مهموز ليس غير، وهو الثابت عندهم عن فصحاء العرب[١٠٩٥]، ومن ذلك قول ابن السكِّيت في باب ما يُهمز ممَّا تركت العامة همزه:

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٥٥/١، ونسب قريش للزُّبيري ص١٣، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص١٢.

(١٠٩١) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٤٦، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٢١/١٥، والتنبيهات لعلي بن حمزة ص٢٨٥، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢١٠.

(١٠٩٢) انظر: شرح نقائض جرير والفرزدق لمعمر بن المثنى ٣٠٦/١، والاشتقاق ص٢٤، وجمهرة اللغة لابن دريد ٢٤٧/١، والتنبيهات لعلي بن حمزة ص٢٨٥، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٣٧٠/١، ومطالع الأنوار لابن قُرْقُول ٤٨٢/٣، وتحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص٣٠، ووفيات الأعيان لابن خلكان ١٨٣/٤، ونهاية الأرب للنويري ٣٥٣/٢، وتاج العروس للزبيدي ٤٣٠/٣٩، والأعلام للزركلي ٢٤٥/٥.

(١٠٩٣) شرح نقائض جرير والفرزدق ٣٠٦/١.

(١٠٩٤) التنبيهات ص٢٨٥ .

(١٠٩٥) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٤٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٢٧، والزاهر لأبي بكر الأنباري ١٢٤/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٢١/١٥، والصحاح للجوهري ٢٤٧٨/٦، والفصول والغايات لأبي العلاء

((وهو عامر بن لُؤَيٍّ، والعامة تقول: لُوَيٌّ، بلا همز))[١٠٩٦]. ومنه أيضاً قول ابن قتيبة في باب ما يُغيَّر من أسماء الناس: ((وعامر بن لُؤَيٍّ، بالهمز))[١٠٩٧].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن الشائع بين فصحاء العرب والأكثر دوراناً في كتب اللغة والأنساب والتراجم لُؤَيٌّ -بالهمز-، وجاء عليه حديث النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- عندما جمع قُريشاً، ثم قال: ((يا بني كعب بن لُؤَيٍّ، أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني مُرَّة بن كعب، أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد شمس أنقذوا أنفسكم من النار....))[١٠٩٨]. ومن ذلك أيضاً قول كعب بن لُؤَيٍّ بن غالب لأخيه عامر:

لَئِنْ كُنْتَ مَثْلُوْجَ الفُؤَادِ لَقَدْ بَدَا لِجَمْعِ لُؤَيٍّ مِنْكَ ذِلَّةُ ذِيْ غَمْضِ[١٠٩٩]

ولُوَيٌّ -من غير همز- صواب من وجهين؛ أحدهما السماع، والآخر القياس، أما السماع فقد حكاه عن العرب -كما مرَّ بك- جمع من ثقات رواة اللغة والأنساب، وهم حجة على غيرهم، وأما القياس فمن وجهين، أحدهما التصغير، فيجوز على أصل القاعدة أن تجعله مصغراً على فُعَيْلٍ من لِوَى -وهو ما التوى من الرَّمْل واسترقَّ- بقلب الألف ياء ثم إدغام الياء في الياء، أو تجعله مصغراً من لِوَاء -وهو العَلَم والرَّاية- باجتماع ثلاث ياءات؛ ياء التصغير وياء بدل الألف وياء بدل لام الكلمة، ثم تحذف ياء لتوالي الأمثال، أو تجعله مصغراً من لَوْي -وهو من لَوَيْتُ- بإدغام الياء في الياء[١١٠٠]. والآخر الإبدال، فيجوز إبدال الهمزة واواً عندما تكون الهمزة مفتوحة وقبلها مضموم، كتُوَدَةٍ من تُؤَدَةٍ، وسُوَلَةٍ من سُؤَلَةٍ[١١٠١]، وهمزة

المعري ص٢٠٣، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢١٠، وطلبة الطلبة للنَّسَفي ص٨٧، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٣٧٠/١، والروض الأُنُف للسهيلي ٢٩/١، والتنبيه لابن بري ٢١٢/٤.

(١٠٩٦) إصلاح المنطق ص١٤٦ .

(١٠٩٧) أدب الكاتب ص٤٢٧ .

(١٠٩٨) مسند أحمد برقم ٨٧٢٦، وصحيح مسلم برقم ٥٠١، وصحيح الجامع الصغير للألباني برقم ٧٩٠٣.

(١٠٩٩) انظر: ديوان الأدب للفارابي ٣٠٤/١، والصحاح للجوهري ٣٠٢/١، ١٠٩٦/٣، وأساس البلاغة للزمخشري ١١٢/١، والتاج للزبيدي ٤٤٩/٥. وفي الصحاح أن مثلوج الفؤاد: البليد العاجر، وذا الغَمْضِ: الخامل الذليل.

(١١٠٠) انظر: شرح نقائض جرير والفرزدق لمعمر بن المثنى ص٢٤، والاشتقاق ص٢٤، وجمهرة اللغة لابن دريد ٢٤٧/١، والتنبيهات لعلي بن حمزة ص٢٨٥، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٣٧٠/١، ومطالع الأنوار لابن قُرْقُول ٤٨٢/٣، ووفيات الأعيان لابن خلكان ١٨٣/٤، ونهاية الأرب للنويري ٣٥٤/٢، والتاج للزبيدي ٤٣٠/٣٩.

(١١٠١) انظر: الكتاب لسيبويه ٥٤٣/٣، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٥٧٣/٢، واللباب للعكبري ٤٤٦/٢، والممتع

لُؤَيٍّ مفتوحة وقبلها مضموم؛ فيصح على أصل القاعدة أن تبدل همزته واواً؛ فتقول: لُوَيٌّ.

فإن قيل: فعلامَ أهمل بعض اللغويين الواويَّ، والقول كما ذكرتَ؟ فالجواب: سبب ذلك -في رأيي- أن بعض من أهمل الواويَّ لم يثبت عنده عن فصحاء العرب، وليس ذلك حجة؛ لأن عدم العلم ليس علماً بالعدم؛ ولو جاء الواويُّ عن نكرات أو آحاد لم يُعرفوا بالضبط في اللغة والأنساب لما وسعني إلا ردُّه، وقد قال ابن جني: ((لو جاء شيء من ذلك عن ظَنِين أو مُتَّهم أو لم تَرْقَ به فصاحتُه، ولا سبقتْ إلى الأنفس ثقتُه كان مردوداً غير مُتقبَّل))[١١٠٢].

والحال كما رأيت على خلاف ذلك، ومنهج بعض أهل العربيَّة اعتماد الأشهر عندهم في المسموع أصلاً واطِّراح ما سواه، وقد سبق بيان ذلك في التمهيد، وهذا -في رأيي- مُجانب للصواب؛ فالأشهر لا يمنع قبول ما دونه، ولا يسوِّغ اطِّراحه وإهماله وتخطئته، وقال ابن هشام اللَّخْمِيُّ في مثل هذا: ((وإذا كان في الكلمة لغتان، وكانت إحداهما أفصح من الأخرى؛ فكيف تلحَّن بها العامةُ، وقد نطقت بها العربُ، وإنَّما تلحَّن العامةُ بما لم يتكلَّم به عربيٌّ))[١١٠٣].

المسألة الخامسة والأربعون :

((قال الجوهريُّ: الأُوْقِيَّةُ في الحديث، بضَمِّ الهمزة وتشديد الياء، اسم لأربعين درهماً[١١٠٤]، ووزنه أُفْعُوْلَةٌ، والألف زائدة، وفي بعض الروايات: وُقِيَّةٌ، بغير ألف، وهي لغة عاميَّة[١١٠٥]))[١١٠٦].

في لفظ هذه المسألة اختلاف في ضبطه بين أهل العربية، وقد نقل ابن منظور هنا وجهين؛ أحدهما أُوْقِيَّة، والآخر وُقِيَّة، وذكر بعض اللغويين أن غير المهموز منهما -وُقِيَّة-

---

لابن عصفور ٣٦٢/١، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٣٢/٣.

(١١٠٢) الخصائص ٢٥/٢ .

(١١٠٣) المدخل إلى تقويم اللسان ص٤١ .

(١١٠٤) انظر: الصحاح ٢٥٢٧/٦. ونصُّ قول الجوهريِّ: ((والأُوْقِيَّةُ في الحديث: أربعون درهماً، وكذلك كان فيما مضى، فأما اليوم فيما يتعارفها الناس ويقدِّر عليه الأطباء فالأُوْقِيَّةُ عندهم وزن عشرة دراهم وخمسة أسباع درهم)).

(١١٠٥) انظر: النهاية لابن الأثير ٢١٧/٥.

(١١٠٦) ٤٠٤/١٥. قلتُ: وهم ابن منظور -رحمه الله- في نسبة هذا الكلام إلى الجوهريِّ؛ فالمنقول كله من أوله إلى آخره من كلام ابن الأثير في النهاية، وما قاله الجوهريُّ قد مرَّ بك، ونصُّ قول ابن الأثير في الموضع نفسه من النهاية: ((الأُوْقِيَّةُ، بضمِّ الهمزة وتشديد الياء، اسم لأربعين درهماً، ووزنه أُفْعُوْلَةٌ، والألف زائدة، وفي بعض الروايات: وُقِيَّة، بغير ألف، وهي لغة عاميَّة)).

شائع بين العوام[١١٠٧]، وهو موضع خلاف بين الإجازة والمنع؛ فمن اللغويين من أجاز استعمال وُقِيَّة للمعنى نفسه في المهموز؛ لأنه جاء على لغة مسموعة فيه، ومنهم من ردَّه وخطَّأه؛ لأنه ليس على لغة مسموعة عن فصحاء العرب، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربية إلى أن لفظ وُقِيَّة صواب بمعنى أُوْقِيَّة؛ لأنه لغة مسموعة عن بعض العرب، وإن كان المهموز -أُوْقِيَّة- أعلى منه وأشهر[١١٠٨]، ومن ذلك قول الأزهريِّ: ((قال اللَّيثُ: الوُقِيَّةُ: وزنٌ من أوزان الدُّهْن، وهي سبعة مثاقيل. قلتُ: واللغة الجيِّدة أُوْقِيَّة))[١١٠٩]. ومنه أيضاً قول ابن مالك: ((أُوْقِيَّة ووُقِيَّة بمعنى واحد، وأحدهما من أَوَقَ، والآخر من وَقَى، وأمثال ذلك كثيرة))[١١١٠]. وفي المعجم الوسيط: ((الوُقِيَّة: لغة في الأُوْقِيَّة))[١١١١].

المانعون :

ذهب جمع من أهل العربية إلى أن الصواب في ذلك أُوْقِيَّة ليس غير؛ لأنه المسموع وحده عن فصحاء العرب[١١١٢]، ومن ذلك قول ابن قتيبة في باب ما يُهمز والعامة تُبدل الهمزة فيه

(١١٠٧) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٠، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٦٨، والنهاية لابن الأثير ٢١٧/٥، والمزهر للسيوطي ٣١٢/١، وإرشاد الساري للقسطلاني ٣٦/٤، وتاج العروس للزبيدي ٢٣١/٤٠، وعون المعبود للآبادي ٣٠٧/١٠، ومعجم الأغلاط للعدناني ص٣٧.

(١١٠٨) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٧٩/٩، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٥٢/١، ومطالع الأنوار لابن قُرْقُوْل ٣٤١/١، والنهاية لابن الأثير ٢١٧/٥، وشرح مسند الشافعي للرافعي ١٠٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/١، والمنهاج للنووي ١٤٥/١٠، ورياض الأفهام للفاكهاني ٣٤٦/٤، والمصباح للفيومي ص٣٤٥، والقاموس للفيروزآبادي ٤٦٤/٤، والديباج للسيوطي ١٣١/٤، وإرشاد الساري للقسطلاني ٣٦/٤، والتاج للزبيدي ٢٣١/٤٠، والمعجم الوسيط ١٠٥٢/٢، ومعجم الأغلاط للعدناني ص٣٧.

(١١٠٩) تهذيب اللغة ٢٧٩/٩ .

(١١١٠) شرح التسهيل ١٧٨/١ .

(١١١١) ١٠٥٢/٢ .

(١١١٢) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٧١، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٠، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢٤٥، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٥٢/١، ومطالع الأنوار لابن قُرْقُوْل ٣٤١/١، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٦٨، والمُغرِّب للمطرِّزي ص٤٩٢، والمنهاج للنووي ٥١/٧، وعمدة القاري للعيني ٢٥٦/٨، والمزهر للسيوطي ٣١٢/١، وعون المعبود للآبادي ٣٠٧/١٠.

أو تُسقطها: ((والأُوْقِيَّةُ، والجمع أَوَاقِيُّ، ومن العرب من يُخفف، ويقول: أَوَاقٍ))[١١١٣]. ومنه أيضاً قول ابن الجوزيِّ: ((وهذه أُوْقِيَّة، بألف مضمومة، والعامة تحذف الألف))[١١١٤]. ومنه أيضاً قول النَّوويِّ: ((وأنكر جمهورُهم أن يُقال في الواحدة: وُقِيَّة، بحذف الهمزة))[١١١٥].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أن الشائع بين فصحاء العرب في نثرهم وشعرهم أن يقولوا: أُوْقِيَّة، ولم أقف على قول يخالف ذلك، وهي على وزن فُعْلِيَّة من أَوَقَ أو على وزن أُفْعُوْلَة من وَقَى[١١١٦]، وجمعها على أَوَاقِيَّ وأَوَاقٍ كأَمَانِيَّ وأَمَانٍ، وعلى هذا الوجه جاء قول ذي الرُّمَّة:

رَمَتْهَا نُجُوْمُ القَيْظِ حَتَّى كَأَنَّها أَوَاقِيُّ أَعْلَى دُهْنِهَا بالمَنَاصِفِ[١١١٧]

أما وُقِيَّة –بالواو– فهي صواب؛ لأنها لغة مسموعة فيه عن بعض العرب، وقد مرَّ بك ذلك عن جمع من ثقات أهل العربيَّة المتقدِّمين والمتأخرين، ويحتمل أصلها وجهين؛ أحدهما أن يكون الأصل من أَوَقَ، ثم حُذفت الهمزة من الكلمة تخفيفاً، كما قالوا: ناسٌ من أُناسٍ؛ فحذفوا الهمزة الأصلية تخفيفاً لكثرة الاستعمال[١١١٨]، والآخر أن يكون الأصل من وَقَى، ولا حذف فيه، وقد جاء جمع وُقِيَّةٍ على وَقَايَا[١١١٩]، وعلى هذا الوجه جاء قول النبي –صلى الله عليه وآله وسلم–: ((يا بلالُ، زِنْ له وُقِيَّة، وزِدْهُ قِيراطاً))[١١٢٠].

فإن قيل: وما الراجح في أصل وُقِيَّة؟ فالجواب: اختلف أهل العربية في هذه المسألة؛ فذهب بعضهم إلى أن الأكثر استعمالاً وتصرُّفاً من المسموع أصل، وما دونه من جنسه فرع

([١١١٣]) أدب الكاتب ص٣٧٠ .

([١١١٤]) تقويم اللسان ص٦٨ .

([١١١٥]) المنهاج ٥١/٧ .

([١١١٦]) انظر: المحكم لابن سيده ٥٩٨/٦-٥٩٩، والمغرِّب للمطرِّزي ص٤٩٢، والتاج للزبيدي ٢٨/٢٥، ٢٣١/٤٠.
قلتُ: ذهب ابن السكيت إلى أنها على وزن أُفْعُوْلَة، وذهب ابن درستويه إلى أنها على وزن فُعْلِيَّة؛ والأول على أنها تقي وتحفظ زنة ما يُقاس بها، والثاني على أنها من الأُوْقَة لمجمع الماء ونحوه، والثاني الأقرب عندي لفظاً ودلالة.
انظر: إصلاح المنطق ص١٧١، وتصحيح الفصيح وشرحه ص٣٥٤ .

([١١١٧]) ديوان ذي الرُّمَّة بشرح أبي نصر الباهلي ١٦٥٠/٣ .

([١١١٨]) انظر: الخصائص لابن جني ١٢١/٢، والصحاح للجوهري ٩٠٥/٣، واللباب للعكبري ٣٦٣/٢.

([١١١٩]) انظر: القاموس للفيروزآبادي ٤٦٤/٤، والتاج للزبيدي ٢٣٢/٤٠، والمعجم الوسيط ١٠٥٢/٢.

([١١٢٠]) مسند أحمد برقم ١٤٣٧٦، والسنن الكبرى للنسائي برقم ٦١٩٠، والسنن الكبرى للبيهقي برقم ١٠٩٤٣.

منه[١١٢١]، وعليه فأصل وُقِيَّة أُوقِيَّة، وذهب بعضهم إلى أن كل مسموع أصل منفرد في ذاته، وليس فرعاً من نظيره الأكثر منه[١١٢٢]، وعليه فوُقِيَّة أصل في ذاته، وأُوْقِيَّة أصل في ذاته، وفي ذلك قال ابن جني: ((وإذا ورد في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان فالوجه وصحيح القضاء أن نحكم بأنهما كليهما أصلان منفردان، ليس واحد منهما أولى بالأصلية من صاحبه))[١١٢٣]. والوجه عندي أن يكون المهموز -أُوْقِيَّة- أصلاً في ذاته من أَوَقَ، والواويُّ -وُقِيَّة- أصلاً في ذاته من وَقَى، وليس فرعاً من أُوْقِيَّة، وذلك لسببين؛ أحدهما أن اللفظ يستقيم مع عدم الالتجاء إلى تقدير حذف الهمزة شذوذاً، والآخر إبطال التكثُّر من مخالفة الأصل دون سبب موجب، وكيف تصرَّف بك الحال فالواويُّ ثابت عن بعض فصحاء العرب؛ فيسوغ استعماله، وإن كان المهموز أشهر وأعلى؛ فالمسألة تتعاورها درجات الصواب، لا الصواب والخطأ.

فإن قيل: قد نسب بعض اللغويين وَقِيَّة -بفتح الواو- إلى العوامِّ أيضاً[١١٢٤]. فالجواب: هذا صواب، ولم أذكر ذلك؛ لأنه لم يأتِ في نصِّ المسألة؛ فلا وجه للحديث عنه، وهي -بفتح الواو- لغة صحيحة محكيَّة عن بعض العرب أيضاً غير أنها قليلة ليست بالعالية[١١٢٥].

([١١٢١]) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٢٠٩/١، والممتع لابن عصفور ٦١٧/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٠٣/٣.

([١١٢٢]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣١٣، والمزهر للسيوطي ٤٧٤/١، ٤٨١/١ .

([١١٢٣]) سر صناعة الإعراب ٢١٠/١ .

([١١٢٤]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣٥٤، والمصباح للفيومي ص٣٤٥ .

([١١٢٥]) انظر: تصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري ٧٦/١، والمحيط لابن عباد ٦٩/٦، والمحكم لابن سيده ٦٠٠/٦، والمغرِّب للمطرِّزي ص٤٩٢، والمصباح للفيومي ص٣٤٥، والمعجم الوسيط ١٠٥٢/٢.

المبحث الثاني

مسائل الدَّلالة

المسألة الأولى :

((تَوَكَّأَ على الشَّيءِ واتَّكَأَ: تَحَمَّلَ واعتَمَدَ[١١٢٦]، فهو مُتَّكِئٌ[١١٢٧]...، وفي الحديث: لا آكُلُ مُتَّكِئاً[١١٢٨]. المُتَّكِئُ في العربية كلُّ من استوى قاعداً على وِطَاء مُتمكِّناً، والعامة لا تعرف المُتَّكِئَ إلا من مالَ في قعوده مُعْتَمِداً على أحد شِقَّيه[١١٢٩]))[١١٣٠].

نقل ابن منظور من بعض أصوله أصل معنى الاتِّكاء في العربية، ثم جاء بقول آخر يحدِّد معنى الاتِّكاء في العربية بالاستواء قعوداً على وِطَاء أو فِرَاش دون ميل، وخالف العوام –حسب هذا القول– هذه الدلالة؛ فظنوا الاتكاء الميل في القعود على أحد الشِّقَّين، ونسب هذا الاستعمال إلى العوام جمع من أهل اللغة والحديث[١١٣١]، وهو محل خلاف، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل اللغة والحديث إلى أن الاتِّكاء في العربية ليس محصوراً في التَّرَبُّع وشبهه من الهيئات التي لا ميل فيها عند القعود، بل يدل على عموم الاعتماد على أيِّ هيئة كانت[١١٣٢]، ومن هيئات الاتِّكَاء التي ذكرها هؤلاء الاعتماد على أحد الوَرِكَين، والاعتماد على المِرْفَق، والاعتماد على اليد اليسرى على الأرض عند الأكل، والاعتماد على الظهر

([١١٢٦]) انظر: المحكم لابن سيده ١٥٨/٧ .

([١١٢٧]) انظر: الصحاح للجوهري ٨٢/١ .

([١١٢٨]) انظر: مسند أحمد برقم ١٨٧٥٤، وصحيح البخاري برقم ٥٣٩٨، وسنن أبي داود برقم ٣٧٦٩.

([١١٢٩]) انظر: النهاية لابن الأثير ١٩٣/١ .

([١١٣٠]) ٢٠٠/١ .

([١١٣١]) انظر: معالم السنن للخطابي ١٤٥/١، وشرح السنة للبغوي ٢٨٦/١١، والمجموع المغيث للمديني ٢٣٤/١، والنهاية لابن الأثير ١٩٣/١، والمدخل لابن الحاج ٢٢٢/١، والمصباح للفيومي ص٣٤٦، والقاموس للفيروزآبادي ٤٢/١، وطرح التثريب للعراقي ٥١/٣، وفتح الباري لابن حجر ٥٤١/٩، وعمدة القاري للعيني ٤٣/٢١، وتاج العروس للزبيدي ٥٠٠/١.

([١١٣٢]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣٥٠، وديوان الأدب للفارابي ٢٨٦/٣، والتهذيب للأزهري ١٠٢/٩، والصحاح للجوهري ٨٢/١، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٣٧/٦، والمحكم لابن سيده ١٥٨/٧، وأساس البلاغة للزمخشري ٣٧١/١، والمجموع المغيث للمديني ٢٣٥/١، والنهاية لابن الأثير ١٩٣/١، والذخيرة للقرافي ٢٥٧/١٣، والمصباح للفيومي ص٣٤٦، وطرح التثريب للعراقي ٥١/٣، وفتح الباري لابن حجر ٥٤١/٩، ونخب الأفكار للعيني ٤١٩/١٣، وفيض القدير للمُنَاوي ٣٧٩/٦، ونيل الأوطار للشوكاني ١٨٥/٨، والتاج للزبيدي ٤٩٩/١.

بإسناده إلى شيء، ونحو ذلك كثير، وقد قال الفيوميُّ عن الخلاف في تحديد معنى الاتِّكاء في الحديث بين الاستواء قاعداً والميل إلى جهة على أيِّ هيئة كانت: ((وهو يُستعمل في المعنيين جميعاً، يُقال: اتَّكَأَ، إذا أسندَ ظهرَه أو جنبَه إلى شيء معتمداً عليه، وكل من اعتمد على شيء فقد اتَّكَأَ عليه))[١١٣٣]. وقد قال أبو الفضل العراقيُّ[١١٣٤] عن تفسير معنى الحديث المذكور في نصِّ المسألة: ((وظاهر كلامه أوَّلاً أنه لا معنى للاتِّكاء إلا ما ذكره، وهو مردود إلا أن يُريد تفسير المُتَّكِئ في الحديثين اللذين ذكرهما دون غيرهما، ومع ذلك ففيه نظرٌ، فلم أجد في الكتب المشهورة في اللغة تفسير الاتِّكاء بالمعنى الذي ذكره أصلاً، وإنما فسَّروا الاتِّكاء بالميل إلى أحد الشِّقَّين كما في الحديث، والله أعلم))[١١٣٥].

المانعون :

ذهب بعض أهل اللغة والحديث إلى أن معنى الاتِّكاء الاستواء قعوداً على الوِطَاء دون ميل، كهيئة المُتَرَبِّع في جِلسته[١١٣٦]، ومن أقوالهم قول الخَطَّابيِّ[١١٣٧] في معنى الحديث السَّابق: ((يحسب أكثر العامة أن المُتَّكِئ هو المائل على أحد شِقَّيه....، وليس معنى الحديث ما ذهبوا إليه، وإنما المُتَّكِئ ههنا هو المُعتمد على الوِطَاء الذي تحته، وكل من استوى قاعداً على وِطَاء فهو مُتَّكِئ، والاتِّكَاء مأخوذ من الوِكَاء، ووزنه الافتِعَال منه، فالمُتَّكِئ هو الذي أَوْكَى مقعدته، وشدَّها بالقعود على الوِطَاء الذي تحته))[١١٣٨]. ومنه قول

([١١٣٣]) المصباح ص٣٤٦ .

([١١٣٤]) هو الحافظ عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقيُّ، من أعلام أهل الحديث، وكان عالماً بالنحو وغريب اللغة والأصول، عُرف بين عامة الناس بتواضعه وحيائه وعبادته، توفي في القاهرة سنة ست وثمان مئة من الهجرة. انظر: اللامع للسخاوي ١٧١/٤، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي ص٢٤٥، والأعلام للزركلي ٣٤٤/٣.

([١١٣٥]) طرح التثريب ٥١/٣ .

([١١٣٦]) انظر: معالم السنن للخطابي ١٤٥/١، ٢٤٢/٤، وشرح السنة للبغوي ٢٨٦/١١، والمجموع المغيث للمديني ٢٣٤/١، وجامع الأصول ٣٤٩/٧، والنهاية لابن الأثير ١٩٣/١، والمدخل لابن الحاج ٢٢٢/١، والكواكب الدراري للكرماني ٣٤/٢٠، والقاموس للفيروزآبادي ٤٢/١، وطرح التثريب للعراقي ٥١/٣، وفتح الباري لابن حجر ٥٤١/٩، وعمدة القاري للعيني ٤٣/٢١، وفيض القدير للمناوي ٣٧٩/٦، والتاج للزبيدي ٥٠٠/١.

([١١٣٧]) هو الحافظ حمد بن محمد الخَطَّابيُّ البُسْتِيُّ، يرجع نسبه إلى الصحابي زيد بن الخطاب، وكان -رحمه الله- محدِّثاً وفقيهاً ولغوياً وأديباً وشاعراً، توفي في مدينة بُسْت من بلاد كابل سنة ثمان وثمانين وثلاث مئة من الهجرة. انظر: معجم الأدباء للحموي ١٢٠٥/٣، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٩/٣، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٨٢/٣.

([١١٣٨]) معالم السنن ٢٤٢/٤ .

الفيروزآباديِّ أيضاً عن معنى الحديث: ((أي: جالساً على هيئة المُتمكِّن المُتَرَبِّع ونحوها من الهيئات المُستدعية لكثرة الأكل....، وليس المراد المَيْل على شِقٍّ كما يظنه عوامُّ الطلبة))[١١٣٩].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن ما نُسب إلى العوام صواب، وهو الذي عليه أكثر أهل اللغة؛ فالاتِّكاء في العربية يدل على مطلق الاعتماد سواء أكان بالاعتماد على المقعدة دون ميل كهيئة المتَرَبِّع أم بالاعتماد على شيء مع الميل إليه، والأشهر -فيما وقفتُ عليه- في كتب اللغة ومعجماتها -وقد مرَّ بك شيء منها- أن يكون الاتِّكاء في القعود بالميل، وليس باستواء المقعدة على الوطاء، وما زال ذلك شائعاً بين الناس، ومنه قول الأعشى مفتخراً:

نازَعْتُهُمْ قُضُبَ الرَّيْحَانِ مُتَّكِئاً وقَهْوَةً مُزَّةً رَاوُوْقُهَا خَضِلُ[١١٤٠]

فلا يُتصوَّر أن يكون الشارب معتمداً على مقعدته متمكناً في استواء قعوده، وهو يُفاكه أصحابه ويُمازحهم، وإنما المقصود الجِلسة المائلة في اعتمادها على المِرْفق ونحوه.

فإن قيل: لم يقصد المانعون نفي كل هيئة مائلة عن عموم الاتِّكاء في العربية، وإنما منعوا ذلك في تفسير لغة الحديث ليس غير. فالجواب: ظاهر كلام ابن الأثير في نصِّ المسألة حصر معنى الاتِّكاء في العربية بالاستواء قاعداً دون مَيْل، والصواب أن هذه الهيئة وجه من وجوه الاتِّكاء في العربية، وليس الاتكاء محصوراً فيها؛ فغيرها في العربية -كما مرَّ بك- كثير سواء أكانت الجِلسة مستوية أم مائلة، أما كلام الخطَّابيِّ ومن سار عليه فيظهر منه حصر الحكم في تفسير لغة الحديث ليس غير، وليس عموم الاتِّكاء في العربية، ومعنى الحديث يقبل الوجهين، والأقرب عندي أن المقصود منه ما نُسب إلى العوام، وقال به جمع من أهل اللغة والحديث، ووجه ذلك ما ذكره ابن الجوزيِّ: ((المشهور في معنى هذا الحديث أنه الاتِّكاء على أحد الجانبين، وفي ذلك شيئان؛ أحدهما أنه فِعْلُ المُتجبِّرين والمُتكبِّرين، والثاني أنه يمنع من نزول

([١١٣٩]) القاموس ٤٢/١ .

([١١٤٠]) انظر: ديوان الأعشى ص٢٢٢. نازعتهم: جاذبتهم، وقُضُب الرَّيْحان: حُسن الأحاديث وظريفها، ومُتَّكئاً: معتمداً على مرفقه قاعداً، والقهوة: الخَمْرة، والمُزَّة: التي في طعمها لذة ومرارة ولذعة، والراووق: إناء الخمر، والخَضِل: النَّدِي، وفي رواية: مُرْتَفِقاً، وهي بمعنى الرواية الأولى، وهي جِلسة لشارب الخمر قبَّحها الله. انظر: شرح القصائد التسع للنحاس ٧٠٤/٢، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص٢٦٧، وخزانة الأدب للبغدادي ٣٥٦/١١.

الطعام كما ينبغي إلى المِعَى، وربما لم يسْلم من ضغط يناله الأكل من مجاري طعامه))[١١٤١].

المسألة الثانية :

((والزُّمَّتُ: طائرٌ أَسْود، أَحْمر الرِّجْلين والمِنْقار، يتلوَّن في الشَّمس أَلْواناً، دون الغُدَافِ شيئاً[١١٤٢]. ويَدْعُوه العامةُ: أَبا قَلَمُوْن[١١٤٣]))[١١٤٤].

نقل ابن منظور من بعض أصوله اسم طائر يتلوَّن في الشمس ألواناً، وهو أَبُوْ قَلَمُوْن، والشائع في كتب اللغة ومعجماتها أن هذا الاسم لثوب من ثياب العَجَم يتلوَّن في الشمس ألواناً، ونسب بعض اللغويين إلى العوام استعمال هذا الاسم لطائر يتلوَّن في الشمس ألواناً[١١٤٥]، وقد أثبت بعض أهل العربية هذه الدلالة، وأهملها جمع منهم، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل اللغة والبلدان إلى أن هذا الاسم لطائر مشهور في مصر وبلاد المغرب العربيِّ يتلوَّن في الشمس ألواناً في عين ناظره[١١٤٦]، ومن ذلك قول الأزهريِّ: ((وقال غيرُه: أَبُوْ قَلَمُوْن: ثوبٌ يَتَرَاءى إذا قُوبل به عين الشمس بألوان شتَّى، يُعمل ببلاد يونان...، وقال لي قائلٌ سكنَ مِصْرَ: أَبُوْ قَلَمُوْن أصلُه طائرٌ من طير الماء يَتَرَاءى بألوان شتَّى؛ فيُشبَّه الثوبُ

([١١٤١]) كشف المشكل ٤٣٩/١. ولابن القيم كلام شبيه بهذا قد بسطه في الطب النبوي من زاد المعاد ٢٢٠/٤-٢٢٢، وهو مذهب لأهل الطب المتقدِّمين والمتأخرين. انظر: المجالسة وجواهر العلم لأبي بكر الدينوري ١٦٠/٥، والنهاية لابن الأثير ١٩٣/١، والموسوعة الطبيَّة الفقهيَّة للدكتور أحمد محمد كنعان ص٦٦٦.

([١١٤٢]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٢٩/١٣. وفي موضع آخر من التهذيب شرح الغداف بقوله: ((الغُدَافُ: غُرَابُ القَيْظ الضخم)). ٩٤/٨.

([١١٤٣]) انظر: المحكم لابن سيده ٢٥/٩.

([١١٤٤]) ٣٥/٢. وجاء بسط دلالته في موضع آخر: ((وأَبُو قَلَمُوْن: ضَرْبٌ من ثِيَاب الرُّوم يتلوَّن ألواناً للعيون....، وقال بعضُهم: أبو قَلَمُوْن طائرٌ يتراءى بألوان شتَّى يُشبَّه الثوبُ به)). ٤٩١/١٢.

([١١٤٥]) انظر: المحكم لابن سيده ٢٥/٩، وتاج العروس للزبيدي ٥٣٠/٤.

([١١٤٦]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣١٢/٩، وأحسن التقاسيم للمقدسي ص٢٤٠، ومعجم البلدان للحموي ٥٣/٢، وآثار البلاد للقزويني ص١٧٨، وتاج العروس للزبيدي ٢٩٤/٣٣، وتكملة المعاجم العربية لدوزي ٧٦/١، ومقدمة تحقيق المعرَّب للجواليقي للدكتور ف. عبد الرحيم ص٧٨.

به))[١١٤٧]. ومنه قول الزَّبيديِّ: ((وأَبُوْ قَلَمُوْن: ثوبٌ روميٌّ يتلوَّن ألواناً للعيون، نقله الجوهريُّ...، وأَبُوْ قَلَمُوْن: طائرٌ من طير الماء يَتَرَاءى بألوان شتَّى، شُبِّه الثوبُ به))[١١٤٨].

المانعون :

لم أقف على قول خطَّأ هذا الاستعمال للطائر غير أن جمهرة كتب اللغة التي وقفتُ عليها أهملت ذكره، ونصَّت على أن هذا الاسم لثوب يونانيٍّ أو روميٍّ يتلوَّن ألواناً في عين ناظره[١١٤٩]، ومنه المثَل على كثرة التَّحوُّل والتَّبَدُّل كحال هذا الثَّوب: ((أَحْوَلُ مِنْ أَبِي قَلَمُوْن))[١١٥٠].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أن الدلالة الشائعة لهذا الاسم على ثوب متلوِّن من ثياب بعض العَجَم الذي عرفته العرب قديماً، وهذا اللفظ معرَّب من لغتهم[١١٥١]، وما نُسب إلى العوام ليس خطأ؛ فهو استعمال صواب أيضاً، وإن كان أقل شيوعاً من سابقه، وصوابه من وجهين؛ أحدهما السماع، والآخر طبيعة التطوُّر الدلالي، أما السماع فقد نصَّ عليه –كما مرَّ بك– بعض اللغويين اسماً لهذا الطائر، فإن قيل: إن هذا ليس من المسموع عن العرب الفصحاء، وإنما هو طارئ مولَّد بعدهم[١١٥٢]. فالجواب من وجهين؛ أحدهما أن جمهرة اللغويين الذين أثبتوه لم يذكروا أنه مولَّد، والآخر أن المولَّد ليس حكماً مطلقاً في التصويب اللغويِّ، وإنما هو وصف لحاله الزمنيِّ؛ فالمولَّد قد يكون صواباً إذا وافق وجهاً عربياً سليماً، وقد يكون خطأ إذا لم يثبت له الدليل، ولم يقبل التأويل، وقد مرَّ بك ذلك في تحرير

([١١٤٧]) تهذيب اللغة ٣١٢/٩ .

([١١٤٨]) تاج العروس ٢٩٣/٣٣-٢٩٤ .

([١١٤٩]) انظر: الصحاح للجوهري ٢٠١٤/٥، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ٤٣/١، وثمار القلوب للثعالبي ص٢٤٧، ومجمع الأمثال للميداني ٤٠٤/١، وربيع الأبرار ٢١١/٢، والمستقصى للزمخشري ٩٠/١، والتنبيه والإيضاح لابن بري ١٣٤/٥، والعباب الزاخر للصغاني (حرف السين) ص٥٩، والقاموس للفيروزآبادي ١٣٦/٤.

([١١٥٠]) انظر: تهذيب اللغة للأزهريِّ ١٥٨/٥، ومجمع الأمثال للميداني ٤٠٤/١، والمستقصى للزمخشري ٩٠/١.

([١١٥١]) انظر: تاج العروس للزبيدي ١٧/٣٦، وتكملة المعاجم العربية لدوزي ٧٦/١، والنصرانية وآدابها بين عرب الجاهلية للويس شيخو ص٢٢٠، ومقدمة تحقيق المعرَّب للدكتور ف. عبد الرحيم ص٧٨.

قلتُ: ذكر الدكتور ف. عبد الرحيم –وهو من أعلام عصرنا في معرفة اللغات والمعرب والدخيل– أن الاسم معرَّب من اليونانية (هبوكلمون)، وأعربوا الأب منه بالحروف على الإضافة على توهُّم أنهما لفظان، وإنما هو لفظ واحد.

([١١٥٢]) انظر: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ٤٣/١.

المصطلحات في التمهيد.

وأما التطوُّر الدلاليُّ فإن ما نُسب إلى العوام متطوِّر من الدلالة الشائعة على سبيل الاستعارة، والجامع بين ذاك الثوب وهذا الطائر التلوُّن بألوان شتَّى، وهذا باب واسع في إثراء العربية وتطوُّرها، ولا يلزم من تطوُّر الدلالة ثبوته في السماع الأول؛ لأن ذلك من طبيعة نموِّ اللغات في تعاقب عصورها[١١٥٣]، وقد يكون الأصل في هذا الاستعمال اسم الطائر -كما نقل الأزهريُّ والزَّبيديُّ- غير أن الشائع بين العرب الأوائل ما تفرَّع منه من دلالة على ذاك الثوب.

المسألة الثالثة :

((وحَنَجَ الحَبْلَ يَحْنِجُهُ حَنْجاً: شَدَّ فَتْلَهُ، وابتذلت العامَّةُ هذه الكلمة، فسمَّت المُخَنَّث حَنَّاجاً، لتَلويِّه، وهي فصيحة[١١٥٤]))[١١٥٥].

نقل ابن منظور من بعض أصوله أن أصل دلالة هذا اللفظ من الفَتْل واللَّيِّ، وشاع بين العوام استعمال الحَنَّاج منه للمُخَنَّث الذي لا يخلص للرِّجال ولا للنساء كالخُنْثَى، وقد نصَّ على نسبة هذا الاستعمال إلى العوام بعض أهل العربية[١١٥٦]، وهي ليست محل اتفاق بينهم؛ فقد ذكرها وأجازها بعض اللغويين، وأهملها جمع منهم، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذكر بعض اللغويين استعمال الحَنَّاج للمُخَنَّث من الرِّجال أخذاً من أصل الدلالة[١١٥٧]، ومنه قول ابن دريد: ((حَنَجْتُ الحَبْلَ أَحْنِجُهُ حَنْجاً، إذا فتلتُه فتلاً شديداً، والحَبْل مَحْنُوْجٌ،

([١١٥٣]) انظر: فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي ص٢٢٤، وعلم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر ص٢٣٥-٢٤٢، وتطور الدلالة المعجمية بين العامي والفصيح للدكتور عبد الله الجبوري ١/١٦-٢١.

([١١٥٤]) انظر: المحكم لابن سيده ٣/٨٦. قلتُ: وهذا من كلام ابن دريد في جمهرة اللغة -كما سيأتي- غير أن ابن سيده لم ينص على نقله منه في المحكم، ونصَّ على نقل الكلام نفسه من ابن دريد في المخصص ٢/٤٧٢.

([١١٥٥]) ٢/٢٤١ .

([١١٥٦]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ١/٤٤٢، والمحكم ٣/٨٦، والمخصص لابن سيده ٢/٤٧٢، والتاج للزبيدي ٥/٤٩٢.

([١١٥٧]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ١/٤٤٢، والأفعال للسَّرَقُسْطيِّ ١/٣٣٠، والمحكم ٣/٨٦، والمخصص لابن سيده ٢/٤٧٢، والإبانة للعَوْتَبِيِّ ٢/٤٢٤، والقاموس للفيروزآبادي ١/٢٤٩، وتاج العروس للزبيدي ٥/٤٩٢.

وابتذلت العامةُ هذه الكلمة فسمَّوا المُخَنَّث حُنَّاجاً [حَنَّاجاً][1158]، لتَلَوِّيه، وهي كلمة فصيحة عربية))[1159]. ومنه أيضاً قول الفيروزآباديِّ في المادة نفسها: ((وكَكَتَّانٍ: المُخَنَّثُ))[1160].

المانعون :

لم أقف على قول يخطِّئ استعمال الحَنَّاج للمُخَنَّث غير أني وجدتُ بعض أهل العربية أهملوا هذه الدلالة، وذكروا الدلالة الشائعة للفَتْل واللَّيِّ والإمالة[1161]، ومن ذلك قول ابن فارس: ((الحاء والنُّون والجيم أصلٌ واحد يدلُّ على المَيْل والاعوجاج، يُقال: حَنَجْتُ الحَبْلَ، إذا فتلتُهُ، وهو مَحْنُوجٌ، وحَنَجْتُ الرَّجُلَ عن الشيء: أَمَلْتُهُ عنه، وأَحْنَجَ فلانٌ عن الشيء: عَدَلَ))[1162].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أن ما نُسب إلى العوام صواب، وهو استعمال سليم من أصل الدلالة من المَيْل واللَّيِّ والاعوجاج، فالمُخَنَّث يميل بكلامه ويلوي ويتغنَّج، ويعوجُّ في مشيته ويتكسَّر، وهذا أمر شائع عن هذا الجنس في استعمال العرب، قال الأزهريُّ: ((وأصل الاختِنَاث: التَّكَسُّر والتَّثَنِّي، ومن هذا سُمِّي المُخَنَّث لتكسُّره))[1163]. وقال الجوهريُّ: ((حَنَجَهُ وأَحْنَجَهُ، أي أَمَالَهُ، وأَحْنَجَ كلامَه، أي لَوَاهُ كما يلويه المُخَنَّث))[1164]. فإن قيل: فعلامَ وُصف استعمال العوام بالابتذال، والحال كما تقول؟ فالجواب: الابتذال هنا وصف بلاغيٌّ لا يدل على التخطئة، بل يدل على شيوع استعمال بين عوام الناس دون غيرهم، وهو نوعان؛ أحدهما استعمال لا أصل له في الوضع، والآخر استعمال له أصل في الوضع، ومنه

([1158]) بضمِّ الحاء في المطبوع، والصواب عندي أنه بفتح الحاء، وهو المثبت عند من نقل كلام ابن دريد كابن سيده في المحكم والمخصص، وهو بفتح الحاء عند كل من وقفتُ على كلامهم من المتقدِّمين والمتأخرين، والله أعلم.

([1159]) جمهرة اللغة ٤٤٢/١ .

([1160]) القاموس ٢٤٩/١ .

([1161]) انظر: العين للخليل ٨٤/٣، والأفعال لابن القوطية ص٣٧، والتهذيب للأزهري ٩٥/٤، والمحيط لابن عباد ٤١١/٢، ومقاييس اللغة لابن فارس١٠٩/٢، والأفعال لابن القطاع ٢٠٤/١، وشمس العلوم للحميري ١٦٠١/٣.

([1162]) مقاييس اللغة ١٠٩/٢ .

([1163]) تهذيب اللغة ١٤٥/٧ .

([1164]) الصحاح ٣٠٧/١ .

الخطأ المرذول، ومنه الصواب الوجيه، كما أن الابتذال لا يلزم الاستقباح؛ لأن منه القبيح والمكروه، ومنه صواب لا يصح وصفه بذلك؛ فالابتذال اسم جامع لأحوال شتَّى لا يستقيم الحكم اللغويُّ عليه إلا بتحديد حاله المقصود[١١٦٥]، والمسألة هنا -كما ترى- من المبتذل الذي له أصل في استعماله، وله وجاهة في تطوّر مدلوله؛ فهو صواب، وإن كان غيره أصوب منه وأعلى.

فإن قيل: ما المقصود بالفصاحة في النصِّ؟ فالجواب: يحتمل ذلك وجهين؛ أحدهما أن يكون المقصود بها الدلالة التي استعملها العوام؛ فهي فصيحة بين العرب غير أن شيوعها بعد ذلك بين العوام دون غيرهم جعلها مبتذلة؛ فالابتذال ليس وصفاً لازماً؛ فقد يكون الاستعمال مبتذلاً في صُقْع وزمن، ولا يكون كذلك مع تبدُّل الأصقاع والأزمنة[١١٦٦]، والآخر أن يكون المقصود بها أصل استعمال الكلمة، ثم انتفت الفصاحة لا الإصابة بابتذال العوام للكلمة في استعمال خاص متفرِّع من أصل الدلالة، وهذا الظاهر -في رأيي- من الكلام وتقليب الحال.

المسألة الرابعة :

((ومُحُّ كُلِّ شيء: خالصُه، والمُحُّ والمُحَّةُ: صُفْرَةُ البَيْضِ، قال ابن سيده: وإنَّما يريدون فَصَّ البَيْضَة لأن المُحَّ جَوْهَرٌ، والصُّفْرَة عَرَضٌ، ولا يُعبَّر بالعَرَض عن الجَوْهَر، اللهم إلا أن تكون العرب قد سمَّت مُحَّ البَيْضة صُفْرَة، قال: وهذا ما لا أعرفه، وإن كانت العامة قد أُوْلعت به[١١٦٧]))[١١٦٨].

نقل ابن منظور هذا الكلام من ابن سيده، وهو في حكم لغويٍّ متعلق بمفهوم كلاميٍّ فلسفيٍّ[١١٦٩]، فهل مُحُّ البيضة جوهرها القائم فيها -القِطْعة المستديرة ذاتها- أو صفته

([١١٦٥]) انظر: المثل السائر لابن الأثير ١/١٨٣-١٨٨، وعروس الأفراح للسبكي ١/٧٠-٧١، والمزهر للسيوطي ١/١٩٨-١٩١. قلتُ: تكلَّمتُ عن الابتذال في التمهيد، ورددتُ على من زعم أن كل عاميٍّ مبتذل قبيح.

([١١٦٦]) انظر: عروس الأفراح للسبكي ١/٧١، والمزهر للسيوطي ١/١٩١ .

([١١٦٧]) انظر: المحكم لابن سيده ٢/٥٥٨ .

([١١٦٨]) ٢/٥٨٩ .

([١١٦٩]) كان لابن سيده عناية بالعلوم العقليَّة والجدليَّة كعلم الفلسفة وعلم الكلام، وقارئ مقدمة معجم المحكم يدرك تلك العناية، وقد اشتكى ابن سيده في مقدمته أيضاً من نبوِّ أهل عصره عنها، وعدم عنايتهم بها.

انظر: معجم الأدباء للحموي ٤/١٦٤٨، والوافي بالوفيات للصفدي ٢٠/١٠٠، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/١٤٣.

العارضة في لون هذا الجوهر؟ وهو سؤال يدعو إلى التَّأمُّل والنَّظر، ولن يُفهم مراد ابن سيده إلا بتحرير مصطلحاته الكلاميَّة التي استعملها في تقرير حكمه، أعني مصطلحي الجَوْهَر والعَرَض، أمَّا الجَوْهَرُ لغة فهو أصل الشيء وحقيقته الذي جاء عليه[١١٧٠]، وأمَّا العَرَضُ فهو ما يطرأ على الشيء ويعرض له من الحوادث[١١٧١]، والجَوْهَرُ في اصطلاح جمهرة أهل الكلام والفلسفة ما كان قائماً في ذاته، والعَرَضُ في اصطلاحهم ما كان قائماً في غيره، ومثال ذلك -للتوضيح- الوَرَقَةُ ولَوْنُها، فالورقة جوهر خالص قائم في ذاته -القِطْعة المعروفة نفسها- وبياضها عرض قائم في الورقة؛ فالألوان عارضة لها، والورقة باقية في ذاتها على أيِّ لون يعرض لها[١١٧٢]، وقد نصَّت بعض معجمات اللغة المتقدمة والمتأخرة على المفهوم الكلاميِّ الفلسفيِّ لهذه المصطلحات لشهرتها[١١٧٣]، وعليه فمدار المسألة هنا على دقَّة التعبير عن المُحِّ بلونه، فكما أن الورقة لا يعبَّر عنها بلونها؛ لأن اللَّون عَرَض، والورقة جوهر؛ فلا يُعبَّر عن الجوهر بالعرض، فكذلك لا يُعبَّر عن مُحِّ البيضة بلونه؛ لأن المُحَّ قائم خالص في ذاته، ولونه عَرَض، فلا يُسمَّى الجوهر بعَرَض من أعراضه كاللَّون، وإنَّما المُحُّ أصل البيضة الخالص وحقيقته، وعبَّر ابن سيده عنه بالفَصِّ؛ لأن الفَصَّ يدل على أصل الشيء وخالصه وحقيقته[١١٧٤]، وإليك بيان رأي أهل العربيَّة في ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمهور اللغويين إلى أن مُحَّ البيضة صُفْرتُها، وصُفْرة البيضة مُحُّها؛ فعبَّروا بكل واحد

([١١٧٠]) انظر: العين للخليل ٣٨٩/٣، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٣/٦، والتلخيص لأبي هلال العسكري ص٢٢٩، والمحكم لابن سيده ١٦٣/٤، وتاج العروس للزبيدي ٤٩٥/١٠، والمعجم الوسيط ١٤٩/١.

([١١٧١]) انظر: العين للخليل ٢٧٦/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٨٩/١، والصحاح للجوهري ١٠٨٣/٣، والمحكم لابن سيده ٣٩٦/١، وتاج العروس للزبيدي ٤٠١/١٨، والمعجم الوسيط ٥٩٤/٢.

([١١٧٢]) انظر للاستزادة: رسائل فلسفية لأبي بكر الرازي ص١٣٠، والتقريب لحد المنطق لابن حزم ص٤٥، ومعيار العلم في فن المنطق للغزالي ص٣١٣، والملل والنحل للشهرستاني ١٦٩/٢، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٣٠٠/٩، والتعريفات للجرجاني ص١٠٨، ١٩٢، والكليات للكفوي ص٣٤٥، ٦٢٦، وتاريخ الفلسفة الحديثة ليوسف بطرس كرم ص١١١، وبنية العقل العربي للدكتور محمد الجابري ص١٧٥.

([١١٧٣]) انظر: المحكم لابن سيده ٣٩٦/١، وشمس العلوم للحميري ٤٤٥٨/٧، والمصباح للفيومي ص٢٠٩، وتاج العروس للزبيدي ٤٩٤/١٠، ٤٠٣/١٨، والمعجم الوسيط ١٤٩/١، ٥٩٤/٢.

([١١٧٤]) انظر: المحكم لابن سيده ٢٧٣/٨ .

عن الآخر، ولم يدخلوا في تأويل كلاميٍّ للتعبير[١١٧٥]، قال الجوهريُّ: ((والمُخُّ، بالضم: صُفْرة البَيْض))[١١٧٦]. وقال أبو هلال العسكريُّ: ((وصُفْرَةُ البَيْضِ: المُخُّ))[١١٧٧]. واستشهدوا بقول الشاعر:

كانَتْ قُرَيْشٌ بَيْضَةً فَتَفَلَّقَتْ فالمُخُّ خالِصُها لِعَبْدِ مَنَافِ[١١٧٨]

وظاهر مقصودهم أصل البيضة وخالصها المستدير في جوفها، وليس مجرد لونه، ومع هذا لم يستنكروا التعبير عنه بلونه بدعوى العَرَض ونحوه، واستعملوه في كتبهم لوضوح المقصود منه.

المانعون:

ذهب ابن سيده إلى أن مُخَّ البيضة خالصها وفَصُّها المستدير في جوفها، وقد يوصف المُخُّ بالصُّفْرة غير أنه لا يعبَّر عنه بالصفرة، وليس من أسماء المُخِّ الصُّفرة، ووجه ذلك –فيما يظهر لي من كلامه– أن بعض العوام يظن أن الصُّفرة اسم للمُخِّ؛ فيعبِّر بها عنه، وهذا خطأ لم تقل به العرب، ولو صحَّ ما توهَّمه بعض العوام لكان من معاني الصُّفرة المُخُّ، وهذا ما لم يُنقل عنهم، ولا يُقبل في منطق العقل؛ لأن الشيء لا يُسمَّى بلونه العارض فيه.

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أن التعبير عن المُخِّ بصُفْرة البيضة صواب، فإن قيل: وهل مقصودك بالصُّفْرة الفَصُّ الخالص في جوفها أو لونه؟ فالجواب: يجوز الوجهان؛ فإن قصدتَ الفَصَّ المستدير في جوفها فلا خلاف في صحة استعمالك، وإن قصدتَ اللَّون تعبيراً عن المُخِّ فأنت تُسمِّي الشيء بلونه، وهذا أسلوب شائع في استعمال العرب، ومنه تسمية داء

([١١٧٥]) انظر: العين للخليل ٣٥/٣، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص١٩٢، وجمهرة اللغة لابن دريد ١٠٢/١، وديوان الأدب للفارابي ١٨/٣، وتهذيب اللغة للأزهري ١٥/٤، والمحيط لابن عباد ٥١/٣، والصحاح للجوهري ٤٠٣/١، ومقاييس اللغة لابن فارس ٢٦٩/٥، والتلخيص لأبي هلال العسكري ص٤٠٠، والإبانة للعَوْتَبيِّ ٢٤٩/٤، وشمس العلوم للحميري ٦١٧٨/٩، والتنبيه لابن بري ٢٦٧/١، والمُغَرِّب للمُطَرِّزيِّ ص٤٢٤، والقاموس للفيروزآبادي ٣٤٠/١، وخزانة الأدب للبغدادي ١٥٤/١٠، وتاج العروس للزبيدي ١٠٩/٧، والمعجم الوسيط ٨٥٥/٢.

([١١٧٦]) الصحاح ٤٠٣/١ .

([١١٧٧]) التلخيص ص٤٠٠ .

([١١٧٨]) البيت منسوب إلى عبد الله بن الزِّبَعْرَى السَّهميِّ القرشيِّ في ديوان الأدب للفارابي ١٨/٣، والصحاح للجوهري ٤٠٣/١، والروض الأُنُف للسهيليِّ ٥٦/٢، والتنبيه لابن بري ٢٦٧/١، والتاج للزبيدي ١١٠/٧. وهو منسوب إلى مطرود بن كعب الخُزاعيِّ في أنساب الأشراف للبَلَاذُريِّ ٦٣/١، وأمالي المرتضى للعلويِّ ٢٦٨/٢، والحماسة البصرية لأبي الحسن البصري ١٥٥/١. قلتُ: نسبته إلى ابن الزِّبَعْرَى أشهر وأكثر.

يظهر في وَرَمٍ بالحُمْرَة؛ لأنها لون لموضعه[١١٧٩]، ومنه تسمية بَقْلَة بالحُضْرَة، لأنها لون لها[١١٨٠]، فإن قيل: هذا مردود عليك بثبوت تسمية العرب بألوان هذه الأشياء، أما مُحُّ البيضة فلم يُنقل عنهم تسميته بصُفْرة البيضة. فالجواب: يُرد على هذا الكلام من وجهين؛ أحدهما أنه تسليم من صاحبه أن العرب قد سمَّت كثيراً الشيء بلونه، ومعنى هذا في علم الكلام والفلسفة أن العرب تُسمِّي الجوهر بالعَرَض؛ فالوَرَم في ذاته جوهر، ولونه عَرَض له، ومع هذا سمَّت الجوهر بعَرَضه؛ فيسقط بذلك التأصيل الكلاميُّ الفلسفيُّ الذي احتج به ابن سيده في اللغة، والآخر حمل الشيء على نظيره من أصول العربيَّة، ولو لم نأخذ به لاطَّرحنا كثيراً من مظاهر نموِّ الدلالات المحمولة على نظائرها، ومنها هذه المسألة، فإن قيل: صُفْرة المُحِّ ليست لازمة؛ فقد يكون لون المُحِّ -ولو كان نادراً- أقرب للبياض أو الحُمرة لفساد البيضة أو غيره؛ فكيف تعبِّر عنه حينئذٍ بالصُّفْرة؟ فالجواب: التسمية باللون لا تعني لزومه في كل أحوال جوهره، بل المقصود الغالب، وهو ما يُعرف بالتسمية بالتغليب، وفي التسمية باللَّون تغليباً قال ابن دريد: ((وتُسمَّى الحَمَام الدَّوَاجن في البيوت: الخُضْر، وإن اختلفت ألوانها لأن أكثر ألوانها الخُضْرة))[١١٨١]. وقال ابن فارس: ((وهو سُنَّة من سُنَن العرب، أعني باب التَّغليب))[١١٨٢]. وعليه فما نُسب إلى العوام من استعمال صواب، وله نظائر كثيرة في ألسنة الفصحاء.

المسألة الخامسة :

((يُقال: فلانٌ يُعَانِدُ فلاناً، أي يَفْعَلُ مِثْلَ فِعْلِه، وهو يُعَارِضُه ويُبَارِيه. قال: والعامَّة يُفسِّرونه: يُعَانِدُه يَفْعَلُ خِلَافَ فِعْلِه، قال الأزهريُّ: ولا أعرفُ ذلك ولا أُثبتُه....، قال الأزهريُّ: والمُعَانِدُ هو المُعَارضُ بالخِلَاف لا بالوِفَاق، وهذا الذي تعرفه العوامُّ، وقد يكون العِنَادُ معارضةً لغير خِلَاف، كما قال الأصمعيُّ[١١٨٣]))[١١٨٤].

([١١٧٩]) انظر: العين للخليل ٢٢٧/٣، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٦/٥، وتاج العروس للزبيدي ٨٥/١١.

([١١٨٠]) انظر: المحكم لابن سيده ٣٩/٥، وشمس العلوم للحميري ١٨٢٥/٣، وتاج العروس للزبيدي ١٩١/١١.

([١١٨١]) جمهرة اللغة ٥٨٧/١. وكذلك في التهذيب للأزهري ٤٩/٧، والمحكم لابن سيده ٣٩/٥، والتاج للزبيدي ١٨١/١١.

([١١٨٢]) الصاحبي ص٧ .

([١١٨٣]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٣١/٢. قلتُ: تصرَّف ابن منظور -رحمه الله- في كلام الأزهريِّ تصرُّفاً أخلَّ

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ في معنى المُعَانَدَة، وقد اختلف أهل العربية في تحديد دلالة المعاندة؛ فمنهم من يرى أن المعاندة مُبَاراة ومعارضة قائمة في فعلين من جنس واحد ليس غير، ومنهم من يرى أن المعاندة تأتي لذلك، وتأتي للمعارضة التي يفعل صاحبها فعلاً يخالف جنس فعل صاحبه، وقد نسب بعض أهل العربية الاستعمال الثاني إلى العوام؛ لأنه جاء على دلالة لم تثبت عن فصحاء العرب[١١٨٥]، وإليك بيان ذلك.

المجيزون :

ذهب جمع من أهل العربية إلى أن استعمال العِنَاد بمعنى المعارضة بالخلاف بين الفعلين صواب، كما أن العِنَاد بمعنى المعارضة بالوفاق صواب أيضاً[١١٨٦]، ومن ذلك قول ابن دريد: ((وعانَدَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مُعَانَدَةً وعِنَاداً، إذا خالَفَهُ، وعَانَدَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ، إذا عارَضَه في سَيْرٍ أو طَرِيق))[١١٨٧]. ومنه قول الأزهريِّ في أصل المسألة، ومنه أيضاً قول الفيوميِّ في الاستعمالين: ((عَانَدَ فلانٌ عِنَاداً من باب قَاتَلَ، إذا رَكِبَ الخِلَافَ والعِصْيَانَ، وعَانَدَهُ مُعَانَدَةً، عارَضَهُ، وفَعَلَ مِثْلَ فِعْلِه، قال الأزهريُّ: المُعَانِدُ المُعَارِضُ بالخِلَاف لا بالوِفَاق،

بمقصوده، وخلط في نسبة الأقوال إلى أصحابها، وإليك كلام الأزهريِّ في تهذيبه: ((أبو حاتم عن الأصمعي: عَنَدَ فلانٌ عن الطَّرِيق يَعْنِدُ عُنُوداً إذا تَبَاعَدَ، ويُقال: فلانٌ يُعَانِد فلاناً، أي يَفْعَلُ مِثْلَ فِعْلِه، وهو يُعَارِضُه ويُبَارِيه. قال: والعامَّة يُفسِّرونه: يُعَانِده يَفْعَلُ خِلَافَ فِعْلِه، قال: ولا أعرفُ ذلك ولا أُثبتُه...، قلتُ أنا: المُعَانِدُ هو المُعَارِضُ بالخِلَاف لا بالوِفَاق، وهذا الذي تعرفه العوامُّ، وقد يكون العِنَادُ معارضةً لغير خِلَاف، كما قال الأصمعيُّ)). فرأي الأصمعيِّ: العِنَاد معارضة بالوفاق والمُبَاراة، ورأي الأزهريِّ: العِنَاد معارضة بالخلاف غالباً، وأخطأ ابن منظور في نسبة عدم معرفة العناد بالخلاف إلى الأزهريِّ، وهو في الحقيقة من تتمة نقله لا من رأيه، والأزهريُّ ناقل ليس غير، ثم أظهر رأيه بعد ذلك، وظاهر نقل ابن منظور أن الأزهريَّ لا يعرف العناد بالخلاف ولا يُثبته، ثم ينقل ابن منظور عنه أنه يرى العناد بالخلاف!! وهذا تناقض تولَّد من خلط في نسبة الأقوال إلى أصحابها.

(١١٨٤) ٣٠٨/٣.

(١١٨٥) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٣١/٢، وتاج العروس للزبيدي ٤٢٥/٨.

(١١٨٦) انظر: غريب القرآن لابن قتيبة ص٢٠٥، والجمهرة لابن دريد ٦٦٦/٢، وديوان الأدب للفارابي ٣٨٣/٢، والتهذيب للأزهري ١٣١/٢، والكشف للثعلبي ١٧٥/٥، والهداية لمكِّي بن أبي طالب ٣٤١٤/٥، والمحكم لابن سيده ١٩/٢، والبسيط للواحدي ٤٢٩/١٢، والجامع للقرطبي ٥٤/٩، وتحفة الأريب لأبي حيَّان ١٥٥/٦، والدر المصون للسَّمين ٣٤٦/٦، والمصباح للفيومي ص٢٢٣، والقاموس للفيروزآبادي ٤٤١/١، والتاج للزبيدي ٤٢٥/٨.

(١١٨٧) جمهرة اللغة ٦٦٦/٢ .

وقد يكون مُبَاراةً بغير خِلَاف))[١١٨٨].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أن استعمال المُعَانَدَة لا يكون إلا للمعارضة والمباراة في فعلين من جنس واحد لا خلاف بينهما[١١٨٩]، وهو المذكور في أصل المسألة، ومن ذلك ما تفعله الحُبَارَى مع فَرْخِها عندما تُباريه وتُعارضه شفقةً عليه ليتعلَّم الطيران، وهو المعروف عند العرب بعَنَدِ الحُبَارَى، ومنه المَثَل: ((كُلُّ شيءٍ يُحِبُّ وَلَدَه حتَّى الحُبَارَى، وتَدِفُّ عَنَدَه))[١١٩٠]. قال الأزهريُّ فيه: ((ومعنى قولهم: تَدِفُّ عَنَدَه، أي تطير عَنَدَه، أي تُعَارِضُه بالطَّيران، ولا طيران له لضعف حِفَافَيْه وقَوَادِمِه، وقال الأصمعيُّ: فُلان يُعَانِد فلاناً، أي يَفْعَلُ فِعْلَه ويُبَاريه))[١١٩١]. وفي ذلك قال الزَّبِيديُّ أيضاً: ((والمُعَانَدةُ في الشَّيء: المُلَازَمَة، فهو ضِدٌّ مع معنى المُفَارَقة))[١١٩٢].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أن الاستعمالين مسموعان عن فصحاء العرب، وقد نصَّ عليهما –كما مرَّ بك– كبار أهل العربية المتقدِّمين؛ فهو يأتي للمعارضة بالوِفاق وللمعارضة بالخِلاف، ومن ذلك قول ابن الأعرابيِّ: ((أَعْنَدَ الرَّجُلُ، إذا عارَضَ إنساناً بالخِلاف، وأَعْنَدَ، إذا عارَضَ بالاتِّفاق))[١١٩٣]. فأنت قد تعارض رجُلاً بأن تفعل مثل فعله لتغيظه أو تساعده، وقد تعارض آخر بأن تفعل غير فعله، وكلُّ ذلك من العِنَاد، وعدم معرفة لغويٍّ بشيء من المسموع عن العرب لا يجعله خطأ؛ لأن غيره من ثقات اللغويين المتقدمين قد سمعه، وأثبته، ومن سمع حجة على من لم يسمع، وهذا ما يُرد به على المانعين.

والذي يظهر لي أن أصل الخلاف في المسألة راجع إلى رأي أبي حاتم السِّجستاني –كما

([١١٨٨]) المصباح المنير ص٢٢٣ .

([١١٨٩]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٣١/٢، ٢٤/٥، والمحكم ٢٠/٢، والمخصص لابن سيده ٤٠٨/٣، والبسيط للواحدي ٤٢٨/١٢، والمصباح للفيومي ص٢٢٣، وتاج العروس للزبيدي ٤٢٥/٨.

([١١٩٠]) الدلائل للسَّرَقُسْطيِّ ١٠٥٣/٣، وجمهرة اللغة لابن دريد ٦٦٦/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٤/٥، والمستقصى للزمخشري ٢٢٧/٢، وتاج العروس للزبيدي ٥١١/١٠. وذكر الأزهريُّ في الموضع نفسه أن الحبارى اختصَّت بالذِّكر هنا لحُمْقِها عند العرب؛ لأنها تعلِّم فرخها الطيران قبل نبات جناحيه، ومن أمثالهم: أَمْوَقُ من الحُبَارَى.

([١١٩١]) تهذيب اللغة ٢٤/٥ .

([١١٩٢]) تاج العروس ٤٢٦/٨ .

([١١٩٣]) تهذيب اللغة للأزهري ١٣٢/٢، والبسيط للواحدي ٤٢٩/١٢ .

مرَّ بك بتمامه في حاشية نصِّ المسألة- الذي نقل قول شيخه الأصمعيِّ في معنى العِنَاد، ثم نسب الدلالة الأخرى الشائعة إلى العوام؛ لأنه -كما ذكر- لا يعرفها، ولا يُثبتها، فإن قيل: ألا تكون النسبة من قول شيخه الأصمعيِّ الذي نقله؟ فالجواب: الذي يظهر لي أن الأصمعيَّ ذكر أن دلالة العِنَاد للمعارضة والمُبَاراة بالوِفاق من فعل واحد بين المتعارضين ليس غير، ولم يذكر للعِنَاد دلالة أخرى في تفسيره؛ ففهم أبو حاتم من ذلك أن الدلالة الأخرى الشائعة ليست من كلام الفصحاء، وإنما هي من استعمالات العوام، والذي يقوّي هذا الاحتمال ثلاثة أمور؛ الأول أن الأزهريَّ نقل كلام الأصمعيِّ نفسه في موضع آخر من تهذيبه، ولم ينسب فيه الأصمعيُّ إلى العوام شيئاً[١١٩٤]، وعندما نقل كلام الأصمعيِّ نفسه في هذا الموضع نصَّ على اسم الراوي أبي حاتم؛ لأنه عقَّب على كلام شيخه بأن الدلالة الأخرى الشائعة من استعمالات العوام. والثاني أن أبا حاتم له عناية بتتبع استعمالات العوام، وألَّف فيها كتاباً، وقد مرَّ بك في التمهيد عند الحديث عن مصنَّفات هذا الباب. والثالث أن الأزهريَّ قال بعد تمام قول الأصمعيِّ في معنى العِنَاد: ((قال: والعامة يفسِّرونه....))[١١٩٥]. والمقصود به أبو حاتم؛ لأنه لا يوجد أحد بعد الأصمعيِّ في النصِّ المحكيِّ إلا راوي كلام الأصمعيِّ، وهو أبو حاتم.

فإن قيل: وهل العوام على صواب عندما حبسوا هذا اللفظ على هذا الاستعمال؟ فالجواب: من حبس الاستعمال على الدلالة الشائعة، واطَّرح ما قاله الأصمعيُّ، فهو مخطئ؛ لأنه اطَّرح ما ثبت لفظاً ودلالة عن فصحاء العرب، أما العوامُّ فليسوا أهلاً لتقرير أحكام اللغة، وإنما يستعملون دلالة من لفظ له أكثر من دلالة سليمة، وليس في ذلك غضاضة؛ فلا يعني شيوع استعمال بين العوام نفي ما عداه، وما استعمله العوام الأشهر والأكثر بين العرب، أما العِنَاد بالوفاق فهو استعمال أقل من سابقه شهرة وكثرة، وذلك ظاهر كلام الأزهريِّ.

المسألة السادسة :

((وجَامُوْرُ السَّفِيْنَةِ: مَعْرُوف[١١٩٦]، والجَامُوْرُ: الرَّأْسُ تشبيهاً بجَامُور السَّفِيْنَة، قال

([١١٩٤]) قال الأزهريُّ: ((قال الأصمعيُّ: فُلان يُعَانِد فلاناً، أي يَفْعَلُ فِعْلَه ويُبَاريه)). انظر: ٢٤/٥ .

([١١٩٥]) ١٣١/٢ .

([١١٩٦]) جامور السَّفينة: عُوْدٌ مُرَبَّع يكون على رأس الدَّقَل أو الصَّاري الذي يكون في وسط السَّفينة، ويُشد به الشِّراع إذا مُدَّ. انظر: المحيط في اللغة لابن عباد ١٠٥/٧.

كُرَاع: إنَّما تُسَمِّيه بذلك العامَّةُ[١١٩٧]))[١١٩٨].

نقل ابن منظور هذه المسألة من ابن سيده، وهي في معنى من معاني الجَامُوْر، فنقل أن من معاني الجامور ما يكون على رأس الصَّاري في السفينة، ثم نقل أن من معانيه المتفرِّعة من هذا المعنى الرَّأس تشبيهاً برأس الصَّاري، وهو معنى لم يذكره جمع من اللغويين، وقد نسب بعض أهل العربيَّة هذا الاستعمال إلى العوامِّ لشيوعه بينهم[١١٩٩]، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أن استعمال الجَامُور بمعنى الرَّأس صواب تشبيهاً برأس الصَّاري الذي يُسمَّى أيضاً الجَامُور[١٢٠٠]، ومن ذلك قول كُرَاع النَّمل: ((والعامَّةُ تدعو الرَّأْسَ: الجَامُوْر، تشبيهاً بجَامُور السَّفينة))[١٢٠١]. وجاء في المعجم الوسيط: ((والجَامُوْرُ: الرَّأْسُ))[١٢٠٢].

المانعون :

أهمل جمع من أهل العربية في معجماتهم هذه الدِّلالة[١٢٠٣]، ولو صحَّت عندهم لذكروها في موضعها، ومنهم من نصَّ على تخطئة استعمال جَامُور السَّفينة، وعليه فما أُخذ من خطأ فهو خطأ مثله، قال ابن هشام اللَّخميُّ: ((ويقولون لرَأس الدَّقَل: الجَامُوْرُ. والصواب: القَبُّ،

([١١٩٧]) انظر: المحكم لابن سيده ٤١٨/٧ .

([١١٩٨]) ١٤٨/٤ .

([١١٩٩]) انظر: المُنَجَّد في اللغة لكراع النَّمل ص١٦٠، والمحكم لابن سيده ٤١٨/٧، والمدخل لابن هشام اللخمي ص١٨٦، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٧٢، وتاج العروس للزبيدي ٤٧٠/١٠.

([١٢٠٠]) انظر: المُنَجَّد لكراع النَّمل ص١٦٠، والمحكم لابن سيده ٤١٨/٧، وتاج العروس للزبيدي ٤٧٠/١٠، وتكملة المعاجم العربية لدوزي ٢٦٩/٢، والمعجم الوسيط ١٣٤/١.

([١٢٠١]) المُنَجَّد ص١٦٠ .

([١٢٠٢]) ١٣٤/١ .

([١٢٠٣]) انظر: العين للخليل ١٢١/٦، والتَّفَّفية للبَنْدَنِيْجِي ص٣٤٥، وجمهرة اللغة لابن دريد ٤٦٥/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٥٢/١١، والمحيط لابن عباد ١٠٤/٧، والصحاح للجوهري ٦١٦/٢، ومجمل اللغة ص١٩٧، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٧٧/١، وأساس البلاغة للزمخشري ١٤٦/١، والنهاية لابن الأثير ٢٩٢/١، والمصباح للفيومي ص٦٠، والقاموس للفيروزآبادي ٤٦/٢.

بالقاف المفتوحة والباء المشدَّدة، فأمَّا الجَامُور فهو جُمَّارُ النَّخْل))[١٢٠٤]. وعليه فإذا كان الجامور لرأس الصَّاري ليس صواباً، فالجامور للرَّأس ليس صواباً أيضاً؛ لأنه مأخوذ منه.

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن الأصل الشائع في معنى الجَامُور -مفرده جَامُوْرَة- كُتْلَة في جوف رأس النَّخلة تُكْشَط؛ فتظهر بيضاء ناعمة كقطعة من سَنَام البعير، ويأكل العرب الجامور عادة مع العسل، ويُسمَّى أيضاً الجُمَّار، ويُعْرَف بشَحْمِ النَّخْل[١٢٠٥]، وكان النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- يأكله[١٢٠٦]، وما زال بعض الناس في عصرنا يأكله، أمَّا الجامور بمعنى رأس الصَّاري في السفينة فهو صواب ثابت عند جمع من اللغويين المتقدِّمين والمتأخرين غير أنه أقل شيوعاً من سابقه[١٢٠٧]، وقد يكون متفرِّعاً من الاستعمال الأول؛ لأن جامور السَّفينة في رأس الصَّاري وأعلاه كما أن جامور النَّخلة في رأسها وأعلاها، فإن قيل: ما قولك في تخطئة بعض اللغويين هذا الاستعمال؟ فالجواب: هذه التخطئة مردودة من وجهين؛ أحدهما: هذا الاستعمال ثابت عند جمع من ثقات اللغويين المتقدِّمين والمتأخرين، وعدم معرفة المُخطِّئ ليست حجة على معرفة المُصوِّب، وقد قيل: عدم العلم لا يعني العلم بالعدم، والآخر: الجامور لرأس الصاري وأعلاه وجيه في التطوُّر الدلالي من الاستعمال الأول على التشبيه، وهو باب واسع في العربيَّة، أما الجَامُور للرَّأس فهو صواب أيضاً، وشيوعه بين العوام ليس مسوِّغاً في ردِّه ما دام وجيهاً في قوانين العربيَّة، ووجاهته من ثلاثة أمور؛ الأول: هو مأخوذ على التشبيه من جامور السفينة الثابت عند جمع من اللغويين المعتبرين؛ لأنه رأس الصاري وأعلاه. والثاني: هو مأخوذ على التشبيه من جامور النَّخلة؛ لأنه رأسها وأعلاها. والثالث: قِدَم الاستعمال -في القرن الثالث الهجري حسب أول نصٍّ ذكره- يقوِّيه، فهو ليس استعمالاً

([١٢٠٤]) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٨٦ .

([١٢٠٥]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ١٢٠٥/٢، والمحيط لابن عباد ١٠٥/٧، ومجمل اللغة ص١٩٧، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٧٧/١، والمحكم ٤١٨/٧، والمخصص لابن سيده ٢١١/٣، والمدخل للخمي ص١٨٦، والمجموع المغيث للمديني ٣٤٧/١، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٧٢، والقاموس للفيروزآبادي ٤٦/٢، والمزهر للسيوطي ١٢٢/٢، وتاج العروس للزبيدي ٤٦٥/١٠، واللطائف للبَابِيْدِي ص٣١٣، والمعجم الوسيط ١٣٤/١.

([١٢٠٦]) انظر: صحيح البخاري برقم ٢٢٠٩، والمعجم الكبير للطبراني برقم ١٣٥٢١، والأنوار للبغوي برقم ٩٨٤.

([١٢٠٧]) انظر: المُنَجَّد لكراع النمل ص١٦٠، والمحيط لابن عباد ١٠٥/٧، والمحكم لابن سيده ٤١٨/٧، وتاج العروس للزبيدي ٤٧٠/١٠، وتكملة المعاجم لدوزي ٢٦٩/٢، ومعجم تيمور ٢٧٠/٤، ومتن اللغة لأحمد رضا ٥٦٦/١.

مُحدثاً في عصور متأخرة.

المسألة السابعة :

((والصِّمْغَانِ: مُلْتَقَى الشَّفَتَيْن ممَّا يلي الشِّدْقَيْن[١٢٠٨]. والصِّمْغَتَانِ والصَّامِغَانِ والصِّمَاغَانِ: جَانِبَا الفَمِ، وقيل: هما مُؤَخَّر الفَمِ، وقيل: هما مُجْتَمَعُ الرِّيْقِ من الشَّفَتَيْن الذي يمسحه الإنسان[١٢٠٩]. وفي التَّهذيب: مُجْتَمَع الرِّيْق في جانِب الشَّفَة، ويُسَمِّيهما العامَّةُ الصِّوَارَيْن[١٢١٠]))[١٢١١].

نقل ابن منظور هذه المسألة من بعض أصوله في دلالة لفظ الصِّوَارَيْن مثنَّى الصِّوَار، وبنية اللفظ سليمة إفراداً وتثنية وجمعاً، أمَّا دلالة اللفظ -كما مرَّ بك- فمتعدِّدة، وقد نسب بعض أهل العربيَّة استعمال المثنَّى منه لموضعين يجتمع فيهما الرِّيق في جانبي الفم إلى العوام[١٢١٢]، وهذا الاستعمال ليس محل اتفاق بين اللغويين في مجيئه عن فصحاء العرب، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب بعض اللغويين إلى أن الصِّوَارَيْن مثنَّى الصِّوَار يأتي لموضعين يجتمع فيهما الرِّيق في جانبي الفم، ونصُّوا على هذا الاستعمال فيما أثبتوه من صحيح اللغة في مجموعهم[١٢١٣]، قال الأزهريُّ: ((والصِّوَارَان: صِمَاغَا الفَمِ، والعامَّة تُسَمِّيهما الصِّوَارَيْن، وهما الصَّامِغَان أيضاً))[١٢١٤]. ومقصود الأزهريِّ -كما ظهر لي من مجموع نصوصه في أكثر من موضع في تهذيبه- أن هذه التسمية واحدة من مجموع أسماء مسموعة فيه، والذي يعرفه العوامُّ منها:

([١٢٠٨]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٦٦/٨ .

([١٢٠٩]) انظر: المحكم لابن سيده ٤٢٧/٥. وقوله: جانبا الفم، زيادة من كلام الجوهريِّ في الصحاح ١٣٢٣/٤.

([١٢١٠]) ٦٦/٨ .

([١٢١١]) ٤٤١/٨. وفي موضع آخر: ((والصِّوَار والصُّوَار: الرائحة الطَّيِّبة، والصِّوَار والصُّوَار: القليل من المِسْك، وقيل: القطعة منه، والجمع أَصْوِرَة، فارسيٌّ، وأَصْوِرَة المِسْك: نافِقَاتُه)). ٤٧٦/٤.

([١٢١٢]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٦٦/٨، والعباب للصَّغاني (حرف الغين) ص٥٦، وتاج العروس للزبيدي ٥٣٠/٢٢.

([١٢١٣]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٦١/١٢، والفائق للزمخشري ٣١٦/٢، والمجموع المغيث للمديني ٢٩٩/٢، والنهاية لابن الأثير ٥٣/٣، والقاموس للفيروزآبادي ١٤٥/٢، ومجمع بحار الأنوار للفَتَّنِيِّ ٣٦٦/٣، وتاج العروس للزبيدي ٣٦٤/١٢، واللطائف للبَابِيْدي ص١٦٣.

([١٢١٤]) تهذيب اللغة ١٦١/١٢ .

الصِّوَاران، وهو الشائع بينهم، وما شاع بينهم دون سواه نُسب إليهم، وإن كان صواباً، وقد مرَّ بك ذلك في التمهيد، ومنه أيضاً قول الزمخشريِّ: ((والصِّمَاغَان والصَّامِغَان والصِّوَارَان: مُلْتَقيا الشِّدْقين))[١٢١٥].

المانعون :

لم أقف على قول لأحد من أهل العربيَّة يخطِّئ صراحة استعمال هذا اللفظ بالمعنى المنسوب إلى العوام غير أني وجدت جمعاً من كبار اللغويين المتقدِّمين والمتأخرين قد أهمل هذه الدِّلالة، ونصَّ على غيرها من دلالات ثابتة عن العرب في مفرده[١٢١٦]، ولو صحَّت عندهم سماعاً، أو جاءت على وجه من العربيَّة يرتضونه لذكروها مع نظائرها في مادَّتها اللغوية.

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أن الصِّوَارَين في هذا الاستعمال صواب من وجهين؛ أحدهما السماع، والآخر التطوُّر الدِّلالي، أمَّا السماع فقد حكى هذا الاستعمال –كما مرَّ بك– جمع من اللغويين المتقدِّمين والمتأخرين في مادَّته اللغوية دون تزهيد فيه، فإن قيل: فما قولك في جمهرة المعجمات المتقدِّمة عندما أهملت هذا الاستعمال؟ فالجواب: الحكم في المسموع لا يقتضي اتفاق المتقدِّمين عليه، وهذا أشهر من أن يُستشهد له، وعدم وجوده في هذه المعجمات لا يعني بالضرورة عدم صحَّة الاستعمال؛ فقد تجده في معجم أو كتاب لغويٍّ آخر لثقة من المتقدِّمين؛ فالإحاطة باللغة عزيزة، قال الشافعيُّ: ((ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامَّتها حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه))[١٢١٧]. ومن المعلوم أيضاً أن نقل المفارد –في الجملة– من الثقات أولي الضبط مقبول[١٢١٨]، فكيف بك الحال وأنت ترى أكثر من لغويٍّ متقدِّم ثقة نقل لنا هذا الاستعمال؟ وقد استشهد بعضهم عليه بالحديث الذي فيه: ((تَعَهَّدوا

([١٢١٥]) الفائق ٣١٦/٢ .

([١٢١٦]) انظر: العين للخليل ١٤٩/٧، وجمهرة اللغة لابن دريد ١٠٦٥/٢، والمحيط لابن عباد ١٧٩/٨، والصحاح للجوهري ٧١٦/٢، ومجمل اللغة ص٥٤٥، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣١٩/٣، والمحكم لابن سيده ٣٦٩/٨، والمصباح للفيومي ص١٨٢، والمعجم الوسيط ٥٢٨/١.

([١٢١٧]) الرسالة ص٣٤.

([١٢١٨]) انظر: الخصائص لابن جني ٢١/٢، ولمع الأدلة لابن الأنباري ص٨٥، والاقتراح للسيوطي ص٨٦.

الصِّوارَين، فإنَّهما مَقْعَد المَلَك))[١٢١٩]. وأمَّا التطوُّر الدِّلالي فقد يكون مأخوذاً على التشبيه من صِوَار المِسْك الذي هو نافِقَتُه أو وِعَاؤُه المجموع في هذا المحلِّ؛ لأن صِوَار الرِّيق هنا أيضاً محلٌّ لاجتماع الرِّيق، وهما موضعان على جانبي الفم؛ فاستُعملت صيغة المثنَّى على صِوَارَين.

المسألة الثامنة :

((والحُرْفُ: حَبُّ الرَّشَادِ، واحدتُه حُرْفَة[١٢٢٠]. الأزهريُّ: الحُرْفُ حَبٌّ كالخَرْدَل[١٢٢١]. وقال أبو حنيفة: الحُرْف، بالضَّم، هو الذي تُسمِّيه العامَّةُ حَبَّ الرَّشَادِ[١٢٢٢]))[١٢٢٣].

نقل ابن منظور هذه المسألة من بعض أصوله في دلالة استعمال حَبِّ الرَّشَادِ، فبنية اللفظ سليمة غير أن بعض أهل العربيَّة نسب إلى العوام استعماله للدلالة على حَبٍّ شبيه بالخَرْدَل يُسمَّى الحُرْف أو الثُّفَّاء[١٢٢٤]، ومن اللغويين من نصَّ عليه في مبحثه أو مادَّته اللغويَّة مسموعاً عن العرب، ومنهم من أهمله لعدم ثبوت سماعه، وهو استعمال مولَّد –عند بعضهم– من ألسنة العوام، وإليك بيان ذلك.

([١٢١٩]) انظر: الفائق للزمخشري ٣١٦/٢، والمجموع المغيث للمديني ٢٩٩/٢، والنهاية لابن الأثير ٥٩/٣، ومجمع بحار الأنوار للفَتَّني ٣٦٦/٣، والتاج للزبيدي ٣٦٤/١٢. قلتُ: لم أقف عليه –بعد بحث– في كتب الحديث المعتمدة.

([١٢٢٠]) انظر: المحكم لابن سيده ٣٠٨/٣ .

([١٢٢١]) انظر: تهذيب اللغة ١٢/٥. قلتُ: الكلام ليس للأزهريِّ، وإنما نقله الأزهريُّ في تهذيبه، ونسبه إلى اللَّيث بن المظفر.

([١٢٢٢]) انظر: المحكم لابن سيده ٣٠٨/٣. قلتُ: وقول أبي حنيفة الدينوريِّ في كتاب النبات ص٨٢، ولأبي حنيفة عناية بالعامِّيِّ، وصنَّف فيه كتاباً، وقد مرَّ بك في مجموع المصنَّفات في التمهيد.

([١٢٢٣]) ٤٥/٩ .

([١٢٢٤]) انظر: كتاب النبات لأبي حنيفة ص٨٣، والطب النبوي لأبي نُعَيم ٦٠٣/٢، والمحكم ٣٠٨/٣، والمخصص لابن سيده ١٨٧/٣، وفيض القدير للمُنَاوي ٤٤٥/٥، والتاج للزبيدي ١٣٣/٢٣، ومعجم الأصول للعبودي ٢٢٧/٥. قلتُ: نسبه بعض اللغويين إلى أهل العراق، قال الأزهريُّ في تهذيبه: ((وأهل العراق يقولون للحُرْف: حَبُّ الرَّشَاد، كأنَّهم تطيَّروا من لفظ الحُرْف؛ لأنه حِرْمَان؛ فقالوا: حَبُّ الرَّشَاد)). وقال في الزاهر: ((الثُّفَّاء، وهو الحُرْف، وأهل العراق يسمُّونه حَبَّ الرَّشَاد)). انظر: التهذيب ٢٢١/١١، والزاهر للأزهري ص١٠٦، وغريب الحديث لابن الجوزي ١٢٤/١، والنهاية لابن الأثير ٢١٤/١، ومجمع بحار الأنوار للفَتَّني ٢٩١/١، والتاج للزبيدي ٩٧/٨.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة المتقدِّمين والمتأخرين إلى أن استعمال الرَّشَاد في هذا الموضع للحَبِّ المعروف صواب، وقد ذكروا ذلك في مبحثه أو مادَّته اللغويَّة مع نظائره[١٢٢٥]، ومن ذلك قول الخليل بن أحمد: ((والرَّشَاد: الحَجَرُ، سُمِّي به تطيُّراً من الحُرْف وصلابة الحَجَر))[١٢٢٦]. ومنه أيضاً قول أبي هلال العسكريِّ: ((والرَّشَادُ معروفٌ، وهو الحُرْف))[١٢٢٧]. ومنه أيضاً قول ابن سيده: ((والرَّشَادُ وحَبُّ الرَّشَادِ: نَبْتٌ يُقال له الثُّفَّاء))[١٢٢٨].

المانعون :

لم أقف على قول أحد من اللغويين يخطِّئ صراحة استعمال الرَّشَاد على هذا الحَبِّ غير أن جمعاً من أصحاب المعجمات المتقدِّمة والمتأخرة قد ذكروا لهذا اللفظ دلالات في مادَّته اللغويَّة، وأهملوا ذكر دلالة هذا الاستعمال على الحَبِّ المعروف[١٢٢٩]، وهذا يدل على عدم ثبوت هذا الاستعمال في المسموع عن الفصحاء عند هؤلاء، ومنهم من نصَّ عليه في مادَّته منسوباً إلى أهل العراق خاصة -كما مرَّ بك في قول الأزهريِّ- دون أن يبيِّن صراحة وجه حكمه في استعمالهم الذي خصَّ أهل العراق به، فإن قيل: إن نسبة الأزهريِّ هذا الاستعمال إلى أهل العراق دليل على أنه خطأ منهم لم يأتِ عن الفصحاء. فالجواب: هذا غير صحيح -في رأيي- من وجهين؛ أحدهما أن الأزهريَّ يصرِّح بتخطئة الاستعمال إذا رأى فيه خطأ، وقد

([١٢٢٥]) انظر: العين للخليل ٢٤٢/٦، والتلخيص لأبي هلال العسكري ص٢٩٦، والمحكم لابن سيده ٢٧/٨، والتكملة للصغاني ٢٣٣/٢، وتهذيب الأسماء للنووي ١٢٢/٣، والقاموس للفيروزآبادي ٤٠٨/١، والتاج للزبيدي ٩٧/٨، والمعجم الوسيط ٣٤٦/١، ومعجم المصطلحات العلمية ليوسف خياط ص١٥٨.

([١٢٢٦]) العين ٢١٤/٦. قلتُ: جمع الخليل في كلامه دلالتين على وجه الإجمال؛ فالرَّشَاد يأتي بمعنى الحُرْف، ويأتي أيضاً بمعنى الحَجَر الذي يملأ الكَفَّ. انظر: التهذيب للأزهري ٢٢١/١١، والتاج للزبيدي ٩٧/٨.

([١٢٢٧]) التلخيص ص٢٩٦ .

([١٢٢٨]) المحكم ٢٧/٨ .

([١٢٢٩]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٦٢٩/٢، وديوان الأدب للفارابي ١٠٥/٢، والمحيط لابن عباد ٣٠٠/٧، والصحاح للجوهري ٤٧٤/٢، ومجمل اللغة ص٣٧٩، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٩٨/٢، وأساس البلاغة للزمخشري ٣٥٥/١، والمصباح للفيومي ص١١٩.

بيَّن ذلك في مقدمة معجمه، ودرج عليه في مواضع كثيرة من معجمه[١٢٣٠]، والآخر أن تخريج هذا الاستعمال على تفسير وجيه ساقه الأزهريُّ في الموضع نفسه يدل على قبوله من فحوى كلامه لا من صريح منطوقه، وهو باب لطيف من أبواب التطوُّر الدلالي.

وقد نسبه أبو حنيفة إلى العوام استطراداً عند حديثه عن الحُرْف، ولم يُفرد الرَّشَاد في مادة كما أفرد غيره من المسموع في مادة، وقد يكون في ذلك نفي ثبوت سماعه عن العرب غير أنه لا يعني بالضرورة -في رأيي- تخطئته استعمالهم، وإن تولَّد من ألسنتهم؛ لأن بنية اللفظ سليمة، والاستعمال تطوَّر دلالياً، وهو باب واسع في العربية، وسيأتي بيان ذلك، وقد يمكن الجمع بين نسبته إلى العوام -كما ذكر أبو حنيفة- ونسبته إلى أهل العراق -كما ذكر الأزهريُّ- من جهة أن المقصود من النسبتين عوام العراق؛ لأن القائلين استقروا في العراق، وخالطوا خواصَّه وعوامَّه، وتعلَّموا فيه وعلَّموا.

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن للرَّشَاد في اللغة أكثر من معنى؛ فهو نقيض الغَيِّ والضَّلال، وهو حَجَر يملأ الكفَّ، وهو اسم تتسمَّى به العرب[١٢٣١]، أما استعماله للحَبِّ المعروف فصواب من وجهين؛ أحدهما السماع، والآخر التطوُّر الدلالي على الاستعارة، أما السماع فقد نصَّ عليه جمع من اللغويين منذ القرن الثاني الهجريِّ -كما مرَّ بك- في جملة ما سُمع عن العرب في مادَّته اللغويَّة، فإن قيل: لم يذكره في مادَّته من عُرف بالضبط والتَّدقيق كالجوهريِّ وابن فارس. فالجواب: لا تنتظر من أحد أفراد الأمَّة مهما بلغ شأنه أن يحيط بكل المسموع، أو لا يفوت عليه شيء جاء عند غيره؛ فهذا أمر عزيز لا تطيقه طبائع البشر؛ فحسبك أن تجد بغيتك عند جملة من ثقات العربية، وإن لم تجده عند غيرهم، ومن سمع حجة على من لم يسمع، ولو جاء هذا النقل عن ظنين أو متَّهم لصحَّ هذا الاعتراض، قال ابن جني عن بعض المفاريد: ((لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظَنِين أو مُتَّهم أو لم تَرْقَ به فصاحتُه، ولا سبقتْ إلى الأنفس ثقتُه كان مردوداً غير مُتقبَّل))[١٢٣٢]. والحال هنا -كما رأيت- عن جمع لا مفاريد، وعن ثقات لا متَّهمين. والآخر التطوُّر الدلالي على استعارة أصل

(١٢٣٠) من ذلك قوله: ((قلتُ: ونساء أهل العراق يقولون: قَرْقَر، وهو خطأ)). ٨٣/٩.

(١٢٣١) انظر: التكملة للصغاني ٢٣٣/٢-٢٣٤، والقاموس للفيروزآبادي ٤٠٧/١-٤٠٨، والتاج للزبيدي ٩٥/٨-٩٨.

(١٢٣٢) الخصائص ٢٥/٢. وقال السيوطي: ((معرفة الأفراد، وهو ما انفرد بروايته واحد من أهل اللغة، ولم ينقله أحد غيره، وحكمه القبول إن كان المتفرِّد به من أهل الضبط والإتقان)). المزهر ١٢٩/١.

دلالة الرَّشَاد، وهي نقيض الغَيِّ والضَّلال، لتكون اسماً لهذا الحَبِّ المعروف تفاؤلاً به من الرُّشْد وتشاؤماً من الحُرْف المُسمَّى به قبله؛ لأن أصل دلالة الحُرْف عند العرب على الحِرْمَان، ومنه المُحَارَفُ للمَحْرُوم[١٢٣٣]، وقد جاء هذا الاستعمال أيضاً في روايات تاريخية متقدِّمة[١٢٣٤].

المسألة التاسعة :

((قال الأزهريُّ: كلُّ مالٍ قدَّمتَه في ثمنِ سلعةٍ مضمونة اشتريتَها لصفة، فهو سَلَفٌ وسَلَمٌ....، يُقال: سَلَّفْتُ وأَسْلَفْتُ تسليفاً وإسلافاً وأَسْلَمْتُ بمعنى واحد، والاسم السَّلَف، قال: وهذا هو الذي تُسمِّيه عوامُّ النَّاس عندنا السَّلَم[١٢٣٥]))[١٢٣٦].

نقل ابن منظور من الأزهريِّ أن الشائع بين عوامِّ الناس عنده –في العراق– استعمال السَّلَم بمعنى السَّلَف، أما خواصُّ الناس في اللغة عنده فيعرفون السَّلَم والسَّلَف لشيوع تفسير أحدهما بالآخر في كتب اللغة ومعجماتها، واختصاص العوام به وشيوعه بينهم دون سواه جعله منسوباً إليهم، وفي استعمال السَّلَم بمعنى السَّلَف كلام أبسطه إليك في التالي.

المُجيزون :

ذهب جمهرة أهل العربيَّة إلى أن استعمال السَّلَم بمعنى السَّلَف صواب؛ لأنه مسموع عن فصحاء العرب[١٢٣٧]، ومن ذلك قول الخليل: ((والسَّلَمُ: ما أَسْلَفْتَ به))[١٢٣٨]. ومنه أيضاً

([١٢٣٣]) انظر: العين للخليل ٢٤٢/٦، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٢١/١١، والقاموس للفيروزآبادي ٤٠٨/١، وتاج العروس للزبيدي ٩٧/٨.

([١٢٣٤]) من ذلك أن الخليفة الرَّشيد دعا أربعة أطباء ليصف كل واحد منهم الدواء الذي لا داء فيه؛ فقال الهنديُّ: هو الإِهْلِيْلَجُ الأسود (ثمر يُتداوى به، ومنه أسود وأصفر)، وقال العراقيُّ: هو حَبُّ الرَّشَاد الأبيض، وقال الروميُّ: هو الماء الحار، وقال السَّوَاديُّ: الإهليلج يعفص المعدة، وهذا داء، وحب الرشاد يزلق المعدة، وهذا داء، والماء الحار يرخي المعدة، وهذا داء، فقيل له: فما عندك؟ فقال: الدواء الذي لا داء فيه أن لا تأكل الطعام حتى تشتهيه، وأن ترفع يدك عنه وأنت تشتهيه، فقيل له: صدقت. انظر: العقد لابن عبد ربه ٣٣١/٦، وقوت القلوب لأبي طالب المكِّي ٢٨٥/٢، والبصائر للتوحيدي ١٥٥/٥، ومحاضرات الأدباء للراغب ٥٠٤/١، والإحياء للغزالي ٨٧/٣.

([١٢٣٥]) انظر: تهذيب اللغة ٢٩٩/١٢. قلتُ: عبارة ((تسليفاً وإسلافاً))، وعبارة ((والاسم السلف)) لم يقلهما الأزهريُّ، وإنما هما زيادة في عُرض كلامه من قول ابن الأثير في النهاية ٣٨٩/٢.

([١٢٣٦]) ١٥٩/٩ .

([١٢٣٧]) انظر: العين للخليل ٢٦٦/٧، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص٥٩، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٢٣،

قول ابن السكِّيت: ((والسَّلَمُ: السَّلَفُ، يُقال: أَسْلَمَ في كذا وكذا، وأَسْلَفَ))[١٢٣٩]. ومنه أيضاً قول الجوهريِّ: ((والسَّلَم، بالتحريك: السَّلَف))[١٢٤٠].

المانعون :

لم أقف على قول أحد من أهل العربيَّة يخطِّئ صراحة هذا الاستعمال غير أني وجدت بعضهم ينقل كراهة هذا الاستعمال والتَّزهيد فيه تأدُّباً مع الله -تعالى- في استعمال يتوجَّه إليه، فمن أشهر معاني السَّلَم في اللغة الاستسلام والانقياد[١٢٤١]، ولا يكون ذلك إلا لله؛ فكره بعضهم استعماله بمعنى السَّلَف لذلك، ومن أشهر كارهي ذلك عمر بن الخطاب وابنه عبد الله -رضي الله عنهما- والإمام مالك[١٢٤٢]، قال الزمخشريُّ فيه: ((كان -رضي الله عنه- يكره أن يُقال: السَّلَم، وكان يقول: الإسلام لله. وكان يقول: السَّلَف. السَّلَمُ: اسم من الإسلام بمعنى الإذعان والانقياد؛ فكره أن يُستعمل في غير طاعة الله، وإن كان يذهب به مستعمله إلى معنى السَّلَف الذي ليس من الإسلام، وهذا من الإخلاص بابٌ لطيف المسلك))[١٢٤٣].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن استعمال السَّلَم بمعنى السَّلَف سليم لثبوت سماعه عن الفصحاء، وجاء في كثير من كتب اللغة ومعجماتها، فإن قيل: فما قولك في نسبته إلى العوام؟ فالجواب: شيوع استعمال بين العوام لا يستلزم اطِّراحه وتخطئته؛ فمن العاميِّ ما جاء على

وجمهرة اللغة لابن دريد ٨٥٨/٢، وديوان الأدب للفارابي ٢٣١/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٣١٠/١٢، والصحاح للجوهري ١٩٥٠/٥، ومقاييس اللغة لابن فارس ٩٠/٣، والمحكم لابن سيده ٥١٤/٨، والإبانة للعوتبي ٢٥٧/٣، وشمس العلوم للحميري ٣١٥٥/٥، والنهاية لابن الأثير ٣٩٦/٢، والمنهاج للنووي ٤١/١١، والمصباح للفيومي ص١٤٩، والقاموس للفيروزآبادي ٨٤/٤، والتاج للزبيدي ٣٧٢/٣٢، والمعجم الوسيط ٤٤٦/١.

(١٢٣٨) العين ٢٦٦/٧ .

(١٢٣٩) إصلاح المنطق ص٥٩ .

(١٢٤٠) الصحاح ١٩٥٠/٥ .

(١٢٤١) انظر: ديوان الأدب للفارابي ٢٣١/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٣١٠/١٢، والصحاح للجوهري ١٩٥٠/٥.

(١٢٤٢) انظر: غريب الحديث للخطابي ٦٦٥/١، والاستذكار لابن عبد البر ٣٨٩/٦، والفائق للزمخشري ١٩٥/٢، وإكمال المُعْلِم للقاضي عياض ٣٠٥/٥، والنهاية لابن الأثير ٣٩٦/٢، ورياض الأفهام للفاكهاني ٣٣٦/٤، والتوضيح لابن الملقِّن ٦٢٣/١٤، ومجمع بحار الأنوار للفتَّني ١٠٩/٣، وتاج العروس للزبيدي ٣٧٢/٣٢.

(١٢٤٣) الفائق ١٩٥/٢ .

أعلى الأوجه، ومنه ما كان صواباً، وكان الشائع في ألسنة الخواص خطأ، وأفرد بعض اللغويين لهذه المسائل أبواباً[١٢٤٤]، فإن قيل: ما قولك في كراهته تأدُّباً مع الله -تعالى- فيما هو متوجِّه إليه؟ فالجواب: من حق المتكلِّم أن ينتقي من ألفاظ العربيَّة ما يوافق مقصده، ويترك ما شاء غير أن ذلك ليس مُلزماً؛ فلا يُمكن أن نزهِّد الناس في استعمال لمجرد أنه ينصرف إلى الله -تعالى- في موضع آخر، ولو أخذنا به لزهَّدناهم في استعمال ألفاظ الرحمة والاستسلام والطاعة فيما بينهم؛ لأنها تنصرف مقصداً إلى الله -تعالى- في مواضع أخرى، وهذا ما لا يُمكن تقريره.

فإن قيل: فما الشائع منهما؟ فالجواب: الشائع الأشهر -فيما يبدو لي- في هذا المقصد السَّلَف، وهو الشائع قديماً وحديثاً؛ بدليل أن السَّلَم يُفسَّر -غالباً- بالسَّلَف لشهرته، ولا يُفسَّر السَّلَف -غالباً- بالسَّلَم[١٢٤٥]؛ لأن السَّلَم أقل شيوعاً ودوراناً من السَّلَف في الاستعمال.

المسألة العاشرة :

((الصَّلَفُ: مُجَاوَزَة القَدْر في الظَّرْف والبَرَاعَة والادِّعَاء فوق ذلك تكبُّراً، صَلِفَ صَلَفاً، فهو صَلِفٌ من قوم صَلَافَى، وقد تَصَلَّف، والأنثى صَلِفَة، وقيل: هو مُوَلَّد....[١٢٤٦]، والعامَّة وضَعَت الصَّلَف في غير موضعه[١٢٤٧]))[١٢٤٨].

نقل ابن منظور من بعض أصوله أقوال بعض اللغويين في استعمال الصَّلَف لتَحَذْلُق الإنسان وتكلُّفه على سبيل العُجْب والادِّعاء والتَّكبُّر، وهو بذلك صَلِفٌ، أي مُتَحَذْلِق مُتَكبِّر،

([١٢٤٤]) انظر: تثقيف اللسان لابن مكي ص٢٤١-٢٤٢، والمدخل للَّخمي ص٥٤، ٧٢. قلتُ: مرَّ بك بسطه في التمهيد.

([١٢٤٥]) انظر: العين للخليل ٢٥٨/٧، ٢٦٦/٧، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص٥٩، ص٦٧، والمحيط لابن عباد ٣٢٣/٨، ٣٣٤/٨، والصحاح للجوهري ١٣٧٦/٤، ١٩٥٠/٥، ومجمل اللغة ص٤٦٩، ص٤٧١، ومقاييس اللغة لابن فارس ٩٠/٣، ٩٦/٣، والمصباح للفيومي ص١٤٩.

([١٢٤٦]) انظر: المحكم لابن سيده ٣٢٧/٨. قلتُ: وعبارة ((والبراعة والادِّعاء فوق ذلك)) زيادة من تهذيب الأزهريِّ ١٣٥/١٢، وعبارة ((تكبُّراً)) وعبارة ((وقد تصلَّف)) زيادة من صحاح الجوهريِّ ١٣٨٨/٤.

([١٢٤٧]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٣٤/١٢ .

([١٢٤٨]) ١٩٦/٩-١٩٧. والظَّرْف: حُسْنُ العبارة والبلاغة. انظر: التهذيب للأزهري ٢٦٨/١٤، والتاج للزبيدي ١١٢/٢٤.

وقد أثبت هذا الاستعمال عن العرب جمع من أهل العربيَّة المتقدِّمين والمتأخرين، وخطَّأه بعضهم، ونسبه آخرون إلى ما تولَّد من ألسنة العوام[١٢٤٩]، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أن استعمال الصَّلَف في موضع الادِّعاء والعُجْب والكِبْر صواب[١٢٥٠]، ومنه ما نقله الجوهريُّ: ((الصَّلَفُ: مُجَاوَزَة قَدْر الظَّرْف والادِّعاء فوق ذلك تكبُّراً، فهو رَجُل صَلِفٌ، وقد تَصَلَّف))[١٢٥١]. ومنه قول ابن مالك: ((الصَّلَفُ: الزَّهْوُ والكِبْر والتِّيْه))[١٢٥٢].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أن استعمال الصَّلَف في هذا الموضع خطأ؛ لأنه معنى لم يأتِ عن العرب[١٢٥٣]، ومنه قول الآمديِّ فيما أخذه على أبي تمام: ((ومن خطأه قوله في وصف الفَرَس:

مَا مُقْرَبٌ يَخْتَالُ فِيْ أَشْطَانَهِ مَلْآنُ مِنْ صَلَفٍ بِهِ وَتَلَهْوُقِ[١٢٥٤]

قوله: ((مَلْآنُ مِنْ صَلَفٍ)) يُريد التِّيْه والكِبْر، وهذا مذهب العامَّة في هذه اللفظة، فأمَّا

([١٢٤٩]) انظر: غريب الحديث لابن سلَّام ٩١/٤، وجمهرة اللغة لابن دريد ٨٩١/٢، والموازنة للآمدي ٢٤٦/١، والمخصص لابن سيده ١٠٢/٣، وسر الفصاحة لابن سنان ص٧٨، والإبانة للعوتبي ٣٧١/٣، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي ص٦٠، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٥١، وتاج العروس للزبيدي ٣٢/٢٤.

([١٢٥٠]) انظر: العين للخليل ١٢٥/٧، والصحاح للجوهري ١٣٨٨/٤، والتمثيل للثعالبي ص٢٣٧، والمجموع المغيث للمديني ٢٨٤/٢، والنهاية لابن الأثير ٤٧/٣، والعباب للصغاني (حرف الفاء) ص٣٥٨، والألفاظ المختلفة لابن مالك ص١٢٠، والقاموس للفيروزآبادي ٢٢٠/٣، ومجمع بحار الأنوار للفتَّني ٣٤٢/٣، وفيض القدير للمُنَاوي ٤٩/١، والتاج للزبيدي ٣٢/٢٤، وتكملة المعاجم لدوزي ٤٦٤/٦، ومعجم الصواب لأحمد مختار عمر ٤٩٠/١.

([١٢٥١]) الصحاح ١٣٨٨/٤ .

([١٢٥٢]) الألفاظ المختلفة ص١٢٠. قلتُ: التِّيْه هنا بمعنى الصَّلَف والكِبْر والعُجْب، ومنه قولهم: تاهَ الرَّجُل، أي تكبَّر. انظر: الصحاح للجوهري ٢٢٢٩/٦، ومجمل اللغة لابن فارس ص١٥٣، والمحكم لابن سيده ٣٧٨/٤.

([١٢٥٣]) انظر: الموازنة للآمديِّ ٢٤٦/١، ٦٣/٣، وسر الفصاحة لابن سنان ص٧٨، والإبانة للعوتبي ٣٧١/٣، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي ص٦٠، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٥١، وتاج العروس للزبيدي ٣٢/٢٤، ومعجم الصواب لأحمد مختار عمر ٤٩٠/١.

([١٢٥٤]) انظر: ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ٤٠٩/٢. وفيه أن المُقْرَب الذي يُشَدُّ قريباً من بيت مالكه خوفاً عليه، والأشطان هي الأرسان والحبال، والصَّلَف العُجْب والكِبْر والعِزَّة، والتَّلهوق المبالغة والتكلُّف.

العرب فإنَّها لا تستعملها على هذا المعنى، وإنَّما تقول: قد صَلِفَت المرأةُ عند زوجها، إذا لم تحظَ عنده، وصَلِفَ الرَّجُلُ كذلك، إذا كانت زوجتُه تكرهه))[١٢٥٥]. ومنه أيضاً قول الجواليقيِّ: ((ومن ذلك الصَّلَف، تذهب العامَّة إلى أنَّه التِّيْه، والذي حكاه أهل اللغة في الصَّلَف أنَّه قِلَّة الخير، يُقال: امرأةٌ صَلِفَةٌ: قليلة الخير لا تحظى عند زوجها، وقد صَلِفَت صَلَفاً: إذا لم تحظَ عنده، ورَجُلٌ صَلِفٌ، أي قليل الخير))[١٢٥٦].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أن استعمال الصَّلَف في موضع العُجْب والكِبْر صواب من وجهين؛ أحدهما ثبوته في المسموع، والآخر وجاهته في المدلول، فأما ثبوته في المسموع فقد حكاه –كما مرَّ بك– جمع من ثقات العربيَّة المتقدِّمين والمتأخرين، وبه فُسِّر القول المأثور: ((آفَةُ الظَّرْف الصَّلَف))[١٢٥٧]. وبه فُسِّر أيضاً المَثَل: ((رُبَّ صَلَفٍ تحت الرَّاعِدَة))[١٢٥٨]. وأمَّا وجاهته في المدلول، فمن لوازم المُتكلِّف المُصاب بالعُجْب والكِبْر كُرْهُه وقلَّة خيره؛ لأن ذلك خُلُق مذموم نقلاً وعقلاً، فإن سلَّمنا بعدم ثبوت الاستعمال سماعاً –وهو غير مسلَّم– فهو وجيه في تطوُّره الدِّلالي؛ لأنه مأخوذ من أصل الاستعمال المتفق عليه في كُرْه الشَّيء وقلَّة خيره.

المسألة الحادية عشرة :

((قال الأزهريُّ: الصَّيف عند العرب الفصل الذي تُسمِّيه عوامُّ النَّاس بالعراق وخُراسان الرَّبيعَ، وهي ثلاثة أشهر، والفصل الذي يليه عند العرب القَيْظ، وفيه يكون حَمْراء القَيْظ، ثم

([١٢٥٥]) الموازنة للآمدي ٢٤٦/١ .

([١٢٥٦]) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامَّة ص٦٠ .

([١٢٥٧]) انظر: العين للخليل ١٢٥/٧، وشمس العلوم للحميري ٣٨٠٩/٦، والمجموع المغيث للمديني ٢٨٤/٢، والنهاية لابن الأثير ٤٧/٣، والتاج للزبيدي ٣٢/٢٤، ونجعة الرائد لليازجي ٣٠١/١، ومعجم الصواب لأحمد مختار ٤٩٠/١.

قلتُ: وبعضهم نسب القول إلى النبي –صلى الله عليه وآله وسلم–، وهو موضوع. انظر: ضعيف الجامع للألباني ص٤.

([١٢٥٨]) انظر: مجمل اللغة لابن فارس ص٥٤٠، والتمثيل للثعالبي ص٢٣٧، والمحكم لابن سيده ٣٢٨/٨، وشمس العلوم للحميري ٣٨٠٩/٦، والقاموس للفيروزآبادي ٢٢٠/٣، وزهر الأكَم لليوسيِّ ٤١/٣، والتاج للزبيدي ٣٣/٢٤. وهو في الرَّجُل المُتَكبِّر الذي يمدح نفسه زهواً، وهو مكروه لا خير فيه كالسَّحابة الراعدة بصوتها القليلة في مائها.

بعده فصل الخريف، ثم بعده فصل الشِّتاء[١٢٥٩]))[١٢٦٠].

نقل ابن منظور عن الأزهريِّ ترتيب فصول السَّنة وأسماءها عند العرب، وهي الصَّيف والقَيْظ والخريف والشِّتاء، ثم نسب إلى بعض العوامِّ تسمية فصل واحد ليس غير يلي فصل الشِّتاء الرَّبيعَ مخالفين بذلك استعمال العرب، وقد نسب بعض اللُّغويين إلى العوامِّ هذا الاستعمال المخصوص الذي لا يعرفون غيره[١٢٦١]، ولأسماء الفصول وترتيبها أكثر من وجه مسموع عن فصحاء العرب، وسيأتي بيانها، أمَّا ما نُسب إلى العوامِّ هنا فهو محل خلاف، وإليك بيانه.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة المتقدِّمين والمتأخرين إلى أن الرَّبيع يأتي اسماً لفصل من فصول السَّنة يلي فصل الشِّتاء[١٢٦٢]، ومن ذلك قول كُرَاع النَّمل: ((والرَّبيع من الأزمنة: بعد الشِّتاء))[١٢٦٣]. ومنه قول ابن دريد: ((والرَّبيع: جزء من أجزاء السَّنة، شتاء وربيع وصيف

([١٢٥٩]) انظر: تهذيب اللغة ١٧٦/١٢. وفي موضع آخر من التهذيب ذكر الرَّبيع بعد الشِّتاء ٣٨٥/١٥: ((الأَنْوَاء، ثمانية وعشرون نجماً معروفة المطالع في أزمنة السنة كلها من الصَّيف والشِّتاء والرَّبيع والخريف)). وفي موضع آخر من التهذيب ذكر تحديد أزمنة الفصول ٢٠١/٩: ((قلتُ: العرب تجعل السَّنة أربعة أزمان لكل زمان منها ثلاثة أشهر، وهي فصول السَّنة: منها فصل الصيف، وهو فصل ربيع الكلأ، أوَّله آذَارُ ونَيْسَانُ وأَيَّارُ، ثم بعده فصل القيظ ثلاثة أشهر، حَزِيْرَانُ وتَمُّوزُ وآبُ، ثم بعده فصل الخريف، وهو أَيْلُولُ وتَشْرِينُ وتَشْرِينُ، ثم بعدها فصل الشتاء، وهو الكَانُونان وشُبَاطُ)). وقد نقل ابن منظور النصَّين في ١٧٦/١، ٤٥٦/٧.

قلتُ: هي شهور روميَّة تعرفها العرب منذ العهد الأول، ولا تتبدَّل فيها فصول السنة؛ لأنها شمسيَّة، أمَّا الشهور العربيَّة فتتبدَّل فيها الفصول؛ لأنها قمريَّة؛ فقد يكون رمضان في زمن صيفاً، ويكون في زمن آخر شتاء، وهكذا دواليك.

انظر للاستزادة: أحسن التقاسيم للمقدسي ص١٨٣، والأزمنة للمرزوقي ص١٢٦، والمواعظ للمقريزي ٢٨٣/١.

([١٢٦٠]) ٢٠٢/٩ .

([١٢٦١]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٢٦، والتَّقفية للبَنْدَنِيْجي ص٥٤٤، وديوان الأدب للفارابي ٣٠٤/٣، وتهذيب اللغة للأزهري ١٧٦/١٢، والأزمنة للمرزوقي ص١٥٠، والمحكم لابن سيده ١٣٧/٢، والاقتضاب للبَطَلْيوسيِّ ١٨/٢، وصبح الأعشى للقلقشندي ٤٤٣/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٣٨٨/١٠.

([١٢٦٢]) انظر: غريب الحديث لابن سلَّام ٣٢٠/١، والمُنَجَّد لكراع النَّمل ص٢١٢، وجمهرة اللغة لابن دريد ٣١٦/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٧٢/١١، ٣٨٥/١٥، والأزمنة للمرزوقي ص١٢١، ونثر الدر للآبي ١٨٥/٦، والاقتضاب للبَطَلْيوسي ١٨/٢، وشمس العلوم للحميري ٢٣٨٦/٤، والتاج للزبيدي ٣٤٩/٣٨، والمعجم الوسيط ٣٢٥/١.

([١٢٦٣]) المُنَجَّد ص٢١٢ .

وخريف))[١٢٦٤]. ومنه قول المرزوقيِّ[١٢٦٥]: ((أرباع السَّنة وفصولها: الشِّتاء والرَّبيع والصَّيف والخريف، ولكل فصل من فصول السَّنة ثلاثة أبراج من البروج الاثني عشر؛ لأنَّها ثلاثة أشهر))[١٢٦٦].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أن تسمية فصل واحد يلي فصل الشِّتاء الرَّبيعَ ليس غير استعمال مطَّرح لم تعرفه العرب[١٢٦٧]، ومن ذلك قول ابن قتيبة فيما يضعه العامَّة في غير موضعه: ((ومن ذلك الرَّبيع، يذهب النَّاس إلى أنَّه الفصل الذي يَتْبَع الشِّتاءَ، ويأتي فيه الوَرْدُ والنَّوْرُ، ولا يعرفون الرَّبيع غيره، والعرب تختلف في ذلك: فمنهم من يجعل الرَّبيع الفصل الذي تُدرك فيه الثمار –وهو الخريف– وفصل الشِّتاء بعده، ثم فصل الصَّيف بعد الشِّتاء، وهو الوقت الذي تدعوه العامة الرَّبيع، ثم فصل القَيْظ بعده، وهو الوقت الذي تدعوه العامة الصَّيف؛ ومن العرب من يُسمِّي الفصل الذي تُدرك فيه الثمار –وهو الخريف– الرَّبيع الأول، ويُسمِّي الفصل الذي يتلو الشتاء وتأتي فيه الكَمْأَةُ والنَّوْرُ الرَّبيع الثاني، وكلهم مجمعون على أن الخريف هو الرَّبيع))[١٢٦٨]. وخلاصة كلام ابن قتيبة أن المسموع عن العرب في أسماء الفصول وترتيبها على وجهين؛ أحدهما: الرَّبيع أو الخريف ثم الشِّتاء ثم الصَّيف ثم القَيْظ، والآخر: الرَّبيع الأول أو الخريف ثم الشِّتاء ثم الرَّبيع الثاني ثم القَيْظ، وقد ذكر ذلك أيضاً جمع من أهل العربيَّة[١٢٦٩]، أمَّا ما شاع بين العوام في أن الرَّبيع فصل واحد بعد فصل الشِّتاء فهو استعمال على غير سُنَّة

([١٢٦٤]) جمهرة اللغة ٣١٦/١ .

([١٢٦٥]) هو أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقيُّ الأصبهانيُّ، له عناية فارعة بالنحو واللغة والأدب، وقد تتلمذ على أبي علي الفارسي، ومن أشهر مصنَّفاته كتاب شرح الحماسة وكتاب الأزمنة، توفي سنة إحدى وعشرين وأربع مئة من الهجرة. انظر: معجم الأدباء للحموي ٥٠٦/٢، وإنباه الرواة للقفطي ١٤١/١، وبغية الوعاة للسيوطي ٣٦٥/١.

([١٢٦٦]) الأزمنة والأمكنة ص١٢١ .

([١٢٦٧]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٢٦، وصبح الأعشى للقلقشندي ٤٤٢/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٣٨٨/١٠.

([١٢٦٨]) أدب الكاتب ص٢٦. والنَّوْر: زَهْر الأشجار. انظر: الصحاح للجوهري ٨٣٩/٢. وقال ابن قتيبة أيضاً في كتابه الأنواء ص١٠٤: ((ويبدؤون من الأزمنة بالفصل الذي تُسمِّيه عوامُّ النَّاس الرَّبيع، وهو عند العرب الصَّيف)).

([١٢٦٩]) انظر: التَّقفية للبَنْدَنِيْجي ص٥٤٤، والتهذيب للأزهري ٢٢٥/٢، ١٧٦/١٢، والصحاح للجوهري ١٢١٢/٣، والمحكم لابن سيده ١٣٧/٢، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص٩٧، والتاج للزبيدي ٣٤/٢١.

العرب.

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن ما نُسب إلى العوام استعمال سليم، وذلك من وجهين؛ أحدهما أنه استعمال من استعمالات المتقدِّمين في تسمية الفصول وترتيبها، وقد نصَّ على ذلك -كما مرَّ بك- جمع من أهل العربية في معجمات اللغة وكتبها المتقدِّمة، وقد قال ابن السِّيْد البَطَلْيَوسيُّ في معرِض كلامه عن قول ابن قتيبة السابق: ((مذهب العامَّة في الرَّبيع هو مذهب المتقدِّمين؛ لأنهم يجعلون حلول الشَّمس برأس الحَمَل أوَّل الزمان وشبابه))[١٢٧٠]. وقال القاضي عياض: ((الرَّبيع هو هنا الفصل الأوَّل من فصول الزمان وأوَّل دفء الهواء وخروج الشِّتاء وإخراج الأرض نباتها، وهذا على مذهب بعض العرب وأكثر النَّاس، ومنهم من يجعل الرَّبيع الخريف....))[١٢٧١]. والآخر أنَّ أهل حساب الأنواء والأزمنة يكادون يتَّفقون على ما نُسب إلى العوام في تقريراتهم؛ فهم يجعلون السَّنة على أربعة فصول؛ الشِّتاء فالرَّبيع فالصَّيف فالخريف[١٢٧٢]، وهو المشهور في تصنيف الفصول وترتيبها في عصرنا.

فإن قيل: ما نُسب إلى العوام -وإن كان صواباً- فهو على غير المشهور في المسموع عن فصحاء العرب. فالجواب من وجهين؛ أحدهما: لا شكَّ -عندي- في أن المشهور عن العرب ما ذكره ابن قتيبة وغيره من بعض المتقدِّمين، ولم أقف على قول أحد ينازعهم في ذلك، بل وجدتُ بعض اللغويين -كالجوهريِّ في صحاحه والفيروزآباديِّ في قاموسه- أهملوا الاستعمال المنسوب إلى العوام والشائع في عصرنا مع ذكرهم غيره ممَّا سبق[١٢٧٣]، والآخر: ما نُسب إلى العوام وشاع في عصرنا صواب -كما مرَّ بك- في العربيَّة، وعليه اعتماد جمهرة أهل حساب الأنواء والأزمنة من السَّلف والخلف؛ فكأنك بين صواب شائع بين العوام، وهو المقرَّر عند جمهرة أهل الأنواء والأزمنة، وأصوب شائع بين فصحاء العرب وخواصِّ أهل اللغة؛ فلا يصح أن نأخذ على العوام عدم معرفتهم بوجه شائع بين الفصحاء ما دام استعمالهم وجيهاً؛ فليس من

(١٢٧٠) الاقتضاب ١٨/٢. قلتُ: الحَمَل برج من بروج السَّنة الاثني عشر عند العرب، وفيه يدخل فصل الرَّبيع بعد فصل الشِّتاء على هذا الرَّأي، وموضعه متبدِّل في الشهور الهجريَّة ثابت في الشهور الميلاديَّة؛ فهو يبدأ في شهر مارس. انظر للاستزادة: نهاية الأرب للنويري ١٦٩/١، وصبح الأعشى للقلقشندي ٣٧٣/٢.

(١٢٧١) مشارق الأنوار ١٧٩/١ .

(١٢٧٢) انظر: الأنواء لابن قتيبة ص١٠٤، ونهاية الأرب للنويري ١٦٩/١، وصبح الأعشى للقلقشندي ٣٧٣/٢.

(١٢٧٣) انظر: الصحاح ١٢١٢/٣، والقاموس ٣٣/٣.

الفقه اللغويِّ قسر العوام على أعلى الوجوه وأفصحها، وإنَّما حفظ ألسنتهم في دائرة الصَّواب.

المسألة الثانية عشرة :

((والبَقْلَةُ الحَمْقَاءُ: الفَرْفَحَةُ[١٢٧٤]. ابن سيده: البَقْلَةُ الحَمْقَاءُ التي تُسمِّيها العامَّة الرِّجْلَةَ؛ لأنَّها مُلْعِبَة؛ فشُبِّهت بالأحمق الذي يَسِيل لعابُه، وقيل: لأنَّها تنبت في مَجْرى السُّيُول[١٢٧٥]))[١٢٧٦].

نقل ابن منظور من بعض أصوله المقصود من البقلة الحمقاء، وذكر في البدء أنَّها الفَرْفَحَة[١٢٧٧]، وقد نسب بعض أهل العربيَّة إلى العوام استعمال الرِّجْلَة لهذه البَقْلَة؛ لأنَّها ضعيفة تنبت في مجارٍ سَهْلة وطُرُق، وتُداس بالأَرْجُل[١٢٧٨]، وهو استعمال وقع فيه خلاف، وإليك بيانه.

المُجيزون :

ذهب جمهرة اللغويين إلى أن استعمال الرِّجْلَة للبقلة الموصوفة بالحمقاء صواب[١٢٧٩]، ومنه قول ابن قتيبة: ((والفَرْفَحُ: البَقْلَة الحَمْقَاء، وهي الرِّجْلَة))[١٢٨٠]. ومنه قول الجوهريِّ: ((والرِّجْلَة: بَقْلَة، وتُسمَّى الحَمْقَاء))[١٢٨١]. ومنه قول ابن فارس: ((والرِّجْلَة: هي التي يُقال لها:

([١٢٧٤]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٥٣/٤ .

([١٢٧٥]) انظر: المحكم ٢٥/٣ .

([١٢٧٦]) ٦٨/١٠. وفي ٦١/١١: ((والبَقْلَة: الرِّجْلَة، وهي البقلة الحمقاء)). وهو عن الجوهري في الصحاح ١٦٣٦/٤.

([١٢٧٧]) الفَرْفَحُ والفَرْفَحَة: بَقْلة اشتُهرت بالحمقاء؛ لأن منبتها عادة في مجاري السُّيول في السُّهول، وتُؤكل، ويتداوى النَّاس بها.

انظر: العين للخليل ٣٣٧/٤، والجمهرة لابن دريد ٥٦٥/١، والقانون لابن سينا ٦٣٢/١، والمحكم لابن سيده ٣٤٦/٥.

([١٢٧٨]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٥٦٠/١، والمحكم لابن سيده ٢٥/٣، وتاج العروس للزبيدي ٢٠٢/٢٥، ومعجم تيمور الكبير ٣١٨/٣.

([١٢٧٩]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٩٩، وكتاب النبات لأبي حنيفة ص١٨٦، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣٦٧، وديوان الأدب للفارابي ١٩٩/١، والتهذيب للأزهري ٢٦/١١، والصحاح للجوهريِّ ١٧٠٥/٤، ومجمل اللغة لابن فارس ص٤٢٢، والمخصص لابن سيده ٢٤٧/٣، والمفردات للأصفهاني ص٣٤٥، والمصباح للفيومي ص١١٦، والقاموس للفيروزآبادي ٣٠٣/٣، والتاج للزبيدي ٤٨/٢٩، والمعجم الوسيط ١٩٨/١.

([١٢٨٠]) أدب الكاتب ص٩٩ .

([١٢٨١]) الصحاح ١٧٠٥/٤ .

الحمقاء))[١٢٨٢].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ الرِّجْلَة لفظ سليم غير أنَّ استعماله لهذه البقلة لم يثبت عن العرب، وإنَّما هو استعمال جاء متأخِّراً عن بعض المولَّدين، وشاع بين العوام[١٢٨٣]، ومن ذلك قول أبي حاتم السِّجستانيِّ الذي رواه ابن دريد –وهو شيخه– في جمهرته: ((قال أبو حاتم: وقوم من متحذلقي المولَّدين يُسمُّون البَقْلَةَ الحمقاء: الرِّجْلَة، ولا أعرف هذا))[١٢٨٤]. وقال ابن سيده أيضاً: ((وقومٌ يُسمُّون البَقْلة الحمقاء: الرِّجْلَة، وإنَّما هي العَرْفَج))[١٢٨٥].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ الأكثر والأعلى في اسم هذه البقلة الفَرْفَخُ والفَرْفَحَةُ، وذلك من وجوه؛ الأول: ذكرتْ بعض المعجمات المتقدِّمة أن الرِّجْلَة اسم لمَنْبِت العَرْفَج، ولم تذكر في مادَّته أنَّه اسم بقلة، ونصَّت على أنَّ الفَرْفَخ اسم بقلة موصوفة بالحمقاء[١٢٨٦]، والثاني: لم يُنازع أحد في تسمية هذه البقلة الفَرْفَحَ، ونازع بعض اللغويين في تسميتها الرِّجْلَة، والثالث: المستعمل في الشِّعر المحتجِّ به –فيما وقفتُ عليه– الفَرْفَخُ لا الرِّجْلَة لهذه البقلة، قال العَجَّاج:

وَدُسْتُهُمْ كَمَا يُدَاسُ الفَرْفَخُ يُؤْكَلُ مَرَّاتٍ وَمَرّاً يُشْدَخُ[١٢٨٧].

فإن قيل: قد جاء في مَثَل من أمثال العرب: ((أَحْمَقُ مِنْ رِجْلَةٍ))[١٢٨٨]. وهو في هذه البقلة؛ فدلَّ على صحة تسميتها الرِّجْلَة. فالجواب من وجهين؛ أحدهما: ليس النِّزاع هنا في الصَّواب والخطأ، بل في الأكثر والأشهر، ومجموع ما سبق يدل على أنَّ الفَرْفَخ أشهر وأكثر

([١٢٨٢]) مجمل اللغة ص٤٢٢ .

([١٢٨٣]) انظر: الجمهرة لابن دريد ٤٦٤/١، ٥٦٠/١، والمحكم لابن سيده ٣٨٣/٧، والتاج للزبيدي ٤٨/٢٩.

([١٢٨٤]) ٤٦٤/١. قلتُ: مرَّ بك في مصنَّفات العاميِّ في التمهيد أن لأبي حاتم السجستانيِّ كتاباً في هذا الموضوع.

([١٢٨٥]) المحكم ٣٨٣/٧. والعَرْفَج: ضربٌ من الشَّجر معروف بسرعة اتِّقاده وشدَّة لهبه، وتأكله الإبل والغنم رطباً ويابساً.

انظر: العين للخليل ٣٢٢/٢، والتهذيب للأزهري ٢٠٦/٣، والتاج للزبيدي ١٠٠/٦.

([١٢٨٦]) انظر: العين للخليل ٣٣٧/٤، ١٠٢/٦ .

([١٢٨٧]) انظر: ديوان العجَّاج ١٨٠/٢ .

([١٢٨٨]) انظر: أدب الكاتب ص٩٩، وديوان الأدب للفارابي ١٩٩/١، والتهذيب للأزهري ٢٦/١١، والصحاح للجوهري ١٧٠٥/٤، وإسفار الفصيح للهروي ص٢١٤، ومجمع الأمثال للميداني ٤٠١/١، والتاج للزبيدي ٢٠٢/٢٥.

من الرِّجْلة لهذه البقلة، والآخر: اختلف أهل العربيَّة في تفسير المقصود بالمَثَل؛ فقيل: المقصود به هذه البقلة، وهو المشهور في تفسيره في مظانِّه السابقة، وقيل: المقصود به امرأة حمقاء بعينها[١٢٨٩].

فإن قيل: ما وجه استعمال الرِّجْلَة للبقلة الحمقاء؟ فالجواب: هو من المسموع عند جمهرة من اللغويين -كما مرَّ بك- ناهيك بمناسبة التسمية على البقلة الحمقاء؛ لأنها تنبت في مجار سهلة وطُرق فتوطأ بالأرجل، وتُستعمل الرِّجْلَة أيضاً في غير هذا المعنى؛ فتأتي لمنبت العرفج، وتأتي لمكان مسيل الماء، وتأتي للمرأة النَّؤُوم[١٢٩٠].

المسألة الثالثة عشرة :

((التَّهذيب: الزِّنْدِيْقُ: معروف، وزَنْدَقَتُه أنَّه لا يُؤمن بالآخرة ووحدانيَّة الخالق، وقال أحمد بن يحيي: ليس زِنْدِيْق ولا فَرْزِيْن من كلام العرب، ثم قال: ولكن البَيَاذِقَة هم الرَّجَّالَة، قال: وليس في كلام العرب زِنْدِيْق، وإنَّما تقول العرب: رَجُلٌ زَنْدَقٌ وزَنْدَقِيٌّ إذا كان شديد البُخْل، فإذا أرادت ما تقوله العامَّة قالوا: مُلْحِدٌ ودَهْرِيٌّ[١٢٩١]))[١٢٩٢].

نقل ابن منظور من الأزهريِّ دلالة استعمال الزِّنْدِيْق، وصدَّر المنقول بالمعنى الشائع الدَّال على عدم الإيمان بالله وما يتبعه من عدم الإيمان بالآخرة، وقد نسب بعض أهل العربيَّة هذا الاستعمال إلى العوام[١٢٩٣]، واختلفوا فيه؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من أنكره، وإليك بيان ذلك.

([١٢٨٩]) انظر: الأمثال للقاسم بن سلَّام ص٣٦٦، وشمس العلوم للحميري ٢٤١٩/٤.

([١٢٩٠]) انظر: العين للخليل ١٠٢/٦، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٣/١١، وتاج العروس للزبيدي ٤٧/٢٩.

([١٢٩١]) ٢٩٧/٩-٢٩٨ .

([١٢٩٢]) ١٤٧/١٠. فَرْزِيْن: لفظ أعجميٌّ مُعرَّبه فِرْزَان، وجمعه: فَرَازِيْن وفَرَازِنَة، وهو للشِّطْرَنْج، وقبله بَيْذَق الشِّطرنج، والبَيَاذِقة الرَّجَّالة لخفَّة حركة تنقُّلهم. انظر: التهذيب للأزهري ٧٦/٩، ١٣٢/١٣، والتاج للزبيدي ٢٦٧/١٥، ٣٧/٢٥.

([١٢٩٣]) انظر: التهذيب ٢٩٨/٩، والزاهر للأزهري ص٢٥٠، والمعرَّب للجواليقي ص٣٤٢، وفي التعريب لابن برِّي ص٩٩، وكشف المشكل لابن الجوزي ٤٢٧/٢، والمغَرِّب للمُطَرِّزيِّ ص٢١١، والمصباح للفيومي ص١٣٤، وفتح الباري لابن حجر ٢٧٠/١٢، وشفاء الغليل للخفاجي ص١٥٧، وقصد السبيل للمحبِّي ٩٧/٢، والتاج للزبيدي ٤٤١٩/٢٥.

المجيزون :

ذهب بعض اللغويين المتقدِّمين والمتأخرين إلى أنَّ استعمال الزِّنْدِيق للكافر بالله –تعالى وتقدَّس– ثابت عن بعض فصحاء العرب؛ فذكروه في موضعه[١٢٩٤]، ومن ذلك قول الخليل: ((زَنْدَقَة الزِّنْدِيق: ألَّا يُؤمن بالآخرة والرُّبوبيَّة))[١٢٩٥]. ومنه أيضاً قول أبي حاتم السِّجستانيِّ: ((الزِّنْدِيق: فارسيٌّ معرَّب، كأنَّ أصله زَنْدَهْ كَرْد، أي يقول بدوام بقاء الدَّهر))[١٢٩٦].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال هذا اللفظ ومشتقاته في هذا المقصد استعمال لم يثبت عن فصحاء العرب، وإنَّما الصواب في هذا المقصد أن تقول: رَجُلٌ مُلْحِدٌ أو دَهْرِيٌّ[١٢٩٧]، ومن ذلك قول ثعلب: ((وليس في كلام العرب زِنْدِيْق، وإنَّما تقول العرب: رَجُلٌ زَنْدَقٌ وزَنْدَقِيٌّ إذا كان شديد البُخْل، فإذا أرادت ما تقوله العامَّة قالوا: مُلْحِدٌ ودَهْرِيٌّ))[١٢٩٨]. وقد أشار إلى ذلك الأزهريُّ بقوله: ((وأمَّا كفر الذي يعطِّل الربوبيَّة ويُنكر الخالق –سبحانه وتعالى عمَّا قالوا– فإنَّه يُسمَّى دهريّاً وملحداً، وإذا أرادوا معنى السِّنِّ قالوا: دهريٌّ، والذي يقول الناس: زِنْدِيْق، فإنَّ أحمد بن يحيي زعم أنَّ العرب لا تعرفه))[١٢٩٩]. وأهمل الجوهريُّ أيضاً ذكر هذا الاستعمال –الزِّنديق للملحد الدَّهريِّ– في مادَّته[١٣٠٠].

قلتُ: حكى بعض اللغويين المتقدِّمين استعمال هذا في عدَّة معانٍ؛ فقد حكى الفرَّاء أنَّها للحيدة عن الهدف؛ كقولهم: تَزَنْدقَ السَّهْمُ[١٣٠١]، وحكى ثعلب أنَّها للبُخْل[١٣٠٢]، وحكى

([١٢٩٤]) انظر: العين للخليل ٢٥٥/٥، والبارع للقالي ص٥٥٧، والتهذيب للأزهري ٢٩٧/٩، والمحكم لابن سيده ٦١٦/٦، والإبانة للعوتبي ٢٠٤/٣، والمعرَّب للجواليقي ص٣٤٢، والشافي لابن الأثير ٢٥١/٥، والمصباح للفيومي ص١٣٤، والقاموس للفيروزآبادي ٣٢٨/٣، والتاج للزبيدي ٤١٨/٢٥، والمعجم الوسيط ٤٠٣/١.

([١٢٩٥]) العين ٢٥٥/٥ .

([١٢٩٦]) الجمهرة لابن دريد ١٣٢٩/٣، والمعرَّب للجواليقي ص٣٤٢، والمزهر للسيوطي ٢٧٨/١.

([١٢٩٧]) انظر: التهذيب ٢٩٨/٩، والزاهر للأزهريِّ ص٢٥٠، والمعرَّب للجواليقي ص٣٤٢، وفي التعريب لابن برِّي ص٩٨، وكشف المشكل لابن الجوزي ٤٢٧/٢، والمُغَرِّب للمُطَرِّزيِّ ص٢١١، والتاج للزبيدي ٤١٩/٢٥.

([١٢٩٨]) التهذيب ٢٩٨/٩، والزاهر للأزهريِّ ص٢٥٠، والمعرَّب للجواليقي ص٣٤٢، وفي التعريب لابن برِّي ص٩٨.

([١٢٩٩]) الزاهر ص٢٥٠ .

([١٣٠٠]) انظر: الصحاح ١٤٨٩/٤ .

([١٣٠١]) انظر: في التعريب لابن برِّي ص٩٩ .

ابن دريد أنَّها للتَّمعُّن والنَّظَر[١٣٠٣]، وحكى الجوهريُّ أنها لدِين الثَّنَوِيَّة الذين ألَّهوا اثنين من آلهتهم[١٣٠٤]، أمَّا استعمال الزَّنْدَقَة ومشتقاتها لمطلق الكفر بالله -تعالى وتقدَّس- واليوم الآخر فهو صواب عن بعض فصحاء العرب -كما مرَّ بك عن بعض ثقات اللغويين المتقدِّمين- غير أنَّه مقصود لم يظهر -فيما يترجَّح عندي- إلا بعد مجيء الإسلام بزمن، وقد قال ابن تيميَّة في ذلك: ((لفظ الزَّندقة لا يوجد في كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- كما لا يوجد في القرآن، وهو لفظ أعجميٌّ معرَّب أخذ من كلام الفرس بعد ظهور الإسلام، وعُرِّب، وقد تكلَّم به السَّلف والأئمة في توبة الزِّنديق ونحو ذلك))[١٣٠٥]. فإن قيل: فما وجه إنكار هذا الاستعمال؟ فالجواب من أحد وجهين؛ أحدهما أنَّه استعمال لم يثبت عند منكريه، وقد ثبت عند غيرهم، والآخر أنَّ منكريه يرون أنَّه استعمال معرَّب متأخِّر مطَّرح لوجود بديل عربيٍّ أصيل متقدِّم، وهو المُلحد والدَّهريُّ.

المسألة الرابعة عشرة :

((النَّعْلُ تُسمَّى صَلَّةً ليُبْسِها وتصويتها عند الوَطْءِ[١٣٠٦]. وقد صَلَلْتُ الخُفَّ[١٣٠٧]....، ابن الأعرابيِّ: المُصَلِّلُ الأَسْكَفُ، وهو الإسْكَافُ عند العامَّة[١٣٠٨]))[١٣٠٩].

نقل ابن منظور من بعض أصوله دلالة استعمال الأَسْكَف والإسْكَاف، فمن اللغويين من يرى أنهما بمعنى واحد للمُصَلِّل والخَفَّاف والخَرَّاز[١٣١٠]، ومنهم من يرى أنَّ الأَسْكَف لصانع

([١٣٠٢]) انظر: تهذيب اللغة للأزهريِّ ٢٩٨/٩ .

([١٣٠٣]) انظر: في التعريب لابن برِّي ص٩٩، والمصباح للفيومي ص١٣٤. قلتُ: لم أقف عليه في مصنَّفات ابن دريد.

([١٣٠٤]) انظر: الصحاح ١٤٨٩/٤ .

([١٣٠٥]) بغية المرتاد ص٣٣٨ .

([١٣٠٦]) انظر: المحكم لابن سيده ٢٦٨/٨ .

([١٣٠٧]) انظر: الصحاح للجوهري ١٧٤٤/٥ .

([١٣٠٨]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٨١/١٢ .

([١٣٠٩]) ٣٨٣/١١-٣٨٤. قلتُ: جاء في موضع آخر أن الأَسْكَف عند العرب للخَفَّاف، والإسْكَاف عندهم لكل صانع غير الخَفَّاف، وقيل: الأَسْكَف والأُسْكُوْف والإسْكَاف لمعنى واحد هنا. انظر: ١٥٧/٩.

([١٣١٠]) الخَفَّاف: صانع الخِفَاف، والخَرَّاز: من خَرَزَ الخُفَّ ونحوه، والأشهر أن يكون في صنع الخُفِّ إذا خاطَه؛ فأصل الخَرْز خياطة الجِلْد، والخُرْزة فيه تعني الثُّقْبة. انظر: الصحاح للجوهري ٨٧٦/٣، والتاج للزبيدي ١٣٣/١٥.

الخِفَاف وخَرَّازها، والإسْكَاف لكل صانع غير صانع الخِفَاف، ومنهم من يرى أنَّ صانع الخِفَاف من استعمالات الإسْكاف غير أن تخصيصه بهذا الصانع دون غيره خطأ، ونسب بعضهم استعمال الإسْكَاف لصانع الخِفَاف إلى العوام على تفصيل في ذلك[١٣١١]، وإليك بيانه.

المجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ استعمال الإسْكَاف لصانع الخِفَاف وخَرَّازها صواب؛ لأنَّه مسموع عن العرب[١٣١٢]، ومن ذلك ما جاء عن الأزهريِّ: ((ويُقال: رَجُلٌ إسْكَافٌ وأُسْكُوْفٌ للخَفَّاف))[١٣١٣]. ومنه أيضاً قول ابن عبَّاد: ((والإسْكَافُ: مَصْدَرُه السِّكَافَة، ولا فِعْلَ له، ويُقال: أُسْكُوْفٌ وسَيْكَفٌ وسَكَّافٌ، وقيل: هو الخَرَّاز))[١٣١٤]. ومنه أيضاً قول الزمخشريِّ: ((هو إسْكَافٌ من الأسَاكِفَة، وهو الخَرَّاز))[١٣١٥].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ الصواب في هذه المسألة التفريق بين دلالة استعمال الأَسْكَف ودلالة استعمال الإسْكَاف؛ فتقول لصانع الخِفَاف: أَسْكَف، وتقول لكلِّ صانع غير صانع الخِفَاف: إسْكَاف[١٣١٦]، ومن ذلك قول ابن الأعرابيِّ: ((الإسْكَافُ عند العرب: كُلُّ صانع غير مَنْ يعمل الخِفَاف، فإذا أرادوا معنى الإسْكَاف في الحَضَر قالوا: هو الأَسْكَف، وأنشدَ:

(١٣١١) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٨١/١٢، ولحن العوام للزُّبيدي ص٢٥٠، والتهذيب لابن شُهَيد ص٢٦٦، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٢١١، والمدخل للخمي ص١٤٩، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٥٩، وتصحيح التصحيف للصفدي ص١٠٤، والقاموس للفيروزآبادي ٥٥٦/٣، والتاج للزَّبيدي ٣٢٨/٢٩.

(١٣١٢) انظر: التهذيب للأزهري ٤٧/١٠، والمحيط لابن عباد ١٨٩/٦، والأساس للزمخشري ٤٦٦/١، وشمس العلوم للحميري ٣١٣٦/٥، والعباب للصغاني (حرف الفاء) ص٢٨٥، والمصباح للفيومي ص١٤٧، والقاموس للفيروزآبادي ٢٠٦/٣، والتاج للزبيدي ٤٥٠/٢٣، وتكملة المعاجم لدوزي ١٠٧/٦، والمعجم الوسيط ٤٣٩/١.

(١٣١٣) تهذيب اللغة ٤٧/١٠ .

(١٣١٤) المحيط في اللغة ١٨٩/٦ .

(١٣١٥) أساس البلاغة ٤٦٦/١ .

(١٣١٦) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٤٧/١٠، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص١٧٤، والتنبيه والإيضاح لابن برِّي ٣٦٤/٣، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٥٩، والعباب للصغاني (حرف الفاء) ص٢٨٥، وتصحيح التصحيف للصفدي ص١٠٤، والقاموس للفيروزآبادي ٢٠٦/٣، والكليَّات للكفوي ص٨٢، والتاج للزبيدي ٤٥/٢٣.

وَضَعَ الأَسَكَفُ فِيْهِ رُقَعاً مِثْلَ ما ضَمَّدَ جَنْبَيْهِ الطَّحِلْ[١٣١٧]))[١٣١٨].

ومنه أيضاً قول ابن بَرِّي: ((وحكى أبو عُمَر[١٣١٩] عن ثعلب أنَّ كلَّ صانعٍ إسْكَافٌ، فأمَّا صانع الخِفَاف فهو أَسْكَف، وقول الأعشى: (أَرَنْدَجُ إسْكَافٍ) خَطَأٌ))[١٣٢٠]. ومنه أيضاً قول ابن الجوزيِّ: ((تقول: هو الأَسْكَف، للذي تُسمِّيه العامَّةُ: الإسْكَاف))[١٣٢١].

ومن اللغويين من أجاز استعمال الإسكاف لكلِّ صانع مطلقاً غير أنَّ تخصيص استعماله بصانع الخِفَاف وخَرَّازها دون غيره خطأ[١٣٢٢]، ومنه قول أبي بكر الزُّبيديُّ: ((يقولون: إسْكَاف، للخَرَّاز خاصَّة، قال أبو بكر: وكلُّ صانع عند العرب إسْكَاف))[١٣٢٣].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ استعمال الإسكاف لصانع الخِفَاف وخَرَّازها سليم من وجهين؛ أحدهما السماع، والآخر إطلاق الدِّلالة، أمَّا السماع فقد مرَّ بك أنَّ جمعاً من ثقات العربيَّة المتقدِّمين والمتأخرين أثبتوه عن بعض فصحاء العرب، وجاء في بعض شعر الجاهليين، وأمَّا إطلاق الدِّلالة فقد حكى جمع من أهل العربيَّة أنَّ العرب تُسمِّي كلَّ صانع –بلا استثناء– إسْكَافاً[١٣٢٤]، وصانع الخِفَاف وخَرَّازها من جملة الصُّنَّاع، فإن قيل: ذكر بعض اللغويين –

([١٣١٧]) للنابغة الجعدي، وروايته في ديوانه: وَضَعَ الأُسْكُوْبُ فِيه رُقَعاً مثل ما يُرْقَعُ بالكَيِّ الطَّحِلْ. انظر: ديوانه ص١١٤. والأُسْكُوْب: لغة في الإسْكَاف للخَفَّاف والحَدَّاد. انظر: الجمهرة لابن دريد ٣٣٩/١، والتاج للزبيدي ٦٧/٣.

([١٣١٨]) تهذيب اللغة للأزهري ٤٧/١٠، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص١٧٤، والعباب الزاخر للصغاني (حرف الفاء) ص٢٨٥، وتاج العروس للزبيدي ٤٥٠/٢٣.

([١٣١٩]) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد اللُّغويُّ المعروف بغُلام ثعلب لملازمته شيخه ثعلب، كان من أحفظ أهل زمانه للعربيَّة، ومن أشهر تصانيفه كتاب شرح الفصيح، وقد توفي في بغداد سنة خمس وأربعين وثلاث مئة من الهجرة. انظر: طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي ص٢٠٩، وإنباه الرواة للقفطي ١٧١/٣، وبغية الوعاة للسيوطي ١٦٤/١.

([١٣٢٠]) التنبيه والإيضاح ٣٦٤/٣. والأَرَنْدَجُ: جِلْد أسود يُدبغ ليعمل منه الخَفَّافُ خِفَافَه. انظر: التهذيب للأزهري ١٧٠/١١، والتاج للزبيدي ٥٩٦/٥. قلتُ: التخطئة هنا لاستعمال الإسْكَاف في موضع الأَسْكَف، وتتمة بيت الأعشى: عَلَيْهِ دَيَابُوْذٌ تَسَرْبَلَ تَحْتَهُ أَرَنْدَجُ إسْكَافٍ يُخَالِطُ عِظْلِمَا. انظر: ديوانه ص٢٧٩.

([١٣٢١]) تقويم اللسان ص٥٩.

([١٣٢٢]) انظر: انظر: لحن العوام للزُّبيدي ص٢٥٠، والتهذيب لابن شُهيد ص٢٦٦، والتثقيف لابن مكي ص٢١١، والمدخل لابن هشام اللخمي ص١٤٩، والفلك الدائر لابن أبي الحديد ص٨٠.

([١٣٢٣]) لحن العوام ص٢٥٠ .

([١٣٢٤]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص١٨٧، والمُنْتخب لكراع النَّمل ص٣٣٠، والجمهرة لابن دريد ١١٩٤/٢، وديوان الأدب للفارابي ٢٧٧/١، والتهذيب للأزهري ٤٧/١٠، وليس في كلام العرب لابن خالويه ص٨٢،

كما مرَّ بك- أنَّ صانع الخِفَاف ليس داخلاً في هذا الإطلاق، وقد قال الجوهريُّ: ((وقول مَنْ قال: كلُّ صانع عند العرب إسْكَاف، فغير معروف))[١٣٢٥]. فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ ناقل الإطلاق عن العرب ليس فرداً خالف الجمهور؛ فيُحمل نقله على الوهم، بل هم جمع من ثقات المتقدِّمين، وقد استشهدوا على الإطلاق بشواهد -في المظانِّ السابقة- استُعمل فيها اللفظ في أكثر من صنعة، فإن قيل: حُمِلَ ذلك على التَّوَهُّم. فالجواب: الأصل حمل الشاهد على ظاهره، وليس بناء فكرتك ثم إخراج ما يقدح فيها من أقوال العرب الفصحاء بتوجيه متكلَّف، والآخر أنَّ عدم معرفة بعض اللغويين لهذا الإطلاق -كما ذكر الجوهريُّ- ليس حجَّة على ثقات اللغويين قبله وبعده، وقد أثبتوا هذا الإطلاق في استعمال الإسْكَاف لكلِّ صانع.

فإن قيل: الإشكال أنَّ بعض العوام حصر دلالة الإسْكَاف في صانع الخِفَاف وخَرَّازها دون غيره، والإسْكَاف يُقال له ولغيره. فالجواب: شهرة استعمال الإسْكَاف لصانع الخِفَاف وخَرَّازها عند العوام ليست دليلاً على منعهم استعمال غيره، وإنَّما هذه نتيجة خرج بها بعض اللغويين؛ لأنَّه لم يعرف منهم إلا هذا الاستعمال؛ فشهرة استعمالي كلمة قَالَ -مثلاً- من القَوْل لا يعني منعي استعمالها من القيلولة، وهكذا دواليك في غيرها من المشترك اللَّفظيِّ.

المسألة الخامسة عشرة :

((قال أبو مَنْصُور: سُمِّيتْ القافِلَةُ قافِلَةً تفاؤلاً بقُفُولها عن سَفَرها الذي ابتدأتْهُ، قال: وظَنَّ ابنُ قُتيبة أنَّ عوامَّ النَّاس يغلطون في تسميتهم النَّاهضين في سَفَر أَنشؤوه قافِلَةً، وأنَّها لا تُسمَّى قافلة إلا مُنْصَرِفَة إلى وَطَنِها، وهذا غلط، ما زالت العرب تُسمِّي النَّاهضين في ابتداء الأسفار قافلةً تفاؤلاً بأنْ يُيَسِّر الله لها القُفُول، وهو شائع في كلام فُصَحائهم إلى اليوم[١٣٢٦]))[١٣٢٧].

والمحيط لابن عباد ١٨٩/٦، والتلخيص لأبي هلال العسكري ص٤٠٧، ومقاييس اللغة لابن فارس ٩٠/٣، وفقه اللغة للثعالبي ص٤٦، والمحكم لابن سيده ٧٢٦/٦، والإبانة للعوتبي ٧٤٠/٤، وأساس البلاغة للزمخشري ٤٦٦/١، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص١٧٤، والمصباح للفيومي ص١٤٧، والمزهر للسيوطي ١٢٥/٢، والتاج للزبيدي ٤٥٠/٢٣.

(١٣٢٥) الصحاح ١٣٧٦/٤ .

(١٣٢٦) انظر: تهذيب اللغة ١٣٤/٩ .

(١٣٢٧) ٥٦٠/١١ .

نقل ابن منظور هذه المسألة من أبي منصور الأزهريِّ، وقد اختلف أهل العربيَّة في دلالة استعمال القافلة؛ فمنهم من يرى أنها لا تُستعمل إلا للرَّاجعين إلى وطنهم، ومنهم من يرى أنها تُستعمل للذَّاهبين والرَّاجعين، ونسب بعضهم هذا الاستعمال إلى العوامِّ[١٣٢٨]، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ استعمال القافلة للذَّاهبين والرَّاجعين صواب؛ لأنَّه مسموع عن الفصحاء[١٣٢٩]، ومنه قول الأزهريِّ في نصِّ المسألة، ومنه قول ابن الأثير: ((والقافِلَة: اسمٌ لجماعة المسافرين إذا رجعوا، وإذا ذهبوا))[١٣٣٠]. ومنه قول الصَّغانيِّ: ((وقول مَنْ قال: ((القَافِلَةُ: الرَّاجِعَةُ من السَّفَر فقط))، غَلَطٌ، بل يُقال للمُبتدئة في السَّفَر أيضاً تفاؤلاً لها بالرُّجوع))[١٣٣١].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ القافلة تُستعمل للرَّاجعين إلى وطنهم، واستعمالها للذَّاهبين خطأ؛ لأنَّه لم يثبت عن العرب[١٣٣٢]، ومنه قول ابن قتيبة فيما يُوضع في غير موضعه: ((ومن ذلك القَافِلَةُ، يذهب النَّاس إلى أنَّها الرُّفْقَة في السَّفَر ذاهبةً كانت أو راجعةً، وليس كذلك،

([١٣٢٨]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٢٤، والزاهر للأنباري ٧٠/٢، والتهذيب للأزهري ١٣٤/٩، والإبانة للعوتبي ٦٣/٤، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٥١، وتهذيب الخواص لابن منظور ص١٧٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢١٤، وبحر العَوَّام لابن الحنبلي ص٧٨، وخير الكلام لابن بالي ص٤٤، والتاج للزبيدي ٢٦٤/٣٠.

([١٣٢٩]) انظر: التهذيب للأزهري ١٣٤/٩، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص٩٣، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ١٩٢/٢، وحواشي ابن برِّي وابن ظفر على درة الغوَّاص ص١٤٩، والشافي لابن الأثير ٣٥١/١، ٤١٨/١، والتكملة للصغاني ٤٩٠/٥، وتحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص١٨٦، وتهذيب الخواص لابن منظور ص١٧٢، والمصباح للفيومي ص٢٦٤، والقاموس للفيروزآبادي ٦٠١/٣، وبحر العوَّام لابن الحنبلي ص٧٨، وخير الكلام لابن بالي ص٤٤، والتاج للزبيدي ٢٦٥/٣٠، والمعجم الوسيط ٧٥٢/٢، ومعجم الأخطاء للعدناني ص٢٠٨.

([١٣٣٠]) الشافي ٤١٨/١ .

([١٣٣١]) التكملة ٤٩٠/٥ .

([١٣٣٢]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٢٤، والأضداد ص٢١، والزاهر للأنباري ٧٠/٢، والأمالي للقالي ص٣٢٨، ومقاييس اللغة لابن فارس ١١٢/٥، وفقه اللغة للثعالبي ص٢٥٤، والإبانة للعوتبي ٦٣/٤، ودرَّة الغوَّاص للحريري ص١٠٠، والمجموع المغيث للمديني ٧٣٩/٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٥١، ومتن موطأة الفصيح لابن المرَحَّل ص٤٧، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤١٢، والتوقيف للمناوي ص٢٧٤، والتاج للزبيدي ٢٦٤/٣٠.

إنَّما القافلة الراجعة من السَّفَر))[١٣٣٣]. ومنه قول أبي بكر الأنباريِّ: ((القَافِلَةُ عند العرب: الرُّفْقَة الراجعة من السَّفَر، يُقال: قَفَلَ الجُنْدُ يَقْفُلُون: إذا رجعوا، والعامَّة تُخطئ في القافلة، فتظنُّ أنَّ القافلة الرُّفْقَة في السَّفَر ذاهبةً كانت أو راجعةً، وليس الأمر في ذلك عند العرب على ما يظنُّون))[١٣٣٤].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ استعمال القافلة للذَّاهبين والرَّاجعين صحيح من وجهين؛ أحدهما السَّماع، والآخر تطوُّر الدِّلالة بالتَّضاد، أمَّا السَّماع عن فصحاء العرب فقد مرَّ بك عن جمع من ثقات اللغويين، ومن سمع حجَّة على من لم يسمع، وأمَّا تطوُّر الدِّلالة بالتَّضاد فإنَّ من عادة العرب تسمية الشَّيء بضدِّه تفاؤلاً في وقوعه، ومنه تسميتهم الأرض المَهْلَكة مَفَازَةً تفاؤلاً لداخلها بالفَوْز، وتسميتهم العَطْشَان رَيَّانَ تفاؤلاً برِيِّه، وتسميتهم الملدوغ سليماً تفاؤلاً بسلامته، وتسميتهم الأعمى بصيراً تفاؤلاً له بالإبصار، وتسميتهم جُرْحاً في الجِلْد دُمَّلاً تفاؤلاً باندماله، وغير ذلك كثير[١٣٣٥]، وهو ملمح لغويٌّ راقٍ لطيف لم أقف على من أفرده بالتَّصنيف تتبُّعاً ودرساً رغم كثرة أمثلته المسموعة، ومنه لفظ المسألة، فالأصل أنَّه من القُفُول للرجوع غير أنَّ تسمية الذَّاهبين به تفاؤلاً برجوعهم إلى وطنهم، وهو باب ما زال مطروقاً بين النَّاس إلى يومنا، فيقول بعضنا عن المريض: هو طَيِّب، وإن كان في شدَّة مرضه تفاؤلاً بشفائه، وتجد أهلنا في بلاد المغرب يُسمُّون النَّار عافِيَةً تفاؤلاً بالسَّلامة منها[١٣٣٦]، وهكذا دواليك.

المسألة السادسة عشرة :

((خَتَنُ الرَّجُلِ المتزوِّجُ بابنته أو بأخته[١٣٣٧]...، غيرُه: الخَتَنُ: كلُّ مَنْ كان مِنْ قِبَلِ المَرْأَةِ مثل الأب والأخ، وهم الأَخْتَان، هكذا عند العرب، وأمَّا العامَّةُ فخَتَنُ الرَّجُلِ زَوْجُ

([١٣٣٣]) أدب الكاتب ص٢٤ .

([١٣٣٤]) الزاهر ص٧٠ .

([١٣٣٥]) انظر: العين للخليل ٣٨٩/٧، والكامل للمبرد ١٤٥/١، ومجالس ثعلب ص١٧٠، والجمهرة لابن دريد ٦٨١/٢، والأضداد للأنباري ص٥٦، ٣٦٧، والتهذيب للأزهري ٢٠٧/١٣، والخصائص لابن جني ١٣٤/٢، والصحاح للجوهري ١٩٥٢/٥، والمقاييس لابن فارس ٣٢٠/٤، والأساس للزمخشري ٣٩/٢، ومفتاح العلوم للسكاكي ص٣٢٤، والتاج للزبيدي ٣٩٦/٣٢، ودراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح ص٣١٠.

([١٣٣٦]) سمعتُ هذا من الشيخ المغربي الدكتور سعيد الكملي، وقد استفدتُ من دروسه كثيراً في علوم العربيَّة والفقه.

([١٣٣٧]) انظر: المحكم لابن سيده ١٥١/٥ .

ابنته[١٣٣٨]))[١٣٣٩].

نقل ابن منظور من بعض أصوله دلالة استعمال الخَتَنِ، فمن اللغويين من يرى أنَّها لكلِّ مَنْ كان مِنْ قِبَلِ المرأة من أهلها، ومنهم مَنْ يرى أنَّ زوج البنت استعمال من استعمالاتها، وقد نسب بعض اللغويين هذا الاستعمال إلى العوامِّ لشهرته بينهم[١٣٤٠]، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ استعمال الخَتَنَ لزوج البنت صواب؛ لأنَّه مسموع عن العرب[١٣٤١]، ومنه قول الخليل: ((والخَتَنُ: الصِّهْرُ...، والخَتَنُ: زَوْج فتاة القوم))[١٣٤٢]. ومنه أيضاً قول ابن سيده: ((وخَتَنُ الرَّجُل: المُتَزَوِّج بابنته أو بأُخته، وقال ابن الأعرابيِّ: الخَتَنُ أَبُو امرأة الرَّجُل وأخو امرأته، والجميع أَخْتَان، والأنثى خَتَنَة. وخاتَنَهُ: تَزَوَّج إليه، والاسم الخُتُونَة))[١٣٤٣].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ الخَتَنَ عند العرب مَنْ كان مِنْ قِبَل المرأة من أهلها، أمَّا استعماله لزوج البنت فشائع بين العوامِّ[١٣٤٤]، ومنه قول الأصمعيِّ الذي ذكره الأزهريُّ: ((الأَحْمَاءُ مِنْ قِبَل الزَّوج، والأَخْتَانُ من قِبَل المرأة، والصِّهْرُ يجمعهما، قال: لا يُقال غيره.

([١٣٣٨]) انظر: الصحاح للجوهري ٢١٠٧/٥. وفيه: ((وأمَّا عند العامَّةِ....)).

([١٣٣٩]) ١٣٨/١٣ .

([١٣٤٠]) انظر: الزاهر للأزهري ص١٨٣، والصحاح للجوهري ٢١٠٧/٥، والتنبيه لابن برِّي ٢٣٥/٥، والمُغَرِّب للمُطَرِّزي ص١٣٨، والمصباح للفيومي ص٨٨، وعمدة القاري للعيني ٣٠/١٤، وتاج العروس للزبيدي ٤٧٩/٣٤.

([١٣٤١]) انظر: العين للخليل ٢٣٨/٤، والجمهرة لابن دريد ٣٩٠/١، وعمدة الكُتَّاب للنَّحَّاس ص٤٣٩، والتهذيب للأزهري ١٣٣/٧، والتلخيص لأبي هلال العسكري ص١٣٢، ومقاييس اللغة لابن فارس ٢٤٥/٢، والمحكم لابن سيده ١٥١/٥، والإبانة للعوتبي ٦٥/٣، وأساس البلاغة للزمخشري ٢٣١/١، وغريب الحديث لابن الجوزي ٢٦٤/١، والنهاية لابن الأثير ١٠/٢، والتكملة للصغاني ٢٢١/٦، والتاج للزبيدي ٤٧٩/٣٤، والمعجم الوسيط ٢١٨/١.

([١٣٤٢]) العين ٢٣٨/٤ .

([١٣٤٣]) المحكم ١٥١/٥ .

([١٣٤٤]) انظر: الصحاح للجوهري ٢١٠٧/٥، والتنبيه لابن برِّي ٢٣٥/٥، والمُغَرِّب للمُطَرِّزي ١٣٨، والمصباح للفيومي ص٨٨، والكواكب الدراري للكرماني ٥٩/١٢، وعمدة القاري للعيني ٣٠/١٤، والتاج للزبيدي ٤٧٩/٣٤.

ونحو ذلك قال ابن الأعرابيِّ))[١٣٤٥]. وقال الجوهريُّ: ((الخَتَنُ، بالتَّحريك: كلُّ مَنْ كان مِنْ قِبَلِ المَرْأَةِ مثل الأب والأخ، وهم الأَخْتَان، هكذا عند العرب، وأمَّا عند العامَّةِ فخَتَنُ الرَّجُلِ زَوْجُ ابنته))[١٣٤٦]. وقال الزَّبيديُّ: ((والخَتَنُ، بالتَّحريك: الصِّهْرُ، نقلَهُ اللَّيثُ، وهو زوج ابنته، ونسبه الجوهريُّ إلى العامَّة...، أو كُلُّ مَنْ كان مِنْ قِبَل المرأة كالأب والأخ، قال الجوهريُّ: هكذا عند العرب))[١٣٤٧].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ استعمال الخَتَنَ لزَوج البنت صحيح؛ لأنَّه معنى من معانيه الثابتة -كما مرَّ بك- عن فصحاء العرب، ومجيء الخَتَن لأهل المرأة لا يُعارض مجيء اللفظ نفسه لمعنى آخر، وهو زوج البنت أو الأخت، وهذا باب شائع في العربيَّة، وجمهرة المُجيزين ذكروا المعنى الذي ذكره المانعون غير أنَّهم أضافوا إليه غيره ممَّا ثبت عن فصحاء العرب، فإن قيل: قد نصَّ بعضهم أنَّه لا يُقال عند العرب غير ما حكى. فالجواب: عدم العلم لا يعني العلم بالعدم، ومن سمع حجَّة على من لم يسمع؛ فالذين أثبتوا المعنى الآخر عن العرب جمع من كبار اللغويين المتقدِّمين، وقد أفرد الفقهاء أيضاً على هذا المعنى مسائل[١٣٤٨]، فإن قيل: وما شاهد سماع المُجيزين؟ فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ إثبات الاستعمال لا يلزم منه إثبات شاهد نثريٍّ أو شعريٍّ له؛ فحسبك من ذلك سماع ثقات الرُّواة المتقدِّمين له، ولا يلزم سوق شاهد لكلِّ استعمال سمعه الرُّواة من فصحاء العرب، والآخر أنَّ لهذا الاستعمال -مع تقرير ما سبق- شواهد كثيرة، ومن أشهرها قول الحبيب المصطفى -صلى الله عليه وآله وسلَّم-: ((أمَّا أنت يا عليُّ فخَتَنَي وأَبُو وَلَدي، وأنا منك، وأنت منِّي))[١٣٤٩]. ومنه قول الرَّاجز:

زَوَّجْتُهَا عُتْبَةَ أَوْ مُعَاوِيَهْ

([١٣٤٥]) تهذيب اللغة ٦٨/٦ .

([١٣٤٦]) الصحاح ٢١٠٧/٥ .

([١٣٤٧]) تاج العروس ٤٧٩/٣٤ .

([١٣٤٨]) إن أوصى رجُلٌ لأَخْتَانِه بمال أُعْطِي أزواج البنات من هذا المال؛ لأنَّهم من الأَخْتَان عُرْفاً، وذلك محكيٌّ لغةً. انظر: الزاهر للأزهري ص١٨٣، ونهاية المطلب للجويني ٣١٣/١١، والفقه الإسلامي وأدلَّته للزحيلي ٧٥١٤/١٠.

([١٣٤٩]) انظر: مسند أحمد برقم ٢١٧٧٧، والسنن الكبرى للنسائي برقم ٨٤٧٠، وصحيح الجامع للألباني برقم ١٣٤٨.

أَخْتَانُ صِدْقٍ وَمُهُوْرٌ عَالِيَهْ[١٣٥٠]

المسألة السابعة عشرة :

((القَطِنَةُ والقِطْنَةُ، مِثْلُ المَعِدَةِ والمِعْدَةِ: مِثْلُ الرُّمَّانَةِ تكون على كَرِشِ البَعِيرِ، وهي ذات الأَطْبَاق، والعامَّةُ تُسمِّيها الرُّمَّانَة[١٣٥١]...، قال أبو العبَّاس: هي القَطِنَة، وهي الرُّمَّانَة[١٣٥٢]))[١٣٥٣].

نقل ابن منظور من الجوهريِّ دلالة استعمال الرُّمَّانَة في هذا الموضع لمَا تكون في جوف الدَّابَّة مع الكَرِش لطعامه، وأثبت هذا الاستعمال بعض اللغويين، وأهمله آخرون عند حديثهم عن معنى الرُّمَّانة عند العرب، ونسبوا هذا الاستعمال المُحْدَث إلى العوامِّ[١٣٥٤]، وإليك البيان.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ من معاني الرُّمَّانة الثابتة ما يكون في جوف الدَّابَّة مع كرشها لطعامها[١٣٥٥]، ومن ذلك قول أبي العبَّاس ثعلب: ((القَطِنَةُ: وهي الرُّمَّانَةُ))[١٣٥٦]. ومنه أيضاً قول كُرَاع النَّمل: ((ورُمَّانَةُ الفَرَس: التي فيها عَلَفُهُ))[١٣٥٧]. ومنه أيضاً قول الزمخشريِّ: ((ومَلَأت الدَّابَّةُ رُمَّانَتَها، وهي موضع العَلَف من جَوْفِها))[١٣٥٨].

(١٣٥٠) لم أقف –بعد بحث– على قائله، وقد قيل بحضرة معاوية بن أبي سفيان في قصة طريفة. انظر: المبسوط للسرخسي ١٤/٥، وتاريخ دمشق لابن عساكر ١٤٣/٦٨، والتنبيه لابن برِّي ٢٣٥/٥، والتاج للزبيدي ٤٨٠/٣٤.

(١٣٥١) انظر: الصحاح للجوهري ٢١٨٣/٦ .

(١٣٥٢) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٤/٩ .

(١٣٥٣) ٣٤٣/١٣. قلتُ: أثبتَ ابن منظور هذا الاستعمال في معاني الرمَّانة في مادَّتها اللغوية. انظر: ١٨٦/١٣.

(١٣٥٤) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٩٢٥/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٤/٩، والصحاح للجوهري ٢١٨٣/٦، وإسفار الفصيح للهروي ص١٣٤، والقاموس للفيروزآبادي ٢٦٢/٤، وتاج العروس للزبيدي ١٠/٣٦.

(١٣٥٥) انظر: التَّقفية للبَنْدَنِيْجِي ص٦٦١، والمُنَجَّد في اللغة لكراع النَّمل ص٤٤، ٢١٨، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٨٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٤/٩، والمحيط لابن عبَّاد ٢٣٦/١٠، والمحكم لابن سيده ٢٦٦/١٠، وأساس البلاغة للزمخشري ٣٨٨/١، وتاج العروس للزبيدي ١١٥/٣٥، ١٠/٣٦، والمعجم الوسيط ٣٧٤/١.

(١٣٥٦) تهذيب اللغة للأزهري ٢٤/٩، وتاج العروس للزبيدي ١٠/٣٦ .

(١٣٥٧) المُنَجَّد ص٢١٨ .

(١٣٥٨) أساس البلاغة ٣٨٨/١ .

المانعون :

أهمل جمع من اللغويين هذا الاستعمال عند حديثهم عن استعمالات الرُّمَّانَة عند العرب في مادَّتها اللغويَّة[١٣٥٩]، ونسبه بعض هؤلاء -استطراداً- إلى العوامِّ عند حديثهم عن معنى القَطِنَة في مادَّتها اللغويَّة[١٣٦٠]، فإن قيل: ليس في ذلك منع صريح لاستعمال الرُّمَّانة لمَا في جوف الدَّابَة. فالجواب: هذا صحيح؛ فليس في صنيعهم تخطئة صريحة لمَا نُسب إلى العوامِّ غير أنَّ إهمال هذا الاستعمال في مادَّته، ثم نسبته إلى العوامِّ في مادة أخرى استطراداً يدلُّ على اطِّراحه والتَّزهيد فيه على أدنى التأويلات نظراً في مدلول صنيعهم.

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن استعمال الرَّمَّانة لمَا في جوف الدَّابَّة لطعامها صحيح من وجهين؛ أحدهما السَّماع عن العرب، والآخر التطوُّر الدِّلالي بتسمية الشَّيء باسم ما يشاركه في صفته، أمَّا السَّماع فقد أثبت هذا الاستعمال في مادَّته اللغويَّة جمع من ثقات العربيَّة المتقدِّمين -كما مرَّ بك- دون أن ينسبوه إلى العوامِّ أو المُحْدَثين، بل ذكروه من جملة استعمالات هذا اللفظ عن العرب في المجموع عنهم، وهو كافٍ في قبوله، وأمَّا التَّطوُّر الدِّلاليُّ فإنَّ من عادة العرب تسمية الشَّيء باسم ما يشاركه في صفته على التَّشبيه، ومن ذلك تسمية هيئة مخصوصة لثُدِيِّ النِّساء بالرُّمَّان[١٣٦١]، قال النَّابغة الذُّبيانيُّ:

يُخَطِّطْنَ بالعِيْدَانِ فِيْ كُلِّ مَقْعَدٍ وَيَخْبَأْنَ رُمَّانَ الثُّدِيِّ النَّوَاهِدِ[١٣٦٢]

وقال منصور النَّمَريُّ[١٣٦٣]:

([١٣٥٩]) انظر: العين للخليل ٢٧٠/٨، وجمهرة اللغة لابن دريد ٨٠٢/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ١٥٦/١٥، والصحاح للجوهري ٢١٢٦/٥، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٣٥/٢، والمصباح للفيومي ص١٢٦، والقاموس للفيروزآبادي ٢٢١/٤.

([١٣٦٠]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٩٢٥/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٤/٩، والصحاح للجوهري ٢١٨٣/٦، والقاموس للفيروزآبادي ٢٦٢/٤.

([١٣٦١]) انظر: العمدة لابن رشيق ٣٠٢/١، وأسرار البلاغة للجرجاني ص١٦٨، وأساس البلاغة للزمخشري ٣٨٨/١.

([١٣٦٢]) انظر: ديوانه ١٣٩ .

([١٣٦٣]) هو منصور بن سلمة النَّمَريُّ، من شعراء القرن الثاني الهجري، كانت له عند الخليفة الرشيد حُظْوة، واشتهر بالمدح والغزل، وذُكر أن الرشيد غضب عليه بعد ذلك؛ فطلبه لقتله غير أنه مات في الرَّقَّة قبل أن يصل إليه في خلافته.

انظر: طبقات الشعراء لابن المعتز ص٢٤١، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٧٣/١٥، والأعلام للزركلي ٢٩٩/٧.

وَلَقَدْ تَبِيْتُ أَنَامِلِيْ يَجْنِيْنَ رُمَّانَ النُّحُوْرِ[١٣٦٤]

ومنه أيضاً رُمَّانَةُ القَبَّان التي تُحرَّك على قضيب الميزان -المُسَمَّى القَبَّان- ليعتدل، وهي شبيهة بالرُّمَّانة المعروفة في شكلها[١٣٦٥]، وعليه فتسمية ما في جوف الدَّابَّة مع كرشها رُمَّانَة للشَّبه بينهما صواب، وتجري هذه التسمية مجرى نظائرها في هذا الباب، ولو لم يأتِ فيها سماع؛ لأنه توسُّع دلاليٌّ يثري اللغة، ولا يصح حبس تطوُّر الدِّلالة ما دام تطوُّرها على وجه وجيه.

المسألة الثامنة عشرة :

((والقَيْنَةُ: الأَمَةُ المُغَنِّيَةُ....، وقيل: القَيْنَةُ: الأَمَةُ مُغَنِّيَة كانت أو غير مُغَنِّيَة[١٣٦٦]. قال اللَّيث: عَوَامُّ النَّاس يقولون القَيْنَة: المُغَنِّيَة[١٣٦٧]))[١٣٦٨].

نقل ابن منظور من بعض أصوله دلالة استعمال القَيْنَة عند فصحاء العرب، فذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّها استُعملت للأَمَة عامَّة؛ فكلُّ أَمَة قَيْنَة، وذهب آخرون إلى أنَّها استُعملت عند العرب للأَمَة المُغَنِّيَة خاصَّة؛ فكلُّ أَمَة مُغَنِّيَة قَيْنَة، وقد نسب بعض اللغويين هذا الاستعمال إلى العَوَامِّ[١٣٦٩]، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال القَيْنَة للأَمَة المُغَنِّيَة صواب؛ لأنَّها استُعملت عند كثير من العرب لذلك[١٣٧٠]، ومنه قول ابن الأعرابيِّ: ((والقَيْنَةُ:

([١٣٦٤]) انظر: شعر منصور النَّمَري ص٨٥ .

([١٣٦٥]) انظر: البرصان للجاحظ ص٢٥٧، والمحيط لابن عباد ٢٣٦/١٠، والمعجم الوسيط ٣٧٤/١.

([١٣٦٦]) انظر: المحكم لابن سيده ٥٠٩/٦ .

([١٣٦٧]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٤٢/٩ .

([١٣٦٨]) ٣٥١/١٣ .

([١٣٦٩]) انظر: العين للخليل ٢١٩/٥، وغريب الحديث لابن سلَّام ١٣٢/٤، والدلائل للسَّرَقُسْطيِّ ١١٨٢/٣، والجمهرة لابن دريد ٩٨٠/٢، والتهذيب للأزهري ٢٤٢/٩، والمحيط لابن عبَّاد ٣٦/٦، وغريب الحديث للخطابي ٦٥٤/١، والإبانة للعوتبي ٦٢/٤، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٥٣، والتاج للزبيدي ٣١/٣٦.

([١٣٧٠]) انظر: المنتخب لكراع النَّمل ص٢٤٤، والعشرات لغلام ثعلب ص٧٨، والتهذيب للأزهري ٢٤٢/٩، والتلخيص لأبي هلال العسكري ص٤٢١، والمحكم ٥٠٩/٦، والمخصص لابن سيده ٣٧٥/١، وشرح المعلقات للزوزني ص١٠٥، وتفسير غريب ما في الصحيحين للحَمِيْديِّ ص٥٤، والفائق للزمخشري ٦١/١، والإيضاح للقيسي

المُغَنِّيَة))[١٣٧١]. ومنه قول كُرَاع النَّمل: ((والقَيْنَةُ: المُغَنِّيَة. ويُقال: بل هي الأَمَة مُغَنِّيَة كانت أم لا))[١٣٧٢]. ومنه أيضاً قول الأزهريِّ: ((قلتُ: إنَّما قيل للمُغَنِّية قَيْنَة إذا كان الغِنَاء لها صِنَاعةً، وذلك مِنْ عَمَل الإمَاء دون الحَرَائر))[١٣٧٣]. وأشار الفيوميُّ إلى هذا الاختصاص بقوله: ((وقيل: تختصُّ بالمُغَنِّية))[١٣٧٤].

المانعون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ القَيْنَة تعني الأَمَة عامَّة دون نظر إلى أنَّها مُغَنِّيَة أو ليست مُغَنِّية[١٣٧٥]، ومن ذلك قول الخليل بن أحمد: ((والقَيْنُ والقَيْنَة: العَبْدُ والأَمَة. وجرى في العامَّة أنَّ القَيْنَةَ المُغَنِّيَةُ))[١٣٧٦]. ومنه أيضاً قول القاسم بن سلَّام: ((قال أبو عمرو[١٣٧٧] وغيرُه: قوله: القِيَان، واحدها قَيْنَة، وهي الأَمَة، وبعض النَّاس يظنُّ القَيْنَة المُغَنِّية خاصَّة، وليس هو كذلك))[١٣٧٨]. ومنه أيضاً قول الحريريِّ: ((ومن ذلك توهُّمهم أنَّ القَيْنَة المُغَنِّيَة خاصَّة، وهي في كلام العرب الأَمَة مُغَنِّية كانت أو غير مُغنِّية، وعلى ذلك قول زُهَير:

رَدَّ القِيَانُ جِمَالَ الحَيِّ فَاحْتَمَلُوا إلَى الظَّهِيْرَةِ أَمْرٌ بَيْنَهُمْ لَبِكُ[١٣٧٩]))[١٣٨٠].

١٧٤/١، والنهاية لابن الأثير ١٣٥/٤، والمنهاج للنووي ١٤٣/١٣، والمصباح للفيومي ص٢٦٩، والقاموس للفيروزآبادي ٢٦٤/٤، والتاج للزبيدي ٣١/٣٦، والمعجم الوسيط ٧٧١/٢.

(١٣٧١) العشرات لغلام ثعلب ص٧٨، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٤٢/٩.

(١٣٧٢) المنتخب ٢٤٤/١ .

(١٣٧٣) تهذيب اللغة ٢٤٢/٩ .

(١٣٧٤) المصباح ص٢٦٩ .

(١٣٧٥) انظر: العين للخليل ٢١٩/٥، وغريب الحديث لابن سلَّام ١٣٢/٤، والدلائل للسرقسطي ١١٨٢/٣، وشرح القصائد لأبي بكر الأنباري ص١٨٨، والمحيط لابن عبّاد ٣٦/٦، وغريب الحديث للخطابي ٦٥٤/١، والصحاح للجوهري ٢١٨٦/٦، ودرة الغوَّاص للحريري ص١٦١، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٥٣، وذيل فصيح ثعلب للبغدادي ص٨، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٣٣، والتاج للزبيدي ٣٢/٣٦.

(١٣٧٦) العين ٢١٩/٥ .

(١٣٧٧) هو –فيما يغلب على ظنِّي– أبو عمرو الشَّيباني؛ لأنَّه من شيوخ القاسم بن سلَّام، وقد أكثرَ من الرِّواية عنه.

(١٣٧٨) غريب الحديث ١٣٢/٤ .

(١٣٧٩) انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ص٧٨ .

(١٣٨٠) دُرَّة الغوَّاص ص١٦١ .

وقد قال عبد اللطيف البغداديُّ[١٣٨١]: ((القَيْنُ والقَيْنَةُ: العَبْدُ والأَمَة، مِن قِنْتَهُ قَيْناً إذا أصلحتَه وخَدَمْتَه، وليست القَيْنَة المُغَنِّيَة))[١٣٨٢].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ استعمال القَيْنَة للأَمَة المُغَنِّية صحيح من وجهين؛ أحدهما السَّماع، والآخر التَّسمية بالتَّغليب، أمَّا السَّماع فقد حكاه -كما مرَّ بك- جمع من ثقات اللغويين المتقدِّمين والمتأخرين عن بعض فصحاء العرب، وإن استشهد بعض اللغويين بشواهد تدل على أنَّ المقصود بالقَيْنَة الأَمَة عموماً فقد استشهد آخرون بشواهد أخرى على أنَّ المقصود بالقَيْنَة فيها الأَمَة المُغَنِّية، ومن ذلك قول النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: ((في هذه الأُمَّة خَسْفٌ ومَسْخٌ وقَذْفٌ إذا ظَهَرَت القَيْنَات والمَعَازف وشُرِبَت الخُمُور))[١٣٨٣]. ومنه أيضاً قول عمرو بن أحمر الباهليِّ:

مِنْ دُوْنِهِمْ إنْ جِئْتَهُمْ سَمَراً عَزْفُ القِيَانِ وَمَجْلِسٌ غَمْرُ[١٣٨٤]

وأمَّا التَّسمية بالتغليب فإنَّ من عادة العرب تسمية متعدِّد الدِّلالة بأحد فروع دلالته تغليباً للأخف أو الأشهر أو الأكثر أو الأسبق؛ ومن ذلك الأسْوَدَان للتَّمْر والماء، والقَمَران للشَّمْس والقَمَر، والعُمَران لأبي بكر وعمر، والأَبَوان للأب والأم، والبَصْرَتان للبصرة والكوفة، وشواهده كثيرة، وقد أفرد بعض اللغويين لهذا مبحثاً[١٣٨٥]، ومن ذلك تسمية أفعال المقاربة عند النحويين على التَّغليب؛ لأنَّ بعضها ليس بمعنى المقاربة[١٣٨٦]، وتُحْمَل هذه المسألة على هذا الباب؛ فمَن أخذ بقول من ذكر أنَّ القَيْنَة استُعملت بين العرب للأَمَة عامَّة مغنِّية كانت أو غير مغنِّية، صحَّ له أن يستعمل القينة للمُغنِّية على التَّغليب؛ لأنَّ أكثر مُغَنِّيات العرب

([١٣٨١]) هو موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي، نحويٌّ لغويٌّ متكلِّم، له تصانيف كثيرة في اللغة والنحو والأدب والفلسفة، وقرأ على شيخه أبي البركات الأنباري علوم العربية، توفي ببغداد سنة تسع وعشرين وست مئة من الهجرة.

انظر: معجم الأدباء للحموي ١٥٧١/٤، وبغية الوعاة للسيوطي ١٠٦/٢، والأعلام للزركلي ٦١/٤.

([١٣٨٢]) ذيل فصيح ثعلب ص٨ .

([١٣٨٣]) انظر: سنن الترمذي برقم ٢٢١٢، والجامع الصغير للسيوطي برقم ٧٧٢٢، وصحيح الجامع للألباني برقم ٤٢٧٣.

([١٣٨٤]) انظر: شعر عمرو بن أحمر الباهلي ص٩٢.

([١٣٨٥]) انظر: إصلاح المنطق لابن السِّكيت ص٤٠٠، والأزمنة للمرزوقي ص١٨٩، والمخصص لابن سيده ١٤٩/٤، والإبانة للعوتبي ٤١/٢، والتذييل لأبي حيان الأندلسي ٢٢٨/١، والمزهر للسيوطي ١٨٥/٢.

([١٣٨٦]) انظر: توضيح المقاصد للمرادي ٥١٥/١، وشرح الأشموني ٢٧٣/١، وهمع الهوامع للسيوطي ٤١٠/١.

وقتئذٍ من الإمَاء، قال الزَّمخشريُّ: ((القَيْنَة عند العَرَب: الأَمَةُ، والقَيْنُ: العَبْدُ، ولأنَّ الغِنَاء أكثر ما يتولَّاه الإماء دون الحَرَائر سُمِّيت المُغَنِّية قَيْنَة))[١٣٨٧].

فإن قيل: الإشكال في أنَّ العوامَّ لا يعرفون إلا هذا الاستعمال، وليست المسألة في أنَّ استعمال القَينة للمغنِّية استعمال من استعمالاتها الثابتة. فالجواب: في العربية كثير من الألفاظ التي تتعدَّد استعمالاتها، فاشتهار استعمال منها دون غيره بين عوامٍّ لا يعني أنَّ غيره خطأ عندهم، ولا يعني كذلك تخطئة استعمالهم؛ لأنَّهم لم يستعملوا غيره، ومثال ذلك المَوْتُ للسُّكون، فمنه الموت ضدُّ الحياة، ومنه الموت للنَّوم[١٣٨٨]، فلا يصح أن يُخطَّأ عوامٌّ لأنَّ المشهور بينهم استعمال الموت ضدَّ الحياة خاصَّة، ولا يستعملونه للنَّوم، وعليه فاشتهار دلالة من دلالات اللفظ بين العوامِّ ليست مسوِّغاً في تخطئتهم أو إلزامهم باستعمال دلالة أخرى له.

المسألة التاسعة عشرة :

((والرَّاوِيَةُ: هو البَعِير أو البَغْل أو الحِمَار الذي يُسْتَقى عليه الماء....، قال: والعامَّة تُسمِّي المَزَادَة راوِيَةً، وذلك جائز على الاستعارة، والأصل الأوَّل[١٣٨٩]))[١٣٩٠].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في دلالة استعمال الرَّاوِيَة، فمن اللغويين مَنْ يرى أنَّها تُستعمل للدَّابَّة التي يُسْتَقى عليها الماء، وليست المَزَادَة، ومنهم مَنْ يرى أنَّها تُستعمل أيضاً للمَزَادَة، وقد نسب بعض اللغويين هذا الاستعمال إلى العوامِّ[١٣٩١]، وإليك البيان.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ استعمال الرَّاوِيَة للمَزَادَة صواب[١٣٩٢]، قال ابن سلَّام:

([١٣٨٧]) الفائق ٦١/١ . وقد أشار إلى مثل ذلك الأزهريُّ في قوله السابق.

([١٣٨٨]) انظر: التهذيب للأزهري ٢٤٥/١٤، والتاج للزبيدي ٩٨/٥. ومنه قول الله -تعالى- : ((اللهُ يتوفَّى الأنفس حين موتها....)). انظر: جامع البيان للطبري ٢٩٩/٢١، والزاهر للأنباري ٣٧٤/٢، والجامع للقرطبي ٢٦١/١٥.

([١٣٨٩]) انظر: الصحاح للجوهري ٢٣٦٤/٦ .

([١٣٩٠]) ٣٤٦/١٤ .

([١٣٩١]) انظر: غريب الحديث للحربي ٧٨١/٢، ولحن العوام للزبيدي ص٢٤٢، والصحاح للجوهري ٢٣٦٤/٦، والتهذيب لابن شُهيد ص٢٨٩، والتنبيه لابن برِّي ٨٤/٦، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١١٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٧٦، وتاج العروس للزبيدي ١٩٢/٣٨، ومعجم الأصول الفصيحة للعبودي ٣٦٣/٥.

([١٣٩٢]) انظر: غريب الحديث لابن سلَّام ١٥٦/١، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٦٤، والمنتخب لكراع النَّمل

((العرب تُسَمِّي الشَّيء باسم غيره إذا كان معه أو مِن سببه، كما قالوا للمَزَادَة: راوِيَة، وإنَّما الرَّاوِيَة البَعِير الذي يُسْتقى عليه، فسُمِّيت المَزَادَة راوِيَة به لأنَّها تكون عليه))[١٣٩٣]. وقال أبو بكر الأنباريُّ: ((ومن الحروف الرَّاوِيَة، يُقال للمَزَادَة: راوِيَة، وللبعير الذي يحمل المَزَادَة: راوِيَة))[١٣٩٤].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ الرَّاوِيَةَ الدَّابَّةُ التي يُحمل عليها الماء، وليست المَزَادَة[١٣٩٥]، ومن ذلك قول ابن السِّكِّيت: ((وتقول: هي المَزَادَة، للتي يُستقى فيها الماء، ولا تقل: راوِيَة، إنَّما الرَّاوِيَة البَعِير أو البَعْل أو الحِمَار الذي يُحمل عليه الماء))[١٣٩٦]. ومنه أيضاً قول ابن الجوزي: ((وتقول للبَعِير أو الحِمَار الذي يُستقى عليه: راوِيَة، فأمَّا التي فيها الماء فمَزَادَة، والعامَّة تُسمِّي المَزَادَة: راوِيَة))[١٣٩٧].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ استعمال الرَّاوِيَة بمعنى المَزَادَة للماء ونحوه صواب من وجهين؛ أحدهما السَّماع، والآخر تسمية الشيء باسم محلِّه ومجاوره، أمَّا السَّماع فرواه جمع من اللغويين المتقدِّمين -كما مرَّ بك- عن العرب، ومن شواهده قول ابن عبَّاس -رضي الله عنه-: ((إنَّ رَجُلاً أَهْدى للنبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- راوِيَة خَمْرٍ، فقال له رسول الله -صلى الله عليه وسلَّم-: هل علمتَ أنَّ الله قد حرَّمها؟))[١٣٩٨]. ومنه أيضاً قول عمرو بن

ص٦٤٧، والجمهرة لابن دريد ١٢٥٦/٣، والأضداد للأنباري ص١٦٤، والتهذيب للأزهري ٦٨/٢، والصحاح للجوهري ٢٣٦٤/٦، ومجمل اللغة لابن فارس ص٤٠٤، والتلخيص للعسكري ص٢١٥، والمحكم لابن سيده ٣٥٣/١٠، وأساس البلاغة للزمخشري ٣٩٧/١، وشمس العلوم للحميري ٢٦٧٥/٤، والتنبيه لابن برِّي ٨٤/٦، والنهاية لابن الأثير ٢٧٩/٢، والقاموس للفيروزآبادي ٣٧٢/٤، والمزهر للسيوطي ٤٣٠/١، والتاج للزبيدي ١٩٢/٣٨.

[١٣٩٣] غريب الحديث ١٥٦/١ .

[١٣٩٤] الأضداد ص١٦٤ .

[١٣٩٥] انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٣١، وغريب الحديث للحربي ٧٨١/٢، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٤٠٨، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٣٠٣/١، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١١٢، والمنهاج للنووي ٤/١١، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٧٦.

[١٣٩٦] إصلاح المنطق ص٣٣١ .

[١٣٩٧] تقويم اللسان ص١١٢ .

[١٣٩٨] انظر: صحيح مسلم برقم ٤٠٤٤، وسنن النسائي الصغرى برقم ٤٦٦٨، والتعليقات الحسان للألباني برقم

مِلْقَط[١٣٩٩]:

ذاكَ سِنَانٌ مُحْلِبٌ نَصْرُهُ كَالجَمَلِ الأَوْطَفِ بالرَّاوِيَهْ[١٤٠٠]

وأمَّا تسمية الشيء باسم محلِّه ومجاوره فهي من عادة العرب[١٤٠١]، ومن ذلك تسمية الشَّعر ناصية، وأصل النَّاصية محلُّ هذا الشَّعر وموضعه الذي يكون فيه[١٤٠٢]، ومنه تسمية ما يخرج من الإنسان غائطاً، وأصل الغائط المطمئن من الأرض الذي تُقضى الحاجة فيه[١٤٠٣]، وعلى هذا الباب سُمِّيت المَزَادَة راوِيَة على اسم الدَّابَّة التي كانت محلَّها، وتُحمل عليها.

المسألة العشرون :

((والصَّبِيُّ: ناظِرُ العَيْنِ، وعَزَاه كُرَاعٌ إلى العامَّة[١٤٠٤]))[١٤٠٥].

نقل ابن منظور هذه المسألة من ابن سيده، وهي في دلالة الصَّبِيِّ لناظر العين[١٤٠٦]، فمن اللغويين مَنْ أهمل هذا الاستعمال عند بيان استعمالات الصَّبيِّ في العربيَّة، ومنهم من نصَّ عليه في مادَّته، وقد نسب بعض اللغويين هذا الاستعمال إلى العوامِّ[١٤٠٧]، وإليك بيان

.٤٩٢١

([١٣٩٩]) هو عمرو بن ملقط الطائي، فارس من فرسان العرب في الجاهليَّة، وكان شاعراً وسيِّداً في قومه، وقد كانت له عند الملك عمرو بن هند حُظْوة، وله فيه شعر يمدحه، ومنه شعر في يوم أُوَارَة الذي قاتل فيه الملك بني دارم من تميم. انظر: الدِّيباج لأبي عبيدة ص٨٣، والاشتقاق لابن دريد ص٣٨٥، ومعجم الشعراء للمَرْزُبَانيِّ ص٢٣٥، والكامل لابن الأثير ٤٩٨/١.

([١٤٠٠]) انظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص٢٢٠، والأفعال للسَّرَقُسْطيِّ ٣٣٢/١، والتنبيه لابن برِّي ٨٤/٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي٣٣١/١، والخزانة للبغدادي٢١/٩. سِنَان: اسم رَجُل، والمُحْلِب: المُعِيْن، والأَوْطَف: المُسْترخي.

([١٤٠١]) انظر: غريب الحديث لابن سلَّام ١٥٦/١، والمنتخب لكراع النَّمل ص٦٢، والتهذيب للأزهري ١٧١/١٢، ومقاييس اللغة لابن فارس ٩٢/٤، والصناعتين للعسكري ص٧، والمحكم لابن سيده ٣٥٣/١٠، والمثل السائر لابن الأثير ٧٣/٢، والطِّرَاز للعلويِّ ٧٢/١، وعروس الأفراح للسبكي ١٣٨/٢، والتاج للزبيدي ١٩٢/٣٨.

([١٤٠٢]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٧١/١٢، والتفسير البسيط للواحدي ٤٤٨/١١، وتاج العروس للزبيدي ٩١/٤٠.

([١٤٠٣]) انظر: غريب الحديث لابن سلَّام ١٥٦/١، والمنتخب لكراع النَّمل ص٦٢، والصناعتين للعسكري ص٧.

([١٤٠٤]) انظر: المحكم لابن سيده ٣٥٨/٨ .

([١٤٠٥]) ٤٥٢/١٤ .

([١٤٠٦]) ناظر العين: النقطة السوداء في جوف سواد العين، وبها يرى الناظر، أو ما يتراءى فيها من شيء عند النَّظَر إليه. انظر: العين للخليل ١٥٥/٨، والتهذيب للأزهري ٢٦٥/١٤، والمحكم لابن سيده ١٤/١٠، والتاج للزبيدي ٢٤٥/١٤.

([١٤٠٧]) انظر: المُنَجَّد في اللغة لكراع النَّمل ص٣٤، والمحكم لابن سيده ٣٥٨/٨، وتاج العروس للزبيدي ٤٠٧/٣٨،

ذلك.

المُجيزون :

نصَّ بعض اللغويين على هذا الاستعمال في دلالات هذا اللفظ أو في ألفاظ هذه الدِّلالة دون تزهيد فيه[١٤٠٨] ومنه قول كُرَاع النَّمل: ((والحُدَلِقَةُ: العَيْنُ الكبيرة، وكذلك الحَدْرَةُ البَدْرَة، ويُقال للنُّكْتَة التي فيها: الذُّبَابُ والإِنْسَانُ والصَّبِيُّ))[١٤٠٩]. ومنه أيضاً قول ابن سيده في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً قول الفيروزآباديِّ: ((والصَّبِيُّ: مَنْ لم يُفْطَم بعدُ، وناظِرُ العَيْن....))[١٤١٠].

المانعون :

لم أقف –بعد بحث– على قول لغويٍّ يُخطِّئ صراحة استعمال الصَّبِيِّ لناظر العين غير أنَّي وجدتُ جمهرة أصحاب المعجمات العربيَّة لم يذكروا هذا الاستعمال في معرض بيانهم دلالات الصَّبِيِّ في مادَّته[١٤١١].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ استعمال الصَّبِيِّ لناظر العَيْنِ صواب من وجهين؛

ومعجم الأصول الفصيحة للعبودي ١٧/٨، والألفاظ الفصيحة الراسبة في العامية لتوفيق النصَّاري (مقال).

قلتُ: ما زال هذا شائعاً بين بعض العوامِّ للاستعمال نفسه، فهو معروف عند بعض عوامِّ أهلنا في نجد، واستشهد له شيخي العبودي بشواهد من شعر بعض عوامِّهم، وهو معروف عند بعض عوامِّ الأهوازيين كذلك، ونصَّ عليه توفيق النصَّاري –وهو من المعنيِّين بدرس الفصيح في الأهواز– عند تتبُّعه عاميَّة الأهوازيين، وهو من أهلها في إيران.

(١٤٠٨) انظر: المُنْتخب من غريب كلام العرب لكراع النَّمل ص٤٧، والمحكم لابن سيده ٣٨٥/٨، والقاموس للفيروزآبادي ٣٩١/٤، والتاج للزبيدي ٤٠٧/٣٨، والمعجم الوسيط ٥٠٧/١، ومعجم الأصول الفصيحة للعبودي ١٧/٨.

(١٤٠٩) المنتخب ص٤٧. وجاء استعمال الذُّبَاب والإِنْسَان لهذا المعنى في الجمهرة لابن دريد ١٠٠٠/٢، وديوان الأدب للفارابي ٨٤/٣، والتهذيب للأزهري ٢٩٧/١٤، والصحاح للجوهري ١٢٦/١، والمحكم لابن سيده ٥٦/١٠.

(١٤١٠) القاموس ٣٩١/٤ .

(١٤١١) انظر: العين للخليل ١٦٨/٧، والتَّقفية للبَنْدَنِيْجِي ص٦٩٣، والجمهرة لابن دريد ١٠٢٣/٢، والتهذيب للأزهري ١٧٩/١٢، والمحيط لابن عبَّاد ٢٠٣/٨، والصحاح للجوهري ٢٣٩٨/٦، ومجمل اللغة ص٥٥٠، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٣٢/٣، وأساس البلاغة للزمخشري ٥٣٦/١، وشمس العلوم للحميري ٣٦٦١/٦، والنهاية لابن الأثير ١٠/٣، والتكملة للصغاني ٤٥١/٦، والمصباح للفيومي ص١٧٤.

قلتُ: ذكر ابن فارس لفظ الصَّبِيِّ لهذا الاستعمال في غير مادَّته شارحاً إِنْسَان العَيْن، قال ابن فارس: ((وإِنْسَانُ العَيْنِ: صَبِيُّها الذي في السَّوَاد)). مقاييس اللغة ١٤٥/١.

أحدهما السَّماع، والآخر تطوُّر الدِّلالة، أمَّا السَّماع فقد حكى هذا الاستعمال بعض اللغويين المتقدِّمين ككُراع النَّمل، وقد عاش في القرن الثالث الهجريِّ، فإن قيل: لم يذكرها أحد من رواة اللغة قبل كُراع النَّمل. فالجواب: لا يصح إطلاق الحكم بنفي الرِّواية عن غيره؛ فرُبَّما رواها آخرون لم تصل إلينا روايتهم، ووصلت إلى كُراع النَّمل، ومن جهة أخرى فقد تفرَّد كراع النَّمل بحكاية بعض الألفاظ والاستعمالات، وأخذ بها اللغويون، وأثبتتها عنه معجمات اللغة بعده؛ لأنَّه من ثقات الرواة المتقدِّمين[١٤١٢]، وقد حكى هذا الاستعمال في مصنَّفه المعنيِّ بغريب كلام العرب، وأمَّا تطوُّر الدِّلالة فإنَّ أصل استعمال الصَّبِيِّ للصَّغير، وسُمِّي -فيما يظهر لي- ما في داخل العين الصَّبِيَّ لصِغَره فيها أو صِغَر ما يتراءى فيها.

فإن قيل: أتترك المُثبت لهذا الاستعمال عند كثير من اللغويين، كناظِر العَيْن وذُبَابها وإِنْسَانها، وتأخذ بالفرائد؟ فالجواب: الحكم على لفظ أو استعمال بأنَّه صواب لا يعني بالضَّرورة الدَّعوة إلى استعماله، وإنَّما المقصود إبقاؤه في دائرة الصواب، وقد يكون غيره أصوب منه وأشهر وأعلى، فهذا الاستعمال يعلو بما اشتُهر عن العرب في كتب اللغة ومعجماتها كالألفاظ السابقة غير أنَّ هذا لا يعني تخطئة ما دونها، وله في العربيَّة وجه وجيه.

فإن قيل: كيف يروي كراع النَّمل هذا اللفظ في كتاب، وينسبه إلى العوامِّ في كتاب آخر؟ فالجواب: مرَّ بك كثيراً أنَّ نسبة استعمال إلى العوامِّ لا تعني بالضرورة أنَّ العرب لم تنطق به، وإنَّما المقصود منها أنَّه اشتهر بين العوامِّ دون الخواصِّ، ومنه ما نطقت به العرب، ومنه ما لم تنطق به، ويذكر كراع في أكثر من موضع شهرة استعمال بين العوامِّ، وقد يُخطِّئ استعمالهم[١٤١٣].

المسألة الحادية والعشرون :

((قال الأزهريُّ: النَّاصِيَةُ عند العرب: مَنْبِتُ الشَّعْرِ في مُقَدَّم الرَّأْس لا الشَّعْرُ الذي تُسمِّيه العامَّةُ: النَّاصِيَة، وسُمِّي الشَّعْر ناصِيَةً لنباته من ذلك الموضع[١٤١٤]))[١٤١٥].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في دلالة النَّاصِيَة، فمن أهل العربيَّة مَنْ

([١٤١٢]) للاستزادة راجع مقدمة الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور ضاحي عبد الباقي في تحقيق المُنَجَّد لكراع النَّمل.

([١٤١٣]) انظر: المُنْتَخب ص٩٣، ٢١١، ٤٥٦، ٧٠٥، ٧٢٢، والمُنَجَّد ص٣٤، ٨٨، ١٤٧، ١٦٠، ١٧٣.

([١٤١٤]) انظر: تهذيب اللغة ١٢/١٧١ .

([١٤١٥]) ١٥/٣٢٧ .

يرى أنَّ العرب استعملت النَّاصية لمقدَّم الرَّأس الذي ينبت فيه شَعْرُه، ومنهم مَنْ يرى أنَّ العرب استعملته للشَّعْر النابت في هذا الموضع، وقد نسب بعض اللغويين هذا الاستعمال إلى العوامِّ[١٤١٦]، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ شَعْر مُقدَّم الرَّأس يُسمَّى ناصِيَة، ولم يذكروا أنَّ ذلك من تسمية العوامِّ، بل هو الاستعمال العربيُّ الشائع للنَّاصية الذي نصُّوا عليه في أصل دلالة الكلمة[١٤١٧]، ومنه قول الخليل بن أحمد: ((النَّاصِيَةُ: قُصَاصٌ مِن الشَّعَرِ في مُقدَّم الرَّأْس))[١٤١٨]. ومنه أيضاً قول القُرْطبيِّ: ((والنَّاصِيَةُ: شَعْرُ مُقدَّم الرَّأْس))[١٤١٩].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ النَّاصية موضع، وهو مقدَّم الرَّأس، وفيه ينبت الشَّعْر[١٤٢٠]، ومن ذلك قول الفرَّاء: ((ناصِيَتُه: مُقَدَّم رَأْسِه، أي لَنَهْصُرَنَّها))[١٤٢١]. ومنه أيضاً قول الأزهريِّ: ((قال اللَّيثُ: النَّاصِيَةُ: هي قُصَاصُ الشَّعَر في مُقدَّم الرَّأس....، قلتُ: والنَّاصيةُ عند العرب مَنْبِتُ الشَّعْر في مُقدَّم الرَّأس لا الشَّعْر الذي تُسمِّيه العامَّةُ: النَّاصِيَة، وسُمِّي الشَّعْرُ

([١٤١٦]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٧١/١٢، وتاج العروس للزبيدي ٩١/٤٠.

([١٤١٧]) انظر: العين للخليل ١٥٩/٧، والمحيط لابن عبَّاد ١٩٢/٨، وغريب الحديث للخطابي ٥٧٩/٢، والصحاح للجوهري ٢٥١٠/٦، ومجمل اللغة ص٨٦٩، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٣٣/٥، والتلخيص للعسكري ص٤١، وفقه اللغة للثعالبي ص١٤٢، والمحكم ٣٧٩/٨، والمخصص لابن سيده ٨١/١، والتفسير البسيط للواحدي ٤٤٨/١١، وفصل المقال للبكري ص٤٤٦، والإبانة للعوتبي ٤٥٤/٤، والاقتضاب لليَفُرَنيِّ ١١٦/٢، والجامع للقرطبي ١٢٥/٢٠، والمصباح للفيومي ص٣١٣، والقاموس للفيروزآبادي ٤٥٦/٤، وعمدة القاري للعيني ١٤٣/١٤، والتاج للزبيدي ٩٠/٤٠، والمعجم الوسيط ٩٢٧/٢.

([١٤١٨]) العين ١٥٩/٧ .

([١٤١٩]) الجامع لأحكام القرآن ١٢٥/٢٠. وهو في تفسير الآية: ((كلَّا لئن لم ينتهِ لنسفعا بالنَّاصية)). العلق: ١٥.

([١٤٢٠]) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٩/٣، وجامع البيان للطبري ٥٢٥/٢٤، وأدب الكتَّاب للصُّوليِّ ص٢٥٥، والتهذيب للأزهري ١٧١/١٢، ومشكلات موطأ مالك للبَطَلْيوسي ص١٥٤، وشمس العلوم للحميري ٦٦١٦/١٠، وتحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص٢٥٣، والبحر المحيط لأبي حيَّان ١٥٥/٦، والتاج للزبيدي ٩١/٤٠.

([١٤٢١]) معاني القرآن ٢٧٩/٣. وهو في تفسير قول الله -تعالى-: ((كلَّا لئن لم ينتهِ لنسفعا بالنَّاصية)). العلق: ١٥.

ناصيةً لنباته في ذلك الموضع))[١٤٢٢].

قلتُ: لم أقف على قول خطَّأ صراحة استعمال النَّاصية لمقدَّم شَعْر الرَّأس؛ فالإشكال الذي أثاره الأزهريُّ تعقيباً على قول اللَّيث يرجع إلى أصل الاستعمال في المسموع عن العرب، وعليه فاستعمال النَّاصية لمقدَّم الشَّعْر صواب عندهم جميعاً سواء أكانت مسموعة في أصل الاستعمال أم طارئة على وجاهة في تسمية الشَّيء باسم موضعه، فإن قيل: ما قولك فيما ذهب إليه الأزهريُّ؟ فالجواب: جمهرة المعجمات المتقدِّمة -فيما وقفتُ عليه- لم تذكر أنَّ النَّاصية عند العرب موضع في مقدَّم الرَّأس ينبت فيه الشَّعْر، وإنَّما ذكرت ابتداء وأصالة أنَّ النَّاصية الشَّعْر نفسه في مقدَّم الرَّأس ليس غير[١٤٢٣]، فإن قيل: ما الفرق بين الأمرين؟ فالجواب: الموضع أعمُّ من شَعْره؛ لأن الموضع قد لا ينبت شَعْراً في رؤوس بعضنا، ومع هذا تبقى لهؤلاء نواصٍ؛ لأنَّ أصل المقصود الموضع لا الشَّعْر نفسه؛ فإن نبت فيه شعر سُمِّي باسم موضعه، وفي الوضوء يمسح المسلم على ناصيته، ولو لم يكن فيها شَعْر[١٤٢٤]؛ لأن أصل المقصود الموضع، والشَّعْر طارئ، وكيف تصرَّفت الحال فالاستعمالان في دائرة الصَّواب، أمَّا العوامُّ فالشائع بينهم -كما ذكر الأزهريُّ- استعمال النَّاصية للشَّعْر، وهو صواب على أصل استعمال الدِّلالة عند الفريق الأول، وصواب على تسمية الشَّيء باسم موضعه على تطوُّر الدِّلالة عند الفريق الثاني.

خلاصة الفصل :

([١٤٢٢]) تهذيب اللغة ١٧١/١٢. قلتُ: أكثر الأزهريُّ من تعقُّب أقوال اللَّيث والاعتراض عليها في معجمه، وهذه المسألة شبيهة بأخرى قال الأزهريُّ فيها: ((قال [اللَّيثُ]: وعَانَةُ الرُّجُلِ إسْبُهُ من الشَّعْر النَّابت على فرجه، وتصغيرها: عُوَيْنَة. وقال أبو الهَيْثَم [الرَّازي]: العانَةُ: مَنْبِتُ الشَّعْر فوق القُبُل من المرأة، وفوق الذَّكر من الرَّجُل، والشَّعْر النابت عليها يُقال له: الشِّعْرَةُ والإسْبُ. قلتُ: وهذا هو الصَّواب، لا ما قاله اللَّيث)). تهذيب اللغة ١٢٩/٣.

للاستزادة راجع: اعتراضات الأزهريِّ على اللَّيث بن المظفَّر في كتاب تهذيب اللغة لحسين الدراوشة، ومخالفة الأزهريِّ اللَّيث بن المظفَّر في معجم تهذيب اللغة لعصام الشخيبي.

([١٤٢٣]) انظر: العين للخليل ١٥٩/٧، والمحيط لابن عبَّاد ١٩٢/٨، والصحاح للجوهري ٢٥١٠/٦، ومجمل اللغة ص٨٦٩، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٣٣/٥، والمحكم لابن سيده ٣٧٩/٨، وأساس البلاغة للزمخشري ٢٧٧/٢.

([١٤٢٤]) انظر: نهاية المطلب للجويني ٨٣/١، والذخيرة للقرافي ٢٥٩/١، وشرح العمدة لابن تيمية ص٢٦٤.

مرَّت بك في هذا الفصل ست وستون مسألة نُسب فيها الاستعمال اللفظيُّ أو الدِّلاليُّ إلى العوامِّ لشيوعه بينهم دون الخواصِّ؛ منها خمس وأربعون مسألة في الجانب اللفظي، وقد نقل ابن منظور عشر مسائل من التهذيب للأزهري، ونقل سبعاً وعشرين مسألة من الصحاح للجوهري، ونقل أربع مسائل من المحكم لابن سيده، ونقل مسألتين من التنبيه لابن بري، ونقل مسألتين من النهاية لابن الأثير، ومنها إحدى وعشرون مسألة في الجانب الدِّلالي، نقل ابن منظور عشر مسائل من التهذيب للأزهري، ونقل ثلاث مسائل من الصحاح للجوهري، ونقل سبع مسائل من المحكم لابن سيده، ونقل مسألة واحدة من النهاية لابن الأثير.

وقد اختلف أهل العربيَّة في الحكم عليها حسب منهج كلِّ واحد منهم؛ ففريق منهم ردَّ الاستعمال لعدم ثبوت السَّماع لديه، ومنهم من ردَّ الاستعمال لقلَّته في المسموع بالنسبة إلى قرينه، ومنهم من ردَّ الاستعمال لمجيئه على لغة مسموعة ضعيفة عنده، ومنهم من ردَّ الاستعمال لعدم مجيئه على القياس المعتمد لديه، وفريق آخر منهم أجاز الاستعمال لثبوت سماعه عن العرب لديه، ومنهم من أجازه لقبوله كلَّ مسموع -وإن قلَّ- مصنِّفاً درجته في الصَّواب حسب درجته في المسموع، ومنهم من أجازه لتوسُّعه في القياس توجيهاً وتخريجاً لكونه لا يُخطِّئ إلا ما لم يأتِ له من السَّماع أيُّ دليل، ولم يقبله وجه من وجوه التأويل[١٤٢٥]، ولعلَّك لحظتَ أنهم -في الجملة- يتوسَّعون في المسائل الدِّلالية أكثر من المسائل اللفظية؛ لأنَّ الدِّلالة ولَّادة متطوِّرة بطبعها في اللغات الحيَّة.

ومن أكثر علماء اللغة تخطئة لاستعمالات هذا الفصل ابن السِّكِّيت وابن قتيبة وأبو بكر الزُّبيديُّ وأبو محمد الحريريُّ وابن الجوزي، ومن أكثر علماء اللغة قبولاً لاستعمالات هذا الفصل الخليل بن أحمد والأزهريُّ وابن درستويه وابن سيده والبَطَلْيَوسيُّ والزمخشريُّ وابن هشام اللخميُّ، أمَّا بقية اللغويين فلم تكثر منهم أحكام يشتهرون بها في مسائل هذا الفصل.

([١٤٢٥]) قال ابن جني: ((عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوَّزاً فيه، ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضاً)). الخصائص ٦٩/٣. ومنه أيضاً قول ابن هشام اللخمي: ((ولا يجب أن تُلَحَّن بها العامَّة لكونها لغة مسموعة، ومن اتَّسَع في كلام العرب ولغاتها لم يكد يُلَحِّن أحداً، ولذلك قال أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد: أنحى الناس من لم يُلَحِّن أحداً، وقال الخليل -رحمه الله-: لغة العرب أكثر من أن يلحن متكلمٌ، وروى الفراء أن الكسائي قال: على ما سمعتُ من كلام العرب ليس أحدٌ يلحنُ إلا القليل)). المدخل إلى تقويم اللسان ص٢٨.

ومن أهم ما خرجتُ به من تقليب أقوال اللغويين في هذا الفصل أمران؛ أحدهما عدم التَّعجُّل في الحكم على ما نُسب إلى العوامِّ؛ فينبغي تتبع ما قيل فيه إجازة أو منعاً لاستيعاب أجزاء المسألة ووجوهها قبل الحكم عليها، والآخر أنَّ نسبة استعمال إلى العوامِّ لا تعني بالضرورة تخطئته أو اطِّراحه أو التَّزهيد فيه عند قائله، إنَّما هو تصنيف طبقيٌّ يرجع حكمه اللُّغويُّ بعد ذلك إلى منهج قائله الذي قد يخالفه فيه غيره.

الفصل الثاني

ما حُكِمَ عليه بأنه عامي خطأ

توطئة نظرية

قبل الشروع في مسائل هذا الفصل أعرض توطئة نظرية في شرح مفهوم العاميِّ الخطأ في معجم لسان العرب، ثم أعرض منهجي في تصنيف مسائل هذا الفصل، ثم أبيِّن طريقة عرض المسألة المدروسة في مبحثها، ثم أذكر بعد ذلك خلاصة الفصل؛ ليكون القارئ على دراية بمنازل المسائل وطبائعها.

مفهوم العامي الخطأ في معجم لسان العرب :

مرَّ بك في توطئة الفصل الأول الحديث عن مفهوم العاميِّ في معجم لسان العرب، أمَّا ما حُكم عليه في معجم لسان العرب بأنه عامي خطأ فهو ما نُصَّ صراحة في المعجم على أنَّه عاميٌّ خطأ في موضعه نفسه، والخطأ على درجات، كما أنَّ الصواب على درجات، وقد نبَّه إلى ذلك في موضعه جمع من المتقدِّمين[١٤٢٦]، فمن العاميِّ الخطأ ما يكون الخطأ فيه مُفْرَداً، ومنه قول الجوهريِّ: ((بَنَى فُلانٌ بَيْتاً مِن البُنْيَان، وبَنَى على أهله بِنَاءً فيهما، أي زَفَّها، والعامَّة تقول: بَنَى بأهله، وهو خطأ))[١٤٢٧]. ومن العاميِّ الخطأ ما يكون الخطأ فيه مُرَكَّباً، ومن أمثلته ما نُسِب إلى العوامِّ من أوجه الخطأ في نطق القَرَبُوْسِ[١٤٢٨]، فقالوا: قَرَّبُوْس، وقَرْبُوْس، وقُرْبَاس[١٤٢٩]، ثم قال بعضهم في جمعه: قَرَبَابِيْس، وهو خطأ مركَّب، خطأ في المفرد ثم خطأ في الجمع، وفيه قال الخليل: ((وبعض أهل الشَّام يُثَقِّله، وهو خطأ، ويجمعه: قَرَبَابِيْس، وهو أشدُّ خطأ))[١٤٣٠].

وتصنيف المسألة في هذا الفصل لا يعني التَّسليم بالحكم اللُّغويِّ الذي جاء فيها، بل هو

([١٤٢٦]) انظر: العين للخليل ٤٠٦/٥، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٧٤، وجمهرة اللغة لابن دريد ٥٣٧/١، وديوان الأدب للفارابي ٩٥/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٩٤/٩، والصحاح للجوهري ٢٧٨/١، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٧٦/١، والمخصص لابن سيده ٢٣١/٢، وكتاب الأفعال لابن القطاع ١٠١/١، وأساس البلاغة للزمخشري ٣٤٢/١، وشمس العلوم لنشوان الحميري ١٤٥٨/٣.

([١٤٢٧]) الصحاح ٢٢٨٦/٦ .

([١٤٢٨]) القَرَبُوْسُ: حِنْوُ السَّرْج، وهو جزء من أجزاء السَّرْج يكون في مقدِّمته ومؤخرته لركوب الدَّابَّة، وجمعه على قَرَابِيْس. انظر: العين للخليل ٢٥٢/٥، والتهذيب للأزهري ٢٩٤/٩، والتاج للزبيدي ٣٦١/١٦.

([١٤٢٩]) انظر: العين للخليل ٢٥٢/٥، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص١٧٣، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٤، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٧٥، والبارع للقالي ص٥٥١، ولحن العوام للزُّبيدي ص٦١، وإسفار الفصيح للهروي ص١٢٥، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٤٨، وتصحيح التصحيف للصفدي ص ٤٢٠.

([١٤٣٠]) العين ٢٥٢/٥ .

تصنيف حسب حكمها الذي ورد في معجم لسان العرب، واللُّغويُّون يختلفون في أحكامهم تبعاً لاختلافهم في مناهجهم التي تُبنى عليها تلك الأحكام، وقد يكون ذلك ما ترجَّح عندي، وقد أرجِّح غيره حسب تقليب الآراء فيها، وما خرجتُ بذلك منها في موضعها.

منهجي في تصنيف مسائل هذا الفصل :

جمعت كل المواضع التي جاء فيها حكم على استعمال بأنه عامي خطأ، ثم قمت بتصنيفها على قسمين؛ القسم الأول يحوي المسائل المتعلقة باللفظ سواء أكانت المسائل في البنية أم التركيب، وجعلتها في مبحث خاص بها، والقسم الثاني يحوي المسائل المتعلقة بالدلالة، وجعلتها في مبحث خاص بها، وقد رتَّبت المسائل داخل المبحث حسب ترتيب ورودها في معجم لسان العرب، أما إن تكررت المسألة نفسها في غير مادتها من المعجم فإني أشير إليها في الموضع الذي درست فيه أصل المسألة، وفي ذلك غُنية للقارئ وصيانة للبحث عن التكرار والتطويل، ومن أمثلة تكرار بعض المسائل مسألة جمع بعض العوامِّ فواتح سُور القرآن للتَّعبير عنها على غير قياسها، كجمعهم طَس وحَم على طَوَاسِين وحَوَامِيم، فقد جاءت هذه المسألة في ثلاثة مواضع للمقصود نفسه[١٤٣١].

طريقة عرض المسألة المدروسة :

١- كتابة النص الذي جاء فيه حكم على استعمال بأنه عامي خطأ.

٢- شرح ما يحتاج إلى إبانة في النص المنقول.

٣- عزو الأقوال الواردة إلى أصحابها في مظانها المتقدمة ابتداء بمصنفاتهم إن وُجدت.

٤- الإشارة إلى بعض من نسب الاستعمال إلى العوامِّ.

٥- عرض آراء من أجاز هذا الاستعمال.

٦- عرض آراء من منع هذا الاستعمال.

٧- تقليب المسألة لأصل إلى الرأي الذي أرتضيه فيها.

خلاصة الفصل :

أختم الفصل بخلاصة فيها أهم التقريرات التي توصلتُ إليها من درس مسائل العاميِّ الخطأ في مبحثي الفصل؛ كمصادر المسائل من أصول ابن منظور، وطبائع الأحكام عند اللغويين،

([١٤٣١]) انظر: ١٢/١، ١٥١/١٢، ٢٦٥/١٣.

وتصنيف أحوالهم فيها، وثمرات آرائهم لتنزيلها على حالنا في الدرس اللغوي المعاصر.

المبحث الأول

مسائل البنية والتركيب

المسألة الأولى:

((قال أبو حاتِم: قالت العامَّةُ في جمع حَم وطَس: طَوَاسِيْن وحَوَامِيْم. قال: والصَّواب ذَوَات طَس وذَوَات حَم[١٤٣٢]))[١٤٣٣].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في جمع ما تُسمَّى به بعض سور القرآن الكريم بفواتح سورها لاشتهارها بها على هذا الجمع، وقد أجاز بعض أهل العربيَّة هذا الجمع لوجاهته، ومنعه آخرون لعدم صحَّته، ونسبه بعض هؤلاء إلى العوامِّ[١٤٣٤]، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ جمع حَم وطَس لبعض سور القرآن الكريم على حَوَامِيْم وطَوَاسِيْن صواب[١٤٣٥]، ومن ذلك قول أبي عبيدة: ((وقال[١٤٣٦] في جمع أسمائها:

حَلَفْتُ بالسَّبْعِ اللَّوَاتِيْ طُوِّلَتْ وَبِمِئِيْنٍ بَعْدَهَا قَدْ أُمْئِيَتْ

وَبِمَثَانٍ ثُنِّيَتْ فَكُرِّرَتْ وبالطَّوَاسِيْمِ الَّتِيْ قَدْ ثُلِّثَتْ

([١٤٣٢]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٣٧/١٢. وقول أبي حاتم السجستاني في كتابه لحن العامة ص٥٨.

([١٤٣٣]) ١٢/١ .

([١٤٣٤]) انظر: غريب الحديث لابن سلَّام ٩٤/٤، ولحن العوام لأبي حاتم ص٥٨، والتهذيب للأزهري ٢٣٧/١٢، وغريب الحديث للخطابي ٦٥٤/١، والصحاح للجوهري ١٩٠٧/٥، والتَّكملة للجواليقي ص٧٥، وشمس العلوم للحميري ٢٠٢٠/٤، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٧٢، وذيل الفصيح للبغدادي ص١٣، وتصحيح التصحيف للصفدي ص١٢٤، وخير الكلام لابن بالي ص١٨، والتاج للزبيدي ٢٦/٣٢، والتحرير لابن عاشور ٧٦/٢٤.

([١٤٣٥]) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٧/١، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢٤٣/١، ومجالس ثعلب ص٥٩١، وجامع البيان للطبري ١٠٤/١، ومعاني القرآن للزجَّاج ٣٦٥/٤، وإيضاح الوقف والابتداء للأنباري ص٤٨٠، وحواشي ابن برِّي على درَّة الغوَّاص ص٣٠، والجامع للقرطبي ٢٨٨/١٥، وتهذيب الخواص لابن منظور ص١٧٨، والبحر المحيط لأبي حيَّان ٢٣٢/٩، والدر المصون للحلبي ٤٥٢/٩، والمصباح للفيومي ص٨٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص٣٦، ودرَّة الغوَّاص للخفاجي ص١٠٨، وخزانة الأدب للبغدادي ٣١٨/٤، والتحرير لابن عاشور ٧٦/٢٤.

([١٤٣٦]) هو الشاعر سليمان بن يزيد العَدَوِيُّ، وقد ذكره أبو عبيدة قبل ذلك، واستشهد بشعره في أكثر من موضع في كتابه، واستشهد بشعره الخليل في أكثر من موضع في العين، واشتهر سليمان بلُثْغَة لسانه، كان صاحب واصل بن عطاء (ت١٣١هـ)، وقد أُعجب الخليفة المنصور -قبل خلافته- ببعض شعره في العدل، ولم أقف على سنة وفاته.

انظر: البيان والتبيين للجاحظ ٣٦/١، وربيع الأبرار للزمخشري ٣٩١/٣، والتذكرة الحمدونية لابن حمدون ٢١٧/٣.

وبالحَوَامِيْمِ اللَّوَاتِيْ سُبِّعَتْ وبالمُفَصَّلِ اللَّوَاتِيْ فُصِّلَتْ))[١٤٣٧].

ومنه أيضاً قول ابن قتيبة: ((وقد يجعل حَم اسماً للسُّورة، ويدخله الإعراب، ولا يُصرف...، ومَن قال هذا، قال في الجمع: الحَوَامِيْم))[١٤٣٨]. ومنه أيضاً قول أبي العبَّاس ثعلب: ((قولهم: الطَّوَاسِيْن مِثْلُ القَوَابِيْل جمع قابِيْل، ومن قال: الطَّوَاسِيْم، بناهُ على أنَّهم يقلبون النُّون ميماً))[١٤٣٩]. ومنه أيضاً قول أبي بكر الأنباريِّ: ((العرب تقول: وقع في الحَوَامِيم وفي آل حَامِيم....، فمن قال: وقع في آل حَامِيْم، جعل حَامِيْم اسماً لكلهنَّ، ومن قال: وقع في الحَوَاميم، جعل حَامِيْم كأنَّه حرف واحد بمنزلة قابِيْل وهابِيْل))[١٤٤٠].

المانعون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ الصواب في الجمع أن يكون على ذوات حَم وذوات طَس، أو آل حَم وآل طَس، ومن الخطأ الجمع على الحَوَامِيم والطَّوَاسِين[١٤٤١]، ومنه قول ابن سلَّام: ((قال الفرَّاء: قوله: آل حَم، إنَّما هو كقولك: آل فُلان وآل فُلان، كأنَّه نسب السُّورة كلَّها إلى حَم. وأمَّا قول العامَّة: الحَوَامِيم، فليس من كلام العرب، ألم تسمع قول الكُمَيت:

وَجَدْنَا لَكُمْ فيْ آلِ حَامِيْمَ آيَةً تَأَوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرِبُ[١٤٤٢]

وهكذا رواها الأمويُّ بالزَّاي، وكان أبو عمرو يرويها بالرَّاء))[١٤٤٣]. ومنه قول أبي حاتم

([١٤٣٧]) مجاز القرآن ٧/١. وفي رواية: ((وبالطَّاسِيْن)). انظر: جامع البيان للطبري ١٠٤/١، والتاج للزبيدي ٢٥/٣٢.

([١٤٣٨]) غريب الحديث لابن قتيبة ٢٤٣/١ .

([١٤٣٩]) مجالس ثعلب ص٥٩١ .

([١٤٤٠]) إيضاح الوقف والابتداء ص٤٨٠ .

([١٤٤١]) انظر: غريب الحديث لابن سلَّام ٩٣/٤، ولحن العامة للسجستاني ص٥٨، وجمهرة اللغة لابن دريد ١٢٨٣/٣، والتهذيب للأزهري ٢٣٧/١٢، وغريب الحديث للخطابي ٦٥٤/١، والصحاح للجوهري ١٩٠٧/٥، ودرَّة الغوَّاص للحريري ص٢٠، والتكملة للجواليقي ص٧٥، وشمس العلوم للحميري ٢٠٢٠/٤، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٧٢، وذيل الفصيح للبغدادي ص١٣، وتصحيح التصحيف للصفدي ص١٢٤، والقاموس للفيروزآبادي ٤٤/٤، ٢٤١/٤، والمزهر للسيوطي ٣٠٨/١، وخير الكلام لابن بالي ص١٨، والتاج للزبيدي ٢٦/٣٢.

([١٤٤٢]) انظر: ديوان الكميت ص١٨. ورواية الدِّيوان بالرَّاء: ومُعْرِبُ، وهي الأشهر في كتب العربيَّة. انظر: الكتاب لسيبويه ٢٥٧/٣، والمقتضب للمبرد ٣٥٦/٣، والتهذيب للأزهري ٢٣٧/١٢، والصحاح للجوهري ١٩٠٧/٥.

([١٤٤٣]) غريب الحديث ٩٣/٤ .

المتقدِّم في المسألة، وقال الحِمْيريُّ: ((آل حَم، نسبَ السُّوَر إلى حَم، وقول العامَّة: الحَوَامِيم، خطأ))[١٤٤٤]. وقال الفيروزآباديُّ: ((وآل حامِيم، وذوات حامِيم: السُّور المُفْتَتَحَة بها، ولا تقل: حَوَامِيم))[١٤٤٥].

قلتُ: المتفق عليه بين الفريقين أنَّ الجمع على ذوات حَم وذوات طَس، أو آل حَم وآل طَس صواب، ولم أقف على من أنكر هذا الوجه، واختلفوا في الجمع على حَوَامِيم وطَوَاسين، وعليه فالأَولى -فيما يظهر لي- اتِّباع ما اتُّفق عليه خروجاً من الخلاف، فإن قيل: هل استعمال الحَوَاميم والطَّوَاسين خطأ؟ فالجواب: لا، إثبات الأَولى لا يعني تخطئة ما دونه، فالحَوَاميم والطَّواسين صواب من وجهين؛ أحدهما السَّماع، والآخر الحمل على النَّظير، أمَّا السَّماع فقد حكى ذلك واستشهد له -كما مرَّ بك- جمع من ثقات المتقدِّمين عن العرب، ومنه أيضاً قول عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-: ((الحَوَامِيْمُ دِيْبَاج القرآن))[١٤٤٦]. ومن سمع حجَّةٌ على من لم يسمع، وأمَّا الحمل على النَّظير فإنَّ حَم وطَس إذا سُمِّي بهما فإنهما على وزن فَاعِيْل، وليس هذا الوزن من أوزان ألفاظ العربيَّة الأصيلة، وإنَّما هو وزن للأسماء الأعجمية المعرَّبة، نحو: شاهِيْن وقابِيْل وهابِيْل، وجمعها على شَوَاهِيْن وقَوَابِيْل وهَوَابِيْل[١٤٤٧]؛ فيُحمل ما سُمِّي على هذا الوزن بها ويُنزل منزلته؛ فيُمنع من الصَّرف للعلميَّة وشبه العُجمة[١٤٤٨]، قال سيبويه -على قبره شآبيب الرَّحمة-: ((وأمَّا حَم فلا ينصرف، جعلتَه اسماً للسُّورة أو أضفتَه إليه؛ لأنَّهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجميٍّ، نحو: هابيل وقابيل....، وكذلك طَاسِيْن ويَاسِيْن، واعلم أنَّه لا يجيء في كلامهم على بناء حَامِيْم

([١٤٤٤]) شمس العلوم ٢٠٢٠/٤ .

([١٤٤٥]) القاموس ٤٤/٤. وقال في موضع آخر: ((ولا تقل: طَوَاسين)). القاموس ٢٤١/٤.

([١٤٤٦]) انظر: المستدرك للحاكم برقم ٣٦٣٤، وشعب الإيمان للبيهقي برقم ٢٢٤٣، وسلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني برقم ٣٥٣٧. وضعَّف الألبانيُّ رفعه إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، وأثبت وقفه على عبد الله بن مسعود.

([١٤٤٧]) انظر: مجالس ثعلب ص٥٩١، والتلخيص للعسكري ص٣٩٩، والمعرَّب للجواليقي ص٤١٢.

([١٤٤٨]) انظر: الكتاب لسيبويه ٢٥٧/٣، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢٤٣/١، ومعاني القرآن للزجَّاج ٣٦٥/٤، والمحكم لابن سيده ٣٦/٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤٩٥/٣، والبحر المحيط لأبي حيَّان ٢٣٢/٩، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٠٩٨/٨، وهمع الهوامع للسيوطي ١١٧/١، وخزانة الأدب للبغدادي ٣١٨/٤.

ويَاسِيْن))[١٤٤٩]. وقال أبو حيَّان في سبب منع صرف حَم وطَس للعلميَّة وشبه العجمة: ((لأنَّ فاعِيْل ليس من أوزان أبنية العرب، وإنَّما وُجد ذلك في العَجَم، نحو: هابيل وقابيل، وتقدَّم فيما رُوي في الحديث جمع حَم على الحَوَامِيم، كما جُمع طَس على الطَّوَاسِين))[١٤٥٠]. والحمل على الاسم الأعجميِّ المعرَّب في الجمع تبع للحمل عليه في وزن مفرده وحكمه؛ لأنَّه نظيره في صورته؛ فيُجمع كما جُمع المعرَّب؛ فتقول: حَوَامِيْم وطَوَاسِيْن، كما قلتَ: قَوَابِيْل وشَوَاهِيْن، وهو ما أشار إليه أبو العبَّاس ثعلب سابقاً.

المسألة الثانية :

((حَمَامٌ طُرْآنِيٌّ: مُنْكَرٌ، مِن طَرَأَ علينا فُلانٌ، أي طَلَعَ، ولم نعرفه، قال: والعامَّة تقول: حَمَامٌ طُوْرَانِيٌّ، وهو خطأ[١٤٥١]))[١٤٥٢].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ في وجه تسمية هذا الحَمَام الوحشيِّ المُنْكَر، فمن أهل العربيَّة من يرى أنَّ اسمه الحَمَامُ الطُّرْآنِيُّ، والطُّوْرَانِيُّ خطأ، ومنهم من يرى أنَّ الطُّوْرَانِيَّ اسم صحيح له، وقد نسب بعضهم هذه التسمية إلى العوامِّ[١٤٥٣]، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ الطُّوْرَانِيَّ اسم صحيح لهذا الحَمَام الوحشيِّ المُنْكَر[١٤٥٤]، ومنه قول الجوهريِّ: ((والطُّوْرُ: الجَبَل، والطُّوْرِيُّ: الوحشيُّ من الطَّير والنَّاس،

([١٤٤٩]) الكتاب ٢٥٧/٣ .

([١٤٥٠]) البحر المحيط ٢٣٢/٩. قلتُ: لم أقف على ما صحَّ من أحاديث إلا موقوفة على بعض الصحابة، وقد مرَّ بعضها.

([١٤٥١]) تهذيب اللغة للأزهري ٧/١٤. والقول منسوب فيه إلى أبي حاتم السجستانيِّ، وقد جاء في كتابه لحن العامَّة ص٥٦.

([١٤٥٢]) ١١٤/١ .

([١٤٥٣]) انظر: العين للخليل ٤٤٨/٧، ولحن العامة للسجستاني ص٥٦، وتهذيب اللغة للأزهري ٧/١٤، والمخصص لابن سيده ٣٤٩/٢، ومعجم البلدان للحموي ٢٤/٤، وتاج العروس للزبيدي ٣٢٥/١.

([١٤٥٤]) انظر: الحيوان للجاحظ ٣٤٥/٢، والصحاح للجوهري ٧٢٧/٢، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٣١/٣، والمحكم لابن سيده ٢٣٢/٩، ومعجم ما استعجم للبكري ٨٨٩/٣، وحياة الحيوان الكبرى للدميري ١٣٣/٢، والتاج للزبيدي ٤٤٢/١٢، وتكملة المعاجم لدوزي ٣٥/٢، والمعجم الوسيط ٥٧٠/٢.

يُقال: حَمَامٌ طُوْرِيٌّ وطُوْرَانِيٌّ))[١٤٥٥]. ومنه قول ابن فارس: ((والطُّوْرُ: جَبَل، فيجوز أن يكون عَلَماً موضوعاً، ويجوز أن يكون سُمِّي بذلك لما فيه من امتداد طولاً وعرضاً، ومن الباب قولهم: فَعَلَ ذلك طَوْراً بعد طَوْر...، وقولهم للوحشيِّ من الطَّير وغيرها: طُوْرِيٌّ وطُوْرَانِيٌّ، فهو من هذا))[١٤٥٦].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ اسم هذا الحَمَام الطُّرْآنِيُّ، والطُّوْرَانِيُّ خطأ[١٤٥٧]، ومنه قول الخليل بن أحمد: ((طَرَأَ فُلانٌ علينا يَطْرَأ طُرُوْءاً، أي خَرَجَ علينا مُفاجأة من مكان بعيد، ومنه اشتُقَّ الطُّرْآنِيُّ، وطُرْآن: جَبَل فيه حَمَام كثير، إليه يُنسَب الحَمَام الطُّرْآنِيُّ، والعامَّة تُسمِّيها: الطُّوْرَانِيَّة غَلَطاً))[١٤٥٨]. ومنه أيضاً قول أبي حاتم السابق، ومنه أيضاً قول ابن سيده: ((ويُقال: حَمَامٌ طُرْآنِيٌّ للوحشيِّ، وكذا أعرابيٌّ طُرْآنِيٌّ، أظن الأصل فيه من طَرَأَ علينا الطَّارئُ، إذا جاء من حيث لا يُدرَى، وأهل الأمصار يقولون: طُوْرَانِيٌّ، وهو خطأ))[١٤٥٩].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ التَّسميتين مسموعتان عن العرب لكلِّ شيء وحشيٍّ غريب مُنْكَر سواء أكان من الطَّير أم غيره، فيُقال: طُرْآنِيٌّ، للغريب المُنْكَر، وأصله مِن طَرَأَ على خلاف في توجيهه؛ فمنهم من يرى أنَّه مُنْكَر لظهوره دون معرفته؛ فهو غريب طارئ[١٤٦٠]، ومنهم من يرى أنَّه مُنْكَر منسوب إلى جَبَل غير معروف عند النَّاس ولا مأهول يُقال له: طُرْآن[١٤٦١]، ويُقال أيضاً: طُوْرِيٌّ وطُوْرَانيٌّ، للغريب المُنْكَر، وأصله من طَوَرَ، ونسبته

([١٤٥٥]) الصحاح ٧٢٧/٢ .

([١٤٥٦]) مقاييس اللغة ٤٣٠/٣-٤٣١ .

([١٤٥٧]) انظر: العين للخليل ٤٤٨/٧، ولحن العامة للسجستاني ص٥٦، وتهذيب اللغة للأزهري ٧/١٤، والمخصص لابن سيده ٣٤٩/٢، ومعجم البلدان للحموي ٢٤/٤، وتاج العروس للزبيدي ٣٢٥/١.

([١٤٥٨]) العين ٤٤٨/٧. قلتُ: خطَّأه الخليل -كما يظهر لي- من جهة عدم صحَّة نسبته إلى جبل طُرْآن، وليس الطُّرُوء.

([١٤٥٩]) المخصص ٣٤٩/٢ .

([١٤٦٠]) انظر: لحن العامة للسجستاني ص٥٦، وتهذيب اللغة للأزهري ٧/١٤، والمحكم لابن سيده ٢٠٣/٩، والمخصص لابن سيده ٣٤٩/٢، وأساس البلاغة للزمخشري ٥٩٧/١، وتاج العروس للزبيدي ٣٢٥/١.

([١٤٦١]) انظر: العين للخليل ٤٤٨/٧، وتهذيب اللغة للأزهري ٧/١٤، والمحيط لابن عبَّاد ٢٠٤/٩، والعباب الزاخر للصغاني (حرف الهمزة) ص٨٣، وتاج العروس للزبيدي ٣٢٥/١.

العربُ إلى جَبَل طُوْر البعيد عنهم على غير قياس في الثاني[١٤٦٢]؛ لأنَّ الطُّوْريَّ والطُّوْرَانيَّ غريب منكر على عامَّة النَّاس؛ فهو يجتنب القُرَى والحاضرة خشية الوَبَاء والتَّلَف[١٤٦٣]، وكيف تصرَّفت الحال في تحديد مادة اللفظ اللغوية وتوجيهه الاشتقاقيِّ والدِّلاليِّ، فثقات اللغويين المتقدِّمين حكوا عن العرب اللفظين للوحشيِّ المُنْكَر عامَّة، ومن ذلك هذا الحَمَام الوحشيُّ المُنْكر، وحكاية الثقات المتقدِّمين كافية في الأخذ به واستعماله، ومن لم يسمع الطُّوْرَانيَّ ليس حجَّة على غيره؛ فعدم العِلم لا يعني العِلم بالعَدَم، وعليه فما نُسب إلى العَوَامِّ صواب سماعاً؛ لأنَّ هذا الحَمَام من جملة الوحشيِّ المُنْكر عندهم، فاستعملوا التَّسمية على هذا الحَمَام لهذا الغرض.

المسألة الثالثة :

((التَّهذيب: وجَمْعُ المِرْآةِ: مَرَاءٍ، بوزن مَرَاعٍ، قال: والعوامُّ يقولون في جمع المِرْآةِ: مَرَايَا، قال: وهو خطأ[١٤٦٤]))[١٤٦٥].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه جمع لفظ المِرْآة، فمن أهل العربيَّة من يرى أنَّ جمعه على مَرَاءٍ، أمَّا جمعه على مَرَايَا فخطأ، ومنهم من يرى أنَّ جمعه على مَرَاءٍ، والجمع أيضاً على مَرَايَا صواب، ونسب بعضهم الثاني إلى العوامِّ[١٤٦٦]، وإليك بيان

([١٤٦٢]) جاءت ألفاظ كثيرة عن العرب في النسبة بزيادة ألف ونون، كقولهم: رَبَّانيٌّ من الرَّبِّ، ورُوحانيٌّ من الرُّوح، ولِحْيانيٌّ من اللِّحْية، وجُمَّانيٌّ من الجُمَّة، ورَقَبَانيٌّ من الرَّقَبة، وشَعْرانيٌّ من الشَّعْر، وحَقَّانيٌّ من الحَقِّ، وطُوْرانيٌّ من الطُّوْر، وتَحْتانيٌّ من تَحْت، وفَوْقانيٌّ من فَوْق، وجاء في تاج العروس للزبيدي ٤٦٨/٤: ((زادوا في آخرهما الألف والنُّون لأنهما كثيراً يُزادان في النَّسب حتى كاد أن يطَّرد لكثرته)). وقد قال عن ذلك عباس حسن: ((والمفهوم من كل ما سبق أنَّ تلك الزيادة لتحقيق الغرض المقصود منها كثيرة كثرة قد تبيح القياس عليها)). النحو الوافي ٧٤٥/٤.

([١٤٦٣]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٨/١٤، ١٠/١٤، والصحاح للجوهري ٧٢٧/٢، والمحكم لابن سيده ٢٣٢/٩، وخزانة الأدب للبغدادي ٣٥٥/٧، وتاج العروس للزبيدي ٤٤٢/١٢، والمعجم الوسيط ٥٧٠/٢.

([١٤٦٤]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٠٣/١٥ .

([١٤٦٥]) ١٥٧/١، ٢٧٩/١٥. ضُبطت ميم المِرْآة في الموضع الأول بالفتح، وفي الموضع الثاني بالكسر، وهو الصواب؛ لأنَّه الضبط الذي جاء في مطبوع تهذيب اللغة بتحقيق الإبياري ٢٨٤/١٥، ومطبوعه بتحقيق محمد عوض ٢٠٣/١٥.

([١٤٦٦]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣٠٧، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٠٤/١٥، وتقويم اللسان لابن ص١٧٤، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٧٤، وخير الكلام لابن بالي ص٥٣، ومعجم الأصول الفصيحة

ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ المَرَايَا جمع صحيح عن العرب للمِرْآة[١٤٦٧]، ومنه قول الخليل: ((والمِرْآة: التي يُنظر فيها، والجميع: المَرَائِي، ومَن لَيَّن الهمزة قال: المَرَايَا))[١٤٦٨]. ومنه قول الجوهريِّ: ((والمِرْآة، بكسر الميم: التي يُنظر فيها، وثلاث مَرَاءٍ، والكثير: مَرَايَا))[١٤٦٩].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ جمع المِرْآة المَرَائِي، والجمع على المَرَايَا خطأ[١٤٧٠]، ومنه قول الأزهريِّ السابق في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً قول أبي علي الفارسيِّ: ((وأمَّا المِرْآةُ فمِفْعَلَةٌ مِنْ رَأَيْتُ، كما أنَّ المِخْصَفَ مِفْعَلٌ مِنْ خَصَفْتُ، وجمعه: مَرَاءٍ، بتصحيح الهمزة لا غير؛ لأنَّها لم تعترض في جمع؛ فلا سبيل لذلك إلى القلب كما قلبتَ في خَطَايَا ومَطَايَا))[١٤٧١]. ومنه أيضاً قول الحريريِّ: ((ويقولون في جمع مِرْآة: مَرَايَا...، والصواب أن يُقال فيها: مَرَاءٍ، على وزن مَرَاعٍ، فأمَّا مَرَايَا فهي جمع ناقَةٍ مَرِيٍّ، وهي التي تَدرُّ إذا مُرِيَ ضَرْعُها))[١٤٧٢].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ الأصل في جمع المِرْآة المَرَائِي، وذلك من وجهين؛

للعبودي ٦٩/١٢، ومعجم فصيح العامة لأحمد أبو سعد ص٣٩٨.

([١٤٦٧]) انظر: العين للخليل ٣٠٨/٨، والفصيح لثعلب ص٢٩٥، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣٠٧، والمحيط لابن عبَّاد ٢٩٩/١٠، والصحاح للجوهري ٢٣٤٩/٦، وإسفار الفصيح للهروي ص١٤٦، وتثقيف اللسان لابن مكِّي ص١٨٨، والإبانة للعوتبي ٢٧٢/٤، وشمس العلوم للحميري ٢٧١٩/٤، وإيجاز التعريف لابن مالك ص١١٦، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٢٠٦، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٥٠٣١/١٠، وشرح الأشموني على الألفية ٩٣/٤، ودُرَّة الغوَّاص وشرحها للخفاجي ص٥٩٥، والتاج للزبيدي ١٠٦/٣٨، والمعجم الوسيط ٣٢٠/١.

([١٤٦٨]) العين ٣٠٨/٨ .

([١٤٦٩]) الصحاح ٢٣٤٩/٦ .

([١٤٧٠]) انظر: التهذيب للأزهري ٢٠٤/١٥، والمسائل الحلبيَّات للفارسي ص٦٠، والبصائر والذخائر للتوحيدي ٢٠٨/٧، ودُرَّة الغوَّاص للحريري ص١٣٧، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٧٤، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٧، والمصباح للفيومي ص١٢٩، وخير الكلام لابن بالي ص٥٣.

([١٤٧١]) المسائل الحلبيَّات ص٦٠ .

([١٤٧٢]) دُرَّة الغوَّاص ص١٣٧ .

أحدهما السَّماع، والآخر القياس، أمَّا السَّماع فإنَّ ثقات اللغويين المتقدِّمين قد أجمعوا على حكاية المَرَائِي في جمع المِرْآة دون نزاع بينهم في ذلك، وأمَّا القياس فإنَّ إبدال الهمزة ياء فيما جاء على هيئة فَعَائِل يكون فيما كانت الهمزة فيه عارضة في الجمع، وليست أصلية في مفرده إلا إذا كانت همزة لامه؛ فتقول: هَدَايَا لهَدِيَّة، ومَطَايَا لمَطِيَّة، وخَطَايَا لخَطِيْئَة، أمَّا جمع المَرَائِي للمِرْآة فإنَّه لا يدخل في هذا القيد ولوازمه؛ لأنَّ الهمزة فيه أصلية في عين مفرده على وزن مِفْعَلَة، وأصلها: مِرْأَيَة، وهي ليست همزة عارضة في جمعه الذي جاء على وزن مَفَاعِل[١٤٧٣]، وعلى ذلك فلا يُقال -قياساً- في جمع المِرْآة: المَرَايَا، وإنَّما يُقال: المَرَائِي.

فإن قيل: وما وجه جمع المِرْآة على المَرَايَا؟ فالجواب: ثبوته في السَّماع -كما مرَّ بك- كافٍ في قبوله، وإن شذَّ في القياس لإلحاق الهمز الأصليِّ بالهمز العارض في الجمع، والمسموع لا يُطَّرح بالقاعدة، وإنَّما يمتنع القياس على هذا الجمع لشذوذه ليس غير[١٤٧٤]، وقد ذكر بعض اللغويين المتقدِّمين أنَّ جمع المَرَايَا على لسان من لا ينطق الهمز تخفيفاً؛ فيلحق بجمع مَطَايَا غير المهموز بقلب آخره ألفاً[١٤٧٥]، والخلاصة أنَّ جمع المِرْآة على المَرَائِي شائع في السَّماع جارٍ على القياس، وهو أعلى من جمع المَرَايَا الثابت سماعاً المخالف نظائره قياساً.

المسألة الرابعة :

((أبو حاتِم: يُقال: حُبٌّ[١٤٧٦] مَلْآنُ، وقِرْبَةٌ مَلْأَى، وحِبَابٌ مِلَاءٌ. قال[١٤٧٧]: وإنْ شئتَ خفَّفتَ الهمزة، فقلتَ في المذكَّر: مَلَانُ، وفي المؤنَّث: مَلَا[١٤٧٨]....، وكُوْزٌ[١٤٧٩] مَلْآنُ،

([١٤٧٣]) انظر: الكتاب لسيبويه ٣٩٢/٤، والأصول لابن السرَّاج ٣٠٢/٣، والمسائل الحلبيات للفارسي ص٦٠، وإيجاز التعريف لابن مالك ص١١٦، وشرح الشافية للرضي ١٣٤/٣، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٥٠٣١/١٠، وشرح الأشموني على الألفية ٩٣/٤، والنحو الوافي لعباس حسن ٧٧٠/٤.

([١٤٧٤]) انظر: إيجاز التعريف لابن مالك ص١١٦، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٢٠٦، وشرح الأشموني على الألفية ٩٣/٤، والنحو الوافي لعباس حسن ٧٧٠/٤.

([١٤٧٥]) انظر: العين للخليل ٣٠٨/٨، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣٠٧.

([١٤٧٦]) الحُبُّ: وعاء من الفخَّار يُوضع فيه الماء، وقيل: هو الضخم منها، وهو مذكَّر، ويُجمع على حِبَاب وحِبَبَة. انظر: الجمهرة لابن دريد ٦٤/١، والتهذيب للأزهري ٨/٤، والتاج للزبيدي ٢٢٤/٢، والمعجم الوسيط ١٥١/١.

([١٤٧٧]) القائل أبو منصور الأزهريُّ، وهو الذي حكى قول أبي حاتم السجستاني.

([١٤٧٨]) انظر: تهذيب اللغة ٢٨٩/١٥ .

والعامَّة تقول: مَلَّا ماءً[١٤٨٠]))[١٤٨١].

نقل ابن منظور هذه المسألة في تقرير وصف المذكَّر على فَعْلان، ووصف المؤنَّث على فَعْلَى، وجواز التَّخفيف بحذف الهمزة ونقل حركتها، ونُسب إلى العوامِّ التَّجاوز في التخفيف إلى ما لا يصح تجاوزه في الحذف؛ فقالوا في وصف المذكَّر: مَلَّا ماءً[١٤٨٢]، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول أحد من أهل العربيَّة المتقدِّمين والمتأخرين أجاز في وصف المذكَّر على فَعْلَان أن تحذف لام وزنه –همزته– ونونه؛ فلم يأتِ عنهم إجازة ما نُسب إلى العوامِّ ونظائره من قولهم: كُوْزٌ مَلَّا ماءً، وحُبٌّ مَلَّا، وإِنَاءٌ مَلَّا، ونحوها، والأصل فيها: مَلْآن.

المانعون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ الصواب في وصف المذكَّر هنا أن يكون على فَعْلَان، والمؤنَّث على فَعْلى؛ فتقول للمذكَّر: مَلْآن، وللمؤنَّث: مَلْأَى، وإذا أردتَ التَّخفيف حذفتَ الهمزة، ونقلت حركتها إلى ما قبلها؛ فتقول في وصف المذكَّر: مَلَان، وفي وصف المؤنَّث: مَلَّا، أمَّا التخفيف للمذكَّر بحذف لام فَعْلَان –الهمزة– ونونه فهو خطأ؛ لأنَّ حذف النُّون هنا لا وجه له في العربيَّة[١٤٨٣]، ومن ذلك قول ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ((العامَّة تقول: الحُبُّ مَلَّا، بألف مقصورة، على مثال عَصًا وقَفًا، وتقول: جَرَّةٌ مَلَّا، مثل ذلك، ومَلَانَة، فأمَّا مَلَّا فله قياس من العربيَّة، وإن كان العرب لا تعرفه، وهو أن يُحذف همزة مَلْأَى، وتُلقى فتحتها على اللام،

([١٤٧٩]) الكُوْز: الكُوْب إذا كان له عُرْوة، وكارَ يَكُوز، إذا شربَ بالكُوز، وهو مذكَّر، ويُجمع على أَكْوَاز وكِيْزَان وكِوَزَة. انظر: التهذيب للأزهري ١٧٥/١٠، والمحكم لابن سيده ١٢٦/٧، والتاج للزبيدي ٣٠٨/١٥.

([١٤٨٠]) انظر: الصحاح للجوهري ٧٣/١. والمقصود أنَّ العوامَّ خالفوا الصواب الذي نصَّ عليه؛ فقالوا: كُوْزٌ مَلَّا ماءً.

([١٤٨١]) ١٥٨/١ .

([١٤٨٢]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٩١، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٥/١، والصحاح للجوهري ٧٣/١، وتثقيف اللسان لابن مكِّي ص١٧٢، والمدخل لابن هشام اللخمي ص١٣٨، والعباب للصغاني (حرف الهمزة) ص١١٣، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٩٥، وتاج العروس للزبيدي ٤٣٥/١.

([١٤٨٣]) انظر: الفصيح لثعلب ص٣١٨، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٩١، والصحاح للجوهري ٧٣/١، وتثقيف اللسان لابن مكِّي ص١٧٢، والمدخل للخمي ص١٣٨، والعباب للصغاني (حرف الهمزة) ص١١٣، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٩٥، والتاج للزبيدي ٤٣٥/١، والمعجم الوسيط ٨٨٢/٢.

فهذا جائز في نعت الجَرَّة، ولا يكون في نعت الحُبِّ؛ لأنَّ الحُبَّ مذكَّر، ولكن لو قالت في الحُبِّ على هذا: مَلَان، بحذف الهمزة، لجاز))[١٤٨٤].

قلتُ: الأصل -والله أعلم- أن يُنعت المذكَّر على فَعْلَان، والمؤنَّث على فَعْلَى، وهو المقرَّر في قواعد العربيَّة من عامَّة كلام العرب، وجاء في لغة بني أسد وصف المؤنَّث منه بالتَّاء، فتقول: مَلْآنَة[١٤٨٥]، ويصحُّ حذف الهمزة -كما مرَّ بك- ونقل حركتها إلى ما قبلها؛ فتقول في وصف المذكَّر: مَلَان، والمؤنَّث: مَلًا، أمَّا إلحاق وصف المذكَّر بوصف المؤنَّث على فَعْلَى، فلا يصح ذلك سماعاً ولا تأويلاً، وإجازته تعني إبطال أصل القاعدة في وصف المذكَّر والمؤنَّث، وهذا مُحال، فكيف بتخفيفه كما يُخفَّف وصف المؤنَّث منه؟! ولو كان اللفظ يُذكَّر عند بعض العرب، ويؤنَّث عند آخرين -كالصَّاع والدَّلْو والسِّكِّين والقَلِيْب[١٤٨٦]- لكان وصفه على فَعْلَى وجيهاً لوجود وجه مسموع في تأنيثه؛ فتقول فيها: مَلْأَى، أمَّا الكُوْزُ والحُبُّ والإنَاءُ فلم يأتِ فيها إلا التَّذكير؛ فلا يسوغ إلحاقها بوزن المؤنَّث وأخذها لوازم حذف همزته.

فإن قيل: يجوز ذلك على تضمين هذه الألفاظ المذكَّرة معاني مؤنَّثة. فالجواب: لا يصح ذلك؛ فالتَّضمين هنا ليس باباً مُشرعاً بلا ضابط لتصويب أخطاء العوامِّ، إنَّما التَّضمين موقوف على تخريج بعض المسموع ونظائره[١٤٨٧]، ولم يأتِ عن عامَّة العرب أو قبيلة منهم إلحاق كلِّ مذكَّر بالمؤنَّث وأخذه لوازم التَّأنيث بحجَّة التَّضمين، وما فائدة قواعد المذكَّر ولوازمهما حينئذٍ؟!

المسألة الخامسة :

((والعربُ تقول: لِيَهْنِئْكَ الفارِسُ، بجزم الهمزة، ولِيَهْنِيْكَ الفارِسُ، بياء ساكنة، ولا

([١٤٨٤]) تصحيح الفصيح ص٤٩١ .

([١٤٨٥]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٥٨، والصحاح للجوهري ٦٨٧/٢، والمخصص لابن سيده ١٢٤/٥.

([١٤٨٦]) انظر: الغريب المصنَّف لابن سلَّام ٦٥٩/٢-٦٦١، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٥٩-٣٦٢، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٢٨٨-٢٨٩، والمخصص لابن سيده ١٣٨/٥-١٤٩، والمزهر للسيوطي ٢٢٤/٢-٢٢٥.

([١٤٨٧]) انظر: الاقتضاب للبطليوسي ٢٦٩/٢، والهمع للسيوطي ٤٨٥/١، والنحو الوافي لعباس حسن ٥٩٥/٢، وصناعة الاستدلال اللغوي لأبي مالك العوضي (بحث من مجموعة بحوث في كتاب: صناعة التفكير اللغوي) ص١٥٣.

يجوز: لِيَهْنِكَ، كما تقول العامَّة[١٤٨٨]))[١٤٨٩].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ في وجه الفعل هَنَأَكَ إذا جاء مضارعاً مجزوماً؛ فذهب بعض اللغويين إلى أنَّ الصواب أن تقوله بسكون الهمزة أو الياء، وحذفهما خطأ، وأجاز بعضهم حذف الهمزة والياء، ونسب بعض اللغويين هذا الوجه إلى العوامِّ[١٤٩٠]، وإليك البيان.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ لِيَهْنِكَ استعمال صحيح مسموع عن بعض الفصحاء على لغة تخفيف الهمزة بإبدالها ياء ثم حذفها لجزم المضارع[١٤٩١]، ومنه قول الزَّبيديِّ: ((قلتُ: وقد وردَ في صحيح البخاريِّ في حديث كعب بن مالك: يقولون: لِيَهْنِكَ تَوْبَةُ الله عليك[١٤٩٢]))[١٤٩٣]. وقال العدنانيُّ في أوجه صحَّتها: ((لِيَهْنِئْكَ رِضَى اللهِ عنكَ، لِيَهْنِيْكَ، لِيَهْنِكَ، لِيَهْنَكَ))[١٤٩٤].

المانعون :

لم أقف على قول أحد من المتقدِّمين منع هذا الاستعمال صراحة إلا قول الأصمعيِّ الذي رواه أبو حاتِم في نصِّ المسألة، وقد أخذ به بعض المتأخرين[١٤٩٥]، ومنه قول الصَّغانيِّ فيما تفرَّد به أبو حاتِم السِّجستانيُّ: ((يُقال: لِتَهْنِئْكَ العافيةُ، وليَهْنِئْكَ الفارِسُ، بالهمز

([١٤٨٨]) انظر: التهذيب للأزهري ٢٢٨/٦. والقول في التهذيب من رواية أبي حاتم عن الأصمعيِّ، وأهمل ابن منظور النِّسبة.

([١٤٨٩]) ١٨٥/١ .

([١٤٩٠]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٢٨/٦، والمصباح للفيومي ص٣٣١، وتاج العروس للزبيدي ٥١٢/١.

قلتُ: من الشَّائع بين عوامِّ أهلي في نجد أن يقولوا لضيوفهم عند الأكل: هَنِّهم، والمقصود من قولهم الدعاء لضيوفهم بأن يكون الأكل هنيئاً، ويجري على هذا الاستعمال ما يجري على مسألتنا من أحكام؛ لأنَّ فعل الأمر يُبنى على ما يُجزم به مضارعه. انظر: معجم الأصول الفصيحة للعبودي ٤٠٤/١٣.

([١٤٩١]) انظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض ٢٧١/٢، وتخريج الدلالات للخزاعي ص١٢١، ومرقاة المفاتيح للقاري ١٤٦٢/٤، والتاج للزبيدي ٥١٢/١، ومعجم الأغلاط للعدناني ص٧٠٣، ومعجم المناهي لبكر أبو زيد ص٥٩٠.

([١٤٩٢]) انظر: مسند أحمد برقم ١٥٧٨٩، وصحيح البخاري برقم ٤٤١٨، وصحيح الأدب المفرد للألباني برقم٧٢٢.

([١٤٩٣]) تاج العروس ٥١٢/١.

([١٤٩٤]) معجم الأغلاط اللغوية ص٧٠٣ .

([١٤٩٥]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٢٨/٦، والشَّوَارد ص٤٩، والعباب للصغاني (حرف الهمزة) ص١٤١، والمصباح للفيومي ص٣٣١، وتاج العروس للزبيدي ٥١٢/١.

وتخفيف الهمز، ولا تحذف الياء؛ لأنَّ الياء بدل من الهمز))[١٤٩٦].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أن ما نُسب إلى العوامِّ صواب من وجهين؛ أحدهما السَّماع، والآخر القياس، أمَّا السَّماع فقد حُكي عن بعض فصحاء العرب هذا الفعل بلا همز على التَّخفيف، وهو لغة مسموعة في المهموز[١٤٩٧]، ثم حُذف آخره علامة على جزمه، ومنه قول النبي -صلَّى الله عليه وآله وسلَّم- للصَّحابيِّ أُبَيِّ بن كَعْب: ((لِيَهْنِكَ العِلْمُ أبا المُنْذِر))[١٤٩٨]. ومنه قولهم: ((لِتَهْنِكَ أَوْبَةُ الغائِبِ))[١٤٩٩]. ومنه قول حسَّان في أبي بكر الصِّديق -رضي الله عنهما-:

لِيَهْنِ أبا بَكْرٍ سَعَادَةُ جَدِّهِ بِصُحْبَتِهِ مَنْ يُسْعِدِ اللهُ يَسْعَدِ[١٥٠٠]

وأمَّا القياس فإنَّ حقَّ المضارع المعتلِّ أن يُحذف آخره في حالة جزمه، والفعل في مسألتنا داخل في هذا على لغة غير المهموز فيه تخفيفاً، ومنه قول الله -تعالى-: ﴿قَالُوْا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي المَدَائِنِ حَاشِرِيْنَ﴾[١٥٠١]. فالفعل: أَرْجَأَ، وقُرئت الآية: أَرْجِئْهُ، وهي قراءة سبعيَّة[١٥٠٢]، وقُرئت الآية أيضاً: أَرْجِهِ، وهي قراءة سبعيَّة[١٥٠٣]، قال ابن خالويه عنها: ((أسقطَ الياء علامة للجزم، وكسر الهاء لانكسار ما قبلها))[١٥٠٤]. والمقصود أن الأمر يُبنى على ما يُجزم به مضارعه، ولغة غير المهموز هنا تجعله من المعتلِّ الذي يُحذف آخره في المضارع المجزوم وما أُلحق به، أمَّا بقاء آخر المعتلِّ المجزوم وعدم حذفه فهو لغة قليلة

([١٤٩٦]) الشَّوارد ص٤٩ .

([١٤٩٧]) انظر: العين للخليل ٩٤/٤، والألفاظ لابن السكيت ص٤٩٩، والتهذيب للأزهري ٢٢٨/٦، والإبانة للعوتبي ٦٠٢/٤، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٢٧٠/٢، والنهاية لابن الأثير ٢٧٧/٥.

([١٤٩٨]) انظر: مسند أحمد برقم ٢١٢٧٨، وصحيح مسلم برقم ١٨٨٥، والسلسلة الصحيحة للألباني برقم ٣٤١٠.

([١٤٩٩]) انظر: العين للخليل ٤١٧/٨، وتاج العروس للزبيدي ٣٣/٢.

([١٥٠٠]) انظر: ديوان حسَّان بن ثابت ٤٦٥/١، وشرح ديوان حسَّان للبرقوقي ص٨٩.

([١٥٠١]) الأعراف: ١١١ .

([١٥٠٢]) انظر: السبعة لابن مجاهد ص٢٨٧، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص١٥٩، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٥٧/٤، والتيسير في القراءات السبع للداني ص٢٥٧، والجامع للقرطبي ٢٥٧/٧.

([١٥٠٣]) انظر: السبعة لابن مجاهد ص٢٨٧، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص١٦٠، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٥٨/٤، والتيسير في القراءات السبع للداني ص٢٥٧، والجامع للقرطبي ٢٥٧/٧.

([١٥٠٤]) الحجة ص١٦٠ .

مسموعة عن بعض العرب[١٥٠٥].

المسألة السادسة :

((قال الأزهريُّ: وأهل بَغْدَاد يقولون للمُوَسْوِس من النَّاس: به المُذْهِبُ، وعوامُّهم يقولون: به المُذْهَبُ، بفتح الهاء، والصَّواب: المُذْهِبُ[١٥٠٦]))[١٥٠٧].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ في وجه ضبط هاء المُذْهب لهذا الاستعمال، فيرى كثير من أهل العربيَّة أنَّ الصواب فيه كسر الهاء ليس غير في هذا الاستعمال، وأجاز آخرون فتح الهاء، وقد نسب بعض اللغويين فتح الهاء فيه إلى العوامِّ[١٥٠٨]، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ فتح هاء المُذْهَب صواب لهذا الاستعمال في الوَسْوَسَة[١٥٠٩]، ومن ذلك قول الجوهريِّ: ((وقولهم: بِهِ مُذْهَبٌ، يعنون به الوَسْوَسَة في الماء وكثرة استعماله في الوضوء))[١٥١٠]. ومنه أيضاً قول الزَّبيديِّ تعقيباً على توهيم الفيروزآباديِّ الجوهريَّ على ضبطه الهاء مفتوحة: (وفي الصِّحَاح: وقولهم: بِهِ مُذْهَبٌ، يعنون الوسوسةَ في الماء وكُثْر استعماله في الوضوء، انتهى....، جَزَمَ القرطبيُّ وطوائف من المُحَدِّثين ومِمَّن أَلَّفَ في الرُّوْحَانِيِّين أنَّه بالفتح، وأنت خبير بأن هذا وأمثال ذلك لا يكون وَهَماً))[١٥١١].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أن الصواب في ضبط هاء هذا اللفظ الكسر ليس غير[١٥١٢]،

([١٥٠٥]) انظر: التهذيب للأزهري ٤٨١/١٥، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٦٣١/٢، والتَّذييل لأبي حيَّان ٢٠٨/١.

([١٥٠٦]) انظر: تهذيب اللغة ١٤٣/٦. ونقل الأزهريُّ أيضاً في الموضع نفسه قول ابن الأعرابيِّ: ((يُقال للمُوسوِس: به المُذْهِب)). ونقل الأزهريُّ أيضاً أن المُذْهِب اسم شيطان يوسوس ويفتن في الوضوء وغيره.

([١٥٠٧]) ٣٩٤/١ .

([١٥٠٨]) انظر: التهذيب للأزهري ١٤٣/٦، وغريب الحديث لابن الجوزي ٣٦٧/١، وتاج العروس للزبيدي ٤٥١/٢.

([١٥٠٩]) انظر: الصحاح للجوهري ١٣٠/١، والوشاح للتَّادلي ص٣٢، والتاج للزبيدي ٤٥١/٢.

([١٥١٠]) الصحاح ١٣٠/١ .

([١٥١١]) تاج العروس ٤٥١/٢ .

([١٥١٢]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٤٣/٦، وغريب الحديث لابن الجوزي ٣٧٦/١، والتكملة للصغاني ١٣١/١، والقاموس للفيروزآبادي ٩٢/١، والتاج للزبيدي ٤٥١/٢.

ومن ذلك قول أبي منصور الأزهريِّ في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً قول الصَّغانيِّ: ((وهو الذي ذكره الجوهريُّ، وقال: بِهِ مُذْهَبٌ. والصواب: كَسْرُ الهاء))[١٥١٣]. ومنه أيضاً قول الفيروزآباديِّ: ((وكَسْرُ هائه الصَّواب، ووَهِمَ الجوهريُّ))[١٥١٤].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ الأصحَّ في ضبطه لهذا المقصد كسر الهاء، وذلك من وجهين؛ أحدهما السَّماع، والآخر القياس، أمَّا السَّماع فإنَّ الشائع في المسموع عن العرب كسر الهاء فيما وقفتُ عليه في كتب اللغة ومعجماتها[١٥١٥]، وأمَّا القياس فإنَّ هذا الوسواسَ الفاعلُ؛ فأذهب عن صاحبه يقينه، وأوقعه في هذا الحال؛ فهو اسم فاعل من فعله الرباعيِّ على مُفْعِل.

فإن قيل: وعلى أيِّ شيء صحَّ فتح هائه؟ فالجواب: يصح فتح الهاء على وجهين؛ أحدهما السَّماع، والآخر القياس، أمَّا السَّماع فقد ضبطها الجوهريُّ بالفتح، ولم أقف على هذا الضبط عند غيره من المتقدِّمين، فإن قيل: قد يكون ذلك وَهَماً من الجوهريِّ، فالجواب: نسبة الوَهَم إلى الجوهريِّ تقتضي دليلاً في ذلك، فإن قيل: الدليل مخالفته ضبط جمهرة اللغويين المتقدِّمين الذين ضبطوها بالكسر. فالجواب: رواية الثقة مقبولة، ولا مانع من ثبوت الوجهين عن العرب، وأحسبك تعرف مِن الجوهريِّ ما فيه غنية عن التَّطويل في حرصه وعدالته وقدره وسعة علمه بين اللغويين، وقد قال ابن جني في قبول رواية الثقة: ((وذلك كقبول القاضي شهادة من ظهرت عدالته، وإن كان يجوز أن يكون الأمر عند الله بخلاف ما شهد به، ألا تراه يُمضي الشهادة، ويقطع بها، وإن لم يقع العلم بصحَّتها))[١٥١٦].

ولو كانت رواية الجوهريِّ مخالفة لرواية الجمهور، وليس لها وجه في العربيَّة لساغ الحديث عن ردِّها غير أنَّ روايته لها وجه سائغ مقبول في القياس، ولو لم يأتِ بها السَّماع، وهو أنَّ المقصود من قولهم: بِهِ المُذْهَب. أنَّ هذا الحال من صُنع الشَّيطان؛ فالشَّيطان المُذْهِبُ بوسوسته، وهذا الحال قد ذهب اليقين منه بصنيع الشيطان؛ فهذا الحال حينئذٍ

([١٥١٣]) التكملة والذيل والصلة ١٣١/١ .

([١٥١٤]) القاموس ٩٢/١ .

([١٥١٥]) انظر: العين للخليل ٤١/٤، وتهذيب اللغة للأزهري ١٤٣/٦، والمحكم لابن سيده ٢٩٧/٤، وغريب الحديث لابن الجوزي ٣٧٦/١، والتكملة للصغاني ١٣١/١، والقاموس للفيروزآبادي ٩٢/١.

([١٥١٦]) الخصائص ٢٧/٢ .

المُذْهَب؛ لأنَّه اسم مفعول من فعله الرباعيِّ على مُفْعَل؛ فكأنَّ هذا الحال -المُذْهَب عنه اليقين بفعل الشيطان- قد حلَّ بهذا الإنسان؛ فقالوا: بِهِ المُذْهَبُ. وهذا وجه سائغ غير أنَّ كسر الهاء أعلى وأشهر سماعاً وقرباً من المقصود، ولا يلزم من تقرير الأصح والأشهر تخطئة ما دونه ممَّا له وجه في العربيَّة صحيح.

المسألة السابعة :

((قال أبو بكر: طُوْبَاكَ إنْ فَعَلْتَ كذا، قال: هذا ممَّا يلحن فيه العوامُّ، والصَّواب: طُوْبَى لكَ إنْ فَعَلْتَ كذا وكذا[١٥١٧]))[١٥١٨].

أورد ابن منظور هذا القول في أنَّ كلمة طُوْبَى لا تقبل الإضافة، وإنَّما شاع الخطأ في إضافتها بين العوامِّ، وسار على نسبته إلى العوامِّ جمع من اللغويين[١٥١٩]، وخالف هذا القول كثير من أهل العربيَّة؛ فرأوا أنَّ إضافة طُوْبَى في هذا التَّركيب صواب سائغ، وإليك بيان ذلك.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ الاستعمالين صواب؛ فتقول: طُوْبَى لكَ، وطُوْبَاكَ[١٥٢٠]، ومنه ما جاء في تفسير قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿طُوْبَى لَهُمْ وَحُسْنُ

([١٥١٧]) قلتُ: القول لأبي بكر الأنباري في الزَّاهر ٤٤٩/١، ولم أقف عليه في أصل من أصول ابن منظور الخمسة، وتخريج ذلك -في رأيي- على أحد وجهين؛ أحدهما أن هذا النصَّ ساقط من أحد أصوله الخمسة المطبوعة في عصرنا، وأكثرها سقطاً التنبيه والإيضاح لابن برِّي؛ فلم يصل إلينا كاملاً، والآخر أن ابن منظور نقله مباشرة من الزَّاهر، وخالف في ذلك منهجه في لزوم أصوله الخمسة، وليس هذا بدعاً في معجمه؛ فقد نقل من غير أصوله الخمسة في أكثر من موضع، وبيَّنت هذا في التمهيد عند الحديث عن المآخذ على معجم لسان العرب.

([١٥١٨]) ٥٦٤/١ .

([١٥١٩]) انظر: الزاهر للأنباري ٤٤٩/١، وعبث الوليد للمعرِّي ص٢٠٣، والبسيط للواحدي ٣٤٨/١٢، والإبانة للعوتبي ٤٣٩/٣، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٣٢، والتكملة للصغاني ١٩٧/١، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٦٧، وشفاء الغليل للخفاجي ص٢٠٢، وقصد السبيل للمحبي ٢٦٨/٢، والتاج للزبيدي ٢٨٤/٣.

([١٥٢٠]) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٠٥/٢، وجامع البيان للطبري ٤٣٤/١٦، والتهذيب للأزهري ٢٩/١٤، والصحاح للجوهري ١٧٣/١، والكشف للثعلبي ٢٨٨/٥، وعبث الوليد للمعرِّي ص٢٠٣، والبسيط للواحدي ٣٤٨/١٢، والإبانة للعوتبي ٤٣٩/٣، ومعالم التنزيل للبغوي ٢١/٣، والمنهاج للنووي ١٧٦/٢، والبحر المحيط لأبي حيَّان ٣٨٦/٦، واللباب لابن عادل الحنبلي ٣٠٣/١١، والقاموس للفيروزآبادي ١٣١/١، وعمدة القاري للعيني ١٧٢/١٤، وشفاء الغليل للخفاجي ص٢٠٢، وقصد السبيل للمحبي ٢٦٨/٢، والتاج للزبيدي ٢٨٣/٣.

مَآبٍ﴾[١٥٢١]. قال الأخفش: ((طُوْبَى في موضع رفع، يدلُّك على ذلك رفع وَحُسْنُ مَآبٍ، وهو يجري مجرى وَيْلٌ لِزَيْدٍ؛ لأنَّك قد تضيفها بغير لام، تقول: طُوْبَاكَ، ولو لم تضفها لجرت مجرى تَعْساً لِزَيْدٍ))[١٥٢٢]. ومنه أيضاً قول الجوهريِّ: ((وطُوْبَى: فُعْلَى مِن الطِّيْب، قلبوا الياء واواً للضمة قبلها، وتقول: طُوْبَى لكَ، وطُوْبَاكَ، بالإضافة))[١٥٢٣]. ومنه أيضاً قول أبي العلاء المعرِّي: ((والقياس يُطْلِق مثلَه، وينبغي إذا قال القائل: طُوْبَاكَ طُوْبَاكَ، أن يكون طُوْبَاكَ مبتدأً والخبر محذوفاً، كأنَّه قال: طُوْبَاكَ موجودةٌ، أو يُقدِّر فعلاً ينصب به طُوْبَى، كأنَّه قال: أختارُ طُوْبَاكَ، أي طِيْبَ عَيْشِكَ، أو أشكرُ أيُّها الرَّجُلُ طُوْبَاكَ))[١٥٢٤].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أن إضافة طُوْبَى إلى ما بعدها خطأ، والصواب عدم الإضافة[١٥٢٥]، قال ابن السكِّيت: ((وتقول: طُوْبَى لكَ، ولا تقل: طُوْبَاكَ))[١٥٢٦]. وقال ابن قتيبة فيما حرَّفه العوامُّ: ((وتقول: طُوْبَى لكَ، ولا تقول: طُوْبَاكَ))[١٥٢٧]. ومنه قول أبي بكر الأنباريِّ في نصِّ المسألة، ومنه قول الأزهريِّ: ((وقال غيرُه: العربُ تقول: طُوْبَى لكَ، ولا تقول: طُوْبَاكَ. وهذا قول أكثر النَّحويِّين إلا الأخفش، فإنَّه قال: مِن العرب مَن يضيفها، فيقول: طُوْبَاكَ))[١٥٢٨].

قلتُ: جاء في كلمة طُوْبَى أكثر من تخريج؛ فقد تكون جمع طَيِّبَة، كما جمعوا كَيِّسَة على كُوْسَى وضَيِّقَة على ضُوْقَى، وقد تكون مصدراً كبُشْرَى وعُقْبَى مِن طابَ، وقد تكون

([١٥٢١]) الرعد: ٢٩ .

([١٥٢٢]) معاني القرآن ٤٠٥/٢ .

([١٥٢٣]) الصحاح ١٧٣/١ .

([١٥٢٤]) عبث الوليد ص٢٠٣-٢٠٤ .

([١٥٢٥]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٤٢، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٢٠، والزَّاهر لأبي بكر الأنباري ٤٤٩/١، وفائت الفصيح لغلام ثعلب ص٤٥، والتهذيب للأزهري ٢٩/١٤، والبسيط للواحدي ٣٤٨/١٢، والإبانة للعوتبي ٤٣٩/٣، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٣٢، والتكملة للصغاني ١٩٧/١، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٦٧، والقاموس للفيروزآبادي ١٣١/١، والتاج للزبيدي ٢٨٤/٣.

([١٥٢٦]) إصلاح المنطق ص٣٤٢ .

([١٥٢٧]) أدب الكاتب ص٤٢٠ .

([١٥٢٨]) تهذيب اللغة ٢٩/١٤ .

أعجميَّة معرَّبة عَلَماً للجَنَّة أو اسم شجرة معيَّنة فيها، وقد تكون صفة محضة كالطَّيِّب على فُعْلَى كحُبْلَى، وقد تكون مؤنَّث الأَطْيَب؛ فتكون مضافة أو تتقدَّمها أل التَّعريف[١٥٢٩]، والصَّواب في هذه المسألة -والله أعلم- أن الأشهر بين ألسنة الفصحاء عدم الإضافة، وهو الوجه المتفق عليه بين المتنازعين؛ فتقول فيها: طُوْبَى لكَ، وعليه جاء قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿طُوْبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾[١٥٣٠]. ومنه أيضاً قول النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: ((بَدَأَ الإسلامُ غريباً، وسيعود كما بَدَأَ غريباً، فَطُوْبَى للغُرَبَاءِ))[١٥٣١]. وعليه أنشد أبو عمرو بن العلاء قول الرَّاجِز[١٥٣٢]:

طُوْبَى لِمَنْ كَانَتْ لَهُ هِرْشَفَّهْ وَنَشْفَةٌ يَمْلَأُ مِنْهَا كَفَّهْ[١٥٣٣]

أمَّا إضافة طُوْبَى فصواب من وجهين؛ أحدهما السَّماع، والآخر القياس، أمَّا السماع فقد حكاها عن بعض العرب -كما مرَّ بك- بعض ثقات اللغويين المتقدِّمين، وإن كانت لغة الإضافة أقلَّ من قرينتها السابقة، وعلى لغة الإضافة جاء قول الشاعر عبد الله بن المعتز :

مَرَّتْ بِنَا بَكَراً طَيْرٌ فَقُلْتُ لَهَا طُوْبَاكِ يا لَيْتَنَا إيَّاكِ طُوْبَاكِ[١٥٣٤]

وأمَّا القياس فما نُسب إلى العوامِّ سائغ في الإضافة لا يأباه القياس، وتقدير الكلام حسب المقام: هذه طُوْبَاكَ، أو طُوْبَاكَ واقعةٌ وموجودةٌ، أو أَشْكُرُ طُوْبَاكَ، أو أَتَمَنَّى طُوْبَاك، ونحو ذلك كثير، فإن قيل: ما نُسب إلى العوامِّ ليس شائعاً وعالياً بين الفصحاء. فالجواب: الحديث هنا عن الصواب والخطأ، وليس عن القليل والكثير، فلا تصح تخطئة العوامِّ في وجه جاء على لغة

([١٥٢٩]) للاستزادة راجع: الزاهر للأنباري ٤٤٩/١، وعبث الوليد للمعري ص٢٠٣، والمحكم لابن سيده ٢٢٥/٩، والمعرب للجواليقي ص٤٤٥، وشرح الشافية للرضي ١٣٥/٣، والارتشاف ٢٨١/١، والبحر المحيط لأبي حيَّان ٣٨٦/٦، والدر المصون للحلبي ٤٧/٧، وأوضح المسالك لابن هشام ٣٩٣/٤، والقاموس للفيروزآبادي ١٣١/١، والتاج للزبيدي ٢٨٢/٣، وشذا العرف للحملاوي ص١٩٨، وجامع الدروس للغلاييني ١١٢/٢.

([١٥٣٠]) الرعد: ٢٩ .

([١٥٣١]) انظر: مسند أحمد برقم ١٦٦٩٠، وصحيح مسلم برقم ٣٧٢، وصحيح الجامع الصغير للألباني برقم ١٥٨٠.

([١٥٣٢]) لم أقف على قائله .

([١٥٣٣]) انظر: ديوان الأدب للفارابي ١٤٣/١، ٩٦/٢، والصحاح للجوهري ١٤٣٢/٤، ١٤٤٣/٤، وشمس العلوم للحميري ٦٥٩٣/١٠، والتاج للزبيدي ٤٠٧/٢٤، ٤٩٢/٢٤. وقد جاء فيها أنَّ الهِرْشَفَّة: خِرْقَةٌ من كِساء ونحوه ينشَّف بها الماء ثم يُعْصَر، والنَّشْفَة: حَجَرٌ تُدْلَك بها الأقدام وينقَّى -أكرمك الله- بها وسخها.

([١٥٣٤]) انظر: ديوان ابن المعتز ٤٠٩/٢ .

مسموعة، ولو كان غيرها أكثر منها وأعلى، وفي ذلك وأمثاله قال ابنُ السِّيْد البَطَلْيَوْسِيُّ: ((وإنما ذكرنا هذا ليُعْلَم أن لقول العامة مخرجاً على هذه اللغة))[١٥٣٥]. وقال ابن هشام اللخميُّ: ((ولا يجب أن تُلَحَّن بها العامَّة لكونها لغة مسموعة))[١٥٣٦]. وقال الزَّبيديُّ: ((ونسبتُه للعامة لا يوجب كونه لحناً، وإنَّما يُقال: إنَّها في مقابلة الأفصح والأشهر؛ فتأمَّل))[١٥٣٧].

المسألة الثامنة :

((والذُّبَحَةُ: وَجَعُ الحَلْقِ كأنَّه يَذْبَحُ[١٥٣٨]. ولم يُعْرَف الذَّبْحَةُ بالتَّسكين الذي عليه العامَّة[١٥٣٩]...، وقيل: هي قَرْحَةٌ تَظْهر فيه، فيَنْسَدُّ معها ويَنْقَطِع النَّفَسُ، فتَقْتُل[١٥٤٠]))[١٥٤١].

نقل ابن منظور وجه ضبط هذا اللفظ لوَجَعِ الحَلْق، ونصَّ -فيما نقله عن الصِّحاح- على ما حرَّفه العوامُّ في فتحهم الذَّال وتسكينهم الباء على الذَّبْحَة، وقد نسب جمع من أهل العربيَّة هذا الوجه إلى العوامِّ[١٥٤٢]، وهو محلُّ خلاف في وجهه وتوجيهه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول لغويٍّ متقدِّم أجاز الذَّبْحَة غير أنَّ بعض اللغويين المتأخرين أجازوا هذا

([١٥٣٥]) الاقتضاب ١٨١/٢ .

([١٥٣٦]) المدخل إلى تقويم اللسان ص٢٨ .

([١٥٣٧]) تاج العروس ٧٢/١٨ .

([١٥٣٨]) انظر: المحكم لابن سيده ٢٩٢/٣ .

([١٥٣٩]) انظر: الصحاح للجوهري ٣٦٢/١ .

([١٥٤٠]) انظر: النهاية لابن الأثير ١٥٣/٢ .

([١٥٤١]) ٤٣٨/٢ .

([١٥٤٢]) انظر: الصحاح للجوهري ٣٦٢/١، والتثقيف لابن مكِّي ص٢١٩، والمدخل للخمي ص٩٨، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٧٠، والتاج للزبيدي ٣٧٢/٦، والأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة للصايغ ص١٠٣، وأزاهير الفصحى لعباس أبو السعود ص١٩١، والعامي الفصيح في المعجم الوسيط لأمين علي ص٥٣، ومعجم الأخطاء الشائعة للعدناني ص٩٥، ومعجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر ٣٨٤/١.

الوجه[١٥٤٣]، ومنه ما أقرَّه مجمع اللغة العربية المصريُّ في المعجم الوسيط: ((الذَّبْحَة الصَّدْرِيَّة: أَلَمٌ نَوْبِيٌّ وضيق بالصَّدر مع إحساس بالاختناق والإشراف على الموت. مج))[١٥٤٤]. وقال العدنانيُّ: ((ويُخطِّئون من يقول: ماتَ فلانٌ بالذَّبْحَة القلبيَّة. ويقولون إنَّ الصواب هو: الذُّبْحَةُ، أو الذُّبَحَةُ، أو الذُّبَاحُ، أو الذِّبْحَة، أو الذِّبَحَة. ولكن مجمع القاهرة أقرَّ في معجمه الوسيط استعمال الذَّبْحَة أيضاً لشيوع فتح الذَّال في البلاد العربيَّة، ولكثرة من يموتون بها))[١٥٤٥].

المانعون :

لم يذكر أحد من اللغويين المتقدِّمين –حسب علمي– الذَّبْحَة في معرِض تَعداد الأوجه المسموعة لهذا اللفظ، ونصَّ بعضهم على خطأ شائع في فتح الذَّال وتسكين الباء[١٥٤٦]. ومنه قول الجوهريِّ في نصِّ المسألة، ومنه قول ابن مَكِّي: ((ويقولون: أخذته الذَّبْحَةُ. والصواب: الذُّبَحَةُ والذِّبَحَة))[١٥٤٧]. ومنه قول اللَّخميِّ: ((فأمَّا قول عامَّةِ زماننا: الذَّبْحَة، بفتح الذَّال، فلحنٌ))[١٥٤٨].

قلتُ: حُكي في هذا اللفظ سبعة أوجه عن العرب ليس من بينها الذَّبْحَة، والمسموع فيه عن العرب الذُّبَحَةُ والذُّبْحَةُ والذِّبَحَةُ والذِّبْحَةُ والذُّبَاحُ والذِّبَاحُ والذِّبْحُ، وأكثرها دوراناً وشهرة بين الفصحاء لهذا الدَّاء: الذُّبَحَة[١٥٤٩]، فإن قيل: على أيِّ شيء صحَّت الذَّبْحَة، وهي لم

([١٥٤٣]) انظر: المعجم الوسيط ٣٠٩/١، ومعجم الأخطاء للعدناني ص٩٥، ومعجم الصواب ٣٨٤/١، ومعجم اللغة العربية لأحمد مختار٣٨٤/١، والعامي الفصيح في المعجم الوسيط لأمين علي ص٥٣، والأخطاء الشائعة للصايغ ص١٠٣.

([١٥٤٤]) ٣٠٩/١ . مج: رمز من رموز المعجم الوسيط، وهو يدل على اللفظ الذي أقرَّه مجمع اللغة العربية في مصر.

([١٥٤٥]) معجم الأخطاء الشائعة ص٩٥ .

([١٥٤٦]) انظر: التهذيب للأزهري ٢٧٢/٤، والصحاح للجوهري ٣٦٢/١، والتثقيف لابن مكي ص٢١٩، والمدخل للخمي ص٩٨، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٧٠، وأزاهير الفصحى لعباس أبو السعود ص١٩١.

([١٥٤٧]) تثقيف اللسان ص٢١٩ .

([١٥٤٨]) المدخل إلى تقويم اللسان ص٩٨ .

([١٥٤٩]) انظر: التاج للزبيدي ٣٧٢/٦. وقد أنكر بعض اللغويين تسكين الباء مطلقاً، ولو كانت الذَّال مضمومة أو مكسورة؛ لأنَّ تسكين الباء لم يثبت عن الفصحاء عندهم، ومَن سمع حجَّة على مَن لم يسمع. انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٥، وعمدة الكتَّاب للنحَّاس ص٤٤٢، والتهذيب للأزهري ٢٧٢/٤، والتاج للزبيدي ٣٧٢/٦.

تُسمع عن العرب باتفاق الفريقين؟ فالجواب من وجهين؛ أحدهما: لا يلزم من صحَّة شيء أن يثبت سماعه؛ فما صحَّ قياساً صواب، ولو لم يأتِ به سماع، وهذا شهير في مسائل العربيَّة؛ فاللغة ولَّادة حسب قوانينها الكليَّة التي تحكمها. والآخر: الذَّبْحَة من الألفاظ التي صيغت على وزن اسم المرَّة على فَعْلَة؛ لأنَّها -كما ذكر المتقدِّمون- قد تذبح صاحبها وتقتله[١٥٥٠]، والذَّبْح لا يكون إلا مرَّة في حياة صاحبه؛ فساغ أن تصوغ منه على اسم المرَّة لهذا الدَّاء، أمَّا انفراد تعليل إجازة الذَّبْحَة بشيوع استعمال هذا الوجه في البلاد العربيَّة فليس صواباً؛ لأنَّ شيوع الخطأ لا يُحيله صواباً، فإن قيل: خطأ مشهور خير من صواب مهجور. فالجواب: هذا عبث بالعربيَّة، وإشاعة هذا المفهوم في أذهان النَّاس يجعل الحكَم في العربيَّة درجة الشيوع بين الناس، وليس القواعد الجامعة لها؛ فلو شاع بين النَّاس قولهم: ذهبتُ إلى المسجدُ. لقلنا -حسب هذا المفهوم- هذا صواب لشيوعه!! وخلاصة الكلام أن الذَّبْحَة صواب لقبولها وجهاً من وجوه التأويل السائغة في العربيَّة، وليس مجرد شيوعها مسوِّغاً في قبولها، وقبولها لا ينفي أنَّ غيرها من المسموع أعلى وأولى؛ فالمسألة -في رأيي- تتعاورها درجات الصواب، وليس الصواب والخطأ.

المسألة التاسعة :

((قال أبو عُبَيد: معنى الضِّيْحِ [الضِّحِّ][١٥٥١]: الشَّمْسُ، أي إنَّما جاء بمثل الشَّمس والرِّيْحِ في الكَثْرة، وقال أبو عُبَيْد: العامَّةُ تقول: جاءَ بالضِّيْحِ والرِّيْحِ، وليس الضِّيْحُ بشيء[١٥٥٢]))[١٥٥٣].

نقل ابن منظور من الأزهريِّ قول أبي عُبَيد القاسم بن سلَّام في الوجه الصحيح في المَثَل

([١٥٥٠]) انظر: العين للخليل ٢٠٣/٣، والتهذيب للأزهري ٢٧٢/٤، والمحكم لابن سيده ٢٩٢/٣، والفائق للزمخشري ٥/٢، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٢٦٨/١، والنهاية لابن الأثير ١٥٤/٢.

([١٥٥١]) في مطبوع لسان العرب: الضِّيْح، والصواب عندي: الضِّح، وذلك من وجهين؛ أحدهما أن قول أبي عُبيد في كتابه الأمثال ص١٨٨، وفي التهذيب للأزهري ١٠٤/٥، وهو على الوجه الذي ذكرتُه. والآخر أن سياق كلام أبي عُبيد في إثبات أن القول المسموع: جاء بالضِّحِّ والرِّيْحِ. ثم بيَّن أنَّ العوامَّ حرَّفوا الضِّحَّ إلى الضِّيْحِ، وسيأتي كلامه كاملاً.

([١٥٥٢]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٠٤/٥ .

([١٥٥٣]) ٥٢٧/٢ .

المسموع، ولفظه الضِّحُّ، وليس الضِّيْح، وقد نسب بعض اللغويين الضِّيْح إلى العوامِّ[١٥٥٤]، وهو محلُّ خلاف بين اللغويين؛ فمنهم من أنكر لفظ الضِّيْح، ومنهم من أجازه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ استعمال الضِّيْحِ صواب[١٥٥٥]، ومنه قول الخليل: ((يُقال: الرِّيْحُ والضِّيْحُ. والضِّيْحُ تقوية للفظ الرِّيْح، فإذا أُفْرِدَ فليس له معنى))[١٥٥٦]. ومنه قول أبي مِسْحَل الأعرابيِّ: ((ويُقال: قد استُعْمِل فلانٌ على الضِّحِّ والرِّيْحَ، والضِّيْحَ والرِّيْحِ))[١٥٥٧]. ومنه قول ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ((وأمَّا قوله: جاء بالضِّحِّ والرِّيْحِ، فإنَّ الضِّحَّ مشدَّد الحاء، وهو الشَّمْس، ويُقال: ما طَلَعتْ عليه الشَّمسُ. وقال الخليل: هو ضوء الشَّمس إذا استَمْكَن من الأرض. قال: ويُقال: الضِّيْحُ أيضاً بالياء، كأنَّها لغة، والعامَّة عليها، فكأنَّها تبدل من إحدى الحاءين في الضِّحِّ الياء، فتقول: الضِّيْحُ إتباعاً للرِّيْح، وليس هذا بخطأ؛ لأنَّ الإتباع في كلام العرب كثير))[١٥٥٨].

المانعون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ الضِّيْحَ هنا خطأ لا أصل له في العربيَّة، والصواب فيه الضِّحُّ[١٥٥٩]، ومنه قول أبي عُبَيد القاسم بن سلَّام: ((ومن أمثالهم في كثرة ما يَقْدَمُ به القادِمُ

([١٥٥٤]) انظر: الأمثال لأبي عُبَيد ص١٨٨، والجمهرة لابن دريد ٩٩/١، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣٨٣، والتهذيب للأزهري ١٠٤/٥، والصحاح للجوهري ٣٨٦/١، والمحكم لابن سيده ٤٢٠/٣، وشرح الفصيح للزمخشري ص٥٥٦، وزهر الأَكَم لليُوسيِّ ٥٩/٢، والتاج للزبيدي ٥٦٥/٦.

([١٥٥٥]) انظر: العين للخليل ٢٦٧/٣، والنوادر لأبي مسحل ص١٨٥، والمُنتخب لكراع النَّمل ص٢٨٤، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣٨٣، والمحيط لابن عبَّاد ٢٩٧/٢، والإتباع والمزاوجة لابن فارس ص٥٩، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ص٢١٧، والمحكم ٤٢٠/٣، والمخصص لابن سيده ٣٧٢/٢، والاقتضاب للبطليوسي ٢٢٨/٢، وشرح الفصيح ص٥٥٦، والمستقصى للزمخشري ٣٩/٢، وشرح الفصيح للخمي ص١٨٢، والنهاية لابن الأثير ١٠٧/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ص١٤، وارتشاف الضَّرب لأبي حيَّان ٢٣٧٨/٥، والتاج للزبيدي ٥٧١/٦.

([١٥٥٦]) العين ٢٦٧/٣ .

([١٥٥٧]) النوادر ص١٨٥ .

([١٥٥٨]) تصحيح الفصيح ص٣٨٣ .

([١٥٥٩]) انظر: الأمثال لأبي عُبَيد ص١٨٨، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٩٥، وأدب الكاتب لان قتيبة ص٤٠٨، والجمهرة لابن دريد ٩٩/١، والتهذيب للأزهري ١٠٤/٥، وغريب الحديث للخطابي ٢١١/٢،

قولُهم: جاءَ فلانٌ بالضِّحِّ والرِّيْحِ. ومعنى الضِّحِّ الشَّمْسُ، أي جاء بمثل الشَّمْس والرِّيْحِ في الكثرة، والعامَّة تقول: جاءَ بالضِّيْحِ والرِّيْحِ. وليس الضِّيْحُ بشيء، إنَّما هو الضِّحُّ))[١٥٦٠]. ومنه قول الأزهريِّ: ((وقال اللَّيثُ: يُقال: الرِّيْحُ والضِّيْحُ. والضِّيْحُ تقوية للفظ الرِّيْح، فإذا أَفْرَدتَه فليس له معنى. قلتُ: وغير اللَّيث لا يُجيز الضِّيْحَ))[١٥٦١]. ومنه قول الجوهريِّ: ((وقولهم: جاءَ فلانٌ بالضِّحِّ والرِّيْحِ. أي بما طَلَعَتْ عليه الشَّمْسُ وما جَرَتْ عليه الرِّيْحُ، يعني من الكثرة، والعامَّة تقول: بالضِّيْحِ والرِّيْحِ. وليس بشيء))[١٥٦٢].

قلتُ: المشهور في كتب أمثال العرب الضِّحُّ[١٥٦٣]، وهو الوجه الذي لم يُنازع أحد من أهل العربيَّة –فيما أعلم– في ثبوت لفظه ومعناه عن فصحاء العرب سواء أكان هذا اللفظ مفرداً في ذاته أم مركَّباً مع غيره في جملة، ومعنى الضِّحِّ في العربيَّة الشَّمسُ أو ضوءُها أو ما ظَهَرَ من الأرض لضوئها[١٥٦٤]، ومن شواهد ذلك أنَّ النبيَّ –صلى الله عليه وآله وسلم– نهى أن يُجْلَس بين الضِّحِّ والظِّلِّ، وقال: ((مَجْلِسُ الشَّيْطان))[١٥٦٥]. ومنه أيضاً قول ذي الرُّمَّة:

غَدَا أَكْهَبَ الأَعْلَى وَرَاحَ كَأَنَّهُ مِنَ الضِّحِّ وَاسْتِقْبَالِهِ الشَّمْسَ أَخْضَرُ[١٥٦٦]

أمَّا الضِّيْحُ فإنَّه صواب مسموع حكاه –كما مرَّ بك– جمع من الثقات المتقدِّمين غير أنَّه أقلُّ دوراناً في اللغة من الضِّحِّ، ولا حجَّة لمن لم يسمعه على من سمعه؛ فعدم العلم لا يعني

والصحاح للجوهري ٣٨٦/١، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٥٩/٣، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص٢١٧، والقاموس للفيروزآبادي ٣٢٤/١، وزهر الأَكَم لليُوسيِّ ٥٩/٢، والتاج للزبيدي ٥٦٥/٦.

(١٥٦٠) الأمثال ص١٨٨ .

(١٥٦١) تهذيب اللغة ١٠٤/٥ .

(١٥٦٢) الصحاح ٣٨٦/١ .

(١٥٦٣) انظر: الأمثال لأبي عبيد ص١٨٨، والأمثال المنسوب لابن رفاعة ص١٨٨، وجمهرة الأمثال للعسكري ٣٢١/١، ومجمع الأمثال للميداني ٢٨٦/١، والمستقصى للزمخشري ٣٩/٢، وزهر الأَكَم لليُوسيِّ ٥٩/٢.

(١٥٦٤) انظر: العين للخليل ١٣/٣، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٢٥٨/١، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣٨٣، وديوان الأدب للفارابي ٢٩/٣، والتهذيب للأزهري ٢٥٧/٣، والصحاح للجوهري ٣٨٥/١، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٥٩/٣، والمحكم لابن سيده ٤٩٠/٢، وأساس البلاغة للزمخشري ٥٧٥/١، وشمس العلوم للحميري ٣٨٨٧/٦، والنهاية لابن الأثير ٧٥/٣، والقاموس للفيروزآبادي ٣٢٤/١، والتاج للزبيدي ٥٦٤/٦، والمعجم الوسيط ٥٣٤/١.

(١٥٦٥) انظر: مسند أحمد برقم ١٥٤٢١، ومجمع الزوائد للهيثمي برقم ١٢٩٢٧، وصحيح الجامع للألباني برقم ٦٨٢٣.

(١٥٦٦) انظر: ديوانه بشرح أبي نصر الباهلي ٦٣٣/٢. وفيه أنَّ الكُهْبَة غُبْرَة إلى سواد.

العلم بالعدم، فإن قيل: ما توجيه هذا المسموع؟ فالجواب: تخريج الضِّيْح على وجوه؛ الأول: هو لفظ لا معنى له في ذاته، ولا يُتكلَّم به منفرداً، وإنما سُمع عن بعض العرب للإتباع أو المزاوجة مع الرِّيْح لتقوية البيان[١٥٦٧]، ولذلك نظائر، ومنه قول العرب: حَسَنٌ بَسَنٌ. ولا يدلُّ بَسَنٌ على معنى في ذاته، ولا يُؤتى به مفرداً، بل هو للإتباع أو المزاوجة[١٥٦٨]، والثاني: هو لفظ له معنى في ذاته، وقد يُتكلَّم به مفرداً للشَّمس أو ضوئها؛ فكأنَّه لغة مسموعة في الضِّحِّ[١٥٦٩]، ومنه قول الرَّاجِز:

والرِّيْحُ للهِ وَمَا فِيْ الرِّيْحِ والشَّمْسُ فِيْ اللُّجَّةِ ذاتِ الضِّيْحِ[١٥٧٠]

والثالث: الضِّيْح في المسموع على فكِّ إدغام حاء الضِّحِّ بالياء للضرورة، وضرورة السَّجع تجري مجرى ضرورة الشِّعر[١٥٧١]، وقد قال سيبويه -على قبره شآبيب الرحمة- في إبدال الياء: ((وقد تُبدَل من مكان الحرف المُدْغَم نحو قِيْرَاط))[١٥٧٢]. والرابع: الضِّيْح من الضُّحَى على القلب[١٥٧٣]، وهو أقلُّ الوجوه وجاهة لتكلُّفه الظاهر، أمَّا أكثرها وجاهة -في رأيي- فالأول والثاني، وكيف تصرَّفت الحال ففي ثبوت سماعه حجة لمستعمله وغنية عن التَّطويل في توجيهه، والله أعلم.

المسألة العاشرة :

((ورُوي عن الأصمعيِّ: يُقال: ما يَسُرُّني به مُفْرِحٌ. ولا يجوز: مَفْرُوْحٌ. قال: وهذا عنده

([١٥٦٧]) انظر: العين للخليل ٢٦٧/٣، والتهذيب للأزهري ١٠٤/٥، والمحكم لابن سيده ٤٢٠/٣، والإبانة للعوتبي ١٢٧/٤، والاقتضاب للبطليوسي ٢٢٨/٢، والتاج للزبيدي ٥٧١/٦.

([١٥٦٨]) انظر: غريب الحديث لأبي عُبَيد ٢٧٩/٢، والجمهرة لابن دريد ١٢٥٣/٣، والصحاح للجوهري ٢٠٧٨/٥، ومجمل اللغة لابن فارس ١٢٥/١، وكتاب الصناعتين للعسكري ص١٩٤، والمحكم لابن سيده ٥٣٠/٨، والمزهر للسيوطي ٤١٥/١، والمعجم الوسيط ٨١/١.

([١٥٦٩]) انظر: المنتخب لكراع النَّمل ص٢٨٤، والمحيط لابن عباد ٢٩٧/٢، والإتباع والمزاوجة لابن فارس ص٥٩، والمخصص لابن سيده ٣٧٢/٢، والإبانة للعوتبي ٤٠٣/٣، والتاج للزبيدي ٥٧١/٦.

([١٥٧٠]) انظر: الإتباع والمزاوجة لابن فارس ص٥٩، والتاج للزبيدي ٥٦٥/٦. ولم أقف -بعد بحث- على قائله.

([١٥٧١]) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص١٤، والارتشاف لأبي حيَّان ٢٣٧٨/٥، والقول المبين للدكتور الحندود ص١٢.

([١٥٧٢]) الكتاب ٢٣٩/٤ .

([١٥٧٣]) انظر: الفائق للزمخشري ٣٧/٢، والمجموع المغيث لأبي موسى المديني ٣١٣/٢، والنهاية لابن الأثير ١٠٦/٣.

ممَّا تلحن فيه العامَّة[١٥٧٤]))[١٥٧٥].

نقل ابن منظور هذه المسألة في حكم مَفْرُوْح في هذا التركيب، وعلى هذا الاشتقاق المخصوص –وزن مَفْعُول– للدَّلالة على السُّرُور والفَرَح، وقد أنكر ذلك، وخطَّأه جمع من أهل العربيَّة، ونسبه بعضهم إلى لحون العوامِّ[١٥٧٦]، وفي مقابل هؤلاء أجازه آخرون، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ لفظ مَفْرُوْح في هذه المسألة صواب[١٥٧٧]، ومنه قول الخليل: ((وتقول: ما يَسُرُّني به مُفْرِحٌ ومَفْرُوْحٌ. فالمَفْرُوْحُ: الشَّيءُ أنا أَفْرَحُ به، والمُفْرِحُ: الشَّيء الذي يُفْرِحني))[١٥٧٨]. ومنه قول ابن دُرُسْتُوَيْهِ عن هذه الجملة: ((وأمَّا المُفْرِحُ فما أَفْرَحكَ من شيءٍ، وفَرِحْتَ به. والمَفْرُوْحُ معناه: المَفْرُوْحُ به، ولكن حُذِفت ((بِهِ)) من الكلام اختصاراً))[١٥٧٩].

المانعون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ لفظ مَفْرُوْح في هذه المسألة خطأ[١٥٨٠]، ومنه قول

([١٥٧٤]) انظر: التهذيب للأزهري ١٦/٥. وفيه أنَّ الراوي أبو حاتم السجستاني، وهو أيضاً في لحن العامة لأبي حاتم ص٦٩، وقد أهمل ابن منظور اسم الرَّاوي على عادة غلبت عليه في اطِّراح نظائر ذلك اختصاراً، وقد مرَّ ذلك في التمهيد.

([١٥٧٥]) ٥٤١/٢ .

([١٥٧٦]) انظر: لحن العامة للسجستاني ص٦٩، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤١٨، والتهذيب للأزهري ١٦/٥، والمخصص لابن سيده ٨٦/٤.

([١٥٧٧]) انظر: العين للخليل ٢١٣/٣، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٧٩، والتهذيب للأزهري ١٥/٥، والمحيط لابن عبَّاد ٨٣/٣، والمحكم لابن سيده ٣١١/٣، والإبانة للعوتبي ٦٦٨/٣، والقاموس للفيروزآبادي ٣٢٨/١، والتاج للزبيدي ١٢/٧، ومعجم الأغلاط اللغوية للعدناني ص٥١٠.

([١٥٧٨]) العين ٢١٣/٣ .

([١٥٧٩]) تصحيح الفصيح ص٤٧٩ .

([١٥٨٠]) انظر: لحن العامة للسجستاني ص٦٩، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤١٨، والتهذيب للأزهري ١٦/٥، والصحاح للجوهري ٣٩٠/١، وإسفار الفصيح للهروي ص٢٣٨، والمخصص لابن سيده ٨٦/٤، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ١٥١/٢، ومطالع الأنوار لابن قُرْقُوْل ٢١١/٥، وشرح الفصيح للخمي ص٢٥٤، ومتن موطأة الفصيح لابن المُرَحَّل ص١٦٥، ونخب الأفكار للعيني ٥١٨/٩.

الأصمعيِّ السابق، ومنه أيضاً قول ابن قتيبة: ((يُقال: ما سَرَّني بذاك مُفْرِحٌ، لأنَّه يُقال: أَفْرَحني الشَّيءُ، ولا يُقال: مَفْرُوْحٌ، إلا أن تقول: مَفْرُوْحٌ به))[١٥٨١]. ومنه أيضاً قول الجوهريِّ: ((وأَفْرَحَهُ: سَرَّهُ، يُقال: ما يَسُرُّني بهذا الأمر مُفْرِحٌ ومَفْرُوحٌ بِهِ، ولا تقل: مَفْرُوْحٌ))[١٥٨٢].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ استعمال مَفْرُوح صواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ اشتقاق مَفْرُوْح من فَرِحَ اللازم على وزن مَفْعُول، فإن قيل: إنما يُصاغ اسم المفعول من المتعدِّي كصياغتهم مُفْرِحاً من أَفْرَحَ، وهذا الفعل لازم. فالجواب: الأصل في اسم المفعول أن يكون من المتعدِّي غير أنه يصاغ من اللازم –كما في مثال المسألة– إذا اقترن بصلته كالجار والمجرور؛ فتقول: غَضِبَ عليه؛ فهو مَغْضُوبٌ عليه، ومَرَّ به؛ فهو مَمْرُوْرٌ به[١٥٨٣]، فإن قيل: ليس الخطأ في مَفْرُوح صياغته من اللازم، بل الخطأ عدم ذكر الجار والمجرور بعده. فالجواب: حذف الجارِّ والمجرور اختصاراً للعلم بالمقصود –كما ذكر ابن درستويه– أشهر من أن يُحصَر في كلام الفصحاء، ويُتَّسع كثيراً في أحكام الجارِّ والمجرور، ومنهم من يرى في هذا ونظائره أنَّ المحذوف حرف الجرِّ ليس غير، وضميره استتر في العامل قبله عندما حُذف الجارُّ، قال الله –تعالى–: ﴿واتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾[١٥٨٤]. أي لا تجزي فيه؛ فحُذف حرف الجرِّ والمجرور، أو حُذف حرف الجرِّ، واستتر ضميره في العامل قبله[١٥٨٥]، ومنه قول لَبِيد بن ربيعة:

أَوْ مُذْهَبٌ جُدَدٌ عَلَى أَلْوَاحِهِ النَّاطِقُ المَبْرُوْزُ والمَخْتُوْمُ[١٥٨٦]

أي المَبْرُوز بِهِ[١٥٨٧]. والآخر من وجهي الإصابة أنَّ لفظ مَفْرُوح المسموع عن العرب من الفعل أَفْرَحَ المتعدِّي على غير قياس، وقد جاء مَفْعُول في موضع مُفْعَل، قالوا: هو مَحْزُون

([١٥٨١]) أدب الكاتب ص٤١٨ .

([١٥٨٢]) الصحاح ٣٩٠/١ .

([١٥٨٣]) انظر: اللباب للعكبري ٢٦٧/١، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ٢٠٨٩/٤، والنحو الوافي لعباس حسن ٢٧١/٣.

([١٥٨٤]) البقرة: ٤٨ .

([١٥٨٥]) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٤٤/٢، وجامع البيان للطبري ٢٧/١، والخصائص لابن جني ٤٧٣/٢.

([١٥٨٦]) انظر: ديوان لبيد ص٩٩. والمُذْهَب: اللَّوح المطلي بالذَّهَب، والجُدَد: الطرائق، والناطق: الكِتَاب، والمبروز: المنشور الظاهر، والمختوم: المخفي الذي لم يُنْشَر.

([١٥٨٧]) انظر: التمام في تفسير أشعار هذيل ص٥٦، والخصائص لابن جني ١٩٣/١، والمحكم لابن سيده ٣٧/٩.

ومَحْبُوب ومَجْنُونٌ، والأصل: مُحْزَنٌ ومُحَبٌّ ومُجَنٌّ؛ لأنَّها من أَحْزَنَه وأَحَبَّه وأَجَنَّه[١٥٨٨]، والوجه الأول أعلى؛ لأنَّ هذه الألفاظ محصورة، وقد تُحمَل على أفعال منها ثلاثيَّة متعدِّية على القياس.

المسألة الحادية عشرة :

((الأصمعيُّ: دِرْهَمٌ بَخِيٌّ، خفيفة لأنَّه منسوب إلى بَخْ، وبَخْ خفيفة الخاء، وهو كقولهم: ثَوْبٌ يَدِيٌّ، للواسع ويُقال للضَّيِّق، وهو من الأضداد، قال: والعامَّة تقول: بَخِّيٌّ، بتشديد الخاء، وليس بصواب[١٥٨٩]))[١٥٩٠].

نقل ابن منظور قول الأصمعيِّ في وجه النِّسبة في هذا اللفظ، وقد اختلف في ذلك أهل العربيَّة؛ فمنهم من يرى أنَّه بتخفيف الخاء على بَخِيٍّ، وتشديد الخاء من لحون العوامِّ[١٥٩١]، ومنهم من يرى أنَّ تشديد خائه على بَخِّيٍّ صواب لا إشكال فيه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ استعمال بَخِّيٍّ -بتشديد الخاء- صواب[١٥٩٢]، ومنه قول الخليل بن أحمد: ((ودِرْهَمٌ بَخِّيٌّ، كُتب عليه: بَخْ، ودِرْهَمٌ مَعْمَعِيٌّ، كُتب عليه: مَعْ، مُضَاعفاً؛ لأنَّه منقوص، وإنَّما يضاعف إذا كان في حال إفراده مخفَّفاً؛ لأنَّه لا يتمكَّن في التصريف في حال تخفيفه، فيحتمل طول التَّضاعف، ومن ذلك ما يُثقَّل فيُكتفى بتثقيله، وإنَّما حُمِل ذلك على ما يجري على ألسنتهم، فوجدوا ((بَخ)) مثقَّلاً في مستعمل الكلام، ووجدوا ((مَعْ)) مخفَّفاً، وجرسُ الخاء أَمْتَنُ من جرس العين؛ فكرهوا تثقيل العين؛ فافهم ذلك))[١٥٩٣].

المانعون :

([١٥٨٨]) انظر: الكتاب لسيبويه ٦٧/٤، والخصائص لابن جني ٢١٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٧١/٣.

([١٥٨٩]) التهذيب للأزهري ١٠/٧ .

([١٥٩٠]) ٦/٣ .

([١٥٩١]) انظر: التهذيب للأزهري ١٠/٧، والتاج للزبيدي ٢٣١/٧ .

([١٥٩٢]) انظر: العين للخليل ١٤٦/٤، والمحكم ٥٢٧/٤، والمخصص لابن سيده ٤٠٠/٣، وطِلْبَة الطَّلَبَة للنَّسَفيِّ ص١٤١، والمُغَرِّب للمُطَرِّزي ص٣٥، والقاموس للفيروزآبادي ٣٥٤/١، والتاج للزبيدي ٢٣١/٧.

([١٥٩٣]) العين ١٤٦/٤ .

ذهب الأصمعيُّ إلى أنَّ الصواب فيه أن يكون بتخفيف الخاء، ومن الخطأ تشديدها[١٥٩٤]، ولم أقف على قول لغويٍّ يوافقه من المتقدِّمين، وحجَّته في ذلك -كما مرَّ بك في نصِّ المسألة- أنَّ المسموع في أصل اللفظ بتخفيف الخاء ليس غير؛ فتشديده خروج به عن أصله.

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ النَّسبة إلى لفظ بَخ -بتخفيف الخاء- تكون على بَخِيٍّ -بتخفيف الخاء- حسب المسموع في أصل لفظها؛ لأنَّ النسبة لا تقتضي تشديداً غير أنَّ مَن أراد النسبة إلى لفظ بَخٍّ على بَخِّيٍّ لا يُخطَّأ، وذلك من وجهين؛ أحدهما السَّماع، والآخر القياس، أمَّا السَّماع فحكى هذه النِّسبة -كما مرَّ بك- جمع من الثقات المتقدِّمين، فإن قيل: أنكر تشديدها علم من أعلام الرواة. فالجواب: لا يؤخذ على الأصمعيِّ -رحمه الله- إنكاره؛ لأنَّه أفتى بما سمع وعلم غير أنَّ رأيه ليس ملزماً؛ لأنَّ غيره من الأعلام حكوا اللفظ نفسه بالتَّشديد، ومَن سمع وعلم حجَّة على مَن لم يعلم، وأمَّا القياس فإن لفظ بَخ المنسوب إليه جاء بالتخفيف والتشديد[١٥٩٥]، قال أبو إبراهيم الفارابيُّ: ((بَخٍ: كلمة تُستعمَل عند الرِّضا بالشيء، وهي مخفَّفة لأنَّها مثل كلمة حكاية، وربَّما شُدِّدت، تُجعل كالاسم))[١٥٩٦]. وفصَّل بعض اللغويين أوجهها على بَخْ وبَخِ وبَخٍ وبَخِّ وبَخٍّ[١٥٩٧]، وعلى تشديد الخاء جاء قول العجَّاج:

فِيْ حَسَبٍ بَخٍّ وَعِزٍّ أَقْعَسَا[١٥٩٨]

وقد جُمع الوجهان -تخفيف الخاء وتشديدها- في قول الشاعر:

([١٥٩٤]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٠/٧، والتاج للزبيدي ٢٣١/٧ .

([١٥٩٥]) انظر: ديوان الأدب للفارابي ٣/٣، وغريب الحديث للخطابي ٦١٠/١، والصحاح للجوهري ٤١٨/١، والإبانة للعوتبي ٢٣٦/٢، والأساس للزمخشري ٤٧/١، وشمس العلوم للحميري ٣٨٤/١، والنهاية لابن الأثير ١٠١/١، والقاموس للفيروزآبادي ٣٥٤/١، وخزانة الأدب للبغدادي ٤٢٥/٦، والتاج للزبيدي ٢٢٩/٧.

([١٥٩٦]) ديوان الأدب ٣/٣ .

([١٥٩٧]) انظر: تاج العروس ٢٢٩/٧.

([١٥٩٨]) انظر: الكتاب لسيبويه ٤٥٢/٣، والمقتضب للمبرد ٢٣٤/١، والأصول لابن السراج ٣٢٥/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١٨٠/٢، والتصريف المُلُوكي لابن جني ص١٨٥، وأساس البلاغة للزمخشري ٤٧/١. ورواية الدِّيوان ٢٠٣/١: وَعَدَداً بَخّاً وَعِزّاً أَقْعَسا. والأَقْعَسُ: المنيع الثابت.

ومنه أيضاً قول الشاعر الأمويِّ أبي النَّجْم العِجْليِّ: وَعَدَدٍ بَخٍّ إذا عُدَّ اسبَطَرْ. واسبطر: امتدَّ وكثُر.

انظر: ديوان أبي النجم العجلي ص١٦٣.

رَوَافِدُهُ أَكْرَمُ الرَّافِدَاتِ بَخٍ لَكَ بَخٍّ لِبَحْرٍ خِضَمِّ[١٥٩٩]

فيسوغ لك حينئذٍ أن تنسب إليه مُخَفَّفاً ومُشدَّداً؛ فتقول: بَخِيٌّ وبَخِّيٌّ، وإن كان الأكثر فيه التَّخفيف، وقد نصَّ على ذلك جمهرة المُجيزين في موضع حكاية التَّشديد، فالمسألة يتعاورها صواب وأصوب لا صواب وخطأ؛ فلا تسوغ تخطئة العوامِّ بحجَّة حملهم على الأصوب.

المسألة الثانية عشرة :

((وجَلُوْد: موضع بأَفْرِيقيَّة[١٦٠٠]، ومنه: فلانٌ الجَلُوْدِيُّ، بفتح الجيم، هو منسوب إلى جَلُوْد قرية من قُرى أفْرِيقيَّة، ولا تقل: الجُلُوْدِيُّ، بضمِّ الجيم، والعامَّة تقول: الجُلُوْدِيُّ[١٦٠١]))[١٦٠٢].

نقل ابن منظور من بعض أصوله وجه ضبط الجيم في النِّسبة إلى هذا الموضع على جَلُوْدِيٍّ، وهو بفتح الجيم -في نصِّ المسألة- ليس غير، وضمُّ الجيم من لحون العوامِّ، ووقع خلاف في ضبط جيم الجلُوديِّ بسبب تأويل أصل اللفظ المنسوب إليه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول أحد من أهل العربيَّة يُجيز فيه صاحبه نسبة الشَّيء إلى جَلُوْد بضمِّ الجيم على جُلُوْديٍّ، ولم أقف أيضاً على قول يُجيز فيه صاحبه ضمَّ جيم اسم هذا الموضع.

المانعون :

ذهب كثير من أهل العربيَّة إلى أنَّ الصواب في النِّسبة هنا أن تقول: جَلُوْدِيٌّ -بفتح

([١٥٩٩]) انظر: ديوان الأدب للفارابي ٣/٣، وغريب الحديث للخطابي ٦١٠/١، والصحاح للجوهري ٤١٨/١، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٧٥/١، والمحكم لابن سيده ٥٢٧/٤، وأساس البلاغة للزمخشري ٤٧/١، وشمس العلوم للحميري ٣٨٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٤. ولم أقف على قائله.

([١٦٠٠]) إفريقية بفتح الهمزة وكسرها، والثاني أشهر، وياؤها تُشدَّد وتُخفَّف. انظر للاستزادة: معجم الأغلاط للعدناني ص٢٠.

([١٦٠١]) صاغ ابن منظور كلامه من مجموع ما نقله من الأزهريِّ والجوهريِّ وابن سيده، قال الأزهريُّ: ((وجَلُوْد: قرية بأفريقيَّة إذا نُسب إليها قيل: جَلُوْدِيٌّ، بفتح الجيم)). وقال الجوهريُّ: ((وفلانٌ جَلُوْدِيٌّ، بفتح الجيم، قال الفرَّاء: وهو منسوب إلى جَلُوْد قرية من قُرى أفريقيَّة، ولا تقل: الجُلُوْدِيُّ)). وقال ابن سيده: ((وجَلُوْد: موضع، ومنه فلانٌ الجَلُوْدِيُّ، والعامَّة تقول: الجُلُوْدِيُّ)). انظر: التهذيب ٣٤٧/١٠، والصحاح ٤٥٩/٢، والمحكم ٣٢٩/٧.

([١٦٠٢]) ١٢٨/٣ .

الجيم- نسبة إلى قرية جَلُوْد، وضمُّ الجيم خطأ[١٦٠٣]، ومنه قول ابن السكِّيت: ((ويُقال لهذا القائد: هو الجَلُوْدِيُّ[١٦٠٤]، بفتح الجيم. قال الفرَّاء: وهو منسوب إلى جَلُوْد، قرية من قُرى إفريقيَّة. ولا تقل: جُلُوْدِيٌّ))[١٦٠٥]. ومنه أيضاً قول ابن قتيبة في باب ما يُغيَّر من أسماء النَّاس: ((وهو الجَلُوْدِيُّ، بفتح الجيم، منسوب إلى جَلُوْد، وأحسِبها قرية بإفريقيَّة))[١٦٠٦]. ومنه أيضاً ما قاله الأزهريُّ والجوهريُّ وابن سيده في نصِّ المسألة.

قلتُ: لم ينازع أحد -حسب علمي- في أنَّ المنسوب إلى قرية جَلُوْد يجب أن يكون على جَلُوْديٍّ -بفتح الجيم- ليس غير؛ لأنَّ ما نُسب إليه مفتوح الجيم، ومن الخطأ المحض ضمُّها، وهذا المقصود بالمسألة هنا غير أنَّ خلافاً نشأ في وجه إطلاق منع ضمِّ الجيم على الجُلُوديِّ؛ فقال الفيروزآباديُّ: ((وأمَّا الجُلُوْديُّ راوية مُسْلِم، فبالضمِّ لا غير، ووَهِمَ الجوهريُّ في قوله: ولا تقل: الجُلُوْدِيُّ، أي بالضمِّ))[١٦٠٧]. فظنَّ بعضهم أنَّ تخطئة ضمِّ الجيم سائرة على كلِّ نسبة على هذه الهيئة؛ فأنكر الفيروزآباديُّ -مثلاً- على الجوهريِّ إطلاق المنع دون تحديد؛ لأنَّ بعض أنساب الأعلام في عصر الجوهريِّ وبعده جاءت بضمِّ الجيم؛ لأنَّهم نُسبوا إلى الجُلُود المعروفة، ولم يُنسبوا إلى جَلُود القرية، والحقُّ أن سياق منع المانعين بإطلاق كان يدلُّ على أنَّ مقصودهم تخطئة ضمِّ الجيم في النِّسبة إلى جَلُود القرية، وليس إلى الجُلُود جمع جِلْد.

فإن قيل: وما قولك في إطلاق منع ضمِّ الجيم على الجُلُوديِّ سواء أكان نسبة إلى جَلُود الموضع أم إلى جُلُود جمع جِلْد؟ فالجواب: أمَّا النِّسبة إلى اسم الموضع على الجُلُوديِّ -بضمِّ

([١٦٠٣]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٦٢، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٢٧، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٤٧/١٠، والتنبيهات لعلي بن حمزة ص٢٨٩، والصحاح للجوهري ٤٥٩/٢، والمحكم لابن سيده ٣٢٩/٧، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢٣٤، والاقتضاب للبطليوسي ص٢٣٩، ومعجم البلدان للحموي ١٥٦/٢، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ٢٨٨/١، والتاج للزبيدي ٥١٢/٧.

([١٦٠٤]) هو عيسى بن يزيد الجَلُوْدِيُّ، من أشهر القادة في عصره، ولي مصر في عهد الخليفة العباسيِّ المأمون، وأصله من قرية جَلُوْد، واختُلف في موضعها؛ فقيل: في إفريقيَّة، وقيل: في الشَّام، توفي بعد سنة أربع عشرة ومئتين من الهجرة.

انظر: كتاب الولاة لأبي عمر الكندي ص١٣٨، ومعجم البلدان للحموي ١٥٦/٢، والأعلام للزركلي ١١١/٥.

([١٦٠٥]) إصلاح المنطق ص١٦٢ .

([١٦٠٦]) أدب الكاتب ص٤٢٧ .

([١٦٠٧]) القاموس ٣٩٣/١ .

الجيم- فخطأ محض، ولا أعلم في ذلك خلافاً، وأمَّا النِّسبة إلى جُلُود جمع جِلْد فصواب لضمِّ الجيم في أصل اللفظ المنسوب إليه، وهو الجُلُود، فإن قيل: النِّسبة إلى الجُلُود -بضمِّ الجيم- خطأ؛ لأنَّ النِّسبة تكون إلى المفرد لا الجمع. فالجواب: الأصل في النَّسب أن يكون إلى المفرد؛ لأنَّ المقصود الدِّلالة على أصل الجنس فيه، وليس عدده، وفي المفرد غُنية في ذلك عن الجمع، وهو أصل له؛ فتقول في النِّسبة إلى مَسَاجِدَ وقَبَائِلَ: مَسْجِدِيٌّ وقَبَلِيٌّ، أمَّا إذا كان لفظ الجمع مقصوداً في ذاته بتنزيله منزلة العَلَم فإنَّه يُنسب إليه؛ فتقول في النِّسبة إلى مَدَائِنَ وأَنْبَار لموضعين، وأَنْمَار وكِلَاب لقبيلتين: مَدَائِنِيٌّ وأَنْبَارِيٌّ وأَنْمَارِيٌّ وكِلَابِيٌّ[١٦٠٨]؛ فيُحمل الجُلُوديُّ -بضمِّ الجيم- على ذلك بتنزيل الجمع منزلة العَلَم.

فإن قيل: لا يصحُّ حمل الجُلُوديِّ -بضمِّ الجيم- على هذا التَّوجيه. فالجواب: تصحُّ النِّسبة إلى الجمع مطلقاً، ولو لم يُنزَّل منزلة العَلَم عند بعض المتقدِّمين والمتأخرين لكثرة المسموع فيه، وأخذ بذلك مجمع اللغة العربيَّة في مصر؛ فتقول في النِّسبة إلى الكُتُبِ والفَرَائِضِ والمُلُوْكِ: كُتُبِيٌّ وفَرَائِضِيٌّ ومُلُوْكِيٌّ[١٦٠٩]؛ وجاءت عليه نسبة بعض الأعلام، لأنَّ المقصود النِّسبة إلى الجُلُوْدِ جمع جِلْدٍ[١٦١٠]، قال ابن دريد: ((فأمَّا جُلُوْدِيٌّ، بضمِّ الجيم، فخطأ إلا أن تنسبه إلى بيع الجُلُوْد))[١٦١١]. وقال النَّوويُّ: ((أبو أحمد محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الرحمن بن عَمْرَويه بن منصور الزاهد النَّيْسابوريُّ الجُلُوْدِيُّ[١٦١٢]، بضمِّ الجيم بلا خلاف. قال الإمام أبو

([١٦٠٨]) انظر: الكتاب لسيبويه ٣٧٨/٣، والمسائل البصريات للفارسي ٨٢٨/٢، وعلل النحو لابن الورَّاق ص٥٤٧، وأسرار العربية للأنباري ص٣٢٥، واللباب للعكبري ١٥٤/٢، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٧٧/٢.

([١٦٠٩]) انظر: الجمهرة لابن دريد ٤٤٩/١، والارتشاف لأبي حيَّان ٦٢٨/٢، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٤٦٥/٣، والهمع للسيوطي ٣٦٧/٣، والنحو الوافي لعباس حسن ٧٤٢/٤، ومعجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر ٦١٦/١.

قلتُ: ومنه قول الجاحظ في كتابه الحيوان ١٨٧/١: ((إنَّ سهره بالليل ونومه بالنَّهار خصلة مُلُوْكِيَّة)). ومنه أيضاً كتاب ((التَّصريفُ المُلُوكِيُّ)) لابن جني، وهذا كلُّه من النِّسبة إلى الجمع على نظائره السابقة.

([١٦١٠]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٤٤٩/١، ومعجم ما استعجم للبكري ٣٩٠/٢، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ١٧٤/١، والأنساب للسمعاني ٣٠٦/٣، ومطالع الأنوار لابن قُرْقُول ٢٠٨/٢، والمنهاج للنووي ٩/١، وتاريخ الإسلام للذهبي ٢٩٤/٨، والقاموس للفيروزآبادي ٣٩٣/١، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين ٣٨٣/٢، وتبصير المنتبه لابن حجر ٣٤٣/١، ومغاني الأخيار للعيني ٣٩٤/٣، والتاج للزبيدي ٥١١/٧.

([١٦١١]) جمهرة اللغة ٤٤٩/١ .

([١٦١٢]) مِن أعلام أهل الحديث، وراوي صحيح مسلم، اشتهر بزهده وعبادته، توفي سنة ثمانٍ وستين وثلاث مئة من

سعيد السَّمعانيُّ: هو منسوب إلى الجُلُوْدِ المعروفة، جمع جِلْدٍ. قال الشيخُ أبو عمرو بن الصَّلَاح رحمه اللَّه[١٦١٣]: عندي أنَّه منسوب إلى سِكَّة الجُلُوْديين بنَيْسابور الدَّارسة. وهذا الذى قاله الشيخ أبو عمرو يمكن حمل كلام السمعانيِّ عليه، وإنَّما قلتُ: إنَّ الجُلُوْديَّ هذا بضمِّ الجيم بلا خلاف؛ لأنَّ ابن السكِّيت وصاحبه ابن قتيبة قالا في كتابيهما المشهورين إنَّ الجَلُوْديَّ بفتح الجيم منسوب إلى جَلُوْد اسم قرية بإفريقية، وقال غيرهما: إنَّها بالشام، وأرادا أنَّ من نُسب إلى هذه القرية فهو بفتح الجيم لكونها مفتوحة، وأمَّا أبو أحمد الجُلُوديُّ فليس منسوباً إلى هذه القرية؛ فليس فيما قالاه مخالفة لمَا ذكرناه، والله أعلم))[١٦١٤]. والخلاصة أنَّ ضمَّ جيم الجَلُوديِّ نسبة إلى جَلُود -كما في نصِّ المسألة- خطأ محض، أمَّا ضمُّها نسبة إلى الجُلُود جمع جِلْد فصواب.

المسألة الثالثة عشرة :

((وقالوا: لهذه الدَّار حائِرٌ[١٦١٥] واسِعٌ. والعامَّة تقول: حَيْرٌ، وهو خطأ[١٦١٦]))[١٦١٧].

نقل ابن منظور من ابن سيده تخطئة بعض العوامِّ في استعمال الحَيْر من الحائِر، وقد

الهجرة.

انظر: التقييد لابن نقطة الحنبلي ص٩٩، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٣٠١/١٦، والأعلام للزركلي ٣٢٢/٦.

([١٦١٣]) مِن أعلام أهل الحديث والفقه، وله عناية بالتفسير واللغة والرِّجال، توفي سنة ثلاث وأربعين وست مئة في دمشق.

انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ٢٤٣/٣، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٤٠/٢٣، والأعلام للزركلي ٢٠٧/٤.

([١٦١٤]) المنهاج ٩/١ .

([١٦١٥]) الحائر: المكان المطمئن قد يجتمع فيه ماء الأمطار، وسُمِّي بذلك لأنَّ الماء إذا اجتمع فيه حارَ من أقصاه إلى أدناه لارتفاع أطرافه عن وسطه، والحائِر للحَوْض والبُسْتان والحِمَى مأخوذ منه، ويُجمع على حُوْرَان وحِيْرَان.

انظر: العين للخليل ٢٨٩/٣، والتهذيب للأزهري ١٤٩/٥، والمحكم لابن سيده ٤٣٥/٣، والتاج للزبيدي ١١٦/١١.

قلتُ: سُمِّي أكثر من موضع عند العرب بالحائر، ومنه الحائر لموضع قبر الحسين -رضي الله عنه- في العراق، ومنه الحائر في اليمامة وسط الجزيرة العربيَّة، ومازال معروفاً قرب مَنْفُوْحَة، وكلا الموضعين جاء في شعر الأعشى.

انظر: ديوان الأعشى ص١٤١، ومعجم البلدان للحموي ٢٠٨/٢، ومراصد الاطلاع لابن عبد الحق ٣٧٣/١.

([١٦١٦]) انظر: المحكم لابن سيده ٤٣٦/٣. قلتُ: جاء المنقول بنصِّه وفصِّه في كتاب المُنَجَّد لكُراع النَّمل ص١٧٣، وكُتُب كُراع النَّمل من مصادر المحكم كما ذكر ابن سيده في مقدِّمته؛ فلعلَّه نقل من المُنَجَّد دون إشارة إليه، والله أعلم.

([١٦١٧]) ٢٢٣/٤ .

نسب بعض اللغويين قبل ابن سيده وبعده استعمال الحَيْر هنا إلى العوامِّ[١٦١٨]، وهو محل خلاف بين أهل العربيَّة؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وخطَّأ استعماله، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ الحَيْر من الحائِر صواب؛ لأنَّه مسموع سائغ[١٦١٩]، ومنه قول الخليل بن أحمد: ((والحائر: حوض يُسَيَّبُ إليه مَسيلُ الماء في الأمصار يُسمَّى هذا الاسم بالماء، وبالبصرة حائِرُ الحُجَّاج، معروف يابسٌ لا ماء فيه، وأكثر النَّاس يُسَمُّونه: الحَيْر، كما يُقال لعَائِشَةَ: عَيْشَةُ، يستحسنون التَّخفيف وطرح الألف))[١٦٢٠]. ومنه أيضاً قول ابن فارس: ((والحَيْرُ والحائِرُ: الموضع يتحيَّر فيه الماءُ))[١٦٢١].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ الحَيْرَ خطأ، والصواب الحائِرُ[١٦٢٢]، ومنه قول ثعلب: ((وهي عائِشَةُ، بالألف والهمز، وهو الحائِرُ لهذا الذي تُسَمِّيه العامَّة: الحَيْر، وجمعه: حِيْرَان وحُوْرَان، وهو الحائِطُ، ولا تقل: الحَيْطُ))[١٦٢٣]. ومنه أيضاً قول كُراع النَّمل في أصل

([١٦١٨]) انظر: الفصيح لثعلب ص٣٢٠، والمُنَجَّد لكراع النَّمل ص١٧٣، والجمهرة لابن دريد ٥٢٦/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥١/٤، ولحن العوام للزُّبيدي ص١٥٦، والمحكم لابن سيده ٤٣٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٥، وشفاء الغليل للخفاجي ص١١٩، والتاج للزَّبيدي ١١٦/١١، ومعجم الأصول الفصيحة للعبودي ٣٤٦/٣.

([١٦١٩]) انظر: العين للخليل ٢٨٩/٣، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٥٠٤، والتهذيب للأزهري ١٤٩/٥، والمحيط لابن عبَّاد ٢٠٣/٣، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٢٣/٢، وشمس العلوم للحميري ١٦٣٩/٣، وشرح الفصيح ص٢٨٢، والمدخل للخمي ص١٦، والمجموع المغيث للمديني ٥٣٣/١، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٧٦، والقاموس للفيروزآبادي ٧٠/٢، والتاج للزبيدي ١١٦/١١، ومعجم الأصول الفصيحة للعبودي ٣٤٦/٣.

([١٦٢٠]) العين ٢٨٩/٣ .

([١٦٢١]) مقاييس اللغة ١٢٣/٢ .

([١٦٢٢]) انظر: الفصيح لثعلب ص٣٢٠، والمُنَجَّد لكراع النَّمل ص١٧٣، وجمهرة اللغة لابن دريد ٥٢٦/١، ولحن العوام للزبيدي ص١٥٦، والتهذيب لابن شُهَيد ص٩٨، وإسفار الفصيح للهروي ص٢٥٣، والمحكم لابن سيده ٤٣٦/٣، وشرح الفصيح للزمخشري ٦٨٨/٢، وشفاء الغليل للخفاجي ص١١٩، وخزانة الأدب للبغدادي ٤٩/٣، وقصد السبيل للمحبي ٤١٦/١، والتاج للزبيدي ١١٦/١١.

([١٦٢٣]) الفصيح ص٣٢٠ .

المسألة، ومنه أيضاً قول ابن دريد: ((فأمَّا قول العامَّة: الحَيْر، فخطأ، إنَّما هو الحائِرُ))[١٦٢٤].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ الحَيْرَ من الحائِرِ صواب، وجاء فيه وفي نظائره التَّخفيف والحذف عن بعض العرب، فإن قيل: يعني الخليلُ بالذين يستحسنون التَّخفيف وطرح الألف عوامَّ النَّاس، ومن المعلوم أنَّ عوامَّ النَّاس ليسوا حجَّة في اللغة. فالجواب: إنَّما يعني الخليلُ بذلك العربَ الذين يُحتج بكلامهم؛ لأنَّ من لا يُحتج بكلامه لا يُخرَّج عليه الكلام، قال ابن دُرُسْتُوَيْهِ في هذا: ((وذكر الخليلُ أنَّ الحَيْر بغير ألف تخفيفٌ وحذف، وأنَّه لغة فيه، وفي عَيْشَةَ ونحوهما))[١٦٢٥]. وقد تُحْمَل على ذلك قراءة ابن مسعود لفظ الغائط بالياء وحذف الألف في قول الله -تعالى-: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ الغَائِطِ﴾[١٦٢٦]. ومنه قول شاعر تميميٍّ في تخفيف عائِشَةَ:

انْبِذْ بِرَمْلَةَ نَبْذَ الجَوْرَبِ الخَلِقِ وَعِشْ بِعَيْشَةَ عَيْشاً غَيْرَ ذِيْ رَنَقِ[١٦٢٧]

وعلى ذلك فالحَيْرُ من الحائِر مسموع، وقد وافق نظائره في إثباته بالياء وحذف الألف.

المسألة الرابعة عشرة :

((والغُبْرَةُ: اغبرار اللَّون يَغْبَرُّ للهَمِّ ونحوه، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَوُجُوْهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾[١٦٢٨]. قال: وقول العامَّة: غُبْرَة. خطأ[١٦٢٩]))[١٦٣٠].

([١٦٢٤]) جمهرة اللغة ٥٢٦/١ .

([١٦٢٥]) تصحيح الفصيح ص٥٠٤. وقال اللحميُّ: ((يعني الخليل بقوله: ((وأكثر الناس يُسمِّيه الحَيْر)) العربَ، والدليل على ما قلنا تعليله لذلك، لأن غير العرب لا يُلتفَت لكلامهم، فكيف يُعلَّل، ومن الدليل على ذلك أيضاً قوله: ((كما يقولون لعائشة عَيْشَة))، والذين يقولون لعائشة عيشة هم العرب، وقد جاء ذلك في أشعارهم الفصيحة...، وإذا حكى الخليل أن أكثر الناس يُسمِّيه الحَيْر، ويُعلِّل ذلك، فكيف تُلَحَّن به العامَّة)). المدخل ص١٦.

([١٦٢٦]) النساء: ٤٣. وهي قراءة شاذَّة. انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٣٣، والمحتسب لابن جني ١٩٠/١، وشواذ القراءات للكرماني ص١٣٦، والبحر المحيط لأبي حيَّان ٦٥٣/٣، وروح المعاني للألوسي ٤٠/٣.

([١٦٢٧]) انظر: الجمهرة لابن دريد ١١٧٥/٢، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٢٣٢، والمدخل للخمي ص١٦. وفيها أنَّ رَمْلَةَ أختُ طلحة الخزاعيِّ، وعَيْشَة عائشةُ ابنة الصحابي طلحة بن عبيد الله. قلتُ: لم أقف على قائله التميميِّ.

([١٦٢٨]) عبس: ٤٠-٤١ .

([١٦٢٩]) انظر: تهذيب اللغة للأزهريِّ ١٢٣/٨ .

([١٦٣٠]) ٥/٥ .

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه ضبط هذا اللَّفظ من الآية الكريمة، والمعروف أنَّ الغَبَرَة في الآية بفتح الغين والباء، ونسب الأزهريُّ -كما مرَّ بك- ضمَّ غين الغبرة وتسكين الباء إلى لحن العوامِّ، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول لغويٍّ يُجيز في الآية ضمَّ الغين وتسكين والباء، ولم أقف أيضاً على قراءة متواترة أو شاذَّة جاءت على هذا الوجه، إنَّما نُسب ذلك إلى بعض العوامِّ ليس غير.

المانعون :

نسب الأزهريُّ هذا الخطأ إلى العوامِّ، ولم أقف على قول أحد من العلماء نصَّ على هذا الخطأ، إنَّما هو ممَّا تفرَّد به الأزهريُّ، ونقله عنه غيره من اللُّغويين المتأخرين.

قلتُ: لم أجد هذه المسألة -بعد بحث في كتب اللُّغة والتَّفسير والقراءات- إلا عند الأزهريِّ، وقد يُخرَّج على وجهين؛ أحدهما أنَّ بعض العوامِّ في علم الأزهريِّ ينطقون الغَبَرَة في الآية الغُبْرَة، وهذا خطأ لفظيٌّ محض في الآية، وهو المقصود -فيما بدا لي- من كلام الأزهريِّ في السِّياق. والآخر أنَّ بعض العوامِّ يستعمل الغُبْرَة والغَبَرَة في الكلام بمعنى واحد، وهذا خطأ أيضاً؛ لأنَّه نصَّ في المادَّة نفسها على أنَّ الغَبَرَة تَرَدُّد الغُبَار قبل أن يشتدَّ ويسطع، والغَبَرَة أيضاً لَطْخُ الغُبَار وما يعلق به، أمَّا الغُبْرَة فهي ما ذكره في نصِّ المسألة من اغبرار اللَّون للهَمِّ ونحوه، ولا أظنُّ الأزهريَّ يقصد ذلك من وجهين؛ أحدهما أنَّه جاء بقول العامَّة بعد الآية مباشرة ممَّا يدلُّ على أنَّه يريد تصحيح خطأ في نطق الآية، والآخر أنَّه لو أراد تخطئة العوامِّ في استعمال الغُبْرَة في موضع الغَبَرَة في الكلام عامَّة لبيَّن ذلك في موضعه دون حاجة إلى ذكر الآية، والغُبْرَة والغَبَرَة كلاهما من أصل واحد، والخلاصة أنَّ ما نُسب إلى العوامِّ خطأ على الوجهين.

المسألة الخامسة عشرة :

((قال ابن السِّكِّيت: ولا تقل: عَجُوْزَة، والعامَّةُ تقوله[١٦٣١]))[١٦٣٢].

نقل ابن منظور من الجوهريِّ عدم جواز العَجُوْزَة للمَرْأَة الهَرِمَة، وإنَّما الصواب العَجُوْز،

([١٦٣١]) انظر: الصحاح ٨٨٤/٣. وقول ابن السكيت في إصلاح المنطق ص٢٩٧، ولم يقل: ((والعامَّة تقوله)). وإنَّما قال: ((وتقول: هذه عجوزٌ، ولا تقل: عجوزة)). وبعد نقل قول ابن السكيت زاد الجوهريُّ: ((والعامَّة تقوله)).

([١٦٣٢]) ٣٧٢/٥ .

وقد نسب بعض اللغويين استعمال العَجُوْزَة إلى العوامِّ[١٦٣٣]، واختلفوا فيها؛ فمنهم من أجازها لثبوت سماعها عن بعض فصحاء العرب، ومنهم من منعها، وخطَّأها، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ العَجُوْزَة للمرأة الكبيرة صواب؛ لأنَّها عربيَّة مسموعة[١٦٣٤]، ومنه قول الفرَّاء: ((قال يونس: سمعتُ العربَ تقول: فَرَسَة وعَجُوْزَة. قال الشاعر في عَجُوْزَة:

وَقَدْ زَعَمَ النِّسْوَانُ أَنِّيْ عَجُوْزَةٌ مُشَنَّجَةُ الأَوْدَاجِ أَوْ شارِفٌ خَصِيْ[١٦٣٥]

وذلك منهم إرادة تأكيد المؤنَّث، وإذهاب الشَّكِّ عن سامعه، ومثلُه اجتمع عليه ممَّا كان ينبغي للهاء أن لا يدخل فيه: ناقَةٌ ونَعْجَةٌ؛ لأنَّ لفظ النَّاقَة مُخالف للجَمَل، ولفظ النَّعْجَة مُخالف للكَبْش، فكان ينبغي أن يكتفي بالخلاف من الهاء))[١٦٣٦]. ومنه قول ابن جني: ((اعلم أنَّ العرب إذا أرادت المعنى مكَّنته، واحتاطت له...، ومن ذلك الاحتياط في التأنيث، كقولهم: فَرَسَة، وعَجُوْزَة. ومنه ناقَةٌ؛ لأنَّهم لو اكتفوا بخلاف مذكَّرها –وهو جَمَلٌ– لغنوا بذلك))[١٦٣٧].

المانعون :

([١٦٣٣]) انظر: الصحاح للجوهري ٨٨٤/٣، وشرح الفصيح للزمخشري ص٥٩٧، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٤١، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٧٤، والمزهر للسيوطي ٣٢٠/١، ومعجم تيمور الكبير ٣٨٦/٤.

([١٦٣٤]) انظر: المذكر والمؤنث للفرَّاء ص٧٨، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٣/١، والتهذيب للأزهري ٢٢٠/١، والمحيط لابن عبَّاد ٢٤١/١، والخصائص لابن جني ١٠٤/٣، وما يجوز للشاعر للقزَّاز ص٢٧٥، والمحكم لابن سيده ٣٠٠/١، وشرح الفصيح للزمخشري ص٥٩٧، والمدخل للخمي ص٦٤، والنهاية لابن الأثير ١٨٦/٣، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٢٩٥، والمصباح للفيومي ص٢٠٤، والتاج للزبيدي ٢٠٣/١٥، والمعجم الوسيط ٥٨٥/٢.

([١٦٣٥]) لم أقف على قائله، وهو في المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ١٦/٢، والإبانة للعوتبي ٤٥٧/١. النِّسْوَان: جمعُ امرأةٍ، والمُشَنَّجَة: المُتَقَبِّضَة، والأَوْدَاج: عُروق العُنُق، والشارِف: المُسِنُّ، والخَصِيُ: المشتكي خصاه. انظر: الصحاح للجوهري ٣٢٥/١، ٣٤٧/١، ١٣٨٠/٤، ٢٥٠٨/٦، والتاج للزبيدي ٦٦/٦، ٢٥٦/٦، ٤٩٨/٢٣، ٥٥٦/٣٧.

([١٦٣٦]) المذكر والمؤنث ص٧٨ .

([١٦٣٧]) الخصائص ١٠١–١٠٤ .

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ العَجُوْزَةَ للمرأة الكبيرة خطأ، والصواب العَجُوْزُ[١٦٣٨]، ومنه ما جاء في أصل المسألة، ومنه أيضاً قول الحريريِّ في معرِض منع رِخْلَة للأنثى من ولد الضَّأن: ((لا يجوز إلحاق الهاء بها، لأنَّ الذَّكَر لا يشركها في هذا الاسم، وإنَّما يُقال له: حَمَلٌ، فجَرَت مجرى عَجُوْزٍ وأَتَانٍ وعَنْزٍ ونابٍ في منع إلحاق الهاء بها لاختصاصها بالمؤنَّث))[١٦٣٩].

قلتُ: الأشهر والأعلى أن نقول: عَجُوْزٌ، ولم يُنازع أحد -فيما أعلم- في ذلك، وعليه جاءت الآية: ﴿فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِيْ صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوْزٌ عَقِيْمٌ﴾[١٦٤٠]. وعليه جاء قول عائشة -رضي الله عنها-: ((مَا تَذْكُرُ مِنْ عَجُوْزٍ مِنْ عَجَائِزِ قُرَيْشٍ...))[١٦٤١]. وهذا المشهور في كلام الفصحاء غير أنَّ استعمال العَجُوْزَة -وإن قلَّ- مسموع عن بعض فصحاء العرب، وقد حكاه -كما مرَّ بك- جمع من ثقات اللغويين المتقدِّمين، وليس لإنكار المنكر حجَّة على من سمعه، وتأويل هذا المسموع على وجهين؛ أحدهما أنَّ لفظ العَجُوْزة مؤنَّث كالعَجُوْز، وإنَّما زيد فيه من باب تأكيد التأنيث وتقويته وإزالة الشكِّ عن المخاطب، وهذا باب مطروق في لغة العرب، ونصَّ عليه -كما مرَّ بك- بعض المتقدِّمين، والآخر أنَّ بعض العرب يستعمل العَجُوْز للرَّجُل[١٦٤٢]؛ فيسقط بذلك تفرُّد المرأة به، ولا وجه حينئذٍ لمنع العَجُوْزَة بحجَّة استغناء دلالة التأنيث بالعَجُوز؛ فيُحمل -في هذا الاستعمال لتخريجه- العَجُوز

([١٦٣٨]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٩٧، والصحاح للجوهري ٨٨٤/٣، والمخصص لابن سيده ٦٩/١، وتثقيف اللسان لابن مكي ص١٠٢، ودرَّة الغوَّاص للحريري ص٨٤، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٤١، وتحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص٩١، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٧٤، والقاموس للفيروزآبادي ٢٩٠/٢، والمزهر للسيوطي ٣٢٠/١، وخير الكلام لابن بالي ص٤٠، وخزانة الأدب للبغدادي ١٧٢/٧، والتاج للزبيدي ٢٠٣/١٥.

([١٦٣٩]) دُرَّة الغوَّاص ص٨٤ .

([١٦٤٠]) الذاريات: ٢٩. ومثل ذلك جاء في سورة هود ٧٢، وسورة الشعراء ١٧١، وسورة الصافات ١٣٥.

([١٦٤١]) انظر: صحيح البخاري برقم ٣٨٢١، وصحيح مسلم برقم ٦٢٨٢، واللؤلؤ والمرجان لمحمد فؤاد برقم ١٥٧٧.
قلتُ: رضي الله عن أمِّنا عائشة، فقد قالت ذلك للنبي -صلى الله عليه وآله وسلم- في حقِّ أمِّنا خديجة بنت خويلد، وغَيْرة النِّساء طبيعة قد خلقها الله فيهنَّ، فكيف بالغَيْرة على سيِّد ولد آدم؟! وقد قالت: ((ما غِرْتُ على امرأة ما غِرْتُ على خديجة)). انظر: صحيح البخاري برقم ٣٨١٧، وصحيح مسلم برقم ٦٢٧٧.

([١٦٤٢]) انظر: التهذيب للأزهري ٢٢١/١، وغريب الحديث للحربي ١٠٨٥/٣، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص٧١، والتكملة للصغاني ٢٧٨/٣، وإكمال الإعلام لابن مالك ٤١١/٢، والقاموس للفيروزآبادي ٢٩٠/٢، والتاج للزبيدي ٢٠٣/١٥، والمعجم الوسيط ٥٨٥/٢، ومعجم الصواب لأحمد مختار ٣٩٦/١.

للرَّجُل، والعَجُوْزة للمرأة.

المسألة السادسة عشرة :

((قال الجوهريُّ: ولا تقل: قَاقُزَّة[١٦٤٣]. وقال أبو عُبَيد في كتاب ما خالفت العامَّةُ فيه لغات العرب: هي قَاقُوْزَة وقَازُوْزَة للتي تُسَمَّى قَاقُزَّة[١٦٤٤]))[١٦٤٥].

نقل ابن منظور من بعض أصوله أوجه هذا اللفظ الذي يُستعمل لقَدَح من الآنية في الشُّرب، وقد نسب بعض أهل العربيَّة استعمال القَاقُزَّة إلى العوامِّ[١٦٤٦]، وهو وجه اختلف فيه اللغويون؛ فمنهم من أجازه لثبوته في المسموع، ومنهم من منعه، وخطَّأه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ القَاقُزَّة صواب كالقَازُوْزَة والقَاقُوْزَة؛ لأنَّها مسموعة عن بعض فصحاء العرب[١٦٤٧]، ومن ذلك قول الخليل بن أحمد: ((والقاقُزَّةُ: مَشْرَبَةٌ، وهي فَيَالِجَة دون القَرْقَارَة...، ويُقال: قَاقُوْزَةٌ بمعنى قَاقُزَّة))[١٦٤٨]. ومن ذلك أيضاً قول ابن سيده: ((القَاقُوْزَة: كالقَازُوْزَة، وهي أعلى منها، أعجميَّة معرَّبة....، والقَاقُزَّة: لغةٌ))[١٦٤٩].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ استعمال القَاقُزَّة خطأ، والصواب قَاقُوْزَة أو قَازُوْزَة[١٦٥٠]،

([١٦٤٣]) انظر: الصحاح ٨٩١/٣ .

([١٦٤٤]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢١٥/٨. قلتُ: الذي في تهذيب اللغة: ((في باب...))، وليس فيه: ((في كتاب...)).

([١٦٤٥]) ٣٩٥/٥ .

([١٦٤٦]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٨٩، والتهذيب للأزهري ٢١٥/٨، وشرح الفصيح لابن الجَبَّان ص٣١١، وتثقيف اللسان لابن مكي ص١٨، وشرح الفصيح للزمخشري ص٥٧٣، والتاج للزبيدي ٢٨٢/١٥.

([١٦٤٧]) انظر: العين للخليل ١٣/٥، وشرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة ٥٧٢/٢، وغريب الحديث للخطابي ٣٧٦/٢، والمحكم لابن سيده ١٠٨/٦، والحلل للبطليوسي ص٩٢، والأساس للزمخشري ٧٥/٢، والمعرب للجواليقي ص٥٢٣، وشرح الفصيح للخمي ص٢٦٦، ولباب تحفة المجد للبلي ٤٤٥/٢، والقاموس للفيروزآبادي ٢٩٩/٢، وشفاء الغليل للخفاجي ص٢٤٠، والتاج للزبيدي ٢٨١/١٥، ومعجم تيمور الكبير ١٢٣/٥.

([١٦٤٨]) العين ١٣/٥ .

([١٦٤٩]) المحكم ١٠٨/٦ .

([١٦٥٠]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٣٨، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٠٣، والفصيح لثعلب ص٣١٨، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٨٩، والتهذيب للأزهري ٢١٥/٨، والصحاح للجوهري ٨٩١/٣، وشرح

ومن ذلك ما قاله أبو عُبَيد القاسم بن سلَّام والجوهريُّ في أصل المسألة، ومن ذلك أيضاً قول ابن قتيبة: ((وهي القَاقُوْزَة والقَازُوْزَة، ولا يُقال: قَاقُزَّة))[١٦٥١].

قلتُ: أصل هذا الاسم أعجميٌّ، ثم عُرِّب -كما رأيتَ من الفريقين- على أكثر من وجه[١٦٥٢]، فإن قيل: ما سبب اختلاف تعريبه على أكثر من وجه؟ فالجواب: إن العرب عادة تتوسَّع في وجوه تعريب الأعجميِّ؛ فيكون للمعرَّب أكثر من وجه مستعمل بين العرب الأوائل، وفي ذلك قال ابن خالَوَيْهِ: ((وقد عَرَّفْتُكَ اتساع العرب في الأسماء الأعجميَّة إذا عَرَّبَتْها))[١٦٥٣]. وقال ابن جنِّي في إِدْرِيْسَ ووجوه ما عُرِّب منه، وجاء في القراءات القرآنيَّة: ((يجب أن يكون من تحريف العرب الكلمَ الأعجميَّ؛ لأنه ليس من لغتها؛ فتُقِل الحَفْلَ به، وقد ذكرنا مثله))[١٦٥٤]. ومنه أيضاً قول أبي حيَّان الأندلسيِّ: ((وقد تصرَّفت فيه العربُ على عادتها في تغيير الأسماء الأعجميَّة حتى بلغتْ فيه إلى ثلاث عشرة لغة))[١٦٥٥]. وفي تعدُّد وجوه تعريب هذا اللفظ قال البَطَلْيَوْسيُّ: ((وهي لفظة فارسيَّة عُرِّبت، فلذلك كثُر الاختلاف في حقيقة اللفظ بها))[١٦٥٦].

والوجه المتنازع فيه ثابت في المسموع عن بعض الفصحاء، وحكاه -كما مرَّ بك- جمع من ثقات الرواة المتقدِّمين؛ فهو حجَّة لصاحبه، ومنه قول النَّابغة الجعديِّ -رضي الله عنه-:

فَظَلْتُ كَأَنَّنِيْ نَادَمْتُ كِسْرَى لَـهُ قَـاقُـزَّةٌ وَلِـيَ اثْـنَـتَـانِ[١٦٥٧]

فإن قيل: قَاقُزَّة على فَاعُلَّة، وليس هذا الوزن من أوزان العرب ليُلحق به. فالجواب:

الفصيح لابن الجبَّان ص٣١١، وإسفار الفصيح للهروي ص٢٤٤، وتثقيف اللسان لابن مكي ص١٨، ومتن موطأة الفصيح لابن المرحَّل ص١٧٠، والمقاصد النحوية للعيني ١٤٠٤/٣، والمزهر للسيوطي ٣٠٥/١.

[١٦٥١]) أدب الكاتب ص٤٠٣ .

[١٦٥٢]) انظر: العين للخليل ١٣/٥، وشرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة ٥٧٢/٢، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٩٠، والتهذيب للأزهري ٢١٥/٨، وشرح الفصيح لابن الجبَّان ص٣١١، والمحكم لابن سيده ١٠٨/٦، والاقتضاب للبطليوسي ٢٢١/٢، والمعرَّب للجواليقي ص٥٢٣، والتاج للزبيدي ٢٨١/١٥.

[١٦٥٣]) الحجة في القراءات السبع ص٨٩ .

[١٦٥٤]) المحتسب ٢٢٥/٢ .

[١٦٥٥]) البحر المحيط ٥٠٩/١ .

[١٦٥٦]) الاقتضاب ٢٢١/٢ .

[١٦٥٧]) ديوانه ص١٨٠ .

الأكثر في تعريب الأعجميِّ أن يُغيَّر ليلحق بوزن من أوزان العرب غير أنَّ ذلك ليس لازماً؛ فقد يُعرَّب الأعجميُّ، ولا يكون على وزن من أوزان العرب، وهذا شائع نصَّ عليه المتقدِّمون[١٦٥٨].

المسألة السابعة عشرة :

((ويُقال للمرأة أيضاً: إنْسَانٌ. ولا يُقال: إنْسَانَة، والعامَّةُ تقوله[١٦٥٩]))[١٦٦٠].

نقل ابن منظور من الجوهريِّ أنَّ الإنسان يُستعمل للذكر والأنثى، ومن الخطأ استعمال الإنسانة للأنثى، وقد نسب بعض اللغويين استعمال الإنسانة للأنثى إلى العوامِّ[١٦٦١]، وهو محل خلاف بين أهل العربيَّة؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وخطَّأه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال الإنسانة صواب[١٦٦٢]، ومنه قول الطبريِّ في النَّاس: ((واحدهم إنسان، وواحدتهم إنسانة))[١٦٦٣]. وقال ابن خالويه: ((والعربُ تقول للرَّجُل إنسانٌ، وللمرأة إنسانٌ، وربَّما أثبتوا الهاء تأكيداً لرفع اللَّبس، فقالوا: كَلَّم إنسانٌ إنسانةً، قال الشَّاعر:

إنْسَانَةٌ تَسْقِيْكَ مِنْ إنْسَانِها خَمَراً حَلَالاً مُقْلَتَاهَا عِنَبُهْ[١٦٦٤]

([١٦٥٨]) انظر: الكتاب لسيبويه ٣٠٣/٤، والأصول لابن السراج ٢٢٣/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ١٤٦/١.

([١٦٥٩]) انظر: الصحاح للجوهري ٩٠٤/٣ .

([١٦٦٠]) ١٣/٦ .

([١٦٦١]) انظر: الصحاح للجوهري ٩٠٤/٣، وسفر السعادة للسخاوي ١٠٥٠/٢، والعباب للصغاني (السين) ص٢٢، وحياة الحيوان الكبرى للدميري٥٥/١، والقاموس للفيروزآبادي ٣١٥/٢، وعمدة القاري للعيني ١١٧/٣، والمزهر للسيوطي ٣٢٠/١، وسهم الألحاظ لابن الحنبلي ص٤٥، والتاج للزبيدي ٤٠٩/١٥، ومعجم الأخطاء للعدناني ص٣٠.

([١٦٦٢]) انظر: جامع البيان للطبري ٢٦٨/١، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص٤٣، والمحيط لابن عباد ٣٨٨/٨، والإبانة للعوتبي ٢٤٧/١، والمفصل للزمخشري ص١٩٩، والمجموع المغيث للمديني ٩٧/١، والبديع لابن الأثير ٥٠/٢، ومفتاح العلوم للسكاكي ص١٤٦، وشرح الكافية لابن مالك ١٧٣٥/٤، ورياض الأفهام للفاكهاني ٥٠/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ٦٣٧/٢، والتاج للزبيدي ٤٠٩/١٥، ومعجم الأخطاء للعدناني ص٣٠.

([١٦٦٣]) جامع البيان ٢٦٨/١ .

([١٦٦٤]) لم أقف على قائله، وقد ذكر ابن خالويه أنَّ أبا عليٍّ الرُّذْوَرِيَّ أنشده إيَّاه، وذلك في موضع آخر من كتابه ص١٧٥.

والعربُ تقول في تأكيد المؤنَّث، وإن لم يحسوا لَبْساً: عَجُوْزَة، وأَتَانَة، وامرأة أنثى))[١٦٦٥]. وقال الزَّبيديُّ في معرِض ردِّه على منكرها: ((وقال شيخنا: بل هي صحيحة، وإن كانت قليلة...، وإن قال بعضهم: إنَّها قليلة. فالقلَّة عند بعض لا تقتضي إنكارها وأنَّها عاميَّة))[١٦٦٦].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ الصواب في المسألة استعمال الإنسان للمذكَّر والمؤنَّث ليس غير، واستعمال الإنسانة خطأ[١٦٦٧]، ومنه قول ابن قتيبة في باب ما يكون للذكور والإناث ولا عَلَم فيه للتأنيث إذا أُريد به المؤنَّث: ((قال الأصمعيُّ: هو بمنزلة الإنسان، يُقال للرَّجُل: هذا إنسان، وللمرأة: هذه إنسان))[١٦٦٨]. ومنه أيضاً قول الجوهريِّ في أصل المسألة، ومنه أيضاً قول الفيروزآباديِّ: ((والمرأة: إنسانٌ، وبالهاء: عاميَّةٌ، وسُمِع في شعر كأنَّه مولَّد))[١٦٦٩].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ الشائع بين الفصحاء استعمال الإنسان للمذكَّر والمؤنَّث، ومنه قول الله –تعالى–: ﴿وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيْفًا﴾[١٦٧٠]. ومنه أيضاً ما أنشده أبو العبَّاس ثعلب:

هَجَرْتُكُمَا هَجْرَ البَغِيْضِ وَفِيْكُمَا مِنَ النَّاسِ إِنْسَانٌ إِلَيَّ حَبِيْبُ[١٦٧١]

قلتُ: لفظ الإنسان في البيت قد يعني ناظر العين في سوادها أو الأُنْمُلة في الإصبع، وكلاهما من معاني الإنسان في اللغة. انظر: التهذيب للأزهري ٦١/١٣، والمحكم لابن سيده ٥٥٤/٨، والتاج للزبيدي ٤١٢/١٥.

([١٦٦٥]) إعراب ثلاثين سورة ص٤٣.

([١٦٦٦]) تاج العروس ٤٠٩/١٥ .

([١٦٦٧]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٢٩١، والصحاح للجوهري ٩٠٤/٣، وسفر السعادة للسخاوي ١٠٥٠/٢، والعباب للصغاني (حرف السين) ص٢٢، وتحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص١٦٦، والقاموس للفيروزآبادي ٣١٥/٢، والمزهر للسيوطي ٣٢٠/١، وسهم الألحاظ لابن الحنبلي ص٤٥، وأزاهير الفصحى لعباس أبو السعود ص٢٩١.

([١٦٦٨]) أدب الكاتب ص٢٩١ .

([١٦٦٩]) القاموس ٣١٥/٢ .

([١٦٧٠]) النساء: ٢٨. قلتُ: جاء لفظ الإنسان للمذكر والمؤنث في القرآن في خمسة وستين موضعاً، ولم يأت لفظ إنسانة. انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي ص١١٩–١٢٠.

([١٦٧١]) انظر: أمالي القالي ص١٨٦، والمخصص لابن سيده ٤٣/١، والمنازل لابن منقذ ص٣٩١. ولم أقف على قائله.

ولم يُنازع أحد -فيما أعلم- في أنَّ الأصل الشائع بين فصحاء العرب استعمال الإنسان للمذكر والمؤنث غير أنَّ استعمال الإنسانة للمؤنث ثابت مسموع عن بعضهم، وحكاه -كما مرَّ بك- جمع من ثقات اللغويين، ومنه قول الشاعر الذي جمع ثلاثة معانٍ من معاني الإنسان:

تَمْرِيْ بِإِنْسَانِها إنْسَانَ مُقْلَتِهَا إنْسَانَةٌ فِيْ سَوَادِ اللَّيْلِ عُطْبُوْلُ[١٦٧٢]

وعليه فلا يلزم من قوَّة استعمال وكثرته بين الفصحاء تخطئة قليل دونه، ولو كان ضعيفاً، قال ابن جني: ((ولا يمنعك قوَّةُ القويِّ من إجازة الضعيف أيضاً؛ فإنَّ العرب تفعل ذلك))[١٦٧٣].

المسألة الثامنة عشرة :

((الطَّيْلَسَانُ، هكذا رواه الجوهريُّ، والعامَّةُ تقول: الطَّيْلِسَانُ. ولو رخَّمْتَ هذا في موضع النِّداء لم يجز، لأنَّه ليس في كلامهم فَيْعِل، بكسر العين إلا معتلاً، نحو سَيِّد ومَيِّت[١٦٧٤]))[١٦٧٥].

نقل ابن منظور من الجوهريِّ وجه ضبط لام الطَّيْلَسَان لنوع معروف من الأَكْسِيَة اشتُهر بين الأعاجم يتطيلسون به، وقد نصَّ في أصل المسألة على أنَّه بفتح اللام ليس غير، ونسب بعض أهل العربيَّة إلى العوامِّ كسر لامه[١٦٧٦]، وقد اختلفوا في هذا الوجه على فريقين؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وخطَّأه، وإليك بيان المسألة.

([١٦٧٢]) انظر: العين للخليل ٣٠٥/٧، والتهذيب للأزهري ٦١/١٣، والمجموع للمديني ٩٧/١، والتاج للزبيدي ٤١٢/١٥، ولم أقف على قائله. تمري: تمسح، وإنسانها: أنملة إصبعها، وإنسان مقلتها: ناظرها بسوادها، وإنسانة: مؤنث إنسان، وقد نصَّ عليه المديني، أمَّا العُطْبُوْل فهي الحسنة التامَّة من النساء. انظر: الصحاح للجوهري ١٧٦٨/٥.

([١٦٧٣]) الخصائص ٦٠/٣ .

([١٦٧٤]) انظر: الصحاح ٩٤٤/٣. وقد تصرَّف ابن منظور ببعض منقوله، ونصُّ قول الجوهريِّ: ((والطَّيْلَسَانُ، بفتح اللَّام: واحد الطَّيَالِسَة، والهاء في الجمع للعجمة، لأنَّه فارسيٌّ معرَّب، والعامَّة تقول: الطَّيْلِسَان، بكسر اللام، فلو رخَّمتَ هذا في النداء لم يجز، لأنَّه ليس في كلامهم فَيْعِل بكسر العين إلا معتلاً، نحو سَيِّد ومَيِّت)).

([١٦٧٥]) ١٢٥/٦ .

([١٦٧٦]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٨، والصحاح للجوهري ٩٤٤/٣، والمخصص لابن سيده ٢٢٤/٤، وشرح الفصيح للزمخشري ص٦٧٨، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٣٣، والعباب للصغاني (حرف السين) ص٢٤٧، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٦٨، والمزهر للسيوطي ٣١٥/١، والتاج للزبيدي ٢٠٣/١٦.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ الطَّيْلِسَان -بكسر لامه- لغة صحيحة مسموعة في الطَّيْلَسَان[١٦٧٧]، ومنه قول الخليل بن أحمد: ((والطَّيْلِسَان، بفتح اللام وكسره، ولم يجيء فَيْعِلَان مكسوراً غيره، وأكثر ما يجيء فَيْعلَان مفتوحاً أو مضموماً، نحو الخَيْزُرَان والجَيْسَمَان، ولكن لمَّا صارت الكسرة والضمَّة أختين، واشتركتا في مواضع كثيرة، دخلت الكسرة مدخل الضمَّة))[١٦٧٨]. ومنه أيضاً قول ابن جني: ((وأنَّه أيضاً قد رُوي العَيِّنُ، بكسر العين، وكذلك طَيْلِسَان مع الألف والنُّون فَيْعِل في الصَّحيح))[١٦٧٩].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ الطَّيْلَسَان بفتح اللام، وكسر لامه خطأ[١٦٨٠]، ومنه قول ابن قتيبة في باب ما جاء مفتوحاً والعامَّة تكسره: ((والطَّيْلَسَان، بفتح اللَّام))[١٦٨١]. ومنه أيضاً قول الزمخشريِّ: ((وهو الطَّيْلَسَان، بفتح اللَّام، والعامَّة تكسرها، وهو خطأ))[١٦٨٢]. ومنه أيضاً قول الصَّفَديِّ: ((والعامَّة تقول: الطَّيْلِسَان، بكسر اللَّام، والصواب فتحها))[١٦٨٣].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ الطَّيْلِسَان المكسور اللَّام صواب على فَيْعِلَان، وقد مرَّ بك أنَّ جملة من ثقات المتقدِّمين أثبتوا مكسور اللَّام؛ لأنَّه لغة مسموعة في الطَّيْلَسَان المفتوحة

([١٦٧٧]) انظر: العين للخليل ٢١٤/٧، والجمهرة لابن دريد ٨٣٧/٢، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٩١، والمحيط لابن عباد ٢٦٩/٨، والخصائص لابن جني ٢١٥/٢، والتلخيص لأبي هلال العسكري ص١٤٣، والمحكم لابن سيده ٤٣٥/٨، والإبانة للعوتبي ٤٥٢/٣، والاقتضاب للبطليوسي ١٩٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٦٥/٢، وشرح الفصيح لأبي هشام اللخمي ص٢٦٨، وتحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص٣٢٠، والمصباح للفيومي ص١٩٤، والقاموس للفيروزآبادي ٣٥٦/٢، والتاج للزبيدي ٢٠٣/١٦.

([١٦٧٨]) العين ٢١٤/٧ .

([١٦٧٩]) الخصائص ٢١٥/٢ .

([١٦٨٠]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٨، والصحاح للجوهري ٩٤٤/٣، والمخصص لابن سيده ٢٢٤/٤، وشرح الفصيح للزمخشري ص٦٧٨، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٣٣، والعباب للصغاني (حرف السين) ص٢٤٧، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٦٨، والمصباح للفيومي ص١٩٤، والمزهر للسيوطي ٣١٥/١، وتاج العروس للزبيدي ٢٠٣/١٦.

([١٦٨١]) أدب الكاتب ص٣٨٨ .

([١٦٨٢]) شرح الفصيح ص٦٧٨ .

([١٦٨٣]) تصحيح التصحيف ص٣٦٨ .

اللام، وحكاية هؤلاء الثقات حجَّة على من لم يسمع هذا الوجه، فإن قيل: ليس إنكارها لعدم ثبوتها، بل لضعفها وقلَّتها، ويقوِّي مذهب تضعيفها كثرة نظائره في العربيَّة على وزن فَيْعَلَان؛ فيجب أن يُلحق بها، أمَّا كسر اللام فيجعله على وزن لا مثال له في العربيَّة. فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنه لا يُسلَّم للمعترض الحكم على اللفظ بقلَّته وضعفه؛ فقد روي على أنَّه لغة في مفتوح اللام دون تضعيف عند جملة من المتقدِّمين والمتأخرين، وإن سلَّمنا له ذلك –وهو غير مسلَّم– فالقلَّة والضَّعف من درجات الصواب لا الخطأ، ولا يصح تخطئة ما شاع على ألسنة العوامِّ بحجَّة أنَّه لم يأتِ على الكثير أو القويِّ من الوجوه، وفي ذلك قال ابن جني: ((ولا يمنعك قوَّةُ القويِّ من إجازة الضعيف أيضاً؛ فإنَّ العرب تفعل ذلك))[١٦٨٤]. والآخر أنه لم يأتِ لهذا اللفظ نظائر على وزن فَيْعِلَان المكسور العين في الصحيح من ألفاظ العربيَّة، وإنَّما المشهور فيه فتح العين وضمُّها، ومنه الخَيْزُرَان والكَيْذُبَان والجَيْسَمَان والهَيْلَمَان، ولم يُنازع في هذا المقرَّر –فيما أعلم– أحد من المُجيزين غير أنَّ لفظ المسألة أعجميٌّ معرَّب[١٦٨٥]، وعليه فلا يلزم في تعريب اللفظ الأعجميِّ أن يكون على هيئة توافق وزناً من أوزان العربيَّة، وإن كان الشائع في تعريب الأعجميِّ أن يُغيَّر ليلحق بوزن من أوزان العرب غير أنَّ ذلك ليس لازماً؛ ونصَّ على ذلك لشهرته جمع من المتقدِّمين كسيبويه وغيره[١٦٨٦]، قال ابن دُرُسْتُوَيْهِ في هذا اللفظ ونظائره من الأسماء الأعجميَّة المعرَّبة: ((ومن العرب من يترك هذا اللامات فيها مكسورة على ما كانت عليه في العُجمة؛ لأنَّ الأعجميَّ من الأسماء التي على غير أبنية العرب في كلامهم كثير جداً))[١٦٨٧]. وكيف تصرَّفت الحال فالثابت في السَّماع يبطل ردُّه بالقياس؛ لأنَّ السَّماع في أصول الاحتجاج مقدَّم على القياس.

فإن قيل: إذا طرأ على هذا اللفظ –بكسر لامه– التَّرخيم فإنَّه يكون على وزن فَيْعِل، ولا مثال له في الصحيح من ألفاظ العربيَّة، وقد ذكر ذلك بعض المانعين. فالجواب من ثلاثة أوجه؛ الأول: المُعتبر في أوزان الألفاظ أصول الهيئات لا طوارئها، وترخيم هذا اللفظ ونظائره على لغة من ينتظر لا خلاف في جوازه، إنما الخلاف في ترخيم هذا ونظائره على لغة من لا

([١٦٨٤]) الخصائص ٣/٦٠ .

([١٦٨٥]) انظر: التهذيب للأزهري ١٢/٢٣٤، والصحاح للجوهري ٣/٩٤٤، والمعرب للجواليقي ص٤٤٦.

([١٦٨٦]) انظر: الكتاب لسيبويه ٤/٣٠٣، والأصول لابن السراج ٣/٢٢٣، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ١/١٤٦.

([١٦٨٧]) تصحيح الفصيح ص٤٩١ .

ينتظر[١٦٨٨]، وقد ذهب جمع من النحويين إلى أنَّ الباقي من لفظ المرخَّم على لغة من لا ينتظر لا يُشترط فيه أن يكون له نظير في العربيَّة[١٦٨٩]، قال أبو حيَّان الأندلسيُّ في هذه المسألة: ((ذهب الأخفش وكثير من النحويين إلى أنَّه يُشترط أن يكون الباقي من الكلمة الصحيحة أو المعتلَّة بعد الإعلال له نظير من الكلم التَّامَّة، وذهب السِّيرافيُّ وغيره إلى أنَّه لا يُشترط ذلك))[١٦٩٠]. والثاني: من المعلوم أنَّ وفاق المعرَّب أوزاناً عربيَّة ليس لازماً؛ فقد يكون الأعجميُّ المعرَّب على غير نظير، وقد مرَّ بك ذلك في هذه المسألة، والثالث: جاء وزن فَيْعِل من الصحيح في بعض ألفاظ العربيَّة، ومنه لفظ بَيْئِس، وقد قُرئ به قول الله -تعالى-: ﴿وَأَخَذْنَا الَّذِيْنَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيْسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُوْنَ﴾[١٦٩١].

المسألة التاسعة عشرة :

((وأَعْرَسَ بأهله إذا بَنَى بها، وكذلك إذا غَشِيها، ولا تقل: عَرَّس، والعامَّة تقوله[١٦٩٢]))[١٦٩٣].

نقل ابن منظور من الجوهريِّ وجه هذا الفعل في استعمال العرب؛ فهو من باب المهموز لا المضعَّف، وقد نسب بعض اللغويين إهمال همزه على عَرَّسَ إلى العوامِّ[١٦٩٤]، واختلف في

([١٦٨٨]) انظر: المقتضب للمبرد ٤/٤، واللباب للعكبري ٣٥٠/١، وارتشاب الضرب لأبي حيَّان ٢٢٣٨/٥.

([١٦٨٩]) انظر: اللباب للعكبري ٣٥٠/١، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ٢٢٣٨/٥، وتوضيح المقاصد للمرادي ١١٤٥/٣، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٣٦٤١/٧، وشرح الأشموني على الألفية ٧٧/٣، وهمع الهوامع للسيوطي ٦٩/٢.

([١٦٩٠]) ارتشاف الضرب ٢٢٣٨/٥ .

([١٦٩١]) الأعراف: ١٦٥. انظر: جامع البيان للطبري ٢٠٠/١٣، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٥٢، والمحتسب لابن جني ٢٦٥/١، وشواذ القراءات للكرماني ص١٩٧.

([١٦٩٢]) انظر: الصحاح للجوهري ٨٤٨/٣. قلتُ: أخذ الرازيُّ على الجوهريِّ تعديته بَنَى بالباء رغم أنَّه خطَّأها في مادَّتها، ونسبها إلى العوامِّ؛ لأنَّ بَنَى يتعدَّى بحرف على، وهي من مسائل المبحث اللاحقة. انظر: مختار الصحاح ص٢٣٨.

ويحسن بي هنا أن أنبِّه على اعتماد كثير من العامَّة والخاصَّة على نسخة مختار الصحاح المرتَّبة حسب الترتيب الألفبائي، وهذا وهمٌ لا يليق؛ لأنَّ هذه النسخة الشهيرة بيننا لا تصح نسبتها إلى الإمام الرازي، وإنما هي اجتهاد من بعض المعاصرين على أصل الكتاب تنقيحاً بحذف بعض ما لا يليق فيه في عصرنا وترتيباً بتغيير نظامه كله الذي قام عليه.

([١٦٩٣]) ١٣٤/٦ .

([١٦٩٤]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٢، والصحاح للجوهري ٩٤٨/٣، وتثقيف اللسان لابن مكي ص١٩٥، والمدخل للخمي ص١٤٢، والعباب للصغاني (حرف السين) ص٢٧٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٧٨،

هذا الوجه بعض أهل العربيَّة؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وخطَّأه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ عَرَّسَ صواب؛ لأنَّه لغة مسموعة في أَعْرَسَ للمقصد نفسه[١٦٩٥]، ومنه قول الخليل: ((والعَرُوْسُ نعت للرَّجُل والمرأة[١٦٩٦]، استويا فيه ما داما في تعريسهما إذا عَرَّس أحدهما بالآخر))[١٦٩٧]. وقال ابن فارس: ((قال أبو عمرو بن العلاء: يُقال: أَعْرَسَ الرَّجُلُ بأهله إذا بَنَى بها، يُعْرِسُ إعْرَاساً، وعَرَّسَ يُعَرِّسُ تَعْرِيْساً، وربَّما قالوا للغِشْيَان: تَعْرِيْسٌ وإعْرَاسٌ))[١٦٩٨].

المانعون:

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ عَرَّس خطأ، والصواب في فعل المسألة أن تقول: أَعْرَسَ[١٦٩٩]، ومنه قول أبي حاتم السِّجستانيِّ: ((ويُقال للرَّجُل عَرُوْسٌ كما يُقال للمرأة، ويُقال: أَعْرَسَ الرَّجُلُ، ولا يُقال: عَرَّسَ))[١٧٠٠]. ومنه أيضاً قول ابن قتيبة في باب ما يُهمز من الأسماء

وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٣٠١، والتاج للزبيدي ٢٤٨/١٦، ومعجم الأخطاء للعدناني ص١٦٦.

(١٦٩٥) انظر: العين للخليل ٣٢٨/١، ومقاييس اللغة لابن فارس ٢٦٢/٤، والمحكم ٤٧٨/١، والمخصص لابن سيده ٣٥٣/١، والمنهاج للنووي ١٢٤/١٤، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٣٠١، وفتح الباري لابن حجر ٥٨٩/٩، ومجمع بحار الأنوار للفَتَّني ٥٥٥/٣، والتاج للزبيدي ٢٤٨/١٦، ومعجم الأخطاء للعدناني ص١٦٦.

(١٦٩٦) مما شاع في عصرنا استعمال العِرِّيْس والعِرِّيْسَة للرَّجُل والمرأة في إعراسهما، وهما في اللغة بمعنى مأوى الأسد في الشجر الملتف، كما جاء في موضعه من مصادر سابقة، وأرى استعمال ذلك صواباً على تطوّر الدلالة مجازاً؛ لأن كل واحد منهما أصبح مأوى للآخر، أما العَرِيْس على فَعِيْل، فهي محدثة لفظاً ودلالة، وقد تُحمل على ما جاء من فَعِيْل بمعنى مُفْعِل، كالأَلِيْم بمعنى المُؤْلِم؛ فيكون العَرِيْس بمعنى المُعْرِس من أَعْرَسَ، وقد أثبت المعجم الوسيط العَرِيْسَ في مادَّته ٥٩٣/٢.

(١٦٩٧) العين ٣٢٨/١ .

(١٦٩٨) مقاييس اللغة ٢٦٢/٤ .

(١٦٩٩) انظر: فعلت وأفعلت للسجستاني ص١٠١، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٢، والصحاح للجوهري ٩٤٨/٣، والتثقيف لابن مكي ص١٩٥، والأفعال لابن القطَّاع ٣٤٨/٢، والمدخل للخمي ص١٤٢، والنهاية لابن الأثير ٢٠٦/٣، والمُغَرِّب للمُطَرِّزي ص٣٠٩، والمطلع للبعلي ص٤٢٣، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٧٨، والمصباح للفيومي ص٢٠٨، وعمدة القاري للعيني ٢٤٥/١٧، والتاج للزبيدي ٢٤٨/١٦.

(١٧٠٠) فعلت وأفعلت ص١٠١ .

والأفعال والعوامُّ تُبدل الهمزة فيه أو تسقطها: ((وأَعْرَسَ الرَّجُلُ بامرأته، ولا يُقال: عَرَّسَ))[١٧٠١].

قلتُ: الأشهر في ألسنة الفصحاء وفي كتب اللغة أن تقول في هذا: أَعْرَسَ الرَّجُل إعْرَاساً، وهو الوجه المتَّفق عليه بين المتنازعين، ولم أقف على قول أحد من المُجيزين يقدِّم فيه عَرَّس على أَعْرَسَ، وعليه جاء قول النبي -صلى الله عليه وآله وسلَّم- لأبي طلحة الأنصاري -رضي الله عنه-: ((أَعْرَسْتُم اللَّيلةَ؟ قال: نعم. قال: اللَّهم بارك لهما))[١٧٠٢]. وعليه جاء قول الراجِز:

يُعْرِسُ أَبْكَاراً بِهَا وَعُنَّسَا أَكْرَمُ عِرْسٍ بَاءَةً إِذْ أَعْرَسَا[١٧٠٣]

أمَّا قولك في هذا: عَرَّس الرَّجُلُ تَعْرِيْساً، فصواب لثبوته في بعض المسموع عن العرب، وقد أثبته -كما مرَّ بك- جمع من ثقات اللغويين المتقدِّمين والمتأخرين، وردَّ جمع من شرَّاح الحديث على الجوهريِّ بثبوت عَرَّسَ في لغة العرب، وقد جاء على لسان بعض الصحابة في صحيحي البخاري ومسلم وغيرهما[١٧٠٤]، وكيف تصرَّفت الحال، فحكاية التَّضعيف حجَّة على منكرها، وإن كان المهموز أعلى منه وأشهر؛ فالمسألة تتعاورها درجات الصواب لا الخطأ والصواب.

المسألة العشرون :

((قال ابن السِّكِّيت: نَعَشَهُ اللهُ، أي رَفَعَهُ، ولا يُقال: أَنْعَشَهُ، وهو من كلام العامَّة[١٧٠٥]. وفي الصِّحاح: لا يُقال أَنْعَشَهُ[١٧٠٦]))[١٧٠٧].

([١٧٠١]) أدب الكاتب ص٣٧٢ .

([١٧٠٢]) انظر: صحيح البخاري برقم٥٤٧٠، وصحيح مسلم برقم٥٦١٣، وشعب الإيمان للبيهقي برقم ٨٢٦٤.

([١٧٠٣]) انظر: الفرق لابن أبي ثابت ص٤٧، والتهذيب للأزهري ٤٢٧/١٥، والصحاح للجوهري ٩٤٨/٣، والعباب للصغاني (السين) ص٢٧٢، والتاج للزبيدي ٢٥٠/١٦. والبيت بلا نسبة فيها، ووجدت البيت منسوباً إلى الشاعر عمر بن لَجَأ التَّيميِّ في الاقتضاب للبطليوسي ١٧١/٢، ولم أجده في شعر عمر بن لَجَأ للدكتور يحي الجبوري.

([١٧٠٤]) انظر: الكواكب الدراري للكرماني ١٢٩/١٩، واللامع الصبيح للبِرْمَاويِّ ٢٨٤/١٣، وفتح الباري لابن حجر ٢٥١/٩، وعمدة القاري للعيني ١٦٤/٢٠، وإرشاد الساري للقسطلاني ٧٧/٨، ومرقاة المفاتيح للقاري ٣٨٥٦/٩.
قلتُ: مسألة أثر الخلاف اللغويِّ في شرح الحديث النبويِّ بحث تحسن العناية به لكثرة اعتماد شرَّاح الحديث عليه.

([١٧٠٥]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٧٧/١. وكلام ابن السكيت في إصلاح المنطق ص٢٢٥.

([١٧٠٦]) ١٠٢١/٣ .

([١٧٠٧]) ٣٥٦/٦ .

نقل ابن منظور قول ابن السِّكِّيت من الأزهريِّ، ثم أردفه بقول الجوهريِّ في تخطئة همز هذا الفعل الدالِّ في أصله على الرَّفْع والجَبْر، وقد نسب جمع من اللغويين همزه إلى العوامِّ[١٧٠٨]، وهو وجه مختلف فيه بين اللغويين؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وخطَّأه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ فعل المسألة المهموز -أَنْعَشَ يُنْعِشُ- صواب؛ لأنَّه لغة مسموعة عن فصحاء العرب، كما قالوا: نَعَشَ يَنْعَشُ[١٧٠٩]، ومنه قول الخليل: ((وتقول نَعَشَهُ اللهُ فانْتَعَشَ، إذا سَدَّ فَقْرَهُ، وأَنْعَشْتُهُ فانْتَعَشَ، أي جَبَرْتُهُ فانْجَبَرَ بعد فَقْر....، قال رؤبة:

أَنْعَشَنِيْ مِنْهُ بِسَيْبٍ مُفْعِمِ[١٧١٠]

وقال:

وَأَنَّكَ غَيْثٌ أَنْعَشَ النَّاسَ سَيْبُهُ وَسَيْفٌ أُعِيْرَتْهُ المَنِيَّةُ قَاطِعُ[١٧١١]))[١٧١٢].

ومنه أيضاً قول الكسائيِّ: ((نَعَشَهُ اللهُ، وأَنْعَشَهُ))[١٧١٣].

المانعون :

([١٧٠٨]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٢٥، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٤، والجمهرة لابن دريد ٨٧١/٢، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٨٣، والتهذيب للأزهري ٢٧٧/١، وتثقيف اللسان لابن مكي ص١٥٢، وشرح الفصيح للزمخشري ٩٥/١، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٧٨، وتحفة المجد للبلي ص٢٦٨، والتاج للزبيدي ٤١٧/١٧، ومعجم الأغلاط للعدناني ص٦٧٢، ومعجم الأصول للعبودي ٤٨٠/١٢.

([١٧٠٩]) انظر: العين للخليل ٢٥٩/١، والغريب المصنف لأبي عُبَيد ٥٧٥/١، والتهذيب للأزهري ٢٧٧/١، والمحيط لابن عباد ٢٩٠/١، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٥٠/٥، والمحكم لابن سيده ٣٧٤/١، والإبانة للعوتبي ٣٩١/٤، والأفعال لابن القطاع ٢١٣/٣، والاقتضاب للبطليوسي ١٧٨/٢، وشرح الفصيح للزمخشري ٩٥/١، وشمس العلوم للحميري ٦٦٧٥/١٠، وتحفة المجد للبلي ص٢٦٨، والقاموس للفيروزآبادي ٤٤٥/٢، والتاج للزبيدي ٤١٧/١٧.

([١٧١٠]) انظر: التهذيب للأزهري ٢٧٧/١ برواية: أَنْعَشَني منه بِسَيْبٍ مُقْعَثِ، وشرح الفصيح للزمخشري ٩٥/١، والتاج للزبيدي ٤١٦/١٧. وهو في ملحق ديوان رؤبة ص١٧١ برواية: أَقْعَثَني منه بسَيْبٍ مُقْعَثِ. والسَّيْبُ فيه: العَطَاءُ.

([١٧١١]) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه ص٣٨ برواية: وَأَنْتَ رَبِيْعٌ يُنْعِشُ النَّاسَ سَيْبُهُ.

([١٧١٢]) العين ٢٥٩/١ .

([١٧١٣]) الغريب المصنف لأبي عبيد ٥٧٥/١، والتهذيب للأزهري ٢٧٧/١، وتحفة المجد للبلي ص٢٦٨.

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ همز فعل المسألة على أَنْعَشَ يُنْعِشُ خطأ؛ لأنَّ الصواب: نَعَشَ يَنْعَشُ، كما جاء في كلام الفصحاء[١٧١٤]، ومنه ما قيل في أصل المسألة، ومنه قول ابن قتيبة في باب ما لا يُهمز والعوامُّ تهمزه: ((نَعَشَهُ اللهُ يَنْعَشُهُ))[١٧١٥]. واستشهد بعضهم بقول ذي الرُّمَّة:

لا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ دَاعٍ يُنَادِيْهِ بِاسْمِ المَاءِ مَبْغُوْمُ[١٧١٦]

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ الفعل المهموز على أَنْعَشَ يُنْعِشُ صواب؛ لأنَّ الحكم في هذه المسألة ونظائرها ثبوت السَّماع عن رواة اللغة الثقات، وما امتاز أحد الفريقين عن الآخر في ذلك؛ فكلاهما حاكٍ عن العرب، فإن قيل: اتفاق الفريقين على وجه موجب الأخذ به خروجاً من الخلاف، ويقوِّي ذلك أنَّ الأصل عدم الهمز، وهمز الفعل لغة فيه، ولم يشع إلا بين العوامِّ. فالجواب من ثلاثة أوجه؛ الأول: اتفاق المتنازعين في مسألة على وجه يقوِّي هذا الوجه غير أنَّ ذلك ليس حجَّة في اطِّراح غيره ما دام له من الوجاهة ما يسوِّغ قبوله، ولو كان غيره أعلى منه وأشهر، والثاني: ثبوت لغة المهموز في المسموع لا يعني بالضرورة أنَّها فرع من غير المهموز؛ فالأصل أن تكون اللغات أصولاً في أبوابها، وليست متفرعة من بعضها، قال ابن جني في هذه المسألة: ((وإذا ورد في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان فالوجه وصحيح القضاء أن نحكم بأنَّهما كليهما أصلان منفردان، ليس واحد منهما أولى بالأصليَّة من صاحبه))[١٧١٧]. والثالث: شيوع وجه من الوجوه بين العوامِّ ليس مسوِّغاً في تخطئته واطِّراحه، ومرَّ بك بسط هذا في التمهيد؛ فمن العامِّيِّ ما جاء خطأ، ومنه ما جاء صواباً، وإن كان غيره أعلى منه وأشهر، ومنه ما كان على أفصح اللغات وأعلاها، وقد أفرد بعض اللغويين لهذه المسائل أبواباً[١٧١٨].

([١٧١٤]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٢٥، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٤، والفصيح لثعلب ص٢٦٧، والجمهرة لابن دريد ٨٧١/٢، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٨٣، والصحاح للجوهري ١٠٢١/٣.

([١٧١٥]) أدب الكاتب ص٣٧٤ .

([١٧١٦]) انظر: ديوان ذي الرُّمَّة بشرح الباهلي ٣٩٠/١. وفيه أنَّ البُغَام: صوتُ الظَّبْيَة، والماء: فِعْل صوتها إذا قالت: ما، ما.

([١٧١٧]) سر صناعة الإعراب ٢١٠/١ .

([١٧١٨]) انظر: تثقيف اللسان لابن مكي ص٢٤١–٢٤٢، والمدخل للَّخمي ص٥٤، ص٧٢.

المسألة الحادية والعشرون :

((ابنُ الأنباريِّ: وقولُ العامَّة: شَوَّشَ النَّاسُ. إنَّما صوابه: هَوَّشَ، وشَوَّشَ خطأ[١٧١٩]))[١٧٢٠].

نقل ابن منظور من الأزهريِّ قول ابن الأنباريِّ في خطأ العوامِّ في استعمال هذا الفعل بالشِّين، وهو في الأصل بمعنى خَلَّطَ، وقد نسب جمع من اللغويين استعمال شَوَّشَ تَشْوِيْشاً إلى العوامِّ[١٧٢١]، واختلف فيه أهل العربيَّة؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال شَوَّشَ تَشْوِيْشاً في هذه المسألة صواب[١٧٢٢]، ومنه قول الخليل بن أحمد: ((والوَشْوَشَةُ: كلام في اختلاط، وكذلك التَّشْوِيْش))[١٧٢٣]. ومنه أيضاً قول أبي إبراهيم الفارابيِّ في باب التَّفْعِيْل من فَعَّلَ: ((شَوَّشَ عليه الأمرَ، فتَشَوَّشَ))[١٧٢٤]. ومنه أيضاً قول الجوهريِّ: ((والتَّشْوِيْشُ: التَّخْلِيْط. وقد تَشَوَّشَ عليه الأمرُ))[١٧٢٥].

المانعون :

([١٧١٩]) انظر: التهذيب للأزهري ١٨٩/٦. قلتُ: تصرَّف ابن منظور بالمنقول؛ ففي التهذيب: ((قال أبو بكر بن الأنباريِّ: قول العامَّة: شَوَّشْتُ الأمرَ. صوابه: هَوَّشْتُ. قال: وشَوَّشْتُ خطأ)). وقوله هذا في كتابه الزاهر ٣٤٥/١.

([١٧٢٠]) ٣٦٦/٦ .

([١٧٢١]) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٤٤٣/٢، والزاهر للأنباري ٣٤٥/١، والتهذيب للأزهري ١٨٩/٦، وغريب الحديث للخطابي ٥٦١/٢، والفائق للزمخشري ٣٢/٤، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي ص٧٧، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٨٦، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٤٣، والتاج للزبيدي ٢٣٩/١٧.

([١٧٢٢]) انظر: العين للخليل ٢٩٩/٦، وديوان الأدب للفارابي ٤٣٢/٣، والمحيط لابن عباد ٤٠٦/٧، والصحاح للجوهري ١٠٠٩/٣، والإبانة للعوتبي ٢٨٩/٣، وشمس العلوم للحميري ٣٥٨٧/٦، وتهذيب الخواص لابن منظور ص١٣٥، والمصباح للفيومي ص١٧٠، وشفاء الغليل للخفاجي ص١٨١، وتاج العروس للزبيدي ٢٣٩/١٧، وتكملة المعاجم لدوزي ٣٧٩/٦، والمعجم الوسيط ٤٩٩/١، ومعجم الأخطاء للعدناني ص١٣٦، ومعجم الصواب لأحمد مختار عمر ٤٧٩/١، والعامي الفصيح للدكتور أمين علي السيد ص٩١.

([١٧٢٣]) العين ٢٩٩/٦ .

([١٧٢٤]) ديوان الأدب ٤٣٢/٣ .

([١٧٢٥]) الصحاح ١٠٠٩/٣ .

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ المسموع عن العرب الفصحاء في هذا الفعل جاء بالهاء، أمَّا استعماله بالشِّين فهو خطأ من أخطاء المُولَّدين، وقد شاع بين العوامِّ[١٧٢٦]، ومنه ما قيل في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً قول الأزهريِّ: ((قال اللَّيثُ: الوَشْوَشَة: كلام في اختلاط، وكذلك التَّشْوِيْش[١٧٢٧]. قلتُ: هذا خطأ، أمَّا الوَشْوَشَة فهي الخِفَّة، وأمَّا التَّشْوِيْش فإنَّ اللغويين أجمعوا على أنَّه لا أصل له في العربيَّة وأنَّه من كلام المولَّدين، وأصله التَّهْوِيْش، وهو التَّخْلِيْط))[١٧٢٨]. ومنه أيضاً قول الحريريِّ: ((ويقولون: شَوَّشْتُ الأمرَ، وهو مُشَوَّش. والصواب أن يُقال فيه: هَوَّشْتُه، وهو مُهَوَّش؛ لأنَّه من الهَوْش، وهو اختلاط الشَّيء))[١٧٢٩].

قلتُ: الشائع في كتب اللغة وألسنة جمهرة الفصحاء هَوَّش تَهْوِيْشاً، ومنه قول ذي الرُّمَّة:

تَعَفَّتْ لِتَهْتَالِ الشِّتَاءِ وَهَوَّشَتْ بِهَا نَائِجَاتُ الصَّيْفِ شَرْقِيَّةً كُدْرا[١٧٣٠]

أمَّا شَوَّشَ تَشْوِيْشاً فليس شائعاً في المنقول من كلام الفصحاء غير أنَّه صواب لثبوته عن جمع من ثقات اللغة الأعلام، كالخليل والفارابيِّ والجوهريِّ، فإن قيل: أجمع أهل اللغة -كما نقل الأزهريُّ- على أنَّه بالهاء لا الشِّين. فالجواب: لا تصح حكاية الإجماع بعد بيان قول المخالف المتقدِّم! فكيف ينقل الأزهريُّ إجماع أهل اللغة بعد قول اللَّيث السابق عصره؟! ولو نسب الأزهريُّ قوله إلى الجمهور لساغ له وجه في ذلك، وعليه فلا وجه للإجماع في هذه

([١٧٢٦]) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٤٤٣/٢، والزاهر للأنباري ٣٤٥/١، والتهذيب للأزهري ١٨٩/٦، ٣٠٥/١١، وغريب الحديث للخطابي ٥٦١/٢، ودرة الغواص للحريري ص٣٦، والفائق للزمخشري ٣٢/٤، والتكملة للجواليقي ص٧٧، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٨٦، وذيل الفصيح للبغدادي ص١٣، والتكملة للصغاني ٤٨٥/٣، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٤٣، والقاموس للفيروزآبادي ٤٢٦/٢، وخير الكلام لابن بالي ص٣٨.

([١٧٢٧]) مرَّ بك هذا القول منسوباً إلى الخليل في العين، ونسبه الأزهريُّ هنا إلى الليث بن المظفر؛ لأنَّه يرى عدم صحة نسبة العين إلى الخليل، إنَّما نسبه إليه الليثُ جملة ليرغِّب فيه النَّاس، ورحم الله الأزهريَّ، فقد تجاوز على الليث في مقدمة معجمه بما لا علاقة له في أصل مسألته، والصواب أنَّ العين -في الجملة- للخليل بن أحمد، ولا يلزم من ذلك خلوُّه من زيادة أو نقص أو خلل بفعل غيره؛ فإنَّ ذلك وارد في كتب التراث، وقد بسط محقِّقا العين هذه المسألة في مقدمة المعجم، ورحمهما الله، فقد تجاوزا على الأزهريِّ بما لا علاقة له في أصل مسألتهما، فاللهم اغفر لنا ولهم.

([١٧٢٨]) تهذيب اللغة ٣٠٥/١١ .

([١٧٢٩]) درَّة الغوَّاص ص٣٦ .

([١٧٣٠]) انظر: ديوان ذي الرمة بشرح الباهلي ١٤١٣/٣. المعنى: دَرَسَتْ لمطر الشتاء، وخلَّطت بها رياح شرقية شديدة مُغْبِرة.

المسألة، وقد رأيت من تقدَّم الأزهريَّ وعاصره من المجيزين، فإن قيل: كثرة المانعين أو المهملين إثبات الفعل بالشِّين تقوِّي وَهَمَ من حكاه بالشِّين. فالجواب: لا يصح توهيم أعلام ثقات دون دليل، ومخالفة الأكثر ليست دليلاً على الوَهَم، ولو قلنا بذلك لأسقطنا أقوال كثير من أعلام اللغويين الذين خالفوا غيرهم في نظائر هذه المسألة، ولا يقول بذلك -حسب علمي- أحد.

المسألة الثانية والعشرون :

((قال ابن دريد: لا يُقال في الخفيف شَعْر اللِّحْيَة: أَثَطُّ، وإن كانت العامَّةُ قد أولعت به، إنَّما يُقال: ثَطٌّ[١٧٣١]...، وحكى ابن برِّي عن الجواليقيِّ قال: رَجُلٌ ثَطٌّ لا غير، وأنكر أَثَطُّ[١٧٣٢]))[١٧٣٣].

نقل ابن منظور من بعض أصوله تخطئة همز هذا الوصف في العربيَّة، وقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ همزه خطأ، والصواب ثَطٌّ، ونسب كثير من المانعين همزه إلى العوامِّ[١٧٣٤]، وذهب فريق آخر من اللغويين إلى أنَّ الوجهين في هذا الوصف صواب، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب كثير من اللغويين إلى أنَّ الوجهين صواب، وإن كان عدم همزه أكثر وأصوب من همزه؛ فيُقال: ثَطٌّ وأَثَطُّ[١٧٣٥]. ومن ذلك قول الخليل: ((الثَّطَطُ: مصدر الأَثَطِّ، والثَّطُّ أصوب، فمن قال: رَجُلٌ أَثَطُّ، قال: ثَطَّ يَثِطُّ ثَطَطاً، ومن قال: رَجُلٌ ثَطٌّ ثَطَاطَةً وثُطُوْطَةً،

([١٧٣١]) انظر: المحكم لابن سيده ١٢٤/٩. وقول ابن دريد في معجمه جمهرة اللغة ٨٣/١ .

([١٧٣٢]) انظر: التنبيه والإيضاح ١٠٢/٣. وقول الجواليقيِّ في كتابه تكملة إصلاح ما تغلط في العامَّة ص١٠٢.

([١٧٣٣]) ٢٦٨/٧. ونقل ابن منظور أيضاً أنَّ اللفظ يُستعمل لقلَّة الشَّعر ورقَّته في منبته، كاللحية والحاجبين والفرج ونحوها.

([١٧٣٤]) انظر: الجمهرة لابن دريد ٨٣/١، وغريب الحديث للخطابي ٣٠٣/١، والمحكم لابن سيده ١٢٤/٩، والتكملة للجواليقي ص١٠٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٨٩، والعباب للصغاني (حرف الطاء) ص٣٠، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٨٠، والقاموس للفيروزآبادي ٥٣٨/٢، والتاج للزبيدي ١٨١/١٩.

([١٧٣٥]) انظر: العين للخليل ٤٠٣/٧، والنوادر لأبي مسحل ص٢٨٧، وغريب الحديث لابن قتيبة ٧٦/٢، وديوان الأدب للفارابي ١٥٠/٣، والتهذيب للأزهري ١٩٩/١٣، والصحاح للجوهري ١١١٧/٣، والتلخيص للعسكري ص٤٣، والمحكم لابن سيده ١٢٤/٩، والأفعال لابن القطاع ١٤١/١، والأساس للزمخشري ١٠٧/١، وشمس العلوم للحميري ٨٠١/٢، والتنبيه لابن بري ١٠٢/٣، والنهاية لابن الأثير ٢١١/١، والعباب للصغاني (الطاء) ص٣١، والقاموس للفيروزآبادي ٥٣٨/٢، والمزهر للسيوطي ١٢٩/١، والتاج للزبيدي ١٨٠/١٩.

ويَثِطُّ ويَثُطُّ لغتان، وقوم ثُطٌّ))[١٧٣٦]. ومن ذلك أيضاً قول الفارابيِّ: ((رَجُلٌ أَثَطُّ، أي كَوْسَجٌ، ويُقال: ثَطٌّ، وهو أفصح))[١٧٣٧]. ومن ذلك أيضاً قول الأزهريِّ عن الوجهين: ((والثَّطُّ أكثر وأصوب))[١٧٣٨].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ الصواب في لفظ المسألة أن نقول: ثَطٌّ، أمَّا أَثَطُّ فخطأ نشأ من تحريف العوامِّ[١٧٣٩]، ومنه ما قيل في نصَّ المسألة، ومنه أيضاً قول ابن الجوزيِّ: ((تقول: رَجُلٌ ثَطٌّ. والعامَّة تقول: أَثَطُّ، بزيادة ألف))[١٧٤٠]. وقد أهمل بعض اللغويين ذكر همزه في مادَّته[١٧٤١].

قلتُ: الوجه المتفق عليه بين المتنازعين ثَطٌّ، وهو الشائع بين الفصحاء، قال ذو الرُّمَّة:

بِأَرْقَطَ مَحْدُوْدٍ وَثَطٍّ كِلَاهُمَا عَلَى وَجْهِهِ وَسْمُ امْرِئٍ غَيْرِ سَابِقِ[١٧٤٢]

ومنه أيضاً قول الراجز:

كَـأَنَّهُ صَلْعَةُ شَيْخٍ ثَـطِّ[١٧٤٣]

أمَّا أَثَطُّ فصواب من وجهين؛ أحدهما ثبوت سماعه، والآخر قياس جمعه، أمَّا السَّماع فقد حكاه -كما مرَّ بك- جمع من ثقات اللغويين المتقدِّمين، وهم حجَّة على من لم يسمع، وأمَّا قياس جمعه فقد سُمع في جمعه: ثِطَاطٌ وثُطٌّ[١٧٤٤]، ومن قياس الجمع على فِعَالٍ أن يكون

([١٧٣٦]) العين ٤٠٣/٧ .

([١٧٣٧]) ديوان الأدب ١٥٠/٣. والكَوْسَجُ لفظ معرَّب، وهو كمعنى الثَّطِّ والأثَطِّ. انظر: الصحاح للجوهري ٣٣٧/١.

([١٧٣٨]) تهذيب اللغة ١٩٩/١٣ .

([١٧٣٩]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٨٣/١، وغريب الحديث للخطابي ٣٠٣/١، والمحكم لابن سيده ١٢٤/٩، والتكملة للجواليقي ص١٠٢، والتنبيه لابن بري ١٠٢/٣، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٨٩، والعباب للصغاني (الطاء) ص٣٠، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٨٠، والمزهر للسيوطي ١٢٩/١، والتاج للزبيدي ١٨١/١٩.

([١٧٤٠]) تقويم اللسان ص٨٩ .

([١٧٤١]) انظر: مجمل اللغة ١٥٥/١، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٦٨/١، والمعجم الوسيط ٩٥/١.

([١٧٤٢]) انظر: ديوانه بشرح الباهلي ٢٦٥/١. وفيه أنَّ الأرقط الذي في وجهه أَثَر، والمحدود الذي لايصيب خيراً، ويُهزَم.

([١٧٤٣]) انظر: ديوان أبي النَّجْم العِجْليِّ ص٢٤٧. وفي جمهرة اللغة لابن دريد ٨٣/١ بلا نسبة: كلحية الشيخ اليماني الثَّطِّ. وفي التهذيب للأزهري ١٤٩/٣ بلا نسبة: كجبهة الشيخ العَبَاء الثَّطِّ.

([١٧٤٤]) انظر: الصحاح للجوهري ١١٧/٣، والمحكم لابن سيده ١٢٥/٩، والتاج للزبيدي ١٨١/١٩.

مفرده على فَعْلٍ، ككِعَابٍ وكِلَابٍ[١٧٤٥]، ومن قياس الجمع على فُعْلٍ أن يكون مفرده صفة على أَفْعَل مذكَّر فَعْلَاء، كحُمْرٍ وصُمٍّ[١٧٤٦]، وعليه فجمع ثِطَاطٍ المسموع للمفرد ثَطٍّ، وجمع ثُطٍّ المسموع للمفرد أَثَطَّ، وسُمع في مؤنَّثه ثَطَّاء[١٧٤٧]؛ فيلحق كلُّ وجه جمعه في القياس، وثبوت الجمع يقوِّي ثبوت مفرده، وكيف تصرَّفت الحال، فحكاية المهموز كافية في قبوله، وإن كان عدم همزه أكثر وأعلى؛ فنحن بين درجات الصواب، ولا يصح ردُّ وجه وافق وجهاً من وجوه العرب الفصحاء.

المسألة الثالثة والعشرون :

((ورأيتُ حاشية على كتاب أمالي ابن برِّي، رحمه الله تعالى، صورتها: قال أبو بكر الزُّبيديُّ في كتابه لحن العامَّة: ويقولون لبعض البُقُول قَنَّبِيْط، قال أبو بكر: والصَّواب قُنَّبِيْط، بالضَّمِّ، واحدته قُنَّبِيْطَة[١٧٤٨]))[١٧٤٩].

نقل ابن منظور هذه المسألة في أنَّ لفظ القُنَّبِيْط بضمِّ القاف، ثم ذكر بعد ذلك أنَّ أبا بكر الزُّبيديَّ خطَّأ فتح قافه، وقد نسب جمع من أهل العربيَّة فتح قاف القُنَّبِيْط إلى العوامِّ[١٧٥٠]، ولبيان المسألة إليك آراء من وقفتُ على كلامهم من اللغويين المتقدِّمين والمتأخرين.

([١٧٤٥]) انظر: الكتاب لسيبويه ٥٦٧/٣، وشرح الشافية للرضي ٩٠/٢، والتبيان لأحمد حسن كحيل ص١٥٩.

([١٧٤٦]) انظر: الكتاب لسيبويه ٦٤٤/٣، وشرح الشافية للرضي ١٦٨/٢، والتبيان لأحمد حسن كحيل ص١٥٢.

([١٧٤٧]) يُقال للمرأة: ثطَّاء، لقلَّة شَعر فرجها أو زواله، ويُقال أيضاً: ثطَّاء الحاجبين، وثطَّة الحاجبين، لقلَّة الشَّعر ورقَّته فيهما.

انظر: التهذيب للأزهري ١٩٩/١٣، والمحكم لابن سيده ١٢٤/٩، والتاج للزبيدي ١٨٢/١٩.

([١٧٤٨]) انظر: لحن العوام ص٣٤٠. ويُسمَّى لحن العامَّة، وبسط ذلك رمضان عبد التواب في مقدمة تحقيقه ص٢٨-٢٩.

([١٧٤٩]) ٣٧٣/٧. قلتُ: هذا النصُّ ليس من أصول ابن منظور الخمسة، وإنَّما نقله من حاشية كُتبت على التنبيه والإيضاح لابن برِّي، وقد مرَّ بك في المآخذ على معجم لسان العرب في التمهيد أنَّ ابن منظور نقل من حواشٍ متعددة على بعض أصوله، وقد ذكر أصحاب بعض هذه الحواشي في مواضع، وأهمل ذكر أصحاب بعضها في مواضع كثيرة، وخالف ابن منظور بالنقل منها أصل منهجه الذي ذكره في مقدمته، وقد بسطتُ ذلك في التمهيد.

([١٧٥٠]) انظر: لحن العوام للزُّبيدي ص٣٤٠، والتهذيب لابن شُهَيد ص٢٣١، والمدخل للخمي ص١١٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٣١، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٣٤٣، والمصباح للفيومي ص٢٦٧، وقصد السبيل للمحبي ٣٦٩/٢، ومحيط المحيط للبستاني ص٧٥٧، ومعجم الأغلاط للعدناني ص٥٥٨.

المُجيزون :

لم أقف على قول أحد من اللغويين المتقدِّمين أو المتأخرين أجاز فتح قاف القُنَّبِيْط، وجمهرة ما وقفتُ عليه من معجمات اللغة وكتبها لم يُذكر فيها فتح القاف، ولو لبيان الخطأ.

المانعون :

ذهب جمع من أهل العربية إلى أنَّ فتح قاف القُنَّبِيْط خطأ شائع بين بعض العوامِّ، والمسموع عن فصحاء العرب في قافه الضمُّ ليس غير[١٧٥١]، ومن ذلك ما قيل في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً ما قاله ابن هشام اللَّخميُّ في باب ما تلحن فيه العامَّة ممَّا لا يحتمل التأويل ولا عليه من لسان العرب دليل: ((ويقولون: قَنَّبِيْط، بفتح القاف. والصَّواب: قُنَّبِيْط، بضمِّها، والواحدة قُنَّبِيْطة))[١٧٥٢].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ اسم هذه النَّبت القُنَّبِيْطُ[١٧٥٣] -بضمِّ القاف- قولاً واحداً؛ ولا يصح فتح القاف من وجهين؛ أحدهما عدم ثبوته في المسموع، وقد أطبقت معجمات اللغة وكتبها على ضمِّ قافه في معرِض الحديث عنه[١٧٥٤]، والآخر عدم وجود تأويل سائغ يقبله وجه من وجوه العربيَّة في فتح قافه؛ فما هو إلا تحريف نشأ بين بعض عوامِّ أهل الأندلس في زمن متقدِّم؛ فنبَّه إليه بعض اللغويين المتقدِّمين في الأندلس ابتداء، ثم شاع التنبيه

([١٧٥١]) انظر: لحن العوام للزُّبيدي ص٣٤٠، والتهذيب لابن شُهَيد ص٢٣١، والمدخل للخمي ص١١٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٣١، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٣٤٣، والمصباح للفيومي ص٢٦٧، وسهم الألحاظ لابن الحنبلي ص٢٨، وقصد السبيل للمحبي ٣٦٩/٢، ومحيط المحيط للبستاني ص٧٥٧، ومعجم الأغلاط للعدناني ص٥٥٨.

([١٧٥٢]) المدخل إلى تقويم اللسان ص١١٢ .

([١٧٥٣]) الشائع في عصري وبين أهلي تسمية واحدة القُنَّبِيْط زَهْرة، وما زالت تُؤكل مطبوخة وغير مطبوخة، ولعلَّ سبب تسميتهم مظهرها الذي يشبه الزَّهرة واحدة الزَّهْر، وإن كان القُنَّبيط أكبر، وقد يكون السبب من حسن شكلها عند اكتمال نموِّها؛ فالزَّاهر في اللغة يُطلق على الحسن الجميل من النبات والمُشرق من ألوان الرِّجال والحيوان، ويُعرف القُنَّبِيْط أيضاً في بعض البلاد العربيَّة بالقَرْنَبِيْط، وهو خطأ متقدِّم نبَّه إليه جمع من اللغويين المتقدِّمين والمتأخرين.
انظر: تثقيف اللسان لابن مكي ص١٠٧، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٢٢، ومعجم تيمور الكبير ١١٩/٥، وأزاهير الفصحى لعباس أبو السعود ص٢٠٠، ومعجم الأغلاط اللغوية للعدناني ص٥٥٨.

([١٧٥٤]) انظر: المحيط لابن عبَّاد ٩٨/٦، والصحاح للجوهري ١١٥١/٣، والتلخيص لأبي هلال العسكري ص٢٩٧، والمعرَّب للجواليقي ص٥١١، والعباب للصغاني (حرف الطاء) ص١٧٤، والقاموس للفيروزآبادي ٥٧٩/٢، والتاج للزبيدي ٥٦/٢٠، والمعجم الوسيط ٧٦١/٢.

إلى هذا الخطأ بعد ذلك بين بعض اللغويين المتأخرين، وعلى الوجه الصحيح جاء قول جَنْدَل بن المُثَنَّى[١٧٥٥]:

لَكِنْ يَرَوْنَ البَصَلَ الحِرِّيْفَا
وَالقُنَّبِيْطَ مُعْجَباً طَرِيْفَا[١٧٥٦]

فإن قيل: اللفظ أعجميٌّ معرَّب؛ فالتَّصرف فيه سائغ لعدم أصالته في العربيَّة. فالجواب: التَّصرُّف في وجوه تعريب الأعجميِّ ليست لعوامِّ النَّاس، إنَّما قصد اللغويُّون بالتَّصرُّف في وجوه التعريب العربَ الفصحاء وأهل العربيَّة[١٧٥٧]، أمَّا العوامُّ فليسوا مصدراً لها وأهل حكم فيها.

المسألة الرابعة والعشرون :

((والقَرَعُ: بَثْرٌ أبيض يخرج بالفُصْلان وحَشْو الإبل يُسْقِط وَبَرَها، وفي التَّهذيب: يخرج في أعناق الفُصْلان وقوائمها، وفي المَثَل: أَحَرُّ من القَرَعِ...، ومنه المَثَل: هو أَحَرُّ من القَرَعِ، وربَّما قالوا: هو أَحَرُّ من القَرْع، بالتَّسكين، يعنون به قَرْع المِيْسَم، وهو المِكْواة...، والعامَّة تقوله كذلك بتسكين الرَّاء، تريد به القَرْعَ الذي يُؤْكَل، وإنَّما هو بتحريكها))[١٧٥٨].

نقل ابن منظور من بعض أصوله معنى هذا المَثَل ووجه ضبطه وإشكال تصرُّف بعض العوامِّ فيه لفظاً ودلالة، وقد ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ رواية المَثَل بفتح راء القَرَع، وتسكين الرَّاء فيه من تحريف العوامِّ[١٧٥٩]، وذهب آخرون إلى أنَّ للمَثَل رواية بتسكين الرَّاء

([١٧٥٥]) هو جَنْدَل بن المُثَنى الطُّهَويُّ، ونسبته إلى طُهَيَّة بطن من تميم، وطُهَيَّة أُمُّهم التي انتسبوا إليها، واشتهر جندل بالرجز، وكان بينه وبين الراعي النُّميري مهاجاة، وتوفي في نهاية المئة الأولى من الهجرة، ولم أقف على سنة وفاته.
انظر: اللآلي لأبي عبيد البكري ٦٤٤/١ (في كتاب سمط اللآلي للميمني)، والأعلام للزركلي ١٤٠/٢.

([١٧٥٦]) انظر: التنبيه والإيضاح لابن بري ١٣٦/٣. والبصل الحِرِّيف: الذي يلذع لسان صاحبه من حرارة طعم مذاقه.
انظر: ديوان الأدب للفارابي ٣٤٠/١، والصحاح للجوهري ١٣٤٢/٤، والتاج للزبيدي ١٣٨/٢٣.

([١٧٥٧]) انظر: الحجة لابن خالويه ص٨٩، والمحتسب لابن جني ٢٢٥/٢، والاقتضاب للبطليوسي ٢٢١/٢.

([١٧٥٨]) ٢٦٢/٨. قلتُ: تداخلت النصوص المنقولة من ثلاثة أصول في بعضها، وهي قول الأزهريِّ: ((أبو عبيد عن الأصمعي قال: القَرَعُ: بَثْرٌ يخرج بأعناق الفصلان وقوائمها... وقال شَمِرٌ: العوامُّ يقولون: أَحَرُّ من القَرْعِ، وإنَّما هو من القَرَع)). وقول الجوهريِّ: ((والقَرَعُ، بالتحريك: بَثْرٌ أبيض يخرج بالفِصَال... ومنه المَثَل: هو أَحَرُّ من القَرَعِ، وربَّما قالوا: هو أَحَرُّ من القَرْع، بالتَّسكين، يعنون به قَرْع الميسم، وهو المكواة... والعامَّة تريد به هذا القَرْع الذي يؤكل)). وقول ابن سيده: ((والقَرَعُ: بَثْرٌ يخرج بالفصلان وحشو الإبل، يُسقط وبرها، وفي المَثَل: أَحَرُّ من القَرَعِ)).
انظر: التهذيب ١٥٤/١، والصحاح ١٢٦٢/٣، والمحكم ١٩٨/١.

([١٧٥٩]) انظر: الأمثال للقاسم بن سلام ص٢٨٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٣، وجمهرة اللغة لابن دريد ٧٦٩/٢،

لقَرْع المِيْسَم، واستعمالها للدُّبَّاء من تحريف العوامِّ[١٧٦٠]، واختلفوا في ذلك كلِّه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ في المَثَل رواية صحيحة عن فصحاء العرب بتسكين الرَّاء، ومقصدهم في هذه الرواية حرارة قَرْع المِيْسَم في الكَيِّ[١٧٦١]، ومنه قول الأصبهانيِّ[١٧٦٢]: ((وأمَّا قولهم: أَحَرُّ من القَرَعِ. فالقَرَعُ: بَثْرٌ يأخذ صغار الإبل في رؤوسها وأجسادها...، وأمَّا قولهم: أَحَرُّ من القَرْعِ. فإنَّهم يعنون قَرْعَ المِيْسَم، قال الشَّاعر:

كَـأَنَّ عَلَى كَبِـدِيْ قَـرْعَـةً حِذَاراً مِنَ البَيْنِ لا تَبْرُدُ[١٧٦٣]))[١٧٦٤].

ومنه أيضاً قول الجوهريِّ في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً قول أبي عُبيد البَكْريِّ: ((وأنكر أبو عُبيد أن يُقال: هو أَحَرُّ من القَرْعِ، بإسكان الرَّاء[١٧٦٥]. وقال محمد بن حبيب: إنَّه هو الصحيح، ليس على معنى القَرْعِ الذي يُؤكل، ولكن يُراد به قِرَاع المِيْسَم بالنَّار))[١٧٦٦].

وذهب آخرون إلى جواز استعمال هذه الرواية -بتسكين راء القَرع- للدُّبَّاء الذي يُؤكل؛

وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٥١، وتهذيب اللغة للأزهري ١٥٤/١، والاقتضاب للبطليوسي ١٩٠/٢.

([١٧٦٠]) انظر: الصحاح للجوهري ١٢٦٢/٣، وفصل المقال للبكري ص٤٠٣، والاقتضاب للبطليوسي ١٩١/٢، وشرح الفصيح للزمخشري ص٦٣٢، وشرح الفصيح للخمي ص٢٣١، وزهر الأَكَم لليُوسيِّ ١١٢/٢، وتاج العروس للزبيدي ٥٣٧/٢١.

([١٧٦١]) انظر: الدرة الفاخرة للأصبهاني ١٥٧/١، والصحاح للجوهري ١٢٦٢/٣، وفصل المقال للبكري ص٤٠٣، ومجمع الأمثال للميداني ٤٠٣/١، والاقتضاب للبطليوسي ١٩١/٢، والمستقصى للزمخشري ٦٣/١، وشرح الفصيح للخمي ص٢٣١، وزهر الأكم لليوسيِّ ١١٢/٢، والتاج للزبيدي ٥٣٨/٢١.

([١٧٦٢]) هو حمزة بن الحسن الأصبهانيُّ، لغويٌّ مؤرخ، عُرف بسعة العلم وكثرة التصنيف، توفي في منتصف المئة الرابعة الهجريَّة.

انظر: تاريخ أصبهان لأبي نعيم ٣٥٢/١، والأنساب للسمعاني ٢٨٤/١، وإنباه الرواة للقفطي ٣٧٠/١.

([١٧٦٣]) بلا نسبة في الصحاح للجوهري ١٢٦٢/٣، ومجمع الأمثال للميداني ٤٠٣/١، والاقتضاب للبطليوسي ١٩١/٢، وزهر الأكم لليوسي ١١٢/٢، والتاج للزبيدي ٥٣٧/٢١. ونسبه الزمخشريُّ إلى عمر بن أبي ربيعة في المستقصى ٦٣/١، والبيت ليس في ديوانه.

([١٧٦٤]) الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة ١٥٧/١ .

([١٧٦٥]) انظر: الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ٢٨٦ .

([١٧٦٦]) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ص٤٠٣ .

لأنَّ لهذا الاستعمال توجيهاً تقبله وجوه العربيَّة[١٧٦٧]، ومنه قول ابن السِّيْد البَطَلْيَوْسِيِّ: ((والذي تذهب إليه العامَّة بقولهم: أَحَرُّ من القَرْعَ، ساكن الرَّاء، إنَّما هو القَرْع المأكول، وإنَّما يضربون به المَثَل في الحرِّ، وإن كان بارداً في طبعه، لأنَّه يُمسك حرَّ النَّار إذا طُبخ إمساكاً شديداً، فلا يزول عنه إلا بعد مدَّة))[١٧٦٨]. وفي شرح قول العرب: أَغَرُّ من الدُّبَّاءِ[١٧٦٩]، قال الزمخشريُّ: ((وعلى هذا يمكن أن يُصحَّح قول من قال: أَحَرُّ من القَرْعِ، بسكون الراء، وذهب إلى الدُّبَّاء))[١٧٧٠].

المانعون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ المَثَل بفتح راء القَرَع ليس غير، وهو في حرارة هذا الدَّاء من بُثُوره على البهيمة، ومن الخطأ تسكين رائه[١٧٧١]، ومنه قول ابن قتيبة في باب ما جاء محرَّكاً والعامة تسكِّنه: ((وهو أَحَرُّ من القَرَعِ، وهو بَثْرٌ يخرج بالفِصَال يحتُّ أوبارها))[١٧٧٢]. ومنه قول ابن دريد: ((وهذا المَثَل الذي تقوله العامَّة: أَحَرُّ من القَرْعِ، خطأ، إنَّما هو أَحَرُّ من القَرَعِ))[١٧٧٣].

وذهب آخرون إلى صحَّة رواية المَثَل عن العرب بتسكين راء القَرع، واستعملوا هذه الرواية بمعنى حرارة المِيْسَم في الكَيِّ، أمَّا استعمال هذه الرواية بمعنى الدُّبَّاء فخطأ طارئ متأخر[١٧٧٤]، ومن ذلك ما قيل في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً ما مرَّ بك قبل قليل عن أبي عُبيد

([١٧٦٧]) انظر: الاقتضاب للبطليوسي ١٩١/٢، والمستقصى للزمخشري ٢٦١/١، وشرح الفصيح للخمي ص٢٣١، وزهر الأكم لليوسي ١١٢/٢.

([١٧٦٨]) الاقتضاب ١٩١/٢ .

([١٧٦٩]) هو في الشيء يكون على خلاف ظنِّ صاحبه، كالدُّبَّاء تريد أن تأكله بعد طبخه، فإذا داخله حارٌّ يُحرق فاك؛ لأنَّه يُمسك حرارته في داخله أطول ممَّا يظنُّ آكله، ويُروى أيضاً في شدَّة حرارته: أَغَرُّ من الدُّبَّاءِ في الماءِ.
انظر: الدرة الفاخرة للأصبهاني ٣٢٢/١، والمحيط لابن عباد ٢٦٨/٩، وجمهرة الأمثال للعسكري ٨٤/٢، ونثر الدر للآبي ١٤٧/٦، ومجمع الأمثال للميداني ٤٢٦/٢، وأساس البلاغة ٢٧٦/١، والمستقصى للزمخشري ٢٦١/١.

([١٧٧٠]) المستقصى ٢٦١/١ .

([١٧٧١]) انظر: الأمثال لأبي عبيد ص٢٨٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٣، وجمهرة اللغة لابن دريد ٧٦٩/٢، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٥١، والتهذيب للأزهري ١٥٤/١.

([١٧٧٢]) أدب الكاتب ص٣٨٣ .

([١٧٧٣]) جمهرة اللغة ٧٦٩/٢ .

([١٧٧٤]) انظر: الصحاح للجوهري ١٢٦٢/٣، وفصل المقال للبكري ص٤٠٣ .

البكريِّ.

قلتُ: الأصل في هذا المَثَل -والله أعلم- أن يُستعمل لفظاً بفتح راء القَرَع، ودلالة لحرارة هذا الدَّاء من بُثُوره على البهيمة، وهو الذي عليه الجمهور -فيما وقفتُ عليه- في ضبطه وشرحه، ومنهم من ذكر هذا الوجه لفظاً ودلالة دون إشارة إلى رواية التسكين أو الخطأ في المَثَل؛ لأنَّ ذلك هو الأشهر[١٧٧٥]، أمَّا تسكين راء القَرع لحرارة المِيْسَم فصواب لثبوتها في المسموع، وحكاها -كما مرَّ بك- جمع من ثقات اللغويين المتقدِّمين، ومن سمع حجَّة على من لم يسمع، وهي أدنى شيوعاً من سابقتها، أمَّا استعمال هذا الرواية لحرارة الدُّبَّاء فأرى فيه نظراً من وجهين؛ أحدهما عدم ثبوت نقلها بهذا الضَّبط لهذا الاستعمال عند المتقدِّمين في عصور الاحتجاج اللغويِّ، والآخر تصريح بعض المتقدِّمين -كما مرَّ بك- بأنَّ هذا الاستعمال من العوامِّ ليس غير، فإن قيل: هذا خطأ لا نظر فيه. فالجواب: المسألة توقَّفت هنا -بعد تقليب الأقوال- على ضبط دلالة هذا الوجه من اللَّفظ؛ لأنَّ رواية تسكين الرَّاء ثابتة، ومسائل الدِّلالة فيها سعة؛ فيسوغ أن نحمل هذا اللفظ على معنى الدُّبَّاء لاشتراك الوجوه في مقصود الحرارة الأساس من المَثَل، وإن كانت حرارة قَرْع المِيسم هنا أظهر من حرارة الدُّبَّاء.

المسألة الخامسة والعشرون :

((وفلانٌ يَوْجَعُ رَأْسَه، نصبتَ الرَّأسَ، فإن جئتَ بالهاء قلتَ: يَوْجَعُه رأسُه، وأنا أَيْجَعُ رأسي، ويَوْجَعُني رأسي، ولا تقل: يُوْجِعُني رأسي، والعامَّة تقوله[١٧٧٦]))[١٧٧٧].

نقل ابن منظور من الجوهريِّ وجه ضبط المضارع في هذه المسألة؛ فهو من الثلاثيِّ وَجِعَ يَوْجَعُ على فَعِلَ يَفْعَلُ، ومن الخطأ ضمُّ أوَّله وكسر ما قبل آخره، ونسبه جمع من اللغويين إلى العوامِّ[١٧٧٨]، واختلف فيه أهل العربيَّة؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وإليك بيان

([١٧٧٥]) انظر: الجيم للشيباني ٢٦٥/٢، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص٤٣، والتقفية للبَنْدَنِيْجِي ص٥٤١، والفصيح لثعلب ص٣١٣، والمنجد لكراع النَّمل ص٣٠٧، وديوان الأدب للفارابي ٢١٩/١، والأمثال المنسوب لابن رِفَاعة ص٨، ومجمل اللغة لابن فارس ٧٤٨/١، وجمهرة الأمثال للعسكري ٣٩٨/١، ونثر الدر للآبي ١٧١/٦، والمحكم لابن سيده ١٩٨/١، والتهذيب للتبريزي ص٥٨، والإبانة للعوتبي ٧٣/٤.

([١٧٧٦]) الصحاح للجوهري ١٢٩٥/٣ .

([١٧٧٧]) ٣٨٠/٨ .

([١٧٧٨]) انظر: الصحاح للجوهري ١٢٩٥/٣، وتاج العروس للزبيدي ٢٩٢/٢٢ .

المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ المضارع يُوْجِعُنِيْ صواب من الرباعيِّ أَوْجَعَ يُوْجِعُ إيْجَاعاً، وهو بمعنى الإيلام[١٧٧٩]، قال الخليل: ((وقد وَجِعَ فلانٌ رأسَه أو بطنَه، وفلانٌ يَوْجَعُ رأسَه...، ويُقال: أَوْجَعْتُ فلاناً ضرباً، وضربتُه ضرباً وَجِيعاً، ويُوْجِعُني رأسي))[١٧٨٠]. وقال أبو عمرو الشَّيبانيُّ: ((وَجِعَ فلانٌ رأسَه...، وأَوْجَعَ فلاناً رأسُه وظهرُه))[١٧٨١]. وقال الفيوميُّ: ((وَجِعَ فلاناً رأسُه أو بطنُه، يُجعل الإنسان مفعولاً والعضو فاعلاً، وقد يجوز العكس، وكأنَّه على القلب لفهم المعنى، يَوْجَعُ وَجَعاً، من باب تَعِبَ....، وربَّما قيل: أَوْجَعَه رأسُه، بالألف))[١٧٨٢].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ الصواب في مضارع المسألة يَوْجَعُ ليس غير من الوَجَعِ[١٧٨٣]، ومنه ما قيل في أصل المسألة، ومنه أيضاً قول الفيروزآباديِّ: ((وَجِعَ كَسَمِعَ...، ويَوْجَعُ رأسَه، بنصب الرَّأس، ويَوْجَعُه رأسُه...، ويَوْجَعُني رأسي، وضمُّ الياء لحن))[١٧٨٤].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ الوجهين سليمان في لسان العرب على اختلاف في التَّوجيه؛ فالفعل وَجِعَ يَوْجَعُ بمعنى مَرِضَ وأَلِمَ، ومنه مثال المسألة: فلانٌ يَوْجَعُ رأسَه. فإن قيل: كيف ينصب ما بعده في هذا المثال وظاهره اللزوم؟ فالجواب على أحد ثلاثة أوجه؛ الأول: حُكي استعمال الفعل متعدياً؛ فنصب مفعوله على تضمين التَّعدي فيه، قالوا: وَجِعَهُ ويَوْجَعُهُ ويَوْجَعُنِي[١٧٨٥]؛ فإن كان العضو فاعلاً وصاحبه مفعولاً فالمعنى مستقيم على هذا التوجيه، وإن

([١٧٧٩]) انظر: العين للخليل ١٨٦/٢، والجيم لأبي عمرو الشيباني ٢٩٦/٣، والمحيط لابن عباد ٩٤/٢، ومقاييس اللغة لابن فارس ٨٨/٦، والأفعال لابن الحداد ٢٢٥/٤، وأساس البلاغة للزمخشري ٣٢١/٢، والمصباح للفيومي ص٣٣٤.

([١٧٨٠]) العين ١٨٦/٢ .

([١٧٨١]) الجيم ٢٩٦/٣ .

([١٧٨٢]) المصباح ص٣٣٤ .

([١٧٨٣]) انظر: الصحاح للجوهري ١٢٩٥/٣، والقاموس للفيروزآبادي ١٢١/٣، والتاج للزبيدي ٢٩٢/٢٢.

([١٧٨٤]) القاموس ١٢٠/٣-١٢١.

([١٧٨٥]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٤/٣، والصحاح للجوهري ١٢٩٥/٣، والمحكم لابن سيده ٢٨٥/٢، وأساس البلاغة للزمخشري ٣٢١/٢، والقاموس للفيروزآبادي ١٢١/٣، والتاج للزبيدي ٢٩٢/٢٢.

كان العضو مفعولاً وصاحبه فاعلاً فهو مجاز على القلب للعلم بما يقتضيه الحال، كما قالوا: خَرَقَ الثَّوبُ المسمارَ، وكَسَرَ الزُّجاجُ الحَجَرَ[١٧٨٦]، والثاني: انتصب ما بعده في مثال المسألة على نزع الخافض في الفعل اللازم، والتقدير: فلانٌ يَوْجَعُ مِن رأسِه. والثالث: انتصب ما بعده على التمييز حسب رأي بعض الكوفيين؛ لأنَّ التمييز قد يكون معرفة كالنكرة عندهم[١٧٨٧]، وعلى هذه الأوجه جاء تخريج نصب الفعل سَفِهَ ما بعده في قول الله -تعالى- : ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيْمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[١٧٨٨]. والوجه الأول أولى لموافقته ظاهر السَّماع والشائع من القياس.

أمَّا الفعل أَوْجَعَ يُوْجِعُ إِيْجَاعاً فصواب من وجهين؛ أحدهما ثبوته في المسموع -كما مرَّ بك- بمعنى الإيلام، والآخر تعدية لازمه الثلاثيِّ بالهمزة، وهي من أدوات تعدية الفعل اللازم في لسان العرب، كأَفْزَعَهُ من فَزِعَ، وأَخْرَجَهُ من خَرَجَ، وأَمْكَنَهُ من مَكُثَ[١٧٨٩]، ومنه قول الشَّاعر:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوْجِعُنِيْ ظَهْرِيْ فَقُمْتُ قِيَامِ الشَّارِبِ السَّكِرِ[١٧٩٠]

المسألة السادسة والعشرون :

((الأزهريُّ: ومِن نَافَ يُقال: هذهِ مِائةٌ ونَيِّفٌ، بتشديد الياء، أي زيادة، وهي كلام العرب، وعوامُّ النَّاس يُخفِّفون، فيقولون: ونَيْفٌ، وهو لحن عند الفصحاء[١٧٩١]))[١٧٩٢].

([١٧٨٦]) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٩/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ٢٣٧٣/٥، ومغني اللبيب لابن هشام ص٦٦٢، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ١٦٤٦/٤، والتصريح للأزهري ٢٤١/٢، والهمع للسيوطي ٦/٢.

([١٧٨٧]) انظر للثاني والثالث: تهذيب اللغة للأزهري ٣٤/٣، والتكملة للصغاني ٣٧٢/٤، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ١٦٣٣/٤، والمصباح للفيومي ص٣٣٤، وتاج العروس للزبيدي ٢٩٢/٢٢.

([١٧٨٨]) البقرة: ١٣٠. وانظر: التهذيب للأزهري ٨١/٦، والجامع للقرطبي ١٣٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٧/٢.

([١٧٨٩]) انظر: الكتاب لسيبويه ٥٥/٤، والأصول لابن السراج ١٢٤/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٣/٢.

([١٧٩٠]) نُسب البيت إلى أبي حَيَّة النُّمَيريِّ، ونُسب أيضاً إلى عمرو بن أحمر الباهليِّ، والقول الأول أشهر وأكثر.
انظر: شعر أبي حَيَّة النُّمَيريِّ ص١٨٦. وشعر عمرو بن أحمر الباهليِّ ص١٨٢. وفي المرجع الأول بسط للخلاف في نسبة هذا الشعر، وتتبُّع للروايات التي جاءت في موضع الشَّاهد ((يُوْجِعُنِيْ)) من مظانِّها؛ فقد رُوي الشاهد في مواضع على أكثر من لفظ: أَوْجَعَنِيْ، يُثْقِلُنِيْ، يُرْجِعُنِيْ. وأوَّل المصنَّفات التي وقفتُ عليها لرواية ((يُوْجِعُنِيْ)) الحيوان للجاحظ ٥٧٩/٦.

([١٧٩١]) انظر: تهذيب اللغة ٣٤٢/١٥ .

نقل ابن منظور من الأزهريِّ وجه ضبط النَّيِّفِ في ألسنة الفصحاء، ونصَّ الأزهريُّ على أنَّه بتشديد الياء ليس غير، وقد نسب بعض اللغويين تخفيف ياء نَيِّفٍ إلى العوامِّ[١٧٩٣]، واختلف أهل العربيَّة في تخفيف يائه؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وخطَّأه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ لفظ النَّيْفِ صواب كالنَّيِّفِ؛ فهما -بتشديد الياء وتخفيفها- وجهان للاستعمال نفسه بين العرب[١٧٩٤]، ومنه قول أبي إبراهيم الفارابيِّ: ((والنَّيْفُ: تخفيفٌ، وأصله من الواو))[١٧٩٥]. ومنه أيضاً قول الجوهريِّ: ((النَّيْفُ: الزِّيادة، يُخفَّف ويُشدَّد، وأصله من الواو، يُقال: عشرةٌ ونَيْفٌ، ومِائةٌ ونَيْفٌ. وكلُّ ما زاد على العَقْد فهو نَيْفٌ حتى يبلغ العَقْد الثاني، ونَيَّفَ فلانٌ على السَّبعين، أي زادَ))[١٧٩٦]. ومنه أيضاً قول الزَّبيديِّ: ((والنَّيِّفُ كَكَيِّسٍ، وقد يُخفَّف كَمَيِّتٍ ومَيْتٍ))[١٧٩٧].

المانعون:

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ الصواب في لفظ المسألة أن تقول: نَيِّفٌ، ومن الخطأ تسكين الياء[١٧٩٨]، ومن ذلك ما قيل في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً قول الحريريِّ: ((ويقولون:

([١٧٩٢]) ٣٤٢/٩ .

([١٧٩٣]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٤٢/١٥، والتكملة للجواليقي ص١١٩، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٨٠، وذيل الفصيح للبغدادي ص٢٨، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٥٢٥، وخير الكلام لابن بالي ص٥٨، وتاج العروس للزبيدي ٤٤٣/٢٤.

([١٧٩٤]) انظر: ديوان الأدب للفارابي ٣٠٤/٣، والصحاح للجوهري ١٤٣٦/٤، والمحكم لابن سيده ٥١٧/١٠، وطِلْبَة الطَّلَبَة للنَّسَفيِّ ص١٣٧، وشمس العلوم للحميري ٦٨٠٩/١٠، والنهاية لابن الأثير ١٤١/٥، والعباب للصغاني (الفاء) ص٦١٩، والتذييل لأبي حيَّان ٣١٠/٩، والمصباح للفيومي ص٣٢٤، والقاموس للفيروزآبادي ٢٧٣/٣، ومجمع بحار الأنوار للفتَّني ٨١٧/٤، وخير الكلام لابن بالي ص٥٨، والتاج للزبيدي ٤٤٣/٢٤.

([١٧٩٥]) ديوان الأدب ٣٠٤/٣ .

([١٧٩٦]) الصحاح ١٤٣٦/٤ .

([١٧٩٧]) تاج العروس ٤٤٣/٢٤ .

([١٧٩٨]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٤٢/١٥، ودرَّة الغوَّاص للحريري ص١٤٢، والتكملة ص١١٩، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص١٢٠، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٨٠، وذيل الفصيح للبغدادي ٢٨، وتهذيب الخواص لابن منظور ص١٥٤، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٥٢٥، والتاج للزبيدي ٤٤٣/٢٤.

مِائة ونيْفٌ، بإسكان الياء، والصواب أن يُقال: نَيِّفٌ، بتشديدها))[١٧٩٩]. ومنه أيضاً قول الجواليقيِّ: ((ويقولون: مئةٌ ونَيْفٌ. وإنَّما هو: ونَيِّفٌ، بالتَّشديد، ولا يجوز تخفيفه كما يُخفَّف مَيْتٌ لأمرين، أحدهما أنَّه قَلَّ استعمالُه، والآخر أنَّ هذا لا يُقاس))[١٨٠٠].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ لفظ النَّيِّف على وزن فَيْعِل من نَيْوِف، وأصله واويٌّ من نَافَ يَنُوْفُ، أي زادَ وارتفعَ[١٨٠١]، وهو كمَيِّتٍ من ماتَ، وهَيِّنٍ من هانَ، وحَيِّزٍ من حازَ، وهذا الوجه الأشهر، وهو المتفق عليه بين المتنازعين، وعليه جاء قول الشاعر:

وُلِدْتَ بِرَابِيَةٍ رَأْسُهَا عَلَى كُلِّ رَابِيَةٍ نَيِّفُ[١٨٠٢]

أمَّا النَّيْفُ -بتسكين الياء- فصواب من وجهين؛ أحدهما ثبوته في المسموع عن بعض العرب -كما مرَّ بك- من طريق جمع من ثقات اللغويين المتقدِّمين، والآخر وجه التَّخفيف بالتَّسكين على حذف عين فَيْعِل في هذا اللفظ، وله نظائر كثيرة في العربيَّة، ومنه مَيِّتٌ ومَيْتٌ، وهَيِّنٌ وهَيْنٌ، وحَيِّزٌ وحَيْزٌ، وسَيِّدٌ وسَيْدٌ، وسَيِّئٌ وسَيْئٌ، وجَيِّدٌ وجَيْدٌ، وقد ذكر جمع من النَّحويين أنَّ التَّخفيف في هذا ونظائره على هذه الهيئة قياس جائز لكثرته في المسموع عن فصحاء العرب[١٨٠٣]، قال أبو البقاء العُكْبَريُّ: ((الاسم إذا كان على أربعة أحرف نحو: سَيِّد ومَيِّت، جاز فيه التَّشديد، وهو الأصل، والتَّخفيف بحذف الياء المنقلبة عن الواو؛ لأنَّها قد غُيِّرت أولاً بالإبدال، فكانت أولى بالحذف؛ لأنَّ التغيير يُؤنس بالتغيير))[١٨٠٤]. وعليه فالنَّيْفُ من باب التَّخفيف بالحذف للنَّيِّفِ، وإن كان الأصل الشائع فيه التَّشديد.

المسألة السابعة والعشرون :

((الصَّرِيْقَةُ: الرُّقَاقَةُ....، ويُجمع على صَرَائِقَ....، والعامَّة تقول باللَّام، وهو بالرَّاء....،

([١٧٩٩]) درة الغواص ص١٤٢ .

([١٨٠٠]) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامَّة ص١١٩ .

([١٨٠١]) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس ٣٧١/٥، والمحكم لابن سيده ٥١٦/١٠، والتاج للزبيدي ٤٤٤/٢٤.

([١٨٠٢]) انظر: ديوان شعر عَدِيِّ بن الرِّقَاع العامليِّ ص٢١٤.

([١٨٠٣]) انظر: الإنصاف للأنباري ٧٩٨/٢، واللباب للعُكْبَري ٤٠٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١٠، والممتع لابن عصفور ٤٩٩/٢، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٧٦/٢، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٥٢٠٢/١٠.

([١٨٠٤]) اللباب ٤٠٢/٢ .

وعوامُّ النَّاس يقولون الصَّلَائِق للرِّقَاقِ، قال: والصَّواب ما تقدَّم[١٨٠٥]))[١٨٠٦].

نقل ابن منظور من الأزهريِّ وابن برِّي وجه ضبط هذا اللفظ الذي يدلُّ على ما رَقَّ، واشتهر على رُقَاقَة الخُبْزِ، وقد نسب جمع من أهل العربيَّة استعماله باللَّام إلى العوامِّ[١٨٠٧]، وهو وجه مختلف فيه؛ فمن اللغويين من أجازه، ومنهم من منعه، وخطَّأه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أن استعمال هذا اللفظ باللَّام صواب، وهو مسموع للمعنى نفسه[١٨٠٨]، ومن ذلك قول الخليل بن أحمد: ((والصَّلَائِقُ: الخُبْزُ الرَّقِيْقُ، قال الشَّاعر:

تُكَلِّفُنِيْ مَعِيْشَةَ آلِ زَيْدٍ وَمَنْ لِيْ بالصَّلَائِقِ والصِّنَابِ[١٨٠٩]))[١٨١٠].

ومنه أيضاً قول أبي عُبيد القاسم بن سلَّام: ((وقال غير أبي عمرو: هي الصَّلَائِقُ، بالصَّاد، ومعناها الخُبْزُ الرَّقِيْقُ، قال جَرِير بن عَطِيَّة بن الخَطَفَى ....))[١٨١١].

المانعون:

([١٨٠٥]) اختصر ابن منظور وتصرَّف في النقل من تهذيب اللغة للأزهريِّ ٢٨٣/٨، وتمام قوله: ((روى أحمد بن يحيى عن عمرو عن أبيه، وعن سلمة عن الفرَّاء، وعن ابن الأعرابيِّ أنَّهم قالوا: الصَّرِيْقَة: الرُّقَاقَةُ، قال الفرَّاء: وتُجمع على صُرُق وصَرَائق وصَرِيق....، قال أبو منصور: وعوامُّ النَّاس يقولون الصَّلَائِق الرُّقَاق، والصواب ما جاء عن هؤلاء الأئمة)). ونقل من التنبيه لابن برِّي ٢٧/٤: ((والعامَّة تقوله باللَّام، وهو بالرَّاء، حكى ذلك الهرويُّ في الغريبين)).

([١٨٠٦]) ١٠/١٩٧-١٩٨ .

([١٨٠٧]) انظر: التهذيب للأزهري ٢٨٤/٨، والغريبين للهروي ١٠٧٤/٤، والفائق للزمخشري ٢٩٦/٢، والتنبيه لابن بري ٢٧/٤، وغريب الحديث لابن الجوزي ٥٨٧/١، والتكملة للصغاني ٩٧/٥، والتاج للزبيدي ٤٠/٢٦.

([١٨٠٨]) انظر: العين للخليل ٦٣/٥، وغريب الحديث لابن سلَّام ٢٦٤/٣، والجمهرة لابن دريد ٣٥٠/١، وغريب الحديث للخطابي ١٣٢/٣، والصحاح للجوهري ١٥٠٩/٤، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٠٧/٣، والتلخيص لأبي هلال العسكري ص٢٣٧، والمحكم لابن سيده ٢٠٧/٦، وشمس العلوم للحميري ٣٨٠٢/٦، وغريب الحديث لابن الجوزي ٦٠٠/١، والنهاية لابن الأثير ٤٨/٣، والتاج للزبيدي ٤٠/٢٦، والمعجم الوسيط ٥٢١/١.

([١٨٠٩]) انظر: ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ص٨١٢. وفيه أنَّ الصَّلَائق: الرِّقَاق، والصِّنَاب: الخردل المضروب بزبيب.

([١٨١٠]) العين ٦٣/٥ .

([١٨١١]) غريب الحديث ٢٦٤/٣. وقد استشهد ببيت جرير السابق.

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ الصواب في لفظ المسألة استعماله بالرَّاء، أمَّا استعماله باللَّام هنا فخطأ[١٨١٢]، ومنه قول ابن الأعرابيِّ: ((الصَّرِيْقَة: الرُّقَاقَة، ويُجمع على صُرُقٍ وصَرَائقَ، والعامَّة تقول: الصَّلَائق، باللَّام، والصواب بالرَّاء))[١٨١٣]. ومنه أيضاً ما قيل في نصِّ المسألة.

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ استعمال الصَّرِيقَة والصَّلِيقَة سليم لا إشكال فيه للمقصد نفسه؛ فحكى الصَّرِيْقَة –كما مرَّ بك– جمع من ثقات اللغويين المتقدِّمين، وأهمل هذا اللفظ ومادَّته بعض أهل المعاجم كالخليل في العين، والجوهريِّ في الصحاح، وابن فارس في مقاييس اللغة، والزمخشريِّ في أساس البلاغة، والفيوميِّ في المصباح، أمَّا الصَّلِيْقَة فصواب من وجهين؛ أحدهما ثبوت اللفظ عن بعض فصحاء العرب، وقد حكاه –كما مرَّ بك– جمع من ثقات اللغويين المتقدِّمين للمقصد نفسه، ومنه بيت جرير السَّابق، واستشهد بعضهم بقول الفرزدق:

فَإنْ تَفْرَكَّ عِلْجَةُ آلِ زَيْدٍ وَتُعْوِزْكَ الصَّلَائِقُ وَالصِّنَابُ[١٨١٤]

والآخر تقارب اللَّام والرَّاء في المخرج الصوتيِّ؛ فوقع التَّبادل بينهما في كثير من الألفاظ لذلك؛ كالنَّثْلَة والنَّثْرَة، والهَدِيْلُ والهَدِيْر، والأَمْلَطُ والأَمْرَطُ، والتَّلْتَلَة والتَّرْتَرَة، والفَلَقُ والفَرَقُ، واللَّبْكُ والرَّبْكُ، والسَّدْل والسَّدْرُ، ودَلْبَحَ ودَرْبَحَ[١٨١٥]، فإن قيل: هل هذا التَّبادل قياس مُتَّبع؟ فالجواب: لا، إنَّما هو من المسموع الذي يُقوِّي بعضه بعضاً، وقد يُحمل لفظ المسألة المسموع عليها؛ فيكون نظيراً لها، وإن لم يُقطع بذلك، وعندما جاء الأزهريُّ بشواهد فيها لفظ الصَّلَائِق في مادَّة صَلَقَ قال: ((ذكرتُ في باب الرَّاء والصَّاد قبل هذا الباب ما رُوي عن أبي عمرو والفرَّاء وابن الأعرابيِّ أنَّ الصَّرَائِقَ بالرَّاء: الرِّقَاقُ، الواحدة صَرِيْقَة، لم يختلفوا فيها، فإن

([١٨١٢]) انظر: التهذيب للأزهري ٢٨٤/٨، والغريبين للهروي ١٠٧٤/٤، والفائق للزمخشري ٢٩٦/٢، والتنبيه لابن بري ٢٧/٤، وغريب الحديث لابن الجوزي ٥٨٧/١، والتكملة للصغاني ٩٧/٥، والتاج للزبيدي ٤٠/٢٦.

([١٨١٣]) الغريبين للهروي ١٠٧٤/٤، والفائق للزمخشري ٢٩٦/٢، والتنبيه لابن بري ٢٧/٤.

([١٨١٤]) انظر: المحكم لابن سيده ٢٠٧/٦، وأساس البلاغة للزمخشري ٥٥٦/١.

قلتُ: الرواية الشائعة لهذا البيت جاءت بلفظ (المُرَقَّقُ) بدلاً من لفظ (الصَّلَائِقُ)، ولا شاهد فيها في المسألة.

انظر: ديوان الفرزدق ص٩٨، وشرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عُبيدة ٩٥٥/٣، وطبقات فحول الشعراء للجمحي ٣٩٢/٢، والكامل للمبرد ٢٠٣/١، والأغاني لأبي الفرج ٥٨/٨، وزهر الأكم لليوسي ٢٦١/١.

([١٨١٥]) انظر: الإبدال لابن السكيت ص١١٥، والإبدال لأبي الطيب ٥٦/٢، وسر صناعة الإعراب لابن جني ١٩٢/١، وشرح الشافية للرضي ٢٠١/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ٣٢٨/١، وشرح الأشموني على الألفية ١٤٦/٤.

صحَّ الصَّلَائِقُ باللَّام فلقُرب مخرجي الرَّاء واللَّام))[١٨١٦]. وفي ثبوت المسموع غُنية عن كل تخريج.

المسألة الثامنة والعشرون :

((ولم يجئ على فَعْلُوْل شيء غيره، وأمَّا الخَرْنُوْبُ فإنَّ الفصحاء يضمُّونه، ويُشدِّدونه مع حذف النُّون، وإنَّما يفتحه العامَّة[١٨١٧]))[١٨١٨].

نقل ابن منظور من الجوهريِّ وجه ضبط لفظ الخرنوب في لسان العرب، وهو اسم نَبْتٍ، وقد ضبطه الجوهريُّ بضمِّ الخاء، ونسب جمع من أهل العربيَّة فتح خاء الخرنوب إلى العوامِّ[١٨١٩]، وهو محل خلاف بينهم؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وخطَّأه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ الخَرْنُوْب صواب مسموع للمقصد نفسه[١٨٢٠]، قال الخليل: ((الخَرْنُوْبُ والخَرُّوْبُ: شجر ينبت بالشَّام، له حبٌّ كحبِّ اليَنْبُوْت، يُسمِّيه أهل العراق القِثَّاءَ الشَّاميَّ، وهو يابس أسود))[١٨٢١]. وقال ابن سيده: ((الخَرُّوْبُ: شجر اليَنْبُوْتِ، واحدته خَرُّوْبَة، وهو الخَرْنُوبُ والخُرْنُوْبُ، واحدته خَرْنُوْبَة وخُرْنُوْبَة))[١٨٢٢]. وذكر بعضهم أنَّه من ضعيف المسموع ورديئه[١٨٢٣]، قال الفارابيُّ في باب فَعْلُوْل: ((الخَرْنُوْبُ: نبت يُتداوى به،

([١٨١٦]) تهذيب اللغة ٢٨٧/٨ .

([١٨١٧]) انظر: الصحاح ١٥٠٧/٤. واللفظ المقصود في أوَّل النصِّ صَعْفُوْق.

([١٨١٨]) ٢٠٠/١٠. وقد جاء في موضع آخر ٣٥٠/١: ((ولا تقل: الخَرْنُوْب، بالفتح)). وهو قول الجوهريِّ أيضاً في الصحاح ١١٩/١.

([١٨١٩]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٩٥، والصحاح للجوهري ١٥٠٧/٤، والمزهر للسيوطي ٥٨/٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٠٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٤٣.

([١٨٢٠]) انظر: العين للخليل ٣٣٧/٤، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٧٧/٧، والمحكم ١٧٨/٥، والمخصص لابن سيده ٢٦٠/٣، والمدخل للخمي ص١٨٣، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٩٦، والقاموس للفيروزآبادي ٨٠/١، وفلك القاموس للكوكباني ص٧٠، والتاج للزبيدي ٣٤٧/٢.

([١٨٢١]) العين ٣٣٧/٤ .

([١٨٢٢]) المحكم ١٧٨/٥ .

([١٨٢٣]) انظر: ديوان الأدب للفارابي ٦١/٢، والمحب والمحبوب للرَّقَّاء ١٠٩/٤، والشافية لابن الحاجب ص٥٩،

وهي لغة ضعيفة))[١٨٢٤].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ الصواب في ضبط لفظ الخرنوب ضمُّ الخاء ليس غير، أمَّا فتح خائه فخطأ[١٨٢٥]، ومن ذلك قول ابن السِّكِّيت: ((ويُقال: هو الخَرُّوْبُ والخُرْنُوْبُ، ولا تقل: خَرْنُوْبٌ))[١٨٢٦]. ومنه أيضاً قول ابن قتيبة في باب ما جاء مضموماً والعامَّة تفتحه: ((وهو الخُرْنُوْبُ والخَرُّوْبُ، بفتح الخاء إذا حذفتَ النَّون، ولا يُقال: الخَرْنُوْبُ))[١٨٢٧].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ الخَرْنُوْبَ صواب من وجهين؛ أحدهما أنَّه من المسموع الذي حكاه –كما مرَّ بك– جمع من ثقات اللغويين دون تزهيد فيه، وهم حجَّة على غيرهم؛ فعدم العلم لا يعني العلم بالعدم، والآخر أنَّ فكَّ الإدغام بالنُّون يُقوِّي ثبوته، فالمانعون لم يُنازعوا في ثبوت الخَرُّوب، وفكُّ إدغامه بإبدال أحد حرفيه نوناً وارد عن بعض العرب كراهية التَّضعيف؛ فجاء في الرُّزِّ والخِرَّابَتَيْن والإِجَّانَةِ والإِجَّاصَةِ والفِجَّانِ والأُتْرُجِّ والعُرُدِّ والإِجَّارِ: رُنْزٌ وخِرْنَابَتَان وإِنْجَانَةٌ وإِنْجَاصَةٌ وفِنْجَانٌ وأُتْرُنْجٌ وعُرُنْدٌ وإِنْجَارٌ[١٨٢٨]، قال ابن سيده في لفظ المسألة: ((وأراهم أبدلوا النَّون من إحدى الراءين كراهية التَّضعيف، كقولهم: إنْجَانَة، في إجَّانَة))[١٨٢٩].

فإن قيل: إن سُلِّم لك ثبوت الخَرْنُوب في المسموع فلن يسلَّم لك قبوله لضعفه ورداءته.

والعباب للصغاني (السين) ص٢٥٧، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين ١٨١/١، والكُنَّاش لأبي الفِدَاء ٣٨١/١.

(١٨٢٤) ديوان الأدب ٦١/٢. وقد ذكر اللفظ بضم الخاء في باب فُعْلُوْل ٦٢/٢.

(١٨٢٥) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٧٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٩٥، والصحاح للجوهري ١١٩/١، ١٥٠٧/٤، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٠٢، وتهذيب الصحاح للزَّنْجَانيِّ ٥١/١، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٠/١، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٤٣، والمزهر للسيوطي ٥٨/٢، والتاج للزبيدي ١٩/٢٦.

(١٨٢٦) إصلاح المنطق ص١٧٦ .

(١٨٢٧) أدب الكاتب ص٣٩٥ .

(١٨٢٨) انظر: العين للخليل ٢٢/٣، والكتاب لسيبويه ٣٢٢/٤، والإبدال لأبي الطيب ٢٥٥/١، والتهذيب للأزهري ٧٨/١١، والصحاح للجوهري ٨٨٠/٣، والمحكم لابن سيده ١٧٨/٥، والنهاية لابن الأثير ٢٠٤/٣، واللباب للعكبري ٢٦٥/٢، والتاج للزبيدي ٣٤٨/٢، ١٦٥/١٥. والخِرَّابَتَان: طَرَفا الأنف .

(١٨٢٩) المحكم ١٧٨/٥ . وانظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين ١٨١/١، والتاج للزبيدي ٣٤٧/٢.

فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ تضعيفه ليس حجَّة على مُجيزه؛ لأنَّ تضعيفه ليس محل اتفاق، وقد مرَّ بك من حكاه دون تضعيف له أو تزهيد فيه، والآخر أنَّ الحكم بضعف بعض المسموع أو رداءته ليس مسوِّغاً لازماً للتخطئة؛ فمن درجات الصواب الضعيف والرديء في المسموع، وإن سلَّمنا أنَّه لغة ضعيفة –وهو غير مسلَّم– فهو على درجة من درجات الصواب، قال ابن جني: ((ولا يمنعك قوَّةُ القويِّ من إجازة الضعيف أيضاً؛ فإنَّ العرب تفعل ذلك))[١٨٣٠]. ولا يسوغ لنا حمل العوامِّ على أعلى درجات الصواب وأفصحها؛ فهذا ممَّا تأباه طبائعهم.

المسألة التاسعة والعشرون :

((قال الأزهريُّ: العُمَقُ موضع على جادَّة طريق مكَّة بين مَعْدِن بني سُلَيْم وذات عِرْق، قال: والعامَّة تقول: العُمُقُ، وهو خطأ[١٨٣١]))[١٨٣٢].

نقل ابن منظور من الأزهريِّ وجه ضبط اسم هذا الموضع التاريخيِّ الذي ما زال معروفاً في عصرنا، ونصَّ على أنَّه بضمِّ العين وفتح الميم، وقد نسب جمع من أهل العربيَّة ضمَّ ميمه إلى العوامِّ[١٨٣٣]، وهو محل خلاف؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ ضمَّ ميم العُمَقِ صواب للموضع نفسه[١٨٣٤]، ومن ذلك قول الفيروزآباديِّ في لفظ المسألة: ((وكصُرَدٍ، وبضمَّتين: منزل بين ذات عِرْق ومَعْدِن بني

([١٨٣٠]) الخصائص ٦٠/٣ .

([١٨٣١]) تهذيب اللغة ١٩١/١. قلتُ: ليس هذا قول الأزهريِّ، إنَّما أوَّل الكلام لابن السكِّيت، وآخره للفرَّاء، ونسب الأزهريُّ كلَّ قول إلى صاحبه في الموضع نفسه، واختصره ابن منظور اختصاراً أخلَّ بنسبة القول إلى صاحبه، وأصل المنقول: ((وقال ابن السِّكِّيت: العُمَقُ موضع على جادَّة طريق مكة بين مَعْدِن بني سُليم وذات عرق. والعامَّة تقول: العُمُقُ، وهو خطأ. قاله الفرَّاء)). والعُمَقُ بلدة ما زالت معروفة بين المدينة ومكَّة، وكانت في طريق الحاجِّ من العراق إلى مكَّة، ولمنصور بن مروي الشَّاطري كتاب في هذه البلدة بعنوان: ((العُمَقُ، دراسة تاريخية أثرية جغرافية حضارية)).

([١٨٣٢]) ٢٧١/١٠ .

([١٨٣٣]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٦٣، وتهذيب اللغة للأزهريِّ ١٩١/١، والصحاح للجوهري ١٥٣٣/٤، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٣٨، ومعجم البلدان للحموي ١٥٦/٤، والتاج للزبيدي ٢٠٤/٢٦.

([١٨٣٤]) انظر: القاموس للفيروزآبادي ٣٦٣/٣، ووَفَاء الوَفَا للسَّمْهُوديِّ ١١٧/٤، والتاج للزبيدي ٢٠٤/٢٦.

سُلَيم، أو بضمَّتين خطأ))[١٨٣٥]. ومنه أيضاً قول الزَّبيديِّ: ((وبضمَّتين: منزل لحاجِّ الكوفة على جادَّة طريق مكَّة بين ذات عِرْق وبين النَّقْرَة، وهو مَعْدِن بني سُلَيم، أو بضمَّتين خطأ))[١٨٣٦].

المانعون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ اسم هذا الموضع العُمَقُ، واستعمال العُمُقِ خطأ[١٨٣٧]، ومن ذلك قول ابن السِّكِّيت في باب ما جاء من الأسماء بالفتح: ((وهو العُمَقُ لمنزل من منازل مكَّة، والعامَّة تقول: العُمُقُ))[١٨٣٨]. ومنه أيضاً قول ابن قتيبة في باب ما يغيَّر من أسماء البلاد: ((وهو العُمَقُ للمنزل بطريق مكَّة، بفتح الميم، ولا تُضَمُّ))[١٨٣٩].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ اسم هذا الموضع العُمَقُ –بضمِّ العين وفتح الميم– ليس غير، ولم يحكِ أحد من المتقدِّمين عن العرب –فيما أعلم– ضمَّ ميمه، إنَّما ذكر هذا الوجه بعض المتأخرين، وليس المتأخِّر حجة على المتقدِّم في السَّماع، وأسماء أعلام البلدان قائمة على السَّماع الوارد فيها؛ فلا اجتهاد مع اتفاق المتقدِّمين في السَّماع، وإذا رجعت إلى كتب اللغة والبلدان التي لم تفصِّل هذه المسألة تخطئة وتصويباً وجدتها ضبطت اسم هذا الموضع بفتح الميم ليس غير[١٨٤٠]، فإن قيل: يجوز إتباع الضمَّة الضمَّة؛ فنضمُّ ميم العُمَقِ تبعاً لضمَّة العين، كقولهم: الجُمُعَة ومُدُّ ورُدُّ والأُرُزُ والرُّعُبُ، في قولهم: الجُمَعَة ومُدَّ ورُدَّ والأُرْزُ والرُّعْب. فالجواب: يصحُّ الإتباع فيما جاء به السَّماع أو قُرِّر في القياس، ولم يقل أحد أنَّ الأعلام

([١٨٣٥]) القاموس ٣٦٣/٣ .

([١٨٣٦]) تاج العروس ٢٠٤/٢٦ .

([١٨٣٧]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٦٣، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٣٠، والتهذيب للأزهريِّ ١٩١/١، والصحاح للجوهري ١٥٣٣/٤، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٣٨، ومعجم البلدان للحموي ١٥٦/٤، والتاج للزبيدي ٢٠٤/٢٦، ومعجم معالم الحجاز لعاتق البلادي ص١٢٠٤.

([١٨٣٨]) إصلاح المنطق ص١٦٣ .

([١٨٣٩]) أدب الكاتب ص٤٣٠ .

([١٨٤٠]) انظر: العين للخليل ١٨٦/١، وكتاب المناسك وأماكن طرق الحج لأبي إسحاق الحربي ص٣٣٢، وديوان الأدب للفارابي ٢٥٤/١، والمحيط لابن عبَّاد ٢٠٤/١، والمحكم لابن سيده ٢٥٣/١، ومعجم ما استعجم للبكري ٩٦٨/٣، وشمس العلوم للحميري ٤٧٥٣/٧، والأماكن للحازمي ص٦٩٠، والنهاية لابن الأثير ٣٠٠/٣، والتكملة للصغاني ١١٩/٥، ومراصد الاطلاع لابن عبد الحق ٩٦٢/٢، والمعالم الأثيرة لمحمد محمد حسن شُرَّاب ص٢٠٢.

يسوغ لنا تغييرها على الإتباع بإطلاق، فتقول في صُهَيْب للرَّجُل، وهُبَل للصَّنم، والخُبَر للبلدة: صُهُيْبٌ وهُبُلُ والخُبُرُ. لا أحد يقول بهذا الإتباع في الأعلام، ولو أُجيز لاختلطت الأسماء وعزَّ ضبطها، والعُمَقُ من هذه الأعلام عند العرب؛ فلا يصح التصرُّف به على غير ما سُمِّي به، وضمُّ ميمه ساقط لعدم ثبوته في المسموع عن العرب، وقد جاء على الأصل رجز عن بعض الأعراب:

كـأنَّهَـا بَـيْـنَ شَـرَوْرَى والـعُـمَـقْ
وَقَدْ كَسَاهَا السَّيْرُ جُلًّا مِنْ عَرَقْ
نَـوَّاحَـةٌ تُـلْـوِيْ بِـجِـلْـبَـابٍ خَـلَـقْ[١٨٤١]

المسألة الثلاثون :

((قال الجوهريُّ: تقول: فلانٌ أَهْلٌ لكذا، ولا تقل: مُسْتَأْهِلٌ، والعامَّةُ تقوله[١٨٤٢]))[١٨٤٣].

نقل ابن منظور من الجوهريِّ وجه اللَّفظ المناسب في هذا الموضع؛ لأنَّها مسألة مشكلة في اللَّفظ، ويتفرَّع منها إشكال في الدِّلالة، وقد نصَّ الجوهريُّ على أنَّ الصواب في المسألة استعمال لفظ أَهْل، ونسب جمع من أهل العربيَّة استعمال لفظ مُسْتَأْهِل هنا إلى العوامِّ[١٨٤٤]، وهو وجه مختلف فيه؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وخطَّأه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ من الصَّواب استعمال لفظ استَأْهَلَ وما اشتُقَّ منه بمعنى

([١٨٤١]) انظر: كتاب المناسك للحربي ص٣٣٢، ومعجم البلدان للحموي ١٥٧/٤، ومعجم معالم الحجاز لعاتق البلادي ص١٢٠٤، ولم أقف على قائله. وشَرَوْرَى: موضع قُرب المدينة المنوَّرة، وقد كان على طريق الحاج من الكوفة إلى مكة، وهو الآن في عصرنا بين الحناكيَّة ومهد الذَّهب قُرب المدينة المنوَّرة.
انظر: المسالك لابن خُرْدَاذْبَة ص١٣١، ومعجم البلدان للحموي ٣٣٩/٣، ومعجم معالم الحجاز للبلادي ص٩٠٤.

([١٨٤٢]) انظر: الصحاح ١٦٢٩/٤ .

([١٨٤٣]) ٣٢/١١ .

([١٨٤٤]) انظر: الصحاح للجوهري ١٦٢٩/٤، والتنبيه لابن بري ١٣١/٤، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٥٩، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٥٥٦، وخير الكلام لابن بالي ص٦٢، ومعجم تيمور الكبير ٧٩/٢، وشرح الشواهد الشعرية لمحمد حسن شرَّاب ٢٧١/٢، ومعجم الأخطاء للعدناني ص٣١، والأصول الفصيحة للعبودي ٩٠/١.

استَوْجَبَ واستَحَقَّ[١٨٤٥]، ومنه قول الأزهريِّ: ((وخطَّأ بعضُ النَّاس قول القائل: فلانٌ يَسْتَأْهِلُ أن يُكرم، بمعنى يستحقُّ الكرامة، وقال: لا يكون الاستئهال إلا من الإهَالَة، وأجاز ذلك كثير من أهل الأدب، وأمَّا أنا فلا أنكره ولا أخطىء من قاله، لأنَّي سمعتُه، وقد سمعتُ أعرابياً فصيحاً من بني أسد يقول لرجل أولي كرامة: أنت تَسْتَأْهِلُ ما أوليتَ، وذلك بحضرة جماعة من الأعراب، فما أنكروا قوله))[١٨٤٦]. ومنه أيضاً قول شهاب الدِّين الخفاجيِّ: ((وقال أبو محمد[١٨٤٧]: إنَّهم قالوا: هو أَهْلٌ لكذا وقد تأَهَّلَ له فاستَأْهَلَ، استَفْعَلَ منه، وأصله الهمزة فسهِّلت، وهو جائز كثير، كاستَأْسَدَ الرَّجُلُ، واستَأْبَرَ النَّخْلُ، واستَنْوَقَ الجَمَلُ، أي صار كالنَّاقة، فإذا استُعمل استَأْهَلَ بمعنى صارَ أهلاً، كان جائزاً قياساً[١٨٤٨]. مع أنَّ السَّماع فيه ثابت عن كثير من الثقات، فثبت أنَّه مسموع فصيح ومقيس صحيح، فلا عبرة بإنكاره وتكثير السَّواد بمثله))[١٨٤٩].

المانعون :

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ استعمال لفظ استَأْهَلَ ومشتقاته في هذه المسألة خطأ،

([١٨٤٥]) انظر: التهذيب للأزهري ٢٢١/٦، والمحكم لابن سيده ٣٥٦/٤، والأساس للزمخشري ٣٨/١، والمدخل للخمي ص٢١٤، وحواشي ابن بري وابن ظفر ص٢١، وذيل الفصيح للبغدادي ص١٠، والتكملة للصغاني ٢٦٤/٥، والألفاظ المختلفة لابن مالك ص٩٧، وتهذيب الخواص لابن منظور ص١٦٠، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٢٧، والمصباح للفيومي ص٢٠، والقاموس للفيروزآبادي ٤٥٣/٣، وخير الكلام لابن بالي ص٦٢، ودرَّة الغوَّاص وشرحها للخفاجي ص٨٣، وخزانة الأدب للبغدادي ٩٢/٨، والتاج للزبيدي ٤٣/٢٨، والمعجم الوسيط ٣١/١.

([١٨٤٦]) تهذيب اللغة ٢٢١/٦. وجاء فيه أنَّ الإهَالَة: الشحم والزيت أو كلُّ ما يُؤتدم به من شحم وزيت وزبد ونحوه.

([١٨٤٧]) يقصد أبا محمد ابن برِّي صاحب الحواشي على درَّة الغوَّاص، ووهم الخفاجيُّ في نسبة القول إلى صاحبه؛ فالمثبت في حواشي ابن بري وابن ظفر –وقد مرَّ بك– أنَّ هذا القول في هذه المسألة لابن ظفر محمد بن عبد الله، وليس لأبي محمد ابن بري، وذكر محقِّق الحواشي في مقدمته أكثر من موضع خلط فيه الخفاجيُّ في نسبة القول إلى صاحبه بين ابن بري وابن ظفر، وهذه الحواشي أهم ما اعتمد عليه الخفاجيُّ في شرحه.

([١٨٤٨]) انتهى المنقول، وتصرَّف الخفاجيُّ فيه؛ ومنه أنَّ ابن ظفر لم يقل أنَّ أصله الهمزة فسهِّلت، وإنما قال: ((قالوا: هو أَهْلٌ لكذا وقد تأَهَّلَ له فاستَأْهَلَ، استَفْعَلَ من هذا أصله الهمز، وتسهيل الهمز جائز، وهذا كقولهم: استَأْسَدَ الرَّجُلُ، واستَأْبَرَ النَّخْلُ، واستَنْوَقَ الجَمَلُ، أي صار كالنَّاقة، فإذا استُعمل مُسْتَأْهِلٌ بمعنى أنَّه صارَ أهلاً له، كان جائزاً)).

قلتُ: تسهيل الهمز شائع في هذا العصر؛ فنقول في استأهل ويستأهل ومستأهل: استاهل ويستاهل ومستاهل.

([١٨٤٩]) شرح درة الغواص ص٨٣ .

والصواب استعمال لفظ أَهْل[١٨٥٠]، ومن ذلك قول ابن قتيبة: ((ويقولون: فلانٌ مُسْتَأْهِلٌ لكذا، وهو خطأ، إنَّما يُقال: فلانٌ أَهْلٌ لكذا، وأمَّا المُسْتَأْهِلُ فهو الذي يأخذ الإِهَالَة، قال الشَّاعر:

لَا بَلْ كُلِيْ يَا مَيَّ وَاسْتَأْهِلِيْ إنَّ الَّذِيْ أَنْفَقْتُ مِنْ مَالِيَهْ))[١٨٥١].

ومنه أيضاً قول الجوهريِّ السابق في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً قول الحريريِّ: ((ويقولون: فلانٌ يَسْتَأْهِلُ الإكرام، وهو مُسْتَأْهِلٌ للإنعام. ولم تُسمع هاتان اللَّفظتان في كلام العرب، ولا صوَّبهما أحد من أعلام الأدب، ووجه الكلام أن يُقال: فلانٌ يستحقُّ التَّكْرِمة، وهو أَهْلٌ للمَكْرُمة))[١٨٥٢].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ المشهور في المسموع عن فصحاء العرب استعمال لفظ أَهْل في هذه المسألة، وهو الوجه المتَّفق على ثبوته بين المتنازعين، ولم يخالف أحد من المجيزين في ذلك، وعليه جاء قول الله -تعالى-: ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ المَغْفِرَةِ﴾[١٨٥٣]. أي هو -عزَّ وجلَّ- الذي يستحقُّ أن يتَّقيه عباده بفعل أوامره واجتناب نواهيه، وهو -عزَّ وجلَّ- الذي يستحقُّ أن يغفر لهم ذنوبهم[١٨٥٤]. وعليه أيضاً جاء قول الرَّاجِز:

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا[١٨٥٥]

([١٨٥٠]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤١٢، والتهذيب للأزهري ٦/٢٢١-٢٢٢، والصحاح للجوهري ٤/١٦٢٩، ومجمل اللغة لابن فارس ١/١٠٥، وتفسير غريب ما في الصحيحين للحَمِيْديِّ ص٢٥٢، ودرَّة الغوَّاص للحريري ص١٧، وشمس العلوم للحميري ١/٣٥٠، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٥٩، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٥٥٦، والمزهر للسيوطي ١/٣١٨، وخير الكلام لابن بالي ص٦٢، والتاج للزبيدي ٢٨/٤٣.

([١٨٥١]) أدب الكاتب ص٤١٢. وهو لعمرو بن أَسْوَى في المعاني الكبير لابن قتيبة ص٣٨٢، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص٢١٨، والتاج للزبيدي ٢٨/٤٤. وهو لحاتم الطائي في أساس البلاغة ١/٣٨، وديوان شعر حاتم الطائي (زيادات الديوان) ص٢٩١. والبيت بلا نسبة في التهذيب للأزهري ٦/٢٢٠، والصحاح للجوهري ٤/١٦٢٩، ومجمل اللغة لابن فارس ١/١٠٥، والفصول والغايات للمعري ص٣٦٧، والمحكم لابن سيده ٤/٣٥٨، ودرة الغواص للحريري ص١٧، والاقتضاب لابن السِّيْد ٣/٢٥٦، وشمس العلوم للحميري ١/٣٥٠.

([١٨٥٢]) انظر: درَّة الغوَّاص ص١٧ .

([١٨٥٣]) المدثر: ٥٦ .

([١٨٥٤]) انظر: جامع البيان للطبري ٢٤/٤٤، والتفسير البسيط للواحدي ٢٢/٤٦٦، والكشاف للزمخشري ٤/٦٥٧، والجامع للقرطبي ١٩/٩١، والبحر المحيط لأبي حيَّان ١٠/٣٤٠، والتاج للزبيدي ٢٨/٤٢.

([١٨٥٥]) بلا نسبة في المقتضب للمبرد ٢/٩٦، والأصول لابن السراج ٣/١١٥، وضرورة الشعر للسيرافي ص٢٢٢، وعلل

أمَّا استعمال لفظ استَأْهَلَ ومشتقاته في هذه المسألة فصواب من وجهين، أحدهما السَّماع، والآخر كثرة النَّظير، أمَّا السَّماع فقد مرَّ بك عن بعض ثقات اللغويين المتقدِّمين، ومن سمع حجَّة على من لم يسمع، وأمَّا كثرة النَّظير فإنَّ صيغة استَفْعَلَ ومشتقاته قد تُستعمل في غير معناها الأصيل الدَّال على معنى الطَّلب، كمعنى صارَ للتَّحوُّل، ومنه قولهم: استَحْجَرَ الطِّينُ، وقد يُستعمل استَفْعَلَ أيضاً بمعنى الفِعل المجرَّد من هذه الصيغة، ومنه قولهم: استَقَرَّ واستَعَلَى واستَعْجَبَ[١٨٥٦]. وقد يُلحق لفظ استَأْهَلَ ومشتقاته بهذه النَّظائر؛ فتكون صيغة الاستفعال فيه بمعنى التَّحوُّل، أي صارَ أهلاً لذلك، أو بمعنى فعله المجرَّد منها، أي تأَهَلَّ لذلك إذا استَحَقَّه واستَوْجَبَه، فإن قيل: هذا على خلاف الشائع سماعاً وقياساً. فالجواب: ليس الحديث هنا عن الأعلى والأفصح، إنَّما الحديث عن الصواب والخطأ، فإذا كان لفظ أَهْلٍ في هذه المسألة أشهر وأعلى فلا يعني ذلك تخطئة ما دونه، وقد جاء به السَّماع، ووافق في تخريجه نظائر لا يسع اللُّغوي حصرها والإحاطة بها، فالمسألة تتعاورها درجات الصواب، وليس الصواب والخطأ؛ فلا يُلحَّن النَّاس في هذا الاستعمال.

المسألة الحادية والثلاثون :

((الجوهريُّ: السَّفِلَةُ: السُّقَاطُ من النَّاس، يُقال: هو مِن السَّفِلَةِ، ولا يُقال: هو سَفِلَةٌ، لأنَّها جمع، والعامَّة تقول: رَجُلٌ سَفِلَةٌ من قومٍ سَفِلٍ، قال ابن الأثير: وليس بعربيٍّ[١٨٥٧]))[١٨٥٨].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ وابن الأثير، وهي في وجه قول سَفِلَة للواحد؛ فخطِّئ هنا في المنقول؛ لأنَّ لفظ السَّفِلَة للجمع، ونسب بعض من اللغويين هذا الاستعمال

النحو لابن الوراق ص٥٥٩، والخصائص لابن جني ١٤٤/١، والصحاح للجوهري ٢٠٢٠/٥، والمخصص لابن سيده ٧٤/٥، والاقتضاب لابن السِّيد ٣٣٦/٣. قلتُ: ألحقه العينيُّ في موضع بأرجوزة ذكرها في موضع آخر لأبي حيَّان الفقعسي، وقد وهم في ذلك؛ لأنَّ البيت ليس منها في موضعها. انظر: المقاصد النحوية للعيني ٢١٠٤/٤.

([١٨٥٦]) انظر: المنصف لابن جني ٧٧/١، والمخصص لابن سيده ٣١١/٤، والمفصل للزمخشري ص٢٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٥٨/٣، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١١١/١، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٦٩/٣.

([١٨٥٧]) انظر: الصحاح ١٧٣٠/٥، والنهاية ٣٧٦/٢ .

([١٨٥٨]) ٣٣٧/١١. قلتُ: الشائع بين العوامِّ في عصري استعمال لفظ سِفْلَة، وهو صواب مسموع عن العرب في السَّفِلَة. انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٦٨، والتهذيب للأزهري ٢٩٨/١٢، والصحاح للجوهري ١٧٣٠/٥.

إلى العوامِّ[١٨٥٩]، وهو محل خلاف بينهم؛ فأجازه بعضهم، وخطَّأه آخرون، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ قول سَفِلَة للواحد جائز[١٨٦٠]، ومن ذلك قول ابن دريد: ((رَجُلٌ سَفِلَةٌ: خسيس من النَّاس، وأكثر ما يُقال: رَجُلٌ خسيس من سَفِلَةِ النَّاس، أي من رُذالهم))[١٨٦١]. ومنه أيضاً ما ذكره الزَّبيديُّ: ((سأل رَجُلٌ التِّرْمِذِيَّ، فقال له: قالت لي امرأتي: يا سَفِلَة، فقلتُ لها: إن كنتُ سَفِلَة فأنت طالق، فقال له: ما صنعتك؟ قال: سَمَّاك، أعزَّك الله، قال: سَفِلَةٌ، والله. فظاهر هذه الحكاية أنَّه يجوز أن يُقال للواحد: سَفِلَةٌ))[١٨٦٢].

المانعون :

ذهب كثير من اللغويين إلى أنَّ قول سَفِلَة للواحد خطأ؛ لأنَّها للجمع[١٨٦٣]، ومن ذلك قول ابن قتيبة: ((وتقول العامَّة: أنت سَفِلَةٌ. وذلك خطأ؛ لأنَّ السَّفِلَة جماعة، والصواب أن تقول: أنت من السَّفِلَة))[١٨٦٤]. ومنه قول أبي إبراهيم الفارابيِّ: ((ويُقال: هو من السَّفِلَة، ولا يُقال: هو سَفِلَة؛ لأنَّها جمع))[١٨٦٥]. وقد مرَّ بك في نصِّ المسألة قول الجوهريِّ وقول ابن الأثير.

([١٨٥٩]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤١٦، والجمهرة لابن دريد ٨٤٧/٢، والصحاح للجوهري ١٧٣٠/٥، والنهاية لابن الأثير ٣٧٦/٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣١٣، وتاج العروس للزبيدي ٢٠٦/٢٩.

([١٨٦٠]) انظر: البيان والتبيين للجاحظ (رأي عبد السلام هارون في الحاشية) ٤٠٠/١، وجمهرة اللغة لابن دريد ٨٤٧/٢، وتاج العروس للزبيدي ٢٠٦/٢٩.

([١٨٦١]) جمهرة اللغة ٨٤٧/٢ .

([١٨٦٢]) تاج العروس ٢٠٦/٢٩. قلتُ: لسان الترمذيِّ -رحمه الله- ليس حجَّة في اللغة، ولو ثبتَ أنَّ سائله من العرب الذين تؤخذ منهم اللغة في ذلك الزمن المتقدِّم -القرن الثالث الهجري- فالحكاية حجَّة لصاحبها بلا ريب.

([١٨٦٣]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤١٦، وديوان الأدب للفارابي ٢٥١/١، والجليس الصالح للجريري ص٥٢٠، والصحاح للجوهري ١٧٣٠/٥، ومقاييس اللغة لابن فارس ٧٨/٣، وشرح الفصيح للزمخشري ٤٢٤/٢، وشمس العلوم للحميري ٣١٠٠/٥، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١١٧، والنهاية لابن الأثير ٣٧٦/٢، والمغَرِّب للمُطَرِّزي ص٢٢٧، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣١٣، ونخب الأفكار للعيني ٤٢١/١٤، والتاج للزبيدي ٢٠٦/٢٩.

([١٨٦٤]) أدب الكاتب ص٤١٦ .

([١٨٦٥]) ديوان الأدب ٢٥١/١ .

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ الشائع بين العرب في لفظ السَّفِلَة أن يقال للجمع، وهو المقرَّر دون منازع، ولك أن تضمَّ المفرد إليه باستعمال مِنْ، وهو شائع في اللغة؛ فيُقال: هذا مِن الثَّقِلَة، أي من أثقال القوم، وهو مِن السَّحَرَة، وهكذا دواليك، فإن قيل: ويجوز أيضاً أن يُقال السَّفِلَة للواحد من ثلاثة أوجه؛ الأوَّل: حكاه بعض اللغويين –كما مرَّ بك– على قلَّة فيه. والثاني: أصل سَفِلَة: سَفِلٌ، اشتقَّ للمفرد من الفعل سَفِلَ، كما قيل من فَرِحَ: فَرِحٌ، وهو لغة حكاها الفرَّاء في سَفَلَ[١٨٦٦]، وأضيفت إليه التَّاء المربوطة للتفخيم والمبالغة، كما أضافتها العرب إلى كثير من الألفاظ، كراوية وعلَّامة ولُمَزَة وطاغية. والثالث: قول الجمع للواحد سائغ في العربيَّة من باب تفخيمه؛ فكأنَّ كلَّ جزء من أجزائه ومقصد من مقاصده ضمَّ إلى قرينه؛ فأصبح جمعاً بمجموع هذه الأجزاء والمقاصد فيه؛ فعبِّر عنه بالجمع لذلك، قال الله –تعالى–: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيْحَ لَوَاقِحَ﴾[١٨٦٧]. الرِّيْحُ مفرد، واللَّواقِح جمع، وساغ ذلك على أنَّ أجزاء الرِّيْح قد تأتي من أكثر من جهة؛ فأصبحت بمجموع أجزائها جمعاً على التَّفخيم، وهذا كثير في لسان العرب[١٨٦٨]، ومنه: ثَوْبٌ أَخْلَاقُ، وحَبْلٌ أَرْمَاثٌ، ونَعْلٌ أَسْمَاطٌ، ونُطْفَةٌ أَمْشَاجٌ، ومنه قول الرَّاجِز:

جَاءَ الشِّتَاءُ وَقَمِيْصِيْ أَخْلَاقْ شَرَاذِمٌ يَضْحَكُ مِنْهَا التَّوَّاقْ[١٨٦٩]

فالجواب: أمَّا الأوَّل فإن ثبت –ولو قلَّ– فحجَّة لصاحبه، وأمَّا الثاني فإلحاق التاء المربوطة باللفظ للمبالغة سماعيَّة لا قياسيَّة، وأمَّا الثالث فتوجيه دلاليٌّ سائغ في بلاغة لسان العرب.

المسألة الثانية والثلاثون :

((وقال الأزهريُّ في الثلاثيِّ عن الأمويِّ: هو القَرْقَلُ باللَّام لقَرْقَلِ المرأة. قال: ونساء أهل العراق يقولون: قَرْقَرٌ، قال: وهو خطأ، وكلام العرب القَرْقَلُ باللَّام، قال: وكذلك قال الفرَّاء

([١٨٦٦]) انظر: التكملة للصغاني ٣٩٦/٥، والقاموس للفيروزآبادي ٥٤٢/٣، والتاج للزبيدي ٢٠٤/٢٩،

([١٨٦٧]) الحجر: ٢٢. وهي قراءة سبعيَّة. انظر: السبعة لابن مجاهد ص١٧٣، وحجَّة القراءات لابن زنجلة ص٣٨٢، والتيسير في القراءات السبع للداني ص٢٩٦، والعنوان في القراءات السبع لابن خلف ص١١٦.

([١٨٦٨]) انظر: معاني القرآن للفرَّاء ٨٧/٢، وجامع البيان للطبري ٨٤/١٧، والتهذيب للأزهري ٣٦/٤، ومشكل إعراب القرآن لمكِّي ٤١٢/١، والجامع للقرطبي ١٩٨/٢، ودراسات لأسلوب القرآن لعضيمة ٣٨٠/١٠، ٤١٤/١٠.

([١٨٦٩]) لم أقف على قائله، وهو في العين للخليل ٣٠٢/٦، والجمهرة لابن دريد ٦١٩/١، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٢٢/١، والتهذيب للأزهري ١٨/٧، وليس في كلام العرب لابن خالويه ص٤٧، والصحاح للجوهري ١٤٥٣/٤.

وغيره، وقال الأمويُّ في موضع آخر: القَرْقَلُ الذي يُسمِّيه النَّاس والعامَّة القَرْقَرُ[١٨٧٠]))[١٨٧١].

نقل ابن منظور من الأزهريِّ والجوهريِّ أنَّ وجه هذا اللفظ في لسان العرب باللَّام، وليس بالرَّاء، وهو لقميص من قُمصان نساء الأعراب، ونسب جمع من اللغويين استعماله بالرَّاء إلى العوامِّ[١٨٧٢]، وقد اختلفوا في هذا الوجه؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال لفظ القَرْقَرِ -بالرَّاء- في هذا الموضع صواب؛ لأنه من المسموع عن بعض العرب كاستعمال لفظ القَرْقَلِ[١٨٧٣]، ومن ذلك ما قاله أبو بشر البَنْدَنِيْجِيُّ[١٨٧٤]: ((والقَرْقَرُ: ثوبٌ تلبسه الأعراب))[١٨٧٥]. ومن ذلك أيضاً ما قاله الصغانيُّ: ((وقَرْقَرُ المرأة: لِبَاسُها، لغة في القَرْقَل))[١٨٧٦].

المانعون :

([١٨٧٠]) انظر: التهذيب ٨٣/٩، ٣١٢/٩. ولفظ العامَّة في قول ابن سعيد الأمويِّ من الصحاح للجوهري ١٨٠٠/٥.

([١٨٧١]) ٥٥٥/١١ .

([١٨٧٢]) انظر: الغريب المصنف لأبي عُبيد ٦٧٢/٢، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٠٣، وديوان الأدب للفارابي ٣٤/٢، والبارع للقالي ص٥٣٩، ولحن العوام للزبيدي ص٢٠١، والصحاح للجوهري ١٨٠٠/٥، والتلخيص للعسكري ص١٤٥، والمخصص لابن سيده ٢٢٤/٤، وشمس العلوم للحميري ٥٤٤٥/٨، والتاج للزبيدي ٢٤٧/٣٠.

([١٨٧٣]) انظر: التقفية للبَنْدَنِيْجِي ص٤٢٥، وغريب الحديث للخطابي ٢٨٦/١، وفقه اللغة للثعالبي ص١١١،٢٧٣، والجليس الصالح للجريري ص٣٣٧، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٢٧٩، وكتاب التنبيه للسلامي ص٣٦٥، والنهاية لابن الأثير ٤٨/٤، والتكملة للصغاني ١٦٤/٣، والقاموس للفيروزآبادي ٢٠٠/٢، ومجمع بحار الأنوار للفتني ٢٤٩/٤، والتاج للزبيدي ٤٠٢/١٣.

([١٨٧٤]) هو أبو بشر اليمان بن أبي اليمان البندنيجي، من ثقات حفَّاظ الشعر ورواة اللغة، وقد أخذ عن البصريين والكوفيين كابن الأعرابي وأبي نصر الباهلي وابن السكيت، وإليه يُنسب السبق في جمع ألفاظ اللغة وتصنيفها حسب مدرسة القافية في كتابه التقفية، ثم جاء الجوهري في الصحاح بعمل أشمل وأضبط، توفي سنة أربع وثمانين ومئتين من الهجرة.

انظر: إنباه الرواة للقفطي ٧٩/٤، ومعجم الأدباء للحموي ٢٨٤٤/٦، والأعلام للزركلي ٢٠٨/٨، والجوهري ليس مبتكر منهج التقفية لحمد الجاسر في مجلة العرب ٥٧٧/١، ودراسات لغوية للدكتور حسين نصار ص٣٣.

([١٨٧٥]) التقفية ص٤٢٥ .

([١٨٧٦]) التكملة ١٦٤/٣ .

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ الصواب في لفظ المسألة القَرْقَلُ، أمَّا القَرْقَرُ فخطأ[١٨٧٧]، ومنه ما ذكره القاسم بن سلَّام في باب ما خالفت العامَّة فيه لغات العرب من الكلام: ((وهو القَرْقَلُ، باللَّام، لقَرْقَرِ المرأة))[١٨٧٨]. ومنه أيضاً قول ابن قتيبة في باب ما يُنقص منه ويُزاد فيه ويُبدل بعض حروفه بغيره: ((وهو القَرْقَلُ، باللَّام: القميص الذي لا كُمَّي له، وجمعه قَرَاقِلُ، والعامَّة تُسمِّيه قَرْقَراً))[١٨٧٩]. ومنه أيضاً ما جاء في نصِّ المسألة.

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ ما عليه سواد العرب في زمن الاحتجاج استعمال القَرْقَل، وهو أكثر ما عليه معجمات اللغة وكتبها –فيما وقفتُ عليه– في هذا الاستعمال، وهو الوجه المتَّفق عليه بين المتنازعين، أمَّا القَرْقَر فجائز من وجهين يقوِّي أحدهما الآخر؛ أحدهما أنَّ بعض ثقات اللغويين المتقدِّمين والمتأخرين ذكروا القَرْقَر في موضعه للاستعمال نفسه عن بعض العرب، ومن حفظ حجَّة على من لم يحفظ، والآخر أنَّ التَّبادل بين اللَّام والرَّاء جاء في ألفاظ كثيرة على لسان العرب الفصحاء لتقارب مخرجيهما، كعَلَقِ القِرْبَة وعَرَقِها لِمَا يُشَدُّ بها، ولَعَمْرِي ورَعَمْرِي، واللَّأْلَأَة والرَّأْرَأَة لكثرة التَّحريك، وأَوْغَلْتُه وأَوْغَرْتُه إذا أَدْخَلْتُه، وسَمَلَ عَيْنَه وسَمَرَها، ولَعَلَّ ورَعَلَّ، والنَّثْلَة والنَّثْرَة للدِّرْع، ووَجِلٌ ووَجِرٌ، والهَدِيْلُ والهَدِيْر، والأَمْلَطُ والأَمْرَطُ، والتَّلْتَلَة والتَّرْتَرَة، والفَلَقُ والفَرَقُ، واللَّبْكُ والرَّبْكُ، والسَّدْل والسَّدْرُ، ودَلْبَحَ ودَرْبَحَ[١٨٨٠]، فإن قيل: هل هذا من التَّبادل الذي يُقاس عليه؟ فالجواب: لا، إنَّما هو من المسموع الذي يُقوِّي بعضه بعضاً، وقد يُحمل لفظ المسألة عليها؛ فيكون نظيراً لها؛ فيتقوَّى القَرْقَرُ المسموعُ بنظائره.

([١٨٧٧]) انظر: الغريب المصنف لابن سلام ٦٧٢/٢، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٠٣، وديوان الأدب للفارابي ٣٤/٢، والبارع للقالي ص٥٣٩، وتهذيب اللغة للأزهري ٨٣/٩، ٣١٢/٩، ولحن العوام للزبيدي ص٢٠١، والصحاح للجوهري ١٨٠٠/٥، والتلخيص للعسكري ص١٤٥، والمخصص لابن سيده ٢٢٤/٤، والفائق للزمخشري ١٧٦/٣، وشمس العلوم للحميري ٥٤٤٥/٨، والتاج للزبيدي ٢٤٧/٣٠.

([١٨٧٨]) الغريب المصنف ٦٧٢/٢ .

([١٨٧٩]) أدب الكاتب ص٤٠٣ .

([١٨٨٠]) انظر: الألفاظ ص٣١٤، والإبدال لابن السكيت ص١١٥، والمنتخب لكراع النمل ص٦٥٩، ص٦٦٥، والإبدال لأبي الطيب اللغوي ٥٦/٢، وغريب الحديث للخطابي ١١٦/١، وسر صناعة الإعراب لابن جني ١٩٢/١، والمحكم لابن سيده ١٨٩/١، وشرح الشافية للرضي ٢٠١/٣، وارتشاب الضرب لأبي حيَّان ٣٢٨/١، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٥٢٤٨/١٠، وشرح الأشموني على الألفية ١٤٦/٤. والتاج للزبيدي ٥/١٠.

المسألة الثالثة والثلاثون :

((في المَثَل: دَقَّكَ بالمِنْحَازِ حَبَّ القِلْقِلِ. والعامَّة تقول: حَبَّ الفُلْفُلِ، قال الأصمعيُّ: وهو تصحيف، إنَّما هو بالقاف، وهو أصلبُ ما يكون من الحُبوب[١٨٨١]))[١٨٨٢].

نقل ابن منظور من الجوهريِّ أن وجه هذا اللفظ على لسان العرب في هذا الموضع بالقاف، ونسب جمع من أهل العربيَّة استعمال الفُلْفُلِ هنا إلى العامِّة[١٨٨٣]، وهو وجه قد اختلف فيه اللغويون؛ فمنهم من أجازه بالفاء، ومنهم من منعه، وخطَّأه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ استعمال الفُلْفُلِ هنا صواب مسموع[١٨٨٤]، ومنه قول سيبويه –على قبره شآبيب الرَّحمة–: ((ومثل ذلك أيضاً: مررتُ به فإذا له دَقٌّ دَقَّكَ بالمِنْحَازِ حَبَّ الفُلْفُلِ))[١٨٨٥]. ومنه أيضاً قول ابن سلَّام في باب ما يُؤمر به من الإلحاح في سؤال البخيل وإن كرهه: ((دَقَّكَ بالمِنْحَازِ حَبَّ الفُلْفُلِ. وقد يُوضع هذا المَثَل أيضاً في الإذلال للقوم والحَمْل عليهم))[١٨٨٦]. ومنه أيضاً قول الأزهريِّ: ((وأخبرني المنذريُّ عن أبي الهيثم أنَّه قال: الصواب: دَقَّكَ بالمِنْحَاز حَبَّ الفُلْفُلِ. وقال: إنَّما هو حَبُّ المَرَقِ، وأمَّا حَبُّ القِلْقِلِ فإنَّه لا يُدَقُّ))[١٨٨٧].

المانعون :

([١٨٨١]) انظر: الصحاح للجوهري ١٨٠٥/٥ .

([١٨٨٢]) ٥٦٧/١١ . والمِنْحَازُ: المِدَقُّ .

([١٨٨٣]) انظر: الصحاح للجوهري ١٨٠٥/٥، والتنبيه لابن بري ٢١٥/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٥/١، والقاموس للفيروزآبادي ٦٠٣/٣، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١١٧/٧، وزهر الأَكَم لليُوسيِّ ٢٤١/٢، وتاج العروس للزبيدي ٢٧٨/٣٠.

([١٨٨٤]) انظر: الكتاب لسيبويه ٣٥٧/١، والأمثال للقاسم بن سلام ص٣١١، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٣٤/٨، والأفعال لابن الحداد ١٥٥/٣، وفصل المقال للبكري ص٤٣٤، والمستقصى للزمخشري ٨٠/٢، والمجموع المغيث لأبي موسى المديني ٢٦٨/٣، والتنبيه لابن بري ٢١٥/٤، والنهاية لابن الأثير ٢٨/٥، والتذييل والتكميل لأبي حيَّان ٢٤٩/١، والتاج للزبيدي ٣٤٧/١٥، ٢٧٨/٣٠.

([١٨٨٥]) الكتاب ٣٥٧/١ .

([١٨٨٦]) الأمثال ص٣١١ .

([١٨٨٧]) تهذيب اللغة ٢٣٤/٨. والصواب أنَّ القِلْقِل يدقُّ رواية –كما مرَّ بك المَثَل بالقاف– ودراية ليبوسته وصلابته.

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ الصواب في لفظ المسألة القِلْقِل ليس غير، أمَّا استعمال لفظ الفُلْفُل فيه فخطأ[١٨٨٨]، ومن ذلك قول الأصمعيِّ في نصِّ المسألة[١٨٨٩]، وظاهر كلام الجوهريِّ موافقته إياه في حكمه، ومن ذلك أيضاً قول الفيروزآباديِّ: ((ومنه المَثَل: دَقَّكَ بالمِنْحَازِ حَبَّ القِلْقِلِ. والعامَّة تقوله بالفاء غلطاً))[١٨٩٠].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ وجهي المَثَل السائر بين العرب رواهما –كما مرَّ بك– جمع من ثقات الرواة المتقدِّمين، ولا تعارض في ثبوت الروايتين عن العرب؛ وما أكثر هذا في شواهد الاحتجاج على إجازة أكثر من وجه اعتماداً على تعدُّد رواية المسموع؛ فلكلِّ وجه مسموع حينئذٍ تأويل سائغ مقبول عند أهل الدِّراية؛ فمن روى المَثَل بالقاف فهو لهذا الحَبِّ الأسود الصَّلب المستدير بحجم حَبِّ الفلفل الأسود تقريباً[١٨٩١]، وقد جاء عليه قول الرَّاجز:

وَآضَتِ البُهْمَى كَنَبْلِ الصَّيْقَلِ
وَحَازَتِ الرِّيْحُ يَبِيْسَ القِلْقِلِ[١٨٩٢]

ومن رواه بالفاء فهو لهذا الحَبِّ المعروف الذي اشتهر من أنواعه ما يكون كحبِّ الرُّمَّان غير أنَّه أسود صلب فيه حرارة[١٨٩٣]، وما زال بعضنا يضعه في المَرَق من الطَّعام، وقد رأيتَ الوجهين يتشابهان في اللَّون والصَّلابة والاستدارة؛ فلا غرابة في استعمال اللَّفظين في موضع الإلحاح أو الإذلال في المَثَل؛ لأنَّ القِلْقِلَ والفُلْفُلَ كليهما يقتضيان كثرة الدَّقِّ لصلابتهما، ولذلك روى بعض أهل اللُّغة بيتاً لامرئ القيس بالفاء والقاف لتشابهما في المعنى المقصود:

([١٨٨٨]) انظر: الصحاح للجوهري ١٨٠٥/٥، والتنبيه لابن بري ٢١٥/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٥/١، والقاموس للفيروزآبادي ٦٠٣/٣، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١١٧/٧، وزهر الأكم لليُوسيِّ ٢٤١/٢، وتاج العروس للزبيدي ٢٧٨/٣٠.

([١٨٨٩]) للأصمعيِّ عناية بتتبع لحون العوامِّ الشائعة، وقد مرَّ بك في التمهيد أنَّه صنَّف في ذلك كتاباً، وهو مفقود.

([١٨٩٠]) القاموس ٦٠٣/٣ .

([١٨٩١]) انظر: التهذيب للأزهري ٢٣٤/٨، والصحاح للجوهري ١٨٠٥/٥، والتاج للزبيدي ٢٧٧/٣٠.

([١٨٩٢]) انظر: الصحاح للجوهري ١٨٠٥/٥، والتنبيه لابن بري ٢١٤/٤. وهو لأبي النَّجْم العِجْليِّ، ورواية الدِّيوان ص٣٤٧: واحْتَازَت. والبُهْمَى: نبت له شوك، والنَّبْل: السِّهام، والصَّيْقَل: شَحَّاذها، واحتازت الريح: ساقت.

([١٨٩٣]) انظر: المحكم لابن سيده ٣٦٤/١٠، والتاج للزبيدي ١٩٣/٣٠.

تَرَى بَعَرَ الأَرْآمِ فِيْ عَرَصَاتِهَا وَقِيْعَانِهَا كَأَنَّهُ حَبُّ فُلْفُلِ[١٨٩٤].

المسألة الرابعة والثلاثون :

((وحكى ابن بَرِّي عن ابن خالويه، قال: النَّقْلُ، بفتح النُّون: الانتقال على النَّبيذ، والعامَّة تضمُّه[١٨٩٥]))[١٨٩٦].

نقل ابن منظور من ابن بَرِّي هذه المسألة، وهي في وجه ضبط لفظ النَّقْلِ في هذا الاستعمال، وقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّه لا يُقال إلا النَّقْل -بفتح النُّون- ليس غير، أمَّا النُّقْل -بضمِّ النُّون- فهو من لحن العوامِّ[١٨٩٧]، وأجاز فريق آخر من أهل العربيَّة ضمَّ النُّون للاستعمال نفسه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ النُّقْلَ -بضمِّ النُّون- صواب في هذا الاستعمال؛ لأنَّه ممَّا ثبت سماعه عن بعض فصحاء العرب[١٨٩٨]، ومن ذلك قول الجوهريِّ: ((والنُّقْلُ، بالضَّمِّ: ما يتنَقَّلُ به على الشَّرَاب، والنُّقْلَةُ: الاسمُ من الانتقال من موضع إلى موضع))[١٨٩٩]. ومنه أيضاً قول ابن فارس: ((والنُّقْلُ: ما يأكله الشَّاربُ على شَرَابه))[١٩٠٠]. ومنه أيضاً قول شهاب الدِّين الخفاجيِّ: ((النَّقْلُ، بالفتح والضَّمِّ، وهو أَكْلُ الفواكه ونحوها، وأصله كان الأكل مع الشَّرَاب،

([١٨٩٤]) انظر: شرح الفصيح للمرزوقي ص٤٢٤، والمزهر للسيوطي ٢٩٣/٢. ورواية الديوان ص٢٦: فُلْفُلِ، وهي التي عليها جمهور الرواة. والبعر: الرَّجيع، والأَرْآم: الظباء البيض، والعرصات: الساحات.

([١٨٩٥]) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٣٥/٤ .

([١٨٩٦]) ٦٧٦/١١ .

([١٨٩٧]) انظر: التنبيه والإيضاح لابن بري ٢٣٥/٤، والمزهر للسيوطي ٣٢٠/١، وبحر العوام لابن الحنبلي ١٠٥، وتاج العروس للزبيدي ٢٦/٣١، والبُلغة لمحمد صديق خان ص٥١.

([١٨٩٨]) انظر: الصحاح للجوهري ١٨٣٤/٥، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٦٣/٥، وشمس العلوم للحميري ٦٧١٤/١٠، والتنبيه لابن بري ٢٣٥/٤، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ١٧٣/٤، والمصباح للفيومي ص٣٢٠، والقاموس للفيروزآبادي ٦٢٨/٣، وبحر العوام لابن الحنبلي ص١٠٥، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٤٦/٨، وتاج العروس للزبيدي ٢٦/٣١، ومعجم تيمور الكبير ٣٥١/٥، والمعجم الوسيط ٩٤٩/٢.

([١٨٩٩]) الصحاح ١٨٣٤/٥ .

([١٩٠٠]) مقاييس اللغة ٤٦٣/٥ .

قد يَعُمُّ))[١٩٠١].

المانعون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ لفظ النَّقْلَ في هذا الموضع لا يُقال إلا بفتح النُّون ليس غير[١٩٠٢]، ومنه قول ابن دريد: ((والنَّقْل: الذي يُنتقَل به على الشَّرَاب، لا يُقال إلا بفتح النُّون))[١٩٠٣]. ومنه قول الأزهريِّ: ((وأخبرني المنذريُّ عن أبي العبَّاس أنَّه قال: النَّقْلُ: الذي يُنتقَل به على الشَّرَاب، لا يُقال إلا بفتح النُّون))[١٩٠٤]. ومنه قول ابن خالويه في نصِّ المسألة.

قلتُ: الصَّواب –والله أعلم– أنَّ اللَّفظ يصحُّ بفتح النُّون وضمِّها للاستعمال نفسه، وذلك من وجهين؛ أحدهما الرِّواية، والآخر الدِّراية، أمَّا الرِّواية –كما مرَّت بك– فقد جاء الوجهان عن أعلام اللغة المتقدِّمين، وهم ثقات فيما ينقلون، فإن قيل: فتح النُّون أولى بالصَّواب؛ لأنَّ بعض رواته حكموا على استعماله بضمِّ النُّون بالخطأ. فالجواب من طريقين؛ أحدهما أنَّ تخطئة من لم يسمع الضمَّ صواب حسب علمه لا علم غيره، والآخر أنَّ من ثبت عنده ضمُّ النُّون من ثقات الرواة حجَّة على من لم يثبت عنده ذلك؛ فعدم العلم لا يعني العلم بالعدم، وحسبك منهم الجوهريُّ وابن فارس، وأحسبك تعرف مِنهما ما فيه غنية عن التَّطويل في حرصهما وعدالتهما وقدرهما وسعة علمهما بين اللغويين، وقد قال ابن جني في قبول رواية الثقة: ((وذلك كقبول القاضي شهادة من ظهرت عدالته، وإن كان يجوز أن يكون الأمر عند الله بخلاف ما شهد به، ألا تراه يُمضي الشهادة، ويقطع بها، وإن لم يقع العلم بصحَّتها))[١٩٠٥].

([١٩٠١]) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٤٦/٨ .

([١٩٠٢]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٩٧٥/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ١٢٩/٩، ومختار الصحاح للرازي ص٤٥٤، وإكمال الإعلام لابن مالك ٧٢٢/٢، والتنبيه لابن بري ٢٣٥/٤، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ١٧٣/٤، والقاموس للفيروزآبادي ٦٢٨/٣، والمزهر للسيوطي ٣٢٠/١، وبحر العوام لابن الحنبلي ص١٠٥، وتاج العروس للزبيدي ٢٦/٣١، والبلغة لمحمد صديق خان ص٥١.

([١٩٠٣]) جمهرة اللغة ٩٧٥/٢ .

([١٩٠٤]) تهذيب اللغة ١٢٩/٩ .

([١٩٠٥]) الخصائص ٢٧/٢ .

وأمَّا الدِّراية فقد رويت ألفاظ كثيرة عن فصحاء العرب على فَعْلٍ وفُعْلٍ باتفاق معنى، ومنه الفَقْدُ والفُقْدُ، والرَّغْمُ والرُّغْمُ، والكَرْهُ والكُرْهُ، واللَّحْدُ واللُّحْدُ، والدَّفُّ والدُّفُّ، والضَّعْفُ والضُّعْفُ، والجَهْدُ والجُهْدُ، والقَرْحُ والقُرْحُ، وغيرها كثير[١٩٠٦]، ولفظ المسألة جاء على وجهين عن ثقات المتقدِّمين من سبيل هذه النَّظائر، ولا مانع من ثبوت وجهين أو أكثر في سماع لفظ من ألفاظ العربيَّة، وذلك أشهر من أن يُبسط في هذا الموضع.

المسألة الخامسة والثلاثون :

((يُقال: ما أَشْأَمَ فُلاناً، والعامَّةُ تقول: ما أَيْشَمَهُ. وقد شَأَمَ فلانٌ على قومه يَشْأَمُهم، فهو شائمٌ، إذا جَرَّ عليهم الشُّؤْم، وقد شُئِمَ عليهم، فهو مَشْؤُومٌ، إذا صار شُؤْماً عليهم[١٩٠٧]))[١٩٠٨].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه اشتقاق التَّعجب –ما أَفْعَلَهُ– وتركيبها من فعل الشُّؤْم الثلاثيِّ، وذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ صياغته على ما جاء في نصِّ المسألة، وخالف بعض العوامِّ هذا الأصل في قولهم: ما أَيْشَمَهُ[١٩٠٩]، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول من أقوال أهل العربيَّة المتقدِّمين والمتأخرين يُجيز استعمال ما نُسب إلى بعض العوامِّ في نصِّ المسألة؛ فجمهورهم أهمل ما نُسب إلى العوامِّ مكتفياً بذكر الصواب في المسألة، وبعضهم نصَّ على لحن العامَّة في صياغتها، وصوَّب انحراف لسانهم فيها.

المانعون :

نصَّ جمع من أهل العربيَّة على خطأ استعمال ما نُسب إلى العوامِّ –ما أَيْشَمَهُ– في هذه

([١٩٠٦]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٨٩، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٥٢٩، والمنتخب لكراع النَّمل ٥١٥/١، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٧٣، والمخصص لابن سيده ٤٠٣/٤،

([١٩٠٧]) انظر: الصحاح للجوهري ١٩٥٧/٥ .

([١٩٠٨]) ٣١٥/١٢ .

([١٩٠٩]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٥١، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٠، والصحاح للجوهري ١٩٥٧/٥، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢١٦، وعمدة القاري للعيني ١٤٩/١٤، وتاج العروس للزبيدي ٤٤٦/٣٢.

المسألة، وذكروا أنَّ الصواب في اشتقاق صيغة التَّعجُّب أن يُقال فيه: ما أَشْأَمَهُ[١٩١٠]. ومن ذلك قول ابن السِّكِّيت في باب ما يُهمَز ممَّا تركت العامَّةُ همزَه: ((وتقول: ما أَشْأَمَ فلاناً على نفسه. والعامَّة تقول: ما أَيْشَمَهُ. وقد شَأَمَ فلانٌ قومَه يَشْأَمُهم، إذا كان عليهم مشؤوماً، وقد شُئِمَ عليهم، وهم قوم مَشَائيم))[١٩١١]. ومنه أيضاً قول ابن قتيبة في باب ما يُهمَز من الأسماء والأفعال والعوامُّ تُبدل الهمزة فيه أو تُسقطها: ((وما أَشْأَمَ فلاناً، وهو مَشْؤوم، وهم مَشَائيم))[١٩١٢]. ومنه أيضاً قول الجوهريِّ في نصِّ المسألة.

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ ما نُسب إلى العوامِّ هنا خطأ محض لم يأتِ فيه من المسموع دليل، وليس له من وجوه التَّخريج تأويل، فالمسموع عن العرب في هذه الصيغة للتَّعجُّب: ما أَشْأَمَهُ. وهو الذي عليه قياس القاعدة في هذه المسألة[١٩١٣]؛ لأنَّه من الفعل شَأَمَ؛ فلا وجه لإقحام الياء وحذف الهمز، ولو كانت الياء منه لصحَّت الصيغة، كما قالوا في مقام البَرَكَة: ما أَيْمَنَ فلاناً، وهو من الفعل يَمَنَ[١٩١٤]، وهذا الخطأ في لسان بعض العوامِّ يسوقنا إلى خطأ آخر يتعلَّق به، وهو قولهم: مَيْشُوْم، والصَّواب فيه: مَشْؤُوم[١٩١٥]، وقد يكون منشأ اللَّحن في الأوَّل من الثاني.

فإن قيل: إنَّ هذا من باب المزاوجة المتوهَّمة؛ فلفظ المَيْشُوْمَ على لسانهم مراعاة للفظ

([١٩١٠]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٥١، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٠، والصحاح للجوهري ١٩٥٧/٥، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢١٦، وعمدة القاري للعيني ١٤٩/١٤، وتاج العروس للزبيدي ٤٤٦/٣٢.

([١٩١١]) إصلاح المنطق ص١٥١ .

([١٩١٢]) أدب الكاتب ص٣٧٠ .

([١٩١٣]) انظر: الأصول لابن السَّرَّاج ٩٨/١، وأوضح المسالك لابن هشام ٢٦٥/٣، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٧٧/٣.

([١٩١٤]) انظر: الصحاح للجوهري ٢٢٢٠/٦، والنهاية لابن الأثير ٣٠٢/٥، والتاج للزبيدي ٣٠٢/٣٦.

([١٩١٥]) انظر: عمدة الكتَّاب للنحَّاس ص٤١٩، ولحن العوام للزُّبيدي ص٣٢٤، والمدخل للخمي ص٢١٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٥٠٣، وشفاء الغليل للخفاجي ص٢٨٢، والتاج للزَّبيدي ٨٩/١، ومعجم تيمور٢٦٠/٤.

قلتُ: وقد عدَّه ابن مكي الصقلي في تثقيفه ص٢٤٠ من لحن الخواصِّ، وقد مرَّ بك في التمهيد أنَّ العاميَّ والخاصيَّ وصفان متبدِّلان باختلاف الزَّمان والمكان؛ فما وُصف بأحدهما في صقع أو عصر لا يلزم غيرهما، وما زال استعمال المَيْشُوْم باقياً في لسان بعض عوامِّ أهل هذا العصر، ومنه قول الشاعر عبد الله بن محمد الفرج (ت١٣١٩هـ):

قولوا لميشومٍ عَدته السَّناعة وازرى يميِّز اليوم كوعه من البوع !

انظر: ديوانه ص١٨٢ .

المَيْمُوْن؛ فهما نقيضان يكثر إلصاق أحدهما بالآخر في الإبانة بالنَّقيض، وعليه ألحقوا سبيل اشتقاق أحدهما بالآخر؛ فقالوا: مَا أَيْشَمَهُ، كما قالوا: مَا أَيْمَنَهُ؛ لأنَّ في المزاوجة سعة في تبديل الاشتقاق لمناسبة التركيب. فالجواب من ثلاثة أوجه؛ الأول: إنَّ التَّوهُّم احتمال من المعترض، وليس دليلاً في معرض الاحتجاج، ولا يستقيم هنا أن يتفرَّد الاحتمال بموضع من مواضع الاستدلال. والثاني: إنَّ توهُّم العوامِّ غير معتبر في وجه السَّماع الثابت والقياس المطَّرد في المسألة؛ فالتَّوهُّم يكون في تخريج بعض ما جاء من المسموع عند بعض أهل العربيَّة، وليس تخريجاً للحن ألسنة العوامِّ. والثالث: لا وجه لإقحام المزاوجة في هذا التَّأويل؛ فوزن المَشْؤوم كوزن المَيْمون، وكذلك صيغة التَّعجُّب منهما؛ فلا مزيَّة لما نُسب إلى بعض العوامِّ على ما انحرف عنه في تحسين التَّركيب أو تغيير وزن الملفوظ به أو تبديل آخر حرف فيه بما يماثل آخر مثيله، وبهذه الأوجه يسقط الإشكال.

المسألة السادسة والثلاثون :

((والعَجَمُ، بالتَّحريك: النَّوَى نَوَى التَّمر والنَّبِق، الواحدة عَجَمَة مثل قَصَبَة وقَصَب، يُقال: ليس لهذا الرُّمَّان عَجَمٌ، قال يعقوب: والعامَّة تقوله: عَجْمٌ، بالتَّسْكين[١٩١٦]))[١٩١٧].

نقل ابن منظور من الأزهريِّ والجوهريِّ هذه المسألة في أنَّ لفظ العَجَم -بفتح الجيم- اسم كالنَّوى، وقد نصَّ بعض أهل العربيَّة على أنَّ تسكين الجيم لحن شائع بين بعض العوامِّ، ولم يُسمع ذلك عن العرب[١٩١٨]، ولهذا الوجه نظائر من المسموع تراها في بيان المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول من أقوال أهل العربيَّة المتقدِّمين والمتأخرين يُجيز استعمال ما نُسب

([١٩١٦]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٥٠/١، والصحاح للجوهري ١٩٨٠/٥. قلتُ: قد أدخل ابن منظور كلام الأزهريِّ في كلام الجوهريِّ، قال الأزهريُّ: ((وقال ابن السِّكِّيت وغيره: العَجَمُ: نَوَى التَّمر والنَّبِق، واحدته عَجَمَة)). وقال الجوهريُّ: ((والعَجَمُ، بالتَّحريك: النَّوَى وكلُّ ما كان في جوف مأكول، كالزَّبيب وما أشبهه....، الواحدة عَجَمَة مثل قَصَبَة وقَصَب، يُقال: ليس لهذا الرُّمَّان عَجَمٌ، قال يعقوب: والعامَّة تقول: عَجْمٌ، بالتَّسْكين)).

([١٩١٧]) ٣٩١/١٢ .

([١٩١٨]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٧٣، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٤، والصحاح للجوهري ١٩٨٠/٥، والمدخل لابن هشام اللخمي ص١٨٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٣٨، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٧٥، والمزهر للسيوطي ٣١٤/١، والجُمانة لابن الإمام التونسي ص٤٦، والتاج للزبيدي ٦٢/٣٣.

إلى بعض العوامِّ في نصِّ المسألة؛ فكثير منهم أهمل ما نُسب إلى العوامِّ مكتفياً بذكر الصواب في المسألة، وبعضهم نصَّ على لحن العامَّة بتسكين الجيم، وصوَّب انحراف لسانهم فيها.

المانعون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ الصواب في هذا اللفظ أن يُقال بفتح الجيم ليس غير، أمَّا تسكينها فخطأ[١٩١٩]، ومنه قول ابن السكِّيت في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً قول ابن قتيبة في باب ما جاء مُحرَّكاً والعامَّةُ تُسكِّنه: ((وعَجَمُ التَّمر، وعَجَمُ الرُّمَّان، للنَّوَى والحَبِّ))[١٩٢٠]. ومنه أيضاً قول ابن هشام اللَّخميِّ: ((ويقولون للنَّوَاة: العَجْمُ، بإسكان الجيم، والصواب العَجَمُ، بفتحها))[١٩٢١].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ تسكين الجيم في لفظ المسألة خطأ محض لم يأتِ فيه من المسموع دليل، وليس له من وجوه التَّخريج تأويل، والصواب عَجَم[١٩٢٢]، ومنه قول ابن عبَّاس –رضي الله عنهما– عن نَخْل الجنَّة: ((ليس فيها عَجَمٌ))[١٩٢٣]. ومنه أيضاً قول الأعشى:

مَقَادَكَ بِالخَيْلِ أَرْضَ العَدُوْ وَجُذْعَانُهَا كَلَفِيْظِ العَجَمْ[١٩٢٤]

فإن قيل: يجوز في ثانيه التَّسكين والفتح قياساً، كما قالوا: النَّهَرُ والنَّهْرُ، والشَّعَرُ والشَّعْرُ، والصَّخَرُ والصَّخْرُ، وغيرها كثير. فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ الأصل في هذه الألفاظ ونظائرها تسكين ثانيها في المسموع عن العرب، ويجوز عند الكوفيين فتح ثانيها قياساً لكثرة

([١٩١٩]) انظر: الغريب المصنف لأبي عُبيد ٢١٣/١، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص١٧٣، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٤، والجمهرة لابن دريد ٢٤٩/١، والصحاح للجوهري ١٩٨٠/٥، والمدخل للخمي ص١٨٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٣٨، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٧٥، والمصباح للفيومي ص٢٠٥، وحياة الحيوان للدميري ٢٤٦/١، والمزهر للسيوطي ٣١٤/١، والجُمانة لابن الإمام ص٤٦، والتاج للزبيدي ٦٢/٣٣.

([١٩٢٠]) أدب الكاتب ص٣٨٤ .

([١٩٢١]) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٨٢ .

([١٩٢٢]) يستعمل بعض العوامِّ في عصرنا لفظ العَجَم للمعنى نفسه، واستعمالهم فصيح على ما جاء عن العرب لفظاً ودلالة. انظر: معجم الأصول الفصيحة للعبودي ٧٦/٩.

([١٩٢٣]) انظر: صفة الجنة لابن أبي الدنيا برقم ٥١، والمستدرك للحاكم برقم ٣٧٧٦، وصحيح الترغيب والترهيب للألباني برقم ٣٧٣٥.

([١٩٢٤]) انظر: ديوانه ص ٢٩٣ .

المسموع في هذه المسألة، وهو عند البصريين موقوف على السَّماع، وأصل لفظ مسألتنا هنا فتح ثانيه، وليس تسكينه؛ فبينهما خلاف لا يسوغ فيه إلحاق مسألتنا بالأخرى. والآخر أنَّ قياس الكوفيين فيما ذُكر مشروط بأن يكون ثاني أحرف اللَّفظ حرفاً من حروف الحلق[١٩٢٥]، وليس لفظ مسألتنا -كما ترى- من ذلك.

فإن قيل: جاء عن العرب في غير الحلقيِّ الوجهان؛ فقالوا: النَّشَزُ والنَّشْزُ، والصَّدَعُ والصَّدْعُ، والنَّفَرُ والنَّفْرُ، والسَّطَرُ والسَّطْرُ، والقَدَرُ والقَدْرُ، والدَّرَكُ والدَّرْكُ[١٩٢٦]. فالجواب: هذه ألفاظ قليلة تُسمع، ولا يقاس عليها، ولم أقف على من قال بالقياس في هذه المسألة؛ فهي موقوفة على ثبوت السَّماع في وجهيها، ولفظ المسألة لم يثبت في تسكين ثانيه سماع، ولو كان قليلاً، وعلى ذلك لا يجوز تسكين ثانيه؛ فلم يثبت فيه عن العرب دليل، ولم يظهر فيه مسوِّغ وجيه من تأويل.

المسألة السابعة والثلاثون :

((وفي حديث بيع الثَّمر: إمَّا لا فلا تَبايعوا حتَّى يَبْدو صلاحُه. قال ابن الأثير: هذه كلمة تَرِد في المحاورات كثيراً، وقد جاءت في غير موضع من الحديث، وأصلها: إنْ ومَا ولا، فأُدغمت النُّونُ في الميم، ومَا زائدة في اللَّفظ لا حكم لها، وقد أمالت العرب لا إمالة خفيفة، والعوامُّ يُشبعون إمالتها فتصير ألفُها ياءً، وهي خطأ، معناها: إنْ لم تَفْعل هذا فليكن هذا[١٩٢٧]))[١٩٢٨].

نقل ابن منظور هذه المسألة من ابن الأثير، وهي في وجه ضبط هذا التَّركيب نطقاً وكتابة، فسُمع عن بعض العرب أنَّ ألفه الأخيرة تُمال إلى الياء، وقد نُسب إلى بعض العوامِّ إشباع إمالة الألف[١٩٢٩]، وهو وجه مُشْكِل في توجيهه نطقاً وكتابةً؛ فمنهم من يرى أنَّها إمالة خفيفة لا

([١٩٢٥]) للاستزادة انظر: المحتسب لابن جني ٨٤/١، والمخصص لابن سيده ٤٠٧/٤، وشرح الشافية للرضي ٤٧/١.

([١٩٢٦]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٩٥، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٥٢٦، والمزهر للسيوطي ١٠٩/٢.

([١٩٢٧]) انظر: النهاية ٧٢/١. والحديث في صحيح البخاري برقم ٢١٩٣، والسنن الكبرى للبيهقي برقم ١٠٦٠٥. قلتُ: كلام ابن الأثير بنصِّه وفصِّه من كلام المديني في كتابه المجموع المغيث ٩٢/١، وأثنى ابن الأثير عليه خيراً في مقدمته.

([١٩٢٨]) ٣٥/١٣-٣٦. وجاءت المسألة نفسها أيضاً في ٤٦٨/١٥-٤٦٩.

([١٩٢٩]) انظر: لحن العامة لأبي حاتم ص٥٣، والتهذيب للأزهري ٣٠٤/١٥، والتكملة للجواليقي ص٨٠، وأمالي ابن الشجري ١١٧/٢، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٣٧/١، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٧٧، والنهاية لابن

يظهر رسمها، ومنهم من يرى صحَّة إشباع الإمالة، ورسمها بعضهم لذلك ياء، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض العلماء إلى أنَّ إشباع إمالة الألف صواب، ورسمها بعضهم لذلك ياء[١٩٣٠]، ومنه قول ابن عبَّاد: ((إن أَخَّرتَ ذلك الفعلَ فافعلْ هذا إمَّا لا، وقيل: إمَّا لِيْ))[١٩٣١]. ومنه أيضاً قول الجوهريِّ: ((وقولهم: إمَّا لِيْ فافعل كذا، بالإمالة، أصله: إنْ لا، ومَا صلةٌ، ومعناه: إنْ لا يكن ذلك الأمرُ فافعل كذا))[١٩٣٢]. ومنه أيضاً ما ذكره بدر الدِّين العينيُّ: ((قد تُكتب (لا) هذه بلام وياء، وتكون (لا) مُمالة، ومنهم من يكتبها بالألف، ويجعل عليها فتحة محرفة علامة للإمالة، فمن كتب بالياء تبع لفظ الإمالة، ومن كتب بالألف تبع أصل الكلمة))[١٩٣٣].

المانعون :

ذهب بعض العلماء إلى منع إمالة الألف في هذا التَّركيب مطلقاً؛ فاللَّام مفتوحة قبل ألف قائمة حسب أصلها، وإمالة العوامِّ هنا خطأ محض على هذا الرأي[١٩٣٤]، ومن ذلك قول أبي حاتم السِّجستانيِّ في هذه المسألة: ((والصَّواب: إمَّا لَا، غير مُمال لأنَّ الأدوات لا تُمال))[١٩٣٥]. ومنه أيضاً قول الفيوميِّ عندما بسط الكلام عن هذا التَّركيب: ((وقيل: الصَّواب

الأثير ٧٢/١، والمنهاج للنووي ٨٠/٩، وتصحيح التصحيف للصفدي ص١٢٨، والتاج للزبيدي ٥٠٤/٤٠.

قلتُ: ما زال بعض عوامِّ الإسكندريَّة في مصر يقولون: أُمَّالِي، والشائع بين أهل مصر قولهم: أُمَّالِيه أو أُمَّال، وقد يكون ذلك من أصل مسألتنا، وقد بسط الحديث في قولهم أحمد تيمور في معجمه الكبير في الألفاظ العاميَّة ٦٨/٢.

(١٩٣٠) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩١/٢، والمحيط لابن عبَّاد ١٦٦/١٠، والصحاح للجوهري ٢٥٥٤/٦، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٣٧/١، ومطالع الأنوار لابن قُرْقُوْل ٢٨٤/١، والمجموع المغيث للمديني ١٧٣/٣، وشرح مسند الشافعي للرافعي ٣٥٨/٢، وعمدة القاري للعيني ٤/١٢، وإرشاد الساري للقسطلاني ٨٧/٤، والمطالع النصرية للهُوريني ص٢٣٤.

(١٩٣١) المحيط ١٦٦/١٠ .

(١٩٣٢) الصحاح ٢٥٥٤/٦ .

(١٩٣٣) عمدة القاري ٤/١٢ .

(١٩٣٤) انظر: لحن العامة للسجستاني ص٥٣، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٠٤/١٥، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٣٧/١، وكشف المشكل لابن الجوزي ٢٢/٢، ومطالع الأنوار لابن قُرْقُول ٢٨٤/١، والمصباح للفيومي ص٣٤٩، وفتح الباري لابن حجر ١١٨/٧، ونخب الأفكار للعيني ١٢٦/١٠، والتاج للزبيدي ٥٠٤/٤٠.

(١٩٣٥) لحن العامة ص٥٣. وقد نقله الأزهريُّ في موضعه من التهذيب ٣٠٤/١٥.

عدم الإمالة لأنَّ الحروف لا تُمال))[١٩٣٦].

وذهب بعض العلماء إلى جواز الإمالة الخفيفة اليسيرة -الإمالة الصُّغرى- ليس غير، ومنع إشباع الإمالة -الإمالة الكُبرى- في هذا التَّركيب؛ فمن أشبع الإمالة من العوامِّ فقد أخطأ على هذا الرأي[١٩٣٧]، وهذا الذي جاء عليه نصُّ المسألة، ونقله ابن منظور في موضعه.

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ الإمالة في هذا التَّركيب سليمة؛ لأنَّها ثابتة في المسموع، وقد أقرَّها جمع من كبار اللغويين والنحويين وشُرَّاح الحديث المتقدِّمين والمتأخرين[١٩٣٨]، وهم حجَّة على غيرهم من منكريها؛ فمن علم حجَّة على من لم يعلم، فإن قيل: إنَّ الحروف لا تدخلها الإمالة. فالجواب: الأصل أنَّ الحروف لا تُمال في العربيَّة غير أنَّ بعضها جاء في المسموع مُمالاً؛ فخرجت هذه الحروف المُمالة عن أصلها؛ فتُحفظ، ولا يُقاس عليها، وممَّا سُمع الإمالة في مسألتنا؛ فتُحفظ، ولا يُقاس عليها، ولا يصحُّ ردُّها لمخالفتها القياس في عدم إمالة الحروف؛ لأنَّ السماع مقدَّم على القياس هنا.

فإن قيل: قد قبلتُ الإمالة في هذا التَّركيب لكنَّها إمالة خفيفة يسيرة لا إشباع فيها، وهذا المقصود في نصِّ المسألة. فالجواب: لقد أثبت جمع من المتقدِّمين -كما مرَّ بك- الإمالة دون تخصيص، وإذا أُطلق وصف الإمالة فالمقصود به الإمالة الكبرى؛ لأنَّ الإمالة تنقسم إلى قسمين؛ أحدهما الإمالة الصُّغرى، وتُعرف بأنَّها الإمالة اليسيرة أو المُرقَّقة أو الضَّعيفة أو اللَّطيفة، والآخر الإمالة الكُبرى، وتُعرف بأنَّها الإمالة المُشبعة أو المحضة أو الخالصة أو الشَّديدة، وإذا أُطلق وصف الإمالة دون تحديد فالمقصود به الإمالة الكُبرى، ولا يعني ذلك المبالغة في الإشباع إلى درجة قلب الألف ياء؛ فهذا يدخل في باب القلب لا الإمالة[١٩٣٩].

([١٩٣٦]) المصباح المنير ص٣٤٩ .

([١٩٣٧]) انظر: المجموع المغيث للمديني ٩٣/١، وجامع الأصول ٤٦٧/١، والنهاية لابن الأثير ٧٢/١، والمنهاج للنووي ٨٠/٩، والتوضيح لابن الملقن ٤٨٣/١٤، وعمدة القاري للعيني ٩٥/١٠، والتاج للزبيدي ٥٠٤/٤٠.

([١٩٣٨]) انظر: العين للخليل ٢٣٨/٨، والأصول لابن السرَّاج ٢٥٤/٢، والمحيط لابن عبَّاد ١٦٦/١٠، والمنصف لابن جني ١٢٣/١، والصحاح للجوهري ٢٥٥٤/٦، ودرَّة الغوَّاص للحريري ص١٤٠، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٣٧/١، والإنصاف للأنباري ٧٢/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٧٥/٤، والمنهاج للنووي ٧٩/٩، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٢٢، والمصباح للفيومي ص٣٤٩، وفتح الباري لابن حجر ١١٨/٧، والتاج للزبيدي ٥٠٥/٤٠.

([١٩٣٩]) للاستزادة انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيَّان ١٢/١، والنشر لابن الجزري ٢٤/٢، والإتقان للسيوطي ٢٥٦/١،

فإن قيل: إنَّ مَن خطَّأ بعض العوامِّ يقصد من ذلك إشباع الإمالة إشباعاً مبالغاً فيه إلى أن تُقلب الألف ياء. فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ قلب الألف ياء ليس ضرباً من ضروب الإمالة، إنَّما هو من مسائل القلب، ولو كان المقصود بالتخطئة ذلك لوجب أن يُعبَّر عنه بالقلب لا الإمالة المُشبعة، ولو وقع القلب في لسان أحدهم فهو خطأ ليس له من المسموع دليل، وليس له وجه من وجوه التأويل، والآخر أنَّ هذا احتمال من المعترض، وإذا ورد الاحتمال بطل الاستدلال؛ فالظاهر أنَّ تخطئة المانع في المسألة متوجِّهة إلى الإمالة الشَّديدة -الإمالة الكُبرى- في التَّركيب، والاكتفاء بالإمالة اليسيرة -الإمالة الصُّغرى- فيه، وليس على ذلك دليل؛ فالأصل في الإمالة أن تكون شديدة لا تصل إلى القلب، وعليه عُدَّت الإمالة الشديدة من الحروف المستحسنة في قراءات القرآن الكريم وشعر الفصحاء، وقد قال سيبويه -على قبره شآبيب الرَّحمة- في معرض حديثه عن حروف العربيَّة: ((وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هنَّ فروع، وأصلها من التِّسعة والعشرين، وهي كثيرة يُؤْخَذ بها وتُستحسَن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: ....، والألف التي تُمال إمالة شديدة))[١٩٤٠].

المسألة الثامنة والثلاثون :

((حَرَّان: اسم بلد، وهو فَعَّال، ويجوز أن يكون فَعْلَانَ، والنِّسبة إليه: حَرْنَانِيٌّ، كما قالوا: مَنَّانِيٌّ، في النِّسبة إلى مَانِي، والقياس مانَوِيٌّ، وحَرَّانِيٌّ على ما عليه العامَّة[١٩٤١]))[١٩٤٢].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ في وجه النِّسبة إلى حَرَّان في المسموع عن فصحاء العرب، وهو على حَرْنَانِيٍّ، ونُسب إلى العوامِّ مخالفة السَّماع واتِّباع أمثلة القياس فيه على حَرَّانِيٍّ[١٩٤٣]، وقد اختلف العلماء في هذا الوجه بين الإجازة والمنع، وإليك بيان

والتاج للزبيدي ٢٤/٢٣، وتوجيه النظر للجزائري ٨٢٨/٢، ومعجم علوم القرآن للجرمي ص٥٠، والإمالة في القراءات واللهجات العربية لعبد الفتاح شلبي ص٣٤، ومختصر العبارات لإبراهيم الدوسري ص٣١.

[١٩٤٠] ولم يذكر سيبويه الإمالة اليسيرة أو الخفيفة. انظر: الكتاب ٤٣٢/٤، وارتشاب الضرب لأبي حيَّان ١٢/١.

[١٩٤١] انظر: الصحاح للجوهري ٢٠٩٨/٥.

[١٩٤٢] ١١١/١٣. قلتُ: أسقط ابن منظور بعض منقوله للعلم به؛ ففي الصحاح: ((والنِّسبة إليه حرنانيٌّ على غير قياس)).

[١٩٤٣] انظر: الصحاح للجوهري ٢٠٩٨/٥، ومعجم البلدان لياقوت ٢٣٥/٢، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣١٥/١، وشذرات الذهب لابن العماد ٣٦٩/٣، والتاج للزبيدي ٤٠٨/٣٤، ومعجم الأغلاط اللغوية للعدناني ص١٥١.

المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض العلماء إلى أنَّ النِّسبة إلى حَرَّان حَرَّانِيٌّ، وهي التي أثبتها جمهرة ما وقفتُ عليه من علماء التاريخ والأنساب والبلدان[١٩٤٤]، ومنه قول ابن العماد الحنبليِّ: ((فائدة: الحَرَّانِيُّ نسبةٌ إلى حَرَّان، وهي مدينة مشهورة بالجزيرة، خرج منها علماء أجلَّاء، منهم بنو تيمية وغيرهم))[١٩٤٥]. ومنه قول محمد العدنانيِّ بعد بسطه الأقوال في المسألة ابتداء بقول الجوهريِّ: ((وأنا لا أرى ما يُسوِّغ تخطئة حَرَّانِيٍّ ما دام هذا العدد الضَّخم من الأعلام حَرَّانيين دون أن نجد بينهم علماً واحداً حَرْنانيّاً، وإن كنتُ لا أستطيع تخطئة من يقول: حَرْنَانيٌّ، ما دامت مجامعنا لم تُخطِّئ ذلك، ليت مجامعنا تزيل من لغتنا جميع الشَّواذ التي لا ضرورة لها))[١٩٤٦].

المانعون :

ذهب جمع من العلماء إلى أنَّ الصَّواب المسموع عن العرب في النِّسبة إلى حَرَّان حَرْنَانِيٌّ، أمَّا الحَرَّانِيُّ فجارٍ على القياس غير أنَّه لا يصحُّ؛ لأنَّه قياس خالف مسموعاً؛ فيُؤخذ حينئذٍ بالسَّماع لا القياس[١٩٤٧]، ومن ذلك قول الجوهريِّ في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً قول الفيروزآباديِّ في النِّسبة إلى حَرَّان: ((والنِّسبة: حَرْنَانِيٌّ، ولا تقل: حَرَّانِيٌّ، وإن كان قياساً))[١٩٤٨].

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ النِّسبة إلى حَرَّان صواب من مجموع ثلاثة أوجه؛ الأوَّل: هذه النِّسبة كانت شائعة في عصر الاحتجاج اللُّغوي وبعده بين علماء اللُّغة والتاريخ والأنساب

([١٩٤٤]) انظر: الأنساب للسمعاني ١٠٧/٤، واللباب لابن الأثير ٣٥٣/١، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣١٥/١، ومرآة الجنان لليافعي ١٦١/٢، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدِّين ٣٢٩/٢، وشذرات الذهب لابن العماد ٣٦٨/٣، وكوثر المعاني للشنقيطي ٤٨٥/١، ومعجم الأغلاط اللغوية للعدناني ص١٥١.

([١٩٤٥]) شذرات الذهب ٣٦٨/٣ .

([١٩٤٦]) معجم الأغلاط اللغوية ص١٥١ .

([١٩٤٧]) انظر: الصحاح للجوهري ٢٠٩٨/٥، ومعجم البلدان للحموي ٢٣٥/٢، والقاموس للفيروزآبادي ١٩٩/٤، وتاج العروس للزبيدي ٤٠٨/٣٤، ومحيط المحيط للبستاني ص١٦٥، ومتن اللغة لأحمد رضا ٧٥/٢، ومعجم الأغلاط للعدناني ص١٥١.

([١٩٤٨]) القاموس ١٩٩/٤ .

والطَّبقات في أعلام الرِّجال[١٩٤٩]، ولو كانت خطأ لنبَّه إلى ذلك كبار اللُّغويين قبل الجوهريِّ لشهرتها، والثَّاني: نصَّ كثير من النَّحويين المتقدِّمين -قبل الجوهريِّ- على شواذِّ النَّسب في بابه[١٩٥٠]، ولم يذكروا مثال المسألة في موضعه رغم شهرته وكثرة المنتسبين إلى هذا البلد، والثالث: الأصل في المسألة أن تكون النِّسبة إلى هذا البلد على حَرَّانِيٍّ؛ لأنَّه القياس، ولا يحتاج ذلك إلى أن يُنصَّ عليه؛ لأنَّه مثال من أمثلة كثيرة لا تُحصى في قياس باب النَّسب عن العرب.

فإن قيل: نصُّ قول الجوهريِّ يدلُّ على أنَّ المسموع فيه حَرْنَانِيٌّ ليس غير؛ فلا وجه للعدول عنه إلى غيره، ولو وافق قياساً؛ لأنَّ السَّماع إذا عارض قياساً أُخذ السَّماع وحده. فالجواب: قال الجوهريُّ: ((وبَهْرَاء: قبيلة من قضاعة والنِّسبة إليهم: بَهْرَانِيٌّ مثال بَحْرَانِيٍّ، على غير قياس، لأنَّ قياسه بَهْرَاويٌّ))[١٩٥١]. فهل يعني ذلك عدم صحَّة صيغة قياسه؟ الجواب: لا؛ لأنَّ هذا منتهى علم الجوهريِّ -رحمه الله- في المسموع، أو هو من سبيل اختياره الأعلى؛ فالنِّسبة إلى بَهْرَاء أتت أيضاً في المسموع على بَهْرَاويٍّ[١٩٥٢]؛ وعليه فالقطع بعدم سماع حَرَّانيٍّ بحجَّة قول الجوهريِّ الذي لم يُسبق إلى هذا القول ليست قويَّة -في نظري- إذا دقَّقنا في الأوجه الثلاثة السابقة.

المسألة التاسعة والثلاثون :

((قال اللِّحْيانيُّ: أَزْنَنْتُهُ بمال وبعلم وبخير، أي ظننتُه به، قال: وكلام العامَّة: زَنَنْتُهُ، وهو خطأ[١٩٥٣]....، ولا يُقال: زَنَنْتُهُ بكذا، بغير ألف[١٩٥٤]))[١٩٥٥].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ وابن سيده، وهي في وجه بنية هذا اللَّفظ، ونقل

([١٩٤٩]) ومن أشهر هؤلاء الأعلام دوراناً بين المتقدِّمين التَّابعيُّ المحدِّث أبو سعيد الحَرَّانيُّ (ت١٢٧هـ)، والتَّابعيُّ الفقيه أبو عون الحَرَّانيُّ (ت١٣٢هـ)، والتَّابعيُّ المحدِّث أبو روح الحَرَّانيُّ (ت١٦٨هـ)، واللُّغويُّ الثِّقة أبو شعيب الحَرَّانيُّ (ت٢٤٦هـ)، والطَّبيب أبو الحسن الحَرَّانيُّ (ت٢٨٨هـ)، وغيرهم خلق كثير في سائر العلوم والفنون.

([١٩٥٠]) انظر: الكتاب لسيبويه ٣٣٥/٣، والأصول لابن السرَّاج ٨١/٣، وعمدة الكتَّاب للنحَّاس ص٢٥٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩١/٤، وعلل النحو لابن الورَّاق ص٥٤٢، واللمع لابن جني ص٢١٠.

([١٩٥١]) الصحاح ٥٩٨/٢ .

([١٩٥٢]) انظر: الكتاب لسيبويه ٣٣٧/٣، والجمهرة لابن دريد ٣٣٢/١، والتاج للزبيدي ٢٦٥/١٠.

([١٩٥٣]) انظر: المحكم لابن سيده ١٠/٩ .

([١٩٥٤]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١١٧/١٣ .

([١٩٥٥]) ٢٠٠/١٣ .

عنهما أنَّ الصَّواب استعماله مهموزاً على أَفْعَلَ، وقد نسب بعض علماء العربيَّة إلى بعض العوامِّ حذف همزه على فَعَلَ[١٩٥٦]، وهو وجه قد اختلفوا فيه؛ فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه، وخطَّأه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب كثير من أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال الفعل زَنَنْتُهُ صواب، وهو كاستعمال الفعل أَزْنَنْتُهُ؛ لأنَّهما وجهان ثابتان في المسموع عن فصحاء العرب للمعنى نفسه على أَفْعَلَ وفَعَلَ[١٩٥٧]، ومن ذلك قول ابن قتيبة في باب فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ باتِّفاق معنى: ((زَنَنْتُ به خيراً، وأَزْنَنْتُ))[١٩٥٨]. ومنه أيضاً قول ابن دريد: ((ويُقال: زَنَنْتُهُ بخير أو شرٍّ، إذا ظننتُه به، وأَزْنَنْتُهُ أيضاً، لغتان فصيحتان))[١٩٥٩].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ الصواب في فعل المسألة أن يستعمل مهموزاً على أَفْعَلَ؛ فتقول فيه: أَزْنَنْتُهُ، أمَّا حذف همزه على فَعَلَ فخطأ؛ لأنَّه استعمال طارئ جاء على خلاف المسموع فيه[١٩٦٠]، ومنه ما جاء عن اللِّحْيانيِّ والأزهريِّ في نص المسألة من تخطئة صريحة.

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ الفعلين كليهما صواب، وإن كان المهموز أكثر دوراناً في ألسنة الفصحاء، وهو الوجه المتَّفق عليه بين المتنازعين، وقد جاء عليه قول الشَّاعر:

([١٩٥٦]) انظر: المحكم لابن سيده ١٠/٩، وتاج العروس للزبيدي ١٥٦/٣٥.

([١٩٥٧]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٣٥، والتقفية للبَنْدَنِيْجِي ص٦٥١، وجمهرة اللغة لابن دريد ١٣١/١، والمحكم لابن سيده ١٠/٩، والأفعال لابن القطاع ٩٩/٢، والاقتضاب للبطليوسي ١٨٠/٣، وأساس البلاغة للزمخشري ٤٢٤/١، وما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي ص٤٤، والنهاية لابن الأثير ٣١٦/٢، والمصباح للفيومي ص١٣٤، والقاموس للفيروزآبادي ٢٢٥/٤، وخزانة الأدب للبغدادي ٤٣٠/٣، والتاج للزبيدي ١٥٦/٣٥، والمعجم الوسيط ٤٠٣/١.

([١٩٥٨]) أدب الكاتب ص٤٣٥ .

([١٩٥٩]) جمهرة اللغة ١٣١/١ .

([١٩٦٠]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١١٧/١٣، والمحكم ١٠/٩، والمخصص لابن سيده ٣٤٦/٤، والمصباح للفيومي ص١٣٤، والتاج للزبيدي ١٥٦/٣٥. وجاء في تهذيب اللغة أنه لا يكون إلا في الشرِّ، وخالفه غيره، وقد مرَّ بك.

إِنْ كُنْتَ أَزْنَنْتَنِيْ بِهَا كَذِباً جَزْءُ فَلَاقَيْتَ مِثْلَهَا عَجِلاً[١٩٦١]

وقد أهمل غير المهموز في مادَّته الخليل والجوهريُّ وابن فارس[١٩٦٢]، فإن قيل: إنَّ اتِّفاق المتنازعين على المهموز دليل على أنَّه الأعلى الذي يجب أن يُؤخذ به، ويطَّرح ما سواه لضعفه. فالجواب من ثلاثة أوجه؛ الأوَّل: لم أقف على من حكم على غير المهموز من المتقدِّمين بالضَّعف، ولو سلَّمنا للمعترض ذلك -وهو غير مسلَّم- فالضَّعيف لا يُردُّ، وإن كان أقلَّ استعمالاً من لفظ آخر، قال ابن جني: ((ولا يمنعك قوَّةُ القويِّ من إجازة الضعيف أيضاً؛ فإنَّ العرب تفعل ذلك))[١٩٦٣]. والثَّاني: جاء غير المهموز -كما مرَّ بك- عن بعض كبار أهل العربيَّة، ومن علم حجَّة على من لم يعلم، وليس الضِّدُّ بالضِّدِّ، والثَّالث: ثبوت أكثر من وجه عن العرب شائع، ولغات العرب كلُّها حجَّة، وإنَّما الحكم في درجات الصَّواب، وليس الخطأ والصَّواب، وشيوع وجه منها بين ألسنة العوامِّ لا يعني اطِّراحه أو تخطئته، وقد قال البَطَلْيَوْسِيُّ: ((وإنما ذكرنا هذا ليُعْلَم أن لقول العامة مخرجاً على هذه اللغة))[١٩٦٤]. وقال ابن هشام اللخميُّ: ((ولا يجب أن تُلَحَّن بها العامَّة لكونها لغة مسموعة))[١٩٦٥]. وقال الزَّبيديُّ: ((ونسبتُه للعامة لا يوجب كونه لحناً، وإنَّما يُقال: إنَّها في مقابلة الأفصح والأشهر؛ فتأمَّل))[١٩٦٦].

المسألة الأربعون :

((قال ابن الأعرابيِّ: هو الفَدَانُ، بتخفيف الدَّال. وقال أبو حاتم: تقول العامَّةُ: الفَدَّانُ، والصَّواب الفَدَانُ، بالتَّخفيف[١٩٦٧]. قال ابن برِّي: ذكره سيبويه في كتابه، ورواه عنه أصحابه

([١٩٦١]) جَزْء: اسم رَجُل. والبيت بلا عزو في العين للخليل ٣٢٩/٨، وغريب الحديث لأبي عُبيد ٨٠/١، والأضداد لأبي بكر الأنباري ص٩٣، والتهذيب للأزهري ٢٥٨/١٥، والصحاح للجوهري ٢١٣٢/٥، ومقاييس اللغة لابن فارس ٥/٣. وهو لحضرمي بن عامر الأسديِّ في الوحشيَّات لأبي تمام ص٢٢٤، والبيان للجاحظ ٣١٥/٣، والتعازي للمبرد ص٢٥٩، والأمالي للقالي ص٧٦، وجمهرة الأمثال للعسكري ٣٧٥/١، والتاج للزبيدي ١٥٦/٣٥.

([١٩٦٢]) انظر: العين ٣٥٠/٧، والصحاح ٢١٣٢/٥، ومقاييس اللغة ٥/٣ .

([١٩٦٣]) الخصائص ٦٠/٣ .

([١٩٦٤]) الاقتضاب ١٨١/٢ .

([١٩٦٥]) المدخل إلى تقويم اللسان ص٢٨ .

([١٩٦٦]) تاج العروس ٧٢/١٨ .

([١٩٦٧]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٠٠/١٤ .

فَدَان، بالتَّخفيف، وجمعه على أَفْدِنَة[١٩٦٨]))[١٩٦٩].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ وابن برِّي، وهي في وجه ضبط دال الفَدان في المسموع عن العرب، فمن اللُّغويين من يرى أنَّ دال الفَدَان مُخفَّفة مفتوحة ليس غير، وقد نُسب إلى بعض العوامِّ تشديدها على فَدَّان[١٩٧٠]، ومن اللُّغويين من يرى أنَّ تشديد الدَّال صواب كالتَّخفيف، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب كثير من أهل العربيَّة إلى أنَّ لفظ الفَدَّان –بتشديد الدَّال– صواب؛ لأنَّه من الثابت في المسموع عن بعض فصحاء العرب[١٩٧١]، ومن ذلك ما قاله الجوهريُّ: ((والفَدَّان: آلة الثَّورين للحرث، وهو فعَّال بالتَّشديد، وقال أبو عمرو: هي البقرة التي تحرُث، والجمع الفَدَادِين، بالتَّخفيف))[١٩٧٢]. ومن ذلك أيضاً ما قاله ابن سيده: ((والفَدَانُ: الذي يَجمع أداة الثَّورين في القِرَان، والجمع أَفْدِنَةٌ وفُدُنٌ، والفَدَّانُ كالفَدَانِ، وقيل: الفَدَّانُ الثَّور....، والفَدَّان أيضاً: المزرعة))[١٩٧٣].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ الصَّواب في لفظ المسألة أن يُخفَّف حرف الدَّال على فَدَان ليس غير[١٩٧٤]، ومن ذلك ما جاء في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً ما ذكره الأزهريُّ: ((والفَدَانُ:

([١٩٦٨]) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٩٥/٥ .

([١٩٦٩]) ٣٢١/١٣. جاء في الموضع نفسه أنَّ الفَدان يعني ما يجمع أداة الثَّورين في القِرَان للحرث في الزَّرع، والبقر أو الثَّور أو الثَّورين المقترنين فيُحرث عليهما، والمكان الذي يُزرع فيه.

([١٩٧٠]) انظر: لحن العامة لأبي حاتم السجستاني ص٦٥، وتهذيب اللغة للأزهري ١٠٠/١٤.

([١٩٧١]) انظر: غريب الحديث لأبي عُبيد ٢٠٣/١، وديوان الأدب للفارابي ٣٣٠/١، ولحن العوام للزبيدي ص٣٠٢، والصحاح للجوهري ٢١٧٦/٦، ومجمل اللغة لابن فارس ٧١٤/١، والتلخيص للعسكري ص٢٩٩، والمحكم لابن سيده ٣٥١/٩، وتثقيف اللسان للصقلي ص١٦٨، والأساس للزمخشري ١١/٢، والمعرَّب للجواليقي ص٤٧٦، وشمس العلوم للحميري ٥١٢٥/٨، وفي التعريب لابن برِّي ص١٢٩، والنهاية لابن الأثير ٤١٩/٣، والمصباح للفيومي ص٢٤١، والقاموس للفيروزآبادي ٢٥٥/٤، والتاج للزبيدي ٤٩٨/٣٥، والمعجم الوسيط ٦٧٧/٢.

([١٩٧٢]) الصحاح ٢١٧٦/٦ .

([١٩٧٣]) المحكم ٣٥١/٩ .

([١٩٧٤]) انظر: لحن العامَّة لأبي حاتم السجستاني ص٦٥، وتهذيب اللغة للأزهري ١٠٠/١٤، والتنبيه والإيضاح لابن برِّي

يَجمع أداة ثورين في القِرَان، بتخفيف الدَّال))[١٩٧٥]. وقد جاء اللَّفظ مضبوطاً بتخفيف الدَّال دون إشارة إلى حكم تشديده عند بعض المتقدِّمين[١٩٧٦].

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ تشديد الدَّال على فَدَّانٍ وجه ثابت في المسموع عن فصحاء العرب، وكفى بمن روى هذا الوجه من ثقات أهل العربيَّة المتقدِّمين -كما مرَّ بك- شهيداً لقبوله واستعماله، وهم أكثر من منكري هذا الوجه، فإن قيل: قد أنكره بعض اللُّغويين لعدم ثبوته عندهم. فالجواب: عدم العلم لا يعني العلم بالعدم، وإن عذرنا المنكر في تخطئته لعدم علمه برواية المشدَّد، فلا يُعذر من علم رواية المشدَّد عن ثقات، ثم أنكرها لإنكار من لم يصله هذا الوجه؛ فهذه حجَّة مخرومة واهية، وقد جاء على تشديد الدَّال قول الرَّاجز:

أَسْوَدُ كَاللَّيْلِ وَلَيْسَ بِاللَّيْلِ
لَهُ جَنَاحَانِ وَلَيْسَ بِالطَّيْرِ
يَجُرُّ فَدَّاناً وَلَيْسَ بِالثَّوْرِ[١٩٧٧]

فإن قيل: هذا ممَّا يُؤخذ على الشَّاعر، وقد يكون من باب الضَّرورة الشِّعريَّة. فالجواب: لا يُؤخذ قول على شاعر، وقد جاء بما قال وجه مسموع عن فصحاء العرب، وقد أثبته جمع من ثقات اللُّغويين المتقدِّمين، أمَّا الضَّرورة الشَّعريَّة فلا وجه لها هنا أيضاً في لفظ مرويٍّ سائغ في نثر الفصحاء -كما مرَّ بك- قبل شعرهم، وعليه فالوجهان -بتخفيف الدَّال وتشديدها- صواب لا وجه لتخطئة منكر فيهما.

المسألة الحادية والأربعون :

((ابن الأعرابيِّ: يَا هَيَاهُ، ويَا هَيَاهِ، ويَا هَيَاتَ، ويَا هَيَاتِ، كلُّ ذلك بفتح الهاء. الأصمعيُّ: العامَّة تقول: يَا هِيَا. وهو مولَّد، والصَّواب: يَا هَيَاهُ، بفتح الهاء، ويَا

٢٩٥/٥، والتاج للزبيدي ٤٩٩/٣٥.

([١٩٧٥]) تهذيب اللغة ١٠٠/١٤ .

([١٩٧٦]) انظر: الكتاب لسيبويه ٦٠٢/٣، واللمع لابن جني ص١٧٥، والتنبيه والإيضاح لابن بري ٢٩٥/٥، وشرح الشافية للرضي ١٢٥/٢، والتاج للزبيدي ٤٩٩/٣٥.

([١٩٧٧]) لم أقف على قائله، وهو في تهذيب اللغة للأزهري ١٠٠/١٤، وربيع الأبرار للزمخشري ٢١١/٤، والتاج للزبيدي ٤٩٨/٣٥. وقد جمع بين اللام والراء في قافيته.

هَيَا[١٩٧٨]))[١٩٧٩].

نقل ابن منظور من الأزهريِّ وجه ضبط هاء هذا اللَّفظ، وهو لفظ يُقال في سياق الطَّلب والنِّداء، وقد ضبطه كثير من أهل اللُّغة بفتح الهاء -هَيَاه أو هَيَا- ليس غير، ونسب بعضهم كسر الهاء إلى العوامِّ[١٩٨٠]، وهو وجه قد اختلف فيه اللُّغويُّون بين مجيز ومانع، وإليك البيان.

المُجيزون :

ذهب بعض اللغويين إلى أنَّ كسر الهاء ثابت عن العرب؛ فليس هذا من كلام المولَّدين ابتداء ليُخطَّأ مُستعمله؛ فيُقال: يا هَيَاه، ويا هِيَاه، ويا هَيَا، ويا هِيَا، ومنه قول ابن بُزُرْج اللُّغويِّ[١٩٨١]: ((وقالوا: يا هَيَا، ويا هِيَا، إذا كلَّمتَه من قريب))[١٩٨٢]. ومنه قول أبي بكر الأنباريِّ: ((وقال السِّجستانيُّ: وقوم كثيرون يقولون: يا هِيَاهِ. وليس من كلام العرب، وهو مولَّد...، قال أبو بكر: وهذه غلط من السِّجستانيِّ، وحكى الكسائيُّ والفرَّاء جميعاً: يا هِيَاهِ))[١٩٨٣]. وقد نقل الزَّبيديُّ أقوال بعض المانعين، ثم نقل بعدها قول ابن بُزُرْج، وقال بعده: ((فتأمَّلْ))[١٩٨٤]. وكأنَّه يُشير بذلك إلى عدم التَّسليم بتخطئة المخطِّئين لكسر الهاء،

([١٩٧٨]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٥٨/٦ .

([١٩٧٩]) ٥٦٥/١٣ .

([١٩٨٠]) انظر: لحن العامة للسجستاني ص٧١، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٥٨/٦، وتاج العروس للزبيدي ٤١٥/٣٦، ٥٦٤/٣٦.

([١٩٨١]) هو عبد الرحمن بن بُزُرْج اللغويُّ، كان حافظاً للغريب والنوادر، وله كتاب في النوادر، وقد قرأه أبو منصور الأزهريُّ، ووجد فيه فوائد كثيرة نقلها في معجمه، وعدَّه من ثقات الرواة عن العرب وأصحاب المعرفة الثاقبة وحفَّاظ النوادر، ولم أقف على كتاب النوادر، وأظنه مفقوداً، عاش ابن بزرج في القرن الثاني من الهجرة، ولم أقف على سنة وفاته.
انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٧/١، وإنباه الرواة للقفطي ١٦١/٢ .

([١٩٨٢]) قلتُ: جاء قول ابن بزرج في آخر الكلام عن هذه المسألة في لسان العرب، ولم أجده في مصدر من مصادر ابن منظور الخمسة، وأرى تخريج ذلك على أحد وجهين؛ أحدهما أن ابن منظور نقله من التهذيب، وسقط من نسخة التهذيب التي وصلتنا؛ لأنَّ ما قبله كان نقلاً طويلاً من التهذيب، ثم خُتم بقول ابن بزرج، وابن بزرج ممَّن اشتهر الأزهريُّ بنقل أقواله كثيراً، والآخر أنَّ ابن منظور نقله من نوادر ابن بزرج مباشرة أو من مصدر آخر، وأضافه في نهاية المسألة، وقد مرَّ بك في التمهيد أنَّ ابن منظور قد يضيف إلى المادة من غير مصادره الخمسة، والله أعلم.

([١٩٨٣]) المذكر والمؤنث ٢٠٧/٢ .

([١٩٨٤]) تاج العروس ٤١٥/٣٦ .

والله أعلم.

المانعون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى عدم جواز كسر الهاء؛ لأنَّه لم يُسمع من العرب، وإنَّما هو من ألسنة المولَّدين بعد عصور الاحتجاج اللُّغويِّ؛ فيلزم القائل انتحاء لسان العرب في ضبطه[١٩٨٥]، ومن ذلك ما جاء من أقوال بعض أهل العربيَّة في نصِّ المسألة.

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ الشائع بين فصحاء العرب فتح الهاء؛ فيُقال: يا هَيَاه، ويا هَيَا، وهو الضَّبط الذي عليه جمهور من وقفتُ عليه من أهل اللُّغة[١٩٨٦]، فإن قيل: هذا دليل يُقوِّي ما جاء في أصل المسألة. فالجواب: هذا غير صحيح؛ فالحكم على شيء بأنَّه الشائع أو الأصح أو الأكثر لا يعني بالضَّرورة تخطئة غيره؛ لأنَّه قد يكون صواباً دون صواب، وكسر الهاء في المسألة –في رأيي– صواب؛ لأنَّ ذلك من المسموع عن طريق بعض الثقات من أهل الرواية الذين عُرفوا –كما مرَّ بك– بالضَّبط وتتبع القليل والنَّادر في القرن الثاني من الهجرة، وهو زمن متقدِّم، ورواية الثقة مقبولة، وإن خالفت غيرها[١٩٨٧]، وفي معجمات اللغة وكتبها كثير من أمثال ذلك، ولا مانع من ثبوت الوجهين أو أكثر في ضبط اللَّفظ إن كان عن ثقة، فإن قيل: إنَّ كسر الهاء هنا من القليل النَّادر، ولا يعَّول عليهما. فالجواب: الصواب درجات، ولا يصحُّ ردُّ استعمال عربيٍّ وتخطئته لقلَّته، بل هو صواب أدنى من صواب، وقد قال ابن جني في بعض الوجوه القليلة والضَّعيفة من لغات العرب: ((إلا أنَّ إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنَّه يكون مخطئاً لأجود اللُّغتين))[١٩٨٨]. فالمسألة –كما ترى– يتعاورها الصواب والأصوب، وليس الصواب والخطأ، والله أعلم.

([١٩٨٥]) انظر: لحن العامة للسجستاني ص٧١، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٨/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٥٨/٦، وتاج العروس للزبيدي ٤١٥/٣٦، ٥٦٤/٣٦.

([١٩٨٦]) انظر: العين للخليل ١٠٧/٤، والمنتخب لكراع النمل ٢٩٤/١، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٨/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٥٨/٦، وفقه اللغة للثعالبي ص٢٣٩، والمخصص لابن سيده ٢٢٠/١، والإبانة للعوتبي ٦٥١/٤، وتاج العروس للزبيدي ٥٦٤/٣٦، والمعجم الوسيط ١٠٦٧/٢.

قلتُ: كره بعض العلماء استعمال لفظ هَيَاه في هذا الموضع؛ لأنَّ هذا اللَّفظ اسم من أسماء الشيطان؛ فزهَّدوا فيه. انظر: العين للخليل ١٠٧/٤، والتهذيب للأزهري ٢٥٨/٦، والإبانة للعوتبي ٦٥١/٤، والتاج للزبيدي ٥٦٢/٣٦.

([١٩٨٧]) للاستزادة راجع: الخصائص لابن جني ٢١/٢–٢٨، والمزهر للسيوطي ١٢٩/١–١٤٤.

([١٩٨٨]) الخصائص ١٢/٢ .

المسألة الثانية والأربعون :

((وأَدَّى الشَّيْءَ: أَوْصَلَهُ، والاسم الأَدَاءُ، وهو آدَى للأمانةِ منه[١٩٨٩]، بمدِّ الألف[١٩٩٠]، والعامَّةُ قد لَهِجوا بالخطأ، فقالوا: فلانٌ أَدَّى للأمانةِ. وهو لحن غير جائز[١٩٩١]))[١٩٩٢].

صاغ ابن منظور هذا النصَّ من مجموع ما نقله من الأزهريِّ والجوهريِّ وابن سيده، وهو في وجه تركيب أسلوب التَّفضيل في هذا المثال؛ فذهب بعض أهل اللُّغة إلى أنَّ الصَّواب فيه أن يكون على أَفْعَل؛ فيُقال: آدَى، ونسبوا إلى العوامِّ اللَّحن فيه على أَدَّى[١٩٩٣]، وفي الخطأ والتَّصويب كليهما كلام، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول من أقوال المتقدِّمين والمتأخرين يُجيز فيه صاحبه أن يُقال في التَّفضيل: فلانٌ أَدَّى للأمانة من فلانٍ. إنَّما هو تركيب منسوب إلى لحن العوامِّ.

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ الصواب في المسألة للتَّفضيل مدُّ الهمزة، أمَّا عدم مدِّها فهو خطأ محض[١٩٩٤]، ومن ذلك قول الخليل: ((وأَدَّى فلانٌ ما عليه أَدَاءً وتَأْدِيَةً، وفلانٌ آدَى للأمانةِ من فلانٍ، غير أنَّ العامَّة قد لَهِجوا بالخطأ، يقولون: فلانٌ أَدَّى للأمانةِ، وهذا في

([١٩٨٩]) انظر: المحكم لابن سيده ٤٤٩/٩ .

([١٩٩٠]) انظر: الصحاح للجوهري ٢٢٦٦/٦ .

([١٩٩١]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٦٢/١٤. قلتُ: نقله الأزهريُّ من معجم العين ٩٨/٨، ونصُّ منقوله: ((وقال اللَّيث: يُقال: أَدَّى فلانٌ ما عليه أَدَاءً وتَأْدِيَةً. قال: وتقول: فلانٌ آدَى للأمانةِ من فلانٍ، والعامَّة قد لَهِجوا بالخطأ، فقالوا: فلانٌ أَدَّى للأمانةِ، وهو لحن غير جائز. قلتُ أنا: وما علمتُ أحداً من النحويين أجازوا آدَى، لأنَّ أَفْعَلَ في باب التعجب لا يكون إلا في الثلاثيِّ، ولا يُقال: أَدَى، بالتخفيف بمعنى أَدَّى بالتشديد، ووجه الكلام أن يُقال: فلانٌ أحسنُ أَدَاءً)).

قلتُ: ذكر الأزهريُّ باب التَّعجب هنا، وتركيب المسألة في باب التفضيل، وقصده –والله أعلم– أنَّ ما يجري في المسألة هنا على باب التعجب فإنه يجري على باب التفضيل؛ فضوابط البابين واحدة في المسألة، والمقدَّم باب التَّعجب، وهذا الذي ينصُّ عليه النحويُّون عادة في باب التفضيل.

([١٩٩٢]) ٢٦/١٤ .

([١٩٩٣]) انظر: العين للخليل ٩٨/٨، وتهذيب اللغة للأزهري ١٦٢/١٤، وتاج العروس للزبيدي ٥٣/٣٧.

([١٩٩٤]) انظر: العين للخليل ٩٨/٨، وتهذيب اللغة للأزهري ١٦٢/١٤، والصحاح للجوهري ٢٢٦٦/٦، ومجمل اللغة لابن فارس ٩٠/١، وشمس العلوم للحميري ٢١٣/١، وتاج العروس للزبيدي ٥٣/٣٧.

النَّحو غير جائز))[١٩٩٥]. ومنه أيضاً قول نَشْوَان الحِمْيَريِّ: ((ويُقال: فلانٌ آدَى للأمانةِ من فلانٍ. بهمزة ممدودة على مثال أَفْعَل، ولا يُقال: أَدَّى. بهمزة مقصورة وتشديد الدَّال))[١٩٩٦].

قلتُ: الصَّواب –والله أعلم– أنَّ ما نُسب إلى العوامِّ خطأ محض لم يأتِ به من المسموع دليل، وليس له من أوجه القياس تأويل؛ فلا يصحُّ أن يُقال في التَّفضيل: فلانٌ أَدَّى للأمانة من فلانٍ. فإن قيل: فما الصَّواب في تركيب المسألة؟ فالجواب: يصحُّ لك في تركيب المسألة وجهان؛ أحدهما أن تأتي بواسطة تُؤدِّي المعنى المقصود؛ فتقول: فلانٌ أفضل أداءً للأمانةٍ من فلانٍ. وهذا الذي عليه قاعدة باب التَّفضيل؛ لأنَّ الفعل على وزن فَعَّلَ؛ فهو زائد على ثلاثة أحرف، وما زاد على ثلاثة أحرف يُصاغ تركيب التفضيل منه بواسطة تناسب دلالته[١٩٩٧].

والآخر أن يكون بهمزة ممدودة على آدَى؛ فتقول: فلانٌ آدَى للأمانةِ من فلانٍ. ومنه قول النبيِّ –صلى الله عليه وآله وسلَّم– في حقِّ يهوديٍّ: ((كذبَ، قد علمَ أنِّي مِن أَتْقَاهم للهِ وآدَاهم للأمانةِ))[١٩٩٨]. فإن قيل: وما وجه اشتقاقه للتفضيل هنا، وهو من فعل زائد على ثلاثة أحرف؟ فالجواب: هذا من المسموع الشاذِّ الذي نقله ثقات في موضعه، وقد يُوجَّه ذلك على أحد أمرين؛ أحدهما أنَّ هذا المسموع جاء على أَفْعَل مباشرة على أنَّه من فِعْلٍ ثلاثيٍّ، وإن لم تستعمله العرب، وقد ذكر هذا التخريج بعض النَّحويين فيما جاء مسموعاً على بابي التَّعجب والتفضيل مباشرة، وهو زائد على ثلاثة أحرف[١٩٩٩]، والآخر أنَّ أصل الفعل آدَى يدلُّ على القوَّة والإعانة[٢٠٠٠]، وهذا المعنى يستقيم في المسألة في قوَّة أمانة المُفضَّل، والفعل آدَى على وزن أَفْعَلَ، وما كان على وزن أَفْعَلَ يجوز فيه صوغ التَّفضيل والتَّعجب منه مباشرة عند جمع من النَّحويين، ومنه قولهم في التفضيل: فلانٌ أَعْطَى للمالِ من فلانٍ[٢٠٠١]. وكيف تصرَّفت

([١٩٩٥]) العين ٩٨/٨ .

([١٩٩٦]) شمس العلوم ٢١٣/١ .

([١٩٩٧]) انظر: الأصول لابن السَّراج ١٠٣/١، واللمع لابن جني ص١٣٨، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ٢٣١٩/٥.

([١٩٩٨]) انظر: سنن الترمذي برقم ١٢١٣، وسنن النسائي برقم ٤٦٣٢، والمستدرك للحاكم برقم ٢٢٠٧. وصحَّحه الألبانيُّ في صحيح سنن الترمذي وصحيح سنن النسائي في موضع الحديث نفسه فيهما.

([١٩٩٩]) انظر: الكتاب لسيبويه ١٠٠/٤، والأصول لابن السراج ١٥٤/٣، والفائق للزمخشري ٣١/١.

([٢٠٠٠]) انظر: التهذيب للأزهري ١٦٢/١٤، والصحاح للجوهري ٢٢٦٥/٦، والتاج للزبيدي ٥٣/٣٧.

([٢٠٠١]) انظر: علل النحو لابن الوراق ص٣٢٩، والتذييل لأبي حيَّان ٢٥٠/١٠، وشرح الأشموني على الألفية ٣٠٠/٢.

الحال فالوجهان سليمان، وإن كان الأوَّل أظهر وأكثر شيوعاً، أمَّا ما نُسب إلى العوامِّ فهو خطأ محض.

المسألة الثالثة والأربعون :

((والعربُ تقول: أَتَاني فلانٌ في حاجةٍ فمَا أَلَوْتُ رَدَّه. أي ما استطعتُ، وأَتَاني في حاجةٍ، فأَلَوْتُ فيها. أي اجتهدتُ، قال أبو حاتم: قال الأصمعيُّ: يُقال: ما أَلَوْتُ جَهْداً. أي لم أَدَع جَهْداً، قال: والعامَّةُ تقول: ما آلُوْكَ جَهْداً. وهو خطأ[٢٠٠٢]))[٢٠٠٣].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في منع تعدِّي هذا الفعل إلى مفعولين؛ فلا يستقيم عند بعض أهل العربيَّة أن تقول: ما أَلَوْتُكَ جَهْداً، أو لا آلُوْكَ جَهْداً. ونُسب هذا اللَّحن في التركيب إلى العوامِّ[٢٠٠٤]، وقد أجاز هذا الوجه جمع من أهل اللُّغة، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب كثير من أهل العربيَّة إلى أنَّ هذا التَّركيب المنسوب إلى العوامِّ صواب مسموع عن العرب، وله تأويل وجيه يقوِّيه[٢٠٠٥]، ومنه قول الخليل: ((ومَا أَلَوْتُكَ نُصْحاً، والمصدر الأُلِيُّ والأُلُوُّ، بمنزلة العُتِيِّ والعُتُوِّ))[٢٠٠٦]. ومنه أيضاً قول الأزهريِّ: ((ويُقال: إنِّي لا آلُوْكَ نُصْحاً))[٢٠٠٧]. ومنه أيضاً قول ابن هشام الأنصاريِّ: ((ويختصُّ التَّضمين عن غيره من المعدِّيات بأنَّه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عُدِّي ((أَلَوْتُ)) بقصر الهمزة بمعنى ((قَصَّرتُ)) إلى مفعولين بعد أن كان قاصراً، وذلك في قولهم: لا آلُوْكَ نُصْحاً، ولا آلُوْكَ

([٢٠٠٢]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣١٠/١٥ .

([٢٠٠٣]) ٤٠/١٤. قلتُ: حذف ابن منظور بعض ما جاء في النصِّ المنقول من تهذيب الأزهريِّ على أنَّه معلوم من السياق، والنصُّ في التهذيب: ((والعامَّة تقول: ما آلوكَ جَهْداً، بالكاف، وهو خطأ)).

([٢٠٠٤]) انظر: لحن العامة للسجستاني ص٥٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٣١٠/١٥، وتاج العروس للزبيدي ٩٠/٣٧.

([٢٠٠٥]) انظر: العين للخليل ٣٥٦/٨، والتقفية للبَنْدَنِيْجِي ص٦٧٩، والتهذب للأزهري ٣١١/١٥، والصحاح للجوهري ٢٢٧٠/٦، ومجمل اللغة لابن فارس ١٠١/١، والكشاف للزمخشري ٤٠٦/١، وشمس العلوم للحميري ٣١٠/١، والتفسير الكبير للرازي ٣٤٠/٨، وأنوار التنزيل للبيضاوي ٣٥/٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٣١٧/٣، والدر المصون للسمين الحلبي ٣٦٣/٣، ومغني اللبيب لابن هشام ص٤٩٤، والتاج للزبيدي ٨٩/٣٧، والمعجم الوسيط ٢٥/١.

([٢٠٠٦]) العين ٣٥٦/٨ .

([٢٠٠٧]) التهذيب ٣١١/١٥ .

جَهْدا. لمَّا ضمِّن معنى ((لا أَمْنَعُكَ))، ومنه قول الله -تعالى-: ﴿لا يَأْلُوْنَكُمْ خَبَالاً﴾[٢٠٠٨]))[٢٠٠٩].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ هذا الفعل لا ينصب مفعولين؛ فلا يصحُّ أن يكون هذا التَّركيب -في مثال المسألة- بالكاف؛ لأنَّه لم يُسمع عن العرب على هذا الإعمال، وإنَّما الصَّواب فيه أن تقول: لا آلُوْ جَهْداً أو ما أَلَوْتُ جَهْداً[٢٠١٠]، ومن ذلك ما جاء في نصِّ المسألة.

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ هذا الفعل تضمَّن أكثر من معنى عن العرب، ومن ذلك التَّقصير والتَّرْك والاجتهاد والاستطاعة والمنع[٢٠١١]، ومنها يأتي إعمال هذا الفعل على ثلاثة أوجه سليمة؛ الأوَّل: يُستعمل لازماً إذا دلَّ على الإبطاء والتَّقصير؛ فتقول: لا آلُو في حاجتِكَ، وما أَلَوْتُ في نُصحِكَ[٢٠١٢]. والمعنى: لا أُقصِّر في حاجتِكَ، وما قصَّرتُ في نُصحِكَ، قال أبو حيَّان: ((أَلَا: متعدٍّ إلى واحد بحرف الجر، يُقال: ما أَلَوْتُ في الأمر. أي ما قصَّرتُ فيه))[٢٠١٣].

والثاني: يُستعمل متعدِّياً إلى مفعول -مرَّ بنصِّ المسألة- إذا دلَّ على الاستطاعة أو التَّرك؛ فتقول: لا آلُو هذا، وما أَلَوْتُه. والمعنى: لا أستطيعه، وما استطعتُه، أو لا أتركه، وما تركتُه[٢٠١٤]. قال ابن قتيبة: ((ما أَلَوْتُ هذا، ولا استطعتُه، ويُقال: لا آلُو كذا، أي لا

([٢٠٠٨]) آل عمران : ١١٨ .

([٢٠٠٩]) مغني اللبيب ص٤٩٤ .

([٢٠١٠]) انظر: لحن العامة للسجستاني ص٥٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٣١٠/١٥، وتاج العروس للزبيدي ٩٠/٣٧.

([٢٠١١]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣١٠/١٥، وإكمال الإعلام لابن مالك ٤٩/١، والقاموس للفيروزآبادي ٣٢٠/٤، وتاج العروس للزبيدي ٩٣/٣٧، والمعجم الوسيط ٢٥/١.

([٢٠١٢]) انظر: ديوان الأدب للفارابي ٢٠٠/٤، والتهذيب للأزهري ٣١٠/١٥، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٢٨/١، والبحر المحيط لأبي حيَّان ٣١٧/٣، ومغني اللبيب لابن هشام ص٤٩٤، والتاج للزبيدي ٨٨/٣٧.

([٢٠١٣]) البحر المحيط ٣١٧/٣ .

([٢٠١٤]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٢١، وغريب الحديث لابن قتيبة ٣٢٦/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٣١٠/١٥، والصحاح للجوهري ٢٢٧٠/٦، والمحكم لابن سيده ٤٤٧/١٠، والتاج للزبيدي ٩٠/٣٧.

أستطيعه))[٢٠١٥].

والثالث: يُستعمل هذا الفعل متعدِّياً إلى مفعولين -مرَّ في قول المجيزين- إذا دلَّ على المنع ونحوه؛ فتقول: لا آلُوْكَ هذا، وما أَلَوتُكَ هذا. والمعنى: لا أمنعكَ إيَّاه، وما منعتُكَ إيَّاه، قال الزمخشريُّ عن الآية السَّابقة: ((أَلَا في الأمرِ يَأْلُو، إذا قصَّر فيه، ثمَّ استعمل معدَّى إلى مفعولين في قولهم: لا آلُوْكَ نُصحاً، ولا آلُوْكَ جَهداً، على التَّضمين، والمعنى: لا أمنعكَ نُصحاً))[٢٠١٦].

المسألة الرابعة والأربعون :

((وقال أبو طالب: قولُ العامَّةِ: آوَهْ، ممدود، خطأ، إنَّما هو: أَوَهْ مِن كذا، وأَوْهِ منه، بقصر الألف[٢٠١٧]))[٢٠١٨].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه ضبط هذا اللَّفظ الذي يُستعمل للتَّوجُّع والشِّكاية، وقد ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ همزته لا تُمدُّ في هذا الموضع، إنَّما هذا المدُّ من تحريف بعض العوامِّ[٢٠١٩]، وأجاز هذا الاستعمال آخرون، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب كثير من أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال آوَهْ -بالمدِّ وتشديد الواو مفتوحة وتسكين الهاء- صواب؛ لأنَّه وجه من وجوه هذا اللَّفظ المسموعة عن العرب[٢٠٢٠]، ومن ذلك قول ابن جني: ((ومنها آوَتَاهْ، وهي اسم أتألَّم، وفيها لغات: آوَتَاهْ، وآوَهْ، وأَوَّهْ، وأَوْهُ، وأَوْهِ، وأَوْهَ،

([٢٠١٥]) غريب الحديث ٣٢٦/١ .

([٢٠١٦]) الكشَّاف ٤٠٦/١. وقد ذُكر في منصوبه الثاني أنَّه منصوب على نزع الخافض، وتمييز، وحال، وبدل اشتمال. وكيف تصرَّف التَّوجيه فالتَّركيب صواب. انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٣١٧/٣، والدر المصون للسمين الحلبي ٣٦٣/٣.

([٢٠١٧]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٤٧٤/١٥ .

([٢٠١٨]) ٥٤/١٤ .

([٢٠١٩]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٤٧٤/١٥ .

([٢٠٢٠]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٥٥/٦، والمحيط لابن عبَّاد ٩٨/٤، والخصائص لابن جني ٣٨/٣، والصحاح للجوهري ٢٢٢٥/٦، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٦٣/١، والمحكم لابن سيده ٤٤٩/٤، والإبانة للعوتبي ١٥٨/٢، والمدخل للخمي ص١٩٥، وسفر السعادة للسخاوي ١٢٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٤، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ٢٣٠٠/٥، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص١٦، والتاج للزبيدي ٣٣٠/٣٦، ومعجم الأغلاط اللغوية للعدناني ص٣٨. وقد أحصى الزَّبيديُّ فيها أكثر من عشرين وجهاً مسموعاً، وزاد عليه العدنانيُّ.

وأَوِّ))[٢٠٢١]. ومنه أيضاً قول الجوهريِّ: ((قولهم عند الشِّكاية: أَوْهِ مِن كذا. ساكنة الواو، إنَّما هو توجُّع...، وربَّما قلبوا الواو ألفاً، فقالوا: آهِ مِن كذا. وربَّما شدَّدوا الواو وكسروها وسكَّنوا الهاء، فقالوا: أَوِّهْ مِن كذا. وربَّما حذفوا مع التَّشديد الهاء، فقالوا: أَوِّ مِن كذا. بلا مدٍّ، وبعضهم يقول: آوَّهْ. بالمدِّ والتَّشديد وفتح الواو ساكنة الهاء، لتطويل الصَّوت بالشِّكاية، وربَّما أدخلوا فيه التَّاء، فقالوا: أَوَّتَاهْ. يُمدُّ ولا يُمدُّ))[٢٠٢٢].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ مدَّ الهمزة في هذا الموضع من أَوَّهْ خطأ، وإنَّما هو من تحريف بعض العوامِّ، ولم أقف على قول يُخطِّئها صراحة سوى قول أبي طالب اللُّغويِّ[٢٠٢٣] الذي جاء في نصِّ المسألة، وقد أهملها جمع من اللُّغويين في معرِض ذكر لغات هذا اللَّفظ[٢٠٢٤].

قلتُ: الصَّواب –والله أعلم– أنَّ استعمال هذا اللَّفظ بلا مدٍّ على أَوَّهْ وأَوْهِ أكثر دوراناً في كتب اللغة ومعجماتها عن فصحاء العرب –حسب علمي– من استعماله ممدوداً على آوَّهْ، وقد جاء كثيراً في ألسنة الشعراء، ومن ذلك قول الشَّاعر:

فَأَوْهِ مِنَ الذِّكْرَى إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا وِمِنْ بُعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وَسَمَاءِ[٢٠٢٥]

أمَّا استعمال آوَّهْ –بالمدِّ– فصواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ جمعاً من ثقات أهل العربيَّة المتقدِّمين والمتأخرين ذكروا هذا الوجه من جملة لغات هذا اللَّفظ –كما مرَّ بك– دون

([٢٠٢١]) الخصائص ٣٨/٣ .

([٢٠٢٢]) الصحاح ٢٢٢٦/٦ .

([٢٠٢٣]) هو المفضَّل بن سلمة اللُّغويُّ الكوفيُّ، من أعلام رواة اللغة، ومن أشهر شيوخه أبوه سلمة بن عاصم صاحب الفرَّاء وابن السكِّيت وثعلب، صنَّف أبو طالب في اللغة والأدب ومعاني القرآن والنحو والخطِّ، له كتاب الفاخر فيما يجري على ألسن الناس من الأقوال، وله كتاب فيما تلحن فيه العامَّة، توفي عام واحد وتسعين ومئتين من الهجرة.
انظر: معجم الشعراء للمَرْزُبَانيِّ ص٣٨٤، وإنباه الرواة للقفطي ٣٠٥/٣، وبغية الوعاة للسيوطي ٢٩٦/٢.

([٢٠٢٤]) انظر: العين للخليل ١٠٤/٤، والزاهر لأبي بكر الأنباري ١٠٤/١، والأفعال لابن القطَّاع ٦٣/١، ودرَّة الغوَّاص للحريري ص١٢٥، والنهاية لابن الأثير ٨٢/١، والقاموس للفيروزآبادي ٢٩٠/٤، والمعجم الوسيط ٣٣/١.
قلتُ: أحصى الزَّبيديُّ –في الموضع السابق من معجمه– اثنتين وعشرين لغة مسموعة عن العرب في هذا اللفظ.

([٢٠٢٥]) انظر: العين للخليل ٤٣٩/٨، والزاهر لأبي بكر الأنباري ١٠٤/١، وديوان الأدب للفارابي ١٤٢/٤، والتهذيب للأزهري ٢٥٥/٦، والخصائص لابن حني ٣٨/٣، والصحاح للجوهري ٢٢٢٦/٦. ولم أقف على قائله.

تضعيف له أو تزهيد فيه، وهم حجَّة على غيرهم، والآخر أنَّ مدَّ الهمزة يناسب صوت الشَّاكي والمتوجِّع بها -كما ذكر الجوهريُّ- في هذا الموضع، ولذلك نظير يحسن به في لغة العرب، فلفظ آمِيْن مُدَّت همزته من لفظ أَمِيْن؛ لأنهما وجهان مسموعان عن فصحاء العرب للمعنى ذاته في هذا الاستعمال، والمدُّ هنا يناسب مقام الدَّاعي؛ فأُشبعت الهمزة المفتوحة؛ فنشأت من الإشباع الألف[٢٠٢٦].

فإن قيل: أهمل هذا الوجه -آوَهْ- كثير من أعلام اللُّغة في معرِض لغات لفظ المسألة، وهذا يدلُّ على أنَّه وجه ضعيف أو مطَّرَح. فالجواب: إهمال هذا الوجه -في رأيي- راجع إلى أمرين؛ أحدهما أنَّ المُهمِل لم يعرفه؛ فلم يذكره من الوجوه، والآخر أنَّه عرفه غير أنَّه أهمله لضعف ونحوه، وكيف تصرَّفت الحال فمن ذكرها من الثقات حجَّة على هؤلاء وعلينا.

المسألة الخامسة والأربعون :

((العامَّة تقول: بَنَى بأَهْلِه. وهو خطأ، وليس من كلام العرب، وكأنَّ الأصل فيه أنَّ الدَّاخل بأهلِه كان يضرب عليها قبَّة ليلة دخوله ليدخل بها فيها، فيقال: بَنَى الرَّجلُ على أهلِه[٢٠٢٧]))[٢٠٢٨].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ والجوهريِّ وابن الأثير، وهي في مسألة تعدِّي الفعل بَنَى إلى معموله بحرف الجرِّ عَلَى في هذا الموضع، ونسب جمع من أهل العربيَّة تعدِّي هذا الفعل هنا بالباء إلى لحن العوامِّ[٢٠٢٩]، وأجاز آخرون هذا الوجه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

([٢٠٢٦]) انظر: الخصائص لابن جني ١٢٣/٣، والمحكم لابن سيده ٤٩٥/١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٤.

([٢٠٢٧]) صاغ ابن منظور هذا الكلام من مجموع ما أخذه من ثلاثة مصادر، ففي التهذيب ٣٥٣/١٥: ((العامَّة تقول: بَنَى بأهله. وليس من كلام العرب)). وفي الصحاح ٢٢٨٦/٦:((العامَّة تقول: بَنَى بأَهْلِه. وهو خطأ، وكأنَّ الأصل فيه أنَّ الدَّاخل بأهلِه كان يضرب عليها قبَّة ليلة دخوله ليدخل بها، فقيل لكلِّ داخل بأهلِه بانٍ)). وفي النهاية ١٥٨/١: ((الأصل فيه أنَّ الرَّجل كان إذا تزوَّج امرأة بنى عليها قبَّة ليدخل بها فيها، فيقال: بَنَى الرَّجلُ على أهلِه)).

([٢٠٢٨]) ٩٧/١٤ .

([٢٠٢٩]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٠٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤١٩، والتهذيب للأزهري ٣٥٣/١٥، والصحاح للجوهري ٢٢٨٦/٦، والمدخل للخمي ص١٣١، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٨١، وتصحيح التصحيف للصفدي ص١٦٩، والمصباح للفيومي ص٣٨، وفتح الباري لابن حجر ٢٢٤/٧، والتاج للزبيدي ٢٢٠/٣٧، ومعجم الأخطاء للعدناني ص٤٣.

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال هذا التَّركيب بحرف الجر الباء صواب؛ لأنَّه ثابت في المسموع عن العرب[٢٠٣٠]، ومن ذلك قول ابن دريد: ((بَنَى الرَّجُلُ بامرأتِه، إذا دَخَلَ بها))[٢٠٣١]. ومن ذلك أيضاً قول ابن جنِّي: ((ومن هذا قولهم: قد بَنَى فلانٌ بأهلِه. وذلك أنَّ الرَّجُل كان إذا أراد الدُّخول بأهلِه بَنَى بيتاً من أَدَم أو قبَّة أو نحو ذلك من غير الحَجَر والمَدَر، ثم دخل بها فيه، فقيل لكلِّ داخل بأهله: هو بانٍ بأهلِه، وقد بَنَى بأهلِه. وابتَنَى بالمرأةِ، هو من افتعل من هذا اللَّفظ، وأصل المعنى منه، فهذا كلُّه على التَّشبيه لبيوت الأعراب ببيوت ذوي الأمصار))[٢٠٣٢]. ومن ذلك أيضاً قول ابن برِّي: ((بَنَى بأهلِه. غير مُنكَر؛ لأنَّ بَنَى بها: دَخَلَ بها، قال ابن قتيبة: يُقال لكلِّ داخلٍ بأهله بانٍ. وأيضاً فإنَّ الباء وعلى قد يتعاقبان على معنى واحد، نحو أَفَاضَ بالقِدَاح، وأفَاضَ عليها))[٢٠٣٣].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ الصَّواب في تركيب المسألة استعمال عَلَى، ومن الخطأ استعمال الباء في هذا التَّركيب[٢٠٣٤]، ومن ذلك قول ابن السِّكِّيت في معرِض تصحيح بعض الأخطاء الشَّائعة: ((وتقول: قد بَنَى فلانٌ على أهلِه. وقد زَفَّها وازدَفَّها، وتقول العامَّة: بَنَى فلانٌ بأهلِه))[٢٠٣٥]. ومنه أيضاً قول ابن قتيبة: ((ويُقال: بَنَى فلانٌ على أهلِه. ولا يُقال: بَنَى

(٢٠٣٠) انظر: المنتخب لكراع النَّمل ص٦٤٤، والجمهرة لابن دريد ١٢٥٦/٣، والخصائص لابن جني ٣٩/١، والأساس للزمخشري ٧٩/١، وشمس العلوم للحميري ٦٣٩/١، وحواشي ابن برِّي على الدرَّة ص٢١٥، والنهاية لابن الأثير ١٥٨/١، والمصباح للفيومي ص٣٨، والقاموس للفيروزآبادي ٣٢٧/٤، وفتح الباري لابن حجر ٢٢٤/٧، وشرح الدرَّة للخفاجي ص٦٠٧، والتاج للزبيدي ٢٢٠/٣٧، والمعجم الوسيط ٧٢/١، ومعجم الأخطاء للعدناني ص٤٣.

(٢٠٣١) جمهرة اللغة ١٢٥٦/٣ .

(٢٠٣٢) الخصائص ٣٩/١ .

(٢٠٣٣) حواشي ابن بري على درَّة الغوَّاص ص٢١٥. وقول ابن قتيبة في أدب الكاتب ص٦٣، وغريب الحديث ٣٤٧/٢.

(٢٠٣٤) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٠٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤١٩، وفائت الفصيح لغلام ثعلب ص٢٧، والتهذيب للأزهري ٣٥٣/١٥، الصحاح للجوهري ٢٢٨٦/٦، ودرَّة الغوَّاص للحريري ص١٣٩، والمدخل للخمي ص١٣١، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٨١، وذيل الفصيح للبغدادي ص٢٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص١٦٩، والمصباح للفيومي ص٣٨، والتاج للزبيدي ٢٢٠/٣٧، ومعجم الأخطاء للعدناني ص٤٣.

(٢٠٣٥) إصلاح المنطق ص٣٠٦ .

بأهلِه))[٢٠٣٦]. ومنه أيضاً قول ابن هشام اللَّخميِّ في باب ما تلحن فيه العامَّة ممَّا لا يحتمل التأويل ولا عليه من لسان العرب دليل: ((ويقولون للمُعْرِس: قد بَنَى بأهلِه. ووجه الكلام: قد بَنَى على أهلِه))[٢٠٣٧].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ استعمال حرف الجر عَلَى في تركيب المسألة أكثر دوراناً -حسب علمي- في كتب اللغة ومعجماتها عن فصحاء العرب من استعمال حرف الجرِّ الباء، وهو الوجه الذي اتَّفق عليه المتنازعون كلُّهم في هذه المسألة، أمَّا استعمال الباء فصواب فصيح من مجموع ثلاثة أوجه؛ الأوَّل: لقد حكى استعمال الباء هنا في المسموع عن العرب -كما مرَّ بك- جمع من ثقات أهل العربيَّة المتقدِّمين والمتأخرين، وهم حجَّة على غيرهم، ومن شواهد ذلك جملة من الأحاديث الصحيحة عن جمع من الصحابة كابن عبَّاس وأنس بن مالك وعائشة وغيرهم -رضي الله عنهم أجمعين- استعملوا الباء في هذا التَّركيب نفسه[٢٠٣٨]، ومنه قول عائشة -رضي الله عنها-: ((تزَّوجني النبيُّ -صلَّى الله عليه وسلَّم- وأنا بنت ستِّ سنين، وبَنَى بي وأنا بنت تسع سنين))[٢٠٣٩]. ومنه أيضاً ما قاله جِرَانُ العَوْدِ[٢٠٤٠]:

بَنَيْتُ بِهَا قَبْلَ المِحَاقِ بِلَيْلَةٍ فَكَانَ مِحَاقاً كُلُّهُ ذَلِكَ الشَّهْرُ[٢٠٤١]

ومن ذلك أيضاً -استئناساً- ما قاله أبو تمَّام:

لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ فِيْهِ يَوْمَ ذَاكَ عَلَى بَانٍ بِأَهْلٍ وَلَمْ تَغْرُبْ عَلَى عَزَبِ[٢٠٤٢]

([٢٠٣٦]) أدب الكاتب ص٤١٩ .

([٢٠٣٧]) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٣١ .

([٢٠٣٨]) انظر: صحيح البخاري برقم ٢٢٣٥، ٢٨٩٣، ٣٨٩٦، ٤٢١١، ٤٢٥٨، ٥١٣٤، ٥١٥٨، ٥٣٨٧.

([٢٠٣٩]) انظر: صحيح البخاري برقم ٥١٣٤، وصحيح مسلم برقم ٣٤٨٠، وإرواء الغليل للألباني برقم ١٨٣١.

([٢٠٤٠]) هو أبو غَبَاب عامر بن الحارث، شاعر إسلاميٌّ، اشتُهر في شعره بالوصف، وسمِّي بجِرَان العَوْد على مقدَّم عنق البعير المسنِّ يُصنع منه السَّوْط، وقد جاء في شعره مهدِّداً امرأتيه بسوط منه، ولم أقف على سنة موته.
انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٧١٨/٢، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١٥٠/٦، والأعلام للزركلي ٢٥٠/٣.

([٢٠٤١]) انظر: كتاب الألفاظ لابن السِّكِّيت ص٢٨٩، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ص٢٩٧، وطِلْبَة الطَّلَبَة للنَّسَفيِّ ص٩٠، والبناية للعيني ١٣٣/١٢، والتاج للزبيدي ٢٢٠/٣٧. قلتُ: ورواية ديوانه المطبوع برواية السُّكريِّ ص١١: وَجَهَّزْنَهَا قَبْلَ المِحَاقِ بِلَيْلَةٍ. والمِحَاقُ: آخر الشَّهر، وميمه مثلَّثة. انظر: التاج للزبيدي ٣٧٨/٢٦.

([٢٠٤٢]) شرح ديوان أبي تمَّام للتبريزي ٤٠/١ .

والثَّاني: يدلُّ الفعل بَنَى في تركيب جملة المسألة على الفعل دَخَلَ، وهو يتعدَّى إلى معموله بحرف الجرِّ الباء؛ فيقال: دَخَلَ بها. وقول القائل: بَنَى بها، من هذا الوجه، وكلاهما يتعدَّى بحرف جرٍّ؛ أحدهما بعَلَى، والآخر بالباء؛ فيكون من باب تضمين الفعل معنى غيره ليستقيم به التَّركيب والمقصود، قال ابن جنِّي: ((اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف، والآخر بآخر فإنَّ العرب قد تتَّسع، فتُوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه))[٢٠٤٣].

والثالث: من معاني حرف الباء الاستعلاء؛ فيأتي بمعنى عَلَى، ومنه قول الله -تعالى-: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِيْنَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً﴾[٢٠٤٤]. والمعنى: تَأْمَنْهُ عَلَى دِيْنَارٍ[٢٠٤٥]، وهو ما وقع في مثال المسألة؛ فجاء الفعل بَنَى على أصل معناه مع حرف الباء الدَّالِّ هنا على الاستعلاء بمعنى عَلَى؛ فصحَّ به التَّركيب والمقصود.

المسألة السادسة والأربعون :

((قال: ولا تقل: جَدِيْدَة. والعامَّةُ تقوله[٢٠٤٦]))[٢٠٤٧].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه وصف المؤنَّث بهذا اللَّفظ في هذا الموضع، وقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ المذكَّر والمؤنَّث يستويان في وصفهما بالجَدِيْد، أمَّا تأنيثه مع المؤنَّث فقد نسبه بعضهم إلى العوامِّ[٢٠٤٨]، وأجاز هذا الوجه آخرون، وإليك البيان.

المُجيزون :

([٢٠٤٣]) الخصائص ٣٠٨/٢ .

([٢٠٤٤]) آل عمران : ٧٥ .

([٢٠٤٥]) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٢٤/١، وجامع البيان للطبري ٥٢٠/٦، وحروف المعاني للزجَّاجي ص٨٦، والصحاح للجوهري ٢٥٤٧/٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٢/٣، والتاج للزبيدي ٤٠٢/٤٠.

([٢٠٤٦]) انظر: الصحاح للجوهري ٢٢٩٩/٦ .

([٢٠٤٧]) ١٣٥/١٤ .

([٢٠٤٨]) انظر: ما تلحن فيه العامَّة للكسائي ص١٢٣، ولحن العوامِّ للسجستاني ص٤٦، والصحاح للجوهري ٢٢٩٩/٦، وشرح الفصيح للزمخشري ص٥٩٦، والتاج للزبيدي ٣٣١/٣٧.

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ وصف المؤنَّث بالجَدِيْدَة صواب؛ لأنَّه ثابت في المسموع عن بعض العرب، وإن كان أقلَّ من وصفه بالجَدِيْد[٢٠٤٩]، ومن ذلك قول سيبويه – على قبره شآبيب الرَّحمة–: ((كما أنَّ ﴿لَاتَ حِيْنُ مَنَاصٍ﴾[٢٠٥٠]. كذلك، ورُبَّ شيءٍ هكذا، وهو كقول بعضهم: هذه مِلْحَفَةٌ جَدِيْدَةٌ، في القِلَّة))[٢٠٥١]. ومنه أيضاً قول ابن سيده: ((ومِلْحَفَةٌ جَدِيْدٌ وجَدِيْدَة: حين جَدَّها الحائكُ، أي قطعها...، وقد قالوا: مِلْحَفَةٌ جَدِيْدَةٌ. قال سيبويه: وهي قليلة. وقال أبو عليٍّ: جَدَّ الثَّوبُ يَجِدُّ: صارَ جَدِيْداً، وعليه وجه قول سيبويه: مِلْحَفَةٌ جَدِيْدَةٌ، لا على ما ذكرنا من المفعول))[٢٠٥٢]. ومنه أيضاً قول الزمخشريِّ: ((والعامَّةُ تقول: جَدِيْدَةٌ. وهي لغة ذكرها سيبويه، والأفصح أن يُقال: جَدِيْدٌ))[٢٠٥٣].

المانعون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ الصواب في المسألة أن تقول في وصف المؤنَّث: جَدِيْدٌ. ومن الخطأ تأنيث الوصف مع المؤنَّث هنا؛ لأنَّ الوصف جاء على وزن فَعِيْل بمعنى مَفْعُوْل؛ فيكون للمذكَّر والمؤنَّث كليهما على فَعِيْل ليس غير[٢٠٥٤]، ومنه قول ابن السِّكِّيت: ((تقول:

([٢٠٤٩]) انظر: الكتاب لسيبويه ٦٠/١، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٢/٢، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٢٢، والبارع للقالي ص٥٧٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٣٠/١، والمحكم لابن سيده ١٨٦/٧، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٨٠/٢، وشرح الفصيح للزمخشري ص٥٩٦، والإنصاف لأبي البركات الأنباري ٦٣٠/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٣٣/١، والتاج للزبيدي ٤٧٥/٧، والمعجم الوسيط ١١٠/١، والنحو الوافي لعباس حسن ٥٩٨/٤، ومعجم الأغلاط للعدناني ص١١٥.

([٢٠٥٠]) ص : ٣ . قراءة الجمهور بالنَّصب، أمَّا القراءة التي ذكرها سيبويه هنا فهي بالرَّفع، وهي قراءة شاذَّة.
انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص١٣٠، وشواذ القراءات للكرماني ص٤٠٩، والدر المصون للسمين ٣٤٧/٩.

([٢٠٥١]) الكتاب ٦٠/١ . قلتُ: أراد سيبويه من ذلك أنَّ هذه لغة قليلة مقارنة بغيرها في المسموع، وقد عبَّر بلفظ رُبَّ لذلك، وضمُّه مثال المسألة إلى قراءة رفع ((حِيْنُ)) يدلُّ على أنَّه صواب له وجه كالقراءة، وإن قلَّ؛ فلم يُخطِّئ سيبويه رفع ""حِيْن" مع "لاتَ" في معرِض كلامه الطويل عن المسألة، وما ألحقه بذلك يكون له الحكم نفسه.

([٢٠٥٢]) المحكم ١٨٦/٧ .

([٢٠٥٣]) شرح الفصيح ص٥٩٦ .

([٢٠٥٤]) انظر: ما تلحن فيه العامَّة للكسائي ص١٢٣، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٤٣، ولحن العوامِّ للسجستاني ص٤٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٢٩٢، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٢١/١، والبارع للقالي ص٥٧١، وتهذيب اللغة للأزهري ١٨/٧، والصحاح للجوهري ٤٥٤/٢، ٢٢٩٩/٦، وما يجوز للشاعر للقزَّاز ص٢٧٤، وإسفار الفصيح للهروي ص٢٠١، والمخصص لابن سيده ١٠٧/٥، والتاج للزبيدي ٣٣١/٣٧.

هذه مِلْحَفَةٌ جَدِيْدٌ، وهذه مِلْحَفَةٌ خَلَقٌ. ولا تقل: جَدِيْدَةٌ، ولا خَلَقَةٌ. وإنَّما قيل: جَدِيْدٌ، بغير هاء، لأنَّها في تأويل مَجْدُوْدَةٌ، أي مقطوعة حين قطعها الحائكُ. قد جَدَدْتُ الشَّيءَ، أي قطعتُه، وإذا كان فَعِيْل نعتاً لمؤنَّث، وهو في تأويل مَفْعُوْل كان بغير هاء))[٢٠٥٥]. ومنه أيضاً قول أبي حاتم السِّجستانيِّ: ((ويُقال: دارٌ جَدِيْدٌ، ودارٌ خَلَقٌ. ولا يُقال: جَدِيْدَة، ولا خَلَقَةٌ))[٢٠٥٦].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ الأصل للمؤنَّث أن تقول: جَدِيْدٌ. وهو الشائع في كتب اللغة ومعجماتها -حسب علمي- عن العرب، وهو الوجه المتَّفق عليه بين المتنازعين، وما كان من الوصف على فَعِيْل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث؛ فتقول: رَجُلٌ قَتِيْلٌ وامرأةٌ قَتِيْلٌ[٢٠٥٧]، ومنه جَدِيْدٌ -كما مرَّ بك- مِن جَدَّ يَجُدُّ؛ فهو جَدِيْدٌ بمعنى مَقْطُوْع؛ لأنَّ الحائكَ جَدَّه، والأصل أن يستوي المذكَّر والمؤنَّث في هذا الوصف، ومنه قول الشَّاعر:

بَـذَّتْـهُـمُ مَـيَّـالَـةٌ تَـمِـيْـدُ
مُـلَاءَةُ الـحُسْنِ لَـهَا جَدِيْدُ[٢٠٥٨]

أمَّا تأنيث الوصف في مثال المسألة على جَدِيْدَة فصواب من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّ هذا ممَّا ثبت في المسموع عن العرب -كما مرَّ بك- عن طريق جمع من ثقات اللُّغة، وهم حجَّة على من أنكر ثبوتها في لسان العرب، ومن ذلك قول ابن عَجْلَان النَّهْدِيِّ[٢٠٥٩]:

جَدِيْدَةُ سِرْبَالِ الشَّبَابِ كَأَنَّهَا سَقِيَّةُ بَرْدِيٍّ نَمَتْهَا غُيُوْلُهَا[٢٠٦٠]

ومن ذلك أيضاً قول مُزَاحِم العُقَيْليِّ[٢٠٦١]:

([٢٠٥٥]) إصلاح المنطق ص٣٤٣ .

([٢٠٥٦]) لحن العامَّة ص٤٦ .

([٢٠٥٧]) انظر: الكتاب لسيبويه ٦٤٧/٣، والمفصل للزمخشري ص٢٠٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٧٤٠/٤.

([٢٠٥٨]) بلا عزو في الفروق للعسكري ص٣٧٦، وشرح الفصيح للزمخشري ص٥٩٦. وهو منسوب إلى ابن مَيَّادَة في الأساس للزمخشري ٢٢٤/٢، وشعر ابن ميَّادة لحنا جميل حداد ص١٢١.

([٢٠٥٩]) هو عبد الله بن عجلان النَّهديُّ، منسوب إلى قبيلة نَهْد، وهو شاعر جاهليٌّ عاشق، واشتُهر في شعره بذلك، وله مع محبوبته هند بنت كعب قصَّة طويلة عجيبة وأشعار لا يسع المقام ذكرها، وقد مات من ذلك.
انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٧١٦/٢، والأغاني للأصفهاني ٢٣٨/٢٢، والمؤتلف والمختلف للدارقطني ٢١٩/١.

([٢٠٦٠]) انظر: ديوانه ص٤١. السِّربال: القميص، والسَّقِيَّة: المَسْقِيَّة، والبَرْدِيُّ: نبت ناعم، والغيول: المياه بين الأشجار.
انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٨٣، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٨٠/٢.

تَرَاهَا عَلَى طُوْلِ القَوَاءِ جَدِيْدَةً وَعَهْدُ المَغَانِيْ بِالحُلُوْلِ قَدِيْمُ[٢٠٦٢]

فإن قيل: إنَّ تأنيث هذا الوصف قليل في كلام العرب، وأقرَّ بذلك -كما مرَّ- كثير من المُجيزين؛ فعلينا اطِّراحه والتَّزهيد فيه. فالجواب: لم أنازع في أنَّ اطِّراح تأنيث الوصف هنا أعلى وأكثر، إنَّما الحديث هنا عن الصواب والخطأ، وليس عن القليل والكثير؛ فلا تصحُّ تخطئة استعمال جاء على لغة مسموعة، ولو قلَّت، قال ابن جنِّي عن ذلك: ((إلا أنَّ إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنَّه يكون مخطئاً لأجود اللُّغتين))[٢٠٦٣].

والآخر أنَّ الأصل في الوصف إذا كان على وزن فَعِيْل بمعنى فاعِل أن يؤنَّث مع المؤنَّث، ويذكَّر مع المذكَّر؛ فيُقال: امرأةٌ رَحِيْمَةٌ، ورَجُلٌ رَحِيْمٌ[٢٠٦٤]. ويُحمَل لفظ المسألة على ذلك؛ لأنَّ الجَدِيْد قد يكون من جَدَّ الثَّوْبُ يَجِدُّ، إذا صار جديداً؛ فهو على معنى الفاعل لا المفعول في هذا المعنى[٢٠٦٥]، ويكون تأنيث الوصف مع المؤنَّث حينئذٍ جارياً على الأصل، وكيف تصرَّفت الحال، فالمسألة يتعاورها الفصيح والأفصح، والصواب والأصوب، وليس الخطأ والصواب.

المسألة السابعة والأربعون :

((قال ابن بَرِّي: وقول العامَّة: لا يُسَاوِي طُلْيَةً. غلطٌ، إنَّما هو طِلْوَةٌ، والطِّلْوةُ: قِطْعَة حَبْلٍ[٢٠٦٦]))[٢٠٦٧].

نقل ابن منظور هذه المسألة من ابن برِّي، وهي في وجه ضبط بنية هذا اللَّفظ المسموع

([٢٠٦١]) هو مُزَاحِم بن الحارث العُقَيليُّ، وقيل: مُزَاحِم بن عمرو، كان شاعراً غَزِلاً وصَّافاً هجَّاء، عاش في زمن جرير والفرزدق، وكان جرير يقرِّظه ويقدِّمه، توفي مزاحم سنة عشرين بعد المئة من الهجرة.

انظر: طبقات فحول الشعراء للجمحي ٧٧٠/٢، والأغاني للأصفهاني ١٠٤/١٩، والأعلام للزركلي ٢١١/٧.

([٢٠٦٢]) انظر: شعر مزاحم العقيلي ص١٢٤. والقَوَاء: المكان القَفر الخالي لا أنيس فيه.

([٢٠٦٣]) الخصائص ١٢/٢. وانظر: الاقتضاب للبطليوسي ١٨١/٢، والمدخل للخمي ص٢٨، والتاج للزبيدي ٧٢/١٨.

([٢٠٦٤]) انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ١٧/٢، والهمع للسيوطي ٢٩١/٣، والنحو الوافي لعباس حسن ٥٩٥/٤.

([٢٠٦٥]) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩٥/٤، والتعليقة للفارسي ٩٧/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٨٣، والمحكم لابن سيده ١٨٦/٧، والفائق للزمخشري ٣١٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٥.

([٢٠٦٦]) انظر: التنبيه والإيضاح ١٢١/٦ .

([٢٠٦٧]) ١١/١٥ .

عن العرب؛ فقد ذهب بعض أهل العربيّة إلى أنَّ الصواب فيه أن يُقال في هذا الموضع: طِلْوَةٌ، ونسب بعضهم استعمال طُلْيَة إلى العوامِّ[٢٠٦٨]، وذهب آخرون إلى أنَّ ما نُسب إلى العوامِّ صواب مسموع عن العرب أيضاً، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّ استعمال طُلْيَة في هذا الموضع صواب لفظاً ودلالة؛ لأنَّها جاءت عن فصحاء العرب باللَّفظ نفسه للحَبل أو الخيط ونحوهما؛ فلك أن تقول: فلانٌ لا يُسَاوِي طُلْيَةً[٢٠٦٩]. ومن ذلك ما قاله أبو طالب المفضَّل بن سلمة: ((قولهم: مَا يُسَاوِي طُلْيَةً. الطُّلْيَةُ: قُطَيْعَة حَبْلٍ تُشَدُّ في رِجل الحَمَل أو الجَدْي، وقال بعضهم: هي حَبْل في طُلْيَتِه، أي عُنُقه. وقال الكسائيُّ: يُقال للعُنُق طُلْيَة....، وقال ابن الأعرابيِّ: فيما أظنُّ يُراد بذلك مَا يُسَاوِي طَلْيَةً من هِنَاء يُطلى به البعير، بفتح الطَّاء))[٢٠٧٠]. ومن ذلك أيضاً ما قاله كُراع النَّمل: ((والطُّلْيَة: الخيط الذي يُربط به رِجل الجَدْي، فإذا كَبِر جُعِلت الرِّبْقَةُ في عُنُقه))[٢٠٧١]. ومنه أيضاً ما قاله الأزهريُّ: ((ويُقال: فُلانٌ ما يُسَاوِي طُلْيَةً. وهي الصُّوْفة التي يُطْلى بها الجَرْبى....، وقال غيره في قولهم: ما يُسَاوِي طُلْيَةً. إنَّه الخيط الذي يُشَدُّ في رجل الجَدْي ما دام صغيراً))[٢٠٧٢].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ الصواب في لفظ المسألة الطِّلْوَةُ للحَبْل أو الخَيط ونحوهما، وليس الطُّلْيَة[٢٠٧٣]، ومنه قول ابن دريد: ((والطِّلْوَة، بكسر الطَّاء: قطعة خيط أو حَبل يُشَدُّ به الحَمَل أو الجَدْي. قال عبد الرحمن عن عمِّه[٢٠٧٤]: هذا الذي تقوله العامَّة: لا يُسَاوِي

([٢٠٦٨]) انظر: الفاخر للمفضَّل بن سلمة ص٩، وجمهرة اللغة لابن دريد ٩٢٦/٢، والتنبيه والإيضاح لابن بري ١٢١/٦.

([٢٠٦٩]) انظر: الفاخر للمفضل بن سلمة ص٩، والمُنَجَّد لكراع النَّمل ص٢٥٤، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٢٦٣/١، والتهذيب للأزهري ١٧/١٤، وجمهرة الأمثال للعسكري ٣٥٣/٢، والمحكم لابن سيده ٢١٨/٩، والإبانة للعوتبي ٤٢٦/٣، والتاج للزبيدي ٥٠٧/٣٨.

([٢٠٧٠]) الفاخر ص٩ .

([٢٠٧١]) المُنَجَّد ص٢٥٤ .

([٢٠٧٢]) تهذيب اللغة ١٧/١٤ .

([٢٠٧٣]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٩٢٦/٢، والتنبيه والإيضاح لابن بري ١٢١/٦.

([٢٠٧٤]) قلتُ: يقصد –والله أعلم– عبد الرحمن بن عبد الله عن عمِّه الأصمعي، وهذا كثير عن ابن دريد في جمهرة

طُلْيَةً، إنَّما هو لا يُسَاوِي طِلْوَةً، أي قطعة حَبْل))[٢٠٧٥]. ومنه أيضاً قول ابن برِّي في نصِّ المسألة.

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ الأشهر في هذا الموضع لفظاً ودلالة أن يُقال: طُلْيَة. وهو الذي حكاه عن العرب -كما مرَّ بك- جمع من ثقات العربيَّة، والقصد من ذلك امتهان الشيء واحتقاره سواء أكان المقصود به الحبل الذي تُشَدُّ به البهيمة أم الصُّوفة والخِرْقة في التَّطهير، وتدلُّ الطُّلْيَة أيضاً -كما مرَّ بك- على عُنُق البهيمة، وقد يكون المعنى الأوَّل أُخذ من الثَّاني من تسمية الشيء باسم موضعه؛ لأنَّ هذا الحَبل يُشدُّ غالباً في عُنُق البهيمة.

فإن قيل: وما توجيه الطِّلْوَة في هذا الموضع؟ فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ الطِّلْوَة من المسموع لفظاً ودلالة في هذا الموضع عن طريق ثقات[٢٠٧٦]؛ فلا سبيل إلى ردِّها، ولا غرابة في تعدُّد وجوه اللَّفظ عن العرب في المعنى نفسه، وهذا أشهر من أن يُعرَّف به، والآخر أنَّ العرب قالت في أصل الباب للعُنُق: طُلْيَة وطُلْوَة[٢٠٧٧]. وقالت أيضاً: طَلَيْتُها وطَلَوْتُها. أي شددتُ البهيمة وربطتُها بحَبْل ونحوه[٢٠٧٨]، وهذا يدلُّ على أنَّ الباب يأتي منه الواويُّ واليائيُّ للمعنى ذاته؛ فلا غرابة إذا سُمع عن العرب من هذا الباب الطُّلْيَة والطِّلْوَة، والحكَم بين المتنازعين ثبوت السَّماع؛ فلا حجَّة للمخطِّئين به على غيرهم ممَّن استعمل الطُّلْيَة، والطُّلْيَةُ في السَّماع -حسب علمي- أشهر من الطِّلْوَة وأكثر دوراناً بين اللُّغويين المتقدِّمين والمتأخِّرين.

المسألة الثامنة والأربعون :

((قال الأصمعيُّ في قول العامَّة: مَا عَدَا مَنْ بَدَا. هذا خطأ، والصواب: أَمَا عَدَا مَنْ بَدَا،

اللغة، ومن ذلك قوله: ((أنشدنا عبد الرحمن بن عبد الله عن عمِّه الأصمعي ....)). ٨١/١ .

([٢٠٧٥]) جمهرة اللغة ٩٢٦/٢ .

([٢٠٧٦]) انظر: الجمهرة لابن دريد ٩٢٦/٢، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤١٧/٣، والتلخيص للعسكري ص٣٧١، والمحكم لابن سيده ٢٣٤/٩، والتنبيه لابن بري ١٢١/٦، والتاج للزبيدي ٥٠١/٣٨، والمعجم الوسيط ٥٦٤/٢.

([٢٠٧٧]) انظر: العين للخليل ٤٥٢/٧، والتهذيب للأزهري ١٦/١٤، والمحكم لابن سيده ٢٣٤/٩.

([٢٠٧٨]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٤١، والتهذيب للأزهري ١٦/١٤، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤١٧/٣.

على الاستفهام، يقول: ألم يَعْدُ الحقَّ مَن بدأ بالظُّلم، ولو أراد الإخبار قال: قَدْ عَدَا مَنْ بَدَانا بالظُّلم، أي قد اعتدى، أو إنَّما عَدَا مَن بَدَا[٢٠٧٩]))[٢٠٨٠].

نقل ابن منظور هذه المسألة من أبي منصور الأزهريِّ، وهي في وجه حذف حرف الاستفهام -الهمزة- من تركيب الجملة، وقد نصَّ بعض اللُّغويين على أنَّ ذلك خطأ محض شائع بين بعض العوامِّ[٢٠٨١]، ولهذا أكثر من تأويل مبسوط في موضعه من المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول من أقوال أهل العربيَّة المتقدِّمين والمتأخَّرين يُجيز فيه صاحبه صراحة حذف حرف الاستفهام من هذا التَّركيب، ولم أجد هذه المسألة شائعة بينهم.

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ الصواب استعمال همزة الاستفهام؛ فيقال: أَمَا عَدَا مَنْ بَدَا؟ ومن الخطأ حذف همزة الاستفهام[٢٠٨٢]، وأوَّل من وقفتُ على قوله في ذلك الأصمعيُّ، وقد تقدَّم كلامه في نصِّ المسألة، وتبعه آخرون، ومنه قول ابن سيده: ((وقالوا: أَمَا عَدَا مَنْ بَدَا. أي ألم يتعدَّ الحقَّ مَن بدأ بالظُّلم، ومَن قال: مَا عَدَا مَنْ بَدَا، على غير الاستفهام فقد أخطأ))[٢٠٨٣].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ الأصل الشَّائع في تركيب المسألة استعمال همزة الاستفهام؛ لأنَّ هذا ما يطلبه الكلام من السِّياق؛ فالاستفهام هنا إنكاريٌّ في معرِض إثبات تعدِّي من بدأ بالظُّلم، ولو حُذف الاستفهام لأدَّى التَّركيب خلاف ما يطلبه سياق الكلام؛ لأنَّ الكلام سيصبح إقراراً بأنَّ مَن بدأ بالظُّلم ما اعتدى! وهذا خلاف المقصود.

فإن قيل: قد قالوا: مَا عَدَا مِمَّا بَدَا؟ وهو شائع في لسان العرب، وهذا من ذاك.

([٢٠٧٩]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٧٥/٣ .

([٢٠٨٠]) ٤٢/١٥. قلتُ: في المنقول اختلاف يسير؛ ففي التهذيب: ((ولو أراد الإخبار قال: قد عدا من بدا بالظلم)).

([٢٠٨١]) انظر: لحن العامة للسجستاني ص٥٢، والتهذيب للأزهري ٧٥/٣، والتاج للزبيدي ٢١/٣٩.

([٢٠٨٢]) انظر: لحن العامة للسجستاني ص٥٢، والتهذيب للأزهري ٧٥/٣، والمخصص لابن سيده ٤٠٥/٣، وشفاء الغليل للخفاجي ص٢٧٥، وقصد السبيل للمحبِّي ٤٣٤/٢، والتاج للزبيدي ٢١/٣٩.

([٢٠٨٣]) المخصص ٤٠٥/٣ .

فالجواب: هذا تركيب شائع، وجرى بين العرب مثَلاً[٢٠٨٤]، وليس من تركيب المسألة؛ لأنَّ ((مَا)) في أوَّله استفهاميَّة، أمَّا ((مَا)) في تركيب المسألة فنافية، ومعناه: مَا الذي صرفَكَ مِمَّا ظهرَ؟ والاستفهام إنكاريٌّ في سياق انقلاب المخاطب على حال سابقة، أمَّا معنى تركيب المسألة فهو: أليس مَنْ بدأ بالظُّلم قد اعتدى؟ فلا يصحُّ -كما ترى- إلحاق هذا بتركيب ذاك ومعناه.

فإن قيل: أليس فيما نُسب إلى العوامِّ وجه من العربيَّة؟ فالجواب: بلى، إنِّي لا أراه خطأ محضاً، وإن كان أدنى من الآخر المقرَّر في نصِّ المسألة؛ لأنَّ حذف همزة الاستفهام جارٍ في ألسنة العرب على الاختيار للعلم بها عند بعض أهل العربيَّة، وحُمل عليه ما جاء في الآية: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِيْ إِسْرَاءِيْلَ﴾[٢٠٨٥]. أي: أَوَ تِلْكَ....؛ فهو استفهام إنكاريٌّ على حذف همزة الاستفهام اختياراً للعلم بها[٢٠٨٦]، ومنه ما رواه أبو ذرٍّ -رضي الله عنه- عن النبيِّ -صلَّى الله عليه وآله وسلَّم- أنَّه قال: ((ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنَّة. قلتُ: وإن زنى، وإن سرق؟ قال: وإن زنى، وإن سرق))[٢٠٨٧]. أي: أَوَ إن زنى...؟ فهو استفهام على حذف الهمزة اختياراً للعلم بها[٢٠٨٨]، ومنه قول الشاعر مستنكِراً:

أَفْرَحُ أَنْ أَرْزَأَ الكِرَامَ وَأَنْ أُوْرَثَ ذَوْداً شَصَائِصاً نَبَلا[٢٠٨٩]

([٢٠٨٤]) انظر: البيان والتبيين للجاحظ ٢٢٢/٣، وغريب الحديث لابن قتيبة ٧٥٠/٣، والفاخر للمفضل بن سلمة ص٣٠١، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٩٢/٢، وديوان الأدب للفارابي ٦٩/٤، والتهذيب للأزهري ٧٥/٣، والإبانة للعوتبي ٥٢٦/٣، ومجمع الأمثال للميداني ٣٠٥/٣، والأساس للزمخشري ٦٣٨/١، وشمس العلوم للحميري ٤٤١٦/٧، وغريب الحديث لابن الجوزي ٧٥/٢، والنهاية لابن الأثير ١٩٤/٣، والمعجم الوسيط ٥٨٩/٢.

([٢٠٨٥]) الشعراء : ٢٢ .

([٢٠٨٦]) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٦١/٢، وجامع البيان للطبري ٣٤٣/١٩، والتهذيب للأزهري ١٣٧/٢، والجامع للقرطبي ٩٦/١٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٢١٦/٣، والجنى للمرادي ص٣٤، والمغني لابن هشام ص٢٣.

([٢٠٨٧]) انظر: مسند أحمد برقم ٢١٤٦٦، وصحيح البخاري برقم ٥٨٢٧، وصحيح مسلم برقم ٢٧٣،

([٢٠٨٨]) انظر: شواهد التوضيح لابن مالك ص٨٩، والجنى الداني للمرادي ص٣٥، وفتح الباري لابن حجر ٢٦٧/١١.

([٢٠٨٩]) بلا نسبة في العين للخليل ٣٢٩/٨، والتهذيب للأزهري ٢٥٨/١٥، والصحاح للجوهري ١٠٤٣/٣. ونُسب إلى الشاعر حضرميِّ بن عامر الأسدي في الوحشيَّات لأبي تمَّام ص٢٢٤، والبيان للجاحظ ٣١٥/٣، والتنبيه لابن بري ٣١/٣. والذَّوْد الشَّصائص النَّبَل: الإبل التي قلَّ لبنها، وصغر سنُّها.

أي: أَأَفْرَحُ...؟ وحذف همزة الاستفهام الإنكاريِّ للعلم بها[٢٠٩٠]، وقد يُحمل تركيب المسألة على هذا الوجه، وإن كان الأصل ما جاء في البدء من ذكرها غير أن ذكرها ليس خطأ محضاً.

المسألة التاسعة والأربعون :

((القَارِيَةُ: هذا الطَّائر القصير الرِّجل الطَّويل المنقار الأخضر الظَّهر تُحبُّه الأعراب[٢٠٩١]. زاد الجوهريُّ: وتَتَيَمَّن به، ويُشبِّهون الرَّجل السخيَّ به، وهي مُخفَّفة....، قال يعقوب: والعامَّة تقول: قَارِيَّة، بالتَّشديد[٢٠٩٢]))[٢٠٩٣].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ والجوهريِّ، وهي في وجه ضبط الياء من بنية هذا الاسم، وقد نصَّ جمهور من وقفتُ على أقوالهم من اللُّغويين على أنَّه بتخفيف الياء، ونسب بعضهم تشديد الياء إلى العوامِّ[٢٠٩٤]، وأجاز آخرون هذا الوجه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ استعمال اسم هذا الطَّائر بتشديد الياء صواب[٢٠٩٥]، ومنه قول اللَّبْلِيِّ[٢٠٩٦]: ((القَارِيَةُ والقَارِيَّةُ، بالتَّخفيف والتَّشديد، والتَّخفيف أكثر: طائر أخضر

([٢٠٩٠]) انظر: ديوان الأدب للفارابي ١٧٣/١، والصحاح للجوهري ١٨٢٤/٥، وشرح الكافية لابن مالك ١٢١٦/٣.

([٢٠٩١]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٠٦/٩، ٢١٤/٩ .

([٢٠٩٢]) انظر: الصحاح ٢٤٦١/٦. وقول ابن السكِّيت في باب ما يُخفَّف من إصلاح المنطق ص١٨١.

([٢٠٩٣]) ١٨٠/١٥ .

([٢٠٩٤]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٨١، والتقفية للبَنْدَنِيْجِي ص٧٠٧، والصحاح للجوهري ٢٤٦١/٦، وشرح الفصيح للزمخشري ص٦٦٨، وحياة الحيوان للدميري ٣٢٣/٢، والتاج للزبيدي ٢٨٨/٣٩.

قلتُ: ذكر شيخي العبوديُّ أنَّ بعض عوامِّ أهلنا في نجد الجزيرة يُسمِّي هذا الطائر: القارور، ويجمعونه على القوارير، وقد جاء في شعرهم كثيراً. انظر: معجم الأصول الفصيحة ٣٢١/١٠. وممَّا يُعجب منه في هذا أنَّ بعض العوامِّ المتقدِّمين على عوامِّ أهلنا بأكثر من ألف سنة قد نُسب إليهم أنَّهم يسمون هذا الطائر أيضاً: القارور. انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٨٥، وإسفار الفصيح للهروي ص٢٤١.

([٢٠٩٥]) انظر: لباب تحفة المجد للَّبْلي ٤٤١/٢، والقاموس للفيروزآبادي ٤٢٩/٤، ونظم الدرر للبقاعي ٢٤٩/١٠، والتاج للزبيدي ٢٨٨/٣٩.

([٢٠٩٦]) هو أحمد بن يوسف الفِهْرِيُّ اللَّبْلِيُّ، منسوب إلى لَبْلَة في الأندلس، وهو من أعلام أهل اللُّغة والنَّحو في عصره، تتلمذ على يديه أبو حيَّان الأندلسيُّ، وفي كتبه -كالتُّحفة واللُّباب- كثير من النقول عن كتب مفقودة في عصرنا لبعض المتقدِّمين كالفرَّاء وابن الأعرابي والسجستاني وغيرهم، توفي في تونس سنة إحدى وتسعين وست مئة من

اللَّون أصفر المنقار طويل الرِّجلين. وقيل: هو الطائر الذي يُسمَّى الشِّقِرَّان. وقيل: القَوَارِيُّ: طير سُود))[٢٠٩٧]. ومنه قول الفيروزآباديِّ: ((والقَارِيَةُ: أسفل الرُّمح أو أعلاه، وحدُّه، وحدُّ السَّيف، وبالتَّشديد: طائر إذا رأوه استبشروا بالمطر كأنَّه رسول الغيث أو مقدمة السَّحاب، ج: قَوَارِيُّ))[٢٠٩٨].

المانعون :

ذهب كثير من اللُّغويين إلى أنَّ الصواب استعمال قَارِيَة -بتخفيف الياء- ليس غير، ومن الخطأ تشديد الياء[٢٠٩٩]، ومنه قول ابن السِّكِّيت السَّابق، ومنه قول الزمخشريِّ: ((والعامَّة تقول: قَارِيَّة، بالتَّشديد، وهو خطأ، لأنَّهم جعلوها منسوبة إلى القار، وإنَّما هي فَاعِلَة من قَرَا يَقْرُو، وذلك أنَّ الطَّائر لا يكثر لبثُه على المكان الذي يقع عليه، فهو يَقْرُو موضعاً، أي يَتَتَبَّعُه))[٢١٠٠].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ اسم هذا الطَّائر لا يكون إلا بتخفيف الياء على قَارِيَة، ومن الخطأ تشديد يائه، وذلك من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّ شواهد المسموع عن العرب لم تكن إلا بتخفيف الياء، ولم أقف على شاهد تكون فيه ياؤه مشدَّدة، ومنه قول الشَّاعر:

أَمِنْ تَرْجِيْعِ قَارِيَةٍ تَرَكْتُمْ سَبَايَاكُمْ وَأُبْتُمْ بالعَنَاقِ[٢١٠١]

والثَّاني: لم أقف على قول أحد من اللُّغويين المتقدِّمين يحكي لغة في تشديد ياء هذا المُخفَّف، إنَّما هو ممَّا ذكره بعض المتأخرين في المئة السابعة من الهجرة وبعدها، ومن تفرَّد من المتأخرين بعد هذا الزَّمن كلِّه بما لم يُعهد عن الأوائل فعليه بالدَّليل من سماع أو قياس،

الهجرة.

انظر: فهرسة اللَّبْليِّ ص٢٢، والوافي بالوفيات للصفدي ١٩٨/٨، وبغية الوعاة للسيوطي ٤٠٢/١.

([٢٠٩٧]) لباب تحفة المجد ٤٤١/٢ .

([٢٠٩٨]) القاموس ٤٢٩/٤ .

([٢٠٩٩]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٨١، والتقفية للبندنيجي ص٧٠٧، والتهذيب للأزهري ٢١٤/٩، والصحاح للجوهري ٢٤٦١/٦، وإسفار الفصيح للهروي ص٢٤١، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢٥٩، وشرح الفصيح للزمخشري ص٦٦٨، وحياة الحيوان للدميري ٣٢٣/٢، والتاج للزبيدي ٢٨٨/٣٩.

([٢١٠٠]) شرح الفصيح ص٦٦٨ .

([٢١٠١]) لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص١٨١، وديوان الأدب للفارابي ٤٢/٤، والتهذيب للأزهري ١٦٩/١، والصحاح للجوهري ٢٤٦١/٦، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٦٤/٤. والعَنَاقُ: الخَيْبة.

ولم أقف على دليل أو تعليل يعضد ما نصَّ عليه هؤلاء من إجازة تشديد ياء قَارِيَة.

فإن قيل: إنَّ اللَّبْلِيَّ من ثقات علماء اللُّغة، وقد عُرف بالاستقصاء، وفي كتبه نقول كثيرة من كتب متقدِّمة قد فُقدت؛ فلعلَّ المسألة منه. فالجواب: ما قيل عن اللَّبْلِيِّ صواب معلوم غير أنَّ اللُّغة لا تُؤخذ بالظُّنون من متأخِّر، ولو نصَّ اللَّبليُّ على متقدِّم نقل منه أو وجدنا عند متقدِّم ما يعضد قوله لتبدَّل الحال، وقُبل ما قال، أمَّا ذكر هذا الوجه مُرسلاً دون دليل ثابت أو تعليل وجيه فلا يصحُّ الأخذ به على جلالة قدر اللَّبْلِيِّ وسعة علمه.

المسألة الخمسون :

((ويُقال: دَخَلْتُ تِلْكَ الدَّار وتِيْكَ الدَّار. ولا يُقال: ذِيْكَ الدَّار. وليس في كلام العرب ذِيْكَ البتَّة، والعامَّة تُخطئ فيه، فتقول: كيف ذِيْكَ المرأة؟ والصَّواب: كيف تِيْكَ المرأة؟[٢١٠٢])) [٢١٠٣].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه الإشارة إلى الاسم المؤنَّث باستعمال اللَّفظ ذِيْكَ، وقد خطَّأ جمع من أهل العربيَّة هذا الاستعمال على هذه البنية، ونسبه بعضهم إلى لسان العوامِّ[٢١٠٤]، وأجاز هذا الوجه آخرون، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال ذِيْكَ في الإشارة إلى الاسم المؤنَّث صواب[٢١٠٥]، ومن ذلك قول ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ((وأمَّا قوله[٢١٠٦]: تقول: تِلْكَ المرأة، ولا تقل: ذِيْكَ المرأة، فإنَّه خطأ. فليس كما قال، وإن كانت العامَّة تستعمله، والعرب تجتنبه، لأنَّ

([٢١٠٢]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٦/١٥ .

([٢١٠٣]) ٤٤٨/١٥ .

([٢١٠٤]) انظر: لحن العامَّة للسجستاني ص٥٩، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٦٧، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٦/١٥، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٨٦، ومعجم الأصول الفصيحة للعبودي ٨٠/٥.

قلتُ: وما زلتُ أسمع هذا اللَّفظ كثيراً بين عوامِّ النَّاس في هذا العصر، وبين أولئك العوامِّ وهؤلاء أكثر من ألف سنة!!

([٢١٠٥]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٦٧، وإسفار الفصيح للهروي ص٢٣١، والمفصل للزمخشري ص١٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٩/١، ولباب تحفة المجد للبلي ٤٢٧/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ٩٧٥/٢، وتوضيح المقاصد للمرادي ٤٠٩/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤٠٧/١، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٤٤/١، ومعجم الأصول الفصيحة للعبودي ٨٠/٥.

([٢١٠٦]) قول أبي العباس ثعلب في الفصيح ص٣١٦ .

((ذِي وتِي وتَا)) كلَّها إشارات إلى ما قرُب ودنا، والكاف تلحقها للإشارة إلى ما بعُد وتراخى، وهي مع الكاف بمنزلتها بغير كاف، يُقال: هاتي، وهذي. ولكن لـمَّا قلَّ استعمال العرب ((ذِيْك)) توهَّم أنَّه خطأ، ولـم يتأمَّل القياس))[٢١٠٧]. ومنه أيضاً قول الزمخشريِّ: ((وتلحق كاف الخطاب بأواخرها، فيُقال: ذَاكَ وذَانِكَ، بتخفيف النُّون وتشديدها....، وذَيْنِكَ وتَاكَ وتِيْكَ وذِيْكَ وتَانِكَ وتَيْنِكَ وأُوْلَاكَ وأُوْلَئِكَ))[٢١٠٨].

المانعون :

ذهب جمع من أهل اللُّغة إلى أنَّ استعمال ذِيْكَ في هذا الموضع خطأ[٢١٠٩]، ومن ذلك قول ابن السِّكِّيت: ((وتقول: تِلْكَ فَعَلَتْ ذاك، وتِيْكَ فَعَلَتْ ذاك. ولا تقل: ذِيْكَ فَعَلَتْ))[٢١١٠]. ومنه أيضاً قول الجوهريِّ: ((ولا تدخل الكاف على ذِيْ للمؤنَّث، وإنَّما تدخلها على تَا، تقول: تِيْكَ وتِلْكَ. ولا تقل: ذِيْكَ، فإنَّه خطأ))[٢١١١].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ الشائع في لسان فصحاء العرب عدم إدخال الكاف على اسم الإشارة ذِيْ، فإن أردت استعمال اسم الإشارة للمؤنَّث مقترناً بالكاف قلتَ: تِلْكَ وتِيْكَ. ومنه قول الله -تعالى-: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الكِتَابِ الحَكِيْمِ﴾[٢١١٢]. ومنه أيضاً قول رؤبة:

بِيْ والبِلَى أَنْكَرُ تِيْكَ الأَوْصَابْ[٢١١٣]

أمَّا استعمال ذِيْكَ -بالكاف- فليس شائعاً في لسان فصحاء العرب غير أنَّه صواب من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّه محكيٌّ في المسموع -كما مرَّ بك- عن بعض العرب، وإن

([٢١٠٧]) تصحيح الفصيح ص٤٦٧،

([٢١٠٨]) المفصل ص١٤١ .

([٢١٠٩]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٤٢، ٣٨٢، ولحن العامة للسجستاني ص٥٩، والفصيح لثعلب ص٣١٦، والتهذيب للأزهري ٢٦/١٥، والصحاح للجوهري ٢٥٥٠/٦، وشرح الفصيح لابن الجبَّان ص٢٩٩، والتهذيب للتبريزي ص٤٦٧، وشرح الفصيح للخمي ص٢٤٦، والبديع لابن الأثير ٤٠/٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٨٦، والمصباح للفيومي ص١١٢، والتاج للزبيدي ٤٢٤/٤٠.

([٢١١٠]) إصلاح المنطق ص٣٤٢ .

([٢١١١]) الصحاح ٢٥٥٠/٦ .

([٢١١٢]) لقمان : ٢ .

([٢١١٣]) انظر: ديوانه ص٥ .

قلَّ؛ فالقلَّة ليست مسوِّغة للتخطئة، فالصواب درجات، والقليل من درجات الصواب، وإن كان صواباً أدنى من صواب، وقد قال ابن جني في ذلك ونظائره: ((إلا أنَّ إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنَّه يكون مخطئاً لأجود اللُّغتين))[٢١١٤]. والآخر أنَّ قياس نظيره من أسماء الإشارة للمذكَّر –ذَا– أن تدخل عليه هاء التَّنبيه أو كاف البُعد؛ فيُقال: هذا أو ذاكَ. وفي المؤنَّث أيضاً يُقال: هَاتِي أو تِيْكَ. وقد قيل للتنبيه: هَذِي. والقياس أن يُقال للبُعد: ذِيْكَ، وهو من باب إلحاق النَّظير بنظيره، وكيف تصرَّفت الحال فاستعمال ذِيْكَ – بالكاف– قلَّ في المسموع، وصحَّ في القياس، ولا وجه لتخطئته، وإن كان صواباً أدنى من صواب.

المسألة الحادية والخمسون :

((ابن الأنباريِّ: قال بعض أهل الحجاز: هُوَ ذَا، بفتح الواو. قال أبو بكر: وهو خطأ منه لأنَّ العلماء الموثوق بعلمهم اتَّفقوا على أنَّ هذا من تحريف العامَّة، والعرب إذا أرادت معنى هُوَ ذَا، قالت: هَا أنَا ذَا ألقى فُلاناً....، وتقول للغائب: هَا هُوَ ذَا يلقاه[٢١١٥]))[٢١١٦].

نقل ابن منظور من الأزهريِّ هذه المسألة، وهي في وجه تركيب هذه الجملة في هذا الموضع، وقد نصَّ بعض أهل العربيَّة على أنَّ المسموع عن العرب في هذا التَّركيب أن يبدأ بأداة التَّنبيه –هَا– وجوباً، ونسب بعضهم حذفها إلى بعض العوامِّ[٢١١٧]، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ استعمال هذا التَّركيب مجرداً من أداة التَّنبيه –هَا–

([٢١١٤]) الخصائص ١٢/٢ .

([٢١١٥]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢١١/٦. قلتُ: نقل ابن منظور هذا النصَّ كما جاء في التَّهذيب، وفي صياغة الأزهريِّ لبس؛ لأنَّ النَّاقل عن بعض أهل الحجاز ليس أبا بكر، وإنَّما هو أبو حاتم السجستاني نقل ما جاء على لسان بعض أهل الحجاز، ثم ردَّ أبو بكر على أبي حاتم بعد ذلك، وهو ظاهر ما جاء في الزَّاهر بتمامه ٢٦٦/٢.

([٢١١٦]) ٤٥٤/١٥ .

([٢١١٧]) انظر: الزاهر ٢٦٦/٢، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٣٤٤/٢، والتهذيب للأزهري ٢١١/٦، والإبانة للعوتبي ٥٦٨/٤، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٨٤، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٥٣٤.

صواب[٢١١٨]، ومنه قول أبي عمرو الشَّيبانيِّ: ((تقول: هُوَ ذَا عَيْنَ عُنَّةٍ...، وهُوَ ذَا عَرْضَ عَيْنٍ، فانظر إليه))[٢١١٩]. ومنه قول أبي حاتم السَّابق، ومنه قول الأزهريِّ: ((قال النَّضْرُ: قال أبو الدُّقَيْشِ[٢١٢٠] لرجُل قال: أين فلان؟ فقال: هَوَ ذَا. قلتُ: ونحو ذلك حفظتُه عن أعراب بني مُضَرِّس وغيرهم))[٢١٢١].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ استعمال هذا التَّركيب مجرداً من أداة التَّنبيه -هَا- خطأ، وإنَّما الصواب ذكرها هنا قبل الضَّمير[٢١٢٢]، ومن ذلك قول أبي بكر الأنباريِّ في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً قول الحريريِّ: ((ويقولون: هُوَ ذَا يفعل، وهُوَ ذَا يصنع. وهو خطأ فاحش ولحن شنيع، والصواب فيه أن يُقال فيه: هَا هُوَ ذَا يفعل. وكأنَّ أصل القول: هو هذا يفعل. فتفرَّع حرف التَّنبيه الذي هو هَا من اسم الإشارة الذي هو ذَا، وصُدِّر في الكلام، وأُقحم بينهما الضمير، ويُسمَّى هذا التَّقريب، إلا أنَّه إذا قيل: هَا هُوَ ذَا، كُتب حرف التَّنبيه بإثبات الألف لئلا يبقى على حرف واحد، والعرب تُكثر الإشارة والتَّنبيه فيما تقصد به التَّفخيم))[٢١٢٣].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ الشائع في لسان العرب فيما وقفتُ عليه في كتب اللغة أن يسبق حرفُ التَّنبيه الضَّميرَ في الجملة، ومنه قول الله -تعالى-: ﴿هَا أَنْتُمْ أُوْلَاءِ تُحِبُّوْنَهُمْ

([٢١١٨]) انظر: الجيم للشيباني ٣١٩/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٠١/٤، والتهذيب للأزهري ٢١١/٦، والمخصص ٢٠٥/٥، والعدد لابن سيده ص٥٣، والإبانة للعوتبي ٥٦٨/٤، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٤٨/١، وشرح الدرَّة للخفاجي ص٣٣٩.

([٢١١٩]) الجيم ٣١٩/٢. وعَيْن عُنَّةٍ: مُعاينة ومواجهة، وعَرْض عَيْن: من قريب عَرَضَ لعيني.

([٢١٢٠]) هو أبو الدُّقَيْش الأعرابيُّ اللُّغويُّ، والدُّقَيش دُوَيبة أو طائر، والدَّقْش شبيه بالنَّقْش، كان من أفصح العرب في زمنه، أخذ عنه أبو عُبيدة والأصمعي ويونس بن حبيب والخليل والنَّضْر بن شُمَيل وغيرهم، ولم أقف على سنة وفاته.
انظر: نزهة الألباء للأنباري ص٧٣، ومعجم الأدباء للحموي ١٢٩٢/٣، والوافي بالوفيات للصفدي ١٦/١٤.

([٢١٢١]) تهذيب اللغة ٢١١/٦. وذكر الأزهريُّ أيضاً أنَّ بني مُضَرِّس بطن من بني عُقيل. انظر: ٢٠٧/٥.

([٢١٢٢]) انظر: الزاهر ٢٦٦/٢، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٣٤٤/٢، والتهذيب للأزهري ٢١١/٦، والإبانة للعوتبي ٥٦٨/٤، ودرَّة الغواص للحريري ص٧٢، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٢٧٤/٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٨٤، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٥٣٤.

([٢١٢٣]) درَّة الغوَّاص ص٧٢ .

وَلَا يُحِبُّوْنَكُمْ﴾[٢١٢٤]. أمَّا حذف حرف التَّنبيه قبل الضَّمير فصواب من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّه مسموع عن بعض فصحاء العرب، وإن كان أقلَّ دوراناً بينهم من سابقه، وقد مرَّ بك في لسان أبي الدُّقَيْش، وهو من أفصح العرب في زمنه، وحكاه بعض ثقات رواة اللُّغة المتقدِّمين كالنَّضْر بن شُمَيل وأبي حاتم والأزهريِّ، فإن قيل: قد أنكر أبو بكر الأنباريُّ أن يرويه الثقات. فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ أبا بكر لم يصله ذلك السَّماع؛ فهو حجَّة عليه ممَّن سمعه، وعدم علمه لا يعني العلم بالعدم، والآخر أنَّ أبا بكر علم ذلك غير أنَّه لا يراهم من الثقات، وذلك لا يُسلَّم له؛ لأنَّهم من الثقات جملة وتفصيلاً، وقد اجتمعوا على مسألة واحدة؛ فتقوَّى ثبوت النَّقل بتعدُّد مصادره المتقدِّمة، وممَّا حُمل على ذلك قول العجَّاج:

هَا فَهْوَ ذَا فَقَدْ رَجَا النَّاسُ الغِيَرْ مِنْ أَمْرِهِمْ عَلَى يَدَيْكَ والثُّؤَرْ[٢١٢٥]

والآخر أنَّ هاء التَّنبيه ليست واجبة في بنية اسم الإشارة، إنَّما هي على الاختيار؛ فيصحُّ أن يُقال: هَذَا وذَا، ويلحق بها الحكم أيضاً عندما تُفصل؛ فتكون على الاختيار لا الوجوب.

المسألة الثانية والخمسون :

((والعرب تقول: لا هَا اللهِ ذَا، بغير أَلِف في القَسَم. والعامَّة تقول: لا هَا اللهِ إذاً. وإنَّما المعنى لا واللهِ هذا ما أُقسِمُ به، فأدخل اسم الله بين هَا وذَا[٢١٢٦]))[٢١٢٧].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي من أشهر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين بعض أهل الحديث وأهل اللُّغة، فقد رأى بعض العلماء أنَّ الصواب في تركيب الجملة استعمال ((ذَا))، ومن الخطأ استعمال ((إذاً)) في هذه الجملة، وقد نُسب هذا الوجه إلى بعض العوامِّ[٢١٢٨]، ورأى آخرون أنَّ استعمال ((إذاً)) هنا صواب، وإليك بيان المسألة.

([٢١٢٤]) آل عمران : ١١٩ .

([٢١٢٥]) انظر: ديوانه ١٥/١. قوله: ((هَا)) في بداية الجملة هنا بمعنى خُذْ، والدَّليل أنَّه فصل بينها وبين الضَّمير بالفاء. انظر: الاقتضاب للبطليوسي ٤٢١/٣. وفي استعمال ((هَا)) بمعنى خُذ راجع: العين للخليل ١٠٢/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٧/١، والتهذيب للأزهري ٢٥٣/٦، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٣٢٠/١.

([٢١٢٦]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٦/١٥. وهو قول السجستاني، وقد نصَّ على ذلك في موضع آخر ٢٥٤/٦.

([٢١٢٧]) ٤٦١/١٥، ٤٨١/١٥ .

([٢١٢٨]) انظر: لحن العامة للسجستاني ص٦٧، والبارع للقالي ص١٧٣، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٦/١٥، والرِّياض النَّضرة للطبري ٦٢/٢.

المُجيزون :

ذهب بعض العلماء إلى أنَّ استعمال ((إذاً)) في هذا التَّركيب صواب، وله وجه ليس بعيداً عن أساليب العربيَّة[٢١٢٩]، ومن ذلك قول ابن مالك عن هذه الجملة: ((والمعروف في كلام العرب: هَا اللهِ ذَا. وقد وقع في الحديث ((إذاً))، وليس ببعيد))[٢١٣٠]. وقد بسط ابن حجر القول في صحَّة استعمال ((إذاً)) في هذا التَّركيب، وأطال فيه كثيراً[٢١٣١]، وخلاصة كلامه فيما يلي: خطَّأ بعض العلماء -كالخطَّابيِّ- صراحة رواية قول أبي بكر -رضي الله عنه-: ((لَا هَا اللهِ إذاً لا يَعْمِدُ إلى أَسَدٍ من أُسْدِ الله....))[٢١٣٢]. وصوَّب هؤلاء الرِّواية على ما جاء في أصل المسألة حسب الشَّائع فيما نقله اللُّغويُّون، والرِّواية بالتَّنوين -إذاً- جاءت في الصحيحين وغيرهما من كتب الرِّواية المعتمدة والأصول المحقَّقة، وقد نصَّ ابن مالك عليها، ولم يردَّها؛ لأنَّ توجيهها ليس ببعيد، ونصَّ العُكْبَريُّ أيضاً على توجيه لها بتقدير: لا والله لا يُعطى إذاً، والجملة بعدها توكيد للنَّفي وتوضيح للسَّبب، ومنهم من يرى أنَّها زائدة، ولذلك شواهد من المسموع، ومن المعلوم في العربيَّة أنَّ ((هَا)) لا تُوجب استعمال اسم الإشارة ((ذَا)) معها؛ فهي على الاختيار، ومن العجب أن يُخطِّئ أحد -بدعوى ليست مسلَّمة- رواية تواترت بين جهابذة أهل الحديث، واتَّفقوا عليها، وكيف يُقدَّم بعض أهل اللُّغة على كبار أهل الحديث الذين أجمعوا على الرِّواية بالتَّنوين؟! وقد جاء هذا التَّركيب في كثير من صحاح الأحاديث على لسان بعض الصَّحابة، وهو حرف جواب وجزاء يناسب المقام من الكلام؛ فلا يسوغ ردُّه.

([٢١٢٩]) انظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري ص٤١، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص١٦٧، وشرح الطيبي على مشكاة المصابيح ٢٧٥٨/٩، والكواكب الدراري للكرماني ١١٤/١٣، ومصابيح الجامع للدَّماميني ٤٥٤/٦، وفتح الباري لابن حجر ٣٨/٨، وعمدة القاري للعيني ٣٠٠/١٧، وتنوير الحوالك للسيوطي ٣٠٣/١، ومجمع بحار الأنوار للفتني ٥٢٢/٤.

([٢١٣٠]) شواهد التوضيح ص١٦٧ .

([٢١٣١]) انظر: فتح الباري ٣٧/٨-٤٠. وقد سوَّغ إطالته في الموضع نفسه بقوله: ((إنَّما أطلتُ في هذا الموضع لأنني منذ طلبتُ الحديث، ووقفتُ على كلام الخطَّابي، وقعتْ عندي نفرة للإقدام على تخطئة الروايات الثابتة خصوصاً ما في الصحيحين، فما زلتُ أتطلَّب المخلِّص من ذلك إلى أن ظفرتُ بما ذكرتُه، فرأيتُ إثباته كلَّه هنا، والله الموفق)).

([٢١٣٢]) انظر: موطأ مالك برقم ٩٤٠، وصحيح البخاري برقم ٣١٤٢، ٤٣٢١، وصحيح مسلم برقم ٤٥٦٨، وسنن أبي داود برقم ٢٧١٧، والسنن الكبرى للبيهقي برقم ١٢٧٦١، واللؤلؤ والمرجان لمحمد فؤاد عبد الباقي برقم ١١٤٤.

المانعون :

ذهب بعض العلماء إلى أنَّ استعمال ((إذاً)) في هذه الجملة خطأ، والصَّواب استعمال ((ذَا)) ليس غير؛ لأنَّه المسموع عن فصحاء العرب[٢١٣٣]، ومنه ما جاء في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً قول أبي سليمان الخطَّابيِّ في رواية قول أبي بكر السَّابق: ((وقوله: لَا هَا اللهِ إذاً. هكذا يُروى، والصَّواب: لَا هَا اللهِ ذَا، بغير ألف قبل الذَّال، ومعناه في كلامهم: لَا وَاللهِ، يجعلون الهاء مكان الواو، ومعناه: لَا وَاللهِ لَا يكونُ ذَا))[٢١٣٤]. ومنه أيضاً قول ابن الأثير: ((هكذا جاء الحديث: لَا هَا اللهِ إذاً. والصَّواب: لَا هَا اللهِ ذَا، بحذف الهمزة، ومعناه: لا واللهِ لايكون ذا، أو لا واللهِ الأمر ذا، فحُذف تخفيفاً))[٢١٣٥].

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ الأصل الشَّائع في تركيب هذه الجملة بين فصحاء العرب أن يُستعمل فيها اسم الإشارة ((ذَا)) بعد صيغة القسم المبدوء بحرف ((هَا)) في أوَّله، وهو ما جاء في كتب أهل العربيَّة الذين نقلوه في موضعه، ولم يذكر هؤلاء الوجه الآخر من التَّركيب -استعمال إذاً- مُطلقاً[٢١٣٦]، وممَّا جاء السَّماع به على ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَماً فَاقْدِرْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ[٢١٣٧]

أمَّا استعمال ((إذاً)) في هذا التَّركيب فصواب من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّ هذا الاستعمال جاء على لسان بعض فصحاء العرب، ومنهم أبو بكر الصِّدِّيق -كما مرَّ بك-

---

([٢١٣٣]) انظر: لحن العامة للسجستاني ص٦٧، والبارع للقالي ص١٧٣، والتهذيب للأزهري ٣٦/١٥، ومعالم السنن للخطَّابي ٣٠١/٢، ومشكلات موطأ مالك للبطليوسي ص١٢٥، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٢٦٤/٢، والمجموع المغيث للمديني ٤٦٦/٣، وكشف المشكل لابن الجوزي ١٤٦/٢، والنهاية لابن الأثير ٢٣٧/٥، والرِّياض النَّضرة للطبري ٦٢/٢، والتاج للزبيدي ٥٣٦/٤٠.

([٢١٣٤]) معالم السنن ٣٠١/٢ .

([٢١٣٥]) النهاية ٢٣٧/٥ .

([٢١٣٦]) انظر: العين للخليل ٢٠٨/٨، والكتاب لسيبويه ٥٠٣/٣، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٣٣٥/١، والصحاح للجوهري ٢٥٥٧/٦، والمخصص لابن سيده ٧٣/٤، والإبانة للعوتبي ٥٥٩/٤، والمفصل للزمخشري ص٣٤٨، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٧٩١/٤، والقاموس للفيروزآبادي ٤٤/١، وخزانة الأدب للبغدادي ٤٥١/٥.

([٢١٣٧]) انظر: ديوانه ص٨١. وفي موضع الشاهد راجع العين للخليل ٢٠٨/٨، والكتاب لسيبويه ٥٠٠/٣، والمقتضب للمبرد ٣٢٢/٢، والصحاح للجوهري ٢٥٥٧/٦، والتذييل لأبي حيَّان ٤١٠/١١.

وعائشة وغيرهما[٢١٣٨]، فإن قيل: إنَّ هذه الأحاديث والآثار ممّا روي بالمعنى؛ فلا حجَّة لك به على غيرك. فالجواب: إن هذه الأحاديث والآثار كغيرها من المسموع؛ فإن تعدَّدت رواية النصِّ باختلاف طرقه على أوجه تختلف فيما بينها في موضع الشَّاهد، فالأقرب أنَّه مرويٌّ بالمعنى؛ فلا يُحتجُّ بلفظها في مسألة من مسائل العربيَّة، وإن اتَّفق وجه الرِّواية في موضع الشَّاهد بين كتب الصِّحاح على اختلاف طرق روايته، فالأصل أنَّه لم يُروَ بالمعنى؛ فيصحُّ الاحتجاج بلفظه[٢١٣٩]، وقول أبي بكر الصِّدِّيق -مثلاً- صحَّ في مصنَّفات كبار أهل الحديث والأثر المتقدِّمين بوجه واحد في موضع الشَّاهد على اختلاف طرقه ورواته[٢١٤٠]؛ فهو ثابت عن أبي بكر الصِّديق سنداً ومتناً؛ فلا يسوغ لأحد حينئذٍ ردُّه بدعوى روايته بالمعنى لمخالفته التَّركيب الشَّائع بين علماء اللُّغة؛ فلا ينتفي ثبوت المسموع بمخالفة الشَّائع، إنَّما ينتفي بإسقاط ثبوته.

والآخر أنَّ ثبوت تركيب شائع عن العرب لا ينفي ثبوت غيره عن بعضهم ما دام أنَّ له وجهاً في العربيَّة؛ فلا تعارض بين صحَّة هذا وذاك لفظاً ومعنى، والأصل الشَّائع أعلى لكثرة دورانه بين الفصحاء غير أنَّ المسألة يتعاورها الصواب والأصوب، وليس الصواب والخطأ.

المسألة الثالثة والخمسون :

((قال أبو حاتم: العامَّة ربَّما قالوا في موضع اِفْعَلْ ذلكَ إمَّا لا: اِفْعَلْ ذلكَ....بارَى. وهو فارسيٌّ مردود[٢١٤١]))[٢١٤٢].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه تركيب هذه الجملة المسموعة

([٢١٣٨]) انظر: موطأ مالك برقم ٩٤٠، ومسند أحمد برقم ١٢٣٩٣، وصحيح البخاري برقم ٣١٤٢، ٤٣٢١، وصحيح مسلم برقم ٣٧٧٩، ٤٥٦٨، وسنن أبي داود برقم ٢٧١٧، وسنن النسائي برقم ٣٤٨١، والسنن الكبرى للبيهقي برقم ١٢٧٦١، واللؤلؤ لمحمد فؤاد عبد الباقي برقم ١١٤٤، والتعليقات الحسان للألباني برقم ٤٧٨٥، ٤٨١٧.

([٢١٣٩]) انظر: دراسات في العربية وتاريخها لمحمد الخضر حسين ص٣٦، وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني ص٥٦، وصناعة الاستدلال اللغوي لأبي مالك العوضي (مبحث في كتاب صناعة التفكير اللغوي ص١٢٦).

([٢١٤٠]) انظر: منهاج الطالبين للنووي ٦٠/١٢، وفتح الباري لابن حجر ٣٧/٨، وتنوير الحوالك للسيوطي ٣٠٣/١.

([٢١٤١]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٠٣/١٥.

([٢١٤٢]) ٤٦٩/١٥. قلتُ: الفراغ في النصِّ من مطبوع لسان العرب، أمَّا في التهذيب فجاء النصُّ بتمامه موصولاً، ولم يكن فيه فراغ، ونصُّه في الموضع نفسه: ((وقال أبو حاتم: العامَّة ربَّما قالوا في موضع اِفْعَلْ ذاكَ إمَّا لا: افْعَلْ ذاك بارى، وهو فارسيٌّ مردود)). وقد نقله الزَّبيديُّ أيضاً موصولاً كما جاء في التَّهذيب. انظر: تاج العروس ٥٠٤/٤٠.

عن فصحاء العرب، وقد نصَّ اللُّغويُّون على أنَّ المسموع فيه استعمال ((إمَّا لا))، ونسب بعضهم استعمال لفظ ((بارَى)) في آخره إلى بعض العوامِّ[٢١٤٣]، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول من أقوال أهل العربيَّة المتقدِّمين أو المتأخرين يُجيز فيه صاحبه استعمال لفظ ((بارَى)) في آخر هذا التَّركيب، وليس لهذا اللَّفظ -حسب علمي- وجود في مصنَّفات أحد من أهل العربيَّة ليسوغ حمله على وجه من وجوه العربيَّة في التَّأويل.

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ الصواب في تركيب المسألة استعمال ((إمَّا لَا))، أمَّا استعمال ((بارَى)) هنا فخطأ شاع بين بعض العوامِّ، ولم يُحكَ عن أحد من العرب استعماله، ومن ذلك قول أبي حاتم السِّجستانيِّ في نصِّ المسألة، وقد نُقل عنه، ولم أقف على غيره.

قلتُ: اشتُهر عن أبي حاتم تلحين العامَّة في إمالتهم ((لا)) من هذا التَّركيب[٢١٤٤]، أمَّا تلحينه استعمال لفظ ((بارَى)) هنا فلم أقف عليه إلا في تهذيب الأزهريِّ عن أبي حاتم، وقد نقله عنه ابن منظور، ثم نقله عنه الزَّبيديُّ، وهو خطأ محض ليس له من المسموع دليل، وليس له من وجوه العربيَّة تأويل، وفي نفسي شيء من صحَّة هذا النَّصِّ من وجهين؛ أحدهما أنِّي لم أقف على هذه المسألة إلا في تهذيب الأزهريِّ عن أبي حاتم، والآخر أنِّي لم أجد هذا اللَّفظ في كتب الدَّخيل والمعرَّب ولحن العامَّة؛ فقد يكون في النصِّ سقط أو تصحيف أو تحريف، والله أعلم.

([٢١٤٣]) انظر: التهذيب للأزهري ٣٠٣/١٥، والتاج للزبيدي ٥٠٤/٤٠ .

([٢١٤٤]) مرَّ بك بسط الكلام عن هذا التَّركيب في المسألة السابعة والثلاثين من هذا المبحث.

المبحث الثاني

مسائل الدِّلالة

المسألة الأولى :

((قال أبو حاتم: من الخطأ قول العامَّة: رُبَّما رأيتُه كثيراً. ورُبَّما إنَّما وُضعت للتَّقليل[٢١٤٥]))[٢١٤٦].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه دلالة استعمال ((رُبَّ)) في لسان فصحاء العرب، وقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّها تُستعمل للتَّقليل ليس غير، ونسب بعضهم استعمالها للتَّكثير إلى بعض العوامِّ[٢١٤٧]، وأجاز آخرون استعمالها للتَّكثير، وإليك البيان.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال ((رُبَّ)) للتَّكثير صواب؛ لأنَّه مسموع عن فصحاء العرب[٢١٤٨]، ومن ذلك قول ابن خالويه: ((فإن قيل: رُبَّ موضوعة للتَّقليل، كما وُضعت كَمْ للتَّكثير، فما وجه الإتيان بها ها هنا؟ فقل: إنَّ العرب استعملت إحداهما في موضع الأخرى))[٢١٤٩]. ومنه أيضاً قول ابن السِّيْد البَطَلْيَوْسِيِّ: ((إنَّما تأتي رُبَّ بمعنى التَّكثير في معظم أحوالها في المواضع التي يُذهب بها إلى الافتخار والمباهاة، كقول القائل: رُبَّ عالمٍ لقيتُ، ورُبَّ يومِ سرورٍ شهدتُ. لأنَّ الافتخار لا يكون إلا بما كثُر من الأمور في الغالب من

([٢١٤٥]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٣٤/١٥. وقول أبي حاتم في كتابه لحن العامة ص٥٩.

([٢١٤٦]) ٤٠٨/١ .

([٢١٤٧]) انظر: لحن العامة لأبي حاتم ص٥٩، وتهذيب اللغة للأزهري ١٣٤/١٥، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١١٣، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٧٨، وتاج العروس للزبيدي ٤٧٦/٢.

([٢١٤٨]) انظر: الحجَّة لابن خالويه ص٢٠٥، ورسائل في اللغة للبطليوسي ص١٣٩، وحواشي ابن بري على الدرَّة ص١٤٩، والتبيان للعكبري ٩١/٢، والجامع للقرطبي ١/١٠، وشواهد التوضيح ص١٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٦/٣، والبحر المحيط ٤٦٢/٦، والارتشاف ١٧٣٧/٤، والتذييل لأبي حيان ٢٨٠/١١، والجنى الداني للمرادي ص٤٤٠، والدر المصون للحلبي ١٣٧/٧، ومغني اللبيب لابن هشام ص١٤٢، والقاموس للفيروزآبادي ٩٤/١، وفتح الباري لابن حجر ٢٢/١٣، وعمدة القاري للعيني ١٧٤/٢، والإتقان ١٩٦/٢، والهمع للسيوطي ٣٤٧/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ١٩٧/١١، والتاج للزبيدي ٤٧٦/٢، والمعجم الوسيط ١٢٣/١.

([٢١٤٩]) الحجة في القراءات السبع ص٢٠٥. وكلامه هنا عن قول الله -تعالى- : ((رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا لَوْ كَانُوْا مُسْلِمِيْنَ)). وذكر أنَّها قُرئت بتشديد الباء وتخفيفها، ثم بيَّن أنَّ معناها في الآية للتكثير لمناسبة المقام في الوعيد.

أحوالها))[٢١٥٠]. ومنه أيضاً قول أبي حيَّان فيها: ((ودعوى أبي عبد الله الرَّازيِّ الاتِّفاق على أنَّها موضوعة للتَّقليل باطلةٌ، وقول الزَّجَّاج: إنَّ رُبَّ للكثرة ضدُّ ما يعرفه أهل اللُّغة. ليس بصحيح))[٢١٥١].

المانعون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ ((رُبَّ)) لا تُستعمل في لسان العرب إلا للتَّقليل ليس غير[٢١٥٢]، ومن ذلك ما مرَّ بك من أقوال سابقة في هذا المقصد، ومنه أيضاً قول الحريريِّ: ((ويشاكل هذا التَّناقض قولهم: رُبَّ مالٍ كثير أنفقتَه. فينقضون أوَّل كلامهم بآخره، ويجمعون بين المعنى وضدِّه، لأنَّ رُبَّ للتَّقليل، فكيف يُخبر بها عن المال الكثير!))[٢١٥٣]. ومنه أيضاً قول ابن الجوزيِّ: ((وتقول: رُبَّ مالٍ أنفقتَه. تُشير إلى القليل، والعامَّة تقول: رُبَّ مالٍ كثير أنفقتَه. وفي هذا تناقض، لأنَّ رُبَّ للقليل، فلا يُخبر بها عن الكثير))[٢١٥٤].

قلتُ: الصَّواب –والله– أعلم أنَّ ((رُبَّ)) تُستعمل للتَّقليل والتَّكثير، والشَّواهد للتَّكثير من لسان العرب أكثر من أن تُحصى، ومنه الآية السابقة؛ فوِداد الكفَّار على الكثرة لا القلَّة، وهو ما يناسب هول ما يلقونه حينئذٍ لعدم إسلامهم، ومن ذلك أيضاً قول الرسول –صلَّى الله عليه وآله وسلَّم–: ((رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنيا عاريةٌ في الآخرة))[٢١٥٥]. فالمقصود من استعمال رُبَّ هنا التَّكثير، وهو ظاهر من سياق الحديث الدَّالِّ على فزعه –صلَّى الله عليه وآله وسلَّم– في ذلك الوقت من هذه الفتنة[٢١٥٦]، ومن ذلك أيضاً قول الشَّاعر يرثي صاحبه:

([٢١٥٠]) رسائل في اللغة ص١٣٩ .

([٢١٥١]) البحر المحيط ٤٦٢/٦ .

([٢١٥٢]) انظر: لحن العامة لأبي حاتم ص٥٩، ومعاني القرآن للزجَّاج ١٧٣/٣، ومعاني القرآن للنحَّاس ٩/٤، وتهذيب اللغة للأزهري ١٣٤/١٥، والتفسير البسيط للواحدي ٥٣٩/١٢، ودرَّة الغوَّاص للحريري ص١٠٠، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١١٣، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢٨٨/١، ومفاتيح الغيب للرازي ١١٧/١٩، وتهذيب الخواص لابن منظور ص٧٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٧٨، والتاج للزبيدي ٤٧٦/٢.

([٢١٥٣]) درَّة الغوَّاص ص١٠٠ .

([٢١٥٤]) تقويم اللسان ص١١٣ .

([٢١٥٥]) انظر: موطأ مالك برقم ١٩٠٩، وصحيح البخاري برقم ٧٠٦٩، وسنن الترمذي برقم ٢١٩٦.

([٢١٥٦]) والمقصود أنَّ كثيراً من النِّساء تلبس الثِّياب في الدنيا لغناها، وتكون عارية يوم القيامة من أعمال الخير، وقد يكون المقصود أنَّ كثيراً من النساء تلبس ثياباً ليست ساترة، وتكون عارية يوم القيامة، وقد يكون المقصود أنَّ

فَإنْ تُمْسِ مَهْجُوْرَ الفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الوُفُوْدِ وُفُوْدُ[٢١٥٧]

ومقصوده أنَّ بيت صاحبه أصبح مهجوراً بموته بعد أن كانت تأتيه الجماعات بعد الجماعات لرياسته وفضله وكرمه، والمقام -كما ترى- مقام مدح لا يليق به التَّقليل[٢١٥٨].

فإن قيل: لقد خرَّج بعض المانعين بعض شواهد المُجيزين على التَّقليل؛ فلا وجه للاحتجاج بها في تقرير جواز استعمال ((رُبَّ)) للتَّكثير؛ فالخلاف هنا غير معتبر لعدم قطعيَّة تلك الشَّواهد. فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ الخلاف في هذه المسألة متقدِّم، وقد بسطه -للحاجة إليه- كثير من كبار المفسِّرين وشُرَّاح الحديث، واختلفوا فيه كاختلاف كبار اللُّغويين والنَّحويين؛ فمنهم -كما مرَّ بك- من رأى أنَّها لا تُستعمل إلا للتَّقليل، ومنهم من رأى أنَّها تُستعمل للتَّقليل والتَّكثير على ما يناسب مقامها؛ فلا يسوغ لأحد بعد خلاف كلِّ هؤلاء الجهابذة المتقدِّمين والمتأخرين أن يصف هذا الخلاف بأنَّه غير معتبر!!

والآخر أنَّ شواهد المُجيزين كثيرة، ودلالة التَّكثير فيها باستعمال ((رُبَّ)) ظاهرة، وقد جاءت في مظانِّها السابقة، ولم يُخرَّج منها إلا بعضها، وما خُرِّج منها على التَّقليل ينضح -في رأيي- بالتَّكلُّف والتَّعسُّف، ومن أشهرها تخريج الآية السَّابقة، فذُكِر أنَّ ((رُبَّ)) فيها للتَّقليل على معنى التَّهديد؛ فقليل ندم الكافر كافٍ في إظهار الزَّجر، فكيف بكثيره؟ ومنه قول القائل: رُبَّما ندم فلانٌ من مثل ما صنعتَ. وقد يكون المراد أنَّه يودُّ في كلِّ حال من أحوال الأهوال التي تمرُّ به أنَّه كان مسلماً، وقد يكون المراد أنَّ العذاب يُشغلهم عن تمنِّي ذلك إلا في القليل[٢١٥٩]، وقيل في البيت السَّابق ونظائره أنَّه للتَّقليل على الافتخار؛ فقليله منه كافٍ

كثيراً من النساء كاسية من نعم الله عليها عارية من الشُّكر، وقد ذُكر غير ذلك في تفسير الحديث، وسياقه للتكثير.

انظر: شواهد التوضيح لابن مالك ص١٠٤، وفتح الباري لابن حجر ٢٢/١٣، وعمدة القاري للعيني ١٧٤/٢.

([٢١٥٧]) نُسب إلى معن بن زائدة يرثي فيه ابن هُبيرة في أمالي المرتضى ٢٢٣/١. ونُسب إلى أبي العطاء السِّنْدي يرثي فيه ابن هُبيرة في الحماسة لأبي تمام ص١٤٣، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٧٦٩/٢، والزاهر لأبي بكر الأنباري ١٦٣/١.

([٢١٥٨]) انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٥٦٧، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ص٣٣١، ورسائل في اللغة لابن السِّيْد البطليوسي ص١٤١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٠/٣، واللَّمحة في شرح المُلحة لابن الصائغ ١٥٩/١، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٣٠٢٣/٦، وخزانة الأدب للبغدادي ٥٣٩/٩.

([٢١٥٩]) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٧٢/٣، والتَّهذيب للأزهري ١٣٣/١٥، والتفسير البسيط للواحدي ٥٣٩/١٢،

للافتخار قبل كثيره، ولا يتأتَّى ذلك لغيره[٢١٦٠]. وهذه تخريجات متكلَّفة؛ فلا يناسب ظاهر الدَّلالة إلا التَّكثير للزَّجر أو الافتخار، وقد قال ابن هشام الأنصاريُّ عن هذه التَّخريجات ونظائرها: ((ووجه الدَّليل أنَّ الآية والحديث والمثال مسوقة للتَّخويف، والبيتين مسوقان للافتخار، ولا يناسب واحداً منها التَّقليل))[٢١٦١]. وعليه فلا مسوِّغ وجيه لتخطئة استعمال ((رُبَّ)) للتَّكثير.

المسألة الثانية :

((قال الأصمعيُّ: ومِمَّا تُخطئ فيه العامَّة والخاصَّة باب حِيْنَ وحَيْثُ، غلط فيه العلماء مثل أبي عُبيدة وسيبويه. قال أبو حاتم: رأيتُ في كتاب سيبويه أشياء كثيرة يجعل حِيْنَ حَيْثُ، وكذلك في كتاب أبي عُبيدة بخطِّه[٢١٦٢]. قال أبو حاتم: واعلم أنَّ حِيْنَ وحَيْثُ ظرفان، فحِيْنَ ظرف من الزَّمان، وحَيْثُ ظرف من المكان، ولكلٍّ واحد منهما حدٌّ لا يجاوزه، والأكثر من النَّاس جعلوهما معاً حَيْثُ....، وقد صيَّر النَّاسُ هذا كلَّه حَيْثُ، فليتعهَّد الرَّجلُ كلامَه[٢١٦٣]))[٢١٦٤].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه استعمال حَيْثُ للزَّمان، وقد ذهب كثير من أهل العربيَّة إلى أنَّ حَيْثُ تُستعمل للمكان، ونسب بعضهم استعمالها للزَّمان بمعنى حِيْنَ إلى بعض العوامِّ[٢١٦٥]، وأجاز آخرون استعمالها للزَّمان، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٣٠٥/١، ومفاتيح الغيب للرازي ١١٧/١٩، والجنى الداني للمرادي ص٤٤٤.

([٢١٦٠]) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٣٠٥/١، والجنى الداني للمرادي ص٤٤٤.

([٢١٦١]) مغني اللبيب ص١٤٣. وقد قال ابن السِّيد البطليوسي: ((فهذه المواضع لا يليق بها إلا التَّكثير....، وهذا النوع في الشِّعر كثير جداً)). رسائل في اللغة ص١٤٠.

([٢١٦٢]) قلتُ: لم يذكر الأصمعي وأبو حاتم شيئاً من هذه المواضع، وقد وقفتُ على بعض المواضع في مجاز القرآن لأبي عبيدة والكتاب لسيبويه يدلُّ استعمال حَيْثُ فيها على الزَّمان، فممَّا جاء في مجاز القرآن ٥٧/١: ((إنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال يوم الفتح حَيْثُ بعث العبَّاس إلى أهل مكَّة....)). وممَّا جاء في الكتاب ٢٦٧/٣: ((قد تبيَّن لنا أنَّ أكثرها مذكَّر حَيْثُ حُقِّرت)). وإن صحَّ ذلك عنهما فهو على وجه مسموع، وإن قلَّ، وسيأتي بيانه.

([٢١٦٣]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٣٦/٥. وكلام أبي حاتم في كتابه لحن العامَّة ص٥٧.

([٢١٦٤]) ١٤١/٢، ١٣٥/١٣. قلتُ: في أوَّل النَّصِّ من تهذيب اللغة: ((وقال أبو حاتم: قال الأصمعيُّ: ....)).

([٢١٦٥]) انظر: لحن العامة لأبي حاتم ص٥٧، والتهذيب للأزهري ١٣٦/٥، والتاج للزبيدي ٢٣١/٥.

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال حَيْثُ للزَّمان صواب؛ لأنَّه من المسموع[٢١٦٦]، ومن ذلك أنَّ الأخفش كان يرى أنَّها تُستعمل للزَّمان، وقد استشهد بقول طَرَفَة بن العَبْد:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيْشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِيْ سَاقَهُ قَدَمُهْ[٢١٦٧]

ومن ذلك أيضاً ما قاله ابن هشام الأنصاريُّ: ((.... كقوله:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجَاحَاً فِيْ غَابِرِ الأَزْمَانِ[٢١٦٨]

وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزَّمان))[٢١٦٩].

المانعون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال حَيْثُ للزَّمان خطأ؛ لأنَّ الفصحاء لم يستعملوها له، إنَّما تُستعمل للمكان، وإن أردت الزَّمان جاز لك استعمال حِيْنَ، وقد شاع الخلط بين موضعيهما بين العامَّة[٢١٧٠]، ومن ذلك ما جاء في نصِّ المسألة.

قلتُ: الصَّواب –والله أعلم– أنَّ ما عليه الجمهور استعمال حَيْثُ للمكان، واستعمال حِيْنَ للزَّمان، ولكلِّ لفظ حدٌّ في الدَّلالة لا يُجاوزه إلى غيره، وهو الشَّائع في كتب العربيَّة، وعلى هذا الأصل جاءت شواهد أكثر من أن تُحصى؛ فجاءت حَيْثُ في القرآن الكريم في واحد

([٢١٦٦]) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي ص٢٠٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦٢٦، وأمالي ابن الشجري ٥٩٩/٢، والمُحرَّر الوجيز لابن عطيَّة ٣٦٨/٣، والبديع لابن الأثير ٤٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٤، واللُّمحة لابن الصائغ ٩٠٢/٢، والكنَّاش لصاحب حماة ٢٨٦/١، وعمدة الحفاظ للحلبي ٤٧٣/١، ومغني اللبيب لابن هشام ص١٤١، والهمع للسيوطي ١٥٣/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٠/٧، والتاج للزبيدي ٢٢٨/٥، والمعجم الوسيط ٢١٠/١، والنحو الوافي لعباس حسن ٢٩٠/٢.

([٢١٦٧]) انظر: ديوانه ص٧٣. ورأي الأخفش في شرح الأبيات للفارسي ص٢٠٩، والبديع لابن الأثير ٤٣/١، ومغني اللبيب لابن هشام ص١٣٩، والهمع للسيوطي ١٥٣/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ١٩/٧، والتاج للزبيدي ٢٢٨/٥.

([٢١٦٨]) لم أقف على قائله، والهاء من لفظ الجلالة في الشَّطر الثَّاني غير أنِّي لم أستسغ فصلها تأدُّباً مع ربِّي سبحانه. والبيت في الكامل للمبرد ٣٧٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك (تتمة ابنه) ٧٢/٤، واللَّمحة لابن الصائغ ٨٧٨/٢، وتذكرة النحاة لأبي حيَّان ص٧٣٦، والتاج للزبيدي ٢٢٨/٥.

([٢١٦٩]) مغني اللبيب ص١٤١ .

([٢١٧٠]) انظر: لحن العامة لأبي حاتم ص٥٧، والتهذيب للأزهري ١٣٦/٥، والمصباح للفيومي ص٨٥، والتاج للزبيدي ٢٣١/٥.

وثلاثين موضعاً للمكان، وجاءت حِيْنَ في خمسة وثلاثين موضعاً للزَّمان[٢١٧١]، فإن قيل: هذا محل إجماع واتِّفاق لا يسوغ غيره، ونصَّ عليه بعض المتأخرين، ومنهم ابن هشام[٢١٧٢]. فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ حكاية الإجماع أمر عسير لا تكاد تُطاق لصعوبة الاستقصاء والحصر، والآخر أنَّ ابن هشام نفسه حكى الخلاف بعد ذلك، ورجَّح أنَّ حَيْثُ قد تُستعمل للزَّمان.

وهذا الأصل في حدِّ استعمالهما لا يُلغي خروج بعض المسموع عنه، وإن قلَّ، وقد مرَّت بك بعض الشَّواهد على استعمال حَيْثُ للزَّمان، ومن ذلك أيضاً قول الشَّاعر:

وَلَمْ نُلْقِ رَحْلَيْنَا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعٍ وَلَمْ نَرْمِ جَوْزَ اللَّيْلِ حَيْثُ يَمِيْلُ[٢١٧٣]

فلا يُخطَّأ من استعمل حَيْثُ للزَّمان على خلاف أصلها الشَّائع لثبوت ذلك سماعاً عن بعض الفصحاء غير أنَّ هذا الاستعمال قليل؛ فهو صواب دون الأصوب، والصَّواب درجات.

المسألة الثالثة :

((قال أبو بكر: العامَّة تُخطئ، فتظنُّ أنَّ الزَّوْجَ اثنان، وليس ذلك من مذاهب العرب، إذ كانوا لا يتكلَّمون بالزَّوْجِ موحَّداً في مثل قولهم: زَوْجُ حَمَامٍ. ولكنَّهم يثنُّونه، فيقولون: عندي زَوْجَان من الحَمَام، يعنون ذكراً وأنثى، وعندي زَوْجَان من الخِفَاف، يعنون اليمين والشِّمال، ويُوقعون الزَّوجين على الجنسين المختلفين نحو الأسود والأبيض، والحلو والحامض[٢١٧٤]))[٢١٧٥].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه دلالة الزَّوْج في لسان العرب؛ فذهب كثير من أهل اللُّغة إلى أنَّ الزَّوْج يُستعمل هنا للواحد من المُقترنَين، ونسب بعضهم استعمال الزَّوْج للاثنين المُقترنَين إلى بعض العوامِّ[٢١٧٦]، وأجاز هذا آخرون، وإليك بيان

([٢١٧١]) انظر: المعجم المفهرس لمحمد فؤاد عبد الباقي ص٢٨١-٢٨٣ .

([٢١٧٢]) انظر: مغني اللبيب ص١٣٩ .

([٢١٧٣]) منسوب إلى عُتي بن مالك في ديوان الحماسة لأبي تمام ص١٥٧، وراجع الشَّاهد في شرح المرزوقي ص٦٢٦.

([٢١٧٤]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٠٥/١١. وقول أبي بكر الأنباريِّ في كتابه الزاهر ١٩٨/٢.

([٢١٧٥]) ٢٩١/٢.

([٢١٧٦]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٢١، والزاهر لأبي بكر ١٩٨/٢، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٨٦، والتهذيب للأزهري ١٠٥/١١، وليس في كلام العرب لابن خالويه ص٣٣٧، وشرح الفصيح للمرزوقي ص٥٥٦،

المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال الزَّوْج يكون للواحد، ويكون للاثنين أيضاً؛ لأنَّه صواب مسموع[٢١٧٧]، ومن ذلك قول أبي عُبيدة: ((ويكون الزَّوْج اثنين أيضاً))[٢١٧٨]. ومنه أيضاً قول ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ((العامَّة تقول: عندي زَوْجٌ من حَمَام. أي ذكر وأنثى، ولا تُثنِّي الزَّوْج، وكذلك كلُّ شيء بهذا المعنى....، وقد أجاز بعضهم قول العامَّة في هذه الأشياء))[٢١٧٩]. ومنه أيضاً قول الجوهريِّ: ((يُقال: هما زوجان، للاثنين، وهما زَوْجٌ))[٢١٨٠].

المانعون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال الزَّوْج للاثنين خطأ؛ فالصَّواب زَوْجٌ للواحد منهما، وزَوْجان للاثنين المُقترنين[٢١٨١]، ومنه قول ابن قتيبة في باب ما يُتكلَّم به مثنى، والعامَّة تتكلَّم بالواحد منه: ((يُقال: اشتريتُ زَوْجَي نِعَالٍ. ولا يُقال: زَوْج نِعَالٍ. لأنَّ الزَّوْج ها هنا

والمحكم لابن سيده ٥٢٥/٧، والإبانة للعوتبي ١٨٩/٣، وخير الكلام لابن بالي ص٣٤، والتاج للزبيدي ٢٢/٦.

(٢١٧٧) انظر: الأضداد لقطرب ص١١٢، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٢١/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٥/١، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص٢٠٤، ٢٧٠، والمُنَجَّد لكُراع النَّمل ص٢٢١، والجمهرة لابن دريد ٤٧٣/١، والأضداد لأبي بكر الأنباري ص٣٧٣، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٨٦، والتهذيب للأزهري ١٠٦/١١، والصحاح للجوهري ٣٢٠/١، وشرح الفصيح للمرزوقي ص٥٥٦، والمحكم لابن سيده ٥٢٥/٧، والمفردات للراغب ص٣٨٤، والمُغَرِّب للمُطَرِّزيِّ ص٢١٢، وتهذيب الخواص لابن منظور ص٨٥، والقاموس للفيروزآبادي ٢٦٣/١، وبحر العوَّام لابن الحنبلي ص٧٧، وشرح الدرة للخفاجي ص٦٥٦، والتاج للزبيدي ٢٢/٦.

(٢١٧٨) مجاز القرآن ٣٢١/١ .

(٢١٧٩) تصحيح الفصيح وشرحه ص٤٨٦ .

(٢١٨٠) الصحاح ٣٢٠/١ .

(٢١٨١) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٢١، والزاهر ١٩٨/٢، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥١٦/١، والتهذيب للأزهري ١٠٥/١١، وليس في كلام العرب لابن خالويه ص٣٣٧، وشرح الفصيح لابن الجبَّان ص٣٠٩، وإسفار الفصيح للهروي ص٢٤٢، والمحكم لابن سيده ٥٢٥/٧، وتثقيف اللسان لابن مكي ص١٦٦، والإبانة للعوتبي ١٨٩/٣، ودرَّة الغوَّاص للحريري ص١٥٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١١٦، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٩٧، والمصباح للفيومي ص١٣٥، وخير الكلام لابن بالي ص٣٤، والتاج للزبيدي ٢٢/٦.

الفرد))[٢١٨٢]. ومنه أيضاً قول أبي بكر في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً قول الحريريِّ: ((ونظير هذا الوهم قولهم للاثنين: زَوْجٌ. وهو خطأ؛ لأنَّ الزَّوْج في كلام العرب هو الفرد المزاوج لصاحبه))[٢١٨٣].

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ الأصل الشَّائع بين فصحاء العرب استعمال الزَّوْج للواحد من المُقترنين، واستعمال الزَّوْجين لهما معاً، وعلى ذلك جاء المسموع من القرآن الكريم والشَّواهد المرويَّة عن العرب، ولم أقف على شاهد مسموع يخالف هذا الأصل، ومن ذلك قول الله -تعالى-: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى﴾[٢١٨٤]. فإن قيل: فهذا كافٍ للأخذ بقول المانعين. فالجواب: الإقرار بالوجه العالي لا يعني بالضَّرورة تخطئة ما دونه؛ فاستعمال الزَّوج للاثنين صواب أيضاً من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّه مستعمل في لسان العرب، وإن كان أقلَّ من سابقه، وقد حكاه عن العرب -كما مرَّ بك- جمع من ثقات رواة اللُّغة منذ القرن الثاني من الهجرة، وإن لم يُرو له شاهد، وكثير من ألفاظ العربيَّة ودلالاتها نُقلت إلينا بالرِّواية عن العرب، ولم يصل إلينا شاهد عليها، وهذا أشهر من أن يُحصى في كتب اللغة ومعجماتها، والآخر أنَّ لهذا الاستعمال نظائر في لسان العرب؛ فقالوا: هما تَوْأَمان، وهما تَوْأَمٌ. وقالوا: قَطَعه بالمِقْرَاضَيْنِ والجَلَمَيْنِ والمِقَصَّيْنِ، وقَطَعه بالمِقْرَاض والجَلَم والمِقَصِّ. فسُمِّي المُقترنان باسم الواحد منهما؛ لأنَّهما لا يفترقان فيما وُضعا له[٢١٨٥]، ويُحمل استعمال الزَّوج للاثنين على هذا.

المسألة الرابعة :

((قال أبو بكر: العامَّة تُخطئ، وتقول: أَوْعَدَني فلانٌ مَوْعداً أَقِفُ عليه[٢١٨٦]))[٢١٨٧].

([٢١٨٢]) أدب الكاتب ص٤٢١ .

([٢١٨٣]) درَّة الغوَّاص ص١٥٢ .

([٢١٨٤]) القيامة : ٣٩ .

([٢١٨٥]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٨٦، والاقتضاب للبطليوسي ٢٣٤/٢، وخير الكلام لابن بالي ص٥٠.

([٢١٨٦]) انظر: التهذيب للأزهري ٨٦/٣. ونصُّ قول أبي بكر في الزَّاهر ١٢٩/٢: ((وكذلك تُخطئ العامَّةُ، فيقول الرَّجُلُ منهم للرَّجُلِ: أَوْعِدْني موعداً أقف عليه. وهذا خطأ في كلام العرب، وذلك أنَّهم يقولون: قد وَعَدتُ الرَّجُلَ خيراً، وأوعدتُه شراً. فإذا لم يذكروا الخيرَ قالوا: وَعَدتُه. فلم يُدخلوا ألفاً، وإذا لم يذكروا الشرَّ قالوا: أَوْعَدتُه. ولم يُسقطوا الألف)).

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه دلالة الفعل ((أَوْعَدَ)) في هذا الموضع، فقد ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّه لا يُستعمل إلا في الشَّرِّ، ونسب بعضهم استعماله في غير الشَّرِّ هنا إلى بعض العوامِّ[٢١٨٨]، وأجاز آخرون استعماله في غير الشَّرِّ، وإليك البيان.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّ ((أَوْعَدَ)) قد يُستعمل في غير الشَّرِّ الموضوع له، وثبت هذا في المسموع[٢١٨٩]؛ فقد حكى قُطْرُب أنَّ العرب تقول: وَعَدْتُ الرَّجُلَ خيراً، وأَوْعَدْتُه خيراً، ووَعَدْتُه شراً، وأَوْعَدْتُه شراً[٢١٩٠]. وحكى ابن الأعرابيِّ أيضاً قول بعضهم: أَوْعَدْتُه خيراً. وأنشدَ قول الرَّاثي:

يَبْسُطُنِيْ مَرَّةً وَيُوْعِدُنِيْ فَضْلاً طَرِيْفاً إلَى أَيَادِيْهِ[٢١٩١]

المانعون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّ هذا الفعل لا يُستعمل إلا في الشَّرِّ ليس غير[٢١٩٢]، ومنه ما ذكره ابن السِّكِّيت في باب ما يُتكلَّم فيه بَفَعْلْتُ ممَّا تغلط فيه العامَّةُ فيتكلَّمون بأَفْعَلْتُ: ((قالوا في الخير: وَعَدْتُه. وفي الشَّرِّ: أَوْعَدْتُه. وفي الخير: الوَعْد والعِدَة، وفي الشَّرِّ: الإيْعَاد والوَعِيد))[٢١٩٣]. وقال ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ((فأمَّا أَوْعَدْتُهُ، بالألف، فلا يكون إلا للشَّرِّ خاصَّة

([٢١٨٧]) ٤٦٢/٣ .

([٢١٨٨]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٢٦، والزَّاهر لأبي بكر الأنباري ١٢٩/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٨٦/٣، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٣٠٦، وتاج العروس للزبيدي ٣٠٩/٩.

([٢١٨٩]) انظر: التهذيب للأزهري ٨٦/٣، وليس في كلام العرب لابن خالويه ص١٨٨، والمحكم لابن سيده ٣٢٩/٢، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص٢٣٦، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١٦٠/١، ولباب تحفة المجد للَّبلي ١٥٢/١، والقاموس للفيروزآبادي ٤٨٠/١، وخزانة الأدب للبغدادي ٤٣٥/٧، والتاج للزبيدي ٣٠٧/٩.

([٢١٩٠]) انظر: لباب تحفة المجد للَّبلي ١٥٢/١، وتاج العروس للزبيدي ٣٠٨/٩.

([٢١٩١]) انظر: الأمالي للقالي ص٥٥٨، والمحكم لابن سيده ٣٢٩/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٤١١/١، والتاج للزبيدي ٣٠٧/٩. ولم أقف على قائله.

([٢١٩٢]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ٢٢٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٥١، وفعلت وأفعلت للزجاج ص١٢٦، والزاهر لأبي بكر ١٢٩/٢، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص١٥٧، والتهذيب للأزهري ٨٦/٣، والأفعال لابن القطاع ٢٩٦/٣، ودرَّة الغواص للحريري ص١١٨، والبحر المحيط لأبي حيَّان ١٠٧/٥، والتاج للزبيدي ٣٠٩/٩.

([٢١٩٣]) إصلاح المنطق ص٢٢٦ .

وللتَّهدُّد، فلذلك استغنى معه عن ذكر الشَّرِّ إلا أن تذكر الوعيد الذي تهدَّدتَه به، فتقول أَوْعَدْتُه بالقتل أو بالصَّلب أو بالقيد أو الحبس أو بكذا وكذا، مفسِّراً للشَّرِّ الذي لا يُعلم بقولك: أَوْعَدْتُه))[٢١٩٤].

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ استعمال الفعل ((أَوْعَدَ)) في غير الشَّرِّ صواب ثابت في المسموع عن العرب، وإن قلَّ، وفي نقل الثقات -كما مرَّ بك- غُنية عن التَّطويل؛ فمن سمع حجَّة على من لم يسمع، فإن قيل: قصد أبي بكر في المسألة تخطئة استعمال هذا الفعل في الخير إذا لم يُذكر الخير في الجملة، فإن ذُكر فالاستعمال صواب، وإن لم يُذكر فلا يقع المعنى إلا على الشَّرِّ، وقد ذهب إلى هذا بعض أهل العربيَّة[٢١٩٥]، وصرَّح به أبو بكر في كتاب آخر بقوله: ((يُقال: وَعَدتُ الرَّجلَ خيراً وشراً، وأَوْعَدتُه كذلك. فإذا لم تذكر الخير قلتَ: وَعَدتُه. وإذا لم تذكر الشَّرَّ قلت: أَوْعَدتُه. قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللهُ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا﴾[٢١٩٦]. وقال -عزَّ وعلا-: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِيْنَ آمَنُوْا وَعَمِلُوْا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً﴾[٢١٩٧]. قال الشَّاعر:

وَإِنِّيْ وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَأُخْلِفُ إِيْعَادِيْ وَأُنْجِزُ مَوْعِدِيْ[٢١٩٨]))[٢١٩٩].

فالجواب من وجهين؛ أحدهما: مقصده ليس ظاهراً من كلامه في نصِّ المسألة الموجود في الزَّاهر؛ فظاهر كلامه فيه تخطئة استعمال هذا الفعل في غير الشَّرِّ مطلقاً. والآخر: إن كان مقصده ما ذُكر فإنَّ دلالة المفهوم بين المتخاطبين قد تغني عن دلالة المنطوق في إرادة غير الشَّرِّ، أمَّا إن كان في عدم ذكر ما يدلُّ على غير الشَّرِّ إبهام ولبس في تركيب جملته فالاستعمال خطأ محض لعدم وجود قرينة لفظيَّة أو حاليَّة -كحال الرَّائي- تُخرجه من أصل وضعه للشَّرِّ.

([٢١٩٤]) تصحيح الفصيح وشرحه ص١٥٧ .

([٢١٩٥]) انظر: التهذيب للأزهري ٨٦/٣، وليس لابن خالويه ص١٨٨، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص٢٣٦، وخزانة الأدب للبغدادي ٤٣٥/٧، والكليات للكفوي ص٩٣٩، والتاج للزبيدي ٣٠٧/٩.

([٢١٩٦]) الحج : ٧٢ . والاستشهاد هنا للوعد في موضع الشَّرِّ لوجوده في تركيب الجملة، وهو النَّار.

([٢١٩٧]) الفتح : ٢٩ . والاستشهاد هنا للوعد في موضع الخير لوجوده في تركيب الجملة، وهو المغفرة.

([٢١٩٨]) انظر: ديوان عامر بن الطُّفيل ص٥٨. والاستشهاد هنا على عدم وجود الخير والشر في تركيب الجملة؛ فيكون الوعد للخير والإيعاد للشر على أصلهما. والعرب تفخر بمخالفة الإيعاد؛ لأنَّه شرٌّ يجمل بصاحبه حبسه.

([٢١٩٩]) شرح القصائد السبع ص٤٠٣ .

المسألة الخامسة :

((وعِتْرَةُ الرَّجُل: أقرباؤه من وَلَدٍ وغيره، وقيل: هم قومه دِنْيا، وقيل: هم رهطه وعشيرته الأدنون مَن مضى مِنهم ومَن غَبَرَ....، والعامَّة تظنُّ أنَّها ولد الرَّجُل خاصَّة، وأنَّ عِتْرَة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ولدُ فاطمة رضي الله عنها[٢٢٠٠]))[٢٢٠١].

نقل ابن منظور هذه المسألة من ابن سيده، وهي في وجه دلالة العِتْرَة في لسان العرب، وقد ذهب كثير من أهل العربيَّة إلى أنَّها تُستعمل لولد الرَّجل وغيره من خاصَّته، ونسب بعضهم استعمالها لنَسْل الرَّجل خاصَّة إلى بعض العوامِّ[٢٢٠٢]، وأجاز آخرون هذا الاستعمال لثبوته عن بعض العرب، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال العِتْرَة لنَسْل الرَّجل خاصَّة صواب، وهو أصل دلالتها، وقد جاء هذا على لسان بعض فصحاء العرب[٢٢٠٣]، ومن ذلك قول الأزهريِّ: ((وروى أبو العبَّاس[٢٢٠٤] عن ابن الأعرابيِّ أنَّه قال: العِتْرَة وَلَدُ الرَّجُل وذرِّيته وعقبه من صلبه. قال: فعِتْرَة النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم وَلَد فاطمة البتول))[٢٢٠٥]. ومن ذلك أيضاً قول الفيوميِّ: ((العِتْرَة: نَسْل الإنسان))[٢٢٠٦].

المانعون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ العِتْرَة لولد الرَّجل وغيره من خاصَّته، أمَّا حبس

([٢٢٠٠]) انظر: المحكم لابن سيده ٤٤/٢ .

([٢٢٠١]) ٥٣٨/٤. ودِنْيا: كلمة يُعبَّر بها عن دنوِّ بعض الأقارب كأبناء الأخ والأخت والعمِّ والعمَّة والخال والخالة ونحوهم. انظر: ٢٧٣/١٤.

([٢٢٠٢]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٢، والمحكم لابن سيده ٤٤/٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٤١، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٧٤، وتاج العروس للزَّبيدي ٥٢١/١٢.

([٢٢٠٣]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٣٩٢/١، وتهذيب اللغة ١٥٧/٢، والزَّاهر للأزهري ص١٨٤، وغريب الحديث للخطابي ١٩١/٢، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص١٠٤، وغريب الحديث لابن الجوزي ٦٧/٢، والنهاية لابن الأثير ١٧٧/٣، والمصباح للفيومي ص٢٠٣، وتاج العروس للزبيدي ٥٢١/١٢.

([٢٢٠٤]) هو أبو العبَّاس ثعلب، وهو من أشهر من أخذ عن أبي عبد الله ابن الأعرابيِّ، ومن أكثرهم رواية عنه.

([٢٢٠٥]) تهذيب اللغة ١٥٧/٢ .

([٢٢٠٦]) المصباح ٢٠٣ .

استعمالها في نَسْل الرَّجل خاصَّة فخطأ[٢٢٠٧]، ومن ذلك قول ابن قتيبة فيما يضعه بعض عوامِّ النَّاس في غير موضعه: ((ومن ذلك العِتْرَة، يذهب النَّاس إلى أنَّها ذرِّيَة الرَّجل خاصَّة، وأن مَن قال: عِتْرَة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم. فإنَّما يذهب إلى ولد فاطمة رضي الله عنها، وعِتْرَة الرَّجل ذرِّيته وعشيرته الأدنون مَن مضى مِنهم ومَن غبر، ويدلُّك على ذلك قول أبي بكر رضي الله عنه: نحن عِتْرَةُ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم التي خرج منها، وبيضتُه التي تَفَقَّأت عنه، وإنَّما جِيبت العربُ عنَّا كما جِيبت الرَّحا عن قُطْبها. ولم يكن أبو بكر رضوان الله عليه ليدَّعي بحضرة القوم جميعاً ما لا يعرفونه))[٢٢٠٨]. ومنه أيضاً قول ابن سيده في نصِّ المسألة.

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ العِتْرَة تُستعمل لخاصَّة الرَّجل سواء أكان هؤلاء من نسله أم من خواصِّ أهله وقومه، وهذا الشَّائع في لسان العرب وكتب اللُّغة[٢٢٠٩]، فإن قيل: هذا يدلُّ على خطأ ما نُسب إلى بعض العوامِّ. فالجواب من وجهين؛ أحدهما: إن كان مبلغ استعمال هؤلاء من العِتْرَة إرادة نِسْل الرَّجل خاصَّة، فهو صواب لا يسوغ تخطئتهم فيما ذهبوا إليه؛ لأنَّهم استعملوا معنى من معاني العِتْرَة الثابتة -كما مرَّ بك- عن فصحاء العرب، والدَّليل عليه أنَّ آخرين يستعلمون العِتْرَة لمن حُرِّمت عليهم الزَّكاة من عِتْرَة النبيِّ -صلَّى الله عليه وآله وسلَّم- في أهله، ومعلوم أنَّ أبا بكر -رضي الله عنه- لا يدخل في هذا الحكم قطعاً؛ فهو ليس من العِتْرَة في هذا المقام، والنتيجة أنَّ أبا بكر استعمل معنى من معاني العِتْرَة، وهو خواصُّ القوم، وليس خواصَّ الأهل في تحريم الزَّكاة؛ فكلا الاستعمالين صواب، ولم يُخطَّأ مستعملهما، وكذلك ينبغي أن يكون مع ما نُسب إلى العوامِّ؛ فهم استعملوا معنى من معاني العِتْرَة ليس غير. والآخر: إن كان مبلغ ظنِّ هؤلاء العوامِّ أنَّ العِتْرَة لا تُستعمل إلا كاستعمالهم؛ فلا يصحُّ استعمالها في غير نسل الرَّجل، فهم على خطأ محض لثبوت غيره عن الفصحاء.

([٢٢٠٧]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٢، والمحكم لابن سيده ٤٤/٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٤١، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٧٤، وتاج العروس للزَّبيدي ٥٢١/١٢.

([٢٢٠٨]) أدب الكاتب ص٣٢ .

([٢٢٠٩]) انظر: العين للخليل ٦٦/٢، والتهذيب للأزهري ١٥٧/٢، والمحيط لابن عبَّاد ٤٤١/١، والصحاح للجوهري ٧٣٥/٢، ومجمل اللغة ص٦٤٥، ومقاييس اللغة لابن فارس ٢١٧/٤، والتلخيص للعسكري ص١٣١، والغريبين للهروي ١٢٢٤/٤، وأساس البلاغة للزمخشري ٦٣٣/١، وشمس العلوم للحميري ٤٣٥٢/٧، والقاموس للفيروزآدي ١٥٩/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٩٣/٧، والكليات للكفوي ص٦٥٦، وتاج العروس للزبيدي ٥٢٠/١٢-٥٢١، والمعجم الوسيط ٥٨٢/٢.

المسألة السادسة :

((وعَيَّرَ الميزانَ والمكيالَ وعاوَرَهما وعايَرَهما وعايَرَ بينهما مُعَايَرة وعِيَاراً: قدَّرَهما ونَظَرَ ما بينهما، ذكر ذلك أبو الجَرَّاح[٢٢١٠] في باب ما خالفت العامَّةُ فيه لغة العرب[٢٢١١]))[٢٢١٢].

نقل ابن منظور هذا المسألة من الأزهريِّ وابن سيده، وهي في وجه دلالة الفعل ((عَيَّرَ))، فقد ذهب كثير من اللُّغويين إلى أنَّه لا يُستعمل بمعنى عايَرَ وعاوَرَ للموازنة، ونُسب هذا الاستعمال إلى بعض العوامِّ[٢٢١٣]، وأجاز آخرون أن يُستعمل كاستعمالهما للموازنة، وإليك البيان.

المُجيزون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ الفعل ((عَيَّرَ)) قد يُستعمل للموازنة بين شيئين أو أكثر في هذا المقام[٢٢١٤]، ومن ذلك قول الخليل: ((وعَيَّرْتُ الدَّنانيرَ تعييراً، إذا ألقيتُ ديناراً فتُوازِن به

([٢٢١٠]) هو أبو الجَرَّاح العُقَيْليُّ، وكنيته غلبت على اسمه، كان من فصحاء الأعراب الذين دخلوا الحاضرة في المئة الثانية من الهجرة، وكان شاعراً وراوية وحَكَماً في اللُّغة، روى عنه جمع من كبار اللُّغويين، ولم أقف على سنة وفاته. انظر: طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي ص٦٨، ومعجم الشعراء للمرزباني ص٥١١، وإنباه الرواة للقفطي ١٢٠/٤.

([٢٢١١]) قلتُ: مزج ابن منظور ما نقله من التهذيب للأزهري ١٠٧/٣ بما نقله من المحكم لابن سيده ٢٣٦/٢، وأفسد هذا المزج وضوح المقصود، فقد قال الأزهريُّ: ((أبو عُبيد عن الكسائي والأصمعيِّ وأبي زيد: عايَرتُ المكاييلَ وعاوَرتُها، كقولهم: عَيَّرْتُها، وقال أبو الجرَّاح مثله. ذكر ذلك في باب ما خالفت العامَّة فيه لغة العرب)). والمقصود بقوله: كقولهم. هو قولُ العامَّة الذين أفرد لهم أبو عبيد هذا الباب في الغريب المصنَّف ٦٧٢/٣-٦٧٣، وعليه وضعتُ هذه المسألة هنا؛ فقد نصَّ على أنَّها خطأ من أخطاء العوامِّ في الدَّلالة، وخالفوا به لغة العرب. أمَّا قول ابن سيده فهو: ((وعَيَّرَ الميزانَ والمكيالَ وعايَرَهما وعايَرَ بينهما مُعايرة وعِيَاراً: قدَّرهما ونظر ما بينهما)).

([٢٢١٢]) ٦٢٣/٤ .

([٢٢١٣]) انظر: الغريب المصنَّف لأبي عُبيد ٦٧٣/٣، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٠، والتهذيب للأزهري ١٠٧/٣، وتثقيف اللسان لابن مكي ص١٩٤، والمدخل لابن هشام اللخمي ص١٤٢، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٣٠٢، والتاج للزبيدي ١٦٥/١٣.

([٢٢١٤]) انظر: العين للخليل ٢٣٩/٢، والتهذيب للأزهري ١٠٧/٣، والمحيط لابن عباد ١٤٤/٢، ومجمل اللغة لابن فارس ص٦٣٩، والمحكم لابن سيده ٢٣٦/٢، والقُرْط على الكامل لابن سعد الخير ص٦٢٢، والمصباح للفيومي ص٢٢٧، والقاموس للفيروزآبادي ١٧٨/٢، والتاج للزبيدي ١٦٥/١٣.

ديناراً ديناراً))[٢٢١٥]. ومنه أيضاً قول ابن فارس: ((والعِيَار: عِيَار المكيال والميزان، وعَيَّرْتُ الدَّنانير، إذا وزنتُها واحداً واحداً))[٢٢١٦]. ومنه أيضاً قول ابن سيده في نصِّ المسألة.

المانعون :

ذهب كثير من اللُّغويين إلى أنَّ استعمال الفعل ((عَيَّرَ)) بمعنى عايَرَ وعاوَر للموازنة خطأ محض، إنَّما هو من العار والتَّعيير لا الموازنة[٢٢١٧]، ومنه قول أبي عُبيد في باب ما خالفت العامَّة فيه لغات العرب من الكلام: ((الكسائي والأصمعيُّ وأبو زيد: عايَرْتُ المكاييل وعاوَرْتُها، لقولهم: عَيَّرْتُها. وأبو الجرَّاح مثله))[٢٢١٨]. ومنه أيضاً قول ابن السِّكِّيت: ((وتقول: قد عايَرْتُ الموازينَ عِيَاراً، ويا فلانُ عايِرْ ميزانَك، ولا تقل: عَيَّرَ. وقد عَيَّرْتُه بذنبه تعييراً))[٢٢١٩]. وقال الأزهريُّ في معرض ردِّه على ما جاء في العين: ((فلا يكون عَيَّرْتُ إلا مِن العار والتَّعيير))[٢٢٢٠].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ الأصل الشَّائع بين العرب في استعمال الفعل ((عَيَّرَ)) للعار والتَّعيير في المعايب، وهو المعنى الذي لم يُنازع فيه أحد، ومنه قول النَّابغة الذُّبيانيِّ:

وَعَيَّرَتْنِيْ بَنُوْ ذُبْيَانَ خَشْيَتَهُ وَهَلْ عَلَيَّ بِأَنْ أَخْشَاكَ مِنْ عَارِ[٢٢٢١]

والشَّائع أيضاً بين العرب للموازنة أن يُقال في هذا المقام: عَايَرَ وعَاوَرَ، ولم يُنازع فيه أحد من اللُّغويين فيما وقفتُ عليه، أمَّا استعمال عَيَّرَ في موضعهما فهو محلُّ النِّزاع، وهو صواب من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّه مسموع -كما مرَّ بك- عن بعض العرب، وحكاه جمع من ثقات

([٢٢١٥]) العين ٢/٢٣٩ .

([٢٢١٦]) مجمل اللغة ص٦٣٩ .

([٢٢١٧]) انظر: الغريب المصنَّف لأبي عبيد ٣/٦٧٣، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٩٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٠، والجمهرة لابن دريد ٢/٩٥٢، والتهذيب للأزهري ٣/١٠٧، ٩/١٨٥، والصحاح للجوهري ٢/٧٦٤، وتثقيف اللسان لابن مكي ص١٩٤، والقُرْط على الكامل لابن سعد الخير ص٦٢٢، والمدخل للخمي ص١٤٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٣٩، وذيل الفصيح للبغدادي ص٢٠، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٨٨، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٣٠٢، والتاج للزبيدي ١٣/١٦٥، ١٣/١٨٠، ٢٩/٢٦٠.

([٢٢١٨]) الغريب المصنف ٣/٦٧٣ .

([٢٢١٩]) إصلاح المنطق ص٢٩٦ .

([٢٢٢٠]) تهذيب اللغة ٣/١٠٧ .

([٢٢٢١]) انظر: ديوانه ص٧٨ .

المتقدِّمين، وإن لم يكن بشيوع عَايَرَ وعاوَرَ، ومن سمع حجَّة على غيره، والآخر أنَّ شيوع دلالة من الدَّلالات في لفظ مسموع بين العرب لا يمنع ثبوت دلالة أخرى فيه، وهذا أشهر من أن يُحصر في كتب اللُّغة، وهو المشترك اللَّفظيُّ، فلا معنى للاحتجاج في تخطئة عَيَّرَ للموازنة بأنَّه يُستعمل للتَّعيير في المعايب؛ لأنَّ الحكَم فيه ثبوت هذا الاستعمال أو ذاك في المسموع عن العرب صراحة أو تأويلاً، ودلالة لفظ المسألة ثابتة صراحة عن جمع من كبار المتقدِّمين.

المسألة السابعة :

((الأصمعيُّ: الجِنَازَة، بالكسر، هو الميِّت نفسه، والعوامُّ يقولون إنَّه السَّرير، تقول العرب: تركتُه جِنَازة، أي ميِّتاً[٢٢٢٢]))[٢٢٢٣].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه دلالة الجِنَازة في كلام العرب؛ فمن أهل اللُّغة من يرى أنَّها تُستعمل للإنسان الميِّت ليس غير، ونسب بعضهم استعمالها للسَّرير أو للنَّعش نفسه إلى العوامِّ[٢٢٢٤]، وأجاز آخرون هذا الاستعمال، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ الجِنَازة -بكسر الجيم- تُستعمل في كلام العرب للسَّرير أو للنَّعش نفسه الذي يُحمل عليه الميِّت[٢٢٢٥]، ومن ذلك قول الخليل: ((يقولون: الجِنَازة، بكسر الصَّدر: خَشَبَة الشَّرْجَع. وإذا مات فإنَّ العرب تقول: رُمي في جِنَازته))[٢٢٢٦]. ومن ذلك أيضاً قول أبي العباس ثعلب: ((الجِنَازة، بالكسر: السَّرير، والجَنَازة، بالفتح:

([٢٢٢٢]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٢٩/١٠ .

([٢٢٢٣]) ٣٢٥/٥. وقد مرَّ بك الخلاف في ضبط جيم الجنازة في المسألة السابعة عشرة في المبحث الأوَّل من الفصل الأوَّل.

([٢٢٢٤]) انظر: لحن العامة للسجستاني ص٥٥، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٢٩/١٠، والتاج للزبيدي ٧٣/١٥.

([٢٢٢٥]) انظر: العين للخليل ٧٠/٦، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٩٥، والتهذيب للأزهري ٣٢٩/١٠، وغريب الحديث للخطابي ٢٣٤/١، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٨٥/١، والمحكم لابن سيده ٢٩٩/٧، والإبانة للعوتبي ٣٦٠/٢، والاقتضاب للبطليوسي ٢٠٥/٢، وشمس العلوم للحميري ١١٨٦/٢، وشرح الفصيح للخمي ص١٣٨، وغريب الحديث لابن الجوزي ١٧٧/١، والنهاية لابن الأثير ٣٠٦/١، والمُغَرِّب للمُطَرِّزيِّ ص٩٣، والمصباح للفيومي ص٦٢، والقاموس للفيروزآبادي ٢٧٣/٢، والتاج للزبيدي ٧٣/١٥، ومعجم الأغلاط للعدناني ص١٣٠.

([٢٢٢٦]) العين ٧٠/٦ .

الميِّت))[٢٢٢٧].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ الجِنَازة -بكسر الجيم- في كلام العرب للميِّت نفسه، أو للميِّت على نعشه، ولا تُستعمل للسَّرير أو للنَّعش نفسه[٢٢٢٨]، ومن ذلك قول الأصمعيِّ في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً قول الجوهريِّ: ((الجِنَازة: واحدة الجَنَائز، والعامَّة تقول: الجَنَازة، بالفتح، والمعنى للميِّت على السَّرير، فإذا لم يكن عليه الميِّت فهو سرير ونَعْش))[٢٢٢٩].

قلتُ: اختلف اللُّغويُّون المتقدِّمون -كما مرَّ بك- في دلالة هذا اللَّفظ على وجهين؛ أحدهما أنَّ الجِنَازة -بكسر الجيم- تعني الإنسان الميِّت نفسه، أو تعني الميِّت على نعشه، ولا تعني سريره أو نعشه. والآخر أنَّ الجِنَازة -بكسر الجيم- تعني سرير الميِّت ونعشه. وحجَّة كلِّ أصحاب قول سماعهم؛ فقد استشهد الأصمعيُّ للوجه الأوَّل -كما مرَّ بك- بقول من أقوال العرب، واستُشهد له أيضاً بقول الشَّاعر:

إذَا أَنْبَضَ الرَّامُوْنَ عَنْهَا تَرَنَّمَتْ تَرَنُّمَ ثَكْلَى أَوْجَعَتْهَا الجَنَائِزُ[٢٢٣٠]

ومنه أيضاً قول الكُمَيْتِ في النبيِّ -صلى الله عليه وآله وسلم- :

كَانَ مَيْتاً جِنَازَةً خَيْرَ مَيْتٍ غَيَّبَتْهُ حَفَائِرُ الأَقْوَامِ[٢٢٣١]

واستشهد الخليل وغيره للوجه الثَّاني -كما مرَّ بك- بقول من أقوال العرب، وعليه فكلُّ فريق يتقوَّى مذهبه بما حكاه من كلام العرب، والصَّواب -والله أعلم- أنَّ كلا القولين صحيح لثبوتهما عن العرب من طريق الثقات المتقدِّمين غير أنَّ الأصوب استعمال الجِنَازة للميِّت في

([٢٢٢٧]) تهذيب اللغة ٣٢٩/١٠. ومن رواية ثعلب عن ابن الأعرابي في غريب الحديث للخطابي ٢٣٤/١.

([٢٢٢٨]) انظر: لحن العامة للسجستاني ص٥٥، وجمهرة اللغة لابن دريد ٤٧٢/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٢٩/١٠، والصحاح للجوهري ٨٧٠/٣، والمحكم ٢٩٩/٧، والمخصص لابن سيده ١٣٣/٥، والاقتضاب للبطليوسي ٢٠٥/٢، وشرح الفصيح للخمي ص١٣٧، وغريب الحديث لابن الجوزي ١٧٧/١، والمُغَرِّب للمُطَرِّزيِّ ص٩٣، والمصباح للفيومي ص٦٢، والقاموس للفيروزآبادي ٢٧٣/٢، والمزهر للسيوطي ٤٥٣/١، والتاج للزبيدي ٧٣/١٥.

([٢٢٢٩]) الصحاح ٨٧٠/٣ .

([٢٢٣٠]) انظر: ديوان الشَّمَّاخ بن ضِرَار ص١٩١. والاستشهاد في المحكم لابن سيده ٢٩٩/٧، والتاج للزبيدي ٧٣/١٥.

([٢٢٣١]) لم أقف عليه في ديوانه، وهو في شرح هاشميَّات الكُميت لأبي رِيَاش القيسيِّ ص٢٦، والتهذيب للأزهري ٣٢٩/١٠، والتاج للزبيدي ٧٣/١٥.

سريره أو نعشه، وذلك من مجموع ثلاثة أوجه؛ الأوَّل: موافقته بعض ما حُكي عن العرب في دلالته، وقد حبس بعضهم دلالة الجِنَازة للميِّت في نعشه ليس غير[٢٢٣٢]، ومنه قول الجوهريِّ السَّابق. والثاني: في المسألة ثلاث أحوال؛ الميِّت نفسه، والنَّعش أو السَّرير نفسه، والميِّت في سريره، فالحال الأولى تُميَّز باستعمال البَدَن أو الجُثَّة أو الجَسَد، والحال الثانية تُميَّز باستعمال النَّعش أو السَّرير أو الشَّرْجَع، والحال الثالثة لا تميَّز باستعمال آخر؛ فدفعاً للَّبس والإبهام تُستعمل الجِنَازة لها. والثالث: أُخذت الجِنازة من الفعل جَنَزَ، وهو بمعنى جَمَعَ وسَتَرَ، وهو ما يناسب جمع أطراف الميِّت وستره عندما يكون جسده في سريره.

المسألة الثامنة :

((وكان الأصمعيُّ يدفع قول العامَّة: هذا مُجَانِس لهذا، إذا كان مِن شَكْله، ويقول: ليس بعربيٍّ صحيح، ويقول: إنَّه مولَّد[٢٢٣٣]))[٢٢٣٤].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ وابن سيده، وهي في وجه دلالة المُجانسة على المُشاكلة والمُشابهة في كلام فصحاء العرب، وقد أنكر بعض أهل العربيَّة هذا الاستعمال، ونسبوه إلى العوامِّ[٢٢٣٥]، وأجاز هذا الاستعمال آخرون، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللُّغويِّين إلى أنَّ استعمال المُجانسة للمُشاكلة صواب[٢٢٣٦]، قال

([٢٢٣٢]) انظر: المنتخب لكراع النَّمل ٦٤٨/١، والزاهر للأزهري ص٨٩، والصحاح للجوهري ٨٧٠/٣، والمحكم لابن سيده ٢٩٩/٧، ومتن موطأة الفصيح لابن المُرَحَّل ص٩٨، والمزهر للسيوطي ٤٥٣/١، والتاج للزبيدي ٧٣/١٥.

([٢٢٣٣]) مزج ابن منظور ما نقله من الجوهريِّ بما نقله من ابن سيده، قال الجوهريُّ: ((وزعم ابن دريد أنَّ الأصمعيَّ كان يدفع قول العامَّة: هذا مُجانس لهذا. ويقول: إنَّه مولَّد)). وقال ابن سيده: ((وكان الأصمعيُّ يدفع قول العامَّة: هذا مجانس لهذا، إذا كان من شكله، ويقول: ليس بعربيٍّ صحيح)). الصحاح ٩١٥/٣، والمحكم ٢٧٥/٧.

([٢٢٣٤]) ٤٣/٦ .

([٢٢٣٥]) انظر: الجمهرة لابن دريد ٤٧٦/١، والصحاح للجوهري ٩١٥/٣، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٨٦/١، والمحكم لابن سيده ٢٧٥/٧، والعباب للصغاني (السِّين) ص٨٠، والمزهر للسيوطي ٣٠٥/١، والتاج للزبيدي ٥١٦/١٥.

([٢٢٣٦]) انظر: ديوان الأدب للفارابي ٣٨٥/٢، والتهذيب للأزهري ٣١٢/١٠، والصحاح للجوهري ٩١٥/٣، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٨٦/١، وأساس البلاغة للزمخشري ١٥٢/١، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص٤٢، وشمس العلوم للحميري ١١٩٢/٢، والمُغَرِّب للمُطَرِّزيِّ ص٩٣، والعباب للصغاني (حرف السين) ص٨٠، والمصباح

الأزهريُّ: ((ويُقال: هذا يُجانس هذا. أي يُشاكله، وفلان يُجانس البهائم، ولا يُجانس النَّاس، إذا لم يكن له تمييز ولا عقل))[٢٢٣٧]. وقال الجوهريُّ: ((الجِنْس: الضَّرْب من الشَّيء، وهو أعمُّ من النَّوع، ومنه المُجانسة والتَّجنيس))[٢٢٣٨]. وقال الزَّمخشريُّ: ((النَّاس أجناس، وأكثرهم أنجاس. وهو مُجانس لهذا، وهما متجانسان، ومع التَّجانس التَّآنس، وكيف يُؤانسك مَن لا يُجانسك))[٢٢٣٩].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ هذا الاستعمال ليس من كلام الفصحاء الذين يُحتجُّ بكلامهم؛ فهو كلام مولَّد ليس بصحيح[٢٢٤٠]، ومنه قول الأصمعيُّ في نصِّ المسألة، ولم أقف على غيره في منع استعمال المُجانسة للمُشاكلة والمُشابهة.

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ المُجانسة بمعنى المُشاكلة والمُشابهة لم تكن شائعة في نثر فصحاء العرب وشعرهم في المئتين الأولى والثانية من الهجرة، إنَّما الشائع بينهم دلالة الجِنْس والأجناس للضُّروب المختلفة، وإن كانت من أصل واحد، والشَّائع بينهم استعمال المُشاكلة والمُشابهة لهذا المقصد، أمَّا المُجانسة للمُشاكلة فشاعت منذ المئة الثالثة من الهجرة؛ فتجدها مستعملة في مصنَّفات أهل العربيَّة[٢٢٤١]، وفي ألسنة الشعراء، ومنه قول القائل:

للفيومي ص٦٢، والقاموس للفيروزآبادي ٣٢٥/٢، والتاج للزبيدي ٥١٥/١٥، والمعجم الوسيط ١٤٠/١، ومعجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر ٦٦٤/١.

(٢٢٣٧) تهذيب اللغة ٣١٢/١٠ .

(٢٢٣٨) الصحاح ٩١٥/٣ .

(٢٢٣٩) أساس البلاغة ١٥٢/١ .

(٢٢٤٠) انظر: الجمهرة لابن دريد ٤٧٦/١، والصحاح للجوهري ٩١٥/٣، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٨٦/١، والمحكم لابن سيده ٢٧٥/٧، وشمس العلوم للحميري ١١٩٢/٢، والمُغَرِّب للمُطَرِّزيِّ ص٩٣، وذيل الفصيح للبغدادي ص٢١، والعباب للصغاني (حرف السِّين) ص٨٠، والمزهر للسيوطي ٣٠٥/١، والتاج للزبيدي ٥١٦/١٥.

(٢٢٤١) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص١٠، والفاضل ص٤٣، والكامل للمبرد ٤٦/١، واللامات للزجَّاجي ص١٥٢، ونقد الشعر لقدامة بن جعفر ص٢٧، وعمدة الكتاب للنحاس ص٢٧٢، والتهذيب للأزهري ٢٠٨/٧، والتعليقة للفارسي ٢٥٩/٣، وكتاب الصناعتين للعسكري ص٣٤٧.

فَلَا تَحْتَقِرْ نَفْسِيْ وَأَنْتَ حَبِيْبُهَا فَكُلُّ امْرِئٍ يَصْبُوْ إِلَى مَنْ يُجَانِسُ[٢٢٤٢]

فإن قيل: هذا ممَّا يقوِّي قول الأصمعيِّ في المسألة. فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ في ثبوت هذا القول عن الأصمعيِّ كلاماً، وقد مرَّ بك ظاهر قول الجوهريِّ فيه، وقال ابن فارس أيضاً: ((قال ابن دريد: وكان الأصمعيُّ يدفع قول العامَّة: هذا مُجانس لهذا. ويقول: ليس بعربيٍّ صحيح. وأنا أقول: إنَّ هذا غلط على الأصمعيِّ))[٢٢٤٣]. ولم أقف على قول من أقوال المتقدِّمين يوافق ما نُسب إلى الأصمعيِّ. والآخر أنَّ ما نُسب إلى الأصمعيِّ -إن ثبت- ليس حجَّة على غيره من ثقات رواة اللُّغة الذين نقلوا المُجانسة في موضعها للمُشاكلة، وعدم شيوعها في الصَّدر الأوَّل لا يعني بالضَّرورة عدم ثبوتها؛ فعدم شيوعها بين العرب شيء، وعدم ثبوتها إلا بين المولَّدين شيء آخر، والصَّواب أنَّها مسموعة، وإن لم يسمعها الأصمعيُّ، وقد قال الزَّبيديُّ في ذلك: ((لا يلزم من نفي الأصمعيِّ لذلك نفيُه بالكلِّيَّة، فقد نقله غيره))[٢٢٤٤].

المسألة التاسعة :

((الأصمعيُّ: العامَّةُ تقول إذا اقتتل الدِّيكان، فهرب أحدهما: قَنْزَعَ الدِّيكُ. وإنَّما يُقال: قَوْزَعَ الدِّيكُ، إذا غُلِبَ، ولا يُقال: قَنْزَعَ. قال أبو منصور: والأصل فيه قَزَعَ، إذا عَدا هارباً، وقَوْزَعَ فَوْعَلَ منه[٢٢٤٥]))[٢٢٤٦].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه دلالة الفعل ((قَنْزَعَ)) على الهزيمة والهروب ونحوهما في كلام العرب، وقد أنكر جمع من اللُّغويين دلالة هذا الفعل في هذا الاستعمال، ونسبوها إلى العوامِّ[٢٢٤٧]، وأجاز هذه الدَّلالة آخرون، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

([٢٢٤٢]) انظر: الزَّهرة لابن داود الأصبهاني ١٦٩/١، والإبانة للعميدي ص١٢٣، ومحاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني ٧/٢. قلتُ: لم أقف على قائله، وقد نسبه ابن داود إلى أحد شعراء زمانه في المئة الثالثة من الهجرة.

([٢٢٤٣]) مقاييس اللغة ٤٨٦/١ .

([٢٢٤٤]) تاج العروس ٥١٦/١٥ .

([٢٢٤٥]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٢٧/١ .

([٢٢٤٦]) ٢٧٢/٨ .

([٢٢٤٧]) انظر: لحن العامَّة لأبي حاتم ص٦٦، والجمهرة لابن دريد ١١٧٦/٢، والتهذيب للأزهري ١٢٧/١، والأفعال لابن الحداد ١٣٩/٢، والتاج للزبيدي ٨٧/٢٢.

ذهب بعض اللُّغويين المتأخرين إلى أنَّ استعمال هذا الفعل في هذا المقام صواب، وأثبتوا هذه الدَّلالة في موضعها[٢٢٤٨]، ومن ذلك قول الصَّغانيِّ: ((وقَرْنَسَ الدِّيْكُ وقَرْنَصَ: إذا فَرَّ وقَنْزَع))[٢٢٤٩]. ومنه أيضاً قول الفيروزآباديِّ عن دلالة القُنْزُعَة: ((وعِفْرِيَةُ الدِّيْك، وعُرْفُه....، ويُقال إذا اقتتل الدِّيكان، فهرب أحدهما: قَنْزَعَ الدِّيْكُ))[٢٢٥٠].

المانعون :

ذهب كثير من اللُّغويين إلى أنَّ استعمال هذا الفعل لهذه الدَّلالة خطأ؛ لأنَّه معنى لم يثبت له في مادَّته[٢٢٥١]، ومنه قول الأصمعيِّ السَّابق، ومنه قول ابن السِّكِّيت في باب ما يضعه النَّاس في غير موضعه: ((وتقول: قَوْزَعَ الدِّيكُ. ولا تقل: قَنْزَع))[٢٢٥٢]. ومنه قول ابن قتيبة في باب ما يُنقص منه ويُزاد فيه، ويُبدل بعض حروفه بغيره: ((ويُقال: قَوْزَعَ الدِّيكُ. ولا يُقال: قَنْزَعَ))[٢٢٥٣].

قلتُ: الصَّواب –والله أعلم– أنَّ هذه المادَّة، ومنها القَنْزَعَة والقُنْزُعَة تُستعمل للخصلة من الشَّعر، ومنه الرِّيش المُجتمع على رأس الدِّيك[٢٢٥٤]، ولم يثبت عن العرب فيما حكاه المتقدِّمون أنَّ القَنْزَعَة ونحوها ممَّا في مادَّتها تدلُّ على الهزيمة أو الهروب، إنَّما الثَّابت عن العرب لهذه الدَّلالة قَوْزَعَ، وهو من قَزَعَ، يُقال: قَزَعَ الفَرَسُ وغيره، إذا عَدَا مسرعاً، وقَزَّع على المبالغة، ومنه المُقَزَّع للسَّريع الخفيف[٢٢٥٥]، أمَّا ما حكاه بعض المتأخرين فليس بحجَّة على مانعيه؛

([٢٢٤٨]) انظر: العباب للصغاني (السِّين) ص٣٤٩، والقاموس للفيروزآبادي ٩٩/٣، والتاج للزبيدي ٧٧/٢٢، وتكملة المعاجم لدوزي ٣٩٣/٨، ومحيط المحيط للبستاني ص٧٥٨.

([٢٢٤٩]) العباب الزاخر (السين) ص٣٤٩ .

([٢٢٥٠]) القاموس ٩٩/٣ .

([٢٢٥١]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٣٠، ولحن العامَّة لأبي حاتم ص٦٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٠٨، والجمهرة لابن دريد ١١٧٦/٢، والتهذيب للأزهري ١٢٧/١، والمحيط لابن عبَّاد ١٤١/١، والصحاح للجوهري ١٢٦٤/٣، والأفعال لابن الحداد ١٣٩/٢، والمخصص لابن سيده ٣٤٨/٢، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٤٠٨، والتاج للزبيدي ٨٧/٢٢.

([٢٢٥٢]) إصلاح المنطق ص٣٣٠ .

([٢٢٥٣]) أدب الكاتب ص٤٠٨ .

([٢٢٥٤]) انظر: العين ٢٩٢/٢، والجمهرة لابن دريد ٨١٥/٢، والتهذيب للأزهري ١٨٢/٣، والصحاح للجوهري ١٢٦٥/٣، والمحكم لابن سيده ٤٠٣/٢، والتاج للزبيدي ٨٦/٢٢–٨٨.

([٢٢٥٥]) انظر: العين للخليل ١٣٣/١، والجمهرة لابن دريد ٨١٥/٢، والتهذيب للأزهري ١٢٧/١، والصحاح للجوهري

لأنَّهم حكوه لهذه الدَّلالة مُرسلاً دون دليل من سماع أو راوٍ أو تأويل، وليس لهم من المتقدِّمين موافق.

فإن قيل: قد حكى بعض المتقدِّمين القُنْزُعَ للضَّعيف الذَّليل[٢٢٥٦]، وحال الدِّيك في نصِّ المسألة من هذه الدَّلالة. فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ هذا اللَّفظ لا فعل له في المسموع؛ فلا يُترك ما سُمع من الأفعال إلى ما لم يُسمع. والآخر أنَّ الضَّعف والذُّلَّ لا يدلَّان على الهزيمة والهروب بالضَّرورة؛ فعندما تشتقُّ فعلاً من القُنْزُعِ -إن سُلِّم بذلك- لدلالته على الضَّعف والذُّلِّ تقول: قَنْزَع الدِّيكُ. فلا يدلُّ التَّركيب من القُنْزُعِ إلا على ضَعُفَ وذَلَّ، ولا يدلُّ على غُلِب أو عَدَا هارباً، كما جاء في نصِّ المسألة. وإن قيل: ألا يصحُّ أن يُحمل ذلك على فكِّ الإدغام بالنُّون؟ فيُقال: قَنْزَعَ مِن قَزَّع، وقد جاء عن بعض العرب: رُنْزٌ وإِنْجَانَةٌ وإِنْجَاصَةٌ وفِنْجَانٌ وأُتْرُنْجٌ وعُرُنْدٌ، وهو من قولهم: رُزٌّ وإجَّانَةٌ وإجَّاصَةٌ وفِجَّانٌ وأُتْرُجٌّ وعُرُدٌّ[٢٢٥٧]. فالجواب: نعم، لا يصحُّ أن يُحمل فعل المسألة ((قَنْزَعَ)) عليها؛ لأنَّها ألفاظ مسموعة عن بعض العرب لا يسوغ حمل ما لم يسمع عليها؛ أتُراك تُجيز مِن عَلَّمَ وهَدَّدَ وفَهَّمَ: عَنْلَمَ وهَنْدَدَ وفَنْهَمَ؟!

المسألة العاشرة :

((ومررتُ برَجُل يَسْأَلُ، ولا تقل: برَجُل يَتَصَدَّق. والعامَّة تقوله، إنَّما المُتَصَدِّق الذي يُعطي الصَّدقة[٢٢٥٨]))[٢٢٥٩].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه دلالة لفظ المُتَصَدِّق وما أُخِذَ منه لسائل الصَّدقة وطالبها، وقد أنكر جمع من أهل العربيَّة هذه الدَّلالة، ونسبها بعضهم إلى العوامِّ[٢٢٦٠]، وأجازها آخرون لثبوتها عن بعض فصحاء العرب، وإليك بيان المسألة.

١٢٦٤/٣، ومقاييس اللغة لابن فارس ٨٤/٥، والتاج للزبيدي ٨/٢٢، والمعجم الوسيط ٧٣٣/٢.

(٢٢٥٦) انظر: المنتخب لكراع النَّمل ١٩٧/١، والمحكم لابن سيده ٤٠٤/٢، والتَّاج للزبيدي ٨٨/٢٢.

(٢٢٥٧) انظر: العين للخليل ٢٢/٣، والكتاب لسيبويه ٣٢٢/٤، والإبدال لأبي الطيب ٢٥٥/١، والتهذيب للأزهري ٧٨/١١، والصحاح للجوهري ٨٨٠/٣، والمحكم لابن سيده ١٧٨/٥، والتاج للزبيدي ١٦٥/١٥.

(٢٢٥٨) انظر: الصحاح للجوهري ١٥٠٦/٤ .

(٢٢٥٩) ١٩٦/١٠ .

(٢٢٦٠) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٥٠٩، والصحاح للجوهري ١٥٠٦/٤، والإبانة للعوتبي ٣٤٤/٣،

المُجيزون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ المُتصدِّق لسائل الصَّدقة صواب مسموع[٢٢٦١]، قال أبو زيد الأنصاريُّ: ((يُقال: تَصَدَّقَ الرَّجُلُ يَتَصدَّقُ تَصَدُّقاً، إذا أَعْطَى صدقتَه، وبعض العرب يقولون: تَصَدَّقَ يَتَصدَّقُ، إذا سألَ أن يُتَصدَّقَ عليه))[٢٢٦٢]. وقال أبو بكر الأنباريُّ: ((وقال بعض أهل اللُّغة: تَصَدَّقَ حرفٌ من الأضداد، يُقال: قد تَصدَّق الرَّجلُ، إذا أَعطى، وهو المعروف المشهور عند أكثر العرب، وقد تَصدَّق، إذا سألَ، وهو القليل في كلامهم، قال بعض الشُّعراء:

لا أُلْفِيَنَّكَ ثَاوِياً فِيْ غُرْبَةٍ ... إنَّ الغَرِيْبَ بِكُلِّ سَهْمٍ يُرْشَقُ
وَالنَّاسُ فِيْ طَلَبِ المَعَاشِ وَإِنَّما ... بِالْجَدِّ يُرْزَقُ مِنْهُمُ مَنْ يُرْزَقُ
وَلَوْ أَنَّهُمْ رُزِقُوْا عَلَى أَقْدَارِهِمْ ... أَلْفَيْتَ أَكْثَرَ مَنْ تَرَى يَتَصَدَّقُ
مَا النَّاسُ إِلَّا عَامِلَانِ فَعَامِلٌ ... قَدْ مَاتَ مِنْ عَطَشٍ وَآخَرُ يَغْرَقُ))[٢٢٦٣].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ الفعل ((يَتَصَدَّق)) وما اشْتُقَّ منه لا يُستعمل في مقام سؤال الصَّدقة وطلبها، إنَّما هو في مقام إعطاء الصَّدقة[٢٢٦٤]، ومن ذلك قول ابن السِّكِّيت:

والاقتضاب للبطليوسي ١٥/٢، والتنبيه والإيضاح لابن بري ٢٥/٤، والمصباح للفيومي ص١٧٥.

([٢٢٦١]) انظر: الأضداد لأبي حاتم ص٢٢٣، والدلائل للسرقسطي ٢٧٣/١، والأضداد لأبي بكر الأنباري ص١٧٩، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٥٠٩، والأضداد لأبي الطيب ص٢٧٩، والتهذيب للأزهري ٢٧٧/٨، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٤٠/٣، وشرح الفصيح للمرزوقي ص٥٨٠، والاقتضاب للبطليوسي ١٥/٢، وشرح الفصيح للخمي ص٢٨٧، والتنبيه لابن بري ٢٥/٤، ولباب تحفة المجد للبلي ٤٦٥/٢، والتاج للزبيدي ١٧/٢٦.

([٢٢٦٢]) الأضداد لأبي حاتم ص٢٢٣، والأضداد لأبي الطيب اللغوي ص٢٧٩، والاقتضاب للبطليوسي ١٥/٢.

([٢٢٦٣]) الأضداد ص١٨٠. والشِّعر بلا نسبة في الاقتضاب للبطليوسي ١٥/٢، والتنبيه لابن بري ٢٥/٤. ونُسب إلى الشَّاعر صالح بن عبد القدوس (ت١٦٧هـ) في تاريخ بغداد للبغدادي ٤١٣/١٠، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٤٩٣/٢.

([٢٢٦٤]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٩٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٢٥، والفصيح لثعلب ص٣٢٠، والدلائل للسرقسطي ١٧٤/١، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٥٠٩، والتهذيب للأزهري ٢٧٧/٨، والصحاح للجوهري ١٥٠٦/٤، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٤٠/٣، وإسفار الفصيح للهروي ص٢٥٧، والإبانة للعوتبي ٣٤٤/٣، والمصباح للفيومي ص١٧٥، والتاج للزبيدي ١٥/٢٦.

((وتقول: فلانٌ يَسْأَلُ. ولا تقل: يَتَصَدَّقُ. إنَّما يَتصدَّقُ المُعْطِي، قال الله -جلَّ ثناؤه-: ﴿وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إنَّ اللهَ يَجْزِيْ المُتَصَدِّقِيْنَ﴾[٢٢٦٥]))[٢٢٦٦]. ومن ذلك أيضاً قول أبي العباس ثعلب: ((ومررتُ على رَجُل يَسْأَلُ. ولا تقل: يَتَصَدَّقُ. إنَّما المُتَصَدِّق المُعطِي))[٢٢٦٧].

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ الأعلى استعمال التَّصدُّق لإعطاء الصَّدقة إلى سائلها وطالبها، وذلك من وجهين؛ أحدهما أنَّ هذا الاستعمال الشَّائع في المسموع؛ فجاء في القرآن الكريم[٢٢٦٨]، وشاع في نثر العرب وشعرهم، وهو أكثر من أن يُحصى، ولم يُنازع في ذلك أحد فيما أعلم. والآخر أنَّ التَّفريق بين الدَّلالتين بلفظين مختلفين يدفع عنهما اللَّبس والإبهام؛ فعندما يُطلق في الصَّدقة التَّصدُّقُ يذهب إلى الإعطاء، وعندما يُطلق فيها السُّؤالُ يذهب إلى الطَّلب.

فإن قيل: أيسوغ بذلك تخطئة من استعمل التَّصدُّق لسؤال الصَّدقة؟ فالجواب: لا يصحُّ أن يُخطِّئ أحد أحداً فيما له وجه من العربيَّة، فتقرير الأعلى أو الأصوب لا يعني بالضَّرورة تخطئة ما دونه، فالمسألة تتعاورها درجات الصَّواب، وليس الصواب والخطأ؛ فاستعمال التَّصدُّق بمعنى سؤال الصَّدقة صواب من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّ هذه الدَّلالة ممَّا ثبت في نثر العرب وشعرهم، وإن كان غيرها أكثر منها، وقد حكاها -كما مرَّ بك- جمع من ثقات رواة اللُّغة المتقدِّمين. والآخر أنَّ من معاني وزن تَفَعَّلَ الطَّلب والسُّؤال؛ يُقال: تَعَجَّلَ وتَنَجَّزَ، إذا سألَ العَجَلَةَ والإنجازَ وطلبَهما[٢٢٦٩]. ويُحمل على ذلك تَصَدَّق، إذا سألَ الصَّدقةَ وطلبها.

المسألة الحادية عشرة :

((وحَكَّ الشَّيءُ في صَدْري وأَحَكَّ واحتَكَّ: عَمِلَ، والأوَّل أجود، حكاه ابن دريد جَحْداً، فقال: ما حَكَّ هذا الأمرُ في صدري، ولا يُقال: ما أَحَاكَ. وما أَحَاكَ فيه السِّلاحُ: لم يَعمل

([٢٢٦٥]) يوسف : ٨٨ .

([٢٢٦٦]) إصلاح المنطق ص٢٩٦ .

([٢٢٦٧]) الفصيح ص٣٢٠ .

([٢٢٦٨]) انظر: المعجم المفهرس لمحمد فؤاد عبد الباقي ص٤٢٧-٤٢٩، ص٥١٤-٥١٦ .

([٢٢٦٩]) انظر: الممتع لابن عصفور ١٨٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٥٣/٣، وارتشاف الضَّرب لأبي حيان ١٧٢/١.

فيه، قال ابن سيده: وإنَّما ذكرتُه هنا لأفرِّق بين حَكَّ وأَحَاكَ، فإنَّ العوامَّ يستعملون أَحَاكَ في موضع حَكَّ، فيقولون: ما أَحَاكَ ذلك في صدري[٢٢٧٠]))[٢٢٧١].

نقل ابن منظور هذه المسألة من ابن سيده، وهي في وجه دلالة الفعل ((أَحَاكَ)) على ما يدلُّ عليه الفعل ((حَكَّ))، وهو عَمِلَ وأَثَّرَ في الخَلَد أو القلب، وقد أنكر دلالة هذا الاستعمال بعض اللُّغويين، ونسبها بعضهم إلى العوامِّ[٢٢٧٢]، وأجازها آخرون، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ الفعل ((أَحَاكَ)) لمَا يَعمل ويُؤثِّر في الخَلَد صواب كالفعل ((حَكَّ)) فيه[٢٢٧٣]، قال ابن قتيبة في باب فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ باتِّفاق معنى: ((حاكَ فيه القول، وأَحَاكَ، أي نَجَعَ))[٢٢٧٤]. وقال ابن درستويه: ((وأمَّا قوله: ضَرَبَه فما أَحَاكَ فيه السَّيفُ. فمعناه: لم يَعمل فيه ولم يُؤثِّر، يُقال: هذه شجرة لا يُحِيك فيها القَدُوْمُ ولا الفأسُ، وفلانٌ لا يُحِيك فيه العتابُ والملامُ، بالألف، فهو مُحِيك إحاكة))[٢٢٧٥]. وقال اللَّبْليُّ: ((يُقال: ما حَكَّ الأمرُ في صدري، وما أَحَكَّ، وما حَاكَ وأَحَاكَ، وما احتَكَّ واحتَكَى، وما احتَكَأ، بالهمز، وما حَكَى بمعنى))[٢٢٧٦].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ الفعل ((أَحَاكَ)) لا يُستعمل في موضع الفعل ((حَكَّ)) لمَا يَعمل ويؤثِّر في خَلَد صاحبه؛ فالأوَّل يُستعمل في عمل بعض الأشياء العَينيَّة وأثرها كالسَّيف

([٢٢٧٠]) انظر: المحكم لابن سيده ٤٧٩/٢. ونصُّ قول ابن دريد: ((ويُقال: ما حَكَّ هذا الأمرُ في صدري. ولا يُقال: ما أَحَاكَ. ويُقال: ما أَحَاكَ فيه السِّلاحُ. أي لم يَعمل فيه)). الجمهرة ١٠١/١.

([٢٢٧١]) ٤١٤/١٠ .

([٢٢٧٢]) انظر: المحكم لابن سيده ٤٧٩/٢، والتاج للزبيدي ١٢٠/٢٧.

([٢٢٧٣]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٤٠، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص١٦٣، والأفعال لابن الحداد ٣٣٥/١، والمخصص لابن سيده ٣٤٣/٤، والأفعال لابن القطاع ٢٦٣/١، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٢١٧/١، والمنهاج للنووي ٢١٩/٥، ولباب تحفة المجد للبلي ٤٦٤/٢، وعمدة القاري للعيني ١١٦/١.

([٢٢٧٤]) أدب الكاتب ص٤٤٠. ونَجَعَ: عَمِلَ وأَثَّرَ. انظر: الصحاح للجوهري ١٢٨٨/٣، والتاج للزبيدي ٢٣١/٢٢.

([٢٢٧٥]) تصحيح الفصيح ص١٦٣. وقول ثعلب المشروح في الفصيح ص٢٧٧.

([٢٢٧٦]) لباب تحفة المجد ٤٦٤/٢ .

والفأس ونحوهما، والثَّاني يُستعمل في عمل بعض الأشياء القلبيَّة وأثرها في الخَلَد[٢٢٧٧]، ومنه قولا ابن دريد وابن سيده في نصِّ المسألة.

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ الأصل الشَّائع في كلام فصحاء العرب وفي معجمات اللُّغة وكتبها -ممَّا وقفتُ عليه- التَّفريق بين الفعلين في دلالة هذا التَّركيب، فإذا أُريد ما له عمل وأثر في الخَلَد استُعمل له الفعل حَكَّ، وإذا أُريد ما له عمل وأثر في العِيان استُعمل له الفعل أَحَاكَ[٢٢٧٨]. ومنه ظاهر قول أبي العبَّاس ثعلب في التَّفريق بينهما: ((تقول: ما حَكَّ هذا الأمرُ في صدري. أي ما باليتُ به، وما أَحَاكَ فيه السَّيفُ))[٢٢٧٩]. أمَّا التَّخطئة الصَّريحة لاستعمال أَحَاكَ في موضع حَكَّ فلم أجدها شائعة بين اللُّغويِّين، إنَّما جاء ذلك عن ابن دريد، وتناقل قوله بعض الرواة بعده، ولم أجد له نظيراً بين المتقدِّمين.

فإن قيل: فما حكم استعمال الفعل أَحَاكَ هنا في موضع الفعل حَكَّ؟ فالجواب: الاستعمال هنا صحيح، وإن كان الأعلى ما قُرِّر سابقاً من التَّفريق بينهما، وصحَّته من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّ استعمال أَحَاكَ بمعنى حَكَّ فيما له عمل وأثر في خَلَد صاحبه أو قلبه من المسموع عن العرب، وحكى هذه الدَّلالة -كما مرَّ بك- جمع من اللُّغويِّين المتقدِّمين. والآخر أنَّ دلالتي الفعلين من أصل واحد؛ فهما من الأَخْذ في الشَّيء والتَّأثير فيه؛ فعندما تقول: ما حَكَّ هذا الأمرُ في قلبي. فالمعنى ما أَخَذَ فيه ولا أَثَّرَ، وعندما تقول: ما أَحَاكَ السَّيفُ فيه. فالمعنى ما أَخَذَ فيه ولا أَثَّرَ، فأصل دلالتيهما من الأخذ في الشَّيء والتَّأثير فيه، وقد ذكر ذلك ابن فارس[٢٢٨٠]؛ فلا تنافر حينئذٍ -سماعاً وتأويلاً- في أصل الدَّلالة بين الفعلين أَحَاكَ وحَكَّ.

([٢٢٧٧]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ١٠١/١، والمحكم لابن سيده ٤٧٩/٢، ومشارق الأنوار للقاضي عياض ٢١٧/١، والمنهاج للنووي ٢١٩/٥، والتاج للزبيدي ١٢٠/٢٧.

([٢٢٧٨]) انظر: العين للخليل ٩/٣، وغريب الحديث لأبي عُبيد ١٣٩/٣، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٥٣، والفصيح لثعلب ص٣٢٠، وديوان الأدب للفارابي ١٢٩/٣، ٤٢٤/٣، والتهذيب للأزهري ٢٤٨/٣، ٨٣/٥، والصحاح للجوهري ١٥٨٠/٤، ١٥٨٢/٤، ومجمل اللغة لابن فارس ص٢١٦، ص٢٦٠، وأساس البلاغة للزمخشري ٢٠٥/١، ٢٢٦/١، وشمس العلوم للحميري ١٢٨٧/١، ١٦٥٠/٣، والنهاية لابن الأثير ٤١٨/١، والقاموس للفيروزآبادي ٤٠٧/٣، ٤٠٩/٣، والتاج للزبيدي ١١٨/٢٧، ١٣٣/٢٧، والمعجم الوسيط ١٨٩/١، ٢١٢/١.

([٢٢٧٩]) الفصيح ص٣٢٠ .

([٢٢٨٠]) انظر: مقاييس اللغة ١٢٥/٢ .

المسألة الثانية عشرة :

((وتَرْطِيْلُ الشَّعْر: تدهينه وتكسيره[٢٢٨١]. ورَطَّلَ شَعْرَه: لَيَّنَه وكَسَّرَه وثَنَّاه[٢٢٨٢]. التَّهذيب: وممَّا يُخطئ العامَّةُ فيه قولهم: رَطَّلْتُ شَعْري، إذا رَجَّلْتُه، وأمَّا التَّرطيل فهو أن يُليِّن شَعْره بالدُّهْن والمسح حتى يَلِين ويَبْرُق[٢٢٨٣]))[٢٢٨٤].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ والجوهريِّ وابن سيده، وهي في وجه دلالة تَرطيل الشَّعر في كلام العرب، فمن اللُّغويين من رأى أنَّ التَّرطيل لتدهين الشَّعر وتليينه بالدُّهْن ونحوه، وأنكر بعضهم استعماله لترجيل الشَّعر عند تمشيطه وتسريحه، ونُسب إلى لحن العوامِّ[٢٢٨٥]، وأجاز آخرون هذا الاستعمال، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال تَرطيل الشَّعر بمعنى ترجيله صواب في لسان العرب[٢٢٨٦]، ومن ذلك قول ابن درستويه: ((رَطَّلْتُ شَعره ترطيلاً، وشَعر مُرَطَّل، أي مُرَطَّبٌ مُرَجَّلٌ))[٢٢٨٧]. ومنه أيضاً قول ابن فارس: ((ورَطَّلَ شَعره، إذا رَجَّلَه وكَسَّرَه وثَنَّاه))[٢٢٨٨]. ومنه أيضاً قول الزَّمخشريِّ: ((وتَرطيل الشَّعر، وهو تليينه بالأدهان وتمشيطه))[٢٢٨٩].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ ترطيل الشَّعر يُستعمل لتدهينه وتليينه، ومن الخطأ استعماله في موضع تمشيطه وتسريحه[٢٢٩٠]، ومن ذلك قول الأزهريِّ في نصِّ المسألة، ولم

([٢٢٨١]) انظر: الصحاح للجوهري ١٧٠٩/٤ .

([٢٢٨٢]) انظر: المحكم لابن سيده ١٤٥/٩ .

([٢٢٨٣]) انظر: ٢١٧/١٣. وجاء فيه أنَّ ترجيل الشَّعْر تسريحه وتمشيطه. انظر: ٢٦/١١.

([٢٢٨٤]) ٢٨٦/١١ .

([٢٢٨٥]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢١٧/١٣، وتاج العروس للزبيدي ٨٠/٢٩ .

([٢٢٨٦]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٨٥، ومجمل اللغة لابن فارس ص٣٨٢، وأساس البلاغة للزمخشري ٣٦٠/١، وشمس العلوم للحميري ٢٥٣٣/٤.

([٢٢٨٧]) تصحيح الفصيح ص٢٨٥ .

([٢٢٨٨]) مجمل اللغة ص٣٨٢ .

([٢٢٨٩]) أساس البلاغة ٣٦٠/١ .

([٢٢٩٠]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢١٧/١٣، وتاج العروس للزبيدي ٨٠/٢٩ .

أقف على قول آخر يضارع ما ذهب إليه الأزهريُّ في تخطئته.

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ الغالب في دلالة استعمال ترطيل الشَّعر قصد تدهينه وتليينه وتمسيحه ليكون رِخْواً، وليس تمشيطه وتسريحه، والتَّرطيل مأخوذ من الرَّطْل للرِّخْو اللَّيِّن، وهذه هي الدَّلالة الشَّائعة في معجمات اللُّغة وكتبها[٢٢٩١]، واستُشهد لذلك بقول الحسن البصريِّ -رحمه الله- في عِظَته: ((لو كُشِف الغطاءُ لَشُغِل مُحسِنٌ بإحسانه ومُسِيءٌ بإساءته عن تجديد ثوب أو تَرطيل شَعر))[٢٢٩٢].

أمَّا استعمال تَرطيل الشَّعر للتَّمشيط والتَّسريح فيأتي على وجهين؛ أحدهما أن يُستعمل للتَّرجيل -التَّمشيط والتَّسريح- ليس غير؛ فكأنَّه مرادف له، فهذا استعمال لم يثبت له دليل، وليس له من وجوه العربيَّة تأويل؛ فحبس دلالة ترطيل الشَّعر على ترجيله ليس غير خطأ لمخالفته الشائع من المنقول عن علماء اللُّغة المتقدِّمين والمتأخرين، وإن كان هذا مقصود بعض العوامِّ الذين نصَّ على استعمالهم الأزهريُّ في نصِّ المسألة فهو على صواب في تخطئتهم. والآخر أن يُستعمل للتَّرجيل -التَّمشيط والتَّسريح- مع ما فيه من لوازمه عادة مثل التَّدهين والتَّليين ونحوهما، وهو ظاهر ما جاء عن المُجيزين، فهذا استعمال صحيح من وجهين؛ أحدهما أنَّ بعض ثقات اللُّغويين المتقدِّمين نصَّ عليه -كما مرَّ بك- في موضعه، والآخر أنَّ تمشيط الشَّعر وتسريحه يكون عادة باستعمال ما يُليِّنه؛ فلا غرو في استعمال التَّرطيل هنا في موضع التَّرجيل لتداخلهما؛ فقد يكون تليين الشَّعر -التَّرطيل- بالتَّمشيط، وقد يكون تمشيط الشَّعر -التَّرجيل- بالتَّليين والتَّدهين، فإن قيل: إن أردتُ استعمال كلَّ دلالة لوحدها في أصل موضعها، فما وجه ذلك؟ فالجواب: تستعمل التَّرجيل عندما تريد تسريح الشعر وتمشيطه، وتستعمل التَّرطيل عندما تريد تدهين الشعر وتليينه.

([٢٢٩١]) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٣٠٧/١، والكامل للمبرد ١٣٠/١، والفاخر للمفضل بن سلمة ص١٤١، والجمهرة لابن دريد ٧٥٨/٢، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٤٦٨/١، وديوان الأدب للفارابي ٣٧٢/٢، والتهذيب للأزهري ٢١٧/١٣، وغريب الحديث للخطابي ١٦٠/٣، والصحاح للجوهري ١٧٠٩/٤، والتَّلخيص للعسكري ص٢١٠، والغريبين للهروي ٧٥١/٣، والمحكم لابن سيده ١٤٥/٩، والإبانة للعوتبي ١٣٨/٣، والأفعال لابن القطاع ٣٨/٢، والنهاية لابن الأثير ٢٣٣/٢، والقاموس للفيروزآبادي ٥٢٧/٣، والتاج للزبيدي ٨٠/٢٩، والمعجم الوسيط ٣٥٢/١.

([٢٢٩٢]) انظر: الكامل للمبرد ١٣٠/١، والغريبين للهروي ٧٥١/٣، وشرح السنة للبغوي ٢٩٥/١٤، وغريب الحديث لابن الجوزي ٣٩٩/١، والنهاية لابن الأثير ٢٣٢/٢، والتاج للزبيدي ٨٠/٢٩، والمعجم الوسيط ٣٥٢/١.

المسألة الثالثة عشرة :

((قال أبو حاتم: سألتُ الأصمعيَّ عن طريق العُنْصُلَيْنِ، ففتحَ الصَّادَ، قال: وتقوله العامَّةُ إذا أخطأ إنسانٌ الطَّريقَ، وذلك أن الفرزدق ذكر في شعره إنساناً ضلَّ في هذا الطَّريق، فقال:

أَرَادَ طَرِيْقَ العُنْصَلَيْنِ فَيَاسَرَتْ

فظنَّت العامَّةُ أنَّ كلَّ مَن ضَلَّ ينبغي أن يقال له هذا، وقال: وطريق العُنْصَلَين هو طريق مستقيم، والفرزدق وَصَفَه على الصَّواب، فظنَّ النَّاسُ أنَّه وَصَفه على الخطأ[٢٢٩٣]))[٢٢٩٤].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه دلالة قول القائل: أَخَذَ طريقَ العُنْصَلين، أو أَرادَ طريق العُنْصَلين. فبعض اللُّغويِّين ذهب إلى أنَّه للوضوح والاهتداء، وليس للتِّيه والضَّلال، ونُسب الاستعمال الأخير إلى العوامِّ[٢٢٩٥]، وأجازه آخرون، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ هذا الاستعمال للتِّيه والضَّلال صواب[٢٢٩٦]، ومنه قول ابن دريد: ((وإذا أَرَادَ الرَّجُلُ طريقاً، فضَلَّ، قالوا: أَرَادَ طريقَ العُنْصُلين، وهو معنى قول الفرزدق:

أَرَادَ طَرِيْقَ العُنْصُلَيْنِ فَيَامَنَتْ بِهِ العِيْسُ فِيْ نَائِيْ الصُّوَى مُتَشَائِمِ

([٢٢٩٣]) انظر: التهذيب للأزهريِّ ٢١٥/٣. والشَّطر بديوان الفرزدق ص٦٠٢، وعجزه: بِهِ العِيْسُ فِي وَادِيْ الصُّوَى المتَشَائِمِ. قلتُ: وطريق العُنْصلين بين اليمامة والبصرة، ورُوِيت صاد العُنْصُلين بالضَّمِّ والفتح، وفي ديوان الفرزدق بالضَّمِّ. انظر: التهذيب للأزهري ٢١٥/٣، والصحاح للجوهري ١٧٦٦/٥، ومعجم ما استعجم للبكري ٩٧٥/٣، والمحكم لابن سيده ٤٣٩/١، ومجمع الأمثال للميداني ٩٨/١، والمستقصى للزمخشري ٩٦/١، والتاج للزبيدي ٤٨٩/٢٩.

([٢٢٩٤]) ٤٨٠/١١ .

([٢٢٩٥]) انظر: لحن العامَّة لأبي حاتم ص٦٣، وتهذيب اللغة للأزهري ٢١٥/٣، وفصل المقال ٤٦٧/١، ومعجم ما استعجم للبكري ٩٧٥/٣، ومجمع الأمثال للميداني ٩٨/١، والمستقصى للزمخشري ٩٦/١، ومعجم البلدان للحموي ١٦٢/٤.

([٢٢٩٦]) انظر: المنتخب ص٣٤٨، والمنجد لكراع النَّمل ص٢٧٢، والجمهرة لابن دريد ١٢٩٢/٣، والمحيط لابن عباد ٢٤٦/٢، والصحاح للجوهري ١٧٦٦/٥، والتلخيص للعسكري ص١١٥، والمحكم ٤٣٩/١، والمخصص لابن سيده ٣٠٩/٣، ومجمع الأمثال للميداني ٩٨/١، والتاج للزبيدي ٤٩١/٢٩.

الصُّوَى: جمع صُوَّة، وهي أعلام تُنْصَب على الطَّريق يُهتَدى بها من حجارة))[٢٢٩٧].

ومنه أيضاً قول الجوهريِّ: ((ويُقال للرَّجُل إذا ضَلَّ: أَخَذَ في طريق العُنْصُلَيْن، وطريق العُنْصُلِ. وهو طريق من اليمامة إلى البصرة))[٢٢٩٨].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين أنَّ استعمال طَرِيْق العُنْصَلَين في موضع البيان والاهتداء لاستقامة الطَّريق ووضوحه من اليمامة إلى البصرة، ومن الخطأ استعماله للضَّلال والتِّيه[٢٢٩٩]، ومنه قول الأصمعيِّ السَّابق، ومنه أيضاً قول الزمخشريِّ بعد بيت الفرزدق السَّابق: ((أرادَ: أَخَذْتُ الطَّريقَ المستقيم، وقد وضعته العامَّةُ غير موضعه، فضربته مثلاً فيمن أخذَ غير القصد والاستقامة))[٢٣٠٠].

قلتُ: الصَّواب –والله أعلم– أنَّ منشأ التَّنازع من اختلاف التَّوجيه، ويستدلُّ المتنازعون في توجيههم بقول الفرزدق الذي شاع منه هذا الاستعمال؛ فهم في الدَّليل سواء غير أنَّهم تنازعوا في موضع تنزيله في مقامه المناسب، ولكلٍّ فريق وجه وجيه؛ فمن جعله في مقام الاهتداء وبلوغ القصد كان يتَّكئ على حقيقة أنَّ الطَّريق مستقيم واضح من اليمامة إلى البصرة، واستعمله الفرزدق لذلك غير أنَّ الإبل يامنتْ أو ياسرتْ؛ فخرجت عن طريقها؛ فالتِّيه والضَّلال لم يأتِ من طبيعة الطَّريق، وإنَّما أتى من فِعل الإبل بانحرافها عنه؛ فلا وجه حينئذٍ في ربط التِّيه والضَّلال بالطَّريق نفسه؛ لأنَّ الطَّريق واضح مستقيم للاهتداء.

ومَن جعله في مقام التِّيه والضَّلال كان يتَّكئ على شهرة مَن تاه في هذا الطَّريق وضلَّ، وشاع ذلك بين العرب عن الفرزدق حتى أصبح بينهم مثلاً؛ فهو من باب ربط الحَدث باسم موضعه الذي اشتهر بتيه صاحبه وضلاله فيه؛ فكأنَّ كلَّ ضالٍّ تائه قد أخذَ هذا الطَّريق، فتاه كما تاه فيه الأوَّل قبله؛ فلا وجه للاهتداء والاستقامة مع شهرة ما وقع فيه من تيه صاحبه بين

([٢٢٩٧]) جمهرة اللغة ١٢٩٢/٣ .

([٢٢٩٨]) الصحاح ١٧٦٦/٥ .

([٢٢٩٩]) انظر: لحن العامَّة لأبي حاتم ص٦٣، وتهذيب اللغة للأزهري ٢١٥/٣، وفصل المقال ٤٦٧/١، ومعجم ما استعجم للبكري ٩٧٥/٣، والإبانة للعوتبي ٧٠٥/٤، ومجمع الأمثال للميداني ٩٨/١، والمستقصى للزمخشري ٩٦/١، ومعجم البلدان للحموي ١٦٢/٤.

([٢٣٠٠]) المستقصى ٩٦/١ .

العرب، والذين ذهبوا إلى هذا المقصد والتَّوجيه من اللُّغويين المتقدِّمين أكثر من أصحاب التَّوجيه السَّابق فيما وقفتُ عليه، وإن كانت الكثرة هنا لا تتفرَّد بالتَّرجيح، وعليه فلا تصحُّ تخطئة الأصمعيِّ وغيره مَن أخذ بالاستعمال الثاني في المسألة من وجهين؛ أحدهما أنَّ دلالته في هذا المقام منقولة عن بعض ثقات اللُّغويين المتقدِّمين، والآخر أنَّها دلالة وجيهة في التَّأويل.

المسألة الرابعة عشرة :

((وقيل للأعلام المبنيَّة في طريق مكَّة: أَمْيَالٌ، لأنَّها بُنِيَت على مقادير مَدَى البَصَر من المِيْلِ إلى المِيْلِ، وكلُّ ثلاثة أمْيَال فَرْسَخ....، الأصمعيُّ: قول العامَّة: المِيْلُ، لمَا تُكْحَلُ به العينُ خطأ، إنَّما هو المُلْمُوْلُ[٢٣٠١]))[٢٣٠٢].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه دلالة المِيْلِ على المُلْمُوْلِ أو المِكْحَلِ للعين، وقد أنكر بعض أهل العربيَّة هذه الدَّلالة، ونسبها بعضهم إلى لحن العوامِّ[٢٣٠٣]، وأجازها من اللُّغويين آخرون، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب كثير من اللُّغويين إلى أنَّ استعمال المِيْلِ بمعنى المُلْمُوْلِ والمِكْحَل والمِكْحَال للعين صواب مسموع عن فصحاء العرب[٢٣٠٤]، ومن ذلك قول الخليل بن أحمد: ((والمِيْلُ أيضاً: المِكْحَالُ))[٢٣٠٥]. ومنه أيضاً قول الفارابيِّ في تعدُّد دلالة المِيْل: ((وهو المِيْلُ، والفَرْسَخُ ثلاثة أَمْيَال، وهو مِيْلُ الكُحْلِ، ومِيْلُ الجِرَاحَة، ونحو ذلك))[٢٣٠٦]. ومنه أيضاً قول

([٢٣٠١]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٨٥/١٥ .

([٢٣٠٢]) ٦٣٩/١١ .

([٢٣٠٣]) انظر: لحن العامة لأبي حاتم ص٦٩، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٨٥/١٥، والمصباح للفيومي ص٣٠٣، والتاج للزبيدي٤٣٥/٣٠.

([٢٣٠٤]) انظر: العين للخليل ٣٤٥/٨، والمنتخب لكراع النَّمل ٣٧٥/١، والجمهرة لابن دريد ٢٨٥/١، وديوان الأدب للفارابي ٣٢٦/٣، والتهذيب للأزهري ٢٨٥/١٥، والصحاح للجوهري ١٨٢٣/٥، ومقاييس اللغة لابن فارس ٢٧٥/٥، والمحكم لابن سيده ٤٢٦/١٠، وأساس البلاغة للزمخشري ٢٣٧/٢، وشمس العلوم للحميري ٦١٩٣/٩، والنهاية لابن الأثير ٣٨٢/٤، والمصباح للفيومي ص٣٠٣، والقاموس للفيروزآبادي ٦١٩/٣، والتاج للزبيدي ٤٣٥/٣٠، والمعجم الوسيط ٨٩٤/٢.

([٢٣٠٥]) العين ٣٤٥/٨ .

([٢٣٠٦]) ديوان الأدب ٣٢٦/٣ .

الجوهريِّ: ((ومِيْلُ الكُحْلِ، ومِيْلُ الجِرَاحَةِ، ومِيْلُ الطَّرِيق، والفَرْسَخُ ثلاثة أَمْيَال))[٢٣٠٧].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ المِيْلَ لا يُستعمل في موضع المُلْمُوْل والمِكْحَل في كلام العرب، إنَّما هو لدلالة أخرى للمسافة وغيرها[٢٣٠٨]، ومن ذلك قول الأصمعيِّ في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً قول أبي حاتم السِّجستانيِّ: ((هو المُلْمُوْلُ الذي يُكْحَل به، وتُسْبَر به الجِرَاح، ولا يُقال: المِيْلُ، إنَّما المِيْلُ القِطْعَة من الأرض))[٢٣٠٩].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ لفظ المِيْلِ من المُشترك اللَّفظيِّ في اللُّغة؛ فهو يدلُّ على أكثر من دلالة في لسان فصحاء العرب؛ فيدلُّ على مسافة معلومة، ويدلُّ أيضاً على المُلْمُوْل للعين، ويدلُّ أيضاً على غيرهما -كما مرَّ بك- في كلام العرب؛ فلا وجه للاستدلال بثبوت دلالة لفظ على نفي غيرها؛ فثبوت دلالته على المسافة المعلومة لا يعني نفي دلالته على المُلْمُول، ومن جهة أخرى فثبوت لفظ لدلالة لا ينفي ثبوت لفظ آخر للدَّلالة نفسها، وهو التَّرادف في اللُّغة؛ فما يُكْحَل به يُسمَّى المِكْحَل والمِكْحَال والمُلْمُول والمِيْل وغيرها، ونظائر ذلك في العربيَّة أشهر من أن تُحصر في موضع.

فإن قيل: تخطئة المانعين ليست من هذا، إنَّما هي من عدم ثبوت دلالة المُلْمُول للمِيْل. فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ عدم العلم لا يعني العلم بالعدم؛ فعدم ثبوت هذه الدَّلالة عند أحد لا يعني بالضَّرورة نفيها بالكلِّيَّة عن علم سواه؛ لأنَّها قد تثبت عند غيره، ولا يزعم أحد أنَّه أحاط باللُّغة كلِّها، وقد قال سيبويه -على قبره شآبيب الرحمة-: ((إنما ذاك لأنَّا جهلنا ما علمَ غيرُنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علمٌ وصلَ إلى الأول المُسَمِّي))[٢٣١٠]. وقال الشافعيُّ في ذلك أيضاً: ((ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيٍّ، ولكنَّه لا يذهب منه شيء على عامَّتها حتى لا يكون

([٢٣٠٧]) الصحاح ١٨٢٣/٥ .

([٢٣٠٨]) انظر: لحن العامة لأبي حاتم ص٦٩، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٨٥/١٥، والمصباح للفيومي ص٣٠٣، والتاج للزبيدي ٤٣٥/٤٢٥،٣٠/٣٠.

([٢٣٠٩]) التهذيب للأزهري ٢٥٢/١٥، والتاج للزبيدي ٤٢٥/٣٠. وقريب منه ما جاء في كتابه لحن العامة ص٦٩.

([٢٣١٠]) الكتاب ١٠٢/٢-١٠٣ .

موجوداً فيها من يعرفه))[٢٣١١]. والآخر أنَّ جمهور اللُّغويين -فيما وقفتُ عليه- ذكروا هذه الدَّلالة لهذا اللَّفظ دون تضعيف أو تزهيد، ومن سمع حجَّة على من لم يسمع، ولا يعني ذلك لوم المخطِّئ الأوَّل أو القدح في علمه، حاشا له، إنَّما المقصود أنَّ مَن علم القولين لا يسوغ له نفي هذه الدَّلالة بحجَّة مَن لم يسمعها من الأوائل؛ فخطَّأها.

المسألة الخامسة عشرة :

((قال أبو بكر: والعامَّة تغلط، فتظنُّ أنَّ المَأْتَمَ النَّوْح والنِّيَاحَة، وإنَّما المَأْتَمُ النِّساء المُجتمعات في فَرَح أو حُزْن[٢٣١٢]....، والجمع المَآتِمُ، وهو عند العامَّة المُصيبة، يقولون: كُنَّا في مَأْتَمِ فلانٍ. والصَّواب أن يُقال: كُنَّا في مَنَاحَة فلانٍ[٢٣١٣]))[٢٣١٤].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ والجوهريِّ، وهي في وجه دلالة استعمال المَأْتَمَ في موضع المَنَاحة والنِّيَاحة في أحزان النَّاس ومصائبهم، وقد خطَّأ بعض أهل العربيَّة استعمال المَأْتَم في موضع المناحة والنِّياحة، ونسبه بعضهم إلى لحن العوامِّ[٢٣١٥]، وأجاز هذا الاستعمال آخرون، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ استعمال المأْتَم في موضع المناحة والنِّياحة للحزن صواب[٢٣١٦]، ومنه قول ابن برِّي: ((لا يَمْتَنِعُ أن يَقَعَ المَأْتَمُ بمعنى المنَاحة والحُزْن والنَّوْح والبُكاء؛ لأنَّ النِّساء لذلك اجتمعنَ، والحُزْن هو السَّبب الجامع، وعلى ذلك قول التَّيْميِّ في منصور بن زياد:

([٢٣١١]) الرسالة ص٣٤ .

([٢٣١٢]) انظر: التهذيب للأزهري ٢٤٢/١٤. وقول أبي بكر الأنباريِّ في الزَّاهر ١٦٣/١، وفيه أيضاً أنَّه يُقال للرِّجال، وقال أبو بكر أيضاً في الأضداد ص١٠٤: ((والعامَّة تُخطئ، فتتوهَّم أنَّ المأتم الاجتماع في الحُزن خاصَّة)).

([٢٣١٣]) انظر: الصحاح للجوهري ١٨٥٧/٥ .

([٢٣١٤]) ٤/١٢ .

([٢٣١٥]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٢٤، والأضداد ص١٠٤، والزاهر لأبي بكر الأنباري ١٦٣/١، والتهذيب للأزهري ٢٤٢/١٤، والصحاح للجوهري ١٨٥٧/٥، والإبانة للعوتبي ٢٩٢/٤، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٧٥، والمُغَرِّب للمُطَرِّزيِّ ص١٨، والتاج للزبيدي ١٨٣/٣١.

([٢٣١٦]) انظر: التنبيه والإيضاح لابن بري ٢٤٦/٤، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٨٤٦/٢، والمصباح للفيومي ص٨، وشرح درَّة الغوَّاص للخفاجي ص٥١١-٥١٢، والتاج للزبيدي ١٨٣/٣١.

والنَّاسُ مَأْتَمُهُمْ عَلَيْهِ وَاحِدٌ فِيْ كُلِّ دَارٍ رَنَّةٌ وَزَفِيْرُ))[٢٣١٧].

فالمأتم في الشَّاهد كالمناحة، ومنه أيضاً قول شهاب الدِّين الخفاجيِّ عن هذا التَّوجيه في معرِض الرَّدِّ على المُخطِّئ في المسألة: ((وهذا ممَّا ذهب إليه كثير من أهل اللُّغة، وارتضاه ابن برِّي، على أنَّه لو كان عاماً فاستعماله من بعض أفراده بقرينة لا يكون خطأ، حتَّى ذهب بعض أهل الأصول إلى أنَّه ليس بمجاز أيضاً))[٢٣١٨].

المانعون :

ذهب كثير من اللُّغويين إلى أنَّ استعمال المأتم على أنَّه للمناحة والنِّياحة في المصائب خطأ، إنَّما هو للاجتماع في حُزْن أو فرح، وفي خير أو شرٍّ[٢٣١٩]، ومن ذلك قول ابن قتيبة فيما يُوضَع في غير موضعه: ((ومن ذلك المَأْتَمُ، يذهب النَّاس إلى أنَّه المُصيبة، ويقولون: كُنَّا في مَأْتم. وليس كذلك، إنَّما المأتم النِّساء يَجتمعنَ في الخير والشَّرِّ، والجمع المَآتِم، والصواب أن يقولوا: كُنَّا في مَنَاحة. وإنَّما قيل لها مَنَاحة من النَّوائح لتقابلهنَّ عند البكاء، يُقال: الجَبَلان يَتَنَاوحان، إذا تقابلا، وكذلك الشَّجَر))[٢٣٢٠]. ومنه أيضاً قول أبي بكر الأنباريِّ وقول الجوهريِّ في نصِّ المسألة.

قلتُ: قبل البدء في النَّظر في القولين ينبغي للنَّاظر أن يُدرك معنى النِّياحة والمناحة في كلام العرب ليظهر بذلك الفرق بينها وبين المأتم المُخطَّأ في نصِّ المسألة، فالنِّياحة والمناحة تُستعملان في معنى واسع يدخل فيه الاجتماع حُزناً في مصيبة حلَّت بأصحابها، وما في ذلك من مبالغة في البكاء والعويل والتَّجزُّع ونحوه، ومن عادة العرب في الجاهليَّة اجتماع

([٢٣١٧]) التنبيه والإيضاح ٢٤٦/٤. والبيت من رائيَّة اختُلف في صاحبها كثيراً؛ فنُسبت إلى رجُل من تَمِيم في الحماسة لأبي تمام ص١٧١، ونُسبت إلى رجُل من خُزاعة مع إنكار نسبتها إلى كثيِّر عزَّة في الكامل للمبرد ١٣٨٩/٣، ونُسبت إلى شمردل اللَّيثي في المقاصد النحوية للعيني ٦٤٤/٢، ونُسبت إلى رجُل من تَيْم في التاج للزبيدي ١٨٣/٣١.

([٢٣١٨]) شرح درَّة الغوَّاص ص٥١٢ .

([٢٣١٩]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٢٤، والأضداد ص١٠٤، والزاهر لأبي بكر الأنباري ١٦٣/١، والتهذيب للأزهري ٢٤٢/١٤، والصحاح للجوهري ١٨٥٧/٥، والمخصص لابن سيده ٢٢٦/١، والإبانة للعوتبي ٢٩٢/٤، ودرَّة الغوَّاص للحريري ص١١٨، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٧٥، والمُغَرِّب للمُطَرِّزيِّ ص١٨، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٥٩، وخير الكلام لابن بالي ص٤٩، والتاج للزبيدي ١٨٣/٣١.

([٢٣٢٠]) أدب الكاتب ص٢٤ .

نساء يتقابلن لفعل ذلك[٢٣٢١]؛ فالنِّيَاحة -كما ترى- لا تكون إلا في الحُزْن والمُصيبة، أمَّا المَأْتَم فمن الأضداد عند كثير من أهل العربيَّة؛ فيكون في الفَرَح والسُّرور، ويكون في الحُزْن والمصيبة[٢٣٢٢]، وممَّا أُنشد في الفرح والسُّرور قول الشَّاعر:

وَمَأْتَمٍ كَالدُّمَى حُوْرٍ مَدَامِعُهَا لَمْ تَبْأَسِ العَيْشَ أَبْكَاراً وَلَا عُوْناً[٢٣٢٣]

وممَّا أُنشد في الحُزن والمصيبة قول الشَّاعر:

لَنَصْرَعَنْ لَيْثاً يُرِنُّ مَأْتَمُهْ[٢٣٢٤]

وشاع استعمال المأتم بين العرب في موضع الحُزن والمصيبة حتى غُلِّب هذا الاستعمال في كلامهم، وفي الموت خاصَّة[٢٣٢٥]، وما نُسب إلى العوامِّ في هذا-كما مرَّ بك- على وجهين؛ أحدهما أنَّ بعض العوامِّ لا يرون استعمال المأتم إلا في الأحزان خاصَّة، وهذا خطأ محض ليس على هذا التَّخصيص من المسموع دليل، وليس له من وجوه العربيَّة تأويل؛ فالذَّهاب إلى أنَّ المأتم لا يكون إلا في الحُزن خاصَّة مخالف للمسموع الذي جاء المأتم في بعضه -كما مرَّ بك- لغير الحزن، وهو المقرَّر عند جمهور اللُّغويين، فإن قيل: وما الحكم إن كان القصد أنَّ بعض العوامِّ لا يستعمل إلا هذه الدَّلالة ليس غير؟ فالجواب: هذا ليس مراداً من ظاهر كلام المخطِّئ، ومنه كلام أبي بكر السَّابق في أضداده؛ فإن سُلِّم بأنَّ بعض العوامِّ يستعمل دلالة دون أخرى ليس غير، فلا وجه لتخطئتهم؛ فكلُّ مُستعمل يختار ممَّا

([٢٣٢١]) انظر: العين للخليل ٣٠٤/٣، والجمهرة لابن دريد ٥٧٥/١، والزاهر لأبي بكر الأنباري ١٦٤/١، والصحاح للجوهري ٤١٤/١، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣٦٧/٥، والتاج للزبيدي ١٩٨/٧، والمعجم الوسيط ٩٦١/٢.

([٢٣٢٢]) انظر: العين للخليل ١٤١/٨، والأضداد لقطرب ص١٣٠، والأضداد لأبي حاتم ص٢٣٢، والأضداد لأبي بكر الأنباري ص١٠٣، والأضداد لأبي الطيب اللغوي ص٤٣، والتاج للزبيدي ١٨٢/٣١.

([٢٣٢٣]) انظر: الأضداد لقطرب ص١٣٠، والأضداد لأبي الطيب اللغوي ص٤٣، والتهذيب للأزهري ٢٤٢/١٤، والمغَرِّب للمُطَرِّزيِّ ص١٨. والبيت من قصيدة ابن مقبل المَشُوبة، وهو من المخضرمين، ومشوبات العرب سبع قصائد شابهنَّ الكفر والإسلام، وهي للنابغة الجعديِّ وكعب بن زهير والقُطَامي والحطيئة والشَّمَّاخ وعمرو بن أحمر وابن مقبل. والبيت في ديوانه ص٢٣١.

([٢٣٢٤]) انظر: الأضداد لأبي حاتم ص٢٣٣، والأضداد لأبي بكر الأنباري ص١٠٣، والأضداد لأبي الطيب اللغوي ص٤٣. والشِّعر للعجَّاج في ديوانه ١٤٦/٢.

([٢٣٢٥]) انظر: الفاخر للمفضل بن سلمة ص٢٤٤، والمنتخب لكراع النمل ص٦٤٦، وأساس البلاغة للزمخشري ١٩/١، والنهاية لابن الأثير ٢١/١، والمعجم الوسيط ٤/١.

يسوغ ما يريد غير أنَّ المُخطَّأ هو توهُّم بعضهم أَّنه لا يقع في لسان العرب إلا في الحزن ليس غير.

والآخر أنَّ بعض العوامِّ يستعمل المأتم بمعنى المناحة في موضع الحُزن، وفي جواب ابن برِّي على بعض المخطِّئين وجاهة؛ ففي المأتم اجتماع وتقابل، وفي المناحة اجتماع وتقابل أيضاً، وسبب الاجتماع في المأتم هنا الحزن من مصيبة، وسبب الاجتماع في المناحة الحزن من مصيبة أيضاً؛ فيشترك استعمال اللَّفظين في معانٍ وأسباب؛ فإن قصدت المشترك والجامع -كما ذكر ابن برِّي- فلا أرى استعمالهم خطأ محضاً، بل في استعمالهم تأويل وجيه للجامع والمشترك بين استعمال اللَّفظين، وإن كان الأعلى إلحاق كلِّ لفظ باستعماله ودلالته الموضوعة له أصالة.

المسألة السادسة عشرة :

((قال أبو حاتم: قد أُولعت العامَّة بقولهم: فلانٌ صافي الجِرْم. أي الصَّوْت أو الحَلْق، وهو خطأ[٢٣٢٦]))[٢٣٢٧].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه دلالة الجِرْم على الصَّوت أو الحَلْق، والشَّائع في لسان العرب أنَّه للجَسَد، وقد أنكر بعض اللُّغويين استعماله للصَّوت أو الحَلق، ونُسب هذه الاستعمال إلى لحن العوامِّ[٢٣٢٨]، وأجازه آخرون، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب كثير من اللُّغويين إلى أنَّ استعمال الجِرْم للصَّوت أو الحَلق صواب[٢٣٢٩]، ومن

([٢٣٢٦]) انظر: الصحاح للجوهري ١٨٨٥/٥. والنَّصُّ فيه بتمامه: ((والجِرْم، بالكسر: الجَسَد، والجِرْم: اللَّوْن، والجِرْم: الصَّوت، حكاه ابن السِّكِّيت وغيره، وقال أبو حاتم: قد أُولعت العامَّة بقولهم: فلانٌ صافي الجِرْم. أي الصَّوت أو الحَلْق، وهو خطأ)). وقول أبي حاتم في لحن العامَّة ص٥٤.

([٢٣٢٧]) ٩٣/١٢ .

([٢٣٢٨]) انظر: لحن العامة لأبي حاتم ص٥٤، والصحاح للجوهري ١٨٨٥/٥، والتاج للزبيدي ٣٨٩/٣١.

([٢٣٢٩]) انظر: العين للخليل ١١٨/٦، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص١٥، وجمهرة اللغة لابن دريد ٤٦٥/١، وديوان الأدب للفارابي ١٩٣/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٤٥/١١، ٤٨/١١، والصحاح للجوهري ١٨٨٥/٥، ومجمل اللغة ص١٨٤، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٤٦/١، والفروق للعسكري ص٢٦٥، والمحكم لابن سيده ٤١٥/٧، وأساس البلاغة للزمخشري ١٣٥/١، وشمس العلوم للحميري ١٠٤٢/٢، والنهاية لابن الأثير ٢٦٣/١، وإكمال الإعلام لابن مالك ١٠٩/١، والقاموس للفيروزآبادي ٢٥/٤، وتاج العروس للزبيدي ٣٨٨/٣١-٣٨٩، والمعجم الوسيط ١١٨/١.

ذلك قول ابن السِّكِّيت: ((والجِرْمُ: الجَسَد، والجِرْم: اللَّوْن....، والجِرْم: الصَّوْت))[٢٣٣٠]. ومنه أيضاً قول ابن فارس: ((والجَسَدُ جِرْمٌ....، فأمَّا قولهم لصاحب الصَّوْت: إنَّه لَحَسَنُ الجِرْم. فقال قوم: الصَّوت يُقال له الجِرْمُ. وأصحُّ من ذلك قول أبي بكر بن دريد: إنَّ معناه حُسْن خُروج الصَّوت من الجِرْم))[٢٣٣١]. ومنه أيضاً قول ابن سيده: ((الجِرْمُ: الحَلْقُ. قال مَعْنُ بن أَوْس:

لِأَسْتَلَّ مِنْهُ الضِّغْنَ حَتَّى اسْتَلَلْتُهُ وَقَدْ كَانَ ذَا ضِغْنٍ يَضِيْقُ بِهُ الجِرْمُ

يقول: هو أمر عظيم لا يسيغه الحلق. والجِرْمُ: الصَّوت))[٢٣٣٢].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ استعمال الجِرْم لا يكون إلا للجَسَد أو البَدَن ليس غير؛ فمن الخطأ استعماله بمعنى الصَّوت أو الحَلق[٢٣٣٣]، ومن ذلك ما ذكره ابن السِّكِّيت بقوله: ((والأصمعيُّ وأبو عُبيدة يقولان: الجِرْم إنَّما هو البَدَن لا غير))[٢٣٣٤]. ومنه أيضاً قول أبي حاتم السَّابق في نصِّ المسألة، وقد يكون أخذه من شيخه الأصمعيِّ.

قلتُ: الصَّواب –والله أعلم– أنَّ الأصل الشَّائع بين العرب في هذا الموضع استعمال الجِرْم للبَدَن، وما زال هذا الاستعمال شائعاً بيننا إلى اليوم، ومنه قول الشَّاعر في وصف فَرَسٍ:

طَوِيْلُ مِتَلِّ العُنْقِ أَشْرَفَ كَاهِلاً أَشَقُّ رَحِيْبُ الجَوْفِ مُعْتَدِلُ الجِرْمِ[٢٣٣٥]

أمَّا استعمال الجِرْم بمعنى الصَّوت أو الحلق فصواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ هذه الدَّلالة ثابتة في المسموع عن العرب، وقد نصَّ عليها –كما مرَّ بك– جمع من اللُّغويين

([٢٣٣٠]) إصلاح المنطق ص١٤-١٥ .

([٢٣٣١]) مقاييس اللغة ٤٤٦/١ .

([٢٣٣٢]) المحكم ٤١٥/٧. والبيت من قصيدة معن بن أوس الميميَّة في ديوانه ص٤٥.

([٢٣٣٣]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٤، ولحن العامة لأبي حاتم ص٥٤، والصحاح للجوهري ١٨٨٥/٥، والتاج للزبيدي ٣٨٩/٣١.

([٢٣٣٤]) إصلاح المنطق ص١٤ .

([٢٣٣٥]) نُسب إلى عمرو بن عمَّار النَّهدي في الكتاب لسيبويه ١٦٢/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢٣٦/١. ونُسب إلى شاعر من طيِّئ في الخيل لأبي عُبيدة ص٨٥. وقد ذكر ابن السِّيرافي أنَّ الشاعر جمع في بيته ما تُحمد بها الخيل؛ المِتَلُّ: ما يُتلُّ به، والشَّديد. والعُنْق: العُنُق. والكاهل: ما بين الكتفين. والأشقُّ: الطَّويل. ورحيب الجوف: واسع البَطن. والجِرْم: الجَسَد أو البَدَن.

المتقدِّمين والمتأخرين؛ فلا حجَّة لمن لم يسمع على من سمع، إنَّما عدم السَّماع حجَّة لصاحبه في حكمه؛ فهو مبلغ علمه ومنتهى أثره، وليس حجَّة لصاحبه على غيره السَّامع؛ لأنَّ عدم العلم ليس علماً بالعدم. والآخر أنَّ أصل الدَّلالة الشائعة للبَدَن أو الجَسَد، ولم يُنازع في ذلك أحد من اللُّغويين فيما أعلم؛ فأُلحق استعمال الجِرْم للصَّوت أو الخَلق باسم موضعه الخارج منه، وهو الجَسَد، فكأنَّ استعماله بمعنى الصَّوت فرع من استعماله بمعنى البَدَن الذي هو موضعه، كما قالوا للحَدَث: غائط، وإنَّما الغائط المُطمئن من الأرض؛ فسمِّي الحَدَث غائطاً لأنَّ المُطمئن من الأرض موضعه؛ فهي دلالة متفرِّعة من أصلها[٢٣٣٦]، وكيف تصرَّفت الحال فالحجَّة في الإجازة ثبوت ما نُسب إلى العوامِّ عن العرب.

المسألة السابعة عشرة :

((الزَّكَنُ، بالتَّحريك: التَّفَرُّس والظَّنُّ، يُقال: زَكَنْتُهُ صالحاً. أي ظَنَنْتُهُ، قال: ولا يُقال منه: رَجُلٌ زَكِنٌ، وقد أَزْكَنْتُهُ. وإن كانت العامَّةُ قد أُولعت به، وإنَّما يُقال: أَزْكَنْتُهُ شيئاً. أَعْلَمْتُهُ إيَّاه وأَفْهَمْتُهُ حتَّى زَكِنَهُ[٢٣٣٧]))[٢٣٣٨].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه دلالة الإزْكان في كلام العرب، فقد أنكر جمع من اللُّغويين استعماله للظَّنِّ والحَزْرِ، إنَّما هو للإعلام والإفهام، ونسب بعضهم استعمال الإزكان في موضع الظَّنِّ إلى العوامِّ[٢٣٣٩]، وأجاز آخرون هذا الوجه، وإليك بيان المسألة.

المجيزون :

ذهب كثير من اللُّغويين المتقدِّمين والمتأخرين إلى أنَّ استعمال الإزكان في موضع الظَّنِّ صواب[٢٣٤٠]، ومن ذلك قول الخليل بن أحمد: ((الإزْكَان: أن تُزْكِنَ شيئاً بالظَّنِّ فتُصيب،

([٢٣٣٦]) انظر: المنتخب لكراع النَّمل ص٦٢، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٤٠٩/١، والتلخيص للعسكري ص١٢٥، والمخصص لابن سيده ٤٦٨/١.

([٢٣٣٧]) انظر: الصحاح للجوهريِّ ٢١٣١/٥ .

([٢٣٣٨]) ١٩٨/١٣ .

([٢٣٣٩]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٣، وجمهرة اللغة لابن دريد ٨٢٥/٢، والصحاح للجوهري ٢١٣١/٥، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص٢٠٤، وتحفة المجد الصَّريح للَّبليِّ ص١٦٩، والتاج للزبيدي ١٤٩/٣٥.

([٢٣٤٠]) انظر: العين للخليل ٣٢٢/٥، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٦٥، وديوان الأدب للفارابي ٣٣٣/٢،

تقول: أَزْكَنْتُهُ إِزْكَاناً. وزَكِنْتُ منه، إذا حَسِبْتُ منه))[٢٣٤١]. ومنه أيضاً قول ابن درستويه: ((والعرب تقول: فلانٌ صاحب إِزْكَانٍ. وليس يعنون به صاحب عِلْم، ولكن صاحب حَزْرٍ))[٢٣٤٢]. ومنه أيضاً قول الفارابيِّ في باب الإفعال ممَّا زيدت الهمزة في أوَّله: ((وأَزْكَنْتُهُ صالحاً، أي ظَنَنْتُ))[٢٣٤٣].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ الإزكان يكون في موضع الإعلام، ومن الخطأ استعماله في موضع الظَّنِّ والحَزْر[٢٣٤٤]، ومنه قول ابن قتيبة: ((وأَزْكَنْتُ فلاناً كذا، أي أَعْلَمْتُه، وليس هو في معنى الظَّنِّ))[٢٣٤٥]. ومنه قول الفارابيِّ بعد قوله السَّابق: ((وبعضهم يُنكر هذا، ويقول: زَكِنْتُ، إنَّما هو بمعنى عَلِمْتُ، وأَزْكَنْتُهُ كذا، أي أَعْلَمْتُهُ إيَّاه))[٢٣٤٦]. ومنه قول الجوهريِّ في نصِّ المسألة.

قلتُ: اختلف اللُّغويون المتقدِّمون في معنى الزَّكَنِ من زَكِنَ كاختلافهم في معنى الإزكان من أَزْكَنَ[٢٣٤٧]؛ فذهب بعضهم إلى أنَّ الزَّكَن إنَّما يُستعمل للعِلْم، واستشهدوا له بقول الشَّاعر:

والتهذيب للأزهري ٥٩/١٠، والمحيط لابن عباد ٢٠١/٦، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٧/٣، والأفعال لابن الحداد ٤٤٠/٣، والمحكم لابن سيده ٧٤١/٦، والاقتضاب للبطليوسي ١٧٨/٢، وأساس البلاغة ٤١٨/١، وشرح الفصيح للزمخشري ٥٢/١، وشمس العلوم للحميري ٢٨١٨/٥، والتنبيه والإيضاح لابن بري ٢٥٥/٥، والنهاية لابن الأثير ٣٠٧/٢، وتحفة المجد للبلي ص١٧٠، والتاج للزبيدي ١٤٩/٣٥، والمعجم الوسيط ٣٩٦/١.

(٢٣٤١) العين ٣٢٢/٥ .

(٢٣٤٢) تصحيح الفصيح ص٦٥ .

(٢٣٤٣) ديوان الأدب ٣٣٣/٢ .

(٢٣٤٤) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٣، والجمهرة لابن دريد ٨٢٥/٢، وديوان الأدب للفارابي ٣٣٣/٢، والصحاح للجوهري ٢١٣١/٥، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٧/٣، وشرح الفصيح للزمخشري ٥٢/١، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص٢٠٤، وشمس العلوم للحميري ٢٨١٨/٥، وتحفة المجد للبلي ص١٦٩، والتاج للزبيدي ١٤٩/٣٥.

(٢٣٤٥) أدب الكاتب ص٣٧٣ .

(٢٣٤٦) ديوان الأدب ٣٣٣/٢ .

(٢٣٤٧) بسط أبو جعفر اللَّبليُّ الأقوال في المسألة بأسماء أصحابها وناقشها في تحفة المجد الصَّريح ص١٦٧-١٧٠.

وَلَـنْ يُـرَاجِـعَ قَـلْـبِـيْ وُدَّهُـمْ أَبَـداً زَكِنْتُ مِنْهُمْ عَلَى مِثْلِ الَّذِيْ زَكِنُوْا[٢٣٤٨]

وذهب آخرون إلى أنَّ الزَّكَن إنَّما يُستعمل للظَّنِّ، واستشهدوا له بالبيت السَّابق، وقال اللَّبْلِيُّ في اشتراك المتنازعين في البيت نفسه: ((هو مُحتمل للحَزْرِ والتَّخمين، وللعِلْم))[٢٣٤٩].

ومن ذلك اختلافهم في الإزكان، فنقل بعضهم أنَّه للإعلام من العِلْم، ونقل آخرون أنَّه للظَّنِّ، وقد يكون لهذا وذاك ما دام نَقَلَة كلِّ قول من ثقات اللُّغويين المتقدِّمين، ولا تعارض بينهما؛ فكلُّ ناقل إنَّما يحكي ما سمع، وقد يُستعمل اللَّفظ لدلاتين أو أكثر، وهو المشترك اللَّفظيُّ في اللُّغة، وإنَّما الإشكال في أن يُخطِّئ أحدهما الآخر فيما لا حجَّة له فيه؛ فاستعمال الإزكان في موضع الظَّنِّ صواب من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّه ثابت في المسموع عن العرب، وقد نقله -كما مرَّ بك- جمع من ثقات اللُّغويين المتقدِّمين؛ فلا حجَّة لمن لم يسمع على من سمع، والآخر أنَّ الظَّنَّ في الزَّكَن -كما ذكر ابن السِّيْد- قد يُحمل على العِلْم واليقين؛ لأنَّ الظَّنَّ يأتي في اللُّغة بمعنى العِلْم واليقين إذا غلب في النَّفس، وكثرت دلائله عند صاحبه[٢٣٥٠].

المسألة الثامنة عشرة :

((بالبَلَد شِحْنَةٌ من الخَيْل، أي رابِطَة[٢٣٥١]. قال ابن برِّيٍّ: وقول العامَّة في الشِّحْنَة إنَّه الأمير غلط[٢٣٥٢]. وقال الأزهريُّ: شِحْنَة الكُوْرَة مَن فيهم الكفاية لضبطها من أولياء السُّلطان[٢٣٥٣]))[٢٣٥٤].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ والجوهريِّ وابن برِّيٍّ، وهي في وجه دلالة

([٢٣٤٨]) بلا نسبة في الجيم لأبي عمرو ٧٤/٢، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٥٤، والجمهرة لابن دريد ٨٢٥/٢، وديوان الأدب للفارابي ٢٥٣/٢. ونُسب إلى قَعْنَبِ بن أمِّ صاحب في أدب الكاتب لابن قتيبة ص٢٣، والمنتخب لكراع النمل ص٦٨٨، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٤٠٧/١، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٦٤.

([٢٣٤٩]) تحفة المجد الصريح ص١٦٨ .

([٢٣٥٠]) انظر: الاقتضاب ١٤/٢. وللظَّنِّ بمعنى العلم راجع: التهذيب للأزهري ٢٦٠/١٤. والصحاح للجوهري ٢١٦٠/٦.

([٢٣٥١]) انظر: الصحاح للجوهري ٢١٤٣/٥. وفيه أنَّ الرَّابطة من الخيل: ما لزمت مكانها مع أصحابها من الجُنْد في الثَّغْر ونحوه لحفظ أمن البلد. انظر: ١١٢٧/٣-١١٢٨.

([٢٣٥٢]) انظر: التنبيه والإيضاح ٢٦٩/٥ .

([٢٣٥٣]) انظر: تهذيب اللغة ١٠٩/٤ .

([٢٣٥٤]) ٢٣٤/١٣ .

استعمال الشِّحْنَة في كلام العرب، فقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّها تُستعمل لرابطة الخيل، ولمَن يضبطون البلد من أولياء السُّلطان، ولا تُستعمل للأمير والقائد، ونسبوا هذا الاستعمال إلى لحن العوامِّ[٢٣٥٥]، وذكر هذا المعنى آخرون، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض المتأخرين إلى أنَّ الشِّحْنَة قد توسَّع مدلولها من أصلها المتَّفق عليه، فأصبحت تُستعمل للأمير أو القائد أو رئيس شُرَط السُّلطان في البلد، ولم يمنعوا هذا التَّوسُّع في الدَّلالة أو يحكموا عليه بالخطأ[٢٣٥٦]، ومنه قول الزَّبيديِّ بعد أن ساق كلام الأزهريِّ والجوهريِّ وابن برِّيٍّ في نصِّ المسألة: ((هذا هو الأصل في اللُّغة، ثمَّ أطلقها العامَّةُ على الأمير على هؤلاء))[٢٣٥٧]. ومنه أيضاً قول دُوْزِي[٢٣٥٨]: ((شِحْنَة: هذه الكلمة تعني حسب الأزمنة والبلاد: الحاكم أو من يتولَّى أمر الشُّرطة في المدينة، والرَّئيس والقَيِّم والوكيل....))[٢٣٥٩].

المانعون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّ استعمال الشِّحْنَة للأمير أو القائد ونحوهما خطأ محض ليس من العربيَّة[٢٣٦٠]، ومن ذلك قول أبي منصور الجواليقيِّ عن الشِّحْنَة: ((وهو اسم للرَّابطة من الخيل في البلد لضبط أهله من أولياء السُّلطان، وليس باسم للأمير أو القائد كما تذهب

([٢٣٥٥]) انظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي ص١٠٩، والتنبيه والإيضاح لابن برِّي ٢٦٩/٥، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٢٥، وذيل الفصيح للبغدادي ص٣١، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٣٢، والتاج للزبيدي ٢٦٦/٣٥.

([٢٣٥٦]) انظر: التاج للزبيدي ٢٦٦/٣٥، وتكملة المعاجم العربية لدوزي ٢٧٠/٦.

([٢٣٥٧]) تاج العروس ٢٦٦/٣٥ .

([٢٣٥٨]) هو المستشرق الهولندي ذو الأصل الفرنسي رينهارت بيتر آن دوزي، تعلَّم العربيَّة، وانصرفت عنايته إليها، ومن أشهر مصنَّفاته تكملة المعاجم العربية، وهو فيما لم يُوجد في المعجمات المتقدِّمة، مات سنة ثلاث مئة وألف من الهجرة.

انظر: الأعلام للزركلي ٣٨/٣-٣٩. وموسوعة المستشرقين لعبد الرحمن بدوي ص٢٥٩-٢٦٣.

([٢٣٥٩]) تكملة المعاجم العربية ٢٧٠/٦ .

([٢٣٦٠]) انظر: تكملة الإصلاح للجواليقي ص١٠٩، والتنبيه والإيضاح لابن برِّي ٢٦٩/٥، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٢٥، وذيل الفصيح للبغدادي ص٣١، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٣٢، والتاج للزبيدي ٢٦٦/٣٥.

إليه العامَّة))[٢٣٦١]. ومن ذلك أيضاً قول ابن برِّيٍّ في نصِّ المسألة.

قلتُ: لم تكن دلالة الشِّحْنة على الأمير والقائد معروفة -فيما أعلم- بين اللُّغويين قبل المئة السادسة من الهجرة، إنَّما هو معنى تولَّد من أصله الدَّال على المرابطين لضبط أمن البلد من أولياء السُّلطان، وقد شاع استعمال الشِّحنة للأمير والقائد والرَّئيس بين كثير من المصنِّفين في التَّاريخ والأعلام والأدب، كقولهم: كان شِحْنَة بغداد. ليدلَّ على أنَّه القائد أو الأمير[٢٣٦٢]، ومنه قول ابن بطوطة: ((ورفعوه إلى الشِّحْنَة، وهو الحاكم، فأدخله على السُّلطان))[٢٣٦٣].

والصَّواب -والله أعلم- أنَّ المتَّفق عليه في الشِّحنة ما أُثبت في نصِّ المسألة، وهو الأصل الشَّائع بين العرب، أمَّا استعمال الشِّحنة للحاكم ونحوه فليس لهذه الدَّلالة من المسموع دليل، وليس لها وجه عالٍ من التَّأويل. فإن قيل: فهل هذا خطأ؟ فالجواب: لا، إنَّما الصَّواب درجات، والكلام في الدَّلالة أوسع من الكلام في الألفاظ والتَّراكيب؛ فهذا الاستعمال في درجة دنيا من الصواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ هذه الدَّلالة لم تُسمع عن العرب؛ فلا تُلحق بغيرها من المسموع في درجة الإصابة، والآخر أنَّ لهذه الدَّلالة وجهاً ليس عالياً؛ يُخرجها من الخطأ المحض غير أنَّه لا يرفع درجتها في الإصابة، وهو أنَّهم جعلوا القائد والحاكم شِحْنة للتَّفخيم والتَّعظيم؛ فكأنَّه كلُّ ما دونه ممَّن سمَّتهم العرب شِحْنَة؛ فسُمِّي الفرد بما هو للجمع، كتسمية الضَّبُع حَضَاجِر لعظم بطنها، والأصل حِضَجْرٌ لعظيم البطن غير أنَّ المقام للتَّفخيم والتَّعظيم[٢٣٦٤].

المسألة التاسعة عشرة :

((قال: وكذلك قول العامَّة: قامَ بِطُنِّ نفسه. لا أحسِبها عربيَّة[٢٣٦٥]))[٢٣٦٦].

([٢٣٦١]) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص١٠٨-١٠٩ .

([٢٣٦٢]) انظر: الاعتبار لابن منقد ص١٣٩، والكامل لابن الأثير ٣٨٩/١٠، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٢٥/٤، ونهاية الأرب للنويري ٢٦٧/٢٣، والوافي بالوفيات للصفدي ٢١٩/٨، ورحلة ابن بطوطة ١٤١/٣.

([٢٣٦٣]) رحلة ابن بطوطة ١٤١/٣ .

([٢٣٦٤]) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦٨/١، والمحكم لابن سيده ٥٠/٤، واللباب للعكبري ٥٠٤/١.

([٢٣٦٥]) انظر: المحكم لابن سيده ١٣٢/٩. والقائل ابن دريد في جمهرة اللغة ١٣٢/٩، وهو في معرض حديثه عن دلالة الطُّنِّ في كلام العرب، ونصُّ قول ابن دريد في الجمهرة: ((فأمَّا الطُّنُّ من القَصَب فلا أحسبه عربياً صحيحاً، وهي الحُزْمة، وكذلك قول العامَّة: قامَ بطُنِّ نفسه، أي كفى نفسَه. والطُّنُّ: الطُّول، ويُقال رجُل عظيم الطُّنِّ، إذا كان تاماً جسيماً طويلاً)).

نقل ابن منظور هذه المسألة من ابن سيده الذي نقل قول ابن دريد، وهي في وجه دلالة هذا التَّركيب على الكفاية في القوت والمؤونة؛ فأنكره بعض اللُّغويين لعدم ثبوت معنى الطُّنِّ في هذا الموضع عن العرب، ونسبوه إلى العوامِّ[٢٣٦٧]، وأجازه آخرون، وإليك بيان المسألة.

المجيزون :

ذهب كثير من اللُّغويين إلى أنَّ استعمال هذا التَّركيب صواب؛ لأنَّ دلالة الطُّنِّ فيه ممَّا سُمع عن فصحاء العرب[٢٣٦٨]، ومنه قول أبي طالب المُفَضَّل بن سَلَمَة: ((قولهم: لا يَقُوْمُ بِطُنِّ نفسه. قال الأصمعيُّ: الطُّنُّ: الجِسْم، والمعنى أنَّه لا يقوم بقوت جسمه ومؤونة نفسه، وأنشد:

لَـمَّـا رَأَوْنِـيْ وَاقِـفـاً كَـأَنِّـيْ بَدْرٌ تَجَلَّى مِنْ دُجَى الدُّجُنِّ
غَضْبَانَ أَهْذِيْ بِكَلَامِ الجِنِّ فَـبَـعْـضُهُ مِـنْـهُـمْ وَبَـعْـضٌ مِـنِّـيْ
بِـجَـبْـهَـةٍ جَـبْـهَـاءَ كَـالـمِـجَـنِّ ضَخْمَ الذِّرَاعِيْنِ عَظِيْمَ الطُّنِّ))[٢٣٦٩].

ومنه أيضاً قول الأزهريِّ: ((ثعلب عن ابن الأعرابيِّ: يُقال لبَدَن الإنسان وغيره من سائر الحيوان: طُنٌّ وأَطْنَانٌ وطِنَانٌ، ومنه قولهم: فلانٌ لا يَقُوْمُ بطُنِّ نفسه، فكيف بغيره))[٢٣٧٠].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ استعمال الطُّنِّ في هذا التَّركيب بمعنى الكفاية في القوت والمؤونة ليس من كلام العرب[٢٣٧١]، ومن ذلك قول ابن دريد السَّابق في المسألة، وقد نقل

([٢٣٦٦]) ٢٦٩/١٣ .

([٢٣٦٧]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ١٥١/١، والمحكم لابن سيده ١٣٢/٩، والمزهر للسيوطي ٢٨٦/١، والتاج للزبيدي ٣٥٨/٣٥، ومعجم تيمور الكبير ٣٥٧/٤.

([٢٣٦٨]) انظر: الفاخر للمفضل بن سلمة ص٣٨، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٣٩٩/١، والعشرات لغلام ثعلب ص٧٦، والتهذيب للأزهري ٢٠٥/١٣، والمحيط لابن عباد ١٣٤/٩، وجمهرة الأمثال للعسكري ٤١٠/٢، وأساس البلاغة ٦١٥/١، والمستقصى للزمخشري ٢٧٤/٢، وشفاء الغليل للخفاجي ص٢٠٤، وقصد السبيل للمحبي ٢٦٧/٢، والتاج للزبيدي ٣٥٨/٣٥، ومعجم تيمور الكبير ٣٥٧/٤.

([٢٣٦٩]) الفاخر ص٣٨. والرَّجز بلا نسبة في الزَّاهر لأبي بكر الأنباري ٣٩٩/١، وجمهرة الأمثال للعسكري ٤١٠/٢. ولم أقف على قائله.

([٢٣٧٠]) تهذيب اللغة ٢٠٥/١٣ .

([٢٣٧١]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ١٥١/١، والمحكم لابن سيده ١٣٢/٩، والمزهر للسيوطي ٢٨٦/١، وشفاء

رأيه بعض اللُّغويين المتأخرين، ولم أقف على قول لغويٍّ متقدِّم يوافق ابن دريد فيما ذهب إليه.

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ دلالة استعمال الطُّنِّ في تركيب المسألة صحيح لا وجه للقدح فيه، وقد تحدَّث عنه، وشرحه -كما مرَّ بك- جمع من ثقات اللُّغويين المتقدِّمين؛ فالطُّنُّ فيه يدلُّ على البَدَن والجسم، وهي دلالة شائعة في كتب اللغة ومعجماتها، وإن أهملها بعضهم[٢٣٧٢]، أمَّا حبس معنى الطُّنِّ على الطُّوْل والقَامَة -كما ذكر ابن دريد- فهو مردود بقول مَن سبقه ومَن لحقه في أنَّها تدلُّ على البَدَن والجسم، كالأصمعيِّ وابن الأعرابيِّ والمفضَّل بن سلمة وثعلب وغلام ثعلب والأزهريِّ والصاحب بن عبَّاد وأبي هلال العسكريِّ والزمخشريِّ، وغيرهم كثير؛ فلا حجَّة لابن دريد في ردِّه لعدم سماعه على غيره ممَّن أثبته لسماعه، وقد حكى هؤلاء -كما مرَّ بك- التَّركيب نفسه للدَّلالة نفسها.

فإن قيل: إنَّ ابن دريد لا يعني ردَّ الاستعمال، إنَّما يُريد أَنَّه ليس أصيلاً في العربيَّة؛ لأنَّه معرَّب. فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ ابن دريد إذا أراد بيان العربيِّ الصَّحيح من المعرَّب نصَّ عليه في موضعه صراحة، وهذا في جمهرة اللغة كثير[٢٣٧٣]. والآخر أنَّ ابن دريد عطف هذا الاستعمال على استعمال آخر سبقه، وقد ردَّه صراحة، وهو استعمال الطُّنِّ للحُزمة، فما عُطِف عليه أريد له الحكم نفسه. وإن سُلِّم للمعترِض هذا التَّفسير فليس الطُّنُّ من المعرَّب عند مَن أجازه، بل هو عربيٌّ أصيل لا وجه في ردِّه أو الحكم عليه بأنَّه معرَّب.

وكان على ابن دريد قبول هذا التَّركيب على الدَّلالة التي أثبتها، وهي القامة والطُّول؛ فكما قيل في تأويل التَّركيب على معنى البَدَن يصحُّ أن يُقال أيضاً على معنى القامة والطُّول؛ فليس المراد من التَّأويلين البَدن أو القامة حقيقة، إنَّما المراد بيان القُدرة على قيام الإنسان بقوته.

المسألة العشرون :

((يُقال: يَامِنْ يا فلانُ بأصحابك. أي خُذْ بهم يَمْنَةً، ولا تقل: تَيَامَنْ بهم. والعامَّة

الغليل للخفاجي ص٢٠٤، وقصد السبيل للمحبي ٢٦٧/٢، والتاج للزبيدي ٣٥٨/٣٥.

([٢٣٧٢]) انظر: العين للخليل ٤٠٥/٧، وديوان الأدب للفارابي ٢٢/٣، والصحاح للجوهريِّ ٢١٥٩/٦، ومجمل اللغة ص٥٨١، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٠٧/٣، والمحكم لابن سيده ١٣٢/٩، وشمس العلوم للحميري ٤٠٤١/٧.

([٢٣٧٣]) انظر: ٦٦/١، ٢٢٠/١، ٦٢٢/١، ٦٣٨/٢، ٩٧٨/٢، ١١٧٥/٢، ١٢٣٤/٣، ١٣٢٤/٣، ١٣٢٩/٣.

تقوله[٢٣٧٤]....، قال ابن الأنباريِّ: العامَّة تغلط في معنى تَيَامَنَ، فتظنُّ أنَّه أخذَ عن يمينه، وليس كذلك معناه عند العرب، إنَّما يقولون: تَيَامَنَ، إذا أخذَ ناحية اليَمَن، وتَشَاءَم إذا أخذَ ناحية الشَّأْم، ويَامَنَ إذا أخذَ عن يمينه، وشَاءَمَ إذا أخذَ عن شماله[٢٣٧٥]))[٢٣٧٦].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ والجوهريِّ، وهي في وجه دلالة استعمال الفعل تَيَامَنَ في كلام العرب على أخذ ناحية اليمين، وقد خطَّأ هذا الاستعمال بعض أهل العربيَّة، ونسبه بعضهم إلى لحن العوامِّ[٢٣٧٧]، وأجازه من اللُّغويين آخرون، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّ استعمال الفعل تَيَامَنَ بمعنى أخذ ناحية اليمين صواب؛ لأنَّه ممَّا سُمع عن العرب[٢٣٧٨]، ومن ذلك قول الفارابيِّ: ((تَيَاسَرَ مِن يَاسَرَ، تَيَامَنَ بمعنى يَامَنَ))[٢٣٧٩]. ومنه أيضاً قول الأزهريِّ: ((وتَيَامَنَ فلانٌ: أخذَ ذات اليمين، وتَيَاسَرَ: أخذَ ذات اليسار))[٢٣٨٠]. ومنه أيضاً قول ابن برِّيٍّ في ردِّه على بعض المُخطِّئين: ((لا يُنكر أن يُقال: تَيَامَنَ، إذا أخذَ في ناحية اليمين، كما يُقال إذا أخذَ في جهة اليَمَن، لأنَّ الأصل فيهما واحد. قال ابن الكلبيِّ[٢٣٨١] والشَّرقيُّ[٢٣٨٢]: إنَّما سُمِّيت اليَمَن بهذا الاسم لتيامنهم إليها. وقال ابن

([٢٣٧٤]) انظر: الصحاح للجوهريِّ ٢٢٢٠/٦ .

([٢٣٧٥]) انظر: تهذيب اللغة للأزهريِّ ٣٧٨/١٥. وقول أبي بكر الأنباريِّ في الزَّاهر ٣٢٨/٢.

([٢٣٧٦]) ٤٦٥/١٣ .

([٢٣٧٧]) انظر: الزَّاهر لأبي بكر الأنباري ٣٢٨/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٧٨/١٥، والصحاح للجوهري ٢٢٢٠/٦، والإبانة للعوتبي ٣٢٨/٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٨٨، وتصحيح التصحيف للصفدي ص١٩٧، والمصباح للفيومي ص٣٥١، وشرح درة الغواص للخفاجي ص٢١٤، وتكملة المعاجم العربية لدوزي ١٢١/١١، ومعجم الأصول الفصيحة للعبودي ٤٧٥/١٣.

([٢٣٧٨]) انظر: ديوان الأدب للفارابي ٢٨٩/٣، والتهذيب للأزهري ٣٧٨/١٥، والمحكم لابن سيده ٥١٤/١٠، وطِلْبَة الطَّلَبَة للنَّسَفيِّ ص٩١، وأساس البلاغة للزمخشري ٣٩١/٢، وشمس العلوم للحميري ٧٣٨٢/١١، وحواشي ابن برِّي على درة الغواص ص٧٢، والنهاية لابن الأثير ٣٠٢/٥، والمُغَرِّب للمُطَرِّزيِّ ص٥١٢، والمصباح للفيومي ص٣٥١، والقاموس للفيروزآبادي ٢٨٨/٤، والتاج للزبيدي ٣٠٣/٣٦، وشرح درة الغواص للخفاجي ص٢١٣، وتكملة المعاجم لدوزي ١٢١/١١، والمعجم الوسيط ١٠٦٦/٢، ومعجم الأغلاط اللغوية للعدناني ص٧٤٦.

([٢٣٧٩]) ديوان الأدب ٢٨٩/٣ .

([٢٣٨٠]) تهذيب اللغة ٣٧٨/١٥ .

([٢٣٨١]) هو أبو المنذر هشام بن محمد الكلبيُّ، من علماء النَّسب والتاريخ، وقد أكثر من التَّصنيف حتَّى قيل إنَّه صنَّف

عبَّاس رضي الله عنه: استبثَّ النَّاسُ، وهم العرب، فتَيَامنت العربُ إلى اليمن، فسِّميت بذلك. وفي الحديث: فأَمَرَهم أن يَتَيَامنوا عن الغَمِيْمِ[٢٣٨٣]. أي يأخذوا يميناً، كذا فُسِّر في غريب الحديث، ولهذا جاز أن يُقال: أَيْمَنَ الرَّجُلُ ويَمَنَ ويَامَنَ وتَيَامَنَ، إذا أخذ في جهة اليمين أو اليَمَن))[٢٣٨٤].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ استعمال الفعل تَيَامَنَ بمعنى أخذ ناحية اليمين خطأ[٢٣٨٥]، ومن ذلك قول ابن قتيبة: ((ويُقال: يَامِنْ بأصحابك، وشَائِمْ بهم. أي خُذ بهم يميناً وشمالاً، ولا يُقال: تَيَامَنْ بهم))[٢٣٨٦]. ومنه أيضاً قول أبي بكر الأنباريِّ وقول الجوهريِّ في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً قول الحريريِّ: ((ويقولون لِمن أخذَ يميناً في سعيه: قد تَيَامَنَ. ولِمن أخذَ شمالاً: قد تَشَاءَمَ. والصَّواب أن يُقال فيهما: يَامَنَ وشَاءَمَ. وأن يُقال للمُسترشد: يَامِنْ يا هذا، وشَائِمْ. أي خذ يميناً وشمالاً، فأمَّا معنى تَيَامَنَ وتَشَاءَمَ فأن يأخذ نحو اليَمَن والشَّأْم، فإذا أتاهما قيل: أَيْمَنَ وأَشْأَمَ. كما يُقال: أَنْجَدَ وأَتْهَمَ، إذا أتى نجداً وتهامة))[٢٣٨٧].

قلتُ: الصَّواب –والله أعلم– أنَّ استعمال الفعل تَيَامَنَ بمعنى أخذ ناحية اليمين صواب

ما جاوز مئة وأربعين مصنَّفاً، وهو في رواية الحديث من المتروكين، توفي في السنة الرابعة بعد المئتين من الهجرة. انظر: تاريخ بغداد للبغدادي ٦٨/١٦، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٠١/١٠، والأعلام للزركلي ٨٨/٨.

([٢٣٨٢]) هو الوليد بن حصين الكلبيُّ، عُرِف بلقبه ولقب أبيه، الشرقي بن القُطامي، أو شرقي بن القُطامي، كان من علماء النَّسب والأدب، استقدمه أبو جعفر المنصور ليعلِّم ابنه المهدي الأدب، توفي سنة خمس وخمسين ومئة من الهجرة. انظر: تاريخ بغداد للبغدادي ٣٨٢/١٠، ونزهة الألباء لأبي البركات الأنباري ص٣٨، والأعلام للزركلي ١٢٠/٨.

([٢٣٨٣]) انظر: الفائق للزمخشري ٣٤٦/١، والنهاية لابن الأثير ٣٠٢/٥، والتاج للزبيدي ٣٠٣/٣٦. والغَمِيْمُ موضع بالحجاز، ولم أقف على هذه الرواية في كتب الحديث، إنَّما الرِّواية: ((فخذوا ذات اليمين)). انظر: مسند أحمد برقم ١٨٩٢٨، وصحيح البخاري برقم ٢٧٣١، وإرواء الغليل للألباني برقم ٢٠.

([٢٣٨٤]) حواشي ابن بري على درة الغواص ص٧٢–٧٣ .

([٢٣٨٥]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٠٦، والزَّاهر لأبي بكر الأنباري ٣٢٨/٢، وعمدة الكتاب للنحاس ص٤٥٠، وديوان الأدب للفارابي ٢٨٩/٣، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٧٨/١٥، والصحاح للجوهري ٢٢٢٠/٦، والإبانة للعوتبي ٣٢٨/٢، ودرَّة الغوَّاص للحريري ص٤٤، وشمس العلوم للحميري ٧٣٨٢/١١، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٨٨، وتصحيح التصحيف للصفدي ص١٩٧، والمصباح للفيومي ص٣٥١، والتاج للزبيدي ٣٠٣/٣٦، وأدب الكاتب ص٤٠٦ .

([٢٣٨٦]) أدب الكاتب ص٤٠٦ .

([٢٣٨٧]) درَّة الغوَّاص ص٤٤ .

من ثلاثة أوجه؛ الأوَّل: لقد ثبت هذا المعنى في المسموع عن فصحاء العرب، وحكاه عنهم -كما مرَّ بك- جمع من ثقات أهل العربيَّة المتقدِّمين، ومن شواهده قول الشَّاعر:

فَرَاقَبْتُهُ حَتَّى تَيَامَنَ وَاحْتَوَتْ مَطَافِيْلَ مِنْهُ حُرَّيَاتٌ فَأَغْرُبُ[٢٣٨٨]

ومن شواهده أيضاً قول كُثيِّر عزَّة:

تَيَامَنَّ عَنْ ذِيْ المَرِّ في مُسْبَطِرَّةٍ يَدُلُّ بِهَا الحَادِيْ المُدِلُّ المَرَاوِما[٢٣٨٩]

والثَّاني: قد يأتي ما كان على وزن تَفَاعَلَ لغير معنى الاشتراك؛ فيكون لواحد بمعنى فَعَلَ، ومنه قولهم: تَعَالَى بمعنى عَلَا، وتَوَانَى بمعنى وَنَى، وتَجَاوَزَ بمعنى جَازَ[٢٣٩٠]. وقد جاء الفعل يَمَنَ في كلام العرب من اليمين[٢٣٩١]؛ فيكون تَيَامَنَ من تَفَاعَلَ للواحد من غير اشتراك على معنى فعله المجرَّد من اليمين؛ فيُقال منه: يَمَنَ وتَيَامَنَ لمعنى واحد. والثَّالث: قد يأتي ما كان على وزن تَفَاعَلَ لغير الاشتراك استغناء عن فَعَلَ المُهمل منه، وهذا توجيه لمَن أهمل يَمَنَ الثلاثيَّ من اليمين؛ فيكون من باب تَفَاعَلَ للاستغناء عن فَعَلَ، ومنه قولهم: تَثَاءَبَ وتَمَارَى[٢٣٩٢].

فإن قيل: كيف يدلُّ تَيَامَنَ على أخذ ناحية اليمين وأخذ ناحية اليَمَن؟ فالجواب: هذا في العربيَّة كثير، وهو المشترك اللَّفظيُّ؛ فيدلُّ اللَّفظ على أكثر من معنى يُحدِّده مقامه وسياقه، وفي المسألة نفسها جاء ما يعضده؛ فالفعل يَامَنَ يدلَّ على أخذ ناحية اليمين وأخذ

([٢٣٨٨]) نُسب إلى الشَّاعر مُلَيْح بن الحَكَم الهذليُّ في شرح أشعار الهذليِّين للسُّكَّريِّ ص١٠٥١، والمحكم لابن سيده ٥٢٣/٢، والتاج للزبيدي ٥٩٢/١٠. وممَّا جاء في شرح السُّكَّريِّ، احتوت: أخذت ماءها، والمطافيل: سحاب كبار وصغار غزيرة الماء، وهي أيضاً الإبل مع صغارها، وحرَّيات: بَلَد.

([٢٣٨٩]) انظر: ديوانه مع شرحه ص٢٧٨. وذكر الشَّارح أنَّ الشَّاعر قد يقصد مَرَّ الظَّهران، وهو من منازل مكة، والمُسبطرة: المُمتدَّة، والمُدلُّ: العارف الماهر، والمراوم: المَطَالب.

([٢٣٩٠]) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٥٥/٣، وارتشاف الضَّرب لأبي حيَّان ١٧٢/١، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٦٧/٣.

([٢٣٩١]) انظر: الكتاب لسيبويه ٥٤/٤، والمحكم لابن سيده ٥١٤/١٠، وحواشي ابن برِّي على درَّة الغوَّاص ٧٣، والقاموس للفيروزآبادي ٢٨٨/٤، والتاج للزبيدي ٣٠٣/٣٦، والمعجم الوسيط ١٠٦٦/٢.

([٢٣٩٢]) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٥٥/٣، وارتشاف الضَّرب لأبي حيَّان ١٧٢/١، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٦٧/٣.

ناحية اليمن[٢٣٩٣]، وتَيَامَنَ له الحكم نفسه سماعاً وتأويلاً، وكفى بهما عند الاجتماع حجَّة.

المسألة الحادية والعشرون :

((قال: والعامَّة يضعون الشَّيءَ في غير موضعه، ويغلطون، فيقولون: خرجنا نَتَنَزَّهُ، إذا خرجوا إلى البساتين، فيجعلون التَّنَزُّهَ الخروجَ إلى البساتين والخُضَر والرِّياض، وإنَّما التَّنَزُّه التَّباعد عن الأرياف والمياه حيث لا يكون ماء ولا ندى ولا جمع ناسٍ، وذلك شقُّ البادية[٢٣٩٤]))[٢٣٩٥].

نقل ابن منظور هذه المسألة من ابن سيده، وهي في وجه دلالة الفعل تَنَزَّهَ في كلام العرب، فمن اللُّغويين من أنكر استعمال التَّنَزُّه في موضع الخروج إلى البساتين والمياه والرِّياض ونحوها، ونسبها بعضهم إلى العوامِّ[٢٣٩٦]، وأجازه من اللُّغويين آخرون، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال الفعل تَنَزَّهَ بمعنى الخروج من البلد إلى الرِّياض والبساتين والأرياف صواب[٢٣٩٧]، ومن ذلك قول ابن قتيبة في ردِّه على بعض المُخطِّئين: ((وكان بعض أصحاب اللُّغة يذهب في قول بعض النَّاس: خَرَجْنَا نَتَنَزَّهُ. إذا خرجوا إلى البساتين، إلى الغلط، وقال: إنَّما التَّنَزُّه التَّباعد عن المياه والرِّيف، ومنه يُقال: فلانٌ يَتَنَزَّهُ عن الأقذار. أي يُباعد نفسه عنها، وفلانٌ نزيه كريم، إذا كان بعيداً عن اللُّؤم. وليس هذا

([٢٣٩٣]) انظر: الزاهر لأبي بكر الأنباريِّ ٣٢٨/٢، وديوان الأدب للفارابي ٢٧٩/٣، والتهذيب للأزهريِّ ٣٧٨/١٥، والصحاح للجوهريِّ ٢٢٢٠/٦، والتاج للزبيدي ٣٠٣/٣٦، ٣٠٥/٣٦، والمعجم الوسيط ١٠٦٦/٢.

([٢٣٩٤]) انظر: المحكم لابن سيده ٢٣٦/٤ .

([٢٣٩٥]) ٥٤٨/١٣ .

([٢٣٩٦]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٨٧، وجمهرة اللغة لابن دريد ٨٣١/٢، والتهذيب للأزهري ٩٢/٦، والصحاح للجوهري ٢٢٥٣/٧، والمحكم ٢٣٦/٤، والمخصص لابن سيده ٣١٥/٣، والمصباح للفيومي ص٣٠٩، والمزهر للسيوطي ٣١٩/١، والتاج للزبيدي ٥٢٤/٣٦، ومعجم الأغلاط اللغوية للعدناني ص٦٦٢.

([٢٣٩٧]) انظر: غريب الحديث لأبي عُبيد ٨١/٣، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٩، والتقفية للبَنْدَنِيْجِي ص٦٧١، والفاخر للمفضل بن سلمة ١١٦، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٢٢٥/١، وديوان الأدب للفارابي ٤٦٥/٢، والتهذيب للأزهري ٩٢/٦، ٢٤٢/١٢، والمحيط لابن عباد ٤٢٥/٣، والصحاح للجوهري ٢٢٥٢/٦، والمصباح للفيومي ص٣٠٩، والتوقيف للمناوي ص١١٠، والتاج للزبيدي ٥٢٥/٣٦، والجاسوس للشدياق ص٣٨٧، والمعجم الوسيط ٩١٥/٢، ومعجم الأغلاط للعدناني ص٦٦١، ومعجم الصواب لأحمد مختار ٨٠٦/١.

عندي خطأ، لأنَّ البساتين في كلِّ مصر وفي كلِّ بلد إنَّما تكون خارج المصر، فإذا أراد الرَّجُلُ أن يأتيها فقد أراد أن يَتَنَزَّه، أي يتباعد عن المنازل والبيوت، ثمَّ كثر هذا، واستُعمل حتَّى صارت النُّزهة القعود في الخُضَر والجِنان))[٢٣٩٨]. ومن ذلك أيضاً قول الجوهريِّ: ((وخَرَجنا نَتَنَزَّهُ في الرِّياض، وأصله من البُعْد))[٢٣٩٩].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ استعمال الفعل تَنَزَّهَ في موضع الخروج إلى الرِّياض والبساتين والأرياف ونحوها خطأ[٢٤٠٠]، واشتهر ذلك عن ابن السِّكِّيت في قوله: ((ومِمَّا تضعه العامَّةُ في غير موضعه قولهم: خرجنا نَتَنَزَّهُ. إذا خرجوا إلى البساتين، وإنَّما التَّنَزُّه التَّباعد عن المياه والأرياف، ومنه قيل: فلانٌ يَتَنَزَّهُ عن الأقذار. أي يتباعد منها، ومنه قول الهُذَليِّ:

أَقَبَّ طَرِيْدٍ بِنُزْهِ الفَلَا ةِ لَا يَرِدُ المَاءَ إلَّا ائْتِيَابا

بِنُزْهِ الفلاةِ، يعني ما تَبَاعدَ من الفلاة عن المياه والأرياف، وظَلِلْنا مُتَنَزِّهين، إذا تباعدوا عنه، وإنَّ فلاناً لنزيه كريم، إذا كان بعيداً عن اللُّؤم))[٢٤٠١]. ومنه أيضاً قول ابن سيده السَّابق.

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ استعمال التَّنَزُّهِ للخروج من البلد إلى الأرياف والرِّياض والبساتين ونحوها صحيح من وجهين؛ أحدهما أنَّ ذلك ممَّا حكاه جمع من ثقات اللُّغويين المتقدِّمين في موضعه دون تخطئة له أو تزهيد فيه، ومن علم حجَّة على مَن لم يعلم، أمَّا إثبات معنى من المعاني والاستشهاد له من كلام العرب فليس حجَّة في تخطئة غيره؛ لأنَّ تعدُّد المعاني للَّفظ الواحد ليس حجَّة في نفي واحد منها، بل العربيَّة ملأى بألفاظ مسموعة لأكثر من معنى؛ فلا يمكن الاحتجاج لواحد منها لنفي غيره! والآخر أنَّ مباحث مسائل الدَّلالة أوسع من مباحث مسائل الألفاظ والتَّراكيب؛ فاللُّغة بطبعها ولَّادة، ولا يصحُّ حبس

([٢٣٩٨]) أدب الكاتب ص٣٨-٣٩ .

([٢٣٩٩]) الصحاح ٢٢٥٢/٦ .

([٢٤٠٠]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٨٧، والفاخر للمفضل ص١١٦، والجمهرة لابن دريد ٨٣١/٢، والتهذيب للأزهري ٩٢/٦، والصحاح للجوهري ٢٢٥٣/٧، والمحكم ٢٣٦/٤، والمخصص لابن سيده ٣١٥/٣، والمصباح للفيومي ص٣٠٩، والقاموس للفيروزآباديِّ ٣١١/٤، والمزهر للسيوطي ٣١٩/١، والتاج للزبيدي ٥٢٤/٣٦.

([٢٤٠١]) إصلاح المنطق ص٢٨٧. والبيت لأسامة الهذليِّ في شرح أشعار الهذليين للسكري ص١٢٩٢. والأقبُّ: الضَّامر.

لفظ على دلالة معيَّنة في زمن سابق ما دام الاستعمال اللَّاحق للدَّلالة وجيهاً في التَّأويل من أصل الدَّلالة السَّابقة، وذلك أشهر من أن يمثَّل له في عصرنا؛ فأصل دلالة التَّنَزُّه من التَّبَاعُد، وهذا ظاهر من أمثلة استعمالاتها عند المانعين؛ فمنه قيل للمُبتعد عن النقائص أو الأقذار أو بعض المواضع: مُتَنَزِّهٌ. والشَّيء نفسه يقال للمُبتعد عن البلد بالخروج إلى البساتين والرِّياض والأرياف: مُتَنَزِّهٌ. فكلاهما من أصل واحد للتَّباعد، وإن كان أحدهما أسبق من الآخر.

المسألة الثانية والعشرون :

((اللَّيْثُ: الحُمَةُ في أفواه العامَّة إِبْرَةُ العقرب والزُّنبور ونحوه، وإنَّما الحُمَةُ سَمُّ كلِّ شيءٍ يَلْدَغُ أو يَلْسَعُ[٢٤٠٢]))[٢٤٠٣].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه دلالة استعمال الحُمَة في كلام العرب، فمن اللُّغويين من يرى أنَّ الحُمَةَ تعني السَّمَّ، ومن الخطأ استعمال هذا اللَّفظ بمعنى إبرة العقرب والزُّنبور ونحو ذلك ممَّا يلسع أو يلدغ، ونسب بعضهم هذا الاستعمال إلى العوامِّ[٢٤٠٤]، وقد أجازه من أهل العربيَّة آخرون، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال الحُمَة لإبرة العقرب والزُّنبور ونحوهما صواب[٢٤٠٥]، ومن ذلك قول الخَطَّابيِّ: ((الحُمَةُ: سَمُّ ذوات السُّموم، وقد تُسمَّى إبرةُ

([٢٤٠٢]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٧٨/٥. وقول اللَّيث في العين ٣١٣/٣، وقد مرَّ بك في المسألة العشرين من المبحث الأول من الفصل الثاني أنَّ من عادة الأزهريِّ نسبة ما في العين إلى اللَّيث بن المظفر، وفي هذا كلام طويل.

([٢٤٠٣]) ٢٠١/١٤ .

([٢٤٠٤]) انظر: العين للخليل ٣١٣/٣، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢٧٤/١، والجمهرة لابن دريد ٥٧٤/١، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٧٣/٢، والتهذيب للأزهري ١٧٨/٥، وشرح الفصيح للمرزوقي ص٤٧٥، وأمالي ابن الشجري ٢٧٧/٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٩٥، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٩٦، والتاج للزبيدي ٤٨٠/٣٧.

([٢٤٠٥]) انظر: معالم السنن للخطابيِّ ٢٢٦/٤، والمحكم لابن سيده ٤٥٣/٣، وتفسير غريب ما في الصحيحين للحَمِيدي ص٢٦٩، والمجموع المغيث للمديني ٥٠٥/١، وغريب الحديث لابن الجوزي ٢٤٤/١، والنهاية لابن الأثير ٤٤٦/١، ولباب تحفة المجد للبلي ٣٧٥/٢، والقاموس للفيروزآبادي ٣٤٨/٤، وفتح الباري لابن حجر ١٥٦/١٠، وعمدة القاري للعيني ٢٤٤/٢١، ومجمع بحار الأنوار للفتَّني ٥٨٨/١، والتاج للزبيدي ٤٨٠/٣٧، والمعجم الوسيط ٢٠١/١.

العقرب والزُّنبور حُمَةً، وذلك لأنَّها مجرى السَّمِّ))[٢٤٠٦]. ومنه أيضاً قول ابن سيده: ((والحُمَةُ السَّمُّ، عن اللَّحيانيِّ، وقال بعضهم: هي الإبرة التي تضرب بها الحَيَّة والعقرب والزُّنبور ونحو ذلك، أو تَلْدَغُ بها))[٢٤٠٧]. ومنه أيضاً قول ابن الأثير: ((الحُمَةُ، بالتَّخفيف: السَّمُّ. وقد يُشدَّد، وأنكره الأزهريُّ، ويُطلق على إبرة العقرب للمجاورة، لأنَّ السَّمَّ منها يخرج))[٢٤٠٨].

المانعون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ الحُمَةَ السَّمُّ، ومن الخطأ استعمال هذا اللَّفظ لإبرة العقرب والزُّنبور ونحوهما[٢٤٠٩]، ومن ذلك ما جاء في نصِّ المسألة، ومنه أيضاً قول ابن قتيبة فيما يضعه النَّاس في غير موضعه: ((ومن ذلك حُمَة العقرب والزُّنبور، يذهب النَّاس إلى أنَّها شوكة العقرب وشوكة الزُّنبور التي يلسعان بها، وذلك غلط، إنَّما الحُمَة سَمُّهما وضرُّهما...، فأمَّا شوكة العقرب فهي الإبرة))[٢٤١٠].

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ الأصل الشَّائع بين العرب فيما وقفتُ عليه في كتب اللغة ومعجماتها استعمال الحُمَة للسَّمِّ، ولم أقف على قول يُنازع في إثبات هذه الدَّلالة، إنَّما محلُّ النِّزاع استعمال الحُمَة لإبرة العقرب والزُّنبور ونحوهما، وهو استعمال صحيح أيضاً من وجهين؛ أحدهما أنَّ جمعاً من ثقات أهل العربيَّة المتقدِّمين والمتأخرين ذكروه -كما مرَّ بك- في موضعه دون تخطئة له أو تزهيد فيه. والآخر أنَّ تسمية الشَّيء باسم موضعه أو مجاوره ممَّا عُرف في لسان العرب؛ فقالوا للمَطَرِ: سماء. وذلك لأنَّ السَّماء موضعه الذي ينزل منه، وقالوا للحَدَث: غائط. لأنَّ الغائط -المُطمئن من الأرض- موضعه الذي يوضع فيه، وقالوا للمَزَادة: راوِيَة. لأنَّ الرَّاوية -ما يحملها من بعير ونحوه- مجاورة لها، وقالوا للشَّعر: ناصية. لأنَّ النَّاصية

([٢٤٠٦]) معالم السنن ٢٢٦/٤ .

([٢٤٠٧]) المحكم ٤٥٣/٣ .

([٢٤٠٨]) النهاية ٤٤٦/١ .

([٢٤٠٩]) انظر: العين للخليل ٣١٣/٣، والحيوان للجاحظ ٣٧٥/٢، وأدب الكاتب ص٢٢، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢٧٤/١، والجمهرة لابن دريد ٥٧٤/١، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٧٣/٢، والتهذيب للأزهري ١٧٨/٥، وشرح الفصيح للمرزوقي ص٤٧٥، والإبانة للعوتبي ٤٣٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٧٧/٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٩٥، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٩٦، ورسائل المقريزي ص٢٨٤، والتاج للزبيدي ٤٨٠/٣٧.

([٢٤١٠]) أدب الكاتب ٢٢ .

-موضع هذا الشَّعر من الرَّأس- هو المكان الذي ينبت فيه، والنظائر كثيرة؛ فمن عادة العرب تسمية الشَّيء باسم موضعه أو مجاوره[٢٤١١]، قال ابن قتيبة: ((والعرب تُسمِّي الشيءَ باسم الشَّيء إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب))[٢٤١٢]. ويُحمل عليه استعمال الحُمَة لإبرة العقرب ونحوه؛ لأنَّ الإبرة الموضع الذي يخرج منه السَّمُّ، أو هي منه بسبب؛ لأنَّها مجرى السَّمِّ.

خلاصة الفصل :

مرَّت بك في هذا الفصل خمس وسبعون مسألة نُسب فيها الاستعمال اللفظيُّ أو الدِّلاليُّ إلى العوامِّ لشيوعه بينهم دون الخواصِّ؛ منها ثلاث وخمسون مسألة في الجانب اللفظيِّ، وقد نقل ابن منظور ستاً وعشرين مسألة من التهذيب للأزهري، ونقل ثماني عشرة مسألة من الصحاح للجوهري، ونقل أربع مسائل من المحكم لابن سيده، ونقل أربع مسائل من التنبيه والإيضاح لابن بري، ونقل مسألة واحدة من النهاية لابن الأثير، ومنها اثنتان وعشرون مسألة في الجانب الدِّلالي، وقد نقل ابن منظور اثنتي عشرة مسألة من التهذيب للأزهري، ونقل خمس مسائل من الصحاح للجوهري، ونقل أربع مسائل من المحكم لابن سيده، ونقل مسألة واحدة من التنبيه والإيضاح لابن بري.

وقد اختلف أهل العربيَّة في الحكم عليها -كما قيل في الفصل السَّابق- حسب منهج كلِّ واحد منهم؛ ففريق منهم خطَّأ الاستعمال لعدم ثبوت السَّماع لديه، ومنهم من خطَّأ الاستعمال لقلَّته في المسموع بالنسبة إلى قرينه، ومنهم من ردَّ الاستعمال لمجيئه على لغة مسموعة ضعيفة عنده، ومنهم من ردَّ الاستعمال لعدم مجيئه على القياس المعتمد لديه، وفريق آخر منهم أجاز الاستعمال لثبوت سماعه عن العرب لديه، ومنهم من أجازه لقبوله كلَّ مسموع -وإن قلَّ- مصنِّفاً درجته في الصَّواب حسب درجته في المسموع، ومنهم من أجازه لتوسُّعه في القياس توجيهاً وتخريجاً لكونه لا يُخطِّئ إلا ما لم يأتِ له من السَّماع دليل، ولم

([٢٤١١]) للاستزادة انظر: غريب الحديث لأبي عُبيد ١٥٦/١، والمنتخب لكراع النَّمل ص٦٢، والتهذيب للأزهري ١٧١/١٢، ومقاييس اللغة لابن فارس ٩٢/٤، والصناعتين للعسكري ص٧، والمحكم لابن سيده ٣٥٣/١٠، والمثل السائر لابن الأثير ٧٣/٢، والطِّرَاز للعلويِّ ٧٢/١، وعروس الأفراح للسبكي ١٣٨/٢، والتاج للزبيدي ١٩٢/٣٨.

([٢٤١٢]) أدب الكاتب ص٢١. قلتُ: كان على ابن قتيبة -رحمه الله- أن يُجري ما ذكره على الاستعمال الذي خطَّأه.

يقبله وجه من وجوه التأويل[٢٤١٣]، وكثير منهم يتوسَّعون في المسائل الدَّلالية أكثر من المسائل اللفظية؛ لأنَّ الدَّلالة ولَّادة متطوِّرة بطبعها في اللغات الحيَّة.

ومن أكثر علماء اللغة تخطئة لاستعمالات هذا الفصل الأصمعيُّ وابن السِّكِّيت وابن قتيبة والجوهريُّ والحريريُّ وابن الجوزيِّ، ومن أكثر علماء اللغة قبولاً لاستعمالات هذا الفصل الخليل بن أحمد وابن درستويه والأزهريُّ وابن سيده وابن السِّيد والزمخشريُّ واللخميُّ، أمَّا بقية اللغويين –في الجملة– فلم تكثر منهم أحكام يشتهرون بها في هذه المسائل.

ومن أهم ما خرجتُ به من أقوال اللغويين في هذا الفصل أمران؛ أحدهما عدم التَّعجُّل في الحكم على ما نُسب إلى العوامِّ؛ فينبغي تتبع ما قيل في ذلك لاستيعاب أجزاء المسألة ووجوهها قبل الحكم عليها، والآخر أنَّ نسبة استعمال إلى العوامِّ لا تعني بالضرورة اطِّراحه أو التَّزهيد فيه أو تخطئته عند قائله، وإنَّما هو تصنيف طبقيٌّ يرجع حكمه اللُّغويُّ إلى منهج قائله الذي قد يخالفه فيه سواه.

([٢٤١٣]) قال ابن جني: ((عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوَّزاً فيه، ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضاً)). الخصائص ٦٩/٣. ومنه أيضاً قول ابن هشام اللخمي: ((ولا يجب أن تُلَحَّن بها العامَّة لكونها لغة مسموعة، ومن اتَّسَع في كلام العرب ولغاتها لم يكد يُلَحِّن أحداً، ولذلك قال أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد: أنحى الناس من لم يُلَحِّن أحداً، وقال الخليل –رحمه الله–: لغة العرب أكثر من أن يلحن متكلمٌ، وروى الفراء أن الكسائي قال: على ما سمعتُ من كلام العرب ليس أحدٌ يلحنُ إلا القليل)). المدخل إلى تقويم اللسان ص٢٨.

الفصل الثالث

العاميُّ المسكوت عنه

توطئة نظريَّة

قبل البدء في مسائل هذا الفصل أعرض توطئة نظرية في شرح مفهوم العاميِّ المسكوت عنه في معجم لسان العرب، ثم أعرض منهجي في تصنيف مسائل هذا الفصل، ثم أبيِّن طريقة عرض المسألة المدروسة في مبحثها، ثم أذكر طبيعة خلاصة الفصل؛ ليكون القارئ على دراية بمنازل المسائل وطبائعها.

مفهوم العاميِّ المسكوت عنه في معجم لسان العرب :

لقد مرَّ بك في توطئة الفصل الأول الكلام عن مفهوم العاميِّ في معجم لسان العرب، أمَّا ما سُكت عن الحكم عليه في معجم لسان العرب بأنه عاميٌّ خطأ أو صواب فهو ما نُصَّ صراحة في موضعه على أنَّه عاميٌّ دون ظهور حكمه منعاً أو إجازة من دلالة منطوق صاحبه في موضعه[٢٤١٤]، ومن ذلك ما جاء في المبحث الأوَّل من هذا الفصل: ((وآخَذَهُ: كأَخَذَهُ. وفي التَّنزيل: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوْا﴾[٢٤١٥]. والعامَّة تقول: وَاخَذَهُ))[٢٤١٦]. ومنه أيضاً ما جاء في المبحث الثاني من هذا الفصل: ((والعرب تقول للَّذي يبيع كلَّ شيء من المأكولات: بَدَّالٌ. قاله أبو الهيثم، والعامَّة تقول: بَقَّالٌ))[٢٤١٧]. فهذه استعمالات نُسبت إلى العامَّة؛ فأصبحت بذلك من العاميِّ غير أنَّها أُرسلت دون حُكم ظاهر بالخطأ أو الصواب، وهذان الاستعمالان ونظائرهما في معجم لسان العرب تجدها في هذا الفصل مبسوطة بعد الرُّجوع إلى ما قيل في كلِّ مسألة في مظانِّها من كتب العربيَّة.

منهجي في تصنيف مسائل هذا الفصل :

جمعت كل المواضع التي جاء فيها حكم على استعمال بأنه عاميٌّ دون بيان حكمه الصوابيِّ، ثم قمت بتصنيفها على قسمين؛ القسم الأول يحوي المسائل المتعلقة باللفظ سواء أكانت المسائل في البنية أم التركيب، وجعلتها في مبحث خاص بها، والقسم الثاني يحوي المسائل المتعلقة بالدلالة، وجعلتها في مبحث خاص بها، وقد رتَّبت المسائل داخل

([٢٤١٤]) الدَّلالة هنا نوعان؛ إحداهما دلالة المنطوق، وهي الدَّلالة التي تُؤخذ من ظاهر الكلام يقيناً على وجه التَّصريح، والأخرى دلالة المفهوم، وهي الدَّلالة التي تُؤخذ من فحوى الكلام استنباطاً على وجه التَّلويح.
انظر: البحر المحيط للزركشي ١٢١/٥، والإتقان للسيوطي ٩٥/٣، وإرشاد الفحول للشوكاني ٣٦/٢.

([٢٤١٥]) فاطر: ٤٥ .

([٢٤١٦]) ٤٧٣/٣ .

([٢٤١٧]) ٤٨/١١ .

المبحث حسب ترتيب ورودها في معجم لسان العرب، أما إن تكررت المسألة نفسها في غير مادتها من المعجم فإني أشير إليها في الموضع الذي درست فيه أصل المسألة، وفي ذلك غُنية للبحث عن التَّكرار والتَّطويل[٢٤١٨].

طريقة عرض المسألة المدروسة :

١- كتابة النص الذي جاء فيه حكم على استعمال بأنه عاميٌّ.

٢- شرح ما يحتاج إلى إبانة في النص المنقول.

٣- عزو الأقوال الواردة إلى أصحابها في مظانها المتقدمة ابتداء بمصنفاتهم إن وُجدت.

٤- الإشارة إلى بعض من نسب الاستعمال إلى العوامِّ.

٥- عرض آراء من أجاز هذا الاستعمال.

٦- عرض آراء من منع هذا الاستعمال.

٧- تقليب المسألة لأصل إلى الرأي الذي أرتضيه فيها.

خلاصة الفصل :

أختم الفصل بخلاصة أبيِّن فيها أهم التقريرات التي توصلتُ إليها من خلال درس مسائل العاميِّ المسكوت عنه في معجم لسان العرب في مبحثي الفصل، كمصادر المسائل من أصول ابن منظور، وطبائع الأحكام عند اللغويين، وتصنيف أحوالهم فيها، وثمرات ما فقهتُ من آرائهم لتنزيلها على حالنا في الدرس اللغوي المعاصر.

([٢٤١٨]) ومن ذلك ما جاء في ٧٢/١، ٢٥٥/١٤، ومنه أيضاً ٦٧٠/١، ٦٨٩/١، ومنه أيضاً ٦٩٠/١، ٦٧١/١، ومنه أيضاً ٨٤/٤، ٤٣٣/٧، ٧٧/٩.

المبحث الأول

مسائل البنية والتركيب

المسألة الأولى :

((كانت العرب إذا مرَّ بها حِدَئِيٌّ تقول له: حِدَأَ حِدَأَ وراءكَ بُنْدُقَة[٢٤١٩]. والعامَّة تقول: حَدَا حَدَا. بالفتح غير مهموز[٢٤٢٠]))[٢٤٢١].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ والجوهريِّ، وهي في ضبط لفظ ((حِدَأَ)) فيما نُقل عن العرب، وقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّه بكسر الحاء وفتح الدَّال مهموزاً، ونُسب إلى العوامِّ استعماله مفتوح الحاء وغير مهموز[٢٤٢٢]، وقد خطَّأ بعضهم هذا الاستعمال، وأجازه آخرون، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى ضبط هذا اللَّفظ مهموزاً بفتح الحاء وكسرها[٢٤٢٣]، وذهب آخرون إلى ضبط اللَّفظ نفسه غير مهموز بفتح الحاء وكسرها[٢٤٢٤]، وممَّا جاء على الوجه الأوَّل ما رُوي من خلاف في كتاب إصلاح المنطق: ((حَدَأَ حَدَأَ وَرَاكَ بُنْدُقَةُ. الطُّوْسيُّ[٢٤٢٥]

([٢٤١٩]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٢٢/٥ .

([٢٤٢٠]) انظر: الصحاح للجوهري ٤٣/١ .

([٢٤٢١]) ٥٥/١ . جرى هذا الكلام مَثَلاً بين العرب للرَّجُل يُخوَّف بالشَّيء، وفي أصله خلاف؛ فقيل: حِدَأ وبُنْدُقَة قبيلتان من قبائل العرب، أوقعت بُنْدُقَةُ بحِدَأ وقعة اجتاحتها، وطار بذلك الرِّكبان بين العرب. وقيل: حِدَأَة طائر معروف، وترخيمه على حِدَأ، وبُنْدُقَة أداة يُرْمَى بها، وعلى كلا القولين في أصل المثَل فهو في مقام ما يُخوَّف به غيره.

انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٤٧، والفاخر للمفضل بن سلمة ص٤٦، وتهذيب اللغة للأزهري ١٢٢/٥، والصحاح للجوهري ٤٣/١، ومجمع الأمثال للميداني ٣٥٧/١، وتاج العروس للزبيدي ١٩٠/١.

([٢٤٢٢]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٤٧، والصحاح للجوهري ٤٣/١، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢١١، والعباب للصغاني (حرف الهمزة) ص٤١، وتاج العروس للزبيدي ١٩٠/١، وقصة الأدب في الحجاز لعبد الله عبد الجبار ومحمد عبد المنعم خفاجي ص٢٧٩.

([٢٤٢٣]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣١٧، وجمهرة اللغة لابن دريد ١٠٤٧/٢، وشمس العلوم للحميري ٦٣٨/١، وزهر الأَكَم لليُوسيِّ ٩٩/٢.

([٢٤٢٤]) انظر: الفاخر للمفضل بن سلمة ص٤٦-٤٧، والبارع للقالي ص٥٥٩، والمستقصى للزمخشري ٦٠/٢، وشمس العلوم للحميري ٦٨٣/١.

([٢٤٢٥]) هو علي بن عبد الله الطُّوسيُّ، من أهل اللغة في الكوفة، أخذ عن الكوفيين والبصريين، وكان من أعلم أصحاب القاسم بن سلَّام وأكثرهم أخذاً عنه، وأخذ أيضاً عن ابن الأعرابيِّ، وروى عنه، وفي كتاب إصلاح المنطق نقول كثيرة عن الطُّوسي، وقد توفي في منتصف القرن الثالث من الهجرة، ولم أقف على سنة وفاته.

بالكسر حِدَأً، ويعقوب بفتح حَدَأً، قال: هو حَدَأُ بن نَمِرَة))[٢٤٢٦]. وممَّا جاء على الوجه الثَّاني قول المفضَّل بن سلمة: ((قولهم: حِدَا حِدَا وراءك بُنْدُقَة...، قال أبو عُبيدة: يُراد بذلك الحِدَأُ الذي يطير، وهو جمع حِدَأَة، أسقطوا الهمزة))[٢٤٢٧]. ومن غير المهموز بفتح الحاء قول نَشْوَان الحِمْيريِّ: ((وبُنْدُقَة: بطن من مَذْحِج من جُعْف في قولهم: حَدَا حَدَا وراءك بُنْدُقَة. والحَدَا مِن مُرَاد))[٢٤٢٨].

المانعون :

ذهب جمع من اللغويين إلى أنَّ حاء هذا اللَّفظ مفتوحة، وآخره مهموز، والذي يظهر من دلالة مفهوم أقوالهم عدم جواز كسر الحاء وإسقاط همزه[٢٤٢٩]، ومن ذلك قول ابن السِّكِّيت في باب ما يُهمَز ممَّا تركت العامَّةُ همزه: ((ويُقال: هي الحِدَأَةُ، والجمع حِدَأٌ، مكسور الأوَّل مهموز، ولا تقل: حَدَأَةٌ. وتقول في هذه الكلمة: حِدَأً حِدَأً وراءك بُنْدُقَة. وهو ترخيم حِدَأَة))[٢٤٣٠]. ومنه أيضاً قول الجوهريِّ في نصِّ المسألة؛ فلا دلالة في المنطوق على المنع صراحة في المَثَل غير أنَّ دلالة المفهوم تذهب إلى منع فتح الحاء وعدم الهمز.

قلتُ: أصل هذا المَثَل يرجع إلى أمرين؛ أحدهما أنَّ حِدَأ وبُنْدُقَة اسما رَجُلين ترجع إليهما

انظر: طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي ص٢٠٥، وإنباه الرواة للقفطي ٢٨٥/٢، وبغية الوعاة للسيوطي ١٧٢/٢.

([٢٤٢٦]) ص٣١٧. قلتُ: ظاهر الكلام ليس من ابن السكِّيت، وأظنُّه من زيادات راوي إصلاح المنطق أبي محمد الأنباريِّ (ت٣٠٤هـ) التي نثرها في الكتاب، ولهذا نظائر كثيرة في إصلاح المنطق يلحظها القارئ، وصدَّر كنيته في بعضها.

وحَدَأُ بن نَمِرَة رَجُلٌ ترجع إليه القبيلة التي سبق ذكرها، وفي ضبط اسمه خلاف بين أهل الأنساب والتراجم؛ فقد ضبطه بعضهم بفتح الحاء، وضبطه آخرون بكسرها، وهمز بعضهم آخره، ولم يهمزه آخرون، وقد قال الشيخ المُتفنِّن عبد الرحمن المعلميُّ (ت١٣٨٦هـ) في مسألة فتح الحاء وكسرها من هذا المثل في موضعه من كتاب الأنساب للسمعانيِّ: ((منهم من قال إنَّه خطاب للطائر، أي يا حدأة، ومنهم من قال إنَّه للقبيلة، والذي يظهر أنَّ الفتح في الجميع جائز لغة، والقبيلة موجودة باليمن إلى أيَّامنا هذه، تُسمَّى الحَدأ، بفتح الحاء)).

انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني ٨١١/٢، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص٤٠٨، والإكمال لابن ماكولا ٤٠٧/٢، والأنساب للسمعاني ٨٦/٤، واللباب لابن الأثير ٣٤٧/١، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١٤٦/٣.

([٢٤٢٧]) الفاخر ص٤٦-٤٧ .

([٢٤٢٨]) شمس العلوم ٦٣٨/١ .

([٢٤٢٩]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٤٧، والصحاح للجوهري ٤٣/١، والمخصص لابن سيده ١٦٣/٣، والعباب للصغاني (حرف الهمزة) ص٤١، والتاج للزبيدي ١٩٠/١.

([٢٤٣٠]) إصلاح المنطق ص١٤٧ .

هاتان القبيلتان، والآخر أنَّ حِدَأ ترخيم حِدَأة للطَّائر، وبنُدُقَة أداة معروفة يُرْمَى بها، وعلى كلا التأويلين فقد أجاز جمع من العلماء -كما مرَّ بك- فتح حاء اسم الرَّجُل الذي تُنسب إليه القبيلة، ونقل جمع من العلماء أيضاً عن بعض العرب فتح حاء اسم هذا الطَّائر، وإن كان الكسر فيه أشهر[٢٤٣١]، وعليه ففتح الحاء سائغ ابتداء في هذا اللَّفظ على أيِّ تأويل للمثَل أردت.

أمَّا إسقاط همزه بالتَّخفيف تسهيلاً بفتح الحاء وكسرها فقد مرَّ بك؛ وتسهيله بفتح الحاء أعلى من كسرها لموافقته القياس، وهو في لغة العرب شائع في باب المهموز؛ فإذا كانت الهمزة مفتوحة بعد حرف مفتوح جاز لك قياساً أن تُسقط الهمز بتخفيفه بالتَّسهيل[٢٤٣٢]، وقد جاءت شواهد عن بعض فصحاء العرب في إبدال الهمزة المفتوحة بعد حرف مفتوح ألفاً خالصة، وقيل: ذلك سماعيٌّ[٢٤٣٣]، ومن تلك الشَّواهد قول حسَّان بن ثابت -رضي الله عنه-:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُوْلَ اللهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ

سَالُوْا رَسُوْلَهُمُ مَا لَيْسَ مُعْطِيَهُمْ حَتَّى المَمَاتِ وَكَانُوْا سُبَّةَ العَرَبِ[٢٤٣٤]

فظهر لك أنَّ الأصل الأعلى في لفظ المَثَل كسر الحاء وتحقيق الهمز سواء أكان أصل المثل من الطَّائر أم القبيلة، ولفتح الحاء وعدم الهمز وجه في المنقول والقياس، فإن قيل: قد جعلتَ ابن السِّكِّيت من مُجيزي فتح الحاء ومانعيها في مسألة واحدة؟! فالجواب: هذا إشكال وقع في مصنَّف واحد -كما مرَّ بك- لابن السِّكِّيت، وتأويله فيما يظهر لي على ثلاثة أوجه؛ الأوَّل: وَهِمَ راوي إصلاح المنطق في نسبة الإجازة إلى ابن السِّكِّيت؛ لأنَّ قوله في الموضع الأوَّل في سياق المنع، وهو المشهور عنه في كتب اللغة اللَّاحقة. والثاني: أراد بالمنع نفي علوِّ الفصاحة؛ فهو في معرِض بيان اللغات الفصحى، وأراد بالإجازة ثبوته، وإن قلَّ أو سَفُل في الفصاحة. والثالث: هذا من باب تعدُّد الآراء؛ فقد يكون له رأي في المسألة ابتداء، ثم

([٢٤٣١]) انظر: تهذيب اللغة للأزهريِّ ١٢١/٥، والمحيط في اللغة لابن عباد ١٧٩/٣، ولباب تحفة المجد للَّبْليِّ ٢٩٨/٢، والتاج للزبيدي ١٨٨/١، ومعجم الصواب اللغوي لأحمد مختار ٣١٣/١.

([٢٤٣٢]) انظر: شرح الشافية للرضي ٤٧/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ٢٧١/١، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٣٢/٣.

([٢٤٣٣]) انظر: الكتاب لسيبويه ٥٥٤/٣، والأصول لابن السرَّاج ٤٦٩/٣، وشرح الشافية للرضي ٤٧/٣.

([٢٤٣٤]) انظر: ديوانه ٤٤٣/١ .

ظهر له رأي آخر نقله عنه بعض مَن أملاهم الكتاب، وأثبتوه في موضعه، وهو الأقرب من وجهين؛ أحدهما أنَّ القولين ليسا في موضع واحد، إنَّما القول الأوَّل متقدِّم في الكتاب في باب عن الهمز، والقول الثاني متأخر في الكتاب فيما يصحُّ قوله وما لا يصحُّ، والآخر أنَّ تعدُّد الآراء في المسألة الواحدة شائع بين العلماء في جمهرة العلوم، ولا غضاضة فيه.

المسألة الثانية :

((وانْدَرَأْتُ عليه انْدِرَاءً، والعامَّة تقول: انْدَرَيْتُ[٢٤٣٥]))[٢٤٣٦].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه إسقاط الهمز في هذا اللَّفظ باستعمال الياء مكانه، وقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّه مهموز، ونسب بعضهم استعمال هذا ونظائره بالياء إلى العوامِّ[٢٤٣٧]، وفي ذلك خلاف وتفصيل؛ فإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ هذا ونظائره لغة مسموعة، ومنه قول ابن السِّيْد في ردِّه على ابن قتيبه في جعل هذا الفعل ونظائره في باب الأفعال التي تُهمز والعوامُّ تدع همزها: ((أنكر على العامَّة ترك الهمز في هذه الألفاظ، ثمَّ أجاز في باب ما يُهمز أوسطه من الأفعال ولا يُهمز بمعنى واحد: أَرْفَأْتُ السَّفينةَ وأَرْفَيْتُ، وأَطْفَأْتُ النَّارَ وأَطْفَيْتُ...، وقد حُكي أنَّ مِن العرب مَن يترك الهمز في كلِّ ما يُهمز إلا أن تكون الهمزة مبدوءاً بها، حكى ذلك الأخفش))[٢٤٣٨].

المانعون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّ هذا الفعل مهموز، ونسبوا إلى العوامِّ عدم همزه، وألحقوا به نظائر له[٢٤٣٩]، ولم يُخطِّئ هؤلاء صراحة ما نُسب إلى العوامِّ غير أنَّ دلالة المفهوم تذهب إلى

([٢٤٣٥]) انظر: تهذيب اللغة للأزهريِّ ١١١/١٤. وقد نسبه إلى ابن السكِّيت، وهو في إصلاح المنطق ص١٥٠.

([٢٤٣٦]) ٧٢/١، ٢٥٥/١٤ . ومعنى انْدَرَأَ: انْدَفَعَ أو خَرَجَ مُفاجأة.

([٢٤٣٧]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٥٠، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٦٧، وتهذيب اللغة للأزهري ١١٢/١٤، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢١٥، وتاج العروس للزبيدي ٢٢٦/١.

([٢٤٣٨]) الاقتضاب ١٧٠/١ .

([٢٤٣٩]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٥٠، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٦٧، وتهذيب اللغة للأزهري ١١٢/١٤، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢١٥، وتاج العروس للزبيدي ٢٢٦/١.

منعه، ومنه قول ابن السِّكِّيت في نصِّ المسألة في باب ما يُهمز ممَّا تركت العامَّة همزه، ومنه قول ابن قتيبة في باب الأفعال التي تُهمز والعوامُّ تدع همزها: ((وقد انْدَرَأْتُ عليه، وما رَزَأْتُه شيئاً))[٢٤٤٠].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ الأصل الشَّائع في هذا الفعل ونظائره بين العرب الهمز، وقد نصَّت على هذا الفعل مهموزاً للمعنى نفسه جمهرة ما وقفتُ عليه من كتب اللغة ومعجماتها[٢٤٤١]، ولم يُنازع فيه أحد فيما أعلم، أمَّا استعماله غير مهموز فصواب، وإن كان أدنى من سابقه، فإن قيل: وما دليلك على هذا؟ فالجواب: إبدال الهمزة ياء في هذا الموضع ونظائره لغة محكية عن بعض العرب[٢٤٤٢]، ومن هذا المسموع للمعنى نفسه قول قوم لا يهمزون؛ فيُبدلون: قَرَأْتُ وقَرَيْتُ، وتَوَضَّأْتُ وتَوَضَّيْتُ، وأَخْطَأْتُ وأَخْطَيْتُ، وأَرْجَأْتُ وأَرْجَيْتُ، وبَدَأْتُ وبَدَيْتُ، ونَشَأْتُ ونَشَيْتُ، ومَلَأْتُ ومَلَيْتُ، وخَبَأْتُ وخَبَيْتُ، ونَاوَأْتُ ونَاوَيْتُ، ودَارَأْتُ ودَارَيْتُ، ورَوَّأْتُ ورَوَّيْتُ، وأَوْمَأْتُ وأَوْمَيْتُ، وأَطْفَأْتُ وأَطْفَيْتُ، وغيرها[٢٤٤٣]، وأجاز هذا الإبدال بعض النَّحويين، وردَّه المبرِّد بقوله: ((واعلم أنَّ قوماً من النَّحويين يرون بدل الهمزة من غير علَّة جائزاً، فيجيزون قَرَيْتُ واجْتَرَيْتُ في معنى قَرَأْتُ واجْتَرَأْتُ. وهذا القول لا وجه عند

(٢٤٤٠) أدب الكاتب ص٣٦٧. وما جمعه ابن قتيبة في هذا الباب قريب ممَّا جمعه ابن السكيت في بابه، ومنه انْدَرَأَ ورَزَأَ.

(٢٤٤١) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٥٠، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٦٧، وديوان الأدب للفارابي ٢٣٧/٤، والمقصور والممدود للقالي ص٤٦٩، والتهذيب للأزهري ١١١/١٤، والصحاح للجوهري ٤٨/١، ومقاييس اللغة لابن فارس ٢٧٣/٢، والأفعال لابن الحدَّاد ٣٠٥/٣، والمحكم لابن سيده ٣٧٢/٩، وشمس العلوم للحميري ٢٠٨٤/٤، والعباب للصغاني (حرف الهمزة) ص٥٤، والقاموس للفيروزآبادي ١٥/١، والتاج للزبيدي ٢٢٠/١، والمعجم الوسيط ٢٧٦/١، والمعجم الاشتقاقي لمحمد حسن جبل ٦٤٥/٢.

(٢٤٤٢) حكاها أبو زيد والأخفش. انظر: الأضداد لأبي بكر الأنباري ص٢٠٨، والاقتضاب لابن السِّيد ١٧٠/٢، وشمس العلوم للحميري ٢٤٣٧/٤، والارتشاف لأبي حيَّان ٨٤٩/٢، والهمع للسيوطي ١٧٦/١، والتاج للزبيدي ٢٤١/١.

(٢٤٤٣) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٧٥، والأضداد لأبي بكر الأنباري ص٢٠٨، والتهذيب للأزهري ٤٩٧/١٥، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٧٣٩/٢، والمحكم لابن سيده ٣٣٩/١٠، وشمس العلوم للحميري ٢٤٣٧/٤، والممتع لابن عصفور ٣٨١/١، والارتشاف لأبي حيَّان ٨٤٩/٢، والمصباح للفيومي ص٣٥٣، والهمع للسيوطي ١٧٦/١، والتاج للزبيدي ٢٤١/١.

قلتُ: من القراءات السَّبعيَّة على أَرْجَأْتُ وأَرْجَيْتُ قول الله –تعالى–: ((قَالُوْا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ)). وقُرئت: أَرْجِئْهُ. انظر: السبعة لابن مجاهد ص٢٨٧، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص١٥٩، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٥٧/٤.

أحد ممَّن تصح معرفته))[٢٤٤٤].

فإن قيل: إنَّما هي لغة سماعيَّة. فالجواب: الصَّواب فيما يظهر لي أنَّ القياس على لغة من لغات العرب، وإن قلَّت ليس من مواضع الخطأ. وإن قيل: أتستبدل الأدنى بالأعلى؟ فالجواب: الحكم على استعمال بأنَّه صواب لا يلزم منه تقرير علوِّه، والحكم على استعمال بأنَّه الأعلى لا يلزم منه تخطئة ما دونه، قال ابن جني عن بعض ما وصف بالضَّعف والقبح من اللغات: ((إلا أنَّ إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنَّه يكون مخطئاً لأجود اللُّغتين))[٢٤٤٥].

المسألة الثالثة :

((هَاءَ بنفسِه إلى المَعَالي يَهُوْءُ هَوْءاً: رَفَعَها[٢٤٤٦]، وسَمَا بها إلى المعالي...، والعامَّة تقول: يَهْوِيْ بنفسِه[٢٤٤٧]))[٢٤٤٨].

نقل ابن منظور هذه المسألة من ابن سيده والجوهريِّ، وهي في وجه استعمال هذا اللَّفظ في هذا الموضع؛ فهو ممَّا اجتمع فيه الإشكال اللَّفظيُّ والدَّلاليُّ، وقد ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ الصواب استعماله هنا مهموزاً، ونسب بعضهم استعمال اليائيِّ منهما إلى العوامِّ[٢٤٤٩]، وأجاز آخرون ما نُسب إلى العوامِّ، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّ استعمال هَوَى يَهْوِي في هذا الموضع صواب مسموع[٢٤٥٠]، قال قطرب: ((قالوا: يَهْوِيْ: يَصْعَدُ، ويَهْوِي: يَنْزِلُ))[٢٤٥١]. وقال الزمخشريُّ:

([٢٤٤٤]) المقتضب ٣٠٢/١. ويقصد المبرد بالعلَّةِ العلَّةَ القياسية في باب الإبدال، أمَّا العلَّة العامَّة عند المجيزين فهي التَّخفيف.

([٢٤٤٥]) الخصائص ١٢/٢ .

([٢٤٤٦]) انظر: المحكم لابن سيده ٤٤٩/٤ .

([٢٤٤٧]) انظر: الصحاح للجوهري ٨٤/١ .

([٢٤٤٨]) ١٨٧/١ .

([٢٤٤٩]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٤٨، والصحاح للجوهري ٨٤/١، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢١٣، والعباب الزاخر للصغاني (حرف الهمزة) ص١٤١، وتاج العروس للزبيدي ٥١٧/١.

([٢٤٥٠]) انظر: الأضداد لقطرب ص١٢٠، والأضداد لأبي بكر الأنباري ص٣٧٩، والأضداد لأبي الطيب ص٤٢٤، وغريب الحديث للخطابي ٤١٧/١، والغريبين للهروي ١٩٥٣/٦، والأفعال لابن القطاع ٣٦٣/٣، ودرَّة الغوَّاص للحريري ص١٦٣، وأساس البلاغة للزمخشري ٣٨٤/٢، وشمس العلوم للحميري ٧٠٠٥/١٠، والتنبيه والإيضاح

((وهَوَى من الجَبَلِ، وهَوَت الدَّلْوُ في البِئْرِ هَوِيّاً، بالفتح، وهَوَى إلى الجَبَلِ، وهَوَى الجَبَلَ: صَعَدَه هُوِيّاً))[٢٤٥٢]. ونصَّ الحريريُّ على أنَّ من أوهام بعض الخواصِّ أنَّ هَوَى لا يصحُّ في هذا الموضع الذي يُستعمَل فيه هَاءَ للارتفاع؛ فقال: ((ومن أوهامهم أنَّ هَوَى لا يُستعمَل إلا في الهبوط، وليس كذلك...، وذكر أهل اللُّغة أنَّ مصدر الصعود الهُوِيُّ، بضمِّ الهاء، ومصدر الهبوط الهَوِيُّ، بفتحها))[٢٤٥٣].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ استعمال يَهْوِيْ في موضع يَهُوْءُ خطأ؛ لأنَّ الأوَّل للارتفاع والصعود، والثاني للهبوط والنُّزول، قال الأصمعيُّ في تخصيص الدَّلالة بلفظها: ((هَوَى، مِن علوٍّ إلى سُفل))[٢٤٥٤]. وقال ابن السِّكِّيت في باب ما يُهمز ممَّا تركت العامَّة همزه: ((وتقول: إنَّه لَيَهُوْءُ بنفسِه إلى المعالي، وإنَّه لبعيد الهَوْءِ، أي الهِمَّة، ولا تقل: يَهْوِيْ بنفسِه))[٢٤٥٥].

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ استعمال الفعل هَوَى يَهْوِيْ في موضع الفعل هَاءَ يَهُوْءُ للارتفاع والصعود صحيح من وجهين؛ أحدهما أنَّ كثيراً من اللُّغويين المتقدِّمين والمتأخرين ذكروا ذلك -كما مرَّ بك- دون تخطئة أو تضعيف أو تزهيد، ومن سمع عن العرب حجَّة على من لم يسمع، وموقف أبي حاتم السَّابق في هامش قول الأصمعيِّ خير شاهد، وفوق كلِّ ذي علم عليم، والآخر أنَّ للمُجيزين شواهد مسموعة[٢٤٥٦]، ومن أشهرها قول الشَّمَّاخ:

لابن بري ١٩٣/٦، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٨٤، والنهاية لابن الأثير ٢٨٤/٥، والمصباح للفيومي ص٣٣١، والتاج للزبيدي ٣٢٨/٤٠.

([٢٤٥١]) الأضداد ص١٢٠ .

([٢٤٥٢]) أساس البلاغة ٣٨٤/٢ .

([٢٤٥٣]) درَّة الغوَّاص ص١٦٣. وقيل: بضمِّ الهاء للهبوط والنزول، وبفتحها للارتفاع والصعود. وبعضهم لم يفرِّق بينهما. انظر: النهاية لابن الأثير ٢٨٤/٥، والمصباح للفيومي ص٣٣١، والتاج للزبيدي ٣٢٧/٤٠-٣٢٨.

([٢٤٥٤]) انظر: الجمهرة لابن دريد ١٢٦٤/٣. وذكر ابن دريد بعده أنَّه راجع شيخه أبا حاتم في رأي شيخه الأصمعيِّ، وذكر له شاهداً لمعنى الصعود في الفعل نفسه، فقال أبو حاتم: أحسب الأصمعيَّ أُنسي، وهذا بيت صحيح فصيح.

([٢٤٥٥]) إصلاح المنطق ص١٤٨ .

([٢٤٥٦]) انظر: الأضداد لقطرب ص١٢٠، والأضداد لأبي بكر الأنباري ص٣٧٩، والأضداد لأبي الطيب ص٤٢٤، والأفعال لابن القطاع ٣٦٣/٣، والأساس للزمخشري ٣٨٤/٢، والتنبيه لابن بري ١٩٣/٦، والتاج للزبيدي ٣٢٨/٤٠.

عَلَى طَرِيْقٍ كَظَهْرِ الأَيْمِ مُطَّرِدِ يَهْوِيْ إِلَى قُنَّةٍ فِيْ مَنْهَلٍ عَالِيْ[٢٤٥٧]

فإن قيل: إنَّ إحياء ما يخالف الصَّواب الشَّائع بين النَّاس قديماً وحديثاً ممَّا يُلبس عليهم ويُغْرِب؛ فليكن المقرَّر صرف الفعل هَاءَ يَهُوْءُ للصعود والارتفاع، وهَوَى يَهْوِيْ للهبوط والنزول. فالجواب: تقرير ما يقتضي الحال استعماله بين المتخاطبين لا يعني بالضَّرورة تقرير الصواب والخطأ؛ فقد تتعدَّد أوجه الصواب، ويكون أحدها أولى بالاستعمال لمقتضى الحال بين المتخاطبين، والاتفاق على الوجه الأَولى بين المتخاطبين لا يعني خطأ استعمال غيره من أوجه الصواب؛ فإن كان الأَولى في المسألة استعمال هَاءَ يَهُوْء للارتفاع والصعود فلا يعني ذلك خطأ استعمال هَوَى يَهْوِي مكانه بدعوى أنَّ الشائع في الأخير استعماله للهبوط والنزول؛ فهو من الأضداد، وإن كان استعماله للهبوط أشهر؛ فأنت ما زلتَ في دائرة الصواب ودرجاته في الاستعمالين، وإن كان التَّفريق بين الفعلين أَولى بالاتِّباع عند الإغراب واللَّبس على أيِّ حال.

المسألة الرابعة :

((الجوهريُّ: أَصَابَهُ وَثْءٌ، والعامَّةُ تقول: وَثْيٌ. وهو أن يُصيب العظمَ وَصْمٌ لا يَبْلغ الكسر[٢٤٥٨]))[٢٤٥٩].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه ضبط لفظ الوَثْءِ؛ فقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّه جاء عن العرب مهموزاً ليس غير، ومنعوا صراحة استعماله بالياء، ونسب بعضهم اليائيَّ منهما إلى العوامِّ[٢٤٦٠]، وأجاز آخرون هذا الوجه اليائيَّ لثبوته عن العرب للاستعمال نفسه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

([٢٤٥٧]) انظر: ديوانه ص٤٦٠. والقُنَّة: أعلى الجَبَل. انظر: التهذيب للأزهري ٢٣٥/٨، والصحاح للجوهري ٨٠/١.

([٢٤٥٨]) الصحاح ٨٠/١ .

([٢٤٥٩]) ١٩٠/١. قيل: هو من فعل لم يُسمَّ فاعله في المسموع. انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٠١، والفصيح لثعلب ص٢٦٩، والمزهر للسيوطي ٢٣٣/٢. وقيل: الصواب أنَّ له فعلاً سُمِّي فاعله في المسموع، ومن سمع حجة على من لم يسمع. انظر: الجمهرة لابن دريد ٢٣٠/١، والصحاح للجوهري ٨٠/١، والتاج للزبيدي ٤٨١/١.

([٢٤٦٠]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٢، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٩٨، والصحاح للجوهري ٨٠/١، والعباب للصغاني (حرف الهمزة) ص١٢٨، والتاج للزبيدي ٤٨١/١.

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ الوَثْيَ –بالياء– صواب في هذا الموضع، وهو من الفعل الثلاثيِّ وُثِيَ[٢٤٦١]، ومن ذلك قول ابن فارس في مادَّته اليائيَّة: ((وُثِيَتْ يَدُهُ، فهي مَوْثُوَّةٌ، وقد تُهْمَز))[٢٤٦٢]. ومنه أيضاً قول الزَّبيديِّ: ((والوَثْيُ، بالفتح مقصور، أهمله الجوهريُّ، وقال اللَّيْث: هي لغة في الوَثْءِ، بالهمز. وهو شبه الفَسْخ في المفصل، ويكون في اللَّحم كالكسر في العظم، وقد تقدَّم، ووُثِيَتْ يَدُهُ، بالضَّمِّ))[٢٤٦٣].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ الصواب في لفظ المسألة على ما سُمع عن العرب الوَثْءُ –بالهمز– من الفعل الثلاثيِّ وُثِئَ أو وَثَأَ أو وَثِئَ، ولا يصحُّ أن يُستعمل بالياء[٢٤٦٤]، ومن ذلك ما رُوي عن الأصمعيِّ: ((أَصَابَهُ وَثْءٌ، فإن خُفِّفت قلتَ: وَثٌ. ولا يُقال: وَثْيٌ، ولا وَثْوٌ))[٢٤٦٥]. ومنه أيضاً قول ابن قتيبة في باب ما يُهمز من الأفعال والأسماء والعوامُّ تُبدل الهمزة فيه أو تُسقطها: ((وأَصَابَهُ وَثْءٌ، ولا يُقال: وَثْيٌ))[٢٤٦٦].

قلتُ: الصواب –والله أعلم– أنَّ الأصل الشَّائع في هذا الاستعمال الهمز، وهو السَّائر في كتب اللغة ومعجماتها التي أهملت اليائيَّ[٢٤٦٧]، وهو الأَولى في الاستعمال لثبوته في المسموع

([٢٤٦١]) انظر: مجمل اللغة لابن فارس ص٩١٦، وتفسير غريب ما في الصحيحين للحميدي ص١٣٠، والمجموع المغيث للمديني ٣٨١/٣، والقاموس للفيروزآبادي ٤٦٠/٤، والتاج للزبيدي ١٦٥/٤٠.

([٢٤٦٢]) مجمل اللغة ص٩١٦ .

([٢٤٦٣]) التاج ١٦٥/٤٠. قلتُ: لم أقف على قول اللَّيث في العين ولا في غيره، ولم أقف على من حكاه من المتقدِّمين، وهو على أحد وجهين؛ أحدهما أنَّ الزَّبيديَّ وهم في نقله؛ فما نقله لابن فارس –كما مرَّ بك– في المجمل، وليس للَّيث؛ فابن فارس ذكر أنهما لغتان، واشتهر بذلك بين المتقدِّمين. والآخر أنَّ نقل الزَّبيديِّ صحيح غير أني لم أقف عليه.

([٢٤٦٤]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٢، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٩٨، وتحفة المجد ص٣٠٦، ولباب التحفة للَّبليِّ ٦٩/١، والقاموس للفيروزآبادي ٤٠/١، ومرقاة المفاتيح للقاري ٢٨٧٥/٧، والتاج للزبيدي ٤٨١/١.

([٢٤٦٥]) تحفة المجد للبليِّ ص٣٠٦، والتاج للزبيدي ٤٨٢/١، ١٦٦/٤٠ .

([٢٤٦٦]) أدب الكاتب ص٣٧٢ .

([٢٤٦٧]) انظر: العين للخليل ٢٥٢/٨، والجمهرة لابن دريد ٢٣٠/١، والتهذيب للأزهري ١١٩/١٥، والأفعال لابن الحدَّاد ٢٨٤/٤، والمحكم لابن سيده ٢٢٣/١٠، والأفعال لابن القطَّاع ٣٣١/٣، وأساس البلاغة للزمخشري ٣١٩/٢، وشمس العلوم للحميري ٧٠٦٥/١١، والنهاية لابن الأثير ١٥٠/٥، والمعجم الوسيط ١٠١٠/٢.

وشيوعه في الألسن وعدم التَّنازع فيه، أمَّا اليائيُّ من الوَثْيِ فصواب من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّ بعض ثقات اللُّغويين المتقدِّمين والمتأخرين -كما مرَّ بك- نصُّوا عليه في موضعه. والآخر أنَّ الثلاثيَّ المهموز منه على وُثِئَ؛ فالهمزة متحركة بعد كسر، وهذا من المواضع القياسيَّة في إبدال الهمزة ياء؛ فتقول فيه: وُثِيَ. وقد قالوا في يُقْرِئُ ومِئَرٍ وبِئَارٍ: يُقْرِيَ ومِيَرٌ وبِيَارٌ[٢٤٦٨]. ومنه أيضاً قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئاً وَأَقْوَمُ قِيْلاً﴾.[٢٤٦٩]. فقد قُرئت النَّاشِئَة بالياء الخالصة على الإبدال، وهي قراءة عشريَّة متواترة[٢٤٧٠]. وعلى ذلك يصحُّ أن يكون الفعل اليائيُّ من المهموز على الإبدال القياسيِّ، ويُلحق به الوَثْيِ؛ لأنَّه من جنسه، وهذا من باب التَّشابه والتَّجانس بين الفرع والأصل؛ فيُلحق أحدهما بالآخر، وقد أبان ابن جني هذا الباب من العربيَّة في موضعه، وبسطه على أجمل ما تَشرئب إليه الأذهان[٢٤٧١].

المسألة الخامسة :

((والجِرَابُ: الوِعَاءُ، معروف، وقيل: هو المِزْوَدُ[٢٤٧٢]. والعامَّة تفتحه، فتقول: الجَرَابُ، والجمع أَجْرِبَةٌ وجُرُبٌ وجُرْبٌ[٢٤٧٣]))[٢٤٧٤].

نقل ابن منظور هذه المسألة من ابن سيده والجوهريِّ، وهي في وجه ضبط جيم الجرَاب للوعاء المعروف؛ فقد ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّه بكسر الجيم ليس غير، ومن الخطأ فتحها، ونسب بعضهم ذلك إلى العوامِّ[٢٤٧٥]، وأجاز فتح الجيم آخرون، وإليك بيان

([٢٤٦٨]) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٧٣٨/٢، وشرح المفصل للخوارزمي ٢٧١/٤، والممتع لابن عصفور ٣٧٩/١، وشرح الشافية للرضي ٤٥/٣.

([٢٤٦٩]) المزَّمل: ٦ .

([٢٤٧٠]) هي قراءة أبي جعفر المدنيِّ أحد القرَّاء العشرة. انظر: المبسوط في القراءات العشر لابن مِهْران ص١٠٥، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٣٠٧/١، وشرح الطيبة للنُّوَيري ٤٥٦/١.

([٢٤٧١]) انظر: الخصائص ١١١/١-١١٤ .

([٢٤٧٢]) انظر: المحكم لابن سيده ٤٠٢/٧ .

([٢٤٧٣]) انظر: الصحاح للجوهري ٩٨/١ .

([٢٤٧٤]) ٢٦١/١ .

([٢٤٧٥]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٧٤، ولحن العامة لأبي حاتم ص٥٤، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٩٢، والصحاح للجوهري ٩٨/١، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٦٠، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢١٣، وعمدة القاري للعيني ٧٦/١٥، والمزهر للسيوطي ٣١٦/١، والتاج للزبيدي ١٤٩/٢.

المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ فتح جيم الجِرَاب لغة مسموعة فيه عن بعض العرب[٢٤٧٦]، ومن ذلك ما رُوي عن أبي عبد الله القَزَّاز[٢٤٧٧] أنَّه حكى الجَرَاب بفتح الجيم[٢٤٧٨]، ومنه أيضاً قول النَّووي: ((والجِرَابُ، بكسر الجيم وفتحها، والكسر أشهر وأفصح، ولم يذكر الأكثرون غيره، وحكاهما القاضي عياض في المشارق....))[٢٤٧٩].

المانعون :

ذهب كثير من أهل العربيَّة إلى أنَّ المسموع عن العرب الجِرَاب بكسر الجيم، ومن الخطأ فتحها[٢٤٨٠]، ومن ذلك قول ابن السِّكِّيت في باب ما هو مكسور الأول ممَّا فتحته العامَّةُ أو ضمَّته: ((وتقول: هو الجِرَابُ. ولا تقل: الجَرَابُ))[٢٤٨١]. ومنه أيضاً قول الصَّفديِّ: ((والعامَّة تقول: الجَرَابُ، والجَرْجير، وجَرْم الشَّمس، والجَرِيُّ لضرب من السَّمك، والجَرَاحة،

([٢٤٧٦]) انظر: مشارق الأنوار لعياض ١٤٤/١، وتحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص٣٤٣، والمطلع للبعلي ص٥٠٨، والتوضيح لابن الملقن ٦٣٠/٢٧، والقاموس للفيروزآبادي ٦٠/١، ومصابيح الجامع للدماميني ٤٦١/٦، وفتح الباري لابن حجر ٤٨٢/٧، وعمدة القاري للعيني ٧٦/١٥، والديباج للسيوطي ٣٣٧/٤، والتاج للزبيدي ١٤٩/٢.

([٢٤٧٧]) هو محمد بن جعفر القزَّاز القيروانيُّ، كان شيخ العربيَّة في عصره لتبحُّره في علومها، وكان مهيباً عند الأمراء والعلماء ومحبوباً عند العامَّة والدَّهْماء، له مصنَّفات كثيرة في العربيَّة، وقد قيل: صنَّف كتابه الجامع في اللغة؛ فكان أكبر ما صُنِّف في فنِّه لسعة ما حواه، عاش ومات في القيروان سنة اثنتي عشرة وأربع مئة من الهجرة، وقد قارب التسعين.

انظر: معجم الأدباء للحموي ٢٤٧٥/٦، وإنباه الرواة للقفطي ٨٤/٣، وبغية الوعاة للسيوطي ٧١/١.

([٢٤٧٨]) انظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض ١٤٤/١، وعمدة القاري للعيني ٧٦/١٥، والتاج للزبيدي ١٤٩/٢.

([٢٤٧٩]) تحرير ألفاظ التنبيه ص٣٤٣ .

([٢٤٨٠]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٧٤، ولحن العامة لأبي حاتم ص٥٤، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٩٢، وتثقيف اللسان للصقلي ص٢٢٤، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٦٠، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢١٣، والمصباح للفيومي ص٥٤، والقاموس للفيروزآبادي ٦٠/١، والمزهر للسيوطي ٣١٦/١، والتاج للزبيدي ١٤٩/٢.

([٢٤٨١]) إصلاح المنطق ص١٧٤ .

وجميع ذلك بفتح الجيم. والصَّواب كسر جيمها))[٢٤٨٢].

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ الأصل الشائع بين اللُّغويين فيما نُقل عن العرب كسر جيم الجِرَاب، ونصَّ عليه ثقات المتقدِّمين ممَّن أهملوا ذكر فتح الجيم منعاً أو إجازة[٢٤٨٣]، ولم يُنازع في ذلك أحد فيما أعلم. فإن قيل: وما قولك في إجازة المجيزين؟ فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ فتح جيم الجِرَاب لغة فيها، وإن كان الكسر أعلى من الفتح وأكثر فليس ذلك مسوِّغاً في تخطئتها، إنَّما هو صواب دون صواب، وقد بسط ابن جني ذلك في باب اختلاف اللُّغات وكلُّها حجَّة[٢٤٨٤]. والآخر -وهو الذي أميل إليه- أنَّ فتح جيم الجِرَاب لم يثبت عن العرب؛ فلا يُحتجُّ به على مخالف؛ لأنَّ حكاية الفتح نُسبت إلى القَزَّاز، والإشكال فيه من ثلاثة أوجه؛ الأول: لم يصل إلينا قول القزَّاز إلا نسبة إليه ممَّن لم يشافهه أو يعاصره أو ينسبه إلى مصنَّف من مصنَّفاته، وذلك صنيع القاضي عياض وغيره. والثاني: عاش القزَّاز في القرنين الرابع والخامس، وهذا زمن متأخر في حكاية لغة من لغات العرب لم يذكرها سابقوه. والثالث: لم يشافه القزَّاز أحداً من الأعراب -ولو تأخَّر زمنه- لتُؤخذ حكايته؛ فهو من القيروان، وقد شافه الأعراب بعض من عاش في عصره كالأزهريِّ؛ فأُخذت حكايته. فإن قيل: قد يكون القزَّاز أخذها من متقدِّم لم يصل إلينا قوله. فالجواب: هذا ظنٌّ، والرِّواية لا تُؤخذ بالظُّنون.

المسألة السادسة :

((التَّهذيب: وأمَّا القَرْطَبَانُ الذي تقوله العامَّةُ للذي لا غَيْرَة له، فهو مُغَيَّر عن وجهه، قال الأصمعيُّ: الكَلْتَبَانُ مأخوذ من الكَلَبِ، وهو القِيَادَة، والتَّاء والنُّون زائدتان، قال: وهذه اللَّفظة هي القديمة عن العرب، وغيَّرتها العامَّةُ الأُولى، فقالت: القَلْطَبَانُ، قال: وجاءت عامَّةٌ

([٢٤٨٢]) تصحيح التصحيف ص٢١٣ .

([٢٤٨٣]) انظر: العين للخليل ١١٣/٦، والتقفية للبندنيجي ص١٧٤، وديوان الأدب للفارابي ٤٥٣/١، والتهذيب للأزهري ٣٧/١١، والمحيط لابن عبَّاد ٩٣/٧، ومجمل اللغة ص١٨٦، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٥٠/١، والتلخيص للعسكري ص٢١٤، وإسفار الفصيح للهروي ص٢٢٨، والمحكم لابن سيده ٤٠٢/٧، وأساس البلاغة للزمخشري ١٣٠/١، وشمس العلوم للحميري ١٠٥٢/٢.

([٢٤٨٤]) انظر: الخصائص ١٠/٢-١٢ .

سُفْلى، فغيَّرتْ على الأُولى، فقالت: القَرْطَبَانُ[٢٤٨٥]))[٢٤٨٦].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه ضبط الكَلْتَبَان المسموع عن العرب لمَن لا غَيْرَة له، وقد نُسب فيه إلى العوامِّ تبديلان؛ أحدهما القَرْطَبَان، وهو لفظ المسألة، والآخر القَلْطَبَان[٢٤٨٧]، وفي كلٍّ لفظ منهما خلاف في الحكم عليه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض اللُّغويين المتقدِّمين والمتأخرين إلى أنَّ القَرْطَبَان مسموع عن العرب للاستعمال نفسه في الكَلْتَبَان؛ فحكوه في موضعه[٢٤٨٨]، ومنه قول كُراع النَّمل فيما حكاه في باب القُبح ورديء الأخلاق: ((والقَرْطَبَانُ والقُنْذُعُ والدَّيُّوث: واحدٌ، وهو الذي يَرضى لأهله بالعَهْر))[٢٤٨٩]. ومنه أيضاً قول الفيروزآبادي: ((والقَرْطَبَانُ، بالفتح: الدَّيُّوث، والذي لا غَيْرَة له، أو القَوَّاد))[٢٤٩٠]. أمَّا القَلْطَبَان -باللَّام- فقد مرَّ بك في نصِّ المسألة أنَّه أسبق من القَرْطَبَان في الاستعمال، ونصَّ عليه بعض أهل العربيَّة في موضعه، ومنه قول الفيروزآباديِّ: ((القَلْطَبَانُ: القَرْطَبَانُ))[٢٤٩١].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ الصواب في لفظ المسألة الكَلْتَبَانُ، ومن الخطأ استعمال القَرْطَبَان أو القَلْطَبَان حسب دلالة منطوقهم صراحة[٢٤٩٢]، أو دلالة مفهوم كلامهم[٢٤٩٣]،

([٢٤٨٥]) ٣٠٢/٩ .

([٢٤٨٦]) ٦٧٠/١-٦٧١، ٦٨٩/١-٦٩٠ .

([٢٤٨٧]) انظر: الجمهرة لابن دريد ١١٢١/٢، والتهذيب للأزهري ٣٠٢/٩، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي ص٩٩، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٥٦، وتصحيح التَّصحيف للصَّفديِّ ص٤٢٨، والمصباح للفيومي ص٢٥٨، وشفاء الغليل للخفاجي ص٢٤٢، والتاج للزبيدي ٢٨/٤، ٨٠/٤، ١٦٣/٤.

([٢٤٨٨]) انظر: المنتخب لكراع النمل ١٩٢/١، والقاموس للفيروزآبادي ١٥٤/١، والتاج للزبيدي ٢٨/٤، ومعجم تيمور الكبير ٥٨/١.

([٢٤٨٩]) المنتخب من غريب كلام العرب ١٩٢/١ .

([٢٤٩٠]) القاموس ١٥٤/١ .

([٢٤٩١]) القاموس ١٥٩/١ .

([٢٤٩٢]) انظر: الجمهرة لابن دريد ١١٢١/٢، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي ص٩٩، وتقويم اللسان

ومن الأوَّل قول ابن دريد: ((فأمَّا القَرْطَبَانُ الذي يتكلَّم به العامَّةُ فليس من كلام العرب)). ومنه قول الجواليقيِّ: ((ويقولون للَّذي لا غَيْرة له على أهله: القَرْطَبَانُ. وهو مُغيَّر عن وجهه، وإنَّما هو الكَلْتَبَانُ))[٢٤٩٤]. ومنه قول الصَّفديِّ: ((ويقولون: القَلْطَبَانُ. للَّذي لا غَيْرَة له على أهله، وهو مغيَّر عن وجهه، وإنَّما الكلام الكَلْتَبَانُ))[٢٤٩٥]. ومن الثَّاني ما جاء في نصِّ المسألة؛ فليس فيه تصريح بتخطئته أو نفيه من كلام العرب عامَّة غير أنَّ دلالة المفهوم تذهب بك إلى المنع.

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ الأصل في هذا الموضع استعمال لفظ الكَلْتَبَان؛ فهو الوجه الذي لم يُنازع فيه أحد من أهل العربيَّة فيما أعلم، وهو الذي عليه اللُّغويُّون الذين أهملوا أختيها، والكَلْتَبَانُ من الكَلَبِ أو الكَلْتَبَة، وكلاهما على معنى القِيادة؛ فمَن رأى زيادة التاء فهو على فَعْتَلَان، ومن لم يرَ ذلك فهو على فَعْلَلَان[٢٤٩٦]، وممَّا يحسن تقريره هنا أنَّ هذا اللَّفظ لم يكن شائعاً في أصله أو فرعيه؛ فقد أهمله كثير من المعجميِّين كالخليل والفارابيِّ وابن عبَّاد والجوهريِّ وابن فارس والعَوْتبيِّ والزمخشريِّ والحميريِّ وابن الأثير وغيرهم.

فإن قيل: لم يحكِ الكَلْتَبَان عن العرب صراحة إلا الأصمعيُّ! فالجواب: الأصمعيُّ من أعلى اللُّغويين ضبطاً وحفظاً ورواية، وتفرُّده ليس مسوِّغاً في ردِّ روايته، وقد أفرد ابن جنِّي في ذلك باباً سمَّاه: باب في صدق النَّقَلة وثقة الرُّواة والحَمَلة، وفيه قال عن الأصمعيِّ: ((فأمَّا إسفاف من لا علم له، وقول من لا مُسْكة به: إنَّ الأصمعيَّ كان يزيد في كلام العرب، ويفعل كذا، ويقول وكذا، فكلام معفوٌّ عنه غير معبوء به، ولا منقوم مثله))[٢٤٩٧].

أمَّا القَرْطَبَان والقَلْطَبَان فصواب أيضاً للاستعمال نفسه من مجموع ثلاثة أوجه؛ الأوَّل:

لابن الجوزي ص١٥٦، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٢٨.

[٢٤٩٣]) انظر: التهذيب للأزهري ٣٠٢/٩، والمصباح للفيومي ص٢٥٨، والتاج للزبيدي ٢٨/٤، ٨٠/٤، ١٦٣/٤.

[٢٤٩٤]) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص٩٩ .

[٢٤٩٥]) تصحيح التصحيف ص٤٢٨ .

[٢٤٩٦]) انظر: الخصائص لابن جني ٢٠٣/١، والمحكم لابن سيده ٤٦/٧، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطَّاع ص١٨٨، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٨/١.

[٢٤٩٧]) الخصائص ٣١١/٣ .

حُكي اللَّفظان عن العرب -كما مرَّ بك- بنصِّ قول بعض المتقدِّمين والمتأخرين. والثَّاني: جاء على لفظ القَرْطَبَان شيء من شعر الأعراب، ومن ذلك قول أعرابيٍّ من نَجْد:

وَلَمْ يُسْتَبَّ سَاكِنُهَا عِشَاءً بِكَشْخَانٍ وَلَا بِالقَرْطَبَانِ[٢٤٩٨]

وجاء على لفظ القَلْطَبَان قول الشَّاعر هاجياً:

وَأَعْمَى قَلْطَبَانٌ مَا عَلَى قَاذِفِهِ حَدُّ[٢٤٩٩]

والثَّالث: قد يكون اللَّفظان من الكَلْتَبَان على إبدال بعض حروفه لقرب المخارج، ولذلك نظائر من المسموع؛ فمن أوجه الإبدال عند بعض العرب إبدال الكاف قافاً، واللَّام راءً، والتَّاء طاءً؛ فقد تُبدل الكاف قافاً، قال ابن خالويه: ((والعرب تُبدل القاف كافاً والكاف قافاً لقرب مخرجيهما))[٢٥٠٠]. وفي قول الله -تعالى-: ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ﴾[٢٥٠١]. قرأها ابن مسعود بالقاف بدلاً من الكاف[٢٥٠٢]، وقد تُبدل اللَّام راءً، ومنه الهَدِيْلُ والهَدِيْرُ، والأَمْلَطُ والأَمْرَطُ، والتَّلْتَلَةُ والتَّرْتَرَةُ، والفَلَقُ والفَرَقُ، واللَّبْكُ والرَّبْكُ، والسَّدْلُ والسَّدْرُ، ودَلْبَحَ ودَرْبَحَ[٢٥٠٣]، وقد تُبدل التَّاء طاءً، قال الأزهريُّ: ((والعرب تُبدل الطاء تاء لقرب مخرجيهما، قالوا: مَطَّ ومَتَّ إذا مَدَّ، وطَرَّ وتَرَّ إذا سَقَطَ، ومثله كثير في الكلام))[٢٥٠٤]. فمن مجموع هذه الأوجه يُحمل اللَّفظان على الصَّواب، فإن قيل: علامَ نسبهما الأصمعيُّ إلى العامَّة؟ فالجواب: نسب إلى العامَّة الأولى تبديل حرفين، وإلى العامَّة السُّفلى بعدها تبديل ثلاثة أحرف؛ لأنَّه لم يسمع

([٢٤٩٨]) انظر: التهذيب للأزهريِّ ٢٩٥/٩، واللسان لابن منظور ٢٠/١٠، والتاج للزبيدي ٧٨/٢٥. الكَشْخَان: لفظٌ معرَّب، وهو الدَّيُّوث. انظر: التهذيب للأزهري ٢٣/٧، والمحكم لابن سيده ٥٤٥/٤، والتاج للزبيدي ٣٢٩/٧.

([٢٤٩٩]) للشاعر الأمويِّ العباسيِّ حَمَّاد عَجْرَد (توفي سنة خمس وخمسين من الهجرة، وقيل بعد ذلك)، والبيت في الأغاني لأبي الفرج ٣٢١/١٤، ومعاهد التنصيص لأبي الفتح العباسي ٢٩٨/١.

([٢٥٠٠]) إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص١٢٢ .

([٢٥٠١]) التكوير: ١١ .

([٢٥٠٢]) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٤١/٣، وجامع البيان للقرطبي ٢٤٩/٢٤، ومعاني القرآن للزجَّاج ٢٩١/٥، والكشاف للزمخشري ٧٠٩/٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٣٥/١٩، والبحر المحيط لأبي حيَّان ٤١٧/١٠.

قلتُ: وقد يكون الوجهان لغتين لقومين من العرب، وقد قال ابن جني في مثل هذا: ((وليست القاف في هذا بدلاً من الكاف؛ لأنهما لغتان لأقوام مختلفين)). انظر: سر صناعة الإعراب ٢٧٧/١ .

([٢٥٠٣]) انظر: الإبدال لابن السكيت ص١١٥، والإبدال لأبي الطيب ٥٦/٢، وسر صناعة الإعراب لابن جني ١٩٢/١، وشرح الشافية للرضي ٢٠١/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ٣٢٨/١، وشرح الأشموني على الألفية ١٤٦/٤.

([٢٥٠٤]) التهذيب ٢١٥/١٤ .

ذلك من فصيح؛ وإنَّما يحكم الأصمعيُّ -رحمه الله- بعلمه لا بعلم غيره، ومَن علم حجَّة على مَن لم يعلم.

المسألة السابعة :

((الجوهريُّ: البَيْتُ معروفٌ....، وتصغيره بُيَيْتٌ وبِيَيْتٌ، بكسر أوَّله، والعامَّة تقول: بُوَيْتٌ، قال: وكذلك القول في تصغير شَيْخٍ وعَيْرٍ وشَيْءٍ وأشباهها[٢٥٠٥]))[٢٥٠٦].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه تصغير لفظ بَيْتٍ ونظائره كشَيْخٍ وعَيْرٍ وشَيْءٍ، وقد منع تصغيرها بالواو جمع من أهل العربيَّة، ونسب بعضهم هذا الوجه إلى العوامِّ[٢٥٠٧]، وأجاز آخرون تصغيرها بالواو على أحد وجوه التَّصغير، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ تصغير هذا ونظائره بالواو صواب؛ فيجوز أن تقول: بُوَيْتٌ وشُوَيْخٌ وعُوَيْرٌ وشُوَيْءٌ[٢٥٠٨]. قال السِّيرافيُّ: ((قال سيبويه: "وذلك قول: بَيْتٌ وشَيْخٌ وسَيِّدٌ. فأحسنه أن تقول: شُيَيْخٌ وسُيَيْدٌ، فتضمُّ؛ لأنَّ التَّحقير يَضُمُّ أوائل الأسماء، وهو لازم له، كما أنَّ الياء لازمة له، ومن العرب من يقول: شِيَيْخٌ وبِيَيْتٌ وسِيَيْدٌ، كراهية الياء بعد الضَّمَّة"[٢٥٠٩]. فهذان وجهان قد ذكرهما سيبويه، وقد ذكر غيره وجهاً آخر، وهو قلب الياء واواً، فيقولون: شُوَيْخٌ وبُوَيْتٌ وشُوَيْءٌ، في تصغير شَيْءٍ، وهو أضعف الوجوه، وإنَّما قلب الواو ياء لانضمام ما قبلها، كما قال في ضَارِبٍ: ضُوَيْرِبٌ))[٢٥١٠]. وقال السيوطيُّ: ((وجَوَّز الكوفيُّون الإقرار والقلب واواً كراهة اجتماع الياءات، واختاره ابن مالك، فيُقال: بُوَيْتٌ وشُوَيْخٌ ومُوَيْتٌ وسُوَيْدٌ ونُوَيْبٌ، وسُمع في بَيْضَة: بُوَيْضَةٌ، بالواو، وفي نَابٍ للمسنَّة من الإبل: نُوَيْبٌ،

([٢٥٠٥]) الصحاح ٢٤٤/١ .

([٢٥٠٦]) ١٤/٢ .

([٢٥٠٧]) انظر: الصحاح للجوهري ٢٤٤/١، والتاج للزبيدي ٤٥٧/٤، ومعجم الأغلاط اللغوية للعدناني ص٨٥.

([٢٥٠٨]) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢٠/٤، والإبانة للعوتبي ٣٣٦/١، واللباب للعكبري ١٦٧/٢، وتسهيل الفوائد لابن مالك ص٢٨٤، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ٣٥٩/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣٥٥/٧، وهمع الهوامع للسيوطي ٣٤٢/٣، والتبيان لأحمد حسن كحيل ص٢٣٢، والنحو الوافي لعباس حسن ٧٠٧/٤.

([٢٥٠٩]) الكتاب ٤٨١/٣ .

([٢٥١٠]) شرح كتاب سيبويه ٢٢٠/٤ .

وذلك عند البصريِّين شاذٌّ لا يُعمل به، وعلى مذهبهم الأحسن ضمُّ ما قبل الياء، ويجوز كسرها، فيقال: شِيَيَخٌ، وهكذا))[٢٥١١]. وقد أخذ بهذا الرَّأي مجمع اللغة في مصر، وبسط ذلك عباس حسن في موضعه.

المانعون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى منع تصغير هذا اللَّفظ ونظائره بقلب الياء واواً، إنَّما هو بالياء الخالصة -كما مرَّ بك- بعد ضمِّ أوَّله على الأصل للتَّصغير، أو كسر أوَّله لمجانسة الياء[٢٥١٢]، ومنه قول الفيروزآباديِّ عن البَيْتِ: ((وتصغيره: بُيَيْتٌ وبِيَيْتٌ، ولا تقل: بُوَيْتٌ))[٢٥١٣].

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ الخلاف في أصل المسألة ولَّد خلافاً في ألفاظها؛ فأصل المسألة في وجه تصغير ما ثانيه ياء؛ فذهب جمهور البصريِّين إلى أنَّه بإقرار يائه وجوباً، وضمِّ أوَّله على أصل صيغة التَّصغير، أو كسره لمجانسة الياء هروباً من ثقل الياء بعد ضمٍّ؛ وحجَّتهم أنَّ هذا الشَّائع في كلام العرب، وزاد جمهور الكوفيِّين وجهاً ثالثاً بضمِّ أوَّله وقلب يائه واواً؛ وحجَّتهم أنَّ ذلك ممَّا سُمع عن العرب، وإن قلَّ أو شذَّ، ولم يُنازعوا في الوجهين الأوَّل والثَّاني[٢٥١٤]؛ فمحلُّ النِّزاع إذن هو الوجه الثالث الذي نسبه بعضهم إلى العوامِّ.

والمُرتضى في الوجه الثَّالث أنَّه صواب من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّ هذا ممَّا سُمع عن بعض العرب، ولم يُنازع في ذلك المانعون غير أنَّهم ذكروا أنَّ هذا يُخالف الأصل الشائع؛ فهو ممَّا شذَّ وقلَّ وضعف؛ فلا يُؤخذ به. والآخر أنَّ الياء بعد ضمٍّ ثقيلة، وقد هرب من هذا الثِّقل بعض العرب؛ فكسروا أوَّله في الوجه الثَّاني لمجانسة الياء الكسرة قبلها رغم أنَّ حقَّه الضمُّ للتَّصغير، وأجازه البصريُّون؛ فلا يُمنع أيضاً الهروب من الثِّقل بإبقاء الضَّمِّ على أصله للتَّصغير وقلب الياء بعده واواً لمجانسة الضَّمِّ، ويتقوَّى هذا التَّوجيه بثبوت بعض المسموع عليه.

([٢٥١١]) همع الهوامع ٣٤٢/٣ .

([٢٥١٢]) انظر: تثقيف اللسان لابن مكي ص١٨٤، والقاموس للفيروزآبادي ١٩٣/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣٥٥/٧، وهمع الهوامع للسيوطي ٣٤٢/٣، والتاج للزبيدي ٤٥٧/٤، ومعجم الأغلاط للعدناني ص٨٥.

([٢٥١٣]) القاموس ١٩٣/١ .

([٢٥١٤]) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيَّان ٣٥٩/١، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٤٣٢/٣، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣٥٥/٧، وهمع الهوامع للسيوطي ٣٤٢/٣، والنحو الوافي لعباس حسن ٧٠٧/٤.

فإن قيل: هو وجه ضعيف لقلَّته وشذوذه في المسموع؛ فيجب أن يُطَّرح. فالجواب: هذه الحجَّة تُساق في إثبات علوِّ الوجهين الأوَّل والثاني في الفصاحة والإصابة، ولا يصحُّ أن تُساق في تخطئة ما دونهما ممَّا سُمع، وإن قلَّ أو شذَّ، لأنَّه صواب دون صواب، والصواب درجات، قال ابن جنِّي: ((ولا يمنعك قوَّةُ القويِّ من إجازة الضعيف أيضاً؛ فإن العرب تفعل ذلك))[٢٥١٥].

المسألة الثامنة :

((والسَّيْلَحُوْن: موضع، منهم مَن يجعل الإعراب في النُّون، ومنهم من يُجريها مجرى مُسْلِمِيْنَ[٢٥١٦]. والعامَّةُ تقول: سَالِحُوْن[٢٥١٧]))[٢٥١٨].

نقل ابن منظور هذه المسألة من ابن سيده والجوهريِّ، وهي في وجه ضبط اسم هذا الموضع، وقد جاء فيه أكثر من وجه عن العرب غير أنَّ بعض العلماء أنكر استعماله بالألف على سَالِحِيْنَ، ونسبه بعضهم إلى العوامِّ[٢٥١٩]، وأجاز هذا الوجه آخرون، وإليك بيان المسألة.

المجيزون :

ذهب بعضهم إلى أنَّ سَالِحِيْن اسم لهذا الموضع[٢٥٢٠]، قال أبو حنيفة الدِّينوريُّ:

([٢٥١٥]) الخصائص ٦٠/٣ .

([٢٥١٦]) انظر: المحكم لابن سيده ١٩٦/٣. قلتُ: جاء عن العرب في اسم هذه البلدة ونظائرها الإعراب بالحروف، والإعراب بالحركات؛ فيُقال: هذه سَيْلَحُوْنَ، ورأيتُ سَيْلَحِيْنَ. ويُقال: هذه سَيْلَحِيْنُ، ورأيتُ سَيْلَحِيْنَ.
انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٤، والتهذيب للأزهري ١٨٠/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٦/١.

([٢٥١٧]) انظر: الصحاح للجوهريِّ ٣٧٦/١ .

([٢٥١٨]) ٤٨٨/٢. قلتُ: ذكر أهل البلدان أنَّ هذا الموضع قُرب بغداد، ونُسب إليه بعض العلماء على سالحينيٍّ وسيلحينيٍّ.
انظر: البلدان لليعقوبي ص١٤٦، والأنساب للسمعاني ٢٢/٧، ومعجم البلدان للحموي ١٧٢/٣، ٢٩٨/٣.

([٢٥١٩]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٦٣، والصحاح للجوهري ٣٧٦/١، وشرح الفصيح لابن الجبَّان ص٣١٣، وإسفار الفصيح للهروي ص٢٤٥، وطِلْبَة الطَّلَبَة للنَّسَفيِّ ص١٢٨، والتاج للزبيدي ٤٨١/٦.

([٢٥٢٠]) انظر: الأصل لأبي عبد الله الشيباني ٥٦٨/٣، والأخبار للدينوري ص٣٩١، والبلدان لليعقوبي ص١٤٦، وتاريخ الطبري ٣١٨/٩، وطِلْبَة الطَّلَبَة للنَّسَفيِّ ص١٢٨، والمُغَرِّب للمُطَرِّزي ص٢٣١، وسير الأعلام للذهبي ٥٠٥/٩.

((السَّالحِيْن، وهي من مدينة السَّلام على ثلاثة فراسخ))[٢٥٢١]. وقال المُطَرِّزيُّ[٢٥٢٢]: ((والسَّالِحُوْن: موضع على أربعة فراسخ من بغداد إلى المغرب، وهو المراد في يجيء من السَّالحين، وأمَّا السَّلْحُوْن فهي مدينة باليمن، وقول الجوهريِّ: سَيْلَحُوْن قريةٌ، والعامَّة تقول: سَالِحُوْن. فيه نظرٌ))[٢٥٢٣].

المانعون :

ذهب آخرون إلى أنَّ اسم هذا الموضع بياء بعد السِّين على لفظ سَيْلَحِيْن، وليس فيه ألفٌ[٢٥٢٤]، قال ابن السِّكِّيت: ((وهو السَّيْلَحُوْن للَّذي تقوله العامَّةُ: السَّالحون))[٢٥٢٥]. وقال ياقوت: ((سَالِحِيْن، والعامَّة تقول: صَالِحُون. وكلاهما خطأ، وإنَّما هو السَّيْلَحِيْن، قرية ببغداد))[٢٥٢٦].

قلتُ: إنَّ في اسم هذا الموضع العلَم على هذه البلدة خلافاً في ضبطه؛ فمنهم من يجعله على سَيْلَحِين مجرَّداً من الألف واللَّام في أوَّله[٢٥٢٧]، ومنهم من يجعله مقترناً بالألف واللَّام[٢٥٢٨]، ومنهم من يجعل إعرابه -كما مرَّ بك- بالحركات، ومنهم من يجعل إعرابه

([٢٥٢١]) الأخبار الطوال ص٣٩١. قد مرَّ بك في التمهيد أنَّ أبا حنيفة الدِّينوريَّ من أوائل من صنَّف في لحن العوامِّ.

([٢٥٢٢]) هو أبو الفتح ناصر بن عبد السيِّد الخوارزميُّ، والمُطَرِّزيُّ نسبة إلى تطريز الثياب، كان بارعاً في النَّحو واللُّغة والأدب، دخل بغداد، وأخذَ عن بعض علمائها، وأخذ عنه بعضهم، وُلد ومات في خوارزم سنة عشر وست مئة من الهجرة.

انظر: معجم الأدباء للحموي ٢٧٤١/٦، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣٧١/٥، وبغية الوعاة للسيوطي ٣١١/٢.

([٢٥٢٣]) المغرب ص٢٣١ .

([٢٥٢٤]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٦٣، شرح الفصيح لابن الجبَّان ص٣١٣، وإسفار الفصيح للهروي ص٢٤٥، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢٣٤، ومعجم البلدان للحموي ١٧٢/٣، ٢٩٨/٣، ومراصد الاطلاع لابن عبد الحق ٦٨٤/٢، والقاموس للفيروزآباديِّ ٣١٤/١، والتاج للزبيدي ٤٨١/٦.

([٢٥٢٥]) إصلاح المنطق ص١٦٣ .

([٢٥٢٦]) معجم البلدان ١٧٢/٣ .

([٢٥٢٧]) انظر: العين للخليل ١٤٢/٣، والتهذيب للأزهري ١٨٠/٤، والصحاح للجوهري ٣٧٦/١، ومعجم ما استعجم للبكري ٧٧٢/٣، ومعجم البلدان للحموي ٢٩٨/٣، والقاموس للفيروزآبادي ٣١٤/١، والتاج للزبيدي ٤٨١/٦.

([٢٥٢٨]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٦٣، والفصيح لثعلب ص٣١٨، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٤٢/٢، والمحكم لابن سيده ٦١٤/٦، و، ومعجم البلدان للحموي ١٧٢/٣، والتاج للزبيدي ٤٨١/١٣.

بالحروف، وإذا علمتَ أنَّه اسم أعجميٌّ معرَّب[٢٥٢٩]؛ فعدم الاتِّفاق في ضبطه على وجه واحد من المألوف في ألسنة العرب، فإن قيل: وما علاقة الأعجميِّ المعرَّب بتصرُّفهم فيه؟ فالجواب: إنَّ العرب عادة تتوسَّع في وجوه تعريب الأعجميِّ؛ فقد يكون للمعرَّب أكثر من وجه مستعمل، وفيه قال ابن خالَوَيْهِ: ((وقد عَرَّفْتُكَ اتساع العرب في الأسماء الأعجميَّة إذا عَرَّبَتْها))[٢٥٣٠]. وقال ابن جنِّي في إِدْرِيْسَ ووجوه ما عُرِّب منه، وجاء في القراءات: ((يجب أن يكون من تحريف العرب الكلمَ الأعجميَّ؛ لأنه ليس من لغتها؛ فتُقِل الحَفْلَ به، وقد ذكرنا مثله))[٢٥٣١]. وقال أبو حيَّان: ((وقد تصرَّفت فيه العربُ على عادتها في تغيير الأسماء الأعجميَّة حتى بلغتْ فيه إلى ثلاث عشرة لغة))[٢٥٣٢]. وعليه فاستعماله بالألف صواب من مجموع وجهين يتقوَّى أحدهما بالآخر؛ أحدهما أنَّ بعض أعلام المتقدِّمين نصَّ عليه بالألف، والآخر أنَّ الاسم نفسه لم يكن محلَّ اتِّفاق على وجه واحد؛ فتُصرِّف فيه على وجوه، وإن كان استعماله مجرَّداً من الألف أشهر وأكثر.

المسألة التاسعة :

((والمَزِيْدُ: الزِّيَادَة، وتقول: افعلْ ذلك زِيَادَةً. والعامَّة تقول: زائِدَةً[٢٥٣٣]))[٢٥٣٤].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه تركيب هذه الجملة؛ فمنع بعضهم وضع اسم الفاعل السَّابق موضع المصدر في هذا التَّركيب، ونسب بعضهم هذا الاستعمال إلى العوامِّ[٢٥٣٥]، وفي تأويل ذلك والحكم عليه تفصيل؛ فإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول من أقوال أهل العربيَّة يُجيز فيه صاحبه أن يأتي اسم الفاعل السَّابق موضع المصدر في هذا التَّركيب غير أنَّ في آراء بعضهم ما يُجيز هذا ونظائره في لسان العرب،

([٢٥٢٩]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٩١ .

([٢٥٣٠]) الحجة في القراءات السبع ص٨٩ .

([٢٥٣١]) المحتسب ٢٢٥/٢ .

([٢٥٣٢]) البحر المحيط ٥٠٩/١ .

([٢٥٣٣]) انظر: الصحاح للجوهري ٤٨٢/٢ .

([٢٥٣٤]) ١٩٩/٣ .

([٢٥٣٥]) انظر: الصحاح للجوهري ٤٨٢/٢، والتاج للزبيدي ١٦٣/٨ .

وسيأتي الكلام عن ذلك في موضعه من المسألة لاحقاً.

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ الصَّواب في تركيب المسألة أن يُقال فيه: افعلْ ذلك زيادةً. ولا يُقال فيه: زائدةً[٢٥٣٦]. ومنه قول ابن السِّكِّيت في معرِض تصحيحه بعض الأخطاء الشَّائعة بين النَّاس: ((وتقول: افعلْ ذاك زِيَادَةً. ولا تقل: زائِدَةً))[٢٥٣٧]. ومنه قول الفيوميِّ: ((زادَ الشَّيءُ يَزِيْدُ زَيْداً وزِيَادَةً، فهو زائِدٌ، وزِدْتُهُ أنا، يُستعمَل لازماً ومتعدِّياً، ويُقال: فَعَلَ ذلك زِيَادَةً. على المصدر، ولا يُقال: زائِدَة. فإنَّها اسم فاعل من زَادَتْ، وليست بوصف في الفعل))[٢٥٣٨].

قلتُ: الظاهر من دلالة منطوق بعض المانعين ودلالة مفهوم آخرين أنَّ اسم الفاعل هنا لا يوضع موضع المصدر، وأصل المسألة يرجع إلى وجه التَّبادل بين اسم الفاعل والمصدر في لسان العرب، فالأصل فيهما أنَّ المصدر يدلُّ على الحدث، واسم الفاعل يدلُّ على الحدث وصاحبه؛ فهما في الأصل ليسا سواء؛ فلا تضع أحدهما مكان الآخر على هذا الوجه غير أنَّ العرب استعملت هيئة المصدر لاسم الفاعل، واستعملت هيئة اسم الفاعل للمصدر؛ فمن الأوَّل قولهم: هذا رَجُلٌ عَدْلٌ وعِلْمٌ وصَوْمٌ ونَوْمٌ[٢٥٣٩].ومن ذلك قول الخنساء –رضي الله عنها–:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حَتَّى إذا ادَّكَرَتْ فإنَّمَا هِيَ إقْبَالٌ وإدْبَارُ[٢٥٤٠]

والمعنى: فإنَّما هي مُقْبِلَةٌ مُدْبِرَةٌ، فجاءت هيئة المصدر هنا لاسم الفاعل، وهذا من الجائز في سعة الكلام على ألسنة الفصحاء، والشواهد عليه كثيرة[٢٥٤١].

([٢٥٣٦]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٤٣، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٤٢٤ (فيه اختلاف في الضَّبط)، والمصباح للفيومي ص١٦٣، والمزهر للسيوطي ٣١٩/١ (فيه اختلاف في الضَّبط).

([٢٥٣٧]) إصلاح المنطق ص٣٤٣ .

([٢٥٣٨]) المصباح ص١٣٦ .

([٢٥٣٩]) انظر: الكتاب لسيبويه ٤٣/٤، والأصول لابن السراج ٣١/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٦/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٦، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٧٦/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٩١/٦.

([٢٥٤٠]) انظر: ديوان الخنساء ص ٣٠٣ .

([٢٥٤١]) انظر: الكتاب لسيبويه ١٢٠/٢، والمقتضب للمبرد ٣٠٥/٤، والخصائص لابن جني ١٨٩/٣، والحلل في شرح أبيات الجمل للبَطَلْيَوْسِي ص٩٤، والنهاية لابن الأثير ٢٨٣/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٤٣١/١ .

ومن الثَّاني الذي استُعمل في مواضع مصدراً، وهو على هيئة اسم الفاعل قولهم: الكاذِبَة والعافِيَة والعاقِبَة والفاضِلَة والطَّاغِيَة[٢٥٤٢]. ومنه قول الله -تعالى-: ﴿فَأُهْلِكُوْا بِالطَّاغِيَةِ﴾[٢٥٤٣]. والمعنى: فأُهلكوا بطُغيانهم[٢٥٤٤]. وعليه فقد يُحمل ما نُسب إلى العوامِّ في المسألة على هذه النَّظائر ممَّا جاء فيه المصدر على هيئة اسم الفاعل فَاعِلَة؛ فيكون لفظ زائدة بمعنى زيادة، وممَّا يُقوِّي هذا مجيء اسم الفاعل منصوباً -كما في لفظ المسألة- على تقدير المصدر، ويقدَّر عامله، ومنه قولهم: أقَائماً وقد قعد النَّاس؟ والمعنى على تأويل بعضهم: أتقوم قياماً، وقد قعد النَّاس؟ فأصبح ما كان على هيئة اسم الفاعل مصدراً، وأخذ حكمه الإعرابيَّ[٢٥٤٥]، وعلى ذلك توجيه ما نُسب إلى العوامِّ: زِد زيادةً، على أنَّ لفظ زائدةً مصدر جاء على هيئة اسم الفاعل منصوباً.

فإن قيل: أتستبدل التَّركيب ذا التَّأويل والتَّقدير بالتَّركيب الواضح الجليِّ؟ فالجواب: لا أظنُّ أحداً يُنازع في أنَّ ما أثبته المانعون هو الأعلى والأَولى غير أنَّ ما نُسب إلى العوامِّ ليس خطأ محضاً لوجود وجه من العربيَّة يقبله؛ فلا يسوغ تخطئته بحجَّة وجود ما هو أوضح منه وأعلى، فالنَّاس في اللُّغة طبقات، والصَّواب فيها على طبقات؛ فلا نُضيِّق على العوامِّ واسعاً.

المسألة العاشرة :

((والزُّمَاوَرْدُ: معرَّب، والعامَّة تقول: بَزْمَاوَرْد[٢٥٤٦]))[٢٥٤٧].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه ضبط هذا اللَّفظ الأعجميِّ المعرَّب؛ فمن أهل العربيَّة من يرى أنَّه معرَّب على زُمَاوَرْد، ومن الخطأ استعماله على بَزْمَاوَرْد،

([٢٥٤٢]) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٣٤/٢، وليس في كلام العرب لابن خالويه ص١١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٦، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٦٨/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢١٥٩/٤،

([٢٥٤٣]) الحاقة : ٥ .

([٢٥٤٤]) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٦٠/٢، والتفسير البسيط للواحدي ١٣٤/٢٢، والدر المصون للحلبي ٣٦٩/٥.

([٢٥٤٥]) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٢٩/٢، والخصائص لابن جني ٢٥٩/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢١٥٩/٤.

([٢٥٤٦]) انظر: الصحاح للجوهري ٥٥٠/٢ .

([٢٥٤٧]) ٤٥٩/٣. قلتُ: جاء في تفسير الزُّمَاوَرْد أكثر من قول؛ فمنهم من يرى أنَّه طعام من بَيض ولحم، ومنهم من يرى أنَّه رقاق ملفوف باللحم، ومنهم من يرى أنَّه ضرب من الحلوى، ويُسمَّى أيضاً لقمة القاضي ولقمة الخليفة. انظر: القاموس للفيروزآبادي ٤٧٩/١، والتاج للزبيدي ٢٩٤/٩، والمعجم الوسيط ٤٠١/١.

ونسب بعضهم هذا الوجه إلى العوامِّ[٢٥٤٨]، ومنهم من أجاز هذا الوجه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذكر بعض أهل العربيَّة البَزْمَاوَرْد لهذا الضَّرب من الطَّعام[٢٥٤٩]، ومنه قول الأزهريِّ في معرِض تفسير لفظ المُتَّكَأ: ((وفسَّره: بَزْمَاوَرْد))[٢٥٥٠]. ومنه قول المحقِّق الدكتور فانيامبادي عبد الرحيم: ((ذكرت المعاجم أنَّ العامَّة تُسمِّيه بَزْمَاوَرْد، وهذا أصله بالفارسيَّة، قال الخفاجيُّ: والعامَّة تقول: بَزْمَاوَرْد، وليس بغلط؛ لأنَّه فارسيٌّ كما هو مسطور في لغاتهم. وقال أدي شير[٢٥٥١]: وقول العامَّة بَزْمَاوَرْد أصوب؛ لأنَّ فارسيته بَزْمَاوَرْد. قال عبد الرَّحيم: أصله بالفارسيَّة الحديثة بَزْمَاوَرْد، وبالفهلويَّة bazhmawurt. وحُذفت الباء عند التَّعريب ظناً أنَّها باء الجرِّ))[٢٥٥٢].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ استعمال لفظ البَزْمَاوَرْد -بالباء- خطأ، وصوابه على الزُّمَاوَرْد[٢٥٥٣]، قال ابن السِّكِّيت في معرِض تصحيحه بعض الأخطاء: ((وتقول: هو الزُّمَاوَرْدُ، للَّذي تقوله العامَّة: بُزْمَاوَرْد))[٢٥٥٤]. وقال ابن مكِّي الصَّقَلِّي: ((يقولون لضرب من حَلْواء السُّكَّر: البِزْمَاوَرْد. والصَّواب: الزُّمَاوَرْد، وكلُّ ما عُمل من السُّكَّر حَلْواء فهو: زُمَاوَرْد))[٢٥٥٥].

([٢٥٤٨]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٦٧، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٢٢/٢، والصحاح للجوهري ٥٥٠/٢، والمعرب للجواليقي ص٣٥٤، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١١٤، وتصحيح التصحيف للصفدي ص١٥٨، والقاموس للفيروزآبادي ٤٧٩/١، وشفاء الغليل للخفاجي ص١٥٨، والألفاظ الفارسيَّة المعرَّبة لأدي شير ص٧٩.

([٢٥٤٩]) انظر: التهذيب للأزهري ٩١/١٠، ومحاضرات الأدباء للراغب ٧٠٧/١، والمعرب للجواليقي (الحاشية) ص٣٥٤، وشفاء الغليل للخفاجي ص١٥٨، والجاسوس للشدياق ص٢٤٣، والألفاظ الفارسية المعرَّبة لأدي شير ص٧٩.

([٢٥٥٠]) تهذيب اللغة ٩١/١٠. والمفسِّر هو الضَّحَّاك بن مزاحم (ت١٠٢هـ)، وقوله بنصِّ لفظه في جامع البيان للطبري ٧٠/١٦، وتفسير القرآن لابن أبي حاتم ٢١٣٣/٧، وتفسير القرآن للسمعاني ٢٦/٣.

([٢٥٥١]) باحث عراقيٌّ، كان من أشهر رجال الدِّين النَّصارى في زمنه، وكانت له عناية كبيرة باللُّغات، قُتِلَ سنة ١٣٣٣هـ. انظر: الأعلام للزركلي ٢٨٥/١، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢٢١/٢.

([٢٥٥٢]) المعرب (الحاشية) ص٣٥٤ .

([٢٥٥٣]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٦٧، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٠٨، وتثقيف اللسان لابن مكِّي ص١٠٧، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١١٤، وتصحيح التصحيف للصفدي ص١٥٨.

([٢٥٥٤]) إصلاح المنطق ص١٦٧. ضُبط بضمِّ الباء وكسرها، وضُبط بكسرها في تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢٣٩.

([٢٥٥٥]) تثقيف اللسان ص١٠٧ .

قلتُ: الشَّائع في كتب العربيَّة -فيما وقفتُ عليه- الزُّمَاوَرْد، ولم يُنازع في إصابته أحد، ومنهم من أهمل البَزْمَاوَرْد مكتفياً بالوجه الأوَّل[٢٥٥٦]، أمَّا الوجه الثاني فصواب من مجموع ثلاثة أوجه؛ الأوَّل: ذكر هذا الوجه منذ المئة الأولى من الهجرة -كما مرَّ بك- جمع من المتقدِّمين من لغويين ومفسِّرين وأدباء في مواضع كثيرة، ومنه -استئناساً- ما أنشد الجاحظ:

وَتَفَضَّلْ عَلَى الكَئِيْبِ بِبَزْمَا وَرْدِ وَصْلٍ يَشْفِيْ مِنَ الأَدْوَاءِ[٢٥٥٧]

والثاني: لم يُخالف أحد في أنَّ أصل هذا اللَّفظ أعجميٌّ؛ وصورة أصله -كما مرَّ بك- على ما نُسب إلى العامَّة، ومن المعلوم أنَّ تعريب الأعجميِّ يكون في الأصل بإلحاقه بوزن من أوزان العربيَّة، ولو بتغيير صورته غير أنَّ ذلك ليس لازماً؛ فقد يعرَّب الأعجميُّ، ويُستعمل على أصل صورته دون إلحاق، ونصَّ على ذلك جمع من المتقدِّمين كسيبويه[٢٥٥٨]، قال ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ((الأعجميُّ من الأسماء التي على غير أبنية العرب في كلامهم كثير جداً))[٢٥٥٩]. وقد أفرد الثَّعالبيُّ فصلاً فيما استعملته العرب من الأعجميِّ على أصل صورته[٢٥٦٠]. والثالث: تتوسَّع العرب كثيراً في التَّصرُّف بالأعجميِّ عند تعريبه وتعدُّد وجوه استعماله؛ لأنَّهم لا يَحْفِلون به كما يَحْفِلون بالعربيِّ الأصيل في لسانهم، وقد مرَّ بك بسط ذلك في المسألة الثامنة من هذا المبحث.

المسألة الحادية عشرة :

((وآخَذَهُ بِذَنْبِهِ مُؤَاخَذَةً: عاقَبَهُ....، والعامَّةُ تقول: وَاخَذَهُ[٢٥٦١]))[٢٥٦٢].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ وابن سيده، وهي في وجه استعمال هذا الفعل؛ فمِن العلماء مَن يرى أنَّه فعل مهموز على لفظ آخَذَ، ونسب بعضهم استعماله بالواو على

([٢٥٥٦]) انظر: ديوان الأدب للفارابي ١٥٧/١، ومقاييس اللغة لابن فارس ٢٩٤/٥، والتلخيص للعسكري ص٣١٣، وفقه اللغة للثعالبي ص٣٣٩، والمحكم لابن سيده ٧٨٤/٦، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع ص٢٩٨، وأساس البلاغة للزمخشري ١٩٢/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٣٤/١، والمزهر للسيوطي ٣٢/٢.

([٢٥٥٧]) رسائل الجاحظ ٣٩٢/١. والبيت لعبد الله بن طاهر (ت٢٣٠هـ).

([٢٥٥٨]) انظر: الكتاب لسيبويه ٣٠٣/٤، والأصول لابن السراج ٢٢٣/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ١٤٦/١.

([٢٥٥٩]) تصحيح الفصيح ص٤٩١ .

([٢٥٦٠]) انظر: فقه اللغة ص٣٣٩ .

([٢٥٦١]) انظر: الصحاح للجوهري ٥٥٩/٢. ولفظ ((عاقَبَهُ)) من المحكم لابن سيده ٢٣٢/٥.

([٢٥٦٢]) ٤٧٣/٣ .

لفظ وَاخَذَ إلى بعض العوامِّ[٢٥٦٣]، ومنهم مَن أجاز الوجهين بالهمز والواو، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض العلماء إلى أنَّ الفعل الواويَّ على وَاخَذَ يُوَاخِذُ صواب مسموع[٢٥٦٤]، ومنه قول ابن هشام اللَّخميِّ في معرِض ردِّه على تخطئة ابن مكِّي: ((وقوله: ويقولون: واسَيْتُكَ بمالي، ووَاكَلْتُ فلاناً، ووَازَيْتُه، ووَاجَرْتُ دابَّتي، ووَاخَذْتُه بذنبه، ووَاتَيْتُهُ على ما يُريد. والصَّواب: آسَيْتُكَ بمالي، وآكَلْتُ فلاناً، وآزَيْتُه إذا جلستُ بإزائه، وآجَرْتُ دابَّتي، وآخَذْتُه بذَنْبِه، وآتَيْتُكَ على ما تُريد. قال الرَّادُّ: هذا الذي قاله هو القياس، وقد جاء بالواو، حكى الأخفشُ: آخَذْتُه بذَنْبِه ووَاخَذْتُه، وقد قرأ ورشٌ: ﴿لا يُوَاخِذُكُمُ اللهُ﴾[٢٥٦٥]. وكذلك آكَلْتُه ووَاكَلْتُه، وآخَيْتُه ووَاخَيْتُه، وآمَرْتُه ووَامَرْتُه، وعلى هذا مجرى الباقي))[٢٥٦٦]. ومنه أيضاً قول الزَّبيديِّ في معرض ردِّه على تخطئة الفيروزآباديِّ: ((وآخَذَه بذنبِه مُؤَاخَذَةً: أَخَذَهُ به. قال الله -تعالى-: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوْا﴾[٢٥٦٧]. ولا تقل: وَاخَذَهُ، أي بالواو بدل الهمزة، ونسبها غيره للعامَّة، وفي المِصباح: أَخَذَهُ بذنبه: عاقَبَه، وآخَذَهُ، بالمدِّ، ومُؤَاخَذَة، والأمر منه: آخِذْ، وتُبدل واواً في لغة اليَمَن، فيقال: وَاخَذَهُ مُوَاخَذَةً. وقُرِئ بها في المتواتر، فكيف تُنْكَر أو يُنْهَى عنها))[٢٥٦٨].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ استعمال هذا الفعل على وَاخَذَ خطأ، إنَّما هو مهموز على

([٢٥٦٣]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٦٩، والصحاح للجوهري ٥٥٩/٢، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٧٥، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٦٢، والمزهر للسيوطي ٣١٢/١، وتاج العروس للزبيدي ٣٦٧/٩، ومحيط المحيط للبستاني ص٩٦١. قلتُ: وما زالت العامَّة في عصري تنطق هذا الفعل ونظائره بالواو فيما أسمع.

([٢٥٦٤]) انظر: المخصص لابن سيده ٥٤/٤، والاقتضاب للبطليوسي ١٧١/٢، والمدخل للخمي ص٥٩، والمصباح للفيومي ص٩، والنَّشر لابن الجزري ٢٦٥/١، والتاج للزبيدي ٣٦٧/٩، والجاسوس للشدياق ص٥٦٧.

([٢٥٦٥]) البقرة : ٢٢٥ ، والمائدة : ٨٩ . وقراءة ورش في السبعة لابن مجاهد ص١٣٢، وحجَّة القراءات لابن زنجلة ص٨٤، والنَّشر لابن الجزري ٢٦٥/١، وفريدة الدهر لمحمد إبراهيم سالم ٢٧٤/٢.

([٢٥٦٦]) المدخل إلى تقويم اللسان ص٥٩ . وقول ابن مكي في تثقيف اللسان ص٧٥ .

([٢٥٦٧]) فاطر : ٤٥ .

([٢٥٦٨]) تاج العروس ٣٦٧/٩ . وقول الفيروزآباديِّ في القاموس ٤٨٦/١، وقول الفيوميِّ في المصباح ص٩.

آخَذَ[٢٥٦٩]، ومنه قول ابن قتيبة في باب ما يُهمز من الأفعال والأسماء والعوامُّ تُبدل الهمزة فيه أو تسقطها: ((يُقال: آكَلْتُ فلاناً إذا أَكَلْتُ معه، ولا تقل: وَاكَلْتُه، وآزَيْتُه حَاذَيْتُه، ولا تقل: وَازَيْتُه، وكذلك آجَرْتُه الدَّابَّةَ والدَّارَ، وآخَذْتُه بذنبه، وآمَرْتُه في أَمْري، وآخَيْتُه، وآسَيْتُه بنفسي، وآزَرْتُه على الأمر، أي: أَعَنْتُه وقَوَّيتُه، فأمَّا وَازَرْتُه فصرتُ له وزيراً، وآتَيْتُه على ما يريد، هذا كلُّه العوامُّ تجعل الهمزة فيه واواً))[٢٥٧٠]. ومنه قول ابن مكِّي الصَّقَلِّيِّ وقول الفيروزآباديِّ فيما مرَّ بك.

قلتُ: الصَّواب –والله أعلم– أنَّ هذا الفعل الواويَّ صواب من ثلاثة أوجه؛ الأوَّل: نصَّ على الوجهين كليهما بعض ثقات اللُّغويين المتقدِّمين –كما مرَّ بك– دون تخطئة أحدهما أو التَّزهيد فيه، ومن سمع حجَّة على من لم يسمع؛ فيُقال: آخَذَ يُؤَاخِذُ، ووَاخَذَ يُوَاخِذُ، والفعلان كلاهما بمعنى واحد، فإن قيل: قد يكون بعض المانعين على علم بهذه اللُّغة غير أنَّهم أنكروها لضعفها لا للجهل بها. فالجواب: إن سلَّمنا بضعفها –وهو غير مسلَّم– فدونك قول ابن جني: ((ولا يمنعنك قوة القويِّ من إجازة الضعيف أيضاً))[٢٥٧١]. فالصَّواب على درجات.

والثَّاني: هو من باب إبدال الهمزة واواً في هذا ونظائره، وهو لغة مسموعة في طيِّئ واليَمَن، وممَّا جاء من المسموع قولهم في آخَيْتُ وآسَيْتُ وآمَرْتُ وآجَرْتُ وآكَلْتُ ونحوها من الأفعال: وَاخَيْتُ ووَاسَيْتُ ووَامَرْتُ ووَاجَرْتُ ووَاكَلْتُ[٢٥٧٢]. فإن قيل: ما سُمع في هذا بالواو قليل على لغة مُطَّرحة؛ فلا يُستبدل الواويُّ القليل منهما بالمهموز الشَّائع في لسان العرب. فالجواب: قبول وجه من وجوه الصَّواب لا يعني بالضَّرورة تقديمه على غيره ممَّا هو أصوب منه وأعلى، والواويُّ من هذه الأفعال جاء على الإبدال في لغة من لغات العرب، وهو صواب، وإن كان

([٢٥٦٩]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٧٣، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٦٩، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٧٥، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٤٥٧، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٦٢، والقاموس للفيروزآباديِّ ٤٨٦/١، والمزهر للسيوطي ٣١٢/١، والتاج للزبيدي ٣٦٧/٩.

([٢٥٧٠]) أدب الكاتب ص٣٦٩ .

([٢٥٧١]) الخصائص ٦٠/٣ .

([٢٥٧٢]) للاستزادة انظر: العين للخليل ٣١٩/٤، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٥٣/٧، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٥١٠، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٥٧٤/٢، والمحكم لابن سيده ٧٦/٩، ١٠٤/٩، والمصباح للفيومي ص١٤، وعمدة القاري للعيني ٥٣/١، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٨١/١٠، وتاج العروس للزبيدي ٤٦/١٠، ٣٦٠/١٤، ٤٨/٣٧، وبحوث ومقالات في اللغة لرمضان عبد التواب ص٢٣٢.

غيره أعلى منه وأكثر، والمحاججة هنا في من يجعل هذا الإبدال في دائرة الخطأ، وليس في من يراه صواباً غير أنَّ غيره أعلى منه وأَولى، قال ابن جني في من استعمل بعض اللُّغات القليلة: ((يتخيَّر ما هو أقوى وأشيع منها إلا أنَّ إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين...، وكيف تصرَّفت الحال، فالنَّاطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه))[٢٥٧٣].

والثَّالث: من المواضع القياسيَّة التي يصح فيها إبدال الهمزة واواً أن تكون الهمزة مفتوحة بعد ضمٍّ؛ فتُبدل الهمزة واواً[٢٥٧٤]، وفي هذه المسألة مضارع آخَذَهُ: يُؤَاخِذُهُ، فهمزة المضارع مفتوحة بعد حرف مضموم؛ فيجوز قياساً إبدال الهمزة واواً على يُوَاخِذُ؛ فيُلحق الماضي بمضارعه الواويِّ؛ فيكون على وَاخَذَ تبعاً لمضارعه، ومنه قول الخليل: ((وأهل اليَمَن يقولون: وَاتَيْتُ ووَاسَيْتُ ووَاكَلْتُ ونحو ذلك، ووَامَرْتُ من آمَرْتُ، وإنَّما يجعلونها واواً على تخفيف الهمزة في يُؤَاكِلُ ويُؤَامِرُ))[٢٥٧٥]. ومنه أيضاً قول ابن فارس: ((وما جاء من نحو آسَيْتُ وآكَلْتُ وآمَرْتُ وآخَيْتُ، إنَّما يجعلونها واواً على تخفيف الهمزة في يُوَاكِلُ ويُوَامِرُ ونحو ذلك))[٢٥٧٦].

فإن قيل: علامَ يكون هذا الفعل الواويُّ مبدلاً من المهموز ولا يكون لغة مستقلَّة في المسموع؟ فالجواب: اختلف أهل الصَّنعة في هذه المسألة؛ فذهب بعضهم إلى أنَّ الأكثر استعمالاً وتصرُّفاً منها في المسموع أصلٌ، وما دونه في المسموع من جنسه مبدل منه[٢٥٧٧]، وذهب آخرون إلى أنَّ كل مسموع أصلٌ منفردٌ في ذاته، وليس مبدلاً من غيره ولا منقلباً[٢٥٧٨]، وكيف تصرَّفت الحال فالفعل الواويُّ على وَاخَذَ يُوَاخِذُ مُواخَذَةً صواب من أيِّ وجه أخذتَ به.

المسألة الثانية عشرة :

([٢٥٧٣]) انظر: الخصائص ١٢/٢ .

([٢٥٧٤]) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٥٧٣/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٣٢/٣ .

([٢٥٧٥]) العين ١٤٧/٨ .

([٢٥٧٦]) انظر: مقاييس اللغة ٥١/١ .

([٢٥٧٧]) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٢٠٩/١، والممتع لابن عصفور ٦١٧/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٠٣/٣.

([٢٥٧٨]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣١٣، والمزهر للسيوطي ٤٧٤/١، ٤٨١/١.

((الجُنْبُذَة، بالضَّمِّ: ما ارتفعَ من الشَّيء واستدارَ كالقُبَّة، قال يعقوب: والعامَّة تقول: جُنْبَذَة، بفتح الباء[٢٥٧٩]))[٢٥٨٠].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه ضبط باء الجُنْبُذَة عن العرب؛ فقد ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ باء هذا اللَّفظ مضمومة ليس غير، ونسب بعضهم فتحها إلى بعض العوامِّ[٢٥٨١]، وأجاز آخرون فتحها على الجُنْبَذَة، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ لفظ المسألة قد جاء بباء مفتوحة، وهو لغة عن العرب في ضمِّها[٢٥٨٢]، ومن ذلك قول الصَّغانيِّ فيما تفرَّد به أبو حاتم السِّجستانيُّ: ((الجَنْبَذَة: القُبَّة، لغة في الجُنْبُذَة))[٢٥٨٣]. ومنه أيضاً قول الزَّبيديِّ في معرض شرحه قول الفيروزآباديِّ: ((والجُنْبُذَةُ، وقد تُفتَح الباءُ، أي مع ضمِّ الجيم على كلِّ حال....، قلتُ: وهو فارسيٌّ مُعَرَّب))[٢٥٨٤].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ الصواب في لفظ المسألة بضمِّ الباء، ومن الخطأ فتحها[٢٥٨٥]، ومنه قول ابن قتيبة في معرض تصحيحه بعض الأخطاء الشَّائعة في باب ما جاء

([٢٥٧٩]) انظر: الصحاح للجوهري ٥٦١/٢. وقول ابن السكيت في إصلاح المنطق ص١٦٨.

([٢٥٨٠]) ٤٨٢/٣ .

([٢٥٨١]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٦٨، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٩٤، والدلائل للسَّرَقُسْطيِّ ٢٨٧/١، والصحاح للجوهري ٥٦١/٢، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢٤٠، وعمدة القاري للعيني ٤٦/٤، ومرقاة المفاتيح للقاري ٣٧٧١/٩، والتاج للزبيدي ٣٨١/٩.

([٢٥٨٢]) انظر: الشَّوارد للصغانيِّ ص٥١، والقاموس للفيروزآباديِّ ٤٨٨/١، والتاج للزبيديِّ ٣٨١/٩، وتكملة المعاجم العربية لدوزي ٣٠٠/٢.

([٢٥٨٣]) الشَّوارد ص٥١، ونصَّ فيه الصَّغانيُّ على أنَّه أخذ ما تفرَّد به أبو حاتم من كتابه ((المُفْسَد والمُزَال عن جهته من كلام العرب)). ومنه هذا القول، وقد مرَّ بك في التمهيد أنَّ لأبي حاتم عناية بالعاميِّ، وله مصنَّف فيه.

قلتُ: ضُبط حرف الجيم في المطبوع بالفتح، وقد يكون الصَّواب أنَّه في قول أبي حاتم بالضَّمِّ، وهو الأقرب؛ لأنَّ مَن أجاز فتح الباء ضبط حرف الجيم مضموماً ليس غير، ولم أقف على من نصَّ على فتحها، والله أعلم.

([٢٥٨٤]) تاج العروس ٣٨١/٩ .

([٢٥٨٥]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٩٤، والقاموس للفيروزآبادي ٤٨٨/١، والتاج للزبيدي ٣٨١/٩، وتكملة المعاجم العربية لدوزي ٣٠٠/٢.

مضموماً والعامَّة تفتحه: ((وهي الجُنْبُذَةُ، بضمِّ الباء، والعامَّة تفتحها، وهي ما ارتفع من الشَّيء))[٢٥٨٦]. ومنه أيضاً قول الفيروزآباديِّ: ((والجُنْبُذَة، وقد تُفتح الباء، أو هو لحنٌ: كالقُبَّة))[٢٥٨٧].

قلتُ: الشَّائع فيما وقفتُ عليه أن يُقال اللَّفظ بضمِّ الباء، ولم يُنازع في هذا الوجه أحد؛ فهو الأَولى بالاتِّباع، أمَّا استعماله بفتح الباء فهو صواب من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّ جمعاً من ثقات اللُّغويين المتقدِّمين والمتأخرين ذكروا هذا الوجه، ومَن سمع حجَّة على مَن لم يسمع، فإن قيل: لم يأتِ ذلك إلا عن أبي حاتم فيما تفرَّد به، وقد ذكر أنَّه بفتح الجيم، ولم يَنقل عنه إلا متأخِّر، وهو الصَّغانيُّ. فالجواب من ثلاثة أوجه؛ الأوَّل: أبو حاتم من أعلام اللُّغة وثقات الرُّواة، وقد أخذ عن أبي زيد وأبي عُبيدة والأصمعيِّ، وكانت له عناية بالنَّوادر والغريب، وأوصى أبو زيد -عندما سُئل- بأن تُقرأ اللُّغة بعده على أبي حاتم[٢٥٨٨]؛ فهو ثقة ثبت، وإن تفرَّد برواية. والثاني: جاء في مطبوع الشَّوارد للصغانيِّ بفتح الجيم، وقد ذكرتُ لك أنَّ الأقرب -فيما أرى- أنَّه خطأ في المطبوع؛ لأنَّ مَن أجاز فتح الباء ضبط الجيم بالضَّمِّ. والثالث: عدم مجيء قول أبي حاتم إلا عن الصَّغانيِّ المتأخر عنه ليس حجَّة في التَّشكيك بنقل الصغانيِّ؛ فهو إمام اللُّغة في زمانه ومعروف بسعة علمه واطِّلاعه[٢٥٨٩]، ونصَّ على أنَّه نقله من كتاب من كُتب أبي حاتم.

والآخر أنَّ الجُنْبُذَة من المعرَّب، والعرب تتوسَّع في تعريب الأعجميِّ على أكثر من وجه؛ فلا يَحْفِلون به كما يَحْفِلون بالأصيل، قال ابن خالَوَيْهِ: ((وقد عَرَّفْتُكَ اتساع العرب في الأسماء الأعجميَّة إذا عَرَّبَتْها))[٢٥٩٠]. وقال ابن جنِّي في غيره: ((يجب أن يكون من تحريف العرب الكلمَ الأعجميَّ؛ لأنه ليس من لغتها؛ فتُقِل الحَفْلَ به، وقد ذكرنا مثله))[٢٥٩١]. وقال

([٢٥٨٦]) أدب الكاتب ص٣٩٤ .

([٢٥٨٧]) القاموس ٤٨٨/١ .

([٢٥٨٨]) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي ص٩٤، ومعجم الأدباء للحموي ١٤٠٦/٣، وإنباه الرواة للقفطي ٥٨/٢.

([٢٥٨٩]) انظر: معجم الأدباء للحموي ١٠١٥/٣، والوافي بالوفيات للصفدي ١٥٠/١٢، وبغية الوعاة للسيوطي ٥١٩/١.

([٢٥٩٠]) الحجة في القراءات السبع ص٨٩ .

([٢٥٩١]) المحتسب ٢٢٥/٢ .

أبو حيَّان في غيره: ((وقد تصرَّفت فيه العربُ على عادتها في تغيير الأسماء الأعجميَّة حتى بلغتْ فيه إلى ثلاث عشرة لغة))[٢٥٩٢]. فمِن مجموع الوجهين لا تسوغ تخطئة الجُنْبَذَة، وإن كان بضمِّ الباء أَولى.

المسألة الثالثة عشرة :

((وآجَرْتُهُ الدَّارَ: أَكْرَيْتُها، والعامَّة تقول: وَاجَرْتُهُ[٢٥٩٣]))[٢٥٩٤].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه استعمال هذا الفعل؛ فمِن أهل العربيَّة مَن يرى أنَّه فعل مهموز على لفظ آجَرَ، ونسب بعضهم استعماله بالواو على لفظ وَاجَرَ إلى بعض العوامِّ[٢٥٩٥]، ومنهم مَن أجاز الوجهين بالهمز والواو، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّ استعمال هذا الفعل ونظائره بالواو صواب؛ لأنَّه ممَّا سُمع عن العرب في مهموزه[٢٥٩٦]، ومنه قول ابن السِّكِّيت: ((ويُقال: آخَيْتُ الرَّجلَ ووَاخيْتُه، يقلبون الهمزة واواً، كما يُقال: آسَيْتُه ووَاسَيْتُه. قال أبو العبَّاس: قال الكسائيُّ والفرَّاء: وَامَرْتُهُ وآمَرْتُهُ، ووَاخَيْتُهُ وآخَيْتُهُ، وآجَرْتُهُ ووَاجَرْتُهُ، ووَاسَيْتُهُ وآسَيْتُهُ، ووَاكَلْتُهُ وآكَلْتُهُ))[٢٥٩٧]. ومنه أيضاً قول ابن هشام اللَّخميِّ في معرِض ردِّه على تخطئة ابن مكِّي الصَّقَلِّيِّ: ((وقوله: ويقولون: واسَيْتُكَ بمالي، ووَاكَلْتُ فلاناً، ووَازَيْتُه، ووَاجَرْتُ دابَّتي، ووَاخَذْتُه بذنبه، ووَاتَيْتُهُ على ما يُريد. والصَّواب: آسَيْتُكَ بمالي، وآكَلْتُ فلاناً، وآزَيْتُه إذا جلستُ بإزائه، وآجَرْتُ دابَّتي، وآخَذْتُه بذَنْبِه، وآتَيْتُكَ على ما تُريد. قال الرَّادُّ: هذا الذي قاله هو القياس، وقد جاء بالواو،

([٢٥٩٢]) البحر المحيط ٥٠٩/١ .

([٢٥٩٣]) انظر: الصحاح للجوهري ٥٧٦/٢ .

([٢٥٩٤]) ١١/٤. قلتُ: جاء في مطبوع لسان العرب ((والعامَّة تقول: وَأَجَرْتُهُ))، بالهمز، وهو خطأ، والصواب ما أثبتُه؛ لأنَّ الكلام للجوهريِّ، والمثبت في الصحاح على ما ذكرتُ لك بالواو، وليس بالهمز.

([٢٥٩٥]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٦٩، والصحاح للجوهري ٥٧٦/٢، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٧٥، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٦٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٥٨٣، والتاج للزبيدي ٣٠/١٠.

قلتُ: وما زالت العامَّة من أهلي في هذا العصر تنطق هذا الفعل ونظائره بالواو فيما أسمع.

([٢٥٩٦]) انظر: الألفاظ لابن السكيت ص٣٤٠، والمدخل للخمي ص٥٩، والمُغَرِّب للمُطَرِّزي ص٢٠، وتحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص٢١٩.

([٢٥٩٧]) الألفاظ ص٣٤٠. وأبو العبَّاس هو ثعلب راوي كتاب الألفاظ لابن السكيت.

حكى الأخفشُ: آخَذْتُه بذَنْبِه ووَاخَذْتُه، وقد قرأ ورشٌ: ﴿لا يُوَاخِذُكُمُ اللهُ﴾[٢٥٩٨]. وكذلك آكَلْتُه ووَاكَلْتُه، وآخَيْتُه ووَاخَيْتُه، وآمَرْتُه ووَامَرْتُه، وعلى هذا مجرى الباقي))[٢٥٩٩].

المانعون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّ الصواب في هذا الفعل ونظائره أن يكون بالهمز، ومن الخطأ استعمال ذلك بالواو[٢٦٠٠]، قال ابن قتيبة في باب ما يُهمز من الأفعال والأسماء والعوامُّ تُبدل الهمزة فيه أو تسقطها: ((يُقال: آكَلْتُ فلاناً إذا أَكَلْتُ معه، ولا تقل: وَاكَلْتُه، وآزَيْتُه حَاذَيْتُه، ولا تقل: وَازَيْتُه، وكذلك آجَرْتُه الدَّابَّةَ والدَّارَ....، هذا كلُّه العوامُّ تجعل الهمزة فيه واواً))[٢٦٠١]. ومنه أيضاً قول ابن مكِّي الصَّقَلِّيِّ فيما مرَّ بك.

قلتُ: هذه المسألة كأختها المسألة الحادية عشرة من هذا المبحث؛ فالصَّواب في هذا الفعل ونظائره –والله أعلم– أنَّ الواويَّ منه صواب من مجموع ثلاثة أوجه، أذكرها باختصار يُغني عن التَّطويل الواقع في أختها السابقة؛ الأوَّل: نصَّ على الوجهين كليهما بعض ثقات أهل العربيَّة المتقدِّمين –كما مرَّ بك– دون تخطئة أحدهما أو التَّزهيد فيه، ومن سمع حجَّة على من لم يسمع؛ فيُقال: آجَرَ يُؤَاجِرُ، ووَاجَرَ يُوَاجِرُ، والفعلان كلاهما بمعنى واحد. والثَّاني: هو من باب إبدال الهمزة واواً في هذا ونظائره، وهو لغة مسموعة في طيِّئ واليَمَن، وممَّا جاء من المسموع على هذه اللُّغة قولهم في آخَيْتُ وآسَيْتُ وآمَرْتُ وآكَلْتُ ونحوها من الأفعال: وَاخَيْتُ ووَاسَيْتُ ووَامَرْتُ ووَاكَلْتُ[٢٦٠٢]. والثَّالث: من المواضع القياسيَّة التي يصح فيها إبدال الهمزة واواً أن تكون الهمزة مفتوحة بعد ضمٍّ؛ فتُبدل الهمزة واواً[٢٦٠٣]، وفي هذه المسألة مضارع

([٢٥٩٨]) البقرة : ٢٢٥ ، والمائدة : ٨٩. وقراءة ورش في السبعة لابن مجاهد ص١٣٢، والنَّشر لابن الجزري ٢٦٥/١.

([٢٥٩٩]) المدخل إلى تقويم اللسان ص٥٩ . وقول ابن مكي في تثقيف اللسان ص٧٥ .

([٢٦٠٠]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٦٩، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٧٥، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٦٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٥٨٣.

([٢٦٠١]) أدب الكاتب ص٣٦٩ .

([٢٦٠٢]) للاستزادة انظر: العين للخليل ٣١٩/٤، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٥٣/٧، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٥١٠، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٥٧٤/٢، والمحكم لابن سيده ٧٦/٩، ١٠٤/٩، والمصباح للفيومي ص١٤، وعمدة القاري للعيني ٥٣/١، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٨١/١٠، وتاج العروس للزبيدي ٤٦/١٠، ٣٦٠/١٤، ٤٨/٣٧، وبحوث ومقالات في اللغة لرمضان عبد التواب ص٢٣٢.

([٢٦٠٣]) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٥٧٣/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٣٢/٣ .

آجَرَ: يُؤَاجِرُ؛ فيجوز قياساً إبدال الهمزة واواً على يُوَاجِرُ؛ فيُلحق الماضي بمضارعه الواويِّ؛ فيكون على وَاجَرَ تبعاً لمضارعه، وقد خُرِّج بعضها على ذلك[٢٦٠٤]. وكيف تصرَّفت الحال فالواويُّ من هذه الأفعال المهموزة صواب من ثلاثة أوجه يتقوَّى بعضها ببعض.

المسألة الرابعة عشرة :

((أَصَرَ الشَّيءَ يَأْصِرُهُ أَصْراً: حَبَسَهُ...، والموضع مَأْصِرٌ ومَأْصَرٌ، والجمع مَآصِرُ، والعامَّة تقول: مَعَاصِرُ[٢٦٠٥]))[٢٦٠٦].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه جمع لفظ المَأْصر -بكسر الصَّاد وفتحها- على المَآصِر للمَحَابِس، وهي مسألة تتعلَّق بالجانبين اللَّفظيِّ والدَّلاليِّ، وقد نسب بعض اللُّغويين استعمالها على المَعَاصِر إلى بعض العوامِّ[٢٦٠٧]، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول أحد من اللُّغويين أجاز فيه صراحة استعمال لفظ المَعَاصِرِ -بالعين- في موضع المَآصِرِ -بالهمز- لمعنى المَحَابِسِ، ولذلك وجه من العربيَّة يأتيك في موضعه.

المانعون :

لم أقف على قول يُخطِّئ صراحة استعمال المَعَاصِر في موضع المَآصِرِ، إنَّما يُؤخذ ذلك من دلالة مفهوم بعض أقوالهم عندما ينصُّون على المهموز، وينسبون العينيَّ منهما إلى العوامِّ.

قلتُ: هذه المسألة ليست مشهورة في مسائل التَّصويب اللُّغويِّ، والأصل فيها المَأْصِرُ مهموزاً، ويُجمع على مَآصِر للمَحَابِس، وهذا الشَّائع في اللُّغة[٢٦٠٨]؛ فهو الأعلى والأَولى بالاتِّباع، أمَّا استعمال المَعَاصِر للمعنى نفسه فهو صواب من وجهين يتقوَّى أحدهما بالآخر، أحدهما لفظيٌّ، وهو أنَّ هذا من باب إبدال الهمزة عيناً لتقاربهما، ومنه عَنْعَنَة تَميم، وجاء على

([٢٦٠٤]) انظر: العين للخليل ١٤٧/٨، ومقاييس اللغة لابن فارس ٥١/١ .

([٢٦٠٥]) انظر: الصحاح للجوهري ٥٧٩/٢ .

([٢٦٠٦]) انظر: ٢٣/٤ .

([٢٦٠٧]) انظر: الصحاح للجوهري ٥٧٩/٢، والقاموس للفيروزآبادي ٧/٢، والتاج للزبيدي ٥٩/١٠.

([٢٦٠٨]) انظر: العين للخليل ١٤٧/٧، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٥٤/٢، والتهذيب للأزهري ١٦٣/١٢، ومقاييس اللغة لابن فارس ١١١/١، والمحكم لابن سيده ٣٥١/٨، والتاج للزبيدي ٥٩/١٠، والمعجم الوسيط ١٩/١.

ذلك بعض المسموع شعراً ونثراً، ومنه: أَنَّ وعَنَّ، والمُؤْتَلِي والمُعْتَلِي للمُبْطِئ[٢٦٠٩]. والآخر دلاليٌّ، وهو أنَّ العَصْرَ كالأَصْرِ يدلُّ في اللُّغة على الحَبْس والمنع[٢٦١٠]؛ فالمَعْصِر كالمَأْصِر لموضع الحَبْس والمنع، ويُجمعان على وزن واحد: مَعَاصِرُ ومَآصِرُ؛ فهما في الصِّيغة والدَّلالة من باب واحد.

المسألة الخامسة عشرة :

((والثَّجِيْرُ: ثُفْلُ كلِّ شيءٍ يُعْصَر، والعامَّة تقوله بالتَّاء[٢٦١١]))[٢٦١٢].

نقل ابن منظور هذا المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه ضبط لفظ الثَّجِيْر المسموع عن العرب بالثَّاء للثُّفْل والمتبقِّي ممَّا يُعصر، وقد خطَّأ جمع من أهل العربيَّة استعماله بالتَّاء؛ لأنَّه لم يُسمع إلا بالثَّاء، ونسب بعضهم استعماله على التَّجِيْر إلى بعض العوامِّ[٢٦١٣]، وإليك البيان.

المُجيزون :

لم أقف على قول أحد من أهل العربيَّة أجاز فيه استعمال لفظ التَّجِيْر -بالتَّاء- في موضع لفظ الثَّجِيْر -بالثَّاء- للثُّفْل والمتبقِّي ممَّا يُعصر، إنَّما وقع هذا اللَّفظ بين الإهمال جملة وتفصيلاً أو التَّخطئة من دلالة قول بعضهم منطوقاً أو مفهوماً.

المانعون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّ استعمال التَّجِيْر -بالتَّاء- خطأ لم يُسمع عن العرب في هذا الموضع[٢٦١٤]، ومنه قول ابن السِّكِّيت: ((وتقول: هو الثَّجِيْرُ. لا تقلها بالتَّاء))[٢٦١٥].

([٢٦٠٩]) انظر: الإبدال لابن السكيت ص٨٤، والإبدال لأبي الطيب ٥٥٢/٢، والخصائص لابن جني ١١/٢.

([٢٦١٠]) انظر: التهذيب للأزهري ١١/٢، والمحكم لابن سيده ٤٣٠/١، والتاج للزبيدي ٦١/١٣.

([٢٦١١]) انظر: الصحاح للجوهري ٦٠٤/٢ .

([٢٦١٢]) ١٠٠/٤-١٠١. والثُّفْل: العُصَارَة .

([٢٦١٣]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٥، والجمهرة لابن دريد ٤١٤/١، والبارع للقالي ص٦٦٧، والصحاح للجوهري ٦٠٤/٢، والمعرَّب للجواليقي ص٢٢٨، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٨٩، وتصحيح التصحيف للصفدي ص١٨٠، والمصباح للفيومي ص٤٦، والتاج للزبيدي ٣١٣/١٠.

([٢٦١٤]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٨٢، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٥، وتهذيب إصلاح المنطق للحريري ص٣٦١، ودرَّة الغوَّاص للحريري ص٦٠، والمعرَّب للجواليقي ص٢٢٨، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٨٩، وتصحيح التصحيف للصفدي ص١٨٠، والمصباح للفيومي ص٤٦.

ومنه أيضاً قول الحريريِّ: ((ونقيض هذين التَّصحيفين قولهم لثُفْلِ ما يُعْصَر: تَجِيْرٌ، بإعجام اثنتين من فوق، وهو بالثَّاء المعجمة بثلاث))[٢٦١٦].

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ استعمال التَّجِيْرِ في موضع الثَّجِيْرِ خطأ محض ليس له من المسموع دليل، وليس عليه من وجوه العربيَّة تأويل، والتَّخطئة من وجهين؛ أحدهما أنَّ السَّائر في كتب اللغة -ممَّا وقفتُ عليه- استعماله بالثَّاء ليس غير، وأُهمل استعماله بالتَّاء، ولم تذكره هذه المظانُّ، ولو على ضعف[٢٦١٧]. والآخر أنَّ جمعاً من ثقات اللُّغويين -كما مرَّ بك- نصُّوا على تخطئة التَّجِير، ولم يُنازعهم أحد فيها، ولم أجد ما يدعو إلى منازعتهم في تخطئتهم.

فإن قيل: يُحمل هذا على إبدال الثَّاء تاء في لغة أهل خيبر، وجاء عليها قول السَّمَوْأَل:

وَأَتَـانِـيْ اليَـقِـيْنُ أَنِّـيْ إِذَا مَـا مُـتُّ أَوْ رَمَّ أَعْـظُمِـيْ مَبْعُـوْثُ

يَـنْفَعُ الطَّيِّبُ القَلِيْلُ مِنَ الرِّزْ قِ ولَا يَنْفَعُ الكَثِيْرُ الخَبِيْثُ[٢٦١٨]

فالجواب: لا يستقيم هذا التَّأويل؛ لأنَّ هذا الإبدال ليس مطَّرداً في لسانهم في كلِّ لفظ ثائيٍّ؛ فأهل خيبر لا يُبدلون الثَّاء تاء بإطلاق، إنَّما وقع ذلك في لسانهم في ألفاظ معدودة مسموعة، ومنه التُّوْمُ في الثُّوْم؛ فلا يصحُّ حمل غيرها عليها بحجَّة أنَّ لغة خيبر إبدال الثَّاء تاء، والدَّليل أنَّ الشاعر نفسه في البيت السَّابق استعمل الكَثِيْر بالثَّاء، ولم يُبدلها تاء على الكَتِيْر، وممَّا يُروى في ذلك أنَّ الخليل قال للأصمعيِّ: لِمَ قال: الخَبِيْثُ؟ فقال: هذه لغتهم، يجعلون مكان الثَّاء تاء، فقال الخليل: فلِمَ جعل الكَثِيْر بالثَّاء؟ فسكت الأصمعيُّ[٢٦١٩].

وقد ذُكر أنَّ هذا من باب التَّصحيف، والصواب فيه بالثَّاء، قال الأزهريُّ: ((قلتُ: أظنُّ الخَبِيْتَ تصحيفاً لأنَّ الشَّيء الحقير الرَّديء إنَّما يُقال له: الخَتِيْت، بتاءين، وهو بمعنى

([٢٦١٥]) إصلاح المنطق ص٢٨٢ .

([٢٦١٦]) درَّة الغوَّاص ص٦٠ .

([٢٦١٧]) انظر: العين للخليل ٩٧/٦، وغريب الحديث لأبي عُبيد ٣٠٠/٤، والتقفية للبندنيجي ص٤١٠، وديوان الأدب للفارابي ٤٠٤/١، والتهذيب للأزهري ١٥/١١، ومجمل اللغة لابن فارس ص١٥٦، والتلخيص للعسكري ص٣١٢، والغريبين للهروي ٢٧٤/١، والمحكم لابن سيده ٣٦٨/٧، وأساس البلاغة للزمخشري ١٠٥/١، وشمس العلوم للحميري ٨١٩/٢، والنهاية لابن الأثير ٢٠٧/١، والقاموس للفيروزآباديِّ ٣١/٢، والمعجم الوسيط ٩٤/١.

([٢٦١٨])انظر: ديوانه ص٢٦. والمبعوث والخبيث -بالثَّاء- لغة في المبعوث والخبيث في لسان أهل خيبر، والسَّموأل منهم. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٣٢/١، والمحكم لابن سيده ١٥٥/٥، والتاج للزبيدي ٥٠٣/٤.

([٢٦١٩]) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٣٢/١، والمحكم لابن سيده ١٥٤/٥، والتاج للزبيدي ٥٠٣/٤.

الخسيس، فصحَّفه، وجعله خَبِيْتاً))[٢٦٢٠]. ولا أرى هذا الوجه حجَّة على المُعترض؛ لأنَّ المسموع عنهم بالتَّاء في موضع الثَّاء في أكثر من لفظ؛ فلا يصحُّ حملها كلِّها على التَّصحيف. وذُكر أيضاً أنَّ الشَّاعر أبدل الثَّاء تاء للقافية التَّائيَّة، وليس من باب إبدال ثاء بعض الألفاظ تاء في السَّعة[٢٦٢١]، وهذا الوجه أيضاً لا يصحُّ حجَّة على المُعترض؛ لأنَّ بعض الألفاظ في لسان خيبر -كما مرَّ بك- جاءت تائيَّة دون نظر إلى الشِّعر؛ والخلاصة أنَّ التَّجِيْرَ للثَّجِيْرِ خطأ محض.

المسألة السَّادسة عشرة :

((وقد عَيَّرَهُ الأمرَ[٢٦٢٢]....، والعامَّة تقول: عَيَّرَه بكذا[٢٦٢٣]))[٢٦٢٤].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه تعدِّي الفعل عَيَّرَ في تركيبه؛ فمن أهل العربيَّة مَن يرى أنَّ هذا الفعل يتعدَّى إلى مفعوله بنفسه، ونسب بعضهم تعديته بالباء إلى بعض العوامِّ[٢٦٢٥]، وأجاز آخرون الوجهين؛ فيتعدَّى بنفسه، ويتعدَّى بالباء، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّ الفعل عَيَّرَ يتعدَّى إلى مفعوله بنفسه، ويتعدَّى إلى مفعوله أيضاً بالباء، وقد جاء عليه المسموع من كلام الفصحاء شعراً ونثراً؛ فصحَّ الاستعمال[٢٦٢٦]،

([٢٦٢٠]) تهذيب اللغة ١٣٦/٧ .

([٢٦٢١]) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٣٢/١، والتَّكملة للصغاني ٣١٠/١، والتاج للزبيدي ٥٠٤/٤.

([٢٦٢٢]) انظر: المحكم لابن سيده ٢٣٧/٢ .

([٢٦٢٣]) انظر: الصحاح للجوهري ٧٦٤/٢. ونصُّ قوله من الصحاح: ((عَيَّرَهُ كذا، من التَّعْيِير، والعامَّة تقول: عَيَّرَه بكذا)).

([٢٦٢٤]) ٦٢٥/٤ .

([٢٦٢٥]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٢٠، والصحاح للجوهري ٧٦٤/٢، وعمدة القاري للعيني ١٣٧/١٠، والتاج للزبيدي ١٧٨/١٣، وشرح الشواهد الشعرية لمحمد حسن شرَّاب ١٩٧/٢، ومعجم الأصول الفصيحة للعبودي ٣٩٦/٩، ومعجم الأخطاء الشائعة للعدناني ص١٨٣.

([٢٦٢٦]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٩٦، والجليس الصالح للجريري ص٢٢، والبصائر للتوحيدي ٦٠/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ص٨٣، والاقتضاب للبطليوسي ١٠٩/١، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص٢٢٢، وأمالي ابن الشجري ١٣٨/١، وحواشي ابن بري على درة الغواص ص١٥٦، والمصباح للفيومي

ومنه قول ابن السِّكِّيت: ((وقد عيَّرْتُهُ بذنبه تعييراً))[٢٦٢٧]. ومنه أيضاً قول ابن برِّي في معرِض إجازته تعدِّي هذا الفعل بالباء: ((قد جاء ذلك في شعر الفصحاء من العرب، قال عَدِيُّ بن زَيْد[٢٦٢٨]:

أَيُّهَا الشَّامِتُ المُعَيِّرُ بالدَّهْـ ـرِ أَأَنْتَ المُبَرَّأُ المَوْفُوْرُ[٢٦٢٩]

وقال أيضاً في قصيدة أخرى:

أَيُّهَا الشَّامِتُ المُعَيِّرُ بالشَّيْـ ـبِ أَقِلَّنْ بالشَّبَابِ افْتِخَارا[٢٦٣٠]

وقال الصَّلَتَانُ[٢٦٣١] يهجو جريراً:

أَعَيَّرْتَنَا بِالنَّخْلِ أَنْ كَانَ مَالَنَا لَوَدَّ أَبُوْكَ الكَلْبُ لَوْ كَانَ ذَا نَخْلِ[٢٦٣٢]))[٢٦٣٣].

المانعون :

ص٢٢٧، وخزانة الأدب للبغدادي ٥٣١/٦، والتاج للزبيدي ١٧٨/١٣، والمعجم الوسيط ٦٣٩/٢، ومعجم الأصول الفصيحة للعبودي ٣٩٦/٩، ومعجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر ٥٥٤/١، ومعجم الأخطاء للعدناني ص١٨٣.

([٢٦٢٧]) إصلاح المنطق ص٢٩٦ .

([٢٦٢٨]) هو عَدِيُّ بن زَيْد العِبَاديُّ التَّميميُّ، شاعر نصرانيٌّ من فحول الشعراء، وهو أوَّل من كتب العربيَّة في ديوان كسرى، سكن الحيرة، وتزوَّج ابنة النعمان بن المنذر، ووشى به أعداء له إلى النعمان؛ فسجنه وقتله بالحيرة قبل الإسلام.

انظر: طبقات فحول الشعراء للجمحي ١٣٧/١، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٢٥/١، والأعلام للزركلي ٢٢٠/٤.

([٢٦٢٩]) انظر: ديوانه ص٨٧ .

([٢٦٣٠]) انظر: ديوانه ص١٩٩. وهو ممَّا نُسب إليه وإلى غيره في ملحق آخر ديوانه، وقد نُسب أيضاً إلى رؤبة، وجاء في ملحق آخر ديوانه ص١٩١، والمشهور أنَّه لرؤبة. انظر: البصائر للتوحيدي ٢١٥/٤، وأمالي المرتضى ص٥٩٨، وسفر السعادة للسخاوي ٧٠٠/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٥/١، ومعاهد التنصيص لأبي الفتح العباسي ١٨/١، وخزانة الأدب للبغدادي ٩٢/١.

([٢٦٣١]) هو قُثَم بن خَبيئة، وهو من عبد القَيْس، كانت بينه وبين جرير والفرزدق مساجلات شعريَّة، ولم يبلغ مبلغهما، وقد فضَّل شعر جرير على شعر الفرزدق، لم أقف على سنة وفاته غير أنَّه مات في حدود سنة ثمانين من الهجرة.

انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٥٠٠/١، والمؤتلف والمختلف للآمدي ص١٨٦، والأعلام للزركلي ١٩٠/٥.

([٢٦٣٢]) وقد نُسب إليه أيضاً –وهو المشهور– في طبقات فحول الشعراء للجمحي ٤٠٥/٢، وجمهرة الأمثال للعسكري ٢٦٥/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ١٧٨/٢. ونُسب إلى خُلَيْد عَيْنَيْن يهجو جريراً في الحيوان للجاحظ ١٧٥/١.

([٢٦٣٣]) حواشي ابن بري على درة الغواص ص١٥٩ .

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ استعمال الفعل عَيَّرَ متعدِّياً إلى مفعوله بالباء خطأ، إنَّما الصَّواب الذي جاء عن فصحاء العرب أن يتعدَّى هذا الفعل بنفسه[٢٦٣٤]، ومن ذلك قول ابن قتيبة في باب ما يُعدَّى بحرف صفة أو بغيره والعامَّة لا تعدِّيه أو لا يُعدَّى والعامَّة تعدِّيه: ((وتقول: عَيَّرْتُنِي كذا. ولا يُقال: عَيَّرْتُنِي بكذا. قال النَّابغة:

وَعَيَّرَتْنِيْ بَنُوْ ذُبْيَانَ رَهْبَتَهُ وَهَلْ عَلَيَّ بَأَنْ أَخْشَاكَ مِنْ عَارِ[٢٦٣٥]

وقال المُتَلَمِّسُ[٢٦٣٦]:

تُعَيِّرُنِيْ أُمِّيْ رِجَالٌ وَلَنْ تَرَى أَخَا كَرَمٍ إلَّا بِأَنْ يَتَكَرَّمَا[٢٦٣٧]

وقالت لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةُ[٢٦٣٨]:

أَعَيَّرْتَنِيْ دَاءً بِأُمِّكَ مِثْلُهُ وَأَيُّ حَصَانٍ لَا يُقَالُ لَهَا: هَلَا؟[٢٦٣٩]))[٢٦٤٠].

ومن ذلك أيضاً قول الصَّاحب بن عَبَّاد: ((وعَيَّرْتُه كذا، ولا يُقال: بكذا))[٢٦٤١].

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ الفعل عَيَّرَ يتعدَّى إلى مفعوله بنفسه، ويتعدَّى بالباء أيضاً، فإن قيل: كيف يجمع الفعل بين نقيضين؟ فالجواب: إنَّما هذا من باب التَّعدُّد في

([٢٦٣٤]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٢٠، والمحيط لابن عباد ١٤٤/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ص٨١، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٣٩، والقاموس للفيروزآبادي ١٧٧/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٥٣١/٦، والتاج للزبيدي ١٧٨/١٣، وشرح الشواهد الشعرية لمحمد حسن شرَّاب ١٩٧/٢.

([٢٦٣٥]) انظر: ديوانه ص٧٨ .

([٢٦٣٦]) هو جرير بن عبد المسيح أو عبد العُزَّى، خالُ طرفة بن العبد، كان من فحول الشعراء المُقلِّين في زمن الجاهليَّة، نادم عمرو بن هند ملك الحيرة، ثم هجاه؛ فأمر عمرو بن هند عامله في البحرين بقتله، ولم يقدر عليه.
انظر: طبقات فحول الشعراء للجمحي ١٥٥/١، والشعر الشعراء لابن قتيبة ١٧٩/١، والأعلام للزركلي ١١٩/٢.

([٢٦٣٧]) انظر: ديوانه ص١٤ .

([٢٦٣٨]) هي ليلى بنت عبد الله، من بني الأَخْيَل من عُقَيل، كان لها مع تَوْبة بن الحُمَيِّر حبٌّ عفيف، ولها فيه قصيدة رائيَّة رثائيَّة تقطر عاطفة، كانت من أشعر نساء العرب، ولم يُقدَّم عليها إلا الخنساء، ماتت قُرب سنة ثمانين من الهجرة.
انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٤٨/١، وتاريخ الإسلام للذهبي ٨٧٨/٢، والأعلام للزركلي ٢٤٩/٥.

([٢٦٣٩]) انظر: ديوانها ص٦٩ .

([٢٦٤٠]) أدب الكاتب ص٤٢٠ .

([٢٦٤١]) المحيط في اللغة ١٤٤/٢ .

المسموع، ولا ينقض أحدهما الآخر، وليس هذا الفعل بدعاً من أفعال العربيَّة؛ فقد تعدَّت بعض الأفعال إلى مفعولها بنفسها، وتعدَّت أيضاً بواسطة، ومن ذلك نَصَحْتُكَ ونَصَحْتُ لَكَ، وشَكَرْتُكَ وشَكَرْتُ لَكَ، وتَعَلَّقْتُكَ وتَعَلَّقْتُ بِكَ، وجِئْتُكَ وجِئْتُ إليكَ، واسْتَجَبْتُك واسْتَجَبْتُ لَكَ، وكَفَرْتُكَ وكَفَرْتُ بِكَ، واشْتَقْتُكَ واشْتَقْتُ إليكَ، وغيرها كثير[٢٦٤٢].

ولا تُقبل تخطئة استعمال هذا الفعل متعدِّياً إلى مفعوله بالباء لثبوت هذا الوجه عن فصحاء العرب في شواهد كثيرة شعراً ونثراً، ومن سمع حجَّة على من لم يسمع، ومنها ما مرَّ بك، وغيرها في مظانِّها السَّابقة، ومنه قول النبيِّ -صلَّى الله عليه وآله وسلَّم- لأبي ذرٍّ -رضي الله عنه-: ((أَعَيَّرْتَهُ بأُمِّهِ؟ إنَّكَ امرؤ فيك جاهليَّة))[٢٦٤٣]. وقد جاء هذا الاستعمال كثيراً في ألسنة المصنِّفين اللُّغويين المتقدِّمين، قال الجواليقيُّ في ذلك: ((وقد نهى ابن قتيبة عن تعدية عَيَّرْتُ بالباء، واستعمله هو في قوله إنَّ قُريشاً كانت تُعَيَّرُ بأَكْل السَّخِينة، وكذلك عامَّة العلماء ينهون عن الباء في عَيَّرْتُهُ بكذا، ويستعملونه في كلامهم))[٢٦٤٤].

المسألة السَّابعة عشرة :

((والمُرِّيُّ: الذي يُؤْتَدَمُ به، كأنَّه منسوب إلى المَرَارَة، والعامَّة تُخَفِّفُه[٢٦٤٥]))[٢٦٤٦].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه ضبط لفظ المُرِّيِّ في هذا الموضع؛ فقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّه بتشديد الرَّاء والياء، ونسب بعضهم

([٢٦٤٢]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٨١، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٥٢٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٠/١، والمخصص لابن سيده ٢٤٥/٤، واللباب للعكبري ٢٦٧/١، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ٢٠٨٨/٤.

([٢٦٤٣]) انظر: صحيح البخاري برقم ٣٠، وغاية المرام للألباني برقم ٣٠٧ .

([٢٦٤٤]) شرح أدب الكاتب ص٢٢٢. وقول ابن قتيبة في أدب الكاتب ص١٦، وقد فسَّر السَّخينة بالحساء من دقيق. قلتُ: استعمال المخطِّئ ليس حجة عليه للإجازة؛ فقد أمنع شيئاً ثم أقع فيه خطأ؛ فلا يكون وقوعي فيه حجة لإجازته.

([٢٦٤٥]) انظر: الصحاح للجوهري ٨١٤/٢. والمُرِّيُّ ضرب من الإِدَام معروف عند بعض العرب، وهو من المُشَهِّيات في الأكل، وقد يُعمل من اللَّحم المملوح أو السَّمك، ويُخَمِّره بعضهم، ويُتَدَاوى به آخرون من أوجاع الحلق وقروح المعدة، وقد جاء في كلام لأبي الدَّرداء رضي الله عنه، وعدَّه بعضهم من المعرَّب، وعدَّه آخرون من العربيِّ الأصيل. انظر: الحاوي في الطب للرازي ٤١٩/٦، والجامع لمفردات الأغذية والأدوية لابن البيطار ٤٣٦/٤، وعمدة القاري للعيني ١٠٧/٢١، وقصد السبيل للمحبي ٤٦٢/٢، والمعجم الوسيط ٨٦٢/٢.

([٢٦٤٦]) ١٧١/٥.

التَّخفيف إلى بعض العوامِّ[٢٦٤٧]، وخالفهم في هذا الوجه آخرون، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّه المُرِيُّ -بتخفيف الرَّاء- لهذا الإدام المعروف عند بعض العرب المتقدِّمين[٢٦٤٨]، وجمع ابن منظور أقوال بعضهم في مادَّة أخرى بقوله: ((والمُرِيُّ: معروف، قال أبو منصور: لا أدري أعربيٌّ أم دخيل. قال ابن سيده: واشتقَّه أبو عليٍّ[٢٦٤٩] من المَرِيء، فإن كان ذلك فليس من هذا الباب. وقد تقدَّم في مَرَرَ، وذكره الجوهريُّ هناك))[٢٦٥٠]. وذهب آخرون إلى أنَّه المُرْيُ -بتخفيف الرَّاء والياء- لهذا الطَّعام[٢٦٥١]، وهو الضَّبط الشَّائع بين شُرَّاح الحديث والأثر، وقد جاء اللَّفظ نفسه في أَثَر عن أبي الدَّرداء -رضي الله عنه- بهذا الضَّبط[٢٦٥٢].

المانعون :

لم أقف على قول يمنع التَّخفيف صراحة غير أنَّ دلالة مفهوم بعض الأقوال قد يُؤخذ منها المنع، وأصحاب هذا القول في الجُملة -من اللُّغويين وشُرَّاح الحديث- يعتمدون على قول الجوهريِّ في الإشارة إلى منع التَّخفيف[٢٦٥٣]، وحجَّتهم كحجَّة الجوهريِّ في الشَّاهد المسموع:

([٢٦٤٧]) انظر: الصحاح للجوهري ٨١٤/٢، والمجموع المغيث للمديني ١٩٨/٣، والنهاية لابن الأثير ٣١٨/٤، ومصابيح الجامع للدماميني ١٥٤/٩، وعمدة القاري للعيني ١٠٧/٢١، والتاج للزبيدي ١٠٦/١٤.

([٢٦٤٨]) انظر: العين للخليل ٢٩٤/٨، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٠٤/١٥، والمحيط لابن عبَّاد ٢٨٣/١٠، والمحكم لابن سيده ٣١٥/١٠.

([٢٦٤٩]) هو أبو علي الفارسي، وينقل ابن سيده أقوال أبي علي من مصنَّفاته كثيراً، وقد نصَّ على ذلك في مقدمة المحكم.

([٢٦٥٠]) ٢٧٩/١٥ .

([٢٦٥١]) انظر: تثقيف اللسان لابن مكي ص١١٦، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامَّة للجواليقي ص١٢٣، والمدخل للخمي ص١١١، ومصابيح الجامع للدماميني ١٥٤/٩، وفتح الباري لابن حجر ١٨٨/١، وعمدة القاري للعيني ١٠٧/٢١، والتوشيح للسيوطي ٣٤٢٥/٨.

([٢٦٥٢]) انظر: صحيح البخاري بعد حديث ٥٤٩٢، ومختصر صحيح البخاري للألباني برقم ١٢٣٩.

([٢٦٥٣]) انظر: الصحاح للجوهري ٨١٤/٢، والمجموع المغيث للمديني ١٩٨/٣، والنهاية لابن الأثير ٣١٨/٤، ومصابيح الجامع للدماميني ١٥٤/٩، وعمدة القاري للعيني ١٠٧/٢١، والتاج للزبيدي ١٠٦/١٤.

وَأُمُّ مَثْـوَايَ لُبَـاخِيَّـةٌ وَعِنْدَهَا المُرِّيُّ وَالكَامَخُ[٢٦٥٤]

قلتُ: في هذا اللَّفظ أكثر من إشكال في تحرير حكمه؛ فمن ذلك أنَّ المتقدِّمين اختلفوا في ضبطه بنيته -كما مرَّ بك- على ثلاثة أوجه؛ وهي المُرِيُّ والمُرْيُ والمُرِّيُّ. ومنه أيضاً أنَّهم اختلفوا -كما مرَّ بك- في أنَّه أصيل من العربيَّة أو دخيل معرَّب من الأعجميَّة. ومنه أيضاً عدم ظهور مقصد الجوهريِّ صراحة من التَّخفيف المنسوب إلى العوامِّ في هذا اللَّفظ. والذي يظهر لي -والله أعلم- أنَّ أقوى الوجوه وأشهرها بتشديد الرَّاء والياء على المُرِّيِّ، وذلك من وجهين؛ أحدهما أنَّه الوجه الشَّائع في كتب اللُّغة فيما وقفتُ عليه، والآخر أنَّه وجه استشهد له لغويٌّ ثقة من المسموع، ولم يُنازعه فيه أحد، وجاء عليه ضبط بعضهم لحديث أبي الدَّرداء.

فإن قيل: فما حكم استعمال تخفيف الرَّاء أو الياء؟ فالجواب: أمَّا تخفيف الرَّاء بالكسر ليس غير وتشديد الياء فقد حكاه -كما مرَّ بك- لغويُّون ثقات قبل الجوهريِّ وبعده، وإن لم يستشهدوا له؛ فليس كلُّ مسموع له شاهد، إنَّما حكاية الثقات كافية، وأمَّا تخفيف الرَّاء بالسُّكون والياء بعدم التَّشديد فضبطه على هذا الوجه كثير من متقدمي المحدِّثين وبعض اللُّغويين، وأورد بعضهم حديث أبي الدَّرداء شاهداً له، وخالفهم فيه آخرون، وضبطوا حديث أبي الدَّرداء بتشديد الرَّاء والياء على المُرِّيِّ[٢٦٥٥]، وعليه فأَولى الوجوه بالاتِّباع ما ذكره الجوهريُّ، ثمَّ ما ذكره بعض متقدمي اللُّغويين بتخفيف الرَّاء على المُرِيِّ، ثم ما ذكره كثير من المحدِّثين وبعض اللُّغويين بسكون الرَّاء وعدم تشديد الياء، وأظنُّ الجوهريَّ يقصد بالتَّخفيف الوجه الأخير.

المسألة الثَّامنة عشرة :

((تِيْسِيْ: كلمة تُقال عند إرادة إبطال الشَّيء وتكذيبه والتَّكذيب به....، والعامَّة تُغيِّر هذا اللَّفظ، وتقول: طِيْزِيْ. تُبدل من التَّاء طاء، ومن السِّين زياً لتقارب ما بين هذه الحروف من المخارج[٢٦٥٦]))[٢٦٥٧].

([٢٦٥٤]) لم أقف على قائله، وهو في الصحاح للجوهري ٨١٤/٢، ولم أقف على الشاهد عند غيره من اللُّغويين المتقدِّمين. وأبو مَثْوَى الإنسان وأُمُّه: صاحب منزله وصاحبته. واللُّباخِيَّة: المرأة تامَّة الخَلْق. والكَامَخُ: ضربٌ من الطَّعام يُؤتدم به، وهو معرَّب. انظر: الصحاح ٤٣٠/١، ٢٢٩٦/٦.

([٢٦٥٥]) انظر: المجموع المغيث للمديني ١٩٨/٣، والنهاية لابن الأثير ٣١٨/٤، وفتح الباري لابن حجر ٦١٨/٩.

([٢٦٥٦]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٣/١٣. وجاء قريب منه في النهاية لابن الأثير ٢٠٢/١، وأصل القول في التَّهذيب

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في ضبط هذا اللَّفظ الدَّالِّ على إنكار الشَّيء وتكذيبه، وقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ هذا اللَّفظ بالتَّاء والسِّين على تِيْسِيْ، ونسب بعضهم إبدال تائه طاء وسينه زياً على طِيْزِيْ إلى العوامِّ[٢٦٥٨]، وإليك بيان المسألة.

المجيزون :

لم أقف على قول من أقوال أهل العربيَّة يُجيز فيه صاحبه استعمال هذا اللَّفظ بالطَّاء والزاي على طِيْزِيْ، إنَّما جاء تخريج الإبدال المُستعمل في لسان العوامِّ -كما مرَّ بك- على تقارب مخارج الحروف، وليس في ذلك إجازة ظاهرة، والله أعلم.

المانعون :

لم أقف على قول أحد من أهل العربيَّة يُخطِّئ فيه صاحبه صراحة استعمال هذا اللَّفظ بالطَّاء والزَّاي، إنَّما يُؤخذ من دلالة مفهوم أقوالهم تخطئة هذا الاستعمال المنسوب إلى العوامِّ؛ لأنَّهم ذكروا المحكيَّ عن العرب على تِيْسِيْ، ثم أشاروا إلى إبدال التَّاء طاء والسِّين زياً، ونسبوه إلى العوامِّ ليس غير، وهذا دليل على أنَّهم يرونه من توليد ألسنة العوامِّ، وليس فصحاء العرب.

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ استعمال لفظ طِيْزِيْ -بالطَّاء والزَّاي- في هذا الموضع خطأ محض ليس عليه من المسموع دليل، وليس له من وجوه العربيَّة تأويل، وهذه التَّخطئة من وجهين؛ أحدهما أنَّ المسموع عن فصحاء العرب في هذه المسألة استعمال لفظ تِيْسِي، وقد جاء في كثير من عُمد كتب العربيَّة على هذا الوجه بالتَّاء والسِّين ليس غير للمعنى نفسه، ولم يأتِ في المسألة استعمال هذا اللَّفظ بالطَّاء والزَّاي[٢٦٥٩]، ومنه القول الذي سار مَثَلاً بين العرب: ((تِيْسِيْ جَعَارِ))[٢٦٦٠].

منسوب إلى القُتَيْبِيِّ، وهو ابن قتيبة. قلتُ: ذكر الخليل أنَّ لفظ تِيْسِيْ ممَّا لا يُعرف أصله، وذكر الزمخشريُّ أنَّه من التَّيْسِ المعروف للحُمْق وقلَّة العقل. انظر: العين ٢٨٧/٧، والفائق ١٢٩/٤.

([٢٦٥٧]) ٣٤/٦ .

([٢٦٥٨]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٣/١٣، والغريبين للهروي ٢٦٥/١، وغريب الحديث لابن الجوزي ١١٥/١، والنهاية لابن الأثير ٢٠٢/١، والتاج للزبيدي ٤٨٨/١٥.

([٢٦٥٩]) انظر: العين للخليل ٢٨٧/٧، والمحيط لابن عباد ٣٦٤/٨، وغريب الحديث للخطابي ١٧٥/٢، ومجمل اللغة لابن فارس ص١٥٢، والمحكم لابن سيده ٥٦٩/٨، ومجمع الأمثال للميداني ٢٤٦/١، والعباب للصغاني (حرف السين) ص٦٠، والقاموس للفيروزآبادي ٣٢٢/٢، ومتن اللغة لأحمد رضا ٤١٥/١.

([٢٦٦٠]) الجَعَار: اسم من أسماء الضَّبُع لكثرة جَعْرِها -أكرمك الله- وإحداثها، واللَّفظ أيضاً معدول عن جَاعِرَة، والمَثَل

والآخر أنَّ إبدال التَّاء طاء والسِّين زاياً في هذا الموضع ليس من المواضع التي يسوغ فيها الإبدال؛ فقد تُبدل التَّاء طاء في وزن الافْتِعَالِ، ومنه الاصْطِبَارُ والاضْطِرَابْ مِن الاصْتِبَارِ والاضْتِرَابِ[٢٦٦١]، وجاء الإبدال في لغة عن بعض بني تميم في فَعَلْتُ، ومنه فَحَصْطُ وخَبَطُّ وأَحَطُّ مِن فَحَصْتُ وخَبَطْتُ وأَحَطْتُ[٢٦٦٢]، أمَّا لفظ المسألة فليس من هذا الباب وفروعه؛ فلا وجه لتأويل إبدال التَّاء طاء على سنَّة من سنن العرب. وقد تُبدل السِّين زاياً إذا كانت ساكنة قبل دال، ومنه يَزْدُلُ مِن يَسْدُلُ[٢٦٦٣]، وقد تُبدل السِّين زاياً في لغة بعض العرب إذا كان معها القاف، ومنه الزَّقَرُ مِن السَّقَرِ[٢٦٦٤]، وجاءت ألفاظ قليلة مسموعة لا ضابط لها في إبدال السِّين زاياً، ومنه الزِّجْزُ والأَزَدُ مِن الرِّجْسِ والأَسَدِ[٢٦٦٥]، أمَّا لفظ المسألة فليس من هذا الباب وفروعه.

فإن قيل: إنَّما وقع الإبدال في لسان العوامِّ لتقارب مخارج الحروف. فالجواب: تقارب مخارج الحروف ليس علَّة مطَّردة في الإجازة، إنَّما تُذكر هذه العلَّة في بيان سبب اللَّحن، أو بيان علة ما سُمع ولو قلَّ أو شذَّ، أمَّا فتح الباب للعوامِّ في إبدال كلِّ الحروف المتقاربة مخرجاً فهو من باب العبث باللُّغة، ولا يقول بذلك مَن له أدنى معرفة بالعربيَّة؛ فما نُسب إلى العوامِّ في المسألة خطأ محض لم يُسمع عن العرب، وليس على وجه من وجوه الإبدال المستقيمة.

المسألة التاسعة عشرة :

((ورَجُلٌ رَأْآسٌ، بوزن رَعَّاسٌ: يَبيع الرُّؤوسَ[٢٦٦٦]. والعامَّة تقول: رَوَّاسٌ[٢٦٦٧]))[٢٦٦٨].

يُقال في معرِض الزَّجر والإبطال والسُّبَّة، وقد نُسب هذا القول إلى أبي أيُّوب الأنصاريِّ -رضي الله عنه- للغرض نفسه.

انظر: التنبيه لحمزة الأصفهاني ص٣٠، والتهذيب للأزهري ٣٣/١٣، وغريب الحديث للخطابي ١٧٥/٢، والغريبين للهروي ٢٦٥/١، ومجمع الأمثال للميداني ٢٤٦/١، والتاج للزبيدي ٤٣٩/١٠، ٤٨٨/١٥.

([٢٦٦١]) انظر: الأصول لابن السراج ٢٧١/٣، والممتع لابن عصفور ٣٦٠/١، وشرح الشافية للرضي ٢٢٦/٣.

([٢٦٦٢]) انظر: الكتاب لسيبويه ٢٤٠/٤، ٤٧١/٤، والممتع لابن عصفور ٣٦٠/١، وشرح الشافية للرضي ٢٢٦/٣.

([٢٦٦٣]) انظر: الكتاب لسيبويه ٤٧٨/٤، وشرح الشافية للرضي ٢٣١/٣، وشرح الأشموني على الألفية ١٤٧/٤.

([٢٦٦٤]) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ١٩٦/١، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٣٢/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ٣٢٥/١.

([٢٦٦٥]) انظر: الإبدال لابن السكيت ص١٣١، والإبدال لأبي الطيب ١٠٧/٢، والصحاح للجوهري ٩٣٣/٣.

([٢٦٦٦]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٤٦/١٣ .

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ والجوهريِّ، وهي في وجه ضبط هذا اللَّفظ عن العرب؛ فمن أهل العربيَّة من يرى أنَّ استعماله بالهمز ليس غير، ونسب بعضهم استعماله بالواو إلى العوامِّ[٢٦٦٩]، وذهب آخرون إلى أنَّ استعماله بالواو متقدِّم ووجيه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض العلماء إلى أنَّ الرَّوَّاسَ من الاستعمال المتقدِّم بين بعض العرب للمعنى نفسه في الرَّأْآسِ، وهو لبائع الرُّوْسِ، والرُّوْس جمع مسموع عن بعض العرب، وقد نُسب إلى الرَّوَّاسِ بعض الأعلام[٢٦٧٠]، ومنه قول بدر الدِّين العينيِّ: ((الرَّوَّاسِيُّ، بفتح الرَّاء وتشديد الواو: مَن يبيع الرُّوْسِ، ومنهم الحافظ أبو الفِتْيَان عمر بن أبي الحسن الدِّهِنانيُّ [الدِّهِسْتَانِيُّ] الرَّوَّاسيُّ، تُوفي بسَرَخْسَ سنة ثلاث وخمسين ومائة [ثلاث وخمس مئة][٢٦٧١]))[٢٦٧٢]. ومنه أيضاً قول السيوطيِّ: ((الرَّوَّاسِيُّ، بالفتح والتَّشديد: إلى بيع الرُّؤوس كالرَّوَّاس))[٢٦٧٣].

المانعون :

ذهب كثير من العلماء إلى أنَّ الصَّواب الرَّأْآسُ مهموزاً، ومن الخطأ استعماله بالواو[٢٦٧٤]،

([٢٦٦٧]) انظر: الصحاح للجوهري ٩٣٢/٣ .

([٢٦٦٨]) ٩١/٦ .

([٢٦٦٩]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٤٨، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٠، والصحاح للجوهري ٩٣٢/٣، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١١١، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٩٠، والتاج للزبيدي ١٠٥/١٦.

([٢٦٧٠]) انظر: الإكمال لابن ماكولا ١٠٩/٤، والأنساب للسمعاني ٣٨/٦، ومغاني الأخيار للعيني ٤١١/٣، ولب اللباب للسيوطي ص١١٩، والتاج للزبيدي ١٣٦/١٦.

([٢٦٧١]) قلتُ: الصَّواب ما أثبتُه، ولعلَّ الخطأ في مطبوع دار الكتب العلميَّة من المحقِّق، وقد قرأتُ لمحقِّقه وعنه ما لا يُرضي من العبث بتحقيق بعض كتب التراث، والله المستعان، وقد جاء ما ذكرتُه من التَّصحيح في كلٍّ ما وقعت عليه عيني من كتب الرِّجال والتاريخ. انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٧٨/٤٥، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٣١٧/١٩.

([٢٦٧٢]) مغاني الأخيار ٤١١/٣ .

([٢٦٧٣]) لب اللباب ص١١٩ .

([٢٦٧٤]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٧٠، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٧٥، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١١١، واللباب لابن الأثير ٣٩/٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٩٠، والتاج للزبيدي ١٠٥/١٦.

ومن ذلك قول ابن قتيبة في باب ما يُهمز من الأسماء والأفعال والعوامُّ تُبدل الهمزة فيه أو تُسقطها: ((ويُقال لبائع الرُّؤوس: رَآّسٌ. ولا يُقال: رَوَّاسٌ))[٢٦٧٥]. ومنه أيضاً قول ابن مكِّي الصَّقَلِّيِّ: ((ويقولون لبائع الرُّؤوس: رَوَّاسٌ. والصَّواب رَآّسٌ))[٢٦٧٦].

قلتُ: الصَّواب –والله أعلم– أنَّ الأصل الشَّائع بين فصحاء العرب استعمال الرَّأْآسِ من وجهين؛ أحدهما أنَّ هذا المحكيَّ عن العرب ليس غير في كثير ممَّا وقفتُ عليه من كتب العربيَّة، ولم تذكر استعمال الرَّوَّاسِ أو نسبته إلى العوامِّ[٢٦٧٧]. والآخر أنَّه من اسم وفعل مهموزين، والمشهور في فروعهما الهمز؛ فيقال: رَأَسْتَهُ، ورَأَّسْتَهُ، وهذا رَأْسٌ، وهذه أَرْؤُس وتلك رُؤُوسٌ[٢٦٧٨]؛ فيكون لفظ الرَّأْآسِ أَولى بالاتِّباع والاستعمال من الرَّوَّاس.

فإن قيل: فما وجه الرَّوَّاسِ في المسألة؟ فالجواب: استعمال الرَّوَّاس صواب، وإن كان أدنى من سابقه، وذلك من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّ الواو في الرَّوَّاس ليست بدعة في تصاريف أصل اللَّفظ وفروعه؛ فقد حكى بعض أهل اللُّغة المتقدِّمين الفعل رَوَّسَهُ –بالواو– مِن الفعل رَأَّسَهُ[٢٦٧٩]، وحكى آخرون أيضاً الرُّوْسَ –بالواو– جمعاً كالرُّؤوسِ[٢٦٨٠]، ومن الأنساب المتقدِّمة والمتأخرة –كما مرَّ بك– الرَّوَّاسُ والرَّوَّاسِيُّ، ويُلحق بذلك استعمال الرَّوَّاسِ في موضع الرَّأْآسِ للمعنى نفسه لبائع الرُّوْسِ، ومن هذا الباب الواويِّ قول كُثَيِّر عَزَّة:

وَبَعْضُ المَوَالِيْ تُتَّقَى دَرَءَاتُهُ كَمَا تُتَّقَى رُوْسُ الأَفَاعِيْ الأَضَالِعِ[٢٦٨١]

والآخر أنَّ في توالي الهمزات أو الألفات ثقلاً، ومن التَّخفيف استعمال الواو فيها هروباً من الثِّقل، وقد خفَّفوا في المسموع نظيره من الرُّؤُوس إلى الرُّوْس؛ فمن مجموع الوجهين يصحُّ

([٢٦٧٥]) أدب الكاتب ص٣٧٠ .

([٢٦٧٦]) تثقيف اللسان ص٧٥ .

([٢٦٧٧]) انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٣٣١/١، وعمدة الكتاب للنحاس ص٢٥٦، وتهذيب اللغة للأزهري ٤٦/١٣، والخصائص لابن جني ١٨٢/١، والمحكم لابن سيده ٥٤٤/٨، والمعجم الوسيط ٣١٩/١.

([٢٦٧٨]) انظر: العين للخليل ٢٩٤/٧، والمحكم لابن سيده ٥٤٣/٨، والتاج للزبيدي ١٠١/١٦ .

([٢٦٧٩]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٤٥/١٣، والتاج للزبيدي ١٠٨/١٦.

([٢٦٨٠]) انظر: اللامع العزيزي للمعري ٦٠٩/١، والمحكم ٦٢٠/٨، والمخصص لابن سيده ١٧/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٥١/١، وخزانة الأدب للبغدادي ١٧/٦. قلتُ: ما زال استعمال الرُّوْس كالرُّؤوس في هذا العصر شائعاً.

([٢٦٨١]) انظر: ديوانه ص١٦٨ .

استعمال الرَّوَّاسِ في موضع الرَّأْآسِ، وإن كان المهموز أعلى في الاستعمال وأولى بالاتِّباع.

المسألة العشرون :

((وهو رَئِيْسُهم، وهم الرُّؤَسَاءُ، والعامَّة تقول:رُيَسَاءُ[٢٦٨٢]))[٢٦٨٣].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه ضبط بنية هذا الجمع؛ فقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّه جمع مهموز على الرُّؤَسَاءِ، ونسب بعضهم استعمال هذا الجمع بالياء إلى بعض العوامِّ[٢٦٨٤]، ونقل آخرون غير هذا الوجه بالياء، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول من أقوال أهل العربيَّة يُجيز فيه صاحبه استعمال الرُّيَسَاءِ جمعاً في موضع الرُّؤَسَاءِ غير أنِّي وقفتُ على من نقل وجهاً آخر في المسألة، وهو الرِّيَسَاءُ -بكسر الرَّاء- للمعنى نفسه؛ فقد قال ابن سيده: ((صاحب العَيْن: رَئِيْسُ القومِ كبيرُهم، والجمع رُؤَسَاءُ ورِيَسَاءُ. قال عليٌّ: ليس لرِيَسَاءَ عندي وجه البتَّة إلا أن تكون الهمزة في رُؤَسَاءَ أُبدلت واواً إبدالاً صحيحاً ليس على حدِّ جُوَنٍ، ثمَّ قُلبت الواو ياءً لغير علَّة إلا طلب الخفَّة، ثمَّ قُلبت الضَّمَّة كسرة لمكان الياء))[٢٦٨٥].

المانعون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّ الصَّواب في المسألة أن يكون الجمع على لفظ رُؤَسَاءَ، ومن الخطأ استعماله بالياء[٢٦٨٦]، ومن ذلك قول ابن السِّكِّيت في باب ما يُهمز ممَّا تركت العامَّةُ همزه: ((وهو رَئِيْسُ القومِ، وهم الرُّؤَسَاءُ، ولا تقل: تَرَيَّسْتُ، والعامَّة تقول

([٢٦٨٢]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٤٦/١٣. وقد نسب الأزهريُّ هذا القول إلى ابن السِّكِّيت، وأهمل النِّسبة ابن منظور، وهو بتمامه في إصلاح المنطق ص١٤٨.

([٢٦٨٣]) ٩٢/٦ .

([٢٦٨٤]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٤٨، وتهذيب اللغة للأزهري ٤٦/١٣، والتلخيص للعسكري ص٩٨، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢١٣، والتاج للزبيدي ١٠١/١٦.

([٢٦٨٥]) المخصص ٢٣٧/١. قلتُ: لم أقف على لفظ الرِّيَسَاء في معجم العين، ولم أقف على من نقل عنه هذا الجمع بالياء، وعليٌّ هو ابن سيده نفسه مصنِّف المخصص.

([٢٦٨٦]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٤٨، والتلخيص لأبي هلال العسكري ص٩٨، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢١٣.

رُيَسَا))[٢٦٨٧]. ومنه قول أبي هلال العسكريِّ فيمن استعمله بالياء مع كسر الرَّاء في أوَّله: ((وقد رَأَسَهم، فهو رَئِيْسٌ، وهم رُؤَسَاءُ، ولا يُقال: رِيَسَاءُ. والعامَّة تقوله، وهو خطأ))[٢٦٨٨].

قلتُ: في ضبط ما نُسب إلى العوامِّ -كما مرَّ بك- اختلاف؛ فمنهم من نسبه إليهم على رُيَسَاءَ -بالياء وضمِّ الرَّاء- جمعاً[٢٦٨٩]، ومنهم من نسبه إليهم على رِيَسَاءَ -بالياء وكسر الرَّاء- جمعاً[٢٦٩٠]؛ فقد يكون أحد الضَّبطين المقصود والآخر وهماً من صاحبه أو طابعه، وقد يكون الضَّبطان كلاهما صواباً لثبوت وقوعهما في ألسنة بعض العوامِّ، وعلى التَّسليم بالضَّبطين كليهما فإنَّ الرُّيَسَاءَ -بالياء وضمِّ الرَّاء- خطأ من وجهين؛ أحدهما أنَّه جمع لم يُسمع عن العرب، ولم يُنقل عن أحد من الثِّقات، ولو على وجه القلَّة أو الشُّذوذ، إنَّما هو جمع تولَّد بين العوامِّ، ونُقل عنهم ليس غير. والآخر أنَّ وجه إبدال الهمزة ياء بين الرُّؤَسَاءِ والرُّيَسَاءِ ليس من وجوه الإبدال في بابه، وليس له نظير وجيه يُحمَل عليه؛ إنَّما تُبدل الهمزة ياء في هذا الموضع إذا كُسر ما قبلها، ومنه قولهم في مِئَرٍ وبِئَارٍ: مِيَرٌ وبِيَارٌ[٢٦٩١].

أمَّا الرِّيَسَاءُ -بالياء وكسر الرَّاء- فإن صحَّ عن بعض العرب كما في ظاهر كلام ابن سيده فهو صواب لثبوته في السَّماع، وقد مرَّ بك تخريج ابن سيده له، أمَّا إن لم يثبت في المسموع -ولم أقف عليه عند غير ابن سيده من المتقدِّمين- فهو خطأ من وجهين؛ أحدهما أنَّه جمع لم يُسمع عن العرب. والآخر أنَّه ليس من وجوه الإبدال المستقيمة -كما مرَّ بك- في بابه.

فإن قيل: قد سُمع عن العرب الرَّيِّسُ بمعنى الرَّئِيْس، قال الجوهريُّ: ((ويُقال أيضاً: رَيِّسٌ، مثل قَيِّمٍ))[٢٦٩٢]. فيكون ما نُسب إلى العوامِّ صواباً جمعاً للرَّيِّسِ. فالجواب: لقد صحَّ عن بعض العرب الرَّيِّسُ بمعنى الرَّئِيْسِ غير أنَّ ذلك لا يعني بالضَّرورة صحَّة جمعه بالياء من وجهين؛ أحدهما أنَّ الجمع بالياء ليس من أوجه جموعه المسموعة عن العرب. والآخر أنَّ الرَّيِّسَ على هيئة لفظ قَيِّمٍ وكَيِّسٍ وسَيِّدٍ ونحوها على فَيْعِلٍ لا تُجمع على وزن فُعَلَاء ولا

([٢٦٨٧]) إصلاح المنطق ص١٤٨ .

([٢٦٨٨]) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ص٩٨ .

([٢٦٨٩]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٤٨، والتهذيب للأزهري ٤٦/١٣، والتاج للزبيدي ١٠١/١٦.

([٢٦٩٠]) انظر: التلخيص للعسكري ص٩٨، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢١٣.

([٢٦٩١]) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٧٣٨/٢، والممتع لابن عصفور ٣٧٩/١، وشرح الشافية للرضي ٤٥/٣.

([٢٦٩٢]) الصحاح ٩٣٢/٣ .

فِعَلَاء، إنَّما ذلك فيما كان على فَعِيْلٍ لفُعَلَاء، ومنه كَرِيْمٌ وكُرَمَاء، وجَلِيْسٌ وجُلَسَاء، ورَئِيْسٌ ورُؤَسَاء[٢٦٩٣].

المسألة الحادية والعشرون :

((وعَدَسْ وحَدَسْ: زجر للبغال، والعامَّة تقول: عَدْ [عَدِّ][٢٦٩٤]))[٢٦٩٥].

نقل ابن منظور هذه المسألة من ابن سيده، وهي في وجه ضبط هذا اللَّفظ المسموع عن العرب لزجر البغال، وقد ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّه على لفظ عَدَسْ، ونسب بعضهم استعمال عَدِّ أو عَدْ -بحذف السِّين- إلى العوامِّ[٢٦٩٦]، وفي الوجهين تفصيل يأتي في بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ كلمة عَدِّ -بحذف السِّين- من الأصوات المسموعة في زجر البغال، قال أبو حاتم: ((يُقال للبَغْلِ: عَدِّ وعَدَسْ))[٢٦٩٧]. وضبطها آخرون بدال مشدَّدة مضمومة لزجر الحمار، قال قطرب: ((وقالوا في الحمار: عَدُّ))[٢٦٩٨]. وضبطها آخرون بسكون الدَّال مكرَّرة، قال الأزهريُّ: ((قال أبو زيد: يُقال للبَغْلِ: عَدْ عَدْ، إذا زجرته، قال: وعَدَسْ مثلُه))[٢٦٩٩]. وضبطها آخرون بسكون الدَّال مفردة، قال العَوْتَبِيُّ[٢٧٠٠]: ((وتُزْجَر

([٢٦٩٣]) انظر: الكتاب لسيبويه ٦٣٤/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٤٤٣/١، وهمع الهوامع للسيوطي ٣٢٠/٣.

([٢٦٩٤]) انظر: المحكم لابن سيده ٤٦٦/١. وأضاف ابن منظور حَدَسْ من المحكم ١٧٧/٣، أو التهذيب للأزهري ٤٢/٢.
قلتُ: الصواب في المنقول عن ابن سيده -والله أعلم- ما أثبتُه بتشديد الدَّال المكسورة، وذلك من وجهين؛ أحدهما أنَّ ما نُسب إلى العامَّة في مطبوع المحكم-طبعة معهد المخطوطات العربية بتحقيق مصطفى السقا وآخرين، وطبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عبد الحميد هنداوي- بتشديد الدَّال المكسورة ليس غير، والآخر أنَّ من أشهر من نسبها إلى العوامِّ كراع النَّمل في المنجد ص٢٦٣، وقد ضبطها بتشديد الدَّال المكسورة، وهو من أهم مصادر ابن سيده في معجمه كما ذكر في مقدِّمته، والكلام هنا عن تحقيق كلام ابن سيده الوارد في لسان العرب ليس غير، أمَّا نسبة لفظ عَدْ -بسكون الدَّال- إلى بعض العوامِّ فقد جاء في مصادر أخرى غير أنَّها ليست من مصادر ابن منظور.

([٢٦٩٥]) ١٣٢/٦ .

([٢٦٩٦]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤١٧ (عَدْ)، والمنجد لكراع النمل ص٢٦٣ (عَدِّ)، والمحكم لابن سيده ٤٦٦/١ (عَدِّ)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص٢١٨ (بلا ضبط)، والتاج للزبيدي ٢٣٦/١٦ (عَدْ).

([٢٦٩٧]) الفَرْق ص٤٩ .

([٢٦٩٨]) الفَرْق ص١٧١، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان ٢٣١٣/٥ .

([٢٦٩٩]) تهذيب اللغة ٧٠/١ .

البَغْلُ بِعَدْ وعَدَسْ))[٢٧٠١].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ الصواب المسموع عَدَسْ، أمَّا حذف السِّين من هذا اللَّفظ على عَدِّ أو عَدْ فهو خطأ تولَّد بين ألسنة العوامِّ[٢٧٠٢]، ومنه قول ابن قتيبة في باب ما يُنقص منه ويُزاد فيه ويُبدل بعض حروفه بغيره: ((عَدَسْ: زجر للبَغْل، والعوامُّ تقول: عَدْ))[٢٧٠٣]. ومنه قول كراع النَّمل: ((وعَدَسْ: زجر للبَغْل، وهو قول العامَّة: عَدِّ، قال بَيْهَسُ بن صُرَيْمٍ الجَرْمِيُّ[٢٧٠٤]:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِيْ هَلْ أَقُوْلَنْ لِبَغْلَتِيْ عَدَسْ بَعْدَمَا طَالَ السِّفَارُ وَكَلَّتِ))[٢٧٠٥].

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ الأصل الشَّائع في المسألة استعمال عَدَسْ، وذلك من وجهين؛ أحدهما أنَّه الاستعمال الذي جاءت به الشَّواهد عن العرب، وحكى بعض المانعين شيئاً منها. والآخر أنَّه اللَّفظ المُثبت في كثير من أصول كتب العربيَّة مع إهمال غيره ممَّا حُذفت منه السِّين[٢٧٠٦]؛ فهو الأَولى بالاتِّباع والاستعمال لثبوته في شواهد المسموع وشيوعه في كتب

([٢٧٠٠]) هو أبو المنذر سَلَمَة بن مُسْلِم العَوْتَبِيُّ الصُّحاريُّ العُمَانيُّ، لم أقف على ترجمة وافية له في كتب الطبقات والتراجم، وقد ذُكر أنَّه من أهل بلدة عَوْتَب في صُحَار من عُمَان، وقد كان من أعلام أهل اللُّغة والأنساب والتاريخ فيها، عاش في القرن الخامس من الهجرة، ولم أقف على سنة وفاته، وفي مقدمة تحقيق كتابه "الإبانة في اللغة العربية" اجتهد المحقِّقون وأجادوا في جمع ما تشتَّت من سيرته ١/٤-٢٤.

([٢٧٠١]) الإبانة ٢/٤٧ .

([٢٧٠٢]) انظر: : أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤١٧، والمنجد لكراع النمل ص٢٦٣، والمحكم لابن سيده ١/٤٦٦، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص٢١٨، والتاج للزبيدي ١٦/٢٣٦.

([٢٧٠٣]) أدب الكاتب ص٤١٧ .

([٢٧٠٤]) المشهور في اسمه أنَّه بَيْهَس بن صُهَيْب الجَرْميُّ، وقد كان فارساً وشاعراً في العصر الأمويِّ، وهو من أشهر من قاتل الأزارقة من الخوارج في عصر بني أميَّة، لم أقف على سنة وفاته، وقد مات نحو سنة مئة من الهجرة.
انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ١٠/٥٢٨، والوافي بالوفيات للصفدي ١٠/٢٢٨، والأعلام للزركلي ٢/٨١.

([٢٧٠٥]) المنجد ص٢٦٣ .

([٢٧٠٦]) انظر: العين للخليل ١/١٢٣، والتقفية للبندنيجي ص٤٦٥، والفاخر للمفضل بن سلمة ص٢٨٢، والمنتخب لكراع النمل ص٣٠٣، والجمهرة لابن دريد ٢/٦٤٥، وديوان الأدب للفارابي ١/٢١٤، والأفعال لابن القوطية ص١٩٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٩٦، والصحاح للجوهري ٣/٩٤٧، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤/٢٤٥.

العربيَّة، أمَّا ما نُسب إلى بعض العوامِّ على عَدْ أو عَدِّ -بحذف السِّين- فهو صواب دون صواب لمَا سبق، وليس خطأ محضاً من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّ ذلك -بتشديد الدَّال أو تسكينها مع حذف السِّين- ممَّا ثبت نقله عن بعض ثقات اللُّغويين المتقدِّمين، وهم حجَّة على غيرهم، وإن قلَّ في المسموع. والآخر أنَّ هذا اللَّفظ من باب أسماء الأصوات، وهي أسماء يأتي كثير منها على أكثر من وجه[٢٧٠٧]؛ لأنَّها أسماء وُضعت من باب المحاكاة الصوتيَّة، وقد تختلف المحاكاة من رَجُل فصيح إلى آخر على أكثر من وجه للمعنى نفسه، وهذا المشهور في بابها.

المسألة الثانية والعشرون :

((الكسائيُّ: الزَّوْشُ: العَبْدُ اللَّئيمُ، والعامَّةُ تقول: زُوْشٌ[٢٧٠٨]))[٢٧٠٩].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه ضبط لفظ الزَّوْشِ المسموع عن بعض العرب للعَبْد اللَّئيم، وقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ هذا اللَّفظ يُستعمل بفتح الزَّاي، ونسب بعضهم استعمال هذا اللَّفظ بضمِّ الزَّاي إلى العوامِّ[٢٧١٠]، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول أحد من أهل العربيَّة يُجيز فيه صاحبه صراحة أو تأويلاً استعمال لفظ الزُّوْشِ -بضمِّ الزاي- في موضع لفظ الزَّوْشِ -بفتح الزاي- للعَبْد اللَّئيم.

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ استعمال الزُّوْشِ في هذا الموضع خطأ، إنَّما الصَّواب استعماله بفتح الزَّاي ليس غير[٢٧١١]، ومن ذلك ما جاء في دلالة مفهوم الكلام عن الأزهريِّ،

([٢٧٠٧]) انظر: الارتشاف لأبي حيان ٢٣١٢/٥، وشرح الأشموني على الألفية ١٠٣/٣، والنحو الوافي لعباس حسن ١٦٢/٤.

([٢٧٠٨]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٦٧/١١ .

([٢٧٠٩]) ٣١٠/٦ .

([٢٧١٠]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٦٧/١١، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي ص١١٦، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١١٥، وذيل الفصيح للبغدادي ص٣٤، والتكملة للصغاني ٤٨٤/٣، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٩٨، والقاموس للفيروزآبادي ٤٢٥/٢، والتاج للزبيدي ٢٣٤/١٧.

([٢٧١١]) انظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي ص١١٦، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١١٥، وذيل

ومنه أيضاً قول الصَّفديِّ صراحة: ((العامَّةُ تقول: زُوْشٌ، بالضَّمِّ. والصَّواب فتح الزَّاي))[٢٧١٢].

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ هذا اللَّفظ لا يُستعمل في هذا الموضع إلا على وجه واحد، وهو الزَّوْش -بفتح الزَّاي- ليس غير، أمَّا ضمُّ الزَّاي فهو خطأ محض ليس له من المسموع دليل، ولا من وجوه العربيَّة تأويل، فإن قيل: يُحمل هذا اللَّفظ على ما جاء في نظائره للمعنى نفسه كالفَقْرِ والفُقْرِ والبَوْنِ والبُوْنِ والضَّعْفِ والضُّعْفِ. فالجواب: إنَّما هذه ألفاظ مسموعة عن العرب؛ فساغ لنا استعمالها، ولا يصحُّ حمل غيرها عليها دون دليل أو تأويل؛ أَتَراك تقول -حملاً عليها- في الصَّوْتِ والشَّخْصِ والقَبْرِ ونحوها: صُوْتٌ وشُخْصٌ وقُبْرٌ؟!

المسألة الثالثة والعشرون :

((جاءَ فلانٌ وفي رأسِه خُطَّةٌ، إذا جاءَ وفي نفسِه حاجةٌ وقد عَزَمَ عليها، والعامَّة تقول: في رأسِه خُطْيَةٌ[٢٧١٣]))[٢٧١٤].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه ضبط بناء خُطَّةٍ في هذا القول الذي سار مَثَلاً بين العرب، وقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ الخُطَّةَ في هذا الموضع لا تُستعمل إلا على هذا الوجه ليس غير، ونسب بعضهم إلى العوامِّ تحريف بناء هذا اللَّفظ على خُطْيَةٌ وخُطْبَةٌ، بالياء والباء[٢٧١٥]، وإليك بيان المسألة.

الفصيح للبغدادي ص٣٤، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٢٩٨.

([٢٧١٢]) تصحيح التصحيف ص٢٩٨ .

([٢٧١٣]) انظر: الصحاح للجوهري ١١٢٣/٣ .

([٢٧١٤]) ٢٩٠/٧ .

([٢٧١٥]) انظر: الأمثال للقاسم بن سلام ص٢٣٢ (خُطْبَة)، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤١٤ (خُطْبَة)، والصحاح للجوهري ١١٢٣/٣ (خُطْيَة)، ومجمل اللغة لابن فارس ص٢٧٥ (خُطْيَة)، وجمهرة الأمثال للعسكري ٩٨/٢ (خُطْبَة)، والعباب للصغاني (حرف الطاء) ص٥٣ (خُطْبَة)، والتاج للزبيدي ٢٥٢/١٩ (خُطْبَة).

قلتُ: أرى -ولا أجزم- أنَّ فيما نُسب إلى العوامِّ تصحيفاً، وذلك من أربعة أوجه؛ الأوَّل: الشَّائع بين المتقدِّمين فيما نُسب إلى العوامِّ خُطْبَة -بالباء- في هذا الموضع. والثَّاني: نصُّ ما نقله ابن منظور من الصِّحاح موجود في الأمثال للقاسم بن سلام حذو القُذَّة بالقُذَّة، واللفظ في الأمثال بالباء، وعندما نقله الزَّبيدي في التاج ضبطه بالباء، وقال: كذا في الصِّحاح. والثَّالث: الفرق بين اللَّفظين زيادة نقطة ليس غير؛ فالتَّصحيف فيه وارد. والرَّابع: خُطْبَة أقرب إلى دلالة السياق من خُطْيَة التي لم أقف لها على معنى يناسب القول. فالذي يظهر لي أنَّ الأصل لفظ خُطْبَة -بالباء- والآخر تصحيف، ولم أجزم بذلك لأنَّ قائلاً قد يقول: إنَّ خُطْيَة تحريف من العوامِّ بفكِّ الإدغام بالياء، كقول العرب في القَطْع: شَرَّفَ وشَرْيَفَ. وهو وجه متكلَّف في رأيي، والراجح ما ذكرتُه لقوَّته بالوجوه الأربعة، والله أعلم.

المُجيزون :

لم أقف على قول أحد من أهل العربيَّة يُجيز فيه صاحبه صراحة أو تأويلاً استعمال لفظ الخُطْيَةِ أو الخُطْبَةِ -بالياء والباء- في موضع الخُطَّةِ في هذا القول أو نحوه من التَّراكيب.

المانعون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ الصَّواب في هذا القول استعمال كلمة خُطَّةٍ ليس غير، ومن الخطأ المحض في اللُّغة استعمال غيرها ممَّا تولَّد في ألسنة بعض العوامِّ[٢٧١٦]، ومن ذلك قول ابن قتيبة في باب ما يُنقص منه ويُزاد فيه ويُبدل بعض حروفه بغيره: ((ويقولون: في رأسِه خُطْبَةٌ. وإنَّما هي خُطَّةٌ))[٢٧١٧]. ومن ذلك أيضاً قول ابن فارس: ((ويُقال: جاءَ فلانٌ وفي رأسِه خُطَّةٌ. والعامَّة تقول: خُطْيَةٌ. وهو خطأ))[٢٧١٨]. ومن ذلك أيضاً قول أبي هلال العسكريِّ: ((قولهم: في رأسِ فلانٍ خُطَّةٌ. أي في نفسه حاجة يرومها وله أمر يطلبه، والجمع خُطَطٌ، والعامَّة تقول: خُطْبَةٌ. وربَّما قالوا: خَيْطٌ. وليس ذلك بشيء))[٢٧١٩].

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ هذا القول لا يصحُّ في استعماله إلا لفظ خُطَّةٍ، ومن الخطأ استعمال ما نُسب إلى العوامِّ من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّ المسموع في هذا القول عن العرب لفظ خُطَّةٍ ليس غير، وهو الشَّائع فيه فيما جاء في كتب العربيَّة التي أهملت الحديث عن غيره[٢٧٢٠]، وقد جاء عليه قول النبيِّ -صلَّى الله عليه وآله وسلَّم- في الحُدَيْبِيَة: ((والذي نفسي بيده، لا يسألوني خُطَّةً يُعَظِّمون فيها حُرَمات الله إلا أعطيتهم إيَّاها))[٢٧٢١]. والآخر أنَّ ما نُسب إلى العوامِّ ليس له وجه من وجوه التَّأويل المستقيمة في العربيَّة.

([٢٧١٦]) انظر: الأمثال للقاسم بن سلام ص٢٣٢، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٤١٤، ومجمل اللغة لابن فارس ص٢٧٥، وجمهرة الأمثال للعسكري ٢/٩٨.

([٢٧١٧]) أدب الكاتب ص٤١٤ .

([٢٧١٨]) مجمل اللغة ص٢٧٥ .

([٢٧١٩]) جمهرة الأمثال ٢/٩٨ .

([٢٧٢٠]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ١/١٠٦، وديوان الأدب للفارابي ٣/٢٦، ونثر الدر للآبي ٦/٨١، والتمثيل والمحاضرة للثعالبي ص٣٠٨، والمحكم ٤/٥٠٣، والمخصص لابن سيده ٣/٣٩٨، ومجمع الأمثال للميداني ١/٣١٢، وأساس البلاغة ١/٢٥٦، والمستقصى للزمخشري ٢/٤٥، وشمس العلوم للحميري ٣/١٦٦٧، والمعجم الوسيط ١/٢٤٤، ومعجم الأخطاء الشائعة للعدناني ص٧٩.

([٢٧٢١]) انظر: مسند أحمد برقم ١٨٩٢٨، وصحيح البخاري برقم ٢٧٣١، وإرواء الغليل للألباني برقم ٢٠.

فإن قيل: يُحمل لفظ خُطْيَةٍ على فكِّ الإدغام بالياء، ويُحمل لفظ خُطْبَة على معناها اللُّغويِّ في هذا السِّياق. فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ فكَّ الإدغام بالياء -إن صحَّت نسبة خُطْيَة إلى العوامِّ- وجه من وجوه تخريج بعض ما جاء في المسموع، وليس باباً مُشرعاً لحمل ما أخطأت فيه العوامُّ عليه؛ أَتَراك تقول في الصُّرَّةِ والحُجَّةِ والدُّرَّة ونحوها: صُرْيَةٌ وحُجْيَةٌ ودُرْيَةٌ؟! والآخر أنَّ استعمال لفظ خُطْبَة في معناها على هذا التَّركيب مجازاً أو حقيقة جائز، ولم يمنعه أحد؛ فيسوغ لك أن تقول في جملة من إنشائك: جاء أخي وفي رأسِه خُطْبَةٌ! وأنت تقصد أنَّ في رأسه كلاماً شبَّهتَه بالخطبة، هذا من حقِّك، ولا تثريب عليك، إنَّما المنع في أن تستعمل هذا القول الذي جرى بين العرب مَثَلاً لدلالة محدَّدة في مقام معيَّن للأمر الذي عَزَم عليه صاحبُه؛ فلا تجعل قولاً في موضع آخر؛ فيختلط المقامان، وتتداخل الدَّلالتان في غير وجه مستقيم.

المسألة الرابعة والعشرون :

((الجوهريُّ: الحُرَاقُ والحُرَاقَةُ: ما تقع فيه النَّارُ عند القَدْحِ، والعامَّةُ تقوله بالتَّشديد[٢٧٢٢]. قال ابن برِّي: حكى أبو عُبيد في الغريب المصنَّف في باب فَعُوْلَاء عن الفرَّاء أنَّه يقال: الحَرُوْقَاء للَّتي تُقْدَح منه النَّار، والحَرُوْقُ والحُرَّاقُ والحَرُّوْقُ، قال: والَّذي ذكره الجوهريُّ الحُرَاقُ والحُرَاقَةُ، فعدَّتُها ست لغات[٢٧٢٣]))[٢٧٢٤].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ وابن برِّي، وهي في وجه ضبط راء الحُرَاقَةِ[٢٧٢٥]، وقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ الرَّاء في هذا اللَّفظ مخفَّفة على حُرَاقَةٍ، ونسب بعضهم استعماله بتشديد الرَّاء على حُرَّاقَةٍ إلى العوامِّ[٢٧٢٦]، وأجاز آخرون

([٢٧٢٢]) الصحاح ١٤٥٨/٤ .

([٢٧٢٣]) التنبيه والإيضاح ٤٥٢/٣ .

([٢٧٢٤]) ٤٢/١٠ .

([٢٧٢٥]) قلتُ: الكلام هنا عن لفظ الحُرَّاقَة، وليس الحُرَّاق؛ لأنَّ لفظ الحُرَّاق -بالتَّشديد- قد حُكي عن العرب في نصِّ المسألة، وقد سبق بيانه في موضعه في المسألة التاسعة والعشرين من المبحث الأول من الفصل الأول، وقد جاء في العين للخليل ٤٥/٣، والجمهرة لابن دريد ٥١٩/١، والمقصور والممدود للقالي ص٣٩٨، والتهذيب للأزهري ٢٩/٤، والتلخيص للعسكري ص٢٢٢، والمحكم لابن سيده ٥٧٢/٢، والمدخل للخمي ص١٠٩، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٨٠، والقاموس للفيروزآبادي ٢٩٨/٣، والتاج للزبيدي ١٥٢/٢٥، والمعجم الوسيط ١٦٨/١.

([٢٧٢٦]) انظر: الصحاح للجوهري ١٤٥٨/٤، والمدخل للخمي ص١٠٩، والتنبيه والإيضاح لابن برِّي ٤٥٢/٣، ومختار الصحاح للرازي ص٣٦٢، والتاج للزبيدي ١٥٣/٢٥.

تشديدها على أنَّه وجه من الأوجه المسموعة عن العرب في هذا اللَّفظ، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ لفظ المسألة -الحراقة- من الألفاظ التي كثرت لغاتها عن العرب للمعنى نفسه، ومن تلك اللُّغات أو الوجوه المسموعة فيه عن العرب تشديد الرَّاء على حُرَّاقَةٍ، ومن ذلك قول الفيروزآباديِّ عن هذا اللَّفظ: ((وكَشَكُوْرٍ وتَنُّوْرٍ وجَلُوْلَاءَ وكُنَاسَةٍ وغُرَابٍ، وتشديدهما))[٢٧٢٧]. ومن ذلك أيضاً قول الزَّبيديِّ بعد قول الفيروزآباديِّ السَّابق: ((فهي سبع لغات))[٢٧٢٨].

المانعون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّ الصَّواب في هذا اللَّفظ استعماله بتخفيف الرَّاء على حُرَاقَةٍ، ومن الخطأ المحض تشديد رائه؛ لأنَّه ليس من الوجوه المسموعة فيه، ومن ذلك قول الفيروزآباديِّ في كلامه عن رأي من خطَّأها في قوله السابق: ((.... وكُنَاسَةٍ وغُرَابٍ، وتشديدهما، أو تشديد الأُولى لحنٌ: ما يقع فيه النَّار عند القَدْح))[٢٧٢٩].

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ الأصل الشَّائع في استعمال لفظ الحُرَاقَة في هذا الموضع تخفيف الرَّاء، وهو السَّائر في كتب العربيَّة التي أهملت الحديث عن غيره[٢٧٣٠]؛ فالأَولى الأخذ به واتِّباعه، أمَّا تشديد الرَّاء على حُرَّاقَةٍ فهو صواب، وإن كان أقلَّ من سابقه وأدنى، وطريق الإصابة فيه من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّ بعض اللُّغويين -كما مرَّ بك- حكى هذا الوجه من الأوجه المسموعة فيه عن العرب. والآخر أنَّ لفظ الحُرَاقَةُ -بتخفيف الرَّاء- من نظيره المخفَّف الحُرَاقِ، وكلاهما مسموع عن العرب؛ فيُلحق بذلك لفظ الحُرَّاقة -بتشديد الرَّاء- من نظيره الحُرَّاق المسموع عن العرب أيضاً؛ فيكونان فرعين بالتاء من أصلين مجردين منها.

فإن قيل: تشديد راء هذا اللَّفظ قليل في لسان العرب وضعيف ومحلُّ خلاف؛ فلا يسوغ

([٢٧٢٧]) القاموس ٢٩٨/٣ .

([٢٧٢٨]) تاج العروس ١٥٢/٢٥ .

([٢٧٢٩]) القاموس ٢٩٨/٣. وانظر: تاج العروس للزبيدي ١٥٢/٢٥ .

([٢٧٣٠]) انظر: ديوان الأدب للفارابي ٤٥٠/١، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٨٠، ومجمع بحار الأنوار للفتني ٤٩٤/١، وتُحْفَة الرائد لليازجي ٦٠/١، ومتن اللغة لأحمد رضا ٦٩/٢، والمعجم الوسيط ١٦٨/١.

ضمُّه إلى الوجوه المتينة المسموعة فيه. فالجواب من ثلاثة أوجه؛ الأوَّل: الاحتجاج على رأي وتخطئته بوجود خلاف في مسألة لا يستقيم، ولم يقل به أحد فيما أعلم. والثَّاني: قبول وجه من وجوه لفظ مسموعة عن العرب لا يعني بالضَّرورة أنَّه على درجة واحدة في الإصابة والفصاحة مع غيره، إنَّما الصَّواب درجات؛ فاختر لنفسك الدَّرجة التي ترتضيها، والحال هنا في درجة إصابتك وفصاحتك ليس غير؛ فالمسألة يتعاورها الصواب والأصوب، وليس الصواب والخطأ. والثالث: قلَّة استعمال أو ضعفه -إن سلَّمتُ بذلك هنا وهو غير مسلَّم- ليست حجَّة مستقيمة في تخطئة استعمال هؤلاء العوامِّ أو غيرهم، ولاستعمالهم أصل في اللُّغة وتأويل، قال ابن جنِّي: ((ولا يمنعك قوَّةُ القويِّ من إجازة الضعيف أيضاً؛ فإن العرب تفعل ذلك))[٢٧٣١]. فلك أن تأخذ بأعلى درجات الصواب دون أن تُخطِّئ من أخذ بأدنى منها، وله وجه من العربيَّة.

المسألة الخامسة والعشرون :

((((ودِرْهَمٌ مُزَأْبَقٌ: مَطْلِيٌّ بالزِّئْبَقِ، والعامَّةُ تقول: مُزَبَّقٌ[٢٧٣٢]))[٢٧٣٣].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ وابن سيده، وهي في وجه ضبط لفظ المُزَأْبَقِ عن العرب، وقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّه مهموز من الزِّئْبَقِ، ونسب بعضهم استعماله غير مهموز على مُزَبَّقٍ إلى العوامِّ[٢٧٣٤]، وأجاز آخرون هذا الوجه، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

ذهب بعض أهل اللُّغة إلى أنَّ لفظ المُزَبَّقِ -غير مهموز- صواب للمعنى نفسه من

([٢٧٣١]) الخصائص ٦٠/٣ .

([٢٧٣٢]) انظر: الصحاح للجوهري ١٤٨٨/٤. ونقل ابن منظور قوله: ((مَطْلِيٌّ بالزِّئْبَق)) من المحكم لابن سيده ٦٢٠/٦.

([٢٧٣٣]) ١٣٧/١٠ .

([٢٧٣٤]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٩٢، والصحاح للجوهري ١٤٨٨/٤، وشرح الفصيح لابن الجبان ص٢١٨، وشرح الفصيح للمرزوقي ص٣٨٣، ومجمع الأمثال للميداني ٢٧٧/١، والتاج للزبيدي ٣٩٢/٢٥، ومتن اللغة لأحمد رضا ٦/٣.

التَّزْبِيْقِ، وفعله على زُبِّقَ يُزَبِّقُ[٢٧٣٥]، ومن ذلك قول ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ((قد زُؤْبِقَ الدِّرْهَمُ يُزَأْبَقُ، فهو مُزَأْبَقٌ....، وقد حكى الخليل أن تليين الهمزة فيه لغة، وفعله التَّزْبِيْقُ[٢٧٣٦]، وقد زُبِّقَ يُزَبِّقُ، وهو موافق لقول العامَّة وفصحاء العرب))[٢٧٣٧]. ومنه أيضاً قول أحمد رضا: ((ودِرْهَمٌ مُزَأْبَقٌ: مطليٌّ به، والدِّرْهَمُ مُزَبَّقٌ، ونسبه صاحب اللِّسان إلى العامَّة، وقال اللَّيث: إنَّ تليين همزته لغة، والفعل منه التَّزْبِيْقُ، ولم يجارِ صاحبَ اللِّسان في أنَّه مولَّد عاميٌّ بل جعله لغة))[٢٧٣٨].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ استعمال المُزَبَّقِ هنا خطأ، والصَّواب استعماله مهموزاً على المُزَأْبَقِ[٢٧٣٩]، قال ابن قتيبة: ((ودِرْهَمٌ مُزَأْبَقٌ. ولا يُقال: دِرْهَمٌ مُزَبَّقٌ))[٢٧٤٠]. وقال الجواليقيُّ: ((والزِّئْبَقُ: معروف. وهو معرَّب، ويُقال له أيضاً الزَّاوُوْقُ، ودِرْهَمٌ مُزَأْبَقٌ، ولا تقل: مُزَبَّقٌ))[٢٧٤١].

قلتُ: الصَّواب –والله أعلم– أنَّ الأصل الشَّائع في لفظ المسألة استعمال هذا الوصف مهموزاً، وهو الأَولى من غيره بالاستعمال، وذلك من وجهين؛ أحدهما أنَّه من الزِّئْبَقِ، وفعله على زَأْبَقَ، وهذا المشهور في المسموع والمنقول، ولم يُنازع في ذلك أحد فيما أعلم، وقد نصَّ على الوصف المهموز جمع من اللُّغويين مع إهمال الحديث عن لفظ المُزَبَّقِ[٢٧٤٢]. والآخر أنَّ الوصف المهموز وجه متَّفق عليه بين المتنازعين على خلاف الوصف غير المهموز في هذه المسألة؛ فخروجاً من الخلاف يكون المهموز أولى من غيره بالاستعمال.

([٢٧٣٥]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٩٢، والتاج للزبيدي ٣٩٢/٢٥، ومتن اللغة لأحمد رضا ٦/٣.

([٢٧٣٦]) في مطبوع العين ٩٣/٥: ((وفعله التَّزَبُّقُ)). وفي مطبوع المحيط لابن عباد ٣١٠/٥: ((والفعل التَّزْبِيْقُ)).

([٢٧٣٧]) تصحيح الفصيح وشرحه ص٢٩٢ .

([٢٧٣٨]) متن اللغة ٦/٣ .

([٢٧٣٩]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٩٢، والتلخيص للعسكري ص١٥٢، والمعرَّب للجواليقي ص٣٤٦، وتاج العروس للزبيدي ٣٩٢/٢٥.

([٢٧٤٠]) أدب الكاتب ص٣٩٢ .

([٢٧٤١]) المعرَّب ص٣٤٦ .

([٢٧٤٢]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٣٣٤/١، وتهذيب اللغة للأزهري ١٨٧/٩، ومجمل اللغة لابن فارس ص٤٤٧، والمحكم ٦٢٠/٦، والمخصص لابن سيده ٢٩٨/٣، وأساس البلاغة للزمخشري ٤٢٦/١، والمصباح للفيومي ص١٣٦، ومعجم الأغلاط اللغوية للعدناني ص٢٨٠.

أمَّا الوصف منه على مُزَبَّقٍ -غير مهموز- فهو صواب من مجموع وجهين؛ أحدهما أنَّه من التَّزْبِيْقِ، وفعله على زَبَّقَ، وقد نقله -كما مرَّ بك- بعض ثقات اللُّغويين المتقدِّمين، وهم حجَّة على غيرهم؛ فمن سمع حجَّة على من لم يسمع. والآخر أنَّ أصل لفظ المسألة أعجميٌّ معرَّب، والعرب تتوسَّع في المعرَّب؛ فلا ينبغي التَّضييق في هذا الباب، قال ابن خالَوَيْهِ: ((وقد عَرَّفْتُكَ اتساع العرب في الأسماء الأعجميَّة إذا عَرَّبَتْها))[٢٧٤٣]. وقال ابن جنِّي في غيره: ((يجب أن يكون من تحريف العرب الكلمَ الأعجميَّ؛ لأنه ليس من لغتها؛ فتُقِل الحَفْلَ به، وقد ذكرنا مثله))[٢٧٤٤]. ولذلك وقع تعريب لفظ المسألة على أكثر من وجه؛ فجاء فيه الزِّئْبَقُ، وهو المشهور، ومنه المُزَأْبَقُ مِن زَأْبَقَ، وجاء فيه الزِّئْبِقُ -بكسر الباء-[٢٧٤٥]، وجاء فيه الزَّاوُوْقُ، ومنه للمعنى نفسه مُزَوَّقٌ مِن زَوَّقَ[٢٧٤٦]، وجاء فيه أيضاً -كما مرَّ بك- زَبَّقَ تَزْبِيْقاً، وهو مُزَبَّقٌ؛ فلا وجه لردِّ ما نُسب إلى العوامِّ هنا من مجموع هذين الوجهين، وإن كان غيره أعلى منه.

المسألة السادسة والعشرون :

((ونَيْفَقُ السَّرَاوِيْلِ: الموضعُ المُتَّسِعُ منها، والعامَّة تقول: نِيْفَقٌ، بكسر النُّون[٢٧٤٧]))[٢٧٤٨].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه ضبط نون النَّيْفَقِ في هذا الموضع، وقد ذهب كثير من اللُّغويين إلى أنَّه بفتح النُّون ليس غير، ونسب بعضهم استعماله بكسر النُّون إلى العوامِّ[٢٧٤٩]، وضبطه آخرون بكسر النُّون، وفي ذلك تفصيل يأتيك في

([٢٧٤٣]) الحجة في القراءات السبع ص٨٩ .

([٢٧٤٤]) المحتسب ٢٢٥/٢ .

([٢٧٤٥]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٩٢، والصحاح للجوهري ١٤٨٨/٤، ومجمع الأمثال للميداني ٢٧٧/١، ولباب تحفة المجد للبلي ٢٩٦/٢، والمزهر للسيوطي ٣١٦/١، والتاج للزبيدي ٣٨٨/٢٥.

([٢٧٤٦]) انظر: الزاهر لأبي بكر الأنباري ٢٠٨/٢، والتهذيب للأزهري ١٨٧/٩، والمحكم لابن سيده ٦٢٠/٦، والإبانة للعوتبي ٣٢٠/٤، ومجمع الأمثال للميداني ٢٧٧/١، ولباب تحفة المجد للبلي ٢٩٦/٢، والتاج للزبيدي ٣٨٨/٢٥.

([٢٧٤٧]) انظر: الصحاح للجوهريِّ ١٥٦٠/٤ .

([٢٧٤٨]) ٣٦٠/١٠ .

([٢٧٤٩]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٨، ولحن العوام للزُّبيدي ص١٥٩، والصحاح للجوهري ١٥٦٠/٤، والتهذيب لابن شُهَيد ص١٩٢، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٧٨، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٥٠٦،

المسألة.

المجيزون :

لم أقف على قول يُجيز فيه صاحبه صراحة استعمال النِّيْفَقِ بكسر النُّون غير أنِّي وقفتُ على نصٍّ لابن سيده ضُبطت فيه بالكسر: ((ونِيْبَقُ القميصِ: نِيْفَقُه، فارسيٌّ، أعربوه بالرُّباعيِّ كما أعربوه بالثُّلاثيِّ في نِيْفَقٍ))[٢٧٥٠]. وجاء اللَّفظ بكسر النُّون على وجه آخر في تعريبه[٢٧٥١]، قال ابن دريد: ((ونِئْفِقُ القميصِ، مهموز مكسور الفاء، فارسيٌّ معرَّب، مثل زِئْبِر))[٢٧٥٢].

المانعون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّ نون النَّيْفَقِ مفتوحة ليس غير، ومن الخطأ كسرها[٢٧٥٣]، قال الزُّبيديُّ: ((والصَّواب: نَيْفَقٌ....، وعامَّةُ المشرق يقولون: نِيْفَقٌ))[٢٧٥٤]. وقال الصَّفديُّ بعد أن ذكر قول الزُّبيديِّ: ((وذلك خطأ؛ لأنَّه لا يكون شيءٌ من كلام العرب على فِيْعَلٍ))[٢٧٥٥].

قلتُ: الصَّواب –والله أعلم– أنَّ الاستعمال الشَّائع بين العرب والدَّارج في كتب اللُّغة فتح نون النَّيْفَقِ، وهو الوجه الذي جاء في كثير من أصول كتب العربيَّة التي أهملت الحديث عن

والتاج للزَّبيدي ٤٣٣/٢٦، والمعجم العربي لأسماء الملابس لرجب عبد الجواد ص٥٠٠.

(٢٧٥٠) ٦٣٤/٦. والضَّبط نفسه في تحقيق آخر للمحكم من مطبوع معهد المخطوطات العربيَّة ٣٩٤/٦، ونقله ابن منظور بكسر النُّون أيضاً في موضع آخر ٣٦٤/١٠، وضبط الزَّبيديُّ النصَّ نفسه بفتح نون اللَّفظين في التاج ٤١٣/٢٦.

(٢٧٥١) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٩٦٧/٢، والمعرَّب للجواليقي ص٦٠٨ .

(٢٧٥٢) جمهرة اللغة ٩٦٧/٢ .

(٢٧٥٣) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٦٣، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٨٨، ولحن العوام للزُّبيدي ص١٥٩، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٢٣٤، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص١٧٨، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٥٠٦، وتاج العروس للزَّبيدي ٤٣٣/٢٦، والمعجم العربي لأسماء الملابس لرجب عبد الجواد ص٥٠٠.

(٢٧٥٤) لحن العوام ص١٥٩ .

(٢٧٥٥) تصحيح التصحيف ص٥٠٦ .

غيره لقوَّة هذا الوجه وشيوعه[٢٧٥٦]، وقد جاء على هذا الوجه قول الشَّاعر هاجياً صاحبه:

..... مَـلَا نَيْفَقَ التُّبَّانِ مِنْهُ بِعَاذِرِ[٢٧٥٧]

وقد مرَّ بك أنَّ هذا اللَّفظ مُعَرَّب، ومرَّ بك في تعريبه أكثر من وجه؛ فجاء فيه النَّيْفَقُ، والنِّئْفِقُ، ويتفرَّع منه النِّيْفِقُ على التَّخفيف قياساً لسكون الهمزة بعد كسر، والنِّيْبَقُ، وفتح نونه الزَّبيديُّ، أمَّا النِّيْفَقُ فجاء في المحكم -كما مرَّ بك- في الحديث عن النِّيْبَقِ ليس غير، وهذا يدعوني إلى الشَّكِّ في صحَّة نسبة كسر نون النِّيْفَقِ إلى ابن سيده، وهو الذي ضبطها في مادَّتها بالفتح[٢٧٥٨]، وجاءت عبارته نفسها في تاج العروس بالفتح، وكيف تصرَّفت الحال فاللَّفظ جاء على أكثر من وجه، وهو ظاهرة في باب المعرَّب لتوسُّع العرب فيه[٢٧٥٩]، وقد مرَّ بك ذلك.

فإن قيل: ما وجه استعمال النِّيْفَقِ؟ فالجواب: هو صواب من مجموع ثلاثة أوجه؛ الأوَّل: نقله ابن سيده، ونقله عنه ابن منظور، وإن كان في ضبطه شكٌّ. والثاني: كُسرت نونه في بعض الأوجه المسموعة التي مرَّت بك؛ فليس العوامُّ من أحدثوا كسرها. والثَّالث: أصله الأعجميُّ بنون مُمالة بين فتح وكسر؛ فاختلف الأوائل في تعريبه بين فتح النُّون وكسرها[٢٧٦٠]؛ فمن مجموع هذه الأوجه يصحُّ قبوله، وإن كان غيره أعلى منه، فإن قيل: يُصبح على فِيْعَلٍ، وليس من أوزان العرب. فالجواب: لا يلزم في المعرَّب أن يكون على أوزان العرب، وإن كَثُرَ ذلك[٢٧٦١].

المسألة السابعة والعشرون :

([٢٧٥٦]) انظر: العين للخليل ١٧٨/٥، وغريب الحديث لأبي عُبيد ٢٥٧/٣، وديوان الأدب للفارابي ٤١/٢، والبارع للقالي ص٤٨٢، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٥٥/٥، وأساس البلاغة للزمخشري ٢٩٥/٢، وشمس العلوم للحميري ٦٦٩٧/١٠، والقاموس للفيروزآبادي ٣٨٨/٣، ومتن اللغة لأحمد رضا ٥٢٠/٥، والمعجم الوسيط ٩٤٢/٢.

([٢٧٥٧]) وفي رواية: ((رَمَى)). وفي الشَّطر الأوَّل روايات كثيرة، وليست شاهداً، والتُّبَّانُ: ضربٌ من السَّراويل، والعاذِرُ: الغائط، وقد نُسب الشِّعر إلى سُرَاقة البارقيِّ (ت٧٩هـ) في الفرق لابن أبي ثابت ص٣٧، والمُنَجَّد لكراع ص٢٥٧، والأفعال لابن الحداد ٢٣٥/١، وفي التعريب لابن بري ص١٤٣. ونُسب إلى بشَّار بن برد -وهو المشهور- في العين للخليل ٢٥/٤، والتهذيب للأزهري ١١٣/٦، وفي التعريب لابن بري ص١٤٣، والتكملة للصغاني ٣٥٦/٥.

([٢٧٥٨]) انظر: ٤٤٨/٦ .

([٢٧٥٩]) انظر: الحجة لابن خالويه ص٨٩، والمحتسب لابن جني ٢٢٥/٢، والبحر المحيط لأبي حيَّان ٥٠٩/١.

([٢٧٦٠]) انظر: المعرب للجواليقي ص٦٠٨ (رأي ف. عبد الرحيم في حاشيته).

([٢٧٦١]) انظر: الكتاب لسيبويه ٣٠٣/٤، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٤٩١، والارتشاف لأبي حيَّان ١٤٦/١.

((وافْعَلْ ذلك إمَّا هَلَكَتْ هُلُكُ، أي على كلِّ حال، بضمِّ الهاء واللَّام غير مصروف[٢٧٦٢]. قال ابن سيده: وبعضهم لا يصرفه، أي على ما خَيَّلَتْ نفسُكَ ولو هَلَكْتَ، والعامَّةُ تقول: إنْ هَلَكَ الهُلُكُ[٢٧٦٣]))[٢٧٦٤].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ وابن سيده، وهي في وجه تركيب هذه الجملة الشَّائعة بين العرب، ولها أكثر من وجه مسموع فيها غير أنَّ بعض أهل اللُّغة نسب إلى العوامِّ قول القائل: افْعَلْ ذلك إنْ هَلَكَ الهُلُكُ[٢٧٦٥]. وهو وجه فيه تفصيل؛ فإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول أحد من أهل العربيَّة يُجيز فيه صاحبه صراحة استعمال الجملة المنسوبة إلى بعض العوامِّ، إنَّما ذكروا أوجهاً لها عن العرب، وليس منها هذا الوجه بتمامه.

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ في هذا التَّركيب أكثر من وجه غير أنَّ ما نُسب إلى بعض العوامِّ ليس منها، وهو خطأ تولَّد في ألسنتهم، ومنه قول أبي بكر الأنباريِّ الذي بسط الأوجه وشرحها في نصٍّ يحسن ذكره على طوله: ((وقولهم: افْعَلْ كذا وكذا إذا هَلَكَ الهُلُكُ، وإنْ هَلَكَ الهُلُكُ. قال أبو بكر: العامَّةُ تُخطئ في هذا فتقول: إنْ هَلَكَ الهُلُكُ. والعرب تقول: أَفْعَلُ كذا وكذا إمَّا هَلَكَتْ هُلُكٌ، بالإجراء، وهُلُكُ [بلا إجراء]، وهُلُكُهُ، بالإضافة. يُريدون: افعله على ما خَيَّلَتْ. أخبرنا بذلك أبو العبَّاس عن الفرَّاء، ومعنى خَيَّلَتْ: أَرَتْ وشَبَّهَتْ....، ذكر رسولُ الله -صلَّى الله عليه وسلَّم- الدَّجَّالَ، فقال: ((أَعْوَرُ جَعْدٌ هِجَانٌ كأنَّ رأسه أَصَلَةٌ، أشبه النَّاس بعبد العُزَّى بن قَطَنٍ، ولكن الهُلْك كلَّ الهُلْكِ أنَّ ربَّكم ليس بأعور))[٢٧٦٦]. وفي غير هذه الرِّواية: فإنْ هَلَكَتْ هُلُكٌ. وفي رواية أخرى: فإنْ هَلَكَتْ هُلَّكٌ. فمن رواه: ولكنَّ الهُلْكَ كلَّ الهُلْكِ، أراد ولكنَّ هُلْكَ الدَّجَّالِ وخزيه وبيان كذبه في عوره. ومن رواه: فإنْ هَلَكَتْ هُلَّكٌ، قال: هُلَّكٌ جمعُ هالِكٍ، يُقال: هالِكٌ وهُلَّكٌ، كما يقال: صائِمٌ وصُوَّمٌ، والتَّأويل

([٢٧٦٢]) انظر: الصحاح للجوهري ١٦١٧/٤ .

([٢٧٦٣]) المحكم ١٤١/٤ .

([٢٧٦٤]) ١٠/ ٥٠٦ .

([٢٧٦٥]) انظر: الزاهر لأبي بكر الأنباري ٢٣٢/٢، والمحكم ١٤١/٤، والمخصص لابن سيده ١١٠/٥.

([٢٧٦٦]) انظر: المعجم الكبير للطبراني برقم ١١٧١١، والسلسلة الصحيحة للألباني (أكثر من رواية) برقم ١١٩٣.

فإن هَلَكَ به هالِكُون فلا ينبغي أن تهلكوا أنتم لما تبينون فيه من العور. ومن روى: فإنْ هَلَكَتْ هُلُكٌ، أراد ما اشتبه عليكم من أمره، فلا يشتبهنَّ عليكم أنَّ ربَّكم ليس بأعور))[٢٧٦٧].

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ التَّركيب المنسوب إلى بعض العوامِّ ليس من الأوجه المسموعة عن العرب في هذا القول الذي سار بين العرب كالمَثَل، وقد حكى كثير من أهل اللُّغة والحديث هذا القول والأوجه المسموعة فيها وتفسيرها، ولم يذكروا منها ما نُسب إلى العوامِّ[٢٧٦٨]، فإن قيل: فما حكم ما نُسب إلى العوامِّ؟ فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ تخطئة العوامِّ مقبولة إذا كانت من جهة عدم صحَّة قولهم في قول سار -برواياته المسموعة- كالمَثَل بين العرب؛ فإن كان مُراد المخطِّئ عدم ثبوت ما نُسب إلى العوامِّ عن العرب فهو مُصيب في ذلك؛ لأنَّ العوامَّ تكلَّموا فيما سُمع على غير أوجهه المسموعة فيه؛ فحادوا عن الصَّواب.

والآخر أنَّ تخطئة العوامِّ غير مقبولة إذا كانت من جهة تركيبهم هذه الجملة ليس غير دون نظر إلى محاكاة قول العرب وأوجهه؛ لأنَّ المتكلِّم ليس مُلزماً بقول ما قالت العرب، إنَّما يُولِّد ما يشاء من التَّراكيب ما دام لم يخرق قواعد العربيَّة، ولم يقل أحد لأحد: لا تستعمل إلا ما سُمع عن العرب!! فمن حقِّ القائل أن يقول: أنت كمُكْرِهٍ أخاه، ولستَ بَطَلاً. فلا يُخطَّأ صاحب هذا القول؛ لأنَّه أنشأ تركيباً لم يخرق به قواعد العربيَّة غير أنَّه مُخطئ إن زعم أنَّه استعمل قولاً سائراً بين العرب على هذا الوجه بتمامه؛ لأنَّ قوله لم يُسمَع في هذا المَثَل المشهور، والخلاصة أنَّ ما نُسب إلى العوامِّ من تركيب صواب ما دام أنَّهم لم يزعموا ثبوته بتمامه عن العرب سماعاً.

فإن قيل: ما وجه استعمالهم إنْ في موضع إمَّا، وهَلَكَ في موضع هَلَكَتْ، والهُلُكُ في موضع هُلُكُ أو هُلُكٌ؟ فالجواب: لم يُخطِّئ أحد صراحة استعمال ما ذُكر ما دام أنَّ القائل لم يزعم أنَّه مسموع بتمامه عن العرب، وقد جاءت -كما مرَّ بك- الرِّوايات وتفسيرها في

([٢٧٦٧]) الزَّاهر ٢/٢٣٢-٢٣٣. وفسَّر بعد ذلك غريب ألفاظ الحديث؛ فالجَعْدُ: الخَفِيف من الرِّجال أو المجتمع الشَّديد، والهِجَان: الأبيض أو الكريم، والأَصَلَة: حيَّة ضخمة عظيمة. أمَّا عبد العُزَّى بن قَطَنٍ فرجُلٌ من خزاعة، قيل: هو صحابيٌّ، وقيل: لم يُدرك الإسلام، ومات في الجاهليَّة، وهو الصواب. انظر: فتح الباري لابن حجر ١٣/١٠١.

([٢٧٦٨]) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ١/٣٠٧، وفتح الباري لابن حجر ١٣/١٠٠، والتاج للزبيدي ١٧/٤٠٤-٤٠٥.

مظانِّها السَّابقة؛ فسُمع فيه إِنْ في موضع إِمَّا، وسُمع فيه هَلَكَ في موضع هَلَكَتْ، وسُمع فيه التَّعريف في الهُلُكِ من المجرَّد منه؛ فلا خرق لقواعد العربيَّة في إنشاء هذا التَّركيب ابتداعاً.

المسألة الثامنة والعشرون :

((والجَبُوْلَاءُ: العَصِيْدَةُ، وهي التي تقول لها العامَّةُ: الكَبُوْلَاءُ))[٢٧٦٩].

ذكر ابن منظور هذه المسألة التي تتعلَّق بوجه ضبط بناء الجَبُوْلَاءِ؛ فقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ المسموع فيه عن العرب بالجيم ليس غير، ونسب بعضهم إلى العوامِّ استعماله بالكاف على الكَبُوْلَاءِ أو الكَبُوْلَة[٢٧٧٠]، وفي ذلك تفصيل تجده عند بيان المسألة.

المُجيزون :

ذكر بعض أهل العربيَّة هذا اللَّفظ بالكاف على ما جاء في نصِّ المسألة منسوباً إلى العرب للمعنى نفسه[٢٧٧١]؛ فهو وجه آخر للفظ الجَبُوْلَاءِ، ومن ذلك ما قاله الصَّغانيُّ: ((والكَبُوْلَاءُ: العَصِيْدَةُ))[٢٧٧٢]. ومنه أيضاً قول الفيروزآباديِّ: ((والكَبُوْلَاءُ: العَصِيْدَةُ))[٢٧٧٣].

المانعون :

ذهب بعض أهل العربيَّة إلى أنَّ الصَّواب في لفظ المسألة أن يكون استعماله بالجيم، ومن الخطأ استعماله بالكاف الذي تولَّد في ألسنة بعض العوامِّ[٢٧٧٤]، ومن ذلك قول

([٢٧٦٩]) ٩٩/١١. قلتُ: لم أقف على هذا النَّصِّ في أصول ابن منظور الخمسة، وقد يكون من زياداته في بعض الموادِّ، وقد ذكرتُ لك من هذا مواضع كثيرة في التَّمهيد، وقد يكون ممَّا سقط من أحد أصوله الخمسة؛ فلم يصل إلينا.

([٢٧٧٠]) انظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي ص٨٠، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٩٢، وذيل الفصيح للبغدادي ص١٤، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٣٦، ولحن العامة والتطور اللغوي لرمضان عبد التواب ص٢٦٣، وموسوعة اللحن في اللغة لعبد الفتاح سليم ص٨٧.

([٢٧٧١]) انظر: غريب الحديث للخطابي ١٦٨/٢، والفائق للزمخشري ٣٦٤/١، والتكملة للصغاني ٤٩٧/٥، وتحفة المجد للَّبْلي (كَبُوْلَا) ص ١٩٧، والقاموس للفيروزآبادي ٦٠٦/٣، وعمدة القاري للعيني ٧٤/٢١، وتاج العروس للزَّبيدي ٣١٢/٣٠، ومتن اللغة لأحمد رضا ١٥/٥.

([٢٧٧٢]) التكملة ٤٩٧/٥ .

([٢٧٧٣]) القاموس ٦٠٦/٣ .

([٢٧٧٤]) انظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي ص٨٠، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٩٢، وذيل الفصيح للبغدادي ص١٤، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٣٦ .

الجواليقيِّ: ((ويقولون: الكبُوْلَة. وإنَّما هي الجَبُوْلَاء، بالجيم والمدِّ، واشتقاقها من الجِبْلِ))[٢٧٧٥]. ومنه أيضاً قول ابن الجوزيِّ: ((وهي الجَبُوْلَاء، بالجيم والمدِّ، والعامَّة تقول: الكَبُوْلَة))[٢٧٧٦].

قلتُ: هذا اللَّفظ -بوجهيه الجيميِّ والكافيِّ- ليس شائعاً في كتب اللُّغة ومعجماتها المتقدِّمة والمتأخِّرة؛ فلم يُذكر في مادَّته فيما وصلنا من أصول المعجمات المتقدِّمة كالعين وجمهرة اللغة وتهذيب اللغة والصِّحاح ومقاييس اللغة والمحكم وغيرها، وقد يكون إهماله لعدم العِلم به أو لضعفه، فإن قيل: قد جاء لفظ الجَبُوْلَاءِ في الصِّحاح للجوهريِّ. فالجواب: جاء لفظ الجَبُوْلَاءِ عند الجوهريِّ في غير مادِّته شارحاً لفظ الخَطِيْفَةِ ليس غير، ولم يذكره في مادَّته، قال: ((والخَطِيْفَةُ: دقيق يُذَرُّ على اللَّبن ثم يُطْبَخُ فيُلْعَقُ، قال ابن الأعرابيِّ: هو الجَبُوْلَاءُ))[٢٧٧٧].

وقد اختلف اللُّغويُّون في ضبط الوجه الكافيِّ منه -كما مرَّ بك- على أوجه، فجاء الكَبُوْلَاء والكَبُوْلَا والكَبُوْلَة، وقد يكون ذلك راجعاً إلى التَّقارب الصَّوتيِّ فيما بينها؛ لأنَّ ما يُنسب إلى العوامِّ لا يُؤخذ من مصنَّفات كتبها هؤلاء العوامُّ، بل هي استعمالات شاعت بينهم مشافهةً؛ فيرصدها أهل اللُّغة، ويختلف أحدهم عن الآخر في ضبط ما سمعه منهم، أو نُقل إليه في المتشابه بينها، وقد يكون الاختلاف في ضبطها راجعاً إلى اختلاف المكان أو الزَّمان اللذين عاش فيهما هؤلاء العوامُّ؛ فاختلفوا في نطقها.

فإن قيل: فما حكم ما نُسب إلى العوامِّ في نصِّ المسألة؟ فالجواب: هو صواب من مجموع ثلاثة أوجه؛ الأوَّل: الاستعمالان كلاهما -الجيميُّ والكافيُّ- لم يحفِل بهما جمهور اللُّغويِّين المتقدِّمين؛ فلا حجَّة لمانع برأي متقدِّم في التَّخطئة. والثَّاني: استعماله بالكاف مذكور -كما مرَّ بك- في مدوَّنات بعض ثقات أهل العربيَّة المتقدِّمين والمتأخرين، وهم حجَّة على غيرهم، وعدم معرفة المُخطِّئ به ليس حجة على غيره؛ فعدم العِلم لا يعني العِلم بالعدم؛ فإن قيل: قد يعلمه غير أنَّه ضعيف عنده لا يرقى إلى الصَّواب حسب رأيه. فالجواب: إن كان

([٢٧٧٥]) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص٨٠ .

([٢٧٧٦]) تقويم اللسان ص٩٢ .

([٢٧٧٧]) الصحاح ١٣٥٣/٤ .

ضعيفاً عنده فليس بضعيف عند من ذكره ونصَّ عليه؛ فتضعيفه ليس حجَّة على غيره ممَّن لم يضعِّفه. والثَّالث: بعض المانعين -كما مرَّ بك- يقوِّي رأيه بأن لفظ الجَبُوْلَاءِ بالجيم؛ لأنَّه من الجِبْلِ الذي يعني الكثير أو الغليظ؛ فناسبه ما وُضع منه بالجيم؛ لأنَّ في العَصِيْدَة كثرة دقيق وغلظة؛ فيستطيع المُجيز أن يذكر نحواً من ذلك أيضاً؛ فالاستعمال الكافيُّ من الكَبْلِ لبعض ما ثَقُلَ وكَثُرَ وثُنِيَ[٢٧٧٨]، وفي العَصِيْدَة كثرة دقيق وثِقَلٌ وتَثَنٍّ من رَدِّ بعضها على بعض.

المسألة التَّاسعة والعشرون :

((المَالُ: معروف....، وتصغيره مُوَيْلٌ، والعامَّةُ تقول: مُوَيِّلٌ، بتشديد الياء[٢٧٧٩]))[٢٧٨٠].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه تصغير لفظ المَالِ؛ فقد نصَّ كثير من أهل العربيَّة على أنَّ تصغير المَالِ -سماعاً وقياساً- على مُوَيْلٍ ليس غير، ونسب بعضهم تشديد الياء على مُوَيِّلٍ إلى بعض العوامِّ[٢٧٨١]، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول أحد من أهل العربيَّة يُجيز فيه صاحبه تصغير لفظ المالِ على مُوَيِّلٍ.

المانعون :

لم أقف على قول أحد من أهل العربيَّة يُخطِّئ فيه صاحبه صراحة استعمال ما نُسب إلى العوامِّ في نصِّ المسألة غير أنَّ دلالة المفهوم من كلامهم تدلُّ على أنَّ هذا خطأ محض.

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ تصغير لفظ المَالِ على مُوَيْلٍ ليس غير، ولم يقل بغير ذلك أحد من المتقدِّمين والمتأخرين فيما أعلم، لأنَّ القاعدة في تصغير الاسم الثُّلاثيِّ ممَّا عينه

([٢٧٧٨]) انظر: المحكم لابن سيده ٤٧/٧، والتاج للزبيدي ٣١٠/٣٠ .

([٢٧٧٩]) انظر: الصحاح للجوهري ١٨٢١/٥ .

([٢٧٨٠]) ٦٣٥/١١-٦٣٦ .

([٢٧٨١]) انظر: الصحاح للجوهري ١٨٢١/٥، ودليل الفالحين لابن عَلَّان ٢٤١/١، والتاج للزبيدي ٤٢٩/٣٠.

قلتُ: لهذا اللَّحن المنسوب إلى العوامِّ وجه باقٍ في ألسنة بعض العوامِّ في عصري، ومنه ما أسمعه كثيراً من بعضهم في نُطق قول عُمَر لابن مسعود -رضي الله عنهما-: ((كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْماً)). فيقولون: كُنَيِّفٌ، بتشديد الياء، والفرق بينهما واسع؛ فالكُنَيْفُ تصغير الكِنْفِ، وهو الوعاء، والكُنَيِّفُ تصغير الكَنِيْفِ، وهو الخَلَاء والسَّاتر والحظيرة!!

ألف وأصلها الواو أن تردَّ الألف إلى الواو عند تصغير اللَّفظ على فُعَيْلٍ، وتبقى الياء ساكنة على أصل صيغة التَّصغير؛ فتقول في تصغير الحالِ والبابِ والغارِ والمالِ: حُوَيْلَةٌ وبُوَيْبٌ وغُوَيْرٌ ومُوَيْلٌ[٢٧٨٢]. وأصل ألف المَالِ واو؛ لأنَّك تقول في فعله: مالَ يَمُوْلُ[٢٧٨٣]؛ فظهر أصل الألف وهو الواو؛ فيجب حينئذٍ إظهار الواو في التَّصغير وتسكين ياء فُعَيْل على أصلها، وعليه فتشديد ياء مُوَيْلٍ خطأ محض ليس عليه في المسموع دليل، وليس له من وجوه العربيَّة تأويل.

المسألة الثلاثون :

((الجَرِيْنُ: موضع البَيْدَرِ بلغة اليمن، قال: وعامَّتهم يَكسر الجيمَ، وجمعُه جُرُنٌ[٢٧٨٤]))[٢٧٨٥].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه ضبط جيم الجَرِيْنِ، وقد نصَّ كثير من أهل العربيَّة على أنَّ المسموع عن العرب فيه الجَرِيْنُ بفتح الجيم على فَعِيْلٍ، ونسب بعضهم إلى العوامِّ كسر جيمه على الجِرِيْنِ[٢٧٨٦]، وفي ذلك تفصيل لاحق عند بيان المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول أحد من أهل العربيَّة أجاز فيه صاحبه صراحة أو تأويلاً في هذا الموضع استعمال الجِرِيْنِ -بكسر الجيم- في موضع الجَرِيْنِ، إنَّما الشَّائع بينهم الفتح.

المانعون :

لم أقف على قول أحد من اللُّغويين يُخطِّئ صراحة استعمال الجِرِيْنِ غير أنَّهم أطبقوا

([٢٧٨٢]) انظر: الكتاب لسيبويه ٤٦١/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٠٢/٤، واللمع لابن جني ص٢١٣، واللباب للعكبري ١٦٥/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٠٨/٤، وهمع الهوامع للسيوطي ٣٤١/٣.

([٢٧٨٣]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ١٢٧٥/٣، وديوان الأدب للفارابي ٤١٣/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٠٣/٤، والصحاح للجوهري ١٨٢٢/٥، والأفعال لابن القطَّاع ٢٠٨/٣.

([٢٧٨٤]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٧/١١. والكلام ليس للأزهريِّ، إنَّما نقله من العين ١٠٤/٦، وقد فُسِّر البَيْدَرُ بأنَّه مَجمع الطَّعام حيث يُعْزَلُ ويُنَقَّى ويُدَاسُ. انظر: العين للخليل ٣٥/٨، والصحاح للجوهري ٥٨٧/٢.

([٢٧٨٥]) ٨٧/١٣ .

([٢٧٨٦]) انظر: العين للخليل ١٠٤/٦، والتهذيب للأزهري ٢٧/١١، والتكملة للصغاني ٢٠٦/٦، والتاج للزبيدي ٣٥/٣٤.

على ذكر الجَرِيْنِ -بالفتح- ليس غير في هذا الموضع ممّا يدلُّ على عدم إجازة كسر جيمه.

قلتُ: الصواب -والله أعلم- أنَّ الشَّائع في اللُّغة فتح جيم الجَرِيْنِ، ولم أقف على مسموع غيره؛ فهو الأَولى بالاتِّباع، فإن قيل: أيعدُّ كسر جيمه خطأ؟ فالجواب: لا، إنَّما هو صواب دون صواب؛ فتستطيع أن تقيس كسر جيمه على لغة جاءت عن بعض العرب بإتباع حركة فاء فَعِيْلٍ حركة عينه؛ ولو لم تكن من حروف الحلق، ومنه قولهم في كَثِيْرٍ وكَبِيْرٍ وجَلِيْلٍ وكَرِيْمٍ ونَصِيْبٍ: كِثِيْرٌ وكِبِيْرٌ وجِلِيْلٌ وكِرِيْمٌ ونِصِيْبٌ[٢٧٨٧]. فإن قيل: إنَّما يقصد صاحب القول بعامَّة اليَمَن أكثرهم. فالجواب: هذا بعيد من وجهين؛ أحدهما أنَّه لو أراد أكثرهم لقال: ((الجِرِيْنُ: موضع البَيْدَرِ بلغة اليمن)). والآخر أنَّ صاحب القول نفسه وغيره ذكروا أنَّ كسر فاء فَعِيْل هنا في غير حلقيِّ العين لبعض أهل اليَمَن -وليس أكثرهم- فيما يلي ساحل اليَمَن وعُمَان[٢٧٨٨].

المسألة الحادية والثَّلاثون :

((وقولهم للطَّابِقِ الَّذي يُقْلَى عليه اللَّحمُ: الطَّاجِنُ، وقَلِيَّةٌ مُطَجَّنَةٌ، والعامَّةُ تقول: مُطَنْجَنَةٌ[٢٧٨٩]))[٢٧٩٠].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه صياغة اسم المفعول من هذا اللَّفظ، وقد ذهب كثير من اللُّغويين المتقدِّمين والمتأخرين إلى أنَّه يُصاغ على لفظ مُطَجَّنَةٍ، ولم أجد من تحدَّث عن المُطَنْجَنَة في غير هذا الموضع عن الأزهريِّ، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول أحد من العربيَّة يُجيز فيه صاحبه صراحة أو تأويلاً استعمال لفظ المُطَنْجَنَةِ في موضع المُطَجَّنَةِ، إنَّما الشَّائع بينهم ما جاء بالتَّشديد في نصِّ المسألة.

المانعون :

([٢٧٨٧]) انظر: العين للخليل ١٧٥/٧، والتثقيف لابن مكي ص٢٢٧، والإبانة للعوتبي ٤٣٥/١، والتاج للزبيدي ٢٥٤/٨، ١٩٣/١٢، ومعجم الصواب لأحمد مختار ٢٩٨/١. قلتُ: ما زالت هذه اللُّغة باقية؛ فيقول عوامُّنا: كِبِيْر وكِرِيْم.

([٢٧٨٨]) انظر: العين للخليل ١٧٥/٧، والإبانة للعوتبي ٤٨١/٣ .

([٢٧٨٩]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٣٤/١٠ .

([٢٧٩٠]) ٢٦٤/١٣ .

لم أقف على قول أحد من أهل العربيَّة يُخطِّئ فيه صاحبه صراحة استعمال المُطَنْجَنَةِ غير أنَّ دلالة المفهوم -لا دلالة المنطوق- من كلام الأزهريِّ تمنعه لمخالفته الصَّواب المذكور.

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ اسم المفعول من هذا اللَّفظ المعرَّب[٢٧٩١] يكون على مُطَجَّنَةٍ، أمَّا مُطَنْجَنَةٌ فخطأ محض، وذلك من وجهين؛ أحدهما أنَّ المسموع فيه مُطَجَّنَةٌ ليس غير؛ فلا وجه للاحتجاج لغيره بسماع. والآخر أنَّ فعله على طَجَّنَ، وليس طَنْجَنَ؛ فاسم مفعوله مَطَجَّنٌ، ومنه مُعَظَّمٌ مِنْ عَظَّمَ، ومُسَخَّرٌ مِنْ سَخَّرَ؛ فلا وجه للاحتجاج لغيره بتأويل.

فإن قيل: جاءت ألفاظ عن بعض العرب بالتَّشديد وفُكَّ بالنُّون؛ فقالوا في الرُّزِّ والإِجَّانَةِ والإِجَّاصَةِ والفِجَّانِ والأُتْرُجِّ: رُنْزٌ وإِنْجَانَةٌ وإِنْجَاصَةٌ وفِنْجَانٌ وأُتْرُنْجٌ[٢٧٩٢]. فالجواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ هذه ألفاظ مُفردة في السَّماع، ولفظ مسألتنا لم يقل أحد إنَّه مسموع لنُلحقه بها. والآخر أنَّ فكَّ الإدغام بنون ليس لغة لأحد من العرب في كلِّ مُدغم لنقيس عليه؛ أترى من قالوا الألفاظ السَّابقة من العرب يقولون في مُعَظَّمٍ ومُسَخَّرٍ ومُعَلَّمٍ: مُعَنْظَمٌ ومُسَنْخَرٌ ومُعَنْلَمٌ؟!

المسألة الثَّانية والثَّلاثون :

((العُرْبُوْنُ والعَرَبُوْنُ والعُرْبَانُ: الَّذي تُسمِّيه العامَّةُ الأَرَبُوْنَ [الرَّبُوْنَ][٢٧٩٣]، تقول منه: عَرْبَنْتُهُ، إذا أعطيتُه ذلك[٢٧٩٤]))[٢٧٩٥].

([٢٧٩١]) انظر: التهذيب للأزهري ٣٣٤/١٠، والصحاح للجوهري ٢١٥٧/٦، والمعرَّب للجواليقي ص٤٣٥.

([٢٧٩٢]) انظر: العين للخليل ٢٢/٣، والكتاب لسيبويه ٣٢٢/٤، والإبدال لأبي الطيب ٢٥٥/١، والتهذيب للأزهري ٧٨/١١، والصحاح للجوهري ٨٨٠/٣، والمحكم لابن سيده ١٧٨/٥، والتاج للزبيدي ٣٤٨/٢، ١٦٥/١٥.

([٢٧٩٣]) ما أثبتُه الصواب من مجموع أربعة أوجه؛ الأوَّل: الذي جاء عن الجوهريِّ في مطبوع الصحاح لفظ الرَّبُوْن، وليس الأَرَبُوْن. والثَّاني: الذين نقلوا كلام الجوهريِّ بنصِّه وفصِّه ذكروا الرَّبُوْن، ولم يذكروا الأَرَبُوْن، ومنهم المُطَرِّزيُّ في المُغَرِّب ص٣٠٨، والصغاني في التكملة ٢٠٧/١، والرَّازي في مختار الصحاح ص٥٣٩. والثَّالث: نصُّ قوله: ((الذي تُسمِّيه العامَّة الرَّبون)) جاء في الجمهرة لابن دريد ٣١٩/١، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٦٣، ولم أقف على من قال العبارة نفسها مستعملاً الأَرَبون؛ فقد يكون الجوهريُّ أخذها من أحدهما. والرابع: المشهور في كتب اللُّغة تخطئة الرَّبُوْن، ونسبتها إلى العوامِّ، وسيأتي في المسألة، أمَّا الأَرَبُون فهي صحيحة حكاها جمع من اللُّغويين، ومنهم ابن مكي في تثقيف اللسان ص٢٢٣، واللخمي في شرح الفصيح ص١٢٦، واللبلي في تحفة المجد ٢٦٩/٢، والفيومي في المصباح ص١٢، والفيروزآبادي في القاموس ١٣٧/١، والزبيدي في التاج ٣٥٠/٣.

([٢٧٩٤]) انظر: الصحاح للجوهري ٢١٦٤/٦ .

([٢٧٩٥]) ٢٨٤/١٣ .

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في الأوجه المسموعة عن العرب في لفظ العُرْبُوْنِ لمَا يُعْقَدُ به البيع، وقد حكى كثير من أهل العربيَّة المتقدِّمين والمتأخرين أوجهاً سُمعت فيه غير أنَّ بعضهم نسب استعمال لفظ الرَّبُوْنِ إلى العوامِّ[٢٧٩٦]، وخالفهم في الرَّبُوْنِ آخرون؛ فحكوه من أوجه العُرْبُوْنِ المسموعة عن العرب، وإليك بيان المسألة.

المجيزون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّ استعمال لفظ الرَّبُوْنِ في هذا الموضع صواب، وحجَّتهم في ذلك أنَّه وجه محكيٌّ من الأوجه المسموعة عن العرب في هذا اللَّفظ[٢٧٩٧]، ومنه قول ابن خالويه: ((وقوله: العَرَبُوْنُ. يعني الذي تُسَمِّيه العامَّةُ الرَّبُوْنَ، وهو أن يَشتري الرَّجُلُ شيئاً، فيَدفع بعضَ ثمنه ليَحبس المبيعَ على نفسه، ويُقال: العُرْبَانُ والعُرْبُونُ والرَّبُوْنُ))[٢٧٩٨]. ومنه قول اللَّخميِّ: ((ويُقال: العَرَبُوْنُ والعُرْبُوْنُ والعُرْبَانُ والأَرَبُوْنُ والأُرْبَانُ والأُرْبُوْنُ، وحكى ابن خالويه رَبُوْناً))[٢٧٩٩].

المانعون :

ذهب جمع من اللُّغويين صراحة إلى أنَّ الرَّبُوْنَ ليس من الأوجه المسموعة عن العرب في هذا اللَّفظ؛ فلا يصحُّ استعماله[٢٨٠٠]، ومنهم من ذكر الأوجه المسموعة فيه، ثم ذكر الرَّبُوْنَ منسوباً إلى العوامِّ؛ فمن دلالة المفهوم تلحظ أنَّ هؤلاء لا يرونه صواباً، وإن لم يصرِّحوا

([٢٧٩٦]) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ١٩٧/١، وجمهرة اللغة لابن دريد ٣١٩/١، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٦٣، وشرح الفصيح لابن خالويه ص٢٢١، والصحاح للجوهري ٢١٦٤/٦، وشرح الفصيح للمرزوقي ص٣٥٦، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٧٣، والمغرَّب للمطرزي ص٣٠٨، والتكملة للصغاني ٢٠٧/١.

([٢٧٩٧]) انظر: العين للخليل ٢٦٩/٨، وديوان الأدب للفارابي ٧٨/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ١٥٤/١٥، والمحكم لابن سيده ٢٦٣/١٠، والإبانة للعوتبي ١١١/١، وشرح الفصيح للزمخشري ٣٩٣/٢، وشمس العلوم للحميري ٢٣٨٥/٤، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص١٢٦، والتكملة للصغاني ٢٣٦/٦، وتحفة لباب المجد للبلي ٢٦٩/٢، والقاموس للفيروزآبادي ٢١٧/٤، والتاج للزبيدي ٣٥٠/٣، ومتن اللغة لأحمد رضا ٥٤٠/٢، والمعجم الوسيط ٣٢٦/١.

([٢٧٩٨]) شرح الفصيح ص٢٢١ .

([٢٧٩٩]) شرح الفصيح ص١٢٦ .

([٢٨٠٠]) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٠٧، وأدب الكاتب لابن قتيبة ٤٠٨، والمسائل الحلبيات للفارسي ص٣٦٨، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص٣٨٩، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٧٣.

بذلك[٢٨٠١]، وممَّا جاء في منعه قول ابن السِّكِّيت: ((وتقول: هو العُرْبَانُ والعُرْبُوْنُ والأُرْبَانُ والأُرْبُوْنُ. ولا تقل: الرَّبُوْنُ))[٢٨٠٢]. ومنه قول أبي عليٍّ الفارسيِّ: ((وأمَّا أُرْبَانٌ من قولهم: أَعطيتُه أُرْبَاناً. قال أبو عثمان[٢٨٠٣]: أعطني عُرْبُوْناً وأُرْبُوْناً وأُرْبَاناً، يعني رَهْناً، ولا يُقال: رَبُوْناً))[٢٨٠٤].

قلتُ: إنَّ كثرة الأوجه التي حُكيت عن العرب لهذا اللَّفظ ترجع إلى كون هذا اللَّفظ معرَّباً[٢٨٠٥]، ومن المعلوم في العربيَّة أنَّ العرب يتوسَّعون في التَّعريب؛ فتختلف وجوه تعريبهم؛ لأنَّهم لا يحفِلون بالأعجميِّ المعرَّب كما يحفِلون بالأصيل في لسانهم، ومن ذلك ما قاله ابن خالَوَيْهِ: ((وقد عَرَّفْتُكَ اتساع العرب في الأسماء الأعجميَّة إذا عَرَّبَتْها))[٢٨٠٦]. وقال ابن جنِّي أيضاً: ((يجب أن يكون من تحريف العرب الكلمَ الأعجميَّ؛ لأنه ليس من لغتها؛ فتُقِل الحَفْلَ به، وقد ذكرنا مثله))[٢٨٠٧]. وقال أبو حيَّان أيضاً: ((وقد تصرَّفت فيه العربُ على عادتها في تغيير الأسماء الأعجميَّة حتى بلغتْ فيه إلى ثلاث عشرة لغة))[٢٨٠٨]. وقد جمع الزَّبيديُّ ما نُقل من الوجوه في لفظ مسألتنا، فبلغت تسعة أوجه؛ وهي العُرْبَانُ والأُرْبَانُ والعُرْبُوْنُ والأُرْبُوْنُ والعَرَبُوْنُ والأَرَبُوْنُ والرَّبُوْنُ والعَرْبُوْنُ والعُرُبَّانُ[٢٨٠٩].

وما نُسب إلى العوامِّ في نصِّ مسألتنا على رَبُوْنٍ صواب من مجموع ثلاثة أوجه؛ الأوَّل: هذا الوجه من المسموع عن العرب، وقد حكاه -كما مرَّ بك- جمع من ثقات اللُّغويين المتقدِّمين والمتأخرين، وهم حجَّة على غيرهم؛ لأنَّ مَن سمع حجَّة على مَن لم يسمع؛ فإن قيل: قد يكون بعضهم يعرفها غير أنَّه يراها قليلة ضعيفة لا يُؤخذ بها. فالجواب من وجهين؛

([٢٨٠١]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٣١٩/١، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٦٣، والصحاح للجوهري ٢١٦٤/٦، وشرح الفصيح للمرزوقي ص٣٥٦، والمغرَّب للمطرزي ص٣٠٨، والتكملة للصغاني ٢٠٧/١.

([٢٨٠٢]) إصلاح المنطق ص٣٠٧ .

([٢٨٠٣]) هو أبو عثمان المازنيُّ .

([٢٨٠٤]) المسائل الحلبيات ص٣٦٨ .

([٢٨٠٥]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٦٣، والمعرَّب للجواليقي ص٤٥٦، والتاج للزبيدي ٣٥٠/٣.

([٢٨٠٦]) الحجة في القراءات السبع ص٨٩ .

([٢٨٠٧]) المحتسب ٢٢٥/٢ .

([٢٨٠٨]) البحر المحيط ٥٠٩/١ .

([٢٨٠٩]) انظر: تاج العروس ٣٥٠/٣ .

أحدهما أنَّ حكم أحدهم على استعمال بالقلَّة أو الضَّعف ليس حجَّة على غيره من أعلام اللُّغة المتقدِّمين والمتأخرين الذين حكوها دون الحكم عليها بالقلَّة أو الضَّعف، إنَّما ساقوها مع بقية الأوجه الثَّابتة. والآخر أنَّ قلَّة استعمال أو ضعفه لا يعني ذلك بالضَّرورة تخطئته وردَّه، قال ابن جني: ((ولا يمنعك قوَّةُ القويِّ من إجازة الضعيف أيضاً؛ فإن العرب تفعل ذلك))[٢٨١٠]. وقال أيضاً عن بعض ما وصف بالضَّعف والقبح من اللُّغات: ((إلا أنَّ إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنَّه يكون مخطئاً لأجود اللُّغتين))[٢٨١١].

والثَّاني: يمكن حمل لفظ الرَّبُوْنِ على المهموز منه بحذف الهمزة تخفيفاً؛ فقد جاء عن بعض العرب حذف الهمزة تخفيفاً؛ فقالوا في الإِلَهِ والأُنَاسِ والأَرُزِّ ويا أَبَا فُلانٍ: اللهُ والنَّاسُ والرُّزُّ ويَا بَا فلانٍ[٢٨١٢]. فيكون لفظ الرَّبُوْنُ من المهموز تخفيفاً، وإن كان هذا الوجه لا يصلح –في رأيي– للاحتجاج منفرداً في هذه المسألة أو غيرها لكنَّه يتقوَّى بغيره، ويقوِّي غيرَه به.

والثَّالث: المسألة في باب المعرَّب، والعرب –كما مرَّ بك– يتوسَّعون فيه ولا يحفِلون به مقارنة بالعربيِّ الأصيل الذي يُدقِّقون فيه ويحفِلون به في لسانهم، والخلاصة أنَّ ما نُسب إلى بعض العوامِّ في نصِّ المسألة صواب من مجموع هذه الأوجه التي يتقوَّى بعضها ببعض.

([٢٨١٠]) الخصائص ٦٠/٣ .

([٢٨١١]) الخصائص ١٢/٢ .

([٢٨١٢]) انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣٨٨، والخصائص لابن جني ٢٢٥/١، والمخصص لابن سيده ٢١٩/٥. قال ابن سيده بعد ذلك: ((لا يسوغ تجويزه حتى يتقدَّمه سماع)). ومثال المسألة تقدَّمه سماع؛ فساغ تجويزه عليه.

المبحث الثاني

مسائل الدَّلالة

المسألة الأولى :

((والبُهَارُ: الخُطَّافُ الذي يَطِيْرُ تدعوه العامَّةُ عُصْفُوْرَ الجَنَّةِ[٢٨١٣]))[٢٨١٤].

نقل ابن منظور هذه المسألة من ابن سيده، وهي في وجه دلالة عُصْفُوْرِ الجَنَّةِ على الطَّائر المُسمَّى الخُطَّاف أو البُهَار، وقد جاء البُهَارُ والخُطَّافُ عن العرب، ونسب بعضهم استعمال عُصْفُوْرِ الجَنَّة للدَّلالة على هذا الطَّائر إلى بعض العوامِّ[٢٨١٥]، وإليك بيان المسألة.

المجيزون :

لم أقف على قول أحد من أهل العربيَّة يُجيز فيه صاحبه صراحة أو تأويلاً استعمال تركيب عُصْفُوْرِ الجَنَّةِ للدَّلالة على هذا الطَّائر الذي يُسمَّى في اللُّغة البُهَارَ أو الخُطَّافَ.

المانعون :

لم أقف على قول أحد من أهل العربيَّة يُخطِّئ فيه صاحبه صراحة أو تأويلاً استعمال عُصْفُوْرِ الجَنَّةِ للدَّلالة على هذا الطَّائر، إنَّما الظاهر من كلامهم نسبته إلى العوامِّ ليس غير.

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ الأصل الشَّائع في العربيَّة للدَّلالة على هذا الطَّائر استعمال الخُطَّافِ[٢٨١٦]، وأقلُّ شيوعاً منه استعمال البُهَارِ، ولذلك فُسِّر بالخُطَّاف[٢٨١٧]، أمَّا استعمال عُصْفُوْرِ الجَنَّة فصواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ إنشاء التَّراكيب والتَّسمية بها سائغ جائز ما لم تُخالف حدود العربيَّة وقواعدها، وليس في هذه المسألة مخالفة تُؤخذ على أصحابها. والآخر أنَّ تسمية هذا الطَّائر بعُصْفُوْرِ الجَنَّة لأنَّه كهيئة العُصْفُور غير أنَّه مسالم لا يتعرَّض لقوت النَّاس وحوائجهم في دورهم ومزارعهم بخلاف غيره[٢٨١٨]؛ فلا وجه لتخطئة

([٢٨١٣]) انظر: المحكم لابن سيده ٣١٣/٤ .

([٢٨١٤]) ٨٤/٤، ٧٧/٩ .

([٢٨١٥]) انظر: المُنَجَّد لكراع ص٨٨، ١٤٧، والمحكم لابن سيده ٣١٣/٤، ١٢٠/٥، ، وتهذيب الأسماء للنووي ٩٥/٣، والتاج للزبيدي ٢٦٦/١٠، ومعجم تيمور ٤١٩/٤، ومتن اللغة لأحمد رضا ٣٥٥/١، والمعجم الوسيط ٧٣/١. قلتُ: يُعرف هذا الطَّائر بين الناس في عصرنا باسم الخاطُوْفِ. انظر: معجم الأصول الفصيحة للعبودي ١٧٠/٤.

([٢٨١٦]) انظر: العين للخليل ٢٢١/٤، والتهذيب للأزهري ١١٠/٧، والصحاح للجوهري ١٣٥٢/٤.

([٢٨١٧]) انظر: المنجد لكراع ص١٤٧، والمحكم لابن سيده ٣١٣/٤، والتاج للزبيدي ٢٦٦/١٠.

([٢٨١٨]) انظر: معجم السَّفَر للسِّلَفيِّ ص٣٦٩، وحياة الحيوان للدميري ٤١١/١، وصبح الأعشى للقلقشندي ٩٨/٢.

استعمالهم لوجاهة استدلالهم في موضع تسميتهم، ولو لم يأتِ به سماع؛ لأنَّ اللُّغة ولَّادة حسب حدودها.

المسألة الثانية :

((والكُمَّثْرَى: معروف من الفواكه، هذا الَّذي تُسَمِّيه العامَّةُ الإجَّاصَ[٢٨١٩]))[٢٨٢٠].

نقل ابن منظور هذه المسألة من ابن سيده، وهي في وجه دلالة الإجَّاصِ على الكُمَّثْرَى، وقد ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّ لفظ الإجَّاصَ يُستعمل بين العرب لضرب من المِشْمِشِ، ونسب بعضهم استعماله للكُمَّثْرَى إلى العوامِّ[٢٨٢١]، وخالفهم في ذلك آخرون، وإليك البيان.

المجيزون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى أنَّ استعمال الإجَّاص للكُمَّثْرَى صواب؛ لأنَّه لغة مسموعة عن بعض العرب[٢٨٢٢]، ومنه قول ابن هشام اللَّخميِّ في معرض ردِّه على تخطئة الزُّبيديِّ: ((وقال أيضاً: ويقولون للكُمَّثْرَى إجَّاص....، والإجَّاص ضربٌ من المِشْمِشِ. قال أبو حنيفة[٢٨٢٣]: الإجَّاصُ عند أهل الشَّام الكُمَّثْرَى، ويُسمُّون الإجَّاصَ المِشْمِشَ. قال الرَّادُّ: فإذا كانت لغة شاميَّة فكيف تُلحَّن بها العامَّة))[٢٨٢٤]. ومنه أيضاً قول الزَّبيديِّ: ((والإجَّاصُ: المِشْمِشُ والكُمَّثْرَى بلغة الشَّاميِّين، هكذا يُطلقونه، وهو من نبات بلاد العرب، قاله

([٢٨١٩]) انظر: المحكم لابن سيده ١٦٨/٧، وقوله: ((من الفواكه)) زيادة من الصحاح للجوهري ٨٠٩/٢.

([٢٨٢٠]) ١٥٢/٥. قلتُ: مرَّ بك في المسألة الرابعة والمسألة الخامسة عشرة في المبحث الأول من الفصل الأول وفي المسألة الحادية والثلاثين في المبحث الأول من الفصل الثالث أنَّ بعض العرب يقول في الإجَّاص: إنْجَاص.

([٢٨٢١]) انظر: لحن العوامِّ للزُّبيدي ٢٣٦، والمحكم لابن سيده ١٦٨/٧، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٢٠٣، وشرح الفصيح ص١٨١، والمدخل للخمي ص٢١، وتصحيح الفصيح للصفدي ص٨٣، والجُمَانة لابن الإمام ص٨٦، والتاج للزَّبيدي ٦٨/١٤، وتكملة المعاجم العربية لدوزي ٨٦/١، ومعجم فصيح العامة لأحمد أبو سعد ص٥٣.

([٢٨٢٢]) انظر: المدخل للخمي ص٢١، وإيراد اللآل لابن خاتمة ص٢، والقاموس للفيروزآبادي ٤٥٣/٢، وقصد السبيل للمحبي ١٦١/١، والتاج للزبيدي ٤٧٤/١٧، وتكملة المعاجم العربية لدوزي ٨٦/١، ومتن اللغة لأحمد رضا، ومعجم الأغلاط اللغوية للعدناني ص٥، ومعجم فصيح العامة لأحمد أبو سعد ص٥٣.

([٢٨٢٣]) يعني أبا حنيفة الدِّينوري (ت٢٨٢هـ) صاحب كتاب النبات، وقد مرَّ بك في ترجمته في المسألة السادسة والعشرين في المبحث الأول من الفصل الأول أنَّه من أعلام أهل اللُّغة في المئة الثالثة من الهجرة، وقد أكثر من الأخذ عن شيخه ابن السكيت، وله أيضاً كتاب في لحن العامة مرَّ بك في التمهيد.

([٢٨٢٤]) المدخل إلى تقويم اللسان ص٢١ .

الدِّينوريُّ))[٢٨٢٥].

المانعون :

ذهب جمع من اللُّغويين إلى منع استعمال الإجَّاصِ للكُمَّثْرَى، إنَّما هو اسم لضرب من المِشْمِشِ[٢٨٢٦]، ومنه قول الزُّبيديِّ السَّابق، ومنه قول ابن مكِّي: ((ويقولون للكُمَّثْرَى: إنْجَاص. وذلك غير معروف، إنَّما الإنْجَاص والإجَّاص -لغتان- ضربٌ من المِشْمِش))[٢٨٢٧]. وجاء في المعجم الوسيط: ((والإجَّاص في اللُّغة: ما يُسَمَّى البُرْقُوْقَ[٢٨٢٨] في مصر، أي غير الكُمَّثْرَى))[٢٨٢٩].

قلتُ: ذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ لفظ الإجَّاصِ أعجميٌّ معرَّب، وليس أصيلاً في لسان العرب[٢٨٣٠]، ثم اختلفوا -كما مرَّ بك- في دلالته، والصَّواب -والله أعلم- أنَّ الشَّائع بين العرب استعمال الإجَّاصِ لضرب من فاكهة المِشْمِشِ، ولم يُنازع في هذه الدَّلالة أحد فيما أعلم؛ فهي الأعلى في الاستعمال والأَوْلى بالاتِّباع، وذلك من وجهين؛ أحدهما أنَّها ممَّا سُمع عن العرب في هذا الموضع، والآخر أنَّ في ذلك خروجاً من الخلاف إلى ما لا خلاف فيه.

أمَّا استعمال الإجَّاصِ للكُمَّثْرَى فصواب؛ لأنَّه محكيٌّ عن بعض العرب؛ فلا وجه لتخطئة مَن سار على لسانهم، فإن قيل: نُسب هذا الاستعمال إلى عرب الشَّام، ولا يُحتجُّ في اللُّغة بلسانهم؛ لأنَّهم من عرب الأطراف الذين خالطوا العجم كثيراً[٢٨٣١]. فالجواب من مجموع ثلاثة أوجه؛ الأوَّل: نحن في باب الدَّلالة، وهو أوسع من باب البنية والتركيب. والثَّاني: مَن نسبها إلى عرب الشَّام يعني بذلك الفصحاء منهم؛ فلا يُعقل أن يحتجَّ لغويٌّ بقول عاميٍّ أو مخلِّط منهم!!

([٢٨٢٥]) تاج العروس ٤٧٤/١٧ .

([٢٨٢٦]) انظر: لحن العوام للزُّبيدي ص٢٣٦، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٢٠٣، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٨٣، والجمانة لابن الإمام ص٨٦، والمعجم الوسيط ٧٩٧/٢.

([٢٨٢٧]) تثقيف اللسان ص٢٠٣ .

([٢٨٢٨]) البُرْقُوْقُ لفظ مولَّد لضرب من المِشْمِشِ. انظر: القاموس للفيروزآبادي ٢٨٨/٣، والتاج للزبيدي ٧١/٢٥.

([٢٨٢٩]) ٧٩٧/٢ .

([٢٨٣٠]) انظر: الصحاح للجوهري ١٠٢٩/٣، والمصباح للفيومي ص٩، وقصد السبيل للمحبِّي ١٦١/١.

([٢٨٣١]) انظر: الحروف للفارابي ص١٤٥، والمزهر للسيوطي ٢١٢/١، والبحث اللغوي عند العرب لأحمد مختار ص٥١.

والثَّالث: قول الفارابيِّ ليس حجَّة على غيره؛ فقد خالفه في ذلك كثير من أهل اللُّغة، واحتجُّوا بلغات القبائل التي ذكر أنَّها ممَّا لا يُحتجُّ بها[٢٨٣٢]، واحتجَّ بلغة عرب الشَّام من هو أعلم منه ممَّن تقدَّم عليه وعاصره من اللُّغويين، وأثبتوا لغتهم في مواضع لا تكاد تُحصى[٢٨٣٣]، وإن فضَّل بعضهم لغة غيرهم على لغتهم فهو من باب تفاضل درجات الصَّواب لا الصَّواب والخطأ.

المسألة الثالثة :

((قال كُرَاعٌ: البَطِيْطُ عند العامَّة خُفٌّ مقطوع، قَدَمٌ بغير ساق[٢٨٣٤]))[٢٨٣٥].

نقل ابن منظور هذه المسألة من ابن سيده، وهي في وجه دلالة لفظ البَطِيْطِ على الخُفِّ المقطوع من جهة السَّاق، وقد حكى كثير من أهل العربيَّة المتقدِّمين والمتأخِّرين أكثر من دلالة للفظ البَطِيْطِ غير أنَّ الدَّلالة على هذا الضَّرب من الخُفِّ ليست منها، ونسبها بعضهم إلى العوامِّ[٢٨٣٦]، ونصَّ عليها آخرون في موضعها دون نسبتها إلى العوامِّ، وإليك بيان المسألة.

المجيزون :

نصَّ على لفظ البَطِيْطِ في موضعه لرأس الخُفِّ الذي قُطع أعلاه من جهة ساقه جمع من اللُّغويِّين دون نسبتها إلى العوامِّ، ونسبها بعضهم إلى لغة أهل العراق[٢٨٣٧]، ومنه قول ابن سيده: ((والبَطِيْطُ: رأْسُ الخُفِّ، عراقيَّة))[٢٨٣٨]. ومنه أيضاً قول الفيروزآباديِّ: ((والبَطِيْطُ:

([٢٨٣٢]) للاستزادة: البحث اللغوي عند العرب لأحمد مختار ص٥٠-٥٦، واللهجات العربية لأحمد الجندي ص١٨٠-٢٣١.

([٢٨٣٣]) انظر: العين للخليل ٢٢/٨، والشَّاء للأصمعي ص٩٧، والتقفية للبندنيجي ص٣٦٧، والجمهرة لابن دريد ٨٠٨/٢، وديوان الأدب للفارابي ٧٤/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ١٥٤/٦، والصحاح للجوهري ٨٥٢/٢.

([٢٨٣٤]) انظر: المحكم لابن سيده ١٣٧/٩. وقول كراع في كتابه المُنَجَّد في اللُّغة ص١٤١ .

([٢٨٣٥]) ٢٦٢/٧ .

([٢٨٣٦]) انظر: المنجد لكراع ص١٤١، والمحكم لابن سيده ١٣٧/٩، والتاج للزبيدي ١٥٦/١٩، والمعجم الوسيط ٦١/١.

([٢٨٣٧]) انظر: المحكم لابن سيده ١٣٧/٩، والإبانة للعوتبي ٢٤٦/٢، والعباب للصغاني (حرف الطاء) ص٢٣، والقاموس للفيروزآبادي ٥٣٥/٢، والتاج للزبيدي ١٥٦/١٩، وتكملة المعاجم العربية لدوزي ٣٦٢/١، ومتن اللغة لأحمد رضا ٣٠٧/١، والمعجم الوسيط ٦١/١، والمعجم العربي لأسماء الملابس لرجب عبد الجواد ص٦٩.

([٢٨٣٨]) المحكم ١٣٧/٩ .

العَجَبُ، والكَذِبُ، ورَأْسُ الخُفِّ بلا ساقٍ، والدَّاهِيَةُ))[٢٨٣٩]. ومنه أيضاً قول أحمد رضا: ((والبَطِيْطُ: رأس الخُفِّ: خُفٌّ مقطوعٌ قَدَمٌ بلا ساق))[٢٨٤٠].

المانعون :

لم أقف على قول أحد من أهل العربيَّة يُخطِّئ فيه صاحبه صراحة استعمال لفظ البَطِيْطِ للدَّلالة على هذا الخُفِّ المقطوع أعلاه من جهة السَّاق، وقد تكون نسبة هذه الدَّلالة إلى العوامِّ دون غيرهم -كما مرَّ بك- دليلاً من جهة المفهوم من تأويل كلامهم على إخراجها من الدَّلالات المسموعة عن العرب إلى ما تولَّد بين ألسنة العوامِّ.

قلتُ: الأصل الشَّائع بين العرب في دلالة البَطِيْطِ هو استعماله في مقام العَجَبِ من شيء أو إنكاره وتكذيبه، ولم يُنازع في ذلك أحد فيما أعلم، وقد أهمل كثير من اللُّغويين الحديث عن غيرها[٢٨٤١]، وجاء على هذه الدَّلالة قول الكُمَيْتِ:

أَلَمَّا تَعْجَبِيْ وَتَرَيْ بَطِيْطاً مِنَ اللَّائِيْنَ فِيْ الْحِقَبِ الخَوَالِيْ[٢٨٤٢]

أمَّا استعمال البَطِيْطِ للدَّلالة على هذا الضَّرب من الخُفِّ ممَّا شُقَّ أو قُطع أعلاه من جهة السَّاق وبقي رأسه في القَدَم فهو صواب من مجموع أربعة أوجه يتقوَّى بعضها ببعض؛ الأوَّل: سُمع هذا الاستعمال عن بعض فصحاء العرب، ومن ذلك قول أبي حِزَام العُكْلِيِّ[٢٨٤٣]:

بَلَى زُؤُداً تَفَشَّغَ فِيْ العَوَاصِيْ سَأَفْطِسُ مِنْهُ لا فَحَوَى البَطِيْطِ[٢٨٤٤]

([٢٨٣٩]) القاموس ٥٣٥/٢ .

([٢٨٤٠]) متن اللغة ٣٠٧/١ .

([٢٨٤١]) انظر: العين للخليل ٤٠٨/٧، والتقفية للبندنيجي ص٥٢٠، والجمهرة لابن دريد ٧٣/١، وديوان الأدب للفارابي ٧٧/٣، والتهذيب للأزهري ٢٠٩/١٣، والصحاح للجوهري ١١١٦/٣، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٨٤/١.

([٢٨٤٢]) انظر: ديوانه ص٣٧١، وهو له أيضاً في المنجد لكراع ص١٤١، والجمهرة لابن دريد ١٣٠٤/٣، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٨٤/١، والفصول والغايات للمعرِّي ص٣٧١، وتوجيه اللُّمع لابن الخبَّاز ص٤٩٠.

([٢٨٤٣]) هو غالب بن الحارث العُكْليُّ، عاش في المئة الثانية من الهجرة، وعُرف في شعره بالغريب من اللغة، وهو أعرابيٌّ من أعلام الرواة والفصحاء في عصره، وقد استشهد بشعره كثير من أهل العربيَّة المتقدِّمين، ولم أقف على سنة وفاته.

انظر: الموشَّح للمرزباني ص٤٣٧، واللامع العزيزي للمعرِّي ٤٦٩/١، وخزانة الأدب للبغدادي ٣٣١/١٠.

([٢٨٤٤]) انظر: التكملة ٢٣٩/٢، والعباب للصغاني (حرف الطاء) ص٢٣، والتاج للزبيدي ١٣١/٨، ١٥٦/١٩،

والثَّاني: البَطِيْطُ من الفعل بَطَّ، وهو يدلُّ على شَقٍّ؛ يُقال: بَطَّهُ، إذا شَقَّهُ[٢٨٤٥]، ومنه البَطِيْطُ على فَعِيْلٍ بمعنى مفعول؛ كما تقول: قَتِيْلٌ وجَرِيْحٌ وأَسِيْرٌ ونحوها. وهي بمعنى مَقْتُوْلٍ ومَجْرُوْحٍ ومَأْسُوْرٍ، ومنه بَطِيْطٌ لهذا الخُفِّ؛ لأنَّه بمعنى مَبْطُوْطٍ، أي مشقوق أو مقطوع من جهة السَّاق. والثَّالث: نُسب هذا الاستعمال -كما مرَّ بك- إلى لغة عرب العراق، ويُقال فيها ما قيل في لغة عرب الشَّام في المسألة السَّابقة. والرَّابع: نحن في باب الدَّلالة، وهو أوسع من باب البنية والتَّركيب في أحكام القبول والرَّدِّ؛ لأنَّ اللُّغة ولَّادة؛ فلا يمكن حبس المعنى على ظاهر ما جاء فيه؛ فقد يَخرج من فعله -كما مرَّ بك- معنى جديد يعود في أصله إليه.

المسألة الرابعة :

((وأمَّا الكَرَّاعَةُ التي تَلْفِظُ بها العامَّةُ فكلمة مولَّدة[٢٨٤٦]))[٢٨٤٧].

نقل ابن منظور هذه المسألة من ابن سيده، وهي في وجه دلالة لفظ الكَرَّاعَةِ على الجارية التي ترقص وتُغنِّي في المجالس، وقد ذهب جمع من اللُّغويِّين إلى أنَّ هذا الاستعمال لم يُعرف عن فصحاء العرب، إنَّما هو دخيل ممَّا تولَّد بين ألسنة العوامِّ[٢٨٤٨]، وإليك بيان المسألة.

المُجيزون :

لم أقف على قول أحد من أهل العربيَّة يُجيز فيه صاحبه استعمال لفظ الكَرَّاعَةِ للجارية التي ترقص وتُغنِّي في المجالس، ومن ذكرها في موضعها نسبها إلى ما تولَّد بين العوامِّ.

المانعون :

لم أقف على قول يُخطِّئ فيه صاحبه صراحة استعمال لفظ الكَرَّاعَة في هذا الموضع، وقد

والمعجم العربي لأسماء الملابس لرجب عبد الجواد ص٦٩. وجاء في التَّكلمة أنَّ الزُّؤُدَ: الفَزَعُ، وتَفَشَّغَ: تَفَرَّقَ، والعواصي: العُروق. وجاء هذا الشِّعر في مادَّة لفظ المسألة شاهداً على الدَّلالة السَّابقة.

([٢٨٤٥]) انظر: العين للخليل ٤٠٨/٧، وديوان الأدب للفارابي ١٢٧/٣، والصحاح للجوهري ١١١٦/٣، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٨٤/١، والتاج للزبيدي ١٥٤/١٩، ومتن اللغة لأحمد رضا ٣٠٧/١.

([٢٨٤٦]) انظر: المحكم لابن سيده ٢٧٤/١ .

([٢٨٤٧]) ٣٠٩/٨ .

([٢٨٤٨]) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٧٧١/٢، والتلخيص للعسكري ص٤٢٢، والمحكم لابن سيده ٢٧٤/١، والتكملة للصغاني ٣٤٤/٤، وشفاء الغليل للخفاجي ص٢٦١، والتاج للزبيدي ١٢٢/٢٢، ومتن اللغة لأحمد رضا ٥٣/٥.

يُفهم المنع تأويلاً من نسبة بعضهم هذا الاستعمال إلى ما تولَّد بين العوامِّ، وقد مرَّ بك.

قلتُ: الصَّواب –والله أعلم– أنَّ استعمال الكَرَّاعَةِ في هذا المقام صحيح من مجموع أربعة أوجه؛ الأوَّل: التَّوليد في باب الدَّلالة واسع ما دام لذلك وجه من أصله، والحكم على الابتداع فيه ليس كالحكم على الابتداع في باب البنية والتَّركيب. والثَّاني: قد يكون الاستعمال مأخوذاً من أصله في الكُرَاعِ، وهو ما دون رُكْبَة الإنسان؛ لأنَّ الجارية تلعب بأَكَارعها عند رقصها[٢٨٤٩]. والثَّالث: قد يكون الاستعمال مأخوذاً من أصله في الكَرَعِ، وهو للسَّفِلَة من النَّاس، ومنه قولهم لمن يُصاحب هؤلاء: كَرَّاعٌ[٢٨٥٠]. فتكون الكرَّاعةُ كالكَرَّاعِ من الكَرَع؛ لأنَّها في نظرهم من هؤلاء لمَا تقوم به في مجالس الغناء. والرَّابع: يُستأنس مع هذه الوجوه باستعمال ابن الرُّوميِّ في قوله:

أَلْقِ إِلَيْهَا أُذُناً واسْتَمِعْ أَبْرَدَ مَا غَنَّتْهُ كَرَّاعَهْ[٢٨٥١]

المسألة الخامسة :

((اللَّيْثُ: الصَّيْفُ رُبع من أرباع السَّنة، وعند العامَّة نصف السَّنة[٢٨٥٢]))[٢٨٥٣].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه استعمال الصَّيْفِ للدَّلالة على نصف السَّنة الحارِّ منها، وقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّه يُستعمل لفصل واحد من فصول السَّنة الأربعة؛ فهو لربعها لا نصفها، ونسب بعضهم إلى العوامِّ استعمال الصَّيف في غير موضعه لنصف السَّنة[٢٨٥٤]، وأجاز آخرون هذه الاستعمال على الإجمال، وإليك البيان.

المجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ لفظ الصَّيف قد يُستعمل –على الإجمال– للدَّلالة على نصف السَّنة الحارِّ منها، ويُستعمل لفظ الشِّتاء أيضاً –على الإجمال– للنِّصف الآخر

([٢٨٤٩]) ذكر هذه العلَّة ابن دريد في الجمهرة ٧٧١/٢ .

([٢٨٥٠]) انظر: التهذيب للأزهري ٢٠٢/١، والتكملة للصغاني ٣٤٤/٤، والتاج للزبيدي ١١٧/٢٢.

([٢٨٥١]) انظر: ديوانه ١٥٢٨/٤ .

([٢٨٥٢]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٧٦/١٢. وأصل القول في العين ١٦٤/٧ .

([٢٨٥٣]) ٢٠٢/٩ .

([٢٨٥٤]) انظر: العين للخليل ١٦٤/٧، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٢٦، وتهذيب اللغة للأزهري ١٧٦/١٢، وشمس العلوم للحميري ٣٣٧٤/٦، والتاج للزبيدي ٤٣/٢٤، والتحرير والتنوير لابن عاشور ٥٥٨/٣٠.

منها[٢٨٥٥]، ومن ذلك قول مالك بن أنس: ((الشِّتاءُ نصفُ السَّنة، والصَّيفُ نصفُها))[٢٨٥٦]. ومنه أيضاً قول قُطرب: ((والأزمنة ستَّة أزمنة، ثلاثة للشِّتاء، وثلاثة للصَّيف....))[٢٨٥٧]. ومنه أيضاً قول ابن السِّكِّيت: ((السَّنة عند العرب اسم لاثني عشر شهراً، ثمَّ قسَّموا السَّنة فجعلوها نصفين، ستة أشهر وستة أشهر، فبدأوا بأوَّل السَّنة أوَّل الشِّتاء؛ لأنَّه ذَكَر والصَّيف أنثى....))[٢٨٥٨]. وقد بسط أبو عليٍّ المرزوقيُّ ذلك كلِّه بقوله: ((والعرب تجعل السَّنة نصفين شتاء وصيفاً، وتبدأ بالشِّتاء فتقدِّمه على الصَّيف كأنَّها تعمد على أنَّ مبادئ الأقوات فيه وأوائل النَّماء في العالم منه...، ويشهد لذلك تقديم الله تعالى الشِّتاء على الصَّيف حين ذكر رحلتي قريش للتِّجارة...، فابتداء الشِّتاء وهو النِّصف الأوَّل من السَّنة من حين ابتداء النَّهار في الزِّيادة...، وابتداء الصَّيف وهو النِّصف الثَّاني من السَّنة من حين ابتداء النَّهار في النُّقصان))[٢٨٥٩].

المانعون :

لم أقف على قول يُخطِّئ فيه صاحبه صراحة استعمال الشِّتاء لنصف السَّنة والصَّيف لنصفها الآخر، إنَّما يُفهم المنع تأويلاً من دلالة نسبتهم هذا الاستعمال إلى العوامِّ في المظانِّ السَّابقة، ومنه ما جاء في نصِّ المسألة، وقد جاء أيضاً نحو من ذلك عن ابن قتيبة في أدب الكاتب –وقد مرَّ بك توثيقه– في باب ما يضعه النَّاس في غير موضعه.

قلتُ: الصَّواب –والله أعلم– أنَّ الأصل الشَّائع بين فصحاء العرب تقسيم السَّنة على أربعة فصول أو أرباع، وليس فصلين أو نصفين، ولكلِّ فصل أو ربع منها اسم، ومن الفصول الأربعة الشِّتاء والصَّيف[٢٨٦٠]، وقد اختلفوا في تحديد أسمائها الأربعة عن العرب؛ فقيل: هي

([٢٨٥٥]) انظر: الأزمنة لقطرب ص٢٢، والتهذيب للأزهري ٢٧٢/١١، والأزمنة للمرزوقي ص١٢١، وأحكام القرآن لابن العربي ٤٥١/٤، والجامع للقرطبي ٢٠٧/٢٠، وسرور النَّفس لابن منظور ص٢٦، والتاج للزبيدي ٣٤٩/٣٨.

([٢٨٥٦]) أحكام القرآن لابن العربي ٤٥١/٤، والجامع للقرطبي ٢٠٧/٢٠. قال ابن العربيِّ بعد ذكر الأقوال في أسماء فصول السَّنة: ((والذي قاله مالك أصحُّ لأجل قسمة الله الزَّمانَ قسمين، ولم يجعل لهما ثالثاً، وقد حقَّقناه في مسائل الفقه)). وذكر القرطبيُّ أيضاً نحواً من هذا في موضعه.

([٢٨٥٧]) الأزمنة ص٢٢ .

([٢٨٥٨]) التهذيب للأزهري ٢٧٢/١١، والتاج للزبيدي ٣٤٩/٣٨، ومتن اللغة لأحمد رضا ٢٧٤/٣.

([٢٨٥٩]) الأزمنة والأمكنة ص١٢١ .

([٢٨٦٠]) انظر: العين للخليل ٢٥٢/٤، ١٦٤/٧، وغريب الحديث لابن سلَّام ٣٢٠/١، والثَّقفية للبَنْدَنِيْجي ص٥٤٤،

الشِّتاء والرَّبيع والصَّيف والخريف، قال ابن دريد: ((والرَّبيع: جزء من أجزاء السَّنة، شتاء وربيع وصيف وخريف))[٢٨٦١]. وقال المرزوقيُّ: ((أرباع السَّنة وفصولها: الشِّتاء والرَّبيع والصَّيف والخريف، ولكل فصل من فصول السَّنة ثلاثة أبراج من البروج الاثني عشر؛ لأنَّها ثلاثة أشهر))[٢٨٦٢].

وقيل: هي الشَّتاء والصَّيف والقيظ والرَّبيع أو الخريف، وقيل أيضاً: هي الرَّبيع الأوَّل أو الخريف والشِّتاء والرَّبيع الثاني والقيظ، وقد بسط القولين ابن قتيبة بقوله: ((والعرب تختلف في ذلك: فمنهم من يجعل الرَّبيع الفصل الذي تُدرك فيه الثمار –وهو الخريف– وفصل الشِّتاء بعده، ثم فصل الصَّيف بعد الشِّتاء، وهو الوقت الذي تدعوه العامة الرَّبيع، ثم فصل القَيْظ بعده، وهو الوقت الذي تدعوه العامة الصَّيف؛ ومن العرب من يُسمِّي الفصل الذي تُدرك فيه الثمار –وهو الخريف– الرَّبيع الأول، ويُسمِّي الفصل الذي يتلو الشتاء وتأتي فيه الكَمْأَةُ والنَّوْرُ الرَّبيع الثاني، وكلهم مجمعون على أن الخريف هو الرَّبيع))[٢٨٦٣].

ولم يُنازع المُجيزون في ذلك فيما أعلم؛ لأنَّهم عند البسط والتَّفصيل يذكرون للسَّنة أربعة فصول أو أرباع بعد إجمالها في الشِّتاء والصَّيف، ومن ذلك ما جاء عن ابن السِّكِّيت بعد قوله السَّابق: ((.... ثمَّ جعلوا الشِّتاء نصفين، فالشَّتويُّ أوَّله والرَّبيع آخره، فصار الشَّتويُّ ثلاثة أشهر والرَّبيع ثلاثة أشهر، وجعلوا الصَّيف ثلاثة أشهر والقيظ ثلاثة أشهر، فذلك اثنا عشر شهراً)). ومنه أيضاً ما مرَّ بك من قولي أبي عليٍّ المرزوقيِّ في الإجمال ثم البسط والتَّفصيل.

أمَّا ما نُسب إلى العوامِّ من تقسيم السَّنة إلى فصلين شتاء وصيف فهو صواب من مجموع ثلاثة أوجه؛ الأوَّل: هو ممَّا حكاه جمع من ثقات أهل العربيَّة –كما مرَّ بك– عن العرب، وإن كان أقلَّ شهرة من سابقه القائم على تقسيم السَّنة إلى أربعة فصول؛ فهو صواب والآخر

والمُنَجَّد لكراع النَّمل ص٢١٢، وجمهرة اللغة لابن دريد ٣١٦/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٢٥/٢، ٢٧٢/١١، ١٧٦/١٢، ٣٨٥/١٥، والصحاح للجوهري ١٢١٢/٣، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ص١٢١، ونثر الدر للآبي ١٨٥/٦، والمحكم لابن سيده ١٣٧/٢، والاقتضاب للبَطَلْيوسي ١٨/٢، وشمس العلوم للحميري ٦٧٨٦/١٠، والتاج للزبيدي ٣٤/٢١، ١٧٠/٣٠، ٣٤٩/٣٨، ومتن اللغة لأحمد رضا ٥١٨/٣، والمعجم الوسيط ٦٩١/٢، ومعجم الأغلاط اللغوية للعدناني ص٢٤٧.

([٢٨٦١]) جمهرة اللغة ٣١٦/١ .

([٢٨٦٢]) الأزمنة والأمكنة ص١٢١ .

([٢٨٦٣]) أدب الكاتب ص٢٦. والنَّوْر: زَهْر الأشجار. انظر: الصحاح للجوهري ٨٣٩/٢.

صواب، والصَّواب درجات. والثَّاني: الصَّيف من الفعل صَافَ، ومنه قيل: يومٌ صائفٌ وليلةٌ صائفةٌ، أي يوم حارٌّ وليلة حارَّةٌ، ومنه قيل لغزوة الرُّوم: الصَّائفةُ؛ لأنَّها تكون في أشهر الدِّفء في بلادهم[٢٨٦٤]؛ فأصل المعنى يدور حول الحرِّ بمفهومه العامِّ، والنَّاس في هذه البلاد يحسُّون بالحرِّ نصف السَّنة، وهذا معلوم إلى زماننا؛ فتسميتهم نصف السَّنة صيفاً من جهة أنَّ نصفها حارٌّ ليس غير. والثَّالث: وجها قسمة السَّنة إلى فصلين أو أربعة فصول لا يتعارضان؛ إنَّما المسألة بين إجمال وبسط، فعند الإجمال تدور السَّنة بين فصلي الشِّتاء والصَّيف؛ كما تدور بين الحَرِّ والقُرِّ، ثمَّ يتفرَّع من الصَّيف فصلان، ويتفرَّع من الشِّتاء فصلان؛ كما تتفرَّع من الحَرِّ والقُرِّ درجات وأحوال عند البسط والتَّفصيل؛ فقول المجيزين لا يُعارض قول المانعين؛ لأنَّ قسمة المجيزين على وجه الإجمال، وقسمة المانعين على وجه البسط والتَّفصيل؛ كما أنَّ لكلِّ فصل من الفصول الأربعة عند البسط والتَّفصيل أزمنة ثابتة تحكم أوَّله وأوسطه ومنتهاه وشِدَّته وخِفَّته من أصل طبيعة فصله على البروج والأنواء[٢٨٦٥]، والخلاصة من ذلك أنَّ ما نُسب إلى العوامِّ ليس خطأ؛ لأنَّ استعمال الصَّيْفِ لنصف السَّنة ممَّا جاء به الدَّليل، وقبلته أوجه التَّأويل.

المسألة السادسة :

((والمِلْحَفَةُ عند العرب هي المُلَاءَةُ السِّمْطُ، فإذا بُطِّنَتْ ببطانة أو حُشِّيَت فهي عند العوامِّ مِلْحَفَةٌ، قال: والعرب لا تعرف ذلك[٢٨٦٦]))[٢٨٦٧].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه دلالة المِلْحَفَةِ، فذهب جمع من اللُّغويِّين إلى أنَّ المِلْحَفَة التي يُتَغَطَّى بها تعني السِّمْط غير المُبَطَّنة، ونسب بعضهم استعمالها للمُبَطَّنة منها بقُطْن ونحوه إلى العوامِّ[٢٨٦٨]، وأجاز آخرون هذا الاستعمال، وإليك بيان المسألة.

([٢٨٦٤]) انظر: الصحاح للجوهري ١٣٨٩/٤، والتاج للزبيدي ٤٤/٢٤، والمعجم الوسيط ٥٣١/١.

([٢٨٦٥]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٨٦، والتَّلخيص للعسكري ص٢٥٨، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ص١٢١.

([٢٨٦٦]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٤٦/٥. وشرحَ السِّمْطَ في موضع آخر بقوله: الذي لم يُبَطَّن. انظر: ٢٤٣/١٢. ويُقال فيها: مِلْحَفَةٌ ومِلْحَفٌ ولِحَافٌ. انظر: التهذيب للأزهري ٤٦/٥، والمحكم لابن سيده ٣٤٩/٣، وإكمال الإعلام لابن مالك ٦٧٣/٢، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٥٢، والتاج للزبيدي ٣٥٦/٢٤.

([٢٨٦٧]) ٣١٤/٩ .

([٢٨٦٨]) انظر: التهذيب للأزهري ٤٦/٥، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٢١٠، والمدخل للخمي ص١٤٨، وتصحيح

المجيزون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ المِلْحَفَة تُستعمل في لسان العرب للدَّلالة على ما يُلْتَحَفُ به سواء أكان مُبَطَّناً أم غير مُبَطَّن[٢٨٦٩]، ومن ذلك قول الأزهريِّ: ((وقد يُقال: مِلْحَفَةٌ ومِقْرَمَةٌ، وسواء كان الثَّوب سِمْطاً أو مُبَطَّناً))[٢٨٧٠]. ومنه أيضاً قول ابن مالك: ((اللَّحْفُ: مصدر لَحَفَ الرَّجُلَ: أَلْبَسَهُ لِحَافاً، وهو كلُّ ثوب يُتَغَطَّى به مُبَطَّناً كان أو غير مُبَطَّن))[٢٨٧١].

المانعون :

ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ المِلْحَفَة في لسان العرب تُستعمل للسِّمْط منها، وليست للمِلْحَفَة عندما تُبَطَّن أو تُحشَّى بقطن ونحوه ممَّا شاع بين بعض العوامِّ[٢٨٧٢]، ومن ذلك قول ابن شُمَيْل[٢٨٧٣]: ((ولا يُقال: كِسَاءٌ سِمْطٌ، ولا مِلْحَفَةٌ سِمْطٌ؛ لأنَّها لا تُبَطَّن))[٢٨٧٤]. ومنه أيضاً قول ابن مكِّي: ((وكذلك المِلْحَفَةُ لا تكون عندهم إلا من قُطْن، وليس كذلك، بل كلُّ ما التُحِفَ به فهو مِلْحَفَةٌ))[٢٨٧٥]. وليس منه قول الأزهريِّ في نصِّ المسألة من وجهين؛ أحدهما أنَّه لم يُصرِّح بالتَّخطئة على شرطي في التَّصنيف، والآخر أنَّ عدم معرفة العرب للدَّلالة لا يعني خطأها بالضَّرورة؛ فقد تكون صواباً ممَّا أُخذ عن أصل

التصحيف للصفدي ص٤٩٥، والتاج للزبيدي ٣٥٦/٢٤، ومعجم الأصول الفصيحة للعبودي ص٢٧٠/١١، ومعجم فصيح العامة لأحمد أبو سعد ص٣٧٣، والمعجم العربي لأسماء الملابس لرجب عبد الجواد ص٤٥٢.

(٢٨٦٩) انظر: التهذيب للأزهري ٤٦/٥، وإكمال الإعلام لابن مالك ٥٦١/٢، والتاج للزبيدي ٣٥٧/٢٤، والمعجم الوسيط ٨١٨/٢، ومعجم الأغلاط للعدناني ص٦٠٠، والمعجم العربي لأسماء الملابس لرجب عبد الجواد ص٤٥٢.

(٢٨٧٠) تهذيب اللغة ٤٦/٥ . وشرحَ المِقْرَمَةَ في موضع آخر بأنَّها مَحْبِسُ الفِرَاش تُبْسَط عليه. انظر: ١٢١/٩.

(٢٨٧١) إكمال الإعلام ٥٦١/٢ .

(٢٨٧٢) انظر: التهذيب ٢٤٣/١٢، والزَّاهر للأزهري ص٢٣٣، وتثقيف اللسان لابن مكي ص٢١٠، والمدخل للخمي ص١٤٨، والتكملة للصغاني ١٣٨/٤، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٤٩٥، والتاج للزبيدي ٣٨١/١٩، ومتن اللغة لأحمد رضا ٢٠٨/٣، والمعجم العربي لأسماء الملابس لرجب عبد الجواد ص٤٥٢.

(٢٨٧٣) هو أبو الحسن النَّضْر بن شُمَيْل المازنيُّ، من أشهر من أخذ عن الخليل اللغة والنحو، وأخذ اللغة أيضاً عن الأعراب في البادية، وكان من رواة الحديث والشِّعر وأيام العرب وأخبارها، توفي سنة ثلاث ومئتين من الهجرة.
انظر: مراتب النحويين لأبي الطَّيب ص١٠٨، ونزهة الألباء للأنباري ص٧٣، وبغية الوعاة للسيوطي ٣١٦/٢.

(٢٨٧٤) تهذيب اللغة للأزهري ٢٤٣/١٢، والتكملة للصغاني ١٣٨/٤، والتاج للزبيدي ٣٨١/١٩.

(٢٨٧٥) تثقيف اللسان ص٢١٠ .

الاستعمال في لسان العرب.

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ الأصل الشَّائع بين العرب استعمال المِلْحَفَةِ للسِّمْط والمُبَطَّن؛ فهي لكلِّ ما يُلْتَحَف به دون نظر إلى كونه سمطاً أو مُبَطَّناً، وهذا الإطلاق هو المنقول الشَّائع في أصول كتب العربيَّة[٢٨٧٦]، قال الخليل: ((والمِلْحَفَةُ: المُلَاءَةُ التحفْتَ بها))[٢٨٧٧]. أمَّا ما نُسب إلى بعض العوامِّ من استعمالهم المِلْحَفَة للمُبطَّنة منها فهو صواب من وجهين؛ أحدهما أنَّ ذلك سائغ في الأصل الشَّائع من الدَّلالة؛ فهي للمُلَاءَة مطلقاً؛ فإن شئتَ استعملتها للسِّمط منها، وإن شئتَ استعملتها للمُبَطَّنة منها؛ فكلا الاستعمالين داخل في أصل الدَّلالة لمَا يُلتحف به. والآخر أنَّ تخطئة استعمالها للمبطَّن منها بقطن ونحوه يتَّكئ على قول بعض اللُّغويين الذين حبسوا الدَّلالة على السِّمط منها، وليس ذلك حجَّة على غيرهم ممَّن تقدَّمهم زمناً وعلماً؛ فمن علم الإطلاق حجَّة على من لم يعلمه ممَّن خصَّص الدَّلالة.

فإن قيل: إنَّما مُراد المانعين تخطئة حبس دلالة المِلْحَفَة على المبطَّن المحشَّى منها دون غيرها، وهو المنسوب إلى بعض العوامِّ. فالجواب: يُقال عنهم ما قيل عن غيرهم ممَّن حبس الدَّلالة على السِّمط منها؛ فمن الخطأ أيضاً حبس دلالة المِلْحَفَة على المبطَّن منها ليس غير.

المسألة السابعة :

((والعرب تقول للَّذي يَبِيْعُ كلَّ شيء من المأكولات: بَدَّالٌ. قاله أبو الهَيْثَم[٢٨٧٨]، والعامَّة تقول: بَقَّالٌ[٢٨٧٩]))[٢٨٨٠].

([٢٨٧٦]) انظر: العين للخليل ٢٣٣/٣، والألفاظ لابن السكيت ص٤٩٣، والجمهرة لابن دريد ١٣٢٦/٣، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ص٣٠٦، والمحيط لابن عبَّاد ١٠٤/٣، والصحاح للجوهري ١٤٢٦/٤، وإسفار الفصيح للهروي ص١٤٦، والمحكم لابن سيده ٣٤٩/٣، وأساس البلاغة للزمخشري ١٦٢/٢، وشمس العلوم للحميري ٦٠١٦/٩، والمُغَرِّب للمُطَرِّزي ص٤٢١، والعباب للصغاني (حرف الفاء) ص٥٦١، والمصباح للفيومي ص٢٨٤.

([٢٨٧٧]) العين ٢٣٣/٣ .

([٢٨٧٨]) هو أبو الهَيْثَم الرَّازيُّ، كان عالماً بعلوم العربيَّة، وعُرف برواية اللغة والشِّعر والأخبار، وقد تحدَّث عنه الأزهريُّ في مقدمة تهذيب اللغة عندما ذكر طبقات اللُّغويين، ونقل عنه كثيراً. توفي سنة ست وسبعين ومئتين من الهجرة. انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٣/١، ونزهة الألباء لأبي البركات الأنباري ص١١٨، وإنباه الرواة للقفطي ١٨٨/٤.

([٢٨٧٩]) انظر: تهذيب الأزهري ٩٤/١٤. قلتُ: نصُّ ما في التهذيب: ((....، قال أبو الهيثم: والعامَّة تقول: بَقَّالٌ)).

نقل ابن منظور هذه المسألة من الأزهريِّ، وهي في وجه دلالة لفظ البَقَّال على بائع كلِّ شيء من المأكولات، وقد ذهب جمع من أهل العربيَّة إلى أنَّ البَقَّال يُستعمل لبائع البَقْلِ[٢٨٨١]، أمَّا البدَّال فيُستعمل لبائع كلِّ شيء من المأكولات، ونسب بعضهم استعمال البَقَّال في موضع البَدَّال إلى بعض العوامِّ[٢٨٨٢]، وأجاز آخرون هذا الاستعمال، وإليك بيان المسألة.

المجيزون :

ذهب بعض أهل العربيَّة المتأخرين إلى أنَّ استعمال لفظ البَقَّال في موضع البَدَّال صواب على التَّوسُّع في الدَّلالة[٢٨٨٣]، ومن ذلك قول أحمد مختار عمر: ((البَدَّال هو بائع السِّلع المنزليَّة والمأكولات غير المطهوَّة كالعسل والجُبْن والخبز والحلوى وغيرها، أمَّا البَقَّال فهو بائع البُقُول، أي الخضر أو اليابس من الفاكهة، ويصحُّ التَّوسُّع في معناه ليشمل غيرها كذلك، ولذا يقول الوسيط: البَقَّال بائعُ البُقُول ونحوها. والأكثر شيوعاً في لغة العصر الحديث هو بَقَّالٌ بمعناه الواسع))[٢٨٨٤]. ومنه أيضاً قول محمد العُبوديِّ في ذلك: ((توسَّعوا فيها مع الرَّخاء الاقتصاديِّ والتَّوسُّع في استعمال الأشياء، فصارت تُباع فيها سلع وبضائع أخرى))[٢٨٨٥].

المانعون :

ذهب جمع من اللُّغويِّين المتقدِّمين والمتأخرين إلى أنَّ استعمال لفظ البَقَّال في موضع

([٢٨٨٠]) ٤٨/١١ .

([٢٨٨١]) البَقْلُ: كلُّ ما نبتَ في الأرض بلا ساق أو أصل، وقيل: كلُّ ما نبتَ فاخضرَّت به الأرض، وواحدته بَقْلَةٌ. انظر: العين للخليل ١٧٠/٥، والصحاح للجوهري ١٦٣٦/٤، والتاج للزبيدي ٩٩/٢٨، متن اللغة لأحمد رضا ٣٢٥/١.

([٢٨٨٢]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٩٤/١٤، والتكملة للصغاني ٢٦٧/٥، والقاموس للفيروزآبادي ٤٥٩/٣، وشفاء الغليل للخفاجي ص٧٩، وقصد السبيل للمحبي ٢٩٢/١، والتاج للزبيدي ١٠٢/٢٨، ومحيط المحيط للبستاني ص٤٨، والجاسوس للشدياق ص٣٨٣، ومعجم تيمور الكبير ٢٠٥/٢، ومتن اللغة لأحمد رضا ٢٥٥/١، ومعجم الأغلاط اللغوية للعدناني ص٧٠، ومعجم الأصول الفصيحة للعبودي ٢٤٣/١.

([٢٨٨٣]) انظر: تكملة المعاجم العربية لدوزي ٤٠٢/١، والمعجم الوسيط ٦٦/١ (بائع البقول ونحوها)، ومعجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر ١٨٨/١، ومعجم الأصول الفصيحة للعبودي ٢٤٣/١.

([٢٨٨٤]) معجم الصواب اللغوي ١٨٨/١ .

([٢٨٨٥]) معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة ١٢٤٣ .

البَدَّال خطأ[٢٨٨٦]، ومن ذلك قول الفيروزآباديِّ: ((والبَقَّالُ لبَيَّاعِ الأطعمةِ عاميَّةٌ، والصَّحيحُ البَدَّالُ))[٢٨٨٧]. ومنه أيضاً قول محمد العدنانيِّ: ((البَدَّالُ لا البَقَّالُ، ويُسَمُّون بائع العَدَس والجُبْن وسائر المأكولات بَقَّالاً، وهو في الحقيقة بَدَّالٌ، أمَّا البَقَّالُ فهو بائع البُقُول))[٢٨٨٨].

قلتُ: الصَّواب -والله أعلم- أنَّ الأصل الشَّائع بين العرب استعمال البَدَّال لبائع المأكولات عامَّة، ولم يُنازع في ذلك أحد فيما أعلم، وذلك من المبادلة في البيع والشِّراء عامَّة، وأصل دلالته من البَدَلُ، وهو الخَلَفُ من الشَّيء؛ فما تُعطي في البيع والشِّراء تأخذ خلفاً عنه يوماً بعد يوم[٢٨٨٩]، ومنه قيل: البَدَّال، وهو لبائع المأكولات عامَّة من أصل دلالته العامَّة، أمَّا البَقَّال فهو من البَقْلُ، وأصل دلالته في هذا الضَّرب من الطَّعام خاصَّة؛ فنازع بعضهم في وجاهة إخراجه من دلالته الخاصَّة في البَقْلِ إلى دلالة البَدَّال العامَّة من البَدَل دون تحديد.

فإن قيل: أيسوغ إخراج دلالة البَقَّال الخاصَّة إلى دلالة البَدَّال العامَّة في المأكولات؟ فالجواب: نعم، هذا سائغ -وإن لم يأتِ به سماع- من وجهين؛ أحدهما أنَّ المسألة في باب الدَّلالة، ومعيار الحكم على استعمال في الدَّلالة أوسع من معيار الحكم على استعمال في البنية والتَّركيب؛ لأنَّ توليد الدَّلالات ليس كتوليد البنى والتَّراكيب؛ فالمعاني لذلك أكثر من الألفاظ وأرحب في اللُّغة. والآخر أنَّ استعمال البَقَّال لبائع كلِّ المأكولات هو من جهة تسمية الشَّيء باسم أصله أو بعضه[٢٨٩٠]؛ فقد كان أصل ما يبيعون البقول، ثمَّ زادوا عليها غيرها من المأكولات، والبُقُول أيضاً بعض ما يبيعون؛ فلا غرو أن يَتَسَمَّى بائعها بها في هذا المقام.

المسألة الثامنة :

((قال الجوهريُّ: والحَمَامُ عند العرب ذَوَات الأَطْوَاقِ من نحو الفَوَاخِتِ والقَمَارِيِّ وسَاقِ حُرٍّ والقَطَا والوَرَاشِيْن وأشباه ذلك، يقع على الذَّكر والأنثى، لأنَّ الهاء إنَّما دخلته على أنَّه

([٢٨٨٦]) انظر: القاموس للفيروزآبادي ٤٥٩/٣، وشفاء الغليل للخفاجي ص٧٩، وقصد السبيل للمحبي ٢٩٢/١، والتاج للزبيدي ١٠٢/٢٨، ومحيط المحيط للبستاني ص٤٨، ومعجم تيمور ٢٠٥/٢، ومعجم الأغلاط للعدناني ص٧٠.

([٢٨٨٧]) القاموس ٤٥٩/٣ .

([٢٨٨٨]) معجم الأغلاط اللغوية ص٧٠ .

([٢٨٨٩]) انظر: العين للخليل ٤٥/٨، ومقاييس اللغة لابن فارس ٢١٠/١، والتاج للزبيدي ٦٤/٢٨، ٦٧/٢٨.

([٢٨٩٠]) انظر في هذه المسألة: المثل السائر لابن الأثير ٣٥٦/١، وبغية الإيضاح للصعيدي ٤٦٦/٣.

واحد من جنس لا للتَّأنيث، وعند العامَّة أنَّها الدَّوَاجِنُ فقط، الواحدة حَمَامَة[٢٨٩١]))[٢٨٩٢].

نقل ابن منظور هذه المسألة من الجوهريِّ، وهي في وجه دلالة الحَمَامِ، وقد ذهب بعض اللُّغويِّين إلى أنَّ الحَمَام يُستعمل لمَا يَستوحش البيوتَ؛ فهو بَرِّيٌّ، أمَّا الأهليُّ فهو اليَمَامُ، ونسب بعضهم استعمال الحَمَامِ للدَّاجِن الأهليِّ إلى العوامِّ[٢٨٩٣]، وأجازه آخرون، وإليك البيان.

المُجيزون :

ذهب كثير من اللُّغويِّين إلى أنَّ استعمال الحَمَامِ لمَا يألف النَّاسَ والبيوتَ –وهي الدَّوَاجن الأهليَّة– صواب[٢٨٩٤]، قال الأمويُّ[٢٨٩٥]: ((الدَّوَاجِنُ الَّتي تَسْتَقْرِخُ في البيوت حَمَامٌ أيضاً))[٢٨٩٦]. وقال الدَّمِيْرِيُّ[٢٨٩٧]: ((حكى أبو حاتم عن الأصمعيِّ في كتاب الطَّير أنَّ اليَمَامَ هو الحَمَامُ البَرِّيُّ...، وكان الكسائيُّ يقول: الحَمَامُ هو البَرِّيُّ، واليَمَامُ الذي يألف البيوت. والصَّواب ما قاله الأصمعيُّ...، إذا علمتَ ذلك انتظم لك كلام الشَّافعيِّ وأهل اللُّغة أنَّ

([٢٨٩١]) انظر: الصحاح ١٩٠٦/٥. وشرحَ الدَّوَاجِنَ بأنَّها التي ألفت النَّاسَ والبيوتَ واستأنست. انظر: ٢١١١/٥.

([٢٨٩٢]) ١٥٩/١٢ .

([٢٨٩٣]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٢٥، والصحاح للجوهري ١٩٠٦/٥، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٩٥، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٢٣، والمصباح للفيومي ص٨٢، وحياة الحيوان للدَّمِيْرِيِّ ٣٦٣/١، وطوق الحمامة للسيوطي ص٦٣، والكليات للكفوي ص٤٠٤، وزهر الأَكَم لليُوسيِّ ٧٩/١، والتاج للزبيدي ٦/٣٢، والجاسوس للشدياق ص٣٩٤، ومتن اللغة لأحمد رضا ١٧١/٢، وموسوعة الطَّير لعبد اللطيف عاشور ص١٤٥.

([٢٨٩٤]) انظر: العين للخليل ٤٣١/٨، والحيوان للجاحظ ٧٥/٣، والتهذيب للأزهري ١٢/٤، والصحاح للجوهري ١٩٠٦/٥، والمحكم لابن سيده ٥٧٩/١٠، والاقتضاب للبطليوسي ١٦/٢، وحياة الحيوان للدميري ٣٦٣/١، وطوق الحمامة للسيوطي ص٦٤، والتاج للزبيدي ٧/٣٢، ومعجم الأغلاط للعدناني ص٧٤٣.

([٢٨٩٥]) هو أبو محمد عبد الله بن سعيد الأمويُّ الكوفيُّ، جالس الأعراب وأخذ عنهم، وأخذ عن الرؤاسي والكسائي وغيرهما، كان حافظاً للغريب والشعر والأخبار، نقل عنه كثير من اللُّغويين، ومنهم أبو عُبَيد، ولم أقف على سنة وفاته.

انظر: مراتب النحويين لأبي الطيب ص١٤٤، وتهذيب اللغة للأزهري ١٢/١، وإنباه الرواة للقفطي ١٢٠/٢.

([٢٨٩٦]) انظر: الصحاح للجوهري ١٩٠٦/٥، وحياة الحيوان الكبرى للدميري ٣٦٣/١، والتاج للزبيدي ٧/٣٢.

([٢٨٩٧]) هو أبو البقاء محمد بن موسى الدَّمِيريُّ، كان عالماً بعلوم العربيَّة وفقيهاً من فقهاء الشافعيَّة، وكانت له في الأزهر حلقة للإفتاء والتعليم، صنَّف في الحديث والفقه والأدب وغيرها، وتوفي في القاهرة سنة ثمان وثمان مئة من الهجرة.

انظر: الضوء اللامع للسخاوي ٥٩/١٠، والأعلام للزركلي ١١٨/٧، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١٥/١٢.

الحَمَامَ يقع على الذي يألف البيوت ويستفرخ فيها، وعلى اليَمَامِ والقُمْرِيِّ وسَاقِ حُرٍّ....))[٢٨٩٨].

المانعون :

ذهب بعض اللُّغويِّين إلى منع الخلط بين استعمال الحَمَام واليَمَام؛ فلكلٍّ لفظ موضعه؛ فالحَمَامُ للبَرِّيِّ الوحشيِّ، واليَمَامُ للدَّاجِنِ الأهليِّ[٢٨٩٩]، قال الكسائيُّ: ((الحَمَامُ هو البَرِّيُّ، واليَمَامُ هو الذي يألف البيوتَ))[٢٩٠٠]. وقال ابن قتيبة فيما يضعه النَّاس في غير موضعه: ((ومن ذلك الحَمَامُ، يذهب النَّاسُ إلى أنَّه الدَّوَاجن التي تستفرخ في البيوت، وذلك غلط....، وأمَّا الدَّواجن فهي التي تستفرخ في البيوت، فإنَّها وما شاكلها من طير الصَّحراء اليَمَامُ))[٢٩٠١].

قلتُ: في المسألة حالان عن العوامِّ؛ إحداهما أنَّهم يستعملون لفظ الحَمَامِ لمَا يألف النَّاسَ والبيوتَ، وهي الدَّواجن الأهليَّة، وهذا صواب من وجهين؛ أحدهما ما ذهب إليه بعض اللُّغويِّين من جواز استعمال الحَمَام في موضع اليَمَام، قال الخليل: ((واليَمَامَةُ: الحَمَامَةُ))[٢٩٠٢]. وقال ابن سيده: ((واليَمَامُ طائر قيل هو أعمُّ من الحَمَام، وقيل هو ضرب منه))[٢٩٠٣]. والآخر أنَّ جمعاً من اللُّغويِّين المتقدِّمين -كما مرَّ بك- حكوا عن العرب استعمال الحَمَامِ لمَا يألف النَّاسَ والبيوتَ، وهؤلاء حجَّة على غيرهم ممَّن لم يعلم؛ فلا يُحتجُّ على من علم بمن لم يعلم.

والأخرى أنَّهم يَحْبسون استعمال الحَمَام على الدَّواجن الأهليَّة؛ فلا يقبلون غيره، وهذا خطأ ليس عليه من المسموع دليل، وليس له من وجوه العربيَّة تأويل، وقد مرَّ بك عن بعضهم حبس دلالة اليَمَام على الدَّواجن، ورُدَّ عليهم، ويُردُّ الآن على هؤلاء أيضاً بأنَّ هذا من حبس

([٢٨٩٨]) حياة الحيوان الكبرى ٣٦٣/١-٤٦٤ .

([٢٨٩٩]) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٢٥، والتهذيب للأزهري ١٢/٤، والصحاح للجوهري ١٩٠٦/٥، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٩٥، وتصحيح التصحيف للصفدي ص٣٢٣، والمصباح للفيومي ص٨٢، وحياة الحيوان للدَّمِيْريِّ ٣٦٣/١، وطوق الحمامة للسيوطي ص٦٤، والتاج للزبيدي ٦/٣٢، ومعجم الأغلاط للعدناني ص٧٤٣.

([٢٩٠٠]) انظر: التهذيب للأزهري ١٢/٤، والصحاح للجوهري ١٩٠٧/٥، والتاج للزبيدي ٧/٣٢.

([٢٩٠١]) أدب الكاتب ص٢٥ .

([٢٩٠٢]) العين ٤٣١/٨ .

([٢٩٠٣]) المحكم ٥٧٩/١٠ .

الدَّلالة بلا دليل؛ فقد نُصَّ على أنَّ لفظ الحَمَامُ يُستعمل للدَّواجن الأهليَّة والوحشيَّة البَرِّيَّة[٢٩٠٤].

خلاصة الفصل :

مرَّت بك في هذا الفصل أربعون مسألة، نُسب فيها الاستعمال اللفظيُّ أو الدِّلاليُّ إلى العوامِّ لشيوعه بينهم دون الخواصِّ؛ منها اثنتان وثلاثون مسألة في الجانب اللَّفظيِّ، وقد نقل ابن منظور سبع مسائل من التهذيب للأزهري، ونقل اثنتين وعشرين مسألة من الصحاح للجوهري، ونقل مسألتين من المحكم لابن سيده، ولم أقف على مصدر مسألة واحدة من أحد أصوله، ومنها ثماني مسائل في الجانب الدِّلالي، وقد نقل ابن منظور ثلاث مسائل من التهذيب للأزهري، ونقل مسألة واحدة من الصحاح للجوهري، ونقل أربع مسائل من المحكم لابن سيده.

وقد اختلف أهل اللُّغة في الحكم عليها -كما قيل في الفصلين السَّابقين- حسب منهج كلِّ واحد منهم؛ فمن جهة تجد فريقاً منهم خطَّأ الاستعمال لعدم ثبوت السَّماع لديه، أو لقلَّته في المسموع بالنسبة إلى صاحبه، أو لمجيئه على لغة مسموعة ضعيفة عنده، أو لعدم مجيئه على القياس المعتمد لديه، ومن جهة أخرى تجد فريقاً أجاز الاستعمال لثبوت سماعه عن العرب لديه، أو لقبوله كلَّ مسموع -وإن قلَّ- مصنِّفاً درجته في الصَّواب حسب درجته في المسموع، أو لتوسُّعه في القياس توجيهاً وتخريجاً لكونه لا يُخطِّئ إلا ما لم يأتِ له من السَّماع دليل، ولم يقبله وجه من وجوه التأويل[٢٩٠٥]، وكثير منهم يتوسَّعون في المسائل الدَّلالية أكثر من مسائل البنية والتَّركيب؛ لأنَّ الدَّلالة ولَّادة متطوِّرة بطبعها في اللغات الحيَّة؛ ومعيار الحكم عليها أرحب من معيار الحكم على مسائل البنية والتَّركيب.

([٢٩٠٤]) انظر: الحيوان للجاحظ ٣/٧٥، والتهذيب للأزهري ٤/١٢، وحياة الحيوان للدميري ١/٣٦٤.

([٢٩٠٥]) قال ابن جني: ((عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوَّزاً فيه، ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضاً)). الخصائص ٣/٦٩. ومنه أيضاً قول ابن هشام اللخمي: ((ولا يجب أن تُلَحَّن بها العامَّة لكونها لغة مسموعة، ومن اتَّسَع في كلام العرب ولغاتها لم يكد يُلَحِّن أحداً، ولذلك قال أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد: أنحى الناس من لم يُلَحِّن أحداً، وقال الخليل -رحمه الله-: لغة العرب أكثر من أن يلحن متكلمٌ، وروى الفراء أن الكسائي قال: على ما سمعتُ من كلام العرب ليس أحدٌ يلحنُ إلا القليل)). المدخل إلى تقويم اللسان ص٢٨.

ومن أكثر علماء اللغة تخطئة لاستعمالات هذا الفصل ابن السِّكِّيت وابن قتيبة وابن الجوزيِّ، ومن أكثر علماء اللغة قبولاً لاستعمالات هذا الفصل الأزهريُّ وابن سيده وابن هشام اللخميُّ، أمَّا بقية اللغويين -في الجملة- فلم تكثر منهم أحكام يشتهرون بها في هذه المسائل، أو كانوا بين بين.

ومن أهم ما خرجتُ به من تقليب أقوال اللغويين في هذا الفصل أمران؛ أحدهما عدم التَّعجُّل في الحكم على ما نُسب إلى العوامِّ؛ فينبغي تتبع ما قيل فيه إجازة أو منعاً لاستيعاب أجزاء المسألة ووجوهها قبل الحكم عليها، والآخر أنَّ نسبة استعمال إلى العوامِّ لا تعني بالضرورة تخطئته أو اطِّراحه أو التَّزهيد فيه عند قائله، إنَّما هو تصنيف طبقيٌّ يرجع حكمه اللُّغويُّ بعد ذلك إلى منهج قائله الذي قد يخالفه فيه غيره.

الخاتمة

لقد كانت رحلة البحث ماتعة مُمتعة؛ ماتعة بما قدَّمه أهل العربيَّة في مسائلها، مُمتعة لمقلِّب أقوالهم ودارسها، وإنَّ الثَّراء اللُّغويَّ الذي قدَّمه الأوائل في موضوع الاستعمال العامِّيِّ ذو شجون، ويجرُّ بعضه بعضاً؛ لأنَّه موضوع لا يبلى بالتَّقادم، ولا يُستغنى فيه برأي عن آخر، وإنَّ هذا الموضوع -الاستعمال العامِّيَّ- لم يقف في زمن، وليس حكراً على صُقع، بل هو باب مشرع على مصراعيه في كلِّ زمان ومكان، ويُبنى كثير منه على بعض إلى عصرنا الحاضر؛ لأنَّه حيٌّ في ألسنة عامَّة النَّاس على تعاقب أجيالهم، وقد رأيت في نهاية هذا البحث أن أعرض عليك أهمَّ نتائجه، ثم أعقبها بأهمِّ التوصيات.

- أهمُّ نتائج البحث :

أولاً: وجدتُ في معجم لسان العرب مئة وواحداً وثمانين استعمالاً حُكم عليها بأنَّها عامِّيَّة؛ حُكم على ستة وستين استعمالاً بأنَّها صواب؛ منها أربعة وأربعون استعمالاً في المستوى اللَّفظيِّ، وواحد وعشرون استعمالاً في المستوى الدِّلاليِّ، وحُكم على خمسة وسبعين استعمالاً بأنَّها خطأ؛ منها ثلاثة وخمسون استعمالاً في المستوى اللَّفظيِّ، واثنان وعشرون استعمالاً في المستوى الدِّلاليِّ، وسُكت عن التَّصريح بحكم أربعين استعمالاً؛ منها اثنان وثلاثون استعمالاً في المستوى اللَّفظيِّ، وثمانية استعمالات في المستوى الدِّلاليِّ.

ثانياً: وجدتُ لمئة وسبع وخمسين مسألة وجهاً من وجوه الإصابة بعد تقليب الأقوال والنظر في حال المسألة، وحكمتُ على أربع وعشرين مسألة بالخطأ؛ لأني لم أجد لها من السماع دليلاً، ولم أرَ فيها إلى الصواب تأويلاً.

ثالثاً: من أكثر أهل اللُّغة تخطئة لهذه الاستعمالات الأصمعيُّ وابن السكيت وابن قتيبة والجوهريُّ والحريريُّ وابن الجوزيِّ، ومن أكثرهم ذكراً لوجه من وجوه الإصابة في هذه الاستعمالات الخليل وابن درستويه والأزهريُّ وابن سيده وابن السِّيد والزمخشريُّ واللخميُّ.

رابعاً: نقل ابن منظور ستاً وسبعين مسألة من الصحاح للجوهريِّ، ونقل ثمانياً وستين مسألة من تهذيب اللغة للأزهريِّ، ونقل خمساً وعشرين مسألة من المحكم لابن سيده، ونقل خمس مسائل من حواشي ابن بري على الصحاح، ونقل أربع مسائل من النهاية لابن الأثير، ونقل مسألة واحدة من إحدى الحواشي على حواشي ابن بري، ولم أقف على مصدر

مسألتين من مسائله في البحث.

خامساً: كانت عناية أهل العربيَّة بكلام العوامِّ مبكِّرة؛ فتكلَّموا عن العامِّيِّ وصنَّفوا فيه منذ الوقت الذي انشغلوا فيه بتأسيس أصولهم وقواعدهم وإنشاء مصنَّفاتهم، وهذا دليل على أهميَّة النَّظر في كلام العوامِّ في كلِّ عصر وصقع؛ لأنَّ اللُّغة لا تبقى حيَّة إلا بلسان أهلها غير أنَّ جهودهم في باب العامِّيِّ معنيَّة -في الجملة- بتصويب اللَّحن الذي شاع في ألسنة العوامِّ، ولم تكن لهم عناية ظاهرة بما أصاب فيه العوامُّ، والسبب -فيما ظهر لي- أنَّ علماء العربيَّة كانوا في مرحلة التأسيس والضَّبط والإحكام؛ فكان التنبيه إلى الخارج عن سنن العربيَّة من كلام العوامِّ لضبط لسانهم أولى من تتبع صوابهم في هذا الزمن المتقدِّم.

سادساً: بدأ الكلام -بوضوح- عن فصيح العامِّيِّ وصوابه في القرنين الخامس والسادس من الهجرة، وتصاعد ذلك مع تعاقب القرون؛ فأُفردت الأبواب والمصنَّفات في الحديث عن صواب ما شاع في ألسنة العوامِّ، والاستدراك على من خطَّأ بعض استعمالاتهم من المتقدِّمين، ومن ذلك ما صنعه ابن مكِّي في بعض أبواب تثقيفه، واللخميُّ أيضاً في مدخله.

- أهم توصيات البحث :

أولاً: إنشاء فرق بحثية من متخصصين في أقسام اللغة العربية لجمع ما كتبه المتقدِّمون عن العامِّيِّ ومسائله، ثم مراجعة ذلك وتصنيفه ليُخرج منه بأصول تضبط الكلام عن العامِّيِّ مستعينين في ذلك-بعد الله- بما تعرضه الدراسات اللسانيَّة الحديثة في هذا الباب.

ثانياً: العناية بالعامِّيِّ في كلِّ زمان ومكان وبيان سليمه من سقيمه؛ لأنَّ ذلك وجه من وجوه تأريخ نموِّ اللُّغة وتطوِّرها، وبمثل هذا الرَّصد والدَّرس تظهر أسباب بقاء بعض الظواهر اللُّغويَّة الفصيحة أو انحرافها في الألسن على تعاقب الأزمنة والأمكنة.

ثالثاً : أوصي بعدم التَّعجُّل في تخطئة ما نُسب إلى العوامِّ بحجَّة مفارقتهم ما شاع في لسان العرب؛ لأنَّ اللَّغة طبقات، والناس كذلك طبقات؛ فلا نحمل العوامَّ على ما جاء في ألسنة طبقة الفصحاء العليا في القرون الأولى، إنَّما نحملهم على ما قرب من لسانهم ممَّا له وجه في المسموع أو التأويل، ولو لم يكن شائعاً بين فصحاء العرب؛ لأنَّ مبلغ ما يُراد منهم أن يكونوا في باحة العربيَّة على أي وجه وجيه، وفي مقابل ذلك لا نتكلَّف توجيه ما لحنوا فيه ممَّا

ليس عليه من السماع دليل، ولا يقبله وجه من وجوه التأويل.

وفي الختام أسأل الله -سبحانه وتعالى- أن ينفع بما كتبت، وأن يجعله حجَّة لي لا عليَّ، وأن يغفر لي زللي وتقصيري فيه لقلَّة حيلتي وقصور علمي، وآخر دعواي أن الحمد لله ربِّ العالمين.

الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنيَّة الكريمة.
٢- فهرس الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة.
٣- فهرس أقوال العرب.
٤- فهرس الأبيات الشِّعريَّة.
٥- فهرس أقوال العامَّة.
٦- فهرس المصادر والمراجع.
٧- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	السورة	الصفحة
- ﴿واتَّقُوْا يَوْماً لا تَجْزِيْ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾	٤٨	البقرة	٢٥٧
- ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيْمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾	١٣٠	البقرة	٢٨٩
- ﴿وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ﴾	١٧٧	البقرة	٧٥
- ﴿لا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِيْ أَيْمَانِكِمْ﴾	٢٢٥	البقرة	٤٢٧،٤٣٢
- ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِيْنَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾	٧٥	آل عمران	٣٣٢
- ﴿لا يَأْلُوْنَكُمْ خَبَالاً﴾	١١٨	آل عمران	٣٢٦
- ﴿هَا أَنْتُمْ أُوْلَاءِ تُحِبُّوْنَهُمْ وَلَا يُحِبُّوْنَكَمْ﴾	١١٩	آل عمران	٣٤٥
- ﴿فنَبَذُوْهُ وَرَاءَ ظُهُوْرِهِمْ﴾	١٨٧	آل عمران	٩٥
- ﴿وَخُلِقَ الإنْسَانُ ضَعِيْفًا﴾	٢٨	النساء	٢٧١
- ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ الغَائِطِ﴾	٤٣	النساء	٢٦٤
- ﴿لا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِيْ أَيْمَانِكِمْ﴾	٨٩	المائدة	٤٢٧،٤٣٢
- ﴿قَالُوْا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي المَدَائِنِ حَاشِرِيْنَ﴾	١١١	الأعراف	٢٤٥،٤٠٩
- ﴿وَأَخَذْنَا الَّذِيْنَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيْسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُوْنَ﴾	١٦٥	الأعراف	٢٧٤
- ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوْا﴾	٥٨	يونس	١٢٥
- ﴿اقْتُلُوْا يُوْسُفَ أَوِ اطْرَحُوْهُ أَرْضاً يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيْكُمْ﴾	٩	يوسف	٨٦
- ﴿وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللهَ يَجْزِيْ المُتَصَدِّقِيْنَ﴾	٨٨	يوسف	٣٧١
- ﴿طُوْبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾	٢٩	الرعد	٢٤٨،٢٥٠
- ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا لَوْ كَانُوْا مُسْلِمِيْنَ﴾	٢	الحجر	٣٥١

- ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيْحَ لَوَاقِحَ﴾ ٢٢ الحجر ٣٠٢
- ﴿وَيَقُوْلُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِيْنَ كُنْتُمْ تُشَاقُّوْنَ فِيْهِمْ﴾ ٢٧ النحل ١٧١
- ﴿اشْدُدْ بِهِ أَزْرِيْ﴾ ٣١ طه ٩٨، ١٦٩
- ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللهُ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا﴾ ٧٢ الحج ٣٥٩
- ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِيْ إِسْرَاءِيْلَ﴾ ٢٢ الشعراء ٣٣٩
- ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوْ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ﴾ ٤٨ العنكبوت ٣٠
- ﴿تِلْكَ آيَاتُ الكِتَابِ الحَكِيْمِ﴾ ٢ لقمان ٣٤٣
- ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ ٢٠ لقمان ١٣٤
- ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوْا﴾ ٤٥ فاطر ٤٠٢،٤٢٧
- ﴿وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ﴾ ٣ ص ٣٣٣
- ﴿اللهُ يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حِيْنَ مَوْتِهَا﴾ ٤٢ الزمر ٢٢١
- ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا المَوَدَّةَ فِيْ القُرْبَى﴾ ٢٣ الشورى ٧٣
- ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِيْ التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِيْ الإِنْجِيْلِ﴾ ٢٩ الفتح ٩٧
- ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِيْنَ آمَنُوْا وَعَمِلُوْا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً﴾ ٢٩ الفتح ٣٥٩
- ﴿فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِيْ صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ ٢٩ الذاريات ٢٦٧
- ﴿هُوَ الَّذِيْ بَعَثَ فِيْ الأُمِّيِّيْنَ رَسُوْلاً مِنْهُمْ﴾ ٢ الجمعة ٣٠
- ﴿فَأُهْلِكُوْا بِالطَّاغِيَةِ﴾ ٥ الحاقة ٤٢٤
- ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيْلاً﴾ ٦ المزمل ١٥٥،٤١٣
- ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ المَغْفِرَةِ﴾ ٥٦ المدثر ٣٠٠
- ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى﴾ ٣٩ القيامة ٣٥٧
- ﴿وَوُجُوْهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾ ٤٠-٤١ عبس ٢٦٥

- ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ﴾	١١	التكوير	١٤١،٤١٨
- ﴿فَأَمَّا الإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ﴾	١٥	الفجر	٢٩
- ﴿يَتِيْماً ذَا مَقْرَبَةٍ﴾	١٥	البلد	٧٣، ٧٤
- ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ﴾	١٥	العلق	٢٢٦،٢٢٧

فهرس الأحاديث النبويَّة

الحديث	الصفحة
- اجْعَلْها في قَرَابتِك.	٧٤
- إذا قالَ الرَّجُلُ لصاحبِه.	٢١
- أَعْرَسْتُم اللَّيلةَ؟	٢٧٦
- أَعْوَرُ جَعْدٌ هِجَانٌ كأنَّ رأسه أَصَلَةٌ.	٤٥٩
- أَعَيَّرْتَهُ بأمِّه؟	٤٣٩
- أمَّا أنت يا عليُّ فخَتَنَي وأَبُو وَلَدي.	٢١٦
- إمَّا لا فلا تَبايعوا حتَّى يَبْدو صلاحُه.	٣١٣
- إنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ.	٣٠
- إنَّ الشَّمسَ والقمرَ آيتان من آيات الله.	١٣٦
- بادِروا بالأعمالِ ستّاً.	٩
- بَدَأَ الإسلامُ غريباً، وسيعودُ كما بدأَ غريباً.	٢٥٠
- تَعَهَّدوا الصِّوارَين، فإنَّهما مَقْعَد المَلَك.	١٩٥
- خيرُ نسائكم الوَدودُ الوَلودُ المُوَاتيةُ المُوَاسيةُ .	١٦٧
- رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنيا عاريةٌ في الآخرة.	٣٥٢
- فَخُذُوا ذاتَ اليمينِ.	٣٩٢
- في هذه الأُمَّة خَسْفٌ ومَسْخٌ وقَذْفٌ.	٢٢١
- كالرَّاعي يَرْعَى حولَ الحِمَى يُوْشِكُ أنْ يَرْتَعَ فيه .	١٤٣
- كذبَ، قد علمَ أنِّي مِن أَتْقَاهم للهِ وآدَاهم للأمانةِ.	٣٢٥
- لا آكُلُ مُتَّكِئاً .	١٧٩
- لا يدخل النَّارَ مَن في قلبِه مثقالُ ذرَّة من إيمان .	٤٩
- لِيَهْنِكَ العِلْمُ أبا المُنْذِر.	٢٤٥

- ما من عبد قال لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنَّة. ٣٣٩
- مَثَلُ المؤمنِ الذي يقرأُ القرآنَ كمثلِ الأُتْرُجَّةِ . ٧٨
- نهى أن يُجْلَس بين الضِّحِّ والظِّلِّ، وقال: مَجْلِسُ الشَّيْطان. ٢٥٥
- هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله . ٣٠
- هل علمتَ أنَّ الله قد حرَّمها؟ ٢٢٣
- والذي نفسي بيده، لا يسألوني خُطَّةً يُعَظِّمون فيها حُرَمات الله. ٤٥٢
- يا ابنَ آدمَ، لو بلغتْ ذنوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ . ١٦٣
- يا بلالُ زِنْ له وُقِيَّةً . ٢٣، ٥٨، ١٧٧
- يا بني كعب بن لُؤَيٍّ، أنقذوا أنفسكم من النار . ١٧٣
- يأتي على النَّاس زمانٌ فيَغْزُو فِئَامٌ من النَّاس . ١٥٤

فهرس أقوال العرب

القول	الصفحة
– آفَةُ الظَّرْف الصَّلَف.	٢٠٢
– أَحْمَقُ مِنْ رِجْلَةٍ.	٢٠٧
– أَحْوَلُ مِنْ أَبِي قَلَمُوْن.	١٨٣
– أَرَادَ طريقَ العُنْصُلين.	٣٧٦
– أَغَرُّ من الدُّبَّاءِ.	٢٨٦
– افْعَلْ ذلك إمَّا هَلَكَتْ هُلُكُ.	٤٥٩
– أَمْوَقُ من الحُبَارَى.	١٩٠
– البَغْلُ نَغْلٌ، وهو لذلك أَهْلٌ.	١٤٧
– تِيْسِيْ جَعَارِ.	٤٤٣
– جاء بالضِّحِّ والرِّيْحِ.	٢٥٣، ٢٥٤
– جاءَ وفي رأسِه خُطَّةٌ.	٤٥١، ٤٥٢
– حِدَأً حِدَأً وراءكَ بُنْدُقَة.	٤٠٥، ٤٠٦
– حَسَنٌ بَسَنٌ.	٢٥٥
– دَقَّكَ بالمِنْحَازِ حَبَّ الفُلْفُلِ.	٣٠٥، ٣٠٦
– دَقَّكَ بالمِنْحَازِ حَبَّ القِلْقِلِ.	٣٠٥، ٣٠٦
– رُبَّ صَلَفٍ تحت الرَّاعِدَة.	٢٠٢
– رَمَاهُ اللهُ بالصُّدَامِ والأَوْلَقِ والجُذَامِ.	١٤٩
– كُلُّ شيءٍ يُحِبُّ وَلَدَه حتَّى الحُبَارَى وتَدِفُّ عَنَدَه.	١٩٠
– لا يَقُوْمُ بِطُنِّ نفسِه.	٣٨٩

– مَا عَدَا مِمَّا بَدَا ؟ ٣٣٨
– هو أَحَرُّ من القَرْعِ. ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧
– هو أَحَرُّ من القَرَعِ. ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧

فهرس الشعر

آخر البيت	قائله	الصفحة
– وَسَمَاءِ	مجهول	٣٢٩
– الأَدْوَاءِ	عبد الله بن طاهر	٤٢٦
– شِـوَاءِ	مساور الوراق	١٢٧
– الأَوْصَابْ	رؤبة	٧٠، ٣٤٣
– ائْتِيَابا	أسامة الهذلي	٣٩٥
– وَالصِّنَابُ	الفرزدق	٢٩٣
– فَأَغْرُبُ	مُلَيح الهذلي	٣٩٣
– وَمُعْزِبُ	الكميت	٢٣٦
– عِـنَبُهْ	مجهول	٢٧٠
– حَبِيْبُ	مجهول	٢٧١
– والصِّنَابِ	جرير	٢٩٢
– العَرَبِ	حسان بن ثابت	٤٠٧
– عَزَبِ	أبو تمام	٣٣٢
– تُصِبِ	حسان بن ثابت	٤٠٧
– ثُلِّثَتْ	سليمان العدوي	٢٣٥
– فُصِّلَتْ	سليمان العدوي	٢٣٥
– أُمْئِيَتْ	سليمان العدوي	٢٣٥
– مَبْعُوْتُ	السموأل	٤٣٦
– الخَبِيْتُ	السموأل	٤٣٦
– وَكَلَّتِ	بَيْهَس بن صُرَيْم	٤٤٩
– الصَّوْتِ	بشار بن برد	١٢

- الزَّيْتِ	بشار بن برد	١٢
- الضِّيْحِ	مجهول	٢٥٥
- يُشْدَخُ	العجاج	٢٠٧
- وَالكَامَخُ	مجهول	٤٤١
- حَـدُّ	حماد عجرد	٤١٨
- تَبْرُدُ	عمر بن أبي ربيعة	٢٨٦
- فَـثَـرْمَـدُ	الطِّرماح	٨٦
- وُفُـوْدُ	معن بن زائدة، أبو العطاء السِّندي	٣٥٢
- جَدِيْدُ	ابن ميَّادة	٣٣٤
- تَـمِـيْـدُ	ابن ميَّادة	٣٣٤
- يَسْعَدِ	حسان بن ثابت	٢٤٥
- مَوْعِدِيْ	عامر بن الطُّفيل	٣٥٩
- النَّوَاهِـدِ	النابغة الذبياني	٢١٨
- والثُّـؤَرْ	العجاج	٣٤٥
- اسبَطَرْ	أبو النجم العجلي	٢٥٩
- افْتِخَارا	عَدِي بن زيد	٤٣٨
- صُفَـارا	عمرو بن أحمر	٧٢
- كُدْرا	ذو الرمة	٢٨٠
- إدْبَـارُ	الخنساء	٧٥، ٤٢٤
- السِّـرَارُ	أسماء بنت مسعود	١١٤
- أَخْضَرُ	ذو الرمة	٢٥٥
- زَعَـرُ	مجهول	١٠٣
- تَسْكُـرُ	جندل بن المثنى	١٠٤
- غَـمْرُ	عمرو الباهلي	٢٢١
- الشَّـهْرُ	جِرَان العَوْد	٣٣٢
- مَسْرُوْرُ	عِثْيَر بن لَبِيْد، عُثْمَان بن لَبِيْد، حُرَيْث بن جَبَلَة	٧٤

- المَوْفُوْرُ	عَدِي بن زيد	٤٣٧
- يَسِيْرُها	خالد الهذلي	٥٤
- وَزَفِيْرُ	التَّيمي	٣٨٠
- عَارِ	النابغة الذبياني	٣٦٣، ٤٣٨
- بِعَاذِرِ	بشار بن برد	٤٥٨
- السَّكِرِ	أبو حَيَّة النميري	٢٨٩
- بِالثَّوْرِ	مجهول	٣٢١
- النُّحُوْرِ	منصور النَّمِري	٢١٨
- بِالطَّيْرِ	مجهول	٣٢١
- الجَنَائِزُ	الشَّماخ بن ضرار	٣٦٥
- أَعْرَسَا	عمر بن لجأ التيمي	٢٧٦
- أَقْعَسَا	العجاج	٢٥٩
- جِرْجِسُ	شُرَيح الكلبي	١١٦
- يُجَانِسُ	عبَّاسي مجهول	٣٦٧
- القِرْقِسِ	مجهول	١١٦
- غَمْضِ	كعب بن لؤي	١٧٣
- ثَطٍّ	أبو النجم العجلي	٢٨٢
- البَطِيْطِ	أبو حِزام العُكْلي	٤٧٤
- كَرَّاعَهْ	ابن الرومي	٤٧٥
- قَاطِعُ	النابغة الذبياني	٢٧٧
- الدَّوَافِعُ	قيس بن ذريح	١٢٨
- الأَضَالِعِ	كثير عزة	٤٤٥
- الحِرِّيْفَا	جندل بن المثنى	٢٨٤
- طَرِيْفا	جندل بن المثنى	٢٨٤
- كَفَّهْ	مجهول	٢٥٠
- خَائِفُ	غيلان بن حريث	٧٢

- نَـيِّـفُ	عَدِي بن الرِّقاع	٢٩١
- مَـنَـافِ	عبد الله بن الزِّبَعْرى	١٨٧
- بالـمَنَاصِفِ	ذو الرمة	١٧٦
- التَّوَّاقْ	مجهول	٣٠٢
- عَرَقْ	مجهول	٢٩٧
- خَـلَقْ	مجهول	٢٩٧
- والـعُـمَـقْ	مجهول	٢٩٧
- حُرَّاقُ	مجهول	١٣٨
- يَتَصَدَّقُ	صالح بن عبد القدوس	٣٧٠
- يَغْرَقُ	صالح بن عبد القدوس	٣٧٠
- يُرْزَقُ	صالح بن عبد القدوس	٣٧٠
- يُرْشَقُ	صالح بن عبد القدوس	٣٧٠
- يُوَافِقُها	أمية بن أبي الصلت	١٤٣
- بالعَنَاقِ	مجهول	٣٤١
- سَابِقِ	ذو الرمة	٢٨٢
- رَنَـقِ	شاعر تميمي	٢٦٤
- وَتَلَهْوُقِ	أبو تمام	٢٠٢
- رَقِـيْـقِ	عمرو بن أحمر	٧٢
- لَـبِـكُ	زهير بن أبي سلمى	٢٢٠
- تَنْسَلِكُ	زهير بن أبي سلمى	٣٤٨
- طُوْبَـاكِ	ابن المعتز	٢٥٠
- الطَّحِلْ	النابغة الجعدي	٢١١
- نَبَـلا	حضرمي الأسدي	٣٣٩
- عَـجِـلاً	حضرمي الأسدي	٣١٩
- هَـلَا	ليلى الأخيلية	٤٣٩
- قاتِلُهْ	المخبل السعدي	١١٤

– عَدْلُ	زهير بن أبي سلمى	٧٥
– خَضِلُ	الأعشى	١٨١
– بَغْلُ	هند بنت النعمان	١٤٦
– عُطْبُوْلُ	مجهول	٢٧١
– غُيُوْلُهَا	ابن عَجْلان النَّهْدي	٣٣٥
– يَمِيْلُ	عُتي بن مالك	٣٥٥
– أَمْثَالِي	عبيد بن الأبرص	١٦٧
– عَالِيْ	الشَّمَّاخ	٤١١
– هِـلَالِ	لبيد	٩٦
– الخَوَالِي	سُحيم بن وُثيل	١١٤
– الخَوَالِي	الكميت	٤٧٤
– مَقْتَلِ	ذو الرمة	٨٦
– نَخْلِ	الصَّلَتَان	٤٣٨
– فُلْفُلِ	امرؤ القيس	٣٠٦
– القِلْقِلِ	أبو النجم العجلي	٣٠٦
– الصَّيْقَلِ	أبو النجم العجلي	٣٠٦
– فَحَوْمَلِ	امرؤ القيس	١٣
– النَّخِيْلِ	المتنبي	٧٧
– بِاللَّيْلِ	مجهول	٣٢١
– العَجَمْ	الأعشى	٣١٢
– الدِّمَا	بشار بن برد	١٢
– يُؤَكْرَمَا	مجهول	٣٠٠
– يَتَكَرَّمَا	المتلمِّس	٤٣٨
– وَسَلَّمَا	بشار بن برد	١٢
– عِظْلِمَا	الأعشى	٢١١
– المَرَاوِما	كثير عزة	٣٩٣

- مَأْتَمُهْ	العجاج	٣٨٢
- قَدَمُهْ	طرفة بن العبد	٣٥٤
- الحِرْمُ	معن بن أوس	٣٨٣
- والمَحْتُوْمُ	لبيد	٢٥٧
- مَبْغُوْمُ	ذو الرمة	٢٧٨
- مَشْمُوْمُ	علقمة بن عبدة	٧٦
- قَدِيْمُ	مُزاحم العُقيلي	٣٣٥
- المتَشَائِمِ	الفرزدق	٣٧٦
- فِئَامِ	النابغة الذبياني	١٥٤
- الأَقْوَامِ	الكميت	١١١، ٣٦٥
- يُعَتِّمِ	الأعشى	١٥٢
- الحِرْمِ	عمرو النَّهدي	٣٨٤
- خِضَمِّ	مجهول	٢٥٩
- مُفْعِمِ	رؤبة	٢٧٧
- عُوْناً	ابن مقبل	٣٨٢
- بِمَيَّافَارِقِينا	مجهول	١١٤
- زَكِنُوْا	قَعْنَب بن أمِّ صاحب	٣٨٦
- بِالقَرْطَبَانِ	أعرابي نجدي	٤١٨
- اثْنَتَانِ	النابغة الجعدي	٢٦٩
- الأَزْمَانِ	مجهول	٣٥٥
- الدُّجُنِّ	مجهول	٣٨٩
- الطُّنِّ	مجهول	٣٨٩
- مِنِّيْ	مجهول	٣٨٩
- عَيْنِ	مجهول	١١٤
- عَالِيَهْ	مجهول	٢١٦
- مَالِيَهْ	عمرو بن أسوى، حاتم الطائي	٢٩٩

– بالرَّاوِيَهْ	عمرو بن ملقط	٢٢٣
– خَصِيْ	مجهول	٢٦٦
– أَيَادِيْهِ	مجهول	٣٥٨

فهرس ما حُكم عليه بأنَّه عامِّيٌّ

الاستعمال	الموضع	المستوى	الصفحة
– آوَّهْ	أَوَّهْ	لفظي	٣٢٨
– أبو قَلَمُوْن لطائر ذي ألوان	لثوب ذي ألوان	دلالي	١٨٢
– أبو مَجْلِز	أبو مِجْلَز	لفظي	١٠٦
– أُتْرُنْج وتُرُنْج	أُتْرُجٌّ	لفظي	٧٦
– الاتِّكَاءُ لميل في قعود	لاستواء في قعود	دلالي	١٧٩
– الأَتُّوْن	الأُتُّوْن	لفظي	١٦٠
– أَتَطُّ	ثَطٌّ	لفظي	٢٨١
– الإجَّاص للكُمَّثْرى	لضَرْب من المِشْمِش	دلالي	٤٧١
– أَحَاكَ بمعنى أثَّر في الجَلَد	أثَّر في محسوس عينيٍّ	دلالي	٣٧٢
– الإزْكَان للظَّنِّ	للإعلام	دلالي	٣٨٥
– الإسْكَاف لصانع الخِفَاف	لغير صانع الخِفَاف	دلالي	٢١٠
– اطَّرَحُوْهُ	اضْطَرَحُوْهُ	لفظي	٨٤
– إمَّا لِي	إمَّا لا	لفظي	٣١٣
– أَنْبَذْتُ	نَبَذْتُ	لفظي	٩٤
– انْدَرَيْتُ	انْدَرَأْتُ	لفظي	٤٠٨
– إنْسَانَة	إنْسَان	لفظي	٢٧٠
– أَنْعَشَهُ	نَعَشَهُ	لفظي	٢٧٧
– انْكَسَفَتْ الشَّمس	كَسَفَتْ الشَّمس	لفظي	١٣٥
– إنْ هَلَكَ الهُلُكُ	إمَّا هَلَكَتْ هُلُكُ	لفظي	٤٥٩
– أَوْعَدَنِي في غير الشَّر	في الشَّرِّ	دلالي	٣٥٨
– بارَى	إمَّا لا	لفظي	٣٤٩

– بَخِّيٌّ	بَخِيٌّ	لفظي	٢٥٨
– بَزْمَاوَرْد	زُمَاوَرْد	لفظي	٤٢٥
– البَطِيْط لخُفٍّ مقطوع	للعَجَب والإنكار	دلالي	٤٧٤
– بَقَّال لبائع المأكولات	لبائع البَقْل	دلالي	٤٨١
– بَنَى بأَهْلِه	بَنَى على أَهْلِه	لفظي	٣٣٠
– عصفور الجنَّة للخُطَّاف	لم يضع العرب له دلالة	دلالي	٤٧٠
– بُوَيْت	بُيَيْت	لفظي	٤١٩
– التَّجِيْر	الثَّجِيْر	لفظي	٤٣٥
– التُّخْمَة	التُّخَمَة	لفظي	١٥٨
– التَّنَزُّه للخروج إلى البساتين	للتَّباعد عن الأرياف	دلالي	٣٩٤
– تَيَامَنَ لأخذه اليَمين	لأخذه ناحية اليَمَن	دلالي	٣٩١
– الجامُوْر للرَّأس	لرأس صاري السَّفينة	دلالي	١٩٢
– جَدِيْدَة	جَدِيْد	لفظي	٣٣٣
– الجَرَاب	الجَرَاب	لفظي	٤١٤
– الجِرْجِس	القِرْقِس	لفظي	١١٥
– الجِرْم للصَّوت أو الحلق	للجسد	دلالي	٣٨٣
– الجِرِيْن	الجَرِيْن	لفظي	٤٦٤
– الجُلُوْدِيُّ	الجَلُوْدِيُّ	لفظي	٢٦٠
– الجَنَازَة	الجِنَازَة	لفظي	١٠٩
– الجِنَازَة لسرير الميت	للميت	دلالي	٣٦٤
– جُنْبَذَة	جُنْبُذَة	لفظي	٤٣٠
– الجَوْخَان	الجَرِيْن والمِسْطَح	لفظي	٨٩
– حَدَا حَدَا	حِدَأ حِدَأ	لفظي	٤٠٥
– الحُرَّاق	الحُرَاق	لفظي	١٣٧
– الحُرَّاقَة	الحُرَاقَة	لفظي	٤٥٣

– حَرَّانِيٌّ	حَرْنَانِيٌّ	لفظي	٣١٦
– الحَمَام للأهليِّ فقط	للوحشيِّ أو لكليهما	دلالي	٤٨٣
– الحُمَة لإبرة العقرب ونحوها	للسَّمِّ نفسه	دلالي	٣٩٦
– حَنَّاج للمُخَنَّث	للفَتْلِ واللَّيِّ	دلالي	١٨٤
– الحَوَامِيْم	ذوات حم	لفظي	٢٣٥
– حَيْثُ للزَّمان	حَيْثُ للمكان	دلالي	٣٥٤
– الحَيْر	الحَائِر	لفظي	٢٦٣
– الخَتَن لزوج البنت	مَن كان من قِبَل المرأة	دلالي	٢١٥
– الخَرْنُوْب	الخُرْنُوْب والخَرُّوْب	لفظي	٢٩٤
– خُطْيَة	خُطَّة	لفظي	٤٥١
– الذُّبْحَة	الذُّبَحَة	لفظي	٢٥١
– ذِيْكَ	تِيْكَ	لفظي	٣٤٢
– رَأْسُ العَيْن	رَأْسُ عَيْن	لفظي	١١٢
– الرَّاوِيَة للمَزَادَة	للدابَّة التي يُسْتَقى عليها الماء	دلالي	٢٢٢
– رُبَّما للتَّكثير	ربَّما للتَّقليل	دلالي	٣٥١
– الرَّبُوْن	العُرْبُوْن	لفظي	٤٦٦
– الرَّبيع لمَا بعد الشِّتاء	لمَا قبل الشِّتاء أو لربيعين	دلالي	٢٠٣
– الرِّجْلَة للبَقْلَة الحمْقَاء	لمنبت العَرْفج	دلالي	٢٠٦
– الرَّشَاد لحَبٍّ	للإصابة ونحوها	دلالي	١٩٦
– الرِّصَاص	الرَّصَاص	لفظي	١١٧
– الرُّصْغ	الرُّسْغ	لفظي	١٣٢
– رَطَّلْتُ شَعْري إذا رَجَّلْتُه	إذا لَيَّنْتُه	دلالي	٣٧٤
– الرُّمَّانة لما على كَرِش الدابَّة	لفاكهة	دلالي	٢١٧
– رَقَّ	رَكَّ	لفظي	١٣٩
– رُيَسَاء	رُؤَسَاء	لفظي	٤٤٦
– زائِدَة	زِيَادَة	لفظي	٤٢٣

– زَعِر	فيه زَعَارَّة	لفظي	١٠٢
– الزِّنْدِيْق للمُلحد	لشديد البخيل	دلالي	٢٠٨
– زَنَنْتُهُ	أَزْنَنْتُهُ	لفظي	٣١٨
– الزَّوْج للاثنين	للواحد من المقتَرِنَين	دلالي	٣٥٦
– الزُّوْش	الزَّوْش	لفظي	٤٥٠
– سَالِحُوْن	سَيْلَحُوْن	لفظي	٤٢١
– السِّلُّ	السُّلَال	لفظي	٧٠
– السَّلَم للسَّلَفِ	للاستسلام	دلالي	١٩٩
– الشِّحْنَة للأمير	للرابطة	دلالي	٣٨٧
– الشَّغَب	الشَّغْب	لفظي	٦٧
– شَلَّحَهُ	عَرَّاهُ وسَلَبَهُ	لفظي	٧٩
– شَوَارِع	سُرَاوِع	لفظي	١٢٨
– شَوَّشَ	هَوَّشَ	لفظي	٢٧٩
– الصَّبِيُّ لناظر العين	لأكثر من دلالة غيرها	دلالي	٢٢٤
– الصُّدَام	الصِّدَام	لفظي	١٤٨
– صَفْحُ السَّيْفِ	صُفْحُه	لفظي	٨٢
– الصَّلَائِق	الصَّرَائِق	لفظي	٢٩٢
– الصَّلَف للتَّحذلق والكِبر	لقلَّة الخير	دلالي	٢٠١
– الصِّوَاران لجانبي الفم	لوعائي المسك وغيره	دلالي	١٩٤
– الصَّيْف لنصف السَّنة	لربع السَّنة	دلالي	٤٧٦
– الضِّيْح	الضِّحُّ	لفظي	٢٥٣
– طريق العُنْصَلين للتِّيه	للهداية والبيان	دلالي	٣٧٦
– طُلْيَة	طِلْوَة	لفظي	٣٣٦
– الطُّنُّ للبَدَن	للطُّول والقامة	دلالي	٣٨٩
– الطَّوَاسِيْن	ذوات طس	لفظي	٢٣٥
– طُوْبَاكَ	طُوْبَى لكَ	لفظي	٢٤٨

– طُوْرَانِيٌّ	طُرْآنِيٌّ	لفظي	٢٣٨
– طِيْزِيْ	تِيْسِيْ	لفظي	٤٤٢
– الطَّيْلِسَان	الطَّيْلَسَان	لفظي	٢٧٢
– عَتَّبَ	عَتَّمَ	لفظي	١٥٠
– العِتْرَة لولد الرَّجُل	لولده وغيره من خاصَّته	دلالي	٣٦٠
– عَجْم	عَجَم	لفظي	٣١١
– العَجُوْزَة	العَجُوْز	لفظي	٢٦٦
– عَدْ وعَدِّ	عَدَسْ	لفظي	٤٤٨
– عَرَّسَ	أَعْرَسَ	لفظي	٢٧٥
– العَمْص	الخامِيْز	لفظي	١١٩
– العُمُق	العُمَق	لفظي	٢٩٦
– عَنَانُ السَّماء	أَعْنَانُ السَّماء	لفظي	١٦٢
– عَيَّرَ للموازنة	للتَّعيير	دلالي	٣٦٢
– غُبْرَة	غَبَرَة	لفظي	٢٦٥
– الفَدَّان	الفَدَان	لفظي	٣٢٠
– الفَرْسَة	الفَرْصَة	لفظي	١٢١
– فُسْكُل	فِسْكِل	لفظي	١٤٤
– الفِصُّ	الفَصُّ	لفظي	١٢٣
– الفُلْفُل	القِلْقِل	لفظي	٣٠٥
– فِيَام	فِئَام	لفظي	١٥٣
– القَارِيَّة	القارِيَة	لفظي	٣٤٠
– القافِلَة لمسافرة من وطنها	لعائدة إلى وطنها	دلالي	٢١٣
– القَاقُزَّة	قَاقُوْزَة وقَازُوْزَة	لفظي	٢٦٨
– القَرْطَبَان	الكَلْتَبَان	لفظي	٤١٦
– القَرْع	القَرَع	لفظي	٢٨٥
– القُنْبُرة	القُبَّرَة	لفظي	١٠٤

– قَنَّبِيْط	قُنَّبِيْط	لفظي	٢٨٣
– القَنْزَعَة لهروب الدِّيك	لريشه على رأسه	دلالي	٣٦٨
– القَيْنَة للمُغَنِّيَة	للأَمَة	دلالي	٢١٩
– الكَبُوْلَاء	الجَبُوْلَاء	لفظي	٤٦١
– كَرَّاعَة لجارية تغني وترقص	لمُصاحبة السَّفِلَة	دلالي	٤٧٥
– كِرْمَان	كَرْمَان	لفظي	١٥٦
– لا هَا اللهِ إذاً	لا هَا اللهِ ذَا	لفظي	٣٤٦
– لُوَيٌّ	لُؤَيٌّ	لفظي	١٧٢
– لِيَهْنِكَ	لِيَهْنِئْكَ	لفظي	٢٤٤
– ما آلُوْكَ جَهْداً	ما أَلَوْتُ جَهْداً	لفظي	٣٢٦
– ما أَيْشَمَهُ	ما أَشْأَمَهُ	لفظي	٣٠٩
– المأْتَم للاجتماع نياحة	للاجتماع فرحاً أو حزناً	دلالي	٣٨٠
– مَا عَدَا مَنْ بَدَا	أَمَا عَدَا مَنْ بَدَا	لفظي	٣٣٨
– مُجَانَسَة للمُشَاكَلة	للأشكال المختلفة	دلالي	٣٦٦
– مُحُّ البيضة لصُفرتها	لفَصِّها في جوفها	دلالي	١٨٦
– المُذْهَب	المُذْهِب	لفظي	٢٤٦
– مَرَايَا	مَرَاءٍ	لفظي	٢٤٠
– المُرِيُّ والمُرْيُ	المُرِّيُّ	لفظي	٤٤٠
– مُزَبَّق	مُزَأْبَق	لفظي	٤٥٥
– مُسْتَأْهِل لَهُ	أَهْل لَهُ	لفظي	٢٩٨
– المُصُوْص	المَصُوْص	لفظي	١٢٦
– مُطَنْجَنَة	مُطَجَّنَة	لفظي	٤٦٥
– مَعَاصِر	مَآصِر	لفظي	٤٣٤
– المُعَانِد لمُعَارِض بخِلاف	لمُعَارِض بوفاق	دلالي	١٨٩
– مَفْرُوْح	مُفْرِح	لفظي	٢٥٦
– مَلاً	مَلَان	لفظي	٢٤٢

– مِلْحَفَة للمُلاءة المبطَّنة	للمُلاءة السِّمْط	دلالي	٤٧٩
– مُلْطَخٌ	مُلْتَخٌ	لفظي	٩١
– مُوَيِّل	مُوَيْل	لفظي	٤٦٣
– المِيْل للمِكْحَل	للمسافة من الأرض	دلالي	٣٧٨
– ناصِيَة لشعر مقدَّم الرأس	لموضعه ومنبته	دلالي	٢٢٦
– النَّشَا	النَّشَاء أو النَّشَاسْتَج	لفظي	١٧٠
– النَّضَّاحَة	المِنْضَحَة	لفظي	٨٧
– النَّعْنَع	النُّعْنُع	لفظي	١٣٠
– نَغْل	نَغِل	لفظي	١٤٦
– النُّقْل	النَّقْل	لفظي	٣٠٧
– نَيْف	نَيِّف	لفظي	٢٩٠
– النِّيْفَق	النَّيْفَق	لفظي	٤٥٧
– هو أَدَّى للأمانة منه	هو آدَى للأمانة منه	لفظي	٣٢٤
– هُوَ ذَا	هَا هُوَ ذَا	لفظي	٣٤٤
– هو سَفِلَة	هو مِن السَّفِلَة	لفظي	٣٠١
– هو قَرَابتي	هو ذُو قَرَابتي	لفظي	٧٣
– وَاتَيْتُهُ	آتَيْتُهُ	لفظي	١٦٥
– وَاجَرْتُهُ	آجَرْتُهُ	لفظي	٤٣٢
– وَاخَذَهُ	آخَذَهُ	لفظي	٤٢٧
– وَاخَيْتُهُ	آخَيْتُهُ	لفظي	١٦٨
– وَازَرْتُهُ	آزَرْتُهُ	لفظي	٩٧
– وَامَرَهُ	آمَرَهُ	لفظي	١٠٠
– وَثْيٌ	وَثْءٌ	لفظي	٤١٢
– وُقِيَّة	أُوْقِيَّة	لفظي	١٧٥
– يا هِيَا	يَا هَيَا	لفظي	٣٢٢
– تَصَدَّقَ لطالب الصَّدقة	لمُعطي الصَّدقة	دلالي	٣٧٠

- يَهْوِيْ بنفسِه	يَهُوْءُ بنفسِه	لفظي	٤١٠
- يُوْجِعُني	يَوْجَعُني	لفظي	٢٨٨
- يُوْشَكُ	يُوْشِكُ	لفظي	١٤٢

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربيَّة .

أ- المطبوعة :

١- القرآن الكريم .

٢- آثار البلاد وأخبار العباد لزكريا القزويني، دار صادر، بيروت.

٣- آثار الشيخ عبد الرحمن المعلمي، عناية علي العمران وآخرين، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣٤هـ.

٤- الآداب الشرعية لابن مفلح المقدسي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ط٤، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٥- آداب الفتوى والمفتي والمستفتي للنووي، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ.

٦- أباطيل وأسمار لمحمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٧- الإبانة عن سرقات المتنبي للعميدي، تحقيق إبراهيم الدسوقي البساطي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١م.

٨- الإبانة في اللغة العربية للعوتبي، تحقيق الدكتور عبد الكريم خليفة وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٩- أبجد العلوم لمحمد صديق خان القنوجي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٠- أبحاث في العربية الفصحى للدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١١- الإبدال لابن السكيت، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ-١٩٨٧م.

١٢- الإبدال لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.

١٣- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع، تحقيق الدكتور أحمد محمد عبد الدايم،

دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٩م.

١٤- أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه للثعالبي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الحسين التجارية، القاهرة.

١٥- الإتباع والمزاوجة لابن فارس، تحقيق محمد أديب جمران، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٥م.

١٦- اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر للدكتور عبد الرحمن حسن العارف، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ٢٠١٣م.

١٧- اتفاق المباني وافتراق المباني للدقيقي، تحقيق يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمار، الأدرن، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٨- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٩- الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب الأندلسي، عناية الدكتور يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٠- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي، مطبعة بريل، ليدن، ١٩٠٩م.

٢١- أحكام القرآن لابن العربي، عناية محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٢- إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت.

٢٣- أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصَّيْمَري، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٤- أخبار أبي نواس لابن منظور، تحقيق محمد عبد الرسول إبراهيم، دار البستاني، مصر، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٥- الأخبار الطوال لأبي حنيفة الدينوري، تحقيق عبد المنعم عامر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٦٠م.

٢٦- أخبار مكة للفاكهي، تحقيق الدكتور عبد الملك عبد الله الدهيش، دار خضر، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢٧- أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم

خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

٢٨- الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة العربية لماجد الصايغ، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

٢٩- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٣٠- أدب الكتاب للصولي، تحقيق محمد بهجة الأثري، المكتبة العربية، بغداد، ١٣٤١هـ.

٣١- أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح، تحقيق الدكتور موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٣٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣٣- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣هـ.

٣٤- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني، تحقيق أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٣٥- إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني لنايف المنصوري، دار الكيان، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦.

٣٦- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٧- أزاهير الفصحى في دقائق اللغة لعباس أبو السعود، دار المعارف، القاهرة، ط٢.

٣٨- الأزمنة والأمكنة لأبي علي المرزوقي، عناية خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٣٩- الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٠- أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤١- الاستدراك على المعاجم العربية للدكتور محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي، مصر، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٢- الاستذكار لابن عبد البر، تحقيق سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٣- الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي للدكتور محمد العميريني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٤٤- أسرار البلاغة في علم البيان للجرجاني، تحقيق د. محمد الإسكندراني ود. م. مسعود، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٥- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٤٦- إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي، تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٤٧- أسنى المطالب في شرح روض الطالب لزكريا الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي، مصر.

٤٨- الاشتقاق لابن دريد، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣.

٤٩- اشتقاق أسماء الله للزجاجي، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥٠- أشعار النساء للمرزباني، تحقيق الدكتور سامي مكي العاني وهلال ناجي، عالم الكتب.

٥١- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٥٢- الأصل (المعروف بالمبسوط) لأبي عبد الله الشيباني، حققه أبو الوفا الأفغاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي.

٥٣- إصلاح المنطق لابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٤.

٥٤- الأصمعيات للأصمعي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٩٣م.

٥٥- الأصول لأبي بكر ابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٥٦- الأصول للدكتور تمَّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٥٧- الأضداد لأبي بكر الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٥٨- الأضداد لأبي حاتم السجستاني، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٥٩- الأضداد لقطرب، تحقيق الدكتور حنا حداد، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٦٠- الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عزة حسن، دار طلاس، دمشق، ط٢، ١٩٩٦م.

٦١- إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين (مختارات معرَّبة)، ترجمة مجموعة من الباحثين بإشراف الدكتور عز الدين مجدوب، بيت الحكمة، تونس، ط١، ٢٠١٢م.

٦٢- الاعتبار لابن منقذ، تحقيق الدكتور فيليب حتي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط١.

٦٣- اعتراضات الأزهريِّ على اللَّيث بن المظفَّر في كتاب تهذيب اللغة لحسين الدراوشة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٣م.

٦٤- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي للعكبري، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٦٥- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٠هـ-١٩٤١م.

٦٦- الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٠، ١٩٩٢.

٦٧- أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن لابن الأحمر، تحقيق الدكتور محمد رضوان

الداية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٦٨- أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي، تحقيق الدكتور علي أبو زيد وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٦٩- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، عناية مجموعة من المحققين، دار الفكر، بيروت، ط٢.

٧٠- أغلاط اللغويين الأقدمين للكرملي، دار الوراق، لندن، ط١، ٢٠١٠م.

٧١- الأفعال لابن الحداد السَّرَقُسْطيِّ، تحقيق حسين محمد شرف، دار الشعب للصحافة والطباعة، القاهرة، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٧٢- الأفعال لابن القوطية، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٧٣- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق الدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفى، مطبعة الجريسي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٧٤- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.

٧٥- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب لليَفُرَنيِّ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠١م.

٧٦- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٧٧- إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك، تحقيق سعد بن حمدان الغامدي، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٧٨- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمُغْلَطَاي، تحقيق عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٧٩- إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض، تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٨٠- الألفاظ لابن السكيت، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٨١- الألفاظ الفارسية المعرَّبة لأدي شير، دار العرب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.

٨٢- الألفاظ الكتابية لعبد الرحمن الهمذاني، تحقيق عمر حافظ سليم، شركة القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١٢م.

٨٣- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة لابن مالك، تحقيق الدكتورة نجاة حسن عبد الله نولي، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٨٤- الأماكن لأبي بكر الحازمي الهمداني، تحقيق حمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض، ١٤١٥هـ.

٨٥- الإمالة في القراءات واللهجات العربية للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٨٦- أمالي ابن الحاجب، تحقيق الدكتور فخر قدارة، دار عمار، الأردن، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٨٧- أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٨٨- الأمالي للقالي، تحقيق صلاح بن فتحي هلل وسيد بن عباس الجليمي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٨٩- أمالي المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٩٠- الأمثال للقاسم بن سلام، تحقيق الدكتور عبد الحميد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٩١- الأمثال المنسوب لزيد بن رفاعة، تحقيق الدكتور علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٩٢- أمثال العوامِّ في الأندلس للزجالي القرطبي، تحقيق الدكتور محمد بن شريفة، مطبعة محمد الخامس، المغرب، ١٩٧٥م.

٩٣- الأمثال المولَّدة لأبي بكر الخوارزمي، تحقيق محمد حسين الأعرجي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٤هـ.

٩٤- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر

العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٩٥- الأنساب للسمعاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي وآخرين، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م.

٩٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، ومعه الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢م.

٩٧- الأنواء في مواسم العرب لابن قتيبة، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٩٥٦م.

٩٨- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٩٩- الأنوار في شمائل النبي المختار للبغوي، تحقيق إبراهيم اليعقوبي، دار المكتبي، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٠٠- أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث للدكتور حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٠١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري (معه عدة السالك لمحمد محيي الدين عبدالحميد)، المكتبة العصرية، بيروت.

١٠٢- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق محمد المهدي عبد الحي، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

١٠٣- إيراد اللآل من إنشاد الضوال وإرشاد السؤال لابن خاتمة الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٠٤- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، تحقيق الدكتور محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

١٠٥- الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣.

١٠٦- إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.

١٠٧- البارع في اللغة لأبي علي القالي، تحقيق هاشم الطعان، دار الحضارة العربية، بيروت، ط١، ١٩٧٥.

١٠٨- البحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٩، ٢٠١٠م.

١٠٩- بحر العوَّام فيما أصاب فيه العوَام لابن الحنبلي ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

١١٠- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١١١- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، دار الكتبي، مصر، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١١٢- بحوث وتحقيقات عبد العزيز الميمني، إعداد محمد عزير شمس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

١١٣- بحوث ومقالات في اللغة للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١١٤- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق الدكتور فتحي أحمد، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ.

١١٥- البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ، تحقيق د. أحمد أحمد بدوي ود. حامد عبد الحميد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة.

١١٦- البرصان والعرجان والعميان والحولان للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١١٧- البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي، تحقيق الدكتورة وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١١٨- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة لعبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، مصر، ط١٧، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١١٩- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية لابن تيمية، تحقيق موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٣، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٢٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٢١- البلدان لابن الفقيه، تحقيق يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٢٢- البلدان لليعقوبي، عناية محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٣- البلغة إلى أصول اللغة لمحمد صديق خان، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ١٢٩٦هـ-١٨٧٩م.

١٢٤- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٢٥- البناية شرح الهداية للعيني، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٢٦- بنية العقل العربي للدكتور محمد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٦، ٢٠٠٠م.

١٢٧- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

١٢٨- تاريخ الإسلام للذهبي، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٢٩- تاريخ أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٣٠- تاريخ بغداد لأبي بكر البغدادي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

١٣١- تاريخ التفكير اللساني لسيلفان أورو، ترجمة عبد الرزاق بنور، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط١، ٢٠١٠م.

١٣٢- تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر للدكتورة نفوسة زكريا سعيد، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ط١، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

١٣٣- تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، دار التراث، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ.

١٣٤- تاج العروس للزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط١، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

١٣٥- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للتنوخي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٣٦- تاريخ الفلسفة الحديثة ليوسف بطرس كرم، مكتبة الدراسات الفلسفية، ط٥.

١٣٧- تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٣٨- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٣٩- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

١٤٠- التبيان في تصريف الأسماء لأحمد حسن كحيل، دار البيان العربي، مصر، ط٧، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٤١- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٤٢- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٤٣- تحرير ألفاظ التنبيه للنووي، تحقيق عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ.

١٤٤- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

١٤٥- تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة للبيضاوي، تحقيق نور الدين طالب وآخرين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

١٤٦- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق سمير المجذوب، المكتب الإسلامي، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٤٧- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح لأبي جعفر اللَّبلي، تحقيق الدكتور عبد الملك الثبيتي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٤٨- تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب لعبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٤٩- تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية لعلي الخزاعي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ.

١٥٠- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم للدكتور عبد الرزاق الصاعدي، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

١٥١- التذكرة الحمدونية لابن حمدون، تحقيق إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١٥٢- تذكرة الحفاظ للذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٥٣- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٥٤- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٥٥- تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العشاق لداود الأنطاكي، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ط٢، ١٣١٩هـ.

١٥٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

١٥٧- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٥٨- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق الدكتور محمد بدوي المختون، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٥٩- تصحيح لسان العرب من إفادات إبراهيم اليازجي وأحمد تيمور وغيرهما، جمع وترتيب الدكتور محمد نعمان خان، دار المعرفة، دلهي، ط١، ٢٠٠٤م.

١٦٠- تصحيفات المحدِّثين لأبي أحمد العسكري، تحقيق محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ.

١٦١- التصريح بمضمون التوضيح للأزهري، تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٦٢- التصريف الملوكي لابن جني، تحقيق الدكتور البدراوي زهران، الشركة المصرية العالمية، مصر، ط١، ٢٠٠١م.

١٦٣- تطور الدلالة المعجمية بين العامي والفصيح للدكتور عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٦٤- التعازي للمبرد، تحقيق إبراهيم محمد الجمل، نهضة مصر للطباعة، مصر.

١٦٥- التعريفات لعلي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٦٦- التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان للألباني، دار با وزير للنشر، جدة، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٦٧- التعليقات والنوادر لأبي علي هارون بن زكريا، ترتيب حمد الجاسر، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٦٨- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور عوض القوزي، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٦٩- التفسير البسيط للواحدي، تحقيق مجموعة محققين، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.

١٧٠- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للحميدي، تحقيق الدكتورة زبيدة محمد سعيد، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٧١- تفسير القرآن للسمعاني، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٧٢- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٣، ١٤٢٩هـ.

١٧٣- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١٧٤- التفسير الكبير لفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

١٧٥- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سورية،

ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٧٦- التقريب لحد المنطق لابن حزم، تحقيق إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط١.

١٧٧- التقفية في اللغة لأبي بشر البندنيجي، تحقيق الدكتور خليل إبراهيم العطية، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦م.

١٧٨- تقويم اللسان لابن الجوزي، تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦.

١٧٩- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٨٠- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٨١- تكملة المعاجم العربية لرينهارت دوزي، نقله إلى العربية محمد النعيمي وجمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط١، ١٩٧٩م.

١٨٢- التكملة والذيل والصلة للزَّبيدي، تحقيق مصطفى حجازي وآخرين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٨٣- التكملة والذيل والصلة للصغاني، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧١م.

١٨٤- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري، تحقيق الدكتور عزة حسن، دار طلاس، دمشق، ط٢، ١٩٩٦م.

١٨٥- التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني، تحقيق الدكتورة خديجة الحديثي وآخرين، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.

١٨٦- التمثيل والمحاضرة للثعالبي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٨٧- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٨٨- التنبيهات لعلي بن حمزة، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

١٨٩- التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة للقاضي عياض، تحقيق الدكتور محمد الوثيق والدكتور عبد النعيم حميتي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

١٩٠- التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة الأصفهاني، تحقيق محمد سعد أطلس، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٩١- التنبيه على غلط الجاهل والنبيه لابن كمال باشا، تحقيق الدكتور رشيد العبيدي، مجلة المورد، العراق، ع٤، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٩٢- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري، تحقيق مصطفى حجازي وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.

١٩٣- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

١٩٤- تهذيب الأسماء واللغات للنووي، عناية شركة العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩٥- تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

١٩٦- التهذيب بمحكم الترتيب لابن شهيد، تحقيق الدكتور علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٩٧- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

١٩٨- تهذيب حيوان الجاحظ لابن منظور، تحقيق زهران محمد جبر، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

١٩٩- تهذيب الخواص من درة الغوَّاص لابن منظور، تحقيق الدكتور أحمد طه وهبة، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٢٠٠- تهذيب الصحاح للزَّنْجاني، تحقيق عبد السلام محمد هارون وأحمد عبد الغفور عطار، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

٢٠١- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٢٠٢- توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢٠٣- توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٢٠٤- التوشيح شرح الجامع الصحيح للسيوطي، تحقيق رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٠٥- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢٠٦- التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب لخليل بن إسحاق، تحقيق الدكتور أحمد عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات، مصر، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٢٠٧- التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي، دار النوادر، دمشق، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٢٠٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

٢٠٩- التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي القاهري، تحقيق الدكتور عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢١٠- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٢١١- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.

٢١٢- الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ١٢٩٩هـ.

٢١٣- جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دار الحلواني، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٢١٤- جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢١٥- جامع الترمذي، إشراف ومراجعة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢١٦- جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني، عناية الدكتور محمد النادري، المكتبة العصرية، بيروت، ط٣١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢١٧- الجامع الصغير وزوائده للسيوطي، جمع وترتيب عباس أحمد صقر وأحمد عبد الجواد، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٢١٨- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور لابن الأثير، تحقيق مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م.

٢١٩- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٢٢٠- الجامع لمفردات الأدوية والأغذية لابن البيطار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٢١- جامع المسانيد والسنن لابن كثير، تحقيق الدكتور عبد الملك الدهيش، دار خضر للطباعة، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٢٢- الجبال والأمكنة والمياه للزمخشري، تحقيق الدكتور أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة، القاهرة، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٢٣- الجراثيم المنسوب إلى ابن قتيبة، تحقيق محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٧م.

٢٢٤- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي للجريري، تحقيق عبد الكريم الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢٢٥- الجمانة في إزالة الرطانة لابن الإمام التونسي، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، دار المقتبس، بيروت، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٢٢٦- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٢٧- جمهرة أنساب العرب لابن حزم، تحقيق مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٢٨- جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٢٩- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢٣٠- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع لأحمد الهاشمي، عناية الدكتور يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.

٢٣١- الجيم لأبي عمرو الشيباني، تحقيق إبراهيم الإبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٢٣٢- حاشية الشَّبْرامَلِّسي على نهاية المحتاج للرملي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٣٣- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت.

٢٣٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٣٥- الحاوي في الطب لأبي بكر الرازي، عناية هيثم خليفة طعيمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٢٣٦- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢٣٧- حجة القراءات لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٣٨- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢٣٩- حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث للدكتور محمد ضاري حمادى، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠م.

٢٤٠- حروف المعاني للزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٤١- الحسن والإحسان فيما خلا عنه اللسان لعبد الله البارودي الحسيني، عالم

الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٢٤٢- حصر حرف الظاء للحداد المهدوي الخولاني، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٤٣- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي، عناية الدكتور يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٤٤- الحماسة البصرية لأبي الحسن البصري، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت.

٢٤٥- حواشي ابن بري وابن ظفر على درَّة الغوَّاص، تحقيق الدكتور أحمد طه حسانين، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٢٤٦- حياة الحيوان الكبرى للدميري، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٤٧- الحيوان للجاحظ، عناية محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٤٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٤٩- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

٢٥٠- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي، دار صادر، بيروت.

٢٥١- خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام لابن بالي القسطنطيني، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٥٢- درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط٢، ١٤١١هـ١٩٩١م.

٢٥٣- دراسات في العربية وتاريخها لمحمد خضر حسين، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٢، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.

٢٥٤- دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط١، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.

٢٥٥- دراسات في المعجم العربي لإبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٥٦- دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.

٢٥٧- دراسات لغوية للدكتور حسين نصار، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٥٨- دراسات وتعليقات في اللغة للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٥٩- دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر للدكتور علي حلمي موسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨م.

٢٦٠- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٦١- الدرر المبثَّثة في الغرر المثلَّثة للفيروزآبادي، تحقيق الطاهر أحمد الزاوي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط١، ١٩٨٧م.

٢٦٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٦٣- درَّة الغوَّاص في أوهام الخواص للحريري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧م.

٢٦٤- درَّة الغوَّاص وشرحها لشهاب الدين الخفاجي، تحقيق عبد الحفيظ القربي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٦٥- الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة لحمزة الأصبهاني، تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.

٢٦٦- دفع الإصر عن كلام أهل مصر لأبي المحاسن المغربي، تحقيق عبد السلام أحمد عواد، دار العلم، موسكو، ١٩٦٨م.

٢٦٧- دقائق أولي النهى لشرح المنتهى للبهوتي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٦٨- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢٦٩- الدلائل في غريب الحديث للسرقسطي، تحقيق الدكتور محمد عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢٧٠- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لابن علَّان، عناية خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط٤، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢٧١- الديباج لمعمر بن المثنى، تحقيق الدكتور عبد الله الجربوع والدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٢٧٢- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢٧٣- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي، دار التراث، القاهرة.

٢٧٤- ديوان ابن الرومي، تحقيق الدكتور حسين نصار، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٧٥- ديوان ابن مقبل، تحقيق الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٢٧٦- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف، مصر، ط٤، ١٩٨٢م.

٢٧٧- ديوان أبي النجم العجلي، جمع وشرح الدكتور محمد أديب عبد الواحد جمران، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٧٨- ديوان الأدب للفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ط١، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٢٧٩- ديوان أشعار الأمير أبي العباس عبد الله بن المعتز، تحقيق الدكتور محمد بديع شريف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.

٢٨٠- ديوان الأعشى، عناية وشرح الدكتور يوسف شكري بركات، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢٨١- ديوان امرئ القيس، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٢٨٢- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق الدكتور سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٢٨٣- ديوان بشار بن برد، شرح وترتيب مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٨٤- ديوان جران العود النميري برواية أبي سعيد السكري، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.

٢٨٥- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين، دار المعارف، مصر، ط٣.

٢٨٦- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.

٢٨٧- ديوان الحماسة لأبي تمام، عناية أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢٨٨- ديوان الخنساء، تحقيق الدكتور إبراهيم عوضين، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٨٩- ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٩٠- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتناء وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت.

٢٩١- ديوان زهير بن أبي سلمى، عناية علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٩٢- ديوان السموأل، تحقيق وشرح عيسى سابا، مكتبة صادر، بيروت، ١٩٥١م.

٢٩٣- ديوان شعر حاتم الطائي ليحيى بن مدرك الطائي ورواية هشام الكلبي، تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، نطبعة المدني، القاهرة.

٢٩٤- ديوان شعر عَدي بن الرِّقاع العاملي، تحقيق الدكتور نوري القيسي والدكتور حاتم الضامن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٩٥- ديوان شعر المتلمِّس، تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٢٩٦- ديوان الشَّمَّاخ بن ضِرار، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.

٢٩٧- ديوان الطِّرماح، تحقيق الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٢٩٨- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٢٩٩- ديوان عامر بن الطُّفيل، عناية كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣٠٠- ديوان عبد الله بن العجلان النَّهدي، جمعه وحققه إبراهيم صالح، هيئة أبو ظبي للثقافة والفنون، أبو ظبي، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٣٠١- ديوان عبد الله الفرج، جمعه وأعده خالد بن محمد الفرج، الكويت، ط٢، ٢٠٠١م.

٣٠٢- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق وشرح الدكتور حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

٣٠٣- ديوان العجاج، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م.

٣٠٤- ديوان عدي بن زيد العبادي، جمع وتحقيق محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٥م.

٣٠٥- ديوان علقمة بن عبدة، شرح وتعليق سعيد نسيب مكارم، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٣٠٦- ديوان الفرزدق، عناية علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٠٧- ديوان قيس بن ذريح، عناية عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣٠٨- ديوان كثير عزة، عناية عدنان زكي درويش، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

٣٠٩- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م.

٣١٠- ديوان لبيد بين ربيعة العامري، عناية حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣١١- ديوان ليلى الأخيلية، تحقيق وشرح الدكتور واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣١٢- ديوان معن بن أوس، تحقيق الدكتور نوري القيسي والدكتور حاتم الضامن، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٧م.

٣١٣- ديوان النابغة الجعدي، جمع وتحقيق وشرح الدكتور واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٣١٤- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢.

٣١٥- ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

٣١٦- الذخيرة للقرافي، تحقيق محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

٣١٧- ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة لابن السِّيد لبَطَلْيَوسي، تحقيق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، القاهرة، ١٩٨٢م.

٣١٨- ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١٩- ذيل فصيح ثعلب لعبد اللطيف البغدادي، عناية محمد عبد المنعم خفاجي، المطبعة النموذجية، مصر، ط١، ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م.

٣٢٠- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار للزمخشري، تحقيق عبد الأمير مهنا، مؤسسة الأعظمي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٣٢١- رحلة ابن بطوطة، تحقيق عبد الهادي التازي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣٢٢- الرسائل السياسية للجاحظ، قدَّم لها وشرحها الدكتور علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٢م.

٣٢٣- رسائل فلسفية لأبي بكر الرازي، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٥، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٢٤- رسائل في اللغة لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور وليد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٣٢٥- رسائل المقريزي، تحقيق رمضان البدري وأحمد مصطفى قاسم، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٢٦- الرسالة للشافعي، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٥٨هـ-١٩٤٠م.

٣٢٧- رسالة الأمثال البغدادية التي تجري بين العامة للطالقاني، تصحيح ع. ب، مطبعة رعمسيس، مصر.

٣٢٨- رسالة في التعريب للمنشي، تحقيق الدكتور سليمان العايد، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ.

٣٢٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، تحقيق علي عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٣٣٠- الروض الأنف للسهيلي، تحقيق عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣٣١- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام للفاكهاني، تحقيق نور الدين طالب، دار النوادر، سورية، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٣٣٢- الرياض النضرة في مناقب العشرة لأبي العباس الطبري، تحقيق عيسى الحميري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٣٣٣- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢٥، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٣٣٤- الزاهر في غرائب ألفاظ الشافعي لأبي منصور الأزهري، تحقيق مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع، القاهرة.

٣٣٥- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٣٣٦- زهر الأكم في الأمثال والحكم لليوسي، تحقيق الدكتور محمد حجي والدكتور محمد الأخضر، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٣٧- الزهرة لمحمد بن داود الأصبهاني، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٣٣٨- الساق على الساق في ما هو الفرياق للشدياق، طبعة باريس، ١٢٧٠هـ-١٨٥٥م.

٣٣٩- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.

٣٤٠- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للصالحي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٣٤١- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٤٢- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٤٣- سرور النفس بمدارك الحواس الخمس لابن منظور، تحقيق الدكتور إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

٣٤٤- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٣٤٥- سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، دار المعارف، الرياض، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٣٤٦- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني، دار المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٣٤٧- السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٤٨- سمير الخواص في أوهام درة الغوَّاص للعلوي، تحقيق علي الأعرجي، مجلة أهل البيت، كربلاء، ع٤، ٢٠٠٥م.

٣٤٩- سنن ابن ماجه، إشراف ومراجعة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٣٥٠- سنن أبي داود، إشراف ومراجعة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٣٥١- السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٥٢- السنن الكبرى للنسائي، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٣٥٣- سنن النسائي الصغرى، إشراف ومراجعة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٣٥٤- سهم الألحاظ في وهم الألفاظ لابن الحنبلي، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٥٦- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق مجموعة محققين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٥٧- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي للدكتور محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣٥٨- الشاء للأصمعي، تحقيق الدكتور صبيح التميمي، دار أسامة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٥٩- الشافي في شرح مسند الشافعي لابن الأثير، تحقيق أحمد بن سليمان وياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٣٦٠- الشافية في علمي التصريف والخط لابن الحاجب، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٣٦١- شذا العرف في فن الصرف للحملاوي، عناية الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٦٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٦٣- شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي (الفسر)، تحقيق الدكتور رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

٣٦٤- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٣٦٥- شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٦٦- شرح أدب الكاتب للجواليقي، عناية وتقديم مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٣٦٧- شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار العروبة، القاهرة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.

٣٦٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، عناية حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٦٩- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٧٠- شرح الحديث المقتفى لأبي شامة المقدسي، تحقيق جمال عزون، مكتبة العمرين العلمية، الشارقة، ط١، ١٤٢٠،١هـ-١٩٩٩م.

٣٧١- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي العلاء المعري (معجز أحمد)، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٧٢- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للعكبري، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.

٣٧٣- شرح ديوان حسان بن ثابت للبرقوقي، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٣٤٧هـ-١٩٢٩م.

٣٧٤- شرح ديوان الحماسة للتبريزي، دار القلم، بيروت.

٣٧٥- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت،

ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٧٦- شرح السنة للبغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير شاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣٧٧- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، ومعه شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٧٨- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣٧٩- شرح شعر المتنبي لابن الأَفْليليِّ، تحقيق الدكتور مصطفى عليان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٣٨٠- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.

٣٨١- شرح شواهد المغني للسيوطي، عناية أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

٣٨٢- شرح طيبة النشر في القراءات العشر للنُّوَيري، تحقيق الدكتور مجدي محمد سرور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٨٣- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣٨٤- شرح العمدة في الفقه لابن تيمية، تحقيق الدكتور سعود العطيشان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.

٣٨٥- شرح الفصيح في اللغة لابن الجبان، تحقيق الدكتور عبد الجبار القزاز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩١م.

٣٨٦- شرح الفصيح لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم وآخرين، مركز البحوث والتواصل المعرفي، الرياض، ط١، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

٣٨٧- شرح الفصيح لابن هشام اللخمي، تحقيق الدكتور مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٣٨٨- شرح الفصيح للزمخشري، تحقيق الدكتور إبراهيم الغامدي، مطبوعات جامعة أم

القرى، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ.

٣٨٩- شرح الفصيح للمرزوقي، دراسة وتحقيق محمد ماجد الحموي، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٣٩٠- شرح القصائد التسع المشهورات لأبي جعفر النحاس، تحقيق أحمد خطاب، وزارة الإعلام، العراق، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٣٩١- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.

٣٩٢- شرح القصائد العشر للتبريزي، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ١٣٥٢هـ.

٣٩٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٩٤- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٩٥- شرح مراح الأرواح في علم الصرف لديكنقوز، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٣، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م.

٣٩٦- شرح مسند الشافعي للرافعي القزويني، تحقيق وائل محمد بكر زهران، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٣٩٧- شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح، تحقيق الدكتور عبد المنعم خليفة أحمد بلال، دار كنور إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٣٩٨- شرح المعلقات السبع للزوزني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٣٩٩- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

٤٠٠- شرح المفصل (التخمير) للخوارزمي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

٤٠١- شرح نقائض جرير والفرزدق لمعمر بن المثنى، تحقيق محمد إبراهيم حور ووليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط٢، ١٩٩٨م.

٤٠٢- شرح هاشميات الكميت لأبي رياش القيسي، تحقيق الدكتور داود سلوم والدكتور

نوري حمودي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٠٣- شعب الإيمان للبيهقي، تحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٤٠٤- شعر ابن ميَّادة، جمعه وحققه الدكتور حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٤٠٥- شعر أبي حيَّة النميري، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٥م.

٤٠٦- شعر عمر بن لجأ التيمي للدكتور يحيي الجبوري، دار القلم، الكويت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤٠٧- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

٤٠٨- شعر مزاحم العقيلي، تحقيق نوري القيسي وحاتم الضامن، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج٢٢، ج١، ١٩٧٦م.

٤٠٩- شعر منصور النمري، جمع وتحقيق الطيب العشاش، دار المعارف للطباعة، دمشق، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٤١٠- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤١١- الشُّعور بالعُور للصفدي، تحقيق الدكتور عبد الرزاق حسين، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٤١٢- شفاء الغليل في حل مقفل خليل لأبي عبد الله المكناسي، تحقيق الدكتور أحمد عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات، مصر، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٤١٣- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل لشهاب الدين الخفاجي، عناية الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.

٤١٤- شمس العلوم لنشوان الحميري، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الفكر، بيروت-دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤١٥- شواذ القراءات للكرماني، تحقيق الدكتور شمران العجلي، مؤسسة البلاغ،

بيروت.

٤١٦- الشوارد للصغاني، تحقيق مصطفى حجازي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤١٧- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤١٨- الصاحبي لابن فارس، تحقيق أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٧م.

٤١٩- صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٢٠- الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٢١- صحيح الأدب المفرد للألباني، مكتبة الدليل، السعودية، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤٢٢- صحيح البخاري، إشراف ومراجعة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٢٣- صحيح الترغيب والترهيب للألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٤٢٤- صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٢٥- صحيح سنن الترمذي للألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٤٢٦- صحيح سنن النسائي للألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤٢٧- صحيح مسلم، إشراف ومراجعة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٢٨- صفة جزيرة العرب للهمداني، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٨٤م.

٤٢٩- صفة الجنة لابن أبي الدنيا، تحقيق عبد الرحيم العساسلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤٣٠- صناعة التفكير اللغوي، مجموعة بحوث لمجموعة باحثين، تكوين للدراسات والأبحاث، السعودية، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٤٣١- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

٤٣٢- ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٣٣- ضعيف الجامع الصغير وزيادته للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤٣٤- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٤٣٥- طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، تحقيق الدكتور الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧م.

٤٣٦- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق الدكتور محمود الطناحي والدكتور عبد الفتاح الحلو، دار هجر، ط٢، ١٤١٣هـ.

٤٣٧- طبقات الشعراء لابن المعتز، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

٤٣٨- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

٤٣٩- الطبقات الكبرى لابن سعد، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٦٨م.

٤٤٠- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزُّبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢.

٤٤١- الطب النبوي لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق مصطفى خضر التركي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م

٤٤٢- الطراز للعلوي، عناية مجموعة من العلماء، مكتبة المعارف، الرياض، ط١،

١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٤٤٣- طرح التثريب في شرح التقريب للعراقي وابنه، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٤٤- طِلْبة الطَّلَبة لأبي حفص النَّسفي، مكتبة المثنى، بغداد، ١٣١١هـ.

٤٤٥- طوق الحمامة للسيوطي (مجموع من رسائل السيوطي)، تحقيق بدر العمراني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤٤٦- العامي الفصيح في المعجم الوسيط للدكتور أمين علي السيد، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.

٤٤٧- العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الهمزة) للصغاني، تحقيق الدكتور فير محمد حسن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط١، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٤٤٨- العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف السين) للصغاني، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٧م.

٤٤٩- العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الطاء) للصغاني، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد، العراق، ١٩٧٩م.

٤٥٠- العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الغين) للصغاني، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠م.

٤٥١- العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الفاء) للصغاني، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٦م.

٤٥٢- عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بين عبيد البحتري لأبي العلاء المعري، تحقيق ناديا علي الدولة، دمشق، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٤٥٣- العبر في خبر من غبر للذهبي، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٥٤- عثرات اللسان في اللغة لعبد القادر البغدادي، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٦٩هـ-١٩٤٩م.

٤٥٥- العدد في اللغة لابن سيده، تحقيق عبد الله الناصر وعدنان الظاهر، مكتبة لسان العرب، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٤٥٦- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للسبكي، تحقيق الدكتور عبد الحميد

هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٤٥٧- العشرات في غريب اللغة لأبي عمر الزاهد غلام ثعلب، تحقيق يحيى عبد الرؤوف جبر، ط١، ١٩٨٤م.

٤٥٨- العقد الفريد لابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين وإبراهيم الإبياري وعبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٥٩- علل النحو لابن الوراق، تحقيق الدكتور محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٦٠- علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، مصر، ط٥، ١٩٩٨م.

٤٦١- علم اللغة الاجتماعي عند العرب للدكتور هادي نهر، الجامعة المستنصرية، بغداد، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٦٢- علم اللغة العربية للدكتور محمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات، الكويت.

٤٦٣- علم اللغة وصناعة المعجم للدكتور علي القاسمي، مطابع جامعة الملك سعود، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٤٦٤- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٦٥- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٤٦٦- عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني، عناية مجموعة من العلماء، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.

٤٦٧- عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٤٦٨- عمدة الكتاب وعدة ذوي الألباب لابن باديس الصنهاجي، تحقيق نجيب الهروي وعصام مكية، مجمع البحوث الإسلامية، إيران، ط١، ١٤٠٩هـ.

٤٦٩- العمق دراسة تاريخية أثرية جغرافية حضارية لمنصور بن مروي الشاطري، مركز قبيلة مطير للدراسات والبحوث التاريخية، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٤٧٠- العنوان في القراءات السبع لابن خلف السرقسطي، تحقيق الدكتور زهيد زاهد

والدكتور خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٤٧١- عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.

٤٧٢- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

٤٧٣- الغاية في القراءات العشر لابن مهران، تحقيق محمد الجنباز، دار الشروق، الرياض، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٤٧٤- غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ.

٤٧٥- غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائض الفاضحة للوطواط، عناية إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٤٧٦- غريب الحديث لإبراهيم الحربي، تحقيق الدكتور سليمان العايد، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ.

٤٧٧- غريب الحديث لابن الجوزي، تحقيق د. عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٧٨- غريب الحديث للخطابي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م

٤٧٩- غريب الحديث لابن قتيبة، تحقيق د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.

٤٨٠- غريب الحديث للقاسم بن سلام، تحقيق الدكتور محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٤٨١- غريب القرآن لابن قتيبة، تحقيق أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٤٨٢- الغريب المصنف للقاسم بن سلام، تحقيق الدكتور محمد المختار العبيدي، بيت الحكمة، تونس، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٤٨٣- الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي، تحقيق أحمد المزيدي، مكتبة الباز،

مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٤٨٤- غلط الضعفاء من الفقهاء لابن بري، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٨٥- الغنية للقاضي عياض، تحقيق ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٤٨٦- غوامض الصحاح للصفدي، تحقيق عبد الإله نبهان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٤٨٧- فائت الفصيح لأبي عمر الزاهد غلام ثعلب، تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر، مطبعة جامعة عين شمس، مصر، ١٩٧٦م.

٤٨٨- الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط٢.

٤٨٩- الفاخر لأبي طالب المفضل بن سلمة، تحقيق عبد العليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٧٤م.

٤٩٠- الفاضل للمبرد، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٣، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٩١- فتح الباب في الكنى والألقاب لابن مَنْدَه، تحقيق نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٩٢- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر، تحقيق عبد العزيز بن باز، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، وإخراج محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة.

٤٩٣- الفرق لأبي حاتم السجستاني، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٩٤- الفرق لثابت بن أبي ثابت، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٩٥- الفرق لقطرب، تحقيق الدكتور خليل إبراهيم العطية، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط١.

٤٩٦- الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، تحقيق جمال عبد الغني مدغمش، مؤسسة

الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٤٩٧- فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات لمحمد إبراهيم سالم، دار البيان العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤٩٨- الفصحى لغة القرآن لأنور الجندي، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٤٩٩- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري، تحقيق الدكتور إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٧١م.

٥٠٠- الفصول والغايات لأبي العلاء المعري، تحقيق محمود حسن زناتي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٥٠١- الفصيح لأبي العباس ثعلب، تحقيق الدكتور عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة.

٥٠٢- فعلت وأفعلت لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٥٠٣- فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني، تحقيق الدكتور خليل العطية، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٥٠٤- الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط٤.

٥٠٥- فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي، مطبعة الرسالة، مصر، ط٦، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨.

٥٠٦- فقه اللغة في الكتب العربية للدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت.

٥٠٧- فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، عناية الدكتور ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٥٠٨- الفلاح شرح المراح في علم الصرف لابن كمال باشا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٣، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م.

٥٠٩- الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد (في آخر مطبوع المثل السائر)، تحقيق بدوي طبانة وأحمد الحوفي، دا نهضة مصر، القاهرة.

٥١٠- فلك القاموس للكوكباني، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٥١١- فهارس لسان العرب للدكتور أحمد أبو الهيجاء والدكتور خليل أحمد عمايرة،

مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٥١٢- فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠٠٩م.

٥١٣- الفهرست لابن النديم، اعتناء وتعليق إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٥١٤- فهرسة اللَّبلي، تحقيق ياسين يوسف بن عياش وعواد عبد ربه أبو زينة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٥١٥- فوائت المعاجم الفوائت القطعية والفوائت الظنية للدكتور عبد الرزاق الصاعدي، الدار العصرية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٨هـ-٢٠١٦م.

٥١٦- فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٣م.

٥١٧- في أصول النحو لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٥١٨- في تطور اللغة العربية للدكتور محمد حسن عبد العزيز، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥١٩- في التعريب والمعرب لابن بري، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٥٢٠- فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٦هـ.

٥٢١- في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٠م.

٥٢٢- قاموس رد العامي إلى الفصيح لأحمد رضا، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٥٢٣- قاموس العوام لحليم دموس، مطبعة الترقي، دمشق، ط١، ١٩٢٣م.

٥٢٤- قاموس اللهجة العامية في السودان لعون الشريف قاسم، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ٢٠٠٢م.

٥٢٥- القاموس المحيط للفيروزآبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-

.١٩٩٥م.

٥٢٦- القانون في الطب لابن سينا، عناية محمد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩م.

٥٢٧- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسة وتقويماً للدكتور خالد العصيمي، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣.

٥٢٨- القرط على الكامل لابن سعد الخير، جامعة بنجاب، لاهور، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م.

٥٢٩- قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل للمحبي، تحقيق الدكتور عثمان محمود الصيني، مكتبة التوبة، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٥٣٠- قصة الأدب في الحجاز لعبد الله عبد الجبار ومحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٥٣١- قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث للدكتور نهاد الموسى، دار الفكر، عمَّان، ط١، ١٩٨٧م.

٥٣٢- قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين للدكتور العربي دين، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ٢٠١٥م.

٥٣٣- قوت القلوب في معاملة المحبوب لأبي طالب المكي، تحقيق الدكتور عاصم الكيلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٥٣٤- القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين للدكتور إبراهيم الحندود، نادي القصيم الأدبي، بريدة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٥٣٥- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، للدكتور سعيد الزبيدي، دار الشروق، الأردن، ط١، ١٩٩٧م.

٥٣٦- الكامل للمبرد، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥٣٧- الكامل في التاريخ لابن الأثير، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٥٣٨- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١.

٥٣٩- كتاب الاختيارين للأخفش الأصغر علي بن سليمان، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٥٤٠- كتاب الأفعال لابن القطاع، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥٤١- كتاب التنبيه لابن ناصر السلامي، تحقيق حسين عبد العزيز باناجه، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٥٤٢- كتاب جمل من أنساب الأشراف للبلاذري، تحقيق سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٥٤٣- كتاب الحروف لأبي نصر الفارابي، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط٢، ١٩٩٠م.

٥٤٤- كتاب الخيل لأبي عبيدة معمر بن المثنى، نسخ سالم الكرنكوي، تصحيح مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٥٨هـ.

٥٤٥- كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٥٤٦- كتاب المناسك وأماكن وطرق الحج ومعالم الجزيرة لإبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق حمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٥٤٧- كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري، عناية ب. لوين، مطبعة بريل، ليدن، ١٩٥٥م.

٥٤٨- كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري (مقتطفات ما نُسب إليه عند المتأخرين)، جمع محمد حميد الله، المعهد الفرنسي، القاهرة، ١٩٧٣م.

٥٤٩- كتاب الولاة وكتاب القضاة لأبي عمر الكندي، تحقيق محمد حسن وأحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٥٥٠- كتب التصحيح اللغوي الحديثة دراسة تحليلية مقارنة للدكتور عبده مروعي حسن، رسالة دكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٧هـ.

٥٥١- الكشاف للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٥٥٢- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، تحقيق د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٥٥٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.

٥٥٤- كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي، تحقيق علي حسن البواب، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥٥٥- كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح للمُنَاوي، تحقيق الدكتور محمد إسحاق محمد إبراهيم، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٥٥٦- الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي، تحقيق أبي محمد ابن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٥٥٧- الكشكول لبهاء الدين العاملي، تحقيق محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٥٥٨- كفاية النبيه في شرح التنبيه لابن الرفعة، تحقيق مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.

٥٥٩- كلام العرب للدكتور حسن ظاظا، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٦م.

٥٦٠- الكليات للكفوي، تحقيق الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٥٦١- الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء إسماعيل بن علي، تحقيق الدكتور رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٥٦٢- كناشة النوادر لعبد السلام محمد هارون، دار الطلائع، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٥٦٣- الكنى والأسماء للإمام مسلم، تحقيق عبد الرحيم محمد القشقري، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٥٦٤- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي، تحقيق بكري حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٥٦٥- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٥٦٦- كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري لمحمد الشنقيطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٥٦٧- اللآلي في شرح أمالي القالي للبكري (مطبوع مع سمط اللآلي للميمني)، عناية عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٦٨- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٥٦٩- اللامات للزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٥٧٠- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح لشمس الدين البرماوي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار النوادر، سورية، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٥٧١- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري، تحقيق محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٥٧٢- لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح للَّبلي، تحقيق الدكتور مصطفى عبد الحفيظ سالم، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٥٧٣- اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٥٧٤- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٥٧٥- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي، تحقيق عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٥٧٦- لب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي، دار صادر، بيروت.

٥٧٧- لحن العامة لأبي حاتم السجستاني، تحقيق الدكتورة فائزة الإدريسي، دار نجيبويه، القاهرة، ٢٠١٠م.

٥٧٨- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة للدكتور عبد العزيز مطر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

٥٧٩- لحن العامة والتطور اللغوي للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.

٥٨٠- لحن العوام للزُّبيدي، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة،

ط٢، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٥٨١- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٥٨٢- لسان العرب لابن منظور دراسة وتحليل ونقد للدكتورة حكمت كشلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٥٨٣- اللسانيات واللغة العربية للدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، دار عويدات، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٥٨٤- اللطائف في اللغة لأحمد اللَّبَابِيْدي، تحقيق أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة، القاهرة.

٥٨٥- اللغات في القرآن لابن حسنون، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، مطبعة الرسالة، القاهرة، ط١، ١٣٦٥هـ-١٩٤٦م .

٥٨٦- لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم المنسوب إلى القاسم بن سلام، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٥م.

٥٨٧- لغات القرآن للفراء، تحقيق جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥ هـ .

٥٨٨- اللغة لجوزيف فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م.

٥٨٩- لغة بني الحارث بن كعب قديماً وحديثاً للدكتور نواف بن جزاء الحارثي، مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٣م.

٥٩٠- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية للدكتور ضاحي عبد الباقي، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٥٩١- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٥٩٢- اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧١م.

٥٩٣- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تحقيق الدكتور إبراهيم الصاعدي، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ٢٠٠٤م.

٥٩٤- لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية،

دمشق، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

٥٩٥- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.

٥٩٦- اللهجات العربية في التراث للدكتور أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨٣م.

٥٩٧- اللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.

٥٩٨- اللهجات العربية نشأة وتطوراً للدكتور عبد الغفار حامد هلال، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٥٩٩- ليس في كلام العرب لابن خالويه، عناية الدكتور ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٦٠٠- المؤتلف والمختلف لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٦٠١- المؤتلف والمختلف لأبي القاسم الآمدي، تحقيق الدكتور ف كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٦٠٢- ما تلحن فيه العامة لأبي طالب المفضل بن سلمة، تحقيق بلال الخليلي، دار خزانة الأدب، القاهرة، ٢٠١٧م.

٦٠٣- ما تلحن فيه العامة للكسائي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.

٦٠٤- ما جاء على فعلتُ وأفعلتُ لمعنى واحد للجواليقي، تحقيق ماجد الذهبي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٦٠٥- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢م.

٦٠٦- المبسوط للسرخسي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٦٠٧- المبسوط في القراءات العشر لابن مهران، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.

٦٠٨- متخير الألفاظ لابن فارس، تحقيق هلال ناجي، مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٦٠٩- متن اللغة لأحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

٦١٠- متن موطأة الفصيح لابن المُرَحَّل، تحقيق عبد الله الحكمي، دار الذخائر، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.

٦١١- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير، تحقيق كامل محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٦١٢- المثلث لابن السِّيد البطليوسي، تحقيق الدكتور فلاح الفرطوسي، دار الرشيد، العراق، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٦١٣- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.

٦١٤- مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥.

٦١٥- المجالسة وجواهر العلم لأبي بكر الدينوري، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩هـ.

٦١٦- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٦١٧- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار للفتني، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط٣، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٦١٨- مجمع البحرين للطُّرَيحي، تحقيق أحمد الحسيني، مكتبة المرتضوي، طهران، ط٢، ١٣٦٥هـ.

٦١٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٦٢٠- مجمل اللغة لابن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٦٢١- مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وزارة

الشؤون الإسلامية والأوقاف، الرياض، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٦٢٢- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى المديني، تحقيق عبد الكريم العزباوي، دار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٦٢٣- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً لمجمع اللغة العربية في القاهرة، إخراج محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ-١٩٩٤.

٦٢٤- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للراغب الأصفهاني، تحقيق الدكتور عمر الطباع، شركة دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

٦٢٥- المحب والمحبوب والمشموم والمشروب للسري الرفاء، تحقيق مصباح غلا ونجي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٦٢٦- المحتسب لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٦٢٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦٢٨- المحكم لابن سيده، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٦٢٩- المحيط في اللغة لابن عباد، تحقيق محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٦٣٠- محيط المحيط لبطرس البستاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.

٦٣١- مخالفة الأزهريِّ اللَّيث بن المظفَّر في معجم تهذيب اللغة لعصام الشخيبي، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١١م.

٦٣٢- مختار الأغاني لابن منظور، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٦٤م.

٦٣٣- مختار ذيل تاريخ بغداد لابن منظور، تحقيق الدكتور علي بن عبد الحسين المظفر، معهد التاريخ العربي، العراق، ١٩٩٥م.

٦٣٤- مختار الصحاح للرازي، المطبعة الكلية، مصر، ط١، ١٣٢٩هـ.

٦٣٥- مختصر تاريخ دمشق لابن منظور، تحقيق روحية النحاس وآخرين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٦٣٦- مختصر صحيح الإمام البخاري للألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٦٣٧- مختصر العبارات لمعجم مصطلح القراءات للدكتور إبراهيم بن سعيد الدوسري، دار الحضارة، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٦٣٨- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، تحقيق برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٦٣٩- المخصص لابن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٦٤٠- المدخل لابن الحاج المالكي، دار التراث، القاهرة.

٦٤١- المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمي، تحقيق مأمون الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٦٤٢- مدخل إلى المدارس اللسانية للدكتور السعيد شنوقة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.

٦٤٣- المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، مصر، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٦٤٤- المذكر والمؤنث للفراء، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٩٨٩م.

٦٤٥- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لليافعي، عناية خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٦٤٦- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

٦٤٧- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لابن عبد الحق، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٦٤٨- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري، دار الفكر، بيروت، ط١،

١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٦٤٩- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٦٥٠- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٦٥١- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٦٥٢- المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير لابن قتيبة، تحقيق مروان العطية ومحسن خرابة، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٦٥٣- المسالك والممالك للبكري، تحقيق أدريان فان ليوفن وأندري فيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٢م.

٦٥٤- المسالك والممالك لابن خُرْدَاذْبَة، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٨٩م.

٦٥٥- المسالك والممالك للمهلبي، عناية تيسير خلف، دار التكوين، دمشق، ٢٠٠٦.

٦٥٦- المستدرك على الصحيحين للحاكم، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٦٥٧- المستطرف في كل فن مستظرف للأبشيهي، تحقيق سعيد اللحام، عالم الكتاب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٦٥٨- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٦٥٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٦٦٠- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض، دار التراث، القاهرة، ١٩٧٨م.

٦٦١- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٦٦٢- مشكلات موطأ مالك لابن السِّيْد البطليوسي، تحقيق طه التونسي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٦٦٣- مصابيح الجامع للدماميني، تحقيق نور الدين طالب، دار النوادر، سورية، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٦٦٤- المصباح المنير للفيومي، اعتناء يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٦٦٥- مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري للدكتور محمد أحمد قدور، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٦م.

٦٦٦- مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قرقول، تحقيق دار الفلاح، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٦٦٧- المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية للهوريني، تحقيق الدكتور طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٦٦٨- المطلع على ألفاظ المقنع للبعلي، تحقيق محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٦٦٩- المعاجم العربية للدكتور عبد الله درويش، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٦٧٠- المعاجم اللغوية للدكتور إبراهيم نجا، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٦٧١- المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها لأحمد الباتلي، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٦٧٢- المعالم الأثيرة في السنة والسيرة لمحمد بن محمد حسن شراب، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١١هـ.

٦٧٣- معالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

٦٧٤- معالم السنن للخطابي، الطبعة العلمية، حلب، ١٣٥١هـ-١٩٣٢م.

٦٧٥- معاني القرآن للأخفش، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٦٧٦- معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، دار السرور، بيروت.

٦٧٧- معاني القرآن الكريم للنحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٦٧٨- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٦٧٩- المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة، تحقيق سالم الكرنكوي وعبد الرحمن اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٦٨٠- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لأبي الفتح العباسي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.

٦٨١- معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.

٦٨٢- معجم الأدباء لياقوت الحموي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٦٨٣- معجم الأسماء المؤنثة السماعية في اللهجة القصيمية المعاصرة للدكتور خالد بن محمد الجمعة، نادي القصيم الأدبي، بريدة، ط١، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

٦٨٤- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم للدكتور محمد حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٦٨٥- معجم الأصول العربية والأجنبية للعامية المغربية لعبد العزيز بن عبد الله، المركز الوطني للتعريب، الرباط، ١٩٦٤م.

٦٨٦- معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة لمحمد بن ناصر العبودي، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٦٨٧- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة لمحمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

٦٨٨- معجم الألفاظ العامية لأنيس فريحة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٦٨٩- معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية لعبد المنعم سيد عبد العال،

مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٦٩٠- المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٦٩١- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٦٩٢- معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامّية لأحمد تيمور، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٦٩٣- معجم الخطأ والصواب في اللغة للدكتور إميل يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٦٩٤- معجم السَّفَر لأبي طاهر السِّلَفيِّ، تحقيق عبد الله بن عمر البارودي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

٦٩٥- معجم الشعراء للمرزباني، عناية الدكتور ف. كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م

٦٩٦- معجم الصواب اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.

٦٩٧- معجم العامي الفصيح من كلام أهل الشام لمحمد الداية، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

٦٩٨- معجم العامي والدخيل في فلسطين لحسين علي لوباني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦م.

٦٩٩- المعجم العربي للدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، ط٢، ١٩٩٩م.

٧٠٠- المعجم العربي التاريخي (مجموعة بحوث)، دار الحكمة، تونس، ١٩٩١م.

٧٠١- المعجم العربي نشأته وتطوره للدكتور حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة، ط٤، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٧٠٢- معجم عطيَّة في العامي والدخيل لرشيد عطيَّة، عناية خالد الكرمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٠٣- معجم علوم القرآن لإبراهيم الجرمي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ-

٢٠٠١م.

٧٠٤- معجم فصاح العامية لهشام النحاس، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٧٠٥- معجم فصيح العامة لأحمد أبو سعد، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

٧٠٦- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.

٧٠٧- المعجم العربي لأسماء الملابس للدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٧٠٨- معجم اللغة العامية البغدادية لجلال الحنفي، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨م.

٧٠٩- المعجم اللغوي التاريخي لأوجست فيشر، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط١، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٧١٠- المعجم اللغوي العرب للدكتور إميل بديع يعقوب، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط١، ٢٠١١م.

٧١١- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري، تحقيق مصطفى السقا، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٧١٢- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

٧١٣- معجم المصطلحات العلمية والفنية ليوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٧١٤- معجم معالم الحجاز للدكتور عاتق البلادي، مؤسسة الريان، بيروت، ط٢، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٧١٥- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٧١٦- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطي، تحقيق د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٧١٧- معجم المناهي اللفظية للدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٧١٨- المعجم الوسيط، أخرجه الدكتور إبراهيم أنيس وآخرون، المكتبة الإسلامية، تركيا.

٧١٩- المعرَّب للجواليقي، تحقيق الدكتور ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٧٢٠- مع المصادر في اللغة والأدب للدكتور إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمَّان، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٧٢١- معيار العلم في فن المنطق للغزالي، تحقيق الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ١٩٦١م.

٧٢٢- معيد النعم ومبيد النقم لتاج الدين السبكي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٧٢٣- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار للعيني، تحقيق محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٧٢٤- المُغَرِّب في ترتيب المُعَرِّب للمُطَرِّزي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٧٢٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٧٢٦- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشربيني، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الجواد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٧٢٧- مفاتيح العلوم للخوارزمي، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٧٢٨- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كبري زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٧٢٩- مفتاح العلوم للسكاكي، عناية نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٧٣٠- المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد،

مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٧٣١- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ.

٧٣٢- المفصل في علم العربية للزمخشري، دار الجيل، بيروت.

٧٣٣- المفضليات للمفضل الضبي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٦ .

٧٣٤- المقابسات لأبي حيان التوحيدي، تحقيق حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، الكويت، ط٢، ١٩٩٢م.

٧٣٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٧٣٦- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، مصر، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٧٣٧- مقالات العلامة الدكتور محمود محمد الطناحي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٧٣٨- مقامات بديع الزمان الهمذاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٣٤٢هـ-١٩٢٣م.

٧٣٩- مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

٧٤٠- المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية للدكتور محمد سالم محيسن، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٧٨م.

٧٤١- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٧٤٢- المقتضب فيما وافق لغة مصر من لغات العرب لابن أبي السرور البكري، تحقيق هشام عبد العزيز وعادل العدوي، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ٢٠٠٦م.

٧٤٣- مقدمة ابن خلدون، ضبط وشرح وتقديم الدكتور محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٧٤٤- المقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي، تحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب

محمد، مطبعة أم القرى.

٧٤٥- المقصور والممدود للقالي، تحقيق الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٧٤٦- الملل والنحل للشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٧٤٧- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٧٤٨- الممتع في صنعة الشعر للنهشلي القيرواني، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام، دار منشأة المعارف، مصر.

٧٤٩- المنازل والديار لأسامة بن منقذ، تحقيق مصطفى حجازي، دار سعاد الصباح، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٧٥٠- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٧٥١- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة للدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٧٥٢- المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل، تحقيق الدكتور يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٧٥٣- المنتخب والمختار في النوادر والأشعار لابن منظور، تحقيق عبد الرزاق حسين، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٧٥٤- المنجد في اللغة لكراع النمل، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.

٧٥٥- المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٧٥٦- منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه للنووي، تحقيق عوض قاسم أحمد، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٧٥٧- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لابن تغري بردي، تحقيق الدكتور محمد محمد

أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م.

٧٥٨- موارد البصائر لفرائد الضرائر لمحمد سليم بن عبد الحليم، ، تحقيق حازم سعيد يونس، دار عمار، الأردن، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٧٥٩- الموازنة بين شعر أبي حاتم والبحتري للآمدي، تحقيق أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، ط٤.

٧٦٠- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي، عناية خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٧٦١- موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب) لروبرت هـ روبنز، ترجمة الدكتور أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٧م.

٧٦٢- الموسوعة الطبية الفقهية للدكتور أحمد محمد كنعان، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٧٦٣- موسوعة اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه للدكتور عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٧٦٤- موسوعة المستشرقين للدكتور عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٩٣م.

٧٦٥- الموشَّح للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة.

٧٦٦- موطأ الإمام مالك، تحقيق بشار عواد معروف ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ.

٧٦٧- المولَّد في العربية للدكتور حلمي خليل، دار النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٧٦٨- نتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض.

٧٦٩- نثر الدر في المحاضرات لأبي سعد الآبي، تحقيق خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٧٧٠- نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد لإبراهيم اليازجي، مطبعة المعارف، مصر، ١٩٠٥م.

٧٧١- النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

٧٧٢- نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار للعيني، تحقيق ياسر إبراهيم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٧٧٣- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٧٧٤- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٧٧٥- نسب قريش لأبي عبد الله الزبيري، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

٧٧٦- نسب مَعَدٍّ واليمن الكبير لابن الكلبي، تحقيق الدكتور ناجي حسن، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٧٧٧- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، عناية زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٧٧٨- نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة للتنوخي، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥.

٧٧٩- النصرانية وآدابها بين عرب الجاهلية للويس شيخو، دار المشرق، بيروت، ط٢، ١٩٨٩م.

٧٨٠- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي، عناية مجموعة من المحققين، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٧٨١- النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب للرُّكْبي، تحقيق الدكتور مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٧٨٢- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لابن المقري التلمساني، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.

٧٨٣- نقد الشعر لقدامة بن جعفر، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ط١، ١٣٠٢هـ.

٧٨٤- نكت الهميان في نكت العميان للصفدي، عناية مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٧٨٥- نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ.

٧٨٦- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز لفخر الدين الرازي، تحقيق الدكتور نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٧٨٧- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٧٨٨- نهاية المطلب في دراية المذهب للجويني، تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب، دار المنهاج، جدة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٧٨٩- النوادر لأبي مسحل الأعرابي، تحقيق الدكتور عزة حسن، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

٧٩٠- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت-القاهرة، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٧٩١- نيل الأوطار للشوكاني، تحقيق عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٧٩٢- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره لمكي بن أبي طالب، مجموعة محققين، مطبوعات جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ٢٠٠٨م.

٧٩٣- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للباباني البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧٩٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٧٩٥- الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٧٩٦- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ.

٧٩٧- الوحشيات (الحماسة الصغرى) لأبي تمام، تحقيق عبد العزيز الميمني، وزاد في حواشيه محمود محمد شاكر، دار المعارف، ط٣.

٧٩٨- الوساطة بين المتنبي وخصومه لعلي الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

٧٩٩- الوشاح وتثقيف الرماح في توهيم المجد الصحاح لأبي زيد التادلي، عناية نصر الهوريني، مطبعة بولاق، مصر، ١٢٨١هـ.

٨٠٠- وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى للسمهودي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٨٠١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

٨٠٢- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي، تحقيق الدكتور مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

ب- المخطوطة :

١- تنبيه الأنام في توجيه الكلام المنسوب إلى خسرو زاده، مركز الملك فيصل، الرياض، لغة ٤٨٠٨٢.

٢- غلطات العوام المنسوب إلى خسرو زاده، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، لغة ١٩١.

٣- غلطات العوام المنسوب إلى السيوطي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، لغة ١٨٩.

٤- مختصر أخبار المذاكرة ونشوار المحاضرة لابن منظور، مكتبة الأمبروزيانا، ميلانو الإيطالية، ١١٩ A.

٥- مختصر الجامع لمفردات الأدوية والأغذية لابن منظور، مكتبة تيمور في دار الكتب المصرية، القاهرة، ١١٥ طب.

٦- نزهة الأنفس وروضة المجلس لمحمد العراقي، مركز الملك فيصل، الرياض، أدب ٦٨٨٦٥.

٧- النصيحة التامة للخاصة والعامة لمحمد العلائي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، لغة ٢٨٣.

ثانياً: المقالات العربية .

١- الألفاظ الفصيحة الراسبة في العامية لتوفيق النصَّاري، موقع فلاحتي في الشبكة العنكبوتية، ١٤٣٥/١١/١٨هـ.

٢- تصحيحات على لسان العرب لعبد الستار أحمد فراج، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج١٢، ١٩٦٠م.

٣- الجوهري ليس مبتكر منهج التقفية لحمد الجاسر، مجلة العرب، الرياض، ج٧، محرم ١٣٨٧هـ-نيسان ١٩٦٧م.

٤- اللهجة العربية العامية لعيسى المعلوف، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، القاهرة، ج٣، ١٩٣٧م.

٥- المُخَبَّلُ السَّعْدِيُّ حياته وما تبقى من شعره للدكتور حاتم الضامن، مجلة المورد، العراق، ج٢، ع١، ١٩٧٣م.

٦- نظرات في معجم لسان العرب للدكتور محمد يحيى زين الدين، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، ع١، رمضان ١٤١٨هـ-يناير ١٩٩٨م.

٧- الوسيط في الأمثال لمحمد بن علي العراقي وليس للواحدي للدكتور حاتم الضامن، مجلة العرب، الرياض، ج٣، رمضان ١٤٢٨هـ.

ثالثاً: الكتب الإنجليزيَّة.

– A DICTIONARY OF SLANG, JARGON & CANT BY ALBERT BARRERE AND CHARLES GODFREY LELAND AND ERIC PARTRIDGE, GALE RESEARCH COMPANY, DETROIT, USA, 1967.

– A HISTORY OF THE ENGLISH LANGUAGE BY ALBERT CROLL BAUGH AND THOMAS CABLE, ROUTLEDGE, LONDON & NEY YORK, SIXTH EDITION, 2013.

– SLANG AND ITS ANALOGUES PAST AND PRESENT BY JOHN S. FARMER, FORGOTTEN BOOKS, LONDON, 2017.

– THE AMERICAN SLANG DICTIONARY BY JAMES MAITLAND, R. J. KITTREDGE & CO, CHICAGO, 1891.

– THE OXFORD DICTIONARY OF SLANG BY JOHN AYTO, OXFORD UNIVERSITY PRESS, NEW YORK, 2003.

- THE OXFORD ENGLISH DICTIONARY, OXFORD UNIVERSITY PRESS, UK, SECOND EDITION, 1989.

–THE SLANG DICTIONARY BY UNKNOWN AUTHOR, CHATTO & WINDUS, LONDON, 1913.

– THE SLANGMAN BY DAVID BURKE AND DAVID HARRINGTON, SLANGMAN PUBLISHING, CALIFORNIA, USA, 2005.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
– **المقدمة** :	٢
التعريف بالموضوع، مشكلة البحث وتساؤلاته، أهمية البحث وأهم أسباب اختياره، من أهم أهداف البحث، الدراسات السابقة، منهج البحث، خطة البحث، اختيارات منهجية.	
– **التمهيد** :	٨
التعريف بالعامِّي والمصطلحات المتعلقة به، عرض الكتب المتعلقة ببابي لحن العامَّة وصوابها، التعريف بمعجم لسان العرب ومؤلفه.	
– **الفصل الأول** : ما حُكم عليه بأنَّه عامي صحيح .	
– توطئة نظرية .	٦١
– المبحث الأول : مسائل البنية والتركيب .	٦٦
– المبحث الثاني : مسائل الدلالة .	١٧٨
– خلاصة الفصل الموجزة .	٢٢٨
– **الفصل الثاني** : ما حُكم عليه بأنه عامي خطأ .	
– توطئة نظرية .	٢٣١
– المبحث الأول : مسائل البنية والتركيب .	٢٣٤
– المبحث الثاني : مسائل الدلالة .	٣٥٠
– خلاصة الفصل الموجزة .	٣٩٨
– **الفصل الثالث** : العاميُّ المسكوت عنه .	
– توطئة نظرية .	٤٠١
– المبحث الأول : مسائل البنية والتركيب .	٤٠٤
– المبحث الثاني : مسائل الدلالة .	٤٦٩
– خلاصة الفصل الموجزة .	٤٨٥

– الخاتمة : ٤٨٧

أهم نتائج البحث، أهم التوصيات .

– الفهارس :

- فهرس الآيات . ٤٩٢
- فهرس الأحاديث . ٤٩٥
- فهرس أقوال العرب . ٤٩٧
- فهرس الشعر . ٥٠٤
- فهرس ما حُكم عليه بأنَّه عامِّيٌّ . ٥٠٦
- فهرس المصادر والمراجع . ٥١٤
- فهرس الموضوعات . ٥٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

Ph.D. Research in Linguistic Studies

Title:

Colloquial Words in *Lisan Al-Arab* (Collection and Study)

Prepared by: *Tareq bin Rashed Abdullah Al-Ghufaili*
Supervised by: *Professor Dr Khaled Muhammad Al-Jumaa*

ABSTRACT

The researcher collected all the uses attributed by linguists to the common people in *Lisan al-Arab* by Ibn Manzur; the common people are those who were not preoccupied with the study of the language in any way. The uses attributed to the common people reached *a hundred and eighty-one*. The researcher distributed these uses into issues, and studied each use individually in a separate issue in the appropriate context of the research plan. The result of the study showed that *one hundred and seventy-seven* issues were ruled out as correct, and *twenty-four* as incorrect. The research was designed as follows:

In the *Introduction*, the researcher introduced the topic, research problems, significance, the most important reasons for choosing of the research topic, review of literature, the research methodology and plan.

In the *Foreword*, he researcher extensively discussed the term *"Colloquial"* with all related terminology, presented the books that were classified as correct or incorrect for the common people, and introduced the Dictionary of *Lisan Al-Arab* and its compiler.

Chapter One embodies the collection and study of the uses that were ruled out as correctly colloquial with a theoretical background; the first section was devoted for the issues of structure and constituents; the second section was devoted for the semantic issues of reference; the chapter was concluded by a summary.

Chapter Two embodies the collection and study of the uses which were mistakenly judged as colloquial with a theoretical background; the first section was devoted for the issues of structure and constituents; the second section was devoted for the semantic issues of reference; the chapter was concluded by a summary.

Chapter Three embodies the collection of uses that were judged as colloquial and kept as thus and its correctness or incorrectness were not debated; it also includes a theoretical background; the first section was devoted for the issues of structure and constituents; the second section was devoted for the semantic issues of reference; the chapter was concluded by a summary.

The Conclusion shows the main findings of the research and recommendations for future studies.

Indices include Quranic verses, Hadiths, saying of the Arabs and poetry, uses attributed to the common people, sources, references and topics.